

عالم الفكر

المجلد الرابع العدد الثالث - أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٧٢

القانون والمجتمع

- القتل بدافع الشفقة
- الدفاع الإجتماعي ضد الجريمة
- الحقائق الاقتصادية والقانوني
- القانون وأمن المجتمع الدولي
- القانون والإرادة



القانون والمجتمع

*

تمهيد

ما من شك في أن عبارة « القانون والمجتمع » - المتخذة عنواناً لبحوث هذا العدد - تبعت في الدهن ، أول ما تبعت ، تساؤلاً هاماً من مدى قوة الوشيجة التي تربط بين شطري هذا العنوان . أمى رابطة حارضة تغدو وتروح ، وتقوى وتضعف ، تبعاً لتقلب الأحداث والأزمات . . ؟ أم هى عروة وثقى تجمع بينهما فلا تفكك لهما منها ، ولا انفصال لأحدهما عن الآخر . . ؟

سبقى فلاسفة اليونان إلى الجواب على هذا السؤال بما يؤكد المعنى الثانى قائلين " Ubi Societas, ibi jus; Ubi jus, ibi societas " أى « أنى توجد الجماعة يوجد القانون ، وأنى يوجد القانون توجد الجماعة » .

وإذا تأملنا هذا القول وجدناه ينسج في الحقيقة قضيتين متكاملتين : فهو من ناحية يقرر حقيقة - ترقى إلى مستوى المسلمات الأولية - وهى « **ربط القانون بالمجتمع** » ذلك لأن القانون

* كتب التمهيد وراجع المادة العلمية للدراسات المنشورة في هذا العدد الدكتور عثمان خليل عثمان الخبير الدستوري بمجلس الأمة الكويتي .

هو « مجموعة من القواعد العامة الملزمة تنظم سلوك الانسان في الجماعة » ومن ثم لا وجود له الا في نطاق مجتمع ، فلا يتصور عقليا أن يوجد القانون خارج المجتمع ليعيش في فراغ . حقا أن هناك قوانين طبيعية لازمت الكون قبل ظهور البشر عليه ، وستلازمه ما بقي ولو خلا من بني البشر كافة ، ولكن هذه القوانين الطبيعية ليست هي « القانون » بالمعنى المقصود الذي ذكرناه .

اما القضية الثانية (التي يتضمنها القول السابق إرادته) فهي الحقيقة العكسية التي تؤكد « **ربط المجتمع بالقانون** » .. فهل يرقى هذا الربط كذلك الى مستوى المسلمات الأولية بحيث لا يمكن قيام مجتمع بغير قانون .. ؟

يبدو هذا الوجه بديهيا كسائله أو يكاد .

اما **البداية** هنا فمردها الأول أن المقصود « **بالمجتمع** » معنى أدق وأكثر تقدما من مجرد اللقاء أو التجمع العابر ، فقد يلتقي الناس مصادفة عند ملتقى الطرق مثلا أو موارد المياه أو ما الى ذلك ، فلذا ما مرت الصدفة مضى كل الى حال سبيله لا يلوى على شيء ، فمثل هذا اللقاء أو التجمع ، لا يصل الى مستوى « المجتمع » الذي نتحدث عنه ، ذلك أن المجتمع يفترض قدراً من التنظيم - ولو كان بدائياً - بحيث تظهر رغبة اناس في العيش معاً لتحقيق اغراض مشتركة ، ولتعاطي منافع متبادلة ، ولاقتسام العمل لاشباع الحاجات التي تلزمهم أو لدرء الاخطار التي تهددهم ، « وفي سبيل تنظيم هذه المنافع وبقائها يجب أن يكون هناك مرجع معترف به يمكن للجماعة أن تلتف حوله وتنتمى اليه وبهذه الطريقة تنشأ التكتلات العديدة التي يتألف منها النظام الاجتماعي » (١) . وعليه فالمجتمع المقصود يجب أن يكون على شيء من التنظيم ، ولا تنظيم بغير سلطة عامة تستند وتكفل احترامه (٢) . هذا المجتمع القائم على ضرورة « التنظيم » و « السلطة العامة » هو بذلك « مجتمع قانوني » ، لأن قواعد هذا التنظيم التي تكلفها سلطة عامة هي ما يسمى « **بالقانون** » كما سبق القول . وعليه يكون من البداية أن وجود « المجتمع » يستلزم وجود « القانون » الذي يحكمه .

ونذكر بصدد هذا التلازم بين المجتمع والقانون ، أن أول مجتمع في تاريخ البشرية عندما بدأ يادم حواء ، قد لازمه القانون منذ بدئه ، فقد صاحب نشأته أمر ونهى من الله سبحانه وتعالى ، وكان لامثال الأمر نواب وعلى مخالفة النهي جزاء ، وفي ذلك يقول الله تعالى : « **وقلنا يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة وكلا منها رغدا حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة فتكونا من الظالمين** » . فزالهما الشيطان عنها فأخرجهما مآكلنا فيه وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع الى حين ، فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه أنه هو التواب الرحيم ، قلنا اهبطوا منها جميعا فاما يأتينكم مني هدى فمن تبع هداي فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون . **والذين كفروا وكذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون** » (الآيات ٣٥ - ٣٦ من سورة البقرة) .

(١) Leslie Lipson : الحضارة الديمقراطية - الطبعة ٢ - ١٩٦٤ تعريب فؤاد موسى وعباس العمر (بيروت) ص ١٢ .

(٢) يتلاحظ أن اسطر قد أرجع هذه السلطة الى البداية وطبيعة الأشياء حيث انها توجد ايضا في الكائن الحي متمثلة في سلطان العقل على الغريزة . (السياسة لأرسطو طاليس) تعريب احمد لطفي السيد بن ترجمة بارالمى للفرنسية ، طبعه الدار القومية للطباعة والنشر بالقاهرة ص ١٠٢ .

هذا ولا يخفى ان السلازم بين المجتمع وقانونه يستتبع ان يتطور القانون أيضاً بتطور المجتمع ، عبر الأفاق والأزمان ، ولا نغنى بذلك حتمية التلازم التام في خطو كل منهما ، فقد سبق القانون المجتمع في انجاء ما يشهده الى خير يرتجى فيه ، وقد يتخلف القانون عن المجتمع قليلاً أو كثيراً في مجال آخر ليمنع خطوه فيه أو يعوقه ، لانه يوجب شرأ منه . وفي هذا وذلك يؤدي القانون وظيفته الاجتماعية كأداة توجيه وإصلاح للمجتمع .

إذا كان ذلك ، فلماذا قلنا ان « أوتباط المجتمع بالقانون أمر بدئى أو يكاد » ؟

قلنا « يكاد » لنترك مجالاً لقول القائلين بتصور « مجتمع بغير قانون » ، ولعل أقرب هؤلاء الى الدهن أنصار « المذهب الفوضوى » أو « الفوضوية Anarchisme » (برغم الشذوذ الواضح في وصف الفوضوية بأنها « مذهب » لأن المذهب يقوم على اصول وضوابط مما يتناقض كلية مع الفوضى) . فالفوضويون - وفي مقدمتهم أمثال برودون وبالونين - يرون أن منشودهم هو الحرية المطلقة والعدالة التامة ، دون طاعة لخالق أو لمخلوق ويرون كذلك أنه بموق هذا الهدف قيام الدولة ووجود القانون والملكية الفردية ، وعليه فالدولة شر ، والقانون شر ، والملكية الفردية شر ، ولذلك كفروا بها جميعاً وبالله ، ونادوا بالثورة عليها كافة ليحل محلها التعاون الاختيارى بين الناس . على أن بعضهم يرون ضرورة الرجوع في هذا التنظيم الجديد للعلاقات الاجتماعية الى « العقل والعلم » .

هذا الضرب الفوضوى من التفكير يرى إذا أن المجتمع يمكن تحققة « بدون قانون » ولكن عندما يضطر للقول بالرجوع الى « العقل والعلم » - يكون في الحقيقة قد عاد الى جادة « القانون » أو الى الجادة المؤدية في النهاية حتماً الى « القانون » تعبيراً عن « العقل والعلم » .

على أن هناك نهجاً آخر من الفكر يقول - لا بامكان - بل بحتمية مجيء مجتمع بغير قانون ولكن هذا النهج لا يبدأ بالفناء الدولة والقانون وإنما ينتهى الى ذلك . ونعنى هنا الفكر الاشتراكى الماركسى ، وجمهور من التزاموا بأراء ماركس في مصير الدولة والقانون .

ونقيم هذا النهج رآيه في حتمية هذا المصير على أساس علمى (سميت الاشتراكية من أجله بالاشتراكية العلمية) معتمداً على التفسير المادى للتاريخ منذ مهبه ، وهو ما يعرف باسم « المادية التاريخية Matérialisme historique » . ويرد هذا التفسير كل التطور التاريخى للبشرية الى الصراع الحتمى بين الطبقات بسبب الملكية الفردية ، ويؤمن كذلك بحتمية المصير في هذا التطور ، وهو انتحسار الطبقة العاملة الفقيرة (البروليتاريا) ، انتصاراً يحقق في مرحلته الاولى القضاء على الرأسمالية (أو البرجوازية) ويعمل خلال هذه المرحلة على اجتناث جلود الرأسمالية ومخلفاتها ، وذلك بفصل دكتاتورية الاغلبية العمالية اللازمة في تلك المرحلة لتحقيق هذه العملية ولتهيئة الجو للمرحلة الحاسمة التالية المقصودة بالذات وهى مرحلة « الشيوعية » . فلذا ما تحققت هذه الأخيرة أصبح المجتمع طبقة واحدة هى الطبقة العمالية - وذابت فيها سائر الطبقات ، وبذلك ينتقل الوضع من « المجتمع الطبقي » القديم الى « مجتمع لا طبقي » جديد حيث يبلغ الناس من الوعى الاشتراكى والنافع الذاتى التلقائى ما يجعلهم يتباون على الانتاج ويؤيدونه ولا يأخذ كل الا ما يلزمه ، ومن ثم يعيش المجتمع الجديد على أساس المبدأ الشيوعى القائل : « من كل حسب قدرته ولكل حسب حاجته » وبهذا التعاون الاختيارى اللابقي

والتوحيد الإرادي بين أبناء الأمة ، تنتهى مرحلة دكتاتورية البروليتاريا ، ويصبح المجتمع في غير حاجة لقوة أو سلطة عامة ، كما ينتفى تحكم ارادة أو خضوع انسان لانسان .

وبذلك يأفل نجم الدولة ذاتها ، وتختفى من الوجود بزوال اسباب وجودها (وهى في نظر هؤلاء الاشتراكيين انما وجدت لحفظ مهيمنة طبقة على غيرها) ، ومن ثم أيضاً لا تكون حاجة ولا مكان في ذلك المجتمع الشيوعى للقانون ، اذ تنتفى الحاجة فيه لى امر أو نهى .

بهذا النحو من التفكير الاشتراكى ينتهى الامر الى زوال الدولة والقانون - يوماً قرب أو بعد - وحينذاك يتحقق في المجتمع الشيوعى « مجتمع بغير قانون » (٣) .

ولئن كان خطأ المذهب الفوضوى من الواضح بمكان فسان الاشتراكية العلمية في تفسيرها وفي تسلسلها المرحلى السابق حتى زوال الدولة والاستغناء عن القانون قد اتسمت بمسحة براءة استهوت الكثيرين ، ولكن يكفي لكشف الخطأ في تقديراتها - في خصوصية الدولة والقانون التي نصنينا في هذا المقام - أن السورة الاشتراكية السوفيتية التي نحتت وطبقت منذ سنة ١٩١٧ لا تزال حتى اليوم أبعد ما تكون عن احتمال زوال الدولة (والقانون بالتالى) بل على العكس من ذلك ازدادت قوة الدولة هناك الى أبعد الحدود ، حتى أن ستالين - أحد عمالقة الفكر الاشتراكى الماركسى - قد جابه توقعات ماركس ولينين بهذا الخصوص مؤكداً أن الدولة لا تزول في بلد معين بمجرد بلوغها المرحلة الشيوعية ، بل يلزم أولاً أن تمم الشيوعية كل بلاد العالم (الشيوعية العالمية) ، أما قبل ذلك فيجب أن تقوى الدولة لحماية نفسها ومثيلاتها من مخاطر الدول الرأسمالية المحيطة بها .

ولسنا نبالغ ازاء ذلك اذا قلنا ان توقع زوال الدولة والقانون على هذا السياق ليس فقط ضرباً من الخيال ، بل هو اغراق في غير المقول من الخيال .

من أجل هاتين النظريتين الشاذتين - الفوضوية وحتمية زوال الدولة والقانون - استعملنا كلمة « بكاد » التي يمكننا الآن اسقاطها بعد ايضاح مدى الشذوذ في هاتين النظريتين لكي نقول دون تحفظ أنه من المسلعات أيضاً أنه « لا مجتمع بغير قانون » .



لكن لماذا يخضع المجتمع للقانون ؟

ليس يكفي في ذلك ما انتهينا اليه فيما سبق من تلازم حتمى بين المجتمع والقانون ، فهذه حقيقة أو ضرورة واقعية تحتاج - برغم روافدتها التاريخية - الى معرفة اساسها الفلسفى ومبررها الشرعى . فلماذا يخضع المجتمع للقانون . . . ؟ أو بعبارة أخرى : لماذا تخضع ارادة الانسان للقانون وهو بدوره تعبير عن ارادة انسانيته تصير باسم القوة أو سلطة من السلطات العامة ؟

اقاض في الاجابة على هذا السؤال (الطاليد) الدكتور سمير عبد السيد تناقوش في مقاله المنشور في هذا العدد بعنوان « القانون والارادة » مبيناً بلدى ذى يده « أن ارادة الانسان في نظر فلاسفة

(٢) يرى بعض المفكرين ان هذه الشيوعية فيما تنتهى اليه من زوال الدولة والسلطة العامة والقانون ليست الا نوعاً من الفوضوية ، وإن الخلاف فقط في فورية التحول الفوضوى أو عدم فوريتها .

القانون اما خاصة للقيود تؤدي الى المحافظة عليها أو مطلقة من كل قيد بما يؤدي الى تحطيمها ، أو غير موجودة على الإطلاق » .

ومن بين هذه الاتجاهات الفلسفية الثلاثة ناصر الباحث أولها مقدراً أنه « لا توجد حرية مطلقة للإرادة في أي دولة من الدول ، لأي فرد من الأفراد سواء كان حاكماً أو محكوماً . فالجميع يخضعون للقانون ، وضرورة خضوع الإرادة للقانون ، هو ما يفرضه القانون الطبيعي وما يقرره العقل . . . فالحماية الحقيقية لحرية الإرادة لا تكون إلا عن طريق إخضاع كل إرادة لمبادئ العدل وأحكام القانون الطبيعي . . » (١) .

لذلك كان لنظرية القانون الطبيعي نصيب الأسد في هذا المقال حيث فصل مقوماتها في صورتها الأصلية التي وضعها أرسطو « فيلسوف الفلاسفة » مع تركيز الأضواء على عدم الخلط بين « القانون الطبيعي » و « القانون الوضعي » ، لأن في الفصل بينهما جوهر الحماية لحرية الإرادة، بينما يؤدي الخلط بينهما الى عكس ذلك تماماً ، وهذا هو « الانحراف » الذي أصاب النظرية فيما بعد (والذي دحضه المقال) سواء على يد هوبز (عندما اعتبر « عقل الدولة أو المشرع » هو مصدر القانون الطبيعي ، ومن ثم اطلقت إرادة الحاكم دون قيد) أو على يد هيغل (إذ رأى أن الدولة إنما هي تجسيد للألوهية على الأرض وأوجب بالتالي عبادتها وبرر استبدادها - في الداخل وفي الخارج - ومهد الطريق للفاشية والنازية وما اليهما) .

وإذا خلصنا نظرية القانون الطبيعي من هذا الانحراف نجد المقال يتابع ما مرت به من تطورات لاحقة بدءاً بما سماه « تعبيراً حديثاً » عنها من خلال نظرية المقد الاجتماعي (التي سبق اليها أفلاطون ثم تطورت تباعاً لدى هوبز ولوك وروسو) ونظرية سلطان الإرادة (في فلسفة كانت) . ثم ما تلا ذلك من مسيرة لهذه النظرية في خضم الفلسفات المعاصرة (كفلسفة الحياة وفلسفة الجواهر ، وفلسفة الوجودية بشعبيتها المؤمنة والمحددة وغيرها) حتى صار مؤلفها في القرن العشرين على نحو ما استظهره المقال من أن نظرية القانون الطبيعي « تحتل مكان الصدارة حتى الآن في القانون الحديث » .

اما الاتجاهان الآخران في شأن حرية الإرادة (وهما الاتجاه القائل بالحرية المطلقة لها ، والاتجاه العكسي نحو انكار هذه الإرادة أصلاً) فقد اقتضى المقام تناوُلهما بالإيجاز اللازم ، بدءاً بفلسفة نيتشه (أو نظرية إرادة القوة) القائمة على أساس انه ليست هناك حقيقة في الحياة سوى إرادة الإنسان ، إرادة مطلقة متحررة من كل قيد أخلاقي أو ديني ، وليس يخفى أن هذا الإطلاق يحمل معول « أهدار تلك الإرادة وتحطيمها بدرجة تفوق كل تصور » ، وانتهاءً بالفلسفات المنكرة للإرادة ممثلةً في مذهب النشك برعاية باسكال ، ومذهب المادية التاريخية بزعماء ماركس وأنجلز .

(١) من مظاهر هذه « الأخلاقية » الزعمية للإرادة القول بإطلاق « الحق » باعتباره - وفقاً للرأي الرجح - قدرة إرادية . ولذلك قيل : « أن الحق » مطلقاً من كل قيد ، لم يكن إلا صورة مصغرة أو مجرد أسطورة ، فالحق المطلق لم يوجد أبداً ولا يصح التفكير فيه ، إذ أن وجوده يعني عدم وجود القانون ، بل عدم الحق ذاته » . (٢) عبد الحى حجازي ، المخل للدراسة العلوم القانونية ، - الحق - ، مطبوعات جامعة الكويت ، سنة ١٩٧٠ ، ص ٢٢ وما بعدها ، والتراجع التي أشار اليها .

وبعد هذه السبعينات الفلسفية - كراً وفراً - استطاع الباحث أن يقرر باطمئنان ، في ختام البحث رجحان مبدأ « تقييد الإرادة » قائلا : « فلنتخضع إرادة الإنسان للملء والمقل ، فهذا هو الطريق الوحيد إلى حريتها الحقيقية » .

وهذا القول الذي ننتمى إليه حديثاً ، يتجاوب تماماً مع ذلك القول الذي بدأ به أرسطو قديماً عندما قال : « إذا كان الإنسان الذي بلغ كماله الخاص كله هو أول الحيوانات ، فإنه حقاً آخرها أيضاً متى حبي بلا قوانين وبلا عدل » (٥) .



قواعد الدين والأخلاق تكمل مهمة القانون في ضبط حياة المجتمع :

ليس مقتضى ما سبق من ربط حتمى بين القانون والمجتمع أن القانون يحتكر مهمة تنظيم السلوك وحكم الروابط كافة في الجماعة ، فالقانون يقف فقط عند تنظيم علاقات الإنسان مع غيره من الناس (ولا يجاوز ذلك إلى علاقة الإنسان بربه أو إلى علاقته بنفسه أو بضميره ، إلا على سبيل الاستثناء) . على أن القواعد القانونية لا تغطي كل صور علاقة الإنسان بغيره من الناس في الجماعة وإنما تحكم قسراً منها فقط ، وبناء على ذلك نجد - من وراء القانون - قواعد الدين والأخلاق وأصول المجاملات لتحكم سائر العلاقات التي لم يتناولها القانون ، ولكن بأسلوب يختلف عن أسلوب القانون من حيث الجزاء ، فجزاء قواعد القانون مادية وضعى يكفل احترام تلك القواعد ، ولو اقتضى الأمر الالتجاء إلى المحاكم واستعمال القوة الجبرية التي بيد السلطة العامة (٦) .

ولئن كان الرباط وثيقاً حتماً بين مختلف هذه القواعد (القانونية وغيرها) - إذ جميعها تستلهم الغدل وأحكام القانون الطبيعي من جهة ، وهدلها جميعاً كذلك هو خير المجتمع وسعادته - إلا أن التلازم غير حتمى بين القانون وغيره من القواعد وبذلك أمكن - على سبيل الاستثناء - أن تتعارض أحكام القانون مع أحكام الدين والأخلاق ، مثال ذلك تنظيم القانون للمعاملات الربوية أو للبغاء الرسمى ، حيث يأبى الدين ذلك والأخلاق . ولئن كان القاضى ملزماً في مثل هذه الحالات بتطبيق القانون الوضعى ، وكانت المسئولية الدينية والأخلاقية تنصب أصلاً على المشرع الذى ابتدع القانون الأدنى أو اللاأخلاقى إلا أن الأمر يندق جداً في بعض الحالات لعل أهمها وأكثرها شغلاً لبال الباحثين والدينين والاجتماعيين حالة تعارض دوافع الأخلاق والشفقة مع قانون العقوبات أو الجراء ، ويصدد جريمة هى أخطر الجرائم ، ألا وهى القتل وذلك فيما يسمى « بقتل الرحمة » أو « القتل بدافع الشفقة » . هنا تقف المائى الإنسانية والأخلاقية وجهاً لوجه ضد نص القانون ، جاهدة أن تعطل حكمه وتخلص رقبة القاتل بل وتقرر أنه « غير ملذذ » .

(٥) أرسطو طاليس ، ترويب أحمد طهلى السيد ، الرجوع السابق ، ص ٩٧ .

(٦) وتشير هنا فقط إلى تشكك البعض في اشتراط هذا الجزاء « المادى » كمركن في القاعدة القانونية ، وهو تشكك يختلف ، على الأقل - من حدة تشكك آخرين في توفر صفة « القاعدة القانونية » قواعد القانون الدستورى والقانون الدولى العام ، وإلى منهم .

هذه المعضلة القانونية ، الدينية ، الأخلاقية ، هي موضوع القتل المنشور في هذا العدد للدكتور عبد الوهاب حومد ، وفيه بيان لأهم الوقائع التي حدثت في العالم من هذا القبيل ، على تنوع صورها وتباين ملامحتها ، ومع بيان ما انتهى اليه القضاء في كل منها . ثم عقب الدكتور على ذلك بالمعركة الجدلية الحادة التي نشبت - ولا تزال - بين أنصار التبرئة وأنصار الادانة في هذا النوع من القتل ، وقد فطى هذا الجدل مختلف النواحي الدينية والأخلاقية والطبية والقانونية للمشكلة ، كما تناول حكم الحالات التي يقع فيها القتل برضاء المجنى عليه (وربما بتوسله) أو بموافقة ذويه ورجائهم ، ولست أشك في أن سيكون لكل قارئ للمقال موقف خاص لا يخلو من شيء من « الحيرة » بين عامل الكره للأجرام وعامل الرحمة والشفقة . . فليس الأمر في تقديرى معارضا بين رأيين بقدر ما هو صراع بين عاطفتين .

ولئن كان « القتل بدافع الشفقة » قد حير الكاتب والقارئ في المقال السابق ، فإن مشكلة « الأجرام » عموماً - فيما وراء تلك الحالة الخاصة ومثيلاتها - تعتبر مشكلة خطيرة كالكثير ما يكون الخطر على المجتمع . وهو خطر ظل يتزايد ويتنوع منذ سن قاييل سنة الإجمام بقتل أخيه هابيل وسيظل الأمر في تطوره هذا - جريمة وعقاباً - بما لتطور الجماعات المتواصل . وكما أن الفرائز هي المحرك لكل عدوان ، فهي أيضاً المحرك لكل دفاع في مواجهة هذا العدوان ، سواء أكان هذا « الدفاع الشرعي » صادراً من المعتدى عليه أم من قبل المجتمع الذي ينتمي اليه ذلك الفرد ، وبذلك يرتد الى الفرائز كل من العدوان والدفاع الفردي ، والدفاع الاجتماعي ضده .

فما هو موقف القانون من هذه المشكلة الاجتماعية الخطيرة الشأن ؟

تناول هذا الموضوع بالبحث - من الناحيتين العامة والعربية - الدكتور حسن الرصاوى في مقاله بهذا العدد وعنوانه « الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ووضعه في المجتمع العربي » . وقد مهد للموضوع بكلمة من ترايد الأجرام مع الزمن وتنوع الجريمة وكلمة أخرى من الفرائز باعتبارها منشأ الأجرام ، ومنشأ حق « الدفاع الاجتماعي » ضد الجريمة .

ولما كانت الجريمة - على حد تعبير الباحث - ظاهرة اجتماعية متطورة بتطور المجتمعات ، وهي بهذا تحتاج الى تقص أسبابها في سبيل مكافحتها وتدمو - فضلاً عن مجازاة الجرم - الى محاولة إصلاحه وتقويمه بنية اعادته الى الجماعة ، كان لزاماً أن يتناول المقال أولاً - وبالتفصيل المناسب - تطور الفكر الفلسفي بالنسبة الى العقاب عبر العصور (عصر الانتقام الفردي ، فعصر الانتقام الالهي والانتقام العام ، ثم العصر الإنساني ، فالعصر الحديث) . ومن خلال هذه المسيرة عرض لفكرتي « الاختيار والجبر » كأساس للمسئولية الجنائية ، فإن كانت الاولى كان أساس العقاب هو المسئولية الأدبية أو الأخلاقية وكان طابعه القسوة . أما إن كانت فكرة الجبر فقد أصبح أساس العقاب هو دفاع المجتمع عن نفسه ضد الأفعال الضارة بكيانه مع الاهتمام بإصلاح الجاني . كما عرض في مرحلة العصر الحديث للعدسة التقليدية (بصورتها الاولى ، والثانية أو الجديدة) فالعدسة الوضعية ثم اختار للبحث بعضاً من المذاهب التوفيقية أو المدارس الوسيطة .

وفي ضوء نتائج هذا العرض التاريخي دلف الى « الدفاع الاجتماعي » ذاته مشيراً الى الآراء الرائدة بصده ومؤثراً منها - هنا - بالدراسة رأى « مارك أنسل » (قائد حركة الدفاع الاجتماعي الحديث ضد الجريمة) مع بيان مدى سياسة الدفاع الاجتماعي في التشريعات الحديثة. ومن بعد ذلك أتم البحث بالكلام عن « الدفاع الاجتماعي والمجتمع العربي » ، ثم بخاتمة أجملت مضمون المقال - وضمنها خمسة بنود ، وجد فيها السبيل الى مكافحة الاجرام عندنا ، على أن « يجرى تطبيقها كلياً أو جزئياً وفقاً للظروف الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات العربية » .



القانون وشؤون المجتمع الاقتصادية :

إذا كان القانون من المجتمع على ما رأينا من تلازم وأهمية واحاطة ، فان في مقدمة الامور الاساسية التي يعالجها القانون في المجتمع الشؤون الاقتصادية ، وإذا صح القول بأن القانون بكل ذلك : « يقوم في المجتمع بنفس دور الأعصاب في الجهاز العضوي » ، فانه لا يقل صحة القول بأن للثروة (وهي العمود الفقري للاقتصاد ، انتاجاً وتداولاً وتوزيعاً) اصداءها في مختلف فروع القانون ، بل ولا تكاد تخلو من اصدائها جزئيات كل فرع . كذلك لا يخفى عمق تأثير القسواءد القانونية بالاعتبارات الاقتصادية ، وعمق تأثير القانون في التطورات الاقتصادية . ويكفى أن ينظر الانسان الى التغييرات الجذرية التي عمت فلسفة القانون واتجاهاته نتيجة للفلسفة الاقتصادية الماركسية في الدول الاشتراكية من جهة ، وأن ينظر من جهة أخرى الى الدور الخطير الذي تؤديه القوانين في دول المعسكر الغربي لمقاومة زحف الايديولوجية الاقتصادية الاشتراكية . ولقد حدا عمق هذا التفاعل الى التساؤل عما إذا كانت الاعتبارات الاقتصادية هي التي تحكم وتحدد القواعد القانونية ، أم - على العكس - يخضع علم الاقتصاد لارادة القانون ؟

بهذه المعاني بدأ الدكتور حازم البيلادي مقالته المنشورة في هذا العدد وعنوانه « **الحقائق الاقتصادية والفن القانوني** » دون أن يسهب في بحث هذه النواحي الفلسفية المجردة ، على حساب الجقائق الاقتصادية ، التي يستهدف التوسع في بحثها بالذات . ولهذا انتهى في المقدمة الى تلك النتيجة العامة وهي : « أن هناك علاقة تأثير متبادل بين القانون والاقتصاد ، وأية محاولة لبيان مدى الأهمية النسبية في هذه العلاقة التبادلية أو لتحديد علاقة السببية ، إنما هي محاولة لا تخلو من كثير من التحكم ، على أقل تقدير » .

أما في تحفته بعد ذلك من « **حقائق الحياة الاقتصادية** » الأساسية ، ومدى تطور الفن القانوني ونظمه ضرورات قانونية لمجاراة هذه الحقائق ، فقد تخير منها مجموعة بالغة الدقة والأهمية وهي :

- تعبد الوحدات الاقتصادية - ظاهرة التبادل - الحق المعنى .

- الامتداد (أو البعد) الزماني للكميات الاقتصادية - التمويل - الحق الشخصي (أو الالتزام) .

- الشخصية القانونية (وظاهرة عدم القابلية للانقسام في الحياة الاقتصادية) .
- الترابط الاقتصادي والسيطرة الاقتصادية .
- فوائن الأعداد الكبيرة - التوزيع الإحصائي للظواهر .
- الإنتاج غير المباشر - فكرة المسؤولية .
- الرشادة الاقتصادية - الاستقرار القانوني .
- الإدارة الاقتصادية - المقدر والسلطة .

وقد استظهر بهذه الدراسة المستفيضة كيف أن « التصورات القانونية قد أدت خدمة هائلة للحياة الاقتصادية ذاتها » ، ولذلك عاد في خاتمة المقال الى توكيد ما قرره في مطلع من أن « التأثير بين القانون والاقتصاد متبادل » بحيث لا يستغنى القول بوجود « خضوع » أو « سيطرة » من أى من الجانبين إزاء الآخر .



تعدد المجتمعات التي ينظم القانون علاقاتها :

تمت المقالات السابق ذكرها بالمجتمع « الوطني » بصفة خاصة ، أى داخل الدولة الواحدة . وهذه ليست الصورة الوحيدة للمجتمع . فهناك من فوق المجتمعات الوطنية العديدة « المجتمع العالمى » وفيه يؤدى عملية حكم العلاقات والتنظيمات الدولية ، « فرع القانون الخارجى » ، القانون الدولى العام ، (بصرف النظر هنا - عن الخلاف حول خلع الصفة القانونية على قواعد لعدم توفر عنصر الجراء المادى اللازم لكفالة احترامها حتى الآن) .

ومن الواضح أن أخطر مشكلة عانى ويعانى منها « المجتمع الدولى » هى مشكلة « الحرب والسلام » . ولقد خصصها الدكتور اسماعيل صبرى مقلد بمقال في هذا العدد باسم « الأمن الجمامى وأزمة السلام العالمى » .

ولما كانت نظم « الأمن الجمامى » تمثل خطوة متقدمة في مسيرة الفكر والسعى الى إيجاد وسيلة لمقاومة « شرية الغاب » ومنع العدوان في المجال الدولى ، فقد اقتضى الأمر التعرض لما سبق مرحلة « الأمن الجمامى » من محاولات وجهود وإفكار ، وقد تمثل ذلك فيما يسمى « سياسة توازن القوى » ، التى عرفت وعاشت سحابة ثلاثة قرون حتى أوائل القرن العشرين ، وثبت فشلها بالكامل في تحقيق الأهداف المنشودة ومنع العدوان .

وهنا ظهر للوجود التنظيم الخاص « بالأمن الجمامى » ، وتمثل أولاً - عقب الحرب العالمية الأولى - في « عصبة الأمم » وثانياً - بعد الحرب العالمية الثانية - في « منظمة الأمم المتحدة » .

وقد تابع المقال الخطوات التى تمت باسم « الأمن الجمامى » في ظل كل من الهيئتين المذكورتين ، فكرياً وتطبيقاً ، وتخير من واقع الحياة الدولية بعضاً من أهم المجالات التى امتحننت فيها التجربة ، وخاصة لدخول الأمم المتحدة العسكرية في الكونغرس سنة ١٩٦٠ ،

وارسال قوة دولية الى قبرص ابتداء من مارس سنة ١٩٦٤ ، وتمويل العديد من عمليات حفظ السلام في العالم ، وتدخلها في أزمة الشرق الأوسط (سنة ١٩٥٦ ثم سنة ١٩٦٧) .

وفي عملية تقييم ختامية لنظرية « الأمن الجماعي » انتهى الباحث الى عدة اسباب وصعوبات حالت دون بلوغ الهدف المرجو حتى الآن ، بل وتكاثفت لتجعل المنظمة الدولية الحالية « في حيز من تحمل مسؤولياتها نحو حفظ السلام والأمن الدوليين » ومن هذه الأسباب استعمال حق التفتي في مجلس الأمن . وقد اشار بحق الى أن ذلك الوضع قد « حدا بكثير من الدول الى اقامة ترتيبات أمن خاصة بها خارج نطاق الأمم المتحدة » كما أكد - بحق كذلك - « أن فشل الأمن الجماعي سيمنع استمرار الصراع ، وتجدد العدوان ، وتفاقم التوترات الدولية ، على نحو قد يدفع العالم الى كارثة حرب عامة ... قال خروشوف في وصفها : ان الأحياء فيها سيحسدون الأموات ... » .



واخيراً هنالك « مجتمع دولي » من نوع خاص ، (ولعلنا نستطيع القول انه « مجتمع على الورق ») ، ونعني بذلك - تجوئاً - مجتمع أبناء الدول المختلفة اذا ما دخلوا في علاقات تتجاوز العناصر الوطنية المعتادة فيدخل فيها بذلك « عنصر أجنبي » (٧) ، وهنا يكون المجال للقانون الدولي الخاص ، وتكون الصدارة بين موضوعات هذا القانون لما يسمى « قواعد الاسناد » ، وهي القواعد التي ترشد الى القانون الواجب التطبيق من بين القوانين الدولية التي تتنازع حكم العلاقة ذات العنصر الأجنبي .

هذه المشكلة هي موضوع مقال « القانون والحياة الخاصة الدولية » الوارد في هذا العدد للدكتور هشام علي صادق .

وقد عمد الباحث - بعد شرح العناصر الرئيسية للموضوع - الى تحديد نطاق اعمال قواعد الاسناد والى القاء الضوء على الملامح الرئيسية لتطورها التاريخي ، ثم انتقل الى بيان « طابع قاعدة الاسناد ، وعناصرها ، وتفسيرها » والى تطبيق القانون الأجنبي وموانع تطبيقه (بمقتضى النظام العام أو بسبب النش نحو القانون) .



بهذه الجولات العديدة بين زوايا علاقة « القانون بالمجتمع » أرجو أن يسهم هذا العدد من مجلة « عالم الفكر » في اشباع رغبة القراء في سبر بعض أغوار هذا الموضوع الفني التخصصي أصلاً ، وألا يكون قد بلغ من هذه الأفوار ما قد يشق على غير المتخصصين . والله ولي التوفيق .



(٧) وذلك بأن تتجاوز العلاقة القانونية دائرة أبناء الوطن الواحد أو نطاق الاقليم الوطني ، أو بأن يتسرب العنصر الأجنبي الى موضوع العلاقة أو الى الواحدة المتشعبة لها .

• عبد الوهاب حويد

القتل بدافع الشفقة

عرض الموضوع :

القتل في مفهوم الجورائيين ، هو ازهاق روح انسان حي ، بقصد او بخطأ . والمقصود بالانسان الحي ، المخلوق الذي يرزأى جزء منه الى الخارج وان لم يكن قد تنفس ، او ولد ولادة تامة (١) . وهذا التعريف ، يخرج حالات اسقاط الاجنة ، التي تتكون من تلقيح البويضة ، حتى تتم الولادة الطبيعية . وقد نصت المادة ١٥٥ من قانون الجرائم الكويتي على انه : « يعتبر المولود انساناً يمكن قتله متى نزل حياً من بطن أمه ، سواء في ذلك تنفس او لم يتنفس ، وسواء اكانت الدورة الدموية مستقلة فيه أم لم تكن ، وسواء كان حبل سرته قد قطع او لم يقطع » .

• الأستاذ الدكتور عبد الوهاب حويد أستاذ القانون الجزائي بجامعة الكويت حالياً ، كان استاذاً لكرسي مادة القانون الجزائي والإجراءات الجزائية بجامعة دمشق ، كما شغل وزارات العدل والمعارف والمالية في الجمهورية السورية وفي حكومة الجمهورية العربية المتحدة . وكان أحد الأعضاء الثلاثة الذين وضعوا قانون العقوبات السوري والقانون اصول المحاكمات الجزائية . من مؤلفاته : الحقوق الجزائية العامة ، الاجرام السياسي ، وشرح قانون الجرائم الكويتي (القسم العام) (تحت الطبع) .

(١) التفسير الثالث للمادة ٢٤٦ من قانون العقوبات السوداني .

وقد فرق القانون الجزائري في العقاب بين القتل بأنواعه ، وبين الإجهاض ، أو قتل الوليد ، كما نظر نظرة خاصة الى الانتحار ، فلم يعاقب فعله ، ولكنه عاقب الشريك اذا مات الفاعل . وكثير من العلماء اليوم ، يدعون الى التساهل في معاقبة الإجهاض ، بسبب انفجار السكان ، وتعقد الحياة الاقتصادية والاجتماعية . حتى ان المؤتمر الدولي التاسع لقانون العقوبات ، الذي انعقد في لاهاي في صيف ١٩٦٤ ، أصدر توصية شهيرة ، قال فيها : « يجب الاكثار من عدد الحالات التي يباح فيها الإجهاض في الدول التي تعاقب عليه » . وكثيرة هي التسعرات التي تنادي : « تحديد النسل أو الفناء » .

وقد حرمت الديانات القتل . قال تعالى : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق ، ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا » ، وقال تعالى : « وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص » ، ولذلك يقتل العالم بالجاهل والشريف بالوضيع والمقاتل بالمجنون ، والبالغ بالصبي ، والذكر بالأنثى والحر بالعبد والمسلم بالملهي (٣) .

وعاقبت القوانين الوضعية على القتل ، ولكنها نوهت المعاقبة : ففي قانون الجرائم الكويتي الصادر سنة ١٩٦٠ ، القتل مع سبق الاصرار أو الترصد معاقب بالإعدام (المادة ١٥٠) والقتل العمد ، المجرم من هذين الظرفين المشددين ، يعاقب بالعسب المؤبد (المادة ١٤٩) ، والقتل الذي ينجم من جرح أو ضرب ، دون نية اذهاق الروح ، يعاقب بالعسب مدة لا تتجاوز عشر سنوات (المادة ١٥٢) . والقتل الناجم من خطأ يرتكبه الفاعل ، يعاقب بالعسب مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات (المادة ١٥٤) . وقد تضاف الغرامة الى هذه العقوبات .

وقد ذكر القانون الكويتي حالتين أخريين من القتل ، أخذ فيهما بالدافع الذي دفع الفاعل الى القتل ، وهما :

حالة الزوج الذي يهاجم زوجته متلبسة بالزنا ، فيقتلها في الحال ، أو يقتل شريكها أو كليهما . وعقوبة الزوج لا تتجاوز ثلاث سنوات في القانون الكويتي (المادة ١٥٤) ، مع انه يعفى في قوانين عربية أخرى ، كالتقانون السوري .

والخالة الثانية ، حالة المرأة التي حملت سفاحاً ، فقتلت وليدها ، فور ولادته لدفعاً للعار ، فان عقوبتها لا تتجاوز خمس سنوات (المادة ١٥٩ كويتي) .

وهذه حالات من القتل لا ينزع فيها أحد . بل ان هناك ميلاً الى تشديد عقوبة القتل الخطأ ، بسبب ازديادها في القرط ، الناشئ من رعونة وطيش بعض سائقي السيارات ، كما ان هناك دعوة واسعة الى إلغاء عقوبة الإعدام أصلاً .

والى جانب حالات المعاقبة هذه ، توجد حالات من القتل لا يعاقب عليها القانون ، وهي :

١ - القتل تنفيذاً لحكم صادر بالإعدام . ٢ - والقتل في حالة الدفاع الشرعي . ٣ - والقتل في حالة الضرورة . ٤ - والقتل في حالة الحرب .

وهذه حالات لا خلاف عليها أيضاً ، وقد قبلت قوانين الجزاء بعضها بصورة صريحة ، كما قبلت الأعراف الدولية ، بعضها الآخر .

ولكن توجد حالة القتل ، يرتكبها الفاعل بدافع من شفقة ، وهذه هي التي تشغل بال الفقهاء والقضاة على السواء ، في أيامنا هذه .

والسؤال المطروح على المميز العام ، هو : اذا يشخص من شفاء والده ، المصابة بداء عضال لا يرجى برؤه ، وأطلق عليها النار ، أو دس لها السم ، تخليصاً لها من الآلام ، واستجابة لتوسلاتها ، فهل يعتبر قاتلاً تطبق عليه نصوص جريمة القتل ؟

وتوسيعاً للموضوع ، اذا أدرك الطبيب الذي يعالج مريضاً انه لم يعد له أمل في انتاذه ، فهل يعاقب اذا أنهى حياته ، تخليصاً له من الآلم ؟

هذا هو موضوع هذه الدراسة .



(١) تعريف قتل الرحمة :

ان أول ما يجب ان نبدأ به ، هو تعريف هذا السلوك . فالفرنسيون يسمونه *L'euthanasie* ، والانكليز يدعونه *Euthanasia* ، والكلمة مركبة من كلمتين — كما جاء في معجم لاروس — *eu* ومعناها الطيب و *Thanatos* ومعناها الموت ، فالتمييز يعني تفويماً للموت الطيب ، أو الموت الهادي ، بدون آلام . وهو يعنى قانوناً فعلاً إيجابياً أو سلبياً ، ينهى آلام مريض لا يرجى شفاؤه ، بالقضاء عليه رحمة به (ولذلك سمي قتل الرحمة) .

وقد عرفه *LITRE* في معجمه ، كما يلي :

« الأوتانازيا ظاهرة لا تتضمن شيئاً استثنائياً : فهي الموت الطيب ، هي إطفاء شعلة الحياة بصورة سريعة أو بطيئة ، دون آلام . هي نهاية الشيوخ الذين ينطفئون ، وهي موت كثير قيرهم ، ممن أصيبوا بأمراض تستهلكهم ببطء ، في أيام أو ساعات ، ثم هي الموت الفجائي » .

وعلى هذا الأساس ، يتحدد الموضوع ، وهو هل يحق للطبيب ، أو لأي شخص آخر ، أن يقتل انساناً بصورة معدية ، لكي ينهى آلامه ؟ وتعتبر آخر ، هل يمكن قانوناً تبرير جنابة القتل التي يكون ضحيتها مريض لا يؤمل شفاؤه ، لمساعدته على انتهاء الآلم ، بعد أن يشخص منه الطب ، وتركه لنفسه في حالة فظيمة من الانهيار ، اشفاقاً عليه ؟ هل هذا القتل جنابة ؟ هل هو جنابة مبررة ؟ أم هو أرقى مراتب الاحسان ، كما يقول الدكتور *Regnaud* ؟

تزايد حالات قتل الرحمة :

ان ما حرك هذا الموضوع في هذه الأيام ، هو تزايد الحالات العلمية ، بحيث أصبح تقييم الحياة نفسها مطروحا على ضمائر الناس .

وأنه لامر محقق وأكيد ، ان قيمة الانسان ، فيما مضى من الزمن القديم ، كانت تقاس بمقدار

ما يقدمه لاجتماعه الصغير من خدمات عامة واقتصادية . فقد كان يشارك في الغزو ، وفي الدفاع من القبيلة ، كما كان يسهم في الصيد وفي كسب الرزق ورعي القطيع . ثم جاءت الأديان السماوية ، فرفعت قدر الانسان ، وامرت باحترام حياته ، وامتبرت كل عدوان عليها ، معصية كبيرة ، وموزت هذا الاتجاه ، المذاهب الفلسفية التي قاست في القرون الأخيرة . ولكن النظرة الى الحياة أخذت تمرض لشيء من التبدل ، عميق ، حينما عمت موجة الاستعمار ، واندلعت نيران الانظمة الدكتاتورية ، وعاشت البشرية ، تحت كابوس حربين عالميتين رهيبتين ، قتل خلالها عشرات الملايين من الناس ، وشرذمات الملايين غيرهم من الأطفال والنساء والشيوخ ، واقيمت مسكرات الإبادة ، والقيت قبيلتان ذريتان على اليابان المنكسرة ، دون مبرر ، فأبادتا أعدادا ضخمة من البشر الأبرياء ، ثم دخلت شعوب كثيرة من شعوب العالم المتخلفة في حجم الانقلابات العسكرية ، ف تعرضت الكرامات الفردية لامتحانات خطيرة ، وسفكت الدماء غيرة ، وفصت السجون بئزلالها ، دون حاجة او مبرر قانوني ، وكانت النتيجة الحتمية ، اهتزاز قيمة الحياة الانسانية وانهيار مفاهيم الكرامة . ومن مظاهر هذه الانهيار ، أن دفن الموتى ، بعد أن كان يتم في احتفالات كبرى ، أصبح يتم في كثير من البساطة ، وأن فترات الحزن أخذت تنقص في أضيق حدودها ، بل أن مما يسترعى الانتباه أن مجتمعاتنا العربية تنهش ظاهرتين خطيرتين ، الأولى ترايد جرائم القتل ، وخاصة القتل الذي يتم بواسطة السيارات الطائشة لاستهتار أصحابها بأرواح الآخرين وتذكر الإحصاءات أن ١٠٠ الف شخص يقتلون كل سنة في العالم في حوادث الطرق ؛ يقابل كل قتل ما بين ١٠ الى ١٥ جريحا خطيرا . وهذه الأرقام تجعل حوادث الطرق تأتي في المرتبة الثالثة ، بين الأوبئة التي تهدد حياة الناس (٣) . والثانية كثرة الانتحار .

لقد كان الانتحار جريمة معاقب عليها فيما مضى ، حتى أن قانون فرنسا الشهير الصادر عام ١٦٧٠ كان ينظم اصول ملاحقة الذين ينتحرون بعد موتهم ، وأن البلاد الانجلوسكسونية ، ظلت طويلا ، تلاحق من يحاول الانتحار ، ويفشل فيه . ولكن التعامل المعاصر ، بل والتشريع نفسه ، أخذ يخرج الانتحار من نطاق القانون الجزائي . وتشير الإحصاءات ، الى أن نسبة المنتحرين ، كانت عام ١٩٦٤ بين كل ١٠٠ الف من السكان ، كما يلي :

في الولايات المتحدة ١٠.٨ ، وفي كندا ٨.٢ ، وفي النمسا ١.٥٢ وفي ألمانيا الغربية ١.٩٢ وفي هولندا ٥.٦ وفي بلجيكا ١٤ ، وأن هذه النسبة في اليابان ، وصلت عام ١٩٦٠ الى ٢٣.١ ، وربما ساعدت على ذلك معتقدات سياسية او قومية ، في هذا البلد .

ويجب أن نلاحظ أن هذه الإحصاءات ليست دقيقة ، لأن كثيرا من الاسر ، تستمر على اسباب الموت اخفاء للانتحار ، وتجهد في أن تمزو الوفاة الى اسباب أخرى ، دفعا للتقولات والإشاعات (٤) .

(٢) من مقال للدكتور مالك جرجس ، مجلة العربي ، نيسان / أبريل ١٩٧٢ ص ٨٥ .

(٤) هذه الإحصاءات مأخوذة من معاهدة للاستاذ Paul Cornil بعنوان Criminalité et déviance منشورة في مجلة العلوم الجنائية عام ١٩٧٠ ص ٢٨٩ . والشريعة الإسلامية تنظر الى المنتحر كاتم ، يحاسب على الله ، ويقتل النفساني انه يجب العقوبة في ماله . اما اذا فشل في محاولة الانتحار ، فانه يعاقب بالتزوير . (عبد القادر عودة ، التشريع الجنائي في الاسلام ج ١ ص ٤٤٦) .

ومما ساعد على الحط من قيمة الحياة الإنسانية، التيارات الشاذة، التي تغزو الشبيبة الماصرة، في بعض البلاد، وتحملها على التبركل القيم الأخلاقية والتقدميات، وتلقى بها في احضان الجنس الذي لا ضوابط له، والخمر والمخدرات، وكلها مظاهر استهتار بالحياة، وأزدراء بالكرامة الإنسانية، ولو رفعت شعارات اغتنام المذاهب الوجودية، ونسيان الواقع، والخلاص من القيود الاجتماعية التي يزعجونها تكبل الحرية وتعيق الانطلاق.

ومن جهة أخرى، فإن تقدم التكنولوجيا للمحل في جيلنا هذا بهر الإنسان، ومكنته الكيمياء، والفيزياء والهندسة والطب، من السيطرة على المادة وتسخيرها لخدمته، وغزا القمر وحام حول بعض النجوم يستطلع أسرارها، ويتسلل إلى ضمائها، فاسكرته النشوة واحس بأنه قادر على كل شيء، فاستهان بالمفاهيم الحياتية، واستخف بمن هم اضعف منه، وخرج على القواعد الإنسانية المتوارثة، حتى أن رئيس دولة عظمى، هو السيد جونسون، أخذه العزة بالإثم، فقال يوماً لجمع من الطلبة الأمريكيين: «أنتم أبناء أمة لا شيء يقف في سبيل قنربها إلا أرادتها هي... وعبرت دولته من هذه الفطرسه واستخفافها بحياة الناس، بمساعدتها في تشريد شعب بمجموعه من أرضه، (هو شعب فلسطين)، والقائه تحت الغيام، يقاسى من الظلم القوى، وتكر الإنسان وشدة الانواء وارهاقها، مالا عين رأت، ولا أذن سمعت، وكذلك بضربها شعباً آخر، هو شعب فيتنام الذي ضربته في مقر دلوه لسنوات طويلة، بمنتهى الشراسة، وبأقصى العنف».

في هذا الإطار من الوقائع التشاكية، تطرح مسألة الأوتقازيا على بساط البحث... وإنها لتطرح نفسها بعد سلسلة من القضايا، لفتت إليها الأنظار، وأصبح على رجل القانون أن يتخذ منها موقفاً، استطاع إلى ذلك سبيلاً.

وفنتستعرض بإيجاز أبرز هذه الوقائع التي وصلت إلى علمنا، توطئة للمناقشة والحكم على هذا الموضوع الدقيق:

(١) ففي عام ١٩١٢، قتل أحد وكلاء النيابة الفرنسيين زوجته المصابة بشلل نصفي، ناشئ من إصابة دماغية (Hémiplégique)، وحين سؤاله عن سبب فعلته، قال أنه قام بواجبه، تجاه زوجته التي كانت تعاني آلاماً لا تطاق. وقد برأته المحكمة.

(٢) وفي عام ١٩٢٥، قتلت فتاة تسمى Uminaka خطيبها، الذي كان مصاباً بالسرطان، واجريت له عملية جراحية، ونقل دم، ولكن الآلام التي ظل يعاني منها، كانت آلاماً لا إنسانية، ولا يمكن أن تحدث، فراح يتوسل إلى خطيبته بصورة ملحة، لتنتهي الآلام، فضعفت ارادتها، وحقتته بكمية كبيرة من المورفين، ثم ادخلت فوهة مسدس في فمه، وأطلقت النار فوجدت الراحلة في احضان الفتاة. وبرأتها المحكمة.

(٣) وفي عام ١٩٣٠ قتل شخص اسمه ريشان كوزيت: R. Corbett، امرأة المصابة بالسرطان أيضاً، وبرأته المحكمة.

(٤) وفي عام ١٩٣٢، قتل الطبيب Sukow خطيبته، لأنه وجدها مصابة بنوع من السرطان (Carcinome). وحين شرحت الجثة، تبين أن الإصابة بسيطة، فابالغ النيابة بالواقعة، وانتحر. وقد ثبت أنه قتل أربعين شخصاً مصابين بأمراض عضالة، من باب الرفق بهم.

٥) وفي عام ١٩٤٠ ، أبلغ رئيس بلدية منطقة Orsay قرب باريس وكيل النيابة بوجود ست حالات موت تمت في ظروف مشبوهة ، كانت أعمار ضحاياها تتراوح بين ٢٧ سنة و ٩٣ سنة . وقد اثبت التحقيق أنهم كانوا في حالة متردية لا يمكن فيها نقلهم الى مكان آخر . واني لاذكر تماماً ذلك الأسبوع الكثيب من حزيان ، حينما أهدقت الجيوش الألمانية الغازية بباريس ، من كل جهة ، ووجهت انداراً الى السلطات الفرنسية بضرورة اعلان المدينة مدينة مفتوحة ، وردت حكومة الجمهورية الفرنسية ، بأنها ستدافع عن العاصمة حياً ، وشارعاً شارعاً وبيتاً بيتاً . . عندها انقطع رجاء كل انسان في البقاء فيها ، وراح يسعى الى النجاة بنفسه ، بأية وسيلة متاحة ، على ندره هذه الوسائل . . وفي هذه الظروف ، أقدمت أربع ممرضات على حقن هؤلاء المرضى بالمورفين والسريكتين والسيدول Sedol نقاداً لهم من الألامهم وخوفاً عليهم الا يظل أحد الى جانبهم يرعاهم بعد الهجرة الجماعية من المدينة وضواحيها . . واعتبرتهن المحكمة مذنبات .

٦) وفي عام ١٩٤٨ ، قتلت السيدة Hildgard Fasan زوجها بسبب اصابته بسرطان الكبد ، وكانت تنوى أن تموت معه . ولكنها انقلبت في اللحظات الأخيرة . وبرأتها محكمة فيينا .

٧) وفي الولايات المتحدة ، قتلت طالبة تسمى Paigt Carol Ann عام ١٩٤٩ والدها المصاب بالسرطان ، فبرأتها المحكمة .

٨) وبعد سنة من هذه الحادثة أى عام ١٩٥٠ اهتزت المحافل الطبية والقانونية ، بحادثة أخطر ، ارتكبتها طبيبة يدعى ساندن SANDER من مقاطعة New Hampshire فقد قتل مساندن زوجة أحد زملائه ، وأبلغت عنه ممرضة ، فأحيل الى القضاء ، وكانت قضيته موضع اهتمام عام ، بسبب انقسام الناس الى مؤيد والى معارض .

كان الدكتور ساندن ، وهو طبيب في الحادية والأربعين من عمره ، يعالج مريضة ، تدعى السيدة Borroto ، عمرها ٥٩ سنة ، دخلت المستشفى منذ أسابيع عديدة ، لاصابتها بداء السرطان . وقبل موتها بخمسة عشر شهراً ، أجريت لها عملية جراحية ، وأرسلت الى بيتها ، ولكنها أميدت الى المستشفى بعد ذلك ، وأظهر الكشف الطبى انها سائرة قلماً نحو نهايتها المحتومة . فقد ذاب لحمها ولم يبق عليها الا العظم والجلد ، وانخفض وزنها من ستين كيلوجراماً الى ٣٥ فقط ، ولم تعد قادرة على أن تأكل شيئاً ، حتى انها كانت تبتلع الماء بصعوبة ، فقرر الأطباء تغذيتها بصورة اصطناعية ، وأصبحت الادوية المسكنة عاجزة عن تهدئة آلامها ، بسبب اعتياد الجسم عليها . . فكان كل من رآها ، يتمنى في أصماق نفسه ، لو انطلقت شعلة حياتها الخائبة ، تخليصاً لها مما تعانيه .

وذاث يوم وكان ذلك في ١٩٤٩/١٢/٤ ، طلب أحد اطباء المستشفى ، وهو الدكتور ساندن ، الى ممرضة أن تهيئ له أداة حقن معقمة ، ووضع فيها عشرة سنتيمترات مكعبة من الهواء ، وحقنها في ساعد الربيضة ، وكرر العملية مرتين أو ثلاثاً ، ولم تمض الا دقائق قليلة ، حتى فارقت الحياة جسمها الى الإبد . وأبلغ الطبيب أهل الربيضة بوفاتها ، ونظم وريقة تتضمن أن الموت نشأ عن السرطان . غير انه طلب بعد اسبوع الى إحدى السكرتيرات ، أن تسجل على ورقة الملاحظات أن الربيضة حقنت أربع مرات ، كل مرة بمشرة سنتيمترات مكعبة من الهواء ، فماتت خلال عشر دقائق . . وحين سألت السكرتيرة الطبيب عن مقول الهسواء في الوريد ، قال باختصار : لقد ماتت الربيضة موتاً هادلاً . وقد أبلغت السكرتيرة الطبيب مدير المستشفى

بالملاحظة ، فأبلغ على الفور الطبيب الشرعي بالواقعة ، وهذا بدوره أبلغ السلطات القضائية ، فقام « الشريف » وأحد معاوني النيابة باستجواب سائدر ، فقال أن زوج المريضة رجاء مرارا ، أن ينهي آلام زوجته ، وكان هو يتالم لآلامها ، فأقدم على انتاها منها ، وأضاف ، بأنها ، عليلًا ، ما كان ممكنًا أن تعيش أكثر من أسبوع آخر ، ثم أن حالة زوجها كانت تثير في قلبه الشفقة أيضًا ، وأنه حين أعلمه بموتها ، قال : الحمد لله ، أني سعيد أنها استراحت ... ولما لاحظ له الشريف ، بأنه لا يوجد قانون في الولاية يبيح القتل ولو بدافع الشفقة ، قال الطبيب : اني اعرف ذلك ، وكل الأطباء يعرفون ، ومن المحتمل أن يكون ما فعلته مخالفة للقانون ، ولكن ، من وجهة نظر الاخلاق ، لا اظن أن في عملي جريمة .

وقد حبس الطبيب احتياطيا ، يومين ، لم افرج منه ، بكفالة مالية قدرها ٢٥٠٠٠ دولار . وقد صرح نقيب الأطباء للصحافة ، ثاني يوم الاعتقال ، بأن مجلس النقابة لا يستطيع أن يتخذ موقفاً من الاتهام الموجه ضد الطبيب سائدر ، لأن المدالة وضمت يدها على القضية ... ولكن بكل راحة ضمير ، يصرح مجلس النقابة بأن الدكتور سائدر لا رجل كفء ، ويتمتع بصفات اخلاقية عالية .

ولم تقرر المحكمة منع سائدر من مزاولته مهنته ، في انتظار محاكمته . وقد عقدت الجلسة الاولى امام هيئة المحلفين الكبرى ، لاجراء التحقيق الابتدائي ، يوم ٥ كانون الثاني / يناير / ١٩٥٠ ، فانتهت هذه الهيئة بارتكابه القتل من الدرجة الاولى ، وهذا الاتهام يعنى في هذه الولاية ، الحبس مدى الحياة

وعقدت المحكمة اولى جلساتها ، لمحاكمته ، يوم ٢٠ شباط / فبراير / ١٩٥٠ ، وخصصت للاقتراع على المحلفين . وقد وجهت اعتراضات رد كثيرة من الادعاء والدفاع على السواء ، حتى بلغ عدد الأشخاص الذين تم استدعاؤهم ١٠٦ .

فقد كان الدفاع حريصاً على الاعتراض على الأشخاص الكاثوليك المتدينين ، فلنأى منه أن الكنيسة تقف موقفاً معارضا من الاوثانازيا ، كما أن الاتهام اعترض على عشرة أشخاص ، اعتقد أنهم متحيزون للمتهم . وبعد اقتراع متتابع ، خلال يومين ، أسكن تشكيل هيئة المحلفين من اثني عشر عضواً أصيلاً ومن عضو آخر احتياطي ، بينهم تسعة من الكاثوليك وأربعة من البروتستانت ، وقد كان القاضي السيد Weekot ، وهو رجل انصفته التجارب ، في رداءه الأسود يدير الجلسة بوقار وحياد كبيرين .

وبعد ثلاثة صك الاتهام ، أعلن المتهم أنه غير ملتبس وشهد عدة شهود . ولكن القتل الشهادة ، كانت شهادة زوج القتيلة ، إذ قرر بعد أداء القسم ، أنه لم يطلب الى الطبيب ابداً أن ينهي آلام زوجته يقتلها . ولكن الذي خفف من وطأة هذه الشهادة ، شهادة الممرضة النهارية ، التي وجدت بين أوراقها ، ورقة مؤرخة بتاريخ ٤ تشرين الثاني / نوفمبر فيها هذه الملاحظة ، « مريضة لم تعد تشعر بشيء ، جسمها متصلب ، وأطرافها باردة » . وأضافت أنها دعت أحد أطباء المستشفى لاستعاضها ، فوضع السماعة على صدرها ، فلم يسمع نبضات القلب ، وانصرف ، ولكنها مع ذلك شعرت بنفس المريضة الضعيف جداً ، يتردد ببطء ، زائد . وفي هذه اللحظة حضر الدكتور سائدر ، وحققها بالهواء .

واستمعت المحكمة الى الطبيب الشرعي الذي قام بتشريح الجثة ، فقال أن المريضة كانت مصابة بسرطان الماء الغليظ ، ثم انتقل الداء الى الكبد والكليتين والى غشاء المعدة ، والقدة البرقية

والقعدة اللغافية ، يضاف الى هذه الاصابات ، اصابة اخرى هي الاحتقان الرئوي . غير انه قال ، ان الموت نشأ مباشرة من حقن الهواء ، لان الهواء يمنع وصول الدم من القلب الى الرئتين ، فتتوقف عضلة القلب ويحدث الموت .

وقد تبني الدفاع عن التهم خطة لا تخلو من مغامرة ، لكي يجنبه صدور أى حكم شدد ، وهي الدافع بان المريضة كانت ميتة حينما حقنها بالهواء . وهذا زعم يناقض اقوال المتهم انشاء التحقيق ، ولكن الدفاع كان يضع كل آماله في التأثير على المحلفين ، ليحصل منهم على تصريح ينفي جرمية التهم ، لا سيما وأنه اعترف بأنه ، انما حقنها بناء على رغبة زوجها ، وليس بناء على موافقتها هي ، ومع ذلك فان الزوج اترك هذا الادعاء ...

وتتكون هيئة المحلفين من مواطنين عاديين ، يختارون بالقرعة ، من قائمة تتضمن عدداً معقولاً من الأشخاص الذين يتمتعون بسمعة طيبة . وانصار هذه المؤسسة يعتبرونها اصدق تمثيلاً للضمير العام من القضاة المحترفين . وينص عليها خصامها ، أنها من مخططات الماضي القابض ، وقد برهنت من مجل صارخ في ممارسة مهمتها بسبب جهل اعضاءها بالقانون ، وضعفهم في مواقف كثيرة .

ولكن الذي نود ان نشير اليه ، بمناسبة هذه القضية ، ان قرارات هيئة المحلفين لا تمل ، فهي تكفي بان تمل ، باختصار بعد المناولة ، ان التهم المائل ، مذنب أو غير مذنب . فاذا تمكن الدفاع من التأثير على المحلفين ، وانتزع منهم قراراً بان موكله غير مذنب ، انتهت القضية ، واعتبر الناصر بريئاً . وهذا القرار بات ، لا يطم فيه أمام أية هيئة اخرى ، ولا يجوز الرجوع عنه ، لأي سبب كان . وقد ختم المحامي من التهم دفاعه ، بان ممثل النيابة العامة Attorney General لم يستطع ان يثبت ان الضحية كانت على قيد الحياة ، حين حقنها الطبيب بالهواء ، وان احدى القواعد التي يقوم عليها التشريع الجنائي ، هي القاعدة التي تقرر ان الشك في صالح المتهم Duium pro reo ، على الرغم من أن التعامل الطبي لا يلجأ عادة ، الى حقن المومي بالهواء . . وأنهى مرافعته ، بأنه لا يقيم دفاعه على الاوتاناريا .

وحين لخص القاضي الوقائع للمحلفين ، لخصها باختصار زائد ، والى بصورة تستلفت النظر على قضية الشك ، وقال لهم :

« اذا وجدتم ان ممثلي الاتهام قد عجزوا عن اقامة دليل قاطع على ان المريضة ، كانت على قيد الحياة حين حقنها المتهم بالهواء ، فانه يتوجب عليكم اعلان برادته من التهمة » .

... واختلى المحلفون الاثنا عشر لمدة تزيد قليلاً من الساعة ، ثم خرجوا بقرار اعلنوا به براءة المتهم . وارتفع في القاعة تصفيق طويل وهتاف متواصل (٥) .

(٥) لنص المادة ٣٥٣ من قانون الاجراءات الجزائية الفرنسي الجديد ، على ان ليس محكمة الجنايات يتلو النص على المحلفين علناً ، ويجب اصلاً ان يكون هذا النص مكتوباً بعروف كبيرة ومطلقة في غرفة المناولة :

« ان القانون لا يطلب من القضاة - وقد كان نص المادة ٣٤٢ السابقة ينص المحلفون وحدهم بهذا التنبيه - حساباً من الطريقة التي اتفقوا بها ، ولا يفرغ عليهم طريقة معينة للحصول على هذه التهمة ... انهم ملزمون بان يسألوا انفسهم ، في سكون وهدوء ، واخلاس وجدان ، ما هو الاتباع الذي تركته في نفوسهم البيانات المروعة ، ضد التهم او اصنافهم . والقانون لا يوجب الا الاجابة عن سؤال واحد ، يشتمل على كامل واجباتهم ، وهو : هل كونهم لانفسكم قناعة شخصية ؟ » .

ولكن انصار الاوتانازيا شعروا بغيبة امل مبررة ، لان الحكم يعتمد من حل هذه المسألة ، حلاً مباشراً . ودان حولها دوراناً .

وعلى اثر قرار البراءة تحرك مجلس نقابة الأطباء ، فاقام دعوى مسلكية على الطبيب ساندرو لانه لم يتقيد بالواجبات الاخلاقية التي يفرضها عليه القانون وقواعد المهنة ، واصدر بياناً قال فيه :

« ان مجلس نقابة الأطباء يعلن عن استنكاره لكل عملية من شأنها انهاء الالام الجسدية ، بالتضامن على الحياة الانسانية ، بما في ذلك الطريقة التي تلجأ اليها الاوتانازيا ، او القتل بدافع الشفقة » .

وانخل المجلس قراراً بشطب اسمه من نقابة محافظته ، غير أن هذا الشطب لم يدم طويلاً لان حقوقه الكاملة اعيدت اليه بعد قليل .

وبذلك تكون قضية الاوتانازيا قد طرحت على الصفاة ، وعلى القواعد القانونية ، دون ان تجد حلاً .

٩٠) واهتزت المحافل الانسانية والقانونية مرة اخرى ، بمناسبة القضية الثانية ، التي كانت مدينة لييج البلجيكية مسرحاً لها ، بعد احدى عشرة سنة . ونرى مفيداً ان نوجها فيما يلي :

في شهر آذار / مارس من عام ١٩٦١ ، تزوج السيد Vandepuut الانسة Coipel في مدينة لييج Liège البلجيكية . وبعد فترة قصيرة ، شعرت الزوجة بانهاك جسدي ، اورلها عصبية زائدة ، فوصف لها طبيب الاسرة ، في شهر تموز / يوليو من نفس السنة ، دواء مسكن ، لا يعتبره الاطباء مؤذياً ، وهو Le softanon ، فتناولته بانتظام خلال شهرى تموز / يوليو ، وآب / أغسطس . وفي هذه الاثناء حملت ، وولدت طفلة يوم ٢٢ ايار / مايو من السنة التالية ، كانت مصابة بتشويه فظيع . وحين عرضوها عليها انها قد وضعت : « هل تتركون هذه الطفلة تعيش هكذا ؟ » . وكانت امها واختها من هذا الراى ، فالتعت العجلة والاحتيت على الطبيب المعالج ، ويدعى Castors ليمساعد هذه الاسرة المنكوبة على الخلاص من هذه المأساة البشرية ، فتردد ، ثم كتب وصفتة من الجواهرسر التالية : Luminal, Lamital et seconyl ، وكانت الكمية التي كتبها تفوق ثلاث مرات الكمية المطلوبة للقتل . ويوم عودة الاسرة الى بيتها من العيادة ، دعا الزوج طبيباً صديقاً له ليسجل محضرآ بالوفاة ، (هو الطبيب Herpin) . ولكن احد اطباء المستشفى اخبر الشرطة بما تم الاتفاق عليه ، دون ان يذكر اسمه ، فانتقل رجالها الى بيت الاسرة ، ولكن شعلة الحياة كانت قد خبثت هذه المخلوقة البائسة ، فنظفوا محضرآ بالوفاة ، واحيل المتهمون الى معكمة الجنائيات ، التي يمين المحلفون فيها على تقرير المسؤولية او نفيها ، حسب قناعتهم الوجدانية ، التي تتركها في نفوسهم الوقائع المعروضة امامهم ، وقرر المحلفون براءة جميع المتهمين ، حين اعلنوا انهم غير مذنبين ، دون ان يملأوا هذا القرار . وبذلك لم يحلوا ، هم ايضاً ، مؤشزون الاوتانازيا ، الا بصورة غير مباشرة ، وبقي الموضوع مطروحاً على بساط البحث .

وبعد هاتين القضيتين الشهيرتين ، وقعت عدة قضايا تشير الى اثنتين منها فيما يلي :

١٠) قضية Mireille Gourand التي قتلت طفلها ، بمادة ال cardinal « لانه كان

مصائباً يفقدان التوازن والصمم والبكم والعمى . وحين سألها رئيس المحكمة (في مدينة Chambery الفرنسية) ، لو وجدت نفسك مرة أخرى في هذا الموقف ، فهل كنت تعاودين ما فعلته ؟ فاجابت على الفور : أن نعم (٢) . . وقد برأها المحكمة .

(١١) قضية السيدة جاكان التي قتل زوجها البالغ من العمر ٧٥ سنة ، في مقاطعة Yonne بموسى حلاقة لأنه كما قالت كان مريضاً ، فاقد الحركة ، ولأنها كانت تخشى أن تموت قبله ، ويبقى في الحياة وحده ، وليس لمن يُعنى بأمه . وقد قررت المحكمة وضعها في مستشفى الأمراض العقلية (٧) .

بما دامت مسألة القتل بدافع الشفقة ، فداكتست هذا الطابع من الأهمية ، أولاً من ناحية تعدد الوقائع وكثرتها ، وثانياً من ناحية موقف القضاء الذي يقرر البراءة ، دوماً تقريباً ، فقد أصبح لزاماً أن نبحث هذا الموضوع ، مستعرضين آراء أنصاره وآراء خصامه ، لعلنا نستشعر همم الباحثين به ، حتى إذا عرضت واقعة من هذه الوقائع على قضاء عربي (ولم نسمع حتى الآن بشيء من ذلك قد حدث) كان في هذه الأبحاث مابئر السبيل للقضاة العرب ، الذين عليهم ان يعللوا أحكامهم ، من حيث الموضوع ووقائمه ، ومن حيث الأحكام القانونية تعليلاً منطقياً مبنياً على النصوص وروحها ، كما تلزمهم بذلك تشريعاتنا التي لا مكان فيها لحلفين ، لحسن الحظ .



(٢) داي أنصار قتل الرحمة :

ان الذين يبررون القتل بدافع الشفقة ، يعتمدون على الحجج التالية :

١ - كانت بعض النظم القديمة ، التي كانت تحكم سلوك بعض امم العالم القديم واخلاقياتها ، تقبل هذا النوع من القتل . فقد كانت تختبر صلاحية الرجل الهرم للعيش ، يجعله على التسلق على شجرة عالية ، والتشبيب بفصن من المصانها ، ثم كان يتصدى للفصن بعض الأقوياء من الشباب يمزونه بعنف ، فان ظل الشيخ قادراً على البقاء متشبباً بالفصن ، اعتبروه أهلاً للحياة ، وان سقط وقضى نحبه ، يكون أمره قد انتهى . وقد يكون تعليل ذلك في نظرهم ، ان الظروف الاقتصادية الشديدة ما كانت تسمح بترف ابقاء ثم فاجر ، لا ينفع صاحبه في حرب أو سلم ، فكانوا يفضلون تقديم ما كان سيستهلكه من طعام ، الى من هواكتر نفعاً للمجتمع ، الذي كان عرضة لعنف الطبيعة ، وعنف الغزو ، وكانت بعض الشعوب الاخرى تترك العجزة في مجاهل الصحراء ، يواجهون فيها مصيرهم المحتوم .

٢ - بعض الفلاسفة الاقدمين كانوا من انصار هذا الرأي . فقد كتب افلاطون ، في الكتاب الثالث من مؤلفه الشهير « الجمهورية » ما يلي :

« ان على كل مواطن في دولة متمدينة ، واجباً يجب أن يقوم به ، لأنه لا يحق لأحد أن يقضي حياته بين الأمراض والأدوية . عليك يا غلوكون ان تضع قانوناً واجتهاداً ، كما نفهم نحن ، مؤداة

وجوب تقديم كل عناية للمواطنين ، الأصحاء جسماً وعقلاً ، أما الذين تنقصهم سلامة الأجسام ، فيجب أن يتركوا للموت .

وفي القرن الثالث عشر ، كان القس الفيلسوف الإنجليزي الشهير ، يكون Bacon (١٢١٤ - ١٢٩٤) من هذا الرأي . وإلى تنسب كلمة euthanasia التي كانت تعني « الموت الهاديء أو الموت اللذيذ » ، حتى أنه لقب « بالطبيب العظيم » ، يقول يكون :

« أن على الأطباء أن يعملوا على إعادة الصحة للمرضى ، وتخفيف آلامهم . ولكن إذا وجدوا أن شفاهم لا أمل فيه ، ترب عليهم أن يهشوا لهم موتاً هادئاً وسهلاً . أن الأطباء لا يزالون يذبون مرضاهم ، رغم قناعتهم أنهم لا يرجون براهم . وفي رأيي ، أن عليهم فقط ، في هذه الأحوال ، أن يبلغوا بأيديهم الآلام والنزع . »

وبري توماس مور Thomas Moore ، في كتابه ال Utopie (١٥١٦) ، أن على القس والقضاة أن يحشوا التمساء على الموت .

وفي هذا القرن ، القرن العشرين ، بطالب الدكتور Carrel في كتابه « الإنسان ، هذا المجهول » باعدام الضعفاء ، والقضاء عليهم بالطرق العلمية .

وقد كان نيتشه من انصار القضاء على المرضى والشواذ ، باعتباره جرائم تعيش لتعيب في المجتمع . وقد أعجب النظام الألماني النازي بهذه الفلسفة ، وطبقها على عدد من المصابين بذهات جسدية أو عقلية ، صونا لصفاء العرق الآري .

٣ - وقالوا كذلك : أن الانتحار غير معاقب عليه ، وفي التشريع المصري والفرنسي لا يعاقب أيضاً الشريك في الانتحار (من يحرض المتحرر أو يساعده (٨)) . فأى فرق بين من يقتل نفسه ، أو يطلب من آخر أن يعاونه في ذلك ، أو يقوم بالعمل ؟ ليس عدم العقاب على هذا ، قولاً بحق الرجل في أن يتصرف بحياته ؟ فإذا كان هذا الحق مقرراله ، فأي أهمية لوسيلة التنفيذ وهي الشخص الآخر ؟

٤ - منذ الربع الأول من هذا القرن ، قامت في وضع النهار ، حركة تنادي بتقنين هذا النوع من القتل ، بغية إباحته في حالات ، لا يستطيع الطبيب (أو الفرد العادي) مقاومة مشاعره فيها ، تجاه مخلوق فقد كل أمل في إنقاذ حياته ، ولم تعد تنفع المسكنات في تهدئة آلامه المبرحة ، أو تجاه مخلوق ليس لدوره أي أمل في أن يحيا حياة إنسانية كريمة كسائر الناس ، بسبب تشويبه الفظيع ، وأنه سيكون حالة عليهم وعلى المجتمع وعلى نفسه .

وقد قاد هذه الحملة في ألمانيا ، الفقيه ساندنبرغ Sanding وطبيب الأمراض العقلية Hoche منذ عام ١٩٢٠ ، وتقدم الأستاذ Borchadt بمشروع قانون لإباحة قتل المرضى العقلين ، ولكنه لم يجد طريقته إلى الإقرار بسبب ما لقيه من مقاومة . كما قادها في بريطانيا ، اللورد Moynihan أشهر الجراحين البريطانيين ، الذي رأس جمعية تشكلت للمطالبة بإباحة الألمانازيا ، وتضم في عضويتها عدداً من رجال السياسة والأطباء ورجال الدين . وقد قدم

(أ) الدكتور محمود محمود مصطفى ، شرح قانون العقوبات (القسم العام) ١٩٦٩ ، رقم ٢٢٩ ، وستيفاني وولفسسود ، القانون الجنائي العام ١٩٧١ رقم ٢٥٤ .

اقتراح قانون لإباحة هذه الحالات من القتل ، ولكن مجلس اللوردات رفضه عام ١٩٣٦ ، وأعاد المحاولة مرة أخرى ، اللورد Chortley عام ١٩٥٠ ، باقتراح تقدم به إلى المجلس نفسه ، وللغاية نفسها . وقد برر طلبه بأن تياراً متزايداً من الرأي العام أخذ يتقبل الفكرة . ولكن الحكومة انضمت إلى معارضي الاقتراح ففشل .

ويقول الأستاذ **ماكسميليان جاكسا** ، أن استفتاء أجري في بريطانيا لمعرفة حقيقة مشاعر الناس فجاءت نتيجته تشير إلى أن ٦٨ ٪ من الذين استشيروا ، كانوا إلى جانب الاوتانازيا .

• وقد ألقى رجلان من كبار رجال المذهب البروتستانتى ، بثقلهما إلى جانب الحركة الجديدة ، أولهما **وليس اساقفة كنتوري** ، الذى صرح أثناء مناقشة الموضوع في مجلس اللوردات عام ١٩٣٦ بأنه « لا يعقل أن يعاقب طبيب ، في هذه الحال ، بل أنه لا يجوز توجيه التهمة إليه » ، وأمر **ب اسقف برمنجهام** من رأى مماثل ، في مناقشات ١٩٥٠ ، في نفس المجلس المذكور ، ولكن رجال دين آخرين ، مثل **اسقف يورك** اتخذوا موقفاً مخالفاً .

وقد ظهر اتجاه الكنيسة البروتستانتية ، الموالي « للقتل الإنسانى » في سلسلة من الأحكام ، اتخذها المحلفون المنشبون لهذه الكنيسة ، في البلاد الاوربية الشمالية ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث كان الدفاع يحرص على استبعاد المحلفين الكاثوليك ، من الجلوس على منصة القضاة .

بل أن المحلفين الكاثوليك ، رغم شبهة تأثرهم بالوقف الكاثوليكي ، كانوا يقفون إلى جانب المحلفين الآخرين ، في تقرير عدم المسؤولية ، حين يطرح عليهم رئيس المحكمة السؤال النهائي : « هل المتهم مدنبام غير مدنب » . وجميع الأحكام التى وصلت أنبأها إلى علمنا ، حتى في البلاد الكاثوليكية ، كانت تصدر بإجماع المحلفين ، بأن المتهم غير مدنب . وهذه الظاهرة بدت بأجلى وضوح ، في محكمة ليبج في بلجيكا ، ومحاكمات فرنسا ، التى سبقت الإشارة إلى بعضها .

على أن هناك من يعتقد أن التصريح الذى أدلى به **البابا بيوس الثانى** عشر بتاريخ ١١ ايلول / سبتمبر ١٩٥٦ ، يعتبر بدء تحول في موقف الكنيسة الكاثوليكية بالنسبة لهذا الموضوع . فقد قال :

« أن القانون الطبي لا يسمح أبداً للطبيب أو للمريض أن يطبق الاوتانازيا بصورة مباشرة » . وكرر هذا القول في خطاب القاءه في ٩ ايلول / سبتمبر ١٩٥٨ ، غير أنه أضاف :

« يجوز للطبيب إعطاء المسكنات للمريض المحتضر بعد موافقته بكمية كافية ، لتخفيف الألم وتبجلا لموت » ، وتبصير آخر ، إذا لم يكن الموت هو المقصود مباشرة من إعطاء الدواء المسكن بكمية كبيرة ، وإنما المقصود هو تخفيف الألم ، وكانت كمية المسكن صالحة لحدوث الموت ، في نفس الوقت ، فإن العملية تكون مشروعة ...

وقد ذكر قبل أن التمس الكاثوليكي **Thomas Moore** ، كان من انصار الاوتانازيا ، التحسين . ولقد استرعى انتباهنا قول أدلى به راهب كاثوليكي (١) ، في ندوة عقدت في جامعة ستراسبورج عام ١٩٦٢ ، لمناقشة « دهوى ليبج » بعد أن أصر على أن الديانة المسيحية تجعل

من احترام الحياة الإنسانية مبدأ مقدساً مطلقاً وهو « أن الدولة قد تترضى لواقف يشق فيها تطبيق القانون الإلهي ، وخاصة حينما تكون لمواظف الشاملة محتاجة ... أو يصطدم حق وواجب أساسيان وهما هنا ، حق الحياة وواجب الشفقة ... » وكان لقس آخر في الندوة المذكورة ، موقف يرمو إلى الدهشة ، وهو أنه ضد قرار المحلفين ، ولكنه مع البراءة !

٦ - أن الرأي العام اخذ يتفهم الغاية الإنسانية من اللجوء الى هذه التدابير التي تهدف الى تخفيف آلام مبرحة ، أو انتقال مولود مشوه تشويهاً فظيماً من حياة مظلمة ، وبشر لا يرجحون ففي أواخر الثلاثينات ، وجهت ورقة استفتاء الى أطباء نيويورك تتضمن سؤالهم عن رأيهم في هذا الموضوع . وقد اُمر بـ ٣٧.٢ منهم عن رأيهم . وكانت نتيجة الاستفتاء أن ثمانين في المئة يوافقون على الاوتانازيا وعشرين في المئة يعارضونها . وأرسل مثل هذا السؤال الى رجال الدين البروتستانت فأعربت غالبيتهم عن الموافقة ، وعلى كثيرون منهم اتجاههم ، بأن الاوتانازيا ليست مخالفة للدين ، ولا تستتبعها الأخلاق .

بل أن المواطنين العاديين ، في أمريكا ، اجابوا في استفتاء نظمه معهد جالوب Gallup عام ١٩٣٩ ، بنسبة ٦٦ ٪ بالموافقة عليها ، وطالبوا بتنشريع ، ينظم قانوناً الحالات التي يجوز فيها اللجوء الى هذا القتل .

وحين أصدر المحلفون في محكمة لبيج ، قرارهم ببراءة المتهمين ، حدثت عاصفة من التصفيق والابتهاج ادهشت جميع المراقبين .

٧ - على النطاق العملي ، يظهر أن الأطباء حين يقفون وجهاً لوجه أمام حالة يعترفون في أعماق ضميرهم ، بأنهم أصبحوا فيها عاجزين عن الشفاء ومن تسكين الآلام ، يقدمون راضين ، على وضع حد لحياة لم يعد لها مكان في هذه الدنيا .

وقد كتب عدد من الأطباء الى الطبيب ساندرو ، يقولون له : لماذا أعلنت عن تصرف ، نحن جميعاً نطيعه في كل يوم ، دون أن نعلمه ؟ انك سبقت التطور ببضع عشرات من السنين ، بربدون بذلك ، إن اثنين الاوتانازيا لا بد أن يأتي ، ذات يوم ، مع الزمن ، فيصبح على شيء كبير من البرونة والإباحة .

٨ - ويقولون أخيراً ، أن القانون لا يعاقب على الجريمة المركبة تحت وطأة الاكراه المعنوي ، وهو الذي يشل ارادة الفاعل . أفليس الذي يقف الى جانب شخص عزيز عليه ، وهو يتلوى من آلام شديدة ، ويستغيث به ويستجير ، ليضع حداً لإلامه ، واقفاً تحت هذا القهر الروحي ، المدمم بقناعة راسخة بأن هذه الآلام التي لا تحتمل أن تنفع في تهدئتها المسكنات ؟

أن القانون لم يحدد طبيعة هذا الاكراه ومصدره ، وكل الذي يشترطه ، هو أن يشل قدرة الإنسان على الإدراك والارادة ، وهذا واقع فعلاً في كثير من هذه الحالات .



(٣) رأى خصوم قتل الرحمة :

ان خصوم هذا القتل ، يستندون الى حجج دينية وطبية واخلاقية وقانونية ، نستعرضها بايجاز فيما يلي :

(١) **الحجة الدينية :** في الندوة التي عقدت في ستراسبورج ، لخص الراهب Robert وجهة نظر الديانة المسيحية الكاثوليكية ، بأن التوراة تتضمن نصاً صريحاً ، وهو الأمر الذي وجهه الله سبحانه الى موسى على جبل سيناء ، بأن « لا تقتل ابداً » . واعترف بأن نقداً كثيراً وجه الى هذه القاعدة ، التي يزعم خصومها بأنها قاعدة غير عملية ، لأنها مفروضة من أعلى ، وأنها تصطدم بحالات استثنائية . ولكنه يرى أنها قاعدة تتم قواعد الاخلاق وفلسفة القانون الغربية ، وبصورة خاصة « احترام الحياة » .

وأضاف ان **الكتاب المقدس** الع بشدة على احترام هذه الحياة ، وان الله وضع في الوصايا العشر (Décalogue) أخلاقاً كانت معروفة قبل التوراة الا انه أسبغ عليها قيمة ملوية ، وجعلها قانوناً أخلاقياً ليس لبني اسرائيل وحدهم ، ولكن لكل أمم الأرض وشعوبه . وفي رأيه « ان احترام الحياة قيمة جوهرية في الدين المسيحي ، لان الإنسان لا يستطيع أن يتجه الى الله بآفكاره ، الا اذا انطلق من مبدأ احترام الحياة ، التي لا يجوز أن تمس ، والتي هي منحة من اله سيد متعال » .

ولكنه اعترف بوجود حالات صعبة ، وخاصة حينما يصطدم حق الحياة المطلق بواجب الشفقة ، مشيراً بذلك الى دعوى لييج . وفي مثل هذه الحالات يكون تطبيق القانون الالهى عسيراً .

ويرى علماء الكاثوليكية ان قتل البريء ومدوان على حق الله ، رب الحياة والممات ، ولا يخفف من مسئولية القاتل ، ان ضحيته لا يرجى شفاؤها ، أو لأنها مشوهة تشويها شديداً . ولو أننا قبلنا مناقشة مبدأ قيمة الحياة ، لوجب ان نناقش مبررات حياة كثير من الناس لا تنفع حياتهم في شيء ، بل ان منهم من هو منصر ضار بمجتمعه . . . وهذه النظرة مستقودنا الى التساؤل عن اسباب الإبقاء على الأنواء التي تأكل دون نفع ، وعلى كل شخص غير مرغوب فيه ، لسبب أو لآخر ، كالمثويين والمجانين والمجرمين الخطيرين .

ولكن رجال المذهب البروتستانتي ، على ما رأينا من اقوال رئيس أساقفة كنتربري في مجلس اللوردات عام ١٩٣٦ وكذلك اسقف برمنجهام في المجلس المذكور عام ١٩٥٠ ، يقفون موقفاً فيه كثير من التساهل .

وقد وقفت الشريعة الإسلامية الى جانب حق الحياة ، استناداً الى قوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس التي حرم الله الا بالحق » . و « ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها » .

وقد توجهت بسؤال مكتوب الى زميلي الاستاذ الشيخ بدر التولي عبد الصمد ، عميد كلية الشريعة في جامعة القاهرة سابقاً ، ورئيس قسم الشريعة في كلية الحقوق والشريعة في جامعة الكويت أسأله رأى القسم في هذه القضية الشائكة ، فسلمني مشكوراً هو والاساتذة الأجلاء أعضاء هيئة التدريس في القسم المذكور ، الرسالة التالية :

« اما بعد ، فقد اطلمت واطلمت أخواني على استفتاء سيادتكم من حكم الشريعة الإسلامية في

شان الطبيب الذي يعجل بحياة مريض ميئوس منه كثير الآلام بقصد تخفيف آلامه ، وكذا التعجيل بموت المولودين المشوهين رحمة بهم ولبلدوهم .

وأحب أن أضع أمامكم صورة مفصلة لهذه المسألة :

(أ) اتفق رأينا على ما يأتي :

١ - أن اقدام الطبيب على مثل هذا - مهما كان الدافع له - جريمة عظمى . فإنه قتل لنفس مصومة الدم ، فإنه لا يحل دم امرئ إلا بأحدى ثلاث ، ردة بعد اسلام ، ونفس بنفس ، وزنا بعد احصان ، وهذه الجريمة تعتبر ثاني الجرائم بعد الشرك بالله ، فمن ناحية الحل لا سبيل الى القول به في مثل الظروف التي تحدثت عنها .

٢ - إذا كان القتل باذن المريض نفسه - وهو بكامل عقله - سقط القصاص من الطبيب ولكن لم يسقط عنه الآثم ، فإن النفوس البشرية لا تحتمل البراءة ، وإنما سقط القصاص لوجود شبهة ، لأن القصاص أهو حق للمقتول أم حق للأولياء ، فوجدت شبهة تدفع القصاص .

٣ - إذا عفا أولياء المريض المقتول بعد موته عن الطبيب سقط القصاص ولا عبرة بأذنه قبل الوفاة تصريحاً أو تلميحاً ، والا كان ذلك تواطؤاً منهم معه على التعجيل بموته ويكونون شركاء له في الجريمة .

٤ - في الأحوال التي يسقط فيها القصاص لا يسقط مبدأ العقوبة التعزيرية .

ب) اختلف رأينا في وجوب القصاص إذا لم يكن - هناك - اذن سابق من المريض ، ولا عفو لاحق من أولياء الدم ، فذهب البعض - منا - الى وجوب القصاص ، لأنه قتل عمد لنفس مصومة لها حق الحياة ، وكم من مريض ميئوس منه شفى ، ولأن ترك القصاص يفتح التأمر بين ورثة المريض وبعض الأطباء ضعاف الأخلاق ، فباسم الرحمة ترهق روح بريئة . وأما المشوهون فإن واجب المجتمع أن ييسر لهم حياة فيها شيء من الراحة ، وكم من مشوه نبغ في نواح لا تمر على بال .

وذهب بعضنا الى أن القصاص يسقط - متى ثبت يقيناً - أن الدافع هو الرحمة ، فإن التشبهة مستقطبة للحد ، والقصاص فيه معنى الحد فيسقط بالتشبهة ، ولكن لا يسقط عنه الآثم ولا العقوبة التعزيرية .

وإذا قال قائل : أن الطبيب قد اجتهد فكان له أجر المجتهد إن أخطأ - على فرض الخطأ - فنقول : أن الخطأ - هنا - واضح ، في مقابلة النص ، ولولا اشتباه الأمر على بعض الناس لوجب أن يقتص منه . على أنه بعد أن يشتهر هذا الحكم يصبح القصاص واجباً من الطبيب الذي يقدم عليه .

ولا فرق بين أن يكون القتل بسبب من شأنه القتل مباشرة أو مفضي الى القتل بطريق غير مباشر لاكثر الماددة المخدرة كثرة لا يحتملها جسم الإنسان العادي . وهذا رأى اكثر الفقهاء .

وذهب أبو حنيفة الى أن القتل إذا كان بغير مُحَكَّدٍ أو ما في معناه فإنه لا قصاص فيه ، وهذا

راى خالف فيه جمهور العلماء لما صح ان الرسول - صلى الله عليه وسلم - رضخ راس امراة لانها رضخت راس انسان .

هذا تفصيل هذه المسألة والله الهادى الى سواء السبيل » .

واود ان اضيف كلمة حول هذه الحجة ، وهى ان هناك ملاحظة لا يؤمنون بالآخرة . ولذلك فان من الحق ان اقرر انهم يخصون بتكريمهم الحياة التى يحيهاها الانسان على هذه الأرض ، لانها هدفهم النهائى من الوجود . فان تنكروا لقيمتها المطلقة ، فانهم ، عندئذ ، لا يكونون مؤمنين بأية قيمة أبداً .

ب (الحجة الاخلاقية :

حينما يصبح المخلوق البشرى مضغفة ، تفتح للحياة ، يحتاج الى حماية خاصة ، لاستكمال اسباب حياته ، ولا يرفض له هذه الرماية الا الآباء السواذ . والناس ، بدافع اعتبارات انسانية وخلقية، ينقمون على الحيوانات التى تقتل صغارها تحت وطأة حمى تمترتها او كتلب ينابها . وقد درجت المجتمعات البشرية منذ الازل على طرد القتلة من صفوفها ، كما تطرد الوحوش المفترسة ، او نبذهم لانهم يتخلون باجرامهم عن الصفة التى تميز الانسان من غيره ، يقتلهم البرىء والمعجز عن الدفاع عن نفسه . حتى ان المنتصر فى حرب ، يصف من قتل المنهزم الذىلقى سلاحه . ذلك ان احترام الحياة امر فريرى ، حينما تكون الحالة النفسية والميول سليمة ، غير منحرفة . ولا يُرْكَنُ على هذا ، ان بعض المجتمعات عرفت القتل ، على شكل قرابين تقدم للالهة ، او اخاضى بريئة ، تقتل الزوجات فى الهند ، او واد البنات عند العرب فى الجاهلية ، او التخلى من الشيوخ والمجزة فى الفياق الرملية او الجليدية ، عندما يصبحون عاجزين من تقديم اى نفع لمجتمعهم الفقير - وخاصة فقد القدرة الانجابية وتقديم اية فائدة اقتصادية - لان هذه حالات ، كان اصحابها يعتقدون - خطأ - انهم يعملهم هذا انما يكومون الحياة نفسها ، اما تقربا الى الالهة ، لتحمى حياة الآخرين وتبارك الزرع والفرع ، واما لامتبارات اخلاقية ، هى تجنب العار ، فى مجتمع حساس جداً ، بل وفقير أيضاً ، وفى حالات نادرة ، واما لامتبارات اجتماعية روحانية ، او اقتصادية ، اصبحت قانونا للسلوك العام ، فى ازمة وامكنة معينة ، ثم انها كلها اندثرت تقريبا ، بعد ان سما بالناس ضميرهم وخلقهم ، واصبحت من الذكريات الاليمية ، فى ذاكرة البشرية . واذا كانت بعض الانظمة السياسية او الاجتماعية تتناول بين حين وآخر على الحياة ، كالانظمة الفاشية او النازية ، فتذل مفومها النبيل ، فانها تكون خارجة على المفاهيم الاخلاقية ، بتبنيها فلسفات وانظمة مادية متطرفة . ولهذا ، فان الاخلاقيين يرفضون قتل المرخمّة ، لان الحياة ليست ملك صاحبها ، فهو لم يمنحها لنفسه ، وليست ملك والديه ، لانها ليسا اكثر من وسيلة طبيعية لنقل الحياة اليه ، كما انها ليست كذلك ملك المجتمع ليتصرف بها ، بل ان من واجبات هذا المجتمع ان يحميها ويصونها ، بكل الوسائل المتاحة له .

وعلى نسوء هذه المبادئ ، يترب على الطبيب ، أن يحافظ على الحياة ، بكل ما اوتى من علم واجتهاد وجهد ، وليس من حقه أبداً أن يقضى عليها .

ولو قُتِلَ هذا القتل وايبح اللجوء اليه ، ولو كان ذلك فى اضيق حدوده ، فلا يحدث ذلك ذمرا

لكل مريض ، يصف له الطبيب دواء يتناوله أو زرق في وريده ؟ أن كل مريض يعرف أن الطبيب لا يصارحه دوماً بخطورة مرضه ، وإنما يترك له باب الرجاء والأمل مفتوحاً ، وكل إنسان بتثبث بالحياة بكل قوة ، بفعل الغريزة وحس البقاء . ومن المحقق أنه سيكون قريبة حلق دائم ، كلما فسر حركة من حركات الطبيب ، أو لحظة من أسارير وجهه ، على أنها ستجمل إليه النهاية المحتملة . وليس في وضع شاذ كهذا ، ما يساعد على الإبقاء على الثقة بين الطبيب والمريض . ثم أن استعداد المريض النفسي يلعب دوراً بارزاً في شفاؤه من بعض الأمراض ، فإذا التمس هذا الاستعداد ، بفعل الشكوك والحذر ، فإن مهنة الطب سوف تتأذى في سمعتها ، وحق الشفاء سوف يصاب بضربة الجحمة ، وسوف يظل المريض نهباً مقسماً بين الرضى الذى يعانى منه والخوف الذى يشعر به من الطبيب الذى تلقى بين يديه أمر معالجة وشفاؤه .

أما بالنسبة للمشوهين ، فإن ما يدفع أباهم الى القضاء عليهم ، خوفاً من التعب الدائب الذى سيتسببون لهم به ، والاعتبارات الاجتماعية ، بأنهم سيمشون نصحاء .

ولكن ، ألم يكن الآباء هم السبب في نقل الحياة اليهم ؟ وأذن أليس عليهم أن يقوموا بواجب التضحية تجاههم ؟ لم أليس في احتمالات مساعدة الدولة ومؤسستها لهم ، ما يشجعهم على التصدى لحمل مسئولياتهم كاملة ؟ أما أنهم سيمشون نصحاء ، وأنهم لن يفتفروا آلائهم ، أنهم تركوهم أحياء ، فهداه نظرة من يحكم على مستقبل مجهول . ومن يستطيع أن يؤكد أن *Helène Keller* و *Mario Heurtin* الصماوين البكموين أو *Denise Legris* التى ولدت بلا ذراعين ولا ساقيين ، بضن تمسكات رغم ما بهن من تشويه فظيع ، بعد النجاح المدهش الذى حققته ؟

والإنسان ، من هو الإنسان ؟ أهو جلد ولحم وعظم ، أم هو قلب وعقل ؟ يقول باسكال : « أن جميع الأجسام ونجوم السماء ، والأرض وممالكها ، لا تعادل أية روح . ذلك أن الروح تعرف نفسها وتعرف هذه الأشياء ، والأكوان ، ولكن هذه الأكوان لا تعرف حتى نفسها » .

أن **هيوغرات** ، الذى وضع لتلاميذه قسمهم الشهير ، ألا يصفوا لمرضاهم دواء قاتلاً ، لم يكن مسيحياً ، لأنه عاش قبل المسيح بخمسة قرون ، ولكنه كان طبيباً أخلاقياً ، عاشت روحه في سلوكه لتلميذه *Deagenettes* ذلك الطبيب الفرنسى ، الذى طلب منه نابليون ، وقد تفتش الربا في جيشه على أبواب مكا ، أن يعطى المرضى من جيشه ، مقادير كبرى من الأليون ليقضى عليهم ، فأجاب « كلا يا مولاي ، أن وأجبى أن أحافظ على حياتهم » .

وأن الشفقة ، لا تكون بالقتل ، ولكن ببذل الحب والتضحية ، للذين قسست عليهم الطبيعة ليجدوا في كنف ذويم الأمان والاطمئنان .

ج) العجبة الطبية :

أن الأطباء لا يقرّون ، عامة ، القتل بدافع الشفقة ، وقد تمسكوا بهذا المبدأ منذ الأزل ، ذلك أنهم يعتبرون أن واجب الطبيب أن يخفف آلام المريض ، إذا وقف أمامه عاجزاً عن شفاؤه ، وأنه لقادر دوماً على ذلك . وقد أذاع رئيس المجلس الوطنى لأطباء فرنسا في شهر تشرين الثانى / نوفمبر لعام ١٩٤٩ ، غداة محاكمة ليجج ، البيان التالى :

« أن أكاديمية الطب ترفض بشدة كل الوسائل التى تهدف الى ازهاق أرواح المشوهين والممسوخين والمجانين والمرضى الذين لا يرجى شفاؤهم ، لأن كل مذهب طبي أو اجتماعي ، لا

يحترم الحياة ، ينتهى به المطاف الى انتهاك قوانين المجتمع وارتكاب الجريمة ، بتضحيتها بأفراد - رغم تشوهم والباس من شفائهم - قد يستطيعون المساهمة في بناء المدنية . وإن قانون الواجبات الطبية قاطع وجازم ، حين ينص على أن احترام الحياة وتكريم شخص الانسان ، هما واجب الطبيب الاساسى . وهذا مبدأ لا يقبل أى استثناء . والمادة ٢٣ من قانون الواجبات الطبية الفرنسى صريحة في هذا الشأن .

وقد اتخذت اكاديمية العلوم الاخلاقية والسياسية الفرنسية في ١٤ تشرين الثانى/نوفمبر ١٩٤٩ قراراً مماثلاً ، ادانت به الاوتانازيا ، كما أن الجمعية الطبية العالمية التى عقدت اجتماعاً لها في نيويورك في شهر تشرين الاول / اكتوبر ١٩٥٠ ، وقفت هذا الموقف نفسه ، وهاجمت بشدة ما ذهب اليه الطبيب الانجليزى E. A. Gregg. والطبيب الهندى S. G. Son . في نفس المؤتمر من أن القتل بدافع الشفقة كثيراً ما يمارس دون أن تنسرب انبؤوه أو يعرف به غير الذين قاموا به .

وقد كتب الدكتور عصام فكرى (١٠) ، عن آداب مهنة الطب عند العرب ما يلى :

« عنى العرب بآداب مهنة الطب . ومن مآثرهم في هذا السبيل آراء «البغدادى» في صفات الطبيب ، وآراء «ابن رضوان» العالم المصرى الذى خدم الحاكم بأمر الله ، وعين كبيراً للأطباء .

وهو الذى وضع للطبيب سبع خصال واجبة الاتباع ، وهى :

« حسن الخلق ، والمظهر والبأس ، وحفظ أسرار المرضى ، والرغبة في علاج الفقراء ، والحرص على التعلم ، ونفع الناس وسلامة القلب ، والتزهد من التعرض لعمرات المنازل ، ووصف الدواء القاتل أو اسقاط الإجنة » .

وإذا اجيز السماح بقتل المشوهين ، فإن من المحتمل أن تنتقل البشرية الى حالات قتل جماعية . فقد كان المشوهون يولدون بالآلاف ، حتى قبل أن تنتشر مأساة التاليدوميد - وهو الدواء الذى انتشر منذ سنوات قليلة كمسكن ، ولكنه أحدث في الإجنة تشوهات فظيمة . فهل يحق للأطباء ، في مثل هذه الحالات ، اللجوء الى إبادة الأعداد الضخمة من المشوهين ؟ .

على أن بعض الأطباء ، لا ينكرون أنه في حالات نادرة ، قد يتصرف الطبيب كإنسان ، لأنه إنسان . فهو يتسائل في أعماق نفسه ، في بعض حالات النزوع أو التشويه ، عما إذا كان عليه أن يتمسك بعرفية المذهب الطبي . ومن رأى الدكتور Roumajon أن الطبيب ، إذا قرر أن يتخذ قراراً خطيراً كهذا ، - وهو الذى يعرف كرم الطبيعة - فإنه يكون قد أطال التفكير في قراره ، في أعماق قلبه وضميره ، وفكر بمسؤولية فعله . وإذا كانت هذه المسألة مطروحة على ضمائر الأطباء منذ الأزل ، دون أن تجد لها حلاً ، فإنهم لا يستطيعون في تصرفهم هذا ، أن يكونوا في تشدد رجل الاخلاق . ولكن عليهم ، منذ الآن ، أن يطالبوا الدولة بإنشاء مؤسسات لمثل هؤلاء البؤساء . وكثير من الدول فعلت ذلك . ومن الحق أن نذكر ما كتبه الدكتور هنرى ميلر ، اختصاصى أمراض الاعصاب الانجليزى بشأن الاوتانازيا استكمالاً للصورة : إذ قال :

« لقد نوقش موضوع الاوتانازيا كثيراً . ولكنى أعتقد أن أمره أقل أهمية ... ومع انى

(١٠) استاذ الامراض الباطنية بكلية الطب جامعة الاسكندرية ، في مقال عنوانه « العصفارية والرمي » منشور في مجلة عالم الفكر ، المجلد الثانى - العدد الثالث ١٩٧١ ص ٦٨٨ .

اسانند من يقول بان مهمة الطبيب هي تخفيف آلام المريض ، واعطاءه حياة افضل ، وان لم تكن اطول .. الا اني اعتقد انه لا يوجد غير عدد قليل من الامراض لا يستطيع الطبيب فيها ان يجعل أيام المريض الأخيرة مريحة باستعمال المخدرات الكيوية والكوكاين التي هي ، بالإضافة الى ازالة الآلام ، تشعر المريض بالتحسن وتضعف وعيه .. ولكن هناك أمراضاً يمكن استئصالها ، مثل مرض سرطان الحوض Pelvic Cancer الذي يشعر المريض به أنه عبء على نفسه وعلى الآخرين ، وهو عالم بالنتيجة الحتمية لمرضه .. ان الجراح الذي يساعد على إنهاء هذه الحالة المؤلمة بجرعة من المورفين ، هو في رأي متبع لآليل الخطي في مهنته . ولكن هذه حالة خاصة بين الطبيب ومريضه ، ولن يؤثر فيها أي قانون « (١١) ، وأنه لم أوجب الواجبات ، ونحن نناقش أمراً خطيراً ، وإزالياً ، أن نتذكر أن الاكتشافات الطبية ، في عصرنا المدهش ، تأتي كل يوم بجديد مذهل . وليس بمستبعد أبداً أن نتقل الإذاعات ذات صباح أنباءً مبهجة من اكتشاف أدوية مثيرة ، للحالات المستعصية . فلماذا لا يتدرج الطبيب بالصبر ، على أمل أن تحدث المفاجأة ؟

د) الحجة القانونية :

ان العلاقة القانونية بين الطبيب والمريض ، علاقة تركز الى عقد ضمنى قائم على وعد من الطبيب أن يبذل قصارى جهده ، وعلمه ، لشفاؤه المريض . ولا يكون الطبيب مسؤولاً عن النتائج التي تنشأ من المحاولة ، ولو كانت مؤذية أو قاتلة ، إلا اذا نسب اليه خطأ في تصرفه .

وقد مرت مسؤولية الطبيب في مرحلتين :

الأولى : لم يكن فيها الطبيب مسؤولاً أبداً عن نتائج أعماله الطبية ، وباعتبار اوضح ، لم يكن فيها الطبيب ليسأل مهما بلغ به الجهل في فنه . وقد سقطت هذه النظرة نهائياً من عالم القانون .

والثانية : لم يكن الطبيب فيها ليسأل الا من « الخطأ الفاحش » الذي يرتكبه . أما الخطأ العادي ، فلم يكن ليرتب عليه أية مسؤولية . وقد كانت هذه النظرة ، نظرة برلمان باريس (اي المحكمة العليا آنذاك) عام ١٦٩٨ ، عندما قرر : « لا يعاقب الاطباء على ادويتهم ما دام لا يوجد على أساسها الا الجهل والحماقة » ، وايدته في ذلك برلمان بوردو في ٦ حزيران / يونيو ١٧١٤ (١٢) . وقد انتهت هذه المرحلة أيضاً من عالم القانون .

ولكن العرب كانوا ينظرون الى هذا الموضوع نظرة أعمق ، فقد كان على الطبيب أن يكتب للمريض « قانوناً » يصف له فيه الدواء ، فإذا برىء أخذ الطبيب أجرته ، وان مات حضر اولياؤه عند طبيب مشهور في المدينة ، منصوب لهذه الغاية وأروه الوصفات ، فان رآها على مقتضى الحكمة وصناعة الطب ، قال : هذا قضي بقروغ أجله ، وان رأى الأمر بخلاف ذلك ، قال : خلوا دية صاحبكم من الطبيب ، فهو الذي قتله بسوء صناعته وتفریطه (١٣) .

(١١) في مقال ترجمه الدكتور عبد الرزاق الصديقي بعنوان « مآرك الطبيب الحديثة » ، مجلة عالم الفكر ١٩٧٠ المجلد الأول العدد ٣ ص ٢٨١ .

(١٢) انظر كتاب Pommerol ، المسؤولية الطبية عام ١٩٢١ . ، وانظر كتابنا ، الحقوق الجراحية العامة ، الطبعة السادسة ١٩٦٣ ص ٥١٦ .

(١٣) أورد هذا القطع الدكتور منير الصلحاني ، في مقال له عن « الحصبة في الاسلام » ، نشر في مجلة العهد المحترق السنة الاولى ج ٢ .

وقد جاء في حديث من **النبى** ، رواه **عمرو بن شعيب** عن جده قال : « ان من تطيب (اى)
تماطى مهنة الطب) ولم يعلم منه طب قبل ذلك فهو ضامن » .

اما اليوم ، فان مسؤولية الطبيب تترعب بمجرد ارتكابه خطأ عادياً . وهذا هو رأى القضاء
اللبناني (استئناف لبنان المختلطة في ١٨٩٢/١٢/٩) ، والسوري والسويسرى ، حيث قضت
محكمة الاتحاد بتاريخ ١٨٩٢/١٢/٩ بأن الطبيب الذى يلحق بأهمله ضرراً بجسم المريض ، يخالف
نصوص العقد وأوامر القانون العامة التى توجب الحفاظ على صحة المرضى وسلامتهم من كل ضرر ،
سواء أحدث ذلك بنية جرمية أو بخطأ ، وهو رأى القضاء الفرنسى (انظر محكمة النقض في
١٩٦٢/٧/١٢ منشور في دالوز ١٩٦٢ رقم ٢٣) والقضاء المصرى (النقض في ١٩٦٨/١/٨ ،
مجموعة أحكام النقض من ١٩ رقم ٤ ص ٢١) . وهو رأى الفقهاء اجمالاً (١٥) .

فالذا اقدم طبيب (أو فرد هادى) على اتهام حياة مريض بناء على طلبه الملح ، مدفوعاً بعامل
الشفقة ، تجاه الالام المبرحة التى يمانها ، والتى لم تنفع المسكنات فى تهدئتها ، بعد قنائه التامة
بأن أبواب الشفاء موصدة نهائياً فى وجهه ، فما هو موقف قانون العقوبات منه ؟

أود ، قبل الاجابة ، أن الاحظ ، بأننى سأعالج الموضوع من وجهة نظر القانون الجنائى
التقليدى الحديث ، وعلى أكثر تقدير ، من وجهة النظر الانتقالية (*éclectisme*) ، التى تقف من
قضايا ما وراء الطبيعة ، وبخاصة مسألة حرية الإرادة ، موقفاً حيادياً ، حتى لا نشعب الموضوع
فى متاهات المدرسة الوضعية وحركة الدفاع الاجتماعى الجديد . ذلك أن المدرسة الوضعية ،
بقيادة **لومبروزو** و**فري** و**جاروفالو** ، وألباهم ، وفى مقدمتهم الأستاذ السويدى المعاصر **كثيرج** ،
تنفى حرية الجرم فى ارتكاب الجريمة ، وتعتبر مسئوليته مسئولية اجتماعية لا معنوية ، وأن
حركة الدفاع الاجتماعى ، بسبقها ، المثالى المتطرف ، الذى يتزعمه الأستاذ الايطالى **فيليبو**
جراماتيكا (١٥) ، والذى بقي يتبعاً لا انصار له على ما نمتقد ، والمعتدل الذى يقوده المستشار الفرنسى
آلسل ، لا تزال بين اخذ ورد بين الفقهاء . ومن الخير لنا ولها ألا نزع بها فى موضوع لا نعرف لها

(١٤) جاروج ٢ رقم ٤٦٠ ، وجرسون فى شرح الكوا ٤٠٩ - ٤١١ رقم ٨٠ - ٨٦ . ورأى الفقهاء العرب . فقد
كتب الدكتور **مصعود محمود مصطفى** ، فى كتابه شرح قانون العقوبات القسم العام ، الطبعة الثامنة رقم ١٢٧ ما يلى :
« على الطبيب أن يبدل للمريض جهوداً صادقة بخلقة ومتفلة ، فى الظروف الاستثنائية ، مع الاصول العملية المقررة ،
وهى الاصول التى يصرها أهل العلم ، ولا يتسامحون مع من يجهلها ممن ينتسب إلى طوعهم وفهم » .

(١٥) يقول **جراماتيكا** : « أن المسئولية الجنائية يجب أن تقدر وفقاً للمعيار الذى يساهم فى تكليف عدم اجتماعية
الفرد لنفسه ، أى ابداته فى انتاجه مع المجتمع ، بناء على ارتكابه الجريمة . فليس الجريمة هى مركز النظام القانونى ،
ولا يمكن اعتبار الشخص مسؤولاً بمجرد ارتكابه هذه الجريمة ، وإنما يتعين الاستماتة بعنصر جديد ، يتوقف على التنبير
الاجتماعى للسلوك من جهة ، وعلى شخصية الجاني من جهة اخرى . وكل ذلك لا يتأتى إلا بإلقاء فكرة المسئولية الجنائية
الرئيسية بالواقعة ، التى تعمل بدلاً منها ، فكرة اخرى ، هى « عدم اجتماعية » الجاني ... وعلى هذا يجب أن تتلزم
تدابير الدفاع الاجتماعى مع كل فرد ، وفقاً لتفسيات شخصيته (عدم اجتماعية الشخصية) لا وفقاً (لمسئولته)
من الفرد الذى أحدثه (الجريمة) » .

أحمد فتحي سرور ، السياسة الجنائية ، ص ٧٨ ، دار النهضة العربية ١٩٦٩ ، وانظر كتاب **جراماتيكا** بالفرنسية
La défense sociale ص ٦ وما يليها .

وانظر كذلك سلسلة الثلاث التى نشرتها مجلة العلوم الجنائية الفرنسية ، من التقلبة بين القانون الجزائى والقانون
الاجتماعى عام ١٩٦٤ ص ٧٢١ وما يليها .

فيه رأياً واضحاً . وقد نفاصر بالقول ، اذا استنتجنا من آرائها انها قد لا تتشدد فيه ، نظراً لأنها ترى في العقاب عملاً اجتماعياً - لا قانونياً - يهدف الى حماية المجتمع ، من طريق تأهيل الجاني ، وإعادة تربيته . وطبيب ، كالذي نحن في صددده ، ليس في حاجة الى تأهيل أو تربية أصلاً ، لأنه لا يمثل في الحقيقة أى خطر على المجتمع .

أما بالنسبة لقانون العقوبات ، القائم على مبادئ الإدراك والإرادة (ولا نود ان نقول : القائم على مبدأ الحرية المعنوية) ، فإن فعل الطبيب ، بدون ريب ، يشكل جريمة القتل المعنوي ، لأن هذه الجريمة تكون تامة ، اذا تحققت أركانها الثلاثة وهي : الركن المادي (الزهاق الروح) والركن القانوني (وجود نص يحرم القتل) ، والركن المعنوي (معرفة الفاعل انه يرتكب فعلاً ممنوعاً) . وحتى اذا كان لا يعرف انه يخالف بعمله ، فإن الشارع افترض فيه هذه المعرفة ، حتى لا يحتاج أحد بجهل القانون .

ولكن اذا رفض الطبيب تنفيذ القتل ، فان من الحق ان هذا من حقه ، لأن المقد ، الذي يهدف الى الشفاء ، يصبح مفسوخاً ، للسبب غير المشروع ، والمخالف للنظام العام .

ولكن بعد أن قررنا المبدأ يجب ان نتساءل عن دور موافقة المجنى عليه أو موافقة ذويه ، وعن اثر الدافع في المسؤولية الجزائية .

١ - موافقة المجنى عليه :

اذا وافق شخص على أن يرتكب آخر ضده فعلاً ، يعتبره القانون جريمة ، او اذا طلب هو ذلك والى في طلبه ، فبأن ذلك الآخر ، وتمت الفعلة ، فهل تكون تلك الموافقة أو هذا الطلب سبباً مانعاً للمسؤولية الجنائية ؟

لم يكن في المجتمعات البدائية ، التي كانت تعيش تحت حكم الطوائف ، وهو مجموعة الأعراف الصلبة والقاسية (كالجاهلية العربية) ، قانون مكتوب ينظم العلاقات بين الناس ، ويحدد حقوق الدولة عليهم . وكانت تلك المجتمعات تتشبهت أشد التشبث ، وتحافظ أقوى المحافظة على أعرافها وعاداتها التي ورثتها كابراً من كابر ، لأن مثل هذه المجتمعات تتصف دوماً بسبب من ضيق الإنساق وضعف في الثقافة ، بالمحافظة الشديدة ، بل والتعصب الذمير أيضاً . وقد لقي النبي العربي مقاومات شديدة عندما كان يريد تغيير سنن العرب ، حتى قال الله فيهم ، في معرض الذم والسخرية ، « أنا وجدنا آباءنا على أمة ، وأنا على آكارهم مقتدون » (الزخرف ٢٣) .

والذي يلتفت للنظر في هذه المجتمعات ، عدم وجود سلطة عامة تقتض للمجنى عليه من الجاني ، بل كان كل فرد - اذا كان قادراً - يقتض لنفسه ، وقد تعاونه عشيرته للثأر له . وقد يتدخل العقلاء ، فيعتدون الصلح بين الفريقين ، مقابل دية يدفعها الجاني أو ذويه .

ذلك أن الجريمة كانت عندهم دائماً **حفظاً خاصاً** ، والحقوق الخاصة يجوز فيها العفو ، ويسقطها الرضا (١٦) .

(١٦) انظر الدكتور مصطفى محمد حسنين ، نظام المسؤولية عند المسائل العراقية العربية الماصرة ، بغداد ، ١٩٦٧ ، ص ٢ ، والدكتور صالح أحمد المكي ، محاضرات في تاريخ العراق ج ١ ص ١٤٠ .

ولكن منذ ان وضعت الدولة يدها على مؤسسات العقاب ، أصبح موضوع الجريمة حقاً عاماً ، تقوم هي بإعماله ، وتلاحق فاعليه ، وتحاكمهم وتعاقبهم . ولا يستثنى من ذلك الا بعض حالات ، رأت القوانين ان تنحى امامها ، حرمة لاعتبارات أعلى شأناً ، كما في حالات الزنا او السرقة بين افراد الاسرة الواحدة .

وقد سنت الدول المتعدنية ، قوانين تنظم سلوك الافراد في حياتهم العامة ، وتبصرهم بالحرمة فلا يمارفونها . ومن هذه القوانين ، ما بحث رضا الضحية ومنها ما سكنت عنه .

فالقوانين التي بحثت الرضا في القسم العام، **زمرتان** : **زمرة** رفضت الاعتداد به كسبب مبيح ، الا في حالات قليلة ذكرتها ، وليس منها القتل (كالقانون الايطالي المادة ٦٦ ، والقانون المكسيكي المادة ١٥) ، ولكنه استثنى الجرائم التي لا تلاحق الا بناء على شكوى المضرور ، والقانون النمساوي ، المادة ٤٥ (وهو نص غامض اجمالاً) ، و**زمرة** سارت في الطريق المعاكس للاتجاه الاول ، فقبلت مبدأ الرضا ، ولكنها استثنيت منه بعض الحالات التي تراها ضارة بالمجتمع . ومن هذه القوانين ، القانون الهندي ، الذي خصص للرضا ستة فصول في قسمه العام ، والقانون الايطالي لعام ١٩٣٠ الذي نصت مادته الخمسون على انه « لا يسأل من أضر أو اساء الى حق بموافقة الشخص الذي يتصرف به شرعاً » ، ولكنه استثنى من ذلك الرضا بالقتل صراحة (المادة ٥٧٩) (١٧) .

والفقاء انفسهم غير متفقين على حل موحد : فبعضهم يريد ان يعتبر الرضا سبباً مبيحاً ، وهم انصار الفيلسوف « كانت Kant » ، ومنهم في أياضا كيسلر Kessler ، وبعضهم الآخر يرفضه اجمالاً . ولكن هناك فريقاً ثالثاً يبدو لنا ان الغلبة بجانبه ، وهو القائل بنظرية متوسطة معتدلة ، ترفض الرضا كسبب مبيح للجريمة ، كمبدأ عام ، ولكنها تستثنى من ذلك الحقوق القابلة للتصرف بها (aliénables) وهي الحقوق التي لها صفة مالية .

اما الحقوق النظرية (innées) أو غير القابلة للتصرف بها (inaliénables) كحق الحياة ، وسلامة الجسد ، والحياة العقلية ، فان القانون الجنائي يصميها ، ولا ينفع الرضا في ابحاثها .

والتشريعات الجنائية العربية تنطلق عامة من مبدأ عدم الاعتداد بالرضا كسبب مبيح ، الا في حالات معينة . منها دخول المسكن بموافقة صاحبه ، وأخذ المال وتسليمه ، وحجز الحرية ، والعلاقات الجنسية (١٨) (في بعض التشريعات) ، والجرائم التي اشترط القانون للاحقتها شكوى من المتضرر (كجريمة السب ، والسرقة بين الاصول والفروع والازواج ، وجريمة الزنا ، ما عدا القانون الكويتي ، الذي اباح ملاحقتها بدون شكوى ، ولكنه اجاز للزوج ان يوقف الدعوى

(١٧) انظر الدكتور اطون فهمي حيد :

Le Consentement de la victime, thèse de doctorat, Paris 1967.

(١٨) تختلف القوانين الجزائية في نظرها للعلاقات الجنسية . فبعضها ، وهي الكثرة ، أخذ يخلط في حالات تعريمها ، الا في حالات الاكراه ، أو حماية القاصر أو شخص وضع فسخية تضليل ، بحيث لا يكون رضاه صحيحاً . وتعليل ذلك ان القانون يعصى الناس من الصودان عليهم ، فلذا كانوا هم المخرطين في حقوقهم ، فانهم هم المعلومون . فقد كانت المادة ٢٢١ من قانون الجواز الفرنسي (صائفة عام ١٨٢٧) ، تعتبر الموافقة على العلاقات الجنسية صحيحة اذا كان الشخص قد اكمل العادة مشرة من غيره . وفيها سقط الرأى العام ، رفضت هذه السن ، منذ عام ١٨٦٢ الى ١٢ سنة واصبحت الآن ١٥ سنة ، منذ تعديل ٢ نكول / يوليو ١٩٢٥ . اما التشريع الكويتي ، فإنه لا يعتبر الرضا سبباً مبيحاً في العلاقات الجنسية ، (المادة ١٩٤) .

العامة اذا رضى بالمعاذرة الزوجية كما كانت . المادة ١٩٧ المعدلة) . ووقف التشريع الكويتي موافقا آخر ، حين قرر في المادة ٣٩ من قانون الجزاء ، اعتبار الرضا سببا مبيحا ، كمبدأ عام ولكنه شبيك كثيرا من نطاقه حين قال :

« ومع ذلك لا يعتد برضاء المجنى عليه ، وبعد الفعل جريمة اذا كان من شأنه ان يحدث الموت او يحدث اذى بليغا ، او كان يمد جريمة بغض النظر عن الضرر الذي يحتمل ان يحدثه للمجنى عليه ، او نص القانون على الا يعتد بهذا الرضاء » .

ومن هذا الذي قدمناه ، يتضح بجلالة ان موافقة الضحية (او طلبه) لا تعتبر سببا مبيحا للقتل ولا سببا من اسباب موانع المسؤولية ، وبقي الجريمة قائمة ، لتوافر اركانها الثلاثة .

ولكن رجال علم الاجتماع ، لا يكتفون ، كرجال القانون ، بتعريف قانوني خالص للجريمة ، بل يريدون ان يعملوا حسابا لطبيعة الفعل الاجتماعية ، ولذلك يرون ان الجريمة خروج على معايير السلوك الجماعي الذي يحترمه المجتمع (١٧) .

ب - دافع الشفقة :

ان الطبيب الذي ينهي حياة شخص لا يرجى شفاؤه ، وهو نهب مقسم لآلام مبرحة ، انما يقدم على ذلك ، مدفوعا بدافع ، يختلف من القاتل الذي يرهق روح آخر ، انتقاما أو حقدا ، أو لاستئصال ماله ، أو لازاحته من طريقه . فهل يكون هذا الدافع سببا من اسباب اسقاط الجريمة أو تخفيفها على اقل تقدير ، اذا كان انسانيا ، أو نبيلًا ؟

في مفهوم المذهب الوضعي (Ecole Positiviste) ، يختلط الدافع بالقصد ، لانه هو الذي يحركه . ولذلك يطالب انتصاره بان يكون للدافع دور حاسم ، في بعض الاحيان ، مسقط للمسؤولية الجزائية ، كالقتل بدافع المحبة والشفقة ، والسرقه لاطعام جائع .

اما المذهب التقليدي (Ecole Classique) ، الذي تقوم تشريعاتنا على فلسفته ، من ناحية المسؤولية المعنوية ، فانه يعتبر القصد الجنائي ارادة مجردة (Volonté abstrait) وبذلك يكون القصد مختلفا عن الدافع تماما . وقد صرف الفقهاء الدافع بانه المصلحة أو العاطفة التي سببت الفعل الاجرامي (٢٠) . وهذا هو التعريف الذي تبناه القانون السوري في المادة ١٩١ . والدافع متحول ، متغير ، يختلف من فرد الى فرد ، من المشتركين في جريمة واحدة ، ويختلف في الفرد نفسه من ظرف الى ظرف . فالسارق الذي يختلس مال الغير بدون رضاه ، ليطملكه ، انما يفعل ذلك ، اما لحاجته الى المال ، أو لحرمان صاحبه منه ، أو للمقامرة به ، أو لانفاقه في مبادله . نقصد التملك واحد ، ولكن الدافع مختلف ، من حالة الى اخرى .

والقاعدة العامة في الدافع ، انه لا يعتبر سببا مبيحا الا اذا نص القانون على اعتباره ركنا من اركان التجريم في حالات قليلة ، كما في حالة النشر وعرض الوسائل الخاصة التي ترتكب

(١٩) الدكتور ذكريا ابراهيم : الجريمة والجنح ص ٢٩ . وسلزلاند : علم الاجتماع ، الترجمة الفرنسية والترجمة العربية للاستاذين حسن الرفاعي ومحمود السبيعي ، القاهرة ١٩٦٨ .

« للدعاية ضد الحمل » . ولكن ذلك لا يرد في موضوع القتل ، لأن الشارع لم يضع مثل هذا النص فيه .

ولكن بعض القوانين الجزائية ، فرقت ، استجابة للعاطفة الإنسانية ، بين الدوافع الشائنة ، والدوافع النبيلة ، فشدت على الأولى ، ووفقت بأصحاب الثانية ، ولكنهم لم تلغ مسئوليتهم (٢١) . ومن هؤلاء المجرمون السياسيون (٢٢) وأعضاء الجمعيات الدينية ، والقتل بدافع انساني بلا ريب . فأمثال هؤلاء « المجرمين » هم من النوع الذي يدعى « بالمجرم المثالي *Lo criminel par idéologie* » لأنه طراز إجرامي قائم بذاته ، يرى إجرامه واجباً عليه ، ولذلك فإنه لا يهتم بتجريم القانون . ونود أن نذكر في هذه الزمرة من المجرمين ، الأطباء الذين يمارسون تعقيم الذكور المشوهين أو المتخلفين عقلياً للقضاء على الفترة الانجابية فيهم ، لتخليص المجتمعات من ذرياتهم التي تحمل جثومة الاستعداد للإجرام (٢٣) ، أو كفاحاً ضد الانفجار السكاني . (ولا يدخل في ذلك استعمال الحبوب المنظمة للأسرة ، أما لأن السلطة العامة تبيح استعمالها ، فلا تكون جريمة أصلاً ، أو لأنها تدخل في قانون الجزاء تحت تهمة الوسائل المانعة للحمل ، أو المستقلة للأجنة) . وكل الظواهر تدل على أن كثيراً من الدول ، رغم النصوص المكتوبة ، أخذت تبيح هذه الحبوب ، وتغض الطرف من الإجهاض ، بل أن بعضها عدل قانونه الجزائي لهذه الغاية .

وعلى هذا الأساس ، خفف القانون السوري عقوبة القاتل بدافع الشفقة بناء على الحاحه بالطلب ، وجعلها الاعتقال مدة لا تتجاوز عشرين سوات . وهذا هو موقف القانونون اللبناني (المادة ٥٣٨) . ولكن اللجنة المصرية السورية التي وضعت مشروع قانون العقوبات الموحد ، استبعدت هذا النص « بالنظر إلى ما وجه إلى هذا الحكم من النقد ، واحتراماً للحياة الإنسانية وخوفاً من إساءة استعماله ، واكتفاء بتقدير القاضي عملاً بالظروف المخففة ، حيث لا يصح اعتبار رضا المجني عليه مبرراً للتصرف في حياته أو للقضاء عليها . وهو في الغالب رضاء معيب ، لصدوره عن إرادة غير مكتملة » (الصفحة ٢٥٤ من المشروع الموحد) .

وإذا كانت غالبية القوانين الجنائية قد سكتت عن اعتبار الدافع سبباً مخففاً ، فإنها تتضمن نصوصاً تطلق يد القاضي في معالجة هذه الحالات الشاذة . ففي مقدور النيابة العامة عدم إقامة الدعوى الجزائية بالمرء (ولا يحق لدوى المتضرر إجبارها في التشريع الكويتي على ذلك ، من طريق الإدعاء الشخصي أو الإدعاء المباشر) ، ومن حق قاضي الموضوع أن يمنح القاتل ظرفاً مخففاً ، يتبع له النزول بالعقوبة إلى حد ما الأدنى ، وقد يتباح له أن يقرر وقف تنفيذ عقوبته ، بل أن التشريع الكويتي دون مسائل التشريعات العربية ، يتضمن نصاً من الخطر

(٢١) حتى أن قانون أودجواي ، في المادة ٣٧ ، لم يقرر اعتبار هذا القتل مبرراً ، ولكنه تركه للقاضي الحق في إعفاء القاتل من كل عقاب « لأسباب تتعلق بالشفقة » .

(٢٢) Ernest seelig, traité de criminologie, Paris 1965 P. 127.

ونظر كتابنا : الإجرام السياسي ، بيروت ١٩٦٤ .

(٢٣) يذكر هذا المؤلف المتصالي أنه تم في ٢٩ ولاية أمريكية حتى عام ١٩٢٩ تعقيم ٢.٦٩٠ شخصاً أكثرهم من مرضى العقول والمالوفين *Imbéciles* . وقد اتسمت ألمانيا الهتلرية ما أسمته « معاكم المصحة الوراثية » ، بتعقيم المصابين بمرض وراثي ، ومعتمى الكحول ، لتحصين الصحة العامة . (سيلينج ، المرجع نفسه ص ٢٩٧) .

النصوص ، ولكنه قد يكون مجدياً في مثل هذه الحالات ، وهو نص المادة ٨١ من قانون الجزاء ، التي تجيز للمحكمة أن تقرر الامتناع عن إصدار حكم على المتهم « إذا رأت من أخلاقه أو ماضيه أو سنه أو الظروف التي ارتكب فيها جريمته ... ما يبيح على الاعتقاد أنه لن يعود إلى الإجرام ... » .

وهذا ، أيضاً ، هو الموقف الذي اتخذته الاتحاد البلجيكي - اللوكسمبرجي للقانون الجنائي، المتخذ في ١٨/١١/١٩٥٠ ، برئاسة المحامي الأستاذ Sasserath ، بناء على تقرير من نقيب المحامين الأستاذ Collignon والطبيب الكبير De Leet ، بقراره الذي طالب فيه بعدم تعديل النصوص الجزائية ، رغبة منه في عدم إباحة القتل لأي دافع كان ، أو جعله جريمة خاصة ، لها أركانها المميزة .

ومن نافلة القول ، الإشارة إلى أن القتل بدافع الشفقة ، وهو فعل إيجابي ، يجب أن يشمل الامتناع عن المعالجة ، وهو فعل سلبي ، لأن العقاب يجب أن ينال الفصل والامتناع على حد سواء ، ما دام القانون قد نص على معاقبتهم صراحة . ويتمثل هذا الفعل السلبي ، حينما يمتنع الطبيب عن إعطاء الدواء ، أو إجراء العملية الجراحية ، ليرك المريض يقضى نحبه لتخليصه من آلامه .



وفي ختام هذا الموضوع ، أود أن اعترف بشعوري بالغيرة في تبين رأي حاسم ، يلتزم بالقطيعة المطلقة . ولكنني اعتقد ، مخلصاً ، أن القانون الجزائي يعتبر هذا القتل جريمة تامة ، ولا يبررها وجود الدافع الإنساني في الطبيب أو في غيره ، حينما يقدم على إنهاء الحياة . كذلك فاني قانع أن الدين والأخلاق وحق الثقة بالطبيب ، تلحق ضده أيضاً . ولذلك ، فاني لا أجد مبرراً ، لمادة النظر في التشريعات الجزائية الراهنة ، لأنها أعطت القاضي إمكانات كبيرة لمعالجة هذه الحالات ، التي أرجو أن تكون نادرة الحدوث ، حرمة للكرامة الإنسانية وتقديساً لمهنة الطب .

ولست أنكر أن الطبيب إنسان ، قبل كل شيء ، ومن حقه أن يتحسس بمشاعر الناس وآلامهم ، حين يقف أمامهم عاجزاً . وكل ما هو مطلوب منه ، هو أن يبذل جهده في تخفيف هذه الآلام ، والاستمانة بآراء غيره ممن هم أكفأ منه ، بالنسبة لاختصاصاتهم ، لأن فوق كل ذي علم عليم ، إلى أن يسم القضاء ، ويقضى المريض بأجله .

فإذا وقع من طبيب تفريط مقصود ، في ظرف شاذ ، فاني قانع بأن القاضي ، سيأخذ بعين الاعتبار دوافعه الإنسانية ، ولن تكون النظرة إليه كالنظرة إلى القاتل العادي .

والله سبحانه يقول : « ولا تقتلوا من رحمة الله » .



الراجع

DOUBLIER : le consentement de la victime, Paris 1956.

TAHON : le consentement de la victime.,

Revue belge du droit pénal et de criminologie, 1951-1952, p. 323 et s.

PHILIPPE TOUSSAINT, Le procès de LIÈGE, Bruxelles, Ed. Actuelles, 1963.

MADELEINE JACOB, Le procès de Liège,

Paris, ed. les YEUX OUVERTS, 1962.

PAULUS et ROZET, le procès de la THALIDOMIDE, Paris, 1962.

SIMONE PELLETIER, "de l' EUTHANASIE, L'ORTHOTHANASIE et la DYS-
THANASIE ", Rev. Internationale de droit pénal, 1952 No. 2-3.

MAURICE GARCON, Procès sombres-Les piquennes d'Orsay.

E. RIST, La morale professionnelle du médecin.

STEFANI et LEVASSEUR, Droit pénal général, Paris, 5^{ème} ed. 1971.

MAXIMILIAN JACTA, Accusés, levez-vous. 19 grandes affaires judiciaires aux U.S.A.,
Paris, 1968.

Reflexions sur le procès de Liège.

Revue des sciences criminelles, Paris 1963 P 83.

GRAVEN, " faut-il punir l'euthanasie ? " Revue crim. et police technique, vol IV Mars,
1950.

BENET, "le problème de la mort par pitié" revue belge de droit pénal et de criminologie,
1952, P 928.

NETTRE, "l'euthanasie" Revue int. pol. crim. Avril 1955.

E. SEELIG, traité de criminologie. PARIS, 1956.

واللغة العربية ، تراجع مؤلفات الفقه الجزائي ، في أبواب دماء المسحوبة والمباح . ونشير خاصة الى مؤلف
الاستاذ الدكتور محمود مصطفى شرح قانون الجرائم القسم العام ، القاهرة ١٩٦٩ ، الأرقام ١٢٢ ~ ١٢٨ ،
والرقم ٢٩٣ ~ ٢٩٤ ، ومؤلف الاستاذ عبد القادر صودة ، التشريع الجنائي الاسلامي ، القاهرة ١٩٥٩ .

الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ووضعه فى المجتمع العربى

١ - تزايد الاجرام وتنوع الجريمة : تشغل الجريمة فى عصرنا الراهن بال الكثير من انفلاسة والمفكرين والعلماء ، بعد أن تكشف مدى خطورتها وتفاقمت جسامتها وزاد انتشارها بين افراد مديدين من مختلف الجماعات مهما تباينت اتجاهاتها أو اختلفت درجاتها فى التقدم والرقى ، فالجريمة موجودة دائماً وان تغيرت صورها ومظاهرها . ولا يمكن القطع بمقياس واقعى يوصل الى النسبة الحقيقية للزيادة فى الاجرام أو قدر انتشاره ولو فى وقت معين أو مكان معين لاننا نفتقر الى امرين جوهريين . وأول هذين الأمرين هو تحديد مفهوم الجريمة ، اذ لا شك فى أن الفعل الواحد قد يُعتبر جريمة فى وقت مساو لا يعتبر كذلك فى وقت سابق أو لاحق ، حسب ما تراه الجماعة من أمر تجريمه من عدمه . فنشاط الفرد قد يتعدى دائرة الأخلاق أو الدين الى دائرة النموذج القانونى للجريمة ، وقد ينكمش عن هذا النموذج ويقتصر على الدائرة الاولى ، بل قد يكون الفعل جريمة فى نظر القانون — لاعتبارات معينة يراها واضعها — فى حين أن لا علاقة للأخلاق والدين به ، وهذا أساس مبحث القارنة بين دائرة الدين والأخلاق من ناحية ودائرة القانون من ناحية أخرى . والفعل الواحد أيضاً قد يُعتبر جريمة فى مكان ما فى حين أنه لا يعد كذلك فى مكان

آخر وفقاً للتقاليد والاعتبارات السارية في كل من المكانين ، ونضرب مثالا واضحا لهذا بالأعمال المخلّة بالحياة . **والأمر الآخر** الذي يفتقر لمعرفة قدر الزيادة في الإجرام هو توافر **الاحصائيات الدقيقة** القائمة على أسس علمية سليمة . فالمسلم به أن من **أصعب أنواع الاحصائيات** وأقلها أمثنانا إلى النتائج التي تسفر عنها ما تعلق بأمر الجريمة، **لأن الجريمة بطبيعتها أمر مخلف للقانون** وهي لهذا يسمى مرتكبها في غالبية الحالات إلى **أخفاء أمرها** حتى يفلت من جزاء يوقع عليه ، فكثيرة هي الجرائم التي لا يعرف أمرها ، أما لخفاؤها أولمدم الإبلاغ عن وقوعها لسبب أو لآخر . بل يحدث أحيانا أن تعرف الجريمة على غير صورتها الحقيقية مما يؤدي إلى نتائج احصائية خاطئة .

ورغم كل ما تقدم فيكاد يكون من المجمع عليه أن الإجرام في ازدياد والمحاولة لكفاحه مستمرة ، ويكفي للتدليل على هذا أن ينظر الانسان من حوله ويمد بصره إلى فترة سابقة من الزمان عاشها ليتبين صورا من الجريمة خلقت مع الأيام وليدة ظروف معينة ، تستوى في هذا الدول المتقدمة والدول النامية ، لأن الأمر لا يتعلق بالتقدم أو التخلف ، فالرما يقتصر على تنوع الجريمة التي تختلف من مجتمع إلى غيره . والتطور في حد ذاته يؤدي إلى صور جديدة للإجرام ، لا سيما حين يكون التغير يخطى سرعة قد لا تستطيع الأفكار والتقاليد السائدة مسايرته، فتختل القيم وتضطرب الموازين في المجتمع ، مما يسفر عن صعوبة الاهتداء إلى السبيل القويم فتتركب الجرائم . ولو أردنا أن نستقي من واقع الحياة دليلا ، لوجدناه في الجرائم التي برزت حديثا بشكل ملموس ، لا سيما في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهي التي تمس الحسوانب الاقتصادية من الحياة .

وإذا كان بحثنا يتناول الجريمة في المجتمعات الراهنة ، فإن هذا لا يعني أنها وليدة هذه المجتمعات أو أنها مقصورة عليها كاحدى ظواهر العلاقات المتشابكة والمعقدة بين أفرادها ، أو بين هؤلاء الأفراد والسلطة القائمة فيهم . فالأمر على خلاف ذلك ، لأن الجريمة وأن وجدت بين أفراد في جماعة - مهما قل عدد أفرادها - إلا أنها قديمة قدم الجماعة وقدم اجتماع الانسان بغيره من الأفراد ، وآية هذا ما يذكره التاريخ عن قابيل وهابيل . وكل ما في الأمر - كما سبق أن اشرنا - أن الجريمة تختلف في مفهومها وفي مدى انتشارها وفقاً لتقاليد ونواميس جماعة معينة في وقت معين وفي مكان معين . وحينما نعرض لتطور الفكر العقابي ، سوف نجد الدليل في قيام فكرة الجريمة والعقاب لدى مختلف الجماعات .

ولفظ **الجريمة** يُعتبر مصطلحا قد جرى التعارف على استعماله حديثا ، وهو يعني في نظر رجال القانون الأطار النموذجي لما يعتبره المشرع خروجاً على أوامره أو نواهيهِ فيقرر من أجله العقاب . والجريمة تعني **العدوان على أية صورة كان** ، أي العدوان على الأنظمة والقواعد التي يعضها المشرع أو يفترض قيامها ، حتى بالنسبة إلى الجرائم غير المعمدية التي بها يفترض في الانسان سلوكه معين ، فلا يرأيه في تصرفاته حتى الدرجة التي تمصل إلى النتائج المجرمة . والعدوان الذي هو الأساس في تعريف النموذج القانوني للجريمة حديثا ، هو الأساس كذلك في كل الأفعال التي تلحق بالغير ضرراً وتستوجب رد فعل لهذا الضرر . ولقد كانت الجريمة في العصور القديمة تعتبر من الأفعال التي تسفر عن أضرار خاصة تولد للمضروور وحده الحق في التعويض ، ثم انتزعت الدولة هذا الحق لها في بعض الأفعال التي اعتبرتها ماسة بمصلحتها - على ما سنرى فيما بعد - ولكن بقي الضرر هو الأساس في توقيع الجراء أو في اقتضاء التعويض .

ب - الفرائض منشأ الإجرام : العدوان - سواء شكل جريمة في مفهومنا الراهن أو لم يشكل - منشؤه بعض الفرائض التي اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى إيجابها في الإنسان . وأولى الفرائض وأخطرها هي غريزة حب البقاء التي تدفع بالإنسان وتحركه نحو كل ما من شأنه أن يحافظ على وجوده ، ومن هنا ينشأ تضارب المصالح ، وفي سبيل البقاء ينشب العدوان الذي هو أساس كل نزاع ، عدوان مرجعه للغريزة . فلو أن لدى كل إنسان ما يكفيه لبقائه ما اعتدى ، وما كان للجريمة وجود في المجتمع . ولو أردنا قصص أسباب الجريمة والبواصت عليهما لانتهينا معها إلى الفرائض البدائية في الإنسان ، ولهذا فإلا لاحظ أنه كلما تهذبت فرائض الإنسان كلما قل عدوانه ، وتبعاً لهذا التكمش الإجرام ولكن دون أن ينعدم .

وإذا كانت الفرائض هي المحركة لكل عدوان ، فهي أيضاً المحركة لكل دفاع في مواجهة العدوان . لغريزة حب البقاء التي تدفع بالإنسان إلى التمسك بالحفاظ على كيانها مهما يكن في تصرفه من أساس بغيره ، هي بذاتها التي تحرك هذا الغريزي دفع الاعتداء محافظة على بقائه ، ولو كان في هذا أساس المعتدى ، وهذا هو الأصل في النظرية الخاصة بالدفاع الشرعي ، والتي تقرها التشريعات جميعاً على أساس أن المحرك للدفاع المتمثل في اعتداء هو الغريزة التي خلقها الله سبحانه وتعالى في الإنسان . ومتى كان الأمر كذلك فالجريمة أذمرت بطيئة بالإنسان وجوداً وعمداً ، **فالجريمة والإنسان كلمتان متلازمان ، وجداً سسويًا ويتنهين سوياً ، وبهذا فإن تصور قيم مجتمع بغير جريمة - على أية صورة كانت - أمر غير مقبول .**

والعدوان في الصورة التي عرضناها هو الذي يقع من فرد ، والدفاع الموجه نحو العدوان يصدر من فرد ، ولكن الفرد المنزول عن غيره انفراداً كاملاً لا وجود له ، بل أن من علماء الاجتماع من يرى أن الإنسان وجد دائماً في مجتمع خلال كل فترات التطور التاريخي التي مرت بها الإنسانية . وعلى كل حال فإن صورة العدوان - مع تطور المجتمعات - بدأت تتغير وإلا لكانت أخذت في التوسع . فاشكال الاعتداء أخذت في التعدد ، وإلّا لم يمد مقصوداً على من وجهت إليه أفعاله ، بل أصبحت الجماعة ذاتها كوحدة متكاملة تحس بالعدوان ولو بصورة غير مباشرة ، وشمرت بأن عليها واجباً إزاء ذلك العدوان . فالجماعة لها كيان ذاتي مستقل ، ومنذ وجودها خلقت بها غريزة المحافظة على بقائها - وهي ذات الغريزة التي دفعت الإنسان للمحافظة على نفسه - ووجهتها نحو طريق رد كل عدوان ، سواء وجه إليها بطريق مباشر ، أم وجه إلى أحد أفرادها فلحق بها بسبيل غير مباشر .

وقد صاحب هذا التطور تطور آخر من ناحية أخرى . فإذا كان المجتمع قد انتقل من البداءة إلى الحضارة ، فإنه في الوقت ذاته أخذ يتدرج نحو الرقي والتقدم . ولم يقتصر هذا على النواحي المادية في الحياة بل شمل الجوانب الإنسانية . ودراسة التاريخ وتطور المجتمعات تكشف من كفاف - سواء صاحبه نجاح أو فشل - في سبيل احترام الذات الإنسانية ، وكفالة حد أدنى من الحقوق يتمتع به الإنسان ويحفظ له آدميته . ولقد تعددت وتشعبت الدراسات التي تقوّم في النفس الإنسانية ، وتربط بينها وبين المجتمع الذي تنشأ فيه وتعيش . وكثير من الثورات في التاريخ كان من بين بواصتها كفالة الحماية والاحترام لشخص الإنسان وحقوقه .

ولا يسعنا ونحن نتكلم عن الدفاع الاجتماعي الذي يعتبر حركة إنسانية إلا أن نشير إلى مقتضات من آثار الكفاف في سبيل تقرير حقوق الإنسان . وحقوق الإنسان هي تلك الحقوق الطبيعية التي

يجب ان تثبت لكل انسان في كل مكان وزمان ، لمجرد كونه انساناً وتمييزاً له من سائر الكائنات الأخرى . ولقد نصت المادة الثانية من اعلان حقوق الانسان والمواطن الصادر في فرنسا غداة الثورة بتاريخ ٢٦/٨/١٧٨٩ - على ان «هدف كل جماعة سياسية هو الحفاظ على حقوق الانسان الطبيعية الدائمة ، وان هذه الحقوق هي الحرية والملكية والطعامية ومقاومة الاضطهاد» . ونصت المادة الثامنة على ان «لا يجوز للتشريع ان ينشئ من العقوبات الا ما كان لازماً لزوماً شديداً وواضحاً ، ولا يعاقب شخص الا بمقتضى قانون وضع واصدر قبل وقوع الجريمة وطبق تطبيقاً سليماً» . ونصت المادة التاسعة على ان «يفترض في كل شخص انه بريء حتى يتقضى بادلته ، فاذا لم يكن مناص من القبض عليه وجب تحريم استعمال كل قسوة لا يقتضيها التحفظ على شخصه» . وفي العاشر من ديسمبر سنة ١٩٤٨ اصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان العالمي لحقوق الانسان وضمت الديباجة ان الاعتراف بالكرامة المتصلة في جميع اعضاء الاسرة الانسانية وبحقوقهم المتساوية والتي لا يجوز النزول عنها هو دعامات الحرية والعدل والسلام . وان اهدار حقوق الانسان واحتقارها قد افضى الى افعال همجية اشماز منها ضمر الانسان ، وان امل على ما تصبو اليه آمال الانسانية هو ان يوجد عالم يكون الناس فيه احراراً فيما يقولون وفيما يعتقدون ويكونون في مامن من الفرع والبؤس . وان شعوب الامم المتحدة قد اكدت في الميثاق من جديد ايمانها بحقوق الانسان الاساسية وبكرامة الشخص الانساني وقدره والمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق ، وحزمت امرها على تهئية السبيل الى التقدم الاجتماعي والراحة احسن الظروف للعيش في جو من الحرية ارحب واوسع .

والنظرة الانسانية التي صاحبت تطور البشرية كان من اللازم ان تترك بصماتها على علاقة المجتمع بالأفراد الخارجيين عليه . فاذا كان من الامور الطبيعية ان يوجد رد فعل لما يمس المجتمع من افعال ، فقد اتسم في بدايته بطابع المجتمع الذي وجد فيه ، أي بالشدّة والقسوة ، وهو ما يكشف عنه التطور التاريخي للعقوبة . ولما اخذ الطابع الانساني يسود القيم الاجتماعية انعكس هذا بدوره على المعاملة العقابية لارتكاب الجريمة ، كما سيوضح عند الكلام على تطور الفكر العقابي .

واذا كان الاجماع يكاد ينعقد في عصرنا الحاضر على ان الجريمة ظاهرة اجتماعية محتاج الى تقصي اسبابها في سبيل مكافحتها ، ودموع فضلا عن مجازاة المجرم - الى محاولة اصلاحه وتقويمه بغية اعاده الى الجماعة ، فان هناك نقاطاً عديدة ما زالت تثير تساؤلات وفي حاجة الى ايفساحات وتدور جميعها حول معنى الجريمة في نظر المجتمعات الراهنة وكيف يكون النظر اليها والانعكاس الذي يترتب عليها كرد فعل من جانب المجتمع ، وما هو أمل الانسانية بالنسبة الى الجريمة وممرتها ، وامكان تحقيق تلك الامل في المجتمعات العربية .

وبحثنا لموضوع الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في المجتمعات العربية يقتضى أولاً بيان تطور الفكر العقابي ، لان قطع الصلة بين الماضي والحاضر قد يضل طريق الباحث ، لا سيما وان الجريمة - كما سبق القول - ظاهرة اجتماعية متطورة بتطور المجتمعات . ويقتضى ثانياً ان نبين المفهوم الخاص بالدفاع الاجتماعي ، وذلك قبل ان ننهي أخيراً الى ما نراه في هذا الصدد بالنسبة الى مجتمعنا العربي .

أولاً - تطور الفكر العقابي

يُعتبر القانون الجنائي في مفهومه الواسع من أقدم القوانين ، فهو قرين البشرية منذ وجودها ، ذلك لأنه يتصل بالفرائز التي أودعها الله الإنسان كما ذكرنا . فالإنسان في مجتمعه تتنازع قوتان متعارضتان ، الفردية متمثلة في أنانيته للاستئثار بكل شيء وأهدار حقوق الآخرين ، والفريضة الاجتماعية التي تبغى بقاء الجماعة والمحافظة عليها ، الأمر الذي يقتضي ضبط الشهوات والنزعات . وكان من الطبيعي أن تقوم بين أفراد الجماعة الواحدة منافسة على الحياة تستتبع وجود المنازعات التي تؤدي بدورها إلى الخلل والاضطراب فيها إن لم يكن إلى فئتها . ولكن بمرور الزمان أحل الإنسان السلم مكان الحرب وانتهت تجاربه إلى أن تمتعه بحريته يوجب عليه التنازل عن شيء من إطلاقها والسماح للآخرين بالتمتع بحرياتهم بالشروط ذاتها . وكان تحديد الحريات المختلفة في شكل قواعد التزم كل فرد باتباعها في علاقته مع الآخرين ومن هذه القواعد تكون القانون . ولهذا فإن الحديث عن التطور التاريخي للقانون الجنائي - وبعبارة الفكر العقابي - إنما يتناول تطور الجماعات ذاتها ، وكذلك الأفكار والآراء والمعتقدات التي صاحبت ذلك التطور ، الأمر الذي يؤدي إلى عدم جواز فصل تطور الجماعة عن تطور الجريمة والعقاب ، ولعل هذا هو ما حدا إلى اعتبار القانون الجنائي من العلوم الاجتماعية؛ بل ونرى كثيراً من الباحثين الاجتماعيين يتعرضون لمشكلات الجريمة والمجرم والعقاب .

وتطور الفكر العقابي يشمل تطور فكرة الجريمة ذاتها ورد الفعل في مواجهتها المتمثل في العقاب . وقد استتبع هذا أن تختلف النظرة إلى المجرم على ما سيأتي بيانه .

أولاً - عصر الانتقام الفردي : كانت القوة هي القانون في العصور القديمة ، فأي عمل يتعمد على الفرد ويعتبر عدواناً عليه يهبط لدفعه أولئك عليه (١) ، وكانت الغلبة للقوى ، لا لأن كان الحق في جانبه . والفرد بذاته هو الذي يقرر ما إذا كان الفعل ماساً به من عدمه ، ومقدار الرد الذي يواجه به المعتدى . ومن الطبيعي أن لا يكون معنى الجريمة والعقاب معروفاً ، وإنما كانت الفرائز هي الحركة لمختلف التصرفات .

والإنسان بحكم الفرائز القائمة فيه يميل إلى الاتصال بشيئه والارتباط به ، ومن ثم نشأت الجماعات وكانت نواتها وأصغرها الأسرة . فقد وهب الإنسان الحياة ودفعته فريضة حب البقاء إلى المحافظة عليها ، فاضغص الطبيعة قوته وسلطانه ، ثم قادته فريضة الاجتماعية إلى الاندماج مع غيره من الأفراد ، حيث تعلد عليه العيش بمفرده ، فكما قال أرسطو من يعيش في حولة تامة ، أما أن يكون من الضواري أو الآلهة أو شيئاً أكثر أو أقل من إنسان . وقد اقتضى واجب المحافظة على هذه الجماعة الصغيرة - أي الأسرة - أن يقوم فيها رئيس يباشر شئونها ، فإن وقع اعتداء من أحد أفرادها على فرد آخر وقع المبنى عليه تحت إشراف رئيس الأسرة اعتداء مماثلاً ، ومن هنا كانت القاعدة « عين بعين وسن بسن » . وفي سبيل حفظ النظام داخل الأسرة بدأ الرئيس في توقيع بعض العقوبات التي كانوا قد تمارفوا عليها مثل القتل والعرب والطرود من الأسرة الذي ترتب عليه حرمان الفرد من حمايتها وأهدار دمه . ولما انضمت الأسرة إلى بعضها البعض وتكونت العشائر بقيت القواعد ذاتها مطبقة (٢) . وكان هذا الأمر مقصوداً في البداية على الأفعال

Roger Merle et André Vité : *Traité de droit criminel*, 1967 p. 10

(١)

H. Donnedieu de Vabres : *Traité élémentaire de droit criminel et de législation pénale comparée*, 1947, p. 16.

(٢)

الخطيرة التي تهدد كيان العشيرة واعتبرت نوعاً من الخيانة ، أما الجرائم الصغيرة فكانت تخضع لمبدأ الانتقام الفردي ، الذي أخذت تضيق دائره بمرور الزمن ، فيحل محله القصاص ، ووجدت بعض القيود التي تحرمه في مناسبات تتصل بالمعتقدات السائدة (٢) .

على أن الاعتداء قد يقع من فرد في اسرة او عشيرة على آخر في اسرة او عشيرة اخرى ، ولم تكن هناك سلطة عليا يخضع لها افراد الاسرتين او العشيرتين حتى تستطيع أن تجازي الفاعل على ما قدمت به . وكان الأمر في هذه الحالة يسفر عن أن يستنصر المجنى عليه افراد عشيرته للثأر من الجاني وعشيرته ، فيقوم النزال والعراك بل والحرب بين العشيرتين الى درجة لا يعرف مداها . ولا شك في أن هذا الوضع بدوره أساسه الفرائز الموجودة في كل فرد من افراد الجماعة . وكما هو الحال بالنسبة الى الافراد كانت الغلبة للقوى ، ومن ثم لم يكن الحق في جانب المنتصر دائماً ، بل أن القوة هي الأساس في انتصاره .

وإذا نظرنا الى الصورتين سالفتي الذكر لا نستطيع القول بأن فكرة القانون الجنائي قد ظهرت لهما ، الا حينما كان يقوم رئيس الاسرة والعشيرة بتوقيع عقوبة مما تعارفوا عليه على أحد الافراد المخاضعين له . أما فيما عدا هذا فلا يتوافر مفهوم الجريمة او العقاب وإنما قوة وسلطان .

ولا كانت سنة الحياة هي البقاء وكان استمرار الحال على الصورة اتفه البقاء قد يؤدي الى فناء الجماعات ، وبالأقل إيقاع الاضطراب والاختلال فيها ، فانا نجد تطوراً بطراً على معاملة الجناة ابتغاء المحافظة على الجماعة ، فظهر نظام الدية والقصاص (٣) . والأصل في الدية أنها مبلغ من المال يتحدد بين الطرفين المتنازعين أي العشيرتين أو القبيلتين ويُعتبر مقابلاً لما لحق المجنى عليه من ضرر وبمناخ الصلح الذي يؤدي الى انتهاء النزاع بينهما . . . ومن الطبيعي أن يختلف مقدارها وفق ما اذا كانت ثمناً لفقد الحياة أو أحد الأعضاء . أما القصاص ففيه يقع المجنى عليه أو عشيرته ضرراً معاكلاً لما حدث له بذات الجاني . قال تعالى « وكتبنا عليهم أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالاذن والسن بالسن والجروح قصاص » . ويُعتبر كل من النظامين مظهرًا من مظاهر العقاب الخاص ، الذي تقتصر على العلاقة بين الجاني والمجنى عليه أو عائلتيهما دون أن يكون للجماعة حق عام بباشره . وقد اريد به السيطرة على فريضة الانتقام والحد منها ، حتى لا يستمر العدوان بسببها في حلقة مفرغة لا نهاية لها الا بفناء الجماعة ذاتها .

على أن الأخذ بأحد النظامين كان اختيارياً ، أن شأوت ارتضته قبيلة المجنى عليه وان ارادت رفضته . ومع مرور الزمان رسخت التقاليد وانقلب نظام القصاص والدية الى اعتبار الزامياً ، يُفرض على الطرفين وفقاً لقواعد ثابتة (٤) . وكان هذا في المصور الأولى لتكوين الدول وظهور سلطانها .

وواضح أنه في ذلك العصر الانتقامي لم يكن الهدف من الجزاء مكافأة الجريمة سواء بما

(٢) Vidal G. et J. Magnal, Cours de droit criminel et de science pénitentiaire, 1935, p. 13.

(٤) مرل وفيتي ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .

(٥) دي فايير ، المرجع السابق ، ص ١٧ .

يحدثه من ردع خاص أو عام ، ولكنه كان نتيجة طبيعية لمجتمع المقاتلين حيث كانت القوة أمراً عادياً (٦) . ولم تكن فكرة الخطيئة معروفة ، وكانت للجرائم صفة آتية ، بل إن المسؤولية عن الفعل الخاطئ تقع على عاتق الجماعة من أقرباء الفاعل .

ثانياً - عصر الانتقام الإلهي والانتقام العام : انتهى العصر الأول بظهور الدولة ، وكان هذا متمشياً مع ظهور الأديان . وأخذ سلطان الدولة يقوى بمرور الزمن ، وفي سبيل تثبيت وجودها واستمرارها أخذت على عاتقها موازنة المجرم من الجريمة التي يرتكبها منتزعة بهذا سلطان رؤساء القبائل . وقد استندت الدولة في هذا إلى أن الجريمة تعد مخالفة لأوامر الله وفيها إزعاج للمجتمع . ففي العقاب تكفير من الجاني عن ارتكابه الجريمة وردع له من أن تمارسه نفسه لمخافة جرم آخر ، فضلاً عما في هذا من ردع للغير . فلقد كانت المعتقدات الدينية التي تؤمن بها المجتمعات الأولى هي من بين أسس الارتباط بينها ، ومن بين ما اعتمدت عليه في سبيل المحافظة على كيانه . . ولهذا فأنها نظرت إلى الجريمة باعتبارها فعلاً يثير غضب الآلهة ، وأن ما صدر عن الجاني كان بسبب الأرواح الشريرة التي تقمصته ، وعمل على استجلاب رضا الآلهة بتحنين تطهير الجاني من تلك الأرواح وذلك بانزال أقصى العقوبات به ، التي كان يحاط تنفيذها بطقوس دينية متعارف عليها ، ومن ثم نشأت فكرة التكفير عن الذنب (٧) .

وكان من الطبيعي والدولة في بدء نشأتها أن توجه كل قوتها وسلطانها للانتقام من الجاني ، الأمر الذي يمثل في عدم تحديد الجرائم وفي قسوة العقوبات والتفرقة بين الأفراد في المعاملة . فلم تكن الجرائم محددة ولا معروفة سلفاً ، وإنما كان تحديد الفعل وما إذا كان يعد جريمة من مدمه متروكاً لتقدير القاضي . والعقوبات كذلك لم تكن معينة الأنواع أو مضبوطة الحدود ، والعقوبة الغالبة هي الإعدام . وكان تنفيذ العقوبات يتسم بالقسوة والشدّة ، فعقوبة الإعدام تنفذ بعد تعذيب المحكوم عليه ، وتتم بصورة علنية يقشعر منها البدن . أما عقوبة السجن فكانت تنفذ في أماكن خالية من كل رعاية صحية ، بل كان المحكوم عليهم يساقون إلى السجون تحت رحمة القائمين عليها دون طعام أو إشراف . وأسفر هذا عن تحويلها إلى بؤرات للأجرام ، فلم يعد السجن مكاناً للإصلاح وإنما أداة للفساد . ولم تكن قاعدة المساواة بين الأفراد - المعروفة حديثاً - مطبقة أو معمولاً بها ، بل كانت هناك طبقة النبلاء ورجال الجيش ، وطبقة الشعب ، وكانت الأولى تعامل معاملة خاصة لركزها الخاص في المجتمع (٨) . وعلى سبيل المثال كان الرسوم الملكي الصادر سنة ١٦٧٠ الذي نظم الإجراءات الجنائية موجزاً ولم يشمل إلا بعض النصوص من الأفعال المجرمة والجرائم المقررة لها ، دون تحديد ، وهذا قد جعل القضاة يتمتعون بسلطة واسعة في تحديد الأفعال التي تعد جرائم وفي تقرير العقوبات منذ ارتكابها . وكان هذا هو المدخل الواسع لتمصيف بعض القضاة . وكان الملك هو مصدر العدالة يستطيع من طريق القضاة المصف بالحريات .

للك الفترة من فترات القانون الجنائي كانت من أسوأ العصور في تطور العدالة . ولعلنا نجد

Raymond Saleilles, L'individualisation de la peine, 1927, p. 27.

(٦)

(٧) سالي ، المرجع السابق ، ص ٢٠ .

Emile garcon, Le droit pénal, 1922, p. 15 et su.

(٨)

من وراء هذا رغبة الملوك والحكام في فرض السيطرة على الدولة بعد نشأتها ، ولم يكن احترام القيود التي تفرض على حرية الأفراد نتيجة لذلك بالأمر الميسور لهم بعد الحرية المطلقة التي كانوا يتمتعون بها (٩) . فأول ما منيت به الدولة في بدء نشأتها هو المحافظة على سيادتها وكيانها من العدوان ، وذلك بمقاومة الجرائم الماسة بسلطانها ، كالخيانة والتجسس والهروب من الجندية . وأخذت الدولة تزيد في قائمة الجرائم التي تعاقب عليها فامتدت إلى كل ما يمس بالمصلحة العامة ولو بطريق غير مباشر ، وفرضت لها أشد العقوبات أي الإعدام (١٠) . على أن الحكام استندوا إلى نظرية التفويض الإلهي وتوسيع نطاقها في سبيل تدعيم سلطانهم ، والتخلص من خصومهم السياسيين والمناوئين لحكمهم (١١) .

ولما أصبحت الجريمة ظاهرة اجتماعية وفيها تهديد للنظام العام ، لم يعد الهدف من العقاب مقصوراً على الانتقام من الجاني - تحولاً محل المجنى عليه - ولكن اتجه نحو اتخاذ الوسائل الضرورية لمنع الجرائم في المستقبل ، وتلك الوسائل - كما كان الحال في القديم - تعتمد على القوة . على أن استخدام القوة قد تغير أساسه والغاية منه (١٢) . فالأساس هو تطهير نفس الجاني الذي وقع منه خطأ بارتكاب الجريمة ويستوجب جزاء يوقعه الملك الذي يستمد سلطانه من تفويض إلهي ، وكانت الغاية هي حماية النظام العام باعتبار الجزاء حين توقعه الدولة مثلاً من شأنه أن يمنع الجاني من معاودة ارتكاب الجريمة ، ويمنع الغير من الإقدام عليها . فكان القانون الجنائي الفرنسي في القديم منذ القرن السابع عشر يقوم على أساس كلمتين : التكفير والردع (١٣) .

وخلال القرون أنه في هذه المرحلة تحولت فكرة القصاص والدية إلى العقوبة ، فأخذت السلطة الحاكمة لنفسها حق العقاب العام الذي حل مكان العقاب الخاص وأصبحت هي وحدها المختصة بتوقيع الجزاء على الجاني نتيجة لما أحدثه فعله من مساس واضطراب في أنظمة المجتمع . كما وأنها احتجرت لنفسها قدرًا من الدية التي يحكم بها كمقابل لما شاركت به سلطانها من إجراءات تحصيلها من الجاني ، ثم نشأت فكرة الغرامة الجنائية التي تطورت حتى أصبحت عقوبة مستقلة قد يحكم بها وحدها عن الجريمة التي تقع من الجاني ، وبقي حق المتضرر من الجريمة متمثلًا في التفويض الذي يقتضيه باعتباره مجرد حق مدني له . وعلى أساس ما تقدم يمكن القول بأن الانتقام الخاص قد تآثر بظهور الدولة التي أخذت حقها في العقاب ينتقص منه تدريجياً إلى أن وصل لصورته الراهنة .

ثالثاً - العصر الأسباني : يقضي المنطق والمقول أن يتحمل الإنسان نتائج تصرفاته الضارة سواء ما تعلق منها بمعاملاته أو بما يحرمه القانون ويوصف بأنه جريمة . وقد تناول الفلاسفة دراسة الأساس الذي تبنى عليه مسئولية الفرد جنائياً وانقسموا إلى فريقين أساسيين ، الأول منهما رأى أن الإنسان متى اكتملت مداركه العقلية أصبح حراً في تصرفاته بوجه أرادته حيث يشاء ويكون

Garraud, Traité de droit pénal, I m. 50.

(٩)

(١٠) دكتور على راشد ، « المفهوم الاجتماعي للقانون الجنائي » ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، السنة العاشرة ، المجلد الأول ، ص ٢٢ .

(١١) فينيل وماتيويل ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(١٢) مرل وليني ، المرجع السابق ، ص ١١ .

(١٣) جارسون ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .

مسئولا عن كل افعاله ، فامامه طريقا الخير والشر ، وحسبما يوجه ارادته يتحمل مسؤولية تصرفه . وعلى هذا فالجريمة وليدة ارادة الفرد الحرة ، وحيث تنعدم الارادة والاختيار تنتفي مسؤوليته ، أى أن اساس المسؤولية الجنائية هو المسؤولية الادبية او الاخلاقية . اما الفرق الآخر فقد نظر الى المسألة من وجهة مفارقة مقرر أن تصرفات الانسان مقدرة عليه ليس لارادته فيها دخل كبير ، وانما هي نتيجة لعوامل وظروف مختلفة طبيعية وشخصية وعائلية تضافرت جميعا فدفعت به الى طريق الجريمة ، ومن ثم فلم يكن له قبلة اية قوة او مقاومة . وكان من نتيجة الرأى الاول أن أصبحت العقوبة جزاء على تصرفات الشخص ضد المجتمع ، ويتوافر لها معنى لتحقيق العدالة بين أفرادها . اما الرأى الآخر - ويعتبر الجريمة ولا ارادة للفرد فيها - فان اساس العقوبة منده دفاع المجتمع عن نفسه قبل الأفعال الفاسدة التي تؤثر في كيانه .

ولقد كانت النظرة الاولى - أى حرية الاختيار والجبرية - محوراً للفلسفة الجنائية منذ اواخر القرن السابع عشر ، ذلك أن أخذ الدولة لنفسها حق العقاب وعملها منها على استتقرار الامن فيها قد ادى الى تلك القسوة في العقوبات ، مما أبعد السياسة الجنائية عن العدالة ، وبدأت الأذهان تنتهى الى ما بالعقوبات من ظلم والى ما في تنفيذها من قسوة لا مبرر لها ، مما حمل رجال الكنيسة على مناهضتها ، والفلاسفة على مهاجمتها ومحاولة تأصيلها ابتغاء وضع الضوابط لها .

فمن ناحية لعبت **المعالم الكنسية** في العصور الوسطى دوراً هاماً ، وكان تسلطها واضحاً على دول أوروبا في الجانب الأكبر من تلك العصور ، فأدخلت في اختصاصها كل الأفعال التي تمس من قريب أو بعيد المصالح الدينية ، كالجرائم ضد الأماكن المقدسة وأموال الكنيسة والسحر والزنا ... الخ . وحصل النظام الكنسي فكرة العقاب متمشية مع فكرة الخطيئة والمجازاة عليها . فالعقوبة الكنسية لها أساس في التفكير وتهديد لسلوك سبيل التوبة . فهي جزاء المسؤولية الاخلاقية للمذنب وتناسب مع خطورة الخطأ ، ومدى مسؤولية المخطئ ، ولا يحكم بها من أجل شهوة انتقام الجنى عليه أو الاهتمام بانخاضه قدوة للغير . فالمذنب يعاقب في الحدود التي يستحقها ولأنه اذنب . ومن أجل هذا - ولما تنسم به المبادئ المسيحية من التسامح والرحمة - خلت العقوبات من مظاهر القسوة والشدّة ، بل ان عقوبة الاعدام في ذاتها لم تلق رضاء كبيراً من رجال الكنيسة (١٤) .

وسارت الكنيسة في طريقها لتحقيق هدف أكثر واقعية وأكبر فائدة . فالعقوبة لها قيمة اصلاحية اذ هي وسيلة لتقويم المذنب . ولأول مرة أدخل في الاعتبار مستقبل الجاني ومحاولة اعادته الى الحياة الاجتماعية ، وكان هذا هو أكبر تجديد في تاريخ الأفكار العقابية (١٥) . فلقد كان للكنيسة وتعاليمها اثر بالغ في تعديل النظم العقابية ، إذ أدخلت تشجيع مبادئ الرحمة والمغفرة والاخوة وتحاول مساعدة المجرم على النهوض من عثرته ، ولهذا الغيت عقوبة الاعدام وخففت العقوبات الأخرى وطبق نظام الكفارات الدينية . وكان أهم حدث هو اصلاح المسجون حتى يامل فيها المسجونون معاملة تتسم بالانسانية وتهدف الى اصلاح حالهم . وقد كان لهذا التطور اثر بالغ في اصلاح المسجون في أوروبا لا سيما بعد حملة الاصلاح التي حمل لواءها هوارد الاتجلىزى .

ولكن بالرغم من تعاليم المسيحية التي تنطوي على جوانب انسانية ، فإنه لم يكن لها من اثر كبير

(١٤) دى فاير ، المرجع السابق ، ص ١٩ .

(١٥) مزل وفيلى ، المرجع السابق ، ص ١٢ .

بسبب الاعتبارات السياسية التي كانت تسيطر على الحكام ابتغاء تثبيت دعائم سلطتهم ، ولهذا ما كانت الجرائم محددة سلفاً ولا العقوبات المقررة لها - كما قلنا - ، وكانت القسوة هي سمة العقاب في تلك العصور . فعقوبة الإعدام كانت مقررة لعدد كبير من الجرائم - بلغت في فرنسا مائة وخمسة عشرة جريمة - بعضها ليس من الخطورة التي تستوجبها ، وكان تنفيذ الإعدام يجري علناً ، وبطرق يتشعر منها البدن ومنها دفن المحكوم عليه وهو على قيد الحياة ، وربط أطراف الجسم بأربعة أحصنة يجرى كل منها في اتجاه حتى يتمزق الجسم ، وغلى المحكوم عليه في الزيت وتحطيم عظامه فوق عجلة خاصة (١٦) . أما العقوبات البدنية فكانت عديدة ، ومنها الجلد علانية وبتر الأضراس وكى كتف المحكوم عليه بحديد محمى بما يدمغه بالإجرام ولا يزول مع الزمن .

ولقد قام الفلاسفة من ناحية ثالثة بحملة ينكرون فيها قسوة العقوبات التي لا مبرر لها ، راسمين الأساس في توقيعها والهدف الذي يرمى تحقيقه منها حماية للجماعة . ومن هؤلاء الفلاسفة **مونتسكيو** الذي أخرج كتابه « روح القوانين » وحمل فيه على قسوة العقوبات لا سيما ما كان منها مهيناً ، واستبعد نظريات العقاب التي تقوم على فكرة التكفير والردع ، موضحاً أن القانون الجنائي يختلف باختلاف الوقت والأقليم والمناخ ، فهو نسبي في أعماله . إلى جانب ذلك ظهرت كتابات **هوبز** و**لوك** و**روسو** التي بنيت على أساس العقد الاجتماعي (١٧) ، وكان ذلك سندا لرجال المدرسة التقليدية الأولى التي سيأتي ذكرها .

فذهب **هوبز** إلى أن عقداً أبرم بين الأفراد جميعاً نقل الحق الطبيعي المطلق الذي كان لكل فرد على كل شيء إلى شخص ليس طرفاً في العقد ، وبالتالي فإرادة هذا الأخير وحدها تحل محل إرادة الجميع وتمثلهم . أما **لوك** فقد قرر أن جميع أطراف الجماعة طرف في العقد بما في ذلك من يتولى السلطة العامة ، وهم لا ينزلون بمقتضاهم من حقوقهم كلها ، وإنما من الجزء اللازم منها لخلق تلك السلطة التي لا يجوز أن تمس ما احتفظوا به من هذه الحقوق . فظهور الحاجة إلى تنظيم الحرية وضمانها وحماية الملكية الخاصة إقامة العدالة اضطّر الأفراد إلى الانضمام لبعضهم البعض - برغبتهم - بعد أن تنزل كل منهم من جزء من حريته وبعض حقوقه (وأهمها حق الدفاع عن النفس والملكية الخاصة ، وحق عقاب الضير حين يمتدون عليه أو على ملكيته الخاصة) إلى المجتمع أو إلى الحكومة كيما تسهر على رعايتهم وتنظيم حقوقهم وحرياتهم (١٨) . وأخيراً بدأ **جان جاك روسو** كتابة العقد الاجتماعي مباركة « يولد الإنسان حراً ، ولكنه يتكبل بالأغلال في كل مكان فكيف حدث هذا التغيير ؟ » . وبموجب عقده الاجتماعي ، نزل كل مشترك نزولاً كلياً من شخصه بحقوقه جمعاً للجماعة كلها . وكلما كان النزول كلياً من غير تحفظ كلما كان الاتحاد أكمل . وإذا يعطى كل واحد نفسه للكل لا يعطيهما في الواقع لأحد . وللك هي صيغة الميثاق الجماعي « يضع كل واحد منا نفسه وكل ما أوتي من قوة مشتركة تحت الإدارة العليا للإرادة العامة ، ونلتقي بهيئتنا كل عضو كجزء من كل لا يتجزأ » .

(١٦) قبيدال ومانيول ، المرجع السابق ، ص ١٦ .

(١٧) راجع في هذا الصدد ، دكتور محمد طه يعقوب ، أهميات الأفكار السياسية الحديثة ١٩٥٨ ، ص ٥١ ، ٩٣ ، ١٠٩ .

(١٨) مزي اسلام ، جون لوك ، نوافل الفكر الغربي ، ١٩٦٤ ، ص ٢٠٩ .

رابعاً - العصر الحديث : كان لكتابات الفلاسفة اثر بالغ في رجال الفكر الجنائي ، الذين استوحوا افكارهم من فلسفة العقد الاجتماعي وأخذوا في دراسة علاقة الدولة بالفرد وأساس حقها في العقاب محاولين بذلك ايجاد ضوابط وادعجة تحمي حريات الأفراد ، واضعين بذلك حجر الأساس للقانون الجنائي الحديث . وقد استمر تطور القانون الجنائي ، وسادته نظريات مختلفة اتخذت كل منها اسم مدرسة على النحو التالي :

١ - **المدرسة التقليدية الاولى :** وهذه تنفر في الحقيقة الى مدرستين تسمى اولاهما المدرسة التقليدية او التقليدية الاولى وتسمى الثانية المدرسة التقليدية الجديدة وقد راينا فيما سبق كيف وصل سوء الحال بالسياسة الجنائية خلال المصور الوسطى . وقد كان ذلك نواة لظهور المدرسة التقليدية الاولى في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . ويعتبر **شيزلر بكاريو** راند المدرسة التقليدية الاولى فقد كان لكتابه الذي اخرجته من الجرائم والعقوبات عام ١٧٦٤ وقع كبير حيث تصدى البعض لا فكره بالدفاع عنها ، في حين صمدت الأوساط القضائية والجامعية بأرائه الجديدة (١٩) . ومن رواد هذه المدرسة أيضاً **بنتام** الانجليزى في كتابه عن العقوبات والمكافآت (عام ١٨١٨) . و **فوريخ** الألماني في كتابه الذي نشره عام ١٨٠١ عن شرح قانون العقوبات الألماني .

وقد كانت آراء فقهاء هذه المدرسة رد الفعل الطبيعي للحال التي كانت قائمة من قبل ، فافترت مبدأً شرعية الجرائم والعقوبات ، وهو الذي يقضى بأن لا جريمة ولا عقوبة الا بنص في القانون ، وبهذا يامن الناس على حرياتهم ، اذ ان النتيجة الطبيعية لهذا هي القضاء على السلطة الواسعة التي كانت للقضاة في التجريم والعقاب ، فلا يستطيع القاضي ان يجرم افعالا لم ينص عليها القانون ، ولا يوقع عقوبة لم يرد في شأنها نص . وقد ادى تحديد العقاب كذلك الى المساواة فيه بين من يركبون جريمة من نوع واحد . ولتأثر هذه المدرسة بفكرة العقد الاجتماعي ، حملت على القسوة في العقوبات ونادت بتخفيفها مع استبعاد وسائل التعذيب المختلفة .

ولذا فانا نجد ان **بكاريا** يقول انه « لا يجوز ان تكون العقوبة عمل عنف يصدر من فرد او اكثر ضد فرد آخر من افراد المجتمع ، ولكن ينبغي ان تكون في اقل قدر ممكن بالنسبة الى الحالة التي توقع فيها ، وينبغي ان تكون متناسبة مع الجريمة ومحددة بناء على قانون » . ويرى **بنتام** وجوب ان تكون العقوبة من الجسامه بحيث يجبد الشخص في الموازنة بين الاقدام على الجريمة واحتمال العقوبة ، وبين الاحجام منها والافلات من العقاب ، يجد مصلحته وفائدته في اختيار الاحجام (٢٠) . ويقرر **فوريخ** ان الدافع النفسى الى الجريمة هو اللذة التي يستشعرها الشخص ارضاء لحدى شهواته بارتكابها ، وأن في الامكان القضاء على هذا المصدر اذا علم كل انسان سلفاً بأن فعله سوف يجلب له حتماً اذى اشد مما يجلبه له عدم ارضاء شهوته من حرمان من الاحساس باللذة (٢١) .

فقد حمل **بكاريا** على الوسائل العقابية السائدة في عصره ، مبيناً ان الغاية من العقوبة هو النفع الذي يتوصل اليه من طريقها ، وهو يتمثل في منع المجرم من العودة الى ارتكاب الجريمة

(١٩) مرل وفيتي ، المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٢٠) دي فايير ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٢١) دي فايير ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

وردغ غيره عن محاولة الاقتداء به ، وبين هذين الحدين فقط يتقرر العقاب . ومتى تحققت تلك الغاية فلا محل لتعذيب المجرم أو التثكيل به . والعقوبة الرادعة في نظره ليست العقوبة الشديدة في قدرها بل العقوبة الموثوق من اعمالها ، فتنطبق القانون هو الذي يتمثل فيه عامل الردع . ومن ثم فلا محل للعقوبات الشديدة ، التي ينبغي ان يحددها القانون فلا يترك أمرها لهوى القضاة وتحكمهم . وأنه وإن اعتنق كل من ينتام وقورباتع مبدأ المنفعة الذي نادى به بكاربا ، إلا انهما استندا الى نظرية المصلحة الاجتماعية في تبرير العقوبة ، فهي وسيلة ضرورية لتحقيق مصلحة مشروعة للمجتمع في مكافحة الاجرام ، ومن ثم يجب ان تكون العقوبة رادعة . ويتحقق الردع بأن يكون الضرر الذي يحق بالمجرم نتيجة لها ، أكبر من النفع الذي يحصل عليه من الجريمة . فهما ينصهران سياسة الردع والارهاب والقسوة في العقاب خلافاً لآراء بكاربا الذي يرى ان يكون العقاب بالقدر الضروري متأثراً بفكرة المقدد الاجتماعي .

وقد اعتنقت المدرسة التقليدية الاولى مبدأ حرية الاختيار كأساس للمسئولية الجنائية، وهي القدرة المجردة على الاختيار بين طريقين الخير والشر ، أى الطريق الموافق للقانون والطريق المخالف للقانون . فلا يسأل عن الأشخاص جنائياً إلا من توفرت لديه الملكات الذهنية والنفسية التي تكفل له تمييز الخير والشر ، وبالتالي ادراك ما في تصرفاته من احترام أو مخالفة لمبادئ الأخلاق . وقد افترضت هذه المدرسة أن حرية الاختيار متساوية لدى كل الأفراد ، ما دام لا يقوم لدى أحدهم مانع من موانع المسئولية كالجنون . وكانت النتيجة المنطقية لهذا أنها لم تعترف بالمسئولية المخففة بالنسبة الى بعض المجرمين كالسواد .

وكان من فضل عناية المدرسة الاولى بموضوع الجريمة وتركيز الاهتمام حوله اعتنائها لمبدأ الشرعية حيث حددت كل جريمة والعقوبة المقررة والتي تطبق على كل مرتكب لها ، فتخلصت من تحكم القضاة وتوصلت الى التخفيف من العقوبات تحت تأثير فكرة العقد الاجتماعي . بيد انه قد أخذ على تلك المدرسة إغفالها شخص المجرم إغفالاً تاماً ، مع أنه محور الجريمة والعقاب ، فضلاً عن أن تحديد العقوبات بشكل يحرم القاضي من كل تقدير أبعد العقاب عن العدالة بسبب الاختلاف في الظروف الخاصة بكل واقعة تعد جريمة وإن اختلفت في نوعها .

والت كتابات أولئك الفلاسفة في التشريعات السابقة على الثورة الفرنسية ، ومنها الفاء التعديبي في فرنسا سنة ١٨٧٠ . وصدر إعلان حقوق الإنسان والمواطن على إثر الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ مقررًا مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات، أى لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص في القانون . ولما صدر قانون العقوبات الفرنسي الأول بعد الثورة سنة ١٧٩١ أخذ بكثير من المبادئ التي نادت بها تلك المدرسة ، فتقررت شخصية العقوبة وخفف كثير من العقوبات ، وقلت الجرائم التي يحكم من أجلها بالأعدام الى درجة كبيرة فنزلت الى ٣٢ حالة فقط بعد أن كانت ١١٥ حالة . واكتفى في عقوبة الأعدام بمجرد أذهاق الروح ، والفيت العقوبات المؤبدة والمصادرة العامة والتعذيب وبترو الأعضاء والجلد ومحاكمة جثث الموتى . بيد أن العقوبات كانت ذات حد واحد بمعنى أن القاضي متى تحقق من الأدلة ينطق بالعقوبة التي ينص عليها القانون دون تقدير لظروف الواقعة والجاني، ولعل هذا مرجعه الى الحالة النفسية للتخلص من آثار صف القضاء في العهود السابقة على الثورة. على أن هذا كان من ميوّب ذلك التشريع ، فليست ظروف الحياة جميعاً واحدة ولا ظروف الجرائم ذاتها بقدر واحد .

ولما أقام نابليون إمبراطوريته وعمل على حماية المجتمع الفرنسي وضع قانون العقوبات سنة ١٨١٠ متاثراً بمبدأ المنفعة كما نادى به كل من بنتام وفورباخ (٢٢) - أي مناصرة سياسة الردع والارهاب والقسوة في العقاب - فاعيدت بعض العقوبات التي كانت قد ألغيت كمقوبة قطع يد قاتل أبيه قبل تنفيذ حكم الإعدام ، وعقوبة المصادرة العامة للأموال فضلاً عن تشديد العقوبات في بعض الجرائم وزيادة الجرائم التي يحكم من أجلها بالإعدام . ولكن هذا القانون يتميز عن سابقه بأنه وضع حدوداً دنياً وقصوى للعقوبات ، وبهذا جعل للقاضي فرصة لتقدير العقوبة التي تناسب مع حالة الجاني وظروف الجريمة ، كما أخذ بنظام الظروف المخففة في مواد الجنب بشروط معينة .

٢ - المدرسة التقليدية الثانية أو الجديدة : إنه وإن كان للمدرسة التقليدية الأولى فضل كبير في إرساء كثير من القواعد الأساسية في القانون الجنائي كما بينا ، فإن آراءها برغم ذلك لم تخل من نقد بسبب قصرها غاية العقوبة على الردع العام المبني على نظرية المنفعة والتي يسفر أعمالها أحياناً عن مجافاة للعدالة .

وكانت آراء الفيلسوف الألماني كانت (Kant) قد بدأت في الانتشار ، ومن مقتضاها أن ما يبرر العقوبة هو تحقيق العدالة في حد ذاتها دون النظر إلى أي اعتبار آخر ، والعدالة في ذاتها أمر نسبي ينظر فيه إلى ظروف الجريمة وحالة كل مجرم ، ولا محل بعد هذا للاعتداد بمنفعة العقوبة للمجتمع . فلقد أصدر « كانت » عام ١٧٩٦ كتابه : *Éléments métaphysiques de la doctrine de Droit* . وبين فيه أن أساس مشروعية حق الدولة في العقاب هو العدالة المطلقة ، أي العدالة لذاتها مجردة من فكرة المنفعة ، وأن غايصة العقوبة ووظيفتها قبل كل شيء إرضاء شمسور العدالة وتهديم قوانينها ، وذلك باصلاح الأذى الذي أمقته الجريمة أي بالتكفير عنها (٢٣) . وقد ذكر « كانت » مثلاً خيالياً مشهوراً يعرف بفرض الجزيرة المهجورة ، مقتضاه أنه إذا فرض أن جماعة تقيم في جزيرة وقررت أن تهجر الجزيرة وتشتت ، فلا بد لها قبل أن تقدم على ذلك أن لا تفعل تنفيذ حكم الإعدام في آخر من يحكم عليه بهذه العقوبة من مجرميها . ومن الجلي أن فكرة « كانت » تقوم على أساس من قواعد القانون الأخلاقي ومبادئ المسؤولية الإنسانية .

وإذا كانت المدرسة التقليدية الأولى تأخذ بمبدأ المنفعة كأساس للعقاب ، وكان مذهب « كانت » مبني على العدالة المطلقة فإنه لا مبرر منطقي أن يوجد من يحاول التوفيق بين النظرية . فوجد من أنصار المدرسة التقليدية من يتمسك بمبدأ المنفعة مع محاولة الإفادة من قاعدة العدالة ، وعرفوا باسم **المدرسة التقليدية الجديدة** بسبب تمسكهم بالأساس الأخلاقي الذي قامت عليه المدرسة التقليدية الأولى ، مع إدخال التعديل على أساس وظيفة العقاب .

فالمدرسة التقليدية الجديدة أو - الثانية - تأخذ بقاعدة حرية الاختيار ، فالإنسان العادي هو الذي يسلك واحداً من طريقين ، أما طريق الخير أو طريق الشر ، فإن سلك الطريق الأخير أي طريق الشر ، وجب عليه أن يتحمل مسؤولية تصرفه ، فهو مسئول أخلاقياً . وهي بهذا تأخذ بالمذهب النفعي الذي يحقق الردع العام ، بتهديد المجرم من معاودة ارتكاب الجريمة وتهديد غيره من محاولة السير في طريق الإجرام . على أنها من الناحية الأخرى تأخذ بمبدأ العدالة ، ويبدو هذا

(٢٢) دى فاير ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

(٢٣) دى فاير ، المرجع السابق ، ص ٢٨ .

جلياً في تطلّها الاعتدال في العقاب ، حيث توجب تقييد العقوبة بحد أقصى مزدوج هو ألا يتجاوز ما تقتضيه العدالة ، ولا ما تستدعيه المصلحة ، فإذا كانت العدالة أساس حق المجتمع في العقاب فإن المنفعة هي الضابط الذي يرسم حدود العدالة .

ولقد اهتمت المدرسة التقليدية الجديدة هذه بوظيفة المنع الخاص التي للعقاب ، حتى لا يعود المجرم الى الاجرام (٢٤) ، كما أوصلتها فكرة العدالة الى الاهتمام بشخص المجرم ، ذلك لأن تحقيق العدالة في تقدير العقاب يقتضي النظر في شخصية المجرم وأخذها في الاعتبار عند ذلك من كافة نواحيها الشخصية والنفسية والاجتماعية وادى هذا بها أيضاً الى توسعها في موانع المسؤولية فلم تقصرها على المجانين ، كما اعترفت بالمسؤولية المخففة لأشباه المجانين .

وألزت المدرسة التقليدية الجديدة تأثيراً واضحاً في كثير من التشريعات لاسيما في قانون العقوبات الفرنسي عند تعديله سنة ١٩٢٢ - ومن ثم في القوانين التي أدخلت عنه - فقد خفف العقوبات وتوسع في نظام الظروف المخففة التي أطلقها بالنسبة الى كل الجرائم واستبعد وسائل التنكيل كقطع يد قاتل أو أحد أصوله قبل تنفيذ حكم الإعدام فيه ، والقضاء عقوبة الوصم بالحدود المحمي والمرص على الجمهور .

على أنه بالرغم من تأثير تلك المدرسة في كثير من التشريعات فقد لوحظت زيادة مضطردة في الاجرام ، مما جعلها هدفاً للنقد . بيد أن أنصارها ذهبوا الى أن الخطأ ليس في النظرية ذاتها وإنما يرجع الى فساد أنظمة السجون ، فوجهت العناية اليها لتحقيق الغاية منها في سبيل اصلاح المجرم . واقترح أنصارها توجيه الجهد نحو نظام الحبس الانفرادي في السجون تغادياً لمضار الاختلاط . على أن خطورة المزلّة في حياة المساجين ونفسياتهم أسفرت من قيام النظام التدريجي ، ومن بعده نظام التصنيف على ماهو معروف في تطور أنظمة السجون .

وقد نشأت المدرسة العقابية من بين فقهاء المدرسة التقليدية الجديدة ، وبفضلها انشئت عام ١٨٧٧ الجمعية العامة للسجون التي اهتمت بدراسة السجون في فرنسا واقترحت سبل اصلاح نظمها ، وشاركت في عدة مؤتمرات دولية ونشرت بحوثها في المجلة العقابية .

٣ - المدرسة الوضعية : بالرغم من الأثر الذي أحدثته النظريات السابقة في التشريعات ، ومن وضعها لمبادئ تعتبر من أسس السياسة الجنائية ، إلا أن مشكلة الاجرام في المجتمع لم تحل ، فأساس المسؤولية هو الإرادة ، فان انتفت لا توقع أية عقوبة على الجاني ، كحالة المجنون والمكره رغم ما في فعلهما بل فيهما من خطورة على المجتمع ، وحتى بالنسبة الى الأشخاص الذين يتوافر لديهم الإدراك والإرادة ، كانت العقوبات تطبق بصورة متشابهة دون مراعاة الظروف الخاصة بكل جانب . ومال القضاء الى توقيع العقوبات قصيرة المدة والخفيفة ، وهي أسوأ العقوبات اثرًا على المجرمين ، ذلك انها ما كانت تكفي لاصلاحهم ، بل أدت الى أفسادهم ونقل عدوى الاجرام اليهم ، ويجوز ما تقدم ظهرت الفلسفة الوضعية التي أساسها أن الحقائق المستخلصة من الواقع المادي - أي من طريق الملاحظة والتجربة - هي كل ما يمتنى للمرء أن يعرفه من الحقائق على وجه الدقة .

وعلى أثر هذا نشأت المدرسة الوضعية خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر . وتسمى أيضا المدرسة الإيطالية بسبب نشأتها ووجود أقطابها في إيطاليا . وأقطاب هذه المدرسة هم **سيزاري لومبروزو** الذي أصدر كتابه الإنسان المجرم سنة ١٨٧٦ (*L'homme criminel*) ، و **أنريكو فري** الذي أصدر كتاب علم الاجتماع الجنائي سنة ١٨٨١ (*La sociologie criminelle*) ، و **رواغيل جاروفالو** الذي أصدر كتاب علم الإجرام سنة ١٨٨٥ (*La criminologie*) .

وقد اتكزت هذه المدرسة الأساس الذي قامت عليه المدرسة التقليدية في صورتها الأولى والثانية ، أي مبدأ حرية الاختيار ، كما انتقدت تركيز الاهتمام في الجانب الموضوعي أو المادي وهو الجريمة ، واعتبارها وحدها مقياس الخطأ ، في حين أفلتت شخص الجاني ، وفضلا من هذا فإن تخفيف المسؤولية بالنسبة إلى ناقصي الإدراك والارادة قد لا يكون سليما بسبب ما فهم من خطورة على المجتمع .

وبنت المدرسة الإيطالية مبادئها على أساس دراسة الواقع ، ثم استقرأ النتائج التي تسفر عنها تلك الدراسة الواقعية . ووجهت اهتمامها إلى شخص المجرم دون الفعل المسند إليه ، وذلك أن الجريمة بمجرد وقوعها ينتهي أمرها ويبقى شخص الجاني وأكلار الجريمة ، ولهذا فالعناية يجب أن توجه إلى المجرم . ولقد أخذت هذه المدرسة بمبدأ الجريمة ، فالمجرم لا يرتكب الجريمة مختاراً بل هو ينساق إليها تحت تأثير دوافع ومسببات شتى تعدم حريته واختياره أو بالأقل تجعل منهما وهما لا حقيقة . ومع ذلك فمسؤولية المجرم مسألة حتمية لأنها ضرب من المسؤولية الاجتماعية يلحم المجتمع نفسه ضد الجريمة . فالمجرم يعيش في المجتمع وباركابه الجريمة قد أصبح بصفة مؤكدة من حالته الخطرة (٢٥) .

وقد حصرت هذه المدرسة أسباب الإجرام في نوعين وترجع إلى مختلف الظروف الشخصية والاجتماعية التي تحيط بالمجرم ، لا إلى إرادته كما يذهب الفقه التقليدي . وأول النوعين هو **الأسباب الداخلية** التي تتصل بشخص المجرم من ناحيته الجسمية والعقلية والنفسية والميول والطباع . والنوع الآخر **أسباب خارجية** تتصل بالوسط والبيئة التي يعيش فيها وما بها من ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية . وعلى هذا قسمت المجرمين إلى عدة طوائف واقتُرحت الإجراءات المناسبة الذي يباشر قبل كل منها . ولا يعتبر هذا الإجراء عقوبة بالمعنى المفهوم إنما هو من التدابير التي يتفرضها المجتمع لحماية له من الإجرام . وبهذا تستند المدرسة إلى مبدأ النفعية ، وتطبق تلك التدابير بالنسبة إلى كل فرد ، يستوى فيها المجنون والعاقل ، كل بما يناسبه ، ولا يشترط أن تكون متناسبة مع درجة مسؤوليته أو خطئه .

وكان تقسيم هذه المدرسة للمجرمين إلى خمسة أنواع : (١) **المجرم بفطرته** أو بطبيعته (*criminel né*) وهو الشخص الذي يولد مجرماً ويعرف بعلامات ظاهرة فيه ، كصغر حجمته وبروز ذقنه إلى الأمام . ومثل هذا الشخص لا يرجى إصلاحه ، ولهذا يجب أن يتخلص منه المجتمع أما بإعدامه أو بنفيه إلى مستعمرة زراعية تأمينا للمجتمع من شره .

(٢) **المجرم المختل العقل** أو المجرم المجنون (*criminel aliéné*) ، وهو من يرجع إجرامه إلى

(٢٥) على بدوي . (*L'état dangereux du délinquant*) مجلة القانون والاقتصاد السنة الأولى ، ص ٢٢ .

مرض في عقله ، سواء بسبب طبيعي خلقى فيه ، أم بسبب مكتسب ، وهذا الشخص يعتبر مريضاً بوجد احدي المصحات لمعالجه ان أمكن ذلك .

(٣) **الجرم بالعاطفة** (criminel passionnel) وهو الشخص العصبى شديد الحساسية الذى يقترب الجريمة متأثراً بعاطفة جامحة كالغيرة أو الحقد ثم يندم عليها بعد ذلك . وهذا الشخص لا داعى لعقابه وإنما يُبعد مؤقتاً عن مكان الجريمة ، على أن يلزم بتعويض الضرر الناشئ عن فعله .

(٤) **الجرم بالصدفة** (criminel d'occasion) ، وهو الشخص الذى يقترب الجريمة متأثراً بالوسط الذى يعيش فيه وبالظروف التى تحيط به كالحاجة الملحة والإغراء الشديد ، وهو شخص يخشى دائماً من معاودته الإجرام ، ويتمتع ببعاده عن وسطه ووضع في مستعمرة زراعية أو صناعية لمدة غير محددة مع الزامه بتعويض الأضرار الناشئة عن فعله .

(٥) **الجرم المعتاد** (criminel d'habitude) ، وهو الشخص الذى ارتكب الجريمة تحت تأثير البيئة ثم أفسدته السجون فاحترف الإجرام ولا أمل في إصلاحه ، ومن ثم وجب إبعاده عن المجتمع ، كالشأن بالنسبة إلى المجرم بطبيعته .

ومع اعتماد هذه المدرسة بالجانب الشخصى للمجرم فقد دعت لمكافحة الجريمة عن طريق مكافحة الأسباب الداعية لها ، كعلاج البطالة والتشرد وتعاطى المخدرات والمسكرات ونشر التعليم ودور التربية . ذلك أنه لما كان لكل حدث سبب ، وكل سبب يدور مع مسببه وجوداً وعدمه ، فإنه بالبحث عن أسباب الإجرام ومحاولة القضاء عليها تكون مكافحة الإجرام ، وهذه غاية تلك المدرسة .

وكان المدرسة الوضعية تفضل توجيه العناية إلى شخص الجنائي ، وأوجدت بعض المبادئ والنظم الحديثة في القانون الجنائي ، فوضعت التدابير الاحترازية والإفراج الشرطى ووقف تنفيذ العقوبة حين يرجى إصلاح الجنائي ، والعقوبة غير محددة المدة وإبعاد المجرمين المألدين ، وأهمها أعمال فكرة تفريد العقوبة ، فتكون الجزاءات والتدابير ملائمة من حيث نوعها ومقدارها تمام الملائمة لكل مجرم على حدة .

على أن هذه النظرية رغم بنائها على الواقع واستقراء النتائج ، ورغم ما لها من أساس في التشريعات الحديثة فقد أخذ عليها أنها مسلمت بمبدأ الحتمية أو الجبرية مع أنه لا يوجد دليل علمي قاطع عليه ، كالشأن بالنسبة إلى مبدأ حرية الاختيار . وقد انكثرت فكرة العدالة ، وقد يؤدي هذا إلى عدم تناسب العقاب مع جسامة الجريمة . وقد ركزت المدرسة الاهتمام كله حول شخص الجاني مغفلة الجانب المادي وهو الجريمة ذات الأسر المباشر على المجتمع والتي أخلت بأمنه ، وبقيت آثارها ظاهرة فيه . ثم أن أساس العدالة الجنائية هو شعور الجماعة وتجاوبها مع الإجراءات التى تبشر قبل الجناة . فلن يقبل المجتمع اعدام شخص أو نفيه لمجرد بعض المميزات الطبيعية أو الخلقية التى به ، كما لا يقبل مدم توقيع العقوبة على مرتكب جريمة القتل مثلاً لمجرد أنها وقعت منه تحت تأثير العاطفة (٣٦) . وإلى جانب هذا فإن الدليل العلمى على تفرقة طوائف المجرمين على الوجه السالف الذكر لم يتحقق بعد ، فكثير من الأشخاص الذين بدت فيهم العلاقات العضوية

الميزة للمجرم بفطرته لم تقع منهم جرائم ، كما وقعت أخطر الجرائم من أشخاص لم تكن بهم مثل تلك العلامات .

٤ - **المدارس الوسيطة أو مذاهب التوفيق** : يرغم النظريات المختلفة حول المسؤولية والجريمة فان الاجرام لم يتوقف عن الازدياد والانتشار ، مما دعا كثيراً من الباحثين الى معاودة النظر في الأفكار السابقة ، وانه وان وجه الى كل منها بعض النقد فلا شك أن فيها جانباً من الصواب لا ينبغي طرحه ، والأجدر الاستفادة منه . ولهذا قامت بعض الاتجاهات الفكرية نحو التوفيق بين المدارس السابقة ، بل لقد ذهب فريق من الباحثين الى وجوب عدم الانشغال بالخلافات الفقهية ، لا سيما حول أساس حق العقاب ، وتوجيه الجهود حول عمل أكثر أهمية هو تنظيم الدفاع عن المجتمع على أرض من الواقع العملي (٢٧) . وقد أطلق على هذه الاتجاهات اسم « **المدارس الوسيطة** » أو « **مذاهب التوفيق** » ونخص بالذكر منها « **المدرسة الثالثة** » و « **الاتحاد الدولي لقانون العقوبات** » الذي حلت محله « **الجمعية الدولية لقانون العقوبات** » .

٥ - **المدرسة الثالثة أو المدرسة الوضعية الانتقادية** : سميت هذه المدرسة بالمدرسة الثالثة نظراً لأن النظرية التقليدية الأولى والتقليدية الثانية (أو هذه الجديدة) تعتبران مدرسة أولى ولأن النظرية الوضعية تعتبر المدرسة الثانية . ويُطلق على هذه المدرسة الثالثة كذلك اسم « **المدرسة الوضعية الانتقادية** » . وقد قامت هذه المدرسة أساساً على مبدأ هام هو جمع الجانب الصواب في المدارس المختلفة السابقة عليها .

وقد كان أساس المدرسة الثالثة هو المذهب الوضعي الذي لم تتخل عنه ، ولهذا ساربت المدرسة الوضعية في استنادها الى مبدأ الحتمية ، وأن الجريمة ظاهرة ناشئة من عوامل شخصية وعوامل خارجية (٢٨) . وبدا هذا أيضاً في اهتمامها بالوسائل التجريبية وبعلم الاجرام . ولكنها تخلت عن فكرة المجرم بطبيعته التي اخذت بها المدرسة الوضعية ، كما خالفتها في اقرارها بفائدة العقوبة في الردع العام (٢٩) . واعترفت هذه المدرسة بالتدابير الاحترازية الى جوار العقوبات ، وجعلت مجال الأخيرة حيث تكون لدى المجرم اهلية كاملة للمسؤولية الجنائية ، أما مجال التدابير الاحترازية فانه يكون حيث لا تتوافر هذه الأهلية .

الاتحاد الدولي لقانون العقوبات : لاحظ فريق من العلماء زيادة في الاجرام دفعت بهم الى وجوب مواجهة المشكلات العلمية ، واتخذوا لهم سياسة تمثل التوفيق بين السياسة الجنائية القائمة على العناية بشخص المجرم ونظرية تفريد العقوبة ، وبين تلك التي تقوم على أن قياس العقوبة وتحديد وظائفها يقتضى العناية بالجانب المادي للجريمة ومقدار جسامتها تحقيقاً لمعاني الردع وتهيئة شعور السخط العام (٣٠) .

ففي عام ١٨٨٠ أنشأ ثلاثة من العلماء « **الاتحاد الدولي لقانون العقوبات** » (Union Internationale de Droit Pénal) وهم **فون ليست** (Von List) الأستاذ بجامعة برلين

Gy Stefani et G. Levasseur, Droit pénal general. 1968, p. 75. (٢٧)

Pierre Bouzat et Jean Pinatel, Traite de Droit Pénal et de Criminologie T. 1, (٢٨)
1963, p. 57.

(٢٩) دي فاير ، المرجع السابق ، ص ١٩ ، مول وفيني ، المرجع السابق ، ص ٢١ .

(٣٠) فيناتل ومانيول . المرجع السابق ، بند ١ وما بعده .

(ألمانيا) **وفان هامل (Van Hamel)** الأستاذ بجامعة أمستردام (هولندا) ، **واودلف برنس (Adolphe Prins)** الأستاذ بجامعة بروكسل (بلجيكا) . وعقدت باسم هذا الاتحاد عدة مؤتمرات منذ سنة ١٨٨٩ حتى نشوب الحرب العالمية الأولى . ومن أهمها المؤتمر الدولي المنعقد في بروكسل سنة ١٩١٠ والذي أوصى بالجمع بين العقوبات والتدابير الاحترازية في سياسة العقاب ومكافحة الإجرام بالنسبة الى طوائف معينة من المجرمين كالأحداث المشردين ومعتادي الإجرام والشواذ .

وفي عام ١٩٢٤ أنشئت **الجمعية الدولية لقانون العقوبات Association Internationale de Droit Pénal** ، وخلفت الاتحاد الدولي لقانون العقوبات بعد أن توقف نشاطه بغيام الحرب العالمية الأولى ، وقد جعلت الجمعية مقراً لها باريس . وهي تضم المشتغلين بالمسائل الجنائية أياً كانت مذاهبهم ، وتسمى الى التوفيق والتقريب بين النظريتين المتعارضتين ، واتخذت موقف الحياد بالنسبة الى الخلاف الدائر حول فكرة حرية الاختيار والحتمية (٢١) . وتصدر حالياً المجلة الدولية لقانون العقوبات .

وتتلخص الاسس التي يقوم عليها الاتحاد الدولي والجمعية الدولية لقانون العقوبات في وجوب الاستفادة من خطة البحث العلمي في دراسة المجرمين وتحصر أسباب الجريمة تمهيداً لاستخلاص خير الوسائل التي تكفل مكافحة الإجرام ، فأحسن تنظيم للسياسة الجنائية هو الذي يعطى أفضل النتائج . ويجب أن تراعى في العقاب فكرة الردع وأرضاء الشعور العام تحقيقاً لمبدأ العدالة ، كما يجب أن تراعى فيه فكرة إصلاح المجرم ما أمكن ذلك أو إبعاده إذا كان خطراً لا يرجى إصلاحه . وبهذا يمكن الافادة بدرجة متساوية من العقوبات وأجراءات الأمن ، فلا يكفي بفاة واحدة للعقاب . ويتمين الاقرار بفكرة الحالة الخطرة في نطاق محدد بالنسبة الى فريق معين من المجرمين ، وأعمال نظرية تفريد العقوبة ، لامن الناحيتين التشريعية والقضائية فقط بل مداهم الى مرحلة التنفيذ . وهذا ما أدى الى انشاء مراكز الملاحظة ولخصيص السجون (٢٢) .



ثانياً - الدفاع الاجتماعي

(١) **مفهوم الدفاع الاجتماعي** : ان مصطلح «الدفاع الاجتماعي» ليس من مستحدثات القرن العشرين ، بل انه قديم قدم الجريمة ذاتها ، وكل ما في الأمر أن مفهومه يتغير من وقت لآخر وفقاً لتطور المجتمعات البشرية ذاتها . فالدفاع الاجتماعي قديماً كان يقتصد به حماية المجتمع من العناصر الضارة به ، ومن لم كان يوجه ضد المجرم فيضحي به في سبيل المصلحة العامة دون أية محاولة لمساعدته في العودة الى المجتمع بل لتدوّد هذا التفكير عند افلاطون الذي جعل للعقوبة غاية بعيدة هي الوقاية من الجريمة في المستقبل ، سواء من جانب المجرم الذي توقع عليه او من جانب الغير . ففكرة الدفاع الاجتماعي قائمة عند في معنى النفع الخاص فضلاً عن النفع العام ، ووسيلته هي العقوبة السالبة للحرية التي تتيح فرصة لمحاولة اصلاح المجرم كما كفى لتخويف الغير (٢٣) .

(٢١) مرل ولفيتي ، المرجع السابق ، ص ٣٢ .

(٢٢) مرل ولفيتي ، المرجع السابق ، ص ٣٢ ، ويوزا وبنال ، المرجع السابق ، ص ٥٧ ، دكتور على راشيد ، مبادئ القانون الجنائي ، ١٩٥٠ ، ص ٥١ وما بعدها .

(٢٣) دكتور على راشيد - نحو مفهوم عربي لسياسة الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة . مجموعة أعمال الحلقة العربية الأولى للدفاع الاجتماعي ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٢٠١ .

فكان أساس استخدام مصطلح « الدفاع الاجتماعي » هو بيان الغاية المرجوة منه من وراء ما يتخذها تجاه مرتكب الجريمة وهي قد اختلفت من عصر الى عصر وحسب وجهة النظر التي يعتنقها القائل بها ، وتلك الغاية هي حماية المجتمع من الأفعال الضارة به - عن طريق العقاب . وقد سبق أن فصلنا ذلك عند الكلام على تطور الفكر العقابي . فالتشريعات السابقة على الثورة الفرنسية كانت تنقسم بالقسوة وتبريراً لها قيل إن غايتها الدفاع عن المجتمع (٢٤) . ولما كانت المدرسة التقليدية الأولى تعتنق المبدأ النفى، أى الغاية من العقاب هي تحقيق الردع العام فانها اعتبرته موصلاً للدفاع عن المجتمع . وقد انخلت المدرسة السجونية الناشئة عن المدرسة التقليدية الثانية المسماة بالجديدة سياسة لها جعلت من العقوبة وسيلة لتقويم المجرم اخلاقياً واعداده بذلك للاندماج في المجتمع ثانية بعد الافراج عنه ، واعتمدت في ذلك على العاطفة الدينية من ناحية وعلى العمل السجونى من ناحية أخرى . واعتمدت المدرسة الوضعية بدورها على ما أسسته تدابير الأمن ، وهو ما يتمشى مع وجهة نظرها في حتمية الجريمة وعدم الحاجة بعد هذا الى عقاب (٢٥) . وفي بداية القرن العشرين كان مفهوم الدفاع الاجتماعي في نظر الفقه - كما هو الحال بالنسبة الى فرى - هو الدفاع النفى للجماعة ضد الجريمة التى تمس النظام العام (٢٦) .

على انه ان كان جرماتيكاً يعتبر أول من وضع افكاراً محددة حول الدفاع الاجتماعي . الا انه قد سبقه الى هذا **أدولف برونس** ، كما تبعه عالم فرنسي آخر هو **هولك أنسل** الذى قاد حركة الدفاع الاجتماعي الحديث وحسبنا في هذا المقام التعرض لآراء أنسل بهذا الخصوص :

يُعد أنسل - وهو مستشار بمحكمة النقض الفرنسية - زعيم الجانب العقول من حركة الدفاع الاجتماعي ، اذا ما قورنت آراؤه بالمبادئ التى نادى بها جرماتيكاً والتى تعتبر متطرفة في نظر كثير من المفكرين وتوصل الى المناداة بالقانون الجنائي بوجه عام ، واحلال تنظيمات أخرى جديدة بدلاً منها لمواجهة الحالات التى تسند فيها الى الفرد تصرفات تعتبر مناهضة للمجتمع ، وعلى العكس من جرماتيكاً يبقى أنسل على القانون الجنائي ويدفع به الى التقدم في حركة انسانية عالية ويحافظ بصفة أساسية على ضمانات الحرية الفردية . وسميت هذه الحركة « **بالدفاع الاجتماعي الحديث** » تمييزاً لها عن آراء جرماتيكاً في الدفاع الاجتماعي . وقد أصدر أنسل منها الطبعة الأولى من كتابه عام ١٩٥٤ وسرعان ما كثر أنصار هذه الحركة وأصبحت تعرف باسم مدرسة الدفاع الاجتماعي الحديث . وظهرت لها إبحاث عديدة ، وانشئت في فرنسا مركز للدراسات للدفاع الاجتماعي وتمقد المؤتمرات سنوياً منذ عام ١٩٥٢ ، وتنتشر آراؤها في مجلة العلوم الجنائية (٢٧) .

وتقوم حركة الدفاع الاجتماعي الحديث على أساس أفكار انسانية للسياسة الجنائية في محاولة لتجديد النظم العقابية بهدف تنظيم الكفاح ضد الجريمة بطريقة عقلية وعلمية ، أى مع الاستفادة من تقدم ومكتشفات العلوم الانسانية . فالدفاع الاجتماعي يبدو كرابطة بين القانون الجنائي

بمفهومه العادي بوصفه نظاماً مبنياً على قواعد معينة وبين علم الاجرام الذى يتضمن فى ذاته اجتماع عدة علوم انسانية ، كالطب وعلم التشريع وعلم الاجتماع وعلم العقاب ... الخ (٢٨) . وذلك ان الحقيقة الثابتة هي الانسان الذى ارتكب الجريمة - رجلاً كان ام امرأة ام طفلاً - وهو الذى ينبغي معاونته حتى لا يعود اليها . ومن هذا الانسان المحدد يجب الابتداء - اى فى كل مرة يجب البدء من نقطة الصفر - لأن لكل انسان شخصية يجب الاعتدال بها قبل اى شيء ، والتى تعتبر الجريمة بالنسبة لها رموزاً مادياً لا يستغرق الا فترة وجيزة من حياته . فيجب ان نعرف لماذا وصل الى الجريمة بالبحث خلال طبيعته بهدف كشف الفضل الاجرامات التى يعامل على اساسها .

ومع ان الدفاع الاجتماعى الحديث يُعدنا شيئاً من ثورة المدرسة الوضعية ، الا انه لم يتبعها وعارضها فى كثير من المواضيع . فقد مرض المستشار أنسل لرد الفعل الناشئ عن وقوع الجريمة ابتداء من الفكرة الدينية حين كانت الجريمة تستثير غضب الآلهة ، ولا بد من التفكير منها بعقاب يهدى من ذلك الغضب . ثم الفكرة السياسية وقت ان كانت الجريمة عملاً مخلأً بأمن الجماعة تستوجب تدخل السلطة بتوقيع العقاب تحقيقاً لسياسة الردع العام . ثم الفكرة القانونية التى جاءت كرد فعل لمصف القضاة وأسفرت عن مبدأ الشرعية فى الجرائم والعقوبات وتحقيق العدالة . وقد رفض مبدأ الحتمية الذى أدخلت به المدرسة الوضعية سواء بنيت الحتمية على أسباب بيولوجية كما ذهب لومبروزو أو أسباب اجتماعية كما يرى فرى (٢٩) . ولم يوافق على إلغاء القانون الجنائي واحلال تدابير الأمن محل العقوبات ولا يتفق الدفاع الاجتماعى الحديث مع المدرسة التقليدية الجديدة فيما تقره من افتراضات قانونية عامة ، كمبدأ استمارة الشريك اجرامه من الفاعل ونظرية الجريمة المستحيلة وتقسيمها الى استحالة مطلقة ونسبية وعدم الاعتداد بالباست على ارتكاب الجريمة ، والاخذ بقاعدة الجهل بالقانون ليس بعلو (٤٠) .

وقد سار أنسل فى الطريق الذى سبق أن أخذ به يرنس ، أى الابتعاد عن الخلافات الفلسفية حول حرية الإرادة والحتمية والبحث فى تنظيم اجراء اجتماعى أصيل لمكافحة الاجرام (٤١) . واعتبر فكرة الدفاع الاجتماعى الحديث على انهارد فعل ضد الأفكار الميتافيزيقية التى يعتمد عليها القانون الجنائي التقليدى وضد الفكرة المجردة للعدالة الجنائية ، وضد طريقة فهم الجريمة والعقوبة على انها مجرد وسائل قضائية تباشر بالنسبة لها الاجراءات الفنية القانونية (٤٢) .

وأخذ أنسل من المبادئ التقليدية قواعد ثلاثاً ، مبدأ الشرعية فى الجرائم والعقوبات وحرية الإرادة كأساس للمساءلة الجنائية واعتبار العقاب جزاء على قصد الخطأ . والدفاع الاجتماعى الحديث لا ينكر فكرة المسؤولية ، بل يجعل لها أهمية فى الحكم وفى معاملة المذنب . وفكرة الخطأ كأساس للمسئولية عنده بعيدة من الفكرة المجردة من حرية الإرادة كأساس للمسئولية الأدبية التى تأخذ بها المدرسة التقليدية الجديدة ، بل أساسها الشعور الداخلى بالالتزام الاجتماعى لدى الفرد نفسه أو على الأقل امكانية وجوده ، والذي يحياى كل فرد بالجماعة (٤٣) .

(٢٨) بوزا وبنثال ، المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(٢٩) Jacques Bellon, Droit pénal soviétique et droit pénal Occidental, 1961, P. 140.

(٤٠) بوزا وبنثال ، المرجع السابق ، ص ٦١ .

(٤١) بللون ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

(٤٢) مارل أنسل ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٤٣) بوزا وبنثال ، المرجع السابق ، ص ٦٢ ، بللون ، المرجع السابق ، ص ١٤٠ .

ويرتكز الدفاع الاجتماعي الحديث على دراسة شخصية المجرم ، سواء من الناحية البيولوجية أو الاجتماعية للأفادة بها في مختلف مراحل الدعوى الجنائية ، ولذا فهو يتطلب دواما إيجاد ملف الشخصية الذي يحوى البحوث العلمية عن شخص المتهم من طريق مجموعة من الفنيين ، من أطباء وعلماء نفس وعلماء اجرام وعلماء اجتماع . . . الخ . اذ لا كانت الجريمة عملا صادرا من انسان تعين الاهتمام بالدراسة الكاملة لشخصيته ، وبهذا تكمل الناحية الموضوعية بالناحية الشخصية . ولن يصبح القاضي في بدالقانون اداة لتوزيع العقوبات بل يطلب منه الاستمرار في مباشرة التنفيذ حتى بعد أن تنتهى الدعوى بالحكم . وبهذا يمكن الافادة من التطور الحديث لعلوم الانسان كفن دقيق محدد للكفاح ضد الاجرام للتمكين من اعادة التهم الى حظيرة المجتمع .

ولا ينكر الدفاع الاجتماعي الحديث توقيع العقوبات التقليدية ، وكل ما في الامر انه لا ينبغي اعطاء العقوبة محتواها القديم المؤسس على فكرة المسؤولية الأدبية ، ولكن يجب ان توجه العقوبة نحو معاملة المذنب معاملة تدخل في سياسة جنائية مبنية على حماية اجتماعية لا على الردع ، أى لا ينبغي أن يكون مجرد الضرب على يد المتهم ، انما يطبق وسائل معاملة تفضله باعادته الى المجتمع مع الأخذ في الاعتبار بالجريمة المركبة وحالة المتهم الشخصية ومختلف الاعتبارات الاجتماعية والأخلاقية والنفسية ذلك أن هناك واجبا على الجماعة نحو الفرد ، يجب أن يحدد بنظام دقيق في نطاق قاعدة الشريعة ، وهو حمايته من الوقوع في الاجرام (٤٤) . وعلى ذلك لا تنظر المدرسة الحديثة للدفاع الاجتماعي الى المجرمين كمرضى يحتاجون الى علاج كما تذهب المدرسة الوضعية .

ولا يرتبط الدفاع الاجتماعي الحديث بفكرة مسبقة من معاملة المذنبين ، وانما يترك للقاضي الحرية الكاملة في تقدير الاجراء الذي يراه مناسباً بالنسبة الى كل حالة على حدة مستمعين ملف الشخصية ، حتى يستطيع ان يعيد المذنب الى المجتمع . وقد يكون سبيل القاضي الى هذا احدى العقوبات التقليدية او اجراء امن ، بل يستطيع القاضي ان يجمع بين الاثنين أو يقرر تطبيق أيهما قبل الآخر ، ذلك أنه كما سبق القول لا ينتهى دور القاضي بالحكم في الدعوى ، بل قد يعدل من معاملة المذنب خلال فترة التنفيذ حسبما تقتضيه الضرورة . فالدفاع الاجتماعي الحديث لا يهمل العقوبة أو التدبير الاحترازي من الناحية القانونية وانما العبرة بالمحتوى ، ولذا فان مارك أنسل لا يوافق على وصف عقوبة وتدبير احترازي وانما يرى ضمها في نظام موحد يسمح للقاضي بتطبيق ما يراه مناسباً منها ، ويكون القانون الجنائي بالنسبة لها العامي للحرة الفردية (٤٥) .

ويرفض أنسل فكرة الخطورة الاجرامية وتطبيق تدابير سابقة على وقوع الجريمة لما في هذا من مساس بمبدأ الشريعة الذي يتمسك به . ومع هذا فان متطلبات الوقاية من الجريمة قد تقتضى سياسة جنائية خاصة ينبغي أن تراعى فيها الحرية الفردية ، وذلك بتحديد دقيق واضح للحالة الخطرة وادراجها في صياغة قانونية محددة والإعتراف للدولة بحق التدخل للوقاية من الجريمة في الحدود المقررة قانونا ، ووضع تلك الحالات ضمن نظام يتضمن ضمانات قضائية وأجرائية تكون بداتها القائمة في القانون العام (٤٦) .

(٤٤) ستيبانى وليامس ، المرجع السابق ، ص ٧٧ .

(٤٥) مارك أنسل ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٤٦) بلون ، المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

ويمكن القول بأن حركة الدفاع الاجتماعى الحديث هي حركة انسانية اجتماعية تهدف الى محاولة اعادة المذهب الى المجتمع ، وذلك برسم سياسة جنائية تدخل في المجال التشريعى والقضائى والتنفيذى مستفيدة في هذا بالتطور الحديث في العلوم الانسانية ، مع احترام كامل للكرامة الانسانية وللحريات العامة .

هذا وقد وضعت الجمعية الدولية برنامجاً أطلقت عليه اسم « برنامج الحد الأدنى للدفاع الاجتماعى » (٤٧) ، باعتباره يمثل قدراً مشتركاً من القواعد التى لا يجوز النزول عنها وتصلح للتطبيق في كل دولة تأخذ بالدفاع الاجتماعى في السياسة الجنائية . وقد تضمن هذا البرنامج المبادئ الأساسية لحركة الدفاع الاجتماعى ، والمبادئ الأساسية للقانون الجنائى ، والنظرية العامة للقانون الجنائى ، وبرنامج تطور القانون الجنائى . وفيما يلى نص البرنامج .

١ - المبادئ الأساسية لحركة الدفاع الاجتماعى :

(١) يجب الاعتراف بأن الكفاح ضد ظاهرة الاجرام من الواجبات الأساسية التى تقع على عاتق المجتمع .

(٢) في هذا الكفاح يجب على المجتمع ان يلجأ الى وسائل مختلفة سواء قبل وقوع الجريمة او بعد ارتكابها . ويعتبر القانون الجنائى احدى الوسائل التى يمكن ان يستخدمها المجتمع للاقلال من تلك الظاهرة .

(٣) يجب النظر الى هذه الوسائل باعتبار انها تهدف لا الى حماية المجتمع ضد المجرمين وحسب ، بل كذلك الى حماية اعضاءه من خطر الوقوع في الجريمة . وبما يحققه المجتمع في سبيل هذين الغرضين نشأ ما يمكن تسميته بالدفاع الاجتماعى . وحركة الدفاع الاجتماعى في اهتمامها بتوفير الحماية للجماعة من طريق حماية اعضاءها تهدف الى ان يسود في جميع نواحي التنظيم الاجتماعى احترام الشخصية الانسانية .

ب - المبادئ الأساسية للقانون الجنائى :

(١) يجب ان تعتبر الغاية الحقيقية للقانون الجنائى هي حماية المجتمع وافراده ضد ظاهرة الاجرام .

(٢) يجب ان تكون الوسائل التى تطبق على الجانحين مطابقة لمبادئ المدنية الحديثة التى تقوم على التآلف الانسانية .

(٣) يجب ان يتقيد القانون الجنائى باحترام حقوق الانسان فيرامى دائماً جانب الحرية الشخصية ومبدأ الشريعة .

ج - النظرية العامة للقانون الجنائى :

(١) يجب ان يؤسس القانون الجنائى في صياغته او في تطبيقه على الحقائق العلمية .

(٢) يجب أن يتجنب وقوع القانون أو تطبيقه تحت تأثير أفكار مجردة عن حرية الاختيار لدى الإنسان أو من الخطأ والمسئولية وذلك دون إكثار للقيم الأخلاقية الراسخة، في ضمير المجتمع، والاعتماد على شعور كل إنسان بمسئوليته الأخلاقية .

(٣) التدابير التي توقع على الجانبين يجب أن تختار على أساس أنها تناسب في كل حالة على حدها لا لصالح المحكوم عليه وتأهيله . فإذا كانت بعض تلك التدابير تسمى عقوبات كالغرامة والتدابير الماسة بالحرية فإنها أيضا تعتبر من تدابير الدفاع الاجتماعي .

د - برنامج تطور القانون الجنائي :

(١) من المناسب أن تنسق التدابير المختلفة التي ينص عليها القانون الجنائي في سبيل الوصول الى نظام موحد لرد الفعل الاجتماعي في مواجهة الفعل الإجرامي .

(٢) يجب أن يكون في هذا النظام من تنوع التدابير ما يسمح للقاضي باختيار التدبير المناسب لكل حالة على حدها .

(٣) يجب أن تعتبر الإجراءات القضائية والمعاملة داخل المسجون عملية واحدة ترسم مراحلها في هدى مبادئ الدفاع الاجتماعي وروحه .



(٢) صدى سياسة الدفاع الاجتماعي

كان للدفاع الاجتماعي صدى في كثير من التشريعات لا سيما في بداية القرن الحالي ، وفي تشريعات ما بين الحربين ، فوجه الاهتمام قبل المجرمين ذوي الحالة الخطرة وتقررت بالنسبة اليهم اجراءات أمن كجزاء جنائي مستقل عن العقوبة. ومن أشهر تلك القوانين **القانون الترويجي** الصادر سنة ١٩٠٢ الذي منى بإجراءات الأمن التي تطبق بالنسبة الى الشبواذ والمجرمين العائدين . وكذلك **القانون البلجيكي** الصادر في ٩/٤/١٩٣٠ الخاص بالدفاع الاجتماعي بالنسبة الى الشواذ والمجرمين العائدين . بل لقد أصبح اسم **القانون الجنائي في كويا** سنة ١٩٣٧ « قانون الدفاع الاجتماعي » ، وجاء في مذكرته الإيضاحية « أن هذه التسمية يجب أن تحل محل التسمية العتيقة ، فإن الأمر لم يعد كما كان أمر مدونة للعقوبات شرعت لعقاب الجاني بأنوال الآله به ، وإنما المدونة الجديدة تصدر من مبدأ مختلف جلدريا هو الدفاع عن المجتمع ضد الجريمة وتهديد الجاني وتأهيله للتألف الاجتماعي . . . » وهكذا يحل الاتجاه العلمي الجديد للقانون الجنائي محل كل فكرة عقابية عتيقة ، ولا ريب في أنه امام هذه الاعتبارات الجوهرية تصبح التسمية القديمة للمدونة الجنائية غير ملائمة أبدا (٤٨) .

وحظيت حركة الدفاع الاجتماعي بتأييد من هيئة الأمم المتحدة التي قررت أن تسير مع حركة منع الجريمة ومعاملة المذنبين ، فباشرت اللجنة الاجتماعية التابعة للمجلس الاجتماعي والاقتصادي نشاطا منذ عام ١٩٦٤ تحت اسم برنامج الدفاع الاجتماعي وسمى الجهاز الخاص به قسم الدفاع الاجتماعي . وهو يعمل على تطوير سياسة جنائية دولية ذات أهداف اجتماعية

(٤٨) دكتور على راشد ، « نحو مفهوم اجتماعي للقانون الجنائي » ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، ص ١٠ ص

وبرنامج عملي، وتنظيم النشاط الضروري لتحقيق هذه السياسة على المستوى الدولي ، وتقديم المساعدة الفنية الضرورية لكي يمكن أن تكون هذه السياسة ذات فعالية ، ونشر المعلومات عن الدفاع الاجتماعي وتحديد وتحريك التنظيم الفني والإداري المناسب لتحقيق هذه الأهداف (٤٩) .

وفي نطاق الدول العربية انشئت المنظمة الدولية العربية للدفاع الاجتماعي ضد الجريمة بموجب اتفاقية أقرها مجلس جامعة الدول العربية في ١٠/٤/١٩٦٠ . والغرض من إنشاء هذه المنظمة هو العمل على دراسة أسباب الجريمة ومكافحتها ومعاملة المجرمين وتأمين التعاون المتبادل بين الشرطة الجنائية في البلاد العربية ومكافحة المخدرات . وتتولى أجهزتها اتخاذ كل ما يلزم لتحقيق مستوى متطور من الدفاع الاجتماعي في الدول الأعضاء . وللمنظمة جمعية عمومية تتكون من مندوبين الدول الأعضاء فيها . ولها مكاتب ثلاثة دائمة هي المكتب الدائم لمكافحة الجريمة والمكتب الدائم للشرطة الجنائية العربية والمكتب الدائم لشؤون المخدرات .

ولا يفوتنا ونحن نتكلم عن الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة في المجتمعات العربية أن نعرض لوقف **الشريعة الإسلامية** من هذا الموضوع . وإذا كنا قد رأينا فيما سبق أن هناك من المبادئ الأساسية في القانون الجنائي ما يُعتبر من منجزات النهضة القانونية الحديثة ، فإن لها مع هذا أصولاً ثابتة في أحكام الشريعة الإسلامية منذ أربعة عشر قرناً .

فلقد تدارس فقهاء الشريعة الإسلامية الأساس في تحمل التبعة ، وانقسموا في هذا إلى ثلاثة مذاهب ، **مذهب الجبرية ومذهب المعتزلة والمذهب المتوسط** . فالأول - أي مذهب الجبرية - يبنى رأيه على أن أفعال الإنسان مقدره عليه حتى قبل ولادته ، لأن إرادة الله تعالى شاملة لكل شيء وعلمه محيط بكل شيء ومن ثم فلا إرادة للإنسان فيما يفعل وكل ما في الحياة بإرادة الله وقدره . أما **الفرق الثاني** - وهم المعتزلة - فقد قرروا أن الله خالق لكل شيء وقد خلق في الإنسان قوة تمكنه من سلوك الطريق الذي يريد ، ومن ثم فإن أي معصية فهي مستندة إلى إرادته ، فإله سبحانه وتعالى لا يعاقب الإنسان على أمور ليست من أفعاله ، ولا يقبل أن يقدر عليه أمراً ثم يفرض عليه عقوبة لارتكابه ، فللإنسان إرادة حرة مطلقة في كل ما يرتكب من أفعال . وأخيراً فإن **المذهب المتوسط** يرى أن لكل إنسان إرادة يوجهها إلى الطريق الذي يريد ، على أنها ليست إرادة مطلقة فإن الأفعال جميعاً لله سبحانه وتعالى ، وللإنسان فيها نوع من الاختيار يكون به مسؤولاً عما يفعل ، ولا تعدل أعمال أحكام الشرائع . ويقابل هذا في العصر الحديث النظرية الوضعية والنظرية التقليدية ، وأخيراً النظرية التقليدية الحديثة أو الثانية .

ولقد عرف **المأوردي** (٥٠) الجرائم بأنها محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بعدد أو تعزير ولها عند التهمة حال استبراء تقتضيه السياسة الدينية ولها عند ثبوتها وصحتها حال استيفاء توجيه الأحكام الشرعية ، والقاعدة العامة في الشريعة الإسلامية هي أن الأصل في الأشياء الإباحة ، فما لم يرد حكم بتحريمه يبقى على حكم الإباحة . وعلى هذا الأساس ما لم تنقر عقوبة على أيان أمر أو تركه سواء بعد أو تعزير فإن للفرد الخيار في ارتكابه أو الامتناع عنه . ومن

(٤٩) مادة النسل ، المرجع السابق ، ص ١١٩ .

(٥٠) في كتابه الأحكام السلطانية .

الآيات القرآنية التي دلت على تلك القاعدة قوله تعالى « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » ، « وما كان ربك مهلك القرى حتى يبعث في أمهر رسولا ينلو عليهم آياتنا » ، « لئلا يكون للناس حجة بعد الرسل » ، « قل الذين كفروا أن ينتهوا يغفر الله لهم ما سلف » . وبهذا تقررت في الإسلام قاعدة « شرعية الجرائم والعقوبات » التي تعتبر من القواعد الحديثة في القانون وكانت من أسس الخلاف بين مدرستي الدفاع الاجتماعي .

وتشترط الشريعة الإسلامية في فاعل الجريمة أن يكون مختاراً غير مكره ، مدركاً لا فاقد الإدراك، وعلى هذا لا يصح أن يكون محلاً للمساءلة الجنائية إلا من يتوافر لديه الاختيار والإدراك .

وقامت نظرية العقوبة في الشريعة الإسلامية على مبادئ الأول محاربة الجريمة بحماية المجتمع من الأجرام في كل الأحوال والآخر العناية بشخص المجرم في أغلب الأحوال . فالعقوبة يجب أن تكون بحيث تمنع الكافة من الجريمة قبل وقوعها ، فإذا وقعت الجريمة تكون العقوبة بحيث تؤدب الجاني وتزجر غيره من التشبه به . فهي موانع قبل الفعل وزواجر بعده ، أي العلم بشرعيتها يمنع من الإقدام على الفعل وإيقاعها بعده يمنع من العود إليه (٥١) . وقد شرعت العقوبات رحمة من الله تعالى بعباده فهي صادرة من رحمة بالخلق وإرادة الإحسان إليهم . ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والرحمة بهم ، كما يقصد الوالد تأديب ولده ، وكما يقصد الطبيب معالجة المريض (٥٢) .



(٣) الدفاع الاجتماعي والمجتمع العربي

بعد أن عرضنا تطور الفكر العقابي وبيننا مفهوم الدفاع الاجتماعي قديماً وحديثاً بقي علينا بيان مدى ما يكون لهذا التنظيم من انعكاس في مجتمعنا العربي ، ومدى ما يقدر له من نجاح . ومن المسلم به أن نجاح أي مشروع أو تنظيم يكون رهيناً بمدى ملائمته للبيئة التي يطبق فيها بأن ينبعث من احتياجاتها ويتفق مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية فيها . فنقل نظام طبق في إقليم وثبت نجاحه لا يعني الوصول إلى ذات النتيجة في إقليم آخر لاختلاف الظروف الخاصة بكل منهما . على أنه ليس ثمة ما يمنع من الاهتمام بالدراسات التي تمت والنظم التي طبقت في دول أخرى للاستفادة منها .

وليس يكفي في هذا الصدد وجود منظمة الدفاع الاجتماعي التابعة لجامعة الدول العربية للقول بأن حركة الدفاع الاجتماعي لها امتداد في الوطن العربي ، لأن هذا يتطلب انعكاساً في النواحي السياسية والتشريعية والاجتماعية والقضائية ، وهو أمر بلا شك نفتقده . ومن ناحية أخرى إذا وجدت بعض الأنظمة العقابية التي قد تتفق مع حركة الدفاع الاجتماعي وتنادى بها ، فلا يعني هذا أنها استجابة لتلك الحركة ، بل لا يبدو الحال مجرد تطبيق بعض الأنظمة التي تبنت ملامحتها لبيئة معينة ، وعلى هذا يكون من السلازم استعراض فكرة الجريمة والدفاع الاجتماعي في ضوء مفهوم عربي عام لأن الجريمة وإن ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالنواحي السياسية

(٥١) ابن همام ، شرح فتح القدير ، ج ٤ ص ١١٢ .

(٥٢) عبد القادر عودة ، القانون الجنائي الإسلامي مقارناً بالقانون الوضعي ، طبعة الثالثة ، ج ١ ص ٦١٠ .

والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة ، وكان هناك تباين ضرورى فيما بين الدول العربية، الا انه يوجد فيها جميعاً حد أدنى مشترك من رد الفعل ازاء الجريمة ، وهذا ما نحاول تبينه فيما يلى .

ان الغاية البعيدة لكل سياسة جنائية هي مكافحة الجريمة على مختلف صورها في وقت وفي مجتمع معين، يستوى في هذا الاتجاه الى وسائل مائة من مقارفتها او معالجه لامرها حتى لا يتكرر وقوعها . وتعتبر الجريمة بوجه عام اقليمية ، بمعنى انها تختلف من مجتمع الى آخر ، حتى مع وحدة الجريمة . فهناك من الجرائم ما يقع في اقليم ما ولكنها قد لا تحدث في غيره ، لان الامر يرتبط بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل مجتمع ، بل ان الجريمة الواحدة قد تختلف من مكان لآخر ، فالسرقة وان كانت تقع في اى مجتمع ، الا اننا لو حللناها وفقاً للمجتمعات التي تقع فيها لوجدنا فيها اختلافاً بيناً ، سواء من ناحية الدوافع اليها او اشخاص مرتكبها او موضوعها . وينظر الى الجريمة ايضاً عندما مكافحتها الى الوقت الذى وقعت فيه ، لانها اذا كانت ترتبط بالظروف المختلفة لمجتمع معين فان هذه الظروف تتغير من وقت الى آخر اذ ان هناك انواعاً من الجرائم تظهر في اوقات معينة ثم تختفى بعد هذا لانتفاء الملبسات والاسباب المهيئة لها ، وابرز مثال لهذا في عصرنا الراهن هي الجرائم التي تعرف بالجرائم المادية .

ونقطة البدء في موضوعنا هي تحديد المراد بالجريمة التي توجه اليها السياسة الجنائية ، ذلك ان الجريمة في رأينا لها مفهوم قانونى ، وداخل هذا المفهوم يوجد آخر هو المفهوم الاجتماعى ، فالمشرع قد يحصل من فعل معين جريمة ، لانه رأى بلوغه درجة من الخطورة تستوجب تدخله بالعقاب . ولكن المجتمع قد لا يدرك الغاية البعيدة من ذلك التجريم ، فينتفى أو يقل احساسه بالمسئولية الادبية او الاجتماعية من ذلك الفعل ، ومن هذا القبيل بعض الجرائم المادية على ما اشرنا اليه فيما سلف . وهناك فرق بين المفهوم الاجتماعى للجريمة ، والنطاق الاخلاقى ، فالدائرة الاخيرة اوسع بكثير من الاولى، حيث لا يتدخل المشرع بالعقاب على كل الأفعال المنافية للاخلاق ، ويقتصر المفهوم الاجتماعى على جزء من الأفعال التي يتناولها المشرع بالتجريم ، فدائرة المفهوم الاجتماعى تنطوى داخل دائرة المفهوم القانونى . والامر يدنو الى بعض من البيان .

درج شراح القانون على تعريف الجريمة بأنها كل نشاط يصدر من الجاني - ايجابيا كان هذا النشاط ام سلبيا - يقر القانون عقوبة من اجله . ومن هذا يؤخذ وجوب توافر عدة امور في فصل ما حتى يمكن اعتباره جريمة من نوع النموذج القانونى الذى يتضمنه التشريع . واول هذه الامور ان يصدر نشاط عن الشخص ، بمعنى استعماله لقدراته في اتجاه معين يريده ، ويستوى حينئذ ان يكون توجيه النشاط نحو اقرار فعل معين او ان يكون بعدم توجيهه نحو القيام بواجب محدد . ويتم ايضاً ان يكون النشاط مخالفاً للقانون ، فالقانون يخاطب الأفراد اما بتحذيرهم من ارتكاب فعل معين او بامره باتيان تصرف ما ، وتجب اطاعته والا عد الفرد مخالفاً . ومن المفروى للشخص - حتى يحاسب على نشاطه - ان تتوافر فيه الاهلية لتحمل نتيجة افعاله ، فيكون مدركاً خطأ الافعال التي تصدر منه . ولا يكفي ان يخالف الفرد نواهي القانون او اوامره حتى يعد مرتكباً لجريمة ، وانما يجب ان تكون هناك عقوبة مقررة لتطبيق عند المخالفة .

والجريمة بالصورة اتفة البيان تدخل في اطار النموذج القانونى الذى وضعه المشرع ، بيد انه من ناحية اخرى بالنظر الى طبيعتها لا تخرج من كونها حدثاً في مجتمع معين ، ومن اجل هذا

تعد الجريمة ظاهرة اجتماعية بما تمسسه من علاقات سواء بين أفراد المجتمع بعضهم وبعض أو بين أفراد المجتمع والدولة ذاتها . والأصل أن الدولة توقع العقاب جزاء الخروج على القواعد المقررة في الجماعة أزاء ما من شأنه أن يخل بالأمن والنظام فيها ؛ وكان هذا واضحاً في الجرائم التي يتعمل فيها منصر العدوان كالقتل والضرب والاستيلاء على أموال الغير في صوره المختلفة ويتألم منها شعور الجماعة فتتحرك فيها عاطفة القصاص من الجنائي ، ولهذا ما كان القانون الجنائي يتدخل في العلاقات الخاصة بالأفراد مهما حدث فيها من إخلال بالالتزامات المترتبة عليهم . وإن تصفح مدونات الجزاء التي صدرت في القرن التاسع عشر يكشف عن هذه الحقيقة بما جاء فيها من أنواع الجرائم والعقوبات . ومن أجل هذا كان هناك انفصال تام بين الأحكام الواردة في قانون العقوبات بوصفه أحد فروع القانون العام وبين الأحكام الواردة في القانون المدني بوصفه أحد فروع القانون الخاص .

وكان من شأن التطور الحديث أن تدخلت الدولة في كثير من العلاقات الخاصة على وجهين ، الأول منهما تنظيم تلك العلاقات الفردية على النحو الذي يحافظ على مصلحة طرفيها ، والاخر كفاءة احترام تلك التنظيمات بما تضمنه الدولة من إجراءات على مخالفتها باعتبارها صاحبة السلطان . ولم تقتصر الاستمانة بالجزاء الجنائي على دائرة العلاقات الناشئة عن أحكام القانون الخاص ، بل امتدت إلى الأحكام المقررة في بعض فروع القانون العام كالقانون الإداري الدستوري والاداري المالي .

وقد تقتصر التشريعات الجنائية على بيان أفعال معينة رأى المشرع أن يعدها من الجرائم لما رآه لها من خطورة على المجتمع أوجبت تدخله ، كما هو الحال بالنسبة إلى جرائم التشرد والاشتباه وحمل السلاح والمخدرات . وقد تعد بعض القوانين الخاصة لتنظيم أساساً مسائل معينة في مختلف شؤون الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وعلا على احترام أحكامها يقرن المشرع مخالفتها بجزاءات مما نص عليه في قانون العقوبات . والمشاهد حالياً في كل الدول أن غالبية تشريعاتها تحصى في خواتيمها نصوصاً تجرم مخالفة بعض أحكامها إذ بهذا يظهر سلطان الدولة في فرض القواعد التي تراها كفيلة بتنظيم مختلف شؤون الحياة . وقد استلقت هذه الظاهرة نظر الشراح ودعتهن إلى دراسة العقوبات الجنائية المقررة في غير مجال العقوبات ، وهل هي تنسجم مع الغاية من العقوبة ومع الأسس والنظريات التي يبني عليها علم العقاب من عدمه (٥٢) .

والأصل في القانون أنه صدى لحاجات مجتمع معين في وقت معين ، ولذا فإنه عن طريقه يمكن التعرف على ما كان عليه حال جماعة ما في عصر من العصور ، وهذا الأمر أشد ظهوراً في القانون الجنائي لاصاله الوثيق بالجريمة التي تعد إحدى الظواهر الاجتماعية . ولقد وضعت مجموعات القوانين الحديثة في القرن الماضي كما قلنا وكانت تعبر عن الظواهر الاجتماعية لأفراد المجتمع القائم وقت وضعها وكان القانون الجنائي من بينها .

فالجريمة إذن قد تكون تصرفاً يتأذى ويضر بمنه الشعور العام للمجتمع ، فيستجيب المشرع لذلك الشعور ويقرر من أجله العقاب ، يسبب ما وقعته التصرف من إخلال بأمن المجتمع ذاته . إذ أنه لما كان المجتمع يتكون من مجسوع الأفراد المكونين له وكان الأصل في الفرد البقاء استجابة

(٥٢) « مراجع مؤلف Jean Hemard » الصادر سنة ١٩٢٦ من : « الجرائم الجنائية في القانون الخاص » .

للغريزة القائمة فيه ، فكل ذلك الشان بالنسبة الى المجتمع ، وبهذا يتلاقى الفرد والمجتمع - كما سبق القول - في غريزة حب البقاء ، ويتحرك المجتمع للدفاع عنهما ضد أى اختلال أو اضطراب فيه . على أن الجريمة قد تكون لها صورة أخرى، حين يخلقها المشرع لما يراه من مصلحة المجتمع تأسيساً على أن الفعل يمثل خطورة فعلية على بقائه أو نظامه . وقد لا يستبين الشعور العام للجماعة الغاية البعيدة للتشريع فلا يحس بما في التصرف الذي جرمه المشرع من مساس بالنواميس والمعتقدات التي تسود ، ولذلك تنشأ هوة بين موقف المشرع من ناحية ، واستجابة الجماعة له من ناحية أخرى .

ولو أردنا أن نضرب مثالا لهذا لوجدناه في التشريعات الضريبية ، فهي تنظم فرض الضريبة وكيفية سدادها باعتبارها جزءاً من ميزانية الدولة التي يعود نفعها على المجتمع كله . ومع هذا يدخل في عقيدة كثير من الممولين أن التهرب من الضريبة لا جريمة فيه من الناحية الأخلاقية ، وهم يقرنون فعل التهرب بجريمة أخرى عادية كالسرقة أو النصب ، حيث يتضمن العمل عدواناً على مال الغير ، في حين أن عدم سداد الضريبة يسفر عن ابقاء المال في حوزة صاحبه ، ولا يمكن في نظر الأخلاق العامة أن يمد السارق أو النصاب مثل المتهرب من الضريبة . ولذلك نجدهم يحملون على القانون حينما يقرر بعض العقوبات الجنائية على ما يعده المشرع جريمة ضريبية (٥٤) . بل لقد ذهب البعض قديماً الى القول بأن كل استيلاء على حق الدولة من هذا القبيل لا يتسم بعدم المشروعية ، وأن من يقوم بإدائه الضرائب هو انسان ساذج (٥٥) .

فأى النوعين من الجرائم هو الذي ينبغي أن تهدف السياسة الجنائية الى مكافحته . هل هي الأفعال التي يجرمها المشرع للغايات التي ينبغي تحقيقها ، أم يقتصر الأمر على انفصال تتجارب دائماً مع الشعور الانساني العام ، والتي تكاد تتفق فيها كل المجتمعات مع خلافات غير جوهرية ، بصرف النظر عن زمانها أو ظروف مجتمعتها ؟

نرى أن العناية والدراسة يجب توجيههما الى النوع الآخر ، أى الجرائم التي تمس الشعور الانساني العام ، ويمكن تحديدتها بأنها الجرائم التي تمس مقومات الفرد كإنسان له الحق في حياة حرة هادئة ، وهي ما يكون فيها عدوان على شخصه أو حريته أو ماله . لهذه الأفعال قديمة قدم الانسان ، ومنشؤها الغرائز التي أوجدها الله سبحانه وتعالى في الانسان كما بينا ، والتي توجد في كل زمان ومكان ، وهي التي يحارب الباحثون فيها لأنها تتصل بالجانب الانساني والنفس للفرد ، والتي لم يصل العلم بعد الى نتائج قاطعة في أسرارها . ولو أننا رجعنا الى التطور التاريخي للفكر الفلسفي في مكافحة الجريمة لما وجدنا في ذهنه الا الصورة التي نُسِر إليها ، ولهذا كانت الأفكار تتناقل من دولة الى أخرى وتجري دراستها ، لأن الجريمة في أساسها واحدة في كل دولة . ولو كانت الجريمة محلية من خلق المشرع لما حظيت بعناية المفكرين في الدول الأخرى . ويؤدي هذا التحديد الى نتيجة عملية في غاية الأهمية . ذلك أننا اذا كنا بصدد وضع سياسة جنائية في مكافحة الجريمة ، فمعنى هذا أنها تتصل بكثير من أجهزة الدولة ، وتحديد نطاق الجريمة يؤدي الى تركيز الاهتمام في مكافحتها ويوصل الى نتائج ايجابية ، وعلى العكس من هذا

Deiugo Tullio, Droit pénal fiscal, 1958, p. 49 et s.

(٥٤)

Pintier, Andre, L'évasion fiscale et l'assistance administrative entre Etats, (٥٥)
1938, p. 15 et s.

إذا اتسعت دائرة الاجرام تشتت الجهد ، وضعت النتائج الى الدرجة التي قد لا يكون لها اثر ظاهر يجعل الياس يلب الى قلوب القائلين على مكافحة الاجرام .

واما الجريمة التي يخلقها المشرع لظروف خاصة وجريا وراء منفعة يريد تحقيقها فانها تختلف من مجتمع الى آخر ، بل انها تتغير في المجتمع الواحد وفق الأزمنة المختلفة . فالحادث الواحد قد يختلف معناه والره من مجتمع الى آخر . ونظراً لطبيعة الجريمة الخاصة على النحو السابق ، تختلف وسائل المجازاة منها ايضاً حسب كل مجتمع وحسب زمانه ، ذلك انها دواما رهينة بظروف خاصة قابلة للتغيير والتبديل بل والازوال . والمشرع حينما يبنى مقاومة تلك الجرائم فانه يتخير الوسائل والجزاءات المناسبة (وقد لا تدخل في المفهوم العام للجرائم) التي يكون من شأنها التأثير في كل من تساوره نفسه لارتكابها. والمثال البارز لذلك الجرائم المادية والجرائم الاقتصادية .

وإذا حددنا الجريمة على الوجه آنف البيان وكانت الغاية من السياسة الجنائية هي مكافحة الاجرام ، اقتضانا هذا بيان الجريمة باعتبارها ظاهرة في المجتمع ، ذلك انها متى وقعت أصبحت حدثاً فيه تستوجب اجراءات معينة ينص عليه القانون . على أنها قبل هذا قد جمعت لها العناصر التي ادت الى وقوعها ، وهى من بعد الاجراءات القانونية توجه الانتفات الى وجوب مباشرة اجراءات اخرى بقصد حماية المجتمع من معاودة ارتكابها . فالجريمة اذا اريدت مكافحتها، لا تؤخذ على انها حدث مجرد منيت الصلة بالاسباب السابقة عليه أو بالظروف اللاحقة له . ونحن نعتبر الجريمة ظاهرة اجتماعية ، لانها صادرة عن شخص في مجتمع معين ، وجاءت مخالفة لقوانين ونواميس هذا المجتمع ، ومن ثم فهي مرتبطة به ، ودراستها في سبيل الوصول الى مكافحتها والقضاء عليها تقتضى تعرف مختلف الظروف الخاصة بالمجتمع الذي وقعت فيه . وفصلاً من المجتمع ذاته ، فان المحيط الخاص بالفرد يرتبط بدوره بالجريمة ، سواء تعلق باعتباره فرداً في أسرة ، أو كان ذلك في نطاق تنظيم عمل معين . واخيراً فان الفرد ذاته بوصفه انساناً يختلف عن غيره من الافراد ، فلا يوجد الفرد الذي يتطابق مع غيره في كل ما يتعلق به ، ونحن اذا تكلمنا على الفرد العسادي فانما نتناول النواحي الغالبة والتي تتوافر بوجهه تقريبي في جميع الافراد .

وهذه الظروف المختلفة سواء تعلقت بشخص الفرد أو محيطه الخاص أو المجتمع الذي يوجد فيه ، ترتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً ، ويؤثر كل منها في الآخر تأثيراً يختلف مداه من فرد الى فرد ومن واقعة الى اخرى . ومكافحة الاجرام تحتاج الى دراسة مستفيضة لهذه العناصر جميعاً لتنتهي الى تنظيم هام يمكن الوصول به الى مجتمع يقل فيه الاجرام الى درجة كبيرة ، وان كان لا نعدم اطلاقاً ، ذلك لان الجريمة لاصقة بالفرائز على ماسلف القول . وتلك الدراسة تنفرع حتى انها لتتناول علوماً قائمة بذاتها ، وليس هذا مجالنا . ونحن تقتصر على الجريمة من جانبها القانوني والقضائي توصلاً الى الهدف الاساسي من السياسة الجنائية وهو مكافحة الاجرام ، ويكون هذا بعد وقوع الجريمة .

اما قبل وقوع الجريمة ، فان العمل على منع وقوعها يعتبر من عمل افراد الضبط الاداري، وذلك بما يتولون من اجراءات ، كتنظيم الدوريات واقامة الحراسة ومراقبة المشتبه فيهم وتلك مهام متصلة بالامن في ذاته . ومهما بلغ هذا العمل من الاتساع فانه لن يصل الى مكافحة الجريمة الا في اضيق الحدود . ولكن مكافحة الجريمة قبل وقوعها يكون بمحاولة القضاء على اسبابها .

والاسباب التي قد تؤدي الى وقوع الجريمة هي على نوعين اولهما اسباب عامة اى تتعلق بالنواحي العامة في المجتمع ذاته ، والنوع الآخر اسباب خاصة تتعلق بمقارن الجريمة نفسه .

والنواحي العامة التي تتصل بأسباب الجريمة قد تكون سياسية او اقتصادية او اجتماعية فلا شك ان الأنظمة التي تحكم هذه النواحي الثلاث لها دخل كبير في الاجرام . فالضغط السياسى قد يكون من الاسباب المؤدية للاجرام ، على عكس الحرية السياسية . وللظروف الاقتصادية دور كبير في خط سير الاجرام ، لان الكثير من الجرائم خاصة ما تعلق منها بالاموال يقع تحت تأثير اسباب اقتصادية للفرد . وكذلك فان للعلاقات الاجتماعية التي تسود في مجتمع معين اثرها في الاجرام ، ظهوراً أو خفاء ، زيادة أو نقصاً . وعلى ما قلنا تحتاج هذه النواحي المختلفة الى دراسات مستفيضة .

اما النواحي الخاصة فهي التي تتعلق بشخص الفاعل سواء تعلقت بالمجنى عليه ، أو الوسط الذي يعيش فيه ، والاسرة التي ينشأ فيها وحالته الشخصية كالسن . وهذه النواحي كذلك تحتاج الى دراسات مستفيضة لتعرف اثرها في مسببات الاجرام ، والعمل بعد هذا على علاجها . ولما كانت كل دولة تختلف في ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من غيرها من الدول فان تقصى اسباب الاجرام المتعلقة بها يحتاج الى دراسة خاصة بها .

واذا انتقلنا بعد هذا كله الى الحال بعد ان وقعت الجريمة وبشرت في شأنها الاجراءات التي رستها القوانين ، فنكون بصدد شخص سبق له ان اُجرم وهذا يدعو الى توجيه المجهود نحو العمل على عدم عودته الى طريق الجريمة . ولا شك في ان هذه المرحلة تتصل بالمرحلة الاولى (اى مرحلة القضاء على الاسباب الناشئة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في دولة ما) لانه بالتغلب على اسباب الاجرام غلق لبابه فلا يلجئه الفرد مرة ثانية . ولكن هناك المجرم في ذاته الذي يحتاج الى اجراءات معينة تأخذ به الى الطريق القويم ، قد يبدأ بعضها مع الاجراءات الجنائية التي تبشر قبله ، كما انها قد تقوم بذاتها مستقلة بعد انتهاء تلك الاجراءات ، ونضرب مثالا لهذا الرعاية اللاحقة بالمساجين المفرج منهم بعد انقضاء فترة العقوبة .

واذا كان موضوع كلامنا يتناول الجريمة بعد وقوعها (اى الاجراءات الجنائية التي تبدأ مباشرة من وقت وقوعها الى حين انتهاء الجهات القضائية والجهات المعاونة لها من امر الجريمة) فان هذا يقتضي تناول الدعوى الجزائية بالبيان لمعددين مراحلها المختلفة وما يمكن ان تشمل من اجراءات تساعد على مكافحة الجريمة ، وعلى الاخص الاخذ بيد الجانى واباعده عن سبيل الاجرام ، والانتقال به الى الطريق القويم .

على انه لما كان ما تتناوله الاجراءات الجنائية هو امر الجريمة ، وجب علينا بيان مسألتين على جانب كبير من الاهمية ، اولاهما تحديد الأفعال التي تعتبر جريمة في خصوص موضوعنا بالذات ، والاخرى هي رد الفعل الذي يوراجه به المجتمع امر الجريمة .

وبالنسبة الى الامر الاول - اى تحديد مرادنا من الجريمة - فلقد سبق القول بانها اما ان تكون من خلق المشرع لظروف معينة ولمصالح خاصة يبنى حمايتها او يتأذى منها الشعور الانساني بوجه عام ، وقلنا ان كلامنا ينصب على النوع الأخير . واهمية هذه التفرقة تبدو فيما يترتب عليها بعد ذلك من نتائج . واولى هذه النتائج ان المشرع يستطيع بالنسبة الى الجرائم

التي من النوع الأول أن يجرم ما يشاء من الأفعال، ويقرر لها العقاب المناسب أو ما يراه من تدابير الأمن ، كما هو الحال بالنسبة إلى الجرائم الاقتصادية . وجبذا لو جعل نظر هذه الجرائم من اختصاص محاكم خاصة لتخرج من الاختصاص القضائي العام . وبهذا تحقق أمرين، الأول أن نرفع عبئا يكبر مع الزمن عن كاهل السلطة القضائية؛ ذلك أن المشاهد حاليا أن تلك الجرائم زادت بدرجة كبيرة حتى أنها تستغرق وقتا وجهدا كبيرين من القضاة . والأمر الآخر يترب على الأول ، وهو تفرغ القضاة لدراسة الجرائم دراسة حقة في وقت كاف يجعل القاضي يقدر الاجراء المناسب الذي يتفق مع كل مرتكب لجريمة تحقيقا لسياسة التفريد العقابي القضائي ، ويؤدي إلى تحقيق الغاية المرجوة من كل اجراء بهدف إلى مكافحة الجرائم . وبذلك لا يصبح القاضي في اصداره للأحكام مجرد أداة لعملية حسائية .

وأما الأمر الآخر - الخاص برد الفعل الذي يواجه به المجتمع أمر الجريمة - فقد سبق أن تناولناه ضمن تطور الفكر الفلسفي بالنسبة إلى العقاب ، على أن الأمر الذي يستلقت النظر أن ذلك التطور يتسم بالطابع الإنساني كلما مر الوقت ، ومعنى هذا أنه مع تقدم الإنسانية تغيرت النظرة إلى مرتكب الجريمة فبعد أن كان ينظر إليه على أنه عدو للمجتمع صار في نظر الجماعة شخصا ضل الطريق ، وأن وجبت مجازاته إلا أنه مع ذلك ينبغي الأخذ بيده ومعاونته على أن يعود إلى الحياة الطبيعية من جديد ، حتى وصل الحال إلى آراء تبدو متطرفة تنظر إلى التهم كمرض في حاجة إلى رعاية لا كمجرم في حاجة إلى عقاب . ومن هنا يتعين علينا تحديد رد الفعل الذي يواجه به المجتمع أمر الجريمة .

ورد الفعل في مواجهة الجريمة غير مقصود لادائه ، ولكن له غاية مزدوجة يحققها ، تتمثل في مصلحة المجتمع من ناحية ومصلحة الفرد ذاته من ناحية أخرى . فالجريمة حدث في المجتمع أخل بما ينبغي أن يسوده من هدوء وأمن ، وهي بهذا ظاهرة يجب أن يتحرك المجتمع في مواجهتها ليعيد الهدوء فلا تقع الجريمة مرة أخرى . ثم أن الجاني هو أحد أفراد المجتمع ويبقى فيه حتى بعد وقوع الجريمة ، فالاجتماع لا يتغلب عنه ، ولكن حتى لا يضر بالمجتمع من جديد يجب أن يسمى هذا المجتمع لاصلاحه .

ونحن نرى وجوب التمسك بالعقوبة أساسا كرد فعل يواجه به المجتمع أمر الجريمة ، ذلك لأن أي فكرة تثور في مجتمع معين لن يقدر لها النجاح إلا إذا كان المجتمع قد تهيأ لقبولها ، فالأفكار والآراء التي تبدو غريبة على المجتمع لا يقبلها ، ومعنى هذا أنه لن يعاون في تحقيقها ، وأن فرضت عليه فإنه يتصاع لها بغير إيمان ويلفظها عند أول سائحة يستطيع معها أن يتخلص منها . فإذا اردنا الاختيار بين فكرة العقاب وفكرة الاجراء العلاجي أو الوقائي ؟ لا بد أن نستشف موقف المجتمع . فإذا وقعت جريمة من الجرائم - بالصورة التي سبق لنا تحديدها - فهل يقبل المجتمع إطلاق سبيل الجاني تأسيسا على أنه في حاجة إلى علاج لا إلى عقاب ؟ لقد رأينا فيما سبق أن أشد النقد الذي وجه إلى المدرسة الوضعية ، أساسه محاولتها التخلص من فكرة العقاب ، وما كان ليقدر لهذه الفكرة النجاح لاثنا تتعارض مع شعور الجماعة .

لقد وجد الأفراد - الذين يتكون منهم أي مجتمع - وهم يؤمنون في وجدانهم بفكرة الثواب والعقاب ، أي المكافأة من أعمال الخير والجزاء على أفعال الشر ، نجد هذا الإحساس في الصغير والكبير أي في أفراد المجتمع عامة . فالطفل الصغير منذ أن يبدأ في ادراك ما حوله يتعلم بأن هناك ما يجوز عمله ، وهناك ما يمنع عليه إتيانه ، فإن ارتكب فعلا مخالفا لما تلقته إصابه عقاب يؤدي

الى ايلامه على اية صورة كان الالم . والعاطفة الدينية التى تقوم فى وجدان كل فرد تشعره بالفضيلة وتحته عليها ، وتنفره من الرذيلة وتهدهه بالجزاء عند اقترافها . قال تعالى فى سورة النساء : « من يعمل سوءاً يجز به » وقال تعالى فى سورة الزلزلة : « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » فهل يمكن بعدها الغاء فكرة الجزاء ، او الغاء فكرة الالم من العقاب ؟ نحن نرى ان العقاب لا يمكن الاستغناء عنه ، والالم فى العقاب كذلك على ان لا يقصر فى معنى الالم على مجرد الابداء او التعذيب ، بل الالم على اية صورة كانت حتى ولو كان الالم نفسياً ، لانه يحمل معنى الجزاء . ولقد تطور العقاب ذاته فبعد ان كان يتسم بالقسوة والتعذيب ، زالت عنه تلك الصبغة ، حتى اصبح الالم يتمثل فى مجرد فقدان الحرية .

واذا كان العقاب امراً لازماً بصدد من وقعت منه جريمة ، فان المجتمع لا يتخلى عن فاعله لانه احد افراده ، ومن ثم تقوم وظيفته فى محاولة اصلاح امره وامادته الى السبيل القويم . ولا شك فى ان الالم الذى يلزم العقاب مما يساعد فى الوصول الى تلك الغاية ، لان التجربة التى مر بها المتهم ، سوف تجعله يتردد كثيراً قبل الاقدام على جريمة جديدة . ولكن الوقوف عند هذا يجعل موقف المجتمع سلبياً بصدد مركب الجريمة . ولا شك ان هناك اسباباً دفعت به الى سلوك سبيل الجريمة ، فضلاً عن ان توقيع العقاب عليه قد يسفر عن اسباب اخرى تفلق امامه الطريق المستقيم . ومن هنا تبرز وظيفة المجتمع وبقتضيه واجبه التحرك ومساعدة الجاني منذ بداية الاجرامات الجنائية وخلالها وحتى بعد الانتهاء منها .

وعلى اساس ما تقدم لا يمكن الاعتماد بمجرد الالم الذى يصيب الجاني (كرد فعل من المجتمع ازاء الجريمة التى اقترنها) لانه يؤدى الى عودة اللواء ، كما لا يقبل مجرد محاولة اصلاح التهم وعلاج اسره لان هذا لن يرضى المجتمع ، ولكن تحقيق الغاية المرجوة يكون بالجمع بين الأمرين معاً ، جزاء واصلح .

واذا كنا قد حددنا نطاق بحثنا فى الاجراءات الجنائية التالية لوقوع الجريمة - اى فى الدعوى الجنائية - تعين علينا تحديد المراد من هذه الدعوى . وتعرف الدعوى الجنائية عادة بأنها الطريق الموصلى الى التحقق من وقوع فعل معين ، وان هذا الفعل يشكل جريمة فى القانون وان هذه الجريمة ينطأ بها شخص معين ليرفع امرها الى القضاء فيقضى بالادانة او بالبراءة . فالدعوى الجنائية على هذا الاساس تمر برحلتين ، الاولى مرحلة التحقيق الابتدائى الذى تباشره السلطة المختصة به ، والرحلة الثانية هى مرحلة التحقيق النهائى الذى يجرى امام المحكمة . والسؤال الذى يثير البحث هو معرفة مكان مرحلة تنفيذ الحكم من الدعوى الجنائية ذاتها ، اى هل يعتبر التنفيذ جزءاً من الدعوى الجنائية ام انه اجراء يبدأ بعد ان تنتهى هذه الدعوى ؟ وبصورة اخرى يشود التساؤل من بداية ونهاية الدعوى الجنائية .

تعتبر الدعوى الجنائية استعمالاً لحق المجتمع فى مؤاخدة الجاني ، ومع هذا فلا يُعتبر هذا الحق ملكاً لفرد معين ولا هو ملك للنيابة العامة ، وانما هو حق تستعمله هذه نيابة عن المجتمع . والحكم الذى يصدر فى الدعوى يكون لمصلحة المجتمع وتنفيذه واجب ، اذ لن تكون للحكم اية قيمة ما لم ينته الامر الى تنفيذه ، لان الغاية من العقاب لا تقف عند مجرد وصول المجتمع الى تقرير حقه فى مجازاة الجاني ، وانما تمتد الى محاولة اصلاحه ، ومنع غيره من الاقتداء به ، ولا يتحقق هذا ما لم يكن تنفيذ الحكم يقينياً .

ومتى كان الأمر كذلك - أي متى كانت 'هعية' وفائدة الحكم الجنائي تكمن في تنفيذه - فإنه لا يمكن فصل الإجراءات القضائية السابقة على التنفيذ عن إجراءات التنفيذ ذاتها ، لأنه لا معنى ولا فائدة لوجود الواحدة منهما دون الأخرى . الأمر الذي ينتهي بنا إلى أن الدعوى الجنائية تنشأ من وقت وقوع الجريمة حتى الانتهاء من التنفيذ ، لأنها تمثل المطالبة بحق المجتمع ، وهو يقوم بمجرد وقوع الجريمة ولا ينتهي إلا إذا نفذ الحكم الصادر في الدعوى الجنائية .

ولقد أصبحت مرحلة التنفيذ في الدعوى الجنائية طبيعة خاصة ، حيث لم يعد الأمر مقصوراً على مجرد اقتضاء المجتمع حقه من مرتكب الجريمة بجزاء يقع عليه ، إذ تلعب شخصية المجرم دوراً كبيراً في هذه المرحلة ، حيث ينبغي العمل على تقويمه وأصلاحه وحتى في المرحلة السابقة على الحكم في الدعوى نجد أن القانون قد منح القاضي سلطات واسعة ليتخير منها ما يراه متمشياً مع صالح المجتمع والمتهم معاً ، فأعطاه حرية تقدير العقوبة بين حدين أدنى وأقصى ، كما منحه حق الأمر بوقف تنفيذ العقوبة ، وغير هذا من الصلاحيات التي تهدف لذات الغرض . وحتى تتمشى الغاية من هذا الاتجاه مع مرحلة التنفيذ يكون من الأوفق منح ذات السلطة التي قررت الجزاء أو التدبير الإشراف على تنفيذه ، وهذا ما يقضى به المنطق الذي يتفق مع واقع الأمور ، فتختص جهة واحدة بكل الإجراءات الموصلة إلى ذات الغاية .

ويكاد يعتقد الإجماع على وجوب أن يُعهد بالإشراف المذكور إلى جهة قضائية ولا يعترض في هذا الصدد بالتقول بأن القضاة يعتبرون من الموظفين - كما هو الشأن بالنسبة إلى موظفي الإدارة العقابية - فيجب أن يلاحظ أنهم في الواقع يتمتعون باستقلال يمكنهم من مباشرة عملهم دون تأثرهم بالسلطة التنفيذية . هذا فضلاً عن أن هناك من الأسباب ما يوجب أن يُعهد بالإشراف إلى السلطة القضائية ، فهذه الجهة هي التي تعرف ماضي المتهم لا سيما فيما يتعلق بالسلوك الإجرامي ، ومن ثم تستطيع تقدير ما إذا كان الإجراء الذي يباشر قبله يؤدي إلى إصلاحه أم أنه لا يعدو أن يكون إجراء شكلياً . فقد يسلك المحكوم عليه خلال فترة التنفيذ سلوكاً قوياً يؤدي إلى سرعة الإفراج عنه . فإذا عاد إلى المجتمع سقط في هوة الجريمة من جديد . وفضلاً عن هذا فإن مهمة القاضي تنتهي مادة عند الحكم بالعقوبة ، وبهذا تنقطع صلته بالمحكوم عليه ، الأمر الذي لا يتفق مع إجراءات الدفاع الاجتماعي التي تتطلب وجود تناسق بين تقرير الإجراء ومباشرة تنفيذه بالفعل . ويؤدي هذا إلى وجوب إلغاء التفرقة القائمة بين مرحلتى الحكم والتنفيذ . وأخيراً فإنه لما كانت إجراءات الدفاع الاجتماعي بطبيعتها متغيرة وفقاً لمتطلبات إصلاح المحكوم عليه فإن هناك احتمالاً أن تمس بالحريّة الفردية ، وحامي هذه الحرية هي الجهة القضائية (٥١) .

والمشكلة بالنسبة إلى المدب لا تنتهي بمجرد الحكم عليه ، فينبغي أن يتقرر الإجراء الذي يمكن من إعادة المتهم إلى حظيرة المجتمع . وكان من شأن الأفكار الإنسانية الحديثة أن تثيرت النظرة

(٥١) Pierre Bouzat, "La controle de l'exécution des mesures de défense sociale".

Revue internationale de droit pénal, 1957 p. 579.

وراجع « دور القاضي في الإشراف على التنفيذ الجنائي » للدكتور حسن الرصاصي والدكتور محمد إبراهيم زيد ، ص ٩ وما بعدها .

الى العقوبة واصبحت وسيلة اصلاح تعمل على اعادة حياة المذنب في المجتمع ، ولن يتحقق هذا اذا قسمت الاجراءات القضائية الى مرحلتين - ما قبل الحكم وما بعد الحكم اى مرحلة التنفيذ - كل منهما منفصلة عن الاخرى ، فمن الصعب فصح الرابطة بين تنفيذ العقوبة ومن اصدر الحكم بها . فهذا التنفيذ لا يعدو ان يكون امتداداً للدعوى القضائية ، كالحال بالنسبة الى تنفيذ العلاج الطبى بعد تشخيص المرض (٥٧) .

وإذا كانت الجريمة ظاهرة اجتماعية ، فمفادها انها حدث يقع من فرد في الجماعة ، اى الانسان وهو الذى توجه اليه المعاملة التى يرسمها المشرع والتى هى موضع بحثنا . وهنا تعرض مسألة جديرة بالتحديد هى معرفة من من المتهمين يقصد بتلك المعاملة ؟ هل كل متهم ايا كانت حالته او الجريمة المسندة اليه ؟ ام تقصر هاهنا على فريق معين وفق ضوابط محددة ؟

لو اردنا ان نصل الى حل مقبول ومعقول في هذا الصدد ، لوجب علينا ان نعتد بشعور الجماعة ، حتى تؤمن بجدرى اى اجراء يمكن مباشرته وتعمل في المعاونة على نجاحه . والجماعة في حياتها العادية ترى افرادها يسرون في مختلف نواحي الحياة ، وحتى تشعر بامنهم لا ترى مبرراً لاغفال مجازاة من يقع منه خطأ في حقها ، وهى على هذا الاساس نفترض في الناس جميعاً كاصل عام انهم اهل لتحمل المسؤولية العادية . فان حدث مهاون في هذا الامر فقدت الجماعة ثقته في مقاومتها ، اذ ليس لها الا الظاهر . ولما كانت اجراءات الدفاع الاجتماعى على الصورة التى ينادى بها اصحابها تشمل اجراءات تربية وعلاجية واجتماعية ، وقد يقتصر الامر بالنسبة الى شخص معين على هذه الاجراءات وحدها دون اى جزاء آخر ، فان الجماعة قد لا تشعر بالرضى عنها او الاقتناع بجودها الى درجة قد تهتز معها الثقة في العدالة . وبهذا ان اريد لتلك الحركة نجاح لوجب قصر تطبيقها على اشخاص يشعر المجتمع بانهم حقاً جديرون باتخاذها قبلهم . وان تمثلت الخطوة بعد هذا في العقوبات قصيرة المدة - التى كثيراً ما تكون سبباً في العودة الى الاجرام - فان هناك من الانظمة القانونية ما يعالج تلك الصورة ، ومنها على سبيل المثال ايقاف تنفيذ العقوبات .

والخروج على القواعد العامة في قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية لا يثار - في رأينا - الا بالنسبة الى اشخاص يخشى على المجتمع من اجرامهم او اندفاعهم في تيار الجريمة . فالفرد الذى يقع منه ما يعد جريمة في القانون لن يمثل خطورة على المجتمع الا اذا وجد احتمال عودته الى طريقها ، أما لو وقف الامر منذ تلك الجريمة وحدها ، فهى حدث وقع في المجتمع وانتهى امره مع فاعله . وبهذا يكون المجرم المتأدو محل الدراسة . وكذلك الشأن بالنسبة الى المجرم الشاب ، اذ ان احتمال عودته الى الجريمة قائم دائماً . ويحتاج للدراسة معهما الحدث الصغير اذ لم تكتمل فيه بعد مقدرة مقاومة المؤثرات المختلفة . ومن الطبيعى ان تكون لكل فريق الاجراءات التى تناسبه . وهذا الاتجاه هو الذى تسير عليه كثير من التشريعات حيث نص

Pierre Cannat ; Le prison école 1955., p. 97, Jean Graven : "Introduction à une , (٥٧)
procédure pénale rationnelle de prévention et de défense sociale " . Revue pénale suisse
1959, p. 190.

الأحداث بإحكام خاصة فيما يتعلق بقانون العقوبات والإجراءات . وهو الحال أيضاً بالنسبة الى المائدين والشواذ من المجرمين كما سبق أن أشرنا في القانون البلجيكي . ولا داعي مطلقاً لتنبير كامل في الأنظمة الجنائية القائمة بشكل لا يتجاوب مع المشاعر العامة ، ولا يمكن قبول إلغاء النظام القائم الغاء كلياً ، ولكن الواجب هو موامعة التشريع للحاجة العملية .

ولعل هذا هو ما دعانا انصار حركة الدفاع الاجتماعي الحديث الى القول بان حركتهم انسانية لا تهدف الى إلغاء قانون العقوبات ، ولقد هبر من هذا جان جرافن في قوله « ان القانون والدفاع الاجتماعي يتكاملان ويعزز الواحد منهما الآخر ، وغير صحيح انهما لا يتلازمان . ان الدفاع عن المجتمع ليس هو الدفاع الأعمى عن الدولة ، على انها الصنم الذي يمتن ويحطم الانسان ويحطمه . فلن يكون ثمة خطأ أفدح من هذا ولا أشد ضرراً . ان الدفاع الاجتماعي عندنا اتجاه انساني يخدم الانسان والتنظيم الاجتماعية والحكومية معاً . ولرننوصل الى تحسين أوضاع المجتمع وحمايته هو ذاته الا اذا وضعنا الانسان في مكانه في المجتمع وأعطيناه حقوقه واحترمنا كرامته وأدخلنا في في الاعتبار متطلبات سعادته » .

وتحديد الأشخاص الذين نرى ان يكونوا موضوعاً لاجراءات خاصة عقابية واصلاحية أمر واجب يقتضيه احترام الحرية الفردية ومباشرة الجرائم والعقوبات . ونعني أولاً المجرم الشاذ - وهو في نظرنا من ضعف لديه الإدراك أو ضعفت إرادته عن توجيه تصرفاته نتيجة لمرض عقلي أو نفسي أو عصبي . وعدم تحديد المرض الذي يؤثر في الإرادة من شأنه ان يترك الباب مفتوحاً للاكتشافات العلمية الخاصة بتلك الأمراض ، وهذه مسألة يستفاد فيها برأي رجال الطب العقلي والنفسى كخبراء (٥٨) - كما نعني المجرم المالد ، والمجرم الحدث على التحديد الذي يبينه القانون .

واسناد جريمة الى أي من الأفراد سالف الذكر يقتضي طرح الأمر على القضاء ، ولا تقتصر مهمته على توقيع العقوبة أو عدم توقيعها أو تحديد القدر المناسب منها ، وإنما ليقول كلمته في شأن الاجراء الذي يتبع بالنسبة الى المتهم ، وهو اجراء له هدفان ، ارضاء المجتمع وعلاج المجرم . ومن ثم تعينت - قبل ان يكون القاضي رأيته في مدى مسؤولية المتهم - دراسة شخصيته من أوجه عدة صحية ونفسية وعصبية واجتماعية ، ليفيد من حكم القانون بالنسبة اليه ، اذ ان كلاً منها يساعد القاضي على تكوين عقيدته في ان يكون الاجراء مناسباً لحالة المتهم بما يؤدي الى تحقيق الغاية المرجوة من أي نظام يطبق في حقه . وتعرف حالة المتهم لا تكفي فيها المعلومات التي يستقيها القاضي من التحقيق أثناء نظر الدعوى . بل يجب وجود بيانات علمية تعينه في هذا الصدد ، ويستعين لها بالفنيين من العلماء سواء في النواحي العقلية أو العضوية أو الاجتماعية . ويجب ان يحاط المتهم بالضمانات القضائية والعلمية الممكنة في مباشرة تلك الاجراءات ، لان النتيجة التي تنتهي اليها تقارير الخبراء تحدد مدى مسؤولية المتهم أو عدم مسؤوليته وما اذا كانت تطبق بالنسبة اليه احكام القانون العام أو القواعد الخاصة .

وأول تلك الأمور أن يكون الاختصاص في وضع المتهم تحت الملاحظة الفحص والدراسة للجنة قضائية ، إذ يطبق القانون بالنسبة إلى شخص أسند إليه ارتكاب جريمة ، وقد يترتب على نتيجة الملاحظة والفحص تقرير وتحديد مسؤوليته جنائياً . ويستوى في الاختصاص جهات التحقيق وجهات الحكم فيصدر من أيهما الأمر بوضع المتهم تحت الملاحظة . وتعتبر الجهات القضائية الموثلة التقليدي للحريات الفردية في أية مرحلة من مراحل الدعوى الجنائية ، فلا يهدد اختصاص اتخاذ الإجراءات السابقة إلى جهة الإدارة لأن مباشرتها قد تنتهي إلى تقرير إجراء بالنسبة إلى المتهم يتضمن صفة الجراء بالإضافة إلى العمل على إصلاحه وإعادته للمجتمع .

وفضلاً من اختصاص القضاء بإصدار كلمته بشأن المتهم سواء فيما يتعلق بمسؤوليته عن الجريمة المسندة إليه أو عدم مسؤوليته ، أو فيما يتعلق بالإجراء الذي يباشر قبله بشية إصلاحه ، فإنه يتعين أن يدخل في اختصاصه أيضاً الإشراف على تنفيذ تلك الإجراءات ، ولقد رأينا فيما سبق أن الدعوى الجنائية لا تنتهي بمجرد صدور الحكم من القضاء ، وإنما هي تمتد حتى تمام تنفيذ كلمة القضاء ، وهذه مهمة قاضي الإشراف على التنفيذ .



خاتمة :

في ختام هذا البحث نستطيع القول بأن الدفاع من المجتمع أمر لازم في كل وقت ، بل لقد باشره الجماعات في كل العصور ، فهو رد فعل طبيعي تحركه غريزة حب البقاء الموجودة في المجتمع أزاء كل ما يمثل خطورة عليه من إخلال بأمنه ونظامه . وغاية الأمر أن تطور الجماعات وتقدمها يستتبع بدوره تغيراً في المفاهيم والمعتقدات والتقاليد . وينمكس أثر هذا التطور على طريق مجابهة المجتمع للأفعال المناسبة به . وتقدم الجماعات يربد الاهتمام بالجانب الانساني في الفرد الذي هو عماد المجتمع ، ومن ثم أصبح فلكا يدور فيه كثير من الأبحاث .

وحركة الدفاع الاجتماعي - سواء الحديث منها أو السابق عليه - لا تعدو أن تكون مرحلة من مراحل تطور نظرية المجتمع إلى الإنسان حين ارتكابه ما يعد مخللاً بأمنه ونظامه . ولعل الباحث عليها وعلى اهتمامها بالإنسان ذاته - كما رأى كثير من المفكرين - هو ما قاسته البشرية من أهوال الحرب العالمية الثانية ، وما لحق الكثير من الأفراد نتيجة لأنظمة وظروف في الدول التي يوجدون بها . ومن الملاحظ دائماً أن ردود الفعل بإزاء تصرفات معينة تبدأ متطرفة في مقاومتها ، ثم يصيبها نوع من الاعتدال . وهو الحال بالنسبة إلى فكرة الدفاع الاجتماعي التي قال بها جرماتيكاء ، وتلك التي تبنتها مدرسة الدفاع الاجتماعي الحديث تحت زعامة مارك أنسل .

وإذا كانت مصلحة الجماعة في إصلاح كل خارج على نواياها وإعادته إلى حظيرتها أمراً لا جدال حوله ، فإنه لتحقيق هذه الغاية يجب سلوك سبيل يتسم بالبساطة حتى يستجيب له المجتمع . فالمسائل المعقدة والبعيدة عن مشاعر الجماعة لا ينمكس صداها لدى أي فرد في المجتمع ، بل يجب أن تكون تلك المسائل هي الصدى لتلك المشاعر . وإذا كان كل فرد في المجتمع يرجو في

كل من ارتكب جريمة أن ينصلح حاله فلا يعود إليها ، فلماذا لا يكون تحقيق هذا الأمر من طريق سهل واضح ، ومالداعي لأن نجسم الأمر تحت اسم نظرية معينة ، أو حركة خاصة ، قد يتعذر فهمها وبالتالي الاستجابة لها ، وإذا أردنا النزول إلى أرض الواقع العملي وسألنا الفرد العادي عما يفضل به بالنسبة إلى من ارتكب جريمة ، هل يوقع عليه عقاب أو يباشر إجراء دافع اجتماعي ، لما اختار إلا العقاب . فان وجهته إلى محاولة اصلاح الجاني لرحب بالأمر ، ولكن من خلال العقاب الذي يوقع عليه . فان قلت انه قد ارتكب الجريمة تحت تأثير حالة مرضية لديه لا تمس له العذر راجعاً لملاجه . تلك هي الصورة الواقعية التي ينبغي الاعتماد بها ، بغير حاجة إلى استحداث مصطلحات توسع اللبس في نفس الجمهور إلى درجة قد يفقد فيها ثقته في مقدرة القانون على مجابهة الأفعال التي تمس نظام المجتمع وتخل بأمته .

ومن فكرة الواقع العلمي هذه ، والتي نستقيها من واقع مجتمعنا العربي، نرسم السبيل إلى مكانة الإجراء - لا تحت اسم نظرية معينة أو حركة خاصة - في حدود واضحة يجرى تطبيقها كلياً أو جزئياً وفقاً للظروف الخاصة بكل افاق من آفاق المجتمع العربي .

١ - ان الجريمة التي ينبغي ان توجه عناية خاصة إلى مكافحتها ، هي التي يتغفل لها الشعور العام للجماعة ، ويتحدد هذا بالأفعال التي من شأنها ان تمس من الانسان شخصه أو حرته أو ماله . أما الجرائم المستحدثة والتي يُطلق عليها أحياناً اسم « الجرائم الاصطناعية » فهي تختلف من مكان إلى آخر ، ومن وقت إلى غيره ، فلا تدخل في نطاق بحثنا ، ولكل دولة أن تتخذ في مواجهتها ما تشاء من الإجراءات مراعية في ذلك القواعد العامة في القانون .

٢ - ان مكافحة الاجرام لا ينبغي أن توجه إلى كل من تستند إليه جريمة ، وإنما يستبعد من نطاقنا من تعتبر الجريمة أمراً عارضاً في حياته ، أما من يقوم الاحتمال في عودته إليها فهو الذي يجب أن يكون محل العناية . ويمكن تحديد ذلك بالحدث أولاً لقيام الاحتمال دائماً في اندفاعه مع تيار الجريمة لسهولة القيادة ولتقص في حسن تقديره للامور . وكذلك الشأن بالنسبة إلى الشاذ ، الذي قد تسوقه حالته الخاصة إلى السر في طريق الجريمة . وأخيراً المتهم العائد ، فعودته إلى الاجرام دائماً ماثلة .

٣ - وإذا خصص أفراد معينون بإجراءات خاصة بالنسبة إلى فعل يعد جريمة ، فإنه يجب أن لا يباشر هذه الإجراءات إلا بعد وقوع الجريمة فعلاً ، أي والفرد في دور الإلهام ، وذلك حفاظاً على الحرية الفردية واحتراماً لمبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الذي يُعتبر سبباً لتلك الحرية قبل أي محاولة للعسف والجور .

٤ - ان الإجراءات التي تُباشر بالنسبة للأشخاص المشار إليهم ، ينبغي أن تشمل عنصرين واضحين ، الأول والاصلاح ، أي الجزاء والعلاج ، فلا بد أن يشعر كل فرد بنتيجة ما ارتكبه في حق الجماعة ، وهذه يجب الاعتماد بشموورها في مواجهة الجريمة ، ولكنها لا تتخلل من أخطأ ، وإنما تأخذ بيده إلى الطريق القويم .

٥ - اذا رسمت اجراءات خاصة تضمنت الجراء والاصلاح فمن الضروري أن تكون في نطاق الضمانات التي يتمتع بها الفرد العادي وفقاً للقواعد العامة المقررة . واول هذه الضمانات أن يمهّد بتلك الإجراءات الى جهة قضائية ، مندا البدء في الإجراءات الجنائية ، حتى نهاية التنفيذ ، اى حتى اعادة الفرد الى مجتمعه . بل ينبغي أن تحدد السلطات التي تتمتع بها الجهات القضائية وحدودها ، حتى لا يرجع التاريخ الى الوراء ، ويكون القضاء وسيلة لاهدار الحرية لا حافظا لها . فالحرية الفردية أساس في الكرامة الانسانية، وامتهانها مساس بالمجتمع وهدم له ، ورعايتها اقامة للفرد وتلقيم لقوة المجتمع .

★ ★ ★

بيان المراجع

(أولا) باللغة العربية

- ١ - ابن همام ، شرح فتح القدير ، ج ٤ .
- ٢ - اسلام ، عزى ، جون لوك - نوابغ الفكر القروس - ١٩٦٤ .
- ٣ - الماكوردي ، أبو الحسن ، الاحكام السلطانية .
- ٤ - المرصفاوى ، حسن ومحمد ابراهيم زيد ، دور القاضي في الاشراف على التنفيذ الجنائي ، ١٩٧٠ .
- ٥ - بدوى ، طي ، الحالة الخطرة للمجرم بالفرنسية - مجلة القانون والاقتصاد السنة الاولى .
- ٦ - بدوى ، محمد طه ، اميات الافكار السياسية الحديثة ، ١٩٥٨ .
- ٧ - جراماتيكا ، فيليو ، المبادئ الاساسية لفترةالدفاع الاجتماعي ، مجموعة اعمال الطلبة العربية الاولى للدفاع الاجتماعي ، القاهرة عام ١٩٦٦ .
- ٨ - راشد ، طي احمد ، مبادئ القانون الجنائي ، ١٩٥٠ .
- ٩ - راشد ، طي احمد ، نحو مفهوم عربي لسياسةالدفاع الاجتماعي ضد الجريمة ، مجموعة اعمال الطلبة العربية للدفاع الاجتماعي ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ١٠ - راشد ، طي احمد ، نحو مفهوم اجتماعي للقانون الجنائي ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، السنة العاشرة .
- ١١ - هودة ، عبد القادر ، القانون الجنائي الاسلامي مقارنا بالقانون الوضعي طبعة ثالثة .

(ثانيا) باللغة الفرنسية

- 1 - Ansel, Marc, La défense sociale nouvelle, 1954.
- 2 - Bellon, Jaques, Droit pénal soviétique et droit pénal occidental 1961.
- 3 - Bauzat, Pierre, Traité théorique et pratique de droit pénal 1951.
- 4 - " " , Le controle de l'exécution des mesures de défense sociale, Revue internationale de droit pénal, 1957.
- 5 - " " , et Jean Pinatel, Traité de droit pénal et de criminologie, 1963.
- 6 - Caumat, Pierre, Le prison école, 1935.
- 7 - Delugo, Tullio, Droit pénal fiscal, 1958.
- 8 - Garcon. Emile, Le droit pénal, 1922.

- 9 — Garraud, *Traité de droit pénal*, T.I.
- 10 — Granatice, Filippo, *Principes de défense sociale*, 1963.
- 11 — Graven, Jean, *Introduction à une procédure pénale rationnelle de prevention et de defence sociale* *Revue pénal suisse*, 1959.
- 12 — Hemard, Jean, *les sanctions pénales en droit privé*, 1946.
- 13 — Merle, Roger et André Vitu, *Traité de droit criminel*, 1967.
- 14 — Piatier, André, *L'évasion fiscale et l'assistance administrative entre Etats*, 1938.
- 15 — Saleilles, Raymond, *L'individualisation de la peine*, 1827.
- 16 — Stefani, J. et G. Levasseur, *Droit pénal général*, 1968.
- 17 — Vabres, H. Donnedieu, *Traité élémentaire de droit criminel et de legislation pénale comparée*, 1947.
- 18 — Vidal, G et J Magnol, *Cours de droit criminel et de science penitentiare*, 1935.

★ ★ ★

اسماعيل صبري محمد *

القانون وأمن المجتمع الدولي

— تمهيد —

الأوضاع الدولية السابقة على نظام الأمن الجماعي

١ - **القوة في المجال الدولي** : كانت القوة ولا تزال محور الارتكاز الرئيسى في تحديد اطار الاستراتيجيات القومية للدول ، وفي تكييف أنماط علاقاتها الخارجية ، وتقرير طبيعة الأهداف المتوخاة من وراء هذه الاستراتيجيات والسياسات. ولما كانت إمكانات الدول من القوة تتفاوت ، كما وكيفاً ، بحسب ظروف كل دولة وتبعاً لحجم الموارد المادية والطبيعية والبشرية التى تستحوذ عليها ، وكذلك بمدى تطورها التكنولوجي والصناعي وبكفاءة مؤسساتها السياسية والإدارية والمسكرية والدعائية ، فقد حدا هذا ببعض الدول الى محاولة استغلال تفوقها النسبي في إمكاناتها من القوة لترتب أوضاعاً وعلاقات لا تستجيب الا لدواعى مصالحها القومية واستراتيجيتها الخاصة مهما نجم عن ذلك من أضرار بمصالح الدول الأخرى . وهذه الحقيقة

* الدكتور اسماعيل صبري محمد استاذ العلوم السياسية المساعد بكلية التجارة جامعة اسيوط .

بالذات ، ونقص ذلك الضغوط المتولدة من الاتساع في حجم امكانات الدول من القوة القومية ، هي التي تستطيع أن تفسر لنا سر الديناميكية الهائلة التي تتميز بها العلاقات السياسية الدولية ، كما أنها هي التي تكشف لنا عن طبيعة الأسباب التي تؤدي الى حدوث العدوان ووقوع الحرب في المجتمع الدولي . ولعل هذا هو ما دعا الكثيرين من علماء العلاقات الدولية الى أن يجرّدوا هذه العلاقات ويردّوها الى حقيقة أساسية واحدة وهي أنها لا تخرج عن كونها صراعات قوى أو سياسات قوى ، ولا شيء غير ذلك (١) .

ومن البديهي أن ظاهرة القوة القومية بدنياميكتها الهائلة وتقلبها الدائبة ، وما يؤدي اليه هذا التقلب بالضرورة من اختلال في نماذج القوى وتراكيبها المسيطرة ، هذه القوة إذا ما تركت دون تحكم أو ترويض وإذا لم تخضع لضوابط تنظم ممارستها وتبقى عليها داخل إطار دولي مشروع ومقبول ، فإنها لا بد وأن تدفع بالمجتمع الدولي الى أوضاع من الحرب والفوضى الدائبة ، كما أنها ستستنف كل ثقة في الارتباطات والالتزامات التي تدخل الدول أطرافاً فيها ، حيث أن مصير هذه التعهدات الدولية سيكون رهناً بالتغيير الذي يطرا على مقدرات القوة التي تتاح لكل طرف من أطرافها .

لذلك كله حاولت الدول أن تعالج ظاهرة القوة القومية بطريقة تحاول على قدر الامكان أن تخفف من سلبياتها وأن تحد من آثارها المخيرة للسلام والأمن الدوليين ، وكانت الأداة الرئيسية الأولى التي استحدثتها المجتمع الدولي في هذا الشأن هي تطبيق سياسة توازن القوى في العلاقات الدولية (The Balance of Power System) ، وهو التطبيق الذي استمر قرابة ثلاثة قرون تبدأ من منتصف القرن السابع عشر وتنتهي في أوائل القرن العشرين .

ب - سياسة « توازن القوى » في العلاقات الدولية : يتخلص جوهر فكرة توازن القوى ، على الأقل بمفهومها التقليدي ، في أن وجود عدد كبير من الدول تتفاوت قواها ، يدفع بهذه الدول الى التكتل في تحالفات ومحاور قوى متكافئة أو شبه متكافئة ، وهذه التجمعات والتكتلات المتضادة تقلل من احتمالات الحرب وتزيد من فرص السلام . أو بمعنى آخر فإن تجمعات القوى المتوازنة هذه لا تمكن دولة أو مجموعة من الدول من الاعتماد على غيرها تحت وهم الاعتقاد بأنها تتمتع بالتفوق الذي يمكنها من هذه السيطرة . ومن هنا يحقق توازن القوى بمفهومه هذا الرين هامين يتعلق أولهما بحفظ السلام الدولي ، بينما يتعلق ثانيهما بحماية استقلال الدول الأطراف في هذه المحاور والتجمعات .

(١) ينص على مشكلة القوة ودورها في العلاقات السياسية الدولية راجع :

Security and the Power Problem, in, "Frederick H. Hartmann, The Relations of Nations, 3rd edition (The Macmillan Company, New York. 1967) PP. 255 — 265.

The Management of Power in International Relations, in, "Inis L. Claude Jr., "Power and International Relations" (Random House, New York. 1962) PP. 3—10.

Political Power, in "Hans J. Morganthan, Politics Among Nations,) Alfred Knopf, New York, 1960, PP. 27—37.

Martin Wright, Power Politics, in "The Theory and Practice of International Relations " edited by William Olson and Fred Sondermann (Prentice Hall, Englewood Cliffs, N.J., 1966) P. 84.

ومن ذلك نخلص الى أن سياسة توازن القوى تستند على ركيزتين أساسيتين : (أولاهما) أن الدول الأطراف في محاور القوى المتضادة يجمعها غرض واحد هو الإبقاء على الاستقرار السائد في علاقات القوى ، ومن ثم ردع العدوان وأجباطه (وثانيتهما) أنه في أى موقف دولي ، فإن التوازن يتم عن طريق قدرة هذا الأسلوب على توليد ضغوط متضادة ومتعادلة ، وبذلك يمكن تجنب أى اختلال غير مرغوب فيه في علاقات القوى هذه .

وقد انقسمت توازنات القوى من حيث الشكل الى نوعين رئيسيين : (أ) توازنات القوى البسيطة (Simple Balance) ، وهي التي تتكون إما من دولتين متعادلتين القوى أو من مجموعتين من القوى المتضادة والتي هي في حالة من التكافؤ أو التعادل النسبي من حيث إمكانات القوى ، وهذا النموذج المبسط من توازن القوى وجد في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر ، ومن أمثله التحالف الفرنسي الروسي في عام ١٨٩٣ ضد المحالفة الثلاثية التي كانت أطرافها ألمانيا والإمبراطورية النمسوية المجرية وإيطاليا ، وكذلك محور برلين روما الذي انبثق الى الواقع في عام ١٩٣٥ ضد الدول الأعضاء في عصبة الأمم . (ب) توازنات القوى المركبة أو المتعددة ، (Multiple Balance) وهي التي تتكون من مجموعات قوى كثيرة تعمل على موازنة بعضها البعض ، وليس ثمة قيد على عدد هذه المحاور والتجمعات في ظل النظام المتعدد لتوازنات القوى . وأبرز تصوير لهذا النموذج أوضاع التوازن التي وجدت في أوروبا في القرن الثامن عشر ، ففي غرب أوروبا وممتلكاتها عبر البحار كانت أطراف توازن القوى القائم آنذاك هي بريطانيا من جهة ، وفرنسا وإسبانيا من جهة أخرى . وفي وسط وشرق أوروبا كانت أطراف التوازن هي النمسا وبروسيا من ناحية ، وروسيا وتركيا من ناحية أخرى ، وكان كل توازن منها يشتمل على مدد من الدول الصغرى .

وتختلف توازنات القوى البسيطة عن توازنات القوى المركبة أو المتعددة في جانب آخر هو وجود مستوى مرتفع نسبياً من التوتر الدولي ، وصراعين محوريين القوى أكثر حدة في ميدان سباق التسلح من ذلك الذي يحدث في ظل التوازنات المتعددة المحاور (٣) .

وإذا تركنا مظهر التوازن بسيطاً كان أم معقداً ، وبحثنا في الأدوات التي اركز عليها تطبيق مبدأ توازن القوى في العلاقات الدولية ، فلنستوف نجد أنها كانت عديدة ومتنوعة ومن أهمها (٢) :

(١) وسيلة التعويضات الإقليمية (Territorial compensations) وقد سيطرت هذه الوسيلة في القرن الثامن عشر بشكل خاص ، وورد ذكرها صراحة في معاهدة أوترخت Treaty of Utrecht التي عقدت في عام ١٧١٣ والتي أنهت الحرب حول مشكلة الخلافة على الملك في إسبانيا إذا اعتبر التعويضات وسيلة مقبولة ومشروعة للإبقاء على توازن القوى دون

Martin Wright, Power Politics, op. cit. P. 85

(٢) راجع في ذلك :

A.K.F. Organski World Politics (Alfred Knopf, New York. 1968)

ولذلك

PP. — 274 — 275.

(٣) لتعرف على الوسائل المختلفة التي استخدمت لتحقيق مبدأ توازن القوى في العلاقات الدولية يمكن الرجوع

A.K.F. Organski, World Politics, op. cit. PP. — 276 — 279.

الى :

Hans J. Morganthan, Politics Among Nations, op. cit PP. 178 — 194.

تغير ، وتبعاً لذلك قسمت كل الممتلكات الإسبانية في أوروبا والمستعمرات بين مائتي الهابسبرج والبريون . كذلك فإن تقسيم بولندا ثلاث مرات في أعوام ١٧٧٢ ، ١٧٩٣ ، ١٧٩٥ كان تطبيقاً لهذه السياسة بين الدول الأوروبية . وقد تطورت وسيلة التعويضات في مؤتمر فيينا الذي انعقد في عام ١٨١٥ حيث أنشأ لجنة إحصائية تقوم بإجراء حصر إقليمي بمقاييس الموقع والإمكانيات وتعداد السكان ونوعيتهم ، وذلك حتى يسهل تطبيق وسيلة التعويضات الإقليمية بين الدول على أساس من الدراسة الواقعية . وفي أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين طبق مبدأ التعويضات الإقليمية على شكل توزيع مناطق النفوذ والمستعمرات بين الدول الأوروبية الكبرى ، وكانت القارة الأفريقية بوجه خاص هدف هذا التقسيم الاستعماري وكل المعاهدات التي حصلت عليها هذه الدول الأوروبية كانت خاصة بالتنسيق على مناطق النفوذ ، فمعاهدة عام ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا حول إثيوبيا إلى ثلاث مناطق نفوذ على نفس النمط الذي اتبع في تقسيم بولندا في القرن الثامن عشر ، والمعاهدة الانجلو - روسية في عام ١٩٠٧ قسمت إيران بين بريطانيا وروسيا إلى منطقتي نفوذ للدولتين ، وعموماً يمكن القول أن مبدأ التعويضات والتنازلات الإقليمية كان في وقت ما من أكثر الوسائل المطبقة في حفظ توازن القوى الدول ، وكانت هذه التعويضات هي دائماً هدف المباحثات والمفاوضات الدبلوماسية بين الدول الكبرى .

(٢) ومن الوسائل التي اثبتت في تحقيق مبدأ توازن القوى بين الدولتين من الدول القوية أو الكبرى العمل على وضع دولة محايدة كمنطقة عازلة أو فاصلة بينهما (Buffer Zone) . وغالباً ما كانت هذه الدولة المحايدة دولة ضعيفة لا تمثل خطراً على أمن ومصالح أي من الدولتين ، وانحصرت وظيفتها أساساً في تقليل احتمالات الاحتكاك والصدام بينهما من خلال وضعها كمنطقة فاصلة . ومن أمثلة هذه المناطق العازلة أو الفاصلة بولندا في الماضي كفواصل بين روسيا وألمانيا ، وبليجيا وهولندا كفواصل بين فرنسا وألمانيا ، كما أنه في القرن التاسع عشر كان الذي يفعّل روسيا من الإمبراطورية البريطانية حاجز من الدول الصغرى الضعيفة ، وقد حرصت بريطانيا طيلة القرن التاسع عشر على الإبقاء على هذا الحاجز الفاصل رغم ضعفه . كذلك كانت هناك دول شرق أوروبا التي جعلتها معاهدة فرساي منطقة عازلة بين روسيا وألمانيا واطلقت عليها المنطقة الوسطى (Middle Zone) . وذلك بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة حين لم تكن أي من الدولتين داخلة في مفاد الدول الكبرى ، ولكن بمجرد أن استعادت الدولتان قواهما بدأتا بتدخلان في هذا الحزام الفاصل من الدول الضعيفة وهو الحزام الذي كان يمثل منطقة فراغ قوى يمكن لأي من روسيا أو ألمانيا أن تتدخل لتتلاءم بقوتها الخاصة ، وكان ذلك مقدمة للصراع الدامي الذي نشب بين الدولتين فيما بعد .

(٣) وسيلة التدخل Intervention ومضمونها تدخل بعض الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى في محاولة منها للإبقاء على توازن القوى القائم ، وأحياناً يكون هدف التدخل تغيير التوازن القائم بشكل آخر من أشكال التوازن الدولي . وعلى ذلك ينقسم التدخل إلى نوعين :

(١) - تدخل دفاعي Defensive Intervention ويعني إصرار دولة على عدم تغيير توازن القوى في اتجاه لا يلائم مصالحها إذا ما حدث تغيير في النظام السياسي الداخلي لدولة من الدول ، ولذلك فهي تتدخل لاحتياط هذا التغيير وضمان استمرار الوضع على ما هو عليه ، ومن

أمثلة التدخل الدفاعي تدخل الحلفاء في **ووسيايين ١٩١٨-١٩٢٠** للقضاء على الثورة البولشفية، وتدخل بريطانيا في **العراق في عام ١٩٤١** لسحق ثورة رشيد عالي الكيلاني واستعادة حكومة نوري السعيد ، وتدخل بريطانيا في **اليونان عام ١٩٤٤**، وتدخل الاتحاد السوفيتي في **المجر وبولندا عام ١٩٥٦** ، وفي **تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٦٨** ، وتدخل أمريكا في الشؤون السياسية الداخلية لدول أمريكا اللاتينية ، وفي **فيتنام الجنوبية** منذ عام ١٩٦١ . الخ .

(ب) - **تدخل هجومي** Offensive Intervention ويعني التدخل بقصد إسقاط نظام حكم معين وتغييره كوسيلة لتغيير التوازن في اتجاه أكثر تلاؤما مع مصالح الدولة التي تمارس هذا التدخل . ومن أمثلة ذلك تدخل ألمانيا وإيطاليا لقلب نظام الحكم في إسبانيا أثناء الحرب الأهلية الأسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩) وتدخل ألمانيا النازية بالبابور الخامس في الأوضاع الداخلية لبعض الدول الأوروبية وعلى نحو لم يكن مانوفاً من قبل . وعموماً فإن التدخل كوسيلة لإقرار توازن القوى ظاهرة شائعة وبخاصة بين الدول الكبرى وتوابعها أو التي يطلق عليها Satellites (٤) .

(ج) - **فشل سياسة توازن القوى كإداة لحفظ السلام الدولي** : على أن سياسة توازن القوى لم ينجح تطبيقها في العلاقات الدولية وذلك لأكثر من سبب (٥) ومن ذلك :

أولاً - أن فكرة وجود عدد من الدول التي لا تستطيع إحداها أن تحصل على القوة التي تمكن منها من أحداث اختلال في أوضاع التوازن الموجود ، تميل إلى تصوير النظام الدولي وكأنه يعمل بطريقة آلية محضة ، وذلك لأنها بنيت على أساس أن حسابات الدول وردود الفعل التي تبديها أزاء تصرفات بعضها البعض تتم أوتوماتيكياً وبشكل دقيق يتيح في كل مرة إعادة توزيع القوى أو تجميعها بطريقة متكافئة يستمر معها التوازن بشكل أو بآخر .

وهذه الآلية في ردود الفعل وسياسات توزيع القوى تتطلب أن تكون هناك مقاييس كمية معترف بها من قبل الدول كلها ، ويمكن بواسطتها تقييم القوة النسبية لكل دولة ولكل تحالف ومقارنتها بطريقة تثبت التكافؤ أو التعادل الذي يشكل حجر الزاوية في نظام توازن القوى . وقد حاولت الدول فعلاً أن تتوصل إلى معايير للقياس الكمي وبخاصة في النواحي الإقليمية والسكانية ومعدلات التسليح ، إلا أن هذه المقاييس لم تكن كافية في ذاتها حيث أن القوة القومية للدول لا بنى على العوامل والاعتبارات الكمية وحدها ، وإنما هي مزيج معقد ومتداخل ودائب التفاعل من العوامل الكمية والكيفية معاً . وقد نتج من ذلك أن أصبحت تقديرات القوة بنى على التخمين أكثر مما بنى على الحقيقة والواقع ، ومن هنا فإن التكافؤ الذي نسب إلى محالفات القوى إنما كان تكافؤاً وهمياً أكثر منه تكافؤاً فعلياً أو حقيقياً .

ثانياً - أن المنطق الذي يبنى على حماية التوازن وآليته في مجتمع متعدد الأطراف ومعقد

Martin Wright, Power Politics, op. cit. P. 87.

(٤) راجع في ذلك :

(٥) أن نقد نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية يمكن الرجوع إلى :

A.K.F. Organski, World Politics, op. cit. pp. 282 - 295.

Hans Morganthan, Politics Among Nations, op. cit. pp — 204 — 220.

وكذلك

A Critique of the Balance of Power in Iris Claude power and International Relations op. cit PP. 40. — 93.

العلاقات والمصالح . وفي ظل ديناميكية التغيير الذي ينتاب مختلف أوضاعه وجوانبه بعسفة مستمرة ، يجعل من هذا التوازن الدولي للقوى شيئاً أقرب الى التصور النظري البحت منه الى الواقع العملي .

ثالثاً - ان مبدأ توازن القوى قام على افتراض ان الدول لا تربطها ببعضها علاقات دائمة وانما هي في حالة حركة مستمرة مدفوعة في ذلك باعتبارات القوة . وهذا الافتراض يفصل عامل القوة عن غيره من الاعتبارات ولا سيما الاعتبارات الاقتصادية ، ذلك ان تعقد المصالح الاقتصادية وتداخلها بين الدول يجعل من التحلل منها والانفراد باتخاذ القرار الخاص بالدخول في تحالف مع بعض الدول ضد غيرها عملية صعبة وليست مرنة او ممكنة في كل الظروف . وبالإضافة الى ضغط التعقد في المصالح الاقتصادية ، فان الانتقال من علاقة تحالف الى علاقة تحالف أخرى يتطلب جهوداً دعائية ضخمة لاقتناع الرأي العام الداخلي بالدوافع والتبريرات التي تعلى التحول من جانب بعض الحلفاء الى الجانب الآخر المضاد او المعادى لهم ، وهو ما يفترض توازن القوى انه لا يمثل عقبة أمام هذه التحولات المفاجئة في تجمعات القوى . ويزيد من عدم مرونة الخروج والدخول في تجمعات القوى ازدياد تأثير العوامل الايديولوجية على سلوك الدول ، وهناك امثلة عديدة لذلك منها انه على الرغم من الضغوط والتهديدات التي تعرضت لها يوغسلافيا من الاتحاد السوفيتي، في عام ١٩٤٨ والتي كان من ضمنها طردها من الكومنغورم ، الا ان يوغسلافيا لم تجبر على الدخول في علاقة تحالف مع الكتلة الغربية للردي على التهديدات السوفيتية .

لذلك كله لم يكن من المستغرب ان تقع حروب كثيرة في المجتمع الدولي ، وان كان اظلمها واكثرها تخبيراً هما الحربان العالميتان اللتان وقعتا في النصف الأول من القرن العشرين ، واللتان كان لهما ابلغ الأثر في حفز الدول على ان تجرب وسيلة أخرى خلاف وسيلة توازن القوى لنسب السلام والأمن الدوليين ، وكانت الوسيلة الجديدة هي « **نظام الأمن الجماعي** » ، وذلك من خلال منظمات دولية تتولى هذه المسؤولية (مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة فيما بعد) .



(أولاً) - نظام الأمن الجماعي

- الفكرة والمفهوم : يتركز مفهوم نظام الأمن الجماعي في المحاولة دون تغيير الواقع الدولي أو الاخلال بأوضاعه وعلاقاته وتبديلها في الاتجاه الذي يلائم مصالح دولة من الدول ، وذلك بواسطة اتخاذ اجراءات جماعية دولية كقوة ضاغطة وممانعة لمحاولات التغيير هذه . ونظام الأمن الجماعي لا يزيل الاختلافات أو التناقضات القائمة في مصالح الدول وسياساتها ، وانما ينكر وسيلة العنف المسلح كاسلوب لحل هذه التناقضات ويركز بدلاً من ذلك على الطرق والاساليب السلمية (٦) .

(٦) بخصوص فكرة الأمن الجماعي راجع :

Roland N. Stromberg, "The Idea of Collective Security" and "Kenneth W. Thompson, Collective Security Re-examined" both in From Collective Security to Preventive Diplomacy, edited by Joel Larus, (John Wiley & Sons, Inc., New York, 1965) PP. 273 — 305.

وتبنى التقديرات التي يقوم عليها نظام الأمن الجماعي على أن أكثر القوى الضاغطة والمؤثرة في ردع العدوان في المجتمع الدولي لا تتحقق بالاحتكام إلى المنطق أو الأخلاقيات (حيث أن العدوان بطبيعته عملية لا أخلاقية كما أنه لا يتحرك دوماً بدوافع المنطق) ، وإنما يتحقق ذلك بوضع العدوان في مواجهة قوى متفوقة عليه ، فهذا التفوق هو الذي ينتج آثاراً رادعة تضمن الإبقاء على الوضع القائم Status Quo دون تغيير .

ومفهوم السلام الدولي في ظل نظام الأمن الجماعي هو أنه من القيم الدولية التي لا تقبل التجزئة أو المساومة (An Indivisible Value) ، لأن التجربة والمساومة تعنيان أوضاعاً من التمييز وما يرتبط بذلك من ثغرات تسهل على العدوان تحقيق أهدافه دون أن يقابل مقاومة دولية فعالة . أو بمعنى آخر ، فإن الهجوم على أي دولة مهما كانت بعيدة أو قريبة ، كبيرة أو صغيرة ، قوية أو ضعيفة ، لا بد وأن يقابل بالقوة الجماعية المتكاملة للمجتمع الدولي كله . وترتيباً على ذلك كله ، وانطلاقاً منه ، فإن نظام الأمن الجماعي يقوم على ردع العدوان الفعلي والمحتمل بأياً كانت مصادره ، وإباً كانت القوى التي يتحرك في إطارها ، وبذلك فإنه لا يستهدف مصادر محددة ، كما لا يعمل على تقبيد بعض الدول دون البعض الآخر ، وإنما هو يعاقب دون ما تحيز أو تمييز أي دولة تنتهك الأوضاع القائمة وتلجأ إلى الاستخدام غير المشروع للقوة في علاقاتها الدولية (٧) .

مقارنة الأمن الجماعي بسياسة توازن القوى : إذا قارنا بين الأسس التي يرتفع عليها نظاما توازن القوى والأمن الجماعي في العلاقات الدولية ، نجد أن هذه الأسس تلتقي في بعض النقاط بينما تختلف حول البعض الآخر . وفيما يلي مقارنة تفصيلية لهذه الأسس :

(١) - جوانب الاتفاق في أسس نظامي الأمن الجماعي وتوازن القوى :

(١) - أن محور التركيز في نظامي الأمن الجماعي وتوازن القوى هو البحث عن كيفية دولية ملائمة لمواجهة مشكلة القوة في العلاقات الدولية ، وذلك بالشكل الذي يضمن ترويض هذه القوة والتحكم فيها وتوجيهها في الناحية التي تدعم إمكانات السلام والأمن الدوليين . وكلا النظامين يقومان على عدم الثقة في نوايا الدول التي تتبع لها ظروفها أن تحشد من إمكانات القوة المادية والمسلحة ما يعطيها نفوذاً واضحاً على الدول الأخرى حيث أن هذا التفوق هو الذي قد يفرى بممارسة العدوان . وهذا التشكك في النوايا هو الذي يدفع بنظام توازن القوى إلى إنشاء محاور وتجمعات قوى مضادة يكون هدفها هو ردع أية محاولة للمساس بالأوضاع الدولية القائمة ، كما أنه هو الذي يدفع نظام الأمن الجماعي إلى تكتيل الدول كلها في محور قوى واحد ضد الدولة أو الدول التي تهدد السلام الدولي بسلوكها العدواني. ونظام الأمن الجماعي لا يسمح بوجود أي مظهر من مظاهر التفوق للمجتمع الدولي ، وهي القوة التي توجه للدفاع عن استقلال الدول الأعضاء في هذا المجتمع الدولي . وباختصار فإن كلا من نظامي توازن القوى والأمن الجماعي يتفقان بصفة أساسية على التسليم بوجود تهديد للسلام الدولي في الحالات التي تنزع فيها دولة أو بعض الدول إلى امتلاك وصعيد ضخيم من مقدرات القوة وإمكاناتها .

(٢) - ان نظامي توازن القوى والأمن الجماعي ينبيان في جوهرهما على فكرة الردع Deterrence ، بمعنى أن منع دولة من استخدام تفوقها في امكانات القوى للاخلال بالأوضاع القائمة ، لا يمكن أن يتم الا من خلال مواجهة العدوان بقوة رادعة اضخم منه ، ورفع درجة المخاطرة بالنسبة للدولة المعتدية الى حد غير مقبول لها بالمرة . ومن ناحية أخرى فان كلا من النظامين يقوم على افتراض أن سلوك الدول لا يخلو من وجود حد أدنى من الترشييد Rationalization الذي يدفع بها الى اجراء موازنات دقيقة على قدر الامكان ، بين عنصرى المخاطرة المحتملة والمزايا المتوقعة (أو ما يعرف عموماً بحسابات المخاطرة) ، حتى إذا ما كانت حسابات المخاطرة أعلى من حسابات المزايا ، أحجمت هذه الدول عن ممارسة العدوان ، وهذا هو الذى يبقّى على الوضع القائم دون تغيير .

وتطبيق فكرة الردع في نظام توازن القوى ينصرف الى التعادل النسبى في توزيع قوة المحاور والاحلاف المضادة بينما ينصرف هذا التطبيق في نظام الأمن الجماعى الى التفوق الساحق لقوة المجتمع الدولى في مواجهة مراكز العدوان . أو بكلمة أخرى فان الردع في توازن القوى ينبى على منصر التكافؤ في توزيع القوى الدولية ، على حين ينتفى شرط التكافؤ - وهذا مهم - كأساس للردع في نظام الأمن الجماعى ، وإنما يصبح تفوقاً هائلاً وساحقاً للمجتمع الدولى ضد الأطراف الشاذة والخارجة على ارادته الجماعية .

(٣) - ان كلا من نظامي توازن القوى والأمن الجماعى يتبنى وجهة النظر التى تعتقد ان أقوى السبل لدعم السلام الدولى تكمن في تمكك أو تحقيق مستوى عال من الاستعداد للحرب والتصميم على القتال اذا ما دمت الضرورات الى ذلك (ويُطلق على ذلك War for Peace) ، وهذا الترابط أو بالأحرى التكامل بين الرغبة في السلام والمقدرة الفعالة على الدخول في الحرب هو الذى يحقق للردع في كل من النظامين المستوى الضرورى من الفعالية والتأثير . وفقدان هذا التكامل في أى جانب من جوانبه هو الذى يؤدي الى فشل الردع ووقوع الحرب .

(٤) - ان نظامي توازن القوى والأمن الجماعى يتشابهان في ناحية أخرى اساسية وهى أنهما يقيمان افتراضاتهما على أساس الاعتقاد في أن مواجهة العدوان واحباطه ستتحقق من خلال الجهد المشترك للدول الأعضاء في المجتمع الدولى حتى وان كانت هناك دول لا يمسها هذا العدوان ولا يؤثر في أمنها أو في مصالحها القومية بشكل مباشر وحاد . ومن هنا ، فان نظريتي توازن القوى والأمن الجماعى ترفضان الراى القائل ان الدول لا تشارك في ترتيبات جماعية ولا تقبل بالمخاطر المترتبة على الدخول فيها ، ما لم يكن هناك تهديد قائم ومباشر وخطير لمصالحها وأوضاعها . وبعبارة أخرى ، فان كلتا النظريتين تطلبان دافع الرغبة في تحقيق السلام على دافع المصالح القومية الضيقة للدول . وبصرف النظر عن مدى واقعية هذا الافتراض ، فهو من أهم مظاهر الاتفاق في نظريتي توازن القوى والأمن الجماعى .

(٥) - ان كلا من نظامي توازن القوى والأمن الجماعى يعتقد أن الدول التى تشارك في الترتيبات الجماعية التى تستهدف ردع العدوان واحباطه ، انما تتمتع بحرية ومرونة كاملتين في تكييف مواقعها وربطها بهدف السلام وحده دون ما عداه من الأهداف . وهما بذلك لا يأخذان في الاعتبار أن حرية الحركة قد تكون مفقودة بسبب الالتزامات التى تدخل الدولة طرفاً فيها مع غيرها ، مما يجعل هذا الافتراض لا وجود له في أرض الواقع ، بل انه قد يحدث أحياناً أن تكون بعض الدول مرتبطة مع الدولة المعتدية بعلاقات مصالح معينة ، والخروج على هذه العلاقات قد يضر بمصالح هذه الدول أبلغ الضرر ، كما أن هذا الخروج قد لا يتيسر إطلاقاً في حالات أخرى .

ومن جهة ثانية ، فان نظامي توازن القوى والامن الجماعي يفترضان ان هذه الحرية والمرونة في تصرفات هذه الدول وسلوكها سيدفعان بها الى الاستجابة الاوتوماتيكية والفورية في اتجاه التجمع والعمل المشترك في صف الدولة أو الدول التي يستهدفها العدوان ، وذلك دون ما اعتبار لطبيعة العلاقة التي تربطها بهذه الدول وما اذا كانت تسمح بمثل هذه الاستجابة .

(٦) - اما المظهر الأخير من مظاهر الاتفاق بين النظامين فمرده اعتقاد كثيرين من خبراء العلاقات السياسية الدولية أن نظام الامن الجماعي ما هو في حقيقته الا صيغة معدلة من نظام توازن القوى ، وهو لا يمثل انفصالا عنه كما لا يمكن اعتباره بديلا له . وقد عبر سيبكيهان عن هذا الرأي بقوله انه « على الرغم من أن عصبة الأمم - وهي أول تطبيق فعلي لفكرة الامن الجماعي في السياسة الدولية - قد عدلت من الالتزامات القانونية للقول ، إلا أنها لم تغير من تنظيم القوة في المجتمع الدولي . فمثل هذا النظام الذي تبقى فيه الدول على سيطرتها على قواتها المسلحة لا يمكن أن يكون الا شكلا آخر من أشكال توازن القوى حتى وإن أطلق عليه نظام الامن الجماعي » (٨) .

ونفس هذا الاعتقاد مبر عنه ادوارد جيولييك الذي يعتبر أن نظام توازن القوى قد تطور من المرحلة التي يقوم فيها تطبيقه على وسيلة التحالف Alliance الى المرحلة التي يطبق فيها على أساس الائتلاف Coalition وهو ما انتهى أخيراً الى نظام الامن الجماعي ، وفي ذلك يقول : « ان نظام الامن الجماعي لا يمكن النظر اليه على أنه يشكل انفصالاً عن نظام توازن القوى ، بل انه في حقيقة الامر مشتق منه ، وهو التطور المنطقي وكذلك المثالي له في نفس الوقت ، حتى وإن كان هذا التطور قد تم ببطء واستغرق بضع مئات من السنين . ان أساس نظام الامن الجماعي بالشكل الذي انبثق به الى الواقع في عام ١٩١٩ مع عصبة الأمم وفي عام ١٩٤٥ مع الأمم المتحدة ليس سوى توسيع وتنقيح لفكرة التوازن في صورة الائتلاف منذ سنة ١٨١٥ ، تماماً كما أن التوازن الائتلاقي كان هو الآخر تطويراً وتنقيحاً لفكرة التوازن المرتكز على أسلوب المحالفات » (٩) .

أما كوينزى وايت Quincy wright استاذ العلاقات السياسية الدولية المعروف فهو يعتقد أن « مبادئ نظام الامن الجماعي لا تتناقض مع مبادئ نظام توازن القوى ولكنها مكملة لها ، وأن سعى التنظيم الدولي الى الأخذ بنظام الامن الجماعي ليس الا تطوراً منظماً ومخططاً للاتجاه الطبيعي الذي يدفع بالدول الى تبني سياسات توازن القوى » (١٠) .

(ب) جوانب الاختلاف في أسس نظامي الامن الجماعي وتوازن القوى : وإذا استمررنا الجانِب الآخر التعلق بالاختلاف في أسس نظامي الامن الجماعي وتوازن القوى فنستجد أن هذا الاختلاف يمكن رده وأرجاعه الى المصادر التالية :

(٨) راجع في ذلك : Nicholas Spykman, America's Strategy in World Politics (Harcourt & Brace, New York, 1942) P. 109.

(٩) Edward Quilick, Europe's Classical Balance of Power (Cornell University Press. Ithaca, 1955) pp — 307 — 308.

(١٠) Quincy Wright, The Study of International Relations (Appleton-Century — Crofts. 1955) P. 163.

(١) - ان نظام الأمن الجماعي يقوم في صلبه على وجود تحالف صام أو تحالف عالمي Universal Alliance من القوى في مواجهة المصادر المحتملة للعدوان ، على حين ان نظام توازن القوى يقوم على ما يسمى بالمحالفات التنافسية Competitive alliances أو بمعنى آخر ، فان نظام الأمن الجماعي يستهدف تركيز القوى القومية للدول وتجميعها في جبهة عريضة قادرة على ردع العدوان أيا كانت القوى التي تمارسه وأيا كان الإطار الذي تتحرك في داخله ، اما نظام توازن القوى فهو يقوم على تجزئة القوة في المجتمع الدولي بين عدد من محاور القوى التي تتعادل إمكاناتها ، والردع المتبادل Mutual deterrence بين هذه القوى المتكافئة هو الذي يضمن بقاء الأوضاع القائمة دون تغيير . وفي حالة نظام الأمن الجماعي تكون علاقة الدول الداخلة مع بعضها في هذا التجمع العالمي للقوى علاقة ودية طابعتها التعاون والوفاق ، بعكس الحال بشأن العلاقة التي تسود بين تجمعات القوى المضادة في ظل نظام توازن القوى فهي علاقة خصومة وعداء . وهذه الحقيقة الجوهرية أكدها كوردل هل Cordell Hull وزير خارجية أمريكا أثناء الحرب العالمية الثانية حين أشار إلى نظام الأمن الجماعي الذي حاولت الأمم المتحدة أن تطبقه في عالم ما بعد الحرب ، وقال انه ليس تحالفا موجها ضد مجموعة من الدول بالذات ولكنه موجه ضد أي معتمد وهو تحالف لا يقوم من أجل الحرب ولكن بقصد تدعيم السلام (١١) .

(٢) - ان المحالفات التي تتواجد في إطار نظام توازن القوى تكون موجهة إلى الدول أو التجمعات الخارجية وذلك في المواقف التي يظهر فيها الميل إلى الإخلال بتوزيمات القوى القائمة ، ويُطلق على هذه المحالفات Externally Oriented Grouping وعلى النقيض من ذلك فان نظام الأمن الجماعي، وهو تحالف عالمي أو شامل، ليس موجهاً ضد الخارج، وإنما ضد التصرفات العدوانية التي تصدر من أي دولة داخلية في هذا التحالف Internally oriented Alliance . وذلك مظهر حيوي آخر من مظاهر الاختلاف في محور اهتمامات كل من نظامي توازن القوى والأمن الجماعي ، حتى وإن كان الهدف النهائي لكليهما هو ردع العدوان واحتباطه .

(٣) - ان نظام توازن القوى يقوم على اعتبار أن القاعدة في العلاقات الدولية هي الصراع Conflict ، أما التعاون الذي يحدث بين الدول فهو من قبيل الاستثناء ، ومن هنا فان الأسلوب الذي يتحقق به التوازن والاستقرار إنما هو مرتبط في الأساس بطبيعة هذا التفسير الخاص للواقع الدولي . ويختلف الحال بالنسبة لنظام الأمن الجماعي الذي يرى أن التعاون الدولي هو الأساس في حين أن الصراع هو الاستثناء ، ولذلك فهو يركز في تطبيقه على هذا التفسير المختلف أو الغاير لطبيعة علاقات المجتمع الدولي . وانطلاقاً من ذلك نرى أن الدعامة الأساسية التي يستند عليها نظام توازن القوى هي فكرة الصراع في حين أن الدعامة الأساسية التي يستند عليها نظام الأمن الجماعي هي فكرة التعاون ، وهما فكرتان تقيضتان بلا أدنى شك، وإن كان توجيههما يستهدف في النهاية هو الآخر تحقيق السلام وردع العدوان .

(٤) - ان صلب نظام الأمن الجماعي يقوم على افتراض أن هناك تجزئاً تاماً ومطلقاً بين المصالح القومية للدول وبين تحقيق السلام والاستقرار الدوليين ، وأنه لا يمكن أن يقوم هناك تصارع بين هذين الاعتبارين . وفي إطار هذا التصور ، فان استجابة الدول ، كل الدول ، يجب أن تكون استجابة إجماعية ضد أي دولة معتدية في أي مكان بغض النظر عن اعتبارات المصلحة القومية . ففوق الحرب في أي مكان يُعتبر تحدياً لمصالح كل الدول ، لأن هذه الحرب

تعني تهديداً للسلام الدولي الذي يؤثر في النهاية على أمن كل دولة . أما نظام توازن القوى فهو على العكس من ذلك يترك مجالاً أوسع لتقديم وتفسير ما يعتبر تهديداً للمصالح القومية ويستوجب الإقدام على رد فعل قوى أو الاستجابة بأية كيفية أخرى ملائمة . وبعبارة أخرى ، فإن نظام توازن القوى لا يربط هذا الربط المطلق بين المصلحة القومية والاستقرار الدولي وإنما يخضع هذا الأمر للحكم التقديرى للدول التى تدخل طرأاً في تجمعات القوى المضادة التى يبنى عليها عمل هذا النظام ، بل الأكثر من ذلك أن هناك مواقف صراع تجتنبها بعض هذه التحالفات لأنها ترى في استمرارها وتفاقمها اضراً بمرآكز قوى التحالفات المضادة وذلك في نطاق التصور الخاص بالتوزيع الدولي القائم للقوى من وجهة نظر الدول الأطراف في هذا التوزيع .

وأجمال هذا المظهر للاختلاف في أسس النظامين يجعلنا نضعه بالشكل التالى : وهو أن الاستجابة الدولية في نظام الأمن الجماعى هي استجابة الزامية ومطلقة في حين أن الاستجابة الدولية في نظام توازن القوى هي استجابة اختيارية ونسبية . ونظام الأمن الجماعى يفترض أن العدوان - أيا كان مركزه - يؤثر في مصالح جميع الدول بنفس الدرجة ، على حين أن نظام توازن القوى يقوم على افتراض أن العدوان - تبعاً لحجمه ومصدره - يمكن أن يؤثر في الأمن القومى والمصالح القومية لمحاوِر القوى بدرجات متفاوتة .

(٥) - أن نظامى توازن القوى والأمن الجماعى يختلفان من حيث درجة مركزية السلطة والتحكم في كل منهما . ففي نظام توازن القوى يكون هناك استقلال نسبي أكبر من جانب الدول التى تشترك في الأحلاف وتجمعات القوى المضادة ، أى أنه أقرب في كيفية توجيهه وتشغيله الى الطريقة الامركزية ، بينما أن نظام الأمن الجماعى يقوم على مركزية أكبر في موضوع التشغيل والتوجيه ، ومركز التوجيه فيه هو سلطة التنظيم الدولي التى تبرز في شكل مؤسسات دولية تشارك في عضويتها كافة الدول القائمة في المجتمع الدولي بغض النظر عن طبيعته السياسية ومعتقداتها الايديولوجية ومواقعها الجغرافية وأوزانها النسبية من القوة .. الخ .

وعلى الرغم من أن النظامين قد يصلان في النهاية الى نفس النتائج عن طريق تطبيق وسائلهما الخاصة ، إلا أن الكيفية التى يتم بها ذلك في نظام توازن القوى ترجع بالدرجة الاولى الى الحسابات المستقلة التى تجريها كل محالفة على حدة ، في حين أن نظام الأمن الجماعى يصل الى هذا الهدف بوساطة أدوات محددة وتمريفات وتفسيرات شبيهة محددة للمواقف التى يتحتم اتخاذ اجراء جماعى بشأنها على نحو آخر . وبمعنى آخر ، فإن لامركزية التوجيه والتحكم والتشغيل في نظام توازن القوى تجعل التنبؤ بشكل الاستجابة واساليب التنفيذ أمراً صعباً ، بينما أن هذه المركزية في نظام الأمن الجماعى تجعل التنبؤ بشكل الاستجابة واساليب التنفيذ أمراً ممكناً .

كان هذا بوجه عام تحليلاً مختصراً لطبيعة نظام الأمن الجماعى الذى مولت عليه الدول في المراحل الحديثة من تطور العلاقات الدولية كوسيلة دولية ملائمة لردع العدوان ، والتحكم لأوضاع السلام والأمن الدوليين . وقد كانت الأداة التى توصل اليها المجتمع الدولي لتنفيذ نظام الأمن الجماعى الدولي ، هي عصبة الأمم التى نشأت بعد الحرب العالمية الاولى ، ومنظمة الأمم المتحدة التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ، وإن كان تاريخ هاتين المنظمتين الدوليتين يكشف عن تعثرهما في تنفيذ هذا النظام بأية كيفية فعالة ، وعلى نحو لم يمنع نشوب الحرب أو وقوع العدوان ، ويكفى أن نذكر الحرب العالمية الثانية كدليل واحد على هذا الفشل ، ناهيك من الحروب الكثيرة التى وقعت في اجزاء كثيرة من العالم منذ أن طبقت فكرة الأمن الجماعى في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية

الاولى . وفشل التنظيم الدولي في موضوع الأمن الجماعي يرجع في جانب كبير منه الى عدم واقعية الكثير من الافتراضات التي قامت عليها نظرية الأمن الجماعي ، على النحو الذي سنبينه تفصيلاً عند تحليلنا وتقييمنا لفكرة الأمن الجماعي .

وقبل ان نستعرض الكيفية التي تم بها تنفيذ نظام الأمن الجماعي في ظل عصبة الأمم ومنظمة الأمم المتحدة وبحسب النتائج التي انتهى اليها هذا التطبيق ، نجد أن هاتين المنظمتين قد وضعتا منذ البداية في مواجهة عدة تساؤلات تعين عليهما أن يدبرا اجابات مناسبة لها ، وهذه التساؤلات يمكن تبينها على النحو الآتي :

(أ) ما هي الظروف أو المواقف التي تبرر فرض العقوبة على الدول التي تنتهك الأوضاع الدولية القائمة بوسيلة العدوان والحرب غير المشروعة ؟

(ب) من الذي يتولى تجميع الحقائق المتعلقة بهذه الظروف والمواقف للتوصل الى قرار دولي مناسب في هذا الخصوص ؟

(ج) من هي السلطة التي لها حق اتخاذ القرار بتوقيع العقوبة بعد الانتهاء من تحديد المواقف التي تبرر التدخل الجماعي ؟

(د) ما هي الكيفية التي تتحدد بها طبيعة هذه العقوبات والجزاءات ، وما هو المدى الذي يذهب اليه التنظيم الدولي في توقيعها ؟

(هـ) ما هي الترتيبات والاجراءات التنفيذية التي يسلكها تطبيق العقوبة ، أو بكلمة أخرى ، ما هي الكيفية التي تتحول بها العقوبات من مجرد قرارات نظرية الى خطط عملية محددة ؟

والاجابات التي بلورها سلوك الدول حول هذه الاسئلة الحيوية هي التي حددت في النهاية مصير نظام الأمن الجماعي في العلاقات الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وهو ما سنحاول ان نبينه في القسم التالي من هذا التحليل .



(ثانياً) - تطبيق نظام الأمن الجماعي

(أ) تطبيقه في عهد عصبة الأمم : لقد تضمن عهد أو ميثاق عصبة الأمم عدداً من النصوص التي حاولت ان تترجم فكرة الأمن الجماعي الى واقع دولي محدد في اطار المؤسسات التي اشتملت عليها العصبة .

فقد طالبت المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم الدول الاعضاء في العصبة بالتمتع باحترام الاستقلال السياسي والسيادة الإقليمية لكل دولة ضد خطر العدوان الخارجي ، وفي الحالات التي يقع فيها العدوان ، أو يكون هناك تهديد بالعدوان، فإن على مجلس العصبة أن يشير بما يلزم اتخاذه لتحقيق هذا الالتزام الدولي .

وقد تأكد هذا الالتزام في المادة الحادية عشرة من عهد عصبة الأمم ، وهي المادة التي أعلنت

المسئولية الجماعية لدول العصبة ازاء كل ما يقع في المجتمع الدولي من حرب او تهديد بالحرب ، وسواء اثرت هذه الاوضاع بطريقة مباشرة وعاجلة في أمن أى من الدول الاعضاء او لم تؤثر ، وفي مثل هذه الحالات ، كان يتعين على السكرتير العام للمنظمة الدولية ان يدعو الى انعقاد مجلس العصبة للاتفاق حول الترتيبات الدولية الجماعية لمواجهة هذه الطوارئ . وقد اعطت هذه المادة من ميثاق عصبة الأمم كل دولة الحق في بلوغ جمعية او مجلس العصبة بالمواقف التي تشتمل على تهديد للسلام والأمن الدوليين .

ومن الأمور التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في عصبة الأمم ، تمهدها بأن تخضع نزاعاتها - اذا ما تضمنت تهديداً للسلام الدولي - للتحكيم او التسوية القضائية او عرضها على مجلس العصبة . كما اتفقت هذه الدول على عدم الاتجاه الى اثاره الحرب قبل انقضاء ثلاثة اشهر على صدور احكام بشأن هذه النزاعات من لجان التحكيم ، او لجان التسوية القضائية او من مجلس العصبة . اما من الحدود الزمنية لاصدار هذه الاحكام فقد رؤى ان يكون اصدارها في غضون وقت معقول في حالة لجان التحكيم والتسوية القضائية . وان يكون في خلال ستة اشهر من تاريخ عرض النزاع وذلك في حالة الاحكام التي تصدر من مجلس عصبة الأمم (المادة الثانية عشرة) . وفيما يتعلق بالموضوعات التي اتفق على ان تحال الى لجان التحكيم والتسويات القضائية فقد اشتملت على : الاختلافات التي تنشأ حول تفسير المعاهدات الدولية او بعض قواعد القانون الدولي ، والتصرفات التي تتضمن اخلاقاً من جانب بعض الدول بتمهدها الدولية ، والتعويضات التي يتعين دفعها عن الاضرار التي يسببها الخروج على هذه المعاهدات . ومن امثلة المؤسسات القضائية التي رؤى ان تحال اليها هذه النزاعات : محكمة العدل الدولية الدائمة ، او أي محكمة اخرى تتفق عليها الأطراف المتنازعة .

وقد تمهدت الدول الأعضاء في العصبة في المادة الثالثة عشرة ، بأن تعمل على تنفيذ الاحكام التي تصدر من هذه المؤسسات واللجان الدولية بحسن نية ، كما اتفق على أنه في الحالات التي لا تنفذ فيها هذه الاحكام بالشكل الواجب ، فان مسؤولية مجلس العصبة تحتم عليه التدخل باقتراح الاجراءات التي يراها ملائمة لوضع هذه القرارات والاحكام موضع التنفيذ .

اما المادة السادسة عشرة من عهد عصبة الأمم فقد نصت على أنه اذا نتجت احدى الدول الأعضاء في العصبة للحرب ، متجاهلة بذلك تعهداتها المقررة في المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، من عهد العصبة ، فان هذا العمل العدواني ينظر اليه على أنه موجه ضد كل الدول الأعضاء في العصبة بلا استثناء .

وقد طلب من هذه الدول أن تصرف فوراً في مواجهة الدولة المعتدية بعدد من الاجراءات التي من بينها : قطع كل العلاقات المالية والتجارية والاقتصادية مع هذه الدولة ، كذلك خولت هذه المادة مجلس العصبة حق اقتراح مايراه فعالاً من الترتيبات العسكرية البرية والبحرية والجوية التي تشارك فيها دول العصبة لردع العدوان وتصفيته . وقد اتفقت الدول الأعضاء على أنها ستساعد بعضها بعضاً في تنفيذ هذه الاجراءات المالية والاقتصادية حتى يمكن التخفيف من حدة الاضرار والمتاعب التي تسببها للدول التي تشارك في توقيع هذا الشكل من اشكال العقوبة على الدولة المعتدية . كما اتفقت أيضاً على مساعدة بعضها البعض لتخفيف الآثار الناتجة من ممارسة اساليب الضغط الاقتصادي التي قد تلجأ اليها الدولة المعتدية ضد اية واحدة من هذه الدول . وكذلك نصت هذه المادة على إنهاء عضوية اية دولة تنسب عليها مسؤولية الاخلال بالتزاماتها المقررة في ميثاق عصبة الأمم ، وتنتهي هذه العضوية بقرار يصدر من مجلس العصبة .

وبالنسبة للنزاعات التي تكون أطرافها دولاً غير أعضاء في عصبة الأمم ، دعا الميثاق هذه الدول الى قبول التمهيدات التي تلتزم بها الدول الأعضاء في موضوع تسوية منازعاتها . وفي الحالات التي تقبل فيها الدول غير الأعضاء في العصبة هذه الدعوة ، فانها تخضع بذلك لاحكام المواد من ١٢ الى ٢٦ . ويقوم مجلس العصبة بعمل التحري والاستقصاء الضروري عن الظروف التي تحيط بهذه النزاعات واقتراح ما يراه ملائماً من الترتيبات الجماعية في مثل تلك الظروف . اما اذا رفضت دولة غير عضو في العصبة التقيد بهذا الالتزام ، فان الميثاق كان يدعو كل دول عصبة الأمم الى اتخاذ اجراء مشترك ضدها ، وقد ورد ذكر ذلك في المادة السابعة عشرة من عهد العصبة .

وفيما يتصل بتطبيق المواد السابقة من عهد عصبة الأمم والخاصة بنظام الأمن الجماعي ، يمكن القول بان العصبة قد قامت بخمس محاولات بارزة في هذا الخصوص نوجزها فيما يلي :

(١) - **التحضير لمشروع معاهدة المساعدة المتبادلة** Draft Treaty of Mutual Assistance وهو المشروع الذي وافقت عليه جمعية العصبة في عام ١٩٢٢ . وقد اعلنت هذه المعاهدة اعتبار الحرب العدوانية جريمة دولية كما أكدت ان الدول المنضمة اليها قد قررت نبذها لهذه الوسيلة غير المشروعة في علاقاتها الدولية . ونصت المعاهدة على انه اذا ما وقعت مثل هذه الأعمال العدوانية ، فان على مجلس العصبة ان ينتهي خلال اربعة ايام من تحديد الطرف المعتدي ، وكذلك الاتفاق على المساعدات المالية والمسكرية التي تقدم للدول التي يمارس ضدها العدوان ، وان كان قد اتفق على ان تقديم المساعدة العسكرية انما ياتي فقط من جانب الدول القريبة جغرافياً من الدولة المعتدية . هذا بالإضافة الى ان التمهيد باستخدام القوة المسلحة ضد مصدر العدوان قد اقتصر على الدول الموقعة على معاهدة المساعدة المتبادلة فقط ، ولم يمتد الى كل الدول الأعضاء في عصبة الأمم ، واعطت هذه المعاهدة للدول غير الأعضاء في العصبة حق الانضمام اليها .

ومن ناحية اخرى ، فان معاهدة المساعدة المتبادلة قد حاولت ان تربط بين ناحيتي الأمن ونزع السلاح ، وذلك بان نصت على انه ما لم توافق كل دولة على تحديد مستوى تسليحها او تخفيضه واتخاذ اجراءات عملية لتحقيق ذلك ، فانه كان عليها الا تتوقع تقديم مساعدة دولية عامة لها اذا ما استهدفها العدوان . وقد عارضت بريطانيا هذا الاشتراط مما ادى في النهاية الى احباط هذا المشروع الذي حاول ان يؤكد الرابطة المنطقية والحيوية بين عنصرى الأمن ونزع السلاح (١٢) .

(٢) - **توقيع بروتوكول جنيف في عام ١٩٢٤** : اعلنت ديباجة هذا البروتوكول ان الحرب العدوانية تشكل تهديداً لتضامن الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ، كما انها جريمة دولية . ومثلما حدث في مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة اعلنت الدول الأعضاء في بروتوكول جنيف امتناعها عن الالتجاء الى الحرب تحت اى ظرف من الظروف الا في الحالات التي يوجبها حق الدفاع عن النفس في مواجهة العدوان او بناء على اذن من مجلس او جمعية عصبة الأمم . ولم يقتصر تعهد الدول المنضمة الى هذا البروتوكول على نبذ الحرب ، وانما امتد أيضاً ليشمل الامتناع عن اى تصرف يشكل تهديداً بالعدوان ضد اية دولة خارجية .

وقد تولى بروتوكول جنيف هذا تحديد المعتدى فذكر انه الدولة التي تلجأ الى ائذرة الحرب دون أن تحاول تسوية خلافاتها مع غيرها من الدول بالطرق السلمية . وفي حالات الاختلاف حول تحديد الدولة المعتدية ، انبسطت هذه المسؤولية بمجلس عصبة الأمم ليقدر في ضوء تحرياته طبيعة الجزاءات التي توقع ضدها اذا ما لبثت عليها جريمة ممارسة العدوان .

وبروتوكول جنيف اختلف عن مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة في ناحية هامة ، وهي ان البروتوكول لم ينص صراحة وبطريقة محددة على موضوع الجزاءات العسكرية التي تتخذ في مواجهة المعتدى . ولكنه اتفق مع المعاهدة في ناحية اخرى ، وهي انه - مثلها - دعا الدول غير الاعضاء في عصبة الأمم الى الانضمام اليه والتقييد بنصوصه واحكامه .

ومرة اخرى ، فان معارضة بريطانيا ورفضها البروتوكول جنيف أدى الى فشله تماماً مثلما حدث من قبل مع مشروع معاهدة المساعدة المتبادلة (١٢) .

(٣) - وقد استتبع فشل بروتوكول جنيف ، قيام عصبة الأمم بمحاولة ثالثة بتلورات عام ١٩٢٥ فيما أصبح يعرف بميثاق لوكارنو Locarno Pact الذي وقعت الى جانبه سبع معاهدات (من أهمها معاهدة ضمان الحدود الفرنسية الألمانية ، والألمانية البلجيكية) بين كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وبريطانيا وإيطاليا ، كما كانت هناك اتفاقات تحكيم Arbitration Conventions بين ألمانيا وبلجيكا ، وألمانيا وفرنسا ، وألمانيا وبولندا ، وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا . وكذلك وقعت معاهدتان للمساعدة المتبادلة بين فرنسا وبولندا ، وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا ، وهما المعاهدتان اللتان كان مقرراً لهما أن تنفذا في حالة وقوع عدوان من ألمانيا ضد أية واحدة من هذه الدول .

وقد تضمنت معاهدة ضمان الحدود الفرنسية الألمانية ، والألمانية البلجيكية النص على ان الدول الأطراف في هذه المعاهدة سوف تحاول جماعياً أن تضمن الأوضاع الإقليمية التي انشأتها معاهدة فرساي والتي ترسم الحدود بين ألمانيا وبلجيكا وبين ألمانيا وفرنسا . كما ان هذه المعاهدة قد اكدت الوضع الآخر الذي فرضته معاهدة فرساي وهو نزاع سلاح ذلك الاقليم من ألمانيا الذي يمتد حوالي خمسين كيلو متراً شرقي الراين . وفي هذه المعاهدة تعهدت كل من ألمانيا وفرنسا وبلجيكا بعدم اللجوء الى الحرب ضد بعضها البعض الا في حالة الدفاع الشرعي ضد أي محاولة تقع لانتهاك الأوضاع المتفق عليها ، وخاصة ما يتعلق منها بالمناطق المتروعة السلاح .

كذلك تعهدت هذه الدول الثلاث بتسوية منازعاتها بالطرق السلمية أيأ كانت طبيعة هذه المنازعات . أما بالنسبة للحالات التي كان يحتمل أن ينشأ معها خلاف حول تفسير أحد التعهدات الواردة في هذه المعاهدة ، فقد اتفق على أن تتم اعادة التقاط موضع الخلاف الى مجلس عصبة الأمم حتى يبت فيها بالشكل المناسب . وأما سريان مفعول المعاهدة فقد رأى أن يبدأ بعد انضمام ألمانيا الى عصبة الأمم .

وفيما يتعلق بمعاهدات واتفاقات التحكيم الأربع المشار اليها آنفاً ، اتفق على انه في حالة نشوب خلافات بين ألمانيا وبين الدول الاخرى الواقعة على هذه الاتفاقات ، ولم تمكن تسويتها

بالاجراءات الدبلوماسية العادية ، فان هذه الخلافات كان مقرراً أن تحال الى محكمة تحكيم متفق عليها أو الى محكمة العدل الدولية الدائمة لاخذ قرار بشأنها . على أن اتفاقات التحكيم هذه قد أوردت تحفظاً هاماً على تطبيقها من جانب الدول الموقعة عليها وذلك بأن استبعدت من نطاق هذا التحكيم الخلافات والمنازعات التي ترجع الى ظروف سابقة على توقيع هذه المعاهدات ، والتي لم تدخل في إطار تسويات الصلح التي أوجدتها معاهدة فرساي .

وقد امتدت معاهدات لوكارنو على أكبر نطاق ممكن حتى أن البعض اعتبرها بمثابة الخط الفاصل بين سنوات الحرب وسنوات السلام (١٤) . وكان الاعتقاد السائد هو أن هذه المعاهدات خلقت استقراراً أكبر على الحدود الألمانية وانحلت انضمام ألمانيا الى عصبة الأمم بعد أن كان ينظر إليها على أنها خارجة على القانون الدولي ومتعمدة على الأوضاع القائمة في القارة الأوروبية .

وكما جاء في تصريح أرسيتيد بريان بعد توقيعها مباشرة حين قال « أن معاهدات لوكارنو تضمن الأمن لكل من فرنسا وألمانيا ، وهذا يعني أننا قد وضعنا حداً نهائياً وفاصلاً للنزاعات الدموية التي استنزفتنا ومزقتنا ، ونحن وأن كنا لن نفى وجود نزاعات بين دولتنا ، إلا أن السبيل الى حلها هو حكم القانون . أن أسلوب القوة المسلحة قد اختفى ليحل محله أسلوب التوفيق والتحكيم والسلام » (١٥) .

(٤) - **توقيع ميثاق بريان - كيلوج Briand Kellog Pact** : وقع هذا الميثاق عام ١٩٢٨ بواسطة ممثلين عن خمس عشرة دولة ، وهو الميثاق الذي بلغ عدد الدول الموقعة عليه في نهاية عام ١٩٣٠ حوالي إحدى وستين دولة . وقد أعلن هذا الميثاق نبذ الحرب كأداة في السياسات القومية للدول ، كما أكد ضرورة حل المنازعات الدولية - أيًا كانت طبيعتها وإيا كانت أطرافها - بالطرق والوسائل السلمية .

ومن الملاحظ على الميثاق أنه لم يُورد أي ذكر للجرائم الواجب تطبيقها في حالة الإخلال بهذا التعهد الدولي الذي ينبد الحرب ويدنها ، وإنما اكتفى باستنكارها كعمل غير مشروع في العلاقات الدولية ، ولم يذهب مدى أبعد من ذلك في ترجمة الميثاق من مجرد أمنية دولية الى واقع يفرض نفسه على الدول التي تشارك في رسم هذا الواقع . ومثل هذا الوضع غير المحدد كان لا بد وأن يخلق ثغرات واسعة تسهل التلاعب بهذا الميثاق ، حيث مالت الدول الى تبرير حروبها وتصرفاتها العدوانية بدعوى الدفاع الشرعي عن النفس وما الى ذلك من التعليلات .

وعلى أية حال فقد انقسمت الآراء بشأن القيمة العملية لميثاق بريان - كيلوج ، فبينما امتدحه البعض على أنه انتصار للإرادة الخيرة في الإنسان على نوازع الشر والحرب والعدوان ، وعلى أنه نقطة تحول بارزة في علاقات عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى ، إلا أن آخرين أنكروا عليه مثل هذه الأهمية ، وكما يقول بول وكيلاد : « أن انهيار سلطة ميثاق بريان - كيلوج يرجع الى نقاط الضعف المتعددة الكامنة فيه » فهو على الرغم من أنه أثار مشروعية الحرب كأداة للسياسات القومية للدول ، إلا أن ما قصد اليه هو أداة **الحرب الهجومية** ، لا **الحرب الدفاعية** . وهنا تظهر المفجوة التي لم يستطع الميثاق أن يتغلب عليها ، إذ أن معظم الدول ، أن لم تكن كلها ، تملح حروبها

في إطار العوامل الدفاعية وحدها ، وليس منها من اعترف البتة بأن حربه كانت مدفوعة بتوايا هجومية . والأدهى من ذلك وامر ، ان واضع هذا الميثاق لم يضمه نصوصاً تحدد كيفية تنفيذه ونقله من مجرد كونه وثيقة دولية نظرية الى ان يصبح له تأثير فعلي في حيز الواقع . ان القيمة الكبرى لميثاق بريان - كيلوج سيكلوجية بالدرجة الاولى ، وحتى هذا الجانب السيكلوجي فيه لم يعمر طويلاً . ان انبثاق الانفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف للضمان المتبادل لامن الدول - رغم وجود الميثاق - كان امراً منطقياً ، لان الميثاق لم يقدم بأية كيفية نظام الامن الجماعي الذي خلقته عصبة الامم والذي يبدو انه كان قد فقد تأثيره تماماً في الواقع » (١٦) .

وهذا التقييم يبدو لنا صحيحاً الى حد كبير ، حيث ان الميثاق - كما سنرى فيما بعد - لم يمنع اليابان من الاعتداء على منشوريا ، ولا ألمانيا من الاعتداء المتكرر في أوروبا ، ولا إيطاليا من حربها العدوانية ضد اليوبيا . لقد كان من الصعب التصور بأن جملة نصوص نظرية كهذه يمكن ان تلبي ببساطة أداة الحرب وتسقطها من يد السياسات القومية للدول .

(٥) - اما المحاولة الخامسة التي قامت به عصبة الامم فقد تمثلت في اصدارها لما اسمى بالنظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية *General Act of the Pacific Settlement of International Disputes* ، وقد تكون هذا النظام العام من أربعة فصول يتعلق اولها بالتوفيق ، وقد نص على ان كل المنازعات السياسية وغير السياسية التي لا يمكن تسويتها بالطرق الدبلوماسية لا بد وان تحال الى لجنة توفيق ثنائية (Conciliation) . اما الفصل الثاني فقد تناول **المنازعات القضائية** ، ونص على ان كل المنازعات ذات الصبغة القانونية يجب ان تحال الى محكمة العدل الدولية الدائمة لاصدار قرار فيها ، وان كان هذا النص لم يستبعد امكانية الاتفاق بين الدول الاطراف في هذه النزاعات على تسويتها بطريق التحكيم أو بأي اسلوب آخر من اساليب التسوية السلمية .

وتناول الفصل الثالث موضوع التحكيم *Arbitration* الذي رأى ان تلجأ اليه اطراف النزاعات اذا ما أخفق أسلوب التوفيق في تحقيق التسوية المطلوبة . ونص هذا الفصل على ان قرارات التحكيم تعتبر ملزمة لأطراف النزاع . كما تضمن هذا الفصل نصاً آخر يقضي بأنه اذا ما فشلت هيئة التوفيق في الوصول الى تسوية سلمية في النزاعات السياسية خلال شهر ، فان هذه النزاعات يمكن ان تحال الى محكمة تحكيم *Arbitral Tribunal* تتكون من خمسة اعضاء وتقام خصيصاً لهذا الغرض . وكان على هذه المحكمة ان تطبق القواعد القانونية في هذه النزاعات على قرار ما تفعله محكمة العدل الدولية الدائمة في لاهاي . اما الفصل الرابع فقد تضمن عدة احكام عامة مثل اباحة انضمام الدول الى هذا النظام العام لتسوية المنازعات ، اما بشكل كامل أو بشكل جزئي ، وفي حالة القبول بالعضوية الجزئية يكون من حق هذه الدول اما القبول باجراء التوفيق وحده ، أو التوفيق والتسوية القضائية ، دون ان يقيدوا انفسهم بمبدأ التحكيم الاجباري *(Compulsory Arbitration)* في كل الحالات .

وقد امتدح هذا النظام العام لتسوية المنازعات الدولية بالطرق السامية على أساس أنه أحسن تعبير منظم عن مبدأ التنظيم الفضالي الدولي (١٧) .

يبقى بعد ذلك أن نشير إلى حقيقة جوهرية وهي أن النصوص التي اشتمل عليها ميثاق عصبة الأمم ، وما انبثق عنه من معاهدات واتفاقات ، لم تكن كافية لتطبيق نظام الأمن الجماعي بالفاعلية والكفاءة المطلوبتين ، وإنما احتسوت على ثغرات واسعة جعلت من هذا التطبيق أمراً متعديراً ، ويشهد بذلك - كما قلنا - عدد من حالات العدوان التي وقعت في عهد عصبة الأمم ومن أهمها : اعتداء اليابان على منشوريا ، وفشل العصبة في مساعدة الصين ، واعتداء إيطاليا على اثيوبيا ، واعتداءات هتلر المتكررة على الدول الأوروبية .

وبالإضافة إلى ضعف المؤسسات التي استند عليها تطبيق الأمن الجماعي في ظل عصبة الأمم وعدم وجود قوة بوليسية فعالة يمكن أن تستخدمها لردع العدوان واحتباطه ، كانت هناك عدة مؤثرات أخرى هامة تتعلق في معظمها بسلوك الدول أو القوى الكبرى داخل المنظمة الدولية وخارجها مما عقد تماماً قدرة المنظمة على تطبيق هذا النظام بأي كيفية فعالة ، فقد انبنى سلوك هذه الدول على اعتبارات المصلحة القومية وحدها دون اعتبار ما لتأثيرات هذا السلوك على السلام الدولي ، هذا فضلاً عن ازدهار الدكتاتوريات المتمثلة في الفاشية الإيطالية والنزية الألمانية والمصرية اليابانية ، وهي الدكتاتوريات التي قامت على انتهاك الأخلاقيات والمواثيق الدولية ، وضربت بدستور المنظمة الدولية وكل ما يمثلها من مثل وقيم عرض الحائط (١٨) .

ظهور أحلاف ومحاور قوى جديدة : إن فشل عصبة الأمم في ردع العدوان ومجاوبته بحزم قد ترك معظم الدول أمام خيارين لا ثالث لهما : أما التركيز على إمكانات القوة الذاتية لكل دولة في حماية أمنها القومي ، وأما الانضمام تحت لواء المحالفات ومحاور القوى الجديدة للحصول على

Ibid, p. — 269.

(١٧)

وراجع أيضاً في الوقوف على تفاصيل المحاولات التي قامت بها عصبة الأمم لتطبيق نظام الأمن الجماعي :

Walter R. Sharp and Grayson Krik Contemporary International Politics (Farrar and Rinehart, 1944) pp. 526 — 552.

(١٨) راجع في الظروف التي أحاطت بفشل عصبة الأمم في تطبيق نظام الأمن الجماعي :

Jack C. Plano & Robert E. Riggs, Forging World Order : The Politics of International Organization (The Macmillan Company, New York, 1967) pp. 27 — 37.

Quinoy Wright, The Sino — Japanese Dispute of 1931 — 1933 The Manchurian Crisis, in Joel Larus, From Collective Security to preventive Diplomacy, op. cit. pp. 91 — 108.

Sean Lester, The Far East Dispute From the Point of View of the Small States, in From Collective Security to Preventive Diplomacy, op. cit. p. 118 — 125.

The End of Appeasement and after in, Walter Sharp & Grayson Kirk Contemporary International Politics, op. cit. pp. 655 — 684.

A.J.P. Taylor, The Abyssinian Affair and the End of Locarno, in his "The Origins of the Second World War", (Fawcett Publications, Inc., 1963) pp. 87 — 101.

V.D. Mahajan, International Politics Since 1500, op. cit. P. 339.

الحماية التي مجزت مصبة الامم من ان توفرها لعضائها ، ومن أمثلة هذه المحالفات ومحاور القوى التي تبثت في عالم ما بين الحربين العالميتين نذكر :

(١) - **الحلف المصروف بدول الوفاق الصغير (The Little Entente Powers)** : وقد تكون هذا الحلف من تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا ورومانيا ، وكان هدفه منع تغير الأوضاع التي خلقتها تسويات الحرب بخصوص هذه الدول ، وكان يعني ذلك التصميم على مقاومة أى محاولة لمراجعة هذه التسويات لترضية الأطراف الاخرى غير القائمة بها . كذلك كان من بين أهداف هذا الحلف الحيلولة دون اتحاد النمسا مع ألمانيا . وقد حظى هذا الحلف بتأييد فرنسا من الناحيتين العسكرية والمالية . وفي الفترة بين سنتي ١٩٢٤ و ١٩٢٧ دخلت فرنسا في عدة محالفات مع قوى الوفاق الصغير . ولكن هذا الحلف بدأ يتقوض تحت ضغط عاملين يتعلق أولهما بتدهور واتهاب خطر المجر وهو الذي شد هذه الدول الى بعضها على هذا النحو ، وينصرف ثانيهما الى ضعف تأييد فرنسا للحلف وسميها لتحالف مع دول أخرى في أوروبا ، وهي أمور أفقدت الحلف لعاليتها وأوصلته في النهاية الى حالة من العجز التام .

(٢) - **الحلف الرباعي (The Four Power Pact)** : وهو الذي وقع في يوليو سنة ١٩٣٣ من كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا ، والذي اقترح فكرته موسوليني على رمزي ماكيدونالد رئيس وزراء بريطانيا أثناء تباحث الزعيمين حول مشكلة نزع السلاح . وكان الهدف من وراءه هو اقامة سبيل للتشاور المنتظم والمستمر بين الدول الكبرى خارج اطار عصبة الامم ، وكان رأى موسوليني ان الحلف كان ضروريا نظرا لحالة الشلل التي وصلت اليها العصبة بسبب اشتراط الاجماع في موافقة الدول على القرارات الصادرة عن المنظمة الدولية . ومن ناحية أخرى فقد رأى موسوليني أن قيام هتلر في ألمانيا كان يحتم تعديل تسويات الصلح لصالح ألمانيا .

وقد اديننت فكرة هذا الحلف في روسيا وبولندا ، كما أن فرنسا أبدت تحفظات عليها ، وكذلك فعلت بريطانيا خاصة فيما يتعلق بمراجعة معاهدة الصلح لحساب ألمانيا النازية .

على ان الميثاق قد وقع فعلا ، وأعلنت الدول الأربع عن التزامها بنصوص ميثاق عصبة الامم وخاصة المواد ١٠ و ١٦ و ١٩ المتعلقة بالأمن الجماعي ، وأكدت هذه الدول حرصها على أن تحل نزاعاتها مع بعضها بالطرق السلمية وبما يتشئ مع روح ميثاق عصبة الامم . وكانت مدة سريان هذا الحلف عشر سنوات . وكان من المفروض ان يبدأ سريان هذا الميثاق بعد التصديق عليه في روما غير أن ألمانيا وفرنسا عادتتا وامتنعتا عن التصديق على هذا الميثاق ، وبدا انهار منذ بدايته لعدم واقعيته في مواجهة صراعات القوى واطماع النازية في أوروبا .

(٣) - **حلف البلقان (The Balkan Pact)** : وهو الحلف الذي اثنىء في فبراير عام ١٩٣٤ من كل من رومانيا واليونان وتركيا ويوغسلافيا ، وكان الهدف منه - بحسبه ما جاء في ديباجته - تدعيم الأمن في منطقة البلقان . وقد نص الحلف على أن تقوم هذه الدول بالضمان المتبادل لحدودها في البلقان . كما اتفقت دول الحلف على أن تجري المشاورات الفورية في الحالات التي يحدث فيها تهديد لمصالحها بالشكل الذي اشتمل عليه ميثاق الحلف . كذلك تمهدت هذه الدول بالامتناع عن الدخول في تمهيدات سياسية مع أي دولة بلقانية أخرى الا بعد الحصول على موافقة الأطراف الأخرى المتعاقدة .

وقد حظى الحلف بموافقة فرنسا في الوقت الذي انتقدته إيطاليا . وقد تربط على عدم انضمام كل من بلغاريا والبنانيا اليه أن أصبح غير قادر على دعم استقرار منطقة البلقان وأمنها . وقد ادين الحلف لضعفه منذ البداية ، وقد تسبب في هذا الضعف عدم التواء أهداف الدول الأطراف الداخلة فيه ، فييوغسلافيا أرادت أن تحصل على مساعدات تستخدمها ضد إيطاليا ، على حين رفضت اليونان بذل مثل هذه المساعدات ليوغسلافيا . وبالرغم من أن بلغاريا انضمت الى تحالف البلقان في عام ١٩٢٨ ، إلا أن ذلك لم يحسن من أوضاعه في شيء .

(٤) **محور برلين روما طوكيو** (The Berlin - Rome - Tokyo Axis) : وهو المحور الذي ضم قوى التارية والفاشية في ألمانيا وإيطاليا والدكتاتورية العسكرية في اليابان . وقد بدأ المحور على شكل توقيع ميثاق ثنائي بين كل من ألمانيا النازية واليابان في نوفمبر ١٩٣٦ ، وهو الذي أطلق عليه الميثاق المادي للكمينترن (The Anti-Comintern Pact) . وقد نصت ديباجة هذا الميثاق على أن الفرغ من مقده هو عدم تمكن قوى الشيوعية الدولية من أن تهدد استقلال الدول بما يتيح لها من أدوات وإمكانات . وأعلن الحلف الألماني الياباني هذا عن موافقة الطرفين على القيام بالمشاورة الضرورية ، وإبلاغ بعضهما البعض بتحركات الشيوعية الدولية ، وتنسيق مواقفهما إزاء هذه التحركات . وكان من القروض أن يسرى مفعول الحلف لمدة خمس سنوات، يترك للدولتين بعدها النظر في أمر تجديده .

وقد أيسمت مضوية هذا الحلف بعد نشوب الحرب العالمية الثانية ليشمل إيطاليا أيضا ، ووقع الحلف الجديد الثلاثي في سبتمبر ١٩٤٠ وأسمى بمعاهدة التعاون التي حددت مذهبها بعشر سنوات . وفي تحالف المحور الجديد امتزجت الدول الأطراف بزعامة كل منها في مناطق نفوذها وفي إطار الأوضاع الإقليمية الجديدة التي كانت تحاول دأبئة أن تخلقها في القارتين الأوروبية والآسيوية .

(٥) - ميثاق عدم الاعتداء السوفيتي - الألماني أو ميثاق مولوتوف - ريبنتروب :

وهو الميثاق الذي وقع فجأة وبدون مقدمات تمهيدية بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية في ٢٣ أغسطس ١٩٣٩ . وهذا الميثاق أعلنه بعض الشرورات التكتيكية المرتبطة بالاستراتيجية الثلاثية لأوروبا من جهة، وبالخطط الدبلوماسية السوفيتية وموازين القوى بالمقاييس السوفيتية من جهة أخرى . وقد انتهى الميثاق بغزو ألمانيا النازية للاتحاد السوفيتي في يونيو ١٩٤١ ، أي أنه لم يدم إلا أقل من عامين .

هذه هي بعض جوانب الصراع الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ، وهو الصراع الذي قاد في النهاية الى وقوع حرب عالمية أخرى على عكس ما كان متوقفا في مبنى فكرة الأمن الجماعي التي امتنرت فتحا جديدا في ميدان العلاقات الدولية والتي اقيمت عصبية الأمم لتحول الى واقع ملموس . ولقد لخص أنيس كلود حصيلة تجربة مصبة الأمم في مجال تطبيق نظام الأمن الجماعي بقوله : « أن تجربة المصبة في هذه الناحية كشفت عن اخفاؤها في الانتقال بالأمن الجماعي من فكرة نظرية الى نظام له وجود في المجتمع الدولي . ولم يكن نشل تطبيق نظام الأمن الجماعي راجعا في الجانب الأكبر منه الى عدم استطاعة هذا النظام أن يعمل بنجاح ، وإنما لأن هذا النظام لم يطبق في الواقع بطريقة تضمن نجاحه . أن المؤسسات الضعيفة التي قامت على

تطبيقه نشأت وهي لا تبشر بأى أمل فى امكانية تحقيق هذا النظام على أى نحو فعال . ان مشروع الأمن الجماعى الذى دبتناه ولسون فى أعقاب الحرب ربما أحرز نجاحه الأكبر فى ميدان الأيديولوجية النظرية ، ولكنه منى بالفشل الذريع على أيدي الدوائر التى كان يدها رسم السياسات واتخاذ القرارات » (١٩) .

(ب) - تطبيق نظام الأمن الجماعى فى ظل منظمة الأمم المتحدة :

١ - **تفاؤل وحزن**: لقد أعطت الحرب العالمية الثانية الفرصة لأرجحة الجهود والمحاولات التى بذلها المجتمع الدولى فى ظل عصبة الأمم لترويض استخدام القوة فى العلاقات الدولية ، وهى الجهود التى تبلورت ، كما أشرنا فى تحليلنا السابق ، فى شكل نظام عالمى للأمن الجماعى ، او هذا على الأقل هو ما حاولت عصبة الأمم أن تفعله فى عالم ما بعد الحرب العالمية الأولى . ثم أتعسكت هذه الجهود الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية فى انشاء الأمم المتحدة بما تضمه من مؤسسات تقوم على تطبيق نظام الأمن الجماعى على أمل أن تقدر هذه المنظمة العالمية الجديدة على ممارسة مسئولياتها فى هذا الصدد بفعالية أكبر .

والواقع أن الاتجاهات التى ظهرت خلال المباحثات والاتصالات التى جرت لانشاء الأمم المتحدة كانت كلها تعبر عن رغبة عامة فى تقوية المؤسسات التى يقوم عليها تطبيق نظام الأمن الجماعى ، وخاصة ما اتصل منها بقوة التنفيذ الجبرى ضد مصادر العدوان فى المجتمع الدولى ، وذلك فى محاولة لتجنب نواحي الضعف التى غلبت على هذا النظام فى ظل عصبة الأمم ، وهو النظام الذى قيل فى وصفه انه كان بلا أسنان تجعله موضع احترام من دول العالم المختلفة .

وهذه الاتجاهات الدولية المجددة لتدعيم نظام الأمن الجماعى بأقصى ما يمكن بذله من طاقات دولية ، ظهرت أوضح ما تكون خلال الدورات الانتخابية لمؤتمر سان فرانسيسكو حيث ركزت كل الدول تقريباً على معنى واحد ، وهو انه اذا أريد لنظام الأمن الجماعى أن يثبت وجوده ويحقق الأهداف المطلة عليه ، فإن ذلك كان يتطلب منطقياً وبالضرورة إقامة منظمة عالمية تستخدم القوة فى دعم السلام الدولى كلما حتمت الضرورات ذلك . ومن أمثلة ذلك قول جوزيف بيبك ممثل دولة لكسمبورج فى مؤتمر سان فرانسيسكو : « ان شعوب العالم لن تغفر لقادتها أى محاولة من جانبهم للعودة الى اتباع سياسات توازن القوى التى ستقود حتماً الى سباق جديد وحاد للتسلح ، مما سيؤرطنا فى حرب عالمية جديدة . ان حماية السلام الدولى لا يمكن أن تتوفر الا من خلال إقامة نظام قوى وفعال للأمن الجماعى ، وان ما نأمل فيه ونحن بصدد ارساء دعائم هذا النظام هو أن نضع تحت تصرفه كل ما يستلزمه من امكانيات القوة المسلحة حتى نضمن الاحترام الدولى الكامل للقرارات والالتزامات التى يضطلع بها » (٢٠) .

..... ونظام الأمن الجماعى بالشكل الذى صممه وأورده ميشاق سان فرانسيسكو جعل كثيراً من الدول تعتقد انه قد أمكنه عملاً أن يتلافى جوانب الضعف التى هانى منها تطبيق هذا النظام فى ظل عصبة الأمم . نذكر فى هذا الخصوص ما كان قد صرح به جوزيف بول بوتكور فى الخطاب الذى

Inis Claude, Power & International Relations, op. cit. p — 155.

(١٩)

Ibid, p. 157.

(٢٠)

القاه امام مؤتمر سان فرانسيسكو في جلساته الختامية حين قال : « ان المنظمة الدولية من الان فصاعدا لن تكون في موقف عدم الاستعداد العسكري ضد مشيرى الشعب والعدوان في المجتمع الدولى ، وهذا هو الحدث التاريخى العظيم الذى امكن مؤتمر سان فرانسيسكو ان ينجزه » (٢١) . وهو نفس الاعتقاد الذى عبر عنه ايضا جاتن سميتس رئيس الوفد الأمريكى في مؤتمر سان فرانسيسكو حين قال من ميثاق الأمم المتحدة « انه يسلح السلام بالأسنان اللازمة ، كما انه يخلق جبهة عريضة من الدول المحبة للسلام في مواجهة أى مصدر محتمل للعدوان . ان الميثاق قد امكنه ان يخلق كذلك جبهة موحدة من الدول الكبرى التى تساندها وتؤازرها قوة الدول الصغرى ايضا . ان من أهم الانجازات التى استطاع ان يحققها الميثاق هو انه قد اوجد شكلا فعالا من اشكال التنظيم والادارة المركزية للقوة الجماعية التى توفرها الدول لحماية السلام » (٢٢) .

وبالرغم من هذا التفاؤل الذى شلأ اتجاهات الدول عن نظام الأمن الجماعى بالكيفية التى حاولت الأمم المتحدة ان تحققها ، فان ثمة حقيقة حيوية تمخضت عنها أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو ، وهى الاعتقاد العام فى صعوبة - ان لم يكن فى استحالة - خلق نظام للأمن الجماعى يستطيع ان يردع التهديدات التى تصدر عن الدول الكبرى ضد السلام الدولى . وقد بنيت تصورات الدول التى شاركت فى مؤتمر سان فرانسيسكو على افتراض ثبوت فيما بعد خطؤه أو بالأحرى عدم واقعيته ، وهو ان الدول الكبرى ستظل تعمل فى جو من التفاهم والوفاق - كما كان الحال فى وقت الحرب - لى توفر للأمن الجماعى الفعالية المطلوبة . ولكن تطور أوضاع الحرب الباردة بين الكتلتين ، وسوء استعمال حق الفيتو فى مجلس الأمن اثبت القصور الواضح فى هذه التصورات والافتراضات .

والحقيقة ان فلسفة منح حق الفيتو للدول الكبرى الدائمة فى مجلس الأمن ، تركزت فى انه كان من الأفضل ان يعرقل عمل مجلس الأمن من أن تتفق غالبية الدول فى المجلس على اتخاذ قرار أو ترتيب معين لا توافق عليه دولة كبرى ، لان الاحتمال الأرجح فى مثل هذه الحالة ان هذه الدولة المارضة ستلجأ فى مواجهة هذا الوضع الى اتخاذ إجراءات مضادة الى درجة قد تورط المجتمع الدولى كله فى صراع بغير حدود . وهذا التبرير الكامن وراء اعطاء الدول الكبرى حق الفيتو كان موضع تأييد من جانب دول كثيرة ، فمثلا كان من رأى الهند ان حق الفيتو هو ضمانة لكل الدول تحول دون توريطها فى حرب ضد إحدى الدول الكبرى باسم الأمم المتحدة (٢٣) .

ومن هذا كله يمكن القول بان من الأمور التى كانت موضع اتفاق فى مؤتمر سان فرانسيسكو عند صياغة ميثاق الأمم المتحدة ، تفادى إخضاع الدول الكبرى لى ترتيب من ترتيبات القوة الجماعية ، أو بمعنى آخر عدم استخدام القوة المشتركة للمجتمع الدولى ضد أى واحدة من هذه

(٢١) Ibid, pp. 157 — 158.

(٢٢) Ibid, p. 158.

(٢٣) India and the United Nations, Report of a Study Group set up by the Indian Council of World Affairs, (the Carnegie Endowment of International Peace, New York), p. 33.

الدول الكبرى . وعلى هذا ، وكما يقول خبراء العلاقات الدولية والتنظيم الدولي ، فإن ترتيبات الأمن الجماعي التي استحدثتها الأمم المتحدة كانت موجهة أولا وبالدرجة الاولى ضد الدول التي تهدد السلام العالمي ، من غير الدول الكبرى ، وذلك في الحالات التي يمكن فيها للدول الكبرى أن توحد جهودها وتنسق إمكاناتها في مواجهة تلك المصادر التي يأتي منها التهديد بالعداوة (٢٤) . ومن هنا فإن نظام الأمن الجماعي بشكله هذا لم يكن إلا نظاماً محدوداً في أساسه وفي نطاق تطبيقه ، وهو أيضاً السبب الذي أدى إلى انتشار الأحلاف العسكرية ومواثيق الدفاع المشترك في عالم ما بعد الحرب (٢٥) .

Inis Claude op. cit., p. 162.

(٢٤) وايضا

V. Mahajan, op. cit., P. 341.

(٢٥) من أمثلة هذه الأحلاف والترتيبات الدفاعية الإقليمية :

١ - ميثاق ريو Rio Pact أو معاهدة المساعدة المتبادلة بين الدول الأمريكية الذي وقع في ريو دي جانيرو عام ١٩٤٧ خلال انعقاد مؤتمر الدول الأمريكية الخاص ببحث وسائل دعم السلام في القارة الأمريكية . وقد اشتملت معاهدة ميثاق ريو على كل من الولايات المتحدة وكوبا وهندوراس والكمسيك وجامايكا والسلفادور وليكرايسوا وهاتي وجيموريه الدومنيكان وكوستاريكا وبنما وفنزويلا والاكوادور وكولومبيا وبيرو وبوليفيا وباراجواي والبرازيل وبنما والارجنتين وأوروغواي . وقد نصت ديباجة الميثاق على أن الهدف هو كفالة السلام لكل الدول الأمريكية من خلال تقديم المساعدات الضرورية لأي دولة تعمرى لخطر الانتداء عليها من الخارج . كما أن الدول الأطراف في الميثاق أعلنت نيها وادانتها للحرب كأداة للسياسة القومية ونهت بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في علاقاتها الدولية نمشياً مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة .

٢ - معاهدة حلف شمال الاطلسي : The North Atlantic Treaty Organization وهي المعاهدة التي وقعت في ابريل ١٩٤٩ في واشنطن من كل من الولايات المتحدة وكندا وبنما والبرتغال وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا والكمسيورج وهولندا والنرويج والبرتغال والملكة المتحدة ، ثم انضمت اليها تركيا واليونان في عام ١٩٥٢ ، وجمهورية ألمانيا الاتحادية في عام ١٩٥٥ بعد التوقيع على معاهدة اتحاد غرب أوروبا . وحلف الاطلسي هو أكبر وأسمى تنظيم عسكري للدفاع من أمن العالم الغربي ، وتغطي منطقة دفاع الحلف أمريكا الشمالية وإقليم الدول الأوروبية الداخلة فيه ، والجزر الواقعة في منطقة الاطلسي شمال مدار السرطان والتي يستد إليها اختصاص أي من الدول الحليفة ، وكذلك أسلحة والطائرات التابعة لأي من هذه الدول في تلك المنطقة .

٣ - معاهدة حلف جنوب شرق آسيا : South East Asia Treaty Organization أو حلف ماليزيا الذي وقع في سبتمبر ١٩٥٤ ويضم كلاً من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأستراليا ونيوزيلندا والباكستان وتايلاند والفلبين . والمنظمة التي يشكلها دفاع الحلف هي منطقة جنوب شرق آسيا ومنطقة جنوب غرب الباسيفيكي .

٤ - منظمة المعاهدة المركزية : Central Treaty Organization أو حلف بغداد سابقاً ، وقد وقع الحلف في ابريل ١٩٥٥ وكان يتكون من بريطانيا وتركيا والصراة والباكستان وإيران ، ثم انضمت اليه الولايات المتحدة فيما بعد . ولكن بعد قيام ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق واعتلائها تسعاب اعراف من حلف بغداد تغير اسم الحلف إلى منظمة المعاهدة المركزية . وهذا الحلف يترك نشاطه في منطقة الشرق الأوسط .

٥ - حلف وارسو Warsaw Pact وهو الاتحاد الرئيسية للدفاع من الاتحاد السوفيتي وحلفائه في كتلة شرق أوروبا ، وقد ظهر إلى حيز الواقع في ١٢ مايو ١٩٥٥ كبدل لمعاهدات التحالف الثنائية بين الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوروبا . وهي المعاهدات التي وقع معظمها خلال الراجل النهائية للحرب العالمية الثانية .

والى جانب الأحلاف والمنظمات الدفاعية المتعددة الأطراف التي ألقها الغرب وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط ، فقد أبرمت الولايات المتحدة سلسلة من المواقف الدفاعية الثنائية مع عدد آخر من دول العالم ومن أمثلتها : المعاهدة



٢ - نظام الأمن الجماعي في نصوص الميثاق :

ان الاسس التي ارساها الميثاق لنظام الأمن الجماعي قد ورد ذكرها كلها في الباب السابع الذي خصص بالكامل لكل ما يتعلق بالتهديدات الموجهة ضد السلام الدولي ، والافعال العدوانية التي ترتكبها الدول ضد بعضها البعض. وتورد أحكامها فيما يلي :

المادة التاسعة والثلاثون : « يقرر مجلس الأمن ما اذا كان قد وقع تهديد للسلام أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان ، ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ١١ و ١٢ لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى لصابه » .

المادة الأربعون : « منما من تفاهم الموقف ، لمجلس الأمن قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها في المادة ٢٩ ، ان يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضرورياً أو مستحسنًا من تدابير مؤقتة ، ولا تغل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو يتركزم ، وعلى مجلس الأمن أن يدخل في حسبان عدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة » .

المادة (الجديدة) والأربعون : « لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ لقراره ، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وفقاً جريباً أو كلياً وفتح الممرات الدولية الأساسية » .

المادة الثانية والأربعون : « اذا رأى مجلس الأمن ان التدابير المنصوص عليها في المادة ١١ لا تفي بالفرز أو ثبت انها لم تف به ، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى لصابه ، ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر Blockade والعمليات الاخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة » .

وتنص المادة الثالثة والأربعون على الأمور التالية :

(١) يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي أن يشعروا تحت تصرف مجلس الأمن - بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصتها ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي .

الامريكية الاسيائية في عام ١٩٥٤ التي اعطت الولايات المتحدة بموجبها حق إقامة القواعد الجوية والبحرية في الأراضي الاسيائية في مقابل حصول اسبانيا على بعض المعدات العسكرية الأمريكية ، ووجدت مدّة سريان المعاهدة بمشترين عامين ، والمعاهدة التي عقدها امريكا مع كوريا الجنوبية في عام ١٩٥٣ والتي تعهدت فيها بالمساعدة المتبادلة في حالة وقوع اعتداء على أي منهما في منطقة الباسيفيكي ، والمعاهدة الأمريكية الصينية (الصين الوطنية) في عام ١٩٥٣ وبقتضائها تعهدت امريكا بالدفاع عن فرموزا وجزر البيسكادور ضد أي تهديد من جانب الصين الشيوعية ، والمعاهدة الأمريكية اليابانية التي عقدت مع اليابان في عام ١٩٥١ ثم جددت في عام ١٩٦٠ ومعاهدة الأرزوس Arizun Treaty التي عقدها الولايات المتحدة مع كل من استراليا ونيوزيلندا في عام ١٩٥١ للدفاع عن منطقة الباسيفيكي .

راجع في ذلك ايضاً : Kurt London, To Have and to Hold : Problems of Security "in his", The Permanent Crisis", (Blaisdell Publishing Company, Mass, 1968) pp. 86 —(120).
Alliances for Regional Security, in "Forging World Order", by Jack Plano & Robert Riggs, op. cit. pp. 279—312.

القانون وأمن المجتمع الدولي

(٢) - يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات مدد هذه القوات وأوامها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التجهيزات والمساعدات التي تقدم .

(٣) - تجري المفاوضة في الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناء على طلب مجلس الأمن ، وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء الأمم المتحدة أو بينه وبين مجموعات من أعضاء الأمم المتحدة ، وتصدق عليها الدول الموقفة ولق مقبضيات أوضاعها الدستورية .

المادة الرابعة والأربعون : « إذا قرر مجلس الأمن استخدام القوة فإنه قبل أن يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة ولاء بالاتزامات المنصوص عليها في المادة الثالثة والأربعين ، ينبغي له أن يدعو هذا العضو إلى أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصورها فيما يخص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة » .

المادة الخامسة والأربعون : « رغبة في تمكين الأمم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة . ويحدد مجلس الأمن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط لعمالها المشتركة ، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفي الظروف الواردة في الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار إليها في المادة الثالثة والأربعين » .

وتست المادة السادسة والأربعون على أن مجلس الأمن ، بمصادره في ذلك لجنة أركان الحرب ، هو الذي يتولى وضع الخطط اللازمة لاستخدام القوة المسلحة . وقد تولت المادة السابعة والأربعون شرح الكيفية التي تشكل بها لجنة أركان الحرب وتعيين مسؤولياتها على النحو التالي :

(١) - تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها أن تسمى المشورة والمؤلة إلى مجلس الأمن ومصادره في جميع المسائل المتعلقة بما يلزم من حاجات لحفظ السلم والأمن الدولي ولإستخدام القوات الموقفة تحت تصرفه ولقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع .

(٢) - تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أو من يقوم مقامهم ، وعلى اللجنة أن تدعو أي عضو في الأمم المتحدة من الأعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للاشتراك في عملها إذا انتهى حسب قيام اللجنة بمسؤولياتها أن يساهم هذا العضو في عملها .

(٣) - لجنة أركان الحرب مسئولة تحت إشراف مجلس الأمن عن التوجيه الاستراتيجي لأي قوات مسلحة موقوفة تحت تصرف المجلس .

(٤) - { للجنة أركان الحرب أن تشق لجنةاً فرعية إقليمية إذا غولوا ذلك مجلس الأمن وبعد التشاور مع الوكالات الإقليمية صاحبة الشأن .

المادة الثامنة والأربعون : « الأعمال اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدولي يقوم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس . كما نصت هذه المادة على أن يقوم أعضاء الأمم المتحدة بتنفيذ القرارات المتخذة مباشرة وبطريق العمل الوكالات الدولية المتخصصة التي يكونون أعضاء فيها » . وأكدت المادة التاسعة والأربعون « أعضاء الأمم المتحدة يتضاضرون في تقديم المسونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي ترضها مجلس الأمن » .

ثم ذكرت المادة الخمسون « إذا ما اتخذ مجلس الأمن عهد أية دولة تدابير منع أو قمع فإن لكل دولة أخرى - سواء أكانت من أعضاء الأمم المتحدة أم لا تكن - تواجبه مشاكل خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق في أن تتخذ مع مجلس الأمن بصدق حل هذه المشاكل » .

المادة الحادية والخمسون : « ليس في ميثاق الأمم المتحدة ما يصف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول أفرادها أو جماعات ، في الدفاع عن أنفسهم إذا انقسمت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي ، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً ، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - يقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام الميثاق - من الحق في أن يشغل في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذ من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه » .

والحقيقة أن المادتين ٤٣ ، ٥٤ قد اعتبرتا تدميماً نسخاً لنظام الأمن الجماعي في ظل الأمم المتحدة عنه في زمن عصبة الأمم . وإن كانت المادة ٤٣ بالذات قد أصبحت موضع مجادلات عنيفة ومستمرة من قبل الدول الكبرى ، ولم يمكنها أن تصل إلى اتفاق عام بشأنها . وقد انحصرت نقطة الخلاف الرئيسية بخصوص المادة ٤٣ حول تحديد حجم ونوعية القوات التي تعين على الدول الكبرى أن تضعها تحت تصرف مجلس الأمن . وقد اوضحت خطورة هذا الخلاف من واقع ما كان قد اتفق عليه أثناء التحضير ليثاق الأمم المتحدة وهو أن الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة في مجلس الأمن ستستعمل المبدأ الأكبر في توفير هذه القوة تأكيداً لسلطة القمع التي سيمارسها المجلس في ردع التهديدات الموجهة ضد السلام الدولي .

٣ - المشكلات التي أحاطت بتطبيق نظام الأمن الجماعي الذي نص عليه الميثاق :

(١) عند التطبيق ثارت عدة تساؤلات ملحة ملحة لم تجد إجابات قاطعة عليها ، ومن بينها على سبيل المثال : ما هي القوة التي يجب أن تكون عليها الذراع العسكرية للأمم المتحدة ؟ وما هي طبيعة الدور الذي ستقوم به القوة العسكرية ، وتحت أي ظروف ، وفصل من سيوجهه استخدامها ؟ وما هي الكيفية التي يتم بها تحديد ذلك الدور من القوة العسكرية الذي يتناسب مع طبيعة وحجم التهديد الذي يواجهه السلام الدولي ؟

انقسمت مواقف الدول الكبرى ، حول هذه النقاط الجوهرية فلم ير الاتحاد السوفيتي مبرراً للاحتفاظ بقوة عسكرية كبيرة تحت تصرف الأمم المتحدة ، وكان من محبذى ضغط هذه القوة إلى الحد الأدنى الضروري . وقد شارك الاتحاد السوفيتي في اتجاهه هذا كل من بريطانيا والصين وفرنسا ، بينما اختلفت منهم الولايات المتحدة ، ويظهر ذلك جلياً من التقديرات التي أجرتها كل واحدة من الدول الكبرى حول ما تعتقد أنه الحجم المناسب لهذه القوة العسكرية الدولية ، وهي التقديرات التي قدمت إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٧ . ففي هذه التقديرات اقترحت الولايات المتحدة أن تتألف هذه القوة من ثلاثة آلاف وثمانمائة طائرة ، بينما اقترحت الدول الأربع الكبرى ألا يتجاوز عدد هذه الطائرات ألفاً ومائتين وخمسة وسمين طائرة . وفي مجال القوات البرية اقترحت الولايات المتحدة ألا يقل حجم القوة البرية الدولية عن عشرين فرقة ، على حين تراوحت تقديرات الدول الأربع الأخرى بين ثمان وست عشرة فرقة ، واقترحت الولايات المتحدة أن تروى هذه القوة الدولية بتسعين غواصة بينما لم يرد اقتراح الدول الأخرى عن اثني عشرة غواصة . وبينما اقترحت الولايات المتحدة أن يضاف إلى هذه القوة أربع وثمانون مدمرة ، لم تر الدول الأخرى مبرراً لأن يزيد عدد هذه المدمرات عن أربع وعشرين مدمرة (٢١) .

وقد انشئ منطق الاتحاد السوفيتي في هذه المشكلة على أن هزيمة دول المحور في الحرب قد الفت الجبر للاحتفاظ بقوات كبيرة في حوزة الأمم المتحدة . كما أن الدخول في مباحثات للاتفاق حول نوع السلاح ، قد أضعفه الآخر من الحاجة إلى وضع قوات كبيرة تحت تصرف مجلس الأمن . وربما كان هذا الاتجاه السوفيتي أقرب في مضمونه إلى الاتجاه العام الذي كان يسيطر على مؤتمر سان فرانسيسكو ، وهو أن استخدام مثل هذه القوة الدولية المشتركة لن يكون ممكناً بحال ضد

أي من الدول الكبرى ، وهذا بعكس الاتجاه الأمريكي الذي اعتقد امكانية استخدام هذه القوة ضد أى دولة تهدد السلام ، بما فيها الدول الكبرى نفسها ، ومن هنا كان الموقف الأمريكي يمثل انجاء الأقلية في المؤتمر .

اما النقطة الرئيسية الأخرى التي اثارها الجدل حول تفسير مضمون المادة ٢٣ من الميثاق ، فكانت متعلقة بكيفية تكوين القوات التي تقدمها الدول الكبرى لمجلس الأمن ، فالاتحاد السوفيتي كان من أنصار المبدأ الذي يدعو الى تشكيل هذه القوات على أساس قاعدة التكافؤ أو المساواة بين هذه الدول ، أي أنه كان على كل واحدة من الدول الكبرى أن تقدم قوات تتطابق تماما في حجمها وتركيبها مع تلك التي تقدمها الدول الأخرى . ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين اختلفت مع الاتحاد السوفيتي في هذا الموضوع . فهذه الدول برغم أنها وافقت على مبدأ التكافؤ أو المساواة في حجم القوات التي تقدمها كل واحدة من الدول الكبرى لمجلس الأمن إلا أنها رأت أن يترك أمر تحديد عناصر هذه القوة - برأ وبحرا وجوا - بحسب ظروف كل دولة على حدة ، فبرر الاتحاد السوفيتي التزامه بموقفه ولم يحد منه .

وفي الواقع أن كلا من وجهتي النظر السابقتين قد استندت على بعض الحجج والتبريرات المنطقية . فوجهة النظر الأمريكية التي شاركتها فيها بريطانيا وفرنسا والصين - انبثقت على أساس أنه كان من الأفضل أن تترك مسؤولية تحديد عناصر القوة التي تقدمها كل دولة كبرى لها شخصيا ، دون التزام مسبق بشيء قد لا يكون متاحا لديها امكانية توفيره في الوقت المناسب . أو بمعنى آخر ، فإن وجهة النظر هذه رأت في مرونة التشكيل عنصرا من عناصر الإيجابية والواقعية ، بعكس ما إذا تم التقييد بالتزام معين تم تبنت فيما بعد مسعوبة الوفاء به . أما وجهة النظر السوفيتية فقد صدرت عن الاعتقاد بأن هذا التشكيل المتكافؤ أو المتماثل من قبل الدول الكبرى كان شرطا أساسيا لقدوم مجلس الأمن على الأداء الكفء لمسئوليته في موضوع الأمن الجماعي بالشكل الذي يبينه دستور المنظمة الدولية . كما رأت في اختلاف عناصر القوات التي تقدمها الدول الكبرى ، دافعا من دوافع أصعاب المفعول النهائي لهذه القوة الدولية المشتركة وترك الأمر كله معلقا على إرادة الدول دون التزامها بشيء محدد إزاء الأمم المتحدة .

ولم ينحصر عدم الاتفاق بين الدول الكبرى حول كيفية تنفيذ المادة ٢٣ في الاعتبارات التي أسلفنا ذكرها ، وإنما تعداه الى عدد من النقاط الأخرى التي من بينها مثلا ، أن الاتحاد السوفيتي اعترض على ما دعت به إليه الدول الكبرى الأخرى من امكانية وضع قوات تابعة للأمم المتحدة في قواعد خارج الدول التي تتبعها هذه القوات . كما أنه أبدى تحفظاته على النص السابق كان يطلب المساعدة العسكرية بشكل إجباري من بعض الدول وفاء بالتزاماتها تجاه مجلس الأمن في موضوع الأمن الجماعي . فضلا عن هذا وذاك ، فقد دعا الاتحاد السوفيتي للعمل على ضمان انسحاب القوات الدولية التي تستخدم في رد العدوان وعودتها الى الدول التي تتبعها بعد إنجازها لمهامها في غضون مدة زمنية محددة ، وأصر على أنه لا يمكن استبقاء هذه القوات بعال من الأحوال ، إلا إذا صدر قرار في مجلس الأمن بضرورة هذا الاستبقاء من أجل السلام والأمن الدوليين .

يتضح من هذا كله كيف أن الدول الكبرى لم تستطع أن تتفق فيما بينها على التدابير

الاساسية المتعلقة بانشاء قوة دولية فعالة يمكن استخدامها بواسطة مجلس الأمن في الظروف التي يقع فيها العدوان ضد اى دولة عضو في المنظمة الدولية (٧٧) .

(ب) - **الجمعية العامة واصدار توصية «الاتحاد من اجل السلام»** : لقد تربت على هذه المشكلات والاختلافات - التي اوجزنا بعضها منها - ان مجلس الامن قد اصبحت غير قادر على ان يقوم بأى دور فعال في تنفيذ نظام الامن الجماعى بالشكل الذى تخيله واضعوا ميثاق الامم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو ، وقد عقدت الامم كلّه وزادته سوءاً على سوء ، اساءة استخدام حق الفيتو من قبل بعض الدول الكبرى بطريقة مرقت عمل المجلس وكادت تصل به الى وضع من العجز والشلل التامين .

ومن ناحية اخرى لم تكن الجمعية العامة للامم المتحدة مؤهلة للاضطلاع بهذا الدور الذى اصبحت من المتعذر على مجلس الامن ان يمارسه وسط صراعات ومناورات الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة فيه . بيد ان قيام الحرب الكورية في عام ١٩٥٠ قد اوضح الحاجة الى ضرورة مراجعة نظام الامن الجماعى والبحث عن وسائل يمكن من خلالها تدعيمه على نحو او آخر . وكان التوصل الى اصدار **توصية الاتحاد من اجل السلام** (Unit for Peace Resolution) في ٣ نوفمبر ١٩٥٠ احدى نقاط التحول البارزة في هذا الخصوص . وكان الهدف من اقرار هذه التوصية تمكين الجمعية العامة للامم المتحدة من الوصول الى قرار حول الموضوعات العاجلة التي قد تتطلب تطبيق بعض الجزاءات وذلك في حالة تعذر الاتفاق على اصدار مثل هذه القرارات في مجلس الامن بتأثير الفيتو ، ففي مثل هذه الحالات تدعى الجمعية العامة الى الانعقاد في ظروف اربع وعشرين ساعة بناء على دعوة من مجلس الامن (باغلبية سبعة من اعضائه) او بطلب من اغلبيية الدول الاعضاء في الامم المتحدة .

وتكون الجمعية العامة حرة في عمل التوصيات التي قد تطلب فيها من الدول الاعضاء اتخاذ عمل جماعى ، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة حيثما تكون هناك ضرورة لذلك ، والجزاءات التي توقع في الجمعية العامة تنفيذاً لتوصية الاتحاد من اجل السلام ، تنفذ بطريقة اختيارية Voluntarily ، على اعتبار ان سلطة الجمعية العامة هي سلطة اقتراح وليست سلطة اصدار قرارات لها صفة الاوامر .

وقد دعت توصية الاتحاد من اجل السلام (ضمن ما دعت اليه) لانشاء **لجنة مراقبة للسلام** (Peace Observation Commission) تتكون من اربع عشرة دولة تمثل فيها الدول الخمس الدائمة في مجلس الامن ، وتكون مهمة اللجنة التحرك دون ابطاء الى مناطق التوتر والاضطراب التي تشكل تهديداً للسلام والامن الدوليين ، والعمل بصفة مراقبين لتطورات الاحداث والابلاغ عنها للمنظمة الدولية . وهذه اللجنة لم يقدر لها ان تعمل سوى مرة واحدة فقط حين ارسلت الى مناطق الحدود الشمالية اليونان لتحل محل لجنة الامم المتحدة الخاصة في البلقان . ثم انتهى عمل هذه اللجنة بناء على طلب من اليونان في اقسطوس سنة ١٩٥٤ . وفي مايو ١٩٥٤ طالبت تايلاند بارسلان لجنة مراقبة للسلام لتراقب ما يحدث على حدودها مع كمبوديا ولاوس غير ان هذا الطلب رفض في مجلس الامن ، ولم تشأ تايلاند ان تنقله الى الجمعية العامة .

كذلك تضمنت توصية « الاتحاد من أجل السلام » انشاء لجنة للتدابير الجماعية (Collective Measures Committee) لبحث ودراسة الوسائل التي يمكن تطبيقها للدمق قوة المؤسسات القائمة على تطبيق نظام الامن الجماعى . بل ان هذه التوصية قد طالبت كل دولة عضو في الامم المتحدة بان تحتفظ بجزء من قواتها المسلحة بكون جاهزا للاستعمال تابعة للامم المتحدة اذا ما دعت الحاجة الى ذلك . كما نصت التوصية المذكورة على انشاء لجنة من الخبراء العسكريين يصدر بتشكيلها قرار من السكرتير العام للامم المتحدة وتكون وظيفتها استشارية .

وقد انشئت بالفعل لجنة التدابير الجماعية وامكن لها ان تطور بعض المبادئ التي استهدفت في الأساس دمم تطبيق نظام الامن الجماعى من خلال الجمعية العامة وفي الوقت نفسه طالب السكرتير العام للامم المتحدة الدول الأعضاء بان تجرى مسحا لامكانياتها حتى يمكنها تعديل حجم وطبيعة المشاركة العسكرية التي ستقوم بتقديمها للمنظمة الدولية . ولكن درجة الاستجابة لهذا النداء كانت صدمة مخيبة للإمال ، اذ ان سبعة وثلاثين حكومة فقط هي التي عيّنت بالرد ، وأبدت خمس عشرة حكومة منها تجاوبا محدودا ، على حين ان ثمانى حكومات أعربت عن عدم استعدادها للمشاركة بحال في أى من هذه التدابير الجماعية التي اقترحتها اللجنة ، واكتفت إحدى عشرة حكومة بإعلان استعدادها للمشاركة ولكن في أضيق الحدود الممكنة ، وكان لهذه الاتجاهات السلبية أكبر الأثر في تجميد لجنة التدابير الجماعية ، حتى انتهى الأمر كله بتصفية أعمالها في نوفمبر ١٩٤٤ (٢٨) .

وقد ظلت توصية « الاتحاد من أجل السلام » في الإطار النظري البحت لمدة سنين سنوات تقريبا حتى حدوث أزمة السويس في عام ١٩٥٦ حيث أمكن للجمعية العامة للامم المتحدة ان تتدخل وتثبت وجودها في هذه الأزمة الدولية الخطيرة . والذي حدث في ذلك الوقت هو أن الجمعية العامة دعت الى دورة انعقاد طارئة لمناقشة الموقف المتفجر في منطقة الشرق الأوسط، ولم تكن الجمعية العامة مستعدة حينذاك لمجابهة الأمر بالإجراءات اليوسيسية حيث لم يكن تحت تصرفها أى قوات عسكرية يمكن استخدامها لهذا الغرض . وقد ضاعف من الصعوبات التي واجهتها الجمعية العامة في هذا الصدد ، عدم وجود سابقة يمكن الاستناد عليها في تشكيل هذه القوة الدولية، وبمعنى آخر ، كان من التمين على الجمعية العامة ان تبدأ من نقطة الصفر وفي ظروف بالغة الخطورة والحساسية .

ولما كانت طبيعة الموقف في الشرق الأوسط تتطلب التصرف بسرعة خشية ان تتطور تلك الحرب المحدودة الى حرب عالمية ، فقد اقترت الجمعية العامة توصية في ٤ نوفمبر ١٩٥٦ تنص الى انشاء قوة طوارئ تابعة للامم المتحدة (United Nations Emergency Force) ويتولى السكرتير العام للمنظمة الدولية تنظيمها والإشراف على تشكيلها في خلال ثمان وأربعين ساعة وبالفعل فقد أمكن إقامة هذه القوة الدولية (التي وصل عدد أفرادها في وقت ما حوالي ستة آلاف جندي) بسرعة فائقة ، وكان هذا نجاحا باهرا للجمعية العامة في ممارستها لمسؤولياتها الجديدة النامية في ميدان الامن الجماعى .

وقد اشتملت الخطة التي وضعها السكرتير العام للمنظمة الدولية (داج هـرشياك) لتشكيل

قوة الطوارئ الدولية والتي وافقت عليها الجمعية العامة في التوصيات الصادرة عنها في ٥ و ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، أشتطت على عدد من المبادئ الرئيسية التي حددت كيفية تنظيم هذه القوة وكذلك طبيعة وظيفتها ، ومن هذه المبادئ :

(١) استبعاد الدول الكبرى من تشكيل قوة الطوارئ الدولية . (٢) تركيز مسئولية الإشراف السياسي على قوة الطوارئ الدولية في يد السكرتير العام للأمم المتحدة ، كما أبيع له حق الاستعانة بلجنة عسكرية استشارية Advisory Committee تكون أساساً من ممثلين للدول المشتركة في القوة الدولية ، وتكون أعمال هذه اللجنة في إطار توجيهات الجمعية العامة .

(٣) ان وظيفة قوة الطوارئ الدولية ليست قتالية (Non-Fighting Function) وإنما مرأمة اتفاقات وقف إطلاق النار والحبولة دون تجدد الاشتباكات العسكرية في منطقة النزاع .

(٤) الاحتفاظ لقوة الطوارئ الدولية بحيادها السياسي تجاه الأطراف المتنازعة .

(٥) ان الإبقاء على القوة الدولية في الأقاليم التي يجري عليها النزاع ، إنما هو رهن بموافقة الدولة المضيفة أو الدولة صاحبة هذا الإقليم .

(٦) ان نفقات تمويل قوة الطوارئ الدولية - وبخاصة تلك التي لا تسمح بها الميزانية العادية للأمم المتحدة - تقسم بين الدول الأعضاء في المنظمة الدولية بنسب يتم تحديدها والاتفاق عليها (٢٦) .

وفي التقرير الذي قدمه داج همرشيلد إلى الجمعية العامة في عام ١٩٥٨ ، أضاف السكرتير العام مدة اقتراحات جديدة فيما يتعلق بوظائف القوات التي ستشكل في المستقبل للقيام بمهام حفظ السلام . ومن أبرز هذه الاقتراحات النقاط :

(١) أنه لا يجوز تشكيل قوات حفظ السلام إلا بتصريح من الجمعية العامة أو مجلس الأمن . أما الأمور الإدارية المتصلة بأوضاع هذه القوات فتتولاها السكرتيرية العامة للمنظمة الدولية في إطار التعليمات التي يصدرها السكرتير العام في هذا الشأن .

(٢) ان اللجنة العسكرية الاستشارية وظيفتها أن تقدم المشورة فقط ، وليس من حقها أن تتحكم في الكيفية التي يمارس بها السكرتير العام واجباته ومسئولياته في موضوع حفظ السلام .

(٣) ان القوات الدولية لا يجوز أن تكون طرفاً في النزاعات الداخلية ، كما لا يجوز استخدامها لأغراض ذات طبيعة داخلية محضة ، أو لأملاء حلول سياسية لبعض المشكلات الملقة .

Ibid pp. 265 — 267.

(٢٦) راجع في هذا أيضاً كلام من :

Inis Claude, United Nations Use of Military Force, in "The United Nations Political System" edited by David A. Kay, op. cit. pp. 201 — 217.

Herbert G. Nicholas, UN PEACE Forces and the Changing Globe : The Lessons of Suez and Congo, in "The United Nations" edited by Maurice Waters, (The Macmillan Company, New York 1967) pp. 405 — 413.

(٤) ان الطبيعة غير القتالية لوظيفة قوة الطوارئ الدولية لا يمكن ان تحرم هذه القوة من حقها الطبيعي في الدفاع عن النفس ، وان كان قد اشترط الا تكون قوة الطوارئ الدولية هي البادئة باطلاق النار ، وانما يجب ان يجيء هذا الاطلاق كرد فعل للنار التي تطلق عليها .

(٥) ان الدول التي تشارك بوحدات في هذه القوات الدولية تستمر في تحمل نفقات هذه الوحدات بنفس المقدار فيما لو كانت هذه الوحدات ضمن الخدمة الوطنية العاملة ، وما زاد من ذلك من نفقات تحمله كل الدول الأمضاء في الأمم المتحدة بنسب اشتراكها في ميزانية المنظمة (٣٠) .

وقد ظلت قوات الطوارئ الدولية في غزة وفي شرم الشيخ من نوفمبر ١٩٥٦ حتى مايو ١٩٦٧ حين طلبت حكومة الجمهورية العربية المتحدة سحب هذه القوات فاجابها يوفانت (المصير العام للمنظمة الدولية) الى طلبها ، وهو الاجراء الذي سبق وقوع الهجوم الاسرائيلي على مصر وسوريا والاردن في ٥ يونيو عام ١٩٦٧ ، وهو الهجوم الذي عرف فيما بعد بحرب الأيام الستة .

(ج) - الأمم المتحدة والتدخل العسكري في الكونغو :

جاء من بعد ذلك تدخل الأمم المتحدة بقواتها الدولية للمرة الثانية خلال أزمة الكونغو ، وهي الأزمة التي اثارها انفصال موبس تشومبي باقليم كاتانجا من الكونغو عقب حصول الكونغو على استقلالها من بلجيكا في صيف عام ١٩٦٠ . وقد هددت أزمة الحرب الأهلية في الكونغو بنشوب صراع عنيف تكون اطرافه الدول الكبرى نفسها ، أي ان ما كان يحدث في الكونغو اوشك على التحول الى حرب افريقية اوروبية بسبب الاهتمامات التي وجهتها الدول الافريقية الى بلجيكا لمساندتها حركة تشومبي الانفصالية .

وقد جاء تدخل الأمم المتحدة اثر النداء الذي وجهه باتريس لومومبا رئيس حكومة الكونغو في ذلك الوقت والذي طالب فيه بتدخل المنظمة الدولية لكي تحول دون تدهور الوضع الى ايدى من المدى الذي وصل اليه . وقد استجاب السكرتير العام للأمم المتحدة حينذاك (داج همرشيلد) لهذا النداء ، ودعا مجلس الأمن الى اجتماع خاص لمناقشة امكانية التدخل بقوات عسكرية دولية في الكونغو . وفي هذا الاجتماع تقدمت تونس بتوصية تقترح فيها على المجلس ارسال قوة دولية الى الكونغو ، ولم تترض أي من الدول الأعضاء في مجلس الأمن على مشروع التوصية ، بل فوضت السكرتير العام في تنفيذ هذا الترتيب بأية كيفية ملائمة . والواقع ان المنظمة الدولية كانت قد افادت من تجربة حرب السنوسي فيما يتعلق بتكوين قوات الطوارئ الدولية ، لذا فانها لم تجد مشكلة في وضع ترتيب مماثل في الكونغو ، وقد بدى في ممارسة هذه المسؤولية من طريق ارسال بعض وحدات تونسية الى الكونغو وتبعها ارسال وحدات سويدية .

ومن الأمور التي اعاد داج همرشيلد التأكيد عليها آنذاك ان الهدف من وجود قوات الطوارئ الدولية في الكونغو كان استعادة النظام والاستقرار الداخلي ومنع تحول الحرب الأهلية الى صراع بين الدول الكبرى ، واضاف ان هذه القوات الدولية لا تستطيع ان تفرض اوضاعاً معينة بالقوة حيث ان مثل هذا الأمر لم يكن داخلها في اطار المسؤولية الدولية لهذه الوحدات البوليسية ، ويعني آخر ، فان الأمم المتحدة قد اعلنت التزامها بموقف الحياد تجاه كل من الحكومة المركزية في ليوبولدفيل

والحكومة الانفصالية في كاتانجا ، وذلك بالرغم من أن حكومة كاتانجا رفضت دخول القوات الدولية إلى أراضيها . وقد بلغ عدد هذه القوات حوالي عشرين ألفاً وكانوا ينتمون في غالبيتهم العظمى إلى الدول الإفريقية ، وذلك انسجاماً مع اتجاه السكرتير العام الذي رأى أن يكون تحمل العبء الأكبر في تكوين هذه القوة الدولية بواسطة الدول الإفريقية المجاورة للكونغو . وقد بلغت تكاليف الاحتفاظ بهذه القوة الدولية في الكونغو حداً خيالياً حيث بلغت في وقت من الأوقات حوالي عشرة ملايين دولار شهرياً ، الأمر الذي أرقق كاهل المنظمة الدولية وحملها أعباء مالية فوق طاقتها على النحو الذي ستعرض له بالتفصيل بعد قليل .

وقد اتسع نطاق العمليات التي تقوم بها القوات الدولية في الكونغو عقب وفاة باتريس لومومبا في عام ١٩٦١ ، وذلك على إثر توصية قدمت إلى مجلس الأمن بهذا المعنى . وقد اشتمل الاتساع في مسؤولية القوات الدولية على عدة أمور منها : العمل على تطهير أراضي الكونغو من المرتزقة الأجانب (Mercenaries) ، وإنهاء أوضاع الفوضى والاضطرابات السائدة حتى ولو اضطرت هذه القوات إلى القتال تنفيذاً لمهامها الجديدة . ومن أجل ذلك تحركت قوات الأمم المتحدة إلى كاتانجا برغم العقبات التي وضعتها تشومبي في طريق هذه القوات . وقد استمر وجود قوات الأمم المتحدة في الكونغو حتى منتصف عام ١٩٦٤ حين سحبت عقب القضاء على حركة الانفصال التي قادها وترمها تشومبي وبعد أن كانت أزمة تمويل هذه القوات قد وصلت ذروتها (٢١) .

(د) - الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام في قبرص :

أما الأزمة الدولية الثالثة التي تدخلت فيها الأمم المتحدة بقوات دولية فهي الأزمة القبرصية التي نشأت بسبب الصراع بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين ، وكانت أن تتحول في نهاية الأمر إلى حرب حقيقية بين تركيا واليونان ، مع ما كان يمكن أن ينتهي إليه هذا الوضع المتفاقم من حدوث مواجهة مسلحة بين الكتلتين الرئيسة والسوفييتية في منطقة البحر الأبيض المتوسط .

لذا فقد أصدر مجلس الأمن توصية تدعو إلى إنشاء قوة دولية ترسل إلى قبرص ، وتركز أبداً تحديد حجمها وكيفية تشكيلها لتقدير السكرتير العام للأمم المتحدة بالتشاور مع كل من قبرص وتركيا واليونان وبريطانيا . وقد حددت مهام هذه القوة الدولية في إطار المحافظة على السلام والأمن الدوليين في المنطقة ، والحيولة دون تجديد الاشتباكات المسلحة في قبرص ، والعمل لاستعادة النظام والاستقرار إلى تلك الجزيرة المضطربة . أما نفقات بقاء هذه القوات في قبرص فقد رأى أن تحملها الدول التي تشارك بوحدة في هذه القوات وكذلك قبرص ، وغير ذلك من المشاركين المالية الاختيارية . وقد حددت فترة عمل هذه القوات أول الأمر بثلاثة أشهر تبدأ في ٤ مارس ١٩٦٤ .

(٢١) راجع في أزمة الأمم المتحدة في الكونغو :

Aurthur L. Burns & Nina Heathcote, "The United Nations as a Peace Preserving Force" in, "International Stability: Military Economic & Political Dimensions", edited by Dale Hefnais and others, (John Wiley & Sons, Inc., New York, 1964) pp. 261 — 289.

René, Maheu "The Triple Role of International Organizations Today" in "The Theory and Practice of International Relations" edited by William Olson and Fred Sondermann, op. cit. pp. 423 — 428.

Stanley Hoffmann, In Search of the Thread; The UN in "the Congo Labyrinth" in "The United Nations Political System" op. cit pp. 230 — 261.

وقد تكونت هذه القوة الدولية في البداية من حوالي سبعة آلاف فرد يتبعون كندا وإيرلندا وفنلندا والدنيمرك والنمسا والسويد وبريطانيا . وفي الواقع أن اشرار وحدات بريطانية في هذه القوة جاء خرقا للمبدأ الذي كان قد اتفق عليه واستقر الرأي على الأخذ به ، وهو إبعاد الدول الكبرى عن المشاركة بناصر منها في هذه القوات منعا لحدوث مشاكل أو مضاعفات محتملة . غير أن العرض الذي تقدمت به بريطانيا للمشاركة في تدعيم هذه القوة الدولية لم يلق اعتراضاً من الدول الممثلة في مجلس الأمن آنذاك . وفضلاً عن المشاركات التي قدمتها هذه الدول ، فقد قدمت كل من النمسا وأستراليا ونيوزيلندا والدنيمرك والسويد وحدات صفيرة من البوليس المدني للقيام ببعض المهام التي تتطلبها عملية حفظ السلام في قبرص . أما تكاليف هذه القوات فقد وصلت الى ما يقرب من ثلاثين مليون دولار سنوياً ، ووصل عدد الدول التي شاركت بطريقة اختيارية في تحمل جانب كبير من هذه النفقات سبع عشرة دولة ، بالإضافة الى الانصبة التي دفتها قبرص واليونان وتركيا وبريطانيا . ومن بين هذه الدول إحدى والعشرين كانت إحدى عشرة دولة عضواً في حلف الأطلسي ، وهذا منطقي ومفهوم على اعتبار أن طرفي المواجهة في الأزمة القبرصية كانا دولتين عضوين في هذا الحلف (٣٣) .

(ه) - الامم المتحدة ومشكلة تمويل عمليات حفظ السلام في العالم :

لقد احسنا باجياز الى النفقات المرهقة التي تكلفها الامم المتحدة في عمليات حفظ السلام في العالم ، وهذا المصعب المالي الذي يفوق طاقة المنظمة الدولية كاد أن يمنمها في وقت من الاوقات من الاستمرار في تحمل هذه المسؤولية الحيوية . وقد تارت هذه المشكلة اول ما تارت عند تكوين قوة الطوارئ الدولية التي ارسلت الى منطقة الشرق الأوسط في أعقاب نشوب حرب السويس في عام ١٩٥٦ . ففي ذلك الوقت اقترح السكرتير العام للأمم المتحدة أن يتم تحديد مشاركات الدول في تمويل عمليات حفظ السلام على اساس انصبتها في ميزانية المنظمة الدولية من عام ١٩٥٧ ، ولكن اتجاهاات الدول اختلفت جذرياً بصدد هذا الاقتراح :

(١) فالولايات المتحدة - وتأييدها بعض الدول الغربية - حذرت اقتراح السكرتير العام ورات أن تنفيذه كان حاسماً بالنسبة لمستقبل المنظمة الدولية .

(ب) الاتحاد السوفيتي - وقد عارض الاقتراح وانتقده على أساسين ، أولهما أن الدول المعتدية هي التي يجب أن تتحمل نفقات هذه القوات باعتبار أنها المسئولة عن خلق هذه الأزمة وكل ما يربط بها من أوضاع ، وثانيهما أن تشكيل قوة الطوارئ الدولية كان إجراءً غير قانوني وغير دستوري على أساس أن الجهاز المسئول من ذلك هو مجلس الأمن وليس الجمعية العامة .

(ج) معظم الدول الصغيرة - وقد وافقت من حيث المبدأ على المشاركة في تمويل عمليات حفظ السلام - لكنها قصرت مشاركتها على أضيق الحدود ورات أن تدفع الدول الكبرى النسبة العظمى من نفقات تمويل هذه القوات ، وذلك في مقابل الامتيازات الضخمة التي يؤثرها بها الميثاق .

وقد قدمت توصية في ذلك الوقت لدعو كل الدول الى المشاركة في تمويل هذه العمليات ،

ومررت التوصية بأغلبية ٦٢ صوتاً ومعارضة ٨ وامتناع ٧ دول عن التصويت ، والكتلة السوفيتية هي وحدها التي صوتت ضد هذه التوصية ، وقد وعدت الولايات المتحدة بعمل مشاركات مالية اختيارية لتعويض النقص في الامكانيات المادية لبعض الدول (٣٣) .

ولكن المشكلة لآخرى التي تارت لم تكن حول الموافقة على مبدأ مشاركة كل الدول في المسؤولية المالية لهذه العمليات ، وإنما في الكيفية التي يجب ان تتبع لتحصيل هذه المشاركات والانصبة ، وكان موقف السكرتير العام أن هناك التزاماً قانونياً يفرض على كل الدول عدم التخلف عن الدفع ، وقد تجددت هذه المجادلات مرة أخرى وبشكل أكثر عنفاً وحدة مع الأزمة المالية التي تعرضت لها الأمم المتحدة بسبب عملية حفظ السلام التي قامت بها في الكونغو ، حيث بلغت تكاليف هذه القوات حسيماً جاء في تقديرات السكرتير العام في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٠ حوالي ستة وستين مليون دولار . وقد ركز السكرتير العام من جديد على مبدأ المسؤولية الجماعية لكل الدول في تحصيل هذه النفقات . وبرغم أن الاتحاد السوفيتي وافق في مجلس الأمن على تكوين هذه القوة إلا أنه رفض المشاركة في تحمل نفقاتها وطالب بأن يتحمل الاستعمارون البلجيكيون العبء الأكبر منها على أن يتم تحصيل النفقات الباقية على أساس اختياري بحث ليس فيه الزام للدول الأعضاء .

وقد أحال السكرتير العام المشكلة الى اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة وأوضح طبيعة المشكلة المالية ، وما يترتب على تضائل بعض الدول من اضرار بعمليات حفظ السلام التي تقوم بها المنظمة الدولية .

وعلى الفور ألقت اللجنة توصية قدمتها الباكستان وتونس والسنغال وايدتها الولايات المتحدة ودعت فيها الى جمع مبلغ ٤٨ مليون دولار على أساس انصبة الدول في ميزانية الأمم المتحدة لعام ١٩٦٠ ، وأكدت اللجنة أن هذه الانصبة ملزمة قانونياً للدول في اطار المادة ١٧ من الميثاق ، كما دعت حكومة بلجيكا الى عمل مشاركة مالية على نحو أكبر في تمويل هذه العمليات ، كما اقترت فكرة المشاركات الاختيارية .

وفي عام ١٩٦١ قدرت تكاليف هذه القوات بمائة مليون دولار ، ونظراً لضخامة هذا المبلغ فقد حدث انقسام داخل اللجنة الخامسة وبخاصة بين الدول الكبرى ، فبينما وافقت الولايات المتحدة على زيادة نصيبها الى عشرة ملايين دولار ورفع مشاركتها الاختيارية الى أكثر من أربعة ملايين دولار ، عارض الاتحاد السوفيتي باعتباره عملية حفظ السلام في الكونغو كانت تدخل في اختصاص مجلس الأمن بمقتضى المادة (٢٨) ، ولم يكن للجمعية العامة سلطة اتخاذ قرار بشأن هذا الموضوع ، ومن هنا أعلن الاتحاد السوفيتي أن موضوع تمويل عملية حفظ السلام في الكونغو لا تدخل في اطار المادة (١٧) وإنما في اطار الاتفاق الإجماعي في مجلس الأمن . وقد اعترض السكرتير العام على وجهة النظر السوفيتية قائلاً أن نقل مبدأ الإجماع بين الدول الخمس الكبرى الى الموضوعات المالية سيثقل هذه العملية التي تقوم بها الأمم المتحدة في الكونغو .

John G. Stoessinger, "The United Nations Financial Crisis and the Superpowers" in, World Crisis, edited by Frederick Hartmann, (The Macmillan Company, New York, 1967) pp. 127 — 128. (٣٣)

ولكن اللجنة الخامسة مرتت توصية بأغلبية كبيرة دعت فيها الى جمع المائة مليون دولار المطلوبة لاستمرار عمليات حفظ السلام في الكونغو على أساس انصبة الدول لعام ١٩٦٠ ، كما دعت الدول الخمس الكبرى وبلجيكا الى زيادة نطاق مشاركتها الاختيارية ، وقد عارضت هذه التوصية الكتلة السوفيتية والمكسيك وبلجيكا ، بينما امتنعت عن التصويت كل من فرنسا وجنوب افريقيا ورفضتا الدفع (٢٤) .

وقد بلغت جملة ديون المنظمة الدولية بسبب عمليات حفظ السلام في يونيو عام ١٩٦٢ اكثر من مائة مليون دولار ، ويرجع ذلك - كما رأينا - الى أن بعض الدول الكبرى امتنعت عن الدفع وهي الاتحاد السوفيتي وفرنسا ، كما أن الصين الوطنية تخلصت هي الاخرى من الدفع ، وبدا أصبحت عملية حفظ السلام تعتمد على المشاركة المالية التي تقدمها دولة واحدة هي الولايات المتحدة التي بلغت مشاركتها في نفقات هذه العملية حوالي ثلاثة واربعين في المائة في عام ١٩٦١ ، وإن كان الاتحاد السوفيتي وفرنسا قد قبلتا فيما بعد أن يدفعتا ديونهما المتخلفة عن هذه العمليات للأمم المتحدة .

ومن هذه العملية التي تحيط بالأزمة المالية للأمم المتحدة بسبب عمليات حفظ السلام يمكننا أن نقرر الأمور التالية :

(١) أن الاختلاف بين الدول الكبرى حول موضوع المشاركة المالية لا يرجع الى اختلاف هذه الدول حول مبرر وجود المنظمة الدولية ، فكلمهم متفقون على هذا ، ولكن يرجع الى رغبة بعض هذه الدول في الإبقاء على أجهزة المنظمة الدولية دون تطوير ، وإلى رغبة البعض الآخر في تطويرها على نحو أكثر فعالية ، ومثال ذلك السؤال الذي انقسمت بسببه الدول الكبرى وهو : هل تظل مسئولية حفظ السلام مناطة بمجلس الأمن وحده حتى مع التفعيل الذي ينشأ بسبب سوء استخدام الفيتو ، أم ينقل جانب هام من هذا الاختصاص الى الجمعية العامة .

(٢) لم يكن موقف الاتحاد السوفيتي الرافض التام والمستم لكل عمليات حفظ السلام التي قامت بها الأمم المتحدة وإنما كان يتراوح اتجاهه بين القبول - ولو على مضض - لبعضها ، والمعارضة الصريحة لبعضها الآخر ، كما اختلفت اتجاهاته أحياناً في خلال العملية الواحدة مثلما حدث في الكونغو .

(٣) أن اتجاهات الدول التي توافق على هذه العمليات تختلف أيضاً من حيث تصويتها على تحديد الانصبة والمشاركات المالية .. الخ ، أي أنها توافق على المبدأ ولكنها قد تختلف حول التنفيذ .

(٤) أن اتجاهات الدول من عمليات حفظ السلام لا تحكمها اعتبارات المبادئ المجردة ولكن «إحتياجات المنظمة القومية» ، ومن هنا تصبح الأزمة المالية بمثابة انعكاس للأزمة السياسية التي تنشأ حول أنسب إطار لدور هذه القوات ، وأسلوب قيادتها وتوجيهها .

(٥) أنه مما يفسد هذه العمليات أن تنفلق مواجهة إحدى الدول الكبرى حتى ولو كانت هذه المعارضة حول المسئولية المالية (٢٥) .

(و) - الامم المتحدة وازمة الشرق الأوسط :

لقد واجهت الامم المتحدة اختباراً قاسياً لقدرتها على تطبيق نظام الامن الجماعى فى عام ١٩٦٧ بعد وقوع حرب يونيو بين الدول العربية واسرائيل ، وهى الحرب التى ترتب عليها وقوع شبه جزيرة سيناء وغزة ورفح والعريش وشرم الشيخ ومرفعات الجولان والصفى الغربية من الاردن والأجزاء العربية من القدس تحت الاحتلال الاسرائيلى . وبالرغم من أن احتلال هذه الاراضى العربية يعتبر عملاً مسافراً من أعمال العدوان والاغتصاب ، وتهديداً خطيراً لأوضاع السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط ، إلا أن الامم المتحدة لم تفلح فى اتخاذ اجراءات رادعة تضمن اجلاء اسرائيل عن هذه الاراضى التى تحاول تهويدها والقضاء على عروبتها بكل الاساليب غير المشروعة .

وكان الشيء الوحيد الذى استطاعت الامم المتحدة أن تتوصل اليه هو القرار الصادر عن مجلس الامن فى ٢٢ نوفمبر عام ١٩٦٧ الذى ينص على ضرورة انسحاب اسرائيل من هذه الاراضى فى مقابل انهاء حالة الحرب فى المنطقة ، والتوصل الى حدود آمنة ومعترف بها لكل الاطراف الداخلة فى هذا الصراع ، وما الى ذلك من الترتيبات المتعلقة بتنظيم حقوق المرور فى الممرات المائية . الخ . إلا أن اسرائيل لجأت الى تكتيك المناورة والتعطيل ، وحاولت تعقيد تنفيذ هذا القرار بأن اشترطت مقد مقاضات سلام مباشرة بين الدول العربية واسرائيل ، وهو أمر رفضته الدول العربية فى أى مظهر من مظاهره ، وسواء تم بالطريق المباشر أو غير المباشر ، وذلك انطلاقاً من حقيقة أساسية وهى أن اسرائيل قامت منذ بدايتها على الاغتصاب والاحتلال ، وهى أمور لا ترتب لها أى كيان شرعى يعترف به العرب ، ويسلمون بما يرتبط به من نتائج .

وقد انضغ من الاجراءات التى نفذتها ، ولا لال تنفذها اسرائيل فى الاراضى العربية المحتلة أن لها اطعاً عدوانية توسعية لم تعد تخفى على المجتمع الدولى أو الرأى العام العالمى ، وأن ما تقوله من دعاوى السلام والعاجلة الى اتفاقات صلح تأمى بوسيلة المفاوضات المباشرة ، ليس الا من قبيل كسب الوقت لتوطيد اقدام احتلالها فى هذه المناطق ، واكسابها مسحة من الشرعية ، ووضع العالم كله امام الأمر الواقع وجعله يقبل به . وفى مواجهة ذلك كله ، أثبتت الامم المتحدة عدم قدرتها على الارتفاع الى مستوى هذه الازمة الخطيرة التى يسببها استمرار العدوان الاسرائيلى فى منطقة الشرق الأوسط ، وهو أمر تأكد تماماً خلال ما انتهت اليه المشاورات الدبلوماسية التى اجراها الوسيط الدولى جونار يارنج ، وكذلك حسبما دلت عليه مشاورات الدول الأربع الكبرى ، بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وهى الدول التى يفترض فيها أنها تتحمل أكبر قسط من المسؤولية تجاه اقرار السلام والامن فى العالم بأسره .

لقد كان بإمكان الامم المتحدة أن تتخذ تدابير قمع ضد اسرائيل تجبرها فى النهاية على انهاء احتلالها ، ولكن يبدو أن الدم المسكروى والدبلوماسية والعلمانى الذى تحصل عليه اسرائيل من بعض الدول الكبرى فى مجلس الامن ، هو الذى يزيد من منادها ويجعلها تستمر فى اتساع سياساتها العدوانية رغم ما فيها من انتهاك صارخ ليثاق الامم المتحدة . وهذا الوضع اذا ما استمر أبعد مما وصل اليه ، فقد يهدد بالتحول الى مواجهة نوبية مباشرة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وهو أمر لن يكون فى صالح المجتمع الدولى كله بحال ، وعندئذ سيكون فشل المنظمة الدولية فى تنفيذ نظام الامن الجماعى بالحزم المطلوب هو السبب وراء وقوع كارثة الحرب تماماً كما كان خالضه صبة الامم وراء كارثة الحرب العالمية الثانية .

(ثالثاً) تقييم نظرية الأمن الجماعى فى العلاقات الدولية المعاصرة :

نتنقل فى الجزء التالى الى تقييم نظرية الأمن الجماعى فى العلاقات الدولية المعاصرة ، لكى نرى ما اذا كانت الاسس التى ارتكزت عليها النظرية لا تزال متفقة منطقياً مع الواقع الدولى الراهن ، أم أن هذا الواقع قد أفقد هذه الاسس القوة التى استند عليها دعاء النظرية منذ أن انبثقت الى حيز الوجود فى أعقاب الحرب العالمية الاولى وبالشكل الذى تطورت اليه بعد الحرب العالمية الثانية ممثلة فى الأمم المتحدة ونظام الأمن الجماعى السلى وأجده .

يعتقد البعض وعلى رأسهم انس كلود ، أن سجل العلاقات السياسية الدولية منذ انتهاء الحرب الثانية يبين الى حد كبير كيف أن مؤسسى الأمم المتحدة قد غالوا فى تقدير إمكانات نظام الأمن الجماعى فى ردع العدوان حتى ولو لم تساند هذا العدوان قوة أى من الدول الكبرى فى المجتمع الدولى . بل أن كل الشواهد - فى رأيهم - تنفى نية الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة للانضمام الى مثل هذا النظام - وسواء كان نطاق التطبيق عالمياً أو محدوداً - أو على الأقل فى إطار المؤسسات الحالية لهذه المنظمة الدولية .

وعدم الالتزام بأيدىولوجية الأمن الجماعى كمعيار لسلوك الدول فى إطار هذا التنظيم الدولى أى الأمم المتحدة ، يرجع فى جانب رئيسى منه الى فقدان الاقتناع من جانب هذه الدول بأن الأمن الجماعى ، بصيغته الراهنة وفى ظل الظروف القائمة ، يمكن أن يشكل استجابة واقعية وملامة لمشكلة إدارة علاقات القوى العالمية بطريقة تضمن توجيهها فى النهاية نحو هدف السلام والاستقرار . فنظام الأمن الجماعى ربما كان أكثر تلاؤماً على مراحل سابقة من تطور النظام الدولى . أما الآن ومع التغيرات العميقة الجذرية التى طرأت على كل جانب من جوانب النظام الدولى ، والتى حدث جانب كبير منها تحت ضغط التطورات التكنولوجية العسكرية ، فإن الأمن الجماعى لم يعد قادراً على توفير صيغة دولية مناسبة لمشكلة الحرب والسلام فى المجتمع الدولى المعاصر .

فالحرب التى قام تصميم نظام الأمن الجماعى على موجهتها وردع الأطراف التى تبشرها ، هى تلك الحرب التى تدخل فى إطار المواصفات التقليدية القديمة ، أى الحروب ذات الخصائص الاستراتيجية والتكتيكية الكلاسيكية ، حيث كانت هذه الحروب تسمح بحشد الجيوش وتميئتها على فترة طويلة نسبياً بما كان من شأنه أن يدعم فعالية نظم الأمن الجماعى على مواجهة التحديات التى تخلفها هذه الحروب العدوانية ، لأن الدول الأطراف فى نظم الأمن الجماعى كان يمكنها أن تمارس أساليب المقاطعة الاقتصادية ضد العدوان ، كما كان بإمكانها أن تنسق إمكاناتها وطاقاتها العسكرية فى مواجهته ، والدخول كتحاليف أو كتجمع منظم من الدول التى تشارك فى مسئولية تصفية العدوان .

وهذه الحروب التقليدية قد فشلت طبيعتها تماماً بسبب التطورات التكنولوجية العسكرية منذ سنة ١٩٤٥ حيث أدت الأسلحة الهيدروجينية والنووية وأسلحة الصواريخ الى مشكلات استراتيجية تمس بطرق مباشرة وحادة الكيفية التى تنفذ بها نظم الأمن الجماعى فى العلاقات الدولية . فقد أصبح من غير المتصور مثلاً أن يكون لنظام الأمن الجماعى الذى طبقته الأمم المتحدة أى آثار إيجابية فعالة على التصرفات العدوانية التى ترتكبها إحدى القوى النووية الكبرى فى المجتمع الدولى . كما أن التطور الداهى فى أساليب الهجوم المفاجئ يجعل من المستحيل عملياً على هذه الدول أن تتجمع فى إطار تحالف يرض لمراقبة العدوان ، ولا تكون هناك فرصة بالرة لخلق مثل هذه المخالفات والتجمعات الدولية كما كان الحال فى الماضى ، وقد وصف كلود هذا

التغيير الخطير في طبيعة الجوانب الاستراتيجية للحرب النووية الحديثة بقوله ان السرعة المتناهية - التي لا تكاد تصدق - للحرب الحديثة ربما أدت الى تدمير الدولة التي يستهدفها العدوان قبل ان تتمكن أي من المؤسسات التي يقوم عليها تنفيذ نظام الأمن الجماعي من اتخاذ اجراء حول كيفية مواجهة العدوان ، ناهيك عن النتيجة الخطيرة الأخرى ، وهي أن الحرب ربما تكون قد انتهت عمماً حتى قبل أن يتم تحديد المعتدى .

ويضيف كلود الى تحليله السابق بعداً آخر فيقول ان القدرات التدميرية الهائلة للحرب النووية قد اضعفت كثيراً من ميل الدول الى الاعتماد على نظم الأمن الجماعي في مواجهة المشكلات المتعلقة بأمنها القومي ، وذلك ان دعم الوجود القومي للدول في مواجهة تحدي الحرب النووية اصبح يحتم عليها ان توفر من امكانات الحماية الذاتية ما يفيها عن حماية جماعية مشكوك في قيمتها على الاطلاق . ومن هنا فان الظروف الاستراتيجية والعسكرية التي تعطل بتطبيق نظام الأمن الجماعي في عالمنا المعاصر أصبحت تختلف شكلاً وموضوعاً عن الحقائق العسكرية لعالم فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى .

ولا تقتصر مسعوبات تطبيق نظام الأمن الجماعي في اطار الواقع المعاصر للعلاقات السياسية الدولية على التغييرات التي أحدثتها الثورة التكنولوجية في الطبيعة الاستراتيجية للحرب الحديثة ، وإنما تعداها الى امر آخر يتعلق بظاهرة انقسام العالم الى كتلتين دوليتين متصارعتين (Bipolarization) فلم يعد هناك ذلك الوضع الذي ساد في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى حيث وجدت مدة دول كبرى متقاربة من حيث توزيعات القوى بالإضافة الى مدد كبير من القوى الصغيرة . وكانت هناك مرونة اكبر في تصرفات الدول بسبب عدم تقيدها في اطار إحدى الكتلتين - سياسياً وايدولوجياً واستراتيجياً وعسكرياً - كما يحدث اليوم ، ومثل هذا الوضع القديم كان أدى الى تطبيق نظام الأمن الجماعي بفاعلية أكبر نسبياً بكثير من امكانية تطبيقه في ظل نظام القطبية الثنائية ، فالصراعات والتصادمات التي تقسم الكتلتين لا تسمح بفرصة اتخاذ وتنسيق ترتيبات جماعية مشتركة لردع العدوان وتصفيته ، فاحتمالات الخلاف بين الكتلتين أكبر بكثير من احتمالات الاتفاق ، هذا فضلاً عن المصاومات الدعائية التي تخلفها كل كتلة دولية على موقفها ، وبدا نجد أن المناورات الدبلوماسية والدبلوماسية في ظل الانقسامات السياسية والايدولوجية والاستراتيجية تجعل من الصعب - ان لم يكن من غير الممكن - تنفيذ نظام الأمن الجماعي على أي نحو فعال في عالمنا المعاصر .

لم هناك عامل آخر يبرز مدى الصعوبة الراهنة في تطبيق نظام الأمن الجماعي ، وهو العامل المتعلق بموهوسوع العدوان والمعتدى في المجتمع الدولي . فنظام الأمن الجماعي يقوم في جوهره على ردع المعتدى الذي يمارس عدوانه وحده وعلى مسؤوليته الخاصة وبامكاناته وقدراته الذاتية ، ويعتمد هذا الردع على مقابله - كما شرحنا فيما سبق - بال قوة المشتركة لكل الدول الأخرى الاطراف في هذا النظام . ولكن في ظل نظام القطبية الثنائية ، لا يكون المعتدى دولة منزوعة لممارس هذه التصرفات وحدها ، وإنما قد تكون دولة تنزع كتلة من الدول وتحت تصرفها رصيد ضخم من امكانات القوة المادية والعسكرية. ومثل هذا الوضع يجعل من غير المجدي تطبيق نظام الأمن الجماعي ، اذ كيف تواجه بعض الدول البعض الآخر بقوة قد يكون مشكوكاً في فعاليتها وقدورها على ردع العدوان اطلاقاً . فالأمن الجماعي يحقق مفعوله في ردع العدوان جيئ بجوابه بتفوق ساحق لا قبل له على مواجهته أو تحديه ، ولكن هنا ما يضيغ لهذا التفوق أمراً لا

وجود له ، فان الردع سيفقد كل تأثير له ، وحينذاك يمكن للمعتدى أن يجتئ ثمار عدوانه بعيداً عن أى مظهر من مظاهر العقاب الدولي ، وبدلاً من أن يجد المعتدى نفسه متمولاً في المجتمع الدولي ، سيجد نفسه مدعماً بقوة عدد من الدول الأخرى التي ترتبط معه برباط من السياسات والمصالح المشتركة .

وما دمننا بصدد تحليل الصعوبات التي يثيرها موضوع العدوان والمعتدى في تطبيق نظم الأمن الجماعي ، فان هناك اعتباراً آخر لا بد أن يكون ماثلاً في أذهاننا ، وهو أن نظرية الأمن الجماعي تؤكد في أساسها وبصفة خاصة على عنصر التيقن عند تحديد المعتدى أو مصدر العدوان ، لأن الاجتهاد في هذه الناحية قد يخلق لفترات تفقد الأمن الجماعي فعاليته في الردع . فالاجتهاد قد يخلق مجالاً للاقتسام ولاختلاف الآراء مما قد يفرى المعتدى ويشجع على العدوان استناداً الى أنه لن يكون في مقدور الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي أن تتفق على ما يعنيه هذا العدوان بالنسبة للسلام الدولي . والحادث اليوم هو أنه ليست هناك معايير موضوعية متفق عليها من قبل الدول كلها ويمكن من خلالها تفسير العدوان بطريقة موحدة ، ومن ثم اتخاذ اجراء جماعي مشترك في مواجهته . ويزيد من تعقيد المشكلة أن التحديد أو التصور القديم لمفهوم العدوان قد اختلف كثيراً بسبب التطور الذي ادخلته الحرب الباردة على هذا المفهوم . فالظاهر الرئيسي للعدوان قبل نشوء ظاهرة الحرب الباردة كان ينحصر في الفسور العسكري الذي تمارسه دولة ضد دولة أخرى ، أما اليوم فان العدوان يتنوع وقد يأخذ مظهراً أو أكثر من المظاهر الآتية : الحرب ضد دولة أخرى بالطريق غير المباشر مثل ارسال المتطوعين (أو ما يطلق عليه War-by Proxy) ، والحرب الأهلية التي تدخل فيها الدول الأجنبية ، والتمرد الذي تشجع عليه دولة بعض الجماعات في اقليم دولة أخرى ، والتطفل والتخريب . . الخ ، وهي أمور تفسح المجال لتأويلات مختلفة فيما يتعلق بتحديد طبيعتها العدوانية ونوعية الاجراءات الدولية المشتركة التي تناسبها .

ويضيف الى الصعوبات سالفة الذكر صعوبة أخرى لا تقل من حيث أهميتها ، وهي ان تطبيق نظام الأمن الجماعي بنجاح ، يستوجب اولاً ما يستوجب ، وجود قيادات سياسية قادرة على ان تخلق وعياً وتديراً للسلام الدولي يفوق في تأثيره التفوق الهائل الحالي لفكرة المصالح القومية ، أو على الأقل تحاول ان تربط المصلحة القومية بتحقيق السلام والاستقرار الدولي ، حتى اذا ما حدث تهديد لهذا السلام كانت هناك استجابة مالية أو تكنولوجية لهذا التهديد ، وبمعنى آخر فان التطبيق الفعال لنظام الأمن الجماعي يجب ان يتم في إطار المبدأ الذي يقول ان ما يحقق الخير للمجتمع الدولي يحقق الخير للدولة ، وليس العكس . ولا زال المجتمع الدولي بأوضاعه الزاهنة بعيداً من الوصول الى هذا الاعتقاد ، اذ ان المصالح القومية لا زالت تقسم الدول ضد بعضها البعض بشكل خطير وحاد .

ومن ناحية أخرى ، فان التطبيق الفعال لنظام الأمن الجماعي لا يتطلب فقط ربط المصلحة القومية دوماً وباستمرار بمصلحة دولية عامة وهي السلام والاستقرار لكل الدول ، وانما يتطلب أيضاً أن تتنازل الدولة من سيادتها وحريتها القومية في مجال حيوى ، وهو مجال السياسة الخارجية ، أى أن على الدولة أن تتخلى من كل مظهر من مظاهر التحيز القومى ضد الدول

الأخرى ، وإن تشارك مع المؤسسات الدولية في دفع العدوان عن أى دولة تتعرض له مهما كان هناك من تعارض في الميول والاتجاهات القومية . ومثل هذا الوضع لا يمكن الادعاء بأننا قد وصلنا إليه أو أننا بصلدد الوصول إليه في المستقبل القريب .

بقى أن نشير الى عامل آخر عقد الأمور من جملة الأوضاع التى ذكرناها ، وزاد من أزمة المنظمة الدولية وتسبب في عجزها عن تحمل مسؤولياتها نحو حفظ السلام والأمن الدوليين ، ألا وهو سوء استخدام حق الفيتو من جانب بعض الدول الدائمة في مجلس الأمن ، واتخاذ سلطة الفيتو وسيلة للتوقيف والضغط والمناورة وفي ظروف لم تكن لتسمح بالتسويق في اتخاذ قرارات حاسمة لمواجهة النزاعات والأزمات الناشئة في بعض المناطق الاستراتيجية من العالم . لقد كان معنى هذا تجميد قدرة المنظمة الدولية على التصرف ، وإعطائه المستندى فسحة من الوقت يستطيع معها أن يحقق الأهداف التى يرمى اليها من وراء عدوانه .

من هذا كله ، نستطيع أن نتيبن بوضوح الصعوبات الكامنة في بيئة العلاقات الدولية الراهنة بالشكل الذى يجعل من تطبيق نظام الأمن الجماعى بفعاليته امراً مشكوكاً فيه ، وهو الاعتبار الذى حدا بكثير من الدول الى اقامة ترتيبات أمن خاصة بها خارج نطاق الأمم المتحدة وان كانت كلها تدعى انها تدميم وتأكيد للمبادئ والأهداف التى ارساها ميثاق المنظمة الدولية ، وهو الأمر الذى أشرنا إليه في موضع سابق من هذا البحث .

وإذا جاز لنا ان نقول كلمة في ختام هذا البحث ، فهى ان طغيان تأثير المصالح القومية على سياسات الدول الخارجية ومخططاتها الاستراتيجية ، وهو تأثير لا نعتقد انه سيضعف أو يتلاشى في المستقبل القريب على الأقل ، يهدم الركيزة الأولى التى يستند عليها التطبيق الناجع لى نظام للأمن الجماعى ، ألا وهى تغليب الرقبة في حماية السلام والاستقرار على ما عداها من الاعتبارات القومية الضيقة . ان فشل الأمن الجماعى سيعنى استمرار الصراع ، وتجدد العدوان ، وتفاقم التوترات الدولية على نحو قديدفع العالم كله الى كارثة حرب عامة لم يعد أحد يقدر على تصور عواقبها مهما جنح به الخيال ، وهى الحرب التى قال خروشوف في وصفها : **إن الأحياء فيها سيحصلون الأموات** ، وليس هناك أبلغ من تصوير لكارثة الحرب النووية من هذا القول ، والذي يشارك فيه كل من يدرك عن قرب فظائع الحرب النووية وأخطارها المروعة .

حازم الببلاوى *

الحقائق الاقتصادية والقانون

مقدمة : القانون والاقتصاد - تحديد مجال البحث :

- العلاقة بين القانون والاقتصاد -

١ - ان موضوع علاقة القانون بالاقتصاد موضوع واسع ومتشعب بدرجة يكاد يستحيل معها على اى فرد ان يتناوله وان يوفيه حقه من الدراسة . وموضوع كهذا يمكن ان يدرس من زوايا متعددة يلقى كل منها ضوءاً على طبيعة هذه العلاقة دون ان يكون لاي منها القدرة على استكشاف كل معالم العلاقات المتبادلة بين القانون والاقتصاد وان ساعدت على فهم بعض الجوانب .

فالاقتصاد يتناول كيفية استخدام الموارد المتاحة من أجل اشباع حاجات الانسان والعمل على زيادة هذه الموارد باستمرار ومن ثم زيادة الاشباع الممكن . وهكذا يتعرض الاقتصاد لاختيار الجماعة لاهدافها وترتيب أولويات التفضيل بينها ، واختيار وسائل الانتاج اللازمة لتحقيق

هذه الأهداف في أحسن الظروف . وبالمثل يقتضى ذلك أن يتعرض الاقتصاد لكيفية توزيع الانتاج الناجم من هذا النشاط على مختلف الطبقات الاجتماعية وما يرتبط به من توزيع على مختلف الصناعات، ولا يتوقف الاقتصاد عند هذه المشاكل للاختيار بين الأهداف والوسائل وكيفية التوزيع، بل يتناول أيضاً الاختيار في الزمان بين الأجيال المتعاقبة . وهكذا فإن الاقتصاد يتناول نشاط الإنسان في الانتاج في الفروع المختلفة وكيفية توزيع هذا الانتاج بين الاستهلاك والاستثمار ، وتوزيع الاستهلاك بين الطبقات الاجتماعية المختلفة . وتقوم النظم الاقتصادية المختلفة ببيان المؤسسات والقواعد اللازمة لامطاء حلول لهذه المشاكل الاقتصادية وبيان كيفية تحقيق ذلك في العمل .

والقانون هو مجموع قواعد السلوك الإجبارية التي تنظم نشاط الأفراد في المجتمع والتي تتولى تنفيذها جبراً - عند الإخلال بها - السلطة العليا في الدولة . وإذا كان القانون لا يقوم وحده بحكم علاقات الأفراد بل هنالك قواعد أخرى للسلوك وللضوابط الاجتماعية ، فإن القانون يُعد أهم هذه الضوابط الاجتماعية (١) . والسبب في ذلك يرجع إلى أن القانون يتميز عن غيره من الضوابط الاجتماعية بأنه ، ليس مجرد مجموعة من القواعد التي تحكم سلوك الأفراد ، وإنما هو نظام هيكلي شامل . كذلك فإن القانون يتميز عن غيره من الضوابط الاجتماعية بقيام اعتقاد جماعي بوجود الإلزام على تطبيق ما يتضمنه من تنظيمات وقواعد . **فالقانون هو عصب الحياة الاجتماعية . بل إن «دوركايم» يرى أنه يقوم في المجتمع بنفس دور الأعصاب في الجهاز العصبي .**

ويتضح من مجرد التعريف بموضوعات الاقتصاد والقانون مدى الصلة الوثيقة التي تربط بينهما ، فالقانون يبين الإطار الذي يتم فيه نشاط الإنسان ، سواء في علاقته الاقتصادية أو في غيرها من العلاقات مثل علاقات الأسرة والزواج . فالعلاقات الاقتصادية تمثل موضوعاً أساسياً للقانون ، ولكنها ليست الموضوع الوحيد ، ومن ثم كانت العلاقات الاجتماعية التي يتناولها القانون بالتنظيم تجاوزاً - في كثير أو قليل - هذه العلاقات الاقتصادية .

ويرى أحد كبار فقهاء القانون الذين تركوا أثراً واضحاً على الفكر القانوني المعاصر وهو جيني (F. Gény) أن التكوين العلمي للفقيه يدور بين محورين أساسيين أطلق عليهما أسماء الجوهر أو المعطى (donné) ، والصياغة أو المبنى (construit) (٢) . فاما المعطى فهو يمثل جوهر القاعدة القانونية والمادة الأولية اللازمة لها كما تظهر من «طبيعة الأشياء» . واما المبنى فهو صياغة هذا الجوهر بأدوات فنية ووضع طابع شخصي صناعي على تلك المادة الأولية لتتحول القاعدة القانونية إلى عمل يؤثر في سلوك الأفراد . فالمعطى هو نشاط أقرب إلى «العلم» ، والمبنى هو «فن» من الفنون (ولفناً لتصريفات جيني) .

وقد أعطى «جيني» أربعة معطيات للنظام القانوني (٣) : معطيات واقعية ، ومعطيات

(١) انظر : جلال الصمدى ، القانون والاجتماع الإنساني ، مجلة الحقوق ، المجلد الثالث والرابع - السنة الخامسة عشرة - ١٩٧٢ ص ٢٠٢ .

(٢) Cf. F. Gény, *Science et Technique en Droit Privé Positif*, tome I, Sirey, Paris, 1923, pp., 96 et ss.

(٣) المرجع السابق . ج ٢ ص ٢٧١ وما بعدها .

تاريخية ، ومعطيات عقلية ، ومعطيات مثالية . وتدخل العلاقات الاقتصادية بين هذه المعطيات . فالموارد الاقتصادية المتاحة وبواصت الأفراد وأهدافهم والغنى الإنتاجي السائد ودرجة المعرفة الفنية كل ذلك يكون جزءاً من **المعطيات الواقعية** . وما تبلور عبر التاريخ من عقائد وما استقر من تقاليد حول العلاقات الاقتصادية يمثل أيضاً جزءاً من **المعطيات التاريخية** . وبالمثل فإن نتائج التجارب السابقة وما يستخلصه العقل البشري من أفكار حول الرشادة الاقتصادية وأسلم الطرق لتحقيق الكفاءة الاقتصادية يدخل ضمن **المعطيات العقلية** . وأخيراً فإن ما يسود من قيم حول العدالة وكيفية توزيع الثروات والدخول يكون جزءاً من **المعطيات المثالية** .

ولم تخل أفكار « جينى » من نقد يرجع بوجه خاص الى المغالاة في الاعتماد بهذه المعطيات وعدم وضوح الحدود الفاصلة التي تبرز دورها (١) . ومع ذلك فلا جدال في أن القانون لا يصدر في فراغ ، وأنه ينظم الحياة الاجتماعية ومن لم فإن جزءاً كبيراً من من اهتمامات القانون لا بد وأن تتجه الى تنظيم العلاقات الاقتصادية السائدة .

— طبيعة العلاقة بين القانون والاقتصاد —

٢ — وبصرف النظر عن أن موضوع القانون لا بد وأن يشمل قدرأ كبيراً من العلاقات الاقتصادية ، فقد ثار خلاف كبير بين المفكرين حول طبيعة هذه العلاقة . فلا يكتفى القول بأن النشاط الاقتصادي يمثل جزءاً هاماً من موضوعات القانون ، فهناك محل للتساؤل مما إذا كانت هناك علاقة سببية . أو بعبارة أخرى هل نستطيع القول بأن المعتبرات الاقتصادية تحكم وتحدد القواعد القانونية ، أم على العكس يؤثر القانون في التطور الاقتصادي بحيث يخضع علم الاقتصاد لارادة القانون ؟

(١) — الواقع أن الجدل بهذا الصدد يرتبط بوجه خاص بالجدل المستمر بين الأفكار الماركسية والأفكار غير الماركسية حول طبيعة وأسباب « التطور التاريخي » .

فالماركسيون — وهم أصحاب المادية التاريخية — يرون أنه لكي يستطيع الناس أن يصنعوا التاريخ يجب أولاً أن يتمكنوا من الحياة ومن أرضاء حاجاتهم الأولية (٥) . والناس في سبيل ذلك يدخلون في صراع مع الطبيعة من ناحية ويدخلون في علاقات للإنتاج من ناحية أخرى . ويرى ماركس أن الإنسان في عملية الإنتاج لا يؤثر في الطبيعة وحدها بل يؤثر الناس في بعضهم البعض ، فالإنتاج لا يتم بعيداً عن هذه العلاقات الإنتاجية . وإذا كان الحدث الأول في تاريخ الإنسان هو الإنتاج ، فإنه يستخدم في سبيل ذلك أدوات معينة بالإضافة الى قوة عمله وما حققه أثناء تجربته السابقة من معرفة وخبرة . وقد أطلق ماركس وأنجل على هذه العناصر اسم **قوى الإنتاج** . وفي أثناء القيام بعملية الإنتاج يدخل الأفراد في علاقات متبادلة تتحدد على أساسها بوجه خاص من يملك وسائل الإنتاج ويتصرف فيها ، وهذه يسميها ماركس وأنجل « **علاقات الإنتاج** » . ولكل نوع من أنواع « **قوى الإنتاج** » نوع معين يلائمه من « **علاقات الإنتاج** » .

(٤) انظر : شمس الدين الوكيل « نظرات في فلسفة القانون » ، مجلة الحقوق ، العدد الأول والثاني ١٩٦٥/٦٤ ص ١٢٩ .

(٥) انظر : جلال احمد أمين : الماركسية ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٦١ وما بعدها .

ومجموع علاقات الإنتاج يكون لدى ماركس الهيكل الاقتصادي للمجتمع وهي تمثل البناء الأساسي أو ما يطلق عليه اسم البناء السفلي (infrastructure) ويقوم عليها بناء علوي (superstructure) من القانون والسياسة. فالقانون إذن تعبير عن الاقتصاد وتابع له.

ولكن ليس معنى ما سبق أن الفكر الماركسي يقدم العلاقة بين الاقتصاد والقانون على هذا النحو من التبسيط والسذاجة، فالعلاقة بينهما ليست علاقة ميكانيكية وإنما قد يحدث أن تستمر أوضاع قانونية معينة عن ظروف اقتصادية قديمة وزائلة. وهنا يحدث التناقض، وهذا التناقض هو أساس التطور. ومع ذلك فإن النمط الأساسي في الفكر الماركسي لا يزال كما تقدم، وهو أن الأساس هو التطور الاقتصادي، وأن القانون تعبير وانعكاس لهذا التطور.

ويرى البعض أن فهم القانون وتطوره يقتضي فهم هذه الحقائق الاقتصادية. فإذا كان الفقه التقليدي في العالم الرأسمالي يقف عند الشكل ولا يتعرض للواقع، باعتبار أن القانون مجموعة من القواعد المأزمة التي تحكم علاقات الناس في المجتمع، فإن ذلك لا ينبغي أن يعيننا من فعوى هذه القواعد وإلى أي هدف تسير ومن أي مصالح تدافع (١). فالفقه التقليدي يسلط الضوء على الجانب الشكلي في القانون... لم يسدل الستار على الواقع الاجتماعي الذي يعبر عنه القانون الرأسمالي، وهو حماية مصالح الطبقة المالكة. فالحري أن الفرنسية ضمنت قانون نابليون بعد الثورة الفرنسية «المبادئ الثلاثة التقليدية: الملكية حق مطلق، والعقد شريعة المتعاقدين، ولا مسؤولية بدون خطأ». أما في ألمانيا وحيث لم يكن هناك مجموعة تشريعية مثل قانون نابليون، فإن الدوجماتية أطلقت عقيدة الملكية لصالح الطبقات المالكة، وكذلك استخدمت التأميل والتفريع في مجال المسؤولية والخطأ لحماية الطبقات المخدمية. «ودرج القضاء الأمريكي الآتي من صفوف رجال القانون على ابتداء الأفكار القانونية مفترضا وجودها منذ الأول، ثم تطبيقها بطريقة ميكانيكية لحماية مصالح رب العمل». وفي خلال القرن العشرين وبعد أن تقدمت فرنسا وألمانيا وأمريكا صناعيا منذ أواخر القرن التاسع عشر، حدثت تقلبات هائلة في ظروف الحياة الاقتصادية «حملت البشرية إعادة النظر فيما حولهم من نظم».

هذا النظر، الذي لا يرى في القانون إلا مجرد تعبير عن الأوضاع الاقتصادية، يرتبط في الواقع بفكرة أخرى تكتمل، وترجع إلى أساس القانون ذاته وما يتضمنه من قهر. فالقانون يتضمن إرادة جماعية منظمة تفرض على الأفراد وقوع جوار على مخالفة القواعد التي تضعها هذه الإرادة. لذلك فإن القانون إنما يمثل أرقى، وربما أكفأ، مظاهر القهر. وتوجه الأفكار الماركسية ذاتها إلى النظر إلى القانون باعتباره وسيلة للقهر معبرة عن إرادة الحاكم. ففي كل مجتمع هناك حكام ومحكومون، وإرادة الحكام تتضمن القانون. وهذا الانقسام في المجتمع بين طبقتي الحكام والمحكومين يمثل في نفس الوقت تعارضا وتناقضا في المصالح الاقتصادية. ويستخدم القانون لتحقيق وحماية المصالح الاقتصادية الغالبة. وإذا كان القانون كوسيلة للقهر مظهرًا للتناقض في المصالح والصراع الطبقي فإنه يزول بزوال أسبابه وهي تحقيق الشيوعية ومجتمع بلا طبقات ولا صراع. وإذا كانت لا توجد إشارات صريحة عند ماركس نفسه عن زوال

(٦) لوتس أيسنر «المنتج القانوني بين الرأسمالية والاشتراكية»، مجلة مصر الصادرة ١٩٦٨ و١٩٦٩. وعدد أبريل ١٩٦٩.

الدولة والقانون بعد اقامة الاشتراكية ، فاننا نجد نصوصاً صريحة متعددة عند زميله انجلز في هذا المعنى (٧) ، بالإضافة الى ما نفهم ضمناً من تحليل ماركس نفسه .

(ب) - وجهة النظر المتقدمة لا يمكن قبولها على اطلاقها ، حقاً لا جدال في أن الظروف الاقتصادية تطبع القانون بانوار بعيدة لا يمكن انكارها بل أن الجزء الأكبر من القواعد القانونية إنما يتجه لاعطاء حلول لمشاكل ذات طابع اقتصادي . ولكن القول بأن القانون لا يعدو أن يكون مرآة ومجرد تعبير عن الأوضاع الاقتصادية فيه تجاهل كبير للدور الذي يستطيع أن يلعبه القانون والمقر . فإذا كانت الظروف الاقتصادية تضع أمام رجال السياسة والحكم المشاكل الأساسية ، فإنه لا يمكن القول بأن الحلول لهذه المشاكل تكون محددة سلفاً وأنه لا يوجد مجال للاختيار بين هذه الحلول . ولا جدال في أن اختيارات نوع من الحلول القانونية لبعض المشاكل الاقتصادية لما يؤثر على تطور الأوضاع الاقتصادية في المستقبل . وفي كثير من الأحوال نجد أن القانون يسبق الأوضاع الاقتصادية ويهيئ لها ويخلق الظروف المناسبة لتطور اقتصادي معين .

كذلك يصعب القول بأن القانون يخدم دائماً المصالح الاقتصادية الحالية ، رغم أنه في الظروف العادية تجد هذه المصالح الاقتصادية رعاية كبيرة من النظام القانوني السائد . ولكن هذا شيء ، وقبول النظرة الحتمية التي تجعل القانون خادماً للمصالح الاقتصادية شيء آخر . ففي كثير من الأحوال يكون القانون نفسه وسيلة لمادة التوزيع لمصالح الطبقات المهضومة وهنا تخضع الأوضاع الاقتصادية لقهر القانون وتبعه . بل لعل ذلك أوضح ما يمكن في تجربة الدول التي طبقت الاشتراكية الماركسية ذاتها . فالاشتراكية لم تطبق في دول وصلت الى مرحلة الرأسمالية المتقدمة وبعد أن تكون الأوضاع الاقتصادية فيها قد مهدت للأخذ بهذا النظام - كما تنبأ ماركس - وحيث يبلغ التناقض مدهاء بين شكل الملكية الفردية واسلوب الانتاج الجماعي . بل هي العكس من ذلك تماماً ، فإن الدول التي اهتمت الاشتراكية الماركسية كانت في مراحل بدائية من الرأسمالية (٨) ، وسواء في ذلك حالة الاتحاد السوفيتي عند قيام الثورة ١٩١٧ أو الدول الآسيوية مثل الصين وكوريا (وتقع دول أوروبا الوسطى والشرقية في مرحلة متوسطة) . وفي مثل هذه الظروف لا يمكن القول بأن القانون كان مجرد تعبير عن الأوضاع الاقتصادية ، وأنه يقوم بانشاء الملكية الجماعية لعناصر الانتاج ، لتتفق مع جماعية الانتاج الرأسمالي - بعد التركيز والاحتكارات الكبيرة وتقسيم العمل الشديد ... الى غير ذلك مما تقتضيه هذه الجماعية في اسلوب الانتاج - . ولعل الصحيح هنا هو أن القانون يقوم بتعديل الظروف الاقتصادية لتناسب هذا النظام الجديد . وفي ضوء ذلك نستطيع أن نفهم دور فكرة « دكتاتورية البروليتارية » وأن نفهم أفكار ستالين

Cf. F. Engels, *Origines de la Famille, de la Propriété et de l'Etat* - édition (٧) Castes, p. 229, Anti-Duhring, édition Caste, p. 319.

وانظر ايضاً :

Gérard Lyon - Caen, "Mise au point sur le dépérissement de l'Etat, Archives de Philosophie du Droit, No. 8, 1963, p. 115.

(٨) ولقد قدم لينين تفسيراً لذلك يتفق مع تعاليم الماركسية ، وهو أن الثورة الاشتراكية إنما تقوم عندما يبلغ التناقض في العالم الرأسمالي في مجمره ما يبرر قيام الثورة . يمتلك تقوم الثورة في السبع حلقات النظام الرأسمالي الحالي ، وهي ليست بالضرورة دولة رأسمالية متقدمة .

في ضرورة تقوية الدولة بعد الاشتراكية ، وليس اضعافها أو - من باب أولى - زوالها ، وذلك حتى تتحقق الاشتراكية العالية (٩) .

كذلك فانه في ظل التطور الديمقراطي لا يمكن قبول فكرة حكم الطبقة الواحدة على اطلاقه . فالسلطة السياسية لا تعمل فقط لمصلحة طبقة واحدة وعلى حساب الطبقات الأخرى ، فالوضع اقرب الى نوع من التصلب والتوازن بين عدة طبقات ، والنظام السياسي القائم لا يبدو ان يكون حصيلة لهذا التوازن . وليس معنى ذلك ان القوى السياسية متعادلة تماماً ، فهذا ابعد الاشياء عن الواقع . فهناك دائماً أطراف أكثر قوة وديناميكية من الأطراف الأخرى . ولكنه يندر أن توجد طبقة مهيمنة تماماً ودون ضغوط ومقاومات مستمرة من الطبقات الأخرى . ولا يقتصر الأمر على التوازن بين هذه المصالح المتعارضة ، بل انه لا توجد علاقات قوة مستقرة خلال الزمن فهناك دائماً تغيير في علاقات القوى النسبية للطبقات المختلفة . فليست المصالح الوحيدة التي تجد تعبيراً لها في القانون هي مصالح رأس المال والملكية الخاصة ، فقد أدى تقرير الحقوق السياسية للعمال الى تقييد نفوذ الملكية الخاصة . فثبات العمال والأحزاب الاشتراكية في كثير من الدول الغربية يباشر تأثيراً حقيقياً على القوانين . فالتأثيرات المختلفة للبنوك وكثير من صناعات الاستخراج الأساسية في إنجلترا وفي فرنسا تمت في ظل نظم رأسمالية أساساً . كذلك فان استقرار الحكم في السويد وفي كثير من الدول الاسكندنافية في أيدي الأحزاب الاشتراكية يعبر عن مدى قوة العمل في مواجهة رأس المال . أضف الى ما تقدم ان تطور المجتمعات الحديثة والدور الذي بدأت تلعبه المعرفة الفنية قد أدى الى ظهور نوع جديد من رأس المال الانساني المتمثل في العلماء ورجال البحث والإدارة وما يمثلته هؤلاء من تقدم فني مستمر وتطبيق متزايد للأساليب الحديثة في الإنتاج (١٠) . ورأس المال البشري هذا يعتمد أساساً على المعرفة وهي استثمار بشري لصيق بشخص الانسان ومن ثم لا يقبل التنازل أو التصرف فيه . ولذلك يحلو البعض أن يطلق عليه اسم الملكية الشخصية بالمقابلة الى الملكية الخاصة . ومن الواضح ان هذه الفئات قد أصبحت تتمتع بنفوذ وتأثير متزايد في المجتمعات الحديثة ، وهو ما أطلق عليه البعض اسم « ثورة المديرين » . وهذا تأثير اقتصادي جديد لا يرتبط مباشرة بفكرة الملكية .

- تحديد مجال البحث -

٣ - يظهر لنا مما تقدم نوع من القضايا الأساسية التي تفرض نفسها عند الحديث عن علاقة القانون بالاقتصاد . وقد رأينا ان نستبعد هكالية من البحث ، وأن نركز - على العكس - على موضوعات أخرى على مستوى أدنى من التجريد . والسبب في هذا الاختيار يرجع الى أن ذلك النوع من القضايا اتما يطرح في الواقع قضايا فلسفية يصعب - ان لم يستحل - الوصول فيها الى نتيجة قاطعة . وأكثر ما يستطيع الانسان الوصول اليه ، هو تلك النتيجة العامة ، وهي أن هناك علاقة تأثير متبادل بين القانون والاقتصاد . وأية محاولة لبيان مدى أهمية النسبية في هذه العلاقة التبادلية أو لتحديد علاقة السببية ، انما هي محاولة لا تخلو من كثير من التحكم - على أقل تقدير .

والأد كل ذلك ، فإننا نفصل أن نتناول موضوعنا في علاقة القانون بالاقتصاد من زاوية الفن طموحاً واتسار تصديداً وهي علاقة الفن القانوني أو الصياغة القانونية بطق الحياة الاقتصادية . وسوف تقتصر على تلك الحقائق الاقتصادية الأساسية والتي تجاوز إلى حد بعيد الجدل المذهبي حول طبيعة المصالح الاقتصادية ومدى تمارسها ، وهي أيضاً أمور تتمتع بقدر كبير من الشمول بحيث تغطي الاختلافات القائمة في النظم الاقتصادية (رأسمالية أو اشتراكية) قدر الامكان . ولذلك فإننا سوف نتعرض لبعض الحقائق الأولية في الحياة الاقتصادية ونرى إلى أى حد تطور الفن القانوني وخلق تصورات قانونية لجأارة هذه الحقائق . يبقى أن نشير إلى أننا سنعرض إلى بعض - وليس كل - هذه العلاقات، وقد تكفى « العينة » التي نختارها ليعين مدى ما بلغه الفن القانوني من درجات عالية من التقدم ، دون أن ندرى !



— تعدد الوحدات الاقتصادية — ظاهرة التبادل — الحق المعنى —

{ — من الحقائق الأولية أن الحياة الاقتصادية قائمة على عديد من الوحدات الاقتصادية التي تدخل في علاقات متبادلة ومتمكاملة من أجل الإنتاج والتوزيع والاستهلاك . فروبنسون كروزو (أو الوحدة الاقتصادية المنعزلة التي تكفى اكتفاء ذاتياً) وصف خيالي لا وجود له في عالم الحقيقة . فلا يمكن أن نجد وحدة اقتصادية قادرة على إنتاج السلع التي تقوم باستهلاكها ، وإنما لا بد وأن يتكلف عدد كبير من الوحدات على إنتاج السلع بحيث يقوم نوع من التخصص وتقسيم العمل بينهم ، ثم يتبادلون فيما بينهم هذه السلع والخدمات بما يتفق مع أوقاتهم في الاستهلاك ومدى قدراتهم على الحصول على السلع . وقد كان التخصص في مهنة أو حرفة معينة من الأمور القديمة قدماً أزلياً حيث كان تخصص داخل كل جماعة مجموعة من الأفراد لإنتاج أنواع معينة من السلع والخدمات ، وسواء حكمت هذا التخصص اعتبارات من حيث الجنس (الرجال يقومون بالصيد والنساء يقمن بالزراعة والخدمات المنزلية مثلاً) أو اعتبارات التقاليد أو غير ذلك . وبعد ذلك ظهرت أهمية تقسيم العمل داخل المهنة أو الحرفة الواحدة ، وجعل آدم سميث من « تقسيم العمل » الأساس النظري لزيادة الكفاية وتقدم الأمم . وغنى من البين أن تعدد الوحدات الاقتصادية وما يتطلبه من تخصص وتقسيم للعمل يؤدي بالضرورة إلى ظهور ظاهرة التبادل . ومن ثم فإن التاريخ الاقتصادي لأبجعة من الجماعات هو تاريخ لظاهرة التبادل وتطورها وتنظيمها . فماذا قدم الفن القانوني لمواجهة هذه الحقيقة الاقتصادية الأولية ؟

الواقع أن القانون قد قدم في هذا الصدد تصوراً قانونياً مفيداً ، وهو فكرة الحق المعنى . والحق المعنى هو « سلطة يعطيها القانون لشخص معين على شيء معين ، وبوجوبها يستطيع الشخص أن يستخلص لنفسه ما للشئ من فوائد اقتصادية » (١١) . ولعل أخطر ما في فكرة الحق المعنى هو التمييز بين الحق وبين الشيء ، وهو فصل ليس من السهل تصوره . وقد احتاج من العقل البشري تطوراً كبيراً ودرجة عالية من التجريد . فالحق هو السلطة وهو المال الذي يجري التصرف فيه ، أما الشيء فهو موضوع للحق ومحل له (١٢) . ولذلك فالحق المعنى سلطة

(١١) عبد الرزاق السنهوري « الوسيط في شرح القانون المدني » الجزء A ، حق الملكية ، ١٩٦٧ ، ص ١٨٢ .

(١٢) عبد الفتاح عبد الباقي « دروس في الأموال » القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٦ وما بعدها .

قانونية مباشرة على الشيء محل الحق . وهذا الفصل بين الحق وموضوعه ، بين المال والشيء هو تصور قانوني فذ ، وقد أدى - كما سنرى - إلى تسهيل كبير في عمليات التبادل . وإنما نود هنا أن نؤكد صعوبة هذا التصور وخصوصاً بالنسبة لأقوى الحقوق العينية وهو الملكية . ففي هذا الحق يكاد يختلط الحق بالشيء ، وتقوم علاقة بين المالك وبين الشيء ذات طابع نفسى ، وهى اثر من علاقة الإنسان على الأشياء التى يصنعها (١٢) . ولذلك فقد اقتضى تصور الحق المالى فكرة مستقلة تجرّيداً ذهنياً كبيراً . ولا نزال حتى الآن نجد صعوبة في لفنا اليومية في الفصل بين الحق وبين الشيء ، فالفرد يملك الحق ، والحق يرد على الشيء .

وعندما نتحدث هنا عن الحق العيني باعتباره سلطة قانونية مستقلة عن الشيء الذى يرد عليه ، فلا ينبغي أن نفع في وهم بأن هذا التصور القانوني مقصور على الدول الرأسمالية التى تعترف بالملكية الخاصة . فهذا تصور قانونى عام لا شأن له بشكل الملكية خاصة او عامة . ولعل السبب في مثل هذا الوهم هو أن الملكية هى أقوى الحقوق العينية ، والدول الاشتراكية وهى تلى الملكية الخاصة لأموال الإنتاج « تعيش في ظل عقدة الخوف من حق الملكية بمعناه الكلاسيكى القديم ... وكان من الممكن أن يتجنبوا ذلك كله لو أنهم استفادوا لمصلحة ولخدمة الاشتراكية ذاتها - من خبرة الأجيال المتعاقبة التى أسهمت في تحديد طبيعة حق الملكية ، لا كوسيلة لاستغلال الإنسان للإنسان ، وإنما كوسيلة فنية قانونية لتحديد وتنظيم الاستفادة من سائر الأشياء ... » (١٣) . ونحن هنا لا يهنا سوى الوسيلة الفنية التى يقدمها الحق العيني كسلطة قانونية مستقلة عن الشيء موضوع الحق ، ولذلك فإن الجدل حول طبيعة الملكية العامة لا يهنا بشكل مباشر . بل إن الاتجاه الغالب بين الفقهاء أن « الأموال العامة لا تفرق عن الأموال الخاصة في أنها مثلها محل للملك . إلا أن هذا لا يستتبع لزوماً أن يكون نطاق الملكية في كل منها متطابقاً » (١٤) . فالمعيار المستقر في التفرقة بين أملاك الدولة العامة وأملاكها الخاصة ، هو طبيعة الغرض المخصص له المال . فإذا كان هذا الغرض ، منفعة عامة ، اعتبرت الملكية عامة ، وإذا لم يكن الغرض كذلك ، اعتبرت ملكية الدولة لهذا المال خاصة . وهناك إجماع للفقهاء تقريباً على أن حق الدولة على الأشياء المخصصة للمنفعة العامة هو حق ملكية بالمعنى الصحيح وإن كانت هذه الملكية مقيدة بقيود المصلحة العامة (١٥) .

وأيما كان الأمر حول الجدل المتقدم ، فإن الفكر القانوني الذى خلق فكرة الحق العيني - أيما كان اسمها - قد قام بدور كبير في تسهيل عمليات التبادل التى تتطلبها حقائق الحياة الاقتصادية . فلم كانت تتمتع الأمور وتصب المبادلات إذا لم يمكن الفصل بين الأشياء وبين الحقوق التى ترد عليها . ففي ظل الأوضاع القانونية التى نعيشها يتم التصرف في الحقوق ، وبمقتضى ذلك تنتقل السلطة على الأشياء . وبدون هذا التصور كان ينبغي أن تتوافر للشخص

(١٢) Aurel DAVID, Les Biens et leur Evolution, Archives de Philosophie du Droit, 1963, p. 171.

(١٣) على البارودى « في سبيل نظام قانونى موحد المشروع التجارى العام » ، الاسكندرية ١٩٦٧ ، ص ٣٤١ .

(١٤) محمد زهير جرائد « حق الدولة والأفراد على الأموال العامة » ، ١٩٤٣ ، ص ١٣٢ .

(١٥) عبد الرزاق السنهوري ، المرجع السابق ، ص ١٢٨ وما بعدها . سميح تلافى « القرار الإدارى مصدر للحق » ، الاسكندرية ١٩٧٢ ، ص ٧٦ ومامش نفس الصفحة . و : مصطفى القمالي ، نظام الملكية ، الاسكندرية ١٩٦٨ .

السيطرة المباشرة والمستمرة على الشيء حتى يحتفظ به ، وعندما يريد مبادله فانه ينقل هذه السيطرة لشخص آخر مقابل حصوله على شيء آخر ومباشره سيطرته الجديد عليه . وإذا كان الاحتفاظ بالأشياء ومباشرة السيطرة المباشرة عليها أمراً معقولاً نسبياً في حالة المنقولات خفيفة الوزن ، فان ذلك يضع قيوداً رهيبية في حالة العقارات تمنع من المرونة وسهولة الانتقال . فائشروط المطلوبة للاحتفاظ بالحقوق أسهل بكثير من شروط الاحتفاظ بالأشياء ، وبالمثل فان انتقال الحقوق بين الأشخاص ، وهي حقائق معنوية ، أسهل بكثير من انتقال السيطرة المباشرة على الأشياء وهو ما يتطلب جهداً قد يحول دون قيام المبادلات . ولذلك فان الصياغة القانونية بابتكارها فكرة الحق العيني باعتباره فكرة مجردة تعطى صاحبها القدرة على التصرف في الشيء - قد ساعدت على تسهيل المبادلات وفي تحقيق الاستقرار القانوني . فيكفي انتقال الحقوق من شخص لآخر حتى تنتقل السيطرة على الأشياء والموارد من شخص لآخر . وهكذا قد أصبحت الموارد الاقتصادية تنتقل من طريق انتقال الحقوق . وبذلك فان انتقال الموارد الحقيقية والتغيير في استخدامهاها يتم عن طريق التصرف في عالم آخر مقابل من الرموز والحقائق المعنوية هو عالم الحقوق العينية .

وبعبارة أخرى قد خلق علم القانون (من طريق الحقوق العينية) نموذجاً قانونياً مقابلاً لعالم الأشياء والموارد ، والتصرف في الحقوق يعني تصرفاً مقابلاً في الأشياء والوارد . ولكن التصرف في عالم الحقوق العينية أسهل وأيسر . ولذلك فان الفن القانوني يكون قد قدم وسيلة فعالة لتسهيل انتقال الأشياء والموارد بين الأشخاص والاستخدامات ، ويكون قد خلق من طريق هذه الحقوق نوعاً من المحاكاة (simulation) لعالم الأشياء والوارد . وتتضح أهمية هذا الكشف القانوني في النظم القانونية المتقدمة لانتقال الحقوق . فانظر الى البورصة أو الأسهم العقارية فنحن في الحالتين بصدد نظامين قانونيين لانتقال الحقوق المنقولة والمقاربة ، وانظر كيف يؤدي ذلك الى سرعة انتقال الموارد من يد الى أخرى في معرفة كاملة وبأقل جهد ممكن .



— الاعتماد أو البعد الزمني للكميات الاقتصادية — التمويل — الحق الشخصي أو الالتزام —

هـ — هناك حقيقة اقتصادية أخرى — لا تقل بداهة عن الحقيقة السابقة الخاصة بتعدد الوحدات الاقتصادية — ذلك أن معظم الكميات الاقتصادية التي نعرفها كميات ذات بعد زمني . فالإنتاج واستهلاك والاستثمار ليست كميات معرفة بحجم معين ، ولكنها كميات ذات بعدين ، فهي أحجام معينة في فترات معينة، كما هو الحال مثلاً في السرعة، فهي كمية ذات بعدين كلما كيلومتراً في الساعة . وبالمثل فان هذه الكميات الاقتصادية تعرف عن طريق مقياسين : مقياس للكمية ومقياس للزمن (إنتاج كذا طن في السنة) . ولذلك فان معرفة نتائج وجود هذا البعد الزمني في الكميات الاقتصادية يعتبر أساسياً لفهم العلاقات الاقتصادية . وينبغي بوجه خاص تذكر أن الإنتاج يستغرق وقتاً ، طال أو قصر ، قبل ظهور الناتج النهائي من سلع أو خدمات . فالذا كان الإنتاج عبارة عن تضافر جهود عناصر مختلفة من أجل اخراج سلعة أو خدمة ، فان هذه العملية تستغرق وقتاً . وهكذا فان الزمن عنصر أساسي في الحياة الاقتصادية .

وهنا يمكن أن نسايطل عما اذا كان الفن القانوني قد خلق تصورات قانونية مناسبة تأخذ

في الاعتبار هذا البعد الزمني للكميات الاقتصادية، وحقيقة الأمر أن فكرة **الحق الشخصي أو الالتزام** هي التي تستجيب إلى حد بعيد لذلك الاعتبار كما كانت الحقوق المينية استجابة لحاجات المبادلات) . ويمكن تعريف الحق الشخصي أو الالتزام بأنه « حالة قانونية يرتبط بمقتضاها شخص معين بنقل حق ميني أو بالقيام بعمل أو بالامتناع عن عمل » (١٧) . ويلاحظ أن مضمون الالتزام في صورته كافة هو « عمل يقوم به المدين » غير أن هذا العمل قد يكون سلبياً ، وهذا هو ما يعبر عنه بالامتناع عن عمل ، وقد يكون العمل الذي التزم به المدين نقل حق عيني أو أنشاءه على شيء » (١٨) .

ولبيان مدى ارتباط فكرة الحقوق الشخصية أو الالتزامات بالبعد الزمني للكميات الاقتصادية وبخاصة الإنتاج ، تصور عالمًا فرضياً لا يستغرق فيه الإنتاج أي زمن ، بحيث نعيش في عالم لحظي تنعاصر فيه عمليات التحويل . فالإنتاج كما أشرنا هو تحويل للموارد والطاقة إلى سلع وخدمات نافعة ؛ هو تحويل للمدخلات input (مواد أولية ، خدمات عناصر الإنتاج) إلى مخرجات output (سلع وخدمات نافعة) . ولنتصور الآن أن عملية التحويل هذه تتم بشكل آلي ولا يوجد أي فاصل زمني بين دخول المدخلات (أو المستخدم) وخروج المخرجات (أو الناتج) . فماذا يحدث في مثل هذه الحالة ؟ من الواضح أنه في مثل هذا العالم الخيالي لن يكون هناك محل لعلاقات الإنتاج ، لأن تكون هناك مقود عمل ولا مقود توريد ولا قروض ... الخ . وكل ما يتصور هو أن تنشأ مباشرة حقوق على توزيع الناتج الجديد على العناصر التي ساهمت في الإنتاج (التحويل) . أما العلاقات التي تنشأ أثناء عملية التحويل فإنها تختفي بمقتضى الفرض . والحقوق التي تنشأ على الناتج الجديد هي من قبيل الحقوق المينية (حقوق ملكية ، حقوق استعمال ، حقوق انتفاع) . ومعنى ذلك أنه إذا اختفى البعد الزمني للكميات الاقتصادية وبخاصة الإنتاج ، فإننا لن نكون في حاجة إلا للحقوق المينية التي تثبت للأشخاص سلطات على الموارد الاقتصادية . وفي مثل هذا العالم الخيالي فإن التبادل يظل قائماً (طالما أننا نفترض تعدد الوحدات الاقتصادية) وهو ما يستوجب نشوء الحقوق المينية على ماسبق أن رأينا . ولعل أقصى ما نحتاج إليه من علاقات والتزامات شخصية في مثل هذا العالم ، هو الالتزام باعطاء شيء ، عند التبادل . وحتى هذا فإنه لا يشكل التزاماً حقيقياً بالنظر إلى أننا افترضنا عدم وجود البعد الزمني ، فكان عمليات التبادل تتم لحظية دون حاجة إلى وضع التزام على عاتق المدين .

وتغير الصورة كلية متى اهتمرنا بوجود البعد الزمني للكميات الاقتصادية فالإنتاج يستغرق وقتاً قبل ظهور الناتج النهائي ، وخلال هذا الوقت لا بد وأن تتضافر خدمات عناصر الإنتاج من أجل تحويل المدخلات إلى سلع وخدمات نافعة . وهنا نجد أنفسنا بالضرورة في حاجة إلى توفير نوع من العلاقات تسمح بالزام الأفراد بالقيام بعمل أو أعمال محددة مقابل التزام في المستقبل بالحصول على مقابل هذا العمل من الناتج عند ظهوره ، أو تمكن بعض الأفراد من التنازل من بعض مواردهم أثناء عملية الإنتاج مقابل الحصول على حقوق في استيفاء المقابل من الناتج المستقبل . وهكذا تظهر فكرة الالتزامات الشخصية . فإذا كان مضمون الالتزام في جميع

(١٧) السنهوري ، الوسيط ، الجزء الأول ، مصادر الالتزام ، ١٩٥٢ ، ص ١١٤ .

(١٨) اسماعيل غانم ، في النظرية العامة للالتزام ، مصادر الالتزام ، ١٩٦٦ ، ص ٣٢ .

صوره هو عمل يقوم به المدين ، فمن الواضح أن هذا العمل أمر مستقبلي ، فجوهر الالتزام أنه يرد على المستقبل (١٩) ، ويربط الحاضر به . وكان قدثار خلاف بين رجال القانون حول طبيعة الالتزامات التي ترد على أشياء مستقبلية حيث تجيزه كافة القوانين . ومع ذلك فقد كان رأى البعض أن هذه الإجازة إنما ترد عن طريق الاستثناء . ومع ذلك فيبدو أن الرأى الأرجح هو أن هذه الإجازة أصل من أصول فكرة الالتزام وهي استجابة لحاجة المعاملات الاقتصادية ، فضلاً عن أن جوهر الالتزام وهو يرد على عمل المدين هو بالضرورة أمر مستقبلي (٢٠) .

وهكذا نرى أن الحياة الاقتصادية وهي تتعامل خلال الزمن تحتاج إلى الوسائل القانونية الكثيفة لتحقيق ذلك . وجاء الفن القانوني وأوجد فكرة الالتزام ، وهو يتضمن علاقة شخصية بين دائن ومدين يتعهد المدين بمقتضاها بالقيام بعمل . وهكذا تظهر عقود العمل والقروض وغيرها من الارتباطات القانونية الضرورية لعمليات الإنتاج . وبذلك فإن الفن القانوني من طريق الحقوق المالية والالتزامات الشخصية يكون قد خلق تصورات قانونية فعالة للاستجابة للحقائق الاقتصادية في تعدد الوحدات الاقتصادية وفي البعد الزمني للكميات الاقتصادية .

٦ - ولعل من أبرز الاقتصاديين الذين استعرضوا خصائص الحياة الاقتصادية الاقتصادي ليون فالراس Léon Walras الذي يعتبر واضعها يعرف باسم نماذج التوازن الشامل (٢١) . وقد أوضح فالراس أن التوازن في الحياة الاقتصادية يتم بين عديد من الوحدات الاقتصادية ، وأن هذا التوازن يتوقف على جميع ظروف الاقتصاد في مجموعه ، ولذلك لا بد من أخذ مدى الترابط بين جميع الوحدات . فإذا كان التوازن في الاقتصاد يتطلب أن يتساوى طلب كل سلعة وعرضها ، فإن طلب سلعة معينة غير مستقل عن طلب السلع الأخرى ، وبالمثل العرض . فطلب سلعة معينة يتوقف على ثمنها النسبي ، ولكنه يتوقف أيضاً على ثمن السلع الأخرى . ونفس الشيء بالنسبة للعرض . وهكذا فإننا نحصل على التوازن إذا عرفنا الثمن الذي تجعل طلب كل سلعة وعرضها متساويين ، وهو ما لا يتحقق إلا إذا أخذنا الاقتصاد في مجموعه . وهكذا فإننا نستطيع أن نعرف دفعة واحدة الثمن التوازن في الاقتصاد ولا يمكن معرفة التوازن في أسواق منفصلة . وهذا ما يطلق عليه اسم التوازن الشامل كما ذكرنا .

وعندما عرض « فالراس » نظامه للتوازن الشامل قسم دراسته إلى مرحلتين : في المرحلة الأولى افترض أن هناك كمية محددة من السلع والخدمات وأنه يجب توزيع هذه الكمية أحسن توزيع ممكن . وأطلق على التوازن في هذه المرحلة اسم نظرية التبادل (Théorie d'échange) . وفي المرحلة الثانية لم يقتصر « فالراس » على توزيع كمية محددة ومعطاة من السلع والخدمات ، وإنما أخذ في الاعتبار إمكان إنتاج هذه السلع والخدمات ، باستخدام عناصر الإنتاج المتاحة في الاقتصاد . وأطلق على التوازن في هذه المرحلة اسم نظرية الإنتاج (Théorie de Production) . والواقع أن المرحلتين التحليليتين اللتين استخدمهما فالراس تتفقان إلى حد بعيد مع التقسيم الذي أخذنا به .

Samir TANAGHO, "L'Hypothèque des Biens à Venir" *Revue Trimestrielle* (١٩)
de Droit Civil, No. 3, 1970, pp. 460 — 464.

(٢٠) المرجع السابق .

Leon Walras, *Éléments d'Économie Politique Pure*.

(٢١)

فالمرحلة الأولى تأخذ في الاعتبار فكرة تعدد الوحدات الاقتصادية ، ومن ثم فالتوازن المطلوب هو توازن التبادل ، والمرحلة الثانية تأخذ في الاعتبار الى جانب التعدد ، فكرة الانتاج وما تنطوي عليه من بعد زمني ، وهذا هو ما اقتضى توازن الانتاج . **« فستطيع الآن ان نقول ان الفن القانوني قد خلق الحقوق المعينية كوسائل قانونية لازمة لتوازن التبادل ، كما خلق الالتزامات الى جانب الحقوق المعينية كوسائل قانونية لتوازن الانتاج . »**

٧ - وينبغي ان نشير الى ان فكرة الالتزام او المديونية (وهي القائمة على فكرة الامتداد الزمني) تلعب في الحياة الاقتصادية دوراً لا نستطيع ان نتصور مدها ، وأن هذا التصور القانوني قد ساعد على تحقيق تقدم اقتصادي كان من المستحيل انجازه . ويكفي في هذا الصدد ان نتذكر النقود والدور الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية . فالنقود - في آخر الأمر - لا تعدو ان تكون ديناً او التزاماً ، ولكنها دين او التزام على الاقتصاد القومي في مجموعه .

وإذا كان اكتشاف الانسان للنقود يعتبر حدثاً خطيراً في حياته - ربما لا يقل أهمية من اكتشاف النار والكتابة - فان الانسان لم يستطع ان يدرك حقيقة النقود وطبيعتها الا حديثاً رغم ان استخدامها قد جرى منذ زمن بعيد نسبياً . بل أننا لو أردنا الدقة ، فانه لا يكاد يعرف حقيقة النقود من غير المتخصصين الا نفر قليل .

وقد كان الاعتقاد السائد قديماً هو ان للنقود قيمة ذاتية ترجع الى طبيعة المادة المصنوعة منها (ذهب أو فضة) أو ربما لبعض الاعتبارات الخاصة بالبيئة (مثل بعض القواقع ذات القيمة الدينية لدى بعض الجماعات البدائية) . ولكن التطور اللاحق لظاهرة النقود وما أدى اليه من تغيير في شكلها - وخاصة بعد ظهور النقود الورقية ونقود الودائع - قد أدى الى مزيد من فهم حقيقة النقود (٣٣) . فالنقود قد أصبحت جزءاً من نظام الائتمان المصرفي ومن نشاط البنوك في الاقراض . فالأفراد قد عمدوا الى ايداع نقودهم المعدنية لدى بعض البنوك أو الصيارفة مقابل سند يعطى لصاحب الوديعة ، وذلك نظراً للمخاطر التي يتعرض لها التجار من حمل كميات كبيرة من هذا المعدن النفيس . وفي نفس الوقت كان تطور التجارة قد أدى الى نشوء مجموعة من القواعد العرفية التي تساعد على تداول الحقوق بين التجار وتوفر الثقة فيها . وفي مقدمة هذه القواعد نظم الأوراق التجارية وبنائها من طريق التظهير أو التسليم . وفي هذه المرحلة كانت السندات التي يعطيها البنوك للمودعين تتداول بدلاً من النقود المعدنية التي يظل البنك حائزاً لها لمصلحة حائز السند . ثم حدث تطور ، فلم يعد اصدار السندات مرتبطاً بودائع حقيقية يقوم الأفراد فيها بإيداع نقودهم المعدنية لدى البنك ، وإنما ارتبط اصدار جزء كبير من هذه السندات بعمليات الائتمان والقروض التي يمنحها البنك . فقد لاحظت البنوك أن الأفراد يتداولون هذه السندات ويستخدمونها كوسيلة للوفاء ، ولم تعد تطلب كل قيمة هذه السندات للتحويل الى نقود معدنية . ولذلك عمدت هذه البنوك الى اقراض الأفراد مباشرة للسندات تصدرها وهي تدرك ان هذه السندات ستستخدم كوسيلة للوفاء في المبادلات بين الأفراد مباشرة لسندات تصدرها وهي تدرك ان هذه السندات ستستخدم كوسيلة للوفاء في المبادلات بين الأفراد دون أن تقدم كلها للتحويل الى نقود معدنية . وهكذا ظهرت **النقود الووفية** كديون على البنوك تصدرها في شكل سندات لم تتمتع بالقبول العام في المعاملات . وقد اقتضى ذلك تدخل القانون لحماية هذه النقود الورقية الجديدة .

وقد ظهرت مع النقود الورقية طبيعة النقود كمدىونية تتمتع بالقبول العام ثم ما لبث التطور أن استمر بحيث ظهرت النقود على حقيقتها كمدىونية تتمتع بالقبول العام وتجردت من كل مظهر مادي ، فلم تعد هذه المدىونية متبلورة في شكل معدن أو حتى في شكل أوراق وسندات يصدرها البنك المركزي ، وإنما أصبحت مجرد مدىونية البنك التجاري كما تظهر في دفاتره وحساباته . وهذه هي مرحلة **نقود الودائع** أو **النقود الكتانية** ، حيث تحررت النقود من كل وهم مرتبط بالذهب أو بغيره . وارتبطت بميدان واسع هو ميدان المدىونيات بصفة عامة في الاقتصاد القومي . فالنقود ، والحال كذلك ، ليست سوى مدىونية تتمتع بالقبول العام . ومعنى ذلك أن كل فرد مستعد لأن يبادل ما لديه من سلع وخدمات بمقابل هذه النقود . فالنقود إذن مدىونية على الاقتصاد القومي ، إذ أن كل من يحمل النقود يتمتع بحق في الحصول على ما يشاء من سلع وخدمات معروضة في الاقتصاد القومي بقدر قيمة ما لديه .

والذا كان للنقود ما نعرف من دور أساسي في الحياة الاقتصادية فلا ينبغي أن ننسى أنها بناء قانوني ؛ أنها التزام ، ولكنه التزام من نوع خاص بالالتزام على الاقتصاد القومي . ولذلك فإن القانون نفسه يوفر حماية خاصة لهذه الديون . فجميع التشريعات تضع تنظيمات خاصة للبنوك لتنظم فيها أعمالها ونشاطها ، لأن ما تصدره من ديون لا يلزمها وحدها وإنما يلزم الاقتصاد القومي أيضاً في نفس الوقت . كذلك تذهب بعض الدول إلى حد تأميم البنوك ، وعلى أي الأحوال فإن غالبية الدول تؤم البنوك المركزي الذي يهيمن على البنوك التجارية ويراقبها .

وإذا كانت النقود هي أهم وأخطر أنواع المدىونيات المعروفة وأكثرها تأثيراً في الحياة **التزام على الاقتصاد القومي** . ولذلك فإن القانون الديون والالتزامات التي تقوم بدورها في تجميع المبادلات . فإذا كان اقتصاد التبادل يقتضي سرعة تداول الحقوق وتوفير أكبر قدر من الثقة في المعاملات ، فقد نجح التجار ، ومن ورائهم القانون ، في توفير أساليب مناسبة لتحقيق هذا الهدف . وفي مقدمة هذه الوسائل **الأوراق التجارية** . فهذه الأوراق وهي تتضمن ديوناً ، تتميز بأنها تتداول بسرعة وبدون القيود المعروفة في الأحوال المادية . والذي يميز الأوراق التجارية هو أنها مكوك قابلة للتداول وتمثل حقاً نقدياً وتستحق الدفع بمجرد الإطلاع أو بعد أجل قصير ، ويجري العرف على قبولها كأداة للوفاء (٢٢) . فهنا نجد أننا بصدد مدىونية عادية والتزام على تاجر عادي ولكنه أصبح يتداول بسهولة أكبر ويستخدم كوسيلة للوفاء أي بدلاً من النقود .

٨ - وليس الأمر مقصوراً على هذه الأوراق قصيرة الأجل ، بل إن الأوراق المالية من الاسم والسندات التي تتداول في البورصة - والتي أصبحت تمثل نوعاً من الثروة المنقولة الجديدة - قد ساعدت على مزيد من التقدم والرشادة في الحياة الاقتصادية . وقد عملت هذه الأوراق المالية على إجراء تغيير جوهري في طبيعة العلاقات حيث حلت **الحقوق والالتزامات المالية محل الملكية** (٢٣) . إذ لا يخفى أنه برغم الفارق القانوني بين السهم (باعتباره حصة شريك) والسند (باعتباره ديناً) إلا أن التطور الحديث قد جعل بينهما في الواقع أمراً متشابهاً أقرب إلى وضع الدائن للمشروع . وهكذا أصبحت الأوراق المالية على اختلاف أنواعها أشكالاً من المدىونية المنوعة لكي

(٢٢) معسن شليخ ، الوسيط في القانون التجاري المصرى ، الجزء الثاني ١٩٥٧ ص ١٩٠ ، و : مصطفى كامل طه ، الموجز في القانون التجاري ، الجزء الثاني ، ١٩٧١ ص ٨ .

(٢٣) Cf. G. Ripert, Aspects Juridiques du Capitalisme. Moderne, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1946, pp. 128.

تتفق مع الظروف المختلفة للدائنين والمدينين . وهذه الأوراق المالية أو الاصول المالية بدأت تجذب اهتماماً متزايداً من جانب الاقتصاديين ، حتى ان النظرية النقدية الحديثة اصبح ينظر اليها كجزء من نظرية الاصول المالية (٢٥) .

فإذا نظرنا الى الوحدات الاقتصادية فإننا نستطيع أن نميز بين سلوكها كوحدة كاسبة للدخل، وبين سلوكها كوحدة منققة لهذا الدخل . فالوحدات الاقتصادية أفراداً أو مشروعات تكسب دخلاً. الأفراد يقدمون خدمات للعمل للمشروعات، وهم يملكون أحياناً رأس المال ويقدمونه للمشروعات، وفي الحالتين يحصلون على دخل مقابل لخدمات عناصر الإنتاج . والمشروعات تشتري خدمات عناصر الإنتاج وتستخدمها في العملية الإنتاجية ثم تبيع الناتج في السوق وبذلك تحصل على دخل .

لكذلك تقوم هذه الوحدات بالإنفاق . فالأفراد ينفقون للحصول على السلع الاستهلاكية التي تنتجها المشروعات . والمشروعات تنفق للحصول على خدمات عناصر الإنتاج بالإضافة الى قيامها بشراء بعض الإنتاج ، بالإضافة الى رأس المال القائم (الاستثمار) .

وليس من الضروري أن يتعادل الوضع بالنسبة لكل الوحدات الاقتصادية باعتبارها كاسبة للدخل وباعتبارها منققة له . بل الأغلب أن توجد وحدات تتمتع غالباً بغاى بحيث يزيد دخلها على أنفاقها، ووحدات تنوء غالباً بمجز بحيث يزيد أنفاقها على دخلها . ووظيفة الاصول المالية بصفة عامة ، هي تحويل الغاى من الوحدات الفائضة الى الوحدات المأجرة (٢٦) . وغالباً ما يكون الأفراد وحدات فائضة والمشروعات وحدات مأجرة ، ولذلك فإن الحاجة تقوم الى تحويل الفائض من قطاع الأفراد الى قطاع المشروعات . ويتم ذلك بأن تقتضى المشروعات من الأفراد ، وهذه المديونية هي مبادرة من الاصول المالية التي تمكن من نقل ادخار الأفراد الى المشروعات . وسوف نشير فيما بعد الى أن الحاجة تقوم لظهور مؤسسات وسيطة يتركز نشاطها في تحصيل مدخرات الأفراد ووضعها تحت تصرف المشروعات .

وما تقدم يتضح أن فكرة الالتزام لا تستجيب فقط للامتداد الزمني للكميات الاقتصادية ، ولكنها أيضاً توفر الوسيلة القانونية الضرورية لتحقيق التمويل في الاقتصاد أو نقل الفائض من الوحدات الفائضة الى الوحدات المأجرة .

٩ - وإذا كان الالتزام أو الحق الشطحي كثيراً ما يرد على أمور مستقبلية ، بل هو في جميع الأحوال يرد على عمل الدين وهو بالفروية أمر مستقبل ، فإنه ينبغي أن يوفر القانون الضمانات الكفيلة بالاطمئنان الى تنفيذ هذا الالتزام .

وبعد تطور قانوني طويل ، كان المدين ينفذ في شخصه عند تخلفه عن الوفاء بالالتزام بحيث يفقد حريته بل وربما حياته ، ثم تطور الأمر بحيث أصبح الدائن يرهن مينا أو مالا من أموال المدين

(٢٥) لم ازل من أشار الى أهمية دراسة النقود بهذه الزاوية هو : J. R. Hicks في مقاله :

(A Suggestion for simplifying the theory of money), *Economica*, 1935.

Cf. J. Gurely, E. S. Shaw, *Money in a Theory of Finance*, Brookings Institution, 1960.

لضمان تنفيذ الالتزام عند تخلفه . وهذا ما جعل عقد الرهن من أقدم العقود المعروفة . وبذلك يصبح الرهن لصيق الصلة بالالتزام (٢٧) بحيث لا يعدو أن يكون تعبيراً عن القوة الإلزامية للالتزام نفسه . وقد كان هذا هو وضع الرهن بصفة عامة في ظل القانون الروماني . وكانت العادة أن يتفق على رهن جميع أموال المدين ، ومن ثم فإن الرهن العام سبق في التطبيق الرهن الخاص . وفي عهد جوستنيان كان الاتفاق على الرهن العام لأموال المدين مقترضاً في جميع التصرفات . وقد كان الرهن على هذا النحو يعترف بالأفضلية للديون السابقة على الديون اللاحقة . ومع ذلك فلا يخفى كيف أن مثل هذا النظام كان ناقصاً ولم يساعد على استقرار المعاملات وانتعاشها . فهو باعتبارها رهناً عاماً يصعب أن يتحقق فيه الاضمار والتخصيص ، مع ما يترتب على ذلك من صعوبات عملية رهبة (على الأقل من حيث اثبات تواريخ الديون) . وقد استمر هذا الوضع في القانون الفرنسي القديم وحتى قيام الثورة ووضع قانون نابليون .

وأزاء مساوئ نظام الرهن العام ، ظهر الرهن الخاص لعين معينة من أعيان المدين يرد عليها حق ميثني للدائن يمكنه من استيفاء حقه من هذه العين مقدماً على غيره من الدائنين (حق الأفضلية) وفي أي يد تكون فيه العين (حق التتبع) . وقد اقتضى ذلك ضرورة الاهتمام بشهر حق الرهن باعتباره حقاً عينياً على مال من أموال المدين ، وليس مجرد تعبير عن القوة الإلزامية للالتزام نفسه .

وإذا كان إصلاح نظام الرهن على هذا النحو أمراً ضرورياً ، إلا أن الاكتفاء به وحده يشكل نقصاً شديداً في الأساليب القانونية اللازمة لاستقرار المعاملات وانتعاشها ، فإذا كان الرهن العام لأموال المدين يشكل صعوبات عملية أمام الدائنين في إثبات تواريخ ديونهم ، وأمام المدينين في الحصول على الائتمان لعدم وفسوح مركزهم المالي على وجه دقيق ، فإن نظام الرهن الخاص وقد صاحبه بالضرورة الشهر والأعلام إلا أنه يؤدي أيضاً إلى عرقلة المعاملات وتعقيدها . ولذلك فقد كان من الواجب أن يجد الفن القانوني إلى جانب نظم التأمينات العينية - من رهن وخلافه - تصورات قانونية جديدة تحقق للدائن ضماناً في الحصول على حقه من المدين وتحفظ للمدين بحرية التصرف في أمواله خالية من القيود وبذلك تسهل المعاملات وتدمم الائتمان . وقد تحقق ذلك من طريق تصور قانوني - مستمد إلى حد بعيد من فكرة الرهن العام - وهي فكرة **الذمة المالية والضمان العام للمدينين** . ويقصد بالذمة المالية (Le Patrimoine) في الفقه السائد (٢٨) التعبير عن مجموع ما للشخص وما عليه من حقوق والتزامات مالية . وبذلك تتكون الذمة من جانب إيجابي هو مجموع حقوق الشخص المالية ، وجانب سلبي هو مجموع التزامات الشخص المالية . وقد أثارَت فكرة الذمة المالية جدلاً كبيراً بين رجال القانون ، وهناك نظريات عديدة في هذا المجال . فالنظرية التقليدية - وهي المعروفة بنظرية الشخصية - تقوم على أساس ارتباط الذمة المالية بالشخصية القانونية ، في حين أن هناك نظرية حديثة سادت بوجه خاص في الفقه الألماني وتعرف باسم نظرية تخصيص الذمة ، وهي ترى أن الذمة المالية لا تكون مجموعة متماسكة بسبب ثبوتها لشخص معين ، وإنما بسبب تخصيصها لفرض معين ذي قيمة جديرة بالرعاية .

Cf. Samir TANAGHO, loc. cit., pp. 467.

(٢٧)

(٢٨) حسن محمد ، المدخل إلى القانون ، الإسكندرية ١٩٧١ ، ص ٤٩٩ .

وأياً كان الأمر حول هذا الخلاف ، فإن النتائج القانونية لهذا التصور تنحصر في الضمان العام المقرر للدائنين على أموال المدين (انظر مادة ٢٢٤ مدنى مصرى على سبيل المثال) . فجميع الدائنين ، على قدم المساواة (باستثناء اصحاب الحقوق العينية التبعية من رهن وخلافه) ضمان على جميع أموال المدين الموجودة في ذمته عند تنفيذ الالتزام .

وهكذا نجد أن الفن القانوني قد أوجد تصوراً قانونياً (هو الضمان العام على أموال المدين الموجودة في ذمته عند تنفيذ الالتزام) وأن هذا التصور - وإن كان تهادياً تاريخياً لفكرة الرهن العام - إلا أنه يحقق استقرار المعاملات ونموها على نحو أفضل بكثير مما كان سائداً من قبل . « فاحتفاظ المدين ، كقاعدة عامة ، بحريته في التصرف في أمواله ، أساسه أن حق الدائن لا يرد على مال معين مملوك للمدين وإنما على عمله . أما اقتصر حق الدائن في التنفيذ على ما للمدين وقت التنفيذ ، وشموله كل ما يكون ثابتاً للمدين في ذلك الوقت ولو كان قد اكتسبه في تاريخ لاحق لنشوء الالتزام ، فيفسره أن المقصود من التنفيذ هو استيفاء الدائن حقه من المدين جبراً عليه وهو ما يتحقق إذا تم التنفيذ على مال مملوك للمدين أي كان تاريخ اكتسابه » (٢٩) .

والواقع أنه إذا كان الالتزام يرد عادة على عمل المدين وهو بالضرورة أمر مستقبلي ، فإن الضمان المقرر لأماكن تنفيذ هذا الالتزام هو أن الإنسان قادر على الإنتاج واكتساب حقوق في المستقبل . ولذلك فإن الإنسان لا يعدو في حقيقة الأمر أن يكون « قدرة مستمرة على توليد الدخل » . ومن هنا فإذا نظرنا له ، من وجهة اقتصادية بحتة ، نقول أنه يصبح بذلك « ثروة » أو « رأس مال » - وذلك بصرف النظر عما يصاحب هذه الاصطلاحات من نتائج ترفضها العقليّة الحديثة ، وخاصة ما أربط بفكرة رأس المال من القدرة على التصرف والخضوع لحق الملكية ، وهى نتائج غير لازمة منطقياً (٣٠) . فإى التزام يعقده المدين إنما تضمنه هذه القدرة المستمرة على الكسب ، هذه الثروة أو الدمة المالية كما في اصطلاح القانونيين . ويمكن للدائن أن ينفذ حقه على ما حققته هذه « الثروة » أو « رأس المال » من عناصر عندما يحين أجل تنفيذ الالتزام ، وذلك بصرف النظر عن تواريخ عقد الالتزام ونشوء الحق ، فالضمان ليس عناصر محددة بل ذاتها وإنما الإنسان كراس مال أو ثروة على الكسب . وبطبيعة الأحوال فإن هذه القدرة على الكسب تتحدد وتتمتع عندما يموت الإنسان ويتوقف نشاطه ، ولذلك نفهم القاعدة الشرعية : « لا تركة إلا بعد سداد الديون » . فهنا تتحدد عناصر ذمة المتوفى على نحو محدد ومن ثم تعلق الديون بهذه العناصر المحددة .



(٢٩) أساميل غلام ، محاضرات في النظرية العامة للحق ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

(٣٠) وقد ظهر اتجاه حديث في الأدب الاقتصادي يشير إلى أهمية رأس المال الإنساني ويدعو خاصة للاستثمار في الإنسان في التعليم والصحة وفي ذلك . وقد بدأ الاقتصاديون المحدثون يوجهون الاهتمام في الدول المتقدمة خاصة إلى ضرورة الاهتمام بالاستثمار في رأس المال الإنساني . وتعتبر مقالة T.W. Schultz من أهم المقالات التي وجهت النظر إلى أهمية رأس المال الإنساني ، وقد أدت هذه المقالة إلى ردود فعل كبيرة كما أدى إلى حرك فروع جديدة في علم الاقتصاد وبخاصة في مجال الدراسات التنموية . وهو يرى أن فكرة رأس المال الإنساني تباد عدا لدى الكثيرين لأسباب خاطئة وفلسفية . للإنسان الحي الذي لا يتخضع للتصرفات يتنقل مع فكرة الإنسان كثررة أو رأس مال وهو ما أربط في العقائد بفكرة الملكية وفكرة التصرف . انظر :

T.W. Schultz, "Investment in human capital,, American Economic Review, vol. 51, 1961.

— الشخصية القانونية وظاهرة عدم القابلية للانقسام في الحياة الاقتصادية —

١٠ - رأينا فيما سبق كيف أن الفاعل القانوني قد قام بخلق تصورات قانونية مناسبة لمواجهة حقائق الحياة الاقتصادية ، ورأينا بوجه خاص كيف أدت الحقوق العينية والحقوق الشخصية أو الالتزامات — الى تسهيل حركة الموارد الاقتصادية وحسن استخدامها . ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل وجب خلق أشخاص قانونية يخاطب بها القانون وتكتسب هذه الحقوق والالتزامات . فالحق يستند الى شخص يكون صاحباً له بحيث يستأثر وحده — دون غيره من الأشخاص — بالتمتع بما يؤوله من سلطات وأمكانات (٢١) . ومن هنا قام الترادف في الاصطلاح القانوني بين صاحب الحق وبين « الشخص » .

وهنا نجد أيضاً أن القانون قد استقل بتصويراته القانونية ، فالاصطلاح « الشخص » له معنى قانوني محدد مرتبط بفكرته من الحقوق ، ولا شأن لهذا التصور بفكرة الشخص كما نعرفها في حياتنا اليومية أو كما تظهر في علوم أخرى مثل الفلسفة أو الأخلاق أو علم النفس أو في الطب . وقد كان الخلط بين المعنى القانوني والمعاني الأخرى السائدة « للشخص » من الأسباب الرئيسية للكامنة وراء ما أحاط مشكلة الشخصية القانونية من تعقيدات كثيرة . فالشخصية القانونية لا تناط بالادراك أو الإرادة ولا بالصفة الانسانية . وإنما تناط بالحقوق واجبة الرعاية القانونية ومن تنسب له هذه الحقوق . وإزاء هذا الاستقلال في التصور القانوني للشخص ، فإننا نجد أن القانون يعرف الى جانب « الشخص الطبيعي » فكرة « الشخص الاعتباري » أو « المعنوي » مثل الشركات والمؤسسات والجمعيات ، فهذه أشخاص في نظر القانون قادرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات ، بل أن أهم الأشخاص الاعتبارية هي الدولة ذاتها بما تبشره من حقوق وسلطات . وقد ثار خلاف في الفقه حول طبيعة الشخص الاعتباري ، فذهب اتجاه الى أنها حقيقة ولا فرق بينها وبين الشخص الطبيعي ، في حين ذهب اتجاه آخر الى أن هذه الشخصية الاعتبارية لا تعدو أن تكون « مجازاً » قانونياً يريد به تحقيق أهداف معينة . ورغم أن مرجع الخلاف الأساسي يرجع الى الرغبة في تحديد دور الدولة في شؤون الشخص الاعتباري ، فلا يخفى أن الانكسار السائدة من الشخص قد ساعدت بدورها على تفدية هذا الخلاف . وفي نظر أنصار مذهب « الحقيقة » أن الشخصية الاعتبارية لا تقل حقيقة من الشخصية الطبيعية ومن ثم فإنه لا يجوز للدولة أن تتدخل بالقيود في تنظيم هذه الشخصية الاعتبارية . أما أنصار مذهب « المجاز » فهم يرون أن الشخصية الاعتبارية بكونها مجازاً يفرضه القانون — لا يكون لها وجود الا في الحدود التي يقبلها الشارع والشروط التي يحددها . وهكذا فإن أنصار مذهب المجاز يوسعون من دائرة تدخل الدولة في شؤون الشخصية الاعتبارية . ومع ذلك فإنه في الدولة الحديثة ونتيجة لتطورات المجتمعات الحديثة وتأثير المبادئ الاجتماعية والاشتراكية ، قد صارت الدولة تتدخل في شؤون الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري على السواء (٢٢) . ولذلك لم يعد الفقه في حاجة الى هذا الجدل حول طبيعة الشخص الاعتباري لتأييد أو مناهضة تدخل الدولة ، والرأي الراجح

(٢١) حسن كرم ، المدخل الى القانون ، المراجع السابق ، ص ٥١٣ .

(٢٢) اسماعيل قائم ، محاضرات في النظرية العامة للحق ، ص ٢٢٨ .

بين الفقهاء هو اعتبار الشخصية الاعتبارية حقيقة واقعة . والواقع أن نظريات « المجاز » تقوم على فكرة قاصرة في أساسها ، وهى عدم الاعتراف للقانون بخصائصه كعلم مستقل ، ومن ثم عدم الاعتراف له بحرية اختيار تصوراته وأفكاره . فهناك دائماً في مثل هذه الأحوال محاولة الاستناد الى أفكارنا المستقرة والمستمدة من حياتنا اليومية . والحقيقة أن كل علم يخلق له مجموعة من التصورات التى تمكنه من دراسة الظاهرة محل البحث على أفضل وجه ، أو من إقامة بناء فكري متناسق يساعد على حسن استخلاص النتائج (كما في الرياضة) وذلك دون اعتداد بأفكارنا اليومية . بل إن أفكارنا اليومية ذاتها لا تعدو أن تكون مجموعة من التصورات التى أثبتت صلاحية في نوع معين من العلاقات ، وليس من الضروري أن تصلح نفس التصورات في أنواع أخرى من العلاقات ، ومن ثم لا يجوز إطلاقاً أن تتخذ هذه الأفكار اليومية معياراً لكافة التصورات الأخرى .

والاعتراف للقانون بقدرته على خلق تصورات القانونية المستقلة ، ونفى فكرة المجاز عن الشخصية الاعتبارية لا يكفى لتبريرها . فهذه الفكرة كأداة من أدوات الصياغة القانونية ليست مقصودة لها . وإنما هي ترمى الى تحقيق هدف معين ، وتنحصر قيمة الأداة في مدى صلاحيتها لتحقيق الهدف المقصود منها . والهدف المقصود من فكرة الشخصية الاعتبارية هو تحقيق الوحدة والاستمرار في نشاط قانوني يمس مصالح أفراد متعددين منفردين (٢٢) . وتوجد أدوات وتصورات قانونية أخرى لتحقيق نفس الهدف ولكن العمل أثبت تفوق فكرة الشخصية الاعتبارية عليها . فالقوانين الانجلوسكسونية تعرف أدوات أخرى مثل أمانة الصرف (Trust) وحيث يعتبر فرد معين - أميناً للصرف (Trustee) ومالكا للأموال التى تمهد اليه مع الزامه بأن يتصرف فيها لصالحه أفراد آخرين أو لتحقيق غرض معين . كذلك فسان الشريعة الإسلامية تعرف نظام الوقف ، حيث يحبس مال معين لغرض معين . ومع ذلك فمعاً لا جدال فيه أن فكرة الشخصية الاعتبارية تفضل نظام أمانة الصرف ونظام الوقف ، ومن هنا كان انتشارها الواسع حتى أنها دخلت القانون الإنجليزي ذاته .

١١ - والواقع أنه إذا كان وجود الشخصية القانونية نتيجة منطقية لوجود الحقوق والالتزامات ، فإن التساؤل يثور لماذا إذن تنسب بعض الحقوق والالتزامات لفرد الأشخاص الطبيعيين . ؟ بطبيعة الأحوال هناك أسباب عديدة لا يمكن حصرها ، ولكننا سنحاول - جرياً على الأسلوب الذى اتبعناه - البحث من بعض الحقائق الاقتصادية الأولية التى قد تعطى تفسيراً لذلك . ولا نزع أن هذه الحقائق الأولية كافية لإعطاء التفسير التام ، ولكنها ضرورية لإلقاء بعض الضوء على كثير من النظم الاجتماعية المتعددة التى اخترعها الإنسان لمواجهة بعض الخصائص الأولية لنظم الإنتاج وبصفة عامة الحقائق الاقتصادية .

لعل من أهم الأشخاص الاعتبارية التى مر بها العصر الحديث والتى أثرت تأثيراً واضحاً على الحياة الاقتصادية ، الشركات المساهمة . ويرى أحد كبار فقهاء القانون أنه رغم أن فكرة مقد الشركة فكرة قديمة ، إلا أن فكرة الشركة المساهمة تعتبر في ذاتها ثورة جديدة و تطوراً أساسياً في حياة النظام الرأسمالي (٢٣) . فقد أدت هذه الفكرة الى خلق تجارة بلا تجار !

هناك ظاهرة أساسية في الحياة الاقتصادية وهى عدم القابلية للانقسام (indivisibility) فليست كل الكميات الاقتصادية قابلة للانقسام والتجزئة الى أى حد نريد ، بل إن هناك دائماً

حدودا دنيا لا يمكن مجاوزتها . وقد تحدث الاقتصاديون (٢٥) منذ زمن بعيد عما أسموه بمزايا الإنتاج الكبير (Economies of scale) أو مزايا الحجم الكبير ، ذلك أن زيادة حجم المشروع تؤدي إلى زيادة في الإنتاج أكبر من الزيادة النسبية في عناصر الإنتاج المستخدمة . فمضاعفة حجم المشروع قد تؤدي إلى زيادة في الإنتاج أكبر من الضعف . والسبب في ذلك هو أن المشروع الكبير يستطيع الاستفادة من مزايا لا تقبل بطبيعتها الانقسام ومن ثم يحرم منها المشروع الصغير . وهذه المزايا عديدة : مزايا في الإدارة ، مزايا في الفن الإنتاجي باستخدام نوع من الآلات أو من الطاقة الذي لا يقبل التجزئة ، مزايا في الحصول على أنواع من العمل الماهر ، إمكانيات أكبر في دراسة الأسواق ... الخ . ووراء كل هذه المزايا للإنتاج الكبير حقيقة أساسية هي أن بعض الكميات الاقتصادية لا تقبل الانقسام والتجزئة . وهذه الحقيقة نفسها وجدت مقاومة للدخول في علم الاقتصاد نفسه ، بحيث أننا نجد أن فكرة المنافسة الكاملة زالت حتى الآن في النموذج النظري الأساسي في النظرية الاقتصادية . والسبب في ذلك هو أن هذه المنافسة الكاملة تستبعد تماما فكرة مزايا الحجم أو النطاق . وقد خضع الاقتصاد في ذلك لتأثير العلوم الطبيعية . فقد حققت العلوم الطبيعية تقدما هائلا لا يدخل لذكره المتناهي في الصفر (infinitesimal) وما تربط عليها من دراسة معدل التغير الذي يلحق أحد المتغيرات نتيجة لتغير متناه في الصفر للمتغير المستقل . وقد أدت هذه الأفكار بليزنتز ونيوتن في القرن السابع عشر إلى اكتشاف قواعد التحليل الرياضي (التفاضل والتكامل) وما تربط على ذلك من نتائج هامة في جميع العلوم الطبيعية . وهذه الفكرة تفترض القابلية للانقسام والتجزئة بما يسمح باحداث تغير صغير جدا (متناه في الصفر حتى يقترب من الصفر) .

وهذه الفكرة نفسها عرفها الاقتصاد متأخرين من الزمن، عندما قام ثلاثة من الاقتصاديين منفردين وفي أماكن مختلفة بتقديم أساس التحليل الحدي (كابل منجر في النمسا ، ليون فالراس في سويسرا ، وستانلي جيفونز في إنجلترا) حوالي سنة ١٨٧٠ . وتقوم النظرية الحدية على دراسة ماذا يحدث في أحد المتغيرات إذا حدث تغير طفيف جدا في أحد المتغيرات الأخرى (يكاد يقترب من الصفر) . ومن الواضح أن صلة القرابة قوية بين هذا التحليل الحدي في الاقتصاد والتحليل الرياضي في العلوم الطبيعية . وقد قدم هذا التحليل الحدي نتائج باهرة في الاقتصاد إلى جانب أنه ساعد على إثارة عرض النظريات الاقتصادية . ولكن هذا التحليل الحدي يفترض أيضا القابلية للانقسام والتجزئة حتى نستطيع أن نأخذ تغيراً صغيراً جداً . وهذا ما يطبع النظرية الاقتصادية بصفة عامة حتى الآن . ولذلك فإن نتائج ظاهرة عدم القابلية للانقسام لا زالت تمثل في النظرية الاقتصادية وضعا استثنائيا ولم تحتل مكانتها الطبيعية التي تتفق وحجم هذه الظاهرة في الحياة الاقتصادية . فمظم الآلات الحديثة لا يمكن استخدامها إلا بحجم أدنى معين ، ودون ذلك الحجم لا يتصور استخدام نفس الآلة ، وهكذا يجب استخدام أنواع أقل كفاءة . ومثل ذلك يقال في أنواع كثيرة من الطاقة . ولعل أبرز الأمثلة على عدم إمكان التجزئة هو الطاقة الدرية . فمن المعروف أن الطاقة الدرية تولد طاقة كبيرة جداً ، وحيثما تكون بحاجة إلى هذه الطاقة الضخمة فلها تكون أرخص من غيرها من أنواع الطاقة الأخرى . ولكن هذه الطاقة الدرية لا تنتج إلا

بأحجام ضخمة بحيث لا يمكن استخدامها الا في مشروعات ضخمة جداً . فهي لا تقبل الانقسام . فهذه الطاقة قد تكون أرخص من البترول بالنسبة لمشروعات ضخمة جداً مثل إزالة بعض الجبال أو تمهيد الأرض أو انشاء سفينة تدور حول الأرض عدة مرات . ولكن لن يأتى اليوم - على الأقل في المدى المقول - الذى تستخدم فيه هذه الطاقة لاشمال ولاعة للسجائر !

وقد عرف العصر الحديث نوعاً جديداً من العناصر التى لا تقبل الانقسام وهو مجال البحث العلمى . فاهم ما يميز البحث العلمى في العصر الحديث هو ان التقدم العلمى لم يعد نتيجة عمل فرد مبقرى بقدر ما هو نتيجة لعمل مجموعة كبيرة من الباحثين في فروع مختلفة ومتكاملة ، وبحيث تتوالى لهم امكانيات مالية ومعملية ضخمة جداً يمكنهم من اجراء البحوث والتجارب . وهكذا نجد ان البحث هو من اهم المجالات التى تظهر فيها مزايا الانتاج الكبير . ولذلك فلا عجب ان نجد ان التقدم انما يحدث في المشروعات الكبيرة والعلاقة . بل ان التقدم يحدث ايضا في اكثر الدول غنى (الولايات المتحدة الأمريكية) .

وازاء ظاهرة عدم القابلية للانقسام ، فان جهود الفرد بل جهود افراد قلائل تعجز عن توفير الامكانيات اللازمة للحصول على هذه الكميات الاقتصادية غير القابلة للانقسام والضرورية لتحقيق التكافى في الانتاج . الا تكون الشركة المساهمة تصوراً قانونياً مناسبة في هذه الحالة لتخطى مقبة عدم القابلية للانقسام ؟

١٢ - ولنحاول الآن ان ننظر الى ظاهرة عدم القابلية للانقسام من زاوية اخرى وعلاقتها بانشاء اشخاص قانونية اعتبارية . اذا نظرنا الى المنافع التى نحصل عليها من السلع والخدمات نجد ان بعضها لا يقبل الانقسام ولا يمكن تخصيصها وقصرها على فرد أو افراد معينين وانما تشيع هذه المنافع بين الجميع دون امكان تحديد حصص كل واحد أو دون امكان منع احد من الافادة من هذه المنافع الشائعة . ولذلك يعمد علماء المالية (٢٦) الى التمييز فيما بين السلع والخدمات . فهناك سلع وخدمات تخضع لما يسمى بمبدأ **القصر** (The exclusion principle) بمعنى ان منفعتها تعود على صاحبها وحده . وهناك سلع وخدمات لا تخضع لهذا المبدأ وهى التى تشيع منفعتها بين الجميع . وهذه السلع والخدمات التى لا تخضع لمبدأ القصر لا يمكن ان تترك لجهاز السوق والملكية الخاصة اذ انه سوف يستحيل في هذه الحالة الزام أى فرد بدفع ثمن السلعة أو الخدمة ، طالما انه يعرف ان فائدتها ستعم ، اذن لماذا يدفع ! فخدمات الدفاع أو الأمن أو تجميل المدينة أو مكافحة التلوث ... هذه الخدمات كلها لا تخضع لمبدأ القصر ومن ثم فلا يمكن ان تترك لى تقدم مقابل الامان . ولكنها مع ذلك خدمات ضرورية للجميع ولا بد ان تؤدى عن طريق آخر . هنا نجد انفسنا في حاجة الى انشاء شخص اعتبارى عام : الدولة ، المحافظة ... الخ ، لى تؤدى هذه الخدمات لجميع الأفراد . ونفس المنطق يؤدى الى انشاء اشخاص اعتبارية عامة لحماية المصلحة العامة ، مثل حماية الراى العام كما في انجلترا حيث يدير هيئة الاذاعة شخص اعتبارى ، وهكذا .

١٣ - ولا يستند وجود فكرة الشخص الاعتبارى الى هذه الحقيقة الاولى : عدم القابلية

للاقسام وحدها ، فهناك حقائق أخرى تستلزم هذا التصور القانوني . ولكننا اردنا ان نبين الى أى حد تتطلب حقائق بسيطة وأولية مفاهيم متعددة . ويمكن هنا ان نشير الى حقيقة الامتداد الزمني للنشاط الاقتصادي - والتي سبق ان تعرضنا لها - فقد تتطلب أيضاً وجود هذا التصور القانوني للشخص الاعتباري . فإذا كان النشاط الاقتصادي بطبيعته ممتداً في الزمان بحيث لا يظهر الناتج النهائي الا بعد فترة ، فان التقدم الاقتصادي نفسه يحتاج الى مرور وقت . وفي كثير من الأحوال لا تنجح مشروعات انتاجية في اكتساب خبرتها وفي تحقيق الكفاءة الاقتصادية الا بعد مرور وقت طويل بجوارز حياة الفرد . فهنا نحن نحتاج الى شكل قانوني يسمح بالاستمرار دون توقف على حياة فرد أو افراد . ولذلك فان فكرة الشخص الاعتباري قد تكون أداة قانونية فذة لتحقيق هذا الغرض .



ـ الترابط الاقتصادي والسيطرة الاقتصادية ـ

١٤ ـ اشرنا فيما سبق الى أن الحياة الاقتصادية قائمة على عديد من الوحدات الاقتصادية ، وقد رأينا بعض نتائج هذه الحقيقة على التصورات القانونية . على أن التعدد في الحياة الاقتصادية لا يعني فقط الكثرة ، وانما يعني فوق ذلك الترابط بين هذه الوحدات واعتمادها على بعضها البعض . وقد كان الاقتصاديون يدركون دائماً أن العلاقات الاقتصادية مترابطة ، الا أن هذا النظر لم يستقر ولم يأخذ شكلاً محدداً وصريحاً الا منذ نهاية القرن التاسع عشر (٢٧) . فقد استقر الاتجاه على النظر الى الاقتصاد باعتباره كلاً مترابطاً لا يمكن فصل اجزائه ودراستها منفصلة ، فكل جزء يتوقف على ما يتم في الأجزاء الأخرى . وقد ظهر ذلك بوجه خاص في أعمال **فالراس وبأريتي** وهي ما تصنف بنظريات التوازن الشامل . ومع ذلك فنظراً لكثير من الصعوبات العملية فقد ظل نموذج التوازن الشامل مسألة نظرية ، ولجأ الاقتصاديون على العكس الى أسلوب أبسط لمعالجة المشاكل الاقتصادية وهو ما يعرف « **بالتحليل الجزئي** » (وخاصة مع الفرد مارشال) . ولذلك فقد ظلت فكرة الترابط في أجزاء الاقتصاد على نحو ما عرضته نظريات التوازن الشامل ، مجرد نموذج نظري ليس له أي تطبيق عملي . وقد ظل الأمر على هذا النحو حتى أخرج الاقتصادي الأمريكي - الروسي الأصل ليونتييف - دراسة من جداول المستخدم / المنتج (input/output) للولايات المتحدة الأمريكية (٢٨) . وتعتمد دراسة المستخدم / المنتج على الترابط في أجزاء الاقتصاد كما يظهر في الترابط الفني للانتاج . فالانتاج في كل صناعة يعتمد على استخدام مواد أولية ونصف مصنوعة منتجة في صناعات أخرى ، وهكذا تقوم بسلسلة من العلاقات المتداخلة بين الصناعات المختلفة قبل ظهور الناتج النهائي في سوق الاستهلاك والاستثمار والصادرات . وهذا الترابط أو التداخل بين الصناعات المختلفة هو الذي يجعل كل صناعة حلقة في سلسلة طويلة من العمليات الانتاجية . ولذلك فانه لا يمكن دراسة توازن صناعة واحدة مستقلة عن شروط التوازن في الاقتصاد الكلي . ومن الواضح أن هذا المظهر من مظاهر الترابط هو تطبيق مباشر لأفكار « **فالراس** » في الترابط من ناحية العرض .

(٢٧) تناولنا هذه الموضوعات في كتابنا : المجتمع التكنولوجي الحديث .

Cf. W. Leontief, *The Structure of the American Economy, 1919-1939*,
Oxford University Press, 1951.

(٢٨)

وقد أظهرت دراسات المستخدم / المنتج فائدة هامة لمعرفة سلوك الاقتصاد في الدول المتقدمة. فقد كان الغرض من دراسة « ليونتييف » إبراز أهمية الطلب غير المباشر الناتج من الترابط الصناعي ، إلى جانب الطلب المباشر الناتج من طلب السوق النهائية (الاستهلاك ، الاستثمار ، الصادرات) ، وظهر أنه في كثير من الأحوال يكون هذا الطلب غير المباشر من الأهمية بمكان ، ولذلك فإن اتخاذ أية قرارات اقتصادية دون مراعاة هذا الشكل للترابط يؤدي إلى ظهور اختناقات شديدة في الاقتصاد .

وقد اتضح أنه كلما زاد التقدم الاقتصادي كلما زاد الترابط الاقتصادي بين الوحدات المنتجة وكلما زاد التداخل الصناعي . وقد حاول بعض الاقتصاديين أن يستخدم هذا الأسلوب لدراسة اقتصاديات الدول المختلفة ، وكانت النتيجة أن جداول المستخدم / المنتج لهذه الدول كانت تظهر خالية من خاناتها (٢٦) ، وهو ما يعني أن الترابط الاقتصادي بين الصناعات وبين الوحدات المختلفة لا زال ضعيفا في هذه الدول . وعلى ذلك فإنه مع زيادة التقدم والنمو الاقتصادي يزداد الترابط بين الصناعات تالياً .

والظاهرة الثانية للترابط الاقتصادي ، هي عدم التماثل asymmetry ، في النمو وظهور صناعات مهيمنة بحسب وضعها الفني في سوق الإنتاج . فزعم أن التطور قد أدى إلى مزيد من الترابط والاندماج بين الصناعات المختلفة ، فإن هذا التطور قد أدى إلى ظهور علاقات سيطرة وتدرج رئاسي . فهناك صناعات تتخذ مركزاً أساسياً في هيكل الإنتاج بحيث تكاد تعتمد عليها الصناعات الأخرى بشكل أكثر من غيرها . وهذه الصناعات تمثل في الواقع مكانة هامة لأنها تتمتع إلى حد كبير بسلطة التأثير في الصناعات الأخرى . وهكذا نجد أن ازدياد الترابط في الاقتصاد قد اصطلح بظهور نوع السيطرة الاقتصادية . وهو أمر يتأكد ، إلى جانب ما أشرنا إليه الآن من الانتماء إلى منطقة ديناميكية ، بأسباب أخرى منها الفارق في الحجم وفي القوة التعاقدية الناتجة عن الوحدات الكبيرة والتي أشرنا إلى أن مزايا الإنتاج الكبير تحدها (٢٧) .

ولذلك نستطيع أن نخلص بأن التطور قد أدى إلى مزيد من الترابط والاندماج بين قرارات الوحدة الاقتصادية . وأظهر في نفس الوقت وجود وحدات استراتيجية تؤثر قراراتها بشكل خطير في الاقتصاد القومي في مجموعه .

١٥ - ونستطيع أن نجد في القانون مجموعة من التصورات القانونية الفنية التي تسمح بترجمة هذا الترابط الاقتصادي إلى حقائق قانونية . فالقانون يتدخل باستمرار لوضع القيود على كثير من أوجه النشاط رماية للمصلحة العامة ، وقد يصل الأمر - عندما يتضح أن التأثير في الغير من الأهمية بمكان - إلى نقل النشاط كلية إلى مجال النشاط العام وسحب من دائرة النشاط الخاص للأفراد . ولذلك فإن كثيراً من التاميمات تجديريها الاقتصادي فيما يباشره نوع معين من النشاط من تأثير على الحياة العامة ومن ثم لا يمكن تركه للنشاط الخاص ، أو بعبارة أخرى فإن ما يباشره هذا النشاط من تأثيرات في التوازن الاقتصادي العام أهم من أن يترك للقطاع الخاص

Cf. Peacock, Dossier, "Input-Output in Underdeveloped Countries," Riview (٢٦) of Economic Studies, Vo. 25, 1957.

Cf. F. Perroux, L'Economie du XX^e Siècle, P.U.F., Paris, 1964, p. 27.

(٢٧)

كمصدر من عناصر التوازن الخاص . ولن نعرض في هذا المكان الى هذه الصور من التدخل القانوني مراعاة لأهمية الترابط في الحياة الاقتصادية ، وانما تقتصر على إبراز التطور الحديث في فكرة الحق ذاتها ، وهو تطور يأخذ في الاعتبار ما يتجهم من الحياة الاقتصادية من ترابط ودخايل . فاذا كان الحق في جوهره سلطة استثنائية واختصاص لفرد ، فان الاتجاه هو نحو إبراز الوظيفة الاجتماعية للحق ، وان السلطة التي يضيفها الحق انما ترتبط بما يمثلها « من قيمة معينة يعترف بها القانون ويحميها لغاية معينة إذ بذلك ترهن حماية القانون للحق وصاحبه بالتزام هذه الغاية وترتفع بالإنحراف عنها . ذلك أن الحقوق (بما تخوله من سلطات استثنائية معينة لبعض الأشخاص دون بعض أو على حساب بعض ، وبما تؤدي اليه من وضع الأفراد في مراكز غير متساوية قبل بعضهم البعض) لا يتصور أن تكون مقررة بوصفها غايية ذاتها وانما بوصفها وسيلة لادراك غايية معينة » (١١) . وهكذا ظهرت فكرة التمسك في استعمال الحقوق . ورغم أن جذور هذه النظرية تعتمد الى الماضي بحيث نجد لها اصولاً في القانون الروماني وفي الشريعة الإسلامية ، الا انها لم تستقر كنظرية عامة لفكرة الحق الا حديثاً . فقد كان حق الملكية مثلاً يُنظر اليه كحق مطلق . بل بلغ من الاعتقاد في اطلاق ما يخوله من سلطات أن ذهب البعض الى تعريفه بأنه يخول صاحب الحق في استعمال الشيء والانتفاع به وفي « إساءة استعماله » (abuser) .

ونظرية التمسك في استعمال الحق تختلف عن الخروج عن الحق أو مجاوزته (١٢) . فوفقاً لتلك النظرية يكون استعمال الحق غير مشروع رغم أن صاحبه يكون في حدود حقه ولم يتجاوز نطاقه ، ولكنه في استعمال هذا الحق كان متمسكاً . وهكذا نجد أن نظرية التمسك في استعمال الحقوق تؤكد أن الفرد في استعماله لحقه وفي نطاق هذا الحق عليه أن يراعى ما يترتب على عمله من تأثير في علاقات الآخرين . ولذلك تنص المادة ٨ من القانون المدني المصري - على سبيل المثال - على ما يأتي :

« يكون استعمال الحق غير مشروع في الأحوال الآتية :

١ - إذا لم يقصد به سوى الأضرار بالغير .

ب - إذا كانت المصالح التي يرمى الى تحقيقها قليلة الأهمية بحيث لا تتناسب البتة مع ما يصيب الغير من ضرر بسببها .

ج - إذا كانت المصالح التي يرمى الى تحقيقها غير مشروعة » .

ونجد تطبيقاً واضحاً لهذه الفكرة في صدد حق الملكية ، وهو أقوى الحقوق ، فنقول المادة ٨٠٧ من نفس القانون : « على المالك ألا يقلو في استعمال حقه الى حد يضر بملك الغير » .

ومسبق أن اشرنا الى ما أدى اليه تطور الترابط الاقتصادي من ظهور نوع من السيطرة والتسلط الاقتصادي لبعض الوحدات على البعض الآخر ، بحيث أصبحت بعض الوحدات قادرة على أحداث تأثير في وحدات أخرى دون أن تكون هذه الأخيرة قادرة على أحداث نفس الأثر في الأولى أو دون القدرة على أحداثه بنفس الدرجة . وهكذا أصبحت القوة والسلطة والقهر من

(١١) حسن كرم ، التدخل الى القانون ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

(١٢) حسن كرم ، نفس المرجع السابق ، و : شمس الوكيل ، مبادئ القانون ، المرجع السابق ، ص ٣٦١ .

موضوعات الاهتمام بالاقتصاد السياسي . وقد اثر ذلك على شكل التنظيم القانوني . فسوف نشير الى أن هناك اتجاهًا لتحويل النشاط الاقتصادي المسيطر الى القطاع العام وحيث تكون الوسيلة القانونية المستخدمة هي اجراءات « السلطة الادارية » بدلا من ميدان العقد والتراضي . ولكننا نود هنا أن نشير الى أنه حتى في الميدان الذي ظل متروكا للعقد وإرادة الأفراد فإن القانون قد تدخل بأفكار وتصورات جديدة لا تترك للقهر الاقتصادي للطرف الأقوى سلطة مطلقة بلا حدود ، بل تتدخل لتحديد إرادة الطرف القوي (عقود الألعان) . كذلك إذا قامت ظروف طارئة تجعل تنفيذ الالتزام مرهقا (نظرية الظروف الطارئة) ، « ففى هاتين الحالتين وغيرهما ، فإن العقد يكون مخالفا للعدل وليس معبرا عنه ، ولذلك يكون من الواجب البحث عن وسيلة أخرى تنظم العلاقة بين طرفي هذا العقد تحمل محل إرادة المتعاقدين ، وهذه الوسيلة الأخرى قد تكون إرادة القاضي أو إرادة المشرع » . والواقع أن من أهم تطبيقات فكرة السيطرة الاقتصادية في ميدان العقود ظهور فكرة عقود الألعان ، وحيث « يكون القبول مجرد اذعان لما يعليه الموجب ، فالقابل للعقد لم يصدر قبوله بعد مناقشة ومفاوضة ، فهو مضطر الى القبول » (٢٢) . ومن أمثلة ذلك عقود اشتراكات التليفون والكهرباء والنقل وغيرها . فتنص المادة ١٤٩ من القانون المدني المصري - على سبيل المثال - على أنه « إذا تم العقد بطريق الألعان ، وكان قد تضمن شروطا تصفية ، جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يفسخ العقد بغير اللجوء إليها ، وذلك وفقا لما تقتضيه العدالة . ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك » . وإذا كانت القاعدة العامة في التفسير أن « يفسر الشك في مصلحة المدين » ، فإنه أيضا « لا يجوز أن يكون تفسير العبارات الفاضلة في عقود الألعان ضارا بمصلحة الطرف المدين » (مادة ١٥١ مدني مصري) .



— قوانين الأعداد الكبيرة ، التوزيع الاحصائي للظواهر —

١٦ — الحياة الاقتصادية تعرف نوعا من الانتظام الاحصائي . فالقوانين الاجتماعية ، ومنها القوانين الاقتصادية ، تشبه القوانين الطبيعية فيما يتعلق بانتظامها وانسباطها ، ولكنها في معظم الأحيان تخضع لتوزيع احتمالي . فمعظم القوانين الاقتصادية هي من قبيل القوانين الاحصائية ، بمعنى أنه يمكن معرفة التوزيع الاحصائي لظاهرة معينة بدرجة معينة من الاحتمال في الأعداد الكبيرة . وقد تقدمت دراسة هذه الظواهر بشكل كبير مع تطور النظريات الرياضية لقوانين الاحتمالات . لنحن الآن على مقدر معرفة التوزيع الاحصائي لظاهرة معينة بكثير من الدقة ، ولكن يستحيل معرفة حدوث الظاهرة بالنسبة لفرد معين أو لعدد محدود من الأفراد . فهذه القوانين تعطي نتائج نافعة جدا في الأعداد الكبيرة ، ولكنها تكاد تكون عديمة النفع في الأعداد الصغيرة . فنسبة الذكور الى البنات في المواليد تقدر بدرجة كبيرة من الدقة في الأعداد الكبيرة ، وهناك أكثر قليلا من النصف احتمال أن يكون المولود ذكرا . ولكن ليس معنى ذلك أننا نستطيع أن نعرف بالنسبة لعائلة معينة ما إذا كان مولودها المنتظر ذكرا أم أنثى حتى لو تعدد عدد الأولاد في هذه

العائلة . وعلى العكس فعلى نطاق الدولة أو الاقليم نستطيع أن نحدد عدد الذكور والإناث بدرجة كبيرة من الاحتمال . وإذا كانت معظم القوانين الاقتصادية هي من قبيل القوانين الاحصائية ، فإن العلوم الطبيعية ذاتها تعرف الآن مزيداً من القوانين الاحصائية التى تحكم الظواهر الطبيعية في سرعة النواة ومكانها ، وغير ذلك . وفى مواجهة هذه الظواهر الاحصائية لا بد وأن نستخدم وسائل مناسبة .

ومن الظواهر التى تخفف لهذا التوزيع الاحصائي الوفاة والحوادث والمخاطر . فهذه الامور يمكن معرفة قوانين توزيعها الاحصائي بدرجة كبيرة من الاحتمال في الاعداد الكبيرة ، وهى امور وثيقة الصلة بالحياة الاقتصادية لما يترتب عليها من تأثير على نشاط الوحدة الاقتصادية بوفاء الشخص نفسه او بوقوع حادث له او لناصر الانتاج التى يستخدمها او بتعرضه او تعرضها لبعض المخاطر . ولذلك فان حسن الادارة الاقتصادية يقتضى الاحتياط والعمل مقدماً على تخفيف الاضرار الناجمة عنها . وهذه الاحداث رغم انه يمكن معرفة حجمها بدرجة كبيرة من الاحتمال في الاعداد الكبيرة ، فانها في حياة الوحدة الاقتصادية امر مستحيل التنبؤ به . وقد قدم الفكر القانوني لهذا النوع من الظواهر فكرة **عقد التأمين** . « والتأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدي الى المؤمن له ، او الى المستفيد الذى اشترط التأمين لصالحه ، مبلغاً من المال او ايراداً مرتباً او اى عوض مالى آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد ، وذلك نظير قسط او اية دفعة مالية اخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن » (٤٤) . « والتعريف على هذا النحو يصلح تعريفاً وافياً لعقد التأمين من احد جانبيه ، جانب العلاقة ما بين المؤمن والمؤمن له . ولكن للتأمين جانباً آخر ولا يمكن فهم التأمين على الوجه الصحيح دون ان يوضع هذا الجانب محل الاعتبار الاول . فشركة التأمين لا تبرم عقد التأمين مع مؤمن له واحد ، او مع عدد قليل من المؤمن لهم ولكن الشركة تتعاقد مع عدد كبير من المؤمن لهم ، وتتقاضى من كل منهم مقابل التأمين ، ومن مجموع ما تتقاضاه من هؤلاء جميعاً تموض المعدد القليل . لانها تحسب مقابل التأمين على اساس فن مستمد من الاحصاء . . . فالتأمين اذا نظر اليه من الجانب الآخر وهو العلاقة ما بين الشركة ومجموع المؤمن لهم لا يحمل طابع المقامرة أو الرهان » (٤٥) . وقد اثار فكرة التأمين جدلاً كبيراً بين الفقهاء ، وخاصة بين رجال الشريعة الاسلامية ، نظراً لما قد يشوبه من فكرة المقامرة والرهان . والمقامرة توافق الرهان في ان حق المتعاقد في كل منهما يتوقف على واقعة غير محققة ، هي ان يكسب المقامر اللب في المقامرة أو ان يصدق قول المتراهن في الرهان (٤٦) . وقد كثرت الفتاوى الشرعية في التأمين ، بعضها يظله والبعض يحرمه ، وان كان يبدو ان الاتجاه الغالب الآن هو نحو الاعتراف بمشروعيته . ونعتقد ان الفارق بين التأمين وعقد المقامرة أو الرهان فارق كبير وخطير . ففي حالة التأمين هناك معرفة بالتوزيع الاحصائي للظاهرة محل التأمين ، وهذه المعرفة وان كانت غير ممكنة في الاعداد الصغيرة ، فهي معروفة بدرجة كبيرة من الاحتمال في الاعداد الكبيرة . وبعبارة اخرى نحن نعرف قانون التوزيع الاحصائي . اما في حالة الرهان أو المقامرة فانه لا يوجد مثل هذا القانون

(٤٤) السنهوري ، ج ٧ ص ١٠٨٤ .

(٤٥) السنهوري ، اثره السابق ، ص ١٠٨٦ .

(٤٦) السنهوري ، نفس المرجع السابق ، ص ٩٨٦ .

ونحن لا نعرف شيئاً من توزيع الظاهرة في الأعداد الصغيرة أو في الأعداد الكبيرة . وهذه التفرقة قلعها الاقتصادي فردريك نايت F. Knight عندما ميز بين المخاطر (risks) وبين عدم اليقين (incertainty) (٤٧) ، فالمخاطر يمكن معرفة توزيعها الإحصائي ومن ثم معرفة قانونها بمكس علم اليقين . وعلى ذلك فمعرفة المخاطر دقيقة وأن كانت احتمالية ، وتزداد هذه الدقة كلما زادت الأعداد محل الملاحظة . وفي مثل هذه الحالة فإن التأمين ضد هذه المخاطر لأعداد كبيرة وتوزيع الأقساط على هذه الأعداد ، لا يعدو أن يكون وسيلة فنية مناسبة لتحقيق الرشادة الاقتصادية في مواجهة نفقات هذه المخاطر على الجماعة بأقل تكاليف ممكنة على كل فرد من أفراد هذه الجماعة . والواقع أن أهمية التأمين تزايد باستمرار . فالمخاطر بصفة عامة التي تنشأ نتيجة حسن استغلال الموارد الاقتصادية وزيادته ، تكون عادة ذات توزيع إحصائي يمكن من تقدير قانون توزيعها بدرجة كبيرة من الاحتمال في الأعداد الكبيرة .

١٧ - والأخذ بأسلوب التأمين لا يقتصر على عقود التأمين بل إنه أصبح نظاماً قانونياً يستخدم في مجالات متعددة . فنظم التأمين والمعاشات ، وهي نظم قانونية مختلفة من فكرة العقود - تقوم على نفس المبدأ بتوزيع الأعباء على الأعداد الكبيرة لمواجهة نوع من الأحداث ذات التوزيع الإحصائي المعروف .

ونجد تطبيقاً هاماً لفكرة الأعداد الكبيرة في مجال المؤسسات المالية الوسيطة وبصفة خاصة البنوك . فالبنوك - كما نعلم - مؤسسات تتعامل في الائتمان ، وهي تقوم إلى حد بعيد ، بدور الوسيط بين جمهور المقرضين وجمهور المقرضين . وإذا كنا قد ورثنا منذ أرسطو النظر إلى اقراض النقود نظرة الريية والشك ، واعتبار الفائدة التي يحصل عليها المقرض من قبيل الكسب غير الأخلاقي (وهي نظرة نجدها في كثير من الأديان وبعض القوانين الوضعية) - فإن مرد ذلك يرجع إلى أن التنظيم المساند في اقراض النقود كان تنظيمياً قاصراً ومن ثم فقد أدى إلى ظهور حالات شاذة . فالتنظيم القديم لفكرة الاقراض لم يأخذ في الاعتبار فكرة الأعداد الكبيرة في توزيع مخاطر الاقراض . فإذا أمعنا النظر ، لوجدنا أن المقرض يتعرض دوماً لكثير من المخاطر إذا صادف مدينة مفلسة أو غير أمين ، وهو خطر قد يصيب المقرض في كل أوق في نسبة كبيرة من رأسماله . كذلك هناك دائماً حاجة المقرض غير المتوقفة لبعض النفقات لمواجهة ظروف طارئة . وهذه المخاطر وغيرها يصعب تقديرها بالنسبة لأي فرد ، وهي إذا أصابت فرداً عرضته لأضرار رهيبية . ولذلك فمن الطبيعي أن نتوقع أن يعتمد المقرض إلى المطالبة بفائدة عالية لمواجهة هذه المخاطر الجسيمة . أما إذا أخذنا مدداً كبيراً من المقرضين والمقرضين ، فانه يمكن معرفة توزيع المخاطر المتقدمة بدرجة كبيرة من الاحتمال ، فضلاً عن أن توزيع هذه المخاطر على عدد كبير من شأنه أن يقلل الأضرار التي يمكن أن تلحق كل فرد على حدة . فحالات الفشل أو عسر المدينين تخضع لنوع من التوزيع الإحصائي . وهكذا نجد المبدأ وراء ظهور البنوك كوسيط يجمع مدخرات الدائنين ليضعها تحت تصرف المدينين . وبذلك يكون البنك أكثر على الاقراض بأسعار فائدة معقولة وتقل كثيراً من أسعار الفائدة التي كان يحصل عليها الرايون . وهكذا نجد أن البنوك تؤدي خدمة أساسية للاقتصاد القومي ، إذ أنها تقدم الائتمان بأقل التكاليف الممكنة .

والتطبيقات المتقدمة والتي تأخذ في الاعتبار قانون الأعداد الكبيرة ، ما هي الانصياع لفكرة سابقة اشرنا اليها ، وهي مزايا الانتاج الكبير الناجمة عن ظاهرة عدم القابلية للانقسام . وهنا نجد أن قانون التوزيع الاحصائي لظاهرة معينة غير قائم في حالة الوحدات القليلة ، وأنه يظهر فقط في الأعداد الكبيرة مما يتيح للوحدات والمشروعات الكبيرة القدرة على الافادة من معرفة هذا القانون . فها نجد أن القوانين الاحتمالية غير قابلة للانقسام والتجزئة ومن ثم لا يفيد من نتائج معرفتها الا الوحدات الكبيرة .



- الانتاج غير المباشر ، فكرة المسئولية -

١٨ - من الحقائق الاقتصادية المستقرة أن الانتاج غير المباشر أكثر كثافة من الانتاج المباشر . وقد عرف الانسان منذ زمن بعيد فوائد هذا الانتاج ، بحيث يقوم أولاً بصنع أدوات لكي يستخدمها بعد ذلك في انتاج السلع الاستهلاكية . والواقع أنه لا يوجد في غير القبائل البدائية جداً هذا الاسلوب القائم على الانتاج المباشر لما يشبع الحاجات . وقد وجه الاقتصادي النمساوي بوهم بالفريك (Böhm Bawerk) اهتمامه الى بيان أهمية هذا الانتاج غير المباشر (round about) حيث تزيد قدرة الانسان وكفاءته كلما طالت سلسلة الانتاج . وقد أدت هذه الحقيقة الى ظهور أهمية رأس المال في الانتاج الحديث ، وهو ما أدى الى اطلاق اسم الرأسمالية على النظام الاقتصادي الحديث لما تميز به من استخدام كثيف لرأس المال أو أموال الانتاج . ورغم أن تعبير «الرأسمالية» قد اُخذ بعد ذلك مفهوماً ايديولوجياً مختلفاً ، حيث يشير الى النظام الاقتصادي القائم على الملكية الخاصة لأموال الانتاج ، وذلك بالمقابلة الى النظام الاشتراكي - فانه مما لا جدال فيه أن التسمية كانت تشير في أول الأمر الى حقيقة الاقتصاد الحديث القائم على استخدام الترايد لأموال الانتاج . ومن هذه الزاوية فإن الاقتصاد الحديث اقتصاد رأسمالي ، إما كان شكل الملكية القائمة فيه .

وبطبيعة الأحوال قد أدى هذا الاستخدام الترايد لرأس المال في الانتاج الى نتائج متعددة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، نالى جانب زيادة الانتاج المطردة فثيرت علاقات الانتاج . فاختلف كثير من مظاهر العلاقات الشخصية في الانتاج ، فتقسيم العمل وتفتت بين حلقات سلسلة طويلة من المراحل الانتاجية ، قد أدى الى أن أصبحت علاقات العمل تقوم أساساً بين العامل وبين الآلة أكثر مما تقوم بينه وبين غيره من العمال ، كذلك فإن هذا الشكل من أشكال الانتاج ، وأن أدى الى زيادة الانتاج زيادة وهبية ، فإن ذلك قدم بنقطة جديدة وهي زيادة المخاطر التي يتعرض لها الأفراد . وهذه المخاطر الجديدة يصعب تحديد المسئول عنها بشكل دقيق ، وهي لا ترجع عادة الى خطأ محدد بقدر ما هي نتيجة طبيعية للانتاج وجزء من نظام الانتاج الإلى . فهذه المخاطر لا تعدو أن تكون جزءاً طبيعياً من نفقة الانتاج ويمكن معرفة توزيعها الإحصائي بدرجة كبيرة من الدقة وخاصة في الانتاج الكبير . ولذلك فإن مخاطر الانتاج الحديث وأن كان يصعب النظر اليها كإخطاء تنسب الى شخص معين ، فانها قد أصبحت جزءاً من العلاقات المادية للانتاج ويمكن ادخالها مقدماً في نفقات الانتاج .

١٩ - ونود هنا ان ننظر الى نتائج وائر هذا التطور الاقتصادي على الفن القانوني في مجال **المسئولية التقصيرية** ، كمثل . ويمكن القول (٤٨) بوجه عام ان تاريخ تطور المسئولية التقصيرية هو تاريخ توسع مستمر في هذه المسئولية . فمن حالات معينة محدودة لا تتحقق المسئولية الا فيها ، الى توسع تدريجي في هذه الحالات ، الى شمول وصل بالمسئولية التقصيرية الى ان تكون قاعدة عامة . ولم تلبث هذه القاعدة العامة ذاتها ان تطورت تحت ضغط الظروف الاقتصادية وبخاصة تحت ظروف الانتاج الآلي . فقد قامت المسئولية على فكرة جوهرية هي فكرة الخطأ ثم أخذت هذه الفكرة تتقلص وبدأت تظهر نظريات جديدة للمسئولية تقوم على فكرة الضرر . ولذلك يقال عادة بان **المسئولية تتطور من المسئولية الشخصية الى المسئولية الموضوعية** . والفرق الجوهرى ما بين المسئولية الشخصية والمسئولية الموضوعية ، هو ان الاولى تقوم على الخطأ ، أما المسئولية الموضوعية فتقوم على الضرر أو فكرة تحمل التبعة وهي تطبيق للقاعدة الشرعية « الغرم بالغنم » .

ولا زالت الدول المتأثرة بالقوانين اللاتينية تأخذ بفكرة المسئولية الشخصية القائمة على الخطأ . فاساس المسئولية هو خطأ في جانب المسئول ، (والقانون المصرى يأخذ اساسا بهذا النظر) . ومع ذلك فان تطورا هاما قد لحق بهذه المسئولية الشخصية ، فبعد ان كان الخطأ لا بد من اثباته ، قامت حالات صار الخطأ فيها مفترضا بل وأصبح هذا الخطأ المفترض غير قابل لاثبات العكس . وتقوم حالات الخطأ المفترض - عادة - في المسئولية من فعل الاشياء - الآلات - ولذلك نجد ان مسئولية حارس الآلات الميكانيكية في مصر مثلاً قائمة على خطأ مفترض غير قابل لاثبات العكس .

وحتى في الدول التى لا تزال تأخذ بفكرة المسئولية الشخصية القائمة على الخطأ ، ولو كان هذا الخطأ مفروضا - نجد ان هناك تشريعات خاصة تأخذ بالمسئولية الموضوعية . ففي مصر مثلاً ، وحيث الاساس في المسئولية هو الخطأ ، نجد كثيراً من القوانين الخاصة (في مجال العمل) تربط المسئولية (التعويض) بوقوع الضرر اثناء العمل أو بسببه ، وبصرف النظر عن وقوع أى خطأ ، ويصل الامر كثيراً الى ان يصبح التعويض عن الضرر بمثابة تأمين للأفراد عما يصيبهم من اخطار . فهنا نجد ان المسئولية قد تطورت تحت تأثير تغير الظروف ، ولم تعد المسئولية مجرد جراء على خطأ ، وانما أصبح ينظر اليها كنظام للتعويض عن مخاطر تمثل جزءاً عادياً من نفقات الانتاج الحديث . وهكذا نجد ان الفن القانوني قد قدم تصورات جديدة للملاحقة هذا التطور ، فمن خطأ ثابت الى خطأ مفترض ، وغير قابل لاثبات العكس ، وأخيراً الى مسئولية من الضرر وتحمل التبعة . وكل هذه تصورات قانونية تعبر عن التطور الذى صاحب شكل الانتاج .



- الرشادة الاقتصادية ؛ الاستقرار القانوني -

٢٠ - لعل أهم ما يميز المجتمعات الحديثة عن المجتمعات السابقة هو التغير المستمر . التغير في وسائل الانتاج وما يترتب على ذلك من تغير مستمر في الأذواق وفي الكفاءة الفنية لعناصر الانتاج الخ (٤٩) . فالمجتمعات السابقة كان يسودها نوع من الثبات والاستقرار النسبى بحيث ان العادة والروتين كانا ينظمان كل شئون الانتاج والتوزيع . الزراعة والرعى والصيد تكاد

(٤٨) السنهوري ، الوسيط ج ١ ، ص ٧٦٢ .

(٤٩) كتابنا : المجتمع التكنولوجى الحديث ، ص ١٨ وما بعدها .

تخضع لناموس الطبيعة من حيث الدورة الزراعية ومواسم الصيد بحيث تكون مجموعة من العادات النابتة الموروثة للقيام بهذه النشاطات . وتؤكد هذه العادات وتنقل من جيل الى آخر دون تغيير يذكر . وفي مثل هذه الظروف لا تقوم اية حاجة الى الحساب الاقتصادي والتخطيط والتنبؤ ، فالمعادات والتقاليد كفيلا بذلك . وليس الحال كذلك في المجتمع الصناعي .

ان تاريخ الثورة الصناعية - كما هو معروف - مرتبط بنشأة الرأسمالية ، ولا يمكن التاريخ لاحدهما دون الآخر . وقد قامت الرأسمالية الاولى - المعروفة باسم الرأسمالية التجارية - على انقراض النظام الاقطاعي وظهور اوجه جديدة من النشاطات في مقدمتها التجارة ثم الصناعة . وقد ارتبط ذلك بعالم جديد تسوده المخاطر والتغيرات المستمرة . **وعرف المنظم (Entrepreneur) - وهو عماد النظام الاقتصادي في ذلك الوقت - بأنه الشخص الذي يتحمل المخاطر ويقبلها في سبيل الإنتاج .** وبذلك دخل عنصر التنبؤ والحساب كعنصر اساسي في الحياة الاقتصادية . وظهرت النظرية الاقتصادية كمحاولة لبيان افضل الطرق للاختيار بين الامكانيات المتاحة ، وظهرت فكرة الرشادة الاقتصادية . ومن ذلك نجد ان الحساب والتفضيل بين مختلف الامكانيات المتاحة قد اصبح ضروريا . فعملنا النظرية الاقتصادية سلوك المستهلك الرشيد وكيف يحاول ان يستخدم دخله المحدود للحصول على أكبر قدر ممكن من الاشباع - باختيار السلع التي تحقق له ذلك ، وتحديد الكميات المناسبة من كل منها . كذلك على المستهلك ان يختار بين الاستهلاك الحالي وبين الاستهلاك المستقبلي (الادخار) مراعى في ذلك - قدر الامكان - تحقيق أكبر قدر من الاشباع . ونفس الأمر نجده عند المنتج ، وربما بشكل أوضح ، فنظرية المشروع تبين لنا كيف يستطيع المنتج ان يتخذ قراراته المتعلقة بالإنتاج لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربح او أقل قدر من الخسارة . هناك اختيار المنتج لوسيلة الإنتاج المناسبة ، ثم عليه ان يختار الكمية المناسبة التي يمكن انتاجها . وهو ايضا يتخذ قرارات متعلقة بالمستقبل فيما يتعلق بالاستثمارات والاختيار بين وجوه الاستثمارات الممكنة . وفي كل ذلك نجد ان الحساب الاقتصادي قد اصبح جزءاً من حياة المجتمع ، ولم تعد العادة والتقاليد كافية للاستمرار في الإنتاج ، بل ربما اصبح الخروج على هذه العادات والتقاليد هو ما يكفل التقدم المستمر .

والحساب الاقتصادي لم يقتصر على الوحدات الأولية من مستهلكين ومنتجين ، بل اتسع نطاقه بحيث يكاد يشمل الاقتصاد في مجموعه في شكل سياسات اقتصادية اجمالية تتدخل بها الدول لتحقيق اهدافها الاقتصادية ، وفي شكل خطط اقتصادية نفسها - بوجه خاص - المجتمعات الصناعية الاشتراكية . وبذلك امتد مجال الحساب الاقتصادي من الوحدات الاقتصادية المنفردة الى حساب اجمالي يتضمن الاقتصاد القومي في مجموعة ، وبحيث تتخذ السياسات الملائمة لتوقعات المستقبل بالنسبة لهذا الاقتصاد القومي في مجموعه . وبطبيعة الأحوال فان هذه الصورة من الحساب اجمالي تجد اكمل تطبيق لها في الدول الاشتراكية ، حيث تضع الدولة خطة عامة للاقتصاد القومي .

ولكي تتحقق الرشادة الاقتصادية وبحيث يمكن اجراء الحساب الاقتصادي ، لا بد ان تتوفر مقومات تجعل هذا الحساب ممكناً . وفي مقدمة ذلك لا بد من توفير نوع من الاستقرار في الاطار العام الذي ينم فيه الحساب ، وبدون هذا الاستقرار في الاطار العام تعدم كل امكانية للحساب

والمقارنة، فلا بد من توفير حد أدنى من الاستقرار في القومات الأساسية للأطوار العام للنشاط الاقتصادي . ولذلك نجد أن السياسة الاقتصادية الحكيمة تعمل دائماً على توفير الاستقرار الاقتصادي وذلك حتى في الأحوال التي يتم فيها التغيير . فالهدف الأساسي للسياسة الاقتصادية هو « النوع مع الاستقرار » . وقد يبدو ذلك أمراً متناقضاً ، فالنمو يعنى التغيير ، ومن لم يتناقى مع فكرة الاستقرار . ولكن الحقيقة أن المقصود بذلك هو أن تتم التغييرات الممكنة في الاقتصاد بزيادة الإنتاج دون أن يترتب على ذلك أهدار كامل للأطوار العام الذي يتم في حدوده الحساب الاقتصادي ، والا نهيار أساس التقدم والنمو الاقتصادي ، وهو الحساب الاقتصادي . ولذلك تتجه سياسات الاستقرار الاقتصادي عادة إلى تثبيت قيمة النقود بوجه خاص . وذلك لأن النقود تمثل وحدة القياس اللازمة للحساب الاقتصادي ، فضلاً على أنها باعتبارها ديناً على الاقتصاد القومي (مخزناً للقيم) تربط الحاضر بالمستقبل ، وتكفل توفير أداة مناسبة للحساب الاقتصادي . ولذلك فإن أخطر ما يهدد الدول في حالة التضخم الجامح وانهايار قيمة النقود ، هو انهيار فكرة الرشادة الاقتصادية واستحالة الحساب الاقتصادي لعدم وجود مقياس للقيم يمكن الاعتماد عليه .

والاستقرار الاقتصادي فضلاً من ضرورة توفير الاستقرار للنقود (وحدة القياس ووسيلة ربط الحاضر بالمستقبل) - يتطلب أيضاً ضرورة توفير نوع من الاستقرار في النظم وفي الأوضاع الاقتصادية ، أو على الأقل توفير القدرة على التنبؤ باتجاهات التغييرات . فإذا كان أهم ما يميز الحياة الاقتصادية - على ما سبق أن أشرنا - هو أن لها بعداً زمنياً ومن لم ارتباط الحاضر بالمستقبل ، فيجب على الأقل توفير بعض القومات اللازمة لاستكشاف اتجاهات التغيير بدرجة معقولة من الدقة .

وبالكل فإن الرشادة الاقتصادية تتطلب توفير الحوافر المناسبة للوحدات الاقتصادية ، وتوفير الضمانات الكفيلة بحماية المزايا الاقتصادية التي تحققها هذه الوحدات أثناء نشاطها .

٢١ - ونستطيع أن نجد في القانون تطبيقات متعددة استجابة لفكرة الرشادة الاقتصادية ، ونذكر أن هانس فيبر قد أشار إلى عدة مراحل مر بها القانون قبل أن يصل إلى فكرة الرشادة القانونية ، وهي تقابل مراحل تطوّر الظروف الاقتصادية (٥٠) . وسوف نحاول فيما يلي إعطاء بعض الأمثلة لأفكار وتصورات قانونية الفرض منها توفير الاستقرار القانوني اللازم لتحقيق الرشادة الاقتصادية . ويمكن أن نشير هنا إلى أن فكرة « استقرار المعاملات » تعتبر أحد المبادئ الأساسية التي تفسر عديداً من الأفكار القانونية في شتى المجالات .

وقد بلغ من أهمية « الاستقرار القانوني » على نفس فكرة القانون ، أن ذهب أحد كبار فقهاء القانون المعاصرين إلى نفي وجود القانون ذاته إذا تخلف هذا الاستقرار القانوني . ففي كتاب من « أسول القانون » (Le Declin du Droit) خصص ريبير الفصل السادس « لعدم الاستقرار القانوني » (٥١) : و « حيث لا تصدر القواعد من السلطة التشريعية أو حيث لا ينتظم صدورها ، أو كان يستحيل معرفتها أو فهمها ... ففي هذه الأحوال يفقد الأفراد كل قدرة على التوجيه

(٥٠) Cf. Max Weber on Law, in Economy and Sociology, Cambridge, Harvard University Press, 1954, p. 303.

(٥١) Cf. G. Ripert, Le Declin du Droit, 1949, p. 156.

ويعيشون في ظل جهل وعدم يقين بالقانون . ولذلك ينتهي « دبير » الى ان فكرة النظام القانوني كلها تنهار في مثل هذه الظروف . وبالمثل فإنه يرى أنه يلزم لوجود القانون توفر حد أدنى من الاتساق بين القواعد السائدة في نفس الوقت ، بل ونوع من الاستمرار في القواعد المتتالية . فهذه الامور ضرورية لتحقيق هذا الاستقرار القانوني .

ولذلك فإنه يكون من الطبيعي ان يتطوّر القانون بما يحقق مزيداً من هذا الاستقرار ، وتتطور الأفكار القانونية بما يحقق نفس الهدف . فهناك اتجاه عام في معظم الدول الى تفليّص القواعد التشريعية على مصادر القانون الأخرى . **القانون المكتوب** الصادر من السلطة التشريعية هو المصدر الأساسي للقواعد القانونية في العصر الحديث . وغنى عن البيان ان قواعد التشريع تتوفر لها مقومات تضمن لها - في معظم الأحيان - الحد الأدنى من الاستقرار . فقواعد التشريع على خلاف قواعد العرف مثلاً لا تثير صعوبة في معرفة وجود القاعدة القانونية وفي معرفة مضمونها . فالقانون المكتوب يساعد من هذه الناحية على توفير الاستقرار القانوني . كذلك فإنه من القواعد المستقرة ان القواعد القانونية التي يتضمنها التشريع لا بد من **فسرها** (في الجريدة الرسمية) قبل سريانها وتطبيقها على الأفراد . والاصل ان القانون لا يحكم الا الوقائع التالية لسريانه ، ومن ثم **فلا يكون للقانون اثر رجعي** . وتجبر معظم الدول ان يكون للقانون - في حالات استثنائية ونص صريح - اثر رجعي بحيث يحكم بعض الوقائع السابقة عليه . ومع ذلك فهذا استثناء من الأصل العام ، وفي جميع الأحوال هناك قاعدة دستورية تقضي بان القوانين الجنائية التي تجرم أفعالاً جديدة لا يمكن ان يكون لها اثر رجعي . وغنى عن البيان ان هذا المنع للأثر الرجعي إنما يقصد به توفير الحماية والاستقرار للأفراد في مراكزهم القانونية ، فلا تظل هذه المراكز القانونية معرضة للتغيير مع صدور قوانين جديدة .

وبمجرد صدور القانون وسريانه فإنه يطبق على جميع الأفراد دون استثناء . ولذلك فإن هناك قاعدة أساسية في القانون وهي « **لا يعلو أحد بجهل القانون** » . وقد ذهب بعض الفقهاء الى القول بان هذه القاعدة إنما تقوم على قرينة قانونية وهي توفر العلم بالقانون بمجرد نشره . ومع ذلك فالفقه الغالب لا يرى في هذه القاعدة أي استناد لقرينة العلم ، وإنما تبررها أمور ضرورية في توفير حكم القانون واستقراره دون توقف على ظروف عارضة لبعض الأفراد اذا لم يتوافر لديهم العلم بالقانون . فالاستقرار القانوني يتطلب ان يطبق القانون على المخاطبين به دون استثناء ، وأن يوفر لهم في نفس الوقت الوسائل الفنية الكفيلة بتحقيق العلم به (بالنشر في الجريدة الرسمية) . وفكرة استناد قاعدة عدم العلم بجهل القانون الى الاستقرار القانوني (وليس الى قرينة العلم به) هي التي سمحت لكثير من الفقهاء بالسماح بأحوال يجوز فيها - استثناء - العلم بجهل القانون ، اذا لم يترتب على ذلك أي مساس بهذا الاستقرار القانوني (٥٢) .

٢٢ - وإذا تركنا الآن فكرة القانون ذاته وما نفترضه من تحقيق الاستقرار ، فإننا نستطيع ان نجد تطبيقات متعددة في جميع فروع القانون الفرض منها توفير هذا الاستقرار والمساعدة على

(٥٢) انظر في جواز عدم اللجوء بجهل القانون الاجنبي ، هشام صادق ، في « مركز القانون الاجنبي امام القضاء الوطني » ، الاستعمارية ١٩٦٨ ، تبذة ٢٠٠ وما بعدها ، وانظر في تارة اخرى بين الاحكام التكميلية والاحكام الوضعية ، مصطفى الجبال ، « الجهل بالأحكام المحلية » مقال في مشهورات مجموعة الابحاث الهادفة الى الدكتور عبد الرزاق السنهوري ، تبذة ٢١٥ وما بعدها .

الرشادة الاقتصادية . وقد استستقرت هذه التطبيقات في معظم النظم القانونية وخلقت تصورات وإنكاراً قانونية عريقة في الفقه القانوني ، وهى تهدف جميعاً الى تحقيق ذلك الهدف . ولا نستطيع هنا إلا أن نعطي بعض الأمثلة لهذه التصورات القانونية .

أشرنا فيما سبق الى الدور الهام الذى تلعبه النقود في تحقيق الحساب والرشادة الاقتصادية . ونود هنا أن نبين شكلاً من أشكال الحماية القانونية للنقود . اذا كانت النقود ديناً من الديون إلا أنها دين ذو أهمية خاصة لأنها دين على الاقتصاد القومي في مجموعه ، وهى أيضاً مقياس للقيم ، ومن ثم وسيلة للحساب الاقتصادي . ولذلك نجد أن القانون يحرم كل اتفاق من شأنه أن يضعف الثقة في النقود . فنصنص المادة ١٣٤ مدنى مصرى على سبيل المثال : « اذا كان محل الالتزام نقوداً ، التزم المدين بقدر عددها المذكور في العقد دون أن يكون لارتفاع قيمة هذه النقود أو لانخفاضها وقت الوفاء أى اثر » .

وقد عرف ذلك بوجه خاص تحت اسم « بطلان شرط الذهب أو شرط العملات الأجنبية » حيث كان الدائن يعهد الى تقدير قيمة دينه بالذهب أو باحدى العملات الأجنبية لتتولى خطر انخفاض قيمة العملة المحلية . ومن الواضح أن هذه الاتفاقات تتضمن اهداراً للثقة في العملة الوطنية ، ولذلك استقر القضاء في معظم الدول على بطلان مثل هذه الاتفاقات .

وإذا نظرنا الى معاملات الأفراد نجد أن القوانين المختلفة تفسح مجالاً لتحقيق الاستقرار . وهناك تطبيقات متعددة في نظرية العقد ، وهى المجال الطبيعى لمعاملات الأفراد . وإذا كان العقد هو توافق إرادتين على أحداث اثر قانونى ، فإن هناك محلاً للتساؤل من الدور الحقيقى لهذه الإرادة (وهى امر نفسى) ومدى علاقتها بالتعبير عنها وهى ظاهرة اجتماعية (٥٢) . فهل مبنى العقد هو هذا التعبير في ذاته ، أم مبناه هو الإرادة الكامنة ، فلا تكون للتعبير قيمة بذاته وإنما تقتصر قيمته على مجرد الكشف عن الإرادة الباطنة ؟ وتتنازع هذا البحث نظريتان متعارضتان ، نظرية الإرادة الباطنة ونظرية الإرادة الظاهرة (أو نظرية اعلان الإرادة) . وقد سادت نظرية الإرادة الباطنة مع سيادة مبدأ سلطان الإرادة وازدهار المذاهب الفردية . فالتعبير القانونى لسيادة هذه المذاهب الفردية هو أن العقد انعكاس للإرادة الباطنة للفرد وانعكاس لنواياه الحقيقية . أما نظرية الإرادة الظاهرة فقد قال بها بعض فقهاء الألمان في النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ويهدف الى تحقيق استقرار المعاملات ، فالقوة الملزمة للعقد إنما تستمد من الاعتبارات الاجتماعية وما تقتضيه من استقرار وثقة .

والواقع أنه لا يوجد قانون واحد من القوانين الوضعية يأخذ بصيغة مطلقة باحدى النظريتين المذكورتين في كافة نتائجها المنطقية . ويمكن القول بصيغة عامة أن القوانين ذات النزعة الجرمانية تميل الى ترجيح مذهب الإرادة الظاهرة ، فى حين تذهب القوانين ذات النزعة اللاتينية الى تلميب مذهب الإرادة الباطنة . وقد ثار خلاف حول موقف القانون المدنى المصرى ، فذهب البعض (٥٤) الى أنه قد ظل في حظيرة التقنيات اللاتينية مع الأخذ ببعض نتائج نظرية الإرادة الظاهرة الى الحد الذى

(٥٣) اسماعيل فاهم ، في النظرية العامة للالتزام ، المجلد الرابع ، ص ٨٩ وما بعدها .

(٥٤) السنهوري ، الوسيط ج ١ ص ٩٦ ، والفرايصة : حشمت أبوستيت ، نظرية الالتزام في القانون المدنى الجديد ، ١٩٥٤ نبذة ٩٠ .

تقتضيه الحاجة الى استقرار المعاملات . وذهب البعض الآخر (٥٥) الى أنه قد اعتد أساساً بالآرادة الظاهرة لا بالآرادة الباطنة ، على أنه لا يبق عند الآرادة كما يظهر في التعبير وحده ، فهذه شكلية غير مقبولة في القانون الحديث ، بل هو يعتد بجميع الظروف التي لا يستلزم التعبير . وأياً كان الأمر فهناك عدة تطبيقات تشير الى مدى حماية القانون للظاهرة - وبصرف النظر عن وجود الآرادة ذاتها أو ما يشوبها من عيوب . فالمادة ٢/١١٤ من القانون المدني المصري تنص على أنه « إذا صدر التصرف (من الجنون أو المتهو) قبل تسجيل قرار الحجر فلا يكون باطلاً الا اذا كانت حالة الجنون أو المتهو شائعة وقت التعاقد ، أو كان الطرف الآخر على بينة منها » . وإذا كان الفشل حالة تقوم بالنفس تحمل على توهم غير الواقع ومن ثم تعيب الآرادة ، فإنه لا يكون سبباً في إبطال العقد الا اذا كان المتعاقد الآخر يعلم به أو كان من السهل عليه أن يتبينه . ومثل هذا في التلخيص والاكراه اذا صدر من الغير . وهكذا نجد ان القانون إنما يمتد في تكوين العقد ، وفي صحته ، وفي تفسيره ، بالآرادة التي يمكن التعرف عليها .

وقد كانت النظريات التقليدية في القانون تقتضي توافر سبب للالتزام ، بمعنى الغرض المباشر من الالتزام ، بحيث يكون هناك سبب للالتزام المدين حماية له من أن يلتزم بغير سبب . على أن نفس الاعتبارات التي دعت الى الأخذ بالآرادة الظاهرة في مجال العقود ، قد دعت أيضاً لتجريد التصرف من السبب ، فلا يبقى في مجال التعامل إلا هذه الآرادة الظاهرة المجردة . وهذا هو ما يسمى بالتصرف المجرد . وهناك فائدة كبيرة من تجريد الآرادة الظاهرة (٥٦) ، إذ بهذا التجريد يصبح التصرف غير قابل للإبطال لا من طريق عيوب الآرادة ولا من طريق عيوب السبب . فالدائن في التصرف المجرد يستطيع أن يتمسك بحقه دون أن يستطيع المدين الدفع بإبطال التصرف لمعيب في الآرادة أو لمعيب في السبب ، وكل ما يستطيعه المدين هو أن يرجع يدعى الأثر بلا سبب على دائئه . وبذلك يصبح التصرف المجرد أداة قوية من أدوات الائتمان ، تستند الحاجة اليها كلما زادت الحاجة الى الاستقرار . وإذا كان التعامل يتنازع ما ملان - عامل الآرادة وعامل الاستقرار - فإن التصرف المسبب يستجيب للعامل الأول ، ويستجيب التصرف المجرد للعامل الثاني . وينتشر التصرف المجرد في القوانين الجرمانية ، أما في القوانين اللاتينية فليس له إلا مجال محدود . ومع ذلك فنجد حتى في هذه القوانين بعض التطبيقات له ، من ذلك مثلاً المادة ١٠٦ من قانون الشهر العقاري المصري حيث تقضى بوجوب تسجيل دعاوى الاستحقاق لأي حق من الحقوق العينية أو التأشير بها « ويرتب على هذا التسجيل أو التأشير أن حق المدين اذا تقرر بحكم يكون حجة على من ترتب لهم حقوق عينية ابتداء من تاريخ تسجيل الدعاوى أو التأشير بها » .

ومن الواضح أن الحاجة الى تجريد الالتزام من سببه إنما ترجع الى الرغبة في وقاية الدائن من أن يفاجأ ببطولان التزام المدين قبله لمعيب قد تشوب ملاقة المدين بشخص ثالث . ولذلك فإن المجال الطبيعي للتصرفات المجردة هو في الأوراق التجارية . فالصفة البارزة في الأوراق التجارية والوظيفة الأساسية التي تؤديها ، هي أنها صكوك تقوم مقام النقود في المعاملات ، فهي أداة عادية

(٥٥) اسماعيل غانم ، في النظرية العامة للالتزام ، ص ٩٢ ، ورسالة الدكتور شمس الدين الوكيل عن الالتزام ارادى في القانون المسمى (بالفرنسية) ، مشار إليها في مؤلف اسماعيل غانم .

(٥٦) السنهوري ، الوسيط ، ج ١ ، ص ٢٧٣ .

للفاء (٥٧) . وهى بهذا الشكل تتداول من يد الى يد ، ولذلك فان قيامها بوظائفها في توفير الائتمان وrehn بالحماية التى تقرر لحامل الورقة التجارية . ولذلك قامت نظرية الالتزام المصرفى على توفير هذه الحماية . فهذه النظرية تميز في الالتزام المصرفى بين علاقتين (٥٨) : ففى العلاقة بين المدين ودائنه المباشر ، يصدر الالتزام من العقد الاصلى ، ولذا يجوز للمدين ان يتمسك في مواجهة دائنه المذكور بالدفع المتصلة بهذا العقد . اما بالنسبة الى الحامل غير المباشر ، فلا يصدر الالتزام المصرفى من ارادة المدين ، وانما من الوضع الظاهر الذى اوجده المدين بانشاء الورقة او بتظهيرها او بقبولها ، والذى ركن اليه الغير ، واراد القانون رعايته لحماية الائتمان . ولذا لا يجوز للمدين ان يتمسك قبل الحامل المذكور بالدفع التى تناقض مع هذا الوضع الظاهر . وهكذا نجد ان مبدأ استقلال التوقيعات وتطهير الدفع من اهم مبادئ القانون التجارى في الأوراق التجارية . ولا يخفى مدى الصلة بين هذه الأوراق التجارية وبين ضرورة توفير الاستقرار اللازم لتحقيق الرشادة الاقتصادية .

كذلك نستطيع ان نجد تطبيقات عديدة في القانون تهدف جميعاً الى تدعيم الاستقرار القانونى وحماية الأوضاع الظاهرة . فهناك عديد من الحالات التى يضى فيها القانون حماية خاصة **للفير حسن ائنة** الذى اطمأن الى بعض الأوضاع الظاهرة . بل اننا نجد تطبيقات اخرى في ميدان السلطة ، فيعرف القانون الادارى نظرية **الموظف الفعلى او الوافى** (٥٩) ، وهى تجد تطبيقاً في الظروف الاستثنائية وفي الظروف العادية . فحين تقع ظروف استثنائية قد تهدد نظام الحياة الادارية فان قواعد المشروعية التى تطبق في الظروف العادية يستعاض عنها بقواعد اخرى غير مكتوبة ولكنها اكيدة ، مقتضاها ان جميع الاجراءات الفورية العاجلة التى تتخذ للمحافظة على سير المرافق العامة وكفالة الحياة القومية والدفاع من المصالح العامة تصحح حتى اذا لم يكن لها سند من قواعد القانون الوضعية ، وتصح مشروعاً . وفي الظروف العادية - وهى المجال الصحيح لتطبيق نظرية الموظفين الفعليين - قد يصدر قرار من سلطة مختصة بالتعيين في وظيفة ما ، ولكن لا تتبع في شأن هذا القرار الاجراءات القانونية او لا تستوفى هذه الاجراءات . فهنا قرار التعيين باطل ، غير ان هذا البطلان يلحق اضراراً جسيمة بالغير من الافراد حسنى النية . فهنا نلجأ الى نظرية الموظفين الفعليين لامكان تصحيح تصرفات هؤلاء الافراد .

ونستطيع ان نقول ان تطور العقود من الشكلية الى الرضائية ثم ظهور اشكال جديدة - وخاصة نظم الشهر والتسجيل - هذا التطور لا يدور ان يكون انصياعاً لحاجة التجارة والمعاملات وتحقيق اكبر قدر من الاستقرار . فالمقولة البدائية لم تنصو انتقال الحقوق المينية - وفي مقدمتها الملكية - بمقتضى التصرفات والعقود بل كانت الملكية تنتقل بوضع من الأوضاع المادية كالاشهاد او التنازل القضائى او القبض او التقادم (٦٠) . وترجع هذه الشكلية الى صعوبة تصور انفصال الحق من الشيء ، ومن ثم وجبت هذه الطقوس الشكلية لاثبات انتقال السيطرة على

(٥٧) محسن شليق ، الوسيط في القانون التجارى المسمى ، الجزء الثانى ، الطبعة الثامنة ١٩٥٧ ، ص ١٩٠ .

(٥٨) محسن شليق ، المرجع السابق ، ص ٥٤٢ .

(٥٩) توفيق شحاته ، مبادئ القانون الادارى ، ١٩٥٥ ، ص ٤٧٠ وما بعدها .

(٦٠) سحر تنافو ، عقد البيع ، الاسكندرية ١٩٧٣ ، نبذة ٣٢ وما بعدها .

الشيء - الحق العيني - من شخص الى آخر . وقد تطورت هذه القنوس الشكلية تحت ضغط حاجات المعاملات ، فأصبح التسليم اللازم لانتقال الملكية معنوياً أكثر منه مادياً ، ثم وصل الفكر القانوني الى قبول فكرة انتقال الملكية بمجرد المقعدون حاجة الى اية اجراءات شكلية . وهذا هو مبدأ التراضي وسيادة العقود الرضائية . ولكن هذه الرضائية وان كانت تستجيب لحاجة المعاملات في السرعة ، الا انها تخلق بدورها خطراً جديداً هو تعريض حقوق الغير حسن النية ، للخطر لعدم قدرته على معرفة ما تم من تصرفات سابقة . ومن هنا ظهر نوع جديد من الشكلية الغرض منه حماية الغير . وهذا هو جوهر نظم الشهر والتسجيل . فالسبب في اشتراط التسجيل هو شهر الحق العيني لامكان الاحتجاج به في مواجهة الغير . ولهذا فان معظم التشريعات تضع قاعدة مؤداها ان شهر الحق العيني هو اساس الاعتراف به في مواجهة الغير . والشهر - مادة - يتم بطريق التسجيل بالنسبة للحقوق العينية الأصلية ، وبطريق الغير بالنسبة للحقوق العينية التبعية (الرهن والاختصاص والامتياز) . والشهر - في الاصل - نظام واجب الاتباع بالنسبة للحقوق العقارية . اما الحقوق الواردة على منقول فقد جعل المشرع اساس الاعتراف بها ، قاعدة اخرى هي قاعدة الحيازة ، وذلك لصعوبة تطبيق قاعدة الشهر على المنقول . ومع ذلك فهناك منقولات ذات طبيعة خاصة يمكن ان يتبع بالنسبة لها نظام الشهر المعروف في العقارات ، مثل السفن والمنجر والطائرات ... الخ (٢١) .

ولم يقتصر الامر على توفير نظام للشهر لحماية حقوق الغير ، بل ان نظم الشهر ذاتها قد تطورت بما يحقق هذه الحماية على احسن نحو . فنظام الشهر الشخصي يقوم على اساس اسم المتصرف . فلا يتم ترتيب الحقوق الواردة على العقار بالنسبة لكل عقار على حدة ، بل بالنسبة لكل شخص يتصرف في العقار بحسب اسمه . وهذا النظام يؤدي الى كثير من المتناقضات (٢٢) . ولذلك يميل معظم الفقهاء الى تفضيل نظام الشهر العيني ، بحيث يتم الشهر على اساس العين ذاتها محل التصرف . فكل عقار تخصص له صفحة أو صفحات في سجلات الشهر ، وتدون في هذه الصفحات كل التصرفات التي ترد على هذا العقار . ومن الواضح ان هذا النظام يكفل حماية كبيرة جداً للمعاملين ، اذ يكفي في هذه الحالة الرجوع الى السجل العقاري ومعرفة ما يرد على العقار من تصرفات ومن ثم لا يتعرض لطالبات غير متوقعة .

٢٣ - ولا تقتصر فكرة الرشادة الاقتصادية على التأثير في مفهوم القانون ذاته ، أو ما يؤدي اليه من خلق تصورات وافكار قانونية متعددة ، الفرض منها توفير الحماية والاستقرار للأوضاع الظاهرة ، بل تتطلب أيضاً توفير الحوافز للأفراد والضمانات الكفيلة بحماية المزايا الاقتصادية التي يحقونها .

والواقع ان فكرة الدولة القانونية (Etat de Droit) - حيث يخضع الحاكم والمحكومون لقواعد معروفة سلفاً - ويحدد مراكزهم القانونية على نحو واضح لا غموض فيه - هذه الفكرة هي الضمانة الكبرى لتحقيق الرشادة الاقتصادية وتوفير البواش للأفراد . وعلى عكس

(٢١) على الجارودي ، « حول المتقولات ذات الطبيعة الخاصة » ، مجلة الحقوق ، السنة الخامسة ، ١٩٦٢ .

(٢٢) سمير تانق ، الرجوع السابق ، نبذة ٣٦ .

ذلك فان الأفراد يفقدون القدرة على التصرف اذا انهارت هذه الدولة القانونية وحلت محلها دولة الاستبداد ، حيث يحل تحكم الحاكم والادارة محل وضوح القاعدة القانونية واستقرارها . ولذلك فان القانون بما يسبغه من حماية للمراكز القانونية - التى يعتبرها مشروعة - يُعتبر الخطوة الأساسية الاولى لتوفير البواشئ اللازمة للأفراد فى نشاطهم الاقتصادى .

وهذه الحماية للمراكز القانونية المشروعة تجد تعبيراً عنها فى مختلف مجالات القانون . ففى نطاق المعاملات - وحيث تظهر نظرية العقد باعتبارها الوسيلة الأساسية - نجد المبدأ العام فى **الالتزام بالعقد** يحقق هذه الحماية اللازمة . فوفقاً لهذه القاعدة يلزم العاقد بتنفيذ العقد وفقاً لمضمونه ، وهو ما يعبر عنه بأن « العقد شريعة المتعاقدين » (مادة ١/١٤٧ مدنى مصرى) . وقد كان أساس هذا المبدأ - فى ظل المذهب الفردى - هو سلطان الإرادة . على أن رفض نظرية سلطان الإرادة ، لا يبنى أن يفقد العقد قوته الملزمة ، بل لا زال العقد (فى حدود القانون) شريعة المتعاقدين (١٢) . فمصلحة المجتمع - لاسلطان الإرادة وحده - تقتضيه . وفروقات الانتاج والتوزيع تقتضى إبرام العقود ، وضرورة الاستقرار فى التعامل وما يولده من ثقة فى نفوس المتعاقدين تقتضى أن يلزم العاقد بتماقله ، وذلك سواء فى القطاع الخاص ، أو فى القطاع العام وفى علاقة المشروعات العامة فيما بينها . ولذلك فقد بقى هذا المبدأ مبدأً أساسياً فى جميع النظم القانونية، حتى تلك التى تقوم اقتصادها على التأميم الشامل.

كذلك فان القانون يوفر حماية لحقوق الأفراد وحرياتهم ، كما ينظم حماية الأموال الخاصة والعامة . والنصوص التى توفر هذه الحماية من التعدد بحيث يصعب حتى مجرد الإشارة الى بعضها . ولذلك يكفى فى هذا الصدد أن نبين كيف أن توفير هذه الحماية من شأنه أن يوفر الحوافز اللازمة للأفراد فى نشاطهم وتوفير الضمانات القانونية لما يحققونه من مزايا .



— الادارة الاقتصادية — العقد والسلطة —

٢٤ - ان الحديث من الادارة الاقتصادية للموارد يجزئنا فى الواقع - من قريب أو بعيد - الى التمرض للنظم الاقتصادية المختلفة ، وهو ما ذكرنا فى مقدمة البحث أننا لا نود الخوض فيه . ولذلك فاننا نشير بايجاز شديد لأشكال الادارة الاقتصادية ومدى تأثير الأفكار القانونية السائدة بذلك .

إذا كانت الحياة الاقتصادية تعرف عديداً من الوحدات الاقتصادية التى تتكاتف فيما بينها على حسن استخدام الموارد المتاحة لها والعمل على زيادتها - فانه يجب توفير الاداة اللازمة لتحقيق التناسق بين أفعال هذه الوحدات . ويمكن القول بأن النظم الاقتصادية - بنوع من التبسيط - قد عرفت ثلاث أدوات لتحقيق هذا التناسق . هناك التقاليد والعادات وهنالك السوق ؛ وهنالك السلطة

المركزية . والتقاليد والعادات لا تصلح إلا في الاقتصاديات البدائية . ولذلك فإن أشكال الإدارة الاقتصادية بالنسبة للمجتمعات الحديثة تتراوح بين أسلوبين ، أسلوب الإدارة اللامركزية (نظام السوق) واسلوب الإدارة المركزية (نظام التخطيط) .

ففي نظام السوق مباشر الوحدات نشاطها مدفوعة بمصلحتها الخاصة ، ويسود الاعتقاد بأن هذه الوحدات وهي في سبيلها لتحقيق صالحها الخاص تحقق في نفس الوقت المصلحة العامة . وهذه هي فكرة اليد الخفية منذ آدم سميث . وإذا كانت كل وحدة لا تسعى إلى تحقيق التوازن العام في الاقتصاد ، فإن هذا التوازن يتحقق بالفعل نتيجة لتغيرات الأمان . وهذه الأمان كفيلا بتحقيق التوازن بين الطلب والعرض . فإذا كانت القرارات الاقتصادية تصدر من عدد كبير من الوحدات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق مصلحة لها ، ودون أن يقوم تنسيق مسبق بينها ، فإن هذا التنسيق يتم بالفعل نتيجة مجموع أفعال هذه الوحدات وما يباشره ذلك من تأثير على الأمان . ولذلك فهذا النظام يتميز بعدم وجود سلطة عليا تفرض تحقيق التوازن ، وإنما يتحقق هذا التوازن خلال جهاز السوق .

ويكاد يعتبر نظام التخطيط عكس نظام السوق مفهوماً على النعوض المتقدم . فالتخطيط يعتمد على مركزية القرارات الاقتصادية سواء من حيث تحديد السلع والخدمات الواجب اشباعها أو من حيث اتخاذ الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الإشباع . وبذلك تحل قرارات سلطة مركزية محل قرارات وحدات المستهلكين والمنتجين . فالتوازن والتناسق بين القرارات الاقتصادية يتم مسبقاً على مستوى مركزي . وليس معنى ذلك أن الأمان لا تستخدم في نظام التخطيط فالواقع أنها تستخدم وتؤدي دوراً محاسيباً بالنسبة لسلطات التخطيط ، ودوراً توزيعياً بالنسبة للمستهلكين . فالأمان تستخدم لبيان القيم المختلفة ومن ثم تقوم تقديرات أجهزة التخطيط على استخدام هذه الأمان . كما أن السلع الاستهلاكية توزع على المستهلكين من طريق توزيع نقدية عليهم يستخدمونها لشراء السلع الاستهلاكية . ولكن هذه الأمان لا تلعب أي دور في كيفية استخدام الموارد الاقتصادية وفي تحقيق التوازن الاقتصادي ، فهذا هو دور الخطة ، والأمان لا تعدو أن تكون وسيلة في يد المخطط لتحقيق بعض أهدافه .

وقد يبدو مما تقدم أن نظري السوق والتخطيط على طريقتين ، ولكن الواقع أن تطور المجتمع الصناعي الحديث قد جعل منهما امرين متكاملين بحيث نلاحظ من ناحية مزيداً من التدخل والتخطيط في دول السوق ، ونلاحظ من ناحية أخرى مزيداً من الحرية وترك المجال للسوق في دول الخطة المركزية . وبدون الدخول في تفاصيل هذا التكامل بين النظامين (١٤) فإنه يمكن القول بأن الخطة تبين الاختيارات الأساسية للمجتمع للمستقبل ، وأن السوق تقوم بالتنفيذ اليومي وتحقيق الإجراءات اليومية والتفصيلية اللازمة لتنفيذ هذه الخطة .

٢٥ - ونود الآن أن ننظر كيف تطور الفن القانوني لجارة هذا التطور في شكل الإدارة

الاقتصادية . نشير أولا الى ان التطور من نظام يعتمد على العادات والتقاليد كوسيلة لتحقيق التناسق في الحياة الاقتصادية الى نظام يقوم على نظام السوق والايمان ، قد واجهه تطور مقابل في الحياة القانونية انتقل فيه مركز الثقل من فكرة **النظام** الى فكرة **العقد** (١٩٥) .
(From status to contract)

ويمكن القول بان **العقد** هو الوسيلة القانونية الاساسية التي يقوم عليها كل النشاط الاقتصادي حيث يسود نظام السوق ، وان **السلطة** هي المظهر الاساسي للإدارة الاقتصادية حيث يسود نظام التخطيط . فالعقد والسلطة هما الاسلوبان الاساسيان للعلاقات القانونية ، وهما يقابلان - بشكل عام - الإدارة اللامركزية والإدارة المركزية .

وقد شاع القول بان العقد هو الصورة المثالية للعقل ، وان استقرار العلاقات التعاقدية كوسائل قانونية للمعاملات إنما هو تأكيد « لجدا سلطان الإرادة » الذي ازدهر بدوره نتيجة نمو الرأسمالية وازدهار المذاهب الفردية بصفة عامة. ومع ذلك فإننا نجد أن رجال القانون قد استخدموا مبدا سلطان الإرادة في غير المعنى الأصلي الذي أورده « كانت » الفيلسوف الألماني ، وانهم كانوا يقصدون بذلك الإرادة التعاقدية (١٩٦) . أما « كانت » فهو يعتقد أن الإرادة التعاقدية وهي إرادة نغمية تتعارض بالضرورة مع سلطان الإرادة، وهو مبدا أخلاقي . وهكذا فإن رجال القانون أخذوا من نظرية « كانت » اسمها فقط واستخدموه على عكس ما قصده « كانت » نفسه . فسلطان الإرادة عند « كانت » إنما كان يُعبر عن الأخلاق أو القانسون الطبيعي والذي لا ينفي للإرادة التعاقدية أن تخالفه . وسوف نشير الى أن فكرة العقد ذاتها بدأت تخضع لكثير من القيود ، بحيث لم تعد إرادة المتعاقدين حرة تماما ، وإنما أصبح عليها الالتزام بحدود ترسمها المصلحة العامة . وهكذا عادت العقود من جديد الى المعنى الأصلي لمبدأ سلطان الإرادة (كما أورده « كانت ») باعتباره قيودا على الإرادة .

وبأياً كان الأمر ، فإنه مما لا جدال فيه أن الأسلوب الأساسي لنشاط الأفراد يأخذ صورة التعاقد . أما الإدارة فإنها تعتمد - أساساً - في نشاطها على السلطة الإدارية ، وقد يصل الأمر الى تمتعها بسلطة أعلى يطلق الفقه عليها عادة اسم السيادة . ونجد أن الفالبيين من فقهاء القانون الإداري يرون الآن أن أساس القانون الإداري - وهو الذي ينظم عمل الإدارة - هو السلطة العامة . « فمن المسلم به أن الإدارة تتمتع بسلطة . وتمتع الإدارة بالسلطة أمر مقصور عليها لا مقابل له عند الأفراد . فالسلطة تجعل الإدارة في مركز أقوى من مركز الأفراد » . ولذلك فإن « فكرة السلطة العامة (مع ارتباطها بأفكار أخرى أو وحدها) هي التي تمثل المعيار الحقيقي السليم الذي تركز على أساسه مبادئ القانون الإداري » (١٩٧) .

(١٩٥) Cf. Henry Maine, *Ancient Law*, Dent, 1917, pp. 99-100; Davy, *La Foie*
Jurée Etudes Sociologique du Problème du Contrat, 1922, p. 319.

(١٩٦) سميكتان ، « القانون والإرادة » ، مقال المشاور اليه سابقا .

(١٩٧) محمد كامل ليله - مبادئ القانون الإداري ، لبنان ١٩٦٩ ، ص ٩١ والمراجع التي يشير اليها .

وما أشرنا اليه من عدم التنافس بين السوق والخطة والاتجاه نحو تكاملهما ، نجد له مقابلاً في تطور عقود الأفراد وسلطات الإدارة . فنتيجة للتغيرات الاقتصادية وما أدت اليه من ترابط وظهور علاقات سيطرة - على ما سبق أن أشرنا - لم يكن من الممكن ترك العقود لحرية المتعاقدين دون أية قيود . فهناك اتجاه لافول الإرادة القانونية ، والمقود بفقد باستمرار « عناصرها الشخصية » لتظهر عناصر جديدة « موضوعية » (٦٨) . ومن ثم تقترب العقود من فكرة **النظم** . فالمقد قد أصبح واقعة اجتماعية لا تهم أطرافه فحسب بل تهم الجماعة كلها . ونجد أمثلة لذلك في المجالات ذات الصلة بالأوضاع الاجتماعية مثل عقود العمل *

ومن ناحية أخرى فإن ازدياد مسؤوليات الدولة في النشاط الاقتصادي قد اقتضى إجراء تطوير جديد لقواعد القانون الإداري وبحيث يتجه هذا التطوير أساساً الى إطلاق السلطة الإدارية الجديدة محرة من كل القيود التي تعرها السلطة الإدارية التقليدية. وهذا التطوير الجديد لا يحتاج لأكثر من تغليب بعض الأفكار الموجودة فعلاً في القانون والتي تتفق مع الدور الجديد للدولة . **ويجب بوجه خاص على القطاع العام اتباع نفس الأساليب الاقتصادية متى بُدئت كفاتها (٦٩) .** وإذا كان قد قام خلاف بين الفقهاء حول القانون الذي يحكم هذا النشاط الجديد للإدارة (٧٠) ، وهل هو القانون الإداري بمد تطويره (القانون الإداري الاقتصادي ، أو القانون العام الاقتصادي) ، أو هل هو القانون الخاص أو فرع جديد هو قانون المشروع العام (مثلاً) بقواعد القانون التجاري (فانه مما لا شك فيه أنه لا بد من قواعد جديدة مناسبة للمشروعات العامة التي تبأرها الدولة في ظل التخطيط .

وهكذا نستطيع أن نلمس تطوراً في الحياة القانونية مقابلاً لتطور الإدارة الاقتصادية . **فالمقد والسلطة يتمايشان كما يتمايش نظام السوق والخطة** . كذلك فإن المقد ذاته يتطور بحيث تغلب عليه العناصر الموضوعية وتتضائل العناصر الإرادية الشخصية من ناحية ، والإدارة تلجأ الى اتباع أساليب الأفراد واستخدام العقود في معاملاتها من ناحية أخرى .



٢٦ - ولعلنا فيما تقدم نكون قد أعطينا صورة لا لدمه الفن القانوني من خلق تصورات قانونية استجابة لحقائق الحياة الاقتصادية . وقد أدت هذه التصورات القانونية خدمة هائلة للحياة الاقتصادية ذاتها . وإذا كنا قد استبعدنا منذ مقدمة البحث التساؤل عن مدى (خضوع) أو (سيطرة) القانون على الاقتصاد ، فذلك لأننا نعتقد أن التأثير بينهما متبادل ، وأنه قد يكون من

(٦٨) Cf. Magdi S. Khalil, Le Dirigisme Economique et les Contrats, Bibliothèque de Droit Privé, Paris, 1967, pp. 195 et ss.

(٦٩) علي البارودي ، في سبيل نظام قانوني موحد للمشروع التجاري العام ، ص ١٦٨ .

(٧٠) انظر في هذا الخلاف : فؤاد مهنا ، القانون الإداري العربي في ظل النظام الاشتراكي الديمقراطي الصاوي ، ١٩٦٤ ، والقدر : علي البارودي ، المرجع السابق .

المفيد أيضاً ، النظر الى القانون ، ليس كأداة فخر فحسب ، بل أيضاً كصيافة وفن لخلاق تصورات قانونية تستجيب لحقائق أساسية في الحياة الاقتصادية . ولكن ليس معنى ذلك ان دراسة الجانب الآخر من القانون - كأداة فخر - أقل أهمية ، بل لعل العكس هو الصحيح . ولكن مثل هذه الدراسة لا ينبغي ان تكون عامة ومجردة بل يجب ان تتجه لدراسة حالات معينة بالذات . فالقانون كأداة فخر يختلف بحسب اختلاف هذه الإرادات في الزمان والمكان . ولذلك فان الدراسة الطبيعية لمثل ذلك يجب ان تكون محددة بفترة معينة في مكان معين .

★ ★ ★

سمير عبد السيد تنافو*

القانون والإرادة

تمهيد :

العلاقة بين القانون والإرادة تدخل في تعريف القانون وتتصل بجوهره وأساس وجوده . فالقانون هو مجموعة القواعد التي تصدر من إرادة الدولة ، وتنظم سلوك الهيئات والأفراد الخاضعين لهذه الدولة أو الدخائين في تكوينها .

وطبقاً لهذا التعريف فإن القانون هو نفسه عمل إرادى صادر من إرادة الدولة . وفي نفس الوقت فإن الظاهرة التي يحكمها القانون هي ظاهرة إرادية .

وعلى وجه التحديد فإن الظاهرة التي يحكمها القانون هي إرادة إنسانية سواء كانت إرادة شخص عاى أو هيئة عامة أو سلطة من سلطات الدولة .

وإرادة الإنسان لا يمكن السيطرة عليها بطريقة حاسمة . وأكبر شاهد على ذلك أن أحكام القانون لا تحترم دائماً ، بل تقع لها مخالفات كثيرة من الأشخاص المخاطبين بها . وتأخذ هذه

* الدكتور سمر عبد السيد تنافو هو استاذ القانون المعنى المساعد - بكلية الحقوق - جامعة الإسكندرية .

المخالفات في بعض الأحيان شكل الجرائم الخطيرة التي تهر كيان المجتمع وتهدد شعور المواطنين بالأمن والسلام .

وتفسير ذلك أن إرادة الإنسان - وهي الظاهرة التي يحكمها القانون - تعنى بحسب طبيعتها القدرة على الاختيار ، أى القدرة على الرضى أو القبول .

وقدرة الأفراد على رفض ما يقرره القانون تظل قائمة حتى ولو ترتب على هذا الرفض توقيع جزاء على الشخص الذى صدر منه ، ولذلك يقال أن القانون يلزم ولكنه لا يحترم . وفى هذا يوجد الفارق الأساسى بين القانون الذى ينظم المجتمع ، وبين القوانين العلمية التى تصف الطبيعة .

فالقانون الذى ينظم المجتمع بأمر ، أما القانون الذى يصف الطبيعة فانه يسجل الواقع فقط . ولهذا السبب فإن قواعد القانون التى تنظم المجتمع توصف بأنها قواعد تقويمية وهو وصف يصدق على قواعد الأخلاق أيضاً ، أما قواعد القانون التى تصف الطبيعة فهى توصف بأنها قواعد تقريرية . والقواعد الأولى تتصور بالنسبة لها المخالفة ، أما القواعد الثانية فلا تتصور بالنسبة لها أدنى مخالفة (١) .

ويؤدى هذا الفهم الى وضع تقسيم ثنائى كبير للعلوم المختلفة ، وهو تقسيمها الى علوم تقريرية وفى مقدمتها علم الطبيعة والى علوم تقويمية تشمل أساساً القانون والأخلاق .

والفارق الأساسى بين هذين القسمين يوجد فى نوع الظاهرة التى يحكمها كل علم . فإذا كانت الظاهرة غير ارادية فإن العلم الذى يحكمها يكون علماً تقريرياً . أما اذا كانت الظاهرة ارادية فإن العلم الذى يحكمها يكون علماً تقويمياً .

ودراسة القانون هى دراسة لأحد العلوم التقويمية ، لأن الظاهرة التى تحكمها قواعد القانون هى إرادة الإنسان ، وتهدف هذه القواعد الى تقويم هذه الإرادة بما يجعلها متفقة فى سلوكها مع الأحكام التى تتضمنها . فالقانون يقوم سلوك الأفراد ويأمرهم باتباع طريق معين فى حياتهم . وبعبارة أخرى فإن الإنسان لا تكون له حرية مطلقة فى ظل القانون ، بل تتقيد حرته بما يتضمنه القانون من أحكام .

وهنا يبرز أكثر من سؤال هام : هل هناك لمن عند الفرد من حرته المطلقة ؟ وهل هناك ما يدمر الإنسان الى ترك حرته المطلقة والخضوع لتقيد القانون ؟ وإذا كان المشاهد أن كل الأفراد فى جميع الدول يخضعون لحكم القانون بالفعل فهل يستجيب ذلك الى طبيعة الإنسان ؟ أم يرجع الى اعتبارات أخرى ؟ وما هى هذه الاعتبارات ؟ وهل هناك أمل أن تعود للإنسان حرته المطلقة مرة أخرى ؟

(١) راجع فى هذا الموضوع KANT, Fodements de la métaphysique des moeurs, trad. par Victor Dellos, Paris, 1962, p. 123, 146;

HENRI BERGSON, Les deux sources de la morale et de la religion, P.U.E. ed. 100, Paris 1961, p. 4, 5, 129.

والواقع ان هذه الأسئلة تمثل أهم ما شغل الفكر الانساني منذ بدأ الانسان في التفكير . ولا يوجد فيلسوف واحد يستحق هذا الاسم لم يحاول أن يضع اجابات على هذه الأسئلة او على بعضها . والواقع ان كل الفلاسفة في جانب كبير من نشاطهم يعتبرون فلاسفة قانون او رجال قانون . بل هم أهم رجال القانون على الإطلاق .

ولذلك لا يستطيع أى دارس للقانون أن يصل الى فهم شيء من اصول القانون ومبادئه إلا بالرجوع الى كتب هؤلاء الفلاسفة ومتابعتهم في تأملاتهم . وهو ما سنحاول القيام به في هذا البحث مع ملاحظة ما يأتى :

١ - ان الفكر الفلسفي القانوني المعاصر لم يتخط حتى الآن افكار الفلسفة اليونانية التي لا زالت تحتل مكاناً مرموقاً بين الفلسفات الحديثة .

٢ - انه لا يوجد فيلسوف واحد في تاريخ الفلسفة كلها - باستثناء نيتشه - ينادى باطلاق الحرية لارادة الانسان ، كما وان مذهب «نيتشه» - وهو المذهب الارادى الوحيد في تاريخ الفلسفة - لم يؤد مع ذلك الى تحرير ارادة الانسان ، بل ادى الى تحطيمها وسحقها بغير حدود .

٣ - باستثناء نيتشه فان كل الفلاسفة يؤمنون بضرورة التزام الارادة بقيود معينة . ويشمل هذا الاتجاه جميع الفلسفات بما في ذلك الفلسفة الوجودية التي اشتهرت بأنها تنادى بالحرية المطلقة لارادة الانسان وهي شهرة غير صحيحة على اطلاقها .

٤ - توجد فلسفات اخرى عرفت خطأ بأنها فلسفات ارادية ، كفلسفة العقد الاجتماعي لاصحابها **هوبز ولوك وجان جاك روسو** ومن قبلهم **الافلاطون** ، وكذلك فلسفة سلطان الارادة لصاحبها «**كانت**» . والصحيح ان هذه الفلسفات كلها ليست فلسفات ارادية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، بل على العكس فانها تتجه بكل وشوح الى تقييد حرية الارادة .

٥ - الاتجاه العام في الفلسفة وهو الذي يهدف الى تقييد حرية الارادة لا يقصد من ذلك الانتقاص من ارادة الانسان بل على العكس يقصد بالمحافظة عليها الى اقصى درجة ممكنة .

٦ - بجانب هذا الاتجاه العام في تقييد حرية الارادة من أجل المحافظة عليها ، توجد اتجاهات اخرى ترى ان حرية الارادة لا وجود لها على الإطلاق . ويشمل هذا الاتجاه التشكيك امثال **باسكال** ، والماديين امثال **كول ماركسي** .

وهكذا فان ارادة الانسان في نظر فلاسفة القانون اما خاضعة لتقيود تؤدي الى المحافظة عليها ، او مغلقة من كل قيد بما يؤدي الى تحطيمها ، أو غير موجودة على الإطلاق .

ولكى نستعرض أهم هذه الاتجاهات ، ندرس تباعاً ما يلي : (١) النظرية التقليدية عن القانون الطبيعي (وهي نظرية أرسطو والتي لا تزال تحتل مكان الصدارة حتى الآن في القانون الحديث) .

(٢) نظريتي العقد الاجتماعي وسلطان الارادة اللتين تعبران في الواقع بطريقة جديدة عن نظرية القانون الطبيعي .

(٣) الانحراف الذي حدث في نظرية القانون الطبيعي على يد هوبز وعلى يد هيغل (وهو انحراف يبرر الاستبداد) .

(٤) وإذا نتجاوز في هذا المقام التحدث من النظريات المنكرة أصلاً لوجود الإرادة (سواء رجع ذلك الى فلسفة الشك عند باسكال أو الى الفلسفة المادية عند ماركس) ، فاننا نوجز بالقدر الملائم الفلسفة الإرادية الوحيية في تاريخ الفكر الفلسفي، وهي فلسفة فيثيتم (التي أدت الى تعطيل الإرادة وتدميرها وتسمى : نظرية إرادة القوة) .

(٥) موقف الفلسفات المعاصرة من حرية الإرادة (وأبرزها الفلسفة البيولوجية عند برجسون و تيلارد دي شاردان ، والفلسفة عند سارتر و جاسبر و جابرييل مارسيل ، وفلسفة الجوهر عند ماركس شيلر ، وكذلك اتجاهات علم الاجتماع) .

ولعلنا بعد كل هذا نكون قد أجبنا على السؤال الخالد : لماذا تخضع إرادة الإنسان لحكم القانون ؟



أولاً : نظرية أرسطو في القانون الطبيعي

(١) الإنسان حيوان اجتماعي :

أرسطو هو أعظم الفلاسفة ، وكان القديس توماس الاكوينى يشير اليه فقط باسم الفيلسوف (Le Philosophe) على أساس أنه فيلسوف الفلاسفة ، أو أنه هو وحده الفيلسوف بين الفلاسفة . وأرسطو هو صاحب نظرية القانون الطبيعي التي لم تنعطفها الفكر الانساني حتى الآن ، والتي يأخذ بها المشرع المصرى مثلاً في المادة الاولى من القانون المدنى .

ونقطة البداية في هذه النظرية ان الانسان حيوان اجتماعي بطبعه ، فهو لا يستطيع أن يعيش منعزلاً عن الناس ، بل لا بد أن يعيش مع غيره من الناس في مجتمع سياسى منظم ، وهو ما يطلق عليه اسم المدينة (La Cité) بحسب اللغة التي كان يستخدمها أرسطو ، أو الدولة (L' Etat) بحسب اللغة التي نستخدمها في الوقت الحاضر . « ومن الواضح أن المدينة - كما يقول أرسطو - ترجع الى طبيعة الأشياء ، أما الانسان فإنه أيضاً بحسب الطبيعة قد خلق من أجل المجتمع السياسى . فلو وجد شخص ، يعيش بحكم طبيعته لا بحكم المصادفة ، بغير وطن ينتمى اليه ، لكان شخصاً كريهاً ، أهمل بكثير من مستوى الانسان ، أو أقل بكثير من مستواه ، وكان هذا الشخص كما يقول (Homere) كائناً بغير ماوى ، بغير أسرة ، وبغير قوانين . ومثل هذا الشخص لا يفكر الا في الحرب ، ولا يتقيد بأى قيد ، ويكون - كالمطار المفترس - مستعداً دائماً للانقضاض على الآخرين » (١) .

وإذا كان الفرد قد وجد من الناحية التاريخية قبل أن توجد المدينة أو الدولة ، إلا أن الطبيعة قد تصورت وجود الدولة قبل أن تتصور وجود الفرد . « فالدولة أو المجتمع السياسى هى ، كما يقول أرسطو أول شيء اقترحتة الطبيعة ، فالتكامل بالضرورة يسبق الجزء ، وما المجتمعات المنزلية والأفراد إلا الأجزاء المكونة للمدينة . وهذه الأجزاء تملق بالجسم كله ، وتتميز بقوتها ووظائفها الخاصة ، ولكنها تصبح عديمة الفائدة إذا فرقناها عن بعضها ، كالأيدي والأرجل إذا انفصلت عن الجسم أصبحت لا تحمل إلا الاسم والمظهر دون الحقيقة . وهكذا أفراد المدينة لا يستطيع واحد منهم أن يكفى نفسه بنفسه ، وإى شخص لا يحتاج الى غيره من الناس أو لا يرغب فى البقاء معهم ، هو إما اله أو وحش . وعلى هذا النحو فإن الميل الطبيعى يحمل الناس جميعا على هذا النوع من المجتمع » (٣) .

والطابع المميز للمجتمع السياسى ، والذي يفصل بينه وبين أى مجتمع آخر هو طابع الخضوع للقانون والعقل ، فإن « احترام القانون هو أساس الحياة المدنية » (٤) .

(٢) - الهدف من الدولة :

الدولة لا تعتبر هدفاً فى ذاتها بل هى لها هدف تسمى الى تحقيقه ، والوصول الى هذا الهدف يجعل المجتمع السياسى دولة حقيقية ، كما أن عدم الوصول الى هذا الهدف يجعل من المجتمع السياسى دولة من حيث الاسم فقط .

والهدف الذى تسمى اليه كل دولة بحسب طبيعة الأشياء ، ليس هو حماية أفرادها من الاعتمادات الخارجية ، وليس هو تبادل السلع والخدمات ، والا أصبحت كل الدول التى تعقد فيما بينها اتفاقات عدم اعتماد أو اتفاقات تجارية دولة واحدة ، والواقع غير ذلك . ولكن الهدف من كل دولة هو تحقيق الخير العام للجميع ، أى أن يعيش كل فرد حياة أفضل « فالإنسان لا يوجد داخل الدولة لمجرد أن يعيش مع غيره ، بل يعيش مع غيره بطريقة أفضل » (٥) وكل المؤسسات داخل الدولة ليست سوى وسائل لأدراك هذا الهدف . « ويمكن أن تسمى الحياة الأفضل التى تهدف الدولة الى تحقيقها بأنها الحياة السعيدة الشريفة ، كما أن المجتمع المدنى ليس هو الحياة المشتركة ، بقدر ما هو مجتمع الشرف والفضيلة » (٦) .

وهناك تلازم كامل بين السعادة والفضيلة ، ومن المؤكد أن أى شخص لا يستطيع أن يدرك السعادة إلا بقدر ما يكون لديه من فضيلة وبقدر ما يحرص فى تصرفاته على مراعاة الفضيلة .

وكما يصدق ذلك على الأفراد ، يصدق على الدول . فمن المستحيل أن تكون الدولة سعيدة ، وبالتالي دولة حقيقية إذا اخفت منها الفضيلة .

Aristote, Politique, op. cit., p. 7.

(٣)

Aristote, Politique, op. cit., p. 8.

(٤)

Aristote, Politique, op. cit., Ch. 5, p. 44.

(٥)

Aristote, Politique, op. cit., CH., p. 46.

(٦)

وإذا كانت الفضيلة لازمة لوجود الدولة والأفراد على السواء ، فإنه يحسن أن يوجد بجانبها أيضاً شيء من اليسر المادي حتى تمكن مباشرتها (٧) . وعندما تصبح الفضيلة هي الأساس في تصرفات الأفراد وفي نظام الدولة ، فإنه يحدث في الحال انسجام كامل بين الخير العام للدولة والخير الخاص للأفراد (٨) .

وهكذا إذا كانت الدولة من صنع الطبيعة ، إلا أنها لا تحقق السعادة دائماً بدانها ولدانها ، بل لا بد من إقامتها على أساس من الفضيلة . فما هو المقصود بالفضيلة ؟

(٢) - العدل أساس الدولة :

تتضمن الأخلاق عند أرسطو أربع فضائل هي : **الإمانة والشجاعة والعدل والبطور** . ولكن هنالك فضيلة واحدة من هذه الفضائل الأربع تحتويها جميعاً ، وتعتبر لهذا السبب مرادفة للأخلاق ، وهي فضيلة العدل (٩) . فالعدل يشمل كل الفضائل وهو الأساس الذي يجب أن تقوم عليه الدولة لتحقيق الغاية منها وهي الخير العام للمجموع والخير الخاص لكل فرد .

والعدل هو القانون الطبيعي الذي يجب أن توضع على أساسه القوانين الصادرة عن إرادة المشرع . كما أن العدل هو الأساس الذي تستمد منه هذه القوانين قوتها الملزمة للأفراد . **فالعدل يقتضي إقامة القوانين التي تسنها الدولة** .

وفي عبارة هامة يقول أرسطو أن « **العدل يجعلنا نحترم القوانين والمساواة** » (١٠) ، ويقول أيضاً أنه « **نظراً لأن كل ما يصدر من المشرع هو قانون فإتينا نعلم أن نصوص كل هذه القوانين هادئة** » (١١) . وقد تلمس هذه العبارات إلى الاعتقاد بأن أرسطو يخلط بين العدل وهو القانون الطبيعي ، وبين ما يصدر من المشرع وهو القانون الوضعي . ولكن الواقع أن أرسطو يقصد من هذه العبارات أن القانون الوضعي يستمد قوته الملزمة وأسباب وجوده من العدل وهو القانون الطبيعي . ومعنى هذا أن العدل وهو لفظة الفضائل وأساس الدولة يفرض على كل فرد أن يطيع القانون الذي يصدر عن المشرع وأن يخضع إرادته لإرادة المشرع .

والعدل لا يقتضي إخضاع إرادة الفرد لإرادة القانون لمجرد حرمان الفرد من حريته المطلقة ، وإنما لتأكيد الأساس الذي تقوم عليه الدولة وهو ما يؤدي إلى تحقيق السعادة لمجموع الأفراد في هذه الدولة ولكل فرد على حدة في نفس الوقت .

أما أن أرسطو لا يخلط بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي فهذا ما يقوله هو بنفسه بوضوح من ضرورة التفرقة بين العدل في ذاته (وهو القانون الطبيعي) وبين العدل داخل المجتمع وهو القانون الوضعي (١٢) - ولذلك فإن أرسطو لا ينكر الواقع من أن القانون الوضعي قد

Aristote, Politique, op. cit., Ch. 5, p. 47, 48.

(٧)

Aristote, Politique, op. cit., Ch. 5, p. 48-50.

(٨)

Aristote, Éthique de NICOMACHE, 5, 1, 15.

(٩)

Aristote, Éthique, op. cit., 5, 1, 8.

(١٠)

Aristote, Éthique, op. cit., 5, 1, 12.

(١١)

Aristote, Éthique, op. cit., 5, 6, 4.

(١٢)

يخالف القانون الطبيعي بحيث يصبح محققاً للظلم وليس للعدل . ولذلك فإن العلاقة بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي تنحصر في أمرين : أولهما أن القانون الطبيعي يقتضى من الأفراد اطاعة القانون الوضعي إيا كان العدل الذى يحققه ، ونظراً لأن القانون الوضعي « ليس واحداً في كل الدساتير ، فإن العدالة تكون بالضرورة مختلفة في كل واحد منها عن غيره » (١٣) ، ومع ذلك ينبغي اطاعة القوانين مهما اختلف قدرتها في التعبير عن العدل في ذاته . والأمر الثاني هو أن المشرع وهو يضع بارادته القوانين الملزمة للأفراد ، ينبغي أن يلتزم هو نفسه - في هذه القواعد - بمبادئ القانون الطبيعي الذى يستمد منه القانون الوضعي قوته الملزمة . ونزيد من إيضاح هذين الأمرين فيما يلى :

(٤) - خضوع الأفراد لأحكام القانون :

حسب نظرية القانون الطبيعي فإن ارادة الأفراد تخضع لأحكام القانون ، وبالتالي فإن الفرد يفقد حريته المطلقة في أن يفعل ما يشاء ، بل أن تكون أفعاله منسجمة مع أحكام القانون الآمرة . أما القول بحرية الفرد في أن يفعل ما يظن له ، فهو على حد تعبير أرسطو نوع من « السونسطالية البائسة » (١٤) .

والاحترام للقانون يصل الى درجة يمكن فيها أن نعرف العدل وهو القانون الطبيعي بأنه هو ما يأمر به المشرع ، أى أن نعتبر القانون الوضعي تعبيراً عن القانون الطبيعي ، ولا يعنى هذا الخلط بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي ، وإنما يعنى أن الخضوع للقانون الوضعي هو مما يقتضى به القانون الطبيعي .

وما دمنا نقول بذلك فإن التشحية بالارادة المطلقة تكون من أجل قيمة أسمى منها ، وهى العدل أو الأخلاق أو الفضيلة أو القانون الطبيعي ، وكل هذه مترادفات تعبر عما ينبغي أن تقوم على أساسه الدولة من أجل تحقيق وجودها الحقيقي ، وهو الوجود الذى لا غنى عنه من أجل وجود الأفراد أنفسهم وتحقيق السعادة لكل منهم .

ويرتب على ذلك أن الفرد إذ يضحي بحريته المطلقة فإنما يكتسب قيمة أسمى وهى الفضيلة ، ويحقق هدفاً أعلى وهو السعادة .

ولكن الطاعة للقانون الوضعي لا تكون واجبة في جميع الأحوال ؛ بل ينقضى واجب الطاعة في الحالات الخاصة التى يكون فيها نظام الحكم في الدولة استبدادياً ظالماً . ففي هذه الحالات يظهر بوضوح أن القانون الوضعي لا يعبر عن القانون الطبيعي بل يسير في اتجاه معاكس له ، وفي هذه الحالات يصبح القانون الوضعي مخالفاً للعدل ومخالفاً للطبيعة وفير واجب الاحترام . ويصبح من المشروع مقاومة الحكومات الاستبدادية ، فهى على حد تعبير أرسطو حكومات « فسد الطبيعة » (١٥) . ولكن هذا الفرض لا يتحقق إلا في الحالات النادرة التى يصبح فيها ظفان الحكومة

Aristote, Politique, Liv. 4, Ch. 18, p. 195.

(١٣)

Aristote, Politique, ibid, Liv. 4, Ch. 18, p. 198.

(١٤)

Aristote, Politique, ibid , Liv. 3, Ch. 12, p. 127.

(١٥)

وأضحاً لا يقبل الشك ، أما في الحالات الكثيرة التي توجد بها عيوب في بعض القوانين دون أن يصل الأمر الى درجة الظلم المتسار إليها ، فإن اطامة القوانين تظل واجبة رغم ما بها من عيوب .

وفي هذا المعنى يقول أرسطو « أن الخضوع للقوانين هو الأمر الأول الواجب الاتباع . أما الأمر الثاني فهو القيمة الذاتية لهذه القوانين التي نخضع لها ، لأنه من الممكن أن نخضع لقوانين سيئة » (١٦) وفي موضع آخر يقول : « أنه من الواجب جداً أن نغلق أعيننا على مساوئ المشرعين والحكومة ، فإن الشر الأكبر هو انتزاع القوة من القوانين ، واعتياد الشعب على مخالفتها » (١٧) .

وفي سبيل المحافظة على قوة القانون الملزمة فإن أرسطو ينادي بما يمكن أن نسميه في العصر الحديث بالسياسة الإعلامية المتفقة مع نظام الحكم في الدولة . فالدولة يجب أن تعلم الأفراد فيها وتربيتهم على حب نظام الحكم القائم أيًا كان هذا النظام . ومعنى ذلك أن القانون لا يقيد إرادة الأفراد وحسب ، بل يذهب الى أكثر من ذلك فيؤثر في تكوينهم العقلي بما يجعلهم راضين عن نظام الحكم القائم في دولتهم . ولعل أرسطو قد تنبه الى العيب في الطريقة التي يدعو إليها ، ولذلك فهو يدافع عنها بقوله : « أن تربية الشعب على وفاق مع الدولة لا يعنى مدهانة الحكام أو الحكوميين » (١٨) ولكنه يؤدي فقط الى المحافظة على الدولة .

والذي يقصده أرسطو من ضرورة تربية الشعب على حب النظام القائم في الدولة ، هو أنه لا أهمية لنوع هذا النظام أو شكله فظالما هو نظام غير ظالم بصفة مطلقة وغير مخالف للطبيعة فإنه يكون واجب الاحترام ، وتكون القوانين الصادرة عنه واجبة الطاعة حتى ولو انطوت على بعض العيوب ، لأن حفظ النظام في داخل الدولة أهم من قيمة القانون ذاته ومدى تعبيره عن فكرة العدل . بل أن الطاعة لأحكام القانون هي أول التزام تفرضه الأخلاق ويقتضيه العدل . وهل هناك أبلغ في التعبير عن ذلك من القول بأن القانون نفسه هو العدل ؟ هذا هو ما قاله أرسطو - كما ذكرنا - وهو ما يدعونا الى بحث العلاقة الحقيقية بين القانون والعدل ، أي بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي .

(٥) - خضوع القانون الوضعي للقانون الطبيعي (القانون العقلي) :

ان قول أرسطو بأن القانون الوضعي هو العدل ، لا يحمل فقط أمراً الى الأفراد بالخضوع للقانون ، ولكنه يحمل في نفس الوقت أمراً للمشرعين بأن يستوحوا أحكامهم من مبادئ العدل . فكما أن إرادة الفرد تخضع للقانون ، فإن القانون - وهو نفسه إرادة إنسانية - ينبغي أن يكون معبراً عن العدل . ووسيلة المشرع للوصول الى العدل هي التفكير العقلي التسليم المجرد عن العواطف والمصالح . والإنسان فيه جانب عقلي وآخر حسي . والجانب العقلي بما يؤدي اليه من عواطف « يحول كل الناس الى حيوانات » . فالمداء مثلاً « يعنى كل الناس حتى أكثر الناس

Aristote, Politique, Ibid, Liv. 3, Ch. 9, p. 92.

(١٦)

Aristote, Politique, Ibid., Appendice 3, p. 226.

(١٧)

Aristote, Politique, Ibid, Liv. 4, Ch. 18, p. 197.

(١٨)

امتيازاً» (١٩)، والمشرع لا يجب أن يضع القوانين على أساس مصالحه أو مصالح الطبقة التي ينتمي إليها، بل على أساس العقل وحده فهو الميسر الصحيح للعقل والأخلاق .

وفي شرح أرسطو يقول توماس الاكوينى « ان تعريف الفضيلة الأخلاقية يكون بواسطة العقل السليم » ويترتب على ذلك أن « كل ما يعلبه العقل على الإنسان فهو طبيعي بمعنى أنه معقول » (٢٠) ونظراً لأن العقل هو وسيلة الإنسان لاكتشاف العدل ومبادئ القانون الطبيعي ، فقد أمكن تسمية (القانون الطبيعي) باسم آخر هو (القانون العقلى) . وقد تأكد الترادف بين هذين الاصطلاحين على يد « كانت » الذى سنعرض لفلسفته فيما بعد .

فالعدل هو إذن القانون العقلى الذى يدركه العقل السليم ، وهو ما ينبغي أن يستوحيه المشرع عند وضع القوانين المختلفة التى يلزم بها الأفراد . فإذا كانت السلطة التشريعية يجوزها فرد أو أفراد فلا بد أن يقتصر استخدامها على ما يوحى به العقل ، ولا تحول هؤلاء الأشخاص الى طبقة مستبدين . وفى هذا يقول أرسطو « أننا نرفض إعطاء السلطة للإنسان ، ولكننا نعطيهما للعقل ، فالإنسان يباشر السلطان فى الواقع لمصلحته ويتحول الى طائفة » (٢١) .

وهكذا فإذا كان المواطن العادى يخضع للقانون الذى يضعه مواطن آخر فى يده مسألة التشريع ، فإن ذلك لا يعنى خضوع إنسان لإنسان آخر مثله ، أو خضوع إرادة لارادة أخرى مثلاً ، وإنما يعنى خضوع إرادة الإنسان لحكم العقل . فالمشرع لا يضع القانون باعتباره انساناً ، ولكن باعتباره (عقلاً مجرداً) من المصالح والأهواء ، وهكذا ينبغي أن يكون .

وفى هذه الحالة فإن السلطة التشريعية لا تحول الى سلطة فخر ، بل تصبح عملاً عقلياً يسعى الى إدراك الفضيلة ويصل على تحقيقها والزام الناس بها .

وإذا كان أرسطو قد عبر بوضوح عن أن القانون الطبيعي هو القانون العقلى ، وأن إدراك العدل يكون بواسطة العقل السليم (La droite raison) (٢٢) فإن هذه الفكرة نفسها للقيت فى أوروبا بعض التغيير على يد الفلاسفة المسيحيين . فمع أخذهم بنظرية القانون الطبيعي، إلا أن هذا القانون لم يمد في نظرهم قانوناً عقلياً يدركه الإنسان بما يشع في عقله من ضوء ، ولكنه أصبح قانوناً مقدساً مصدره الوحيد هو الله ودليل وجوده هو الكتاب المقدس (٢٣) .

ومع ذلك فإن توماس الاكوينى ، أعظم الفلاسفة المسيحيين على الإطلاق ، والفيلسوف

Aristote, Politique, Ibid., Liv. 2, Ch. 7, p. 123. (١٩)

SAINT THOMAS D'AQUIN, Somme théologique, QU 57.3; QU 58.3. (٢٠)

Aristote, Ethique, op. cit., Liv. 5, Ch. 6, 5. (٢١)

Aristote, Ethique, 6, 1, 1. (٢٢)

Michel VILLEY, Léon d'histoire de la philosophie : (٢٣) راجع في هذا الموضوع : du droit, Paris, Dalloz, 1962, p. 37 et s.

الذى مقد الصلح بين الفكر المسيحي والفكر الأرسطي ، عاد الى تأكيد مذهب أرسطو في ان القانون الطبيعي هو القانون العقلي ، وان الله لا يأمر بشيء الا لانه حسن بحسب العقل ، ولا ينهى عن شيء الا لانه قبيح في نظر العقل . بل ان الله جلت قدرته لا يمكن ان يجعل الحسن قبيحا ، والقبيح حسنا . وفي هذا يقول توماس الاكوينى « ان نظام العدل يأتى من عند الله ، وكذلك نظام الطبيعة . ولكن الله لا يمكن ان يصنع شيئا خارج نظام العدل ، والا لكان يصنع شيئا غير عادل . وكذلك فانه لا يمكن ان يصنع شيئا خارج نظام الطبيعة » (٢٤) ، ويقول أيضا « ان الأشياء ، في القانون الالهى ، مأمور بها لاثباتها حسنة ، ومنهى عنها لانها قبيحة » (٢٥) ، كما وان « حسن تصرفات الانسان تاتى من الخضوع لاحكام العقل الذى تستمد منه تصرفات الانسان معيارها » (٢٦) .

وجدير بالذكر ان مشكلة القانون الطبيعي قد عرفها فلاسفة الاسلام تحت اسم مشكلة **الحسن والقبح العقليين** . وقد انقسم الراى في هذه المشكلة بين ثلاثة اتجاهات : الأول : اتجاه عقلى يتزعمه **واصل بن عطاء** وهو اتجاه المعتزلة ، والثانى : اتجاه غير عقلى وهو اتجاه **الاشاعرة** ، والثالث : اتجاه وسع ويتزعمه **المترينى** (٢٧) .

والخلاصة ان القانون الطبيعي عند أرسطو هو **القانون العقلي** ، وهو مرادف **للعدل في ذاته** ، كما ان **العدل** يشمل كل الفضائل ويعبر بذلك عن الأخلاق ، وكل هذه الاصطلاحات تعبر عن الفكرة التى يجب ان يستوحىها **المشرعون عند وضع القوانين** التى يلتزم بها الأفراد في المجتمع . واذا تحقق ذلك فان القانون الوضعي يصبح تعبيراً عن القانون الطبيعي ومعياراً **للعدل في نفس الوقت** ، ولكنه عدل وضعي يختلف باختلاف الدول والأزمنة .

(٦) - القانون الطبيعي ذو التعبير المتغير :

اذا كان **العدل في ذاته ثابتاً لا يتغير** ، فان التعبير عنه يمكن ان يتغير من وقت لآخر ، ومن مجتمع لآخر . بل ان اختلاف التعبير ضرورة يتفسيها القانون الطبيعي ذاته . فكل شعب نظام الحكم الذى يناسبه ، ولا يوجد نظام الفصل من غيره من النظم بالنسبة لجميع الشعوب (٢٨) . وبقدر ما يكون شكل الحكم مناسباً للشعب ، وبقدر ما تكون القوانين ملائمة للظروف التى صعدت فيها ، بقدر ما تكون لفكرة العدل قد وجدت لها صدق حقيقياً في الواقع . وهذه القوانين المتغيرة الملائمة تستحق ان توصف بأنها قوانين طبيعية ، اى مستمدة من طبيعة الأشياء . ولا تعارض بين ان يكون الشيء طبيعياً وان يكون متغيراً ، « ذلك انه توجد أشياء طبيعية وتكون في في الوقت نفسه قابلة للتغير » (٢٩) .

(٢٤) Somme théologique, trad. par Ch. V. — Heris, 1959, Qu 105.

(٢٥) Somme théologique, trad. par M.S. Gillet, art 6, 1932, QU. 57, 2.

(٢٦) Somme théologique, op. cit., QU 58, 3.

(٢٧) راجع : أبو زهرة ، أصول الفقه ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٦٧ وما بعدها ، عبد الوهاب خلاف ، أصول الفقه ، القاهرة ١٩٤٧ ، ص ١٠٦ وما بعدها .

(٢٨) Aristote, Politique, Liv. 2, Ch. 6, p. 116.

(٢٩) Aristote, Ethique, op. cit., 5, 7, 3.

ولكن مهما كانت القوانين الوضعية مستوحاة من العقل وموافقة لطبيعة الأشياء ، فإنها لا تغطي تماماً مع القانون الطبيعي .

ويظل الفارق الأساسي بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي في مصدر كل منهما . فالقانون الطبيعي مصدره العقل الخالص ، أما القانون الوضعي فمصدره إرادة الإنسان حتى ولو حاولت هذه الإرادة أن تستوحي العقل الخالص فإنها تظل مع ذلك محكومة بحقيقة كونها إرادة إنسانية غير قادرة على التخلص تماماً من تأثيرات العالم الحسي الذي تعيش فيه .

وإذا كان الفيلسوف « كانت » قد عرّض بوضوح كامل عن الازدواج الضروري بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي ، فإننا لا نجد التمييز أقل وضوحاً عند أرسطو الذي ينادي بضرورة المحافظة على « التفرقة » بين العدل بحسب القانون ، والعدل بصفة عامة ، بين العدل القانوني وبين العدالة (٣٠) .

والواقع كما سنرى أن الخلط بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي ، هو انحراف في نظرية القانون الطبيعي أدى على يد بعض الفلاسفة إلى تبرير التنظيم الاستبدادية الظالمة .

والخلاصة أن القانون (الطبيعي) هو العدل في ذاته وهو ثابت لا يتغير ، أما القانون (الوضعي) فهو العدل الذي يسطرعه المشرع والذي يجوز أو يجب أن يتغير من وقت لآخر ومن دولة لأخرى . فالتفسير إذن لا يمتد إلى القانون الطبيعي ذاته ولكن إلى وسيلة التعبير عنه ، وهو التشريع الوضعي لذلك يفتقر إلى أنه يعبر بصورة ما عن مضمون القانون الطبيعي .

ولكن لماذا لا يحاول الفيلسوف نفسه ، وهو صاحب عقل راجح ، أن يستكشف الطريق إلى القانون الطبيعي ؟

الواقع أن أرسطو قد حاول ذلك بالفعل أو هو على الأقل حاول أن يقدم بعض الأفكار التي تساعد على تقريب فكرة العدل إلى الأذهان . فنراه يقسم (العدل) إلى عدل توزيعي وعدل تبادلي ، ويقسمه أيضاً إلى عدل (عام) وعدل (خاص) ، ويدافع عن الملكية الخاصة ، ويعيد تحديد الملكية ، ويهاجم الصراع الطبقي ، إلى غير ذلك . ونشير إلى هذه المحاولات فيما يلي :

(٧) - العدل التوزيعي والعدل التبادلي :

عندما يبدأ أرسطو في تحديد بعض مفاهيم (العدل) فإنه يستخدم اصطلاحاً جديداً لهذا المفهوم (المساواة) . (فالعدل هو المساواة) . وهناك صورتان للعدل لا بد من مراعاتهما في كل مجتمع ، هما العدل التوزيعي والعدل التبادلي . أما العدل التوزيعي فهو خاص بتوزيع الثروات والمزايا المعنوية وكل المزايا الأخرى المتاحة ، على أفراد المجتمع . والمساواة التي تحكم العدل التوزيعي ليست هي المساواة الحسابية ولكنها مساواة تناسبية أو جبرية . ويتربط على ذلك أن العدل التوزيعي يكون قد تحقق رغم وجود فروق بين الأفراد في المجتمع . فالعدل التوزيعي لا يابى أن « توجد مساواة وكذلك عدم مساواة بين مواطن ومواطن » (٣١) .

Aristote, Ethique, op. cit., 5, 7, 7.

(٣٠)

Aristote, Ethique, op. cit., 5, 2, 12

(٣١)

ولكن اذا كان العدل التوزيعي لا يقتضى المساواة الحسابية (المطلقة) بين المواطنين ، الا انه يابى عدم المساواة المطلقة بينهم . فالفرق بين المواطنين يجب ان تكون معقولة على اساس الاعتدال وهو الوسط بين نقيضين . وتعتبر سعيدة تلك الدولة التى لا توجد فيها الا « لروات متواضعة وكافية » فى نفس الوقت (٣٢) . فالثروة الكافية لازمة لكل فرد لمباشرة الفضيلة ، وصولاً الى غاية الانسان وهى تحقيق السعادة ، والثروة المتواضعة لكل فرد تعنى عدم وجود فروق كبيرة بين الافراد والطبقات وهو ما يحمى المجتمع من الصراع ومن سيطرة طبقة على اخرى .

وهم ذلك فان ارسطو لا يخفى انه « فى مسألة العدالة والمساواة يصعب الوصول الى الحقيقة الكاملة » (٣٣) وبصفة خاصة فيما يتعلق بالعدل التوزيعي « نظراً لان بعض الافراد متساوون فى بعض الاشياء ويظنون انهم متساوون فى كل شيء ، ويظن آخرون نظراً لانهم متميزون فى بعض الاشياء انهم متميزون فى كل شيء وانهم بالتالى مستحقون لكل الامتيازات » (٣٤) . وبالطبع فان الواجب على المشرع ان يراعى الاعتدال فى التوزيع فلا يستجيب الا الى المطالبات المعقولة .

ولكن حتى يكون المشرع قادراً على الاضطلاع بهذه المهمة ينبغي ان يكون مستوحياً للعدل فى عمله ، والا يكون صاعداً فى تفكيره عن مصلحة طبقة معينة . أما اذا كان التشريع هو مجرد تعبير عن سيطرة طبقة معينة سواء كانت هى طبقة الاغنياء أو طبقة البروليتاريا ، فان العدل التوزيعي يصبح مستحيل التطبيق ، وبالتالي فان التشريع يكون قد انجبه الى الظلم حيث كان يجب عليه ان يحقق العدل (٣٥) .

فاذا فرضنا ان المشرع تمكن بالفعل من تحقيق العدل التوزيعي فان ذلك لا يكفى ، بل ينبغي ان يستمر ذلك فى المستقبل ايضاً . واستمرار العدل التوزيعي لا يكون الا من طريق نوع آخر من العدل وهو العدل التبادلي الذى يحكم العلاقات بين الناس سواء كانت هذه العلاقات ارادية كالمقعد أو غير ارادية كالمعمل غير المشروع .

فالعدل التبادلي مكمل للعدل التوزيعي ، ولا تظهر الفائدة منه الا بعد ان يكون العدل التوزيعي قد تحقق بالفعل . كما ان الفائدة من العدل التوزيعي لا تستمر الا من طريق العدل التبادلي .

وعلى خلاف المساواة فى العدل التوزيعي وهى مساواة جبرية غير حسابية ، فان المساواة فى العدل التبادلي مساواة حسابية مطلقة (٣٦) .

وعلى هذا النحو « اذا تسبب عمل أو تصرف فى خسارة مادية أو معنوية لشخص من الأشخاص ، فان العدل التبادلي يقتضى ان يقوم الشخص الذى تسبب فى الخسارة أو استفاد منها بان يرد للطرف الآخر ما يعادل هذه الخسارة بحيث يصبح كل من الشخصين بعد حدوث هذا التصرف فى نفس المركز الذى كان عليه من قبل » (٣٧) .

Aristote, Politique, Liv. 3, Ch. 14, op. cit., p. 152 et s. (٣٢)

Aristote, Politique, Liv. 3, Ch. 13, op. cit., p. 131. (٣٣)

Aristote, Politique, Liv. 4, Ch. 15, op. cit., p. 164. (٣٤)

Aristote, Politique, Liv. 3, Ch. 6, p. 120. (٣٥)

Aristote, Ethique, 5, 4, 13. (٣٦)

Aristote, Ethique, 5, 4, 13. (٣٧)

والواقع أن فكرة أرسطو من العدل التبادلي هي الأساس الذي تقوم عليه أهم نظريات القانون، كنظرية العقد والعمل غير المشروع والإنراء بالاسبب (٢٨) . بل ولا توجد مسألة في نظرية الالتزام لا يمكن ردها إلى هذه الفكرة . ويفسر هذا احتفاء رجال القانون المعاصرين بهذه الفكرة واستخدامهم لها عند دراسة الكثير من المسائل القانونية الفنية.

والخلاصة أن العدل التوزيعي يحكم توزيع الثروات والمرايا على المواطنين ويقوم على أساس مساواة نسبية غير حصرية ، أما العدل التبادلي فإنه يحكم المعاملات والعلاقات بين أفراد المجتمع سواء كانت أرادية أو غير أرادية ويقوم على أساس مساواة حصرية مطلقة .

ولكن فكرة العدل التبادلي تحتاج إلى إيضاح أكثر فيما يتعلق بانطباقها على نظرية العقد ، كما أن فكرة العدل التوزيعي تحتاج إلى إيضاح أكثر فيما يتعلق بانطباقها على نظرية الملكية .

(أ) - العدل التبادلي والعقد :

العقد هو تصرف أرادي يقوم به الإنسان في حياته . ومن طريق العقود تتم المعاملات بين الأفراد ويتحقق النشاط في المجتمع . ولا شك أن كل فرد يسعى إلى تحقيق مصلحته وإلى تحقيق العدل بالنسبة لنفسه . ولذلك إذا برم إنسان عاقل عقداً فالغرض أن يكون هذا العقد معبراً عن العدل بالنسبة له . ونظراً لأن العقود تبرم بين طرفين فيفترض أنها تحقق العدل لكل من هذين الطرفين . ولذلك يمكن القول أن العقد تعبير عن العدل وأن من قال عقداً فقد قال عدلاً .

ولذلك فإن المقصود بالمساواة في العقد ، تلك المساواة التي يرضاها كل متعاقدين لنفسه ، « لأن أحداً لا يرضى لنفسه الظلم بأرادته » (٢٩) . ويفرّب أرسطو لذلك مثلاً بقوله : « أن ذلك الذي يعطى ما يملكه إلى شخص آخر لا يكون ضحية للظلم » ، فالواقع أن الإنسان حر في أن يتبرع ولا يمكن أن يكون لهذا السبب ضحية للظلم ما دام لا يوجد شخص آخر قد تسبب في أحداث هذا الظلم (٣٠) .

وهكذا فإن أرسطو يضع المبدأ الأخلاقي في أساس القوة الملزمة للعقد وهو افتراض مطابقة العقد للعدل . وهو نفس الافتراض الذي أقام عليه القوة الملزمة للقانون وهو أن إرادة المشرع تعبر عن العدل . بل أن افتراض العدل في التقديرو أقرب من افتراضه في القانون . لأن الإنسان في العقد يسعى إلى تحقيق العدل بالنسبة لنفسه ، أما في القانون فإن المشرع يسعى إلى تحقيق العدل بالنسبة للشعب . وحرص الإنسان على مصالحه الخاصة أقوى من غير شك من حرص المشرع على مصلحة الشعب . ولكن كما أن افتراض مطابقة القانون للعدل لا يصل إلى درجة اعتبار القانون مساوياً للعدل في ذاته ، فإن افتراض مطابقة العقد للعدل لا يصل كذلك إلى درجة اعتبار العقد مساوياً للعدل في الجوهر .

فالقانون كما سبق أن ذكرنا هو عمل مصطنع صنعته إرادة المشرع ، وهو يستحق

Michel Villey, Op. cit. p. 120.

(٢٨)

Aristote, Ethique, 5, 11, 6.

(٢٩)

Aristote, Ethique, 5, 9, 7; 5, 9, 8.

(٣٠)

الطاعة والإحترام لافتراض مطابقتها للعدل الحقيقي . ولكن في الحالات التي يتضح فيها بجلاء أن القانون قد خالف العدل وأنه صدر من حاكم طاغية مستبد بالناس فإنه يصبح في هذه الحالة معبراً عن الظلم لا عن العدل ويصبح غير مستحق للطاعة أو الاحترام .

وبالمثل فإن العقد وهو نوع من الاتفاق هو شيء مصطنع من صنع الإرادة التي تستخدمه لتحقيق أغراض الحياة . ولذلك فهو لا يطابق تماماً العدل الحقيقي بل يظل دائماً صورة مصطنعة للعدل ، ويستحق الاحترام لهذا السبب وحده . وأرسطو بمالغ نظرية العقد تحت عنوان « الاكتساب المصطنع للملكية » . ويقول : « ليست الطبيعة هي التي خلقت التجارة بما تنطوي عليه من شراء وبيع بشئ أكبر ، فإذا كان التبادل وسيلة ضرورية لكي يحصل كل شخص على ما يفي بحاجاته ، فإن الأمر لم يكن كذلك في المجتمعات البدائية التي كانت فيها الملكية مشتركة . ولم يصبح التبادل لازماً إلا في المجتمعات الكبيرة وبمظهر الممتلكات الخاصة » (١) ، ولذلك فإنه إذا كان العقد وسيلة مصطنعة للتعبير عن العدل في معاملات الناس (وهي وسيلة لازمة لا غنى عنها ولا توجد وسيلة أخرى أفضل منها بصفة عامة لأن إرادة الإنسان هي أقسى وسبيلة لتحقيق العدل لصاحبها) إلا أن هذه الوسيلة لا ترقى أبداً إلى مستوى العدل الحقيقي . وكذلك فإنها لا تستطيع أن تخالف العدل مخالفة جوهرية ولا تفقد سبب وجودها وأصبحت غير واجبة الاحترام . وهكذا فإن أرسطو لا يدمو إلى احترام العقود جميعاً بغير استثناء ، بل هو - على العكس - لا يتردد في مهاجمة بعض العقود التي يرى أنها تحقق الظلم ولا تحقق العدل . ومن هذا القبيل عقد الربا « فالنقد لا تلد نقوداً » ، لذلك نوع من الربح مخالف للطبيعة » (٢) .

وهكذا فإن إرادة الإنسان تتقيد باعتبارات العدل حتى وهي تسمى إلى تحقيق مصلحتها الخاصة .

(٩) - العدل التوزيعي والملكية الخاصة (مهاجمة الشيوعية) :

يتعلق العدل التوزيعي كما سبق أن ذكرنا بتوزيع الثروات الموجودة في الدولة على المواطنين فيها ، ويقوم هذا التوزيع على أساس مساواة نسبية غير حسابية . ويترتب على ذلك أمران أولهما الاعتراف بعبء الملكية الخاصة ، وثانيهما الاعتراف بعدم المساواة الحسابية في الممتلكات الخاصة . والواقع أن أرسطو كان من أقوى أنصار الملكية الخاصة ومن أشد أعداء الشيوعية التي نادى بها أفلاطون .

ولا يذهب أرسطو إلى جعل كل ثروات الدولة مملوكة ملكية خاصة ، بل يرى ضرورة تقسيم هذه الثروات إلى قسمين رئيسيين : الأول خاص بالأموال اللازمة للاحتياج المشترك لجميع الأفراد وهذا الجزء تظل فيه الملكية عامة للدولة . أما الجزء الثاني فهو الذي يوزع على الأفراد ويصبح مملوكاً لهم ملكية خاصة . وفي هذا المعنى يقول أرسطو أنه « لا يمكن مطلقاً إنشاء دولة إلا إذا قمنا أولاً بتقسيم الأموال وذلك بتخصيص بعضها للاستعمال العام وتوزيع الباقي على الأفراد » (٣) .

Aristote, Politique, Liv. 1, Ch. 2, op. cit., p. 22.

(١)

Aristote, Politique, Liv. 1, Ch. 2, p. 26.

(٢)

Aristote, Politique, Appendice 1, p. 212.

(٣)

اما الشيوعية التي ينادى بها أفلاطون فانها مخالفة للطبيعة ، وتؤدي الى عكس المقصود منها ، « وإذا كان أفلاطون يقصد من الشيوعية تحقيق أكبر قدر من الوحدة داخل المجتمع ، فاني أريد أيضاً تحقيق نفس الشيء . ولكن اذا اندفعنا في الوحدة أكثر من اللازم ، فلن يبقى بعد ذلك مجتمع مدني ، وهو ما يقوم أساساً على تعدد الأشخاص ، فالوحدة في كل شيء ، والا فلن نبقى على هذا المجتمع ، وستزداد ميوبه بسبب اختصاره ، وبشبه ذلك الى حد ما ، حالة ما اذا اخترنا قطعة موسيقية الى صوت واحد أو الى لحن واحد » (٤٤) .

والدفاع عن الملكية الخاصة يقوم عند أرسطو على اعتبارات غريزية لصيقة بالإنسان ، فان كل انسان يحب ذاته ، وحب الذات ليس عيباً ، وإنما العيب هو التطرف في حب الذات ، وهو ما يمكن ان نسميه « أنانية » . وحسب التحكك تعبير عن حب الانسان لذاته ، وحسب التملك عند الانسان « له جاذبية تجل من التعبير » ويؤدي الى نوع من « التمسك » و « البرور » لا يمكن تحقيقهما في المجتمع الشيوعي الذي اقترحه أفلاطون (٤٥) .

ومن ناحية أخرى فان الملكية حافز على العمل ، كما انها جزاء على العمل . ومن غير المقبول أن يحصل الذين يعملون والذين لا يعملون على نفس الجزاء . والا لدب التكاثر في المجتمع ، وترك كل شخص عمله ليقوم به غيره من الناس . « وهذا ما نلاحظه بصفة خاصة في الأعمال المنزلية ، فعندما يكثر الخدم ، تقل العناية المطلوبة » (٤٦) .

وإذا كانت الشيوعية مدعاة للتكاثر ، فهي في الوقت نفسه مدعاة للمنازعات كما هو مشاهد في بعض صور الملكية المشتركة (٤٧) .

ولا يعني هذا ان الملكية الخاصة تسمو على النقد ، بل هي تؤدي في بعض الحالات الى الصراع والمنازعات . « ولكن ليست من الملكية الخاصة نشأ هذه العيوب وإنما من فساد الناس » (٤٨) .

ومن ناحية أخرى فان الدفاع عن الملكية الخاصة لا يعني إطلاقها بغير حد ، بل هي تتقيد بامتيازات المصلحة العامة . وإذا كان الفكر الحديث قد وصل الى القول بأن للملكية الخاصة « وظيفة اجتماعية » ، فان أرسطو عبر عن نفس الفكرة أدق تعبير بقوله : « يجب في الواقع اعتبار الأموال عامة الى حد ما ، على أن تكون مع ذلك مملوكة للأفراد » (٤٩) ، فالملكية خاصة ولكن لها مظهر عام أو وظيفة عامة .

وإذا كانت الملكية الخاصة تتقيد بوظيفتها الاجتماعية ، فهي أيضاً تتقيد في مداها من حيث ضرورة تحديد ها .

Aristote, Politique, Appendice 1, p. 206, 212.

(٤٤)

Aristote, Politique, Appendice 1, p. 211.

(٤٥)

Aristote, Politique, Appendice 1, p. 208, 210.

(٤٦)

Aristote, Politique, Appendice 1, p. 211

(٤٧)

Aristote, Politique, Appendice 1, p. 211.

(٤٨)

Aristote, Politique, Appendice 1, p. 210.

(٤٩)

(١٠) - تحديد الملكية الخاصة :

إذا كانت الملكية الخاصة تتفق مع طبيعة الإنسان ، فهي أيضاً لازمة له لمباشرة الفضيلة . والفضيلة هي الاعتدال والوسط بين تقيضين كل منهما سيء . وكما أن الفضيلة توجد في الوسط ، فإن الملكية التي تساعد على الفضيلة ينبغي أيضاً أن تكون متوسطة ، لا هي غشيلة جداً ولا هي كبيرة للغاية .

وفي هذا المعنى يقول أرسطو : « ان الحياة السعيدة تكون في المباشرة الحرة للفضيلة، والفضيلة تكون في الوسط ، ويترب على ذلك بالضرورة ان الحياة الفاضلة هي الحياة المعتدلة المحاطة بشئ من اليسر الذي يستطيع كل شخص أن يصل اليه » (٥٠) .

وما يصدق على الأفراد ينعكس على الدولة أيضاً « فانه من اسباب السعادة الكبرى للدولة ألا توجد فيها الا ثروات متواضعة وكافية . اما اذا انقسم أفراد الشعب الى أشخاص شديدي الثراء وآخرين بالفقر ، لادى ذلك الى سيطرة الطبقة الغنية او الى ثورة الطبقة الفقيرة وما يترب على ذلك من تطرف نحو الطرفين .. اما الدولة التي يراعى فيها مبدأ الاعتدال ، فهي الدولة الأفضل وهي التي تخلو من الاضطرابات » (٥١) . والفوارق الشديدة بين الطبقات تتنافى مع طبيعة نظام المجتمع ، وتؤدي الى خلق نوعين من الناس ، « عبید وسادة لا مواطنين أحرار » . وفي هذا الجو لا يتحقق التعاون الذي يستمد منه النظام الاجتماعي أساس وجوده . « ان المجتمع يحتاج بصفة خاصة الى أعضاء متساويين ومتشابهين ، وهو ما لا يمكن وجوده الا في الوسط » (٥٢) .

وإذا كان العقل هو معيار الفضيلة ، فإن التطرف في الثراء او الفقر يذهب بالعقل لأن الإنسان لا يستطيع أن يستمع الى حكم العقل بسهولة اذا كان يتمتع « بجمال فائق ، او قوة لا تقارن او درجة عالية من النبيل الاجتماعي ، او درجة مبالغ فيها من الثراء » او كان على عكس هذه الصفات من الفقر أو الضعف أو انحطاط الأصل » (٥٣) . اما صاحب القدرات المتدلة فهو وحده الذي يستطيع أن يستجيب الى حكم العقل الى مقتضيات الفضيلة والعدل .

وإذا كان أرسطو يربط بين تحديد الملكية الخاصة والفضيلة فمعنى ذلك انه يربط بين تحديد الملكية وبين القانون الطبيعي . فالقانون الطبيعي هو القانون العقلي وهو العدل . وهو في الوقت نفسه الأساس الذي يستمد منه المجتمع السياسي أسباب وجوده كما تستمد منه القوانين الوضعية قدرتها على الزام الأفراد ، كما تستمد منه قيمتها الأخلاقية في كونها تمبر هن العدل . وسنرى فيما بعد ان هذا التمبر يصبح فاسداً اذا زادت الفوارق بين الطبقات ودب الصراع بينها وأصبح القانون تمبيراً عن سيطرة طبقة على طبقة أخرى غيرها .

Aristote, Politique, Liv. 3, Ch. 14, p. 150.

(٥٠)

Aristote, Politique, Liv. 3, Ch. 14, p. 152.

(٥١)

Aristote, Politique, Liv. 3, Ch. 14, p. 151.

(٥٢)

Aristote, Politique, Liv. 3, Ch. 14, p. 151.

(٥٣)

(١١) - الملل العام والملل الخاص (مبدأ سيادة القانون) :

تحت عنوان «(سمو القانون)» خصص أرسطو فصلاً من كتاب السياسة للدفاع عن مبدأ سيادة القانون وسموه على إرادة الأفراد ، بما في ذلك إرادة الحكام أنفسهم . فهو ينزع السلطة من الأشخاص ويعطيها لنصوص القانون .

ونصوص القانون لا توضع لحالات خاصة ، ولا تنطبق على أفراد معينين ، وإنما توضع في عبارات عامة وتنطبق على جميع الأفراد بغير تمييز . « فلا ينبغي أن يكون للجميع سوى أمر واحد » (٥٤) وهذا المبدأ هو ما يعبر عنه الفقه الحديث بأن قواعد القانون يجب أن تكون عامة مجردة . وعمومية القانون تعني أن الملل الذي يحققه هو ملل عام ينطبق على الناس جميعاً بغير تفرقة .

ولا شك أن سيادة القانون أفضل من تسلط الحكام ، لأن القانون وإن كان واضعه شخصاً من الأشخاص إلا أنه بصيافته العامة يتجرد من الوظائف والمحاباة . وإذا كانت هذه المؤثرات تسمى الأبصار ، فإن « القانون ، على العكس ، هو الملل المجرد من العاطفة » (٥٥) ، أما إذا خضع الأفراد لإرادة الحكام وليس للقانون ، فإنهم يتعرضون بذلك لأهواء الحكام وعواطفهم ، أي يتعرضون لحكم الحيوان ، فالعواطف تحول الناس جميعاً إلى حيوانات ، بينما خضوع الإنسان لا ينبغي أن يكون إلا لحكم العقل (٥٦) .

والقانون هو العقل ، أو هو القائل الذي ينبغي الإهتمام بحكمه . ولا شك أن « اتباع قائد مجرد من الأهواء أكثر أماناً من اتباع قائد تكون الأهواء داخله في تكوينه . والقانون مجرد من الأهواء » (٥٧) . ولذلك يجب أن يكون الحكم للقانون ، وأن يكون الملل عاماً بالنسبة للجميع .

ومع ذلك فإن أرسطو لا ينكر دور الإنسان في تحقيق الملل ، لأن القانون لا يمكن تطبيقه إلا بوساطة بعض الأفراد ، وهؤلاء هم القضاة . وهنا يضع أرسطو ثقله الكاملة في القضاة . فهو يسلمهم قواعد القانون العامة ويترك لهم بعد ذلك كل شيء .

والقضاة يطبقون قواعد القانون العامة على الحالات الخاصة التي تعرض أمامهم . وبذلك يمكن التوفيق بين العام والخاص ، وتحقق في كل حالة خاصة صورة الملل التي تناسبها .

والملل الخاص هو أما تطويع للقواعد العامة ، أو الحكم بغيرها في حالة سكوتها عن مواجهة النزاع المعروض أمام القاضي .

وأرسطو يتكلم بكل تقدير من القضاة . ذلك أنه « عندما يحدث خلاف بين الناس ، فإنهم يلجأون إلى القاضي . والذهاب إلى القاضي ، هو ذهاب إلى العدالة » لأن القاضي ، يريد أن يكون ،

Aristote, Politique, Liv. 2, Ch. 7, p. 122.

(٥٤)

Aristote, Politique, Liv. 2, Ch. 7, p. 123.

(٥٥)

Aristote, Politique, Liv. 2, Ch. 7, p. 123.

(٥٦)

Aristote, Politique, Liv. 2, Ch. 7, p. 125.

(٥٧)

إذا جاز التعبير ، تجسيدا للعدالة . وفي شخص القاضي يبحث الإنسان عن شخص ثالث غير متحيز ، يسميه البعض حكما وهو رجل العدل الذي يمسك بالميزان بين الطرفين » (٥٨) . ولعل عبارة أرسطو الأخيرة هي الأصل في الصورة الأولى من العدالة ، وهي صورة الشخص معصوب العينين والذي يمسك بميزان في يده ، وهي الصورة التي ترمز في كل بلاد العالم الآن لفكرة العدل .

والواقع أن قول أرسطو أن القاضي هو رجل العدل الذي يمسك بالميزان بين طرفين ، لا زال أقوى تعريف فني للعمل القضائي وهو ما لم يتخطه الفكر القانوني حتى اليوم .

ولكن أرسطو لا يلمس القاضي الى تطبيق القانون تطبيقاً حرفياً في جميع الأحوال . ذلك أن القانون يشوبه النقص ، أي قد لا يتضمن حكماً للنزاع المعروض أمام القاضي . وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يفصل في النزاع ولا يتهرب من الفصل فيه بحجة أنه لم يجد الحكم في نصوص القانون ، إلا فإنه يكون قد ارتكب جريمة انكار العدالة ، ويكون أيضاً قد خرج على مقتضى وظيفته ، لأن وظيفته هي أن يحكم بالعدل ، وهي وظيفة يجب أن يباشرها دائماً حتى ولو لم يجد نصاً في القانون .

ونظرية النقص في التشريع التي اعترف بها الفقه الحديث بعد جدل طويل ، أشار إليها أرسطو بكل وضوح ، فهو يقول « عندما يكون القانون قد عبر بوضوح عن قصده فإنه يترك بعد ذلك لرشادة القضاة أن يحكموا وأن ينظمو الباقي ، وهو ينجيز لهم أن يكملوا ما فيه من سكوت » (٥٩) . وهو يقول أيضاً أنه نظراً لعدم وجود تواتين لهذه الحالات الخاصة « فيجب على الإنسان أن يكمل ذلك » (٦٠) ، وهو يقصد بالإنسان هنا ، القاضي .

وفي الحالات التي لا يوجد فيها حكم في القانون ، فإن ما يحكم به القاضي يكون نوعاً من العدل الخاص بالنسبة للنزاع المعروض عليه . والعدل الخاص يعطيه أرسطو اسماً خاصاً هو الـ *Geulth* وهو ما يمكن أن نترجمه الى العربية بكلمة « انصاف » . فهناك إذن العدل *justice* ، والمقصود به العدل العام بالمعنى السابق بيانه . وهناك العدل الخاص ، أي الانصاف .

والعدل الخاص أو الانصاف يتحقق في حالتين : الأولى : وقد سبق ذكرها هي عندما يوجد نقص في التشريع ، فيقوم القاضي بكمال هذا النقص وإيجاد حل للنزاع يمش عليه بمجهوده الشخصي . والحالة الثانية عندما لا يوجد نقص في التشريع ، ولكن القاضي لا يطبق القاعدة العامة تطبيقاً حرفياً ، بل يراعى المرونة في تطبيقها مراعاة للظروف الخاصة في النزاع .

وفي بيان العلاقة بين العدل والانصاف فائتالا نجد كلمات أدق أو أوضح من كلمات أرسطو نفسه ، فنقلها كما هي ، فهو يقول : « إذا تمنا بامتحان مميّز لهاتين الفكرتين فلا تبدو لنا خصائصهما متطابقة بصفة مطلقة ، ومع ذلك فهما لا تختلفان من حيث النوع . وفي بعض الأحيان نجد أننا نقوم بتوجيه المديح للانصاف وللرجل الذي يتمتع بهذه الصفة ، لدرجة أنه بحسب

Aristote, Ethique, 5, 4, 7, 8

(٥٨)

Aristote, Politique, Liv. 2, Ch. 7, p. 125.

(٥٩)

Aristote, Politique, Liv. 2, Ch. 7, p. 124.

(٦٠)

اعتقادنا فاننا نستخدم هذه الكلمة كمرادف لكلمة حسن ... وأحيانا أخرى يبدو لنا من الخطأ أن نوجه المديح للإنصاف وهو ما يخالف العذل في بعض الوجوه . لأنه في الواقع ، أما أن يكون العذل غير مرغوب فيه ، أو أن يكون الإنصاف غير العذل لاختلافه عنه ، أو أن يكون كل منهما مرغوباً فيه فيختلط كل منهما بالآخر ! وجرتنا حول مسألة الإنصاف ثلثي لأسباب من هذا القبيل . ومع ذلك فكل هذه الاصطلاحات مرضية إلى حد ما ولا يوجد أي شيء من التناقض . لأن ما هو منصف يعتبر أسمى مما هو عادل في حالة خاصة ، وهو لهذا السبب ذاته يعتبر عادلاً . ولا ينبغي الاعتقاد بأن الإنصاف يسعو على العذل لأنه من طبيعة مختلفة . فالعذل والإنصاف متطابقان ، وكلاهما مرغوب فيه ، وأن كان الإنصاف مرغوباً فيه أكثر . والذي يدعونا إلى الحرية أن الإنصاف هو عدل ولكنه ليس عادلاً بالمطابقة للقانون ، وإنما هو تحسين لما يعتبر عادلاً بحسب القانون . والسبب في ذلك أن كل قانون عام ، وأنه بالنسبة للحالات الخاصة لا يكون التعبير العام محدداً بدرجة كافية . . والقانون لا يواجه إلا الحالات العادية ، دون أن ينكر مع ذلك ما يشوبه من نقص . ولا يعتبر هذا عيباً في القانون ، ولا يوجد في ذلك أي خطأ أو تقصير من جانب المشرع ، وإنما هو أمر طبيعي ، فعندما يصدر القانون في عبارات عامة ثم يحدث مستقبلاً شيء لا يتفق مع هذه النصوص العامة فإنه يكون من الطبيعي تكلمة النقص الذي تركه المشرع ، وإصلاح الترك الناشئ من كون القانون يعبر بصفة عامة . والمشرع نفسه لو كان حاضراً لوافق على تكلمة النقص ، ولو كان قد تنبه إليه لأدخل التحديد اللازم في نص القانون . وهكذا فإن الإنصاف هو العذل ، وهو كذلك أسمى من العذل ، ولكنه ليس أسمى من العذل في ذاته ، بل أسمى من العذل بما يشوبه من نقص راجع إلى صيغته العامة ، والصفة المميزة للإنصاف هي إصلاح القانون في الحدود التي يبدو فيها ناقصاً بسبب صيغته العامة » (٩١) .

والى هذا الحد يكون أرسطو قد عبر بوضوح كامل عن الدور الذي يلعبه الإنصاف في تكلمة النقص في القانون . أما الدور الذي يلعبه الإنصاف في تطويع القانون عند عدم وجود نقص فيه فهو ما يعبر عنه بطريقة لا تقل وضوحاً من عباراته السابقة ، فيقول : « أن القوانين تتلادم مع الظروف الخاصة وقد أوضحنا طبيعة الإنصاف وحددنا في أي شيء يختلط مع العذل ويسمو عليه من وجهة نظر خاصة . ومما سبق تظهر بوضوح كامل طبيعة قاضي الإنصاف . فهو الرجل الذي يتصرف بطريقة عملية ، وهو ليس رجل العذل المتزمت الذي يميل إلى الطول الأقل ملامعة للآخرين ، بل هو دائماً مستعد لأن يترك ما يستحق له حتى ولو كان يستطيع أن يتمسك بالقانون لصالحه . فالإنصاف هو نوع من العذل ولا يختلف عنه أبداً » (٩٢) .

والخلاصة أن أرسطو ينادي بمبدأ سيادة القانون ، وهو المبدأ الذي يجعل العذل عاملاً بالنسبة لجميع الناس ويجعل خضوع الأفراد لقواعد القانون وليس لاهواء الحكام ، ولكنه من ناحية أخرى ينادي بالعذل الخاص أي الإنصاف في الحالات التي لا يوجد فيها حكم في القانون أو في الحالات التي تقتضي ظروفها الخاصة تطبيق القانون بطريقة مرنة غير جامدة . ومن الواضح أن نظرية القانون لم تتخط أرسطو في هذا الشأن حتى الآن .

Aristote, Ethique, 5, 10, 1-7.

(٩١)

Aristote, Ethique, 5, 10, 57-8.

(٩٢)

(١٢) - الصراع الطبقي ونظرية القانون الظالم :

انسب الحكومات في نظر أرسطو لتحقيق العدل في المجتمع هي الحكومة التي تتكون من أبناء الطبقة الوسطى ، والتي تعمل على تقرب الفوارق بين الطبقات عن طريق « الإعانات التي تعطىها للفقراء والتكاليف التي تفرضها على الأغنياء » ، وبهذه الطريقة فان الحكومة تصبح مشتركة بين الجميع وليست في يد طبقة دون غيرها « (١٢) » ويطلق أرسطو على هذه الحكومة اسم الجمهورية المعتدلة . وهو يرى من استقرار التاريخ أنها لم تتحقق إلا نادراً جداً (١٣) .

وعلى خلاف هذه الصورة المثالية فان الذي يحدث كثيراً في المجتمعات السياسية ، ان تسلط طبقة على أخرى ، بسبب الفوارق الشديدة بين الطبقات وما يترتب على ذلك من عداوة وصراع بينها يؤدي في آخر الأمر الى سيطرة بعضها على البعض الآخر ، والأغنياء والفقراء يكونان أهم تقسيم للطبقات في الدولة (١٤) . « وعندما يحدث اضطراب وتقع معارك بين الفقراء والأغنياء فان الذي ينتصر منهم لا يحافظ على الاتصال أو المساواة بالهزوم بل يحتفظ لنفسه بامتياز الحكم ، كمن للنصر . فإذا كان الشعب هو الذي انتصر ، فإنه يقيم ديمقراطية ، وإذا كان الأغنياء هم الذين انتصروا فإنهم يقيمون « أوليجارشية » ، كما فعل كل هؤلاء الذين استولوا على السلطة في اليونان ، ويضع كل منهم شكل الحكومة لمصلحته الخاصة دون مراعاة مصلحة الدولة على الإطلاق « (١٥) » .

ونلاحظ أن أرسطو يقصد بالديمقراطية في هذا المقام نفس المعنى الذي تقصده الأحزاب الشيوعية المعاصرة وهو دكتاتورية البروليتاريا ، ويقصد بالأوليجارشية دكتاتورية الطبقة الغنية . وفي الحالتين فان « الدولة تتحطم بسبب الأغنياء أو الفقراء » (١٦) .

وإذا كان الصراع بين الأغنياء والفقراء يرجع الى أسباب حقيقية ، فان احتدامه يرجع في كثير من الأحيان الى تدخل بعض « المهيجين الديماجوجيين » ، فهم يلتمسون الأغنياء الى التحالف « لم يثيرون الشعب هنا ضد هذا التحالف كما هو مشاهد في كل مكان تقريباً » (١٧) . وعندما يكون أحد هؤلاء الديماجوجيين من قواد الجيش فإنه ينتهي الى الاستفادة من هذا الصراع بالاستيلاء على الحكم وتحويله الى حكم مطلق يصبح فيه هذا المهيج طاغية . « وسيلة هؤلاء الطغاة الأساسية ، هي الثقة التي يحصلون عليها من الشعب من طريق الكراهية التي يظهرونها نحو الأغنياء » (١٨) .

ومن ناحية أخرى فان سيطرة الطبقة الغنية تنتهي في كثير من الأحيان الى تسلط قلة من هذه

(١٢) Aristote, Politique, Liv. 3, Ch. 14, p. 156, 156.

(١٣) Aristote, Politique, Liv. 3, Ch. 14, p. 153.

(١٤) Aristote, Politique, Liv. 3, Ch. 9., p. 100.

(١٥) Aristote, Politique, op. cit., Liv. 3, Ch. 14, p. 153.

(١٦) Aristote, Politique, op. cit., Liv. 3, Ch. 14, p. 155.

(١٧) Aristote, Politique, Liv. 4, Ch. 16, p. 172.

(١٨) Aristote, Politique, op. cit. Liv. 4, Ch. 16, p. 173.

الطبقة ، أو حتى شخص واحد فقط ، وهو ما يؤدي الى ظهور نوع من الطغاة لا يختلف كثيراً عن الطغاة الذين يخرجون من سيطرة الطبقة الفقيرة (٧٠) .

والحكومات الطغانية سواء كانت نتيجة لسيطرة الطبقة الفقيرة أو لسيطرة الطبقة الغنية هي حكومات ضد الطبيعة ، وكل القوانين التي تخرج منها لا تكون معبرة عن العدل (٧١) .

وأهم ما في هذه النظرة الواقعية هو عدم الخلط بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي ، بين ما هو عدل في ذاته وبين ما هو عدل مصطنع . وبغير هذه التفرقة الواضحة فإن من الممكن أن يتعرض الأفراد للظلم باسم الخضوع للقانون الطبيعي والعدل .

على أن أهمية الصراع الطبقي عند أرسطو لم تقف عند حدود وصف الحقائق الاجتماعية والتاريخية ، بل تخطت ذلك الى درجة التأثير في حركة التاريخ عن طريق بعض المفكرين الذين تلقوا هذه النظرية واستخدموها لتأليب الطبقات بعضها على بعض واذكاء نار العداوة بينها لتحقيق اغراض سياسية أو فكرية يؤمن بها هؤلاء المفكرون ، وهم في الواقع أقرب الى المهجين الذين أشار اليهم أرسطو نفسه . وتقصد من هؤلاء شخصين بالذات هما ميكيا فيلي وكاول هاركس * اما الأول فقد دعا الى الثورة الأفنياء ضد الفقراء ، وأما الثاني فقد دعا الى الثورة الفقراء ضد الأفنياء . وقد نجح كل منهما فيما أراد الوصول اليه .

أما هدف ميكيا فيلي من دعوة الأفنياء الى التحالف فهو تأكيد السلطة للأمير . وهو يقول في كتابه المشهور بهذا الاسم « أن أي شخص يريد أن يقيم مملكة أو إمارة ، لا يستطيع أن ينجح حيث توجد المساواة ، بل لا بد أن يرفع ، ثنوق المستوى المادي ، الأشخاص ذوي الطموح . . باعنائهم قصوراً وأراض وباحاظتهم بالزرايا والثراء والخدم » بحيث وهو موجود في وسطهم يستطيع أن يعتمد في سلطته عليهم ، ويستطيعون هم أن يعتمدوا في طموحهم عليه ، ويجبر القانون على احتمال ظلم لا تستطيع إلا القوة وحدها أن تجعلهم يحتملونه . فقرة من بيده القهر تكون متناسبة مع قوة من يقع عليه القهر ، فيبقى كل منهما في المكان الذي القاه فيه القدر » (٧٢) .

ولا شك أن كتاب الأمير لميكيا فيلي كان ولا يزال في كثير من البلاد بمثابة الكتاب المقدس الذي تقوم عليه نظم الحكم فيها . وهو يكاد في تحليله للصراع الطبقي ينقل نقلاً حرفياً عن أرسطو ، ولا يختلف منه الا في أنه يدمو الأمير الى الاستفادة من هذا الصراع ، بينما أرسطو ينادي بالخالف الفوارق بين الطبقات .

غير أن نظرية أرسطو في الصراع الطبقي لعبت في العصر الحديث دوراً خطيراً على يد ماركس يستحق أن ندوره بسفة مستقلة فيما يلي :

Aristote, Politique, op. cit., Liv. 4, Ch. 16, p. 174.

(٧٠)

Aristote, Politique, op. cit. Liv. 3, Ch. 6, p. 120.

(٧١)

Machiavel, le discours sur la première décade du Tito-Live, Ch 18, in: (٧٢)
Le Prince et autres textes, Union Générale, d' Editions, Paris, 1962, p. 157; v aussi " Les puttes des nobles et du peuple", ibid, p. 108; "La matiere et la forme" ibid, p. 155.

(١٣) - نظرية الصراع الطبقي في العصر الحديث :

حاول مفكران استخدام نظرية أرسطو في الصراع الطبقي ، في القرن التاسع عشر ، لتحقيق افكارهما الفلسفية ، وقد فشل أولهما وهو أوجست كونت بينما نجح الآخر وهو كارل ماركس .

وقد كان أوجست كونت صريحاً مع نفسه عندما أعلن بوضوح أن الافكار الفلسفية هي التي تغير التاريخ . « فان الأفكار هي التي لا تحكم وتهز العالم ، أو بتعبير آخر فان كل النظام الاجتماعي يقوم على أفكار » (٧٢) .

وقد دعا كونت الى فلسفة وضعية اسمها « ديانة الانسانية » ، وهي فلسفة وسياسة للحكم في نفس الوقت . « فالوضعية تتكون أساساً من فلسفة وسياسة لا يمكن الفصل بينهما » (٧٤) . وحتى يمكن تحقيق هذه الفلسفة عن طريق الاستيلاء على السلطة ، فان « أوجست كونت » يسعى الى اثاره البروليتارياء والتحالف معهم والوصول الى الحكم من طريقهم . « فالبروليتاريا هم وحدهم المساعدون الأساسيون للفلاسفة الجدد » (٧٥) وهكذا ينبغي دفع تأثير الفلسفة الى درجة « تنظيم التناقض المادي بين هاتين الطبقتين النشيطتين » (٧٦) . وينبع من المعجزة يتحول كل فقير الى فيلسوف . « فعندما يحدث هذا التعاطف الأساسي ، سنشعر أن كل فرد من البروليتاريا سيتحول في كثير من الوجوه الى فيلسوف تلقائي ، كما أن كل فيلسوف يصبح من نواح كثيرة واحداً من البروليتاريا » (٧٧) ولكن من مسوء حظ أوجست كونت ، أن أفراد البروليتاريا رفضوا أن يصبحوا فلاسفة ماركسيين . ذلك أن كارل ماركس استطاع أن يتحدث اليهم بطريقة أفضل .

وبالنسبة لماركس - كما هو الشأن بالنسبة لكونت - فان العمال هم مجرد وسيلة مادية لتحقيق نوع معين من الفلسفة . فالفلسفة هي التي تحرك الانسانية وذلك بغض النظر عن تعبيرات أخرى يقول فيها : « ليس الضمير هو الذي يحدد الحياة ، ولكن الحياة هي التي تشكل الضمير » (٧٨) ، فضلاً عن أن ماركس يعترف بالحركة الديالكتيكية بين الأساس الاقتصادي والسلع السياسي أو القانوني ، فانه زيادة على ذلك يحتفظ لنفسه بالحق في قيادة الانسانية . ويقول بوضوح : « ان الماضي الثوري لا يأتيا أساسه نظري هو الإصلاح . وفي هذا الوقت بدأت الثورة

(٧٢) Aguste Comte, Cours de philosophie positive, 5 ed., t. 1, 1892, p. 40.

(٧٣) Aguste Comte, Systeme de politique positive, 4 ed., 1912, identique a la première parue en 1854, t. 1, p. 2.

(٧٥) Auguste Comte, Systeme de politique positive, op. cit. t. 1., p. 129.

(٧٦) Auguste Comte, idem, op. cit., t. 1, p. 167.

(٧٧) Auguste Comte, idem, op. cit. t. 1, p. 170.

Karl Marx, J. F. ENGELS, l'ideologie allemande, p. 23; Adde, la celebre preface

de sa "contribution a la critique de l'économie politique" Editions sociales, (٧٨) 1957, p. 4.

من عقل قيس (لوفر). واليوم فإنها تبدأ من عقل نيلسوف (ماركس) « (٧٩) أى عقل ماركس هو الذى يريد أن يقود الإنسانية حسب فلسفة خلاصتها أن « الإنسان هو الجوهر الأعلى للإنسان » (٨٠) وأن « الدين هو تحقيق مشيئة الجوهر الإنسانى » (٨١). وبالوصول إلى هذه الفلسفة فإن ماركس بدأ يبحث عن القوة المادية القادرة على تحقيقها. وقد وجد هذه القوة عند البروليتاريا كما فعل من قبله أوجست كوت. وفى هذا يقول ماركس: « أن النظرية تتحول إلى قوة مادية عندما تتغلغل فى الجماهير » (٨٢). ولكن ماركس يدرك صعوبة إثارة الجماهير لأنه لم توجد بعد الأسباب الداعية إلى هذه الإثارة. والواقع كما يقول هو « أن الثورة الأساسية، لا يمكن أن تكون إلا ثورة الحاجات الأساسية وهى فيما يبدو على وجه التحديد تغتفر إلى شروط ومكان اندلاعها » (٨٣) ولذلك فهو يعلن « أنه يجب تكوين طبقة متقدمة بسلاسل أساسية... الخ » (٨٤). وهو يهين نفسه بعد ذلك لأن هذه الطبقة بدأت فى التكون فعلا (٨٥). وهو يعلن بكل وضوح أن العلاقة بين فلسفته وبين البروليتاريا هى علاقة منصفة متبادلة. « فكما أن الفلسفة، كما يقول: تجد فى البروليتاريا أسلحتها المادية، فإن البروليتاريا تجد فى الفلسفة أسلحتها الفكرية. وعندما يصل ضوء الفكر إلى أعماق هذه الأرض الشعبية الساذجة (naïf terrain populaire) فإن الألمان سيتحررون ويصبحون رجالا » (٨٦). وهكذا فإن ماركس يثير التناقض بين الطبقات ويستغل سذاجة الطبقة العاملة لتحقيق نوع معين من الفكر الفلسفى. والواقع أن الصراع الذى يجرى فى العالم الآن هو صراع فى الدرجة الأولى بين فلسفات أكثر مما هو صراع بين طبقات. وما الصراع بين الطبقات إلا وسيلة استخدمها بعض الفلاسفة السياسيين فى تحقيق أفكارهم الفلسفية.

وكان لا بد للفكر الإنسانى أن يعيد التفكير من جديد فى حقيقة المقصود بالصراع الطبقي. وقد أدى ذلك إلى ظهور اتجاه جديد ينفى أهمية الصراع الطبقي فى حركة التاريخ وهو ما ينادى به برجسون، وهو يقول « أن النبلاء فساركوا فى فرنسا فى ثورة ١٧٨٩ التى أدت إلى إلغاء الامتيازات الموروثة، وبصفة عامة فإن المبادرات فى مقاومة عدم المساواة - سواء كان ذلك لبر أو لغير مبرر - جاءت غالبا من أعلى، ومن الطبقة المتحمزة وليس من أسفل وهو ما كان يجب أن يحدث لو أننا أخذنا بأنه لا يوجد من محرك الامتصالح الطبقات. وهكذا فإن البرجوازيين

Karl Marx, Contribution à la critique de la philosophie du droit de Hegel, in oeuvres philosophiques, trad. par Molition t. 1. 1946, p. 97. (٧٩)

Karl Marx, idem, p. 107. (٨٠)

Karl Marx, idem, p. 84. (٨١)

Karl Marx, idem., p. 96. (٨٢)

Karl Marx, idem., p. 99. (٨٣)

Karl Marx, idem., p. 105. (٨٤)

Karl Marx, idem., p. 106. (٨٥)

Karl Marx, idem., p. 107. (٨٦)

وليس العمال هم الذين لعبوا الدور الغالب في ثورتى - ١٨٣٠ و ١٨٤٨ - ، وهما الوجهتان - وبصفة خاصة الأخيرة منهما - ضد امتياز الثراء . وفيما بعد فإن رجلا من أبناء الطبقة المتعلمة هم الذين طالبوا بتعليم الكل « (٧) » .

وبعد عرض ما قاله برجمسون ، وهو يعبر عن غير شك عن جانب من الحقيقة ، فإنه يمكن تلخيص المواقف الفلسفية من الصراع الطبقي في الاتجاهات الآتية :

(١) الاتجاه الأساسى وهو اتجاه أرسطو صاحب نظرية الصراع الطبقي . وهو يعتبر الصراع الطبقي حقيقة قائمة وأنه أدى في كثير من المجتمعات الى سيطرة طبقة على أخرى . وهو يدين هذه السيطرة ويعتبر القوانين الصادرة عنها ظالمة وغير معبرة عن العدل ، ويدعو الى تدويب الفوارق بين الطبقات عن طريق تحديد الملكية وفرض ضرائب على الأغنياء ودفع أمانات للقراء . وهو يرى أن الصراع الطبقي من الممكن ومن الواجب التخلص منه وهو ما تحقق في بعض المجتمعات بالفعل .

(٢) اتجاه يستفيد من نظرية الصراع الطبقي الأرسطية ويعمل على إذكاء هذا الصراع وأشغال نار العداوة بين الطبقات أما لتحقيق سيطرة الأمر كما فعل ميكافيل ، أو لتحقيق فلسفات معينة كما حاول أن يفعل أوجست كونت ؛ فشل وكما حاول أن يفعل كارل ماركس ونجح . ويلاحظ أن هذا الأخير قد ذهب في كثير من المبالغة وفي كثير من التبسيط الى حد تفسير تاريخ البشرية كله بأنه صراع بين طبقات ، وهو ما لم يقله أرسطو صاحب النظرية ، وما يكذبه التاريخ القديم والحديث أيضا .

(٣) والاتجاه الثالث هو رد فعل للاتجاه الثانى ويذهب الى القول بأن الصراع بين الطبقات غير موجود دائما بل قد يحدث أن تمد الطبقة الفنية المتعلمة يد المساعدة الى الطبقات الفقيرة الجاهلة وصاحب هذا الاتجاه برجمسون . وتؤيده بعض الأحداث التاريخية الكبرى كما تؤيده طبيعة الإنسان التى كما تنطوى على الأنانية لمصلحة الشخصية ، تنطوى أيضا على التضحية التى يبذلها كثير من الناس لتحقيق أهداف أبعد ما تكون عن مصلحتهم الذاتية .^(٨)

وأيا كان موقف الاتجاهات الفلسفية من الصراع الطبقي ، فيحسب نظرية القانون الطبيعي لا تعتبر ما يصدر من سيطرة طبقة على طبقة قانونا عادلا بل هو قانون ظالم يستمد قوته المزمرة من القوة والقمهر وليس من مبادئ الفضيلة والأخلاق وهى المبادئ التى يجب أن تقوم على أساسها المجتمعات السياسية وتستوحى منها التشريعات الوضعية .

هذه هى جملة القول في نظرية القانون الطبيعي لأرسطو . وقد ظهرت نظريات أخرى تعبر عن نظرية القانون الطبيعي بطريقة مختلفة . وقد اشتهرت بأنها نظريات « وادبية » ولكن الحقيقة غير ذلك ، ونقصد بذلك نظرتى العقد الاجتماعى وسلطان الإرادة ، اللتين نتحدث عنهما تباعا فيما يلى :



ثانياً : نظرية العقد الاجتماعي ونظرية سلطان الارادة

(١٤) - الصفة الارادية الزائفة التي اشتهرت بها النظريتان :

يتميز القرن التاسع عشر بأنه عصر المذهب الفردي ، والحرية الاقتصادية ، والراسمالية المزدهرة . وكان مما يتفق مع كل هذه الاتجاهات ان تحاط نظرية العقد بهالة من التقديس . فالعقد هو الوسيلة القانونية التي يقوم عليها كل النشاط الاقتصادي . وبصفة خاصة فان العقد هو الوسيلة التي يستطيع بها اصحاب المصانع ان يستخدموا العمال في تشغيل مصانعهم بأقل الاجور ، واشد الشروط من حيث طول ساعات العمل وافتاء الحماية من اى نوع .

وبالفعل فقد شاع القول في ذلك القرن ان العقد هو الصورة المثالية للعقل ، وان من قال مقداً فقد قال عدلاً . وأنه ينبغي ان نترك للمتقادين الحرية الكاملة في تحديد شروط العقد . وينبغي دائماً احترام العقود ، فالعقد هو شريعة المتعاقدين مهما كانت الظروف الملائمة لابرامه ، ومهما كانت الظروف التي طرأت بعد ابرامه . ويجب كذلك تطبيق فكرة النظام العام والإداب ، وهي التي لا يجوز للعقد ان يخالفها بحسب ما ينص عليه القانون المدني الفرنسي او غيره .

وبرغم ان هذه الانكار تحمل جرماً كبيراً من الحقيقة ، الا انها تخالف الحقيقة في كثير من الاحيان . فمن المؤكد ان العقد لا يكون معبراً عن العدل منبما يكون أحد طرفيه في مركز أقوى من الناحية الاقتصادية بحيث يستطيع فرض شروطه على المتعاقدين الآخر كما كان الشأن في عقود العمل الغالة التي كانت تثير طوال القرن التاسع عشر .

ومن المؤكد أيضاً انه اذا حدثت ظروف طارئة لم يكن في الوسع توقعها وقت ابرام العقد فانها قد تجعل العقد - طويل المدة - الذي كان عادلاً وقت ابرامه ، ظالماً عند تنفيذه . وفي هاتين الحالتين وغيرهما يكون العقد مخالفاً للعدل وليس معبراً عنه ، ولذلك يكون من الواجب البحث عن وسيلة اخرى تنظم العلاقة بين طرفي هذا العقد وتصل محل ارادة المتعاقدين نفسيهما . وهذه الوسيلة الاخرى قد تكون هي ارادة القاضي أو ارادة المشرع ، على ان يكون ذلك في اضيئ الحدود .

ونحن لا نناقش هنا قضية العقد ، ولكننا نعرض فقط للأفكار التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر والتي كانت تنمو بغير حق الى اضعافها من التقديس على فكرة العقد . وحتى تنجح هذه الدعوة كن لا بد من تدعيمها بقوة الفكر والفلسفة وهي اعظم القوى جميعاً . ولكن ذلك لم يحدث بطريقة صحيحة ، بل حدث بطريقة فيها اساءة شديدة للنظريتين من أهم النظريات الفلسفية وهما نظرية العقد الاجتماعي التي ترجع في اصلها الى افلاطون ، ونظرية سلطان الارادة التي وضعها « كانت » .

والواقع انه حدث تشويه لهاتين النظريتين، وكان التشويه امراً سهلاً لانه اعتمد على الاسم الملن لكل من النظريتين . فنظرية العقد الاجتماعي بحسب اسمها هي نظرية تماقيدية ، ونظرية سلطان الارادة بحسب اسمها هي نظرية ارادية بل نظرية تتكلم عن قوة الارادة وسلطانها .

وسهولة التشويه تسمح بالاعتقاد بأنه لم يكن تشويهاً مقصوداً في جميع الاحوال ، بل ربما

كان نتيجة انزلاق غير مقصود من جانب بعض المفكرين . وهو انزلاق ساعدت عليه حالة الضمير الانساني في القرن التاسع عشر ، وادت اليه أيضاً الاسماء الملته لكل من هاتين النظريتين .

اما تشويه نظرية « **العقد الاجتماعي** » فكان يقوم على الوجه الآتي : بحسب هذه النظرية لا ينتقل الأفراد من حال الطبيعة وهي الحالة التي كان لكل فرد أن يفعل فيها ما يشاء ، الى المجتمع السياسي المنظم (وهو المجتمع الذي يفقد فيه الفرد حريته في أن يفعل ما يشاء ويصبح خاضعاً لقوانين هذا المجتمع) الا بمقتضى اتفاق بين هؤلاء الأفراد أنفسهم ، وبين فريق منهم يصبح الفريق الحاكم الذي يحق له وضع القوانين وتنظيم المجتمع . وبمقتضى هذا الاتفاق يتنازل الفرد من جزء من حريته مقابل أن يحافظ له الحاكم على الجزء الباقي منها . فكان العقد هو أساس نشأة الدولة وإساس وجود المجتمع السياسي وإساس خضوع الأفراد لحكم القانون . فالفرد لا يخضع لأي أمر الا أنه أراد الخضوع له ، فهو يلتزم بإرادته وحده . والقول بذلك يعني أن الإرادة - وبصفة خاصة الإرادة التعاقدية - هي مصدر كل قانون ومصدر كل التزام .

والحق أنه لا يمكن أن يكون هناك تقديس للإرادة التعاقدية بائس من هذا القول ، ولكنه قول لا يتفق على أي حال مع نظرية العقد الاجتماعي . بل على العكس فإن الإرادة ، كما سنرى ، لا تلعب في أبرام العقد الاجتماعي دوراً كبيراً ، بل هي لا تلعب في إبرامه أي دور على الإطلاق طبقاً لما يقوله أصحاب هذه النظرية أنفسهم .

اما تشويه نظرية « **سلطان الإرادة** » فقد وصل الى درجة استعارة هذا الاصطلاح بأكمله وتحويله الى اصطلاح قانوني له مدلول معين وهو أن الإرادة حرة في اختيار نوع العقد وفي تحديد شروطه ، ولا تخضع في ذلك لأي قيد يتعلق بالشكل (مبدأ الرضائية) أو يتعلق بالموضوع (الأقل من القواعد الأمرة) ، أو يتعلق بالاثار (القوة الملزمة للعقد) ... الخ .

والواقع كما سنرى أن نظرية سلطان الإرادة منذ « كانت » تعني عكس هذا المعنى الذي أعطاه لها رجال القانون . وقد أثبتت التجربة أن المعنى الصحيح للنظرية وهو المعنى الذي قصده صاحبها هو الذي انتصر في النهاية على المعنى المريب العكسي الذي قال به رجال القانون لفترة طويلة من الزمن . وقد كان انتصار المعنى الصحيح للنظرية في نطاق القانون ذاته .

وعليه ، ما هي حقيقة المقصود بنظرية العقد الاجتماعي ؟ وبنظرية سلطان الإرادة ؟

(١٥) - نظرية العقد الاجتماعي (أفلاطون ، هوبز ، لوك ، جان جاك روسو) :

يرى أفلاطون - صاحب نظرية العقد الاجتماعي - أن المجتمع السياسي ينشأ على أساس نوعين من العقود : النوع الأول خاص بالعقد بين الأفراد وهي العقود التي تنظم الحياة الخاصة للأفراد ، والنوع الثاني خاص بالعقد المبرم بين الحاكم والمحكومين . ومن النوع الأول يقول أفلاطون : « أن رجلاً يأخذ معه رجلاً آخر لإداعمل معين ، ويأخذ غيره أيضاً لعمل آخر ، وهكذا فإن تعدد الحاجات يجتمع في مكان واحد عدد كبير من الشركاء والمساعدين ، وعلى هذا التجمع المشترك يطلق اسم المدينة » (٨٨) .

اما العقد الثانى المبرم بين الحكام والمحكومين فيمقتضاه « يتعهد الاولون بعدم فرض سلطتهم بطريقة عنيفة ، ويتعهد الآخرون بعدم قلب نظام الحكم » (٨١) ويقال ان كل نظرية العقد الاجتماعى قامت فيما بعد على اساس هذه العبارة الواردة في كتاب « القوانين » لافلاطون (٩٠) . ولكن افلاطون لم يشأ بذلك ان يقول ان الدولة ترجع في اساسها الى اتفاق ارادى . بل هو يؤكد في كتاب « الجمهورية » انها ترجع الى حالة الضرورة حيث يقول : « ان ما يمنح المدينة الحياة ، فيما اعتقد ، هي حالة العجز التى يوجد فيها كل فرد من الاكتفاء بذاته » (٩١) . وهو لا يخفى عدم ارياحه في ان يكون العقد هو اساس الدولة ، فالعقد يعبر عن « مصالح شخصية ومتعارضة » . ذلك انه « عندما يعطى شخص ويأخذ ، فانه يتصرف في تفكيره ان يتم التبادل لمصلحته وحده » . ويتساءل افلاطون كيف يمكن ان تؤسس الدولة بواسطة هذه الطريقة ؟ ثم يجيب على تساؤله بالتأكيد مرة اخرى على ان اساس الدولة هي حالة الضرورة (٩٢) . والواقع ان الدولة عند افلاطون هي مجتمع ضرورى كما هو الشأن عند أرسطو .

وافلاطون لا يضع ثقة كبيرة في امانة الناس ، ومن يكون اميناً يُعتبر في نظره « نوعاً نادراً من الناس » (٩٣) . وهو بالتالى لا يضع ثقته في العقود التى يبرمها الافراد ، ويرى ضرورة التدخل فيها من طريق فرض الثمن العادل في المعاملات ومراعاة تطبيق ذلك في الأسواق (٩٤) . والتدخل في العقود يكون على اساس العقل . لان المدينة يجب ان « يسودها العقل » (٩٥) .

وهكذا فان العقد يخضع لحكم العقل او الثمن العادل وكذلك المدينة كلها . فالضرورة والعقل والعادل هي اساس القوة المألزمة للعقد وللقانون ، اما ارادة الافراد فانها تسمى لمصلحتها الخاصة المتناقضة ولا تتوخى الامانة غالباً ولذلك لا بد من اخضاعها لما هو اسمى منها وهو العدل .

والواقع اننا لا نجد في ذلك ادنى فارق بين افلاطون وبين أرسطو ، والفارق بينهما فقط في التطبيقات ، وهو ما لا نعرض له هنا .

وبعد افلاطون بقرون طويلة عادت نظرية العقد الاجتماعى للظهور مرة اخرى على يد ثلاثة فلاسفة هم : هوبز ، ولوك ، وجان جاك روسو . وهؤلاء الثلاثة يؤمنون بالقانون الطبيعى ، ولا يرون في العقد الاجتماعى الا وسيلة للتصبر عن القانون الطبيعى . فالقانون الطبيعى هو الذى فرض ابرام هذا العقد ، وهو الذى حدد شروطه . اما الارادة فلم تلعب في ابرام هذا العقد اى دور

(٨١) Platon, Les Lois, III, 684, A. in: oeuvres complètes, trad. par : E. des Places, S.J., Collection des Universités de France, t. 11, Paris. 1951, p. 21.

(٩٠) A.—J. Carlyle, La notion de "contrat" dans les doctrines politiques, in : Arch. de phil. du dr. et do soc. jur., 1940, p. 78.

(٩١) Platon, Le Republique, 369, B, Classiques Garnier, traduction nouvelle, par R. Baccou, 1963, p. 55.

(٩٢) Platon, La republique, 369, G. Classiques Garnier, op. cit., p. 56.

(٩٣) Platon, Les Lois, 11, 918, D.

(٩٤) Platon, Les Lois, 11, 920, C.

(٩٥) Platon, Les Loi, 11, 919 , C.

على الإطلاق . بل أن الإرادة لا تستطيع أن تضعف هذا العقد شروطاً تخالف ما يقرره القانون الطبيعي .

وهكذا فإن نظرية العقد الاجتماعي ليست سوى وسيلة لتقريب فكرة القانون الطبيعي للأذهان ، ولكنها ليست نظرية مستقلة عن نظرية القانون الطبيعي . وهي بصفة خاصة ليست نظرية إرادية تصل فيها الإرادة إلى الاكتفاء بذاتها كقوة ملزمة للأفراد ، بل لا زالت الإرادة تحتاج فيها إلى أساس تستمد منه قوتها الملزمة ، ولا زال هذا الأساس هو العقل أو العدل . وهذا الأساس هو في نفس الوقت المعيار الذي يحكم الإرادة ويحدد لها طريقها .

وليبيان ذلك فإننا نرجع بإيجاز إلى بعض أقوال هؤلاء الفلاسفة الثلاثة بحسب الترتيب السابق ذكره .

هوبز : يعلن بوضوح أنه من أنصار القانون الطبيعي ، وهو يعتقد أن أول أمر يصدر من القانون الطبيعي هو « البحث من السلام والسعى إليه » . ومن هذا القانون الأساسي للطبيعة يتفرع قانون ثان ، وهو أن الإنسان يكون مستعداً عندما يكون الآخرون كذلك — لأن يلقى أرضاً هذا الحق في عمل كل شيء » (٩٦) وبهذا التنازل المتبادل ينشأ المجتمع السياسي .

والإرادة ليست حرة في أن تضعف في هذا العقد ما تشاء ، وبصفة خاصة فإن الإرادة ليست حرة في الإضرار بصاحبها . ومن ثم فإنه لا يجوز بمقتضى هذا العقد التنازل عن الحقوق الأساسية للإنسان . فهناك « بعض الحقوق لا يتصور أن رجلاً يتنازل عنها أو يتصرف فيها بأي كلمات أو إشارات » (٩٧) « والحقوق التي يتحدث عنها » هوبز « في هذه العبارة هي الحقوق التي أطلق عليها فيما بعد حقوق الإنسان ، وهي الحقوق الطبيعية التي تستمد وجودها من القانون الطبيعي ذاته ولا يجوز المساس بها عن طريق أي تصرف إرادي سواء كان هذا التصرف قانوناً أو عقداً » (٩٨) .

وهكذا فإن العقد الاجتماعي عند « هوبز » يستمد أسباب وجوده كما يستمد شروطه من القانون الطبيعي وليس من الإرادة . فالعقد الاجتماعي مقد غير إرادي .

ومع ذلك فسئرى في البحث الثالث من هذه الدراسة أن هوبز قد انحرف بنظرية القانون الطبيعي الحرافة يبرر طغيان القانون الوضعي .

جون لوك : هو من فلاسفة القانون الطبيعي الصادقين ، وهو يحتج على أخطاء هوبز التي أدت إلى الطغيان والتحكم . « فالقانون الطبيعي هو القاعدة الخالدة للناس جميعاً ، للمشرعين ، كما لغيرهم » (٩٩) . « والقانون الطبيعي هو قانون العقل » (١٠٠) . « والعقل هو قاعدة القياس

T Hobbes, Leviathan, J—M, London, 1959, Ch. 14, p. 67 (٩٦)

Ibid, Ch. 14, p. 68. (٩٧)

Ibid, Ch. 15, p. 78. (٩٨)

De John Locke, Essai sur le pouvoir civil, trad par J—L. Fyot, P U F, 1953, Ch 10, p. 151 (٩٩)

Ibid, Ch 3,p 72; Adde, p 64, 66, 68, 73, 79, 81, 127, 144, 154, 170, 171, 177, (١٠٠)

المشتركة التي أعطاها الله للجنس الانساني « (١٠١) ، والتي لا يستطيع أحد أن يخرج عليها . فلا ارادة الأفراد ولا ارادة المشرع تستطيع مخالفة القانون العقلي . فالارادة خاضعة دائماً للعقل .

وهكذا فان مذهب العقد الاجتماعي الذي بمقتضاه « كل المجتمعات السياسية ولدت من اتحاد ارادي ومن ارادة مشتركة للناس (١٠٢) » ، لا يعني أكثر من أن المجتمع السياسي لا يمكن أن يخلق بواسطة القوة والقهر . فلا يجبر أي شخص على الخضوع للسلطة السياسية « بغير ارادته الخاصة » (١٠٣) . ولكن أساس الدولة ليس هو العقد ، ولكنه العقل الطبيعي ، وكذلك الله خالق هذا العقل . « فان الله - كما يقول لوك - قد أنشأ السلطة السياسية ليقمع تحير الناس ومنفهم » (١٠٤) .

اما العقد الاجتماعي فهو وسيلة فنية ولازمة لتحقيق هذا الأمر الالهي ، وينبغي أن يكون موافقاً لهذا الأمر أيضاً . « لأنه لا يمكن لأي عقد كان ، أن يضع نهاية لحالة الطبيعة بين الناس » (١٠٥) بل ينبغي أن يؤدي هذا العقد الى الغاية منه وهي « المحافظة المشتركة على حياة كل الناس وحراباتهم وممتلكاتهم » (١٠٦) . وأي عقد لا يمكن أن يمس هذه الأشياء « (١٠٧) » ، لأن المجتمع هو قبل كل شيء « مجتمع مخلوقات عاقلة قامت بتكوين جماعة لمصلحتها المشتركة » (١٠٨) .

وهكذا فان أي عقد لا يمكن أن يقيم « سلطة مطلقة تحكيمية » (١٠٩) . وأي عقد « لا يستطيع أن يلغي حق الشعب في الثورة ضد القوانين الظالمة » (١١٠) . ومعنى ذلك أن العقد الاجتماعي لا يستمد قوته الملزمة من ارادة أطرافه ، ولكن من مطابقته للقانون الطبيعي ، فهو عقد عقلي غير ارادي . فالقانون الطبيعي هو الذي فرض إبرام هذا العقد ، وهو الذي حدد شروطه ، وهو الذي أسبغ عليه قوته الملزمة

جان جاك روسو : وهو الذي اقترنت باسمه نظرية العقد الاجتماعي ، لأنه نشر كتاباً بهذا الاسم . ومع هذا الكتاب أخذت هذه النظرية شكلها الأخير الذي لم تتطور بعده أدنى تطور .

ونظرية العقد الاجتماعي حسب جان جاك روسو (كما هي حسب من سبقه من الفلاسفة) تهدف أساساً الى الدفاع عن ارادة الانسان ضد العنف والقهر ، وليس ضد القانون الطبيعي ومبادئ العقل . فالارادة الانسانية لا تملك أن تصنع شيئاً ضد الأخلاق الطبيعية ، وبصفة

Ibid , Ch. 2, p. 68.	(١٠١)
Ibid , Ch. 8, p. 129.	(١٠٢)
Ibid , Ch. 8, p. 123.	(١٠٣)
Ibid , Ch. 2, p. 69.	(١٠٤)
Ibid , Ch. 2, p. 70.	(١٠٥)
Ibid , Ch. 9, p. 141.	(١٠٦)
Ibid , Ch. 15, p. 177.	(١٠٧)
Ibid , Ch. 14, p. 170	(١٠٨)
Ibid., Ch. 11, p. 132.	(١٠٩)
Ibid., Ch. 14, p. 173.	(١١٠)

خاصة فان الإرادة الانسانية « لا تملك ان توافق على شيء يتعارض مع الخير الخاص لصاحب هذه الإرادة » (١١١) . فالقول اذن بأن « روسو » كان فيلسوفاً ارادياً يؤكد ملاحظته برجسون « من أن روسو هو الرجل الذى نتكلم عنه دون أن نفهمه » (١١٢) .

والتوقع ان العقد الاجتماعى عند روسو هو العقد العادل ، أو العقد العقلى ، وليس العقد الارادى . فإبرام هذا العقد كان مفروضاً بالضرورة على الأشخاص الذين إبرموه ، لأنه في لحظة معينة تصبح « الحالة البدائية غير ممكنة الاستمرار ، والا لادى استمرارها الى هلاك الجنس البشرى » (١١٣) .

ومن ناحية أخرى فان الناس غير احرار في تحديد شروط هذا العقد ، لان « شروط هذا العقد محددة بواسطة طبيعة العقد لدرجة أن أى تغير فيها يجعلها باطلة ومدمية الأثر » (١١٤) .

وروح العقد الاجتماعى هى المساواة ، « وهكذا فان الانسان يكسب من هذا العقد بقدر ما يفقد ، ويأخذ أيضاً القوة اللازمة للمحافظة على حقّه » (١١٥) . أما اذا لم يتفق العقد الاجتماعى مع حكم العقل ومبادئ العدل التبادلى فانه يكون باطلاً . فاذا « أنشأ هذا العقد سلطة مطلقة من ناحية ، وخضوعاً بغير حد من ناحية أخرى ، فانه يكون عقداً متناقضاً لا قيمة له » (١١٦) .

ويقول « روسو » بغير غموض ان الإرادة الانسانية ليست هى مصدر العدل « فالشيء الحسن والمطابق للنظام هو كذلك بحسب طبيعة الأشياء . وبصفة مستقلة عن الاتفاقات الانسانية ، لكل عدل يأتى من عند الله ، الذى هو وحده مصدره » (١١٧) .

ونظراً لأن ارادة الأفراد قد تتحرف فان « روسو » يؤكد ضرورة « الزام هؤلاء الأفراد على اخضاع ارادتهم لمعقلهم » (١١٨) . والقانون هو الذى يقوم بذلك ، بشرط أن يكون القانون هو نفسه معبراً عن حكم العقل ، وهو ما يمكن ان يتحقق اذا كان واضعه شخصاً ممتازاً لدرجة غير عادية (١١٩) .

والواضح بعد كل هذه التأكيدات من روسو وغيره من فلاسفة العقد الاجتماعى ، أن المقصود بالعقد الاجتماعى هو العقد العقلى العادل ، وليس العقد الارادى ، وأن مصدر العقد الاجتماعى هو القانون الطبيعى وليس الانسان .

-
- | | |
|---|---------|
| Jean-Jacques Rousseau, Du contrat social, présenté par Henri | (١١١) |
| GUILLEMIN, Union Générale d'éditions, 1963, Liv. 3, Ch. 1, p. 70. | |
| Henri Guillemin, Présentation du contrat social, op. cit., p. 5. | (١١٢) |
| J.J. Rousseau, Du contrat social, op. cit., Liv. 1, Ch. 6, p. 60. | (١١٣) |
| Ibid., Liv. 1, Ch. 6, p. 61. | (١١٤) |
| Ibid., Liv. 1, Ch. 6, p. 62. | (١١٥) |
| Ibid., Liv. 1, Ch. 4, p. 56. | (١١٦) |
| Ibid., Liv. 2, Ch. 6, p. 81. | (١١٧) |
| Ibid., Liv. 2, Ch. 6, p. 84 | (١١٨) |
| Ibid., Liv. 2, Ch. 6—7, p. 83 et s. | (١١٩) |

فنظرية العقد الاجتماعي لا تعدو أن تكون تعبيراً جديداً عن نظرية القانون الطبيعي . وهو تعبير اريد به تبسيط هذه النظرية ، وجعلها قريبة إلى الدهن . ويتربط على ذلك أن نظرية العقد الاجتماعي لا تذهب إلى إطلاق حرية الإرادة . بل أنها - على العكس من ذلك - تخضع الإرادة لحكم العقل والمعدل ومبادئ القانون الطبيعي .

(١٦) - نظرية سلطان الإرادة (كانت) :

نتحدث الآن من « كانت » صاحب نظرية « سلطان الإرادة » ، ونظرية « الأمر المطلق » ، ونظرية « العقل الخالص » ، ونظرية « العقل العملي » ، ونظرية « العقل الخالص العملي » .

وكما ذكرنا من قبل فإن معنى سلطان الإرادة عنده ، هو عكس المعنى الذي يطلقه رجال القانون على هذا الاصطلاح . فرجال القانون يقصدون أساساً بعبداً سلطان الإرادة ، الإرادة التناقضية . أما « كانت » فهو يعتقد أن الإرادة التناقضية هي إرادة نفعية ، تتعارض بالضرورة مع سلطان الإرادة ، وهو مبدأ أخلاقي . وهكذا فإن رجال القانون أخذوا من نظرية « كانت » اسمها فقط واستخدموه في عكس ما قصده « كانت » نفسه .

والخلاصة أن نظرية العقد الاجتماعي وكذلك نظرية سلطان الإرادة لا تؤدي أي منها إلى تحرير إرادة الفرد بصفة مطلقة ، بل تخضع إرادة الفرد لحكم العقل والقانون الطبيعي . وقد أعمت هاتان النظريتان بعض التعبيرات الجديدة من القانون الطبيعي دون أن تخرج أيهما عن جوهره .



ثالثاً : الانحراف في نظرية القانون الطبيعي أو الخلط بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي (هوبز وهيجل) :

(١٧) - ازدواج القانون الطبيعي والقانون الوضعي :

من أهم المواقف التي اتخذها أصحاب نظرية القانون الطبيعي وإبرزهم أرسطو (واضع النظرية) وكانت (أعظم فلاسفتها المتأخرين) التنبيه إلى ضرورة التفرقة بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي .

هذا القول بالازدواج القانونين الطبيعي والوضعي ومدم الخلط بينهما والاعتراف لكل منهما بمجاليه الخاص ، يؤدي إلى نتيجتين هامتين : أولاًهما أن الإيمان بأي من هذين القانونين لا يتعارض مع الإيمان بالآخر ، بل على العكس فإن الإيمان بالقانون الطبيعي يقتضي الإيمان بضرورة القانون الوضعي . وبالفعل فإن كل أنصار القانون الطبيعي يؤمنون بالقانون الوضعي ويعتبرون لهذا السبب فلاسفة وضعيين ، أي مؤمنين بضرورة الدولة وبأنه لا يوجد قانون في الدولة إلا القانون الصادر من إرادتها الصريحة أو الضمنية .

والنتيجة الثانية للازدواج ، اعتبار القانون الطبيعي بمثابة معيار للحكم على القانون الوضعي ، وأنه أيضاً المثل الأعلى له ، وهو المثل الذي ينبغي أن تخضع له إرادة المشرع فيما تصدره من تشريعات . وفي هذه النتيجة الثانية أعظم ضمان لعدم استبداد المشرع في أية دولة ، وفي خضوع القانون الوضعي للقانون الطبيعي أي للمعدل والفضيلة والأخلاق .

وجدير بالملاحظة انه يوجد اعتقاد سطحي لدى بعض رجال القانون مؤداه ان الوضعية القانونية ، والايان بالقانون الطبيعي ، موقفان متعارضان ، وانه لا يمكن ان يكون رجل القانون وضعياً ومن انصار القانون الطبيعي في الوقت نفسه .

والواقع ان هذا الاعتقاد لا يتفق مع أول مبدأ من مبادئ القانون الطبيعي وهو مبدأ ضرورة وجود الدولة وضرورة احترام القوانين الصادرة عنها حتى ولو كانت سيئة ، في سبيل حفظ النظام الذي هو أهم من درجة الاتفاق في القانون الوضعي أو درجة اقترابه من المثل الأعلى للمعل .

ويرجع هذا الاعتقاد السطحي فيما يبدو الى السببين الآتيين : الأول انه يوجد مفكرون يؤمنون بالقانون الوضعي وحده ولا يؤمنون بالقانون الطبيعي ، لانه اذا كان الايمان بالقانون الطبيعي يقتضي حتماً الايمان بالقانون الوضعي ، فان العكس غير صحيح . وقد حاول هؤلاء المفكرون الإيهام بأن كل من يؤمن بالقانون الوضعي مثلهم ، لا يستطيع أن يؤمن بالقانون الطبيعي . وبالتالي يجب على كل مفكر أو رجل قانون أن يحدد موقفه ، فاما ان يكون معهم أي من انصار القانون الوضعي وحده دون القانون الطبيعي ، أو يكون ضدهم أي من انصار القانون الطبيعي وبالتالي لا يعتبر في نظرهم من انصار المذهب الوضعي . وبالفعل فقد انساق بعض رجال القانون الى هذه الدعوة ، وبدأ هذا البعض يحدد لنفسه موقفاً يختار فيه بين الوضعية القانونية وبين الانتماء لمذهب القانون الطبيعي .

ونحن لا نظن بعد ما ذكرناه في شرح نظرية القانون الطبيعي عند أرسطو ، أننا في حاجة الى رفض الانسياق وراء هذه الدعوة . فان نظرية القانون الطبيعي هي ذاتها أهم تبرير لوجود القانون الوضعي ، وأهم أساس تستند اليه القوة الملزمة للقانون المذكور . ولا شك ان أهم فلاسفة القانون الطبيعي (أرسطو وكانت) هم أيضاً أهم فلاسفة المذهب الوضعي في القانون ، حتى ولو وجد بعض انصار هذا المذهب الأخير ممن لا ينتمون الى نظرية القانون الطبيعي . ودون حاجة الى التقليل من أهمية اصحاب الدعوة السابق الإشارة إليها .

أما السبب الثاني في هذا التعارض المصطنع بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي فيرجع الى اصحاب السلطة في النظم الاستبدادية . وهؤلاء يهتمهم كثيراً في سبيل تحرير ارادتهم من الخضوع للقانون الطبيعي ان يعلنوا عدم اعترافهم بهذا القانون ويانه لا يوجد قانون الا القانون الوضعي . أما انصار القانون الطبيعي فهم في نظرهم اعداء للدولة وانصار للفوضى . وفي شرح هذا السبب الثاني يقول الفيلسوف الفرنسي « لالاند » ان « المدافعين عن العروش والأموال وانصار المذاهب الشمولية والوطنية والانتصيرية ، لم يكفوا أبداً من تكوين جماعة متسلطة في مواجهة انصار العقل الخالص . ومنذ مهد سقراط فان الأولين يعاملون الآخرين على أنهم انصار للفوضى وأعداء للدولة » (١٢٠) .

وهنا أيضاً يظهر بجلده مدى الخطأ في اعتبار نظرية القانون الطبيعي من النظريات المادية للدولة ، بينما هي أهم نظرية قيلت في تبرير وجود الدولة .

وباستعراض السبب السابق ذكرهما يتبين أن بعض انصار القانون الوضعي من غير انصار القانون الطبيعي ، وكذلك بعض اصحاب السلطة والنفوذ والاتجاهات المنصيرية غير المتعلمة تعاونوا جميعاً بغير اتفاق بينهم على رسم صورة غير صحيحة من التعارض أو التناقض بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي ، وهو تمارض لا تعرفه نظرية القانون الطبيعي ، بل يعرفه فقط أعداء هذه النظرية ممن سبق ذكرهم .

وإذا كانت نظرية القانون الطبيعي لا تعرف التعارض أو التناقض بين القانونين الطبيعي والوضعي ، فإنها تنكر أيضاً الخلط والاندماج بين هذين القانونين . وكما أن التعارض بين القانونين يطلق الحرية لأصحاب السلطة والاتجاهات المنصيرية في عدم الخضوع لأحكام العقل ، فإن الخلط بين القانونين يؤدي إلى نفس النتيجة المؤسفة ذاتها .

ومن الواضح عند أرسطو أن القانون الطبيعي ليس هو القانون الوضعي . وأن القانون الطبيعي هو العدل في ذاته أما القانون الوضعي فهو العدل المصطنع . ومن الواضح لديه أيضاً أن القانون الوضعي صادر عن إرادة المشرع ، وأن هذه الإرادة يجب أن تخضع لحكم العقل أي لحكم النصفية والعدل والأخلاق . وكل هذه الاصطلاحات تعبر عن شيء واحد هو القانون الطبيعي . ومن الواضح أيضاً عند أرسطو أنه ينظر إلى الأمور نظرة واقعية ، ولا ينبغي منه أن القانون الوضعي قد ينحرف من مثله الأعلى وهو القانون الطبيعي ، وفي هذه الحالة فإن القانون الوضعي لا يحتفظ بصفة العدل التي يضيفها عليه افتراضاً مشابهته للقانون الطبيعي . بل إن أرسطو يقر بوضوح نظرية القانون الوضعي الظالم ، وهو القانون الذي يعبر بصفة خاصة عن المصلحة الشخصية لأحد الحكام الطغاة أو مصلحة الطبقة المنتصرة في الصراع الطبقي الدائر في المجتمع .

وقد زادت التفارقة بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي وضوحاً على يد « كانت » . وهو إذا كان يؤمن بأن القانون الطبيعي يعطي لنا « المبادئ الخالدة التي يجب أن يؤسس عليها كل تشريع وضعي » (١٢١) . « وأن القانون الوضعي لا يستطيع أن يخالف القانون الطبيعي » إلا أن الفارق بين القانونين ينبغي أن يظل دائماً محفوظاً . وأن يظل هذا الازدواج قائماً حتى في الفرض الذي يمكن أن نتصور فيه جدلاً أن القانون الوضعي مطابق من حيث المضمون لأحكام القانون الطبيعي « إذ من الممكن أن نتصور ، كما يقول « كانت » تشريعاً خارجياً لا يتضمن إلا قوانين طبيعية خالصة » . والتشريع الخارجي عند « كانت » هو التشريع الوضعي .

وحتى في هذا الفرض الجدلي فإن الفارق بين القانونين الطبيعي والوضعي يظل قائماً ، وهو فارق يرجع إلى مصدر كل منهما . فبينما مصدر القانون الطبيعي هو العقل الخالص فإن مصدر القانون الوضعي هو إرادة الإنسان . وفي هذا الفرض الجدلي الذي يتطابق فيه القانونان من حيث المضمون فإن إرادة المشرع تكون « صائغة للالتزام بالتصرف حسب القانون الطبيعي » ولكنها ليست مصدر القانون الطبيعي ذاته « (١٢٢) .

والواقع أنه في الاحتفاظ بالفارق بين القانونين الطبيعي والوضعي في جميع الأحوال

Kant, Doctrine du droit, tradé par J. Barni, Paris, 1854, p. 82.

(١٢١)

Ibid., p. 38.

(١٢٢)

وحتى في الفرض النادر الذى يتطابق فيه كل منهما من حيث المضمون ، اعظم حماية لحرية الأفراد وحقوقهم ، لانه حتى في هذا الفرض الجدلى النادر فان المشرع لا يستطيع ان يعنى ان القانون الوضعى هو العدل في ذاته ، بل هو على احسن الفروض عدل مصطنع .

وهكذا تصبح النظرة دائماً الى القانون الوضعى نظرة واقعية . فالقانون الوضعى في جميع البلاد وفي جميع العصور من صنع البشر ومصدره دائماً ارادة المشرع اى ارادة الانسان . و ارادة الانسان يجب ان تخضع لحكم العقل ومبادئ العدل . وبالتالي فان القانون الوضعى يجب ان يخضع للقانون الطبيعى ولا ينحرف عنه.

فالازدواج بين القانونين الوضعى والطبيعى يعبر عن نظرة واقعية سليمة ، ويؤدى في الوقت نفسه الى الانسجام بين العدل في ذاته والعدل المصطنع ، بما يكفل الحماية لارادة الفرد وحقوق الانسان .

والازدواج بين القانونين الطبيعى والوضعى لا يعنى ابدا التعارض بينهما كما اراد ذلك بعض المفكرين او بعض اصحاب المسالغ والاتجاهات المنصرية والنغوذ . على انه وان كان الازدواج بين القانونين الطبيعى والوضعى يعبر عن اهم المواقف التى اخذها اصحاب نظرية القانون الطبيعى ، فان بعض انصار هذه النظرية قد انحرف بها ونادى بالوحدة بين القانونين كما يلى :

(١٨) - نظرية عقل الكومولث (هوبز) :

فمن الشائع ان هوبز من فلاسفة النظم الاستبدادية والحكم المطلق ، وهى فكرة صحيحة تؤدى اليها كتاباته بالفعل . ولكن لا يكاد احدى يعتبره من فلاسفة القانون الطبيعى بالرغم من انه ينتمى الى نظرية القانون الطبيعى الذى هو في نظره مصدر العقد الاجتماعى كما سبق ان رأينا .

والواقع ان « هوبز » ينتمى الى نظرية القانون الطبيعى ولكنه ينحرف بهذه النظرية انحرافاً مؤدياً الى تبرير النظم الاستبدادية ، رغم ان هذه النظرية في اساسها تضع قيداً شديداً على ارادة المشرع وهو قيد العدل والعقل والأخلاق .

وقد تحقق هذا الانحراف عن طريق الخلط بين القانون الطبيعى والقانون الوضعى ، او الخلط بين العقل الخالص وهو مصدر القانون الطبيعى وبين عقل الدولة وهو مصدر القانون الوضعى . فالذى يصنع القانون الطبيعى في نظر هوبز هو « عقل ذلك الرجل المصطنع وهو الكومولث » اى الدولة . وهو يذكر أيضاً ان « القانون الطبيعى والقانون المدنى يتضمن كل منهما الاخر ويتساويان في المضمون » .

وبينما فرق « كانت » بين القانونين الطبيعى والوضعى على اساس اختلاف مصدر كل منهما ، طابق « هوبز » بين القانونين على اساس وحدتهما مصدر كل منهما .

وهكذا لا يوجد في نظر هوبز مبرر للبحث عن مصدر القانون الطبيعى ، لمصدره معروف وهو عقل الدولة او بتعبير آخر عقل المشرع . فكل ما يراه المشرع عدلاً فهو عدل وكل ما يراه المشرع ظلماً فهو ظلم . وكل ما يراه المشرع حسناً فهو حسن وكل ما يراه المشرع قبيحاً فهو قبيح . وبالتالي فان عقل الدولة اصبح هو المصدر الوحيد للقانون الوضعى وهو أيضاً المصدر الوحيد للقانون الطبيعى وللباديه الاخلاقى .

ويترب على ذلك أنه لا يوجد أو لا يتصور وجود قانون ظالم ، لأن القانون دائماً عادل فهو مطابق للعقل في ذاته أو مطابق للقانون الطبيعي . ومعنى ذلك أنه لا تجوز الثورة أو المقاومة في مواجهة نظام الدولة وقوانين الدولة ، لأن الثورة ستكون في هذا الفرض موجبة ضد القانون الطبيعي والمعدل والأخلاق . ومعنى ذلك أيضاً أنه لا قيد على إرادة الحاكم ، لأن إرادته هي مصدر كل قيد والتزام . فإرادة الأفراد تخضع لإرادة الحاكم ، أما إرادة الحاكم فلا تخضع لشيء .

وغنى عن الذكر أن نظرية هوبز من عقل الدولة (أو عقل الكومنولث) هي نظرية منحرفة وغير صحيحة . وقد وصفها هابز شياطين بأنها من قبيل « اللغو (absurde) » (١٢٢) .

والصحيح طبقاً لنظرية القانون الطبيعي أن إرادة المشرع تخضع للقانون الطبيعي ، وهي ليست مصدر له .

والواقع أن « هوبز » يستحق الفكرة الشائعة عنه وهي أنه من فلاسفة الاستبداد ، ويستحق أيضاً عدم وجود فكرة شائعة من أنه من فلاسفة القانون الطبيعي . فنظريته من عقل الدولة ليست سوى اتعريف وتعبير سييء عن نظرية القانون الطبيعي .

(١٩) - فلسفة الفكرة (هيجل) :

رغم أن « هيجل » ينكر دور الفلسفة في التأثير على حركة التاريخ ، ويرى على حد قوله ، أن « الفلسفة تأتي دائماً متأخرة للغاية ، فهي لا تظهر إلا عندما تكون الحقيقة قد اكتملت وتحققت خطوات تكوينها . وكل ما يستطيع التفكير أن يعمل ، يستطيع التاريخ أن يشير إليه بنفس القوة » . رغم ذلك فإنه من المؤكد أن هيجل قد أحدث بفلسفته تأثيراً هائلاً على مجرى الأحداث وعلى حياة القانون الوضعي في الكثير من الدول . فهو كما يقول أحد الفلاسفة المعاصرين : « فتح الطريق أمام الفاشية والنازية وأمام الشيوعية أيضاً . فهو أحدى القوى التي في سبيلها إلى تغيير العالم » (١٢٣) .

وهو بجانب تأثيره في الاتجاهات السياسية المذكورة ، فقد وجد له أنصاراً ومشايخين بين رجال القانون ، أبرزهم « أبرزهم » في ألمانيا ، وكذلك « هوريو » في فرنسا (١٢٤) .

وتعرف فلسفة هيجل باسم فلسفة الفكرة (La philosophie de l'Idée) ، ويحسب مصطلحات هذه الفلسفة يقصد بالفكرة ، أو العقل المطلق ، أو الإرادة العالمية في ذاتها ومن أجل ذاتها ، أو روح العالم ، شيء واحد ، فهذه كلها اصطلاحات مترادفة (١٢٥) .

Max Scheller, Le formatisme en éthique et l'éthique matérielle des valeurs, trad. par Gandillac, Paris, Gallimard, p. 336. (١٢٢)

Hegel, Principes de la philosophie du droit, trad. par A. KAN, Gallimard, Paris, 1940, p. 32. (١٢٣)

J.-M. Bochenski, La philosophie contemporaine en Europe, trad. par F. Vaudon, P.-B. Payot, Paris, 1962, p. 7. (١٢٤)

F. Gony, Science et technique, t. 2, p. 110, 111. (١٢٥)

وهيجل يعلن أنه من أنصار القانون الطبيعي والقانون العقلي . وهو يأخذ على عاتقه الدفاع عن العقل الذي « أهم وأهين وأدين دائماً وبغير حدود » (١٢٧) .

وهيجل ينادى بالوحدة بين ما هو واقعي وبين ما هو معقول ، « فكل ما هو عقلي هو حقيقي ، وكل ما هو حقيقي هو عقلي » (١٢٨) . وبالتالي فإن الدولة تعتبر شيئاً معقولاً في ذاتها (١٢٩) ، بل أكثر من هذا فإن الدولة هي تجسيد للفكرة ، والإرادة العالمية ، أي تجسيد للالهوية . فالدولة كما يقول هيجل « هي مجيء الله على الأرض ، ولذلك يجب عبادتها باعتبارها التجسيد الإلهي على الأرض » (١٣٠) .

ولكن هيجل لا يتكلم عن كل دولة ، وإنما يقصد فقط الدولة السائدة في عصرها ، فهي وحدها التي تعتبر « تجسيدا للروح العالمي » (١٣١) . وتعتبر بالتالي « شيئاً معقولاً في ذاتها ومن أجل ذاتها » (١٣٢) . وفي مواجهة هذه الدولة فإن « الشعوب الأخرى لا يكون لها أي حق » (١٣٣) .

وهنا نلمح farkاً جوهرياً بين هيجل وبين هوبز . فبينما يذهب هوبز إلى المطابقة بين عقل الدولة (والمقصود بذلك أي دولة) وبين العقل الخالص (وهو مصدر القانون الطبيعي) فإن هيجل يجعل المطابقة مقصورة فقط بين الفكرة أو العقل المطلق وبين الدولة السائدة في عصرها وهي التي تعتبر تجسيدا للهياً جديراً بالعبادة ، ويعتبر كل ما يصدر منها قانوناً طبيعياً جديراً بالتقديس .

أما الدول الأخرى فهي تخضع لهذه الدولة السائدة ، ولا تعتبر قوانين هذه الدول تعبيراً عن القانون الطبيعي ، بل قد تكون قوانين هذه الدول « ظالمة وغير معقولة في ذاتها ومن أجل ذاتها » ، ومثل هذه القوانين تعتبر وضعية في الحدود التي يكون لها فيها معنى وفائدة بحسب الظروف ، فلا تكون لها إلا قيمة تاريخية ذات طبيعة وقتية (١٣٤) .

وهيجل يرفض نظرية العقد الاجتماعي في صورتها الإرادية كأساس للدولة « لأن طبيعة الدولة في نظره لا تقوم على أساس علاقات مقدية ، سواء كانت هذه العلاقات المقدية بين كل شخص وكل شخص آخر ، أو كانت بين جميع الأشخاص من ناحية وبين الأمير أو الحكومة من ناحية أخرى » (١٣٥) .

-
- | | |
|---|---------|
| Hegel, Principes de la philosophie, op. cit., pp. 30, 33, 50, 54 et 55. | (١٢٧) |
| Ibid., p. 28 et 35. | (١٢٨) |
| Ibid., p. 30. | (١٢٩) |
| Ibid., p. 30. | (١٣٠) |
| Cite par G. Gurvith, Dialectique et sociologie, Paris, Flammarion, | (١٣١) |
| 1962, p. 90. | |
| Hegel, op. cit., p. 258. | (١٣٢) |
| Ibid., p. 190. | (١٣٣) |
| Ibid., p. 258. | (١٣٤) |
| Ibid., p. 38. | (١٣٥) |

فالدولة أساسها الإرادة العالمية ، أما العقود فهي التي تقوم على إرادة شخصية ليست عالمية في ذاتها أو من أجل ذاتها (١٣٦) . والعقد لا تكون لها قيمة إلا بقدر مطابقتها للفكرة ، أي للإرادة العالمية في ذاتها ومن أجل ذاتها . فالإنسان لا يستطيع أن يتصرف بإرادته في الحقوق التي « لا تقبل التصرف أو التقادم » ، وهي الحقوق التي تكون شخصيته الخاصة وتنبه من الجواهر العالمي لضميرها في حد ذاته (١٣٧) .

والعقد لا تكون ملزمة إلا إذا روعي فيها مبدأ التعادل بين الالتزامات المتقابلة . ففي كل تعاقد يوجد تناقض ديبالكتيكي بين العقد والملكية . فالعقد هو سبب كسب الملكية . والملكية موجودة في كل عقد . وحتى يمكن حل هذا التناقض لا بد أن يظل التعاقد مائلاً بعدم إبرام العقد لنفس القيمة التي كان يملكها قبل التعاقد (١٣٨) . وهو لا يتحقق إلا عن طريق التعادل في الالتزامات المتقابلة . (والواقع أن نظرية هيجل عن التناقض الديالكتيكي بين العقد والملكية لا تمدد أن تكون تعبيراً جديداً عن نظرية العمل التبادلي التي نادى بها أرسطو) .

ومن ناحية أخرى فإن هيجل وهو يرفض العقد الاجتماعي في صورته الأرادية ، كأساس للدولة ، لا يقول شيئاً مختلفاً عما يقوله أنصار نظرية العقد الاجتماعي الذين لم يقصدوا بهذا العقد كما سبق أن رأينا عقداً أرادياً مصنوعاً ، ولكن قصدوا به العقد العقلي الطبيعي الصادر من القانون الطبيعي . وهم في هذا يعمرون بطريقة مختلفة عن رأي هيجل في أن أساس الدولة هو الإرادة العالمية في ذاتها ومن أجل ذاتها .

والواقع أن فلسفة الفكرة إذا كانت تعبر إرادة الدولة السائدة في مصرها من أي قيد باعتبارها التجسيد الإلهي على الأرض ، وباعتبار أن ما يصدر عن إرادتها من قوانين هو بداهة المقصود بالقانون الطبيعي ، فإنها في نفس الوقت ولنفس السبب ، لا تعطي أية حماية لإرادة الأفراد داخل هذه الدولة ، ولا لإرادة الدول والشعوب الأخرى في مواجهة هذه الدولة .

فالدولة السائدة لها الحرية المطلقة من كل قيد ، والدول الأخرى وكذلك الأفراد داخل الدولة السائدة عليهم الخضوع المطلق بغير حد . والمطابقة بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي إذا كانت تؤدي عند « هوبز » إلى استبداد الدولة بمواطنيها ، فإن المطابقة بين القانون الطبيعي وبين القانون الوضعي عند « هيجل » تؤدي إلى استبداد الدولة السائدة ليس فقط بمواطنيها ، بل وبجميع دول الأرض وشعوبها . ومن هنا يمكن أن نفهم الملاحظة التي ذكرناها منذ البداية وهي أن هيجل هو الذي فتح الطريق أمام الفاشية والنازية . أما أنه فتح الطريق أمام الشيوعية فلأنه من أعظم الفلاسفة تأثيراً على ماركس .

وبعد استعراض فلسفة هوبز وفلسفة هيجل ، فإننا نستطيع القول إن المطابقة بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي تعتبر انحرفاً خطيراً في نظرية القانون الطبيعي وتؤدي إلى الاستبداد . لأنها تطلق إرادة المشرع سواء في كل دولة كما عند « هوبز » ، أو في الدولة السائدة

Ibid., p. 82.

(١٣٦)

Ibid., p. 82; Adde, p. 191.

(١٣٧)

Ibid., p. 76.

(١٣٨)

كما عند « هيجل » من كل قيد على الإطلاق ، وتخضع في الوقت نفسه سائر الإرادات الإنسانية لهذه الإرادة المسيطرة خضوعاً ليس له حد . والصحيح في نظرية القانون الطبيعي أن إرادة الإنسان تخضع لحكم العقل والعدل ، سواء كان هذا الإنسان هو المشرع نفسه أو كان أحد المواطنين العاديين .

والواقع أن الاستبداد بدموى المطابقة بين القانون الطبيعي والقانون العقلي ، لا خطر بكثير من الاستبداد الذي ينكر أصلاً القانون الطبيعي والقيم الأخلاقية ، لأن هذا الاستبداد الأخير يمكن مقاومته عن طريق التمسك بقوة العقل والعدل . أما الاستبداد باسم القانون الطبيعي فتصعب مقاومته لأنه يعتبر القوة عدلاً ، ويعتبر القانون الوضعي ولو كان ظالماً ، تعبيراً عن العدل في ذاته ومن أجل ذاته .

والآن وقد عرضنا نظرية القانون الطبيعي في أصلها ووضعها الصحيح عند أرسطو وفيما طرأ عليها من تعبيرات جديدة (في نظريتي العقد الاجتماعي وسلطان الإرادة) ومن تعبيرات منحرفة (في نظريتي عقل الدولة وفلسفة الفكرة) تنتقل إلى النظرية الإرادية الوحيدة في تاريخ الفلسفة ، (وهي إرادة القوة لنيتشه) .



رابعاً : نظرية إرادة القوة (نيتشه)

(٢٠) - الفلسفة اللاعقلية أو الممعية :

الفلسفة اللاعقلية (irrationaliste) هي فلسفة مدمية بحسب ترجمة المجمع اللغوي لكلمة (nihiliste) ، وهي لا تؤمن بمبدأ السببية الذي يجعل لكل شيء سبباً ، وهو المبدأ الذي تقوم عليه نظرية المعرفة (١٣٩) . ومن أبرز أنصار هذه الفلسفة شوبنهاور ونيتشه . ويعتبر نيتشه هو لبى الدعوة للفلسفة اللاعقلية حسب تعبير يوشنسكى .

يرى نيتشه أن الصالح لا يمدو أن يكون « حدثاً بغير خطة ، بغير عقل ، وبغير ضمير » فهو أسوأ أنواع الضرورات ، بل هو ضرورة حمقاء (١٤٠) .

وإذا كانت نظرية نيتشه هي أول نظرية إرادية خالصة في تاريخ الفكر الإنساني ، إلا أنها لم تود إلى حماية الإرادة فعلاً بل إلى العكس فانها أدت إلى إهدار الإرادة وتحطيمها بدرجة تفوق أي تصور .

أن حماية الإنسان والمحافظة على حرية إرادته ، لا تكون عن طريق تحطيم الأخلاق ، أو إزالة كل قيد على الإرادة مهما كان . بل على العكس فإن جعل الأخلاق والقانون الطبيعي قيداً على الإرادة ، فيه أكبر حماية لهذه الإرادة ، أي لكل إرادة في مواجهة الإرادات الإنسانية الأخرى .

Ibid., p. 83, Adde, p. 81.

(١٣٩)

NIBTZSCHE, la volonté de puissance, trad. par G. Bianquis, 3 ed., t. 1, (١٤٠) Gallimard, 1948, p. 46.

اما اطلاق حرية الارادة بغير قيد فانه يؤدي الى استبداد ارادة القوى بارادة الضعيف . وهذا ما ذهب اليه « نيتشه » بالفعل ، فهو يطلق على فلسفته اسم « ارادة القوة » ويعتبر من أهم تعاليم هذه الفلسفة « عبادة الأبطال » (١٤١) .

وإذا كان الانسان قد تحرر من الأخلاق ، فانه أصبح خاضعاً للأوامر الصادرة من الرئيس أو البطل ، الذي أصبح من حقه وحده أن « يتودى أمر ويفرض نظام القيم الخاص به » . و « مصدر هذا الأمر ليس هو طبيعة الأشياء » (١٤٢) . فليست هناك طبيعة للأشياء وليست هناك حقيقة (١٤٣) ، وليست هناك أخلاق عقلية أو طبيعية (١٤٤) . فالقوة هي القانون والأخلاق (١٤٥) .

وكذلك ليست هناك حقوق للانسان ، بل يتوقف حق كل شخص على مدى قوة هذا الشخص . « فقيمة الشخص ، كما يقول نيتشه ، يجب أن تكون هي معيار الحقوق التي يستطيع أن يحميها » (١٤٦) ، وإذا تمارس ما ينعيه رجل قوي مع ما ينعيه رجل ضعيف « فيجب قتل الرجل الضعيف كما تقتل الحشرة الحقةرة » ، « ومعظم الناس لا حق لهم في الوجود وهم فقط مصدر ازعاج للأشخاص المتميزين » (١٤٧) .

اما العقود وهي أهم التصرفات الإرادية للانسان ، فليست لها قيمة في ذاتها ، وإنما تستمد قيمتها من الشخص الذي يربط بها . فالزواج مثلاً وهو يعتبر في القانون متداً ونظاماً قانونياً وصعباً من حق من الحقوق اللصيقة بالانسان ، ليست له في نظر نيتشه « أي قيمة في ذاته » . « لا هو ولا أي نظام قانوني آخر » (١٤٨) .

ونيتشه لا يؤمن بمبدأ حرية التعاقد أو حرية التجارة ، ويعتقد أن مبادئ الحرية الاقتصادية التي تلخصها عبارة « دعه يعمل دعه يمر » ، ليست سوى نوع من الخلالة (libertinage) التي تتعارض مع مبدأ ارادة القوة (١٤٩) .

والواقع أننا إذا أردنا العثور على تطبيق عملي لنظرية ارادة القوة ، فلن نجد خيراً من الدكتاتور النازي هتلر ، الذي يصدق عليه لفظ البطل أو الرئيس الذي يفرض ويقرر نظام القيم الخاص به وهو النظام النازي بما يحمله من رمز الصليب المعقوف وبما يصدر عنه من ارادة القوة

NIETZSCHE, la volonté, de puissance, op. cit., p. 21, 23, 30, 114, 216, 229, 235, (١٤١)
250, 261, 262, 266, 277, 283, 304, 283, 304, 346.

Ibid., p. 264.

(١٤٢)

Ibid., p. 45, 47, 55, 107.

(١٤٣)

Ibid., p. 17, 31, 49, 51, 91, 101, 104, 251, 260, 350.

(١٤٤)

Ibid., p. 96.

(١٤٥)

Ibid., 306.

(١٤٦)

Ibid., p. 306.

(١٤٧)

Ibid., p. 289.

(١٤٨)

Ibid., p. 31., 80, 115.

(١٤٩)

التي تحق كل ارادة اخرى تعترضها سواء في مواجهة المواطنين او في مواجهة شعوب العالم الاخرى . وقد كان هتار تلميذا مخلصا لنيثشه وهو يصبر عن رايه في القوة الملزمة للعقود بقوله : « اننى قادر وبكسل حسن نيسة ان اوقسم على معاهدات اليوم ، لامرقتها غداً بكل بريد » (١٥٠) .

وغنى عن الذكر ان فلسفة نيثشه عن ارادة القوة لم تكن بعيدة عن التأثير في تفكير الزعيم النازى او في تفكير اهوانه من فلاسفة الحزب ومخططيه .

واذا كانت القسوة التي تعبر عنها نظرية ارادة القوة تفوق كل تصور ، الا ان هذه النظرية تبدو منطقية مع نفسها ، لان ارادة الانسان اذا تحررت من كل قيد عليها انطلقت بغير حد . وعندما تنطلق كل ارادة سيحدث تصادم حتى بين الارادات المختلفة ، وهو ما لا يمكن حسمه الا عن طريق القوة وارادة القوة .

فالحرية المطلقة للارادة تؤدي ضرورة ومنطقاً الى ارادة القوة والى سحق كل ارادة ضعيفة تعترض ارادة اخرى اقوى منها .

والدرس الذي نستفيد من فلسفة نيثشه او من التطبيقات العملية لها في النظم النازية او الفاشية او ما شابههما ، هو ان حماية الارادة لا تكون عن طريق اطلاق الحرية لها ، بل على العكس فان الارادة المطلقة تؤدي الى تحطيم كامل لحرية الارادة .

اما الحماية الحقيقية للارادة فتكون عن طريق اخضاعها للقانون الطبيعي ومبادئ العدل والاخلاق ، وهو اخضاع يمتد الى كل ارادة انسانية بغير تحديد ، ويشمل ذلك ارادة المواطن العادي وارادة المشرع وارادة القاضي . ويشمل ذلك ايضاً ارادة الدولة الصغيرة وارادة الدولة الكبيرة .

وفي خضوع كل ارادة للقانون الطبيعي تتحقق حرية الارادة لكل فرد . وهي حرية يحكمها العدل . فالعدل اسمى من الحرية ، وهو الضمان الوحيد لوجود هذه الحرية بشرط ان تكون حرية عادلة وليست حرية مطلقة .

واذا كانت الفلسفات التي درسناها حتى الآن تتراوح بين اطلاق حرية الارادة او تقييدها ، فان هناك فلسفات اخرى تذهب الى انكار وجود الارادة اصلاً او قيامها باى دور على الاطلاق ، ونعنى « فلسفة الشك » (لباسكال) ، والمادية التاريخية (لماركس وانجلز) ، ولا يتسع المقام للتحدث عنهما ، ولذلك ننتقل الى « الفلسفات المعاصرة » .



خامساً : الاتجاهات المعاصرة

(٢١) - المقصود بالفلسفات المعاصرة :

كل الفلسفات السابق بحثها هي في الواقع فلسفات معاصرة . لان الفلسفة لا تقدم ابداً ولا تبلى ابداً . وعلى سبيل المثال لا زال « أرسطو » فيلسوفاً عصرياً ، بل هو اعظم فلاسفة العصر الذي نعيش فيه . وليس غريباً أن نقرأ ما يقوله « هيدجر » من أن الفصل الأول من كتاب الطبيعة لأرسطو « يجعل حتى اليوم مكتبات بأكملها من المؤلفات الفلسفية ، شيئاً سطحياً » (١٥١) .

ولذلك فإن ما نقصده بالفلسفات المعاصرة هي الفلسفات التي ظهرت في هذا العصر واخذت مكانها الى جانب الفلسفات الاخرى المعروفة والتي سبقت دراستها . وتشمل الفلسفات المعاصرة فلسفة الحياة ، وفلسفة الجوهر ، وفلسفة الوجود (نبر عنها : الوجودية المحدثه - برعامة جان بول سارتر وهيدجر - والوجودية المؤمنة - التي يتزعمها كارل جاسبر وجابريل مارسيل - كما تشمل اتجاهات علم الاجتماع ، وكل ذلك يضيّق المقام بالحديث عنه ، ولذلك نقصر الحديث على المصير الذي انتهت اليه نظرية القانون الطبيعي في العصر الحديث .

(٢٢) - نظرية القانون الطبيعي في القرن العشرين :

من الواضح بعد الاستعراض السابق للاتجاهات الفلسفية المتباينة ، أن نظرية القانون الطبيعي هي نقطة البداية لكل الفلسفات الأخلاقية بغير استثناء سواء في ذلك الفلسفات المؤيدة أو المعادية لها .

وبعد أن وضع « أرسطو » هذه النظرية في صورتها المتكاملة ، ساهم الفلاسفة من بعده في إبرازها إما بالتعبير عنها تعبيراً جديداً أو بالانحراف بها أو بالهجوم عليها .

وقد رأينا تعبيراً مبسطاً عن القانون الطبيعي في نظرية العقد الاجتماعي التي نادى بها هوبز ولوك وجان جاك روسو ومن قبلهم افلاطون ، ورأينا كذلك تعبيراً جديداً وعميقاً عن هذه النظرية في فلسفة « كانت » عن سلطان الارادة .

ثم رأينا بعد ذلك كيف اتحرفت هذه النظرية على يد « هوبز » الذي نادى بعقل الدولة ، وعلى يد « هيجل » الذي نادى بتأييه الدولة السائدة . وكان انحراف كل من هذين الفيلسوفين يتمثل في الخلط بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي بما يؤدي الى الاستبداد والظلم تحت اسم العدل والمبادئ الخالدة .

ولكن الانحراف عن نظرية القانون الطبيعي لم يؤد الى الاضرار بها ، بل بالمعكس فانه اتقاد كثيراً في القاء الضوء على جانب هام منها وهو ضرورة التفرقة بين العدل في ذاته والعدل المصطنع ، بين القانون الطبيعي والقانون الوضعي ، وذلك حماية لارادة الافراد من ارادة المشرع وهي ارادة انسانية مثل ارادتهم .

وقد بلغت القوة بنظرية القانون الطبيعي ما يجعلها تلقى استقبالا حسنا من الفلسفات الدينية . فالقديس توماس الاكوينى يعتقد أنها ، والمتمثلة في الفلسفة الاسلامية يدخلون من أجلها حرباً فكرية ضد الأشاعرة .

اما الفلسفات التي انكرت القانون الطبيعي وهاجمته وهي اساساً فلسفة « نيتشه » الإرادية ، فقد أسدت الى القانون الطبيعي خدعة لا تقدر لأنها اثبتت بوضوح كامل كيف ان انكار الأخلاق الطبيعية يؤدي الى اهدار الإرادة وتدميرها ، باسم الإرادة ذاتها .

وفي الاتجاهات المعاصرة نجد « فلسفة الحياة » مع عدم اعترافها بوجود أخلاق طبيعية عقلية إلا أنها تعترف على الأقل بأن القاعدة الأولى في الأخلاق هي قاعدة طبيعية وهي القاعدة التي تقتضي وجود نظام في المجتمع . ولا يعتبر ذلك انكاراً كاملاً للقانون الطبيعي حتى مع القول بأن القواعد الأخلاقية التي تأتي بعد ذلك هي قواعد بيولوجية متطورة ومتغيرة .

كذلك نجد في الاتجاهات المعاصرة الفلسفة المعروفة باسم « فلسفة الجوهر » ، وهي لا تعارض معارضة كبيرة مع نظرية القانون الطبيعي لأنها تؤمن بوجود قيم أخلاقية خالدة ، حتى ولو كانت لا تعترف بأن الأخلاق انسانية أو عالمية أو عقلية .

كما نجد « الفلسفة الوجودية » ، ونجد الاتجاه الملحد فيها يجمع في نظرية واحدة بين « نيتشه » و « كانت » ، وهو أمر مستحيل . أما الاتجاه المؤمن فيها فهو يعترف بالقيم الأخلاقية المطلقة على أساس الحب ، وإن كان يرفض ما تقوله نظرية القانون الطبيعي من أن هذه القيم معطاة أو محددة مسلفاً . ويرى على العكس أن الأخلاق دائماً مكتسبة ومصنوعة بواسطة كل انسان في الموقف الذي يوجد فيه . وهذه الوجودية المؤمنة لا تفعل أكثر من أن تستخدم عكس الاصطلاحات التي تستخدمها نظرية القانون الطبيعي لتصل بعد ذلك الى نفس النتيجة التي تصل اليها هذه النظرية وهي الاعتراف بالأخلاق المطلقة .

ومن الاتجاهات المعاصرة أخيراً علوم الاجتماع والانثروبولوجيا والتاريخ وهي لا تبحث بحسب طبيعتها عن الأخلاق ، ولكنها تبحث فقط عن المعاداة الأخلاقية ، ومع ذلك فقد أنهت بعض علماتها الى وجود أخلاق خالدة أقرب ما تكون الى القانون الطبيعي .

أما المادة التاريخية (ماركس وانجلر) فإنها تنكر العقل الخالص لتحل محله عقل كارل ماركس باعتباره القائد وحده على قيادة الانسانية . ولا بد أن يكون هذا تجميعاً وتحديداً لفكرة القانون الطبيعي ، لم تقع فيه حتى الفلسفات الدينية فقد اعترفت - مع إعانها الشديد بالله - أن الحسن هو ما يراه العقل حسناً وأن القبيح هو ما يراه العقل قبيحاً .

أما الخلط بين العقل الخالص وبين عقل كارل ماركس فهو أشبه بالخلط بين العقل الخالص وعقل الدولة عند هوبز ، وأشبه أيضاً بالخلط بين الدولة وبين الله عند هيجل . ويؤدي أي نوع من هذا الخلط الى الاستبداد وتعطيل حرية الفرد ، حيث تصبح تعاليم ماركس أو قوانين الدولة الوضعية تعبيراً مطلقاً عن العدل حتى ولو لم تكن كذلك فعلاً .

وحتى تظل نظرية القانون الطبيعي سالمة من كل انحراف ، فيجب تحاشي كل خلط بين العقل الخالص وبين أي عقل انساني معين بالذات ، سواء كان هو عقل المشرع في أي دولة أو في الدولة السائدة ، أو عقل أحد الملاسفة أو عقل أحد المفسرين للعقائد الدينية أو السياسية .

والقانون الطبيعي بهذا المعنى هو العقل الخالص أو العقل السليم . فالقانون الطبيعي هو القانون العقلي . واصطلاح القانون الطبيعي مرادف لاصطلاح الاخلاق الطبيعية أو الاخلاق العقلية ، ومرادف كذلك لاصطلاح العدل .

والقانون الطبيعي بهذا المعنى هو الأساس الذي تقوم عليه السلطة السياسية في كل دولة . بل هو الأساس « الذي يقتضي انشاء سلطة عامة ذات اختصاص عالى » ، حسب تمييز **الابا يوحنا الثالث والعشرين** في اعلانه المشهور (Pacem in terris) (١٩٦٣) .

والقانون الطبيعي بهذا المعنى هو الذي يجب أن تخضع له كل ارادة انسانية ، سواء في ذلك ارادة المشرع فيما يصدره من قوانين أو ارادة القاضي فيما يصدره من احكام أو ارادة الفرد العادى فيما يبرمه من عقود .

والقانون الطبيعي بهذا المعنى ليست له قيمة فلسفية وحسب ، بل ان قيمته الواقعية لا يجادل فيها احد . ويكفى للتدليل على ذلك الاشارة الى ان القضاء يسمى في معظم بلاد العالم « مرفق العدالة » . واذا حدث في فترة من فترات التاريخ ان وقعت احدى الدول تحت وطأة الطغيان نتيجة للخلط بين القانون الطبيعي وعقل الدولة أو عقل احد الفلاسفة أو عقل احد الاحزاب السياسية أو المذاهب العقلانية ، فلن يوجب امل في تحرير هذه الدولة ورفع الظلم عن افرادها الا على اساس القانون الطبيعي نفسه ، اى على اساس العقل الخالص والعدل في ذاته .

وبالنسبة لمصر فقد اعلن المشرع المصرى اعتناقه لنظرية القانون الطبيعي في المادة الاولى من القانون المدنى التى تنص على أن :

١ - تسرى النصوص التشريعية على جميع المسائل التى تتناولها هذه النصوص فى لفظها أو فى فحواها .

٢ - فإذا لم يوجد نص تشريعى يمكن تطبيقه ، حكم القاضي بمقتضى العرف ، فإذا لم يوجد ، فبمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية ، فإذا لم توجد ، فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة .

ومعنى هذا النص ان المشرع المصرى قد استوحى احكام التشريع من مبادئ القانون الطبيعي والعدل ولذلك فهو يلزم القاضي بتطبيقها اولاً . فإذا لم يجد القاضي الحكم في قواعد العدل المصنوع الذى وضعه المشرع ، ولم يجد كذلك احكاماً في العرف أو مبادئ الشريعة الاسلامية ، فانه يرجع بمجهوده الشخصى الى نفس المصدر الذى استوحى منه المشرع احكامه الوضعية وهو القانون الطبيعي ومبادئ العدالة . وهذه هى بالضبط نظرية « ارسطو » عن العدل العام والعدل الخاص السابق الاشارة اليها . فالقانون الطبيعي هو الأساس الذى اقيم عليه العدل العام في المجتمع ، وهو ايضا الأساس الذى يقام عليه العدل الخاص عندما لا توجد قاعدة قانونية تطبق على النزاع المعروض امام القاضي .

خاتمة :

إذا اردنا أن نضع خاتمة لدراستنا عن العلاقة بين القانون والارادة فاننا نسجل أولا ان القانون الذى يحكم سلوك الأفراد فى المجتمع هو عمل ارادى من صنع المشرع نفسه ، او من صنع القضاة فى حالة وجود نقص فى التشريع . وحتى فى الحالات النادرة التى يطبق فيها القاضى العرف أو مبادئ الشريعة الإسلامية أو مبادئ شريعة دينية أخرى ، فإنه يفعل ذلك بمقتضى تفويض ارادى صريح من المشرع ، بحيث تظل السلطة الحاكمة فى الدولة هى المصدر الرسمى الوحيد لكل ما يوجد داخل هذه الدولة من أحكام قانونية ملزمة .

فلا يوجد قانون فى الدولة غير القانون الوضعى . وكل قانون وضعى هو عمل ارادى من صنع الانسان . واردة المشرع فى كل دولة هى ارادة وضعية واقعية تتأثر بكل ما يجرى فى هذه الدولة من تيارات وما يوجد فيها من ظروف . وفى كل مجتمع توجد صراعات من كل نوع لعل أبرزها الصراع بين الفلسفات والصراع بين المصالح . وفى كل مجتمع توجد قوى كثيرة خلافة يؤدى تفاعلها الى تكوين ارادة المشرع الوضعية . وهذه القوى تضع فى حسابها دائما الحقائق الموجودة فى المجتمع سواء كانت حقائق طبيعية او تاريخية او دينية او اقتصادية او اجتماعية .

والصراع من أجل القانون الوضعى ، او الصراع فى سبيل تكوين ارادة المشرع الوضعية ، تقوم به عادة الأحزاب السياسية فى الدول التى تسمح بتعدد الاتجاهات ، ويحتكره الحزب الواحد أو الحاكم الأوحى فى الدول التى لا تعرف الأحزاب . ولكن حتى فى هذه الدول الأخيرة فإن أى فرد يستطيع أن يلعب دوراً فى الصراع من أجل القانون ولو لم يتخط هذا الدور موقف السلبية الكاملة .

والصراع من أجل القانون قد يتم بطريقة ثورية سواء كانت هذه الثورة عنيفة ودموية ، أو كانت ثورة سلمية كتلك التى قادها غاندى فى الهند ، وقد يتم أيضاً ، وهو الغالب ، بطريقة تدريجية اصلاحية . والصراع من أجل القانون قد يؤدى الى التقدم الاجتماعى أو يؤدى الى التآخر الاجتماعى ، وقد يقود الى الديمقراطية أو يؤدى الى الديكتاتورية .

والصراع من أجل القانون قد يؤدى الى تمزيق الدولة الى دولتين أو أكثر ، وقد يؤدى الى تجميع أكثر من دولة فى دولة واحدة ، أو قد يؤدى الى تكوين دولة واحدة عالمية . والصراع من أجل القانون قد يسفر عن إصدار قوانين عادلة وقد يسفر عن إصدار قوانين ظالمة . والصراع من أجل القانون ليست له نهاية فهو دائم أبداً ، وموجود فعلاً فى كل المجتمعات سواء تلك التى تسمع فيها أصوات كثيرة أو تلك التى لا تسمع فيها غير صوت واحد .

فالقانون الذى يحكم سلوك الأفراد فى كل المجتمعات هو دائماً عمل ارادى من صنع الانسان . واردة المشرع التى تضع القانونون إنما تفرض ارادتها على ارادة الأفراد المخاطبين بهذا القانون . ولكن عندما يصدر القانون فإنه يفصل من ارادة المشرع ويصبح قاعدة عامة مجردة تحكم سلوك جميع الأفراد فى المجتمع بما فى ذلك الشخص الذى وضع هذه القاعدة .

والقانون لا يقتصر على وضع القواعد التي تحكم سلوك الأفراد ، بل يضع أيضاً القواعد التي تحكم سلوك السلطات الموجودة في الدولة . وخضوع هذه السلطات لحكم القانون إنما يعنى في الواقع أن القانون بعد أن كان عملاً إرادياً أصبح اسماً من إرادة جميع الأشخاص بما في ذلك إرادة السلطات التي وضعت وأصدرته . ويعبر عن هذا المبدأ باسم مبدأ سيادة القانون أو سمو القانون .

ولكن نظراً لأن الظاهرة التي تحكمها القاعدة القانونية هي إرادة إنسانية سواء كانت إرادة الأفراد العاديين أو إرادة السلطات الحاكمة ، وهي ظاهرة لا تمكن - بحسب طبيعتها - السيطرة عليها سيطرة كاملة ، لأن إرادة الإنسان تملك الاختيار أي تملك القبول أو الرفض ، الطاعة أو عدم الطاعة ، فيترتب على ذلك أن قواعد القانون لا تطبق بطريقة آلية . فهي إذا كانت تلزم إلا أنها لا تحتم . فهي تلزم لأن الخروج عليها يترتب عليه توقيع جزاء على من خرج على القاعدة . أما أنها لا تحتم ، فلأن الخروج عليها يظل ممكناً دائماً .

ومن السهل بطبيعة الحال توقيع جزاء على إخلال أحد الأفراد العاديين بحكم القانون ، ولكن من الصعب توقيع هذا الجزاء عندما يقع الإخلال من إحدى سلطات الدولة ، ولا يكون ذلك إلا من طريق مبدأ تعدد السلطات حيث تستطيع كل سلطة أن توقف الأخرى ، أو عن طريق الثورات السلمية التي تعتبر الانتخابات الحرة صورة منها ، أو من طريق الثورات العنيفة .

ويترتب على ذلك أنه لا توجد حرية مطلقة للإرادة في أي دولة من الدول لأي فرد من الأفراد سواء كان حاكماً أو محكوماً ، فالجميع يخضعون للقانون .

وضرورة خضوع الإرادة للقانون هو ما يفرضه القانون الطبيعي وما يقرره العقل . وبحسب العقل السليم أو العقل الخالص لا يتمتع الإنسان بحرية مطلقة في تصرفاته ، بل تخضع حريته لمقتضيات العدل والقانون الطبيعي . أما القول بإطلاق حرية الإرادة بغير حد ، وهو ما لم يقل به أحد سوى « نيتشه » ، فإنه يؤدي حتماً إلى إرادة القوة وإلى سحق كل إرادة إنسانية بغير هوادة أو رحمة .

فالحماية الحقيقية لحرية الإرادة لا تكون إلا عن طريق إخضاع كل إرادة لمبادئ العدل وإحكام القانون الطبيعي . وإذا كان القانون الطبيعي يقتضي إنشاء سلطة سياسية حاكمة في كل مجتمع ، ويقتضي خضوع الأفراد لما يصدر من هذه السلطة من أحكام ، فإنه يقتضي أيضاً وفي نفس الوقت خضوع هذه السلطة ذاتها لأحكام العدل والعقل ومبادئ الأخلاق الطبيعية .

وهكذا عندما تخضع كل إرادة إنسانية لحكم العقل والعدل في كل ما يصدر منها من أعمال - سواء في ذلك ما يصدر من المشرع من تشريعات ، أو ما يصدر من القاضي من أحكام أو ما يصدر من الأفراد من عقود ومعاملات - ، فإن حرية الإرادة تكون قد تحققت بأكثر ما يرجى لها من تحقيق .

وهكذا يظل العقل الخالص هو النور الطبيعي الذي تهتدي به وتخضع لتوجيهه كل إرادة إنسانية ، فتتحقق الحماية والحرية الحقيقية ، أي الحرية المأدلة ، لكل إرادة إنسانية .

وأذا كان هناك تحديد آخر يتعلق بنظرية القانون الطبيعي ، فهو التحديد من الخلط بينه وبين القانون الوضعي ، أو الخلط بينه وبين أية نظرية فلسفية معينة بالذات ، أو الخلط بينه وبين أي اتجاه عقائدي معين بالذات .

لأنه إذا كانت الإرادة المطلقة « نيتشه » تؤدي إلى تحطيم حرية الإرادة ، فإن نفس النتيجة السيئة يمكن الوصول إليها عن طريق الخلط بين القانون الطبيعي وعقل الدولة كما فعل « هوبر » أو عن طريق الخلط بين الله والدولة السائدة كما فعل « هيجل » ، أو عن طريق الخلط بين العقل الخالص وعقل « كارل ماركس » كما فعل هذا الأخير .

فليكن واضحاً باستمرار أن القانون المطبق في أي دولة هو عمل إرادي من صنع إرادة السلطة الحاكمة في هذه الدولة ، وهو يستند في أساس وجوده إلى فكرة العدل ، كما أنه يستوحى أو يجب أن يستوحى أحكامه من مبادئ العدل ، ولكنه يظل دائماً عدلاً مصنوعاً لا يرقى أبداً ولا يختلط أبداً بالعدل في ذاته الذي يجب أن يظل هو وحده معيار الحكم على كل تصرف إرادي ، سواء كان تشريعاً أو حكماً أو عقداً أو غير ذلك من التصرفات الإرادية .

للتخضع إرادة الإنسان للعدل والعقل ، فهذا هو الطريق الوحيد إلى حريتها الحقيقية .



الشك المنهجي عند الغزالي وديكارت وأهميته في تأسيس فلسفتيهما

محمد حسن زرقوق *

تمهيد :

عند الغزالي وديكارت . وسيتضح للقارئ من خلال هذه الدراسة أن ما بين الغزالي وديكارت من وجه شبه لا يقتصر فقط على منهج الشك ، بل يتعداه إلى نطاق أوسع وأعمق ، وهو أهمية هذا الشك المنهجي في تأسيس فلسفتيهما . وهذا موضوع لم يلتفت إليه أحد من الباحثين حتى الآن (١) .

وسيكون تركيزنا أساساً - في هذه المقارنة -

توجد إشارات عامة قصيرة في بعض المراجع التي تتحدث عن الغزالي تشير إلى وجود شبه بين منهج الشك عند كل من الغزالي وديكارت . ولكن لم يحدد حتى الآن أن عقدت مقارنة إجمالية أو تفصيلية بين أفكار الفيلسوفين تبين مدى هذا الشبه وأهميته . ونريد هنا أن نقوم بعقد مقارنة شاملة بين منهج الشك

* مدرس الفلسفة بجامعة الأزهر . له كتابات في الفلسفة الإسلامية أهمها كتاب « بين الفلسفة الإسلامية والفلسفة الحديثة » .

(١) نود أن نشير إلى أن أسس البحث الذي نلجأ إليه اليوم إلى القارئ قد تضمنه الباب الثاني من رسالة جامعية باللغة الألمانية قلناها كاتب هذا البحث إلى جامعة ميونيخ بألمانيا الغربية عام ١٩٦٨ ، ونشرت هناك في مجلة جامعية تحت عنوان :

Al-Ghazali's Grundlegung der Philosophie. Mit einer Erörterung seines philosophischen Grundansatzes im Vergleich mit Descartes.

عواقبه ان الفلسفة في الاسلام لم يعد يُسمع لها صوت منذ ذلك الحين .

واذا جاءت البحوث الحديثة لتكشف عن خطأ هذا الرأي ، فاننا نجد - رغم ذلك - ان هذا الرأي الخطأ يظهر مرة ثانية في صورة اخرى . وذلك بادعاءه انه صحيح ان الفزائى لم يلمن الفلسفة ، ولكن مع ذلك لا يمكن الحديث عن انه كان فيلسوفاً ، لانه فقط اجاز الفلسفة (كما اجاز التصوف ايضا) لكى ينتزعهما من معسكر المبتدعة ويضمهما للاسلام السننى (٤) .

وانصار هذه النظرية - التى تنسب للفزائى اتجاهاً غير فلسفى - يرون في الفزائى - بوجه خاص - رجل الدين الاسلامى الكبير الذى كان همه الدفاع عن العقيدة الاسلامية (٥) . والخطأ الذى ينطوى عليه هذا الرأي هو ان العقل والعقيدة لا يمكن ان يتلاقيا ، وهذا لا ينطبق اطلاقاً على تعاليم الفزائى ؛ او هم يرون في الفزائى متصوفاً ادار ظهره للعقل .

ولتأييد هذه النظرية قد يمكن اضافة الحقيقة التالية : وهى ان الفزائى لم يعتبر نفسه فيلسوفاً .

ولرد على ذلك نقول : ان هذه الاعتراضات الموجهة ضد فلسفة الفزائى تبدو مبنية على فهم خطأ للفلسفة كفلسفة . وهذه دعوى

على الناحية الفلسفية البحتة ، بمعنى تفسير الالتفات في فكر الفيلسوفين من وجهة النظر الفلسفية الخالصة . ولن تعرض هنا للناحية التاريخية ، اى بحث مسألة ما اذا كان هناك تأثير لافكار الفزائى على ديكرات بطريق مباشر او غير مباشر ام لا (٦) .

ولكن قد يسأل المرء : كيف يحق مقارنة كهذه بين ديكرات - الذى يُعتبر اباً للفلسفة الحديثة ، والذى بدأت الفلسفة به ومعه عصراً جديداً يختلف عن العصر الوسيط - والفزائى الذى يشاع عنه انه هدم الفلسفة في العالم الاسلامى ؟ (٧) اليس هناك من البون الشاسع بينهما مثل ما بين الفكر في العصر الوسيط والعصر الحديث ؟ او يتميز آخر : اليس الفزائى وديكرات على طرفي نقيض ؟

ونظراً الى ما للاجابة عن هذه التساؤلات من اهمية قبل الدخول في تفاصيل هذه الدراسة فاننا نستشر فيما يلي الى ما يوجه انى الفزائى في هذا الصدد من اتهامات ونقوم بالرد عليها اجمالاً :

ان هناك اتجاهاً شائعاً في تاريخ الفلسفة لا يزال له انصار حتى اليوم يرى ان الفزائى لا يُعد فيلسوفاً ، وذلك لانه قد هاجم الفلاسفة - وخاصة في كتابه « تهافت الفلاسفة » - هجوماً عنيفاً قاسياً ، كان من

(٢) يعول M. M. Sharif في كتابه Muslim Thought الى القول بان « الالتفات بين افكار ديكرات وافكار الفزائى لم يجيء علواً ، وانما هو نتيجة طبيعية لتعرف الاول على افكار الثاني خلال الترجمات المتعددة ومن طريق الكتاب الغربيين الذين سبّلوا ديكرات في الاقتباس من الفزائى » . راجع ص ٩٩ وما بعدها من ترجمة د. احمد شلبى للكتاب المذكور تحت عنوان : الفكر الاسلامى . مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة ١٩٦٦ .

(٣) انظر على سبيل المثال : الاخلاق عند الفزائى للدكتور زكى مبارك (الطبعة الاولى) ص ٢٥٩ .

(٤) انظر في ذلك مادة « فلسفة » التى كتبها R. Arnaldez في :

The Encyclopaedia of Islam. Vol. 11 Leiden-London 1964

(٥) راجع على سبيل المثال :

A History of Muslim Philosophy, by M. M. Sharif, Wiesbaden 1963, Vol. I p. 556.

الفزالي - تاريخياً - قد وضع نهاية لفلسفة الإسلامية ، فنود أن نشير أولاً الى أنه - على بالفعل - لا يجوز وضع الفلسفة كفلسفة وضعا فرض أن انحطاط الفلسفة الإسلامية قد وقع مساوياً لأفكار معينة اتبعت لها الانتشار والقبول على الصعيدين التاريخي والاجتماعي ، فخصائص الفلسفة لا تتمثل في شيء من ذلك وفضلاً من هذا فإنه يمكن أن يطرح سؤال عما إذا كان هذا الانحطاط له أسباب أخرى فعالة أدت اليه (٨) . وهذه مسألة ليس هنا الآن مجال حلها .

وبصرف النظر عن ذلك فإنه لمن المشكوك فيه أن يكون هذا الانحطاط الزعوم للفلسفة الإسلامية - منذ القرن الثاني عشر - قد وقع بالفعل ؛ أن هناك من الباحثين من يرى أن هذا الادعاء ما هو الا مجرد أسطورة في مجال العلم يجب أن تأخذ طريقها الى المتحف (٩) .

وعلى الجملة فإن موقف الفزالي النقدي في مسائل الفلسفة يجب أن ينظر اليه على أنه في موضعه السليم ، ولا يجوز بأي حال من الأحوال الخلط بينه وبين انكار الفلسفة كفلسفة . ولوق ذلك كله نريد أن نشير الى أن الفزالي بجانب عمله كناقد كان أيضاً

نذكرها هنا في هذا التمهيد ، وتكفيل التفاصيل التي يتضمنها هذا المقال بالبرهنة عليها . وأما فيما يتعلق بمسألة فهم الفزالي نفسه لعمله فنود أن نشير الى أن من الممكن أن يكون هناك مفكر لا يدعى لنفسه صفة الفلسفة وهو في الواقع يستطيع بحق أن يعتبر نفسه فيلسوفاً ، في حين أن هناك كثيرين يزعمون أنهم فلاسفة وهم في واقع الأمر غير جديرين بهذه التسمية (١٠) .

أن ما لا شك فيه أن الفزالي كان شخصية دينية عظيمة ، ولكن لا يجوز - لهذا السبب - أن ينكر المرء أنه كان طيلة حياته باحثاً عن الحقيقة بكل ما تتضمنه هذه الكلمة من معنى ؛ وبالنظر الى ذلك يمكن مقارنته بالقديس أوغسطين (١١) الذي كان أيضاً شخصية دينية كبيرة وفي الوقت نفسه فيلسوفاً . أما فيما يتعلق بخطأ الرأي الذي يزعم أن الفزالي يكتبه « التهافت » قد أراد أن يقوض دعائم الفلسفة أو هو قد قوضها بالفعل فنقول رداً على ذلك : أن الفزالي نفسه قد أراد أن يفهم « التهافت » على أنه نقد وهدم للتعاليم المتناقضة للفلاسفة العرب الأرسطيين ، ولم يرد به التمييز من انكار الفلسفة كفلسفة .

أما فيما يختص بالادعاء القائل : أن تأثير

(٦) انظر في ذلك :

Reinhard Lauth : *Begriff, Begründung und Rechtfertigung der Philosophie*. München 1967, p. 15.

(٧) انظر الكتاب التالي الذي ألفه H. Frick والذي عُد فيه مقارنة بين الفزالي في كتابه « النقد » وأوغسطين في كتابه « الإضرافات » :

Ghezalla Selbstbiographie, ein Vergleich mit Augustins Konfessionen. Leipzig 1919.

(٨) راجع د. أبو الملا عيسى في مقدمته لكتاب مشكلات الأثر للفزالي (القاهرة ١٩٦٤) ص ٢٢ ؛ وجوك سيمير في بحثه عن الفلسفة الإسلامية واليهودية المنشور في :

Kultur der Gegenwart I, 5, p. 63, Berlin 1909.

وراجع أيضاً :

A History of Muslim Philosophy, p. 622.

(٩) انظر في ذلك ص ٢٢٢ وكذلك ص ١٧ ، ٢٢٠ من كتاب « فلسفة الإسلام » لآسي هورتن :

Max Horten : *Die Philosophie des Islam*. München, 1924.

أولاً - الشك الفلسفي :

١ - **المنطق التاريخي :** عندما نقارن أحوال العصرين اللذين عاش فيهما الفزالي وديكارت ، فإننا نكتشف الحقيقة التالية : لقد عاش كل منهما في عصر كان يقدم من الناحية العقلية صورة غير مرضية ؛ ذلك لأن وحدة الفكر كانت قد انحطت إلى مجموعة من الآراء المتناقضة التي تدمي كل منها لنفسها أنها قد توصلت إلى الحقيقة ، ولكن بدون أن تستطيع في النهاية أن تبرهن على صحة هذا الادعاء . أما عن الفلسفة التي كان يجب أن تقدم المساعدة في مثل هذه الأحوال فلم تكن لديها القدرة على ذلك ، لأن الفلاسفة لم يكونوا يملكون الاستقلال العقلي المطلوب بل كانوا مجرد متقليدين . ولهذا وضع كل من الفزالي وديكارت أمام عينيهم مهمة تجديد الفكر ؛ وقد كان من الواضح الهامة لذلك محاربة الاتحاد الذي كان منتشرًا في عصرهما ، وتحطيم كل ما لدى الزنادقة والارتيابيين من أسلحة عقلية .

وهكذا يمكننا أن نجد في هذه الخطوط الرئيسية شبهة بين كلا العصرين وإن كانت هناك بعض فروق أساسية تجعل المهمة الفلسفية لكل منهما تتخذ طابعاً خاصاً يظهر بوضوح في طريقة تفكيرهما .

لقد ازدحم عصر الفزالي بوجه خاص بمشكلات دينية ؛ وكانت هناك مدارس كثيرة وطوائف دينية متعددة تتمثل في أربعة اتجاهات رئيسية هي اتجاهات المتكلمين والباطنية والفلاسفة والصوفية ، ومن بين هذه المدارس الأربع الرئيسية كانت هناك ثلاث من نوع ديني ، وهي مدارس المتكلمين والباطنية والصوفية ؛ وبالإضافة إلى ذلك كانت هناك طوائف الفلاسفة . وكان موقف هذه الطوائف

صاحب عمل خلاق في ميدان الفلسفة ، وكان مفكراً أصيلاً (١٠) .

ولسنا نبالغ إذا قلنا أن الفزالي بمنهجه الفلسفي قد تقدم عصره بعدة قرون ولسم بلحقه في أنكاره إلا ديكارت أبو الفلسفة الحديثة .

وفي القسم الأول من هذه الدراسة
ستتحدث من منهج الشك الذي اتخذاه طريقاً فلسفياً للبحث عن الحقيقة . وسيتضح في هذا المقام بوجه خاص أن شكهما الفلسفي يجب أن يميز بمثابة من كل « ارتيابية » ، كما سيتضح كذلك أن المسئلة الأولى لفلسفتيهما هي الفكر المستقل ؛ وأن شكهما لا يجوز أن ينهم على أنه نوع من الزنادقة . وفي بداية الشك يعرض سؤالهما من معرفة يقينية مطلقة ، وفي أثناء هذا الشك يتوصلان - بعد رفض كل علم أو معرفة حصلاً عليها عن طريق التقليد ، وبعد الشك في المعرفة الحسية - إلى الشك في كل معرفة عقلية وإلى الشك الميتافيزيقي المطلق الذي يجعل كل علم وكل إمكانية للمعرفة على الإطلاق أمراً مشكوكاً فيه . **وفي القسم الثاني من هذه الدراسة تعرض كيفية التغلب على هذا الشك الفلسفي عن طريق معرفة الحقيقة المطلقة .** وهنا نركز على مناقشة كيفية فهم ما عرضه الفزالي في هذا الصدد ؛ وتقابل بين الشروح التي حدثت حتى الآن للحل الذي توصل إليه الفزالي وما توصلنا إليه من شرح فلسفي يضع فلسفة الفزالي لأول مرة في ضوء جديد . ثم تعرض الحل الذي تغلب به ديكارت على الشك ، وتقارن بعد ذلك بين الحلين مبينين - في نظرة عامة - الأمور الأساسية المتفق عليها عند كل من الفزالي وديكارت وكذلك الاختلافات في تأسيس فلسفتيهما .

بلدك يقعون في ضلال أكبر مما يقع فيه العامة البسطاء . وذلك لأنهم - كما يقول منهكماً - قد بدلوا فقط تقليداً بتقليد ... وغفلة منهج من أن الانتقال الى تقليد من تقليد خرق وخيال . فاية رتبة في عالم الله أخس من رتبة من يتجمل بترك الحق المعتقد تقليداً ، بالتسارع الى قبول الباطل تصديقاً ، دون أن يقبله خبراً وتحققاً » (١٢) .

أما عن عصر ديكارت فقد طبع بوجه خاص بالانتشال إلى مجال العلوم الطبيعية وشروحها مما شكك في الآراء والتصورات المسيحية بوجه عام (١٤) .

وفي حين أن مسمى الفزائى من بادية الأمر كان ينحصر بوجه خاص في الإجابة عن مسائل دينية ميتافيزيقية دفعه اليها العصر الذى عاش فيه ، فإن اهتمام ديكارت - طبقاً للمشكلات العقلية لعصره - كان ابتداء من نوع علمى نظرى خالص ، إنه يبحث عن علم عالى (١٥) يستطيع أيضاً في النهاية أن يصل الى معارف دينية وقضايا عقيدة من طريق الاستنباط deduction والحدس (١٦) intuition ... علم يريد أن يجد كل المعارف من طريق العقل ، وتكون له

من أمور العقيدة يتمثل في أن هذه الأمور إما أن تؤخذ مستقلة استقلالاً تاماً عن العقل كما في اتجاه الباطنية ، وإما أن تكون - في الظاهر فقط - مبنية على براهين مطابقة للعقل كما في اتجاه المتكلمين ، في حين أن تدوين التصوفة وكذلك أيضاً عقلانية الفلاسفة تحاول التحرر من تعاليم الدين . وقد كان الفكر عند كل هذه الطوائف يوجه عام قائماً على التقليد ، أى التسليم بنظرية الباطنية في الإمام المعصوم أو بتعاليم العقيدة السائدة ، أو بتعاليم الفلسفة اليونانية من جانب الفلاسفة .

وقد عرف الفزائى أن هذا الفكر القائم على التقليد يمثل المشكلة الكبرى لعصره ، ولهذا رأى من واجبه مكافحة كل أشكال التقليد . ولم يجد في ذلك مساعدة من جانب الفلاسفة الذين أدخلوا الفلسفة اليونانية - كما يقول الفزائى (١٧) - بدون فحص ناقد ، وقلدوها ببساطة واقعين تحت تأثير أسماء لامعة مثل سقراط وإبقرات وأفلاطون وأرسطو (١٨) ، وأهلوا التقاليد الإسلامية . فإذا اعتقد الفلاسفة أنهم بذلك يبرهنون على مبلغ تفوقهم العقل على العامة التى تتلقى التعاليم الدينية من طريق التقليد فإن الفزائى يثبت لهم أنهم

(١١) انظر تهافت الفلاسفة (بيروت ١٩٦٢) ص ٣٨ .

(١٢) يشير ديكارت الى مثل ذلك أيضاً حين يقول من افلاطون وأرسطو : « ولقد أصاب هذان الرجلان من الامة والعلمة ... ما أصاب عليهما سلطانا كثيراً من جنوا بعدما يلقون عند متابعي آرائهما أكثر مما يسمعون الى شيء الفصل » الترجمة العربية لباحثيه الفلسفة (القاهرة ١٩٦٠) ص ٥٤ - مؤلفات ديكارت :

Oeuvres de Descartes, publiées par Adam et Tannery.
Paris 1897-1910. IX-26, p. 6.

(ونجمل فيما يلي على هذه الطبعة الأخيرة تحت رمز : AT)

(١٣) التهافت ص ٣٨

(١٤) انظر في ذلك :

Alquié, F. : Descartes. L'homme et l'oeuvre. Paris 1956, p. 17.

AT X p. 360. (١٥)

(١٦) المرجع السابق ص ٣٧٠ .

يقول الفزائى فى كتابه « ميزان العمل » :
 « فحاجب الالتفات الى المذاهب واطلب الحق
 بطريق النظر ، لتكون صاحب مذهب ، ولا
 تكن فى صورة أعمى تقلد قائداً يرشدك الى
 طريق ، وحولك الف مثل قائدك ينادى عليك
 بأنه أهلكك وأضلك عن سواء السبيل . وستعلم
 فى عاقبة امرك ظلم قائدك ، فلا خلاص الا فى
 الاستقلال . . . ولو لم يكن فى مجارى هذه
 الكلمات الا ما يشكك فى اعتقادك الموروث
 لتنتدب للطلب ، فناهيك به نفعاً » (٢٠) .

٢ - الشك الفلسفى والارتيابى : يرى
 الفزائى ان الشك فى جميع المعارف التى يتلقاها
 الانسان من طريق التقليد امر ضرورى فى اثناء
 التطور العقلى ، وذلك لان الشك فقط هو
 الذى يجعل الوصول الى الحقيقة ممكناً .
 يقول الفزائى فى ذلك : « اذالشكوك هى الموصلة
 الى الحق ، فمن لم يشك لم ينظر ، ومن لم
 ينظر لم يبصر ، ومن لم يبصر بقى فى العمى
 والضلال » (٢١) .

ويجب ان يكون واضحاً ان الشكوك التى
 يتحدث عنها الفزائى هنا تختلف عن الشك
 الارتيابى ، وذلك لانها لا تنكر الحقيقة كما
 ينكرها الشك الارتيابى ، بل تحاول ان تجد
 اساساً للحقيقة ، انها شكوك تبحث عن
 الحقيقة المطلقة ، والاقرار بان هناك حقيقة
 امر ضرورى فى تكوين العقل البشرى على
 الاطلاق . ولذلك فان هذا الاعتراف بوجود
 الحقيقة لا يمكن انكاره الا فى لحظة نسيان
 للبدات ، اى فى تفكير لا يسترشد بالعقل
 الخالص ، بل يصدر عن مقدمات خاطئة واحكام
 سابقة . فالشك الارتيابى الذى ينفى عموماً

القدرة على الوصول الى حقيقة كل شيء (١٧) .
 ولكن تفكير ديكارت صار فيما بعد اكثر عمقا
 حيث توصل الى الفكر الميتافيزيقى . وهنا
 أيضاً بقى تأسيس دعائم العلوم بالنسبة له
 مطلباً هاماً (١٨) استمر يؤثر فى طريقة تفكيره
 بصورة حاسمة ؛ لم توصل ديكارت - الذى
 كان يرى قبل ذلك ان العلم الذى يبحث عنه
 يجب عليه أيضاً ان يؤسس المعارف العقيدة
 من طريق العقل - الى معرفة ان هذا العلم
 - على عكس ما كان يظن - يتأسس الآن فى الله .
 يقول ديكارت : « واذن فقد وضح لى كسل
 الوضوح ان يقين كل علم وحقيقته انما يعتمدان
 على معرفتنا للاله الحق » (١٩) .

وهكذا فانه اذا اختلفت أيضاً المشاكل التى
 كانت نقطة الانطلاق عند كل من الفزائى
 وديكارت فى بحثهما عن الحقيقة ، فانهما
 يشتركان فى الطريقة الفلسفية الحقيقية التى
 بواسطتها توصلا فى النهاية الى حل . فالاجابة
 من مسالة الحقيقة لا يمكن ان توجد الا على
 اساس تأمل فلسفى حقيقى .

واذا أكدنا هنا ان الفزائى قد عاش فى
 عصر مختلف تماماً عن عصر ديكارت وفى ظل
 حضارة اخرى فاننا لا نريد بذلك ان نقول :
 ان الفزائى لهذا كان مجبراً فى تفكيره ، ولكننا
 نريد ان نشير فقط بذلك الى انه لهذا قد
 تلقى مهمة اخرى . فالفزائى كان ابعد الناس من
 ان يدع فكره يتحدد عن طريق عقلية مصر ،
 تلك العقلية التى اتخذها فقط نقطة انطلاق
 لتفلسفه ؛ ويستطيع المرء بحق ان يعتبر ان
 احد الافكار الرئيسية لفلسفة الفزائى تتمثل
 فى تأكيده المستمر لضرورة الاستقلال العقلى .

(١٧) المرجع السابق ص ٣٧٤ .

(١٨) AT IX p. 13 .

(١٩) الترجمة العربية « فتأملات » ص ٢٠٨ ؛ انظر : AT IX p. 56 .

(٢٠) ميزان العمل (القاهرة ١٩٦١) ص ٤٠٩ .

(٢١) المرجع السابق .

العوائف الكثيرة لنفسها أنها نجت من هذا البحر العميق وتوصلت الى الحقيقة ؟

وفى حماس بالغ اتجه الفزائى لدراسة كل الاتجاهات الفكرية المختلفة فى عصره ، كما يقول هو عن نفسه : « ولم أزل فى عنفوان شبابى منذ أن راهقت البلوغ قبل بلوغ العشرين الى الآن ، ولقد أتاف السن على الخمسين ، ألتحم لهذه البحر العميق ، وأخوض غمرته خوض الجسور ، لا خوض الجبان العلور ، وأتوقل فى كل مظلة ، وأتهجم على كل مشكلة ، وألقم كل ورطة ، وأفحص عن عقيدة كل فرقة ، وأستكشف أسرار مذهب كل طائفة ، لأميز بين محق وبطل » (٣٣) .

وعند ديكارت نجد هذا التشبيه الذى استخدمه الفزائى . فهو أيضاً يتحدث - فى مناسبة الشك الفلسفى - عن ماء عميق ، ويقول : إن أكثر الباحثين قد لاقوا حتفهم فيه (٣٤) .

إن مشكلة الحقيقة إذا لم يمكن السيطرة عليها فإن الارتيابية تنشأ بكل صورها ، هذه الارتيابية التى تستمد كل حججها من واقع الحقائق الكثيرة التى تبدو فى الظاهر متقنة ، وهى فى الحقيقة مناقضة لبعضها . وكما أكر السوفسطائيون - فى عصر سقراط - الحقيقة فى المجالين النظرى والعملى ، فقد كان هناك فى عصر ديكارت أرتيائيون - وبوجه خاص مونتائسى Montaigne - ينكرون أية إمكانية للوصول الى الحقيقة .

إمكانية الحصول على معارف يقينية يفترض فى نفسه يقين هذا الادعاء ، ويناقض بذلك نفسه بنفسه ، أى أن موقفه يبنى على هذا الذى ينكره . وهكذا كما أن كل عقل بما هو عقل يتعلق بالحقيقة فى كل أعماله - لأن كل دعوى تفترض وجود الحقيقة ولا تستطيع إلا أن تفعل ذلك - فإنه يحدث فى كل فلسفة حققة ذلك التوجه الواض والواضح نحو الحقيقة المطلقة لادها .

والفيلسوف ليس هو ذلك الذى يبدأ فقط بالتفلسف ، بل هو الذى يستمر فى مواصلة التفلسف حتى النهاية .

وفى بداية الطريق الفلسفى يوجد الشك الفلسفى ، أى الشك الذى يقدم كوسيلة للبحث عن الحقيقة ، وليس كالشك الارتيايى الذى لا يخرج عن دائرة نفاق ، والذى ينكر أيضاً إمكانية هذا الخروج ، وبهذا قد طرنا الموضوع الذى شغل حياة الفزائى منذ صباه ، وطبع تطوره العقلى بصورة حاسمة .

فالفزائى يحدثنا أن الشك قد بدأ عنده منطقاً من هذه الحقيقة وهى : أنه توجد مجموعة كبيرة من التعاليم والنظريات فى عصره يدمى كل منها لنفسه الوصول الى الحقيقة ، وهذا أمر غير ممكن إطلاقاً ، لأنها تتناقض مع بعضها . فاما أن تكون كلها باطلة ، وأما أن يكون أحدها فقط صحيحاً والباقى باطلاً .

ويشبه الفزائى هذه الكثرة الهائلة لهذه الآراء والنظريات التى واجهته ببحر عميق غرق فيه الآثرون ، ولم ينبج منه إلا الألقون (٣٥) . ويتساءل الفزائى : كيف تدمى هذه

(٣٢) التلذذ من الضلال (دمشق ١٩٣٤) ص ٦٤ وما بعدها .

(٣٣) التلذذ من ص ٦٥ وما بعدها .

(٣٤) AT X p. 512 . انظر فى هذا الصدد أيضاً خطاب ديكارت الى بلزاق فى عام ١٦٣١ (راجع

Alquié) فى كتابه من ديكارت ص ٧٢ وراجع أيضاً : AT IX p. 18 .

فإذا حدثنا الغزالي هنا من أن مطلب الحقيقة الذي سيطر عليه كان فطرة وضعها الله في جبلته ، اتضح لنا كيف كان الغزالي نفسه يحس بقوة هذا الدافع نحو المعرفة ، وقد كان تحرره منذ صباه من قيود التقليد والعقائد الموروثة ذا أهمية بالغة بالنسبة لتطوره العقلي ، وبذلك حور نفسه والى الأبد من كل روابط التقليد والتبعية العقلية والعبودية الفكرية ، وخطا خطوة لا يمكن له بعدها أن يلقي تأثيرها ، أو يعود بها ، لى الوراثة وذلك كما يقول : « ... إذ من شرط المقلد ألا يعلم أنه مقلد » فإذا علم ذلك انكسرت زجاجة تقليده ، وهو شعب لا يراب » (٢٨) .

ويكرر الغزالي في مواضع كثيرة من كتبه تشبيه المقلد بالأعمى ، فيقول مثلا : « ومن قلد الأعمى ، فلا خير في متابعة العميان ... » (٢٩) . ويقول في موضع آخر : « فاعلم يا أخى أنك متى كنت ذاهبا إلى تعرف الحق بالرجال من غير أن تتكل على بصيرتك فقد ضل سبيلك . فان العالم من الرجال إنما هو كالشمس أو كالسراج يعطى الضوء . ثم انظر ببصرك ، فان كنت أعمى فما بفنى هناك السراج والشمس . فمن حول على التقليد هلك هلاكاً مطلقاً » (٣٠) .

ويشبه ديكرات أيضاً الإنسان الذي لا يتفلسف بأنسان لا يستخدم عينيه عند المشي بسبل يفض منهيه ويسترسد بشخص آخر (٣١) ؛ كما يشير إلى أن الفلسفة لا تجلب فقط السرور بالمعرفة ، بل هي أيضا ضرورة لهداية الإنسان وإرشاده في الحياة .

وكذلك كان هناك في عصر الغزالي معثلون للاتجاه الارتياحى . ومن بين هؤلاء نذكر بوجه خاص اثنين من المشهورين في ذلك العصر هما : **أبو العلاء المعري** الذي مات قبل مولد الغزالي بعام و**عمر الخيام** الذي كان معاصرا للغزالي . وكان الغزالي على علم بتناقض الارتياحيين الذي يتمثل في أنهم يعترفون بالبادئ العقلية كوسيلة للاعتراض في حين أنهم في الوقت نفسه ينكرون هذه المبادئ . يقول النسرالى : « ... وألا فالسوفسطائى كيف ينظر ، ومناظرته في نفسه اعتراف بطريق النظر ؟ » (٣٢) . كما يصور الغزالي حالة هؤلاء الذين « يحكمون على سائر النظريات بالطلان لتطرق الخلاف فيها » (٣٣) . يقول : « هذا وامثاله سببه آفات تصيب العقل ، فيجرى مجرى الجنون ، ولكن لا يسمى جنونا ، والجنون فنون (٣٤) » .

٣ - الاستقلال العقلى : لقد كان الغزالي أبدا ما يكون من أن يدع الشك يتغلب عليه ، لأن إرادة الحقيقة لديه قد قادت عقله الناقد ومنحته القوة الضرورية والشجاعة ، للثبات في وجه المخاطر والعقبات التي تعترض طريقه في البحث عن الحقيقة والتغلب عليها . ويصف لنا الغزالي كيف كان مطلب الحقيقة مسيطرًا عليه منذ صباه ، وكيف أنه قد توصل في وقت مبكر إلى استقلال عقلى : « وقد كان التعطش إلى درك حقائق الأمور دأبى ودينى من أول امرئ وريمان مصرى غريزة وفطرة من الله وضعت في جبلتى ، لا باختيارى وحيلتى ، حتى انحلت عنى رابطة التقليد ، وانكسرت على العقائد الموروثة على قرب مهد سن الصبا » (٣٥) .

(٢٥) ، (٣٦) ، (٢٧) معيار العلم (القاهرة ١٩٦١) ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٢٨) المنقذ ص ٦٧ وما بعدها .

(٢٩) المنقذ ص ٧٧ .

(٣٠) ميزان العمل ص ٢٢٨ .

(٣١) مراح السالكين ص ٢٩٨ وما بعدها (ضمن مجموعة : الرسائل الفرائد من تصانيف الإمام الغزالي -

مكتبة الجندي) ؛ انظر ميزان العمل ص ٣٣٩ ومعيار العلم ص ٣٢٨ .

(٣٢) انظر الترجمة العربية لبانيه الفلسفة ص ٩/٤٨ ، وراجع : AT IX-2c p. 3

أى مدى ألبيت كل من الفيلسوفين أيضاً استقلالاً فيما يتعلق بأصول العقيدة ؟

أما فيما يختص بالفزائى فقد سبق أن أشرنا (٢٧) إلى أن نفسه قد امتثلت بمطلب الحقيقة الخالصة نظراً لما وجده أمامه من التعاليم الكثيرة المتناقضة للطوائف المختلفة في عصره ، فنفض من نفسه مثل الصبا كل تبعية عقلية ، وفي الوقت نفسه رفض أيضاً العقائد الموروثة . وقد ازدادت شكوكه عمقاً نظراً للحقيقة الواقعة من وجود آديان مختلفة ، وما هو متبع في طريقة اعتناقها ؛ فقد رأى أن العقيدة تبدو وكأنها أمر تلقين تعاليم معينة للنشر في فترة تربيته : « إذ رأيت صبيان النصراني لا يكون لهم نشوء إلا على النصر ، وصبيان اليهود لا نشوء لهم إلا على اليهود ، وصبيان المسلمين لا نشوء لهم إلا على الإسلام » (٢٨) .

وهنا يجيب أن يسأل المرء نفسه : هل العقيدة شيء آخر غير التقليد والتلقين ؟ إن المرء غالباً ما يستنتج - في مثل هذه الأحوال - عدم وجود شيء ما من مجرد احتمال الشك في هذا الشيء ، وهذا خطأ منطقي ، يحدث فقط عندما لا يأخذ التفكير مداه الكافي ، وإنما ينقطع متسرعاً دون أن يصل إلى النهاية . ولكن هذا الاستنتاج الخاطئ لم يكن ليجد قبولا عند الفزائى صاحب العقلية الناعمة . ومن ناحية أخرى لم يكن الفزائى أيضاً ليرضى لنفسه أن ينهزم أمام مشكلة صعبة كهذه التي

وكما رأينا أن أهم السمات التي تميز فلسفة الفزائى وتطوره العقلي تتمثل في التحرر من كل تبعية عقلية ، وكذلك نجد الشيء نفسه عند ديكارت إذ يجددنا من توصله في وقت مبكر إلى رفض كل علم ومعرفة حصل عليهما عن طريق التبعية العقلية : « فأننى تعلمت إلا أعتقد اعتقاداً جازماً في شيء ما بحكم التقليد أو العادة ، وكذلك تخلصت شيئاً فشيئاً من كثير من الأوهام التي تستطيع أن تخمد فينا النور الفطري وتنفص من قدرتنا على العقل » (٢٩) .

وكذلك تحرك مطلب الحقيقة في نفسه في وقت مبكر مثل الفزائى . يقول ديكارت في ذلك : « وكانت رغبتي شديدة دائماً في أن أعلم كيف أميز الحق من الباطل كي أكون على بصيرة في أفعالي ولكي أسير على هدى في حياتي » (٣٠) .

وطبقاً لذلك دما ديكارت ألسى « بحث الحقيقة عن طريق النور الفطري (٣١) بدون عون من جانب الدين أو الفلسفة (التقليدية) » ، وكان دائماً يشير إلى أهمية وضرورة تحرير المرء لنفسه من الميل إلى التبعية العقلية (٣٢) . وهكذا نستطيع أن نقول : أن الاستقلال العقلي كان المسألة الأولى للفلسفة ، تماماً كما كان ذلك بالنسبة للفزائى .

٤ - العقيدة والشك الفلسفي : هنالك سؤال في حاجة خاصة إلى بحث وهو : إلى

(٢٣) الترجمة العربية للمقال من المنهج ص ١١٩ . انظر : AT VI p. 10

(٢٤) المرجع السابق .

(٢٥) « بحث الحقيقة عن طريق النور الفطري » هو عنوان مؤلف صغير لديكارت ، يعتقد أنه قد ألّفه بعد التعاليم ومبادئ الفلسفة ، ولم يكمل ديكارت هذا المؤلف . ونشر لأول مرة كما هو في عام ١٧٠١ مع كتاب (قواعد لهداية العقل) الذي لم ينشر أيضاً في حياة ديكارت .

(٢٦) انظر في ذلك على سبيل المثال : AT IX p. 13; VII, P. 361; X p. 516, 522f

(٢٧) انظر ما مرصناه في الشك الفلسفي والآراء بخصوص الاستقلال العقلي .

(٢٨) المنطق ص ٦٨ .

مختلفة ، وعقائد متعددة ، ولكنه لم ينفذ يديه لذلك منها ، ولم ينفذها صراحة ، أي أنه لم يصبح بالمعنى الحقيقي زنديقا . فقد حماه من ذلك دائما هذا الدافع القوي للبحث عن الحقيقة . وقد توصل الفزالي فيما بعد الى تقبل تعاليم العقيدة عن اقتناع كامل ، ولكن هذا الاقتناع لم يكن مستندا الى أدلة معينة ، وإنما كان نتيجة لتجارب وأسباب لا تدخل تحت الحصر تفصيلها كما يقول : « وكان قد حصل معي - من العلوم التي مارسها والمسالك التي سلكتها ، في التفتيش حسن صنفى العلوم الشرعية والعقلية - ايمان يقيني بالله تعالى ، وبالنبوة ، وباليوم الآخر . فهذه الأصول الثلاثة من الايمان كانت رسخت في نفسي ، لا بدليل معين محدد ، بل بأسباب وقرائن وتجارب لا تدخل تحت الحصر تفصيلها » (٤٠) .

فالشك بالنسبة للفزالي كانت له نفس الأهمية الفلسفية التي كانت له عند ديكرات . وقد وصفه ديكرات بأنه « وسيلة للحصول على معرفة الحقيقة معرفة أوضح » (٤١) .

ولكى نبين أن شك ديكرات لم يكن في الواقع شك زنديقة ، وإنما كان طريقا فلسفيا اختراره وسلكه وعلمه ، فإن ذلك يمكن أن يؤدي بنا الى الإجابة عن المسألة المتنازع فيها بالنسبة لعقيدته من واقع ما يعرضه ديكرات نفسه . أن ما يهمه - كما يقول - هو معرفة الحقيقة معرفة أوضح ، أي الحصول على الحقيقة التي يدركها العقل بيقين قطعي مطلق . ومن هنا نستطيع أن نفهم ماذا يعنى عندما يؤكد باستمرار أن الشك يجب أن يسبق نطاقه على مجال بحث الحقيقة ، أي عدم مد الشك الى الحياة اليومية حيث يجب على المرء - في

بواجهها الآن ؛ وقد سبق أن أشرنا كيف انطلق الفزالي بحماس بالغ للدراسة المذاهب والطوائف التي كانت قائمة في عصره ؛ وبمباراة أخرى فإن المواقف اللاادري لم يكن يتفق وعقلية الفزالي . وإذا كان هذا الموقف اللاادري يمثل الموقف الذي يتخذ عادة في مسائل العقيدة على وجه الخصوص ، فإن الحقيقة لم تكن أبدا بالنسبة للفزالي أمرا تقررته غالبية الأصوات . كما لم تكن اطلاقا أمرا خاضعا للرأي المتقلب ، ولهذا لم يبحث عنها الفزالي أيضا بالطريقة التي يتخذ بها المرء لنفسه رأيا قابلا للتغيير . أن هناك نداء متبعثا من أعماقه يدفعه الى طلب الحقيقة الخاصة . وهكذا يقول الفزالي : « فتحرك باطني الى حقيقة الفطرة الأصلية ، وحقيقة العقائد المعارضة بتقليد الوالدين والاستاذين ، والتمييز بين هذه التقاليدات ، وأوائلها تلقينات ، وفي تمييز الحق منها من الباطل اختلافات » (٣٩) .

وفي هذه اللحظة من تأمله كان لا يزال يعتقد أنه قد تخلص تماما من كل الأحكام السابقة ومن كل الفروض غير المحصنة برجوعه عن كل التعاليم التي حصل عليها بوساطة الطرق التقليدية القائمة على التبعية العقلية ؛ ولكن افسح له فيما بعد - كما سنبين ذلك بالتفصيل - أنه كلما ازداد تفكيره عمقا كلما ازدادت دائرة شكوكه اتساعا لتتمدد الى كل المجالات التي تفصل بينه وبين « حقيقة الفطرة الأصلية » التي يسعى اليها .

والآن نريد الإجابة عن السؤال التالي :
ماذا كان موقف الفزالي إزاء العقيدة ؟

لقد وضع الفزالي العقيدة موضع التساؤل نظرا لامتناعات خارجية تتمثل في وجود أدیان

(٣٩) المنقذ ص ٦٨ .

(٤٠) المنقذ ص ١٢٥ .

(٤١) من خطاب ديكرات الى بويتنديك (عام ١٦٤٢) : AT IV p. 63 .

والعملية - تتطلب وجوب قيام المرء بنوع من الرفض العقلي - وذلك يتمثل في أن يوجه المرء عنايته إلى تحرير عقله من كل الأحكام السابقة، أي من الأحكام القائمة على أسس غير كافية؛ وهي أحكام قد حصل عليها المرء - كما يقول ديكارت - « من الحواس أو بواسطة ديكارت » (٤٥) (وهي الأمور التي تعلمها من والديه ومعلميه .. الخ ، بواسطة حاسة السمع) (٤٦) .

ويؤكد الغزالي أيضاً باستمرار أن تعاليمه لا يستطيع أن يفهمها إلا من تحرر من كل تبعية وتقليد (٤٧) . وديكارت يعنى الشيء نفسه حين يقول : « ... أنى لا أنصح بقراءته (يقصد كتاب التأملات) بتاتا لأحد من الناس إلا أن يريدون أن يتأملوا معى تأملاً جدياً ، ويستطيعون أن يجددوا نفوسهم من مخالطة الحواس ، وأن يخلصوها تخلصاً تاماً من جميع شروب الظنون والأحكام السابقة ، وأنا أعلم علم اليقين أن هؤلاء نفر قليل جداً » (٤٨) .

ويذكر الغزالي ثلاثة أسباب رئيسية للفكر الخاطئ تتمثل في أن يدع المرء نفسه تسيطر عليه الحواس ، أو أن يخضع للظنون ، أو أن يكون اهتمامه منحرفاً فقط إلى فرض رأيه في الجدل « ... وحقيقة الأمور وراء الحواس والظنون ، ولكن الغالب على بعض الناس لذة المحسوسات ، وعلى بعضهم قوة

أغلب الأحيان - أن يسرفى بالأمسور الاحتمالية (٤٩) . وكان ديكارت يسر على هذه القاعدة (٥٠) ، وذلك لأنه كان قبل ذلك ولا زال مقتنئاً بصحة العقيدة (وأيضاً بصحة القواعد الخلقية) ، ولكنه فقط لم يكن يملك بعد معرفة حقيقة العقيدة وحقيقة القواعد الخلقية بالوضوح المطلوب . أن ما يهمه هو أن يصل عن طريق نور العقل الفطري - أي عن طريق فلسفى خالص - إلى معرفة الحقيقة طالما كانت هذه المعرفة ميسرة للعقل .

فاذا حاول الغزالي الحصول على معرفة حققة بالرجوع إلى « حقيقة الفطرة الأصلية » فإن مسماة في ذلك لا يختلف من مسمى ديكارت في رجوعه إلى « قوة العقل الفطرية » . وهذه القوة الفطرية يمكن أن يُساء استخدامها وتوجه توجيهها غير سليم يبلغ بها إلى مرتبة العجز ، وذلك يكون في المادة نتيجة للتربية الخاطئة وللمعادن الخاطئة أيضاً ؛ وبوجه عام يكون نتيجة للتبعية في الاعتقاد والفكر ، وخصوصاً في مرحلة الطفولة ، تلك التبعية التي تسيطر فوق ذلك على غالبية الناس طول حياتهم . وفي هذه الحالة الأخيرة يظل الإنسان مصراً في النهاية على الجهل . والذي يرضى بذلك يتنازل عن إنسانيته كما يقبول الغزالي (٥١) .

• شروط التلصص : أن الفلسفة بالمعنى الذي نتحدث عنه هنا - وهو البحث عن الحقيقة بالمعنى الشامل للفناحيتين النظرية

AT IX-26 p. 26 (٤٢)

AT VI p. 28 (٤٣)

(٤٤) المؤلف العقلي (دمشق ١٩٦٢) ص ٩٦ .

(٥٥) انظر الترجمة العربية للتأملات ص ٧٠ . AT IX p. 14

AT V p. 146 (٤٦)

(٤٧) انظر مثلاً القسطنطين المستقيم ص ٧٩ (ضمن مجموعة التصور الصوابي من رسائل الإمام الغزالي - مكتبة الجندي) حيث يقول : أن من لبس عليه مراء من مراءات التقليد لا يصلح لصحبته .

(٤٨) الترجمة العربية للتأملات ص ٩١/٩٨ AT VII p. 9 انظر أيضاً : AT IX p. 125 f

المظنونات ، وعلى بعضهم أغراض الجدل ، فاعترضوا عن بيان العقل وتصاموا عمن استماع الكلام بالعقل » (٤٩) .

ويجب على من يريد أن يصل الى علم حقيقي أن يظهر نفسه من كل الصفات الخبيثة كما يقول الفزالي (٥٠) .

وقد توصل الفزالي عن طريق خبراته طوال حياته التي منحها للعلم والبحث من الحقيقة - الى الاقتناع بان الجهل يمثل في الطالب - كما يقول - مرشداً مستعصياً ، وأنه يوجد قسم كبير من بين هؤلاء المشتغلين بالعلوم قد منى بهذا المرض ، ولهذا فان الأفضل للمرء الا يدخل مع أمثالهم في نقاش (٥١) .

ويرى الفزالي أن الأفكار الفلسفية لا يستطيع ادراكها الا « الذين لهم قوة الترحية وصفاً والدهن وزكاء النفس ونقاء الحس » (٥٢) .

وكان ديكارت أيضاً يرى ان التفلسف يتطلب شروطاً عقلية وخلقية . ولهذا يشير الى أنه قد كتب « تأملاته » فقط « لعقول قوية ثابتة solidioribus ingenis » كما يتحدث أيضاً في « مقال عن النهج » عن أن طريقه الفلسفي لا يجوز ولا يمكن أن يسلكه كل الناس ؛ ويشير ديكارت الى طبقتين من العقول ليست لهما القدرة على ذلك : « هذان الصنفان هما : أولاً : الذين لاعتقادهم في انفسهم من الحلق فوق ما لهم لا يستطيعون

ان يمنحوا انفسهم من التهور في أحكامهم ، ولا يملكون من الصبر ما يستطيعون به سياسة افكارهم كلها بنظام ، ومن ثم فاهم اذا اتخذوا حرية الشك في المبادئ التي تلقوها ، والابتعاد عن الطريق العام ، فانهم لن يتقدروا على ملازمة الصراط الذي يجب سلوكه للسير الاقنوم وسيظلون في ضلال كل حياتهم . ثم آخرون اوتوا حظاً من العقل او من التواضع ، كي يحكموا بأنهم اقل قدرة على تمييز الحق من الباطل من اناس يصلحون ان يكونوا لهم معلمين ، فهم اولي بان يقتنعوا باتباع آراء هؤلاء . ان يبحثوا بانفسهم عما هو احسن » (٥٣) .

ويجانب هذه الشروط العقلية والخلقية هناك شرط آخر للفكر المتفلسف ، وهو وجوب استعداد المرء مبدئياً لتحرير نفسه من كل الأحكام السابقة ، وان يكون مستعداً ايضاً لان يتبع في أحكامه العقل وحده ، لان العقل فقط هو القادر على معرفة الحقيقة ، كما يقول الفزالي : « فاما العقل اذا تجرد عن شغلاوة الوهم والخيال لم يتصور ان يخلط ، بل رأى الأشياء على ما هي عليه ، وفي تجريده سر عظيم . وانما يكمل تجرده عن هذه النوازع بعد الموت » (٥٤) .

فالصعوبات التي تتف في طريق النظر الخالص للعقل كبيرة جداً كما يرى الفزالي - لدرجة أن هذا النظر الخالص لا يمكن ان يبلغ كماله الا بعد الموت .

(٤٩) المعارف العقلية ص ٩٨ .

(٥٠) ميزان العمل ص ٣٤١ وما بعدها ، واحياء علوم الدين (القاهرة ١٩٣٩) ص ٥٥/١ .

(٥١) الفزالي رسالة ايها الولد ص ١٢٧/١٢٨ (ضمن مجموعة القصص الغوالي ...) .

(٥٢) معارج القدس (القاهرة ١٩٣٧) ص ٢١٠ .

(٥٣) مقال عن النهج (الترجمة العربية) ص ١٢٥ : AT VI p. 15 .

(٥٤) مشكاة الأنوار ص ٤٧ .

٦ - الشك المنهجي :

الاقتناع الثابت بأنه يستطيع أن يجدها ؛ كما يعبر فيشته Fichte عن ذلك بقوله : « ... أن يعترف المرء بكل جدية : أنه توجد هناك حقيقة هي وحدها الصواب والحق ، وكل ما عداها فهو باطل إطلاقاً ؛ وهذه الحقيقة يمكن العثور عليها قعلا ، وتضع بنفسها مباشرة على أنها حق على الإطلاق » (٥٦).

وهذا الشرط يتضمن هذا ذلك الاعتراف بأن الحقيقة لا يتوصل إليها فقط عن طريق الوحي كما ذهب إلى ذلك بـسكال Pascal مثلا (٥٧) ، بل يتوصل إليها أيضا عن طريق فلسفي خالص .

والخطوة التالية في طسريق البحث من الحقيقة هي المسألة التالية : ما الذي يمكن أن يخدم كمقياس عند الفحص الذي يريد أن يميز بين الحق والباطل في المناهج القائمة . أن المقياس الحقيقي لا يمكن أن يكون إلا الحقيقة نفسها ، وذلك لأنها لا يمكن أن تعرف إلا عن طريق نفسها ، والا لم تكن هي الحقيقة . ومن هذا يتضح أن الباحث من الحقيقة يجب أن يكون لديه هذا الذي يبعث عنسه . « أن الفلسفة يجب أن يكون لديها الموضوع الذي تريد أن تراه في نور واضح » كما يقول فيشته (٥٨) .

أن الحقيقة التي يتجه إليها المرء دائما في كل مكان وفي كل دعوى ، والتي هي دائما حاضرة ، هي في الوقت نفسه أبعد وأصعب موضوع للمعرفة إذا أراد المرء أن يدركها (٥٩) . وأن الحقيقة التي يملكها المرء

(١) الاعتراف بوجود الحقيقة : لقد التقى رأى كل من الفزالي وديكارت على أن في الامكان من حيث الجهد الوصول إلى مثل هذا التعرود - المشار إليه - من كل الأحكام السابقة ومن الخيالات ، والوصول إلى معرفة يقينية - على الأقل في مجالات معينة - منبثقة من العقل وحده . وذلك كله عن طريق فلسفي خالص وبطريقة منهجية بـكوسيلة لهذه المعرفة يتوصل كل منهما إلى منهج فلسفي يتفان في اسمه ، وأن كاتا يختلفان إلى حد ما في عرضه . هذه الوسيلة هي الشك المنهجي والتطسيسل الفلسفي (٥٥) .

لقد رأينا أن الشك الفلسفي عندهما قد أعلن من نفسه في زمن شبابهما المبكر ، كما رأينا أنه قد دغمهما إلى السعي إلى استقلال عقلي ، وأن مهلهما هذا قد ازداد نتيجة للحالة العقلية غير المرضية لصرهيا بما تشتمل عليهما من آراء ومعاليم متناقضة قوتت لديهما الشك في حقيقة المناهج الموروثة ، ولهذا اتجهما - معتمدين فقط على وميها بأنه يجب أن تكون هناك حقيقة واحدة مطلقة - إلى مهمة البحث عن طريق المعرفة الحق ، وبدعا عملية التفرقة بين الحق والباطل والصواب والخطأ في هذه الاتجاهات والمذاهب القائمة . وبهذا توفر لديهما الشرط الفاصل للتفلسف ، وهو أن يعترف المرء بأن هناك حقيقة واحدة على الإطلاق ، وأن يبدأ حقيقة في البحث منها - بدون أن تضلله صعوبات هذه المهمة - مع

(٥٥) انظر في ذلك : AT X p. 373, 576

(٥٦) J. G. Fichte, *Ausgewählte Werke in 6 Bänden*. (Darmstadt 1962) Vol. VI p. 168.(٥٧) cf. R. Lauth, *Die Frage nach dem Sinn des Daseins*, München 1953, p. 224.

(٥٨) Fichte, op. cit. VI p. 115.

(٥٩) انظر أيضا الشكرات التالية من هيراكليت ٢٤١ ، ٧٢ في : H. Diels : *Die Fragmente der Vorsokratiker*, Hamburg 1964, p. 23, 28.

(ب) ماهية العلم : لقد قادت مسألة العلم بحقائق الأشياء كلا من الغزالي وديكارت الى السؤال من ماهية العلم وتبريره وشرعيته ، وقادتهما في النهاية الى المبدأ الأعلى . وهكذا يقول الغزالي : « انما مطلوبى العلم بحقائق الامور ، فلا بد من طلب حقيقة العلم ما هي » (١٠) . وبذلك اعطى في جملة قصيرة تخطيطا لسير فلسفته .

وقد قال ديكارت في « القواعد » - اى قبل تأسيسه للميتافيزيقا في « التاملات » - ان الاداة الحقيقية لكل علم وكذلك النهج يتمثلان في بحث ما يأتى : ما هي المرة وما هو المدى الذى تمتد اليه ؟ (١١) . ويعتبر ديكارت منهجه وسيلة لزيادة علمه شيئا فشيئا باستمرار ، ووسيلة للوصول الى المعرفة الحقة لكل ما يقدر المرء على معرفته (١٢) .

وعندما بحث الغزالي وديكارت مسألة ماهية العلم اتفقت اجابتهما عن هذه المسألة . وهذه الاجابة تتمثل في ان العلم الحقيقى يجب ان يقطع الطريق على الاطلاق امام كل شك . يقول الغزالي في ذلك : « العلم اليقيني هو الذى يتكشف فيه العلوم اكشافا لا يبقى معه ريب ، ولا يقارنه امكان الغلط والوهم » (١٣) .

وبناء على ذلك فان العلم اليقيني يمتاز بيقين لا يستبقى فقط اى شك ، بل فوق ذلك يقضى تماما كل امكانية للخطا او الضلال .

ويتحدث الغزالي في كتابه « محك النظر » عن العلم اليقيني ، ويوضح اليقين بقوله : « اما اليقين فلا تعرفه الا بما اقوله وهو ان النفس اذا ادعت للتصديق بقلبية من القضايا

مادة في حياته العملية ، والتي لم يحصل عليها من طريق التفلسف ، هي فقط حقيقة ناقصة غير كاملة (بصرف النظر عن الايمان الكامل الذى يتضمن امتلاك الحقيقة الكاملة) . وهذه الحقيقة التى يحصل عليها المرء في حياته العملية ليست ملكا حقيقيا ، وذلك لانه لم تدرك بوضوح و يقين . انها تقع الى حد ما في ضوء باهت مختلطة بضيالات وضلالات واوهام .

ولكن ليس معنى ذلك انها اخذت بدون تفكير ، فكل موجود عاقل يفكر . ولكن الطريقة التى يمارس بها المرء هذا التفكير في حياته العملية ، ويوجه خاص الحد الذى يصل اليه هذا التفكير ، شيء مختلف عما هو الحال في الفلسفة . فالفيلسوف لا يكتفى بدرجة التفكير التى يمارسها المرء في حياته العملية ، ولكنه يفحص نتائج الفكر العادى في محاولة لبلوغ الى وضوح تام ، في حين ان الحقيقة في التفكير العادى تكون امرا تقريبا معتقدا ، ولذلك تكون قابلة للشك .

ان مسألة الحقيقة لا يمكن ان تحل بصورة كافية من طريق « الاستقراء Induktion » وذلك لان العلم الذى يحصل المرء عليه من هذا الطريق لا يستطيع ان يلغى لنفسه غير الاحتمال لا القطع . وكذلك لا يمكن ان تحل مسألة الحقيقة بمساعدة منهج « الاستنباط Deduktion » وذلك لان العلم الذى يجب ان يستنبط منه المرء هنا هو الحقيقة نفسها التى يبحث المرء عنها . وهكذا فالتأسيس النهائي للحقيقة لا يمكن ان يحدث الا من طريق « ارجاع Reduction » كل شيء الى مبدأ أول يؤسس كل شيء .

(١٠) انقلد ص ٦٨ وما بعدها .

(١١) النظر : AT X p. 398 .

(١٢) الرجوع السابق ص ٣٧١ وما بعدها .

(١٣) انقلد ص ٦٩ .

وبعد أن توصل كل من الفزالي وديكارت إلى معيار العلم اليقيني بدءاً في فحص كل الآراء التي لديهما ، لكن يربا ما إذا كان بين هذه الآراء معارف حقيقية لا يمكن أن يشك فيها بأي حال من الأحوال ، أي معارف تمتثل بالعلامة المطلوبة لليقين المطلق . وهكذا يجب أن يترك جانباً كل ما هو مشكوك فيه مثل ما يفعل المهندس العماري — كما يقول ديكارت (٦١) — إذ يرذل كل الرمال جانباً حتى يصطدم بأرض صلبة يستطيع أن يشيد فوقها أبنية راسخة .

(ج) حركة الشك : إذا ما تتبعنا أهمية الشك في مؤلفات الفزالي فإنا نستطيع أن نتبين أنه قد دعا منذ البداية — كما سبق أن رأينا — إلى الاستقلال العقلي ، وهذا يعني الشك في كل الآراء التقليدية والورولية ، مسائراً بذلك طبيعته العقلية الخاصة ولطوره الشخصي . ولكنه قد أعطى هذه الدعوة في بادئ الأمر في صورة إشارات وتنبهات ، حيث لم يكن قد عرض بعد ممارسة الشك منهجياً . وهكذا يتحدث على سبيل المثال في « الاقتصاد في الاعتقاد » عن ضرورة فحص الحقيقة فحصاً مجرداً غير مسبوق بأحكام معينة . وذلك عند حديثه عن التقليد المزدوج من جانب من يسعون بالعلماء الذين لم يفارقوا العوام في أصل التقليد بل أضافوا إلى تقليد المذهب تقليد الدليل . ثم يقول : « ... وإنما الحق ... هو ألا يعتقد (الرد) شيئاً أصلاً ، وينظر إلى الدليل ويسمى مقتضاه حقاً ، ونقيضه باطلاً » (٦٢) . أما العرض المنهجي

وسكنت فلها ثلاثة أحوال أحدها : أن تتيقن وتقطع به ، وينضاف إليه قطع ثان ، وهو أن يقطع (الرد) بأن قطعه به صحيح ، ويتيقن بأن يقينه لا يمكن أن يكون فيه سهو ولا غلط ولا التباس ، ولا يجوز الغلط لا في تيقنه باللقضية ولا في تيقنه الثاني بصحة يقينه ، ويكون فيه آمناً مطمئناً قاطعاً بأنه لا يتصور أن يتغير فيه رأيه ، ولا أن يطلع على دليل غاب عنه فيغير اعتقاده ... ومثال هذا العلم قولنا أن الثلاثة أقل من الستة ، وإن شخصاً واحداً لا يكون في مكانين ، وإن شخصين لا يجتمعان في موضع ونظائر ذلك » (٦٣) .

ومطابقاً لهذا يرى ديكارت أن اليقين المطلق لا ينفك عن ماهية العلم الحقيقي . ولهذا فإن ديكارت يرى أنه يجب على المرء في أثناء البحث من الحقيقة أن يرفض كل علم لا يكون واضحاً وضوحاً مطلقاً . يقول ديكارت في ذلك : « ... ولكن ما دام العقل يقتنعني من قبل بأنه لا ينبغي أن أكون أقل حرصاً على الامتناع من تصديق الأشياء التي لم تبلغ مرتبة اليقين التام ، منى على الامتناع من تصديق الأشياء التي تلوح لي بينة الفساد ، فيكفي أن أرفضها جميعاً أن يتيسر لي أن أجد في كل واحد منها سبباً للشك » (٦٤) .

وهذا لا يعني أن كل علم يمكن أن يشك فيه يجب أن يعتبر من بادئ الأمر خطأ ، بل يعتبر في هذه اللحظة من التأمل الفلسفي غير مؤسس تأسيساً كافياً .

(٦٢) ص ٥٥ ، انظر أيضاً الاستعصاء ص ٢٧ وما بعدها .

(٦٣) الترجمة العربية للاماتل ص ٧٠ ، AT IX p. 14

(٦٤) انظر : AT VII p. 536 f

(٦٥) الاقتصاد في الاعتقاد ص ٨٨ ، انظر أيضاً ميزان العمل ص ٤٠٩ .

والمواقف التفصيلية لحركة الشك الديكارتية
 - كما عرضت في « التأملات » - نجدها جميعها
 عند الفزالي مع اختلاف يسير ؛ وإذا جاز لنا
 أن نرمز لشخص الإنسان بدائرة فإننا يمكن أن
 نقول : إن حركة الشك تبدأ إلى حد ما عند
 محيط الدائرة ، عند شهادة الحس لكي تندفع
 بعد ذلك في النهاية إلى مركز الشخص حيث
 يجد كل يقين لدى الإنسان جذوره .

ويشارك الفيلسوفان - كما سبق أن بينا -
 في ذات البداية المتمثلة في إرادتهما المطابقة لمعرف
 الحقيقة . وفي ثبات وهرم يسيران في الطريق
 انذرى يقودهما إلى الشك المطلق حتى يصلوا في
 النهاية إلى نقطة التغلب النهائي على هذا
 الشك .

والبناء الأساسي لحركة الشك عند الفزالي
 وديكارت واحد ؛ فنحن نتبين عند كل منهما
 مراتب مختلفة للشك هي : الشك في المعارف
 الحسية ثم الشك في المعارف العقلية الأولية ثم
 في النهاية الشك في الواقع كله على الإطلاق .
 وما يتماق بذلك من حجة المنام ، وتصور
 شيطان مخادع أو اله مضل . أنه الشك المطلق
 في كل شيء وفي معرفة كل شيء ، وفوق ذلك
 في وجود كل شيء . أنه الشك الذي لا يبقى
 في أثناء الشك إلا على الشاك نفسه فقط .

والصورة التي عرض بها كل من الفزالي
وديكارت الشك المنهجي ليست بالتأكيد من
قبيل المصادفة ، بل أنها تسمح باستخلاص
نتائج معينة . فقد عرضا شكهما في صورة
أخبار عن تجربة شخصية ، وهذا يصور رأيهما
في الفلسفة على أنها قبل كل شيء تفلسف ،

لشك كما عاشه الفزالي بنفسه بكل نتائجه
 إلى أن أمكنه التغلب عليه بعد صراع عنيف .
 أي تعاليمه في الشك المنهجي ، فقد عرضها
 بعد زمن غير قصير من تجربته ، وذلك في
 كتابه « المنقذ من الضلال » .

وأما العرض الديكارتى لحركة الشك
 فنراه في « التأملات » . وذلك لأن الشك الذي
 تحدث عنه ديكارت باختصار في كتابه « المقال »
 يمكن أن يُعتبر إلى حد ما مجرد أخبار أولى
 من الشك ، وذلك قياساً على ملاحظة ديكارت
 نفسه على هذا الكتاب كله (٦٨) . ولم يصد
 الحديث في « التأملات » ببساطة عن الشك كما كان
 الحال في « المقال » ، بل دعا ديكارت في « التأملات »
 إلى الشك ، وعرض لضرورة ممارسته في
 استقلال . وما رأيناه في « المقال » من الشك
 في صورة خبر شخصي نراه في « التأملات »
 يرتفع إلى عرض نموذجي هام . فالشك هنا
 يصبح ميتافيزيقياً ، ويحتاج إلى زمن معين
 لممارسته ؛ ولهذا يقول ديكارت في ردوده هي
 « الاعتراضات » أن الشك يجب أن ينفذ من
 جانب القارئ في استقلال (٦٩) .

وذلك لأن الشك الفلسفي الذي يمارسه
 المرء بنفسه هو فقط الذي يمكن أن يقود إلى
 يقين حقيقي ، أي إلى يقين ميتافيزيقي يتحدث
 من أعماق الشخص نفسه حيث لا يستطيع
 مجرد الارتياح المشوالي أو مجرد التفحص
 العقلي أن يصل إليها . ولهذا أكد كلا
 الفيلسوفين الأهمية الحاسمة لليقين الذي لا
 يكون فقط يقيناً موضوعياً ، بل يكون أيضاً
 في الوقت نفسه يقيناً ذاتياً ؛ أي يقيناً يستولى
 على الشخص . ومن أجل ذلك دعا الفزالي
 وديكارت إلى اتخاذ النهج الفلسفي الذي يتمثل
 في الشك المنهجي والتحليل الفلسفي .

فالفزالي يتحدث في « معيار العلم » أثناء مناقشته لمشكلة المعرفة عن خداع الحواس ، ويأتى بأمثلة لذلك من مثل أن الحواس تدرك الشمس على أنها صغيرة جداً ، وأن الكواكب يبدو لها وكأنها دوائر متشوية على بساط أزرق ، في حين أن العقل ببراهينه يعرف أن قرص الشمس أكبر من الكرة الأرضية . وأن الكواكب أكبر مما تبدو لنا . . الخ (٧٢) .

فإذا قانونا ما مرّضه الفزالي هنا في « المعيار » بما مرّضه بهذا ذلك في « المنقذ » فإننا نجد أنه لا يقتصر في « المنقذ » على ذكر أمثلة لخداع الحواس ، بل يزيد على ذلك مبيّناً كيف أن خداع الحواس قد دفعه إلى الشك في المعرفة الإنسانية على الإطلاق .

وهنا يروى الفزالي لنا في « المنقذ » أن الحواس تخدعنا ويقرر - بناء على ذلك - أن المعارف الحسية جميعها غير يقينية ، ولذلك فلا تمثل علماً حقيقياً . يقول الفزالي في ذلك : « من أين الثقة بالحواس وأقواها حاسة البصر، وهي تنظر إلى الظل فتراه واقفاً غير متحرك وتحكم بنفى الحركة ؟ ثم بالتجربة والملاحظة بعد ساعة تعرف أنه متحرك وأنه لم يتحرك دفعة بفتة ، بل على التدرج ذرة ذرة ، حتى لم تكن له حالة وقوف . وتنتظر إلى الكوكب فتراه صغيراً في مقدار دينار ، ثم الأدلة الهندسية تدل على أنه أكبر من الأرض في القدار . هذا وأمثاله من المصنوعات يحكم فيها حاكم الحس بأحكامه ، ويكذب حاكم

وإنها ممارسة عملية شخصية ، وإنها لا تتمثل في مجرد الحصول بطريقة نظرية على قضايا وبراهين (٧٠) .

وقد أعطى الطابع الشخصي فيما يرويانه لأفكارهما قوة افتناع لا تستطيع أن توصل إليها المناقشات المجردة الخالصة . وفوق ذلك فهما يقصدان في المقام الأول حث القارئ على الاحتذاء بهما وتشجيعه على سلوك سبيل الشك حتى يمكن التغلب عليه نهائياً . ومن خلال تجربتهما يبينان إمكانية التغلب على الشك . وهذا ما يقصده الفزالي حين يقول بعد مرّضه لمنهج الشك : « والمقصود من هذه الحكايات أن يعمل كمال الجهد في الطلب . حتى ينتهي إلى طلب ما لا يطلب » (٧١) .

وإذا ما وصل البحث إلى هذه الحقيقة التي لا يمكن أن تطلب أو تفحص فإنه يكون قد وصل إلى نقطة تضع نهاية لكل شك حيث يجد الشك الانتصار النهائي عليه .

(د) المعرفة الحسية : لقد رأينا أن الفزالي وديكارت لم يستطيعا التوصل إلى إجابة كافية عن سؤالهما عن حقائق الأشياء ، ولهذا تحول هذا السؤال إلى سؤال آخر عن ماهية العلم . والآن تقدم المعارف الحسية في المكان الأول على أنها علم مباشر . ولكن هذه المباشرة وسهولة الفهم لهذه المعارف - كما تبدو في الظاهر - تبضح خداعها عند النظرة القريبة . وذلك لأن الخبرة تبين أن المعرفة الحسية خاضعة لأوهام وضلالات .

(٧٠) انظر في ذلك أيضاً فيشت (الرجع إلى سبيلنا الإشارة إليه جزء ١ ص ١٦٨) الذي يؤكد بكل قوة ضرورة الممارسة الشخصية للفلسفة ؛ فيقول على سبيل المثال « ... من ينبغي امتلاك الحقيقة فإنه يجب عليه أن ينتجها من نفسه هو . أن المتعالي يستطيع فقط أن يبين شروط المعرفة وهذه الشروط يجب أن يتلقاها كل في نفسه بنفسه ، وأن يكرس لهذا (العمل) حياته العقلية بكل نشاط ، وحينئذ سوف تنتج المعرفة من نفسه بدون أن يحتاج إلى عمل شيء آخر » .

(٧١) المنقذ ص ٧٥ .

(٧٢) معيار العلم ص ٦٢ .

العقل ويخونه تكديلاً لا سبيل إلى مذاقته .
فقلت قد بطلت الثقة بالمحسوسات أيضاً « (٧٣) .

وفي هذا الصدد يقول ديكارت أيضاً : « كل ما تلقينته حتى اليوم وآمنت بأنه أصديق الأشياء وأوثقها قد اكتسبته من الحواس أو بوساطة الحواس . غير أنني جربت هذه الحواس في بعض الأحيان فوجدتها خداعة ؛ ومن الحكمة أن لا نطمئن كل الاطمئنان إلى من خدعونا ولو مرة واحدة » (٧٤) . ثم يتحدث ديكارت بعد ذلك عن خداع الحواس أحياناً فيما يتعلق بالأشياء الصغيرة جداً والبعيدة جداً عن متناولنا . ومثل هذا نجد عند الفيزيائي في كتاب « المستقصى » (٧٥) حيث يشير إلى أن خداع حاسة البصر ينشأ بسبب أن هناك مقبات تظهر في حالة ما إذا كان الشيء بعيداً جداً أو قريباً جداً عن متناولنا . كما أننا نجد مثال الشمس والكواكب عند ديكارت أيضاً حيث يقول أن لدينا فكرتين متباينتين عن الشمس أحدهما مصدرها الحواس والأخرى مستمدة من أدلة علم الفلك (٧٦) . كما يشير في موضع آخر إلى أن من الغريب أن لهيب شمعة صغيرة لا يحدث على مينة الرأ أقل مما يحدثه النجم (٧٧) .

(هـ) المعرفة العقلية : لقد رأى كل من الفيزيائي وديكارت ما تنطوي عليه المصارف الحسية من خداع وشكوك ، ولهذا قسروا رفضها ميدانياً في أثناء مواصلة السير للبحث من الحقيقة ، وذلك طبقاً للمبدأ الذي يتمثل في أنه لا ينبغي أن يعترف بصفة العلم اليقيني

إلا للمعرفة المستمدة من مصدر مؤكد وغير قابل للشك إطلاقاً .

وهكذا يتحول الفيزيائي عن هذه المعارف الحسية لكي يفحص مدى يقين المجموعة الثانية من المعارف وهي المعارف العقلية الأولية . فيجد أن بين أن المعارف الحسية قابلة للشك أراد أن يختبر المبادئ العقلية في مدى شرعيتها . أن أولية ويقين المبادئ العقلية يبدو في بادئ الأمر غير قابل للشك إطلاقاً . وهذا ما يعنيه الفيزيائي حين يتساءل : من يستطيع جداً أن يشك مثلاً في الحقائق الرياضية والمنطقية مثل أن العشرة أكثر من الثلاثة وأن الشيء لا يمكن أن يتصف بصفتين متضادتين في وقت واحد . الخ (٧٨) .

ولكن يتضح الآن أن الشك في المعرفة الذي بدأ هجومه في مجال المعارف الحسية - يجد نفسه قادراً على أن يتخطى هذا المجال ويهاجم مجالات أخرى حوله . ولا يستطيع مجال الحقائق العقلية أيضاً أن ينسحب من تيار هجومه . ويصور الفيزيائي ذلك قائلاً : « فالت محسوسات : هم ثامن أن تكون ثقتك بالعقلية كثقتك بالمحسوسات ، وقد كنت والقبلي ، فبحاكم العقل فكذبني ، ولولا حاكم العقل لكنت تستمر على تصديقي » (٧٩) .

إن الشك الذي وجد في ثنائيات مجال المعارف الحسية تقاطع هجوم كافية غير قادر على أن يتجه مباشرة إلى مهاجمة المعارف العقلية الأولية ولكنه يستطيع هنا أن يعلن

(٧٣) التلخيص ص ٧١ .

(٧٤) الترجمة العربية للتأملات ص ٧١/٧٠ ، الفكر : 14 p. AT IX

(٧٥) ص ٥٤ ، الفكر أيضاً معك الفكر ص ٥٩ .

(٧٦) الترجمة العربية للتأملات ص 1٢٣ ، الفكر : 31 p. AT IX

(٧٧) المرجع السابق ص ٢٤٢ ، الفكر : 66 p. AT IX

(٧٨) التلخيص ص ٧٢ .

(٧٩) المرجع السابق .

عدم من طريق التأمل التالي ؛ وذلك لأنه حتى وجود الأشياء (تلك الأشياء التي كانت لا تزال حتى الآن تبدو بطريقة ما موجودة رغم التشكك فيها) لم يعد يستطيع أيضاً أن ينسحب من تيار الهجوم المدمر للشك . هذا الشك الذي يحيط هنا بكل شيء كان يمثل حتى الآن الثروة المعرفية كلها ، والحجة التي تضع كل الواقع موضع التشكك تتخذ من ظاهرة الرؤيا منطقاً ، وتظهر عند الفرائي فيما يلي : « وأبدت (المحسوسات) أشكالها بالنام و قالت : أما تراك فتمتد في النوم أموراً وتتخيل أحوالاً ، وتمتد لها أفعالاً واستقرأت ولا تشك في تلك الحالة فيها ، ثم تستيقظ فتعلم أنه لم يكن لجميع متخيلاتك أصل وطائل ؟ » (٨٢) .

وبعد أن أورد الفرائي حجة المحسوسات هذه التي على أساسها يكون كل ما يراه المرء في النوم له اعتباره فقط في حالة المنام — يطبق هذه الحجة ذاتها على المعرفة الحسية والعقلية ويتساءل عما إذا كانت هذه المعارف أيضاً صادقة فقط بالنسبة إلى حالة اليقظة . ثم يدع المحسوسات تستمر في اعتراضها : « ... لكن يمكن أن تطرأ عليك حالة تكون نسبتها إلى يقظتك كنسبة يقظتك إلى منامك ، وتكون يقظتك نوعاً بالاضافة إليها . فإذا وردت تلك الحالة تبقت أن جميع ما توهمت بمقلك خيالات لا حاصل لها » (٨٣) .

إن هذه الحقيقة التي تتمثل في أن حالة اليقظة تتم حالة النوم بالكذب قد دفعت الفرائي إلى التساؤل عما إذا كانت هناك حالة أعلى ممكنة . . أي حالة يقظة جديدة تكشف بدورها حالة اليقظة الحالية على أنها خداع .

من نفسه بطريقة غير مباشرة لكي يمارس النقد . وهذا يحدث في أن الشك لا يفسح مباديء عقلية فردية موضع التشكك ، ولكنه يضع العقل كله موضع التشكك وذلك بمساعدة (تأملات خارجية) . ومثل هذه التأملات الخارجية تبدو ممكنة قياساً على هذه الحقيقة التي تتمثل في أن المعارف الحسية التي كانت تعتبر قبل ذلك واضحة قد أمكن أن توضع موضع التشكك من جانب درجة للمعرفة أعلى منها ، وذلك عندما ظهر « حاكم العقل » ممثلاً لهذه الدرجة المشار إليها — كما سبق أن بينا ذلك . — ويبرر الفرائي عن ذلك بقوله : « فلعل وراء أدراك العقل حاكماً آخر إذا تجلى كدب العقل في حكمه ، كما تجلى حاكم العقل فكذب الحس في حكمه ، وعدم تجلى ذلك الإدراك لا يدل على استحالة » (٨٤) .

ومن خلال هذه النظرة العميقة يفتح عمق لإقرار له . إذ يبدو أن الشك قد انسحب نطائحه من طريق هذه الأفكار إلى مدى ليست له نهاية .

أما ما يتعلق بأراء ديكرت بالنسبة إلى الشك في المعارف العقلية فنشير إلى أن هذا الشك في المعارف العقلية يظهر عند ديكرت في علاقة وثيقة مع الشك الميتافيزيقي ، ولهذا فلن نتحدث منه الآن هنا ، بل سيأتي دور الحديث منه عندما نعرض لمشكلة « الآله المضل deus mendax » عند ديكرت (٨٥) .

(و) الرؤيا : إذا كانت وحدة العالم قد انحلت عن طريق التشكك المشار إليه في المعارف الحسية والعقلية إلى أجزاء متفرقة تتمثل في خبرات خداعة وغير يقينية ، فإن هذه الوحدة تبدو الآن في تهمد تام وتنحل إلى

(٨٠) المرجع السابق .

(٨١) انظر فيما يلي فصل : الشك الميتافيزيقي .

(٨٢) المجلد ص ٧٢ .

(٨٣) المرجع السابق ص ٧٢ وما بعدها .

أساس ثابت صلب للعلوم مسيطراً على ديكارت حتى النهاية (٨٥) .

(ق) **الشك الميتافيزيقي** : ان الشك الميتافيزيقي الذي سنتحدث عنه هنا قد مرهضه ديكارت في صورة نموذجية . ولهذا سنبدا بعرض ديكارت لهذا الموضوع ثم نعرض بعد ذلك رأى الفزالي فيه . لقد رأينا أن حجة المنام قد أبقت لديكارت على أولية ويقين القضايا الرياضية .

ولكن يقين القضايا الرياضية يهتز ويتعرض للشك عندما يفكر في أن الله - الذي يقول ديكارت ان لديه اعتقاداً راسخاً في ذهنه منذ زمن طويل بأنه موجود - ربما قد جعل هذا العالم في مجموعته غير موجود على الإطلاق وان الإنسان لذلك يذبح نفسه اذا لم يعرف ذلك . ويفكر ديكارت في 'أ' - مثلاً هو مقتنع بأن هناك أناساً آخرين يضلون في أحيان كثيرة فيما يعتقدون معرفته معرفة كاملة يقينية - ربما يذبح نفسه أيضاً عندما يشتغل بالرياضة، مثلاً عندما يجمع الثمن وثلاثة أو يحسب ما شاكل ذلك . ويقول ديكارت انه اذا كان يبدو أن هذا لا يتفق مع كرم الله ورحمته لانه لا يتفق مع كرم الله أيضاً أن يرى الإنسان نفسه أحياناً خاضعاً للخطأ والفسال كما يستطيع كل منا أن يجد ذلك في نفسه . ويضاف الى ذلك ان هناك كثيرين لا يعتقدون إطلاقاً في وجود الله . وهكذا يصبح واقع الفسال والخطأ بالنسبة لديكارت كما هو أيضاً بالنسبة للفزالي - دافعاً الى الشك في العقل ؛ غير أن ديكارت هنا لا يعتمد مثل الفزالي فقط على خداع الحواس بوجه خاص بل يعتمد بوجه عام على كل ما يقع فيه الإنسان من فسال وخداع . ومن خلال تأملات ديكارت في الشك في وجود الأشياء والشك في الحقائق العقلية الأولية توصل أيضاً الى الشك المطلق في كل شيء . انه الآن يرى - كما يقول - أن في

وهذا يذكرنا بما سبق أن عرضناه من الشك في المعارف العقلية ، هذا الشك الذي نشأ من طريق واقع خداع الحواس . فقد كان الحديث هناك أيضاً من احتمال وجود درجة أعلى للمعرفة فوق العقل اذا تجلبت كذبت العقل في حكمه . وهذه الفكرة يمكن ان تقود الى خطوات لانهاية لها . وذلك لأن حالة اليقظة الجديدة هذه لا تجعل معها التبرير الميتافيزيقي لها ، ولهذا يمكن التفكير ثانية في حالة يقظة جديدة فوقها وحالة أعلى منها ، وهكذا الى غير نهاية .

أما فيما يتعلق بديكارت فان تطور الشك عنده يبين خصائص مختلفة ، وذلك بجانب ما اشير اليه هنا من ذات البناء الأساسى الذى يتمثل بوجه خاص في النزوع الى الراديكالية . فالرؤيا وخداعها يدفعانه - مثل الفزالي - الى الشك في الواقع على الإطلاق . ولكنه يتناول المسألة من جانب آخر ، اذ تدفعه هذه المشكلة الى التفكير في كيفية التمييز بين اليقظة والمنام . ويجد ديكارت انه ليست هناك علامات مؤكدة للتمييز بينهما ، فيحاول أن يوضح ما اذا كانت توجد هناك معارف عقلية صادقة سواء كان الإنسان نائمًا أو مستيقظاً . ويصل الى رأى يتمثل في انه لا يمكن أن يقال شيء يقينى من وجود الأشياء وبذلك تكون علوم الطبيعة والفلك والطب علوماً معرضة للشك القوى فيها . ولكن الحقائق الرياضية التى هي مستقلة عن وجود الأشياء التى يتناولها بحث الرياضة تبدو لديكارت مشتملة على يقين لا سبيل الى الشك فيه (٨٤) . ومن خصوصيات فكر ديكارت أن حجة الرؤيا تدفعه الى الحديث عن مسألة العلوم الأولية ، وهى مسألة رئيسية في فلسفه . وذلك لأن العلم الذى يسمى اليه اصلاً ليس علماً جزئياً بالمعنى الحديث ولكنه علم كلى عالمي يشتمل على الجانب النظرى والعملى معاً . وقد ظل الهدف المتمثل في خلق

الذى يمكن أن يحدث نتيجة لامكان الاختراع من طريق السحر - وذلك عند تعريفه للعلم اليقيني حيث يقول : « الأمان من الخطأ يبنى أن يكون مقارن اليقين مقارنة لو تحدى باظهار بطلانه مثلاً من يقب الحجر ذهباً والعصا ثعباناً ، لم يورث ذلك شكاً وانكاراً . فاني اذا علمت أن العشرة أكثر من الثلاثة ، فلو قال لى قائل : لا ، بل الثلاثة أكثر بدليل انى اقلب هذه العصا ثعباناً ، وقلها ، وشاهدت ذلك منه ، لم أشك بسببه فى معرفتى ، ولم يحصل لى منه الا التمتع بكيفية قدرته عليه : فاما الشك فيما علمته فلا » (٩١) .

كذلك يتحدث الفزائى فى كتابه « محك النظر » (٩٢) من اليقين الحقيقى الذى يجب ان يصمد أمام الشك الميتافيزيقى . ويذكر هنا انه يشترط فى العلم اليقيني عدم تأثره بآى شيء حتى أن المعجزة النبوية - اذا فرضنا - أهما تريد أن تنقض يقين هذا العلم اليقيني - لا تستطيع أن تزله أو تنال منه . فلو حدث ذلك وفكر شخص فى أن الله ربما قد كشف لنبيه عن سر يناقض هذا العلم اليقيني ، فإن هذا الشخص لا يكون لديه حينئذ فى هذه الحالة يقين حقيقى بالمنى المطلوب - كما يقول الفزائى - . وفى « المنقذ » يتحدث صراحة عن فكرة الآله الذى يضل عباده ويأتى الحديث عن هذه الفكرة بمناسبة حوار بينه وبين أحد أتباع الباطنية حيث يشير باختصار الى سؤال الاضلال - من جانب الله لعباده - قائلاً :

الإمكان الشك فى كل ما كان يعتبره قبل ذلك صادقاً (٨٦) .

ويظل ديكارت فى أثناء تأملاته وبحثه عن الحقيقة حريصاً على المبدأ المتمثل فى الامتناع النظرى من قبول الحقائق التى لا تستطيع أن تبرهن على يقينها . . وذلك لأن كل ما يهمه الآن - كما يقول - لا يتعلق بالعمل ولكن بالمعرفة (٨٧) ولهذا يرفض ديكارت كل ما حصل عليه حتى الآن من علم ، ويريد أن يقر الشك وحده ، هذا الشك الذى يقوده البنى دعوى « الروح الخبيث *genius malignus* » او الشيطان المخادع . يقول فى ذلك : « والذن فسافترض أنه ليس الله وهو أرحم الراحمين وهو المصدر الأعلى للحقيقة - الذى يضلنى ، بل شيطان خبيث ذو مكر وبأس شديد قد استعمل كل ما أوتى من مهارة لاضلالى » (٨٨) . وهذا الشيطان الخبيث يستبدل فى أثناء مواصلة التأملات « بالآله المضل *deus mendax* » (وهو فى الواقع مساو له أيضاً) (٨٩) . هذا الآله المضل الذى يخدع الانسان ويصور له مجرد عالم خيالى على أنه حقيقة واقعة .

ان ما يسمى هنا بالشك الميتافيزيقى (٩٠) نجده أيضاً عند الفزائى ، غير أنه فى بادىء الأمر لم يشر اليه صراحة فى خلال عرضه المنهجي للشك المطلق فى « المنقذ » .

فلقد أشار الفزائى فى « المنقذ » الى الشك

(٨٦) انظر فى ذلك : AT IX p. 17

(٨٧) المرجع السابق . ان ما ذكره ديكارت هنا لا يتعارض مع معييه للحصول على علم كلى شامل للتأثيرات النظرية والعملية . لانه لا زال يبحث عن الأساس الذى يبنى عليه هذا العلم ، ونحن نجد هذا الأساس فسيكون أساساً لعلم الشامل لتجارب التاريخ والعلمى معاً .

(٨٨) المرجع السابق ، راجع الترجمة العربية للشك ص ٧٨ .

(٨٩) انظر فى ذلك : AT IX p. 19, 21, 22, 28 f

(٩٠) راجع : AT IX p. 28 ; VII p. 172, 460

(٩١) المنقذ ص ٦٩ .

(٩٢) معك النظر ص ٥٥ .

« وسؤال الاضلال وعسر تحرير الجواب عنه مشهور » (٩٤) .

اما تفصيل هذه المسألة فيذكره الفزالي في مؤلف آخر وهو « الانتصاف في الاعتقاد » ، ويحدث ذلك في مناقشة النبوة والمعجزات النبوية . ومباراة الفزالي هنا هي : « ... فهب انهم راوا الله تعالى يهينهم وسمعه ياذنهم وهو يقول : (هذا رسولي ليخبركم بطريق سعادتكم وشقاوتكم) فما الذي يؤمنكم انه اقوى الرسول والمرسل اليه . . . فبم تعلم صدقه ، فلهه يلبس علينا ليخوننا ويهلكنا » (٩٤) .

وحل هذه المسألة - التي صاغها الفزالي هنا صياغة قوية - يجده في ان الله لا يكذب حيث يقول : « والجواب ان الكذب مأمون عليه » (٩٥) .

ان الشك المطلق عند الفزالي في قدرات العقل الذي منح للانسان لم يحدث فقط من طريق التامل في المعارف الحسية المشكوك فيها ومن طريق التأم ، بل انه قد حصل أيضاً على سند له من طريق ما اشير اليه سابقاً من احتمال وجود درجة أعلى للمعرفة فوق العقل ، أي حالة يقظة جديدة تبطل المعارف العقلية وتكديها (بجانب الإشارة الى نوع من المعرفة أعلى بعد الموت) - وهذه الفكرة لا نجد لها شبيهاً عند ديكرات في عرضه لهذا الموضوع . فها تامل من نفسها خصيصاً جوهرية لفكر الفزالي ، تعتمد على اشتغاله بالتصوف . وهنا يجب أن نلفت النظر الى أن الفزالي - الفكر المجاد - قد اشتغل أيضاً بالتصوف بمساعدة العقل (٩٦) . وهكذا نجد في كلمة

ما سبق ان اقتبسناه عنه من حالة اليقظة الجديدة التي اذا وردت كشفت عن أن جميع ما توهمه المرء بعقله خيال لا حاصل له - نجده يقول : « ولعل تلك الحالة ما تدعيه الصوفية انها حالتهم : اذ يزعمون انهم يشاهدون في أحوالهم التي لهم اذا غاصوا في أنفسهم وغابوا عن حواسهم ، أحوالاً لا توافق هذه المعقولات . ولعل تلك الحالة هي الموت ، اذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الناس نيام فاذا ماتوا انتبهوا . فلعل تلك الحياة الدنيا نوم بالاضافة الى الآخرة . فاذا مات (المرء) ظهرت له الأشياء على خلاف ما يشاهده الآن ، ويقال له عند ذلك : فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد » (٩٧) .

ان الفزالي اذ يتحدث هنا أخيراً عن امكانية نوع من المعرفة أعلى بعد الموت ويروى في هذا الصدد الحديث الشريف ويتحدث عن الصوفية ويتنكبس من القرآن ، فاما بفعل ذلك استكمالاً لتماماته . فالخبرات والمعارف العينية ليست خارجة عن النطاق الذي يمارس فيه التحليل الفلسفي .

والآن وبعد أن عرضنا وناقشنا بالتفصيل كيف نفذ الفزالي وديكرات الشك الفلسفي المطلق بكل نتائجه ، نريد أن نبين في القسم الثاني من هذه الدراسة كيف أمكن لهما التغلب - بطريقة فلسفية - على هذا الشك الفلسفي الشامل ، وكيف حصل بذلك على التأسيس المطلق للعقل .

(٩٢) المجلد ص ١١٦ .

(٩٤) الانتصاف في الاعتقاد ص ١٠٢ .

(٩٥) المرجع السابق .

(٩٦) cf. Zakzuk, op. cit. p. 12 f. 133 ff .

(٩٧) المجلد ص ٧٢ .

العلم اليقيني بأنه ذلك العلم الذى لا يتراكم فقط
أى أثر للشك ، بل فوق ذلك يميز أيضا إمكانية
امكانية للشك على الإطلاق .

يقول الفزائى « لم علمت أن كل ما لا أعلمه
على هذا الوجه ، ولا أيقنه هذا النوع من
اليقين ، فهو علم لا ثقة به ولا أمان معه ، وكل
علم لا أمان معه فليس يعلم يقينى » (٩٨) ولكن
الشك المطلق قد بين أن العقل لا يستطيع من
ذاته أن يعطى لأحكامه هذا اليقين المطلق . ولهذا
فانه يبدو أن علما حقيقيا بهذا المعنى المشار
اليه غير ممكن . ولكن الفزائى يريد أن يتمسك
بقاعدة الحقيقة التى وضعها ، والتى بناء عليها
لا بد أن يكون العلم الحقيقي يقينيا على الإطلاق،
رغم أنه يعرف الآن أنه لم يعد لديه - طبقا
لهذه القاعدة - علم له هذه الصفة .

ومع ذلك فالفزائى فى بحثه عن الحقيقة لا
يستسلم ، ولا زال يعتقد أنه يستطيع أن يجد
حلا . ولكن هذا الحل يظل فى بادئ الأمر
محجوبا عنه . ويرجع الفزائى ذلك الى أن
المعرفة العقلية الأولية التى يبحث عنها ، لا
يمكن ادراكها الا بمساعدة معارف عقلية أولية
وهى تلك التى يبحث عن يقينها ؟ وبمباراة
أخرى فانه - بناء على هذا الشرط - لا يمكن
للعمه أن يصل الى الهدف المطلوب الا بعد أن
يكون قد حصل على هذا الهدف . ولكن هذا
يمثل تناقضا ويشكل مهمة غير ممكنة .

ويصف الفزائى نفسه فى أثناء هذه الفترة
- عندما اصطدمت أرادة الحقيقة المطلقة لديه
بالشك المطلق ، وعندما بدا له أنه لا يمكن
الجمع بينهما - بأنه سوفسطائى ، بدون أن
يكون فى الحقيقة سوفسطائيا . وذلك لأن
أرادة الحقيقة المطلقة لديه قد حالت بينه وبين
السفطة . ويقول فى ذلك : « فلما خطرت
لي هذه الخواطر ، واتقدحت فى النفس ،

ثانيا : التأسيس المطلق للعقل :

تمهيد :

قبل أن نناقش كيف عرض الفزائى وديكارت
التغلب على الشك المنهجي الذى مارساه حتى
النهاية ، ينبغي أن نشير الى أن الشك المطلق
نفسه يتضمن بدور حل المشكلة ؟ إذ تحدث
فيه الخطوة الترانزسندنتالية
(transzendental) الحاسمة وهى الصعود
الى الأساس المطلق لكل ما هو مشروط
ومحدود ، ومن أجل ذلك عرضة للشك .
فالشك إذا نفذ بكل نتائجه يستطيع أن ينكر
كل الواقع ، لأن الواقع نهائى ومحدود وغير
ضرورى . هذا الشك يوصل بالضرورة فى
النهاية الى ذلك الوجود الذى منه يتلقى كل
موجود محدود ونهائى وجوده ، أى يصل الى
وجود الله المطلق .

وقد قام كل من الفزائى وديكارت بهذه
الخطوة الترانزسندنتالية والخلاف بينهما
أثما هو فقط فى الطريقة التى عرضا بها الحل
الحاسم لمشكلة الحقيقة . وذلك لأنه فى حين
أن ديكارت فى « تأملاته » قد ناقش الحل
بتوسع وتفصيل ، فإن الفزائى قد عرض الحل
فى « المنقذ » - الذى هو عبارة عن (اعترافات)-
باختصار شديد ، وفى صورة تجعل تفسير
الحل صعبا . ولهذا سنستعين بمؤلفات أخرى
للفزائى بجانب « المنقذ » ، لكى ندمج تفسيرنا
للحل الذى توصل اليه . وسيتضح
من خلال هذا البحث ما للحل - الذى وجده
الفزائى لمشكلة الحقيقة - من أهمية حاسمة
بالنسبة لفكره الفلسفى ، ولكن هذه الحقيقة
قد افغلت أو أسىء فهمها حتى الآن .

الحل الفزائى

(١) عرض الفزائى للحل : لقد عرف الفزائى

يقبل في طريق بحثه من الحقيقة إلا علماً
بقتينياً مطلقاً . وفضلاً من ذلك يؤكد الفزالي
هنا أن الحل لم يكن نتيجة أدلة نظرية ، وأنه
- فوق ذلك - يمكن أن توجد أكثر الحقائق
لا عن طريق أدلة منطقية . وإنما فقط بوساطة
هذا النور . فإذا حاول المرء تفسير الجمل
تفسيراً فلسفياً من خلال تلك الجمل القليلة
فقط فإنه يكون من الصعب تجنب التفسيرات
الخاطئة . وذلك لأنه يمكن أن يتبادر إلى الذهن
تفسير النور تفسيراً حرفياً أو صوفياً .
ويضاف إلى ذلك أن الفزالي قد أكد أن الحل
لم يكن « بنظم دليل وترتيب كلام » . وهذا
كله يوحى بوصف الحل بأنه لا عقل أو صوفي
أو حالة شعورية غير محددة . وهذه هي
التفسيرات التي قد حدثت فعلاً حتى الآن .
ولهذا فإننا سنناقش فيما يلي التفسيرات
الشائعة للحل مناقشة نقدية في الفصل التالي
(ب) ، وسيتضح للقارئ من خلال هذه
المناقشة أنه لا يمكن تفسير الحل بهذه الطرق
المشار إليها . ثم سنعرض بعد ذلك مساً
نعتبره في نظراً التفسير الوحيد الممكن مدعماً
بالأدلة القوية التي تبرر ما توصلنا إليه وذلك
في الفصل (ج) .

(ب) نقد التفسيرات السائدة حتى الآن :

لقد حاول البعض (١٠١) بيان « الجوانب
الفلسفي » للحل مدعياً أن الفزالي قد توصل
إليه بطريقة منطقية . فالفزالي قد صرح
- كما يقول هذا البعض - أن القياس المطبق
يجب أن يوجد في نقطة تختتم السر إلى ما لا
نهاية في سلسلة السببية . وذلك بحيث
تكون النقطة وما قبلها وما بعدها بيانية
لا يمكن معرفته . ولكن هذه المحاولة لتفسير
الحل تفسيراً منطقياً لم توضح هذه النقطة

حاولت لذلك علاجاً فلم يتيسر ، إذ لم يمكن
دفعه إلا بالدليل ، ولم يمكن نصب دليل إلا
من تركيب العلوم الأولية . فإذا لم تكن مسلمة
لم يمكن ترتيب الدليل ، فأفضل هذا الداء
ودام قريباً من شهرين أنا فيهما على مذهب
السفسطة بحكم الحال لا بحكم المنطق
والقال (٩٩) .

إن الأمر الذي يجب أن نؤرخ في الاعتبار -
عند مناقشتنا التالية للتغلب على الشك - هو
أن الفزالي قد ثبت على موقفه الذي يتمثل
في البحث من حل لمشكلته من طريق العقل
- رغم الاستحالة الظاهرية - وليس عن أي
طريق آخر . والحل الذي توصل إليه الفزالي
أخيراً قد جاءه - كما سنبين - من طريق
العقل ، وإن كان لم يصل إليه أيضاً عن
طريق استدلال منطقي كما اعتد أصلاً وجوب
ذلك .

إن أزمة فكره التي بلغ في آنالها إلى الشك
المطلق ، والتي وصلها بأنها مرض ، قد دامت
- كما يقول - « حتى شفى الله تعالى من ذلك
المرض ، وعادت النفس إلى الصحة والاعتدال » ،
ورجمت الفروريات العقلية مقبولة مولوفا
بها على أمن وبقين ، ولم يكن ذلك بنظم دليل
وترتيب كلام ، بل بنور قلده الله تعالى في
الصدر ، وذلك النور هو مفتاح أكثر المعارف ،
فمن ظن أن الكشف موقوف على الأداة المهردة
فقد ضيق رحمة الله تعالى الواسعة » (١٠٠) .

إن الذي يلتفت النظر ابتداء في هذا النص
هو حديث الفزالي هنا - في إيجاز شديد -
عن الله وعن النور . وهو حديث يبدو لأول
وهلة بدون مبرر ، وذلك لأن الفزالي أراد ألا

(٩٩) الثالث ص ٧٢ .

(١٠٠) الثالث ص ٧٤ .

(١٠١) قال في ذلك بحث الدكتور عمر فروغ النشوي : « أبو حامد الفزالي في الفكرية الثوية التاسعة إيلاده »
ص ٢٢٦ وما بعدها .

أيضاً على أنه لاعقلى ، ولكن بدون أن تبرز جانباً صوفياً خاصاً .

● **التفسير الصوفى (١٠٥) :** فيما يلي نود أولاً أن نناقش رأى المجموعة الأولى نقاشاً نقدياً ، ونبين تناقضه وعدم قدرته على إثبات أمام النقد .

أما أن الحل لا يجوز أن يفهم فهماً صوفياً فذلك يمكن استنتاجه أيضاً من تحليل دقيق لما فى « المنقذ » نفسه . وهنا يجب أن نضع من بادئ الأمر أمام أعيننا أن « المنقذ » يعطى لنا عرضاً حقيقياً أميناً لحياة الفزائى وتطوره العقلى (١٠٦) . فلا توجد أية أسباب يمكن أن تشكك بصورة جدية فى صدق ما عرضه الفزائى .

إن محاولة إهمال الفزائى بتمدد إعطاء بيان خاطئ عن الترتيب الزمني لتطوره العقلى (١٠٧) ، وجعل « المنقذ » بهذا فى جملته عرضة للشك - محاولة لا يمكن تبريرها . والإدعاء بأن « المنقذ » قد كتب فقط على نمط

التي تعطى المقياس المطلق . وتفسير الحل الذى تقترحه هذه المحاولة غير كاف من وجهة النظر الفلسفية .

وبصرف النظر عن هذه المحاولة فإن التفسيرات التى حدثت حتى الآن للحل الذى توصل إليه الفزائى يمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

المجموعة الأولى (١٠٦) تمثل الرأى الذى يذهب إلى أن هذا الحل « عمل يائس لمرتاب لم يبق أمامه طريق غير أن يرمى بنفسه فى أحضان التصوف » (١٠٦) . وهنا لا يراعى المرء الفرق بين الشك الأرتيائى والشك الفلسفى . ومما يوحى بالتفسير الصوفى للحل أن الفزائى قد تحول - كما هو معروف - إلى التصوف ؛ ولكن الإشارة إلى هاتين النقطتين لا تكفى ، النور ، وهو صورة تستخدم غالباً فى التصوف ، ولكن الإشارة إلى هاتين النقطتين لا تكفى . وذلك لأن هاتين النقطتين يمكن ، بل حتى يجب - كما سنبين - أن تفسرا تفسيراً آخر .

أما المجموعة الثانية (١٠٤) فإنها تفسر الحل

(١٠٢) من بين مثليها كل من : Gosche, Macdonald, Frick

Frick, op. cit. p. 73 (١٠٤)

(١٠٤) من بين مثليها كل من : Azkoul, Abu Ridah, Watt

(١٠٥) انظر أيضاً د . عثمان أمين فى كتابه من ديكارت (القاهرة ١٩٥٦ - ص ١٤١) حيث يرى أن الشك اللطى عند الفزائى قد انقضى إلى حال من الاقتبال الصوفى .

(١٠٦) يرى هذا الرأى أيضاً كل من : د . زكى مبارك (الإطلاق عند الفزائى ص ٢٨ ، ٤٤)

Macdonald, D. B. : The Life of al-Ghazali.

(JAOS XX, New Haven, 1899) p. 73 ; Abu Ridah, M.A.A. : Al-Ghazali und seine Widerlegung der griechischen Philosophie. Madrid, 1952, p. 10 ; Asin Palacios, M. : Algazel, Dogmatica, Moral, Ascética. Zaragoza, 1901, p. 158.

(١٠٧) إن المحاولة التى تبناها Gosche فى هذا الاتجاه فى بحثه من حياة الفزائى ومبادئه :

Über Ghazzalis Leben und Werke, Berlin 1859, p. 295

قد رفضها Macdonald, op. cit. p. 98 واعتبرها من ناحية الموضوعية - لا من حيثها -

الغزالي في ذلك الوقت المبكر أهمية كبيرة ، ولهذا لم يأخذه أيضاً في ذلك الوقت على أنه اتجاه قد برهن - في نظره - على شرعيته ، بل كان التصوف بالنسبة له مثله مثل الاتجاهات والتعاليم الأخرى التي كانت منتشرة في عصره (١١٢) .

وبعد أن وجد الغزالي حلاً لازمتيه التي استعرت شهرين ، وأصبح بعد الحل معتمداً فقط على المبادئ العقلية التي عرف يقينها - اتجه لكشف الحقيقة في تعاليم الاتجاهات القائمة ودرس أيضاً التصوف - كما يقول - على أنه الاتجاه الرئيسي الرابع والأخير دراسة عميقة مستفيضة . وقد قرر الغزالي نتيجة لهذه الدراسة - بعد أزمة نفسية عنيفة - التحول إلى التصوف وممارسته عملياً ، وذلك لأنه رأى أنه يجب عليه - لأسباب دينية - أن يغير اتجاه حياته الحالي . وهذه الأزمة الثانية التي استعرت ستة أشهر - والتي يجب تمييزها بعناية من الأزمة الأولى التي نشأت بسبب الشك الفلسفي - قد حدثت قبل وقت قصير من مفادته بغداد (١١٤) . فإذا ما رحنا نختبر بيان الغزالي فيما يتعلق بكلًا ازمتيه ونعرض ذلك على كتبه المؤكد تأليفها في الزمن الواقع بين الأزمتين ، فإنه يمكن أيضاً

منطقي وتخطيطي وليس على نظام ترتيب زمني (١٠٨) ، أعمداً لا يمكن دعمه إطلاقاً عمن طريق الأقوال الغزالي ، ولا يمكن له أن يثبت أمام النقد - أن هذا الزعم يستند بوجه خاص على كتابات المؤرخين من أن الغزالي السلي نشأ في طفولته في جو صوفي يلزم أن يكون قد ارتشف في طفولته التعاليم الصوفية (١٠٩) . وهذا يعني أن الغزالي قد أعطى لنا في «النقد» بياناً خاطئاً إذا ما روي أنه ابتسداً عقب الحل (١١٠) - أي في أثناء اشتغاله النقدي المنظم بالاتجاهات الرئيسية الأربعة في عصره - بالاشتغال بالتصوف بتمعق ، وأنه نتيجة لهذه الدراسة قد قرر الاتجاه إلى ممارسة التصوف . ولكننا نستطيع أن نرد على ذلك بما يأتي :

(١) أن روايات المؤرخين عندما تتحدث عن التجارب والدراسات الصوفية المبكرة للغزالي - روايات ذات طابع مشكوك فيه ، فسلما من أنها مختلطة إلى حد كبير بالأساطير (١١١) .

(٢) لو سلمنا أن الغزالي قد اشتغل حقيقة بالتصوف أحياناً في وقت مبكر ، مثلما اشتغل بكل النظريات والاتجاهات السائدة في عصره (١١٢) - فإن التصوف لم تكن له عند

(١٠٨) من بين ممثلي هذا الاتجاه Watt في كتابه Muslim intellectual Edinburgh 1963, p. 50 f وأيضاً Frick, op.cit. p. 591 A History of Muslim Philosophy ، وإلى حد ما (١٠٩) (النظر في ذلك كرابدي في كتابه من الغزالي حجة باريس ١٩٠٢ ص ٥ وما بعدها - وأيضاً تاريخ الفلسفة المسلمين المشار إليه ص ٦١٧ .

(١١٠) تقريباً في الفترة ما بين عام ٤٧٨ وعام ٤٨٢ هـ ، انظر أيضاً : Abu Ridah, op. cit. p. 6

(١١١) انظر في ذلك أيضاً : Macdonald, op. cit. p. 88

(١١٢) أصبحت الغزالي نفسه من اشتغاله بكل هذه الاتجاهات منذ أن رافق البوغ . راجع النقد ص ٦٦ .

(١١٣) انظر في ذلك أيضاً : Abu Ridah, op. cit. p. 10

(١١٤) بدأت الأزمة الثانية في شهر رجب من عام ٤٨٨ هـ . راجع النقد ص ١٢٧ .

لقد ذكر الفزائى أن الضروريات العقلية قد عادت - من طريق الحل - مقبولة مؤوقاً بها . وقبل ذلك عرف العلم الحقيقي بأنه علم يقينى مطلق لا يمكن زلزلته . ولهذا فلا يمكن أن يستند الحل على مجرد احساسات صوفية أو ما عداها من احساسات لاعقلية ، أو يتمثل فى اعتقاد مأخوذ من أى مصدر له حجة ما .

أنه لن يكون مفهوماً أيضاً إذا ما قدم الفزائى هنا - من ناحية - حلاً صوفياً ، ومن ناحية أخرى يؤكد أنه قد توصل من طريق الحل إلى يقين حقيقة المعارف العقلية الأولية ، وليس إلى يقين حقيقة التصوف . أن الفزائى - فى الوقت الذى حدث فيه الحل - لم يكن قد قرر بعد أن يتجه إلى التصوف . فقد بدأ بمد الحل - وفى الغالب بمد أربع أو خمس سنوات من ذلك على الأقل - فى دراسة التصوف دراسة منظمة ، كان من نتائجها أن اتجه إلى التصوف ومارسه عملياً . ولكنه قبل هذه الدراسة لم يكن يعلم بمد أنه سيجد فى التصوف الطريق السليم الذى يبحث عنه ، والا لم يكن فى حاجة لأن يدرس قبل التصوف - كما يروى لنا - الاتجاهات الرئيسية الثلاثة الأخرى . أن الأزمتين اللتين عاناها الفزائى يجب فصلهما زمنياً كما يجب التمييز بينهما نوعياً . فالأزمة الأولى قد حدثت عن طريق شكه فى المعرفة وانتهت بالحل الذى أعطى له التأسيس المطلق المطلوب للحقائق العقلية . أما الأزمة الثانية فكان لها طابع دينى وانتهت بقراؤه ممارسته للتصوف عملياً .

البرهنة من هذا الطريق على أن « المنقذ » لا يتضمن أية تناقضات (١١٥) .

ونكتفى الآن بما أوردناه لبيان أن « المنقذ » مرض صادق وأمين ، أى يقدم لنا كدليلك ترتيباً زمنياً صحيحاً للتطور العقلى للفزائى . وبذلك يسوغ لنا أن نقوم بتفسير الحل أيضاً من « المنقذ » . وهكذا نرى أن الإدعاء بأن الفزائى فى الحل قد عرض فى صورة مصطنعة قراراً بالاتجاه إلى التصوف هو فى الواقع قرار قد اتخذ فى وقت مبكر من حياته - ادعاء يتداهى وينهار بما بيناه ، لأنه زعم لا يستند على أساس سليم وليس له ما يبرره .

والأدلة التى سنوردنا الآن تبرز ما نفعيه من أن الحل الفزائى لا يجوز أن يفهم فهماً صوفياً ، بعد أن ثبت أن « المنقذ » يقدم لنا بيانات صحيحة . فلو افترضنا أن حل الفزائى ينبغي أن يفهم فهماً صوفياً فالتا يجب أن نستنتج من ذلك أيضاً أنه يناقض نفسه فى « المنقذ » باستمرار .

غالفزائى يكون حينئذ قد قبل هنا فى الحل شيئاً على أنه حق بدون بحث أو تبرير . وهذا مناقض لجهود الفزائى فى البحث عن الحقيقة بحثاً خالصاً غير مسبوق بأحكام معينة ، هذه الجهود التى يتحدث عنها فى « المنقذ » وفى غيره من كتبه الأخرى .

وفضلاً من ذلك فلا يمكن أن يفهم لمماذا يكون الاتجاه إلى التصوف سبباً فى إعادة الثقة إليه فى العقل .

(١١٥) لم يؤلف الفزائى حتى ذلك الوقت مؤلفات صوفية . والكتاب الصول التوحيد الذى يعنى البصلى أنه الله فى ذلك الوقت وهو ميزان العمل - قد ألفه الفزائى فى آخر حياته (انظر فى ذلك د. سليمان دنيا فى كتابه : الحقيقة فى نظر الفزائى ، طبعة دار المعارف ١٩٦٥ ، ص ٦٤ وما بعدها) ويلاحظ أن الترتيب الزمني لكتاب ميزان العمل عند الأستاذ عبد الكريم الشاذلي فى كتابه سيرة الفزائى ص ٢٠٢ والذى استشهد من يوجع - فيه تناقض . وذلك لأنه يعنى لنشأة كتاب الميزان عام ١٢٨٧/١٢٨٨ هـ ، مع أن الفزائى قد أعلن فى « معيار العلم » ص ٢٢٨ أنه يريد أن يؤلف « ميزان العمل » . ومعيار العلم قد ألفه الفزائى بعد « التهافت » ، و « التهافت » قد ألف (طبياً) ليبين الأستاذ الشاذلي أيضاً عام ١٢٨٨ هـ . فكيف يكون الفزائى قد ألف ميزان العمل فى التاريخ المشار إليه ، وهو لم يكن بعد قد ألف « التهافت » فضلاً عن « المعيار » ؟

● **التفسير الاعمقلى :** تشترك التفسيرات الالاعقلية مع التفسيرات الصوفية (وهذه تمثل صورة خاصة من التفسيرات الالاعقلية) فى أنها جميعاً تذهب الى أن الحل الذى توصل اليه الفزالى كشف لا عقلى ، وبهذا الاعتبار يبرى على التفسيرات الالاعقلية نفس النقد ونفس الاعتراضات التى تتمتع بهذه النقطة ، التى عرضناها فى نقدنا للتفسيرات الصوفية . ان الذين يتبنون التفسير الالاعقلى بكتفون بوضع النور الذى يتحدث عنه الفزالى فى الحل وضعا مساوياً للكشف ، ولكن بدون التأمل فيما وراء هذه الصورة التى استخدمها الفزالى من مضمون . والفرق بينهم وبين دعاة التفسير الصوفى أنهم لا يسون هذا الكشف كشفاً صوفياً ، بل هو : « كشف مباشر من عند الله محاط بالأسرار » (١٢١) او بمشعل مساعدة لا يمكن توضيحها من جانب شيء فوق العقل (١٢٢) . او يذهب البعض الى وضع نظرية (١٢٣) ترى أن تعبير الفزالى حين يقول أن الله بعث اليه نوراً - لا ينبغي أن يفهم فهماً مباشراً . فهذا التعبير - كما يرمى هذا البعض - هو عبارة عن مثال لعادة شائعة فى الأدب الإسلامى تعتبر أن الله هو المسبب الأصلى لآية أحداث تحدث بدون أن يعتقده المرء ذلك حقيقة فى كل حالة . كما أنه لن يكون

ولقد أصبح الفزالى صوفياً بعد أن فساد بغداد . فهو يقول (١٢١) أنه لم يستطع أن يدرك من طريق اشتغاله النظرى بالتصوف خصوصية التصوف ادراكاً كافياً ، لأن التصوف فى جوهره لا يمكن ادراكه الا بوساطة الممارسة العملية . وهذا يتفق أيضاً مع ما سبق أن افترنا اليه من أن الفزالى لم يؤلف قبل مفادته بغداد مؤلفات مطبوعة بطابع صوفى .

ان تفسير الحل على أنه كشف صوفى يذهب جنباً الى جنب مع الرأى الذى يذهب الى أن الفزالى يجب أن ينظر اليه فى تفكيره على أنه صوفى ، أى عدو للعقل . فقد قيل منه (١٢٧) أنه قد دعا الى أن العقل ينبغي أن يستخدم فقط لهدم الثقة فى نفسه ، أى فى العقل ذاته (١٢٨) .

ولكننا نقول ردّاً على ذلك : ان الفزالى وان كان قد اتخذ طريقة الحياة الصوفية الا أنه مع ذلك قد حارب فى التصوف نظريات الحلول والانسداد والتعاليم القريبة وتقضيها (١٢٩) ، ولم يتقلب أبداً عدوياً للعقل ، وإنما فهم التصوف كفيلسوف ، ولهذا فإنه لا يسوغ وصفه بأنه من الصوفيين المنكرين للعقل (١٣٠) .

(١٢٦) انظر فى ذلك : الكتاب ص ١٢٢ وما بعدها .

(١٢٧) انظر فى ذلك : ماكسولاند فى دائرة المعارف الإسلاميه (الطبعة الثانية) فى مادة : الفزالى . مجلد ٢ ص ١٥٤ .

(١٢٨) انظر أيضاً تاريخ فلسفة المسلمين ص ٨٩٩ وماش ٢١ حيث رفض هذا الرأى .

(١٢٩) انظر فى ذلك أيضاً :

Obermann, J. : Der Philosophische und religiöse Subjektivismus Ghazali. Wien 1921, P. 96, 292

(١٣٠) انظر أيضاً تاريخ فلسفة المسلمين ص ٦١٧ .

Abu Ridah, op. cit. p. 14 (١٣١)

Watt, op. cit. p. 56 (١٣٢) انظر :

(١٣٣) انظر فى ذلك :

Azkoul, K. : Al Ghazzali. Geltung und Grenzen der Vernunft. Diss. München 1938, p. 43 f

من ذلك سيزداد عمقا من طريق استنادنا الى مؤلفات الفزائى الاخرى . وحينئذ سيصبح ان الحل لا يمثل عملا بالسا ، أو مجرد قبول تأسيس لاعقلى للحقيقة ، بل يمثل المعرفة الفلسفية الحاسمة ، حيث يدرك الفيلسوف هنا الحقيقة نظريا وعمليا فى وضوح مطلق .

(١) **نور العقل :** توجد فى « المنقذ » اشارات متعددة لما يجب أن يفسر به النص الذى يعطى فيه الفزائى الحل فى صورة النور الذى قد فقه الله فى صدره . ولقد ناقش الفزائى كيف يقودنا الشك الفلسفى الى ان المعارف الحسية والمبادئ العقلية لا يمكنها ان توصلا الى اليقين المطلق الذى يسعى اليه الفيلسوف . وهنا يقف أمام ضرورة البحث عن معرفة واضحة وضوحا مطلقا ، تكون قادرة بنفسها على البرهنة على شريعتها ، وتكون خارجة عن نطاق المعارف الحسية ومجرد المعارف المنطقية . ولقد طلب الفزائى تأسيس العلم تأسيسا أوليا غير قابل للنقض ، ورفض من أجل ذلك - فى اثناء بحثه عن الحقيقة - كل علم غير يقينى يقينا مطلقا . وقد حصل الفزائى فى الحل على هذا التأسيس الأولى أيضا اذ يخبرنا كيف عادت اليه - من طريق هذا الحل - الثقة فى الحقائق العقلية الأولية ، لأن فيها الآن اليقين والضمأن . فالفزائى لم يتنازل عن التأسيس الأولى المطلوب للمبادئ العقلية ، ولم يتراجع أو يسحب تعريفه الأولى للعلم الحقيقى . كما لم يتراجع أيضا من ضرورة الشك الفلسفى . وقد أكد - عقب مرغه للحل - أهمية منهجه حيث يقول ان قصده من هذه الحكايات هو : « أن يمثل كمال الجاد فى الطلب ، حتى ينتهى الى طلب ما لا يطلب . فان الأوليات ليست

مفهوما أن يتحدث الفزائى الآن فجأة وبدون تمهيد عن الله - بعد أن كان قبل ذلك غير مؤمن - . ولهذا يجب أن نفهم المرء أن الفزائى هنا أراد أن يقول فقط ان هناك تورا قد ائى بالحل . ولكن من أين جاء هذا التور ؟ هذه مسألة ليست ذات أهمية بالنسبة للفزائى مؤقتا ، لأن الأهم من ذلك كان بالنسبة له - كما يزعم أنصار هذه النظرية - أنه قد كشف له الآن باطنيا من يقين المبادئ العقلية . وهكذا كان أساس العقل عند الفزائى أمرا لاعقليا . وردا على هذه النظرية نقول :

ان هذه النظرية تفتقر - خطأ - ان الفزائى كان فى مرحلة شكه غير مؤمن . ولكن الفزائى لم يكن فى أى وقت من الأوقات - وحتى فى اثناء أزمته الأولى - غير مؤمن بالمعنى الحقيقى كما سبق أن بينا (١٢٤) . وفضلا من ذلك فان هذه النظرية تمثل ويا خاطئا يذهب الى أنه لو فرض أن الفزائى قد توصل هنا أولا الى استعادة الإيمان ، فانه كان يجب عليه حينئذ أن يبرهن على معرفة الله هنا بنوع من الأدلة المنطقية ، رغم أن الفزائى - كما سنبين - يرى أن معرفة الله هى فى المقام الأول عمل رؤية حدسية ، وأن الأدلة المنطقية ازاء ذلك ليس لها الا أهمية ثانوية فقط (١٢٥) .

● **التفسير الفلسفى :** بعد أن بينا ما فى التفسيرات الصوفية واللامقابلة للحل من شكوك وتناقضات ، يتحتم علينا الآن أن نناقش عرض الفزائى للحل مناقشة تستند الى أقوال الفزائى فى « المنقذ » . ومن خلال هذه المناقشة سيتبين لنا مدى أهمية ما عرضه الفزائى فى الحل ومضمون ذلك . والرائى الذى نخرج به

(١٢٤) انظر فى ذلك ما سبق أن وضعناه فى فصل : **العقيدة والشك الفلسفى .**

(١٢٥) يلتزم المرء أيضا - خطأ - أن الفزائى كان طمحا ، اذا ادعى ان المعرفة التى تمثل فى ان الحل قد حدث من طريق نور قلده الله فى صدره - قد توصل اليها الفزائى فيها بعد ، أى بعد الحل بزمن طويل ، فى وقت كان الفزائى فيه مؤمنا حقيقا . ولكن بحث الفزائى عن الحقيقة لا يعزل الإيمان ، بل كان محاولة لتوسيع لفظة القديس السالم : *fides quaerens intellectum*

اقامة البرهان عليها ، ولا يمكنه أن يشكك فيها ، ولا يمكنه أن يشرك فيها غيره بالتعليم ، إلا أن يدل الطالب على الطريق الذي سلكه واستنتجه » (١٢٧) .

فإذا فحصنا هذا النص بالنظر الى تفسير الحل فأتينا نستطيع أن نجد فيه أيضاً بعض النقاط الهامة ، فالقرالى يشير هنا الى أن الذى يشتغل بالعلوم يتوصل عن طريق الحدس الى معارف كثيرة ، ولكنه لا يستطيع أن يبرهن عليها . وهكذا فإن لدينا هنا الآن أيضاً يفسر لنا لماذا يؤكد القرالى أنه لم يصل الى الحل عن طريق أدلة نظرية . وبهذا فإن رأينا بأن الحل يتمثل في معرفة حدسية قد وجد هنا ما يزيه ويدعمه . ويزداد دعماً - فضلاً عن ذلك - عن طريق نقاط أخرى .

إن هذه المعارف الحدسية يحصل عليها المرء - كما نرى في النص السابق - بمقل علمى دارس ؛ فهي ليست حاضرة حضوراً مباشراً لكل انسان . وهناك علامة أخرى لهذه المعارف الحدسية وهي أن الذى يحصل عليها لا يستطيع أن يشك فيها . فهذه المعارف اذن فيها اليقين المطلق الذى يطلبه القرالى للعلم الحقيقى ، والذى اتجه القرالى الى البحث منه بمساعدة الشك الفلسفى ، والذى اهتمت اليه أخيراً في الحل . ومن العلامات الأخرى لهذه المعارف أن الذى يحصل عليها لا يستطيع أن ينقلها الى غيره بواسطة التعليم ؛ أنه يستطيع فقط أن يبين للباحث الطريق الذى سلكه هو بنفسه لكى يصل الى معارفه . وهكذا فإن لدينا هنا إشارة لتوضيح هذه الحقيقة التى تتمثل في أن القرالى لم يذكر شيئاً من مضمون الحل ، بل استخدم لهذا صورة فقط . وفضلاً من ذلك فإن لدينا الآن أيضاً يفسر لنا لماذا لم يؤسس القرالى الحل نفسه

مطلوبة فاتها حاضرة . والحاضر اذا طلب فقد واختفى » (١٢٨) .

إن القرالى لا يقصد هنا بالنقطة التى يصل اليها الباحث في النهاية - والتي لا يمكن أن تبحث بعد ذلك أو تطلب - المعارف الأولية بوجه عام ، بل يقصد بها معرفة أولية معينة فقط . وذلك يتضح من أنه استطاع أن يفحص المعارف العقلية الأولية في مجالات المنطق والرياضة بمساعدة الشك الفلسفى . ويؤكد القرالى أن الحل لم يحدث بواسطة أدلة منطقية مجردة ، ويصف النور الذى أتى بالحل - والذى لا يمكن تفسيره تفسيراً صوفياً أو لافقياً كما بينا - بأنه مفتاح أكثر المعارف .

وعلى الجملة فإن الحل يتمثل في أنه قد أدرك هنا في وضوح مطلق تأسيس الحقيقة أو الحقيقة نفسها في نقطة لا يمكن أن تبحث، ومن طريق نور هو مفتاح أكثر المعارف . والقرالى يقول أن الحل لم يحدث نتيجة أدلة منطقية مجردة (ولكنه لا يقول أن الحل قد عثر العقل !) ؛ وهكذا يجب أن يكون الحل - بعد أن وضعنا أنه لا يوجد هنا كشف لافقى كما لا يوجد أيضاً رجوع الى التقليد - متمثلاً في معرفة تستند - على العكس من المعرفة المعتادة على التدرج المنطقى - على رؤية عقلية مباشرة . فالامر يدور هنا حول مصرفة حدسية .

وسترى أن تفسيرنا هذا يستطيع أيضاً أن يعتمد على احوال القرالى في كتبه الأخرى وفيما يلي نذكر - كمثال - ما يقوله القرالى في معيار العلم :

« ومن مارس العلوم يحصل له ... حين طريق الحدس ... قضايا كثيرة ، لا يمكنه

ولكن الضرورة المنطقية لهذا « السبب » لا تكفى للحصول على اليقين بوجود هذا السبب . وذلك لأن الضرورة المنطقية للسبب الأول تدرك بنفس الأداة (أى بالعقل) التى يجب أولاً أن تؤسس عن طريق هذا السبب الأول . وهكذا فإن هنا « دورا » . ولهذا أكد الفزائى أن الحل لم يحدث عن طريق أدلة نظرية ، فالأمر يدور هنا فى الحل - كما يبتأ - حول حدس وليس حول استنتاج .

وقد عرض الفزائى هذه المعرفة الحديثة للسبب الأول - الذى لم يعد قابلاً للبحث - على أنها نور قد قادته الله فى صدره .

وهكذا يشاهد الباحث من الحقيقة - فى هذا النور المرسل من الله - التأسيس المطلق للحقيقة ، ذلك التأسيس الذى يجوز لنا الآن أن نقول أنه متمثل فى الله نفسه . وبذلك فهذه المعرفة الحديثة للسبب الأول (١٢٨) الذى يبرر نفسه بنفسه لا يتوصل إليها إلا عن طريق هذا السبب نفسه ، ولا يصل إليها إلا كل من يكرس نفسه كلية فى البحث عنه . فالحل يتمثل - إذا أردنا أن نقبل تسلسل هذه الأفكار - فى عمل واحد يعرف فيه العقل (الذى يبعث له النور) وفى الوقت نفسه يرى نفسه مؤسساً فى الله .

وبعبارة أخرى فإن الفزائى إذا تحدث هنا فى الحل فجأة وبدون تمهيد من الله - بعد أن رفض قبل ذلك فى خلال بحثه من الحقيقة كل علم لا يكون واضحاً وضوحاً مطلقاً - وتحدث عن نور يبعثه الله ويكشف له بوساطته من يقين الحقائق العقلية وحصولها على التأسيس المطلق المطلوب ، فإننا نستنتج من ذلك أن الفزائى يجد تأسيس الحقيقة فى الله . وهكذا يوجد هنا نوع من معرفة الله : أما أنه يجب أن تكون هنا معرفة ؟ وأن الحل لا يمكن أن يكون قد حدث عن طريق كشف لافعلي من أى نوع

تأسيساً منطقياً ، ولكن وصف بالتفصيل المنهج الذى توصل من طريقته إلى معرفة الحل ؛ وبعد الحل - وهذا يجب أن يؤخذ فى الاعتبار - أكد أهمية هذا المنهج عندما ذكر أن المقصود من هذا العرض التفصيلي هو أن يحث الباحث من الحقيقة على البحث بعزم وبدون كلل كما فعل هو نفسه .

وبعد أن أصبح واضحاً أن الحل يستلزم على معرفة حدسية ، نريد أن نناقش الآن مفهوم هذه المعرفة .

لقد اوضح لنا من « المنقلد » أن هذه المعرفة تتعلق بتأسيس الحقيقة أو بالحقيقة نفسها ، وأن الفزائى قد وجدها بعد أن وصل أخيراً فى بحثه من الحقيقة - هذا البحث الذى قام به بمساعدة الشك الفلسفى لمعرفة الأساس الذى يقوم عليه كل علم - إلى نقطة لا يمكن له أن يبعثها ، أى إلى نقطة تمثل السبب الأول والمؤسس . وإنه لمن الواضح أن سبباً أول مؤسساً لا يمكن أن يبعث ، وذلك لأن كل فحص وكل عمل عقلى يجب أن يجد فيه أساسه .

والتأسيس الأولي للعقل يعنى إرجاع المشروط ، أى العقل الذى لا يستطيع أن يؤسس نفسه (وهذا ما يبرهن عليه الشك الفلسفى المطلق) - إلى سبب أول هو شرط العقل ؛ وهذا السبب نفسه مطلق ، يكشف من نفسه مباشرة فى انطلاقه . ومثل هذا السبب لا يمكن أن يسبب ، لأنه السبب الأول . وكسبب أول فإنه يؤسس نفسه وهو « سبب نفسه causa sui » . أن هذا السبب لا يمكن أن يدرك فى النهاية بوساطة تأسيس من نوع منطقي ، لأن كل تأسيس على الإطلاق يكون ممكناً ابتداء من طريقه ، فهو شرط لامكانية أى تأسيس على الإطلاق .

ان البحث عن يقين مطلق قد جعل الفزالي يتجرد من كل ما ليس له هذا الوضوح المطلق : اى من العالم الخارجى الذى منه أيضاً جسمه، ومن الحقائق الضرورية العقلية ، حتى وجد نفسه فى النهاية عاطلاً كلية من اى علم يقينى، واصبح لا حول له ولا قوة . وقد حدث الحل عن طريق النور المرسل من الله ؛ وهذا يعنى انه قد حدث عن طريق العقل المطهر السلى يدرك - فى عمل واحد - نفسه فى جوهرها الحقيقى كنور ، ويدرك ان هذا النور مؤسس فى الله . والانسان حاصل على هذا النور لانه مخلوق على صورة الله ، وهذا النور الذى لديه هو الذى يجعل معرفة الاصل ممكنة .

ان العقل عندما يكون قادراً على التجرد من كل مالا يمثل جوهره الحقيقى فانه يكون نوراً قد استماره من الله الذى هو النور الحقيقى والوحيد الذى منه ينبعث كل نور (١٢٢) .

وهكذا ترتبط هنا معرفة الله ومعرفة الذات فى علاقة متبادلة لا يمكن فصلهما ، ويشكلان النقطة الاساسية للحل عند الفزالي . ولهذا سنفصل القول فيهما فيما يلى :

٢ - معرفة الله : يرى الفزالي ان معرفة الله فطرية عند كل انسان ، تماماً مثل الحقائق الرياضية (١٢٣) . وفوق ذلك فلها تأخذ مكاناً خاصاً مفصلاً بين المعارف الاولى، لانها اول كل المعارف وشرط لها : « فلو عرف

كان - فهذا قد وضحناه . واما ان هذه المعرفة الان تتمثل ايضاً حقيقة فى معرفة الله - كما بينا - فالتا نجد لهذا اشارة فى « الاحياء » حيث يتحدث الفزالي ايضاً عن نور مرسل من الله ، ويقول ان معرفة الله تحدث بواسطة هذا النور . وهذه المعرفة يميزها الفزالي هنا بقوة من الايمان البسيط الحادث عن طريق التقليد ومن معرفة المتكلمين . يقول الفزالي عن علم الاخرة الذى غايته النهائية معرفة الله : « ولست امنى به الاعتقاد الذى يتلقفه العالم وراثة او تلقاً، ولا طريق تحرير الكلام والمجادلة فى تحصيل الكلام عن مراوغات الخصوم كما هو غاية المتكلم ، بل ذلك نوع يقين هو ثمرة نور يقذفه الله تعالى فى قلب عبد طهر بالمجاهدة باطنه من الخبائث ... » (١٢٤) .

وهذا النور المرسل من الله فى الحل عبارة عن تصوير لعقل الانسان عندما يكون قد تطهر وصفاً ، اى تحرر من كل تدخل عن طريق الحس والوهم . وهذا نستطيع ان نأخذه من اقوال الفزالي فى مشكاة الانوار (١٢٥) . وفيما يتعلق بمسألة تطهير النفس والعقل فقد سبق ان بينا الاهمية البالغة التى يلقونها الفزالي على الثبات الخلقى والثقافة العقلية فى الفلسفة كما يفهمها . ان العقل - كما يقول الفزالي فى المشكاة - : « النموذج من نور الله تعالى » (١٢٦) ، ولكن العقل قد استمار النور من الله ، اذ يتلقى النور منه (قاله هو الذى يرسل النور) ، لان الله فقط - كما يبين الفزالي (١٢٧) - هو الذى يسمى نوراً بالمعنى الحقيقى .

(١٢٤) الاحياء ٥٨/١ .

(١٢٥) ص ٤٧ فى النظر ما سبق فى نهاية حديثنا عن شروط التفكير .

(١٢٦) مشكاة الانوار ص ٤٤ .

(١٢٧) نفس المرجع ص ٥٥ .

(١٢٨) مشكاة الانوار ص ٥٤ وما بعدها .

(١٢٩) انظر فى ذلك (كيمياء السعادة) للفزالي الذى ترجمه من الفارسية الى الالمانية هلموت ريتزر H. Ritter تحت عنوان : Das Elxier der Glückseligkeit : طب دوسلدورف ص ٢٢ وما بعدها .

ولهذا فإنه لا يوجد على الحقيقة شيء غير الله وأقاله (١٤٠) ، أى منطوقاته .

ويمثل واجب الانسان في تحقيق ما فطر عليه من معرفة الله ، ولكنه من ناحية أخرى لا يستطيع أن يحقق هذه المهمة على وجه الكمال ، لأن ماهية الله لا يمكن أن يعرفها إلا الله نفسه . (١٤١) وهكذا يجب أن يكون الانسان نفسه الها حتى يمكن له أن يعرف الله معرفة كاملة .

إن المرء يستطيع فقط أن يعرف الله تعالى معرفة غير كاملة ، وذلك عن طريق أفعاله ، يقول الفروني : « والعالم هو السلم إلى معرفة البارئ سبحانه » فهو الخط الالهي المكتوب المودع المعاني الالهية . والمقلد على اختلاف طبقاتهم يقرأونه » (١٤٢) .

ولهذا يستطيع المرء أن يعرف صفات الهية مثل قدرة الله وعلمه ولفظه ورحمته (١٤٣) .

ولكن المعرفة القصوى له التي يمكن للانسان أن يصل إليها هي معرفته بأن المرء لا يستطيع

(الانسان) كل شيء ولم يعرف الله عز وجل فكانه لم يعرف شيئاً » (١٢٥) . فللمعرفة الحقة للأشياء تبنا بمعرفة الله (١٣٦) ، لأنه الوجود الحق : « فالوجود الحق هو الله تعالى ، كما أن النور الحق هو الله تعالى . . . فإن كل شيء سواه إذا اعتبر ذاته من حيث ذاته فهو عدم محض وإذا اعتبر من الوجه الذي يسرى اليه الوجود من الأول الحق رؤى موجوداً لا في ذاته ، لكن من الوجه الذي يلي موجوده » (١٣٧) .

وفي حين أن ماهية الانسان ووجوده يشكلان اثنينية فإن ماهية الله ووجوده يشكلان وحدة واحدة (١٣٨) .

ويتلخص الفرق الرئيسي بين الله وكل الموجودات الأخرى في أن الله وجوده من ذاته ، وكل الموجودات الأخرى وجودها منه هو : « والخاصية الالهية أنه الوجود الواجب الوجود بذاته التي عنها يوجد كل ما في الامكان وجوده على أحسن وجه النظام والكمال . وهذه الخاصية لا يتصور فيها مشاركة البنية » (١٣٩) .

(١٢٥) الاحياء ٦١/٢ .

(١٣٦) انظر في ذلك كتاب : Obermann التي سبقت الإشارة اليه ص ٢١٨ هامش ١ .

(١٣٧) مشكلة التواري ص ٥٥ وما بعدها .

(١٣٨) مدارج القدس ص ١٩١ وما بعدها حيث يقول الفروني : « وواجب الوجود حقيقته وجوده ، ووجوده حقيقته » انظر أيضاً نفس المرجع ص ١٨٩ وما بعدها .

(١٣٩) القصد الآتي ص ٢٥ ، انظر أيضاً مدارج القدس ص ٢٠٩ .

(١٤٠) القصد ص ٢٢ ، مدارج ص ١٤٠ ، في إتمام التواري من علم الكلام ص ٢٧٠ . (في مجموعة : التصور الصولي) (المتضمني ص ٢٧ ، جواهر القرآن ص ١٢ .

(١٤١) الشكوك ص ٥٦ ، القصد ص ٢٨ ، Elixier ص ٢٢ ، رسالة الفروني في بيان غرقة الله ص ١٠٢ (مطبوعة بمكتبة جامعة لينن ببولندا تحت رقم : Or. 177 (7) وتقع في أربع ورقات من ص ١٠٢ إلى ١٠٦) .

(١٤٢) مدارج السالكين ص ٢٢٦ .

(١٤٣) Elixier p. 68 ، كيمياء السعادة (في مجموعة مع التلذذ من الإشلال ورسائل أخرى) ص ٩٤ .

من التفرقة ما يضطر معه الى المعرفة بما به ظهرت الأشياء . ولكن لما تساوت الأشياء كلها على نمط واحد في الشهادة على وحدانية خالقها ارتفع التفرق وخفى الطريق . اذ الطريق الظاهر معرفة الأشياء بالأضداد ، فما لا ضد له ولا تغير له تتشابه الاحوال في الشهادة له . فلا يبعد أن يخفى ، ويكون خفاؤه لشدة جلالة » (١٤٧) .

ولكن لا يجوز للمرء أن يستنتج من أن الله مع كل شيء مثل النور الذي هو مع كل شيء - أنه في كل مكان وفي كل ناحية ، فإله يسمى فوق الزمان والمكان (١٤٨) . ويضيف الفزالي هنا قوله « بل لعل الأبعد من البارة هذا الخيال أن نقول : أنه قبل كل شيء ، وأنه فوق كل شيء وأنه مظهر كل شيء والمظهر لا يفارق المظهر في معرفة صاحب البصيرة . فهو الذي نمنى بقولنا : أنه مع كل شيء ، ثم لا يخفى عليك أيضا أن المظهر قبل المظهر وفوقه مع أنه معه بوجه : لكنه معه بوجه وقبله بوجه » (١٤٩) .

ويرى الفزالي أن تحقيق معرفة الله يكون عن طريق القلب الذي هو محل معرفة الله (١٥٠) . والله تعالى ليس له مثيل في العالم ولذلك لا يمكن إدراكه بواسطة أية مقارنة (١٥١) . والقلب فقط الذي هو من عالم الله هو الذي يستطيع أن يحصل معرفة الله ممكنة .

أن يعرف الله معرفة كاملة ، وإن من المستحيل أن يحصل أحد على هذه المعرفة غير الله نفسه (١٤٤) . وقد وضع الفزالي في كتابه « مشكاة الأنوار » (١٤٥) مسألة معرفة الله ، وذلك بأن عقد مقارنة بين النور الإلهي والنور « الظاهر البصري » . فالنور الظاهر يتحدد بطريقة قوية مع كل الألوان ، ولهذا فإنه في بادئ الأمر لا يرى ، بل يظن أنه ليس مع الألوان غيرها ، رغم أنه أظهر الأشياء ، فإذا غريت الشمس واختفى الضوء عرف أن النور : « معنى وراء الألوان يدرك مع الألوان حتى كأنه لشدة الجلاله لا يدرك ولشدة ظهوره يخفى . وقد يكون الظهور سبب الخفاء والشيء اذا جاوز حده انعكس على ضده » (١٤٦) وكما أن كل شيء يصبح للإنسان منظوراً عن طريق النور فإن الإنسان يمكنه بمقله أن يفهم كل الأشياء فقط عن طريق الله ، لأن الله مع كل شيء في كل لحظة ، وعن طريقه يظهر كسل شيء . ولكن بذلك تنتهي المائلة بين النور الإلهي والنور المنظور ، لأنه في حين أن النور المنظور يختفى بغروب الشمس ، ولذلك يمكن أن يعرف وجوده عن طريق خيابه ، فإنه لا يمكن للنور الإلهي أن يختفى - أنه مستمر دائماً مع كل شيء . ولو قدر أن يختفى فإنه لا يبقى شيء إطلاقاً . ولهذا فإن طريقة المعرفة المعتادة وهي طريقة « التفرقة » أو معرفة الأشياء بالأضداد لا يمكن تطبيقها في حالة معرفة الله . فلو كان النور الإلهي مماثلاً للنور الظاهر في إمكان اختفائه لتهدمت السموات والأرض - كما يقول الفزالي - « ولأدرك به

(١٤٤) القصص ص ٢٩ ، مسألة في بيان معرفة الله ص ١٠٥ .

(١٤٥) ص ٦٢ وما بعدها . انظر في ذلك أيضاً : الاحياء ص ٣١٢/٤ ، الأربعين في اصول الدين ص ٢٢٥ مكتبة الجندي ١٢٨٢هـ .)

(١٤٦) مشكاة الأنوار ص ٦٢ .

(١٤٧) المشكاة ص ٦٢/٦٤ . انظر أيضاً الاحياء ص ٣١٢/٤ .

(١٤٨) انظر في ذلك أيضاً : المعارف العقلية ص ٦٤ ، معارج القدس ص ٢٠٤ .

(١٤٩) المشكاة ص ٦٤ .

(١٥٠) انظر الفتاوى ص ١٤٤ و : Elخير ص ٢٨ .

(١٥١) انظر أيضاً : المسنون به على فيه الله ص ٣١٢ (في مجموعة : التصور الموالي) .

٢ - معرفة الذات : لقد بينا أن الفزائى يرى أن ماهية الإنسان الحقيقية تتجلى في قدرته على تحقيق معرفته النظرية لله . ولكن هناك مقبات تقف في طريق تحقيق ذلك ترجع الى الطبيعة الحسية للإنسان وإلى تسوية الإنسان - خطأ - بينها وبين نفسه . ولكن خصوصية الإنسان هي طبيعته العقلية . يقول الفزائى : « وإنما خاصته التى لأجلها خلق قوة العقل وفكر حقائق الأشياء » (١٥٦) .

إن الإنسان الذى يسلم نفسه كلية لحاجاته الحسية (١٥٧) ، ولهذا يسوى بين نفسه وجسمه ، وهى اعتماد فقط للإنسان بالأشياء التى يستطيع أن يدركها من طريق حواسه الجسمية - هذا الإنسان ينكر في نفسه هذا الحس الذى لا يملكه إلا الإنسان ، والذى يرتفع به فوق الحيوان . أنه ذلك : « الحس السادس الذى يمر منه إما بالعقل أو بالنسور أو بالقلب أو ما شئت من المبادئ » (١٥٨) والذى يجعل معرفة الله ممكنة . ولهذا فإن معرفة الذات شرط لمعرفة الله . يقول الفزائى : « فشرف الإنسان ... باستعداده لمعرفة الله ... وإنما استعداده للمعرفة بقلبه ... وهو الذى إذا عرفه الإنسان فقد عرف نفسه وإذا عرف نفسه فقد عرف ربه » (١٥٩) .

وتمتد معرفة الذات على أن الإنسان يعرف أنه بوجه خاص كائن عاقل ، وأن جسمه ما

وهذه هي وظيفته الحقيقية : « وأمنى بالقلب حقيقة روحه التى هي محل معرفة الله » (١٥٧) .

وقد ناقش الفزائى بالتفصيل ما يجب أن يفهم هنا من كلمة قلب في كثير من كتبه . أنه يفهم من كلمة قلب - كما يقول (١٥٦) - النور الإلهي أو البصيرة الباطنة أو العقل ، ويؤكد في هذا الصدد بوجه خاص رأيه العام (١٥٤) من أن الألفاظ أو المصطلحات التى يختارها المرء ليس لها بجانب المعنى إلا أهمية ثانوية . فإذا ما تمسك المرء بالألفاظ فإن ذلك يجلب عليه الضلال ويوقفه في الخطأ . يقول الفزائى : « في القلب غريزة تسمى النور الإلهي ... وقد تسمى العقل وقد تسمى البصيرة الباطنة وقد تسمى نور الإيمان واليقين ، ولا معنى للاشتغال بالأساسي ، فإن الاصطلاحات مختلفة ، والضعيف يظن أن الاختلاف واقع في المعاني لأن الضعيف يطلب المعاني من الألفاظ ، وهو عكس الواجب . فالقلب مفارق لسائر أجزاء البدن بصفة بها يدرك المعاني التى ليست متخيلة ولا مصنوعة كادراكه خلق العالم أو افتقاره الى خالق قديم مدير حكيم موصوف بصفات الهية ، ولنسب تلك الغريزة عقلاً بشرط ألا يفهم من لفظ العقل ما يدرك به طرق المجادلة والمناظرة ، فقد اشتهر اسم العقل بهذا . ولهذا ذمه بعض الصوفية ، وألا فالصفة التى فارق بها الإنسان البهائم وبها يدرك معرفة الله تعالى أعز الصفات ، فلا ينبغي أن تلم ، وهذه الغريزة خلقت ليطلع بها حقائق الأمور كلها ، فمقتضى طبيعتها المعرفة والعلم » (١٥٥) .

(١٥٢) النقد ص ١٤٤ .

(١٥٣) الأحياء ٢٩٩/٤ .

(١٥٤) انظر : الشك ص ٤٣ ، ٦٥ وما بعدها ، والمستقصى ص ١٧ ، والاقتصاد في الاحتجاج ص ١٣ .

(١٥٥) الأحياء ٢٩٩/٤ .

(١٥٦) ميزان العمل ص ٢١٠ .

(١٥٧) انظر في ذلك على سبيل المثال : الأحياء ٢١٣/٤ ، الأربعين في أصول الدين ص ٢٢٥ .

(١٥٨) الأحياء ٢٨٩/٤ .

(١٥٩) الأحياء ٢/٣ .

ان الذات هي هذا الشيء الفريد الذي فيه

موضوع المعرفة والذات العارفة شيء واحد .

اما ان معرفة الذات هذه ليست دائما متحققة فان ذلك يرجع الى ان الانسان عادة في حياته اليومية لا يتأمل تأملا فلسفيا في ذاته الحقيقية، ولهذا لا يتوجه وعيه الى ذاته وانما يشتغل بدلا من ذلك بصور الاشياء الحسية . وبهذا ينحرف عن حالته الطبيعية والحقيقية ويسوى نفسه - خطأ - بالجسم المادى ، ولا يتوصل الى معرفة حقة لذاته . ولكن المراء حين يكون في حالة اتزان عقلى وسيادة لذاته ، وحين يكون غير منشغل من طريق علل جسمية، فانه لا يفغل عن ذاته وحقيقته . يقول الفزائى في هذا الصدد : « ففى هذه الحالة انت لا تفغل عن آتيتك وحقيقتك ، بل وفى النوم ايضا . فكل من له فطنة ولطف وكياسة يعلم انه جوهر وانه مجرد من المادة وعلاقتها ، وانه لا تعرب ذاته من ذاته ، لان معنى التعلل حصول ماهية مجردة للعالم ، وذاته مجردة لذاته . فلا يحتاج الى تجريد وتفسير . وليس ههنا ماهية ثم معقولة ، بل ماهيته معقولته ومعقولته ماهيته » (١٢٥) .

ان معرفة الذات من المعارف الأولية التى

يندرجها العقل فى حدس خالص مثلها فى ذلك

مثل كل المعارف الأولية . يقول الفزائى عن البدهييات : « وأعني بها العقليات المحضة التى أفغى ذات العقل بمجردة اليها من غير استعانة بحس أو تخيل ، وجبل على التصديق

هو الا أداة أو آلة لنفسه (١٢٠) » أعلم ان جوهر الانسان بالحقيقة هو النفس الناطقة العاقلة المدركة العاملة » (١٢١) . والنفس ليست جسما وليست ايضا موجودة فى الجسم أو فى جزء منه . وهذا يتضح - مثلا - من انه لو فقد جزء من الجسم فان النفس لا يعثرها بسبب ذلك أى نقصان (١٢٢) .

واما جسم الانسان فانه يتبع عالم المادة (أو عالم الخلق كما يسميه الفزائى) ، وهو مثل كل مادة : ممتد وقابل للانقسام ، فى حين ان النفس تتبع عالم الاولوية (أو عالم الأمر كما يسميه الفزائى) من حيث انها غير ممتدة وغير قابلة للانقسام . ويقول الفزائى : « لكل شيء يجوز عليه المساحة والمقدار والكيفية فهو من عالم الخلق ، وليس للقلب مساحة ولا مقدار ، ولهذا لا يقبل القسمة ، ولو قبل القسمة لكان من عالم الخلق ، وكان من جانب الجهل جاهلا ومن جانب العلم عالما ، وكل شيء يكون فيه علم وجهل فهو محال » (١٢٣) .

وفضلا من ذلك فان النفس جوهر يمكن ان يُعرف مباشرة بدون وساطة : « وما اظنك تفتقر فى ذلك (فى ادراك ذاتك) الى وسط، فانه لو كان ثم وسط لما أدركت ذاتك، فانه لا وسط بين ذاتك وشعورك بذاتك ، فبقى ان تترك غير وسط ... فبقى أنك تدرك ذاتك بذاتك » (١٢٤) .

(١٢٠) ميزان العمل ص ٢١١ .

(١٢١) المعارف العقلية ص ٦٦ .

(١٢٢) انظر لتفصيل ذلك فى معارج القدس ص ٢٢ وما بعدها .

(١٢٣) كيمياء الصنعة ص ٧٧ ، والترجمة الانكليزية ص ٢٧ ، انظر ايضا : معارج القدس ص ٢٤ وما بعدها ، والمختون الصغير ص ٢٥٥ (ضمن مجموعة :الصور الفزائى) .

(١٢٤) معارج القدس ص ٢٢ .

(١٢٥) المرجع السابق ص ٢١ وما بعدها . انظر ايضا ص ٢٢ من نفس المرجع حيث يقول الفزائى : « واما ذات النفس فلها تدره دائما وجودها » .

كله فى حقيقة ذات الله تعالى » (١٧١) وفضلاً عن ذلك فإن صفات الله مثل صفات الإنسان من حيث أنه حى عالم قادر مريد الخ . . وأفعال الإنسان تشبه أفعال الله من حيث أنه يتصرف فى جسمه عن طريق إرادته مثلما يتصرف الله فى العالم (١٧٢) .

إن الإنسان يستطيع أن يعرف الأشياء بوساطة الأمثلة ، ولو لم يكن الإنسان صالحاً صغيراً (١٧٣) لما استطاع أن يعرف الله والعالم . وصورة الإنسان قد كتبت — كما يقول الفرائى — بخط الله ، وذلك جعل الإنسان قادراً على معرفة الله : « لم أنم » (الله) على آدم فأعطاه صورة مختصرة جامعة لجميع أصناف ما فى العالم . . وصورة آدم . . مكتوبة بخط الله . . ولولا هذه الرحمة لمجر الأدمى عن معرفة ربه ، ألا يعرف ربه إلا من عرف نفسه » (١٧٤) .

ولكن كون معرفة الذات مفتاحاً إلى معرفة الله لا يعنى أن الله له صفات إنسانية . يقول الفرائى : « أعلم أنا وإن تدرجت إلى معرفة ذاته وصفاته من معرفة النفس فذلك على سبيل الاستدلال ، والا فالله منزّه عن جميع صفات المخلوقات » (١٧٥) .

وإذا كانت معرفة الذات — من ناحية — تجعل الإنسان يعرف أنه على صورة الله ،

بها مثل علم الإنسان بوجود نفسه وبأن الواحد لا يكون قديماً حادثاً وأن النقيضين إذا صدق أحدهما كذب الآخر وأن الاثنين أكثر من الواحد » (١٧٦) .

والاستغراق التأملى يقود إلى المعرفة المباشرة للذات على أنها ماهية مختلفة عن الجسم ومن كل المادة : « فإذا أغمض انسان عينيه ، ونسى السماء والأرض ، وكل ما يمكن أن يراه العين فإنه يكون لديه بالضرورة معرفة بوجوده وهى بذاته حتى ولو لم يكن لديه وهى بجسمه وبالسما والارض وبكل ما فىهما . فإذا تأمل انسان ذلك حقاً فسيعرف أنه لو سلب منه جسمه أيضاً فإنه سيبقى ولن يصير أبداً إلى عدم » (١٧٧) .

أما العلاقة المتبادلة بين معرفة الذات ومعرفة الله — أى الحقيقة المتمثلة فى أن من عرف نفسه فقد عرف ربه (١٧٨) ، وأن معرفة الذات هى المفتاح إلى معرفة الله (١٧٩) — فإنها تستند إلى أن الإنسان مطوق على صورة الله . وهذه الصورة تتعلق كما يقول الفرائى (١٨٠) — بالذات والصفات وبالأفعال ، فماهية الإنسان هى نفسه أو روحه ، وهى قائمة بنفسها ، فليست عرضاً ولا جسماً ولا جوهرًا متحيزاً . وليست مكانية ، وليست متصلة بالجسم ولا منفصلة عنه : « وهذا

(١٦٦) استقصى ص ٤٤ .

(١٦٧) هذا النص غير موجود فى النسخة العربية لكيمياء السعادة التى سبقت الإشارة إليها فى الفهارس ، ولكنه موجود فى النسخة الآتية (ص ٣١) الترجمة من الفارسية والتى سبقت الإشارة إليها أيضاً .

(١٦٨) انظر مثلاً الفهارس ص ٤ ؛ مشكلة الأنوار ص ٧١ ؛ الفهستون به على غير أهله ص ٢١٢ ؛ الفهستون الصغير ص ٣٥٨ .

(١٦٩) كيمياء السعادة ص ٧٤ ؛ النسخة الآتية ص ٢٢ .

(١٧٠) الفهستون الصغير ص ٣٥٧ وما بعدها .

(١٧١) نفس المرجع ص ٣٥٧ .

(١٧٢) انظر أيضاً : معارج القدس ص ١٩٨ .

(١٧٣) انظر أيضاً : المعارف الاضائية ص ٢٢ .

(١٧٤) مشكلة الأنوار ص ٧١ .

(١٧٥) معارج القدس ص ١٩٧ .

الآن فيما يلي حل ديكارت وبعد ذلك تقابل بين كلا الحلين وتقارن بينهما .

الحل الديكارتي

بعد أن مارس ديكارت الشك بكل نتائجه حتى وصل به الأمر إلى الشك المطلق ، توصل على الرغم من ذلك إلى يقين معين يتمثل في أنه ليس هناك شك في أنه موجود ، حتى وإن كان أيضاً يتعرض لضلال في كل شيء . يقول ديكارت في ذلك :

« ولكن هناك لا أدري أي مفضل شديداً اليأس شديد المكر يبذل كل ما أوتي من مهارة لاضلالى على الدوام . ليس من شك أذن في أنى موجود متى اضلنى . فليضلنى ما شاء ، فما هو بمستطيع أبداً أن يجعلنى لا شيء ، ما دام يقع في حسابى أنى شيء . فينبغى على ، وقد رويت الفكر ودققت النظر في جميع الأمور ، أن أنتهى إلى نتيجة وأن اخلص إلى أن هذه القضية : (أنا كائن وأنا موجود) قضية صحيحة بالضرورة كلما نطقت بها وكلما تصورتها في ذهنى » (١٧٨) .

وبواصل ديكارت التأمل الذاتى ويرى أن قضية (أنا كائن وأنا موجود) صحيحة ما دام يفكر فيها . وفي ذلك يقول : « أنا كائن وأنا موجود : هذا أمر يقينى . ولكن إلى متى ؟ - أنا موجود ما دمت أفكر ؛ فقد يحصل أنى متى انقطعت عن التفكير تماماً انقطعت عن الوجود بتألاً . لا أسلم الآن بشيء ما لم يكن بالضرورة صحيحاً : وإذن فما أنا على التدقيق إلا شيء مفكر ، أى روح أو ذهن أو عقل » (١٧٩) .

فإنها من ناحية أخرى تفقد كذلك إلى معرفة مجزئ الإنسان ونقصه ؛ وهذه المعرفة هى أيضاً مفتاح إلى معرفة الله (١٧٩) . والإنسان الذى يصل إلى معرفة حقيقية للذات يصل من طريق ذلك إلى معرفة الله على أنه خالقه وحافظه : « فإن من عرف نفسه وعرف ربه عرف قطعاً أنه لا وجود له من ذاته ، وإنما وجود ذاته ودوام وجوده ، وكمال وجوده من الله وإلى الله وبالله » (١٧٧) .

نإذا قابلنا الآن بين رأى الفيزالى فيما يتعلق بمعرفة الله ومعرفة الذات - اللتين مرسهما في كثير من مؤلفاته واللتين وضحتاهما هنا في اسمهما الرئيسة - وبين مرضنا وتفسيرنا الفلسفى للحل الفيزالى ، فإنا نجد أن تفسيرنا الفلسفى للحل يحصل هنا على سند جديد ودعم قوى .

إن المعرفة الفلسفية اليقينية للحقيقة تبدأ بمعرفة الله . ومعرفة الله تصبح ممكنة عن طريق تطبيق الإنسان لمعرفة ذاته معرفة حقة . وهذه المعرفة الحقة للذات يصل إليها الإنسان بعد تحليل فلسفى لكل الواقع ، حتى يصل إلى وجوده الحقيقى ككائن عاقل ، ويجد أنه من ناحية ضعيف ونالض وأنه من ناحية أخرى صورة الله فى الأرضى .

وبعد أن وضحنا حل الفيزالى بالتفصيل ، وبعد أن وجد تفسيرنا الفلسفى لهذا الحصل تأكيداً جديداً له من طريق مرضنا لمعرفة الله ومعرفة الذات منذ الفيزالى - نريد أن نمرض

(١٧٩) Elxior p. 71

(١٧٧) الاحياء ٢٩٢/٤ . انظر أيضاً الاحياء ١٨٩/٢ حيث يقول الفيزالى : « إن كل موجود سوى الله تعالى فهو فقير لانه يحتاج إلى دوام الوجود في لى الحال . ودوام وجوده مستفاد من فضل الله تعالى وجوده ... » .

(١٧٨) الترجمة العربية لقطاعات ص ٩١ .

(١٧٩) المرجع السابق ص ٩٦ .

معارفه . ولهذا يظهر الشك الميتافيزيقي من جديد في مركز التأمل ، ويستلزم العمل من جديد للتغلب عليه مرة أخرى . وهكذا يتجه ديكارت الى بحث مشكلة « الاله المضل » لكي يدفع الشك الميتافيزيقي نهائيا . يقول ديكارت في هذا الصدد :

« ولكن يلزمني ، لكي يتسنى لي ان ادرأه (أى الشك الميتافيزيقي) درءا تاما ، ان انظر في وجود الله ، عندما تسنح الفرصة لذلك ؛ فاذا وجدت ان هنالك الها فلا بد ايضا من ان انظر هل من الممكن ان يكون مضلا : فبدون معرفة هاتين الحقيقتين لا أرى سبيلا الى اليقين من شيء أبدا » (١٨٢) .

وحين يقوم ديكارت بهذه المهمة فانه يستخدم في هذا النظر قاعدة الحقيقة التي سبقت الإشارة إليها بالرغم من أن هذه القاعدة لم تحصل بعد على التبرير المطلوب . ولكن هذه القاعدة ليس لها الآن في هذا النظر أو البحث الا وظيفة سلبية الى حد ما ، فهي لا تستطيع أن تنتج الحل من ذاتها ، وإنما واجبها فقط هو عزل كل المعارف التي تكون غير واضحة وغير متميزة . والدليل الحقيقي على المبدأ الأول المطلق — كما سنبين — ليس دليلا منطقيا . ولهذا فلديكارت الحق في استخدام هذه القاعدة في هذا النظر .

ونتيجة بحث ديكارت أو بتعبير أدق ختام بحثه يتمثل في معرفة ليست نتيجة برهان منطقي ، كما لا يمكن أن يبرهن عليها منطقيا ، وإنما هي معرفة مدركة ادراكا مباشرا . ولكل هي معرفة وجود الله . وهذه المعرفة واضحة ومتميزة تماما مثل معرفة الكوجيتو ومتضمنة

ان وجود الذات هو الفكر ، هو العقل أو الروح . والمعرفة التي تتمثل في : « أنا أفكر إذن أنا موجود » *Cogito ergo sum* يسميها ديكارت « بالمعرفة الأولى » (١٨٠) .

وعلمة ما يسمى بالمعرفة الأولى هي : الوضوح والتميز . ومن ذلك يعتقد ديكارت أنه يستطيع أن يقرر قاعدة عامة تتمثل في أن كل ما يراه واضحا جدا ومتميزا جدا فهو صادق (١٨١) .

وإذ يضع ديكارت الآن هذه القاعدة عند هذه الدرجة من التأمل فانه يعتقد فقط صحة هذه القاعدة ، لأنها لم تجد بعد التبرير الميتافيزيقي . فالتأمل لم يصل الى نهايته ، ولهذا لم يصل بعد الى المبدأ الأول الذي يؤسس المعرفة ويمنحها اليقين . وذلك لأن الكوجيتو (أنا أفكر أنا موجود) ليس هو هذا المبدأ الأول المؤسس فانه رغم أن وحى الذات يدرك ادراكا يقينيا ويبرهن بذلك على استقلاله ، إلا أن هذا الاستقلال محدود أيضا بلحظة التفكير فقط . وذلك لأنه يمكن أن يحدث — كما يقول ديكارت — أنه لو توقف عن التفكير فانه أيضا يتوقف عن الوجود (١٨٢) . وهكذا لا يجد الكوجيتو تأسيسه في نفسه . ولهذا يمكن أيضا أن يحدث عند مقابلة المعرفة الأولى (وهي معرفة الكوجيتو) من جديد بمشكلة « الاله المضل » أن توضع في نفس المستوى مع الحقائق الضرورية الأخرى ، لا من حيث أن معرفة الكوجيتو يمكن أن يشكك فيها مثل هذه الحقائق الضرورية التي لم تستطع أن تثبت أمام الشك الميتافيزيقي ، ولكن من حيث أن معرفة الكوجيتو لا تستطيع أن تعطى للعقل التأسيس المطلق المطلوب في

(١٨٠) نفس المرجع السابق ص ١٢٤ . AT IX p. 27

(١٨١) المرجع السابق .

(١٨٢) AT IX p. 21 (انظر الترجمة العربية للتأملات ص ٩٦) .

(١٨٣) المرجع السابق ص ٢٨ وما بعدها (الترجمة العربية للتأملات ص ١٢٧) .

فيها - وكلا المرفقتين (معرفة الكوجيتسو ومعرفة وجود الله) تصور فطري . ولكن معرفة الله هي أول هذه التصورات الفطرية في تأسيس الحقيقة وأهمها (١٨٤) ، لأن من يعرف ذاته يعرف الله كسبب سابق وخالق لذاته وكسبب أعلى للمعرفة .

وقد فرست فكرة الله في الإنسان عند خلقه هكذا مثلما يفهم الفنان صنعته باسمه . يقول ديكرت : « والحق أنه لا ينبغي أن نمجّب من أن الله حين خلقني غرس في هذه الفكرة لكي تكون علامة للصانع مطبوعة على صنعته . وليس من الضروري كذلك أن تكون هذه العلامة شيئاً مختلفاً عن هذه الصنعة نفسها . ولكن مجرد اعتبار أن الله خلقني يرجح عندي الاعتقاد بأنه قد جعلني من بعض الوجوه على صورته أو على مثاله » (١٨٥) .

فإذا حقق الإنسان معرفة الذات تماماً ، وراى أن أخص خصائص الإنسان يتمثل في الدافع نحو الكمال ، فإنه حينئذ يصرف حقيقتين في وقت واحد : الحقيقة الأولى تتمثل في أنه شيء ناقص ومعتمد على غيره والحقيقة الثانية أن هذا الموجود الذي يعتمد عليه يملك بالفعل وإلى غير نهاية كل كمال .

وهكذا فإن معرفة الذات على هذا النحو تتضمن معرفة أن الله موجود . يقول ديكرت : « واتى تصور هذه المشابهة التضمنية لفكرة الله بعين الملة التي تصور بها نفسى ، أى أنى حين أجمل نفسى موضوع تفكيرى ، لا أبين فقط أنى شيء ناقص ، غير تام ، ومعتمد على

غيرى ، ودائم النزوع والاستياف إلى شيء أحسن وأعظم منى ، بل أعرف أيضاً في الوقت نفسه أن الذى أعتمد عليه يملك في ذاته كل هذه الأشياء العظيمة التي اشتاق إليها والتي أجد في نفسى أفكاراً عنها ، وأنه يمكنها لا على نحو غير معين أو بالوقوع فحسب ، بل يتمتع بها في الواقع وبالفعل وإلى غير نهاية ، ومن ثمة أعرف أنه هو الله » (١٨٦) .

وبهذا فوصل ديكرت إلى مصدر الحقيقة وهو الله . والآن تضح شرعية الطريق الذى قاد إلى مصدر الحقيقة ، وهذا يعنى أن قاعدة الحقيقة التي وضعها ديكرت تحصل الآن على شرعيتها وتحصل المعرفة العقلية على الضمان المطلوب . يقول ديكرت : « واذن فقد وضع لى كل الوضوح أن يقين كل علم وحقيقته انما يعتمدان على معرفتنا لئله الحق ، بحيث يصح لى أن أقول : أنى قبل أن أعرف الله ما كان بوسعى أن أعرف شيئاً آخر معرفة كاملة » (١٨٧) .

ولقد اتهم ديكرت « بالذور » (١٨٨) حيث لم يستطع أن يبرر قاعدة الحقيقة - التي تتمثل في أن كل ما يراه وأخضا جدا ومتميزا جدا فهو حق ، والتي وصل بمساعدتها إلى معرفة وجود الله - إلا على أساس وجود الله . وقد دفع ديكرت هذا الاتهام عن نفسه (١٨٩) حين أشار إلى أنه يجب على المرء أن يفرق بين العلم scientia المترتب على الاستنباط وبين معرفة المبادئ والأصول notitia . وأنه يشترط للنوع الأول فقط يقين وجود الله ، في حين أن معرفة المبادئ

(١٨٤) المرجع السابق ص ٥٤ (الترجمة العربية للتأملات ص ٢٠٢) .

(١٨٥) المرجع السابق ص ٤١ (الترجمة العربية للتأملات ص ١٥٥) .

(١٨٦) المرجع السابق (الترجمة العربية ص ١٥٦/٢٥٥) .

(١٨٧) نفس المرجع ص ٥٦ (الترجمة العربية ص ٢٠٨) .

(١٨٨) انظر تفصيل ذلك أيضاً عند الدكتور عثمان أمين في كتابه القيم : ديكرت (الطبعة الخامسة) ص ٢١٠ .

وما بعدها .

(١٨٩) AT VII p. 140

أن معرفة الله الحق لا يستطيع أن يتوصل إليها إلا فكر متحرر من الأحكام السابقة ومن الصور الحسية . يقول ديكارت : « أما فيما يتعلق بالله ، فلو لم يكن ذهنى مشغولاً بأحكامه السابقة ، ولو لم يكن فكرى منصرفاً على الدوام إلى صور الأشياء الحسية ، لما كان هناك شيء أعرفه بأسرع ولا أيسر مما أعرف الله » (١٩٥) .

والشك المنهجي الذي ينفذ بكل نتائجه - هذا الشك في كل علم ليس واضحاً وضوحاً مطلقاً والذي يجب أن يقف عند الخطوة الأخيرة أمام ذات المتأمل نفسه ، تلك الذات التي تدرك في تنافسها وفي سعيها نحو الكمال - هو فقط الذي يبين أن فكرة وجود الله مطبوعة في ذات المتأمل ، وهو فقط الذي يستطيع أن يقود إلى مكان المعرفة الحقيقية التي تعلم أنها مؤسسة في الله الحق الذي هو مصدر كل نور (١٩٦) .

★ ★ ★

مقارنة ختامية :

هذه المقارنة الختامية لكلا الطين لا تقدم حصراً لكل وجوه الاتفاق والاختلاف التي يمكن أخذها من عرضنا ومناقشتنا السابقة ، ولكنها تقتصر فقط على أبرز الخطوط الرئيسية :

فليما يتعلق بالطريقة التي عرض بها كل من

والأصول لا تستنتج من أي قياس (١٩٠) ، وإنما هي نوع يقين يعرف بنظرة بسيطة وليس في حاجة إلى الضمان الإلهي : « وأذن فديكارت يرد على من اتهموه بالوقوع في الدور بنان المعرفة الحدسية البدئية ليست بحاجة إلى أن تكون مضمونة من الصدق الإلهي ، وإنما المعرفة الاستنباطية وحدها بحاجة إلى ذلك الضمان » (١٩١) .

ومن ذلك يتبين أن من اتهموا ديكارت هنا بالدور لم يفهموا « التأملات » بالمعنى الذي قصده ديكارت ، وأهم قد أساءوا بوجهه خاص فهم طريقته . فقد طبق ديكارت في « التأملات » طريقة التحليل فقط ، التي يقول عنها أنها فقط هي التي تيسر الحصول على معرفة أولية « حتى إذا أراد القارئ أن يسير عليها ويوجه باتجاهها إليها فإنه سيستبين الشيء هكذا بدقة تامة ، وسيجمل منه ملكاً له كما لو أنه هو الذي وجدته بنفسه » (١٩٢) .

أما الأدلة على وجسود الله التي وضعت بمساعدة الطريقة التركيبية (١٩٣) فليست لها إلا أهمية لقوية فقط في مقابل معرفة الله التي يتوصل إليها بواسطة طريقة التحليل . وذلك لأن هذه الأدلة لا يمكنها - كما يقول - أن تعلم كيفية العثور على الشيء ، ولهذا فقد قصد بها فقط القراء الذين ليست لديهم القدرة الكافية على التأمل ، والذين لا يستطيعون لذلك أن ينفذوا التحليل بأنفسهم (١٩٤) .

(١٩٠) وهكذا يرى ديكارت أن اللحد يستطيع متلاان يعرف بوضوح حقائق رياضية مثل أن مجموع زوايا المثلث تساوي قائمتين ، ولكن هذه المعرفة لا تسمى علماً حقيقياً ، لأن أي معرفة لا تستطيع أن تثبت أمام الفسك التجليزي لا يجوز أن تسمى علماً حقيقياً : انظر في ذلك : AT IX p. 111 .

(١٩١) ديكارت للدكتور هتمان أمين من ٢١٢/٢١٢ .

(١٩٢) AT IX p. 121 .

(١٩٣) المرجع السابق ص ١٢١ وما بعدها .

(١٩٤) المرجع السابق .

(١٩٥) الترجمة العربية للتأملات ٢٠٤ : AT IX p. 54 f .

(١٩٦) انظر في ذلك : AT IX-26 p. 37 .

الفراي وديكارت الحل الذي توصلوا اليه نريد ان نشير بوجه خاص الى ما ياتي :

(١) لقد عرض الفراي في حله كيف ارتفع الشك المطلق مباشرة عن طريق اليقين المطلق الذي أتت به معرفة الله المدركة ادراكاً حدسياً . وقد برز الطابع الحدسي لهذه المعرفة في صورة نموذجية من خلال الطريقة التي عرض بها الفراي هذه المعرفة ؛ ومن ناحية اخرى فان عرض الفراي للحل المتمثل في صورة التور الذي قلده الله في صدره قد أعطى دافعاً لسوء فهم هذا الحل في صورة تفسيرات صوفية ولا عقلية . أما ديكارت فقد ميز في عملية رفع الشك - على خلاف ما فعل الفراي - درجات متعددة بطريقة تحليلية : انا كائن وأنا موجود ، وأنا افكر فانا موجود واخيراً الله موجود ، ولهذا فكل ما ادركه في وضوح وتعيين فهو حق (١٩٧) .

وقد كان في سمي ديكارت التي تعميق فكره وتأملاته في سبيل الحصول على الوضوح الفكري الاكمل ما دفع البعض الى اساءة فهم اساس فلسفته بالادعاء بأنه يقوم على مجرد تفكير منطقي .

(٢) ومعرفة الله المدركة عن طريق الحدس توجد في مركز كلا الطرفين كما سبق ان عرضنا ووضحنا بالتفصيل . وعن طريق معرفة الله هذه تحصل المعرفة العقلية - التي اهتزت شرعيتها عن طريق الشك المطلق - على شرعيتها من الناحية الميتافيزيقية . وقد ميز الفراي معرفة الله الحدسية هذه بطريقة لا تدع مجالاً لسوء الفهم من كل المعارف التي يحصل عليها المرء عن طريق براهين منطقية ، وأكد أنه يتوصل عن طريق الحدس لا الى هذه المعرفة فقط وإنما يتوصل الى أكثر المعارف من هذا

الطريق . أما ديكارت - الذي يمثل الحدس بالنسبة له ايضاً اهم وأوضح طريق - للمعرفة (١٩٨) - فقد بين كما فعل الفراي ان معرفة الله الحققة تكون عن طريق الحدس ، وأنها تمثل بالنسبة للعقل أول وأوضح الحقائق كلها . وقد حصل تفسيرنا الفلسفي لحلل الفراي على تأكيد جديد وتدعيم له من طريق عرضنا لأرائه الأساسية فيما يتعلق بمعرفة الله ومعرفة الذات .

(٣) وإذا قارنا آراء الفراي وديكارت فيما يتعلق بمعرفة الله ومعرفة الذات فالتاين يتبين الاتفاق بينهما في الامور الأساسية التالية :

● ان فكرة الله هي بالنسبة لكلا المفكرين أول الأفكار القطرية كلها ، وتنفوق في وضوحها وتيقنيتها ما عداها من كل التصورات الاخرى . وتمثل المعرفة الفلسفية للذات شرطاً لا غنى عنه لمعرفة الله . والمعرفة الفلسفية للذات هي ايضاً تصور فطري ، وتتميز بالوضوح اذا تحققت عن طريق العقل وحده ، أي اذا تحرر العقل من كل الأحكام السابقة ومسمن تدخل صور الأشياء الحسية .

● ومعرفة الذات تسير جنباً الى جنب مع معرفة الله التي تكون ممكنة عن طريق كون الانسان على صورة الله . وهذه المشابهة يمكن أن تتحقق اذا ما اهتراف الانسان لعقله بالمكان السائد المناسب ، وبهذا يعرف أن الله مصدر معرفته للحقيقة ومصدر كل نور .

● فإذا تحققت المعرفة الفلسفية لله وللذات يعرف المرء في الوقت نفسه تلك الحقيقة التي تتمثل في ان الانسان - كما يقسمول الفراي - « لا وجود له من ذاته ، وانما وجود ذاته ودوام وجوده وكمال وجوده من

● ان الاختلافات بينهما في التأسيس الفلسفي تتعلق بوجه خاص بصورة عرضهما ، ولا تتعلق - كما بينا - بالمعنى الاساسي ، أي أنها خاصة بالشكل وليست متعلقة بالموضوع . وهكذا تظهر عند الفرائي مشكلة «الاله المضل» وكذلك الشيطان الماكر بطريقة تلميحية فقط في عرضه للشك المطلق ، ولكن هذا الشك المطلق يتضمن هذه المشكلة كما سبق ان وضعنا ؛ وقد اشار الفرائي الى هذه المشكلة في موضع آخر من المنقذ ، كما ناقشها بالتفصيل في مؤلف آخر . وقد تدرج الشك المطلق عند الفرائي بوجه خاص عن طريق فكرة (الحاكم الآخر) الذي اذا تجلب كلب العقل في حكمه ، وما يسمى بحالة اليقظة الجديدة ، وهذه الفكرة لا نجد لها نظيراً عند ديكارت .

● كما ان قضية (انا اكرر فانا موجود) التي تمثل عند ديكارت درجة أولى للحل لا تظهر في تلك الصورة في عرض الفرائي للحل ، في حين ان المعرفة الفلسفية للذات - التي تشمل معرفة الكوجيتو ، أي معرفة الذات ومعرفة اعتماد الذات اعتماداً مطلقاً على الله - توجد في مركز الحل سواء عند الفرائي أو ديكارت . وقد ناقش الفرائي معرفة الكوجيتو في مؤلفات أخرى غير المنقذ وبين أهميتها . وذلك على سبيل المثال في النص الذي سبق ان اوردناه والذي يقول فيه : « فلماذا أفضى انسان عينيه ونسئ جسمه ونسئ السماء والأرض وكل ما

الله والى الله وبالله » (١٩٩) . ويعبر ديكارت عن هذه الحقيقة بقوله ان الرء يعرف حينئذ انه موجود ناقص في مقابل كمال الوجود الالهي ، وان وجوده معتمد على وجود الله كل الاعتماد في جميع لحظات حياته (٢٠٠) ؛ والله ليس فقط خالقاً وحافظاً للوجود الانساني ، بل انه وحده هو الموجود الحق - كما يقول الفرائي (٢٠١) - ووجوده وماهيته شسوية واحد (٢٠٢) ؛ وكذلك يرى ديكارت ان الوجود صفة ضرورية لله وحده ، وان الوجود يمثل جزءاً من ماهيته ، وذلك ليس لأحد الا الله (٢٠٣) .

● وبسبب هذا التفرد والكمال اللامتناهي لماهية الله فان الانسان لا يستطيع ان يعرف الله « على سبيل الاحاطة والكمال » كما يقول الفرائي (٢٠٤) ؛ فكما لا نه - كما يوضح ديكارت أيضاً (٢٠٥) - لا يمكن ادراكها ، ولكن تلمس الى حد ما بالافتكار : « فان من شأن اللامتناهي ان يصغر المتناهي من الاحاطة به » (٢٠٦) . ولكن معرفة وجود الله تتجلب بأعلى قدر من الوضوح والبداهة ان يكبر نفسه كلية للبحث من الحقيقة المطلقة ، ومعرفة الله عند الفرائي هي أولى المعارف وأسبقها وأسهلها (٢٠٧) ، وعند ديكارت هي أكثر وضوحاً وتميزاً من أي معرفة أخرى (٢٠٨) .

(٤) وعلى الجملة نستطيع ان نقول فيما يتعلق بتأسيس فلسفتيهما ما يأتي :

- (١٩٩) الاحياء ٢٩٢/٤ .
(٢٠٠) انظر في ذلك : AT IX p. 42, 39 ; IX - 2o p. 34 .
(٢٠١) مشكلة الآتوار ص ٥٥ .
(٢٠٢) معارج القنبي ص ١٩١ وما بعدها .
(٢٠٣) راجع في ذلك : AT VII p. 383 .
(٢٠٤) معارج القنبي ص ٢٠٩ .
(٢٠٥) انظر في ذلك : AT IX p. 41 .
(٢٠٦) الترجمة العربية للتأملات ص ١٤٦ .
(٢٠٧) الاحياء ٣١٢/٤ وما بعدها .
(٢٠٨) راجع : AT IX p. 90, 37 .

١) بافكارنا) ... وهذا العنصر هو الأساس الحقيقي لكل ميتافيزيقا « (٢١٠) .

والمنطلق هنا ليس متمثلاً في افتراض وجود الله على اعتبار أن ذلك أمر مفروغ منه كما كان ذلك في الفكر المدرسي وعند علماء الكلام ؛ بل نقطة الانطلاق تتمثل فقط في المفكر نفسه الذي يصل - من خلال بحثه عن حقيقة يقينية مطلقة بمساعدة طريقة الشك الفلسفي وبعد معرفة الذات معرفة فلسفية - الى معرفة الله معرفة حديثة .

وعلى العكس من الفلاسفة قبل الفزائلي الذين نقلوا مفهوم الله « الى ما وراء حدود الحوادث (أى كل ما يحدث في العالم) ، عند النهاية الميتافيزيقية للعلاقة السببية الطبيعية والخلقية ، حيث لا يجد هذا المفهوم من هناك صلة أو نقطة اتصاله بالعالم وبالإنسان « (٢١١) حيث يصلون في فكرهم الى تناقضات لا يمكن رفعها - على العكس من هؤلاء الفلاسفة فان معرفة الله بالنسبة للفزائلي توجد قبل كل المعارف ، انه لا يستطيع بدونها أن يخطو خطوة واحدة لا في العلوم الطبيعية ولا في مجال الأخلاق « (٢١٢) ، ولا في الفكر على الإطلاق . وكذلك بين ديكارت « على أى وجه يصح التسول أن يقين البراهين الهندسية نفسه متوقف على معرفتنا بالله « (٢١٣) .

لقد عرف : « أن يقين كل علم وحقيقة إنما يعتمد على معرفتنا لثلاثة الحق ، بحيث يصح لي أن أقول اني قبل أن أعرف الله ما كان يوسعني أن أعرف شيئاً آخر معرفة كاملة » (٢١٤) .

يمكن أن نراه العين فانه يكون لديه بالضرورة معرفة بوجوده ووعى بذاته ، حتى ولو لم يكن لديه أيضاً وعى بجسمه وبالسما والارض وبكل ما فيها . فاذا تأمل انسان ذلك حقاً فسيعرف أنه لو سلب منه جسمه أيضاً فانه سيبقى ولن يصير أبداً الى عدم « (٢١٩) .

● ولكن في حين أن معرفة الذات ومعرفة الله قد تحققتا بعمل واحد في الحل عند الفزائلي ، فان ديكارت قد ميز درجات مختلفة ، والفرق الأساسي بين الطرفين يتمثل فيما قام به ديكارت من الارتفاع بالكوجيتو الى معنى ترانزسندنتالي ، فالكوجيتو مؤسس في نفسه ، لانه ليس في حاجة الى موجود آخر لكي يعلم نفسه . ولكن هذا التأسيس الذاتي ليس كاملاً ، ذلك لانه لو كان كاملاً للزم أن يخلق نفسه أيضاً . وما يشتمل عليه الكوجيتو من عنصر الوجود والفكر يمثل مجرد وحدة نسبية تشير الى وحدة أعلى منها تجمع كلا المنصرين في وحدة تامة . فالكوجيتو يدل على أوليته وأطلاقه من ناحية ، ومن ناحية أخرى يشير باعتباره يمثل وحدة نسبية فقط من الفكر والوجود الى الوحدة المطلقة لهما والتي تتمثل في الله .

● والمقارنة بين كلا الطرفين عند الفزائلي وديكارت تبين أنه توجد فيهما نفس المعرفة الأساسية الفلسفية : التأسيس الواضح للحقيقة في وجود الله المطلق كمصدر وحافظ للوجود الانساني المتناهي . وعلى هذا يعتمد تأسيس فلسفتيهما : « في تناهينا نستطيع أن نعلم المطلق ، أى نعلم وجود الله الاثنائي

Elizier p. 36 (٢٠٩) النظر أيضاً مخرج الفهم من ٢١ وما بعدها . فإذن في ذلك أيضاً ديكارت : AT IX p. 27

R. Lauth, Die Frage nach dem Sinn des Daseins, p. 241. (٢١٠)

Oberrmann, op. cit. p. 218 (٢١١)

Ibid. (٢١٢)

AT IX p. 11 : الترجمة العربية للثلاث من ٨ : «

(٢١٤) المرجع السابق من ٢٠٨ : AT IX p. 36

المراجع

١ - مراجع باللغة العربية :

- أبو حامد الفرائي : في الذكري الثوبة التاسعة ليلاده . القاهرة ١٩٦٢ .
- ديكارت : التاملات في الفلسفة الأولى . ترجمة د. عثمان أمين . مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ١٩٥١ .
- مبادئ الفلسفة . ترجمة د. عثمان أمين . مكتبة النهضة المصرية . ١٩٦٠ .
- مقال من المنهج . ترجمة محمود محمد الطحيري . دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٩٦٨ .
- الآخلاق عند الفرائي . القاهرة ١٩٢٤ .
- زكي مبارك (د.) : سليمان دنيا (د.) : سيرة الفرائي في نظر الفرائي . دار المعارف بالقاهرة ١٩٦٥ .
- عبد الكريم العشمان : عثمان أمين (د.) : ديكارت . مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٦٥ .
- الفرائي : نهايات الفلسفة . تحقيق الأب مونس بويج ، بيروت ١٩٦٢ .
- ميزان العمل . تحقيق د. سليمان دنيا . القاهرة ١٩٦٤ .
- المنطق من الفلال . تحقيق د. كاتل صليبا ود. كاتل ميد . دمشق ١٩٣٤ .
- أحياء علوم الدين . في ٤ أجزاء طبع مصطفى البابي الحلبي . بالقاهرة ١٩٢٩ .
- معيار العلم . تحقيق د. سليمان دنيا . القاهرة ١٩٦١ .
- المعارف العقلية . تحقيق عبد الكريم العشمان . دمشق ١٩٦٣ .
- ممارج القدس . القاهرة ١٩٢٧ .
- مشكلة الأنوار . تحقيق د. أبو العلا ماضي . القاهرة ١٩٦٤ .
- معك النظر . بيروت ١٩٦٦ .
- الاقتصاد في الانتقاد . القاهرة ١٩٦٢ .
- المقصود الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى . مكتبة القاهرة . (بدون تاريخ) .
- جواهر القرآن . القاهرة ١٣٢٩ هـ .
- المستقصى من علم الأصول . في جزئين . القاهرة ٢٢ - ١٣٢٤ هـ .
- الأربعين في أصول الدين . مكتبة الجندی بالقاهرة ١٣٨٢ هـ .
- مراجعات السالكين (ضمن مجموعة الرسائل الفرائي من تصانيف الإمام الفرائي . مكتبة الجندی بالقاهرة . بدون تاريخ) .
- رسالة في بيان معرفة الله (مخطوطة بمكتبة جامعة ليدن بهولاند تحت رقم : (Or. 177«7»))
- القصود الموالي من رسائل الإمام الفرائي (تشتمل على رسائل منها : القسطنطين المستقيم ، أيها الولد ، الحجاب العموم من علم الكلام ، الضنون به على غير أهله ، الضنون الصلوة) .
- مكتبة الجندی بالقاهرة . بدون تاريخ .
- كيفية السعادة (في مجموع باسم المنطق من الفلال ورسائل أخرى) . مكتبة الجندی .
- بدون تاريخ .

٢ - مراجع أجنبية :

- Abu Ridah, M.A.A. : *Al-Ghazali und seine Widerlegung der griechischen Philosophie*. Madrid, 1952.
- Alquié, F. : *Descartes. L'homme et l'oeuvre*. Paris, 1956.
- Asin Palacios, M. : *Algazel, Dogmática, Moral, Ascética*. Zaragoza, 1901.
- Azkoul, K. : *Al-Ghazali. Geltung und Grenzen der Vernunft*. Diss. München, 1938.
- Carra de Vaux : *Gazali*. Paris, 1902.
- Descartes, R. : *Oeuvres de Descartes*. Adam & Tannery, Paris 1897-1910.
- Diels, H. : *Die Fragmente der Vorsokratiker*. Hamburg 1964.
- The Encyclopaedia of Islam*. Leiden-London, 1960 ff.
- Enzyklopädie des Islam*. Leiden, 1913-34.
- Fichte, J. G. : *Ausgewählte Werke*, in 6 Bänden. Hrg. v. F. Medicus. Darmstadt, 1962.
- Frick, H. : *Ghazalis Selbstbiographie, ein Vergleich mit Augustins Konfessionen*. Leipzig, 1919.
- Goldziher, I. : "Die islamische und die jüdische Philosophie." In : *Kultur der Gegenwart* 1, 5. Berlin, 1909.
- Gosche, R. : "Über Ghazalis Leben und Werke." In : *Abhandlg. d.Kgl. Akad. d. Wiss. Z. Berlin a.d. Jahre 1858*, Berlin, 1859.
- Horten, M. : *Die Philosophie des Islam in ihren Beziehungen zu den philosophischen Weltanschauungen des westlichen Orients*. München, 1924.
- Lauth, R. : (1) *Die Frage nach dem Sinn des Daseins*. München, 1953
(2) *Begriff, Begründung und Rechtfertigung der Philosophie*. München, 1967
(3) *Zur Idee der Transzendentalphilosophie*. München 1965
- Macdonald, D. B. : *The Life of al-Ghazali*. JAOS XX, New Haven, 1899.
- Obermann, J. : *Der philosophische und religiöse Subjektivismus Ghazalis*. Wien-Leipzig, 1921.
- Ronan, E. : *Averroës*. Paris, 1852.
- Ritter, H. : *Al Ghazali. Das Ellixir der Glückseligkeit*. Düsseldorf-Köln 1959.
- Sharif, M. M. : *A History of Muslim Philosophy*. 2 Bde., Wiesbaden, 1963-66.
- Watt, W. M. : *Muslim Intellectual. A study of Al-Ghazali*. Edinburgh, 1963.
- Zakzuk, M. H. A. : *Al-Ghazali's Grundlegung der Philosophie. Mit einer Erörterung seines philosophischen Grundansatzes im Vergleich mit Descartes*. Diss. München 1968.

أوجست رودان حياته ، وفنه

بدر الدين أبوغزالي *

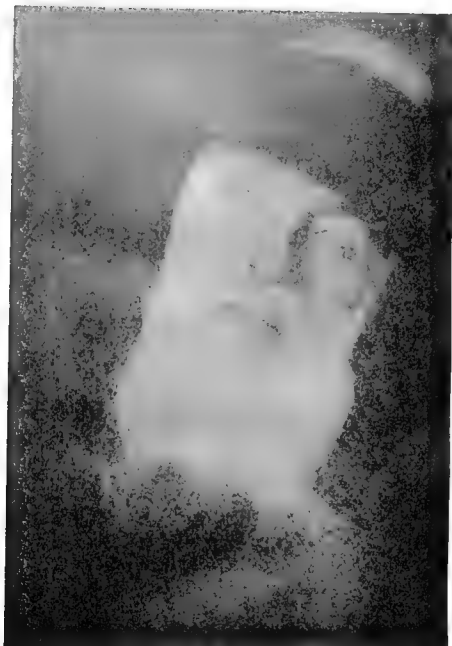
الى جانب دانتي وميكل أنج ، وبتوهون ورمبراندت يقف رودان على الهامة بتلك الروائع الفنية التي قدمها للانسانية ، والتي ستظل دائماً تعيش في وجدانها مهما اختلفت أساليب الفن وتعددت رؤاه . . تعيش بما فيها من القيم الباقية على مر العصور .

في حياته قيس من بروميثوس الذي أعطى الانسان الشرارة الاولى التي أضاءت طريق الفن والحضارة ، ولقى كل عذابات الحياة . هو أيضاً كان قد مر بالصراع ومع العذاب . . .

فنان من العسير أن تحده باطار أو تضعه في نطاق مدرسة . . . عبقرية متفردة سيطرت على فن النحت في نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وأثرت في فن التصوير ، بل ألهمت الأدب صوراً ورؤى جديدة .

أعماله تتخطى حدود الزمان والمكان . . . هي من التراث الانساني الذي يحمل هبات الخلود وبسمة المعاصرة . . هي جسر ربط بين الماضي والحاضر وفتح الطريق الى المستقبل .

* الأستاذ بدر الدين أبو غزالي وزير الثقافة السابق في مصر ويعتبر من أكبر نقاد الفن والمشتغلين بتاريخ الفن في العالم العربي وله في ذلك كتابات كثيرة .



أوجست روتن، ١٨٤٠ - ١٩١٧

كان طفلاً خجولاً منطوياً لا يفضى لملاعب
أبناء الحي ويمكف على الرسم . . تابع دراسته
الأولية في مدرسة الفوير ثم أرسله أبوه لدى
أحد أعمامه للدراسة ولكنه لم يكن موفقاً في
دراسته . . واضطر أبوه إزاده ما لمسه من
هيمه بفن الرسم أن يلحقه بمدرسة للفنون
والصنائع تحولت فيما بعد إلى المدرسة العليا
للفنون الزخرفية .

في هذه السن تلقى الموهبة أحياناً المعلم
المستنير الذي يوجهها وأحياناً يتمثر بها الحفظ
فتصلد عند فتحتها .

وقد لقي أوجست رودان المعلم المستنير في
شخص استاذ هوراس ليكوك الذي كان
مشغولاً بتنمية قدرات تلاميذه وفي إطلاق
سراح رؤاهم في مجالات الحياة المحيطة بهم
وإذكاء أحاسيسهم بها .

كان هوراس استاذاً للنبات دالو والمصور
العظيم فانتان لاتور وللمصور ليجرى معاصر
رودان .

ولقد ظل رودان حافظاً لتقاليد استاذه وفي
سنة ١٩١٣ كتب : « ان معظم ما علمني إياه
ما زال باقياً حتى الآن » .

وفي هذه المدرسة كان لقاءه الأول بالصمصان
لقاء عشق، فقد وجد في هذه المادة سحراً خلافاً
لكشف عن كنز موهبته . . وأطلق طائانه خارج
حدود المدرسة إلى متحف اللوفر لدراسة
تراث النحت العريق ولقى في حديقة النباتات
نحات الحيوان العظيم « باري » فتتلذذ عليه
وتعلم منه الكثير .

وحاول الالتحاق بالمدرسة العليا للفنون
الجميلة فاختفق ثلاث مرات وإزاء رفض
المدرسة مكف على تعليم نفسه من خلال ما
تلقاه من أساتذته ومن خلال تجربته الذاتية .

في حياته ، رقم يريق الشهرة والمجد الذي واثته
في ختامها ضراوة الآسى الأفريقية ومرارتها .

فلتصحب خطى حياته ولنتأمل طريق
العبقورية والآلم منذ بدايته في سنة ١٨٤٠ حتى
نهايته في سنة ١٩١٧ .



١ - أجواء حياة :

حي شعبي من أحياء باريس على الضفة
اليسرى لنهر السين ، ولكنه حي ما زال يخفق
بانفاس مبتقرة .

منذ القرن الخامس عشر شق شارع موفتار
طريقه في هذا المكان . . في هذا الشارع كان
رأبليه ورونسار يقضيان الليالي في حانة لا يوم
دي بن . وفير بعيد يقع المنزل الذي كان يسكنه
الفيلسوف ديكارت في القرن السابع عشر وما
زال قائماً حتى الآن .

بعد خطوات يلوح المنزل الذي كتب فيه
برناردن دي سان بيير روايته الشهيرة - بول
وفرجنى - التي ما زالت تفرق دموع
العاشقين . وفي شارع لانفيل في ذات الحي
استلمهم الكاتب هنري ميرجر غراميات ميمي
بنسون في « صور من الحياة البوهيمية » .

وقريبة منه كان يسكن الفيلسوف
والموسوعي ديدرو لمدة سبع سنوات .
كان المبقرة على موعد في هذا المكان تطل
من تلك البيوت العتيقة التي تظللها هراقة
الماضى .

في هذا الحي وفي شارع أرباليت سكن
الشاب النورماندى جان باتيست رودان
الوظف بقسم البوليس مع زوجته الريفية
القادمة من اللوران ، وأنجب طفلين ، ماريا
وفرانسوا أوجست رينيه الذي ولد في ١٢
نوفمبر سنة ١٨٤٠ . وعرف فيما بعد باسم
أوجست رودان .



الرجل ذو الألف المكسور ١٨٦٤ برنارد متحف روماني - مجموعة
خاصة من بونيس ايرس متحف الفن الاوروبي طوكيو ، المتحف
الوطني براج .

لينفذ الأعمال العديدة لهذا المثال الذي كان كما يقول بعض معاصريه أشبه بآلة للنحت ، يخرج من مراسمه كل يوم عديد التماثيل والتحف ، والوحدات الخزفية ... وعند بيليز لقي رودان رقاقاً موهوبين مثل هالسو ودالو وعمل معهم .

ويأتى الحدث الثالث حين قدم رودان تمثاله « الرجل ذو الأنف المكسور » الى المعرض السنوى للفنانين الفرنسيين فرفضته لجنة التحكيم .. وكان هذا الحدث هو الصدام الأول للميقرية مع مفاهيم العصر وتقاليده وسيظل هذا الصراع محسوراً من المحاور الأساسية في حياة أوجست رودان .



٢ - الحرب والسلام :

في سنة ١٨٧٠ اعلنت فرنسا الحرب على بروسيا بسبب استشارة بسمارك لها وانضمت الولايات الألمانية الاخرى الى المعركة .. وقاد « مولتك » حملة أدت الى اندحار الفرنسيين في سيدان .. وظلت باريس تقاوم الحصار البروسي بالرغم من ويلات الحرب وانتشار المجاعة .

وكان أوجست رودان من جنود هذه المعركة .. استندى الى الجبهة فانفصل عن كارييه بيليز وتبعته الصلوات بينه وبين الفن ، غير أنه لم يلبث أن سرح لعاد ليرى باريس مدينة حزينه يفضاها الظلام وتدهمها المجاعة .. وسكن ربوة مونمارتر ، ولكنه ظل يعانى ويلات هذه الأيام ويؤسها الى أن ترك باريس في فبراير ١٨٧١ بنموة من كارييه بيليز الذي كان قد سافر الى بلجيكا للقيام بمشروع كبير في واجهة مبنى اليورصة ، وبهذا نأى عن

ودفعته ظروف اسره المادية وقصور مواردها الى البحث عن عمل فاشتغل مزخرفاً لدى أحد مقاولي البناء وكان من زملائه في هذا العمل النحات الكبير « دالو » ولكن صانع النهار كان فنان المساء يواصل بحثه في عالم الفن ويسمى الى المعرفة فيتابع دروس الأدب والتاريخ في الكوليج دي فرانس .

غير أن حدثاً دائماً هر كيانه فقد ماتت اخته ماريا في الدير بعد التحاقها به فاعتزل عمله وأعرض عن الحياة وهام على وجهه لم دخل الدير وفاء لذكرها ولكن نداء الفن والحياة في نفسه كان يشده خارج اسوار الدير فعاد مرة اخرى بواصل حياته .

وفي هذه الحقبة ، وحوالى سنة ١٨٦٤ مرت بحياة الفنان ثلاثة أحداث هامة أولها التقاؤه برفيقة حياته روز بيريه ، ولانها اشتغاله مع النحات كارييه بيليز ، وثالثها محاولته الأولى لعرض تمثاله « الرجل ذو الأنف المكسور » في صالون الفنون .

أما روز بيريه فكانت عاملة بمحل للخياطة فيها نظارة الريف ومسلامة لظفره ، وكانت شجاعة وفقيرة مثله فرافقه دون تقيد بالوالائق الرسمية وانجبت منه ابنهما الوحيد أوجست بيريه الذى حمل الاسم الأول لآبيه ولقب امه ، وهاش كالغريب بالنسبة لرودان .

وظلت روز بيريه نموذجاً وملهماً لأعماله نهي تمثل في تماثيله .. الأم الشابة - النتح - حنان الامومة - الفتاة ذات القبعة .. ميتون - فلورا وغيرها .

وأما كارييه بيليز فلم تكن علاقته به علاقة تلميذ بأستاذه ، وإنما كانت علاقة صاحب عمل بأحد مساعديه . الحق رودان بمراسمه

ليث أن تحول الى هجوم وجه الى رودان حين اتهم بأنه صب تمثاله على جسم حي .

واتجه رودان صوب باريس على بعد عندها الاتصاف وقدم تمثاله الى معرضها الكبير تحت اسم « عصر القتل » فهو عنده يمثل أول نقطة للضمير الانساني في فجر العصور ... ولكن باريس لم تكن أكثر انصافاً له .. وجاهد رودان لاثبات براءته أمام رجال الفنون الجميلة الرسميين .. وما كان في حاجة لدلة البراءة التي ساقها امامهم فان من يعلم أسرار فن النحت يدرك أن صب المصيص على الأجسام الحية لا يمكن أن يحقق ما بلغه التمثال من تسجيل لادق الانتفاضات والنهضات الانسانية ... ولقد ظل تمثال الانسان الاول او عصر القتل محوطاً بشك الاتهام الى عاد أن مرة أخرى الى صالون سنة ١٨٨٠ فكان نصيبه الجائزة الثالثة .

وأدرك رودان أن قصة الرجل ذى الانف المكسور ستظل تكرر في حياته ، وأن قدره ارتبط بالصراع فكتب الى روز بيريه يمبر لها من احزانه « ها أنت ترى أن الحياة ستكون شاقة ... إن المستقبل مظلم ... وأخافى يكتنفها الجؤس » .

وعاد رودان للاقامة بباريس وأنهى تعاقد مع النحات فان راسبونج وزايلته أيام الرخاء التي عاشها . وبدأ في بيته الصغير بشارع سان جاك على مقربة من البانتيون وتتابعت مشاركاته في المسابقات الرسمية ... ولكن التكرار كان دائماً نصيبه ، فتمثاله الرابع « نعاو السلاح » الذي أعدده لصرح الدفاع من باريس لم يزل حتى مجرّد الالتفات ... وهكذا كان نصيب مشاركاته الاخرى في مسابقات تماثيل - بيرون - ديدرو - جان جاك روسو .

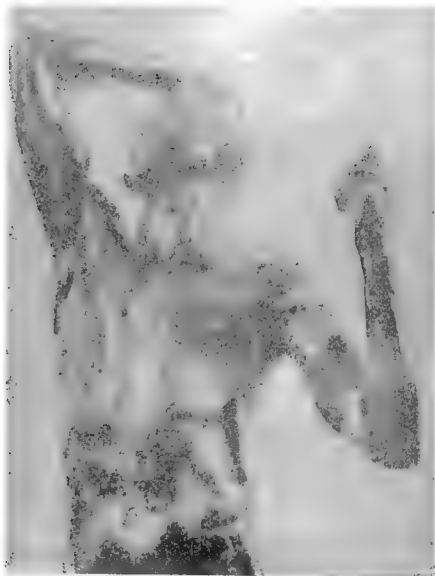
جاء الحرب وآثارها وعاش فترة من الرخاء والسلام في بلجيكا .

لم يطل به الرقام مع بيليز ولكنه تعاقد مع مساعده البلجيكي « فان راسبونج » الذي أحس بعجزه ازاء عبقريّة رودان ، فمقد معه اتفاقاً لتنفيذ أعمال نحتية يقوم رودان بعملها ويوقعها راسبونج باسمه . وبهذا حظيت بلجيكا خلال سنوات القامة رودان بها من سنة ١٨٧١ الى ١٨٧٧ بمجموعة من أعماله ما زالت تعمل توثيق فان راسبونج .

على أن هذه الأيام اتاحت له قدراً من الاستقرار والرخاء كما اتاحت له دراسة أعمال كبار الفنانين فتوغل في أسرار دويتر وأعمال فنه .. ويسرت له ظروفه المادية أسباب الرحلة الى إيطاليا حيث درس عملاقة عصر النهضة وعاش في ظلال ميكيل آنج الذي يقول عنه في خطاب الى صديقه ومساعدته المثل انطوان بورديل « ان تحررى من الاكاديمية - جاء على يدنى ميكيل آنج » .

نطالع في رسائله الى روز بيريه أيضاً من انطباعات رحلته الإيطالية لقاءه بأعمال نحات درامى آخر - هو بيجيه - ثم وقوفه عند روائع ميكيل آنج .. ففى رسالة اليها نقرأ هذه السطور : « أقول لك ما فعلت منذ الساعة الاولى لوصولى الى فلورنسا ... لن يدهشك اننى مكنت على دراسة ميكيل آنج ... ويخيل لى أن هذا الساحر العظيم قد افقى الى بالليل عن اسراره » .

وما أن عاد من إيطاليا حتى بدأ تمثاله الذي قدّمه الى معرضي الفنون ببروكسل تحت عنوان « الهزوم » بإشعار النقاد الى ما فيه من قيمة نادرة هي الحياة ، ولكن هذا الثناء ما



عصر الفلز ۱۸۷۶ پروتز متعلق رودان

أوجست رودان : حياته ولنه

في نفس هذا العام كلف رودان بعمل باب
لنحتف الفنون الزخرفية وخصصت له الدولة
متحفاً في شارع الجامعة وسقط غابة من
الرغام .

ولكن رودان لم يكن فناناً مناسباً وتعددت
وانما كان فناناً مبداً يستعصى على القيود
والتوجيه، ولذا فلم يتقيد بموضوع الباب ولا
بوظيفته ولا بالوقت الذي خصص لانجازه .
واتجه الى ابداع عمل ضخم . «بوابة التجسيم»
على غرار بوابة الفردوس التي صنعها النحات
جيبيرتي لمصوبية فلورنسا . . . ابدعه من
ذكريات لوحات ميكيل آنج عن يوم القيامة
والصليب الآخر في قبة كنيسة سكستين ومن
وحي محفورات بليك وجوستان دوريه التي
اعداها كتصاوير كوميديا ذاتي الالهية . . .
فهر ان رودان تخطى ذلك كله وابدع شيئاً آخر
ليس فيه مأسوية ميكيل آنج لان المأساة تنبت
من الصراع بين الانسان والقدر ، اما تماثيل
بوابة التجسيم فهي تمثل الانسان المنفرد
العالم على وحدته المستعذب للالم . . . ومن
هذه الرؤية تفجرت بلافتته في التعبير عن
التجسيم الحق ذلك الذي يكمن في النفس
الإنسانية . في تطلعها وتمردا ومصفاها .

ومن مجموعة تماثيله : الأشباح - أورفيوس
- الطفل المسج - الفكر - القبة - هواء ،
خرج عالم متكامل تشكلت خليته الأولى على
سطح هذه البوابة ثم عادت كل جزئية من هذا
العالم فانفردت بكيانها . . فقد ولدت على
بوابة التجسيم معظم أعمال رودان التي عادت
واستقلت بذاتها من جديد فكان الفكر وكانت
هواء وكانت القبة . . كل منها عالم نحى
زاخر بالشاعر والانفعالات التي بلغ رودان في
التعبير عنها ذروة الابداع .

وقد لفت البعض روح التشاؤم في بعض
أعمال بوابة التجسيم ولكن رودان يقول :

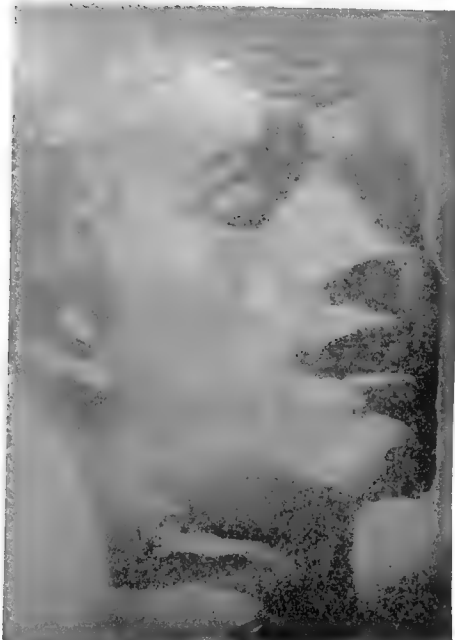
واضطر لمواجهة اعباء الحياة الى تنفيذ
أعمال زخرفية لقصر التروكاديرو ولمدينة نيس
فضلاً عن عمله بمصانع سبيفر ، فان لفته
الرائعة التي صاغها من فكر ومشاغره وفلسفته
لا تلقى حتى الآن استجابة .

وما زالت تماثيله الأخرى مثل «بوحنا المعمدان»
« وخلق الإنسان » وحتى تماثيله النصفية
لشخصيات مصره : فيكتور هيجو - أنطونان
بروست - النحات دالو - المصور جان بول
لورنس . . . ما زالت هذه الأعمال بعيدة عن
ذوق مصره الغارق في بسرج الباروك المولع
بالمقل الأكاديمي الماخوذ بحلاوة الأشياء أكثر
من اهتمامه بجماها التعبير .

حياته في هذه الحقبة حرب وسلام . .
حرب ضارية مع مفاهيم عصره وغند جمود
الرسميين والأكاديميين . . وإيام من الصفود
السلام تتخللها حين يلقي تقديراً بعض معاصريه .

نحن الآن في عام ١٨٨٠ . . . وقد بلغ رودان
سن الأربعين . هو الآن يشارف قمة نضوجه
وتفتح له آفاق أخرى غير مجالات الفن التي
عرف فيها ، حين يلقي في صالونات باريس
الأديسة التي اغل يربادها جامتها وأنطونان
بروست وحى دى موباسان وستيفان ملازميه
ويول بوجيه وغيرهم من ماسة عصره ومفكره
وادبائه .

كثير من عبارة الثن انصبتهم نظرة الأديب
أكثر من رؤية الفنان . . . فهي نظرة تسع
أشياء كثيرة وتقبل المعاني والرؤى الجديدة
التي قد تستغرق على الفنانين . ولقد اتاحت
هذه اللقاءات لرودان مالم تحه أو مساط الفن
الرسمية ، فضلاً عن أنها عمقت حبه للأدب
الذي كان يجب ماله من خلال قراءاته بدءاً
من دانتى حتى فيكتور هيجو وبودلير .



وجه بیر دی فیسات « من ایمان کالیه » ۱۸۸۹ پروتز

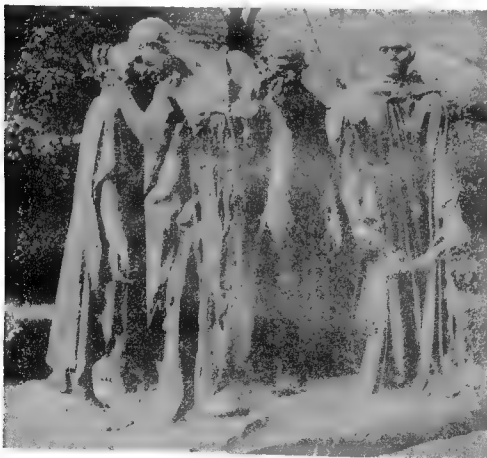
اليس هو القاتل « ان النحت ليس في حاجة الى الابتكار ولكنه في ميسس الحاجة الى الحياة »

• • •

في سنة ١٨٨٤ ارادت مدينة كاليه أن تخلد ذكرى أوستاش دي سان بيير أحد أبطالها . فطلبت الى رودان إقامة تمثال له ، وعكف الفنان على حويلات « فرواسار » ليعرف منها قصة أوستاش ورفاقه الخمسة الذين كانوا مثالا للبطولة في القرن السابع عشر حين قدموا حياتهم فداء لمدينتهم المحاصرة فسانوها

« الحياة » هذا الشيء الساحر كيف يمكن أن تكون تشاؤمية « ويكفى أن تقارن بين تمثال الفكر لرودان وتمثال الفكر لميكيل آنج . . . عندئذ نلمس اختلاف المناخ النفسي للمبقرتين . . . فكر ميكيل آنج صامت مستسلم حزين . . . أما مفكر رودان فيمثل القوة والحيوية وفكرة الفكر على السيطرة على الحياة »

وتمثاله القبلية غنائية درامية للحب والحياة . . وهكذا كانت أعمال رودان انتصاراً للحياة وللقة ولارادة الانسان ، وليكن الألم معبراً لهذا الانتصار .



اميان كاليه ١٨٨٤ - ١٨٩٥ برودان

ولكن هذا الصراع أصبح جزءاً من حياته . ومع التكرار فإن تقديره لدى العارفين كان يتزايد والأعمال تتوالى عليه فيتحذف له منحتاً في حي النحاتين بشوارع فوجيرار وهناك تعاونه مجموعة كبيرة من المنحذين منهم **جان اسكولا وجول ديبوا وكامى كلوديل تلميذته الأثيرة وصديقة حياته التي شكل حبه لها عنصرًا من عناصر مأساته**، كما أخذ يعاونه أيضاً صفوة من الفنانين أصبحوا فيما بعد عمود النحت الفرنسى - **انتوان بورديل ومايول وديسبيو وبرانكوذى وغيرهم** .

في هذه الحقبة بدأ أيضاً في تصميم تماثله **لفيكتور هيجو** الكاتب الذى عرفه وأحبه ، واختار من حياة هيجو أيام المنفى فصوره على صخرة منحنيًا الى الأمام في لحظة تأمل وحوله مرائس البحر .

كان التمثال معداً ليوضع في مدخل البانتيون ولكن لجنة التحكيم رأت وضحه في حدائق الباليه رويال أزاء انقسامها حول قيمة التمثال والنقد الذى وجه اليه . . . وأجبه رودان نحو بريطانيا في زيارة لها بدعوة من صديقه المصور **الفونس ليبرو** الذى قدمه الى الفنان **سارجنت** والشاعر **دوبرت براوننج** والروائي **دوبرت لويس ستيفنسون** . كما أخذ يفرح بأعماله الى المعارض فنظم معرضاً لأعماله في جاليري **جورج بتي** مع المصور **كلود مونه** كما شارك في المعرض السنوى العام وفي معارض السويد وشيكاجو وبوسطن .

وعنى بإبداع مجموعة تماثيل لشخصيات عصره هي وثيقة للحياة السياسية والفكرية والفنية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

ولكنه يخوض في تلك الحقبة أيضاً أكبر معاركه الفنية من خلال قصة تمثال **بازاك** .



من النهب والعمار . . . ورأى رودان أن أعيان كاليه الستة يمثلون مجموعة لا تنقسم مراها وأن نبل مرقفهم يقتضى أن يضمهم جميعاً موضع التمجيد .

وشغل رودان بتمثيل تمبيرات الفساد والتضحية والآلم على وجوه أعيان « كاليه » الستة وفي حركات أقدامهم وأيديهم فمثل حزم الموت والإيمان للقدم والايمن بجلال التضحية .

في البدء أقام مجموعته على قاعدة ولكنه عاد فرأى أن يقيمه على مستوى الأرض ، وفي قلب مدينة كاليه حتى يكون الأبطال على مقربة من اهلهما يعايشونهم ويدور بينهم الحوار .

واحتج النقد التقليدى على ذلك فلم يكن من مألوف فن النحت ، ولا من اصول التكريم وفقاً للذوق العصر أن تترك التماثيل بلا قواعد، غير أن رودان أصر على المعنى الذى تمثلته فكرته كما أنه خرج على مألوف الشكل الهرمى للمجموعات وكتب في هذا يقول :

« ان الشكل الهرمى في منحوتات التقليديين عفى عليه الزمن في حين ان المكعب أكثر تعبيراً . . . اما المخروط فهو المسند الرخيص الذى يلجأ اليه التلاميذ المتفهمون لمسابقة جائزة روما ، وانا انقسم للذود لهذا الفن المسرحى » .

صاحب تلك الفكرة تكليف آخر من مدينة نانس لإقامة تمثال للمصور **كلود لوران** . . . مثل رودان مصور النور على قاعدة يزينها نحت باز يمثل أبولون على عجلته يجبرها حصانان . . . كان التمثال رمزاً غنائياً للشمس ووضاعة النور وتعبيراً عن معنى كلود لوران ولكنه كان صنعة للرؤى التقليدية التى رأت فيه عملاً مريضاً متأثراً بنزعات خارجية متمرداً على عاطفة الاحساس بالجمال .



کامی کلودیل ۱۸۸۴ میلادی متعلق رودان



التفكير من وجهي كاسي كلوديل ١٨٨٦ رخام متحف بوندان

الكواء لأنجزه لهم في أقل من الوقت الذي قدروه ، ولكنه يريد لتمثاله كما يتصوره وقتاً يتشكل فيه ويريد لفسركته مزيداً من التأمل ، بل والتساؤل حتى يستطيع أن يعود إليها أصدق حكماً وأدراكاً .

لقد كان مسمى روادن الدائب يتجه دائماً الى أعماق أشخاصه وتمثل تجربتهم الروحية العميقة فبسل أن ينفخ في الطين روح تلك التجربة . . ومن هنا بدأ في التعرف بمق على بلزك . . قرأ كل كتاباته وليس روحه الداخلية وعكف على الذكريات الأدبية للصبر وعاش كل مكان يمكن أن يلقي فيه أطراف الأدب العظيم واستحوذ صورته وخالف معاصريه ، وعمد الى خياط ثياب بلزك ليتعرف على مقاييس جسمه وخصائصه . . وثاني رودان بصورة لامارتن الوصفية الأدبية لبلزك فتبلور تصويره للتمثال بعد دراسات تحضيرية عدة لجسمه ورأسه ودراسات أخرى لثيابه .

وبدا رودان بمجموعة دراسات عارية ، فقد كانت طريقته أن يبدأ بالعاري ثم يكسوه ، واختار له ذلك الزي الذي وصفه لامارتن . . رداء ليلى أشبه بزي الدومينيكان ، ووقفة وحركة توميء الى انتصار إرادة هذا الأديب الفنان واتصاله بالأرض مثل سندبانة سامقة ترمز الى قواه الخارقة العارمة ، كما سجل على ملامحه صورة القصاص الذي خلق موالم انسانية تفيض بحياة ضخمة وأبقى لتمثاله نضارة الطين رمزاً لعالم الحياة والمخلوقات التي تنبثق من خلال الكائنات الأدبية التي أقامها بلزك .

وحيث عرض التمثال سنة ١٨٩٨ ثلثت حوله معركة من أعنف معارك الفن .

أول ما صدم الجمهور فيه ذلك الإحساس بالعمل غير المنتهى في عصر كان يجب بالذات والمعتق من التماثيل . . مصر رفض من قبل تمثال « كاريو » الذي يمثل أركان العالم ، ولم

٢ - معارك حول بلزك :

في تاريخ الفن والأدب معارك عسارية كان لها شهداؤها وضحاياها ولكنها كانت طريقاً الى الحقيقة ومعبراً أكد إرادة التغيير . والمعركة حول بلزك من هذه المعارك الكبرى في تاريخ الفن .

ترجع فكرة إقامة تمثال بلزك الى سنة ١٨٥١ حين دعا أسكندر دوماس الكبير الى اكتتاب عام لإقامة التمثال في باريس فاعترضت أرملة بلزك لسبب غير معلوم ، وأجاب دوماس بعبارة الساخرة « من شأن الأسرة أن تعني بالقبور ، أما التماثيل فهي من شأن الأجيال القادمة » . وكما هو محظوظ من يلقي بعد عام من وفاته مثل هذا التمجيد » .

غير أن حماس الفكرة ما لبث أن خمد ومات دوماس وأقيم تمثاله قبل تمثال صاحب الكوميديا الإنسانية .

وفي سنة ١٨٨٥ قررت جماعة الادباء إقامة تمثال لبلزك وكان اسم رودان قد أحاطته الشهرة فاجبه اليه الاختيار ولكن الجماعة متأثرة بالضجة التي صحبت تمثاله لفكتور هيجو ، فضلت عليه مثالا تقليدياً هو شايو .

وانتخب أميل زولا بعد ذلك رئيساً لجماعة الادباء وكان شديد الحماسة لفن التماثيل ومن المعجبين بفن رودان فاستطاع أن يظفر من الجماعة بأغلبية وافقت على استناد عمل تمثال بلزك الى رودان .

وانقضت المدة المحددة لانجاز التمثال دون أن يتمه رودان . لقد كان غارقاً في دراساته لشخصية بلزك متردداً بين عدة اتجاهات للتعبير عنها ، فلما تمجلته الجماعة أجابها بأنهم اذا كانوا يريدون تمثالا لبلزك كما يتوقعون ببذلة لا ينقصها زبد وينظرون خارج من عند



بازا - برونز باريس

رودان في بلجيكا ، كما تقدم أوجست بليرين احد ملوك الصناعة ومن هواة جمع التحف . . . غير ان دعوة للاكتتاب لشراء التمثال بدأت في باريس بعد ان رفضته جماعة الادباء وكان على رأس القائمين على الدعوة أميل زولا . ومن الظواهر المؤثرة في هذا الاكتتاب تبرع المصور الشاب سيزلي بخمسة فركات وهو على فراش الاحتضار ، وتبرع أرملة الممثل كاربو بتمثالين من أعمال زوجها مساهمة منها في اقتناء التمثال . .

ونشطت حركة الاكتتاب غير ان رودان طلب إيقافها وقال انه يود أن يظل المالك الوحيد لتمثاله فنقله الى بيته الجديد في ضاحية ميرون ، وفي سكينه الضيق كان يتأمل قائماً في الحديقة وسط أشجارها السامقة ويقول انه النجار لن يدركوا قيمته الا بعد وقت طويل لانه جاء سابقاً لزمانه .

ولقد كان رودان مؤمناً بأنه اذا كان قادراً على الحقيقة أن تموت فان تمثاله سيتحول انتقاساً الى يد الأجيال القادمة ، أما اذا كانت الحقيقة خالدة تستعصى على الفناء فان تمثاله سيسبق طريقه ويمضي .

ان الحركة حول بلزاك تمثل وجهين للصراع
... صراع المصالح .. وصراع الأفكار . أما صراع المصالح فقد وجهه بعض منافسي رودان لينالوا من مكانته واستطاعوا ان يهدوا الى المثال فالجير بعمل بلزاك فخرج عمله نحتاً دارجاً . . . ولقد ادرك فالجير قبل موته وبعد وقت طويل انه كان على خطأ وأن رودان كان حليف الصواب .

أما صراع الأفكار فلان التمثال كان ثورة في عالم النحت ثم تنهيا لها الأذهان والدوق العام . . . كان علامة طريق نقطة ارتحال من فن يلتزم تقليد النموذج ومحاكاة الشبيه

يفغر لكاربو سوى موته الذي كان جواز المرور عند مجلس بلدي باريس لاقامة التمثال ، ولكن بعد ان جرى عليه للميع وصقل أزالاً انضارة البرونز ونبضات الفنان المقمعة بالحياة .

كذلك رأى الجمهور في التمثال خروجاً على المألوف من الأزياء والوقفات التقليدية لتمثيل الميادين فكتب النقد تمكها « انه بلزاك في ذى مرضى المستشفيات . . . انه بلزاك وقد انقلبه دألتوه . . . وهذا الوجه من الأسفنج . . . ذلك الركام من المصيص تجمع عند الأقدام وعند قبضة اليدين . . . »

على هذا الفرار جرى النقد وأخذت الدعي تصنع على شكل التمثال تمكها عليه واسرقت الصحافة في استمجانته . . وانتقل الخلاف الى لجنة جماعة الادباء التي أصدرت بياناً تضمن احتجاجاً على العمل الذي قلعه رودان والذي ترفض اعتباره تمثالاً لبلزاك .

في مواجهة هذا الاحتجاج أخذ انصار رودان يصوغون نداء آخر عبروا فيه عن أملهم في أن يبقى لفنان عظيم مثل رودان احترامه ومهابته في بلد نبيل متحضر مثل فرنسا وأن يتوقف الاقذاع في الهجوم عليه .

ووقع النداء كلود مونيه وتولوز لوتريك وبول سينييه وأوجين كارير وهنري كرو من المصورين وكلود دوبيسي وفنسان دافنى من الموسيقيين كما وقع من الكتاب والشعراء والمسرحيين أناتول فرانس ، أوكتاف ميريو ، جول رينار كودرتلين ، هنري بك ، بير لويس ، بول فود ، جان موراس ومن المثالين كوستانتين مينييه وأنطوان بورديل وأرستيد مايول . . . وصدرت كليمنصو السياسيين في التوقيع على البيان . واحتدم صراع الحركة . . . فتقدم لشراء التمثال آدمون بيكار باسم مقدري فن

في العالم .. والمؤلفات يتتابع صدورها عن عبقريته وحياته .

ومن كل مكان في العالم يأتيه الكتاب والفلاسفة والفنانون يحجون اليه بينما تتوالى معارض فنه في السويد وهولندا وفي إنجلترا وأمريكا .

وعندما زار بريطانيا للمرة الثانية منحته جامعة أكسفورد الدكتوراه الفخرية واستقبله الشعب استقبال الإطال ، وأمر طلبة أكسفورد على أن يرفعوا صوته على اكتافهم ... وفي سنة ١٩٠٧ انتخب رئيساً للجمعية الدولية للمثاليين والمصورين والحفارين .

بين صداقاته التي ظل يعتز بها صداقة الشاعر ستيفان ملازميه واكتشاف مهبوب والمصور **كلود مونيه** والسياسي العظيم **كليمنصو** .

وبهرت به إيزادورا دونكان معجزة الباليه في عصرها فكتبت في مذكراتها تصف لقاءها به ووقصاتها الخاصة له في معبد فنه .

ويهاجر الشاعر العظيم **جان ماويو** ولكه الى باريس ليحج الى بيت رودان ويسعى الى أن يعيش في صحبته محرراً لمذكراته ورسالته .

ويترك رودان في نفس ولكه بل في ادبه ايضا اثرأ حقيقاً لمسح الكاتب الكبير ستيفان زفاييج حين أشار الى أن وجود ولكه في ظل غابة الرخام دفعه الى أن يسعى الى استلهاهم هذه الأشكال الانسانية وصياغتها صياغة قوية ومعبرة وأعطاه مياراته عراقة الرخام وصلابته .

.. تحول من الفئانية في عباراته الى بحث من العلاقات الميتافيزيقية والى إبراز وحدة البشر وأعطاه الشعر شكلاً نحتياً تفصح فيه الأشياء عن جوهرها بقوة وتأكيد .

الإنساني الفاردي الى فن يسعى بهذه الأشياء من أجل الحيوية التشكيلية ويسقط التفاصيل المعارضة من أجل تعميق الحقيقة البالية .

ولكن دور التطور التي مر بها الضمير الانساني أعادت تمثال بلزأك الى مكانه من النحت المعاصر وخرجت به من ضاحية ميدون ليقام في مفرد الطريق بين شارع رسباي وشارع مونبارناس وكان ذلك في سنة ١٩٣٩ بعد موت رودان بالثين وعشرين عاماً ... فلم يقدر له أن يشهد انتصار الحقيقة على الزيف في ذلك الاحتفال المهيب الذي شهده الثمان من مردييه ومن أعظم مثالي فرنسسا الاحياء - **أوستيد مايول** و**شارل ديسيسير** - اللذان ازاحا الستار عن التمثال وكشفا عن القيم الخالدة فيه .. وكان في منحهما هذا التكريم اعتراف بفضل رودان واعتدار له من جمود معاصريه .

٤ - أشعة وظلال :

الآن قد شارف من الشيخوخة .. وبلغ فنه الذروة .. حياته التي اتسمت بالكفاح .. **كفاح الفكر الذي بدا منه وعاش فيه حقبة طويلة .. وكفاح الإبداع الفني ... وكفاح مع مفاهيم عصره واحتقاد معاصريه ... وكفاح من أجل التوازن والصفا في حياته .**

كل ذلك جعل من شيخوخته صراعاً بين **الأشعة والظلال** ... ووسط الضباب الذي يتكنفه يسرى اليه نور من الدفاء ... دفء التقدير والصداقة وما يحيطه من محبة ، واحساسه بأنه امتلك سر مواهبه وارثى الى قمة قدراته ونعم بالرخاء .. ولكن الظلال التي تفضي حياته كثيرة .. أنه أخذ يصرف معنى التمجيد ... أماله تتخطى باريس وتتخطى بيته وسط غابات ميدون الى المتاحف الكبرى

أعمالا متواضعة مع زوجة شريفة .. وكان لا يأتي لزيارة أبيه إلا بعد أن يكون قد باع ملابسه واحشى بثمنها خصرأ ليطلب منه قدراً من المال .

وعندما بدأت الهواجس تنتاب رودان واشتد خوفه على أمواله ، طرد خدم بيته في ميدون .. ودعا ابنه وزوجته ليقبلا معه وليعمل الابن بستانياً في الحديقة .. ولكنه كان يخفي من الناس حقيقة أمره .

وهكذا عاش هذا المبقرى العظيم الذى طبقت شهرته الآفاق محروماً من أسباب السعادة الإنسانية التى تمنحها الحياة للناس ، متمطشاً الى سكينه النفس التى كانت تنفصها أشباح الألم في حياته .



• - كآبة المساء :

تأبى الحياة أن تترك سنواته الأخيرة تضيى
في **هذود** .. في سنة ١٩٠٨ استأجر رودان الدور الأول في قصر بيرون على مقربة من الانقلايد .. هذا القصر الذى بناه في القرن الثامن عشر المهندسان الكبيران جاك جابريل وجان أوبير والذي تحول فيما بعد الى بيت لاقامة « اخوات قلب يسوع » ثم اضطرن الى تركه فتحول الى قصر عام يسكن طوابقه فنانون وادباء أمثال جان ولكسه وزوجته المثالة **كلارا** و**يثوف** ، والمصور **هنرى ماتيس** ، وراقصة البالية **إيزادورا دونكان** ، والكاتب **جان كوكتو** .

دل رودان على هذا القصر صديقه ولكه واقراره بسكنائه فانتقل اليه واستأنف الشاعر والمثال صلاتهما بعد قطيعة دامت فترة بسبب ثورة عارمة من رودان تركت ولكه على ابواب بيت ضاحية ميدون .

هام المثال بالبيت ووجد فيه بغيته ولكن الدولة لم تلبث أن اشترته وطالبت سكانه باخلائه ومنهم أوجست رودان .

ولكن سكينه النفس وهذه المشاعر التى أشامها جو التقدير والصدافة في حياته كانت تنفصها أشباح كثيرة .. شبح تلميذته المفضلة **كامي كلوديل** التى كتب عنها يقول « **لقد علمتها أين يوجد الذهب ولكنها حينما وجدته كان ذهبها الفالص** » .

كانت « **كامي** » مثالة موهوبة لها من ذكاء الفكر والروح وجمال اللامع التى عبر عنها رودان في تمثاليه « **الفجر** » « **والتنكير** » وغيرهما .. كان لها من ذلك كله ما يعطف قلبه اليها ، ولكن الحب العميق الذى اتصل بينهما وضعه موضع الاختيار بينهما وبين « **روز بيريه** » التى عاشت أيام يؤسه فاضطر الى قطع علاقته بكامي وفاء لرفيقة حياته .. وكان ذلك ختاماً مأسوياً لبريق هذه الموهبة وذكائها .. تركها حطاماً يعيش في مستشفى للأمراض العصبية .

وظل شبحها يؤرق رودان حتى انه كان يصرخ في شيبوبة الرضى سائلاً عنها بعد أن فعدت به الأسباب من زيارتها في مصحة الأمراض العقلية التى كانت تعيش فيها .

وبرغم كل هذه الأيجاد فان الحياة حرمتة من هبات تضيى على نسيج الحياة اليومية رواء . **رفيقة حياته روز بيريه** لم تكن على مستوى فكره ولم تستطع مسابرة المكانة الاجتماعية التى وصل اليها .. ولكنه ظل أسير وفائها لا يستطيع أن يتركها ولا يقوى على أن يقدمها للمجتمع .. وحين كان يرتاد بعض المجتمعات كانت تخرج معه وتظل بانتظاره في أحد المنتزهات تقضم شطائرهما وتقعن بها وتنتظر عودته من سهرته لتصبه الى البيت .

أما ابنه أوجست بيريه فكان ادراكه العقل وسيرة حياته من الحواجز التى جمعت عاطفته نحوه وحرمتة شمس امتزاز الأب بابنه .. أراد أن يعلمه الرسم في شبابه ولكنه يش من أصلحه وهام الابن على وجهه يمارس في باريس

وأعدت وصية جديدة تضع الأمور في نصابها وتمت إجراءات توثيقها بمحضر من وزير المالية ووزير الفنون ..

.. في هذه الأيام كان الفنان تراوده هواجس الخوف من الفقر والقلق على أمواله وتمثل له في أحلامه أيام يؤسه الأولى .

وصبيحة اليوم الذي قدم فيه لفرنسا هذه الثروة العظيمة باع أعظم المائتين مجموعة من الزجاجات الفارغة من كهف بيته في ميدون مقابل ٢٥ (خمسة وثلاثين) فرنكا .

ولعل الحاج الخوف من الفقر والعوز هو الذي دماه في أخريات أيامه أن يعقد زواجا رسميا على رقيقة حياته روز بيريه بعد ستين عاما من زواج عمرى .. وتمت مراسم هذا الزواج في حفل صغير بمدينة ميدون على قدر ما سمحت به ظروف الحرب التي كانت فرنسا تمر بأسوأ مراحلها .

واشتدت ضراوة البرد في ميدون .. وكان الفصح نادرا أثناء الحرب لا يمتد توزيعه خارج باريس ... وفي صرام الحسروب تنسى القيم فلم يفكر أحد في أن يمد أعظم المائتين بما يحتاجه في شيفوخته من ولود .

ومرشت روز بيريه بالتهايب روى إثر حفل الزواج الرسمي وماتت بعد ثمانية عشر يوما من هذا الحفل .

وقف رودان أمام فراش الموت يتأمل وجهها الحبيب الذي خلده في تماثيله ويهيمس « أنها لرائعة الجمال .. هي قطعة من النحت في تمامه وكماله » .

عاش أوجست رودان شهورا بعد رحيل روز بيريه وشهد كل أعماله ومجموعاته الفنية العزيزة لديه ينقلها عمال الدولة تحت أنظاره ليحفظوها من النهب والاغتصاب فأحس أن نهايته قد آذنت بعقب .

ومندلد وجه الكاتب جوستاف كوكيو وجوديث كلوديل نداه في الصحف لتحويل قصر بيرون الى متحف لأعمال رودان ، ووجد النداء استجابة من الكثيرين وعرض رودان هبة أعماله ومجموعاته الخاصة من الآثار والأعمال الحديثة الى الدولة لقاء السماح له بالإقامة في هذا القصر حتى نهاية حياته وتحويله الى متحف لأعماله بعد موته .

ولكن خصوم رودان تصدوا له وألبوا الرأي العام ضد الفكرة وناصرهم مجلس النواب ومجلس الشيوخ وظلت إجراءات الهبة تمتد حتى سنة ١٩١٦ . ووجه رودان اندارا أخيرا الى الدولة بعدوله عن الهبة اذا لم تتم إجراءاتها حتى نهاية ذلك العام .

وخشى بعض المسؤولين من شياخ هذه الثروة القومية ، فقد أحاط برودان فئة من الانتهازيين أرادوا أن ينهبوا ثروته وأعماله ، وأحاطت به بعض الفئآت اللالئ انتزعت منه هبات ووصايا مناقضة لهبته للدولة .

وكان رودان يقيم في أيامه الأخيرة ببيته في صاحبة ميدون فانتقل اليه وزير مالية فرنسا ووزير الفنون ليرقبا الحالة ولينقبا عن الوصايا والهبات التي شاعت منها الشائعات، فان الأمر أصبح متعلقا بمصلحة فرنسا .

واقترح الوزيران فرقة لم يكن دخولها مسموحا به لأحد في بيت ميدون وكانت روز بيريه تسميها « مكتب ذى اللحية الزرقاء » .. هنالك وجدا حقايب عدة مكتوبا على كل منها عبارة « رسائل نسائية » كلها تذكارات حياة عارمة بالمواطف تثوي في هذا الركن ومعهما أيضا شيكات لم تقبض وفواتير لم تدفع وخطابات لم تقض ... ومديد من الوصايا تنتقل فيها ثروته بين روز بيريه وصديقه دوق شوازيل وسيدات أخريات ، ووصية هبة أعماله للحكومة البلجيكية أثار تراخي الحكومة الفرنسية في قبول الهبة .

ميكل آنج ... ومع بوللايولو ومع أعمال دوناتلو بخاصة .. هذا الحوار اتصل في وقت بدأ فيه إبداعه الفني متخطياً نتاج ثلاثة قرون » .

وكتب الناقد الفني رايمون كوني :
 « اتنا نلاحظ أكثر مما لاحظ معاصرو

رودان أنه لا ينتسب إلى زمن أو اتجاه أو تقليد بلأنه . أنه فوق المدارس ، جميع في نفسه كل القيم وواحد بين المبشرين المظلمة » .

وكلمات أخرى من بيير دسكارج :

« أن رودان الذي حكم عليه معاصروه بالأساءة لم يكن نهاية تقاليد ؟ ... ورقة أخيرة من ذلك الفصن الذي رأيناه بعد ذلك يعجز روبداً ... أن رودان قد شق طريقاً طويلاً لا نراه الآن من خلال واجهات الماضي أو الحاضر التي تحول الأشياء ... أنه قريب اليانا مثل ميكل آنج وسلاوتر وليمببيه ريشبيه ، وكما سيصير خلال نصف قرن هؤلاء الذين يلوون لنا الآن في شكل جديد ومختلف » .

وقال فالديمار جودج « أن مبدع تمثال « عصر القز » هو مع ميكل آنج أعظم مثال لكل المصور وكل البلاد ... أنه يمثل عالمة فرنسا وإنسانية الروح الفرنسي ... » .

وكتب الناقد الكبير هريست ريد « أن لرودان نواحي متعددة من العظمة ... أنه عظيم بين النحاتين المحبوبين ... أنه لكذلك لأنه الوحيد الذي أدرك أن النحت لا يستطيع أن ينقسم عن العمارة دون أن يفقد معناه الاصيل . فمنذ عصور ما قبل التاريخ كان كلا الفئتين يرتبطان ارتباط الطفل بنهد أمه ... وكان رودان هو أول نحّات حديث جعل هذه

وفي ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ انطلقا وميض العنين القتين التهمتا الحياة بمشق وهيام .

ولم تستطع فرنسا في معنة الحرب أن تقدم لرودان الوداع الرسمي اللائق الذي الفت التقاليد الفرنسية أن تحيط به فنانيها وإدباءها فجرت مراسم دفنه هائلة متواضعة في بيته بميدون فوق تلك الربوة الشامخة حيث يقوم قبره وعليه تمثاله « الفكر » متاملاً في عمق تلك الأبعاد الانهائية المهيبة بموقعه الشمخ .

• • •

٦ - تحيات تمجيد :

على هذا البعد الزمني ، وبعد أن هذا الصراع حول رودان أخذت تحيات التمجيد تتوالى وتقيم حول اسمه هرما من الكلمات ... وبلغ عدد الكتب التي صدرت عنه حتى الآن مائة كتاب فضلاً عن آلاف المقالات .

هؤلاء الذين مضوا على نهجه ، وأولئك الذين اتخذوا الفن وجهة غير وجهته ما زالوا يعطون اسمه بهالات التقدير والتعجيد .

الم يعلن كونستانتين برانكوزي أحد عمد النحت الحديث الذي مضى به في اتجاه معارضي لاتجاه رودان « أن النحت في القرن التاسع عشر كان قد وصل إلى حالة تدعو إلى اليأس فجاء رودان وحول الاتجاه ، وبفعله أصبح الإنسان هو مقياس يتنظم حوله التمثال ... وبفعله أيضاً مادت إلى النحت أساليبته في نسبه وفي دلالاته ومعنونه » .

وكتب أندري مالرو في متحفه الخاص يقول : « من ماضي سحيق وجد رودان مثل نحاتي عصر المجهولين عبقريات يؤاخيها ... روح عظيم استطاع أن يقف إلى جانب النحاتين المظلم ... وأن حواراه مع القوطيين ومع

الرابعة حيوية وبهذا حفظ عمله سمات المظلة» .

٧ - عالم رودان :

خلف رودان مالمًا رائعا من الفن يصدق عليه قوله « لا فنٌ بلا سحر كما أنه لا فنٌ بلا شعر » ... وقد جمع في فنه السحر والشعر معا .

وعى رودان أسرار الأقدمين وبهرته منظمة دوناتللو وحوار ميكيل آنج الرائع مع الصخر ومنحوتاته المعجزة .

ولكن الحياة كانت استاذة الأعظم ، أفضت له بأسرارها حين أدرك كيف يتأملها وكيف ينفذ بروحه الى جوهر الأشياء وكيف يرى بعينه وبصيرته ما لا نراه .

أليس هو القائل « ان النحت ليس في حاجة الى ابتكار ولكنه في حاجة الى الحياة » .

وهو الذي قال « ان الذكاء يرسم ولكن القلب يشكل » .

وقد خلف لنا بذكائه عددا لا يحصى من الرسوم تتسم بالدقة وبراعة الخطوط وأنسياب الحياة وببساطة معجزة في الاداء ... وبهذه الرسوم أنصح الطريق للمجددين .

ولكن اكاره العظمى التى خلفها تتمثل في منحوتاته العظيمة .

لقد كان رودان أعظم مثال مجذ الانسان وعبر من انفعالاته ومشاعره وسجل في الرخام والبرونز الصراع الخالد للروح ضد المادة وجعل من الجسم الانساني في تمايله الرمزية مسرحا للعواطف ... جسدها من خلال الشكل الذى ينبض بالحركة ... وأراد أن يقيم توازنا بين الديومعة والصبرورة في عمله ..

بين ثبات المادة وبين الحركة وتلدوع لتلك بوسائل ثلاث : بناء العمل الفنى ، وأسلوب يتجنب الصقل والاكتمال ، وتشكيل الأشياء من عمق داخلى لامن السطح كما كان يفعل الأكاديميون . ولقد التقى أسلوبه بمفهوم الفنانين التائيين وذلك في اهتمامه بتسجيل لحظات حاسمة من الحياة لحظة الحب ولحظة الحزن ولحظة الأمل ولحظات الخوف والضراعة والتفكير مع احتفاظه بكل التوتر والقلق الذى يشع من الحركة ومن اللحظة النفسية .. وهو كذلك قريب منهم في هيامه بالنور ..

وفن رودان ليس محاكاة للطبيعة ولكنه تفسير ذاتي لها، وقد امتلك أدوائه بعد معايشة لفنون الأقدمين وفن العصور الوسطى الذى هام به ومن أجله طاف بكل كاتدرائيات فرنسا القديمة ووعى سر البناء فيها ومجدها في كتابه الذى ألفه عنها .

وان الحيوية الدافقة في أعماله والقدرة على التحويل في تمايله الكبرى للشخصيات جعلت فنه فن ثورة ... حرره من الكلب الأكاديمى وهو صدى للكلب الاجتماعى ، ومن القوانين المضلة التى يعاول التعليم المدرسى أن يصنع منها قوالب للطبيعة ... تغلغل هذه التعاليم وأدرك أن الفن عاطفة وعشق مطلق للحياة يجعل الفنان يصفى اليها بنشوة ويمتلكها بوردع .. ولكنه أدرك أيضا أن العاطفة وحدها لا تستطيع التعبير ما لم يساندتها امتلاك لأسرار الاداء وعلم بفن الأشكال .. وأدرك لقوانينها .. ان فنه حصى وعقل معا جمع ما يبدو نقيضا للآخر وصاغ شيئا معجزا .

ولقد أدخل رودان الأيدي في فن النحت كعنصر من عناصر البلاغة التعبيرية الى جانب ابتداعه في الاملاص الانسانية الأخرى ... هو شاعر الفن الذى أنطق اليد بتعبيرات رائعة نحات اليد المومعة واليد الخائفة واليد الحزينة واليد الحانية واليد السامقة الى

اوجست رودان : حياثه وفتنه



حرکت زلفی - پرواز - متعل رودان



التمثال ١٩٠٨ - حجر - متحف رودان



پرناردهشو ۱۹۰۶ - رخام - متحف رودان

واكتسبت للأسف سمات الجمال والآنفة في نحت القرن الثامن عشر وكان « هودون » قد عمل بمساحته في رأس من نحت كانوا أو من نحت نور فالدين... ومرة أخرى مضى قرن آخر في ليلة واحدة وتحول تماثلي هذه المرة إلى عمل من انتاج رودان ولكنه صورة حية وصادقة للرأس الذي يستقر فوق منكبى... أن يد رودان لم تعمل كيد نحات ولكن كطاقة من الحياة » .

على هذا النحو كان يعمل رودان وبهذا الوهي بسر النحت عبر المصور وباقتدار خارق في الأداء استطاع أن يصنع لنا عالمه الزاخر بالصدق والحياة .

لقد انقضى أكثر من نصف قرن على موت رودان مرت فيه الحياة ومضى فيه الفن عبر تطورات هائلة ومردمة... ولكن أعماله انتصرت على الزمن بصداها الرابع وحيويتها الخارقة... وكانت كالمصفاة التي جرفت الجمود واكتسحت الغصان الفن الدابلة... وفتحت الطريق للفن الحديث... وهي ما زالت حتى الآن تلهم نحت القرن العشرين سواء جاء امتداداً له أو مضى على نقيضه... تلهمه أن الفن ليس محاكاة للطبيعة وأن الفنان الحق هو الذي يستطيع أن يعبر عن الحقيقة الداخلية للأشياء أي كان أسلوب هذا التعبير .

ولئن كان العديد من أسئلة الفن الحديث من تلامذته كما أن امتدادات مباشرة لفنهم بدت في أعمال من جاء بعده من النحاتين في العالم ، إلا أن الكنوز الذهبية في لفنهم التشكيلية والإبداعات التي تخفى وراء سطوح تماثيله كإشارات للمستقبل كانت ككشف أكبر للفن المعاصر .

ولعل أهم دوس تركه هو ذلك الذي يتمثل في مناخ الحرية الذي أشاعه في عالم الفن بالانتماء المجهول ودعوته إلى تجديد الإبداع... .

السماء وتلك المنشئة بالأرض... أيدي البطولة وإيدي القداسة وأيدي الرذيلة كلها تلتقي في أعماله ويستخلص منها أكثر طاقاتها التعبيرية على نحو لا يدانيه فيه نحات آخر... .

والى جانب التماثيل الرمزية... والتماثيل الكبيرة للشخصيات التي يحفل بها عالم رودان فإنه قدم لنا صورة شاملة وصادقة لمجتمع عصره من خلال تماثيل الوجوه والشخصيات في عمقها النفسي وحقيقتها الخالدة... تماثيل لرجال الفن والأدب والموسيقى والسياسة في عصره ، وأخرى تقدم لمحات من حقبة جميلة عاشها .

ولقد كان حريصاً في هذه التماثيل على عنصر الصدق واكتمال الأداء... ويكفي أن نشير الى ما قاله برناردشو عن التمثال الذي صنعته له لتبين أسلوب هذا النحات العظيم :

« عندما كان يعمل كان يحقق سلسلة من المعجزات... ففي خلال خمس عشرة دقيقة شكل عجالة للوجه من خلال لمسات بسيطة ولكنه خرج منها بتمثال رائع بالغ الحياة... كنت أود لو حملته وانصرفت لأوفر عليه جهوداً أخرى... ولكن هذه المرحلة الأولى من العمل ما لبثت أن تلاشت كالسحاب... وخلال شهر غير تماثلي تحت ظاهري كل مراحل تطور الفن خلال العصور... بعد الدقائق الخمس عشرة الأولى التزم رودان تصوير ملامحي بأمانة ومطابقة... ثم لم يلبث هذا التجسيم الأمين أن تحول بصورة سحرية الى منابع الفن المسيحي... وعندئذ تملكنتي الرغبة أن أصبح فيه : تتكف عن العمل بحق السماء وأعطني هذا التمثال... لقد كان التمثال في هذه المرحلة عملاً رائعاً من الفن البيزنطي... وبعد ذلك بدا لي ويدياً وكان « برنيني » قد تدخل في التنفيذ... ثم أخذت الملامح تكتسب رقة

اوجت رودان : حياته ولنه

والتحف الاتبة التي كانت تخرج من بين أنامل كلوديون وغيره من مثالي العصر .

لعل أبرز ممثلي هذا العصر هم **جان باتيست بيجال واتين فالوكتيه ، وجان هودون .** أما بيجال فقد سيطر على فنه أسلوبان . . أسلوب جهر عالج به تماثيل الملوك والتماثيل الرمزية ، وأسلوب يتسم بالرفقة والرشاقة تمثل بصفة خاصة في مجموعة الأعمال التي أدها لثريين قصر مدام بومبادور .

وكان الطابع الغالب لفن فالوكتيه هو طابع الرقة والأناقة التي عالج بها موضوعاته الأسطورية . . . والتماثيل التي كان ينتجها لصنع سيفر .

وشغل هودون بتماثيل الأشخاص وتسجيل حقائق المرات ، وكان شعاره أن ينقل بصديق كل ما يراه .

وهكذا كان فن هذه الحقبة مزاجاً من الأكاديمية التي جنت الى الرقة والرشاقة ، وهياماً بمحاكاة الطرز الرومانية تحت تأثير حركة الكشف عن الأشكال القديمة في روما لتشكيل طراز كلاسيكي جديد .

ولقي القرن التاسع عشر هذا المراث . . . ولكننا أزاء عصر تحول حاسم : عصر ثورات هزت كيان العالم وأدت الى انتصار الرومانسية على الكلاسيكية ثم هدت لظهور حركات متوالية صوبت مساهما الى الأكاديمية وإلى اللوق العام الذي كان بلغ الباروك وحلاوة الروكوكو والنماذج الاغريقية الرومانية تقيد تقيمه وحكمه على الأشياء .

ومع بدايات الثورة على الأوضاع التي سادت الفن ظهر المثال رود وأخذ يبرز أعمدة الأكاديمية بنحته الجهر وبصرخة مدوية من قمة مجموعته الشهيرة « **رحيل التطوعين** » أو « **المارشاليين** » كانت في حقيقتها دعوة الى تحرير النحت من قيود كبله بها جمود القواعد.

وبعد ذلك نماؤه البائم الى استعراة معركة الفنان من أجل هريته . . ذلك النداء الذي أطلقه عند الفسقى « **ألا فلتستمر الحركة** » .

● ● ●

خاتمة : قبل رودان . . . وبعدة :

على البعد تلوح قيم الأشياء أكثر صدقا وحقيقة . .

ونحن بعد أن طرفنا مع حياة رودان وماله المتأجج بالبحية نلقى من البعد نظرة على خريطة المصور الفنية نلرى بجلاء موقع فنه منها ، وما جاء به من جديد بالقيااس الى ما سبقه وكذلك اثر هذا الفن على العصر الذي تلاه .

ونبدأ عند حدود القرن الثامن عشر الذي سبق مولده حتى القرن العشرين الذي انتهت في بداياته رحلة حياته .

كان القرن الثامن عشر هو عصر **الروكوكو** في الفن . . . وهو امتداد لفن **الباروك** الذي سيطر على القرن السابق ولكنه بنقصه عنفوان فن الباروك وحيويته وشغفل بالمقاييس الجمالية المتسمة بالأناقة والرقة والحلاوة ثم هو فن دينوى غاب عنه ادراك القدس وعمق المعنى الدفين للأشياء واستغرق في تميرات دينوية مسرحية .

من هذا المناخ انبثقت حركة النحت الفرنسي في القرن الثامن عشر واتسع مداها وظهر الى جانب الملوك صلاء جدد لفن النحت فانتشر فن الصالون ونشطت الاتجاهات الأكاديمية والتفت في هذا العصر التماثيل الدينية التي تزين مصلى فرساي ، وقبة الاتفاليد وكنيسة سان سيوليس ، وتماثيل القابر ، والتماثيل المعبرة من معان وطنية وسياسية ، وذلك كله الى جانب تماثيل الزينة التي قدمت للبرجوازية الجديدة أعمالا تنفق ومعالها هي خليط من انتاج مصانع سيفر وتماثيل التراكوتا الصغيرة :

فطرة الفن الأفريقي العتيق .. الى اليونان قبل فيدياس ... وأقام تماثيله للمرأة بنفس الأسلوب الذي يصنع به الخزاف أناهه ... كان شاغله الشكل بسطوحه الصافية ومقاطعته الصريحة التي كانت نداء للعودة الى النحت المباشر ، وخروجاً على التعبير الدرامي الذي تميز به رودان .

كان اتجاه مايول معارضاً لاتجاه استاذاه رودان اذ جعل الصمت عنصر البلاغة في النحت واستعالت المضلات المتوترة تحت طرقات أثره الى كتل ومسطحات لا تعكس شيئاً من تفاصيل الجسم الانساني ونبضاته وانفعالاته ، ولكن التوافق الرائع بين هذه الكتل والمسطحات تخلق منها وحدة تشكيلية تتمثل فيها كل قدرة النحت على التعبير .

واستطاع مريد ثالث من مريدي رودان ... كونستانتين برانكوزي أن يخلص النحت الأوربي من الطحالب التي نبتت فيه كما قال هنري مور ... من الزوائد التي شابت سطحه وكادت تطمس الشكل الكلية ... هو الذي نمى الوعى بلفة الشكل واستطاع أن يختزل الأشياء وأن يعيد اليها صفاتها .

وتدفقت التيارات بعد رودان ومريديه .. وجعلت هذه الحقبة من القرن العشرين تبدو وكأنها عصور مديدة إزاء ما جاء به العصر من تحولات .

وبرغم ما يبدو بين فن رودان وفنون عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية من هوة سحيقة أغرق فيها الفن في الأغراب والتجديد إلا أن وصية رودان ومعاصريه ما زالت تعيش في قلب هذا الجيل .

ومهما يكن من أمر هذا العصر القريب فإن فن رودان سيظل دائماً نبرة لها هذا الشجي الجميل وحرارة تخلق فيها روح الإنسان كلما تطلعت الى النور !

وجاء بعده كلويو فأعاد للنحت تعبيره من خليجات النفس الانسانية وصراعها مع قدرها وأودع تماثيله غنائية وحيوية خارقة تعمدت على جمود الكلاسيكية ... وتحولت الشرارة التي أضاعها رود بين يدي كلويو الى وهج أسلمه الى رودان فنسق به الطريق الى فن العصر الحديث .

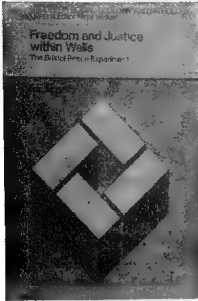
ومضى رودان نحو اللوحة بالخط الذي بدأه كلويو ورود وبأري نحات تماثيل الحيوانات العظيم ... ولكنه خرج عليه وارثي قمة جعلته أعظم ممثل لمصره كما كان فيدياس أعظم ممثل للمصر الأفريقي ، وكان ميغيل أنج أروغ ممثل لمصر النهضة .

كان فن رودان ثورة جمعت أطراف التطور الذي انطوى عليه القرن التاسع عشر : الروح الثورية التي تجلت في الحركة الرومانسية وانعكست على فنه الأخرى بشاشر الإنسان وواقفه وفرائزه ... والهيام بالنور الذي تدفق مع معطيات العصر العلمي وانعكس على الفن من خلال تيار الحركة التاليرية .. وعاشت وصية رودان في ضمير عصره واستطاع بثورته أن يفتح للفن من بعده آفاقاً جمعت محاور فن القرن العشرين .

كان تلامذة رودان هم رواد هذا العصر ... جاء بورديل بعد رودان فجعل من النحت تعبيراً بنائياً من الشاشر الخالدة ، وأدرك أن المنحوتات العظيمة كانت دائماً قرين الصمادة فأحال الروح التي أضاعها رودان الى طسرات بنائي تعبيرى حقق به لغة تشكيلية جديدة لامست نحت المصور الوسطى والنحاتين القوطيين العظام وشقت بالرموز التي تعبر عن الإرادة والنصر والحرية والقوة .

لقد كان عملاقاً آخر أعطى النحت الحديث الكثير ومهد له طريق التجديد .

وفي نفس الحقبة بدأ مايول الذي تتلمذ حقيقته من الزمن على رودان اتجاهه آخر .. عاد بالنحت الى



الحرية والعدالة خلف الأسوار تجربة سجن بريستول

تأليف: ف.ي. إمري

عرض وتعليق الدكتور عدنان الدوري

ومرکوا الحياة وراء أسواره . وقلة قليلة تناولت مجتمع السجن بموضوعية علمية استطاعت كشف بعض أبعاد العلاقات الانسانية السائدة فيه .

فالسجن عالم صغير ولكنه غامض غريب لا يكاد يعرف الناس عما يجري وراء أسواره الا بالتقدير الذي يحقق أهداف الكاتب أو يشبع فضول القارئ . انه لاشك عالم منزوع تحيطه الأسوار العالية من كل جانب . يتساوى فيه المجرم المسجون وموظف السجن اللذان يعيشان خلف أسواره سنين طويلة دون كبير حرية أو اختيار .

تمهيد :

لا أحسب ان الحديث عن السجن ووصف حياة أصحابها بشكل متعة فكرية شيقة يسر لها القارئ في كل مكان اللهم الا اذا قدمت اليه هذه المادة في طبق روائي مشر يبرز مواقف المفامرة والبطولة أو يجسد صور العنف والعدوان . وهذا ما يظن قوله على الكثير من الكتب والروايات التي تناولت موضوع السجن وأصحابها . ومع ذلك فلم ينقطع سيل الكتابة عن السجن وأصحابه . فقد كتب منه الروائي والصحفي والفيلسوف والشاعر ورجل الدين ورجل القانون وبعض أصحاب السجن أنفسهم ممن عاشوا تجربة الحبس

Emery, F.E., *Freedom and Justice Within Walls*, Studies in Social Ecology and Pathology, General Editor : Nigel Walker, Tavistock, London, 1970.

وملبسه وماواه . وهياؤا له بعض أسباب الراحة والتسوية وقتل الفراغ . وحاولوا يصدق تقويم ما اوجع من شخصيته . وهالجوا ما اتمل من عقله ومن جسمه أو نفسيته . وهياؤا له بعض أسباب التعلم . وحاولوا تعليمه اصول حرفة أو عمل شريف لكسب ميش شريف .

رغم كل هذا فقد ظل موضوع السجن بعيداً عن متناول البحث العلمى المجرد والتحليل الموضوعى الجاد . وظلت العلاقات الانسانية القائمة بين اسحاب السجن مادة صحفية دسمة تقدم للقارئ متعة مابرة وذلك كلما قام في السجن اضراب عن الطعام أو حدث فيه تمرد مسلح أو هف أو عصيان .

والواقع أن جميع عمليات الاصلاح والتقويم والعلاج التى تجرى في غالبية سجون اليوم هى عمليات اجتماعية أو مجرد تفاصلات اجتماعية على درجة كبيرة من التعقيد . فهى تتم في اطار متكامل من العلاقات الانسانية وفى محيط اجتماعى خاص وهو مجتمع السجن بكل ما فيه من مواقف وظروف وخلفيات معقدة . وهذا جميعه يستلزم شيئاً من الحرية . والعبس في طبيعته تقييد صارم لحرية الفرد أو مصادرة قاطعة لأسبابها . وهذا هو ما يطلبه المجتمع كجزء أساسى من متطلبات العدالة . ومن هنا تبدأ مشكلة السجن وهى مشكلة الصراع بين حق الفرد في حريته وبين حق المجتمع في تقييدها . وتلك أبرز مشكلات السجن الحديث . أنها مشكلة الحرية في السجن . ماهو نطاق الحرية التى يُسمح بها في محيط السجن وفى اطار علاقات أصحابه ؟ وهنا تصمد المسالك وتختلف الحلول . هناك من ينظر في المناداة باطلاق حرية السجين في سجنه الى الحد الذى

ومع هذا فكل من يعيش في السجن انسان بل كائن اجتماعى يعيش في جماعة يتفاعل مع افرادها من خلال خلفية ثقافية معينة وفى اطار ابعاد ومعطيات شخصية تكوينية محددة .

لقد أخبرنا الكثيرون عن حياة السجن وخلفيات العيش في مجتمعه . لقد وصفوا لنا حياة السجناء : كيف يعيشون وكيف يلهون وكيف يعملون وكيف يستجيبون للسلطة وكيف يحترمون أوامر السجن وقوانينه . وقد أفاض بعضهم في تحليل بعض جوانب الحياة ووصف مشكلات السجن وميوبه . وطلعوا علينا ببعض فرضيات تناولت مستقبل عمليات الاصلاح والتقويم والعلاج في حقل معاملة المذنبين والجانحين .

والحقيقة أن معاملة المذنبين والجانحين كانت ولا زالت هدف علم الاجرام قديمه ومعاصره . أنها الحجر الأساسى في معالجة مشكلة الجريمة والمجرمين . لقد نادى الكثير من فلاسفة الاجتماع ورجال الاصلاح الدينى والاجتماعى منذ قرون طويلة بضرورة اصلاح السجن وتخفيف عنصر القسوة في معاملة المجرمين وطالبوا دوماً بالغاء بعض الطرق اللاانسانية التى كانت سائدة في عصورهم . وقد شهد تاريخ علم العقاب المعاصر بعض الحركات الانسانية الكبيرة التى نادى أصحابها بضرورة الغاء أو تعديل بعض نصوص القوانين العقابية وقوانين المحاكمات ووسائل تنفيذ العقوبة .

ويبدو أن العقوبة في معناها التقليدى القديم قد اخفت اليوم وراء حملات رجال الفكر وأطباء العقل والجسم وعلماء النفس والاجتماع . وظهرت السجون في ثوب انساني جديد . لقد اعدوا للسجين بعض كرامته التى فقد الجزء الأكبر منها بالحبس والادانة والتجريم . وعاملوا السجين كإنسان في مأكله

(١٩٥٨ - ١٩٦٠) . وسجن « بريستول » سجن انجليزي محلي يُعد نموذجاً اعتيادياً لفاللية السجون الانجليزية المحلية . ويحتوي الكتاب على اقسام خمسة . قدم المؤلف في **القسم الأول** بعض الاطار النظري لمفهوم السجن حيث عرض بعض الملامح النفسية - الاجتماعية لمجتمع السجن بوصفه مجتمعاً مغلقاً صغيراً يتميز بخصائص معينة . وخصص **القسم الثاني** لوصف ملامح سجن « بريستول » حيث تناول وصف كيانه المادي والبشري والاداري وعرض الخلفية الثقافية التي تتف وراء الكثير من العلاقات الانسانية السائدة بين اصحابه . وفي الاقسام الباقية من الكتاب تناول الكاتب موضوع التجربة ذاتها . لقد تناول في **القسم الثالث** ماهية وطبيعة التأثيرات المطلوبة من هذه التجربة وكيفية القيام بهذه التأثيرات المطلوبة . وخصص **القسم الرابع** لوصف ابعاد هذه التأثيرات فوصف كيفية قياسها وفترة حدودها والمعايير السلوكية التي استخدمت في قياس ابعادها . **اما القسم الخامس والآخر** فقد خصص لوصف نتائج هذه التجربة وبيان بعض المشكلات اللاحقة المصاحبة للفترة الزمنية اللازمة لها .

خلفيات وفرضيات التجربة :

ويبدو ان اختيار سجن « بريستول » لم يكن وليد الصدفة وانما جاء نتيجة لدراسة علمية لطبيعة هذا السجن بوصفه نموذجاً كاملاً للسجون المحلية الانجليزية ذات الحجم المتوسط . وتجربة سجن « بريستول » هذه تعد أول تجربة علمية يسهم بها بعض علماء الاجتماع وذلك بالاشتراك مع العاملين في ادارة السجون الانجليزية . وهدف هذه التجربة محاولة تغيير بعض اسس الحياة في مجتمع السجن الصغير وذلك بتيسير اكبر قدر ممكن

يشعره بجو حر طليق يقربه من طبيعة الحياة في المجتمع الخارجى الذى اعتاد العيش فيه . وهذا تطرف كبير لايجد اليوم مبرره كما لايجد انصاره في غالبية سجون العالم .

وهنا من لا زال يؤمن برمسالة السجن كمؤسسة عقابية هدفها الأول مفاقة المجرم وتحقيق متطلبات العدالة . هؤلاء لايجدون للحرية أى معنى خلف أسوار السجن ولايستطيعون ان يفهموا مبرراتها . فالسجن لدى هؤلاء مكان يحبس فيه الشخص المجرم المذنب الذى ادانته مجتمعه عن جريمته . والحبس عقاب هو بعض ما يستحقه هذا المجرم من ايلام وتعليق .

وبين هؤلاء وأولئك يقف بعض المعتدلين الذين يحاولون التوفيق بين مطلبين متناقضين مسمرين على الواقع والتطبيق وهما حرية المجرم في سجنه وحق المجتمع في حرمانه منها، ومن هنا يتشعب التناقض بين النظرية والتطبيق .

موضوع هذا الكتاب :

وتدور فكرة الكتاب حول مفهوم الحرية في السجن . وهو كتاب حديث (مطبوع في سنة ١٩٧٠) يتناول موضوع تحرير نظام السجن دون اللجوء الى اجراء بعض التغييرات الجذرية في كيان السجن وفي انظمته وقوانينه بحيث تشيع القوضى بدل الضبط والنظام .

ومؤلف الكتاب الاستاذ « أمري » من علماء السلوك والنفس الجامعيين الذين عملوا في أكثر من معهد وجامعة من جامعات امستاليا وانجلترا لسنوات عديدة . والكتاب يتضمن خلاصة لبحث علمي أو تجربة علمية رائدة جرت في سجن « بريستول » خلال الفترة

السائد بين أكثر العاملين في سجون اليوم هو الإبقاء على مستوى معقول من مستويات الأمن والحراسة وعدم التوسع في إعطاء المزيد من الحريات بحيث تشكل خطراً على الهيئة الاجتماعية . هذا هو بعض ما يشيع في مؤسساتنا العقابية اليوم والذي هو من رواسب الفكر العقابي التقليدي القديم الذي بدأ بفكرة الحبس الانفرادي وانتهى بنظام الصمت المطبق الذي ساد فترة طويلة في معظم سجون العالم حتى وقت قريب .

ولا شك أن هناك الكثير من انصار هذه السياسة العقابية التقليدية السائدة في بعض سجون اليوم . فالحراسة الشديدة في رأى البعض هي صمام الأمن الذي يستلزمه المجتمع كحد أدنى للإيلاء والعقاب . كما أن فكرة عزل السجناء عن بعضهم لها ما يبررها أيضاً وهي منع انتشار الفحيرة الإجرامية بين السجناء وعدم اتساع المجال لاختلاط السجناء الجدد بأخرين عاقلين لهم خبرة إجرامية طويلة . فالمجتمع الصغير يتيح لأفراده فرصة تبادل الخبرات الإجرامية بسهولة وذلك من خلال التواصل المباشر والاختلاط المتواصل .

ومن القرصيات الغائبة التي لا زالت تشيع بين بعض العاملين في السجون أن العلاقة بين السجين وموظف السجن ينبغي أن تظل في إطار رسمي غير مباشر لا يتعدى إصدار الأوامر والتعليمات من جهة ومحاولة العمل على اطاعة هذه التعليمات وتنفيذها حرفياً من الجهة الأخرى . ولهذا ساد الاعتقاد بأن اظهار بعض اللين والطف في معاملة السجناء من قبل موظف السجن أمر غير مرغوب فيه من الناحية الادارية كما أنه قد يستوجب اللوم والمسئولية الادارية أحياناً . وهكذا ظلت العلاقة بين السجين وبين موظف السجن

من الحرية للأشخاص السجناء في مجال علاقاتهم الشخصية وفي مجال اختلاطهم ببعض خلال أوقات فراغهم ومن ثم قياس آثار هذه الحرية على الجو الاجتماعي العام للسجن ذاته . ومع هذا فإن الحرية المطلوب تيسرها في محيط السجن ينبغي أن لا تتعارض مع متطلبات الأمن والحراسة أو تخالف أنظمة السجن وقوانينه .

وكان لا بد للوفيل قبل أن يصف ماهية تجربته هذه أن يقدم لها بعض الخلفية الأكاديمية لتشرح طبيعة عملية الحبس ذاتها وذلك من خلال إعطاء وصف دقيق للماهية الظهور والواقف الخاصة التي يتميز بها السجن بوجه عام وسجن « بريستول » بوجه خاص . ويبدأ المؤلف بالحديث عن السجن بوجه عام وأبرز بعض سماتها وخصائصها ثم مرج على سجن « بريستول » بالذات وأوضح بعض مميزات وخصائص العيش فيه . ويؤكد المؤلف أن يكشف من كبير تساؤله قبل البدء بالحديث عن مستقبل بعض العمليات الإصلاحية والعلاجية التي تجرى في سجون اليوم . فهو يرى بادية ذي بدء أن غالبية الدراسات العلمية وقبلة العلمية التي تناولت موضوع السجن والبحوث العلمية المقارنة التي قامت في سجون مختلفة لم تجد نفعاً كبيراً في تطور علم العقاب المعاصر . ذلك أن أكثر مجتمعاتنا المعاصرة لا زالت تستلزم حداً معيناً من مستويات الأمن والحراسة اللازمة في السجون وهذا بدوره يضيف من فرص نجاح معظم العمليات التجريبية في ميادين التثقيف والتأهيل . فالمجتمعات لا تساهل اليوم في موضوع الأمن والحراسة التي يجب أن تظل في مستويات معينة دون المخاطرة بتقليصها عند حدود قد تهجر للسجين فرص الهروب من سجنه . ولذلك فقد أصبح الرأي

قليل من السجناء المحكوم عليهم بمحكوميات صغيرة وذلك عن جرائم غير خطيرة كجرائم السكر والتشرد والسلوك الجنسى الشاذ والإبذاء البسيط والسرقات البسيطة . ولذلك فقد يظل هؤلاء السجناء غرباء في سجنهم طيلة مدة إقامتهم فيه وذلك لعدم اتساع الوقت لقيام علاقات اجتماعية ذات أبعاد عميقة فيما بينهم في محيط مجتمع السجن . أما هي علاقات سطحية وقتية عابرة لا تتيح المجال لتواصل فكري بين الأفراد وبالتالي لا تترك بينهم آثاراً ذات أبعاد اجتماعية أو نفسية كبيرة . كما أن السجن ما يزال يطبق مبدأ العزل التقليدي الذي لا مفر منه وهو عزل السجناء بسبب بعض أنواع الجرائم ، كعزل المحكوم عليهم من دين ، من بقية السجناء الآخرين ، وعزل المجرم العائد المحترف عن المجرم لأول مرة ، وعزل المجرم كبير السن عن المجرم صغير السن ، هذا إلى جانب عزل واقعي من نوع آخر وهو ذلك العزل الذي يمارسه السجناء أنفسهم داخل مجتمعهم الصغير . إنه عزل عرقي يقوم على قيم ومتعارفات خاصة بالعالم الاجرامى السفلى ، كما أن أغلب هذه السجون التقليدية المحلية ظلت على حالها القديمة سيما وأنها انشئت خلال القرن التاسع عشر وظلت كذلك حتى يومنا هذا .

ولا شك أن مثل هذه الاعتبارات هي التي تفسر لنا لماذا ظلت الحالة في هذه السجون الانجليزية جامدة راکدة دون كبير تغيير في نظم الأمن والحراسة واسلوب الادارة . ورغم ذلك فقد تعرضت بعض السجون الانجليزية منذ عام ١٩٥٦ الى أول تجربة علمية رائدة عرفت بتجربة « نورووج » ، وهي تجربة علمية هدفت الى تحسين ظروف العيش في

تعيش خلف جدار سميك من العزل والخوف واللامبالاة . وعلى العكس من هذا فإن زيادة الصلة بين الاثنين تشجع على الفساد والرشوة والتورط في علاقات شخصية مريبة وهذا جميعه يتنافى وقواعد الضبط ومتطلبات الأمن والحراسة والنظام .

ورغم هذا الاعتقاد السائد في غالبية سجون اليوم فقد شهد تاريخ السجون الانجليزية اهتماماً كبيراً بكل ما هو جديد حديث في ميدان الإصلاح والتقويم . وظهرت في إنجلترا مؤسسات جديدة حديثة قامت على بعض الاسس العلمية الانسانية . ومن هذا ظهور نظام « اليورستال » بالنسبة للاحداث الجانحين وظهر نظام السجون المفتوحة والسجون التدريبية أو المدامس التدريبية وظهر عدد من المؤسسات الإصلاحية المتخصصة لايواء فئة معينة من المذنبين والمالدين والجانحين . ومع كل ذلك فلم ينصب الاهتمام على السجون القديمة التي ظلت كما هي تحتفظ بمؤسساتها التقليدية ، ولهذا فقد قامت سجون حديثة الى جانب سجون تقليدية قديمة .

ويبدو ان السجون المحلية الانجليزية ظلت كما هي دون تغيير كبير في مؤسساتها أو تطوير كبير في اجهزتها ومبانيها وادارتها ، وقد يكون لذلك ما يبرره . فالسجون المحلية الانجليزية تحتفظ بظليط غريب من السجناء بينهم السجين الموقوف والذي يحتفظ به السجن على ذمة المحاكمة الى حين الحكم عليه أو الإفراج عنه ، وبينهم من ينتظر نقله الى مؤسسة أخرى أو الى سجن آخر . وهؤلاء سجناء مؤقتون يعيشون في هذه السجون فترة قصيرة لا تكفى لاتخاذ أى اجراء اصلاحى أو علاجى بحقهم ، هذا الى جانب عدد غير

السجين وموظف السجن قد قضى فترة طويلة في السجن .

وتتلخص ماهية التغييرات التي هدفت إليها هذه التجربة في الأمور التالية :

(١) السماح للسجناء بوقت أكبر بقضونهم خارج زنازاتهم والسماح لهم باختلاط أكبر بعضهم ببعض الآخر .

(٢) زيادة مسئوليات ضابط السجن في مجال العناية بالسجين بتخصيص ضابط واحد للعناية بستة عشر سجيناً وذلك لمساعدتهم شخصياً في كل ما يتصل بمراسلاتهم وعلاقاتهم بلديهم في العالم الخارجي وكتابة تقارير دورية مفصلة لوصف حياتهم وتعيين مشكلاتهم وتقديم هذه التقارير الى ادارة السجن أسبوعياً ، كما ألزمت هذه المسئوليات الجديدة الضابط المسئول بتقديم كل المساعدات الممكنة للسجين عند الطلب وفي كل المجالات الممكنة .

(٣) محاولة تخفيف الشعور المتبادل بالعداء التقليدي القائم بين السجين وبين السلطة في السجن وهذا يتطلب تعديل أو تغيير أو تبديل بعض المواقف والإجراءات التي يحتمل أن تثير لدى السجين مثل هذا الشعور والاعتماد على إقامة علاقة شخصية سليمة لمعالجة المشكلات السلوكية والمخالفات التي تستوجب الضبط دون اللجوء الى استخدام المزيد من القسوة والقمع والتأديب التقليدي الذي كان يتخذ بحق السجين في أحوال كهذه .

(٤) إفساح المجال أمام المسجون لتكوين جماعات أولية وتكوين علاقات أولية حميمة فيما بينهم وذلك وفقاً لاختيار السجين للجماعة

بعض المسجون بشكل كبير رغم أن تلك التطورات المطلوبة لا تعنى الكثير اليوم عند مقارنتها بالتطورات الحديثة التي لحقت بأكثر سجون العالم خلال النصف القرن الماضي . لقد تناولت تلك التجربة مشكلة اطعام السجناء بصورة مختلطة بشكل يختلف عن الحالة التقليدية التي كان يجري بها اطعام السجناء ، كما هدفت تلك التجربة الى زيادة سماعات العمل من ٢٦ ساعة الى ٢٢ ساعة في الاسبوع وذلك لمحاربة البطالة والكسل الذي يشيع بين السجناء بوجه عام ، وإلى تحسين بعض العلاقات التقليدية التي كانت تقوم بين السجناء ورجال ادارة السجون وتشجيع بعض أنواع الاختلاط بينهم أثناء فترات الراحة والعمل .

وكانت تجربة « نورودج » تجربة رائدة مشجعة سارت من بعد نموذجاً لتجارب مماثلة لاحقة جرت في بعض السجون المحلية الإنجليزية في كل من منطقة « شروسبرى » و « سوانسى » و « أكسفورد » ، وصارت تعرف اليوم في اصطلاح السجون بنظام « نورودج » الذي ما زال يطبق في ستة سجون انجليزية في الوقت الحاضر .

التجربة ونتائجها :

وتجربة سجن « بريستول » موضوع كتابنا هذا تكاد تكون رائدة في ميدان العلاقات الانسانية القائمة في السجون الانجليزية ، وقد ركزت هذه الدراسة على حرية السجين في سجنه، وتضمنت أخذ هيئة صفرة من مجموع السجناء وعينة اخرى من ضباط السجن وذلك وفقاً لمعايير خاصة وبعبارة فائقة لتكون هيئة صادقة تمثل السجن الاتمياى من جهة وتمثل نموذجاً لوظف السجن الاتمياى من جهة اخرى ، وهذا يتطلب أن يكون كل من

السجناء خلال كل من هاتين الفترتين ثم نجري المقارنة بينهما وفقاً لنوعية وماهية وكمية هذه المخالفات ، هذا الى جانب مجموعة من الاختبارات النفسية لقياس بعض مستويات القلق والتوتر النفسى للسجناء الذين خضعوا للتجربة ومقارنتها بمجموعة ضابطة اخرى خارجة من نطاق هذه التجربة وذلك خلال الفترتين المذكورتين . ويبدو ان النتائج كانت بوجه عام موجبة مشجعة ، فلقد اظهرت هذه التغييرات بعض فاعليتها في تحقيق بعض اهداف التجربة وذلك في مجال تخفيف حدة التوتر النفسى لدى السجناء بوجه عام وفي مجال علاقاتهم الشخصية بضغط بوجه خاص .

وكان الاقبال على قبول هذه التغييرات كبيراً سيما تلك التي تناولت وسائل التسلية واللهو وقتل فراغ السجناء وما يتصل بحرية اختلاط السجناء ببعضهم بشكل كبير ، كما ظهر هناك بعض الاستقرار النسبى في حياة السجناء وفي العلاقات بينهم وبين العاملين في ادارة السجن . وكان هذا كله مشجعاً على قيام تجارب جديدة في هذه الميادين المجهولة ، فهي بحق الحقل الأساسى لتناجح فرس القيام بعمليات التقويم والاصلاح والملاج مما يساعد على تحقيق اهداف السلطة العامة في معالجة مشكلة الجريمة والجنوح وفي تعديل تلك الطرق التقليدية البالية السائدة في معاملة المذنبين والجانحين .

ومع هذا فلم يطرح المؤلف بكل تناقض نتائج هذه التجربة الفريدة الرائدة حيث لم ير يواذر مشجعة لقيام اصلاح قريب في حالة السجناء الانجليزية المعاصرة . فهو يرى ان السجناء الراهنة لا زالت تعيش حالة عقلية معاقبة تستوجب الإبقاء على نظام الحراسة القسوى

الصغيرة التي يختار الانتماء اليها والمشاركة في نشاطاتها دون التدخل من قبل ادارة السجن .

(٥) تشجيع الضباط على الاتصال بالسجناء وتشجيع العديد المتبادل بينهم في كل الفرص المناسبة وذلك أثناء فترات العمل والراحة والتسلية . كما تشجع الادارة اقامة ندوات ليلية خلال أيام العطلات الاسبوعية لمزاولة الحديث المتبادل والنشاطات المشتركة.

(٦) اطلاق حرية السجناء في مطالعة الصحف والاستماع الى الراديو ومزاولة بعض ألعاب التسلية .

وقد كان من المؤمل أن زرع مثل هذه التغييرات في حياة السجن قد يؤدي الى تخفيف حدة التوتر والقلق النفسى الذى يعانيه السجناء في سجنه وذلك بسبب عمليات العقاب والضغط الصارم التي كانت تمارسها السلطة بحق السجناء . كما أن من المؤمل أيضاً أن تصبح العلاقة بين السجناء وبين موظف السجن على درجة من الانسجام والمساوية وهذا بدوره يخلق علاقات طيبة متبادلة بين الطرفين ويضفى على السجن جواً من الهدوء والاستقرار اللازمين لعمليات التقويم والعلاج .

وقد وضعت لهذه التجربة فترة انتقالية مدتها ثمانية أسابيع لزرع هذه التغييرات في بيئة السجن . اما قياس نتائج هذه التغييرات فقد وضعت فترتان مدة كل منهما أربعة وستون اسبوعاً ، اولاهما تسبق مرحلة زرع التغييرات والاخرى تعقبها لمعرفة النتائج الحاصلة نتيجة القيام بهذه التجربة . كما جرى العمل بمقتضى بعض المعايير التى استخدمت أساساً لقياس آثار هذه التغييرات ومن أبرزها رصد المخالفات التي تصدر من

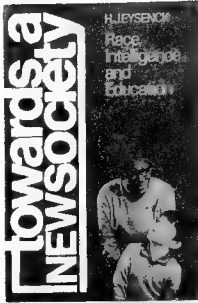
وكانت في الحقيقة تجربة شاقة لأنها تناولت مجتمعاً شاقاً في تركيبه وفي أفرادهِ وعلاقته .
انه مجتمع السجن الصغير في حجمه ، الكبير في مشكلاته ، المعقد في مواقفهِ وعلاقته . ولعل هذه التجربة أول بادرة للتول بامكانية التجريب العلمى في مجال السلوك الإجرامى وفي محيط اجتماعى خاص .

وهذه لا شك خطوة ايجابية على طريق قيام علم عقاب جديد ، علم عقاب يقوم على دراسة سلوك الانسان ومحاولة تعديل هذا السلوك وفقاً للمنهج العلمى الحديث .

او الحراسة المتوسطة ، وهذا بالذات يُضعف من فرص نجاح الكثير من التغييرات المنشودة في المدى البعيد. ولذلك فان آثار هذه التجربة تظل صغيرة لا تتسع لانتشارها بوجه كبير في أكثر السجون الحالية .

وعلى كل حال فان تجربة كهذه وما حققته من نتائج نسبية ملموسة هى تجربة علمية رائدة تجرى في ميدان السلوك الانساني بوجه عام والسلوك الإجرامى بوجه خاص ، وهى فرصة طيبة لاثهار امكانية علوم السلوك في تغيير سلوك الفرد وتغيير بعض مواقفهِ وقيمه واتجاهاته النفسية تجاه السلطة واصحابها .





السلالة والذكاء والتربية

عرض وتحليل، الدكتور عاطف ومنى *

بحملات الاضطهاد التي كان يشنها النازيون على اهله واتباع ملته . ولذلك هاجر من وطنه الام ، وطلب العلم في جامعتي « ديجون » و « اكسيتير » ، ثم حصل على درجة الدكتوراه من جامعة لندن ، وهي نفس الجامعة التي يعمل فيها الآن في وظيفة استاذ علم النفس ، وامضى معظم حياته - ولا يزال - في قسم علم النفس بجامعة لندن ، وقد عمل في اول الامر - بعد الحرب العالمية الثانية بقليل - في معهد الطب العقلى بمستشفى « مودسلى » بلندن . واتسع نشاطه العلمى خارج انجلترا اذ حاضِر في جامعتي « فيلادلفيا » و « بيركلى » بالولايات المتحدة الامريكية .

« كتاب « السلالة والذكاء والتربية » للاستاذ ايسينك (١) ، نشر بالتعاون مع مجموعة « نحو مجتمع جديد » التي تصدر تحت اشراف الاستاذ پول باركر . ولقد انتشر هذا الكتاب انتشاراً واسعاً واثار الكثير من النقاش ، حتى انه طبع ثلاث طبعات في سنة واحدة وهي سنة ١٩٧١ التي نشر فيها لأول مرة » .

ولد المؤلف في برلين خلال فترة الحرب العالمية الاولى ، وعاش مرحلة الطفولة وادائل الشباب في عصر تطاحنت فيه الفلسفات وشهد انتصار فلسفة القوة وايدولوجية سمو السلالة الارية . ويوصفه يهودياً ، تائب بقوة

* استاذ الاثنروبولوجيا الاجتماعية المساعد بجامعة القاهرة - معار حالياً لجامعة بيروت العربية .

H. J. Eysenck : Race, Intelligence and Education, Maurice Temple Smith Ltd., (١)
London, 1971.

الواقعية ودقة المعلومات من ناحية وتوضيح الموضوعية التامة من ناحية أخرى ، نجدتها واحدة من أصعب المشاكل ، فما بالك عندما ندرسها بأعصاب متوترة وعواطف هائجة وتعصب أعمى ، عندئذ تصبح مشكلة مستحيلة الحل .

ويمكن تلخيص المشكلة الهامة التي يتركز حولها هذا الكتاب في الأسئلة التالية :

١ - هل الزواج (وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية) باعتبارهم سلالة ، يختلفون عقلياً (وخاصة في مستوى الذكاء) من البيض ؟
٢ - هل يرجع هذا الاختلاف (ان وجد فعلاً) الى عوامل وراثية بيولوجية أم الى عوامل بيئية اجتماعية مؤقتة أم الى الأمرين معاً ؟

٣ - هل الطبيعة البشرية ثابتة أم متغيرة ؟ وكيف ؟

٤ - هل يترب على وجود مثل هذا الاختلاف ، أن نسيء معاملته السلالة التي حرمته الطبيعة البشرية المستوى العقلي الرفيع الذي حظيت به السلالة الأخرى ؟ أم لا ؟

٥ - هل تستخدم كل إمكاناتنا العلمية في العمل على رفع مستوى الذكاء المنخفض للسلالة النرجسية حتى تقترب وتعاودل في النهاية مع مستوى ذكاء السلالة البيضاء ؟

٦ - هل استغلطت البرامج التعليمية التعويضية أن ترفع مستوى ذكاء المجموعات التي تقام من انخفاضه ، وأن ترفع قدراتها التعليمية والتحصيلية أم فشلت في ذلك المخضمار ؟

هذه هي الأسئلة الرئيسية التي طرحها الأستاذ إيسينك في كتابه ، وهي كما نرى

الف إيسينك ما يقرب من عشرين كتاباً ، وما يزيد من ثلاثمائة مقالة علمية . وهو يرى أن الجدل الوحيد للمشاكل الملحة للجنس البشري هو تقديم المعرفة العلمية الإنسانية ، أي اكتشاف حقيقة الإنسان ذاته .

يقع هذا الكتاب القيم في مائة وتسع وخمسين صفحة من القطع المتوسط ، والكتاب ولا شك ، دقيق في الطباعة وذاخر في الإخراج ، ويحتوى على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة ، يدرس في الفصل الأول ما عرف باسم « هرطقة جنسينيست » ، ويعرف السلالة في الفصل الثاني والذكاء في الفصل الثالث ، ويتحدث في الفصل الرابع عن ذكاء الزنوج الأمريكيين ، أما الفصل الخامس فيعرض لموضوع هام وهو الطبيعة الإنسانية المتغيرة .

يناقش هذا التقسيم للأفكار القيمة المعروضة في هذا الكتاب مع طبيعته باعتباره كتاباً ، ولكن يختلف الوضع اختلافاً كبيراً في حالة عرضه في صورة مقال ، فالمقالة أصغر حجماً وبالتالي أكثر تركيزاً ، ويلعب التحليل والنقد دوراً أهم من دور العرض والإسهاب ، ولذلك رأيت تقديم هذه الحقائق والمعلومات الهامة في تنظيم آخر يتفق مع متطلبات المقالات ، وهو : المشكلة - الآراء غير العلمية - النظريات شبه العلمية - النظريات العلمية - النتائج العامة - النقد .

أولاً : المشكلة

تعد مشكلة السلالات البشرية من أهم المشكلات الكبرى التي تواجه الإنسان ، وإذا لم يستطع حلها أو السير في الطريق الصحيح لحلها ، فمن المحتمل جداً أن تجرف الإنسانية الى صراعات وحروب ولورات لم يشهد العالم مثلي صراعاتها من قبل . . .

عندما ندرس مشكلة البيولوجيات البشرية بالمنهج العلمي الهادئ القائم على أسس

واحد لقهر التعصب ، انه طريق البحث العلمى
الواقى الموضوعى ويتلخص فى تتبع الدليل
العلمى فى كل مكان ولبل كل نفيس وجهه فى
سبيله .

أصاب الأستاذ إيسينك عندما أكد أهمية
التفرقة بين الحقائق الواقعية والاتجاهات
الاجتماعية المستنتجة من تلك الحقائق ،
وخاصة أن العوامل التى تحدد هذه الاتجاهات
الاجتماعية هى القيم والمعتقدات الدينية
والاخلاقية والاجتماعية ، فمثلاً اذا أثبتت
الابحاث العلمية أن هناك حقائق واقعية تتمثل
فى وجود عوامل وراثية وبيولوجية تؤدي جزئياً
الى تخلف الزوج الأمريكين من مستوى ذكاء
الأمريكين البيض ، فان هذه الحقائق لا يمكن
— علمياً — أن تبرر التفرقة العنصرية أو النظام
التعليمى التدرجى للزوج الأمريكين ، وذلك لأنه
يمكننا فى الوقت نفسه ، أن نستنتج اتجاهات
اجتماعية معارضة ينادى بضرورة تزويد هؤلاء
الزوج بنظام تعليمى أفضل ، لعلاج أوجه
النقص التى كشف عنها البحث العلمى .

ولذلك يؤكد الأستاذ إيسينك أهمية التفرقة
بين الحقائق الواقعية والاتجاهات ، نكلاهما
مختلفان فى الطبيعة ، أن الحقائق العلمية
لا تضع السياسات الاجتماعية ، وإنما نحن
الذين نضعها . وهنا يسأل : لماذا تضايق
الكثيرون من الحقائق الواقعية ؟ ويجيب : لأنها
كثيراً ما تهدم ما درجوا عليه من أفكار ومعتقدات
راسخة فى نفوسهم ، ومن الطبيعى أن يخشى
الانسان الصدمة التى تصاحب اكتشاف خطأ
ما ، كان يؤمن بصحته طوال عشرات السنين .

ويرى إيسينك أن اكار هذه التفرقة بين
الوقائع والاتجاهات ، هو فى الحقيقة اكار
لامكانية القيام بدراسة علمية جادة للمشكلات
الاجتماعية ، وذلك لاستحالة التوصل الى
حلول مقنعة للمشكلات الاجتماعية فى حالة
الاعتداد على متعلقات خاطئة ونبد الحقائق
الواقعية . ويشير الى موضوع خطير وهو

تدور حول مشكلة الخصائص العقلية الوراثية
للسلالة الزنجية ، وخاصة الفرع الأمريكى منها
ومقارنته بالأمريكين البيض . ويحاول المؤلف
أن يتبع فى دراسته المنهج العلمى الموضوعى
المحايد ، وأن يعرض كل نتائج البحوث الميدانية
والتجريبية التى عالجتها هذه المرحل .
ولكن المؤلف نفسه يسأل : هل يمكن مبنى
الحياد العلمى فى مشكلة تزخر بالعواطف
والذكريات والاتجاهات الفلسفية
والسياسية ؟

أثبتت الأبحاث التجريبية أن علماء النفس
المحافظين يميلون للأخذ بالرأى القائل بأن
اختلاف مستوى الذكاء بين السلالات يرجع
بصورة كاملة لعوامل وراثية بيولوجية ، بينما
يعمل علماء النفس الأحرار والاشتراكيون الى
الدفاع عن الرأى القائل بعدم وجود مثل تلك
الاختلافات الفطرية وبوجود مساواة تامة بين
السلالات فى القدرات العقلية جميعها . ويؤكد
الأستاذ إيسينك أن الاتجاهات العلمية والمعتقدات
السياسية لا تزال متداخلة ، ولم نصل بعد الى
درجة الموضوعية الكاملة . وبمراجعة العالم
المتفتح يمتدح المؤلف نفسه بوضوحه — هو شخصياً —
لعواطف وذكريات اليمه ، ويقر بأن اهتمامه
الشخصى بدراسة مشكلة السلالات ،
ومعارضته القوية لكل صور التفرقة العنصرية ،
وكرهه للناتية التى اضطهدت بنى ملته من
اليهود ، إنما ترجع الى طفولته فى ألمانيا ، إذ
نشأ فى وقت كانت فيه « الهتلرية » ايدىولوجية
راسخة فى القلوب والأعماق ومنتشرة فى كل
مكان بألمانيا ، واستطاعت قتل ملايين يهود
الذين كانت جريمتهم هى الانتماء للديانة
اليهودية .

ويقرر أن طفولته القاسية وخبرته وإحائه
قادته جميعاً الى حقيقة هامة ، وهى أن
المشاكل الإنسانية ، مثل غيرها من المشاكل
يجب أن تعالج على أساس واقعية ، لا يمكن
التعصب على العاطفة والتعصب بغاطفة
اغترى وتعصب آخر ، وأنها هناك طرق

المنهج ، فهذا الاتفاق مرجعه محض الصدفة ، اذ ليس هناك ضرورة علمية لمثل هذا الاتفاق .

هناك اتجاهان شعبيين متعارضان فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين سلالة الزنوج وسلالة البيض في الولايات المتحدة الأمريكية ، يرى الاتجاه الأول ان السلالتين مختلفتان وراثيا وفطريا فيما يتعلق بالخصائص الجسمية والقدرات العقلية ، ويعرف هؤلاء باسم « العنصريين » . ويمارض الاتجاه الثاني رأى العنصريين ويرى أنه لا يوجد مثل هذه الاختلافات في الواقع ، وانما هي أوهام مصدرها هو التعصب ، وينادي هذا الفريق بأن السلالتين متساويتان تماما كاملا في القدرات العقلية ، ويعرف هؤلاء باسم « محبي الزواج » .

كلا الفريقين مؤمن - بقوة - بصحة رايه ، ولا يقتنع بأفكار معارضية ، ولا يحاول حتى مناقشتها أو سجاج الأدلة المؤيدة لها ، انهم يقولون دائما : « لا تربكنا بالعقائد والمناقشات ، لقد جلبت عقولنا على تلك المعتقادات » .

ينتمي البيض الأمريكيون الجنوبيون الى فئة « العنصريين » بينما تدخل النخبة المثقفة في الولايات المتحدة الأمريكية في زمرة « محبي الزواج » ، فهم متأكدون من عدم وجود أي اختلافات وراثية بين السلالتين، ولا يتعمسون للبحث في الموضوع علميا .

ويتفق رأى مؤلف هذا الكتاب مع باقى العلماء في رفض هذين الاتجاهين التسميين جملة وتفصيلا ، فهي مجرد أفكار شعبية لا تقوم على أدلة علمية ، ويؤكد أن الفريقين لن يقتنعا بالنتائج التي وصل اليها لأنها تخالف هذين الاتجاهين المتعارضين معا ، كما يتضح ذلك في الصفحات التالية .

ولن يقف تأثير نتائج هذا الكتاب على الخلاف في الرأى ، بل سيؤدى الى إثارة غضب « العنصريين » على الخصوص ، اذ تلخص

وقوع الكثير ممن نطلق عليهم اصطلاح « خبراء » في الخطأ ، فكثيرا ما يختلف الخبراء ويعلو جدلهم وصراعاتهم في المؤتمرات العلمية ، مما يؤدي الى زعزعة ثقة المواطنين العاديين فيما يقولونه . ولذلك ينادى الاستاذ إيسينك بضرورة التاكيد من توافر الكفاءة العلمية لمن يحمل هذا اللقب الخطير ، فمثلا الخبير في موضوع « مستوى ذكاء السلالات » يجب أن يكون متخصصا في ميادين السلوك الوراثى والمقاييس النفسية واختبارات الذكاء ، ويجب أن يكون قد أسهم فعلا في هذه الميادين ، وأن يكون ملما بجميع الأبحاث المتعلقة بموضوع تخصصه . وما يريد الطين بلة أنه حتى عندما يتفق الخبراء في مؤتمراتهم حول نقطة معينة ، فانهم يعطون الانطباع بأنهم غير متفقين ، وخاصة لغير المتخصصين ، وهذا بسبب مناقشاتهم العميقة ليس فقط حول أدق الأفكار ، وانما أيضا حول دقة اللفظ المستخدم للدلالة من الفكرة . ويؤدى هذا الموقف الى اقتناع الرجال العاديين بأن « الخبراء دائما لا يتفقون » ، لم يعود الى موضوع الكتاب ، فيؤكد أن الخبراء الحقيقيين - كما حذرهم - يتفقون (على الأقل) على الغالبية العظمى (٩٠ ٪) من الأفكار والأبحاث والنتائج التي أثبت المؤلف صحتها بالأدلة العلمية .

وهذه الثقة جديرة بأن ندفعنا الى التطلع لمعرفة هذه الأفكار والأبحاث .

ثانيا : الآراء غير العلمية

أقصد بالآراء غير العلمية تلك الاتجاهات التسمية القائمة على المعتقدات القديمة والأساطير الشعبية ، أي تلك الأفكار التي لا تقوم على أساس علمي ، والتي لم يحاول معتنقوها تمحيصها علميا ، أو حتى التفكير بصورة محايدة في مدى صحتها . وقد تتفق تلك الاتجاهات الفكرية الشعبية في المضمون مع النظريات شبه العلمية والنظريات العلمية ، ولكنها تختلف اختلافا كاملا في الشكل وفى

السلالات البشرية في القدرات العقلية ،
وأصدرت تقريراً ينص على العبارة التالية :

« لا يوجد دليل علمي - وفق المعرفة العلمية
التوافرة حتى اليوم (١٩٥١) - يثبت أن
الجماعات السلالية البشرية تختلف في قدراتها
العقلية الذاتية ، سواء فيما يختص بالدكاء أو
التراج » . ويعلق الأستاذ إسبينك على هذه
العبارة ، بأنه كان من الأوفق إضافة العبارة
التالية :

« وكذلك لا يوجد دليل على عدم وجود
الفروق العقلية الذاتية بين السلالات
البشرية » ، كما فعل الأستاذ فيرون (٧) .

وفي عام ١٩٦٦ أعلن « المكتب الأمريكي
للتربية » العبارة التالية : « إنها حقيقة
واضحة أن « بركة الوجهة » في سلالة ما تشبه
شبهاً كاملاً « بركة الوجهة » في أية سلالة
بشرية أخرى » .

وفي عام ١٩٦٥ أعلن « القسم الأمريكي
للعمل » أنه :

« تتوزع مستويات الدكاء بين الأطفال
الزنج بنفس النسبة التي تتوزع على أساسها
مستويات الدكاء بين الصينيين أو الإسكنديين
أو غيرهم من الجماعات البشرية » . ويعلن
بوضوح في نفس التقرير أنه : « لا يوجد على
الأطلاق أي اختلاف بيولوجي أو وراثي بين
السلالات البشرية » .

وقرر اليونسكو في عام ١٩٦٤ الآتي :

« يملك البشر في العالم اليوم امكانيات
بيولوجية متساوية تمكنهم من الوصول إلى
أعلى مستويات المدنية . ويجب تفسير

أحدى هذه النتائج فيما يأتي : « إذا سلمنا
فرضاً بوجود عامل وراثي بيولوجي يقف وراء
انخفاض مستوى الدكاء عند بعض السلالات
بالنسبة للسلالات الأخرى ، فإن هذه النتيجة
لن تبرر مطلقاً التفرقة العنصرية في جميع
صورها » .

ويأمل المؤلف أن يرضى هذا الكتاب عدداً
كبيراً من البشر الأذكياء ، الذين يقاسون
الخلط والتشويه بسبب تعارض الاتجاهات
وصراع السلالات وجدل الخبراء ، ويرجو أن
يهدى هذا الكتاب من حدة اللهب المتصاعد
من هذا الصراع ، لأنه بمثابة باكورة شمع
خالت يتيح لنا قراءة التطورات المستقبلية
لنلك المشكلة الخطيرة .

ثالثاً - النظريات شبه العلمية

تشمل هذه النظريات محاولات العلماء
والهيئات العلمية والدولية نحو إيجاد حل
للمشكلات الخاصة بالسلالات البشرية ، ولقد
أطلق عليها اصطلاح شبه العلمية ، يفرض
تمييزها من الآراء والاتجاهات الشعبية من
ناحية والنظريات العلمية من ناحية أخرى .
ويمكن توضيح المقصود بهذه النظريات إذا
حددنا صورها على النحو الآتي :

النظريات التي توصل إليها العلماء ولكنهم
أخفقوا في احترام قواعد المنهج العلمي احتراماً
دقيقاً ، وكذلك النظريات التي تحتاج إلى مزيد
من الأدلة العلمية لأنها لم تمحص بعد التمهيص
المبدئي الكافي ، وأخيراً يدخل في نطاق تلك
المجموعة ، النظريات التي كانت تعد علمية
في الماضي ، وعندما توافرت امكانيات البحث
الاجتماعي بدقة أكثر تبين عدم صحتها .

ولقد كونت هيئة اليونسكو لجنة من الخبراء
في عام ١٩٥١ لبحث مشكلة اختلاف أو تشابه

الاختلافات الموجودة بين مستويات انجازات الناس بالرجوع الى تاريخهم الثقافي » .

ويعلق الأستاذ إيسنيك على تلك العبارات الحاسمة بأنها تمثل نظريات شبيه علمية غير دقيقة ، ويمترض اعتراضاً قوياً على استخدام الفاظ « يجب » و « الحقيقة أن » ، لأنه - وفق رأيه - لا توجد حقيقة تامة في هذه المشكلات الخفية ، أن أسطورة « المساواة العرقية » ينقصها الدليل العلمي ، بل أن احتمال صحتها ضئيل للغاية .

رابعاً : النظريات العلمية

يحذر المؤلف القراء ألا يتوقعوا منه الجواب الشاق الأكيد حول المشكلات قيد البحث ، إذ لم يصل العلم بعد الى حل جميع المشكلات المتعلقة بالسلالة ، ويشعر المؤلف نفسه بثقة غير كاملة في تمام صحة الآراء التي توصل اليها ، فكل ما يقدمه في هذا الكتاب هو مناقشة دقيقة للأدلة الموجودة التي قادته الى نتائج منطقية هامة ، وهكذا استطاع أن يسلط الضوء على أحدث ما قدمه العلماء من نظريات ، وأن يخلص من الاتجاهات التي تحمل المعلومات أكثر مما تحل . وفي حالة عدم اقتناع القارئ بما يقدمه المؤلف ، فإن اللوم يقع قبل كل شيء على عدم توفر الأبحاث الكافية في هذا الميدان .

وقد نهج الأستاذ إيسنيك منهجاً علمياً دقيقاً عندما أهتم بتعريف محوري المشكلة وهما السلالة والذكاء . فالسلالات هي مجموعات سكانية تختلف وراثياً وبيولوجياً ، وقد تكون متمايزة من حيث المظهر الخارجي للجسم ، ويجب توضيح أن السلالات ليست أجناساً ، فهي تتنازع فيما بينها وكذلك تتباين ، وترتبط على هذه الخاصية استمرار

تناسلها وكثرة عددها . ويؤكد أن مفهوم « السلالات النقية » هو في الواقع أسطورة ، ولكن ليس معنى هذا أنها ليست لديها « برك جينية » (٣) يمكن دراستها واستخدامها باعتبارها أساساً لتصنيف السلالات . ولقد تعرضت عملية تصنيفها لمشاكل عدة ، وتمددت لاختلاف الأسس المستخدمة . ويهتم علماء الوراثة المحدثون الآن بالجينات الدموية بوصفها أساساً لتصنيف السلالات ، ولم يرتب على هذا الاهتمام بفصائل الدم ، استبعاد الصفات الجسمية الخارجية .

ويشير الى العلامة « جوتمان » (٤) الذي قسم دراسة السلالات الى ثلاثة مستويات ، مستوى السلالة الجغرافية ومستوى السلالة المحلية ومستوى السلالة الجينية ، ويقرر « جوتمان » أن الاسم الذي يطلق على سلالة ما قد يكون تصنيفياً ، ولكن الاختلافات السلالية هي حقائق طبيعية يمكن دراستها ، ولا بد أن ندرسها لكي نفهم التطور المستمر للإنسان .

ينتقل المؤلف بعد ذلك الى تعريف السلالة الزنجرية الأمريكية ، وهو الموضوع الرئيسي في الكتاب فيشير الى أن بعض الباحثين ينكر دراستها باعتبارها سلالة حقيقية لعدم نقاء مدنها ، إذ يتصل بعض أفرادها بأفراد من السلالة البيضاء الأمريكية اتصالاً جنسياً منذ مئات من السنين . ولا يأخذ الأستاذ إيسنيك بهذا التفسير لأن مفهوم « سلالة » يتضمن فقط خلافاً وراثية بين جملات بشرية مختلفة في « البرك الجينية » ، ولا يشير الى موضوع النقاء ، إذ لا توجد سلالات نقية ، وإنما الوجود واقعياً هو السلالات غير النقية .

المنحنى العاصي لتوزيع درجات هذا القياس ان اقل من ٥.٠ ٪ لديهم درجات اقل من ٦٠ أو أعلى من ١٤٠ ، ويشير كذلك الى ان ٥٠ ٪ من افراد الجماعات العادية تقع درجاتهم بين ٩٠ و ١١٠ .

ويجب ملاحظة ان العمر العقلي لا يزيد من ست عشرة سنة، وبالتالي لا يطبق الـ I.Q. على البالغين أى الذين تجاوزوا هذه السن ، وينتشر هذا القياس حاليًا انتشارًا واسعًا في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية وفي عدد كبير من الدول الأوروبية .

ثم ينتقل المؤلف الى تعريف الدكاء ويعتمد على تعريف الأستاذ « سبيرمان » وهو : « القدرة على استنباط علاقات وترابطات » ، ومن قبله بقرن وفق القديس أوغسطين عندما عرف الدكاء بأنه : « القدرة على الربط والفصل » ، وهذان التعريفان يؤكدان على معنى التجريد والفهم .

ولقد كثرت - ولا تزال - المناقشات حول المضمون الثقافي لاختبارات الـ I.Q. إذ يعتمد هذا المضمون على التعليم والتعلم ، وبالتالي ينتمى لثقافة معينة ونُعد قريباً من ثقافة اخرى ، وبناء على ذلك يجب ألا تحتوي اختبارات الـ I.Q. على مثل هذه المضمينات الثقافية ، لأنها اختبارات تقيس مستوى الدكاء وليس محصلة التعليم أو التعلم أو الاكتساب .

ويؤكد بعض العلماء أن اختبارات الدكاء الحالية خلواً كاملاً من المضمون الثقافي تُعد أمراً مستحيلًا ، ويُؤيد الأستاذ إيسنك هذا

ثم يشير المؤلف الى حقيقة هامة وهي عدم تشابه الزنوج الأمريكيين في نسب اختلاطهم بجينات البيض ، وأوضح هذه الظاهرة الأستاذ « پوليتزر » (٥) ، الذى أجرى أبحاثاً لقياس « المسافة البيولوجية » بين جماعات من زنوج غرب أفريقيا وجماعات من الزنوج الأمريكيين القاطنين بالقرب من مدينة شارلستون (٦) وجماعات اخرى من الزنوج الأمريكيين المقيمين بعيداً عنها ، وكذلك جماعات من البيض الأمريكيين . واستخدم « پوليتزر » أساسين مختلفين للقياس والمقارنة، يمثل الأساس الأول في تسع خواص مورفولوجية أما الأساس الثاني فيتكون من خمس عشرة خاصية تشريحية ، وظهرت نتائج هذا البحث العلمي الهام أن التشابه الموجود بين زنوج شارلستون وأجدادهم زنوج غرب أفريقيا هو أقوى من التشابه الموجود بين هؤلاء الأجداد والزنوج الأمريكيين الشماليين ، ويمكن تفسير تلك الظاهرة من زاوية أن الزنوج الأمريكيين الشماليين هم أكثر اتصالاً جينياً بالبيض الأمريكيين من زنوج شارلستون البعيدين عن منطقة الشمال .

وفي الفصل الثالث الخاص بتعريف الدكاء يبدأ المؤلف بشرح « حاصل الدكاء » (٧) الذى يختصر بالإنجليزية مستخدماً الحرف الأول من كل كلمة ، فيصبح الاختصار الـ I.Q. ، وهو مقياس يمثل طريقة عملية لقارنة نتائج فحوص تقيس الدكاء ، ويمثل الـ I.Q. حاصل قسمة سن الشخص العقلية (أو اللغوية) على سنه الزمنية مضروباً في مئة ، ويحدد الرقم الناتج من تلك العملية الصنافية البسيطة وضع الشخص على خط متدرج من الأدنى الى الأعلى ، مع وسط حدد على أنه ١٠٠ ، وبين

W. S. Pollitzer : Biological Distance, American Journal of Physical Anthropology, (٥) No. 16, 1958.

(٦) مدينة شارلستون الأمريكية هي المركز القديم للصناعات النسيج.

Intelligence Quotient.

(٧)

افكار اطلقت عليه اصطلاح : « الجينسينية » او « مذهب جينسن » . ولعبت الصحافة ووسائل الاعلام الاخرى دوراً هاماً في تشويه افكار الاستاذ « جينسن » ، وكثير الجدل والنقاش حول الآراء المشوهة ، حتى ضلعت الحقيقة الى أن اظهرها الاستاذ « إيسينك » في هذا الكتاب، واعطى صاحبه حقه في التحليل والدراسة والتقدير .

تتلخص « هرطقة جينسن » في القول بوجود عوامل وراثية بيولوجية هي المسؤولة عن الفروق بين السلالات في مستوى الذكاء ، وان هناك أدلة علمية تثبت أن الزوج أدنى في مستوى الذكاء ، من الببيض ، ويترتب على ذلك ضرورة تقديم برامج تعليمية خاصة للزوج ، وبالتالي فإن التفرقة العنصرية (١١) هي الأسلوب المناسب لعلاج مشكلة السلالة في التربية . وهكذا اعتبر عدد كبير من القراء أن « جينسن » يؤيد اتجاهات « المنصرين » في أمريكا .

وتشير هذه الهرطقة كذلك الى أن الاستاذ جينسن يعتقد في عدم توفر الإرادة الحرة في السلوك البشري على أساس وجود تلك العوامل الوراثية .

وقد هاجم الاستاذ « إيسينك » هذه القضية بعرض أهم الآراء والأبحاث التي نشرها الاستاذ « جينسن » ، وتعمد أن ينقل صفحات كاملة من بحثه الذي نشر في المجلة التربوية بجامعة هارفارد ، وفيما يلي مقتطفات من تلك

الرأي ، غير أنه يرى امكانية تحقيق ذلك في المستقبل . وليس لنا حالياً إلا أن نقول قدر المستطاع من تأثير المضمون الثقافي في اختيارات الذكاء ، ويُعد الـ I.Q. أصلح الاختيارات المتوافرة من هذه الزاوية ، ويناقش الاستاذ إيسينك الاعتراضات الموجهة لهذا المقياس ويفند معظمها وينتهي الى أن الـ I.Q. هو أفضل ما لدينا في الوقت الحاضر ، ولذلك تأخذ به كل الهيئات العلمية في أمريكا .

واهتم المؤلف بما عرف في العامين السابقين بـ « هرطقة جينسن » (٨) ، ولا أدل على ذلك من تخصيصه فصلاً كاملاً حول هذا الموضوع ، واستطاع بفضل تحليلاته الباهرة واستيعابه لكل الأبحاث التي أجريت - والتي تجرى - حول موضوع العلاقة بين السلالة والذكاء والتربية أن يثبت أنها ليست بهرطقة ، بل هي نظرية علمية تقوم على أدلة تجريبية صحيحة وأن الهرطقة هي افتراءات المعارضين وتشويه المتدفعين وخلق الكسالى الذين عارضوا النظرية قبل الاطلاع عليها .

ترجع هذه الهرطقة - المزعومة - الى الاستاذ جينسن ، استاذ علم النفس التربوي بجامعة كاليفورنيا ، وهو خبير في أساليب رفع مستوى الذكاء وله شهرة علمية واسعة ، وقد نشر جينسن (٩) في عام ١٩٦٩ بحثاً في المجلة التربوية لجامعة هارفارد عنوانه « البيئة والوراثة والذكاء » (١٠) ، وعندما عرضت مجلة « نيويورك تايمز » لهذا البحث وما جاء فيه من

The Jensenist Hersey

(٨)

A. R. Jensen : " Environment, Heredity and Intelligence ", Harvard Educational Review, Vol. 39, 1969. (٩)

(١٠) يستخدم اصطلاح البيئة في هذا البحث وكذلك في الكتاب بأكمله بمعنى البيئة الاجتماعية والثقافية فقط .

(١١) يتكلم بها هنا التفرقة بين نظم التعليم المتاحة لكل من السلالتين ، وعلى ذلك التفرقة العنصرية بجميع مظاهرها الاستعمارية .

« چينسن » على أنه مؤسس الحاجز المنصري في مجال التربية « وبالتالي من الداعمين للتفرقة العنصرية في هذا المجال » ويؤكد الأستاذ « ايسينك » أن « چينسن » يرى من هذه النظم ، وأن ما عرف باسم « هرطقة چينسن » هو مجرد افتراء ، وتمثل آراء « چينسن » الحقيقية نظرية علمية أبدتها - ولا تزال تؤيدها - الأدلة العلمية الدقيقة . ولقد دفع الجدل القوي الذي أثير حول تلك الآراء أن نشر « چينسن » نفسه مقالاً في عام ١٩٧٠ (١٢) أعاد فيه شرح نظريته التي أساء فهمها حتى يرى نفسه من التهم التي التصقت باسمه . ويشير « ايسينك » الى ملاحظة هامة وهي تركيز اهتمام « چينسن » أولاً وأخيراً حول الفروق الفردية وأهميتها في التربية والتعليم ، واستطاع أن يكشف النقاب عن حقائق هامة في هذا المجال ، منها فشل التعليم التمييزي في الولايات المتحدة الأمريكية ، ونفس هذا الفشل بأنه يعود بصورة جريئة الى إهمال إجراء البحوث العلمية في ميدان تأثير العوامل البيولوجية في مستويات ذكاء السلالات المختلفة ، وهو يشير الى حقيقة أخرى - تؤيدها الأدلة العلمية - وهي انخفاض متوسطات نتائج الـ I.Q. الطبقة على أطفال الزوج بحوالي ١٥ درجة عن متوسطات الأطفال البيض ، ويذكر بحث « چينسن » بالحقائق التعليمية الهامة الأخرى ، فقد أثبت التجارب العلمية أن فحوص الـ I.Q. يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بمدى النجاح المدرسي الذي يمكن أن يحققه التلميذ في المستقبل ، ويتم هذا التنبؤ بدرجة كبيرة من الدقة . ولا يتم الأستاذ « چينسن » فقط بالتنبيه الى ضرورة إجراء البحوث من تأثير العوامل الوراثية في مستوى الذكاء للجماعات المختلفة ، وإنما ينادي بالاهتمام أيضاً بالبحوث

الصفحات ، وهي تعبر عن حقيقة الأمر دون خلط أو تشويه :

« انني أدرس دائماً الأشخاص على انهم أفراد ، وأدرس كل فرد وفق مميزاته وخواصه ، وأعرض بصورة قاطعة دراسة الأشخاص ، فقط على أساس السلالة واللون والمواطنة الأصلية والخلفية الطبقية » ، تدل هذه الفقرة على أن الأستاذ « چينسن » لا يدخل في زمرة « المنصرين » ولا يوافق مطلقاً على التفرقة العنصرية . ويعتقد الأستاذ « ايسينك » أن سبب التشويه والخلط في آراء « چينسن » هو العبارة التي نصها : « ولكنني أعارض تجاهل أو رفض البحث عن اسباب الفروق الأساسية بين الجماعات السلالية عند تطبيق الوسائل والمناهج التعليمية وعند إجراء فحوص الذكاء وعلى الخصوص مقياس الـ I.Q. » ، ومن الملاحظ أن هذه الفقرة توحى بأهمية وضع فروض متعلقة بالاختلافات الوراثية والبيولوجية عند بحث فروق نتائج الـ I.Q. المطبقة على السلالات المختلفة ، وفي الوقت الذي يساهم فيه فهم هذه العبارة فإن « ايسينك » يعتبرها خطوة كبيرة في تقدم البحث الاجتماعي ، وذلك لاقتصار البحوث الاجتماعية في الماضي على تقصي العوامل الجغرافية والبيئية عند تفسير الفروق بين مستويات ذكاء السلالات المختلفة . وهكذا يفضل نظرية الأستاذ « چينسن » فتح طريق البحث العلمي الدقيق في مشكلة تعدد من أخطر مشاكل الجنس البشري .

ويصعب الأستاذ « ايسينك » من تجاهل الكثير من النقد والضرر للجزء الأكبر من بحث « چينسن » المتنازع وتركيز اهتمامهم حول العبارتين السابقتين ، وتشويه ما جاء فيهما ، بحيث تداولت وسائل الإعلام اسم

البحوث الدقيقة لفحص تلك الفروض . ولا يمكن اغفال أهمية نظرية « چينسن » في تغيير اتجاه البحث العلمي المعاصر نحو ميدان جديد ، بعد أن ظل لسنوات عديدة متوقفاً في دراسة اثر العوامل البيئية على مستوى ذكاء السلالات ، دون الاشارة الى امكانية تأثير العوامل الوراثية ، ودون ضبط تأثيرها عند اجراء تجارب حول تأثير العوامل البيئية في مستوى ذكاء الجماعات البشرية .

ولقد اظهرت لنا ادق الأبحاث الحالية مدى الصواب الذي كانت - ولا تزال - عليه نظرية « چينسن » ، واستطاع بعضها - بدمج أدلة علمية - تقدير قوة تأثير العوامل الوراثية في مستوى ذكاء السلالة الزنجية الأمريكية بأربعة اضعاف فاضلية تأثير العوامل البيئية في هذا المجال ، فبينما يقدر حجم تأثير العوامل البيئية بـ ٢٠ ٪ ، فإن حجم العوامل الوراثية يصل الى ٨٠ ٪ ، ولكن هل هذه الأرقام ثابتة لأنها تعبر عن الطبيعة البشرية ؟ أم ان الطبيعة البشرية متغيرة ؟ . تتضمن الفقرات التالية أحدث ما وصلت اليه العلوم الاجتماعية في الاجابة على هذا السؤال الهام .

خامساً : النتائج العامة

تتوافر أدلة علمية تزيد من احتمال صحة النظرية القائلة بأن متوسط مستوى ذكاء الزوج الأمريكيين أقل من متوسط مستوى ذكاء البيض الأمريكيين . ويؤيد هذه النتيجة الأستاذ « شيوي » (١٧) في كتاب له من الذكاء الزنجي ، جمع فيه ما يقرب من ٤٠٠ بحث تجريبي ، كلها تؤيد هذه النتيجة ، وتم اختيار العينات بأساليب احصائية علمية ، وتمت عمليات ضبط تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية لأقصى حد ممكن ، فاختيرت بعض عينات الزوج والبيض من نفس المستوى

العلمية التي تساعد على رفع مستوى الانجاز التعليمي عند الأطفال الفقراء والأطفال الذين يعانون مشاكل خاصة . وعندما يتحدث « چينسن » عن الأطفال الفقراء والأطفال المتخلفين تربوياً فإنه يشير الى حقيقة هامة متضمنة في الأبحاث العلمية الخاصة بهذا الموضوع ، وهي ان نسبة عالية من عينة هؤلاء الأطفال تنتمي للسلالة الزنجية الأمريكية ، هذه هي الحقائق العلمية التي دفعت «چينسن» الى القول بأهمية اجراء البحوث الدقيقة حول امكانية تأثير العوامل البيولوجية في مستوى ذكاء السلالات البشرية .

ولكى يبعد عن نفسه ، امكانية اتهامه بالعنصرية ، يمان « چينسن » الحقيقة التالية : « ان كل ما عندنا هو مجموعة أدلة علمية مختلفة ، لا يكفي الدليل الواحد منها لإثبات وجود التأثير البيولوجي في مستوى ذكاء السلالات ، وكذلك لا تكفي جميعها لإثبات مثل ذلك الرأي ، ولكنها تسمح لنا - في مجملتها - بوضع فروض علمية حول تأثير العوامل الوراثية في الفروق الملاحظة بين متوسطات ذكاء كل من الزوج والبيض الأمريكيين ، ولا يبعد هذا الفرض ، بالطبع ، تأثير البيئة (الاجتماعية والثقافية) او تأثير تفاعل البيئة مع العوامل البيولوجية او الجينية » .

ينتهي الأستاذ « ايسينيك » من تحليله الرائع لآراء الأستاذ « چينسن » الى أننا أمام نظرية علمية بمعنى الكلمة وليست هرطقة كما صورها أجهزة الاعلام ، وكما شوهدا انتصاف الخبراء . وتتلخص تلك النظرية في توافر أدلة علمية تشجعنا على وضع فروض علمية متعددة حول العوامل التي تؤثر في مستوى ذكاء السلالات ، يختص بعضها بالعوامل الوراثية ، والبعض الآخر بالعوامل البيئية ، وعلينا اجراء

مقارنة الزوج الأمريكيين الشماليين بالبيض الأمريكيين .

وإذا انتقلنا الى النتيجة العامة الثانية التي توصل اليها الاستاذ ايسنيك في كتابه القيم ، نجد أنها تتعلق بالعوامل التي تسبب هذه الفروق في مستوى ذكاء السلالتين السابقتين .

يبدأ بالإشارة الى تفسير اصحاب المدرسة البيئية (١٥) التي ترجع هذا الفرق الى عوامل بيئية خالصة ، منها فقر بيئة السود ، وعدم كفاية برامج التعليم ونقص التغذية الخاصة للطفل ولأبويه وعدم توافر الكتب المساعدة وعدم تشجيع الآباء وتخلف بعض التقاليد والقيم الثقافية . ولا يشير هذا التفسير الى امكانية تأثير العوامل الوراثية ، ولذلك يفترض التشابه التام بين « البرك الجينية » للسلالات المختلفة وخاصة السلالتين قيد البحث . ولكن الأبحاث العلمية البتت ضعف احتمال صحة هذه النظرية .

ثم يشرح الاستاذ ايسنيك نظرية « الوضع المتفاعل » (١٦) التي ينتمى اليها ، وتتلخص في ان الأدلة العلمية تريد احتمال صحة اعتبار الوراثة والبيئة السببين الرئيسيين لتدني مستوى ذكاء سلالة الزوج الأمريكيين ، وتبين الأبحاث العلمية كذلك أن العوامل الوراثية اقوى تأثيراً من العوامل البيئية في هذا المجال ، وإذا استعملنا الأرقام ، يمكن تحديد قوة تأثير العوامل الوراثية بـ ٨٠٪ بينما تنخفض قوة تأثير العوامل البيئية الى ٢٠٪ فقط .

ومما يقوى النظرية السابقة أنه عندما تتساوى هينات من البيض والزوج الأمريكيين

الاجتماعى والثقافى ، ومن نفس المدرسة التي يذهب اليها أفراد هذه البيئة ، والبتت اقصى حالات الدقة المتمثلة في التأكيد من أن آباء أفراد العينات (الجماعات الضابطة والجماعات التجريبية) يعملون في مهنة متشابهة . وكانت بعض العينات من التشمول والسمة بحيث وصل عدد أفراد إحدى هينات الأطفال الزوج الى ٨.٠٠٠ طفل زنجى .

ويجب في هذا المجال الإشارة الى البحث الضخم الذى اشرف عليه الاستاذ « كولمان » (١٧) ، فقد شمل هذا البحث ٦٤.٥٠٠ تلميذ ينتمون الى اكثر من ٣.٠٠٠ مدرسة موزعة على كل اقاليم الولايات المتحدة الأمريكية ، وانتهى تقرير « كولمان » الى النتيجة التالية : « تؤثر المدارس تأثيراً ضعيفاً على قدرات وانجازات الطفل المستقلة من بيئته وخلفيته الاجتماعية العامة » ، ويقصد بذلك ان البرامج الحالية للتعليم العام الأمريكى لا تؤثر في القدرات العقلية مثل الدكاء ، ويهدف الاستاذ ايسنيك من ذكر هذه النتيجة الى تأكيد ضعف تأثير العوامل غير الوراثية في مستوى ذكاء السلالات ، وبالتالي الى إبراز قوة احتمال صحة نظرية العوامل الوراثية .

ويؤمّر عن النتيجة السابقة بصورة كمية ، فيقرر ان معظم الأبحاث العلمية تبين انخفاض متوسط فحوص الـ Q. أعند الزوج الأمريكيين بفرق يصل الى ١٥ درجة أقل من المتوسط المتوافر للبيض الأمريكيين ، ويؤيد الفرق من ١٥ درجة في حالة مقارنة الزوج الأمريكيين الجنوبيين بالبيض الأمريكيين ، ومن جهة أخرى يقل الفرق من ١٥ درجة من المتوسط هندا

J. S. Coleman : " Equality of Educational Opportunity " , U.S. Department of Health Education and Welfare, 1950. (١٤)

Environmentalists.

(١٥)

Interactionist Position.

(١٦)

« الفينيلكتونوريا » (١٧) وهو مرض معروف ، ولكنه نادر إذ يصاب به طفل واحد من كل أربعين ألف طفل ، ويحدث هذا المرض تشويهاً قليلاً (١٨) ، ولوحظ أنه في كل مئة طفل مريض عقلياً في المستشفيات الأوروبية يوجد أربعة مصابين عقلياً مصابين بهذا المرض . وقد أثبتت الدراسات الطبية أن هذا المرض هو خلل وراثي يرجع في الحقيقة إلى جينة مفردة متنحية ، ويمكن تمييز الأطفال المصابين به من طريق فحص بولهم . وهكذا نجد أماننا مثلاً واضحاً لخلل يرجع كلية إلى عوامل وراثية ، ويمكن التحقق من وجود المرض بأسلوب علمي دقيق ، فإذا أخذنا برأي القائلين بأن الطبيعة البشرية غير متفردة فإن النتيجة المباشرة هي عدم التوصل إلى أية فائدة من علاج هذا المرض ، ولكن الحقائق التي توصل إليها التقدم العلمي تثبت إمكانية العلاج وبخاصة إذا توفرت شروط معينة ، فقد كشف البحث العلمي من حقيقة هامة ، وهي أننا إذا أتحنا للأطفال المرضى غذاء خالياً من مادة « الفينيلالانين » (١٩) - وهي المادة التي تسمم الجهاز العصبي وبالتالي تحدث الخلل العقلي - منذ التشهور الأولى من حياة الطفل المصاب بهذا المرض ، يكون هناك احتمال مرتفع جداً لنشأة الطفل دون أصابته بهذا الخلل العقلي ، وهكذا من طريق منع غذاء معين ، وهو عمل ثقافي ، جعلنا الأطفال المصابين بهذا المرض يمشون - علمياً - في بيئة جديدة مختلفة ، وهي البيئة التي لا تحتوي على مادة « الفينيلالانين » ، وبالتالي أبطلنا الخلل العقلي لعدم توافر تلك المادة المسببة له ، وهكذا لم يصبح هؤلاء الأطفال معوقين عقلياً وإنما هم متساوون مع الأطفال العاديين الآخرين . وبعد هذا المثال نعود إلى السؤال الهام : هل نستطيع - إذن -

في التعليم والمراكز الاقتصادية والاجتماعية ومنطقة السكن ، تنخفض فروق متوسطات الذكاء بصورة ضعيفة جداً ، ويشير كذلك إلى أنه في حالة مقارنة عينات من الزوج المتضمن إلى طبقات أعلى من الطبقات التي تنتمي إليها عينات البيض ، لا نجد أي تأثير على الفروق الموجودة بين متوسطات الذكاء للسلالتين .

وتتعلق النتيجة الثالثة بالسؤال الخطير حول مدى إمكانية تغير الطبيعة البشرية ، بحيث يمكن لنا الاستفادة العملية من البحوث العلمية في هذا المجال ، من طريق الكشف عن الأساليب الفنية لرفع مستوى الذكاء المتدني عند بعض السلالات .

بمراض إيسينك القائلين بأنه ما دامت الفروق العقلية بين الجماعات السلالية هي فطرية مورثة ، فبالإمكان أن نستطيع عمل أي شيء بخصوصها ، وذلك لأننا إذا أخذنا بهذا الرأي ، فإن التحسينات في مستوى الذكاء تصبح مستحيلة ، وبالتالي تصبح جميع الأبحاث في هذه المجالات عديمة الجدوى .

ويقرر إيسينك أن الحقائق ونتائج الأبحاث العلمية قد أثبتت أنه إذا حددنا بدقة علمية متناهية الأسلوب الذي تعمل وفقه العوامل الوراثية ، وكذلك التأثيرات التي تحدثها في الكائن الحي ، فإنه يصبح في إمكاننا تصميم عمليات من شأنها أن تتيح لنا استخدام قوى الطبيعة في صالحنا بدلاً من التصدي لها ، وهنا نصل إلى تصميم وضع يبيثق ثقافي يؤثر في الطبيعة الوراثية تأثيراً مفيداً بالنسبة لنا . ولا شك أن القارئ يشعر بحاجة قوية إلى مثال لتوضيح تلك الإجراءات ، فلنأخذ مرض

Phenylketonuria.

(١٧)

(١٨) إن القائمية العقلية من الأطفال المصابين بهذا المرض ، يعادل مستوى تعهدهم العقلي مستوى الأطفال الذين في نصف عمرهم الزمني .

Phenylalanine.

(١٩)

جماعة بشرية ما على ضرورة انخفاض جميع قدراتها العقلية الأخرى . ولذلك يجب أن تهتم البرامج التعليمية الحديثة بالفروق الفردية في القدرات العقلية وكذلك بمنوسطات مستويات القدرات العقلية للجماعات البشرية المختلفة . وهو يعارض بشدة الاتجاه التعليمي القائم على أساس وجود طريقة تعليمية واحدة لجميع الأطفال - على أساس أنها انفصل طريقة - بدون الاهتمام بشخصياتهم وقدراتهم وفروغهم البيئية ، أن الاعتراف بالفردية البشرية يبدو أمراً ضرورياً لتحقيق أى تحسين في النظم التعليمية .

وأخيراً يعدد الأستاذ إيسينك المسؤولية الاجتماعية للعلم في خاتمة كتابه القيم ، ويشير في تلك الخاتمة إلى ما قاساه الإنسان الأسود - لقرون عدة - من شتى ألوان الاضطهاد والاستغلال والاحتقار على أيدي السلالة البيضاء ، والفريق في الأمر ، أنه لا يزال حتى اليوم يوجد الكثيرون الذين ينكرون حق الإنسان الأسود في المساواة والعدالة ، ولا شك أن هؤلاء يحملون وزراً ثقيلاً ، وإذا كانت الأبحاث العلمية تبين دور العوامل الوراثية في خفض مستوى ذكاء الزوج الأمريكيين ، فإنه من المحتمل جداً أن يرجع ذلك إلى « الآثار البعيدة » للبرامج التي اقترنها البيض في حق آبائهم ، وشبهه هذا الموقف من ملاحظته من تدنى مستوى فحوص الذكاء لدى الإيرلنديين عند مقارنتهم بالانجليس ، فمن المحتمل جداً أن يرجع ذلك التدنى في مستوى الذكاء إلى الاضطهاد الذي عانى منه الإيرلندي خلال قرون كثيرة على أيدي الانجليس .

وهكذا يتضح الهدف وهو رفع مستوى الذكاء عند الزوج الأمريكيين ، وكذلك يعدد

أن تغير الطبيعة البشرية ؟ يرى الأستاذ إيسينك أن إجابة هذا السؤال تقتضي تحديد معاني اللفاظ المستخدمة بدقة متناهية ، فإذا كنا نقصد بهذا السؤال ، هل نستطيع تغيير « الطراز العرقى » أو « النية الوراثية » (٢٠) ، فإن الإجابة المتاحة حتى اليوم هي غالباً بالنفى ، هذا على الرغم من توافر بواكير الثورة العلمية التي قد تنبئ لنا الدخول في ميدان « الهندسة الوراثية » (٢١) ، ولكن بالنسبة للوقت الحاضر يجب أن نقبل الطراز العرقى كما هو موجود . أما إذا كنا نقصد من السؤال إمكانية تغيير « الطراز المظهري » (٢٢) ، فإن الإجابة يجب أن تكون إيجابية ، لذلك عندما نقرر أن قوة تأثير العوامل البيئية في مستوى الذكاء تعادل ٢٠٪ ، فإتينا نمضى أن « الطراز المظهري » قد خضع فعلاً - ولو بصورة جزئية - للضبط البيئي . ومن طريق تقدم البحث العلمى والكشف الدقيق من ميكانيزمات تأثير العوامل الوراثية وكذلك العوامل البيئية، فإتينا - ولا شك - سنصل إلى تغيير الطراز المظهري للطبيعة البشرية ، وإذا دفعنا حسب الاستطلاع إلى التساؤل عن الحدود التي تقف عندها الامكانيات في أحداث مثل تلك التغيرات، فإتينا لا نعرف شيئاً من هذه الحدود بعد لعدم توافر البحوث العلمية الكافية في هذا الميدان .

ثم ينتقل العلامة إيسينك إلى النتيجة الرابعة ، وهي تتمثل فيما يجب علينا الاقدام عليه الآن ، وفي حدود الواجبات التي حللها ببراعة متناهية ، أن ما يمكننا عمله الآن هو الاستخدام الأمثل للقدرات المتاحة فضلاً للأطفال ، وهذا أفضل كثيراً من تجميد أبحاثنا حول فرض خاطئ يقرر أن جميع الأطفال يتساوون - وراثياً - في قدراتهم العقلية . ولا يدل انخفاض مستوى قدرة عقلية معينة عند

Genotype. (٢٠)

Genetic Engineering. (٢١)

Phenotype. (٢٢)

المشائق ، ليس للألمان الذين خنقوا الملايين منهم ، وإنما للعرب الذين أكرموا وقادتهم منذ مئات المسنين . ويبدو لي أنه كان من الأفضل أن تضاف إلى عنوان الكتاب العبارة التالية : « دراسة تطبيقية عن الولايات المتحدة الأمريكية » ليكون عنوان الكتاب معبراً حقاً عن الموضوعات التي بداخله .

وعلى الرغم من الإشارة إلى أن أدق وأحدث الآلات (٢٣) قد استخدمت في طبعه ومراجعته ، إلا أنه يوجد خطأ (٢٤) مطبعي واحد يقع في صفحة ١٣١ في السطر الحادي عشر .

وأخيراً أشير إلى عرضه مبدا المسؤولية الجماعية عندما تحدث في الخاتمة عن ضرورة اعتراف المنصرين البيض بالمساواة في الحقوق والواجبات بين البيض والسود ، وصور هذا الاعتراف في صورة تكفير عن الجرائم التي اقترفها آباؤهم البيض ، واعتقد أنه كان من الأفضل ، ونحن في القرن العشرين ، أن نستخدم مفاهيم أخرى غير المسؤولية الجماعية التي تنكرها القوانين الجنائية الحديثة ، ومن أمثلة ذلك الفلسفات الحديثة والأيديولوجيات السياسية والقيم الدينية والأخلاقية .

إيسنيك المنهج وهو المزيد من الأبحاث العلمية في ميدان السلالات ، ذلك الميدان الذي أهمل كثيراً حول مما قد يظهره من حقائق .

سادساً : النقد

استمعت كثيراً بدراسة هذا الكتاب القيم ، الزاخر بالحقائق والموضوعات الشيقة ، ويتميز المؤلف بقدرة فائقة على التحليل وعلى معالجة كمية ضخمة من الحقائق بمهارة فائقة ، ولا شك أنه استطاع امالة اللشام - في حدود أحدث الحقائق العلمية - من موضوع من أهم وأخطر موضوعات النصف الثاني من القرن العشرين وهو العلاقة بين السلالة والدكاء والتربية ، ولا يجب المرء إذا علم أن الكتاب قد أعيد طبعه ثلاث مرات في نفس السنة التي نشر فيها .

ولكن لي بعض الملاحظات ، فقد لاحظت تأثر المؤلف بمواقفه الشخصية - بصفته يهودياً نشأ في ألمانيا النازية - وقد اعترف بذلك صراحة ، وعبر عن أسفه لما تعرض له اليهود من مذابح على أيدي الألمان في الأربعينات ، وكم كنت أود أن يكون عادلاً أيضاً ، فيقرر في السبعينات أن هؤلاء اليهود أنفسهم يعلقون

IBM. (٢٣)

For should be four. (٢٤)

من الكتب الجديدة

كتب وصلت الى ادارة المجلة ، وسوف نعرض لها بالتفصيل في الاعداد القادمة

- (1) Bowett D.W., *The Search for Peace*, Routledge & Kegan Paul, London 1972.
- (2) Chasteen Edgar R., *Birth Control*, Prentice Hall Inc., N.J. 1972.
- (3) Eisenberg, Abne M. & Joseph A. Ilardo, *Argument: An Alternative to violence*, Prentice Hall Inc., N.J. 1972.
- (4) Giffen Lois Anita, *The Theory of Profane Love Among the Arabs : The Development of the genre* University of London Press, London 1972.
- (5) Martin James, *Future Developments in Telecommunications* Prentice-Hall Inc., N.J. 1971.

★ ★ ★

مطبعة حكومت الكويت

العدد التالي من المجلة

العدد الرابع المجلد الرابع

يناير فبراير مارس سنة ١٩٧٤

**قسم خاص عن الرياضيات لغة العلم
بالإضافة إلى الأبواب الثابتة**

ليرة	٣	سوريا	ريالين	٥	الخليج العربي
دينار	٢٥٠	مصر	ريالين	٥	السعودية
دينار	٢٥٠	السودان	قلم	٤٠٠	البحرين
قروش	٣٥	ليبيا	قلم	٤٠٠	اليمن الجنوبية
دينار	٤٠٠	مستط	ريال	٤٥	اليمن الشمالية
دينار	٥	الجزائر	قلم	٣٠٠	العراق
دينار	٥٠٠	تونس	ليرة	٤,٥	لبنان
دينار	٥	المغرب	قلم	٢٥٠	الأردن

عالم الفكر

المجلد الرابع - العدد الرابع - يناير - فبراير - مارس ١٩٧٤

الرياضيات في العلم

- استخدام الأساليب الرياضية
- والإحصائية في العلوم الإنسانية
- التركيب الرياضي النصاعدي
- في الأجهزة الحاسوبية
- الرياضيات والنظرية الاجتماعية
- استعمال وسوء استعمال
- نظريات المباريات

عالم الفكر

رئيس التحرير : أحمد مشاري العدواني

مستشار التحرير : دكتور أحمد أبو زيد

مجلة دورية تصدر كل ثلاثة أشهر عن وزارة الإعلام في الكويت * يناير - فبراير - مارس - ١٩٧٤
المراسلات باسم : الوكيل المساعد للشؤون الفنية * وزارة الإعلام - الكويت : ص ٠ ب ١٩٣

المحتويات

الرياضيات لغة العلم

٣ بقلم التحرير	تمهيد
١١ استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في العلوم الإنسانية	دكتور فادر فرجاني
٣٧ التركيب الرياضي التصادمي في الأجهزة الحاسبة	دكتور حسام البيلوي
٩٩ الرياضيات النظرية والاجتماعية	دكتورة ناهد صالح
١١٧ استعمال وسوء استعمال نظرية الجبريات	ترجمة الاستاذ أسامة أحمد مصطفى

★ ★ ★

آفاق المعرفة

١٢١ حرية الفنان	دكتور نروت مكاشة
١٦١ الشعر الشعبي	دكتور يوسف خليل
١٩٥ القدرة العقلية للمرأة ومتطلبات العلم	ترجمة الدكتور ملال جرجس

★ ★ ★

ادباء وفنانون

٢١٣ فرديش شيلز - عالم الجمال وفيلسوف الحضارة	دكتور زكريا ابراهيم
-----	--	---------------------

★ ★ ★

عرض الكتب

٢٣٥ معجم أكسورد	عرض وتحرير الدكتور داود حلمي أحمد السيد
..... دراسة في معجم اللغة الانجليزية على أسس تاريخية

الدراسات التي تنشرها المجلة تعبر عن آراء اصحابها وحدهم .

الرياضيات لغة العلم

تقديم

حين وضع أوجيست كومت Auguste Comte تصنيفه الشهير للعلوم في كتابه « دروس في الفلسفة الوضعية » Cours de Philosophie Positive اعتبر الرياضيات بمثابة القاعدة الأساسية المثينة التي ترتكز عليها كل العلوم الأخرى وترتفع من فوقها وتبنى عليها كل تخصصاتها وتسترشد بمبادئها وقواعدها في فهم وتحليل الظواهر والحقائق التي تهتم هذه العلوم المختلفة بدراستها . ولقد رتب كومت العلوم بمذلك ترتيباً تصاعدياً من حيث البساطة والتعقيد ابتداءً من الفلك حتى علم الاجتماع الذي اعتبره أكثر العلوم تعقيداً ، وذهب في ذلك إلى أن كل علم من العلوم التي تمرض لها في تصنيفه يعتمد بالضرورة على العلوم التي سبقته في ذلك الترتيب وعلى نتائجها ومناهجها ، كما أنه هو ذاته يعتبر في الوقت نفسه بمثابة مدخل أو تمهيد للعلم الذي يليه . . ومن هنا كانت الرياضيات عنده هي (أبسط) العلوم على الإطلاق لأنها لا تعتمد على غيرها من العلوم ولا يحتاج المسرد في فهمها إلى الاستعانة بأي علم آخر في الوقت الذي تعتمد

عليها العلوم الأخرى جميعاً ويستعين بها المرء في محاولته التعمق في فهم تلك العلوم ، وقياساً على ذلك فإن علم الاجتماع يعتبر عنده أكثر العلوم تعقداً نظراً لاعتماده على مناهج العلوم الأخرى الأكثر منه بساطة . بل إن عالم الاجتماع كثيراً ما يجد نفسه مضطراً إلى الاستعانة بحقائق ونتائج تلك العلوم لفهم المجتمع الإنساني والظواهر الاجتماعية المعقدة المتشابكة فكان البساطة والتعبد عند « كونت » يعنيان مدى احتياج أى علم من العلوم لفهمه أو استغنائها عنه وليس مدى (سهولة) هذا العلم أو صعوبة ودقته على الأفهام . وعلى ذلك فإن (بساطة) الرياضة لا تعنى سهولة فهمها أو عدم الحاجة إلى بذل الجهد في تعلمها أو أنها أقرب إلى النفس من علم الاجتماع مثلاً ، وكل ما يعنيه ذلك هو بساطة المبادئ والقواعد التي تركز عليها بصرف النظر عن أى اعتبار آخر .

وليس ثمة شك في أن الطريق إلى الرياضة ليس سهلاً ميسوراً ، وهذه حقيقة عسير عنها الرياضيون اليونانيون أو **أقليدس** في عبارة شهيرة وذلك حين طلب إليه بطلميوس الأول أن يخبره بسرعة واختصار عن ماهية الهندسة فأجاب بأنه ليس هناك طريق ملكي (أى سهل ميسور) إلى الهندسة . وهو قول يصدق على الرياضة عموماً ، فرغم بساطة رموزها وقواعدها فإن هذه الرموز والقواعد ذاتها تمثل في نظر الكثيرين أكبر عائق يمنع من تعلمها والإقبال عليها . ولكن طريق الرياضة طريق طويل بمعنى آخر ، وذلك إذا نحن أخذنا في الاعتبار الفترة الزمنية الطويلة التي استغرقتها الرياضة في نموها وتطورها حتى وصلت إلى ما هي عليه الآن « ملكة العلوم » ، كما يحب الرياضيون أن يصفوها . وهو زعم يجد الكثير من التحدي والمعارضة والإنكار ليس فقط من جانب المتخصصين في العلوم الإنسانية الذين يرى كل منهم أن العلم الذي تخصص فيه هو أصل العلوم أو « ملك العلوم » بل وإيضاً من جانب المتخصصين في العلوم الطبيعية أو العلوم « الدقيقة » .

والأغلب أن الإنسان شغل منذ البدء بالرياضة أو على الأقل بالعد والحساب الذي يعتبر أبسط وأسهل جانب في الرياضة . فلقد كان الإنسان المبكر أو إنسان ما قبل التاريخ في حاجة إلى أن يعد ويحصى ما حوله ، ولكنه بالضرورة لم يستطع أن يرتفع بالعد والحساب إلى أبعد من مستوى معين ، وذلك بحكم بساطة البيئة التي يعيش فيها وعدم تنوعها وقلة ممتلكاته واحتياجاته ومطالبه . ويرى الكثير من العلماء أن الإنسان الأول لم يستطع أن يتجاوز في العد لثلاثة أرقام أو على الأصح لم يكن لديه أسماء لأكثر من الرقم اثنين أو ثلاثة . وكثير من علماء الأنثروبولوجيا الذين عاشوا لفترات طويلة بين بعض الشعوب والقبائل (البدائية) المنزوية يرون أن هذه القبائل كانت حتى عهد قريب لا تستطيع أن تعد إلى أكثر من الرقم خمسة لم تعود بعد ذلك لتتجمع بين هذه الأرقام ، فبدلاً من العدد ٦ أو ٧ أو ٨ كانت تعد خمسة وواحد وخمسة واثنين وخمسة وثلاثة وهكذا . ولقد كان من الطبيعي أن يستعين الإنسان في بداية الأمر في العد والحساب ببعض أعضائه جسمه مثل أصابع اليدين ثم أصابع القدمين ، وهي طريقة لا يزال الأطفال يلجأون إليها حتى الآن في بداية تعلمهم الحساب . ولعل أقصى ما أمكن للإنسان المبكر أن يصل إليه في العد هو الرقم ٢٠ - حسب ما يذهب إليه بعض العلماء - وهو رقم يعتقد أصحاب الحساب المدرسية التطورية أن له بعض البقايا والرواسب والمخلفات التي تظهر حتى الآن في بعض اللغات الحديثة مثل

الفرنسية حيث يعبر عن الرقم ٨٠ بأنه « أربعة عشرينات quatre vingt » وعن الرقم ٩٠ بأنه « أربعة عشرينات وعشرة quatre-vingt-dix » ويعتبرون ذلك دلالة على مرحلة سابقة من مراحل تطور العد والحساب .

والأغلب أيضاً أن الرياضة بالمعنى المفهوم لنا الآن لم تتفجع وتنبور الا منذ حوالى عشرة آلاف سنة وذلك حين بدأ المجتمع الإنسانى يستقر فى مناطق معينة بالذات ويتحول من حياة البداوة والنجعة الى حياة الاستقرار وبالذات الى حياة الزراعة المستقرة فى وديان الأنهار .. وادى النيل وما بين النهرين ووادى السند ، وما يرتبط بحياة الزراعة والاستقرار من ضرورة معرفة حساب الأيام والشهور والفصول ومواسم البذر والحصاد وما تحتاجه الأرض من مقادير معينة من الماء والبذور ، ومقدار المحصول ، وما يرتبط بهذا كله من التطلع نحو المستقبل وضرورة تخزين الفائض من المحصول لوقت الحاجة اليه . وهذه كلها أمور لم تكن واضحة فى ذهن الإنسان الأول فى مرحلة التنقل والبداوة التى تعتمد على الجمع والالتقاط أو على الصيد والقنص ، وهى انماط من النشاط الاقتصادى تتميز باستهلاك ما تقدمه الطبيعة للإنسان دون أى محاولة أو رغبة أو حاجة من جانبه الى التخزين أو الى تجديد تلك الموارد وتنبيتها أو المحافظة عليها لاعتبارات المستقبل والغد .

والواقع أن الحقائق الرياضية التى تبدو الآن بسيطة لنا احتاجت الى مئات بل آلاف السنين من التطوير والتغيير والتحسين والتعديل والحذف أو الإضافة حتى أصبحت على ما هى عليه الآن . ويكفى لتبيين ما نقصده من ذلك أن نضرب مثلاً يجب مؤرخو الفكر الرياضى الاستشهاد به ، وهو الطريقة التى توصل بها الإنسان فى آخر الأمر لترتيب الأرقام بعضها بالنسبة لبعض فى كتابة أى عدد ، وهى طريقة نتعلمها نحن الآن فى المدارس منذ الصغر بحيث أصبحنا نمارسها بشكل آلي وبحيث أصبحت تبدو لنا بسيطة للغاية ، مع أن ترتيب هذه الأرقام بعضها الى جانب بعض بحيث يكون لكل رقم قيمة عددية معينة ومحددة قد تطّلب قروناً طويلة قبل الوصول الى فكرة وضع الأرقام ذات القيمة العددية الأكبر الى اليسار بترتيب تصاعدي ، والأرقام ذات القيمة العددية الأصغر الى اليمين بترتيب تنازلي ، وذلك بالنسبة الى رقم معين هو ما اصطلاح على تسميته برقم الاحاد بحيث يوضع على يساره الرقم الدال على العشرات ثم الرقم الدال على المئات فالآلاف وما الى ذلك ، وبحيث تشير الأرقام التى توضع الى يمينه الى جزء معين أو الى نسبة معينة منه هو ذاته ، وبنفس الترتيب ولكن بطريقة تنازلية . فأول رقم يوضع الى يمين رقم الاحاد تكون له قيمة عددية تساوى ١ من رقم الاحاد ، والى يمينه يوضع الرقم الدال على ١٠ لم يجله من القيمة العددية لذلك الرقم المركزى ، وهكذا . ويُسَمَّر بـ **برجاميني** Bergamini فى كتابه القصير المتجم عن « الرياضيات Mathematica » عن ذلك بقوله : ان العدد ٤٣٢١٥٧٦٥٨٠ يعنى فى حقيقة الأمر : $٨ \times ١٠٠٠ + ٧ \times ١٠٠ + ٦ \times ١٠ + ٥ \times ١ + ٤ \times ٢ + ٣ \times ١ + ٢ \times ١ + ١ \times ١$. فالعدد المشار اليه اذن هو طريقة مختصرة للتعبير عن كل تلك العملية الحسابية الطويلة المعقدة . وقد استغرق الوصول الى هذه العملية — كما ذكرنا — قروناً طويلة من العمل والتفكير الذهني الشاق المتواصل . بل ان العلامة الدالة على الصفر لم تظهر الا بعد ان تطورت فكرة الأرقام الاخرى بمر من طويل ، على الرغم مما يبدو

من بساطة ذلك (الصفر) . والواقع أن (اختراع) علامة للصفر يُعتبر في كثير من الكتابات أهم وأخطر خطوة في تاريخ الرياضة . والرأي السائد هو أن البابليين توصلوا إلى ذلك الاختراع بعد عام ١٠٠٠ قبل الميلاد وأن ذلك أدى إلى حدوث انقلاب خطير في نظام العد والحساب وإلى زيادة الدقة في تلك العملية . نبذون الصفر يصعب على المرء مثلاً حين يرى أمامه رقمين موضوعين أحدهما إلى جانب الآخر مثل رقم ٢ ، ٣ ودون أن يكون بينهما فاصل ، أن يعرف إذا كان هذان الرقمان يشيران إلى العدد ٢٢ أو ٣٠٢ أو ٣٠٢٠٢ وهكذا .



ولقد سار تقدم الرياضيات ونموها خطوة بخطوة مع تقدم العلم ونموه . فمثل عهد **جليليو** و**نيوتن** أخذ علماء الفيزياء يفكرون في الفضايا وحدود ومصطلحات رياضية كما أن علماء البيولوجيا المحدثين يميلون الآن إلى قياس دقة أبحاثهم بمدى إمكان التعبير عنها في تلك الألفاظ والحدود والمصطلحات ذاتها ، بل إن علم النفس الذي كان حتى عهد غير بعيد يعتبر من الدراسات (غير الدقيقة) بدأ هو أيضاً يعتمد اعتماداً متزايداً على الرياضة وعلى الأساليب الرياضية وتبعته في ذلك العلوم الإنسانية والاجتماعية الأخرى مثل علم الاجتماع ، مع اختلاف طبيعة الحال في مدى ودرجة الميل إلى اتباع تلك الأساليب وتطبيقها . وسوف يجد القارئ في الدراستين المنشورتين في هذا العدد والتين كتبهما **الدكتور نادر فرجاني** و**الدكتورة ناهد صالح** عرضاً شيقاً لكثير من المشكلات المنهجية التي تقابل الباحثين في العلوم الاجتماعية والإنسانية في محاولتهم استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في دراسة الظواهر الاجتماعية وطوعاً ومضغراً تخصصهم إلى تلك الأساليب والمناهج .

وكثير من الكتاب يرون أن الدور الرئيسي الذي تلعبه الرياضة في مجال العلوم المختلفة وبخاصة العلوم الفيزيائية يتمثل في أنها تزود العلماء والباحثين بلغة تصلح أساساً أو أداة لمعالجة المشكلات الكمية في تلك العلوم . وجانب كبير من هذه اللغة يأخذ شكل الرموز الرياضية التي تصلح للتعبير بشكل دقيق ومختصر وواضح عن الأفكار المعقدة . وهذا نفسه هو الذي يدفع العلماء في كثير من فروع التخصص إلى استخدام الرموز الرياضية كلما أمكنهم ذلك بحيث يصل الأمر ببعضهم إلى المبالغة الشديدة في الاعتماد على تلك الرموز . وليس أدل على هذه المبالغة من اتجاه الكثيرين من علماء الأنثروبولوجيا المحدثين إلى استخدام الرموز والعلامات الرياضية في المجتمعات البسيطة المختلفة أو المجتمعات (البداية) كما يسميها البعض ، وذلك على الرغم من أن تلك الأنساق والنظم تتمتع بدرجة من التعقيد يصعب معه وصفها بدقة باستخدام لغة الحديث العادية بينما يمكن عن طريق الاستعانة بالرموز الرياضية ضغط تلك العلاقات بحيث يستطيع المرء أن يستوعبها أو يفهمها بسهولة ، ومن ناحية ثانية فإن الرياضة تزود العلم بكثير من الصيغ العلمية التي شاع استخدامها الآن ولدرجة كادت معها أن تفقد جذبتها وبحيث كاد الناس ينسون مدى إسهام الرياضة في الوصول إليها ولزويد العلم بها ، وإن كان هذا الشيوع ذاته يمكن اعتباره دليلاً كافياً على مدى التسليم بدور الرياضة في العلم وأهميته وحيوية هذا الدور ، وبالتالي على مدى تغفل الفكر والأساليب الرياضية إلى مجالات العلوم المختلفة ، ولكن

الأهم من ذلك هو أن الرياضة تهيم للباحثين في مجالات العلوم المختلفة أساليب منهجية جديدة ودقيقة على ما سبق أن ذكرنا ، كما أنها تساعد تلك العلوم - بما في ذلك العلوم الاجتماعية وإن يكن إلى درجة أقل - على التنبؤ .

كل هذا قد يعنى في آخر الأمر أن الرياضة ليست مجرد نوع من المعرفة بقدر ما هي نوع خاص من اللغة ، أن أمكن هذا القول . وهي لغة يوم المتخصصون فيها أنه يمكن لجميع الكائنات العاقلة الذكية أن تفهمها وتستوعبها نظراً لأنها لغة مجردة وكاملة ، بصرف النظر عما قد تمنيه كلمة (كاملة) في هذا المجال ، وبصرف النظر أيضاً عن مدى عمق الاختلافات بين تلك الكائنات العاقلة أو الذكية في القدرة على الإدراك . وهناك كثير من التجارب التي تثبت على أي حال قدرة بعض الحيوانات وبخاصة القردة على فهم بعض الرموز الرياضية البسيطة . أما المهم هنا هو أن ذبوع أو انتشار تلك اللغة يرجع إلى أن قواعدهما محكومة تماماً بقواعد منطقية دقيقة ، وأن « مفرداتها اللغوية » عبارة عن رموز بسيطة يمكن استيعابها تماماً بشيء من الجهد وتطويرها بعد ذلك لحاجات الإنسان ، سواء في مجال الاستخدامات اليومية أو الحياة العملية أو التفكير العلمي الدقيق . فكان بساطة لغة الرياضة ودقتها هما اللتان تساعدان على انتشارها واتخاذها أساساً للتعبير عن الحقائق العلمية مهما تمعدت ومهما بلغت من الصعوبة والعمق والتشابك . فهي لغة تستخدم أصلاً الأرقام بدلاً من الأحرف ، والاعداد ، والحروف بدلاً من الأرقام غير المعروفة مع استعمال بعض العلامات الأخرى القليلة للإشارة إلى وجود علاقات معينة بين الأرقام والتدليل على قيام تلك العلاقات وهكذا . ومع أن هذه الاستخدامات هي التي تضفي على الرياضة مسحة من الصعوبة لأول وهلة فإنها أشبه شيء بالصعوبة التي يصادفها المرء حين يبدأ في تعلم أي لغة أخرى جديدة وإن كانت الرياضة كلفة تسمو على كل اللغات - في نظر الرياضيين على الأقل - في قدرتها الشديدة على اختصار التفكير كما ذكرنا .

وعلى أي حال فأننا لا نكاد نجد في الوقت الحالي أي نشاط إنساني أو إية عملية فكرية تخاف تماماً من أي أثر للرياضة والأساليب الرياضية أو لم يحاول الرياضيون ردها وأرجاعها إلى أسس رياضية . وإذا كان بعض الكتاب يرون أن ثمة علاقة قوية بين تقدم العلم وتقدم الرياضة على ما رأينا ، فإن الكثيرين يذهبون إلى أن تقدم الرياضة هو في ذاته مقياس ودليل على مدى تقدم الحضارة الإنسانية ككل . وكما يقول شابيلى Shapely في ذلك : « لقد تعلم الإنسان المبكر في بداية الأمر كيف يعد ويحصى ، ثم تعلم بعد ذلك كيف يقيس ، وأخيراً جداً تعلم كيف يحسب » (١) . وفي هذا المعنى نفسه يذهب الفيلسوف البريطاني برتراند رسل Bertrand Russell في كتابه : « The Study of Mathematics » إلى القول بأنه إذا كان القرن

Shapely, H.; Rapport, S. and Wright, H.; The New Treasury of Science, Collins 1965, p. 47.

التاسع عشر له الفضل في اكتشاف قوة البخار واكتشاف التطور فانه يستطيع في الوقت نفسه ان يفخر بأنه هو القرن الذي تم فيه اكتشاف الرياضة البحتة ، وان كانت الرياضة - بطبيعة الحال - قد تم تعميمها - حسب تعبيره - قبل مولدها بوقت طويل جداً كما هو شأن كثير من العلوم الأخرى . وهذا هو السبب في ان الكثير من الكتاب كانوا يشيرون الى ما يسمونه بالرياضيات البحتة قبل القرن التاسع عشر برمن طويل ، ولكن كل ما كانوا يعرفونه عن ذلك العلم حينذاك هو انه يتكون من الحساب والجبر والهندسة وما الى ذلك دون ان يعرفوا شيئاً عن العناصر المشتركة بين هذه العلوم جميعاً أو عما يميزها كلها من الرياضة التطبيقية . والمعروف على أي حال ان الرياضة البحتة تم اكتشافها على يدى بول Boole في كتابه عن « قوانين الفكر » (١٨٥٤) ، وهو عنوان خاطئ بالنسبة لما يحتويه الكتاب الذي يهتم في المحل الأول بالمنطق الصورى ، وهو اساس جوهرى بالنسبة للرياضة .



وكما سبق أن ذكرنا فان جانباً كبيراً من تفكير الانسان المعاصر وحياته ونشاطه اليومى يرتكز على الرياضة والأساليب والتصورات والمبادئ الرياضية ، وانه يستخدم تلك الأساليب والتصورات والمبادئ طيلة الوقت سواء أدرك ذلك أو لم يدركه ، فالرياضة ، كما يقول بريان ثويتس Bryan Thwaites في مقدمة كتاب برجاميىنى الذى منسبت الاشارة اليه « هي التخصص الذهني المركزى في المجتمع المتحضر والمجتمع التكنولوجى الحديث » ، وانه كلما تقدم المجتمع الإنسانى وارتقى كلما زاد اعتماده على الرياضة وتقلب الجانب الكمى فيه على الجوانب الكيفية بحيث يمكن القول - كما يلزم الى ذلك كثير من العلماء - ان الرياضة سوف تفوز في المستقبل القريب كل نواحي النشاط في المجتمع الإنسانى . وثمة دلائل كثيرة واضحة تشير الى هذا الاتجاه ، منها ان فروع الرياضة التى كانت حتى عهد غير بعيد غير ذات أهمية وغير ذات جدوى في نظر الكثيرين أصبحت تلب الان دوراً بالغ الأهمية في مختلف التخصصات والمهن ، اذ يعتمد عليها رجال الصناعة والعسكريون والقادة الحروب والمستغلون بالتخطيط وغير ذلك . ومن ذلك أيضاً زيادة الإقبال على استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية (الكمبيوتر) في تسهيل حل المشكلات الرياضية المعقدة التى تحتاج من الانسان الى وقت طويل جداً لم يمد العصر الحديث بكل ما يتسم به من علائم السرعة يتحمله أو يسمح به . وهذا لا يعنى بطبيعة الحال ان « الكمبيوتر » سوف يحل محل الانسان أو حتى أنه يستطيع أن يحل محل الانسان تماماً ، وكل ما يعنيه هو ان « الكمبيوتر » لا يحتاج الا لعدد قليل من الثوانى لكى يحل مشكلة شديدة التعقيد . بيد ان اعداد او (برمجة) هذه المشكلة قبل تقديمها لتلك الآلة الحاسبة الالكترونية يحتاج الى موجود عدد كبير من علماء الرياضة ولوقت طويل قد يستغرق عدة شهور . فالعنصر البشرى في مثل هذه العمليات ضرورى ولا غنى عنه . والدراسة التى يقدمها لنا الدكتور - المهندس

حسام الببلاوى فيها كثير من المعلومات الدقيقة التى تلقى كثيراً من الضوء على الدور الذى تلعبه تلك الآلات الحاسبة الإلكترونية فى حياة الإنسان المعاصر . (انظر فى ذلك أيضاً ما يذكره جاردنر **Gardner** فى كتابه : *More Mathematical Puzzles and Diversions*, Pelican 1961, p. 9 . من العلاقة بين الكمبيوتر والإنسان الحديث) .

هذا الكتاب نفسه الذى نسير اليه فى نهاية الفقرة السابقة دليل من الأدلة الواضحة على مدى انتشار التفكير الرياضى فى الوقت الحالى واتجاه الرجل العادى الحديث نحو الأخذ بأساليب الرياضة والتصورات الرياضية فى حياته اليومية . فالكتاب عرض لعدد كبير من الألغاز والمشكلات الرياضية التى تصلح لشغل أوقات الفراغ فى عمل ذهنى ناضج مفيد وهو تعبير عن اتجاه جديد يلقى الكثير من الاهتمام من الناس فى الخارج ومن مختلف الأعمار ويتمثل ليس فقط فى الأقبال على الشطرنج وغيره من الألعاب التى تعتمد على عمليات رياضية محسوبة ، بل وإيضاً على الأقبال الشديد على الاطلاع على الكتب والمجلات التى تقدم مثل تلك الألغاز والأحاجى التى تقوم على مبادئ الرياضة . ولقد ظهر فى ذلك عدد كبير من الكتب لعل من أهمها كتاب *Scientific American Book of Mathematical Puzzles & Diversions* وقد تولت نشره مجلة *Scientific American* الشهيرة ، وهى من المجلات العلمية الرصينة التى تعمل على تقريب العلم للأذهان ولا تجد أى تعارض بين الرصانة والدقة من ناحية ومحاولة تقريب الحقائق والمشكلات العلمية الموصلة لذهن القارئ غير المتخصص من الناحية الأخرى . وفى هذا العدد مقال مترجم عن تلك المجلة وهو مقال « استعمال وسوء استعمال نظرية المباريات » الذى قام بترجمته المهندس **أسامة أحمد مصطفى** ، وهو مقال يجمع بين العمق وعناصر التشويق . بل لقد ظهرت منذ سنوات مجلة للشباب بعنوان « *Recreational Mathematics* » تهتم كما هو واضح من اسمها بتقديم المشكلات الرياضية كوسيلة للترفيه وشغل أوقات الفراغ فى عمل جدى مفيد ، وهو أمر من شأنه أن يساعد على صيغ التفكير بصيغة رياضية واضحة . بل أن بعض الكتب الرياضية المبسطة التى ظهرت منذ زمن بعيد يعاد طبعها فى طبعات شعبية رخيصة لتشجيع القارئ العادى على الأقبال عليها ، وهذا فى حد ذاته دليل واضح على مدى الاهتمام بنشر التفكير الرياضى فى الوقت الحالى . ولعل أهم مثال لذلك هو الكتاب الذى كان **أدوارد لو كساس** *Eduard Lucas* قد ألفه فى فرنسا منذ عهد عهد بمنوان : *Récreations Mathématiques* ، وهو كتاب ضخم فى أربعة أجزاء ولم يلبث أن أعيد نشره فى طبعة رخيصة منذ سنوات قليلة . ويبدو أن ذلك الاتجاه استحوذ فى العالم الخارجى على أذهان الناس للدرجة أن عدداً من كبار علماء الرياضة عكفوا على كتابة كثير من الكتب التى تهتم بتبسيط مبادئها وإساليبها وخرجوا بذلك عن نطاق الكتابة للقارئ المتخصص الى رحاب القارئ العادى حتى يستطيع أن يفهم إحدى حقائق العصر الذى يعيش فيه .

وهذا كله معناه أن الرياضة ليست مجرد لغة للعلم وإنما هى فى حقيقة الأمر لغة العصر الحديث الذى يقوم على أية حال على العلم ، أو الذى يُعتبر العلم إحدى ركائزه على أقل تقدير . ورغم كل ما قد يقال من صعوبة تلك اللغة وصعوبة الإلمام بها فإنها كما سبق أن ذكرنا صعوبة تعادل ما يلقاه المرء حين يقبل على تعلم أى لغة جديدة . والظاهر أن الأطفال أقدر من الكبار

على التغلب على تلك الصعوبات وعلى استيعاب تلك اللغة ومعرفة مفرداتها الرمزية وقواعدها ، وهذا هو الشأن على أية حال بالنسبة لتعلم كل اللغات . والواقع أن ما يعرف باسم الرياضة الحديثة التي تدرس الآن في المدارس هو محاولة للاستفادة من هذه القدرة على استيعاب مصطلحات وأفكار المنطق الرمزي الذي يكمن وراء تلك الرياضة الحديثة . وقد يكون التحول التدريجي الذي نشاهده اليوم في مدارسنا من الرياضة التقليدية الى الرياضة الحديثة بداية لخلق جيل جديد من التلمذ يأخذون الحياة والعلم والتفكير العلمي الرصين بطريقة جديدة لم تتوفر للأجيال السابقة والحالية ، ويعملون على بناء المجتمع الجديد على أسس علمية دقيقة وصحيحة .

« المحرر »

★ ★ ★

سناد فرحانف ❁ -

استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في العلوم الإنسانية

« ... لأنه بالنسبة للاقتصاد والسياسة وكل اللغون ، لا يوجد فرع واحد من فروع العلم يطلقه تأثيراً أعظم من دراسة الأرقام : وميزتها الأساسية أنها تولد الرجل الفاعل وفي الأملح بطبيعتة ، وتجعله سريع التعلم ، حاسر البديهة ، متوقفاً على طاقاته الطبيعية » .
الافلون - القوانين

الرياضة mathematics هي اللغة الوحيدة التي يملكها البشر والتي لا تتأثر بأى تحيزات تنبع من المحتوى Context الذي تستعمل فيه. وكون الرياضة لا تعتمد على المحتوى (مساحة المربع يحكمها نفس القانون أياً كانت المادة المصنوعة منه) بالإضافة إلى استقلالها عن الخبرات الخاصة (مساحة المربع أيضاً يحكمها نفس القانون بغض النظر من الشخص الذي يقوم بحساب مساحته) (١) يجعلها اللغة العالمية الوحيدة للبشر .

❁ الدكتور نادر فرحانف مدرس الإحصاء بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، واستاذ مساعد بأحد بمركز البحوث الاجتماعية التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة .

(١) لاحظ أن معرفة القانون أو نتيجة العملية الحسابية قد تعتمد على الشخصي ولكن هذا يدخل في نطاق السلوك الإنساني لا الرياضة .

والرياضة هي علم دراسة الـ "structures" بفرض النظر عن المحتوى ، ولهذا فانه من الممكن باستخدام الرياضة ربط حقائق علمية ذات محتويات طبيعية مختلفة ولكن لها نفس البناء المنطقي ، وبالتالي فان الرياضة مناسبة تماماً كلفة للعلوم كما وصفها جاليليو . وزيادة على هذا ، فقد بدأ استعمال الرياضة كلفة للفنون باعتبار الأعمال الموسيقية أو اللوحات الفنية « يثن » متناسقة من الدرجات الصوتية أو التركيبات اللونية المختلفة . فقد أدت عمومية الرياضة وقدرتها على التجريد الى منفعتها المتزايدة وضرورتها للدراسة الدقيقة في كل فروع العلم والفن .

ولكن يجب ملاحظة أن الطول الرياضية توجد للمشاكل الرياضية فقط ، ولهذا فان أول ما يقوم به عالم الرياضة التطبيقية هو صياغة المشاكل الأساسية في مجال التطبيق في صورة رياضية واضحة ومحددة ، ثم بعد ذلك يمكن معالجة هذه المشاكل رياضياً . وفي بعض الأحيان لا يمكن تحديد المشاكل التطبيقية بدقة قبل الصياغة الرياضية لها ، وبعد ذلك يمكن أن نسأل أسئلة محددة متعلقة بهذه المشكلة .



أولاً - صعوبة التطبيقات الرياضية في العلوم الإنسانية

لا شك أن التطبيقات الرياضية في العلوم الإنسانية أصعب بكثير من التطبيقات الرياضية في المجال التقليدي للرياضة التطبيقية وهو العلوم الطبيعية . وذلك يرجع الى الأسباب الآتية :

- ١ - اختلاف مفهوم النظرية في العلوم الإنسانية عن الرياضة والعلوم الطبيعية .
- ٢ - صعوبة تعريف وقياس المتغيرات الأساسية بدقة في العلوم الإنسانية منها في العلوم الطبيعية .

فبالنسبة لعالم الرياضة تتكون النظرية من مجموعة من العلاقات المتسقة والمؤكدة بين متغيرات كمية محددة بحيث إذا طبقت على العالم الطبيعي (الفيزيقي) Physical world تحول الى تنبؤات قاطعة بما يحدث إذا سادت ظروف معينة . أما في العلوم الإنسانية فالنظرية غالباً ما تعنى نظاماً مرجعياً system of reference أو مجموعة من التعريفات والعلاقات بين سميات مستخرجة من مشاهدات فعلية أو تأملية .

كذلك هناك فرق هام بين التجريدات النظرية للعلوم الطبيعية والتجريدات النظرية للعلوم الإنسانية . فهناك ظواهر عديدة يمكن مشاهدتها بدقة وتعتبر تحقيقات realizations للعلاقات الطبيعية خاصة في نطاق الظواهر الفلكية والكهرومغناطيسية . مثل هذا الشراء التحقيقات التي يمكن مشاهدتها لا يفلدى الدراسات التجريدية في العلوم الإنسانية ، وهذا بالطبع راجع الى حقيقة أساسية وهي أن السلوك الإنساني أكثر تعقداً من سلوك الأجسام الصماء inert bodies .

ومكونات السلوك الإنساني والتركيب الاجتماعي لا تخضع للتعريف المحدد والقياس الدقيق ولكن لا بد من تلخيصها أو تجزئتها من عديد من «الأحداث» التي تدل على نمط سلوكي معين أو ظاهرة اجتماعية معينة . ولعل الطريقة الوحيدة التي يمكن بها التعبير عن الأحداث كميًا هي عدّها . ولكي تعد الأحداث يجب التعرف عليها ، وغنى عن البيان أن التعرف على أحداث معينة وتصنيفها ليس سهلاً في مجال العلوم الإنسانية ، وتزداد الصعوبة عند محاولة وضع معنى محدد لعدد مرات تكرار حدث معين . مثلاً ، قد يقرر أحد علماء الاجتماع أن يقيس قوة 1 بالنسبة لـ ب بنسبة عدد المرات التي يقوم فيها ب بتنفيذ ما يطلبه منه 1 . ولو أن مثل هذا التعريف يمكن تطبيقه عملياً ، ألا أنه يمكن الاعتراض عليه بأنه لا يعبر عن معنى القوة في حالات كثيرة ، كأن يكون ب ينفذ كل ما يطلبه منه 1 ولكن فقط لأن 1 يعلم تماماً ما يمكن أن يقوم به ب ويقتصر مطالبه على هذه الأشياء . في هذه الحالة لا يمكن القول بأن المقياس المقترح لقوة 1 بالنسبة لـ ب يعد سليماً . وحتى إذا أمكن وضع تعريفات مرضية للمفاهيم الاجتماعية من طريق عدّها أحداث معينة ، فإن عملية تسجيل الأحداث المكونة للتعريفات قد تصبح عسيرة في أي موقف محدد .

وعلى الرغم من صعوبة تطبيق العلوم الرياضية في مجال العلوم الإنسانية فإن دور الرياضة لا يقتصر على إعادة صياغة نتائج العلوم الإنسانية بصورة رياضية ، ولكن العلاقة هي علاقة تفاعل مشعر ومفيد لكلا الجانبين . فاستخدام العلوم الرياضية في العلوم الإنسانية يمكن أن يؤدي إلى تطوير العلوم الإنسانية ذاتها ، كما أن التطبيقات الرياضية في العلوم الإنسانية تثير مشاكل رياضية بحثة تكون مجالاً خصباً للبحث في العلوم الرياضية .



ثانياً : بناء النماذج الرياضية

من أعقد المشاكل التي تواجه المعالجة الرياضية في العلوم الإنسانية أن مجرد وضع تعريفات مرضية تماماً وجمع كل البيانات المطلوبة ووضوح كل الانتظامات العلاقية لا يكون بنيتاً رياضياً أكثر مما تكون مجموعة من الأحجار مبنية متكاملة ، إذ يجب أن ترتبط هذه العلاقات مع بعضها بصورة متسقة ومتكاملة .

وعلى الرغم من صعوبة بناء مثل هذا العلم الرياضي في مجال الدراسات الإنسانية في غياب نقطة انطلاق واضحة (مثل انتظام حركة الأجسام السماوية بالنسبة لعلم الفلك والرياضيات) فقد تمت محاولات كثيرة في هذا الاتجاه وكان أسلوب هذه المحاولات هو النموذج الرياضي .

والغرض من أي نموذج رياضي - انطلاقاً من بعض فروض وبديهيات أساسية - هو اشتقاق علاقات بين متغيرات بحيث يمكن - على الأقل من حيث البدء - تحقيق هذه العلاقات . وهذه العلاقات يمكن استخدامها في طائفة شرحية explanatory أو تنبؤية predatory . وأحياناً يمكن التوصل من طريق النموذج الرياضي إلى نتائج ما كان يمكن استنتاجها أو ملاحظاتها بدون النموذج ، وفي هذه الحالات تكون فائدة النموذج مضاعفة .

وينتشر علم الاقتصاد من أسهل العلوم الإنسانية طوعية للترييض mathematization ، لأن كثيراً من المفاهيم الاقتصادية يمكن التعبير عنها كمياً ، فالأسعار ، والإنتاج ، والاستهلاك ، ومعدلات الفائدة ، والأجور ، والأرباح وغيرها من المتغيرات الاقتصادية يمكن تمثيلها بأعداد . وبالرغم من وجود صعوبات عديدة مثل تعقيد السلوك الاقتصادي للبشر ، ونفورة فرص التجارب المحكومة controlled experiments ، وصعوبة تقدير معالم النماذج من البيانات المتاحة ، فإنه توجد نماذج رياضية كثيرة للسلوك الاقتصادي والظواهر الاقتصادية .

فعلى سبيل المثال ، يهتم التحليل الاقتصادي الديناميكي بالعمليات الاقتصادية التي يُعَدُّ مرور الزمن عنصراً هاماً فيها ، وقد استخدمت أساليب رياضية كثيرة - خاصة معادلات الفروق (٢) difference equations - في تحليل التقلبات الاقتصادية في نظام السوق الحر free market - كالعلاقة بين الإنتاج والسعر كدالة في الزمن . فالكمية المنزوعة من محصول معين في السنة (ن) ، وبالتالي العرض المتوقع في السنة (ن + ١) - ولنرمز له بـ (ع ن + ١) - قد يعتمد أساساً على السعر الذي يبيع به المحصول في العام السابق ، (س ن) ، أى أنه قد يكون لدينا علاقة مثل :

$$ع_n = ٦٠ + س_{n-1}$$

ومؤداها أنه ، بالإضافة الى حد أدنى معين ، يزيد المعروض من السلعة في السنة (ن + ١) كلما زاد السعر في السنة (ن) بصورة خطية . ولكن سعر السنة (ن) يتحدد بقوانين العرض والطلب العادية حيث يقل السعر كلما زاد المحصول . علاقة الطلب هذه قد تأخذ الشكل التالي :

$$س_n = ٤٠ - ٠.٤ ع_n$$

ومؤداها وجود علاقة خطية عكسية بين الكمية المعروضة والسعر . وبالتعويض من (س ن) في المعادلة الأولى من المعادلة الثانية نحصل على معادلة الفروق

$$ع_n = ٦٠ + (٤٠ - ٠.٤ ع_{n-1})$$

$$ع_n = ١٠٠ - ٠.٤ ع_{n-1}$$

التي تربط بين سعر السلعة في سنتين متتاليتين . وطبقاً لهذه العلاقة إذا كان ع = ١٠٠ فإننا نجد أن

$$٦٠ = ع_n + ١$$

$$٧٦ = ع_n + ٢$$

$$٦٩٦ = ٣ + ٤$$

$$٧٢١٦ = ٤ + ٤$$

.... وهكذا

ومن السهل أن نتصور أن مثل هذا النوع من المعادلات يمكن استعماله لدراسة الظواهر الاقتصادية المتذبذبة oscillatory عموماً .

ولقد أصبح التحليل الكمي quantitative analysis ، أو التطبيقات الرياضية في الاقتصاد ، جزءاً أساسياً من النظرية الاقتصادية، يرى تينبرجن و بوس Tinbergen and Bos مثلاً أن عملية التخطيط للتنمية تتم في أكفأ صورها بالاستعانة بالنماذج الرياضية ، حيث تكون مجموعة من النماذج الرياضية الهيكل الأساسي للخطّة .

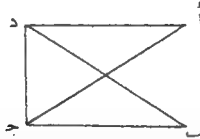
ويظن البعض أن استخدام الرياضة في العلوم الإنسانية لا بد وأن ينطوي على استعمال الأرقام والمعادلات ، وهذا غير صحيح . وللتدليل على ذلك نورد المثال الآتي لتطبيق أحد الفروع الرياضية الحديثة نسبياً (ونعني بذلك نظرية الأشكال graph theory) في مجال نظرية التنظيم Organization theory .

تبحث نظرية التنظيم في الطرق التي تتكون بها مجموعات من البشر في مجالات مختلفة . وتقدم فيما يلي مشكلة مبسطة في نظرية التنظيم ، لم نذكر بعض المبادئ الأساسية لنظرية الأشكال ونطبقها على المشكلة محل الاعتبار .

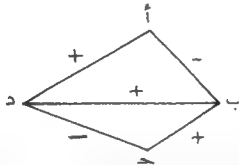
سنعتبر أن أي عضوين في بناء اجتماعي معين تربطهما علاقة واحدة ، وأن هذه العلاقة إما أن تكون مرضية ، غير مرضية، أو محايدة . العلاقة المرضية قد تعني أن العضوين يحبان بعضهما، أو يعنتقان آراء متماثلة أو يمكن أن يعملوا معاً . عكس هذه الصفات يحدد العلاقة غير المرضية . وإذا كانت العلاقة لا توصف بأنها مرضية أو غير مرضية ، سنسميها محايدة . والفرض هنا هو تحديد بعض المعايير التي يمكن إذا توفرت لبناء اجتماعي معين اعتباره متوازناً balanced طبقاً لمفهوم معين .

نظرية الأشكال تناسب تماماً الصياغة التقليدية لمشاكل البنّاء الاجتماعية . والشكل graph هو مجموعة من الأشياء نسميها نقاطاً points ، ووصلات بين هذه النقاط نسميها خطوطاً lines . سنرمز للنقط بالحروف أ ، ب ، ج ، وللخطوط بحرفين بين قوسين ، فمثلاً (أ ، ب) . ترمز للخط الذي يربط النقطتين (أ) و (ب) ، وفي شكل عادي يتحدد الخط بنقطتين ، وعلى هذا فإن (أ ، ب) هو بالضبط (ب ، أ) . وإذا كان الشكل يحتوي على خط (أ ، ب) ، نقول إن (أ) و (ب) نقط متجاورة adjacent . والمسار path بين النقطتين أ و ب هو متتالية من الخطوط (أ ، ج) ، (ج ، د) ، ، (هـ ، و) ، (و ، ب) حيث النقط ج ، د ، ، هـ ، و نقط متميزة distinct ومختلفة من أ و ب .

وإذا كانت $a = b$ فالمسار يسمى دورة cycle . فمثلاً الشكل التالى يتكون من أربع نقط وخمسة خطوط .

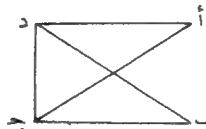
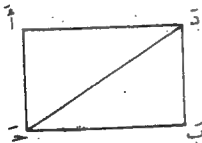


كذلك « (أ ، ب) ، (ب ، د) ، (د ، ج) » تمثل مساراً من أ الى ب . وهناك نوع خاص من الاشكال وهو الشكل ذو الاشارات signed graph ، وهو شكل عادى الا ان الخطوط فيه قد تكون موجبة او سالبة مثل الشكل التالى :



يسمى المسار فى الشكل ذى الاشارات موجباً اذا كان عدد الاشارات السالبة على المسار زوجياً ، وسالباً اذا كان عدد الاشارات السالبة على المسار فردياً . فمثلاً المسار « (أ ، د) ، (د ، ج) » « سالب ، والمسار « (أ ، د) ، (د ، ب) ، (ب ، ج) » « موجب .

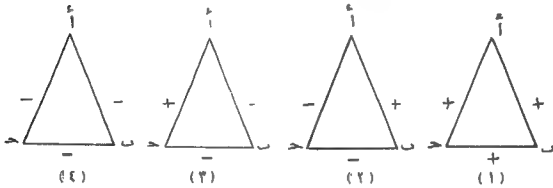
أخيراً ، يقال لشكلين ش ، س انهما متناظران isomorphic اذا كانت هناك علاقة تناظر وحيد one-to-one correspondence بين نقط ش و س بحيث تحفظ علاقات التجاور بين النقط . وبمعنى آخر ، يكون ش و س متناظرين اذا كان من الممكن تسمية نقط ش ا ، ب ، ج ، د ، ... ، ونقط ش ا ، ب ، ج ، د ، ... ، بحيث يوجد الخط (د ، ع) على ش اذا كان ، ونقط اذا كان ، الخط (د ، ع) على س ، مثلاً الشكلان الآتيان متناظران .



ونظرية الأشكال تدرس خصائص الأشكال التي لا تتغير للأشكال المتناظرة ، بمعنى آخر خصائص الشكل ش التي تكون صحيحة لكل الأشكال ش المتناظرة معه .

لا شك أن الأشكال ذات الإشارات تمد وسيلة ملائمة للصفاء الرياضية للعلاقات المرضية وغير المرضية في أي بناء اجتماعي . فاعضاء البناء الاجتماعي يمكن تمثيلهم بنقط ، والعلاقة المرضية بخط بإشارة موجبة ، والعلاقة غير المرضية بخط بإشارة سالبة ، وإذا لم يوجد خط بين النقطتين نعتبر العلاقة محايدة .

فمثلاً في حالة ما إذا كان لدينا ثلاثة افراد وليس أحد منهم محايداً مع الآخر فإنه يمكن تمثيل العلاقات الممكنة بينهم بالأشكال الأربعة الآتية :



(لاحظ أن الأشكال المتناظرة يجب ألا تفرق من بعضها ، فمثلاً الشكل

ينظر الشكل الثالث وبالتالي لا يوجد داع للدراسة في حد ذاته) .

في الحالة (١) كل الأطراف تتمتع بعلاقات مرضية ويمكن أن نعتبر هذا الموقف متوازناً . في الحالة (٢) ب و ج يتمتعان بعلاقة مرضية مع أ ولكن علاقتهما معاً ذات طبيعة مختلفة ونعتبر هذا موقفاً غير متوازن . في الحالة (٣) أ و ج يتمتعان بعلاقة مرضية وكلاهما يكره ب ونعتبر هذا موقفاً متوازناً . وفي الحالة (٤) كل من أ و ب يكره ج ولكنهما لا يستطيعان تكوين تحالف بينهما لأنهما يكرهان أحدهما الآخر ونعتبره أيضاً موقفاً غير متوازن .

وهنا نلاحظ أن مجرد صياغة المشكلة باستعمال نظرية الأشكال مكنتنا من وضع تعريف دقيق لمعنى التوازن بسرعة . وبالإضافة إلى هذا نلاحظ أن كل شكل يتكون من دورة واحدة ، وأن الدورة تكون موجبة في الحالات التي وصفناها بالتوازن وسالبة في الحالات التي وصفناها بعدم التوازن . وهذا أدى إلى اقتراح التعريف التالي : « الشكل المتوازن تكون كل دورة فيه موجبة » .

والآن نقدم - بدون إثبات - نظرية أساسية في دراسة الأشكال ، وهي نظرية البناء structure theory التى تعطينا معياراً لتحديد ما اذا كان شكل معين متوازناً . وتقسم النظرية على تعميم فكرة المسار - حيث افترضنا ان المسار لا يمر على أى نقطة عليه أكثر من مرة - الى متتالية الخطوط line-sequence - بين نقطتين ١ و ٢ حيث يمكن أن تمر متتالية الخطوط بنقطة عليها أكثر من مرة . واذا كانت ١ هى ب فان متتالية خطوط بينهما تسمى متتالية خطوط مغلقة closed ، وهى التعميم الطبيعى للدورة . وفيما يلى منطوق النظرية :

الشروط الاربعة الآتية متكافئة :

- ١ - الشكل متوازن (كل دورة موجبة) .
 - ٢ - كل متتاليات الخطوط المغلقة موجبة .
 - ٣ - أى متتاليتين لخطوط بين أى نقطتين لهما نفس الإشارة .
 - ٤ - كل النقط فى الشكل يمكن تقسيمها الى مجموعتين منفصلتين A و B بحيث أن كل خط موجب يربط نقطتين داخل إحدى المجموعتين ، وكل خط سالب يربط نقطتين كل واحدة منهما فى إحدى المجموعتين .
- وبالإضافة الى ان نظرية البناء تمكننا من التوصل الى عدة معايير متكافئة للسؤال فى المجموعات فهى تجيب على سؤال لى أهمية خاصة فى مجال العلوم السياسية ويتعلق بتوافق هيئة سياسية أو تشريعية معينة مع نظام الحزبين . فالشرط الرابع فى النظرية هو الصياغة الرياضية الطبيعية لهذه المسألة . فحوى هذا الشرط بالنسبة لهيئة تشريعية متوازنة - طبقاً للتعريف المقترح - ان أعضاها يمكن تقسيمهم الى مجموعتين - يمكن التفكير فيهما على أنهما حزبان - بحيث يكون التعاون ممكناً بين أعضاء المجموعة الواحدة فقط - أى تسود بينهم علاقات مرضية - وتصلح المعارضة القوية - أى تسود علاقات غير مرضية - بين أعضاء المجموعتين . أى ان التعريف المقترح للتوازن - كل دورة موجبة - ونظرية ابناء يؤيدان الى ان هيئة تشريعية معينة تكون متوازنة اذا كانت - وفقط اذا كانت - متوافقة مع نظام الحزبين .



ثالثاً - نظرية المباريات Game theory

تعد نظرية المباريات من أقدم الأساليب التى تقدمها العلوم الرياضية الحديثة لدراسة السلوك الانسانى أخذه فى الاعتبار الخصائص الرئيسية لمفهوم العقلانية فى التصرف rationality ، ويترجى منها النفع الكثير فى مجال التطبيق فى العلوم الانسانية . وجوهر نظرية المباريات هو دراسة الخصائص الأساسية العملية التى يتبارى فيها أكثر من طرف فى ظروف تكون فيها نتيجة أى تصرف من قبل أحد الأطراف غير مؤكدة بهدف تحقيق نتائج معينة بغض النظر عن الاطار الطبيعى الذى تحدث فيه هذه العملية . فمثلاً ، القواعد الاحتمالية التى تحكم نتيجة رمى قطعة عملة

– صورة أو كتابة – تحكم أى موقف آخر يمكن أن تكون نتيجته أحد وجهين متنافيين (مطر أو لا مطر في يوم من الأيام ، نجاح أو رسوب في اختبار معين ، وهكذا ...) .

ونظرية المباريات تقتصر على نوع معين من الألعاب (٢) ، ذلك الذى يكون التعارض conflict عنصراً أساسياً فيه . وهذا النوع من الألعاب يختلف عن ألعاب العطف – التى تناقشها نظرية الاحتمالات . ويمكن القول بأن نظرية المباريات تتعلق بتصرفات اثنين أو أكثر من الخصوم الأذكياء .

لضرب مثال مبسط تعتبر المباريات غير الصفرية ، أو التى يختلف مجموعها من الصفر non-zero-sum games . فى هذه المباريات مكسب أحد الأطراف لا يساوى دائماً خسارة الآخرين ، ولهذا فإن مكاسب كل منهم تدخل فى تركيب المصفوفة التى تعطى العلاقة بين مكاسب الأطراف والاستراتيجيات المختلفة التى يمكن أن يتبعها كل منهم pay-off matrix . وزيادة فى التبسيط نعتبر مباراة بين طرفين فقط ، ولنرمز لهما بالصفريين ١ ، ب ، ونفترض أن لكل منهما الخيار بين استراتيجيتين فقط نرمز لهما بالرموز ١ ، ٢ ، ب ، ب . تحتوى خلايا المصفوفة التالية على مكسب أ ثم مكسب ب على الترتيب فى كل اختيار ممكن للاستراتيجيات ، حيث يقاس المكسب بمقياس معين للمنفعة utility ، والمكسب السالب يعبر عن خسارة المنفعة .

	١	٢
ب	(١٠ - ١٠)	(١٠ - ١٠)
ب ١	(٩ - ٩)	(١٠ - ١٠)
ب ٢	(١٠ - ١٠)	(٩ - ٩)

فمثلاً إذا اختار كل من الطرفين الاستراتيجية الأولى المتاحة له كسب كل منهما ٩ وحدات ، وإذا اختار الاستراتيجية الثانية وب الاستراتيجية الأولى خسر (١) ١٠ وحدات وكسب (ب) ١٠ وحدات ، وهكذا ...

وهنا نلاحظ أنه إذا اختار كل من اللاعبين استراتيجية على أساس تقليل خسائره الى اقل حد ممكن مهما كانت استراتيجية الطرف الآخر – كما هو متبع فى المباريات الصفيرية أو التى يساوى مجموعها الصفر zero-sum games حيث مكسب كل طرف يعد خسارة للآخرين – سيؤدى الأمر بكل منهما الى خسارة ٩ وحدات ، فى حين أنه لو اختار كل منهما الاستراتيجية الأولى المتاحة له لكسب كل منهما ٩ وحدات .

الاسم التقليدى لهذه المباراة هو « معضلة السجينين » prisoners' Dilemma ومصفا للموقف الذى يستجوب فيه كل من سجينين ، فربكين فى جريمة ، على انفراد وهو يتساءل بينه وبين نفسه اذا كان السجين الآخر قد اعترف عليه . اذا وثق كل منهما بالآخر ولم يعترف

(٢) الترجمة العربية « نظرية الألعاب » توحى بان النظرية تطبق اسماً فى مجالات الترفيه والترفيه ، وهذا لم يصحح اذا توجب للنظرية تطبيقات فى غاية الجدية .

لا تثبت الجريمة على أيهما ، ولكن اذا اعترف كل منهما على الآخر أملاً في عقاب مخفف لنفسه انتهى الأمر بثبوت التهمة عليهما معاً .

ولكنه من الواضح أن هذه المباراة تصنف مواقف أخرى كثيرة نذكر منها على سبيل المثال سباق التسليح وتقييدات التعريفات الجرمية بين الدول ، فكل من الطرفين المعنيين يبدو وكأنه يتصرف لتحقيق مصلحته الخاصة بأن يكون أقوى من الطرف الآخر أو أن يحقق فائضاً في ميزان المدفوعات وتكون النتيجة أن يتكبد كل من الطرفين الكثير من التكاليف بدون أن ينتج عنها بالضرورة مزيد من الطمأنينة أو فائض في ميزان المدفوعات . فالبارة غير الصفرية تعتبر نموذجاً مصغراً للدراما الإنسانية للتعاون وتعارض المصالح وهي خير تعبير عن أن المصلحة الجماعية ليست فقط مجموع المصالح الفردية .

وجدير بالملاحظة أن نظرية المباريات لا ترمي إلى وصف كيف يتصرف البشر في مواقف فعلية في حياتهم أو حتى في ممارسة الألعاب ، ولكنها ترمي إلى اكتشاف المنطق الكامن في عمليات معينة مشتركة بين المباريات والحياة الواقعية . فنظرية المباريات تناقش كيف يتصرف الأطراف المعنيون اذا توفرت الشروط الآتية :

١ - اذا كانت مصالحهم محددة بطريقة لا تقبل الشك ، بمعنى آخر يمكن لهم أن يقرروا دائماً في كل موقف يتضمن تصرفات بديلة ومخاطر متعلقة بكل تصرف أي تصرف يفضلونه .

٢ - اذا كان يمكن لهم أن يستخدموا كل المعلومات المتاحة لهم وحساب النتائج الحقيقية في المواقف المؤكدة (غير الاحتمالية) deterministic والنتائج المتوقعة في المواقف غير المؤكدة (الاحتمالية) stochastic .

٣ - اذا كانت القواعد التي تحكم تسلسل ومدى التصرفات المسموحة بها ثابتة ومحددة صراحة .

وفي الحياة العملية لا تتوفر الشروط الثلاثة السابقة على الإطلاق . فالتناسل لا يعرفون ما يريدون ، ذلك أن ردود الفعل المحتملة لتصرف معين يمكن أن تكون أكثر من أن تحصر - دع جانباً حساب نتائجها - كما أن القواعد التي تحكم التصرفات البشرية غامضة وتغير من الزمن .

وهذا يصنعنا تسائل ، ما هي إذن القيمة الفعلية أو التطبيقية لنظرية المباريات ؟

والجواب على هذا التساؤل هو أن نظرية المباريات توفر لنا نقطة انطلاق أساسية للدراسات النظرية في مجال السلوك الإنساني العقلاني ببناء نماذج مجردة غاية في البساطة لنواح معينة من السلوك الإنساني . ولعلنا نذكر كيف بدأت الدراسات الرياضية في العلوم الطبيعية ، فقد كانت كلها تتميز باشتراط ظروف مثالية لا تتوفر على الإطلاق في الطبيعة (سطوح ملساء تماماً ، فراغ مطلق ، أجسام صلبة ذات كثافة منتظمة تماماً ، الخ ...) ولكن بدون هذه البدايات ما كان يمكن للعلوم الطبيعية أن تزدهر . على أنه يمكن أن نتوقع أن الرحلة للمعرفة المتعلقة بالإنسان

ستكون أطول كثيراً من الرحلة للمعرفة المتعلقة بالمادة الصماء ، نظراً لتقييد السلوك الانساني ، ولكن كان لا بد لهذه الرحلة من أن تبدأ .

والخلاصة هي أن نظرية المباريات ما زالت في المهد وأن ما تتناوله بالبحث لا زال مباريات مبسطة جداً . وهذا ليس عيباً ما دامت المباريات التي تدرس تحتوي على المعالم الأساسية للمواقف التي نحاول تحديدها ، وهنا تبدو أهمية القدرة على التفرقة بين ما هو أساسي وما هو ثانوي في موقف معين . كما أنه من الممكن تطوير هذه المباريات وزيادة طاقتها الوصفية أو التنبؤية بإضافة متغيرات جديدة أو تعديل علاقات معينة أو من طريق استحداث الطرق والأساليب الرياضية والملائمة للتربص في العلوم الانسانية . فالرياضة التحديدية *deterministic* التي أحرزت نجاحاً باهراً في الطبيعة ، ونظرية الاحتمالات التقليدية التي استعملت بكفاءة عالية في دراسة المواقف التي تعتمد على الحظ فقط ، لا تكفيان لدراسة نواح كثيرة معقدة في السلوك الانساني .



رابعاً - علم الاحصاء statistics

تمثل الطريقة الإحصائية ، كدالة من أدوات البحث ، قمة الموضوعية objectivity والعمومية . فعلى الرغم من أن الرؤية البديهية *intuitive insight* هي مصدر هام لاستحداث الفروض والنظريات العلمية ، إلا أنها ليست كافية للوصول إلى قرارات موضوعية عن السلوك الانساني . وهذا راجع طبعاً إلى أن البديهة خاصة فردية وبالتالي تختلف من شخص إلى آخر . وكثير من البحث في العلوم الانسانية كان يبني على هذا الأساس الشخصي مما نتج عنه المدارس الفكرية المختلفة في أي فرع من فروع العلوم الانسانية . ولو أن الطريقة التداولية *deliberative* في البحث العلمي والتي تحدد الأفكار والمبادئ الأساسية في أي فرع من العلوم الانسانية عن طريق اتفاق كبار علماء هذا الفرع تشكل قيلاً على الرؤية البديهية الشخصية ، إلا أنها لم تؤد دائماً إلى مبادئ تتحقق صحتها بطريقة موضوعية وعامة .

والمفهوم التقليدي للإحصاء هو طريقة موضوعية لدراسة المجتمعات populations أو مجموعات كلية من الأفراد aggregates . وعلى هذا يمكن اعتبار الإحصاء طريقة دراسة التفسير *variation* ، لأن مجموعة من الأفراد المتماثلين تماماً في كل خصائصهم يمكن دراستها دراسة كاملة بدراسة أي فرد من أفرادها . وقد جرى العرف على تقسيم الإحصاء إلى فرعين :

١ - **الإحصاء الوصفي descriptive** وهو يتعلق بكتيفية وصف مجتمع معين أو ضغط البيانات *reduction of data* المتوافرة عن هذا المجتمع في صورة أكثر وضوحاً وأمعاناً من خصائصه الأساسية .

٢ - **الاستنتاج الإحصائي Inference** ، وينطوي على استنتاج أو تعميم *generalization* لخصائص مجموعة أو مجموعات كلية معينة بناء على المعلومات التي يحصل عليها من مجموعة جزئية أو عينة *sample* منها .

وفد استولى الاستنتاج الإحصائي على اهتمام الإحصائيين نظراً لأهميته ، ولهذا كثيراً ما يطلق على الإحصاء علم المأينة sampling ، وعادة ينقسم الى قسمين أيضاً :

١ - التقدير الإحصائي estimation وفيه تقدر خصائص مجموعة ، أو مجموعات كلية معينة بمقدرات تحسب من عينة من المجموعات الكلية تحت الدراسة .

ب - اختبار الفروض الإحصائية testing of hypotheses ، ويقصد به اختبار فروض معينة من خصائص مجموعة ، أو مجموعات كلية معينة باستخدام معايير تحسب من عينة من المجموعات تحت الدراسة . والفكرة الأساسية هنا هي مضاهاة ما يشاهد في العينة بما يتوقع أن يشاهد تحت الفرض المقترح للاختبار طبقاً لمعيار الاختبار . فإذا كانت درجة المضاهاة « قليلة » يتم « رفض » الفرض المقترح و « يقبل » إذا كانت درجة المضاهاة « عالية » . وأحياناً يتخذ قرار ثالث بأنه لا توجد معلومات كافية للحكم على مدى معقولية الفرض وبالتالي يؤجل الحكم لحين توافر معلومات أكثر .

وهنا نؤكد أن « قبول » أو « رفض » الفرض المقترح في اختبار إحصائي يختلف اختلافاً كلياً عن مفهوم الإثبات والنفي في الرياضيات . فإثبات صحة فرض في الرياضيات يقتضى كونه صحيحاً تحت كل الظروف والأحوال . ويكفى لإثبات عدم صحة فرض معين ضرب مثال واحد لا ينطبق فيه .

ولكن رفض فرض مقترح كنتيجة لاختبار إحصائي معين لا يبنى القطع بعدم صحة هذا الفرض ، ولكن فقط أن بيانات العينة تؤيد هذا الفرض بدرجة ثقة معينة . بمعنى آخر يمكن أن يكون الفرض صحيحاً ولكن العينة باعتبارها جزءاً فقط من مجموعة كلية ، لا تظهر هذا ، وبالتالي إذا تعرفنا وكان الفرض غير صحيح فيجب أن نعلم أن هناك احتمالاً لأن يكون هذا التصرف مبنياً على أساس خاطيء . ونظرية الاحتمالات تمكننا في كثير من الحالات من أن نحسب حدوداً لهذا الاحتمال ، والنظرية الإحصائية تقدم لنا من الوسائل ما يكفل أن يكون احتمال هذا الخطأ في حدود معينة أو أقل ما يمكن . كذلك قبول فرض مقترح كنتيجة لاختبار إحصائي لا يبنى القطع بصحة هذا الفرض .

وعلى هذا فإن اختبار الفروض الإحصائية لا يؤدي الى إثبات صحة أو خطأ فرض معين وإنما الى « قبول » أو « رفض » الفرض مع معرفة أنه في أى الحالات يوجد احتمال خطأ معين - قبول فرض خاطيء أو رفض فرض سليم - ونظرية الإحصاء تمكننا من تصميم الاختبارات التي تقلل احتمال هذه الأخطاء الى أقل مدى ممكن أو تجعلها في حدود معينة .

وما تقدم نتضح لنا جلياً فائدة الإحصاء في اثنين من مكونات الطريقة العلمية وهما الاستقراء induction والتحقيق verification .

ونفرب مثلاً على استخدام الإحصاء في العلوم الإنسانية بالمعالجة الإحصائية للمشاكل اللغوية وبالذات ما يسمى بالمشكلة الهوميرية homeric question وبالتحديد ما إذا كانت الإلياذة Iliad تمثل عمل شخص واحد (هوميروس) أو هي عبارة عن مجموعة من أساطير الأبطال المتناقلة شفوية . وقد ظلت هذه المشكلة مطروحة للبحث والجدل منذ العصر الهيليني

وشارك فيها علماء اللغات القديمة وكثير من اعلام الأدب والفكر ، وصدر عليها عديد من الكتابات التي تتراوح الآراء فيها ما بين النفي القاطع لكون الإلياذة من عمل شخص واحد وبين التأكيد على أنها فعلاً من إنتاج شخص واحد .

وأخيراً حلت هذه المشكلة بطريقة مقنعة بواسطة عالم لغة أمريكي باستعمال الطرق الحديثة في احصاء اللغات حيث يفحص العمل الأدبي ليس لاحتواء أو تكوينه الجمالي ولكن طبقاً لمجموعة من الخصائص التي يمكن تحديدها موضوعياً أو بالتالي رقمياً . مثل هذه الخصائص يمكن أن تكون التكرار النسبي للكلمات التي تتكون من مقطع واحد ، أو اثنين ، أو ثلاثة ، . . . وعموماً (ن) مقطع ، أو التكرار النسبي لعدد المقاطع المنفجة accented في جزء معين من العمل الأدبي ذي طول معين . وبتحديد مجموعة أساسية من مثل هذه الخصائص يمكن تمييز أسلوب الكاتب بالقيم العددية للدلائل التي تقيس هذه الخصائص . وعلى هذا الأساس يمكن معرفة ما إذا كان قصيدان شعريان بالإلياذة من عمل مؤلف واحد بناء على ما إذا كان لهما نفس الخصائص العددية . وبإجراء هذه الاختبارات على الإلياذة توصل العالم الأمريكي إلى أنها من عمل مؤلف واحد ، إذ كانت الخصائص الرقمية لأسلوب الكتابة متقاربة بما يكفي في كل أجزاءها . ومن المهم أن هذه النتيجة تتفق مع نتيجة كثير من الدراسات الفنية الحديثة للأدب الإفریقی .

ومما لا شك فيه أن المحاولات التقليدية لحل المشكلة الهوميرية نتجت عنها تأملات عميقة في عمل هوميروس والعصر الذي عاش فيه ، وبالتارنة فإن الأسلوب الإحصائي قد يبدو وحشياً أو بربرياً من وجهة النظر الجمالية للعمل الأدبي . ولكن يجب أن نلاحظ أن الهدف من الأسلوب الإحصائي كان إيجاد حل فقط وأنه في حل المشكلة بالطرق التقليدية تمت دراسات هي في حد ذاتها أهم من حل المشكلة من الناحية الأدبية .

والتصور الحديث للاحصاء تبعاً لإبراهيم والد Wald ، هو كيفية التفاضل للقرارات في الظروف غير المؤكدة decision making under uncertainty ، وعلى هذا فإن مدى تطبيقه يشمل كل العلوم الاستنتاجية ويمتد إلى المواقف التي يواجهها البشر في حياتهم اليومية .

وهناك تفرقة أساسية بين نوعين من المواقف غير المؤكدة بناء على طبيعة عدم التأكد التي ترجع إلى عنصر العشوائية أو الاحتمالية randomness في هذه المواقف . إذ نفرق بين المواقف التي تكون فيها القوانين التي تحكم العشوائية laws of randomness معروفة ، والمواقف - الأكثر مقيداً - التي تكون فيها القوانين التي تحكم العشوائية غير معروفة . (في المصطلحات الاحصائية تسمى القوانين التي تحكم العشوائية « حالة الطبيعة » state of nature) .

ولنأخذ مثالا مبسطاً ونفترض أن شخصاً عرض عليه أن يرمى قطعة عملة بحيث يدفع له جنيه إذا ظهرت الصورة ويدفع هو جنيه إذا ظهرت الكتابة . والقرار الواجب اتخاذ هو هل يقبل الرهان أم لا ، وعنصر العشوائية هنا ناتج من أن نتيجة رمي قطعة العملة غير مؤكدة قبل رميها . ولكن يمكن أن نفرق بين حالتين ، في الحالة الأولى يعلم الشخص أن قطعة العملة غير متحيزة ، وعلى هذا فإن نتيجة الرمية إما صورة أو كتابة باحتمال متساو قدره $\frac{1}{2}$ ، ويمكن للشخص أن يقبل الرهان على أساس أنه عادل . وفي الحالة الثانية لا يعرف الشخص احتمال ظهور أحد الوجهين (إذا عرف احتمال ظهور أحد الوجهين عرف احتمال ظهور الوجه الآخر

لأن مجموع الاحتمالين يساوى واحداً) ولا بد من أن يفترض أن احتمال ظهور الكتابة مختلف من احتمال ظهور الصورة وبالتالي من غير المقبول أن يقبل الرهان قبل الحصول على معلومات أكثر . ولكن ما الذى عمله في هذه الحالة ؟

إذا كانت حالة الطبيعة مجهولة يجرى الإحصائي - إذا أمكن - تجربة الهدف منها تقدير حالة الطبيعة أو القنوتون الذى يحكم العشوائية - احتمال ظهور أحد الوجهين في المثال . وقد تكون التجربة هنا هي رمى قطعة العملة عدداً معيناً من المرات . ولكن نواجهنا أسئلة أخرى مثل عدد المرات التى يجب إجراء هذه التجربة فيها حتى نحصل على تقدير جيد لاحتمال ظهور أحد الوجهين (مفترض هنا أن جودة التقدير ستزيد كلما زاد عدد اجراء التجربة) . ومن الواضح أن اجابة هذا السؤال تعتمد على تكلفة اجراء التجربة من ناحية وعلى تكلفة اتخاذ قرار سليم من ناحية أخرى . ومن المهم أن نتحقق من أنه مهما زاد عدد مرات اجراء التجربة فانه ليس معنى هذا أننا سنسلم حالة الطبيعة بتأكد تام ولكن باستعمال نظرية الاحتمالات يمكننا وضع حدود لمدى عدم تأكدنا من حالة الطبيعة .

وؤكد أن مثال الرهان على نتيجة رمى قطعة العملة ، وهو المثال التقليدي في نظرية الاحتمالات - ليس إلا تجريباً لواقف عملية كثيرة يكون القرار فيها معتمداً على المفاضلة بين المكسب والخسارة التى تنتج من تصرف معين يكون نتيجته أحد موقفين من موقفين متنافيين (حرب أو لا حرب ، رفع سعر سلعة معينة أو عدم رفعه ... الخ) . كذلك يمكن تصور مشاكل اتخاذ القرارات في نطاق نظرية المباريات على أنها مباريات ضد الطبيعة Games against nature .

ويرى تشيرنوف و موس Chernoff & Moses أن الطبيعة الأساسية لاتخاذ القرارات في مشكلة معينة هي أن هناك عدداً من الأفعال المتاحة available actions ولنرمز لها ١ ، ٢ ، ٣ ، ... - فالمشكلة توجد فقط عندما يكون هناك اختيار بين أفعال بديلة - ونتيجة أى من هذه الأفعال يعتمد على حالة الطبيعة ، والصعوبة في اختيار أحد هذه الأفعال ترجع الى أننا نجهل أيًا من حالات الطبيعة ط ١ ، ط ٢ ، ... - هو المتحقق .

وتمتد كيفية تحديد القرار الأمثل لفرد معين في مشكلة محددة على أنه ، تحت فروض معينة ، يمكن أن تحدد قيمة رقمية معينة لأي تصرف مرتبط prospect لهذا الفرد ، وهذه القيمة نسميها المنفعة ، وأنه يتخذ القرارات التى تؤدي الى جعل منفعته أكبر ما يمكن .

والمنفعة لا تعدو كونها مقياساً للقيمة value ولكنها تشمل مكونات مادية معينة (كالشهرة ، والسرور ، والجنون ، الخ ...) وبهذا تمتاز عن النقود مثلاً كمقياس للقيمة . ولو أن مشكلة قياس المنفعة لا تعد محلولة نهائياً في النظرية أو التطبيق الإحصائي ، إلا أنه يتوفر بعض شروط معينة (مثل امكانية وضرورة ترتيب المناسخ للمرتقيات المختلفة بمعنى أن مرتقياً معيناً تكون منفعته أكبر من مرتقياً آخر فقط اذا كان الشخص يفضل المرتقب الأول من الثاني) يمكن اثبات انه توجد دالة انتمية تصف الاشباع الذى يستمد شخص معين من المرتقيات البديلة المتاحة له وتمكنه من اتخاذ القرارات في المشاكل التى تواجهه .

ولأخذ القرار الأمثل في مشكلة معينة نكون جدولاً للخسائر loss table - بمعنى خسارة المنفعة - أو نتائج التصرفات الذي يتضمن تكلفة اتخاذ أي من الأفعال ١ ، ٢ ، ... إذا تحققت كل حالة من حالات الطبيعة ط ١ ، ط ٢ ، ..

وبعرفة جدول الخسائر يكون من السهل تحديد أفضل الأفعال إذا كانت حالة الطبيعة معروفة ، ولكن إذا كانت حالة الطبيعة المتحققة غير معروفة أو كان القانون الذي يحكم العشوائية غير معروف ، فإنه يمكن تقديرها عن طريق إجراء تجربة يمكن أن ينتج عنها أي من المشاهدات ١ م ، ٢ م ، ... المرتبطة بحالة الطبيعة من حيث أن احتمال كل من هذه المشاهدات يعتمد على حالة الطبيعة المتحققة .

والمنصر الأساسي الأخير اللازم لحل المشكلة في حالة عدم معرفة حالة الطبيعة المتحققة هو مجموعة الاستراتيجيات المتاحة س ١ ، س ٢ ، ... وكل استراتيجية عبارة عن قاعدة تحدد الفعل الذي يتخذ عند ملاحظة أي مشاهدة معينة . ولكون نهاية المطاف جدول الخسارة المتوقعة expected loss table الذي يبين نتائج الاستراتيجيات المختلفة في صورة خسارة المنفعة لكل حالة من حالات الطبيعة . وفي ضوء هذا الجدول تحدد ما هي الاستراتيجية المثلى (وليس الفعل الأمثل) . ومن المرفوب فيه أن نختار الاستراتيجية التي تعطي خسارة متوسطة قليلة ، وهناك أكثر من معيار للاختبار ولعل أشهرها معيار «تقليل الخسارة العظمى minimax criterion» وهي تعني اختيار الاستراتيجية التي تحقق الحد الأدنى للنهائيات العظمى للخسائر المتوقعة عند كل حالة من حالات الطبيعة .

ولنأخذ مشكلة مبسطة لتوضيح المفاهيم الأساسية لنظرية اتخاذ القرارات ولتكن في مجال الاستثمار في سوق الأوراق المالية . أي حائز لأوراق مالية يواجه باستمرار مشكلة الاحتفاظ بهذه الأوراق التي يمتلكها في مؤسسة معينة أو التخلص منها بالبيع ، وقراره يتوقف بالطبع على حالة الطبيعة أي الموقف الاقتصادي للمؤسسة بالإضافة إلى بعض اعتبارات أخرى ، ولكننا هنا سنركز على حالة الطبيعة .

يمكن أن نتصور الجدول الآتي لمنفعة شخص معين من التصرفات المختلفة المتاحة له فيما يتعلق بما يملكه من أسهم شركة معينة .

الأفعال	١١ : بيع الأسهم :	
	٢١ : الاحتفاظ بالأسهم	
ط ١ : الموقف الاقتصادي للشركة سيء	صفر	- ١٠
ط ٢ : الموقف الاقتصادي للشركة جيد	- ٥	٥

إذا كان المستثمر متأكداً من أن حالة الطبيعة (ط ١) هي السائدة فإنه بالطبع سيبيع ، وإذا كان متأكداً من أن حالة الطبيعة (ط ٢) هي السائدة فلن يبيع .

ولكن اذا لم يكن المستثمر متأكداً من اى حالة من حالات الطبيعة هي السائدة ، ولكن امكنه بناءعلى معلومات معينة أن يقدّر أن احتمال أن يكون الموقف الاقتصادى سيئاً هو ٠.٣ . واحتمال أن يكون الموقف الاقتصادى جيداً هو ٠.٧ . تكون خسارته المتوقعة (٤) هي :

$$(\text{صفر} \times ٠.٣) + (-٥ \times ٠.٧) = -٣.٥ \text{ في حالة التصرف ١}$$

$$\text{و} (-١٠ \times ٠.٣) + (-٥ \times ٠.٧) = -٥.٥ \text{ في حالة التصرف ٢}$$

وإذا اعتمد المستثمر على معيار تقبيل الخسارة المتوقعة فإنه بلا شك يختار أن يبيع الأوراق المالية .

ولكن المشكلة تزداد تعقيداً اذا لم يكن لدى المستثمر من المعلومات ما يمكنه من تقدير التوزيع الاحتمالى لحالات الطبيعة . وعليه في هذه الحالة اذا أراد اتخاذ قرار رشيد ... ان يجرى تجربة لمحاولة تقدير حالة الطبيعة . ولكن التجربة التي يقرر أن يجريها هي سؤال اثنين من الخبراء في سوق الأوراق المالية من رأيهما في الموقف الاقتصادى للشركة التي يملك اسهمها . نتيجة هذه التجربة يمكن تلخيصها في متغير بسيط وهو عدد الخبراء الذين يرون أن الموقف الاقتصادى للشركة جيد ، ولنرمز له بالحرف ص . واضح أن التجربة يمكن أن تؤدي الى احدى المشاهدات التالية :

$$\text{ص} = \text{صفر} ، \text{ص} = ١ ، \text{أو} \text{ص} = ٢$$

بناء على المشاهدة التي تنتج من التجربة سيقدر المستثمر ما اذا كان سيبيع الاسهم أو يحتفظ بها طبقاً لقاعدة أو استراتيجية معينة . ويمكن أن نتصور الاستراتيجيات الآتية :

$$١ - \text{ص} : \text{تباع الاسهم اذا كانت ص} = \text{صفر ويحتفظ بها اذا كانت ص} = ١ \text{ أو } ٢ .$$

$$٢ - \text{ص} : \text{تباع الاسهم اذا كانت ص} = \text{صفر أو } ١ \text{ ويحتفظ بها فقط اذا كانت ص} = ٢ .$$

$$٣ - \text{ص} : \text{تباع الأوراق .}$$

واضح أن الاستراتيجية الثانية أكثر تحفظاً من الاولى ، وإن الاستراتيجية الثالثة ليست معقولة نظراً لأنها تتجاهل المعلومات التي يحصل عليها من التجربة . وطبعاً ليست هذه كل الاستراتيجيات المتاحة .

يبقى لنا الآن ان نربط بين حالات الطبيعة المختلفة والمشاهدات التي يمكن أن تنتج من التجربة . اذا افترضنا أن الخبراء يصلان الى أحكامهما مستقلين عن بعضهما وأن كلا منهما يكون

(٤) اذا كان متغير احتمالي معين يأخذ القيم ص ١ ، ص ٢ ، ... ، ص ٥ باحتمالات قدرها ح ١ ، ح ٢ ، ... ، ح ٥ حيث ح ١ + ح ٢ + ... + ح ٥ = ١ فإن القيمة المتوقعة للمتغير هي (ص ١ ح ١ + ص ٢ ح ٢ + ... + ص ٥ ح ٥) .

حكمه صحيحاً في ٨٠٪ من الحالات ، فإنه يمكن ببساطة حساب التوزيع الاحتمالي للملاحظات المختلفة التي يمكن أن تنتج من التجربة من حالات الطبيعة المختلفة (٥) كما يلي :

قيمة من	قيمة من			المجموع
	ط ١	ط ٢	١	٢
احتمال	٠.٦٤	٠.٣٢	٠.٣٢	٠.٠٤
قيمة من :	٠.٣٢	٠.٠٤	٠.٣٢	٠.٠٤

والآن نلخص المنفعة المترتبة على الاستراتيجيات المختلفة واحتمال حدوثها في الجدول الآتي :

حالة الطبيعة	المشاهدة	الاحتمال	الاستراتيجية		
			س ١	س ٢	س ٣
ط ١	صفر	٠.٦٤	صفر	صفر	صفر
	١	٠.٣٢	١.٠٠	صفر	صفر
	٢	٠.٠٤	١.٠٠	١.٠٠	صفر
ط ٢	صفر	٠.٠٤	٥.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠
	١	٠.٣٢	٥.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠
	٢	٠.٦٤	٥.٠٠	٥.٠٠	٥.٠٠

أخيراً ، يمكن من المعلومات السابقة حساب جدول الخسائر المتوقعة لكل استراتيجية من الاستراتيجيات الثلاث المتاحة ولكل حالة من حالات الطبيعة وعلى أساسه يختار المستثمر الاستراتيجية التي تحقق له أكبر منفعة ممكنة .

جدول الخسارة المتوقعة

حالة الطبيعة	الاستراتيجية		
	س ١	س ٢	س ٣
ط ١	٣.٠٠	٤.٠٠	صفر
ط ٢	٦.٠٠	٤.٠٠	٥.٠٠

فمثلاً إذا أخذ المستثمر بكميار اختيار الاستراتيجية التي تقلل خسائره إلى أقل حد ممكن فمن الواضح أنه يجب أن يختار س ٢ (لاحظ أن اختيار س ٣ يؤدي إلى خسارة قدرها ٥.٠٠ إذا ما كانت ط ٢ هي المتحققة) .

ويجب أن نؤكد أن المثال الذي عرضناه مبسط جداً وأن نتائجه تعتمد على القيم الرقمية التي استخدمت في المثال .



خامساً - تحليل (بحوث) العمليات Operations Analysis (Research)

منذ قديم الزمان وجدت الفكرة أن العالم يمكن وصفه والتصرف فيه عقلانياً ، ولكن حتى عهد قريب كان التحليل العقلاني دور ضئيل في تصريف الأمور الهامة في حياة المشروعات والدول . ففكرة insight منظم المشروع كانت الممول الأكبر لنجاحه ، والقدرة العسكرية للقائد هي التي تكسب المارك ، وحكمة السياسي هي التي ترمي دعائم السلام في الدولة ، وكان دور العالم مقتصرأ على وصف العالم بدقة وكمال بقدر الإمكان .

تحليل العمليات يدين وجهة النظر هذه ويقتراح نطائفاً واسعاً جداً من الشئون الإنسانية تخضع للتحليل والتحكم العقلاني ، ويهتم أساساً بالبحث عن طرق أفضل لتسيير العالم .

وتعتبر بحوث العمليات بصورتها الحديثة وليدة الظروف القومية الحرجة التي مرت بها البلاد الغربية خلال الحرب العالمية الثانية حيث جمعت الحكومتان البريطانية والأمريكية مجموعات من العلماء في تخصصات مختلفة على شكل لجان لدراسة واقتراح حلول للمشاكل المتعلقة بالمجهودات الإنسانية في الحرب - مثل كفاءة التصويب على الأهداف في القنارات - والصناعات الحربية بعد أن كان دور الطريقة العلمية مقصوراً على المشاكل الفنية والعلوم الطبيعية . وكان أحد الآثار الهامة للطريقة التي تكونت بها هذه المجموعات ظهور خاصية أساسية لبحوث العمليات في كثير من الفروع العلمية الحديثة وهي ظاهرة البحث غير المقصور على فرع علمي واحد interdisciplinary ، ففي هذه المرحلة أخذ علماء الأحياء يفحصون مشاكل في الإلكترونيات ، وعلماء الطبيعة يدرسون حركة الجنود على ميدان المعركة بدلاً من حركة الجزيئات ، وعلماء الكيمياء يدرسون التوازن في أنظمة غير كيميائية . ومن هذا النوع من العمل ظهرت حقيقة أن الأساليب التي تتبع في دراسة الأنظمة والعمليات في فرع علمي معين يمكن أن تستخدم بنجاح لحل مشاكل الأنظمة والعمليات خارج هذا الفرع . فالاتصالات داخل كتبة عسكرية مثلاً لها نفس الموارض والمشاكل التي كانت تدرس في الدوائر التليفونية . هذه الحقيقة أظهرت الحاجة إلى فن تكنولوجي لدراسة الأنظمة والعمليات عامة يبنى على دراسات الأنظمة والعمليات في كافة الفروع العلمية ، وهذه كانت أساس بحوث العمليات وتنتج منها الطبيعة التي تعتمد فروع العلم الواحد لبحوث العمليات .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ استخدام وسائل بحوث العمليات في الانتاج الصناعي المدني بعد أن ثبتت فاعليتها خلال الحرب وزاد الوعى بها باضطراد .

ويعرف تشرشمان Churchman وأكوف Ackoff وأرنوف Arnoff بحوث العمليات بأنها « تطبيق الطرق والأساليب والأدوات العلمية على المشاكل المتعلقة بتشغيل نظام system بهدف امداد الذين يحكمون هذا النظام بحلول مثلى لهذه المشاكل » .

ولعل أساس الطريقة العلمية هو عنصر التجريب experimentation ، وقد واجهت بحوث العمليات ، خاصة في بدء تطبيقاتها المدنية ، المشكلة الآتية : هل يمكن إخضاع نظام قائم له

أهداف إنتاجية معينة لعملية التجريب بهدف حل إحدى مشاكل هذا النظام ؟ واضح ان التجريب على النظام يمكن ان يؤدي الى الإخلال بأهدافه الإنتاجية !

وفي مواجهة هذه المشكلة يظهر أحد المفاهيم الأساسية لبحوث العمليات وهو ان بحوث العمليات لا تجرب بالنظام نفسه ولكن بنموذج model للنظام ، والنموذج لا يتعمد به تمثيل طبيعي للنظام ولكن قد يكون نموذجاً رياضياً أو تمثيلاً تجريدياً له بعض الخصائص الأساسية للنظام الذي يدرس .

وتعد البرمجة الخطية Linear programming من الفروع الهامة في تحليل العمليات . والمشكلة القياسية التي تناقشها البرمجة الخطية هي إيجاد مجموعة من الأعداد s_1, s_2, \dots, s_m ، سم التي تحقق النهاية العظمى (أو الصغرى) لدالة خطية linear function في المتغيرات s_1, s_2, \dots, s_m ، سم تسمى دالة الهدف objective function مع الخسوع لمجموعة محدودة من القيود Constraints التي يتمثل كل منها في كون دالة خطية در في المتغيرات s_1, s_2, \dots, s_m ، سم أصغر من (أو أكبر من) مقدار ثابت ثر ، $r = 1, 2, \dots, n$.

وبعدد محدود من الخطوات يمكن معرفة ماذا كان للمشكلة حل ، وإذا كان لها حل يمكن إيجاد كثير أضلاع يشمل كل النقط المسموح بها في الفراغ الذي أبعاده s_1, s_2, \dots, s_m ، سم واحد رؤوس كثير الأضلاع هذا يعطى الحل المطلوب .

وكمثال على البرمجة الخطية نعتبر مشكلة النقل Transportation problem وهي عبارة عن تحقيق نهاية صغرى لنفقات شحن سلعة معينة تنتج في كل من m مكان وتسوق في n سوق خضوعاً لقيود تتحدد بالإنتاج السنوي في كل مصدر والطلب السنوي في كل سوق .

ولقد تطورت البرمجة الخطية في اتجاهات مختلفة من أهمها البرمجة من الدرجة الثانية quadratic programming حيث تكون دالة الهدف التي يراد إيجاد نهاية عظمى أو صغرى لها من الدرجة الثانية ، والبرمجة الديناميكية dynamic programming ، حيث يدخل عنصر الزمن في تركيب المشكلة ، والبرمجة الاحتمالية stochastic programming ، حيث يدخل عنصر احتمالي في تحديد دالة الهدف أو القيود التي تخضع لها عملية إيجاد النهاية العظمى أو الصغرى الدالة الهدف ، وكل هذه التطورات تعالج مشاكل أكثر تعقيداً وأكثر مطابقة للواقع من البرمجة الخطية .

وتقدم فيما يلي عرضاً موجزاً لبعض الفروع العلمية التي تدخل في نطاق تحليل العمليات بالمعنى الواسع وإن كان بعضها يعتبر في مكانة الفروع المستقلة حالياً .

تعتبر التطبيقات العملية لنظرية الطوابير Queueing Theory من أهم إضافات بحوث العمليات . وتقدم نظرية الطوابير نموذجاً للتنبؤ بسلوك نظام يقدم خدمات تبعاً لطلبات تنشأ عشوائياً أو احتمالية . وكانت أولى المشاكل العملية التي طبقت عليها نظرية الطوابير هي

ازدحام خطوط المواصلات التليفونية ثم امتدت لتشمل شحن وتفريغ المركب والطائرات ، وجداوله الأعمال المختلفة scheduling وخدمة الجمهور بمحلات البيع ، وكثيراً من المشاكل العملية الأخرى . ويمكننا تطبيق نظرية الطوابير من تقدير طول الطابور الذى يمكن أن ينتج والفترة التى يتوقع أن ينتظرها كل عميل قبل أن تقدم له الخدمة تحت ظروف معينة لطبيعة تكوين الطابور ومدة وطبيعة الخدمة المقدمة . وعلى هذا الأساس يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل طول الطابور أو فترة الانتظار للحصول على الخدمة .

ولم من أهم الدراسات الحديثة للأنظمة تلك المتعلقة بدراسة أنظمة التحكم *control systems* فى الأنظمة الانسانية والآلية والأنظمة المركبة من أنظمة انسانية وآلية وهى ما تسمى بالـ *cybernetics* وهناك مبدآن أساسيان فى هذه الدراسات وهما :

(١) المعلومات المردودة التى يستقبلها النظام كرد فعل للفعل معين له *Information feed-back* .

(٢) الاستقرار والتثبيت الذاتى *Homeostasis* باستعمال المعلومات المردودة لتعديل التمثيل الحيوى للنظام *metabolism* تبعاً للظروف البدئية المتغيرة بهدف تثبيت بعض المعالم الأساسية للنظام أو تحقيق أغراض أخرى له .

وببناء أو زيادة كفاءة نظام رد المعلومات والاستقرار الذاتى فى أى نظام يمكننا رفع مستوى التحكم فى هذا النظام ، ولهذا تطبيقات واضحة فى كافة مجالات النشاط الانسانى .

ودراسة التحكم مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنظرية المعلومات *Information theory* أو الاتصالات *communication* اذ ان درجة التحكم فى نظام معين تتناسب طردياً مع كمية المعلومات المتوفرة من هذا النظام (يفرق هنا بين البيانات والمعلومات من حيث أن المعلومات يمكن استخدامها مباشرة لاتخاذ قرارات متعلقة بالنظام فى حين أن البيانات تحتاج معالجة لتحويلها الى معلومات) . وهذا يؤكد أهمية نظرية المعلومات التى تدرس كيفية توصيل المعلومات من نظام معين . ومن أبسط مبادئ نظرية المعلومات مبدأ « الزيادة *redundancy* » فى توصيل المعلومات . فإى رسالة تحمل قلداً معيناً من المعلومات يجب أن تتضمن كثيراً من المفردات الزائدة وغير الضرورية لجوهر الرسالة حتى تصل المعلومات الأساسية واضحة تماماً وخالية من الغموض . وهذا ناتج من أنه من غير الممكن استيعاب كل المعلومات التى تتضمنها رسالة معينة ، وبالتالى فمن الضروري إضافة بعض الحواشى لجوهر الرسالة حتى نضمن وصول هذا الجوهر .

وقد كان ابتكار تحليل الشبكات *Network analysis* احد نتائج معرفة ان المعلومات ضرورية للتحكم فى أى نظام وأن هناك علاقة طردية بين كمية المعلومات ودرجة التحكم . وتحليل الشبكات هو اقوى الاساليب العلمية للتحكم فى عمليات التخطيط والجدولة المقعدة كبناء مصنع كبير أو تخطيط تسويق سلعة أساسية ، ويهدف الى تخصيص الموارد المتاحة لاكمال مشروع محدد ذات طبيعة غير متكررة ، فى اقل وقت ممكن أو بأقل تكلفة ممكنة . ويقوم تحليل الشبكات على

تحليل كل المهام tasks اللازمة لإكمال مشروع معين أو تحقيق هدف معين والعلاقات التداخلية بين هذه المهام interconnections ومدى اعتمادها على بعضها البعض وتحديد المهام الحرجة التي يؤدي عدم إتمامها في الوقت المناسب إلى تكلفة كبيرة في الوقت أو المال ، وتسمى سلسلة المهام التي لها هذه الخاصية بالمسار الحرج critical path ، وبدى أن المهام التي تقع على المسار الحرج هي التي يجب أن يوجه لها الاهتمام الأول القائمون على تنفيذ المشروع ، ولعل أشهر الأمثلة على تطبيق تحليل الشبكات هو إنتاج صواريخ بولاريس ، ويقال إن استعمال تحليل الشبكات انقصر فترة الإنتاج من سبع إلى خمس سنوات .



سادساً - استخدام الآلات الحاسبة الإلكترونية Electronic computers

من المعروف أن حدوث تطور في أحد مجالات المعرفة كثيراً ما يكون له تأثير واضح على بعض المجالات الأخرى ، ونحن نشهد حالياً ظاهرة هامة تتمثل في تأثير التطورات المذهشة في تصميم وتصنيع الآلات الحاسبة الإلكترونية على البحث في العلوم الطبيعية والإنسانية وذلك ناتج من القدرة الحسابية المذهلة للحاسب الإلكتروني ، من حيث السرعة والكفاءة ، بالإضافة إلى إمكانية تخزين كميات هائلة من المعلومات واستعادتها بسرعة فائقة ودقة متناهية باستعمال الحاسب الإلكتروني .

فقد سمحت القدرة الحسابية للحاسب الإلكتروني بإجراء حسابات كانت تعتبر غير ممكنة قبل ذلك في حدود الوقت والجهد ، فالحاسب الإلكتروني يمكنه القيام في ثوان بعمليات حسابية كان يمكن أن تستغرق أسابيع من الجهد الحسابي المُنْصَب - الذي يكثر فيه احتمال الأخطاء - من قبل ، كما أدت هذه القدرة إلى استحداث طرق للتحليل ما كان يمكن التفكير فيها قبل وجود الحاسب الإلكتروني نظراً لضخامة الصبب الحسابي في إجرائها .

كذلك أدت الطاقة التخزينية الضخمة للحاسب الإلكتروني وسرعة استعادة المعلومات المخزنة إلى تصميم أنظمة تخزين واستعادة المعلومات في مجالات البحث العلمي ومجالات الإدارة التي تعتمد على معالجة كمية كبيرة من البيانات باستمرار .

ولكن توليفة القدرة الحسابية الهائلة وطاقة التخزين واستعادة المعلومات الضخمة مع تنوع وسائل تقديم البيانات والمعلومات من الحاسب الإلكتروني والتي تمثل القيمة الحقيقية للحاسب الإلكتروني وتنتج عنها إمكانية معالجة مشاكل معقدة كثيرة التفاصيل ومتنوعة الجوانب ، ولعل أفضل استخدام لهذه التوليفة هو استعمال الحاسب الإلكتروني في تحليل السلوك الإنساني عن طريق أسلوب المحاكاة الذي ستمرض له بشيء من التفصيل في الجزء التالي .

ما سبق يتعرض لمساهمة عامة للحاسب الإلكتروني في مجال العلوم الإنسانية ، ولكن طاقات الحاسب الإلكتروني قد سُخِّرت لاستخدامات متخصصة في بعض العلوم

الانسانية . فمثلاً في علم النفس يُستخدم الحاسب الإلكتروني في التحكم في تقديم المثيرات stimulus وتسجيل ومعالجة الاستجابة لها ، وقد أثر هذا حتى في تصميم العامل النفسانية إذ يمكن اختبار أكثر من شخص subject في نفس الوقت بتقديم نفس المثير عن طريق مجموعة من المحطات البعيدة remote stations التي يحكمها كلا حاسب الكتروني مركزي . بل كثيراً ما يستخدم الحاسب الإلكتروني في توليد المثيرات في التجارب النفسانية ، فمثلاً تمت دراسة للاحساس بالعمق depth perception عن طريق عرض أنماط نقطية dot patterns مولدة بالحاسب الإلكتروني على الأشخاص محل التجربة - ومن الممكن أيضاً أن يستعمل الحاسب الإلكتروني لتقييم استجابة الأشخاص محل التجربة النفسانية للمثيرات ولزويدهم بمعلومات عن هذا التقييم مما يتسبب عنه ادخال عامل ديناميكي تعليمي في التجربة .

ولكن على الرغم من كل الطاقات شبيهة السحرية للحاسب الإلكتروني ، يجب ان نتذكر دائماً ان الحاسب الإلكتروني ليس الآلة سريعة جداً تطيع التعليمات التي تمنحها لها حرفياً ، وهذه التعليمات لها أهمية حرجية ، فالآلة تقوم بتنفيذ ما يصدر إليها من تعليمات فقط ، لا أكثر ولا أقل ، عن طريق البرامج المكتوبة بوساطة الانسان الذي يستعمل الآلة .



سابعا - اسلوب المحاكاة Simulation

المحاكاة هي دراسة الأنظمة عن طريق بناء وتشغيل نماذج لها واستعمال هذه النماذج في اجراء تجارب على هذه الأنظمة بمعالجة المتغيرات الداخلة فيها والعلاقة بينها . ويمكن عن طريق المحاكاة بناء نماذج صادقة للأنظمة إذ أن الاسلوب يمكننا من دراسة حسابية النماذج للعالم المختلفة الداخلة في تركيبها وذلك بتنفيذ نموذج المحاكاة عدة مرات مع تغيير العالم ودراسة تأثير هذه التغيرات على النموذج .

وهناك حالتان يتحتم فيها استخدام اسلوب المحاكاة :

(١) الرغبة في الدراسة الفعالة لظاهرة تحتوي على عدد كبير من المكونات والمتغيرات والعلاقات بينها بحيث يصعب بناء نماذج رياضية تحليلية متعلقة بها .

(٢) الرغبة في دراسة بعض الظواهر ذات الأهمية النظرية الكبيرة والتي تحدث نادراً ، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على مشاهدة العالم الطبيعي لفحصها حيث يمكن أن تغطي عليها ظواهر تحدث بكثرة ولكنها ذات أهمية قليلة .

ويمكن التفريق بين نوعين أساسيين من المحاكاة :

(١) محاكاة على الآلات فقط Pure machine simulation .

(٢) محاكاة باستعمال آدميين مع أو بدون استخدام آلات Mon-Machine or all-man simulation .

في النوع الأول يخلق النموذج كلية داخل حاسب الكتروني سواء باستخدام علاقات طبيعية على حاسب الكتروني قياسي analoge computer أو نماذج رياضية عددية على حاسب الكتروني عشري digital computer ، وفي النوع الثاني يتخذ أدميون قرارات داخل النظام المحاكى باستعمال أو بدون استعمال حاسب الكتروني .

ويجب ملاحظة أنه لكي يمكن بناء نموذج محاكاة لظاهرة معينة لا بد من توفر وصف دقيق ومفصل للظاهرة يمكن على أساسه ترجمتها إلى خطوات تنفيذية يمكن إجراؤها على آلة حاسبة الكترونية أو في نطاق التجربة العلمية للأشخاص الداخلين في المحاكاة .

وهناك فائدتان أساسيتان لبناء نماذج المحاكاة من الناحية العملية :

(١) وجود نموذج محاكاة نظام معين تترتب عليه إمكانيات إجراء التجارب على النظام وبالتالي تقدير نتائج سياسات مختلفة أو تغييرات معينة في مكونات النظام ، وبهذا يكون النموذج أداة هامة لاتخاذ القرارات الرشيدة .

(٢) يمكن استخدام نموذج محاكاة لنظام معين لتعليم أشخاص تفاصيل هذا النظام وتدريبهم على اتخاذ قرارات فيه أو اختبار قدرتهم على هذا ، فمثلاً جمعية الإدارة الأمريكية AMA لديها مباراة محاكاة لتدريب أفراد الإدارة العليا Top Management Game وهو يتكون من محاكاة آلية - أدمية لواقف في مجال عمل الإدارة لتدريب المديرين على اتخاذ القرارات الإدارية الحكيمة .

وللمحاكاة في مجال السياسة مثلاً تطبيقات فعلية ترجع إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية في ألمانيا واليابان . ففي ١٩٢٩ أجريت مباريات عسكرية وسياسية في ألمانيا تتعلق بالقوة العسكرية لبولندا ومخططاتها السياسية . وفي اليابان انتهى العهد الياباني لبحوث الحرب الشاملة في ١٩٤٠ وكان يقوم بمباريات امتدادية تضمنت قيام فرق من كبار المسؤولين التخصصيين في الحكومة اليابانية بلعب الأدوار العسكرية والسياسية للقوى المعنية في منطقة الباسيفك .

في هذه المباريات كانت اليابان تمثل بعدة فرق من الأشخاص يمثلون الجيش والبحرية والوزارة وكانت آراء هذه الفرق تنسق قبل أن تتخذ اليابان كل موقفًا محددًا تتصرف على أساسه . وقد توقعت بعض أدوار هذه المباريات الإجراءات الفعلية التي اتخذتها الحكومة اليابانية خلال وبعد معركة بيرل هاربور . تلك أمثلة للمحاكاة بدون استخدام الآلات الحاسبة الالكترونية .

وتعتبر الدراسات المماثلة المشار إليها في الفقرة السابقة من الأعمال الروتينية للأجهزة ومراكز البحث المتعلقة بالسياسة الخارجية في البلاد المتقدمة حالياً ، وعادة تستخدم فيها الآلات الحاسبة الالكترونية ، ولا تقتصر هذه الدراسات على السياسة الخارجية وإنما تمتد نطاقها إلى السياسة الداخلية أيضاً . فمثلاً في الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية

يقوم نظام بحثي على معالجة بيانات الاستفتاءات المتعلقة بالانتخابات ومحاكاة السلوك الانتخابي المحتمل للناخبين على الحاسب الالكتروني بهدف تقدير الأثر المحتمل على عامة الشعب ، وعلى مجموعات ذات أهمية استراتيجية خاصة ، لغضبايا مختلفة يمكن أن تثار أو تستعمل بواسطة المرشحين قبل وفي خلال الحملات الانتخابية ، وبدرجة نجاح ملحوظة فقد كان معدل الارتباط بين عدد الأصوات التي حصل عليها جون كيندي في الولايات المتحدة في انتخابات ١٩٦٠ وعدد الأصوات التي قلرت على أساس محاكاة ظروف العملية الانتخابية ٨٢.

ويمكن أن نضرب مثالا لاستخدام أسلوب المحاكاة في مجال علم الاجتماع بدراسة ميكانيكية الاستقرار في المجموعات المكونة من ثلاثة افراد . فقد لاحظ مدة علماء أن المجموعات المكونة من ثلاثة افراد غالبا ما تكون غير مستقرة وتحلل الى ثنائي dual pair ومنعزل isolate . ولدراسة كيف تحدث عملية الاستقرار ، يمكن البدء بموقف افتراضي تكون فيه مجموعة لثلاثة مستقرة - طبقا لمفهوم أو تعريف معين - ثم نحول ما نتصوره نظريا عن كيفية حدوث عملية الاستقرار (أو عدم الاستقرار) الى إجراءات تنفيذية على الحاسب الالكتروني بأن نلاحظ ما يحدث في علاقات المجموعة بنتائج تصرفات معينة وحدث ردود فعل لها طبقا لما نتصوره عن طبيعة التفاعل في المجموعة .

فمثلا يمكن أن نتخذ التعميم التالي لسلوك الأفراد في الجماعات أساسا لطبيعة العلاقات في المجموعة الثلاثية : « التفاعل بين الأشخاص يميل الى خلق عواطف إيجابية ، هذه العواطف الإيجابية بدورها تولد تفاعلا أكثر من ذلك الذي يفرضه الظروف الخارجة عن الجماعة » . اذا كانت هذه القاعدة تحكم تصرفات شخصين في عزلة فانها تؤدي الى تفاعل متزايد حتى يصبح لا يمكن التفريق بينهما . ولكن اذا تصورنا ٣ أشخاص ١ ، ب ، ج فان رغبة ١ في التفاعل مع ب مقيدة برغبته في التفاعل مع ج ورغبة كل من ب ، ج في التفاعل كل منهما مع الآخر .

ويجب أن نؤكد أن الهدف هنا ليس محاكاة تصرف ثلاثة أشخاص حقيقيين ، ولكن محاكاة تصرف ثلاثة أشخاص افتراضيين يتصرفون على أساس المبدأ المقرر أعلاه ومؤداه أنهم يميلون الى التفاعل مع الأشخاص الذين يحبون ، ويحبون الأشخاص الذين يتفاعلون معهم . والسؤال هو ما اذا كان مثل هذا المبدأ السلوكي يؤدي في النهاية الى تحليل المجموعة الى ثنائي ومنعزل .

أحد طرق محاكاة هذا النظام على حاسب الكتروني هو تعريف مصفوفة من الأعداد تعبر عن العلاقة العاطفية بين كل ثنائي من الثنائيات الثلاثة الممكنة - (١ ، ب) ، (١ ، ج) ، (ب ، ج) - موجبة للعواطف الإيجابية وسالبة للعواطف السالبة وصفر لعدم البلاء ، وتحديد مجموعة من التصرفات وردود الفعل المحتملة لها في صورة تغيرات كمية على درجة العلاقة العاطفية بين الأفراد المتبدلين في النظام . ويبدأ النظام في حالة استقرار ثم تتم عملية اختيار عشوائية تتابعية لتصرفات بين أعضاء المجموعة وبعد كل تصرف تتم عملية تصحيح لمصفوفة الأعداد التي تمثل علاقات المجموعة العاطفية برودود الفعل للتصرف المختار وبعد ذلك يختار تصرف آخر وهكذا ، ويلاحظ تأثير التفاعل المستمر على مصفوفة العلاقات العاطفية بمرور الوقت .

نتائج عملية المحاكاة هذه تتوقف بالطبع على نقطة البداية للنظام من حيث وجود علاقات عاطفية محددة بين الأفراد الثلاثة - وعلى نوع لتصرفات المتبرة في النظام وحده وردود الفعل الداخلة في العملية . وعموماً يمكن التفرقة بين ثلاث حالات أساسية يمكن أن تنتج من توافقات مختلفة من هذه العوامل . فقد تميل المجموعة إلى الاستقرار على الوضع الابتدائي بالرغم من إمكانية حدوث تقلبات في مصفوفة العلاقات العاطفية . وهناك الحد الأقصى الآخر حيث يحدث عدم توازن حاد إذا كانت هناك خبرة سابقة قليلة وردود فعل قوية للتصرفات المقيدة في المحاكاة وغالباً ما يتكون ثنائي ومنعزل . وثمة نوع آخر من عدم التوازن حيث يتفاعل أكثر من مع كل من ب ، ج ولكن ب ، ج لا يتفاعل كل منهما مع الآخر .



من كل ما سبق يتضح لنا مدى ملائمة الرياضة والإحصاء للقيام بدور أساسي في مجال العلوم الإنسانية وأهمية التطبيقات الحالية للأساليب الرياضية والإحصائية في العلوم الإنسانية وما ينتج عن ذلك من إراء للمعرفة البشرية وتحقيق مستوى أفضل للحياة الإنسانية . هذه التطبيقات يتوقع لها ، بل لا بد أن تزدهر وتنوع باطراد .



بعض المراجع

1. Chernoff H. and Moses L. ; **Elementary Decision Theory**, John Wiley & Sons, New York, 1960.
2. Duckworth W. ; **A Guide to Operational Research**. Meuthuen & Co., London, 1962
3. Fisher R. A. ; **Statistical Methods for Research Workers** ; 13th edition, Oliver and-Boyd, Edinburgh, 1958.
4. Guetzkow H. ; Editor ; **Simulation in social sciences**, Reedings Prentice — Hall Incl, New Jersey, 1962.
5. Kemeny J. and Snell J. ; **Mathematical Models in Social Science** ; Ginn & Co., Boston, 1962.
6. Messick D., Editor ; **Mathematical Thinking in Behavioural Sciences** ; W. H. Freeman & Co., San Francisco, 1968.
7. Saaty T. L. and Weyle F. J., Editors ; **The Spirit and the Uses of the Mathematical Sciences** ; McGraw Hill, New York, 1969.
8. Tinbergen J. and Bos ; **Mathematical Models of Economic Growth**; McGraw Hill, New York, 1962.

★ ★ ★

التركيب الرياسي التصاعدي في الأجهزة الحاسبة

تمهيد

على الرغم من مرور أكثر من عشرين عاماً على ظهور الجيل الأول للجهاز الحاسب ، فلا يزال هناك الكثير من علامات عدم الرضى: التصميمات الحالية ، كما أن هناك نوعاً من الاحساس العام بأن الأجهزة الحالية لا تقدم خدماتها الحاسوبية بدرجة عالية من الكفاءة ، وأن هناك قدراً من الضياع في القدرات الحاسوبية. ومن ثم بدأت تظهر الحاجة الى وضع تعريف دقيق ومحدد لقياس كفاءة الجهاز الحاسب . غير أن الشكوى لم تقف عند هذا الحد ، بل اتخذت اتجاهات أخرى متعلقة بتكنولوجيا هندسة الأجهزة الحاسبة ذاتها .

ومن أهم هذه النقاط: ، أن هناك مجهوداً ضخماً يقع على عاتق المتخصصين عند تصميم الأجهزة الحاسبة الجديدة ، وكذلك عند صيانة الأجهزة الحاسبة الحالية . فالاحساس العام بأن قلداً كبيراً من هذا المجهود يمكن اعتباره مجهوداً روتينياً بحثاً وبالتالي يمكن تفويض الجهاز الحاسب بالقيام به وبشكل تلقائي..

يبدو ان الاجابة على هذا النوع من التصورات اني من اعادة النظر في الفلسفة التي تكمن وراء تنظيم الأجهزة وتركيبها . ولكي تكون اعادة النظر هذه ، مسألة جديفة في دراسة الأجهزة الحاسبة ، فلا بد من ولقة جديدة للتحقق في تركيب الأجهزة الحاسبة وربطها بنظرية عامة تستمد وجودها من أنظمة خاصة أخرى توجد تطبيقات في البيولوجيا والعلوم الاجتماعية وغيرها . وهكذا نشأ نمط جديد من التفكير يمكن ان نطلق عليه اسم نظرية النظم التركيبية . وفي هذا النظر الجديد لا تعدو الأجهزة الحاسبة ان تكون تطبيقاً تكنولوجياً في مجال محدد لبعض أفكار هذه النظريات العامة للنظم .

ومن المسائل الأساسية التي تثيرها نظريات النظم التركيبية علاقة الجزء بالكل وعلاقة الأجزاء ببعضها . وهنا تثار مشاكل متعلقة بدور كل جزء في النظام بمجموعه وما اذا كان هذا الدور متماثلاً بالنسبة لجميع الأجزاء ، أم ان هناك أجزاء تتمتع بمركز خاص ودور متميز في التأثير على سلوك النظام العام في مجموعه . وموضوع هذا المقال هو البحث بوجه خاص في تلك النظم ذات التدرج الراسي في الأجهزة الحاسبة .



تعريف أولية : Preliminary definitions

١ - **النظام System** : هو تعبير جديد تجريدي توصف به علاقات الأشياء المختلفة ، وذلك عندما يكون الاهتمام منصباً على العلاقة السببية Cause-effect relationship بصرف النظر من التفاصيل الدقيقة المكونة لطبيعة هذا النظام . والعلاقة السببية هي العلاقة التي تربط النتيجة والسبب معاً ، حيث يعتبر السبب فعلاً معيناً يدخل النظام ، وتعتبر النتيجة رد فعل يخرج من النظام . وفي هذا المقال تكثر الإشارة الى الجهاز الحاسب على أنه نظام ، وهنا تكون المشكلة الحاسوبية هي السبب (الكمية الحاسوبية الداخلة الى الجهاز الحاسب) ويكون الحل الحاسبي هو النتيجة (الكمية الحاسوبية الأخرى الخارجة من الجهاز الحاسب) .

٢ - **المصادر الحاسوبية Computation resources** : تشير المصادر الحاسوبية ، بوجه عام ، الى وحدتين أساسيتين ، وحدة التخزين أو الذاكرة storage unit or memory ووحدة التشغيل المركزية Central Processor .

تقوم وحدة التخزين بدور المستودع العام لتخزين الأنواع المختلفة للمعلومات ، بيانات data غير مشغلة (كالمادة الخام) ، وتعليمات instructions تبين كيفية التشغيل ، والحل الحاسبي (الناتج الأخير من التشغيل) .

هذا بينما تقوم وحدة التشغيل بدور شبيه بدور ورش المصنع التي تستقبل كلا من المادة الخام والتعليمات الخاصة بتشغيلها . هنا تبدأ عملية التشغيل التي تستغرق بعض الوقت ، حتى تنتهي ويخرج الناتج في شكل حل حاسبي آخر وفي حاجة الى التخزين في المستودع العام . هنا يصبح واضحاً ان هناك حركات مرور للمعلومات داخل المصادر الحاسوبية ، من وحدة التخزين الى وحدة التشغيل ذهاباً وإياباً . تلجأ المعلومات الى وحدة التشغيل في شكل مشكلة حاسوبية لم تخرج منها في شكل حل حاسبي .

وتوجد حركة مرور أخرى ، تسمى بحركة المرور الخارجية ، وهي من وحدة التخزين الى

أجهزة التلقين والإخراج Input/Output equipment ، حيث يتم الاتصال بالعالم الخارجى .
تُعرف على كل من حركتى المرور هذه وحيدة تسمى بوحدة التحكم Control Unit .

٣ - **المشكلة الحسابية** Computation problem : هى المشكلة العلمية التى تحتاج الى حل حسابى باستخدام الجهاز الحاسب وتتكون من عمليات حسابية وبيانات حسابية ، وفى المثال البسيط $5 + 6$ تعتبر عملية الجمع بالعملية الحسابية ، والاعداد ٥ و ٦ بالبيانات الحسابية .

٤ - **الحل الحسابى** Computation solution : وهو ناتج تشغيل المشكلة الحسابية وفى الحالة المتقدمة يكون الحل الحسابى هو الرقم ١١ . نلاحظ ان الحل الحسابى يكون فى شكل بيانات فقط .

٥ - **نظرية القدرة على الحساب** Computability theory : تختلف درجة ونوعية الحل الحسابى باختلاف نوعية المادلات الرياضية ، فبعض المادلات يستحيل حلها والبعض الآخر يقبل درجة معينة من الحل . وبحث نظرية القدرة على الحساب أولاً فى احتمالات الحل وفائياً فى اقصر الطرق للوصول الى هذا الحل .

٦ - **الكمية المارة** Throughput : هى الكمية التى تمر خلال نظام معين حيث تجرى عليها بعض عمليات التشغيل ، دون ان يتسرب أى جزء من هذه الكمية الى البيئة الخارجية وبذلك لا يضيع سدى . مثال ذلك كمية المياه المكرة التى تدخل محطة المياه (بقصد التطهير) ثم شبكة التوزيع حتى تخرج نقية الى المستفيدين منها (كميأة نقية) . فى هذه الحالة يقال ان المياه المكرة تم تشغيلها داخل النظام (محطة التطهير وشبكة التوزيع) حتى خرجت نقية دون ان يتسرب منها جزء الى البيئة الخارجية .

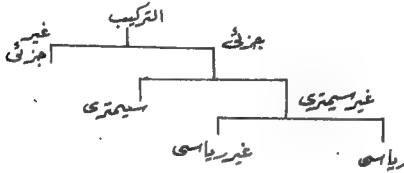
أما فى حالة آلات الطاقة ، من أجل تشغيل الطاقة الميكانيكية الى طاقة كهربية فى المولد الكهربى مثلاً ، فان جزءاً من الطاقة الميكانيكية يضيع سدى أثناء عملية التشغيل (داخل المولد) وبالتالي يصبح الناتج ، فى شكل طاقة كهربية ، كمية أقل من الكمية الداخلة (الطاقة الميكانيكية) . وبذلك لا يمكن تطبيق فكرة الكمية المارة فى حالة آلات الطاقة ، بينما يمكن تطبيقها فى حالة شبكة التوزيع للمياه .

٧ - **المتغيرات الوهمية (الزائفة)** Pseudo variables : وهى متغيرات لا تمثل أى واقع حقيقى وفعلى فى النموذج الرياضى ، بل هى بدعة من صنع المتخصص الرياضى mathematician تدس على النموذج الرياضى بقصد الفصل بين المتغيرات الحقيقية بعضها من بعض ، وبالتالي إمكانية دراسة تأثير أحد هذه المتغيرات الحقيقية دون تأثير باقى المتغيرات الأخرى (خاصية العزل بين المتغيرات isolation) . بذلك يمكن تفهيم النموذج الرياضى الى جملة أجزاء ، يمثل كل منها نموذج الرياضى الخاص .

٨ - **التركيب السيمترى** Symmetrical structure : وهو تركيب ذو تناسق شكلى حول محور معين ، بحيث ينقسم هذا المحور الشكل نصفين ، يمكن اعتبار كل منهما صورة مرآة mirror image للنصف الآخر . وقد يوجد أكثر من محور واحد وبذلك ينقسم الشكل

الى عدة اعضاء متعائلة تماماً لا يمكن تفريق جزء من آخر . اما التركيب « الغير سيمتري asymmetrical » فلا يحتوى على هذا المحور وبالتالي تكون اجزائه غير متشابهة ويمكن تمييزها .

٩ - التركيب الارباعي التصاعدي Hierarchical structure : وهو تركيب من جزئين ، جزء حاكم وآخر محكوم ، تجري بينهما معلومات بشكل « غير سيمتري » بمعنى أن المعلومات التي تخرج من جزء الحاكم (اوامر) مختلفة في نوعيتها عن المعلومات (اطاعة الاوامر) التي تخرج من جزء المحكوم (الى الحاكم) . يلاحظ ان شرط التركيب الغير سيمتري يعتبر شرطاً ضرورياً ، ولكنه غير كامن في التركيب الارباعي ، بمعنى انه ليس كل تركيب غير سيمتري هو تركيب ارباعي ولكن العكس صحيح .



١٠ - نظرية طوابير الانتظار (التذييل) Queue theory : تبحث في حالة الاتزان المثالي بين طابورين مختلفين ، الطابور الأول يمثل عدة وحدات قادرة على تقديم خدمة service معينة والطابور الثاني يمثل عدة وحدات ، من نوع آخر ، تطلب نفس هذه الخدمة . وفي حالة عدم الاتزان ، فان احد الطابورين يقف (في شكل طابور انتظار) دون أن يقدم (أو يحصل) الخدمة وبالتالي يكون هناك ضياع في الوقت الذي يمثل بدوره خسارة اقتصادية .

وتبحث نظرية طوابير الانتظار في حالات الاتزان تحت ظروف احتمالية (غير يقينية) بمعنى أن الوحدات الطالبة للخدمة تصل بشكل عشوائي random يمكن وصفها بنموذج رياضي احصائي statistical model .

١١ - نظرية التحكم الآلي Automatic control theory : تبحث في الطرق المختلفة الخاصة باضطراب forcing نظام معين الى اتباع سياسة مرسومة وبشكل آلي طبقاً لرغبات التصميم العامة في ظروف بيئية متغيرة . ويتم ذلك بمحاولة ملدوب الفارق بين الوضع الراهن للنظام (الذي يعكس تأثير الظروف البيئية) والوضع المثالي المفروض اتباعه طبقاً للسياسة المرسومة . وتحقق هذه الخطة ثلاثة أنواع من الأجهزة ، أجهزة قياس تقوم بتحديد الوضع الراهن للنظام ، وأجهزة أخرى تشير بالوضع المرغوب فيه ونوع ثالث من الأجهزة يقوم بالضغط

على النظام لتغيير بعض خصائصه حتى يصبح وظيفته الجديد وتحت الظروف البيئية الراهنة مطابقاً للوضع المثالى المطلوب ، وهكذا يتم تدوير الفارق بين الوضعين . والقدرة على التحكم controllability فى الأنظمة المختلفة مسألة نسبية وكذلك القدرة على ملاحظة observability الحالة الراهنة لهذه الأنظمة مسألة غير مطلقة . ونظرية التحكم الآلى تبحث فى الصياغة الرياضية بينما هندسة التحكم الآلى تبحث فى تصميم وبناء المعدات والأجهزة الكهربائية .

١٢ - نظرية الذاتية Automata theory : تبحث فى ذاتية النظام وجوهره الرياضى وكيفية تفتيته - إن أمكن - إلى أجزاء صغيرة . يتم ذلك بالبحث عن شروخ فى النموذج الرياضى mathematical cracks للنظام التى تمكن من الانهيار collapse الرياضى إلى عدة أجزاء منفصلة ، يخضع كل جزء منها لنموذج الرياضى الخاص . وكذلك تبحث النظرية الذاتية فى إمكانية البناء الرياضى وذلك بتجميع عدة نماذج رياضية فى إطار واحد ، على أن يكون تماسك المتغيرات الرياضية (فى هذا الإطار العام الجديد) تماسكاً قوياً . والقدرة على الوصول reachability من أحد المتغيرات variable إلى متغير آخر ، داخل النموذج الرياضى ، تحدد إمكانية (أو عدم إمكانية) الهدم الرياضى ، بينما تبحث نظرية القدرة على البناء constructability theory فى إمكانية البناء الرياضى .

١٣ - التحكم غير المركزى Decentralized control : وهو نوع من التحكم فى الأنظمة ذات المستويات المتعددة multilevel systems حيث تتوقف درجة التحكم ونوعيتها على وضع المستوى (الذى تجرى فيه سياسة التحكم) فى النظام العام . وفى المستويات الدنيا تصبح متغيرات التحكم control variables كثيرة فى عددها من ناحية ومستقلة بعضها عن بعض من ناحية أخرى . غير أن الموقف يكون مختلفاً بعض الشيء فى المستويات العليا ، هنا يقل عدد متغيرات التحكم . كذلك يصبح من الممكن أحداث جملة تغييرات فى المستويات الدنيا بفعل واحد ، أى نوع من القدرة على الربط بين متغيرات المستويات الدنيا ، بمتغير واحد يمكن تحريكه من السلطات العليا فقط .



مقدمة

يستخدم التعبيران ، التكوين الرياضى hierarchical structure والرئاسة hierarchy فى شكل عام ، للإشارة إلى وجود مستويات ذات ترتيب معين ، غير أن الفكرة فى التعريف تقتضى تحديد علاقة الحاكم والمحكوم governing-governed .

يسمى النظام بنظام معقد غير بسيط complex system ، إذا أمكن تحليل النظام إلى أجزاء تقع داخل تركيب رياضى ، والأنظمة التى لا تخضع لهذه الخاصية ، تسمى أنظمة كبيرة large scale systems وليس من الضروري أنظمة معقدة .

الأنظمة المعقدة فى كل من الكائنات الحية living organisms والمواد العضوية وغير .

العضوية organics & inorganics ، ومبتكرات واختصرامات العقل الانساني sophisticated artifacts دعت طلاب البحث العلمى فى البيولوجيا والكيمياء والطبيعية والهندسة ، الى دراسة فكرة التركيب الجزئى بوجه عام ، والتركيب الجزئى الرياضى التصاعدى بوجه خاص وبعبارة موجزة ، دراسة مشكلة الجزء والكل part & whole فى هذه الانظمة المعقدة. وبعد مسالة اختبار وتحديد التعاريف بشكل دقيق ووصفها بمعادلات رياضية ، تبقى مسالة اساسية وهى :

هل النظرة الى الانظمة المعقدة ، سواء فى البيولوجيا او الفيزياء او مخترصات العقل الانسانى المعقدة ، هى نظرة موضوعية بمعنى انها تعكس واقعا مستقلا عن النظرة الشخصية للانسان القائم بالتحليل العلمى objective reality .

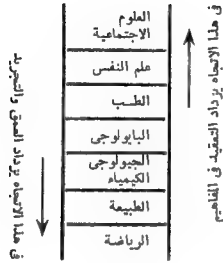
بمثل هذا النوع من الاسئلة الفلسفية ، يتجه مركز الثقل فى هذا المقال الى تفهم conceptualize وصياغة formalization بعض الاتجاهات الجديدة فى كل من تصميم الاجهزة الحاسبة والطرق الخاصة لحل المشاكل الحسابية . هنا تكون الدعوى الاساسية ، ان التركيب الجزئى ، بوجه عام ، والتركيب الرياضى ، بوجه خاص ، يمثلان واقعا موضوعيا objective reality ومتكررا فى عدة مجالات لمس الاجهزة الحاسبية فى تقييمهما واستخدامهما ، وهذه الدعوى محل جدل علمى فى الادب التكنولوجى . والاحساس العام ، ان الفكرة فى حاجة الى قدر اكبر من التحديد والتجديد ، كما ان الصياغة الرياضية فى حاجة الى تفهم وتبسيط .

وقبل ان نبدأ الحديث عن هذه الدعوى الجديدة ونطبقها فى مجال الاجهزة الحاسبة ، نقف قليلا لنحدد المقصود من معنى « التفهم conceptualization » ومعنى التجريد والصياغة الرياضية وذلك بامادة النظر فى بعض الامور المستقرة فى الفكر العلمى عامة .

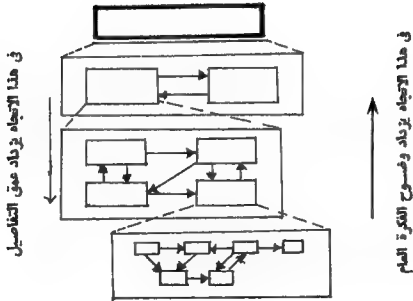
لاشك فى انه من الصعوبة البالغة ، بل من المستحيل محاولة وضع اطار عام للفكر العلمى . غير ان مثل هذه المحاولة قد جذبت الكثير من الفلاسفة والمفكرين ، وقد ظهرت عدة دراسات مفيدة تشير الى تكرار ظهور مفهوم واحد فى اكثر من فرع من فروع العلم مع قدر معين من التطوير . هذا الاتجاه يجد الكثير من الحماس المصحوب بروح الحذر فى روح البحث العلمى الحديث وخاصة فيما يسمى بالدراسات المتقاربة interdisciplinary studies ، ولعل من اقدم واكثر الدراسات تشوقا فى هذا المجال دراسة الفيلسوف الرياضى اوجيست كونت Auguste comte الفرنسى ، فقد تصور ان هناك بعدين two-dimension اساسيين فى الفكر العلمى ، البعد الاول وهو البعد التجريدى abstractness والبعد الثانى وهو التفهم conceptualization ، وبهذا التحديد ، على ما يحمل من الدقة والصواب او عديمهما ، تصور الفيلسوف الفرنسى وضعاً نسبياً للحالة الراهنة للفكر العلمى فى الفروع المختلفة ، كالعلوم الرياضية والطبيعية والكيميائية ... الخ ، حتى وصل الى العلوم الاجتماعية . وفى هذا الوضع النسبى spectrum (انظر شكل - ١) تقع العلوم الرياضية فى اقصى اليسار حيث تزداد

القدرة على التجريد ، بينما تقع العلوم الاجتماعية فى أقصى اليمين حيث يزداد عمق الفكرة وتفهمها، ثم تندرج الفروع الأخرى من اليسار إلى اليمين وبذلك تقل القدرة على التجريد ويزداد عمق الفكرة والتعقيد فى فهمها . هذا الترتيب لموقع الفروع المختلفة للفكر العلمى ، لا يمثل واقعاً موضوعياً لهذه الفروع المختلفة ، بل يمثل الحالة الراهنة لها ، بمعنى أنه - مثلاً - لا يوجد على الإطلاق مانع من إعادة النظر فى العلوم الاجتماعية على أساس تجريدى وبالتالي صياغتها صياغة رياضية ، وبفس المنطق يمكن زيادة التراث فى العلوم الرياضية بإضافة بعض المفاهيم الجديدة . ويمكن اعتبار العلوم الرياضية ، أساساً ، أنهامية على مفهوم واحد *one concept* ، وهو مفهوم الجمع *addition* ، وتصبح بعد ذلك العلوم الرياضية نظيراً لهذه الفكرة ، بناء على قدرات مختلفة من التجريد . مثال ذلك فى الهندسة التحليلية ، فلذا بدأنا بالنقطة *point* فلذا يمكننا تصور الخط المستقيم *straight line* على أنه تجميع لعدة نقاط ، والخط المنحنى *curve* تجميع فى شكل آخر لعدة نقاط ، المساحة *area* تجميع لعدة خطوط ، وبالتالي تجميع غير مباشر لهذه النقاط ، والحجم *volume* هو تجميع لعدة مساحات ، وبالتالي تجميع لعدة خطوط ، وبالتالي فى الصورة الأخيرة ، هو تجميع لعدة نقاط . وإذا أمكننا تصور الخط بأنه ذو بعد واحد *one-dimension* والمساحة ذات بعدين *two-dimension* والحجم ذو ثلاثة أبعاد *three-dimension* فإنه بقدر معين من التجريد يمكن تصور النقطة ذات صفر من الأبعاد *zero-dimension* وكذلك يمكن بنفس القدر من التجريد أن نتصور نظاماً ذا أربعة أبعاد . . . وهكذا حتى نصل إلى نظام عدد لانهاى من الأبعاد *infinite-dimension* . مثال آخر فى علم التفاضل والتكامل *calculus of different-iation & integration* فالتحليل يمكننا بقدرة معينة من التجريد أن نتصوره على أنه حالة عكسية للجمع ، والضرب حالة متكررة من الجمع والقسمة حالة متكررة من الطرح وبالتالي حالة متكررة عكسية من الجمع . وعلم التكامل *integration* هو حالة جمع المساحات ، والتفاضل *differentiation* هو حالة متكررة من القسمة ، وهناك أيضاً عشرات من الأمثلة الأخرى فى العلوم الرياضية ، وذلك يبحث هذه الفكرة على أساس تجريدى ، ومن هنا يصبح لنا واضحاً أن الجهاز الحاسب الرقمى *digital computer* هو أساساً جهاز يقوم بتحقيق عملية الجمع فى صور مختلفة (مع بعض الاستثناءات الدقيقة) ، وهنا يبدو الإجراء قوياً فى التقاط فكرة ثم تناولها بالتجريد . وتحقيق ذلك فى مخطط الفيلسوف الفرنسى *جوفته* (انظر شكل ٢١) هو التقاط فكرة من أقصى اليمين ، حيث تكمن الكنوز فى المفاهيم ، ثم تحريكها شمالاً حيث يزداد تجريد الفكرة ، وبعبارة موجزة فإنه يمكن اعتبار هذه المقالة هى الحركة من اليمين إلى اليسار وبالعكس فى مخطط *جوفته* .

كما أنه من الجدير بالذكر أن الدراسات التى تمت لبلورة علم السيبرناتيقا *cybernetic* كانت تمثل محاولة لتدوين بعض الفروق فى هذا الاستعراض *spectrum* حتى تختلط العلوم الرياضية وتستمر فى الحركة من أقصى الشمال حتى تصل إلى البيولوجيا والطب (انظر شكل -١-) وبمزيد من الأمل تستمر فى الحركة درجة أبعد إلى اليمين . والفكرة البسيطة التى ستكون محل البحث ، هى فكرة النظام الرياضى التصاعدي ، وهى فكرة معروفة فى العلوم الاجتماعية بنظام الحاكم والمحكوم أو مجتمع السادة ومجتمع العبيد . . . الخ .



شكل (١)



شكل (٢)

تفصيل الموضوع

بعد أن تناولنا في المقدمة تحديد التركيب الرياسي التصاعدي بالنسبة لنظريات النظام بصفة عامة ،، تعرض لموضوعنا بشكل من التفصيل على النحو الآتي :

سوف نعرض أولاً وبطريقة موجزة للمشكلة العلمية موضوع البحث على نحو أكثر دقة ، ثم نتناول بعد ذلك مفهوم النظام الرياسي التصاعدي في الحسابات . وهذا القسم يمثل في الواقع جوهر الدراسة ولها ، وسوف تلحق بنهاية الدراسة تديلاً رياضياً مبسطاً لهذا القسم الثاني ، وفي هذا التديل نحاول أن نضع ، في أبسط وأوجز الطرق ، نموذجاً للتصور الرياضى الشكلى للنظام الرياسي التصاعدي .

وبعد استكمال فهم النظام الرياسي التصاعدي قد يكون من المفيد أن نعطي نبذة تاريخية من تطور الأفكار من هذا الموضوع ، وهذا ما نخصص له الباب الثالث .

وفي النهاية نحاول تلخيص الأفكار الأساسية للنظام الرياسي التصاعدي في الخاتمة .



أولاً - المشكلة العلمية الموضوعية تحت البحث Problem Statement

تبحث هذه المقالة ، بوجه عام ، في تفهم وصياغة المشاكل العلمية المتعلقة بالتركيب الجزئى والتركيب الرياسي التصاعدي في كل من الأجهزة الحاسبة والمشاكل الحاسوبية ، وهذا يقضى بتفهم المواضيع التالية :

- ١) التنظيم الوظيفي للمصادر الحاسوبية Functional organization of computation resources
- ٢) التركيب التنظيمي للمصادر الحاسوبية (بالمعنى العام الكبير) Structural organization of computation resources (Macro-sense)
- ٣) التركيب التنظيمي للمشاكل الحاسوبية Structural organization of computation problems
- ٤) التركيب التنظيمي للمصادر الحاسوبية (بالمعنى الصغير) Structural organization of computation resources (Micro-sense)

وستقتصر مشكلة الصياغة الرياضية على الموضوع الأخير وهو التركيب التنظيمي للمصادر الحاسوبية (بالمعنى الصغير) .

الباب الثانى

تلهم النظام الراسى التصاعدى فى الحسابات

Conceptualization of Hierarchy in Computation

يتناول هذا الباب ، النظام التصاعدى الراسى فى الحسابات ، بقصد فهم الفكرة وهضمها وبدون الحاجة الى وصفها بمعادلات رياضية . ويتم ذلك من خلال أربع زوايا مختلفة هى :

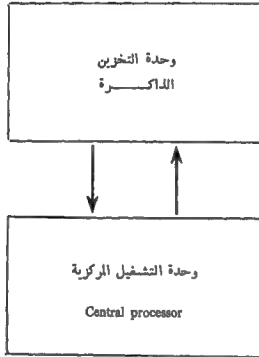
- (١) التنظيم الوظيفى للمصادر الحسابية .
 - (٢) التنظيم التركيبى للمصادر الحسابية (بالمعنى العام الكبير) Macro .
 - (٣) التنظيم التركيبى للمشاكل الحسابية .
 - (٤) التنظيم التركيبى للمصادر الحسابية (بالمعنى المحلى الصغير) Micro .
- ونبدأ الآن بالحديث عن كل من المواضيع الأربعة السابقة .

١ - **التنظيم الوظيفى للمصادر الحسابية :** الوظيفة الأساسية للجهاز الحاسب ، كوحدة كلية ، هى تشغيل المعلومات Information processing الداخلة الى الجهاز الحاسب فى شكل مشكلة حسابية computation problem حتى تخرج (هذه المعلومات) من الجهاز الحاسب ، فى شكل حل حسابى computation solution . وطبقاً لهذا التعريف العام لوظيفة الجهاز الحاسب ، يمكن تقسيم القطع الأساسية المكونة للجهاز الحاسب ، وهى ما تسمى بالمصادر الحسابية ، الى مركبين أساسيين two components ، الأولى وحدة التخزين ، والثانية وحدة التشغيل (انظر شكل ٣) .

١٠١ - **وحدة التخزين Storage Unit :** وحدة التخزين ، وتسمى أحياناً بالذاكرة Memory . تقسم وظيفياً الى وحدات تخزين صغيرة ، تسمى بوحدات تخزين الكلمات Words ، وحدات تخزين الحروف characters ، وهكذا . وهذه التقسيمات الداخلية لوحدة التخزين ، تصمم من قطع مغناطيسية ، كالتنوير المغناطيسى فى أغلب الأحيان . وان كان بعضها يصمم من دوائر كهربية ذات السرعة العالية High speed circuitry .

التنظيم التركيبى للجهاز الحاسب

Macro analysis



المصادر الحاسبية للجهاز الحاسب

تتكون المصادر الحاسبية للجهاز الحاسب من وحدتين أساسيتين ، وحدة التشغيل المركزية ووحدة التخزين (الذاكرة) .

تجرى بين هاتين الوحدتين الأنواع المختلفة من المعلومات وذلك فى مراحل تشغيل المشكلة الحاسبية الى حل حسابى أخير .

شكل (٣)

١٠٢ - وحدة التشغيل Processing Unit : تنقسم وحدة التشغيل الى عدة مركبات ، تقوم كل منها بوظيفة خاصة ، على النحو التالى :

١ - الوحدة المنطقية logical والوحدة الحاسبة Arithmetic Unit التى تضم بدورها المجمع adder والمحصل accumulator ووحدة المقارنة comparator .

ب - وحدة التحكم control Unit ولتحوى بدورها على عدة مركبات أهمها ، من الناحية الوظيفية ، وحدة تفسير (فك الشفرة) التعليمات Instruction decoder . أن مهمة وحدة التحكم بوجه عام هي تنسيق حركة المرور الداخلية في الجهاز الحاسب ، هذا بمعنى تحديد البيانات data التي ينبغي تشغيلها ، ونوع العمليات الحسابية التي تطبق على هذه البيانات ، فمثلا العملية الحسابية البسيطة $6 + 5$ تفسرها وحدة التحكم على النحو التالي :

البيانات الداخلية : ٥ ، ٦

العملية الحسابية : الجمع (+)

من هنا تصدر الأوامر من وحدة التحكم الى وحدة الجمع بأن تقوم بدورها الوظيفي (الجمع) على البيانات الداخلية (٥ ، ٦) . وقمة شرح مبسط ، لحركة المرور للمعلومات داخل الجهاز الحاسب ، سيأتى في آخر هذا الجزء .

تنظيم الجهاز الحاسب التقليدى

يعمل الجهاز الحاسب التقليدى ، على تشغيل المشاكل الحسابية بطريقة متوالية sequential الواحدة بعد الأخرى . في هذا النوع من الأجهزة الحاسبة ، تقوم وحدة التحكم بدور التنسيق بين وحدة التشغيل المركزية central processor ووحدة التخزين memory . ويكون ذلك التنسيق في عملية نقل كل من التعليمات والبيانات (أى مكونات المشكلة الحسابية) من أمانة تخزينها في الذاكرة الى وحدة التشغيل حيث تجرى عليها العمليات الحسابية التي ينتج منها الحل الحسابى .

وتشرف وحدة التحكم على خروج الحل الحسابى من وحدة التشغيل المركزية ، وتخزينه في مكان آخر مناسب في الذاكرة . ومما هو جدير بالذكر ، أن أمكنه (عناوين) البيانات تكتب في شكل شفرة code ، ولتحق هذه الشفرة بالتعليمات التي تشغل هذا النوع من البيانات . هنا يكون جزء من مسئولية وحدة التحكم ، هو فك هذه الشفرة .

أما تفصيل الخطوات التي تتم داخل الجهاز الحاسب التقليدى فهي كالآتي :

١ - تقوم وحدة التحكم بتحديد المكان الذى تخزن فيه التعليمات التي أئى دورها في التنفيذ execution طبقا للبرنامج العام . ويطلق على هذا المكان اسم العنوان address .

٢ - تستجيب وحدة التخزين للنداء وتخرج التعليمات المخزونة وترسلها الى وحدة التحكم .

٣ - تقوم وحدة التحكم باستجواب التعليمات من مكان (عنوان) البيانات التي يقع على عاتق هذه التعليمات مسئولية تشغيلها ، ثم ترسل إشارات أخرى الى الذاكرة لاستدعاء البيانات .

٤ - تلبى الذاكرة الطلب وترسل البيانات الى وحدة التحكم التي تقوم بدورها بإرسالها الى الأمانة الخاصة بالتشغيل داخل وحدة التشغيل المركزية .

٥ - ترسل بعد ذلك وحدة التحكم التعليمات (التي كانت في اقامة مؤقتة في وحدة التحكم) ، الى وحدة التشغيل وهنا يبدأ العمل في التشغيل (بيانات وتعليمات تحدد نوع عملية التشغيل) .

٦ - يخرج الحل الحسابي نتيجة التشغيل، من وحدة التشغيل المركزية الى وحدة التحكم حيث يتسلم الامر بالوافقة على التخزين من ناحية وعنوان خلية التخزين ونوعية التخزين (تخزين دائم او تخزين مؤقت) من ناحية اخرى .

تلمب الاعتبارات الاقتصادية دوراً كبيراً في التصميم بوجه عام ، بمعنى ان مهندس التصميم لا يستطيع ان يحصر نطاق تفكيره في اعتبارات التصميم الهندسية والرياضية فقط ، فتتكلف وحدة التشغيل مصاريف زهيدة نسبياً بمقارنتها بمصاريف تصنيع وحدة التخزين . وهذا الاعتبار الاقتصادي وضع المواصفات الخاصة بوحدة التخزين في الدرجة الاولى من الهمية بينما المواصفات الخاصة بوحدة التشغيل في الدرجة الثانية . وهذا التدرج في الاعتبارات الاقتصادية ينعكس اثره على بعض تفاصيل التصميم الدقيقة .

وهناك تفرقة ، دقيقة بعض الشيء ، بين التنظيم الوظيفي والتنظيم التركيبي لنظام عام . ووجود هذه التفرقة محل جدل علمي كبير ، اذ يميل بعض المؤلفين (وكاتب هذا المقال ايضاً) الى ان مثل هذه التفرقة تفقد معناها الاساسي في كثير من الانظمة وتصبح نقطة فلسفية بدون سند واقعي وصلب . غير انه ، رغبة في الاتفاق والانسجام الفكري مع التيار المتزايد في كثير من المؤلفات (وخاصة حول « نظرية الدائرية ») نسيحتفظ بهذا الفرق . وبهذا يصبح التنظيم الوظيفي هو التنظيم المتعلق بأهداف ووظيفة النظام ، بينما يتعلق التنظيم التركيبي بالقدرة على بناء النظام constructability ، وتكوينه من مركبات منفصلة . وحيث ان وظيفة الجهاز الحاسب هي تشغيل المعلومات ، يصبح من الواضح تحديد التنظيم الوظيفي من وجهة نظر المعلومات وطريقة تشغيلها . اما تركيب الجهاز الحاسب وبالتالي دراسة التنظيم التركيبي ، فهي مسألة اخرى ، وهي بدورها تتوقف على وجهتين اساسيتين ، وجهة نظر مصمم الجهاز الحاسب ووجهة نظر المستخدم ، والجزء التالي يتناول الحديث عن هذه النقط .

٢ - التنظيم التركيبي للمصادر الحسابية بالمعنى العام الكبير

تقع على عاتق مهندس تصميم الأجهزة الحاسبة عدة مشاكل هندسية وذلك في المرحلة الاولى لوضع الخطوط العريضة للتصميم ، كما ان هناك عدة اهداف ينبغي على المصمم التايج

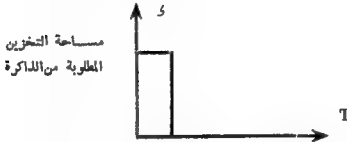
(هـ) تلتصق خواص الفكرة بمعدين ، الأول هو سمة التشغيل (مساحة التشغيل) والثاني هو سرعة التشغيل ، في ان سرعة التشغيل ، تعتمد كذلك على خواص كل من وحدة التحكم ووحدة التشغيل المركزية . من هنا يكون من الممكن ان تلحق خاصية التشغيل بغواص وحدة التشغيل المركزية ، وبذلك يبقى بعد المساحة خاصية بالذاتية وبعد الزمن (ويصمم بشكل في مبادئ خاصة سرعة التشغيل) خاصة بوحدة التشغيل المركزية . وهذا الأسلوب في التشغيل البت بالمثل فطرية كثيرة في التصميم .

ان يحفظها . ووجهة النظر هذه ، قد تكون مختلفة بعض الشيء عند المستخدمين للجهاز الحاسب . فكل من وجهتي النظر هاتين ، وجهة نظر المصمم ووجهة نظر المستخدم ، تعكس نوعاً خاصاً من السلاخ الرئيسية للتنظيم التركيبى للمصادر الحسابية ، وفيما بلى عرض لهما :

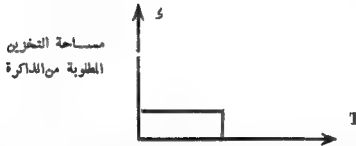
٢٠١ - وجهة نظر المصمم (المخطط Planner)

١ - ١ - ٢ الأهداف : يعتبر التخطيط العام ، فى مراحل التصميم الأولى ، للمصادر الحسابية تخطيطاً ذا كفاءة عالية ، اذا أمكن استغلال وحدة التشغيل ووحدة التخزين الى أقصى حد . وذلك بتشغيل وحدة التشغيل المركزية أكبر فترة ممكنة من الوقت وبتشغيل أكبر مساحة ممكنة من التخزين فى الذاكرة ، وبعبارة أخرى عدم ترك وحدة التشغيل المركزية (ذات السرعة الفائقة فى العمل) دون عمل فى لحظة من اللحظات بقدر الإمكان ، وكذلك عدم ترك مساحة شاغرة فى وحدة التخزين . من هنا يصبح التخطيط الكفؤ نوعاً من الإدارة ليمدى الزمن والمسافة Time and Space ، الزمن اللازم لتشغيل المشكلة الحسابية داخل وحدة التشغيل المركزية والمساحة اللازمة لتخزين كل من المشكلة الحسابية (الداخلة الى وحدة التخزين) والحل الحسابى (الخارج من وحدة التشغيل) فى الذاكرة . غير أن هذا النوع من الإدارة ليس بسيطاً وسلساً ، إذ أن المشاكل الحسابية تتفاوت تماماً فى نوع الخدمة الحسابية التى تتطلبها من المصادر الحسابية . فبعض المشاكل الحسابية كثيرة الحركة بين وحدة التخزين ووحدة التشغيل مارة فى ذلك خلال قنوات الإدخال والإخراج Input/Output Channel ذات الطابع الميكانيكى البطيء (بمقارنته بسرعة التشغيل الفائقة داخل وحدة التشغيل ذات الطابع الإلكتروني) هذا ، بينما تستمر مشاكل حسابية (من نوع آخر) فترة طويلة من الزمن نسبياً ، داخل وحدة التشغيل أو داخل وحدة التخزين دون الحاجة المتكررة لحركة المرور البطيئة خلال قنوات الإدخال والإخراج ، وبهذا يقل الزمن الكلى لتشغيل المشكلة الحسابية الى الحل الحسابى الأخير . كذلك تتفاوت الحاجة الى المساحة المطلوبة للتخزين من المصادر الحسابية (وحدة التخزين) من مشكلة حسابية الى مشكلة حسابية أخرى . فبعض المشاكل الحسابية تحتاج الى قدر كبير من التعليمات (لحل المشكلة الحسابية) التى تحتاج بدورها لسعة كبيرة من التخزين . وبعض المشاكل قد لا تحتاج الى هذا القدر الكبير من التعليمات ، ولكنها تحتوى على قدر كبير من البيانات التى تتطلب بدورها مساحة كبيرة من الذاكرة للتخزين . ولا شك فى أن الأمور تزداد حرجاً فى حالة المشاكل الحسابية التى تحتاج الى تعليمات وبيانات طويلة للحل . و (شكل ٤ وشكل ٥) يمثلان مشكلتين حسابيتين كل منهما تحتاج الى نوع معين من الخدمة الحسابية التى تقدمها المصادر الحسابية .

هنا يصبح واضعاً أن زيادة كفاءة الجهاز الحاسب تتحقق من طريق زيادة القدرة على الخدمة serviceability الحسابية ، وهذا بمعنى الإدارة الرشيدة للبعدين الرئيسيين ، بعد الزمن لوحدة التشغيل المركزية وبعد المساحة لوحدة التخزين ، فى وجه الطالب الحسابية (التى تتطلبها المشاكل حتى تحل) المختلفة فى نوعية الطلب .



الزمن اللازم لتشغيل المشكلة الحاسوبية (١) داخل وحدة التشغيل المركزية . (شكل ٤)

الزمن اللازم لتشغيل المشكلة الحاسوبية (ب) داخل وحدة التشغيل المركزية . (شكل ٥)
تختلف طبيعة المشاكل الحاسوبية في طلب نوع الخدمة الحاسوبية

٢ - ١ - ٢ المعايير criteria : هناك عدة معايير تساعد مهندس التصميم في تحديد الملائح الأساسية في مرحلة التخطيط الأولى .

تقاس كفاءة التنظيم التركيبي للمصادر الحاسوبية بعدة معايير أهمها :

- ١ - الكمية الحاسوبية المسارة في الجهاز الحاسب Total System throughput . هذه الفكرة لم تتبلور بشكل أخير ولا زالت في مرحلة البحث العلمي في عشرات من مراكز الأبحاث ، غير أنها تحمل الأمل الحقيقي في وضع معيار موضوعي لقياس كفاءة الجهاز الحاسب .

وطبقاً لهذه الفكرة فإنه يمكن تصور المصادر الحاسوبية كمجموعة من المواسير تتجمع في تنظيم مركبي لتكون شبكة عامة للمواسير ، تماماً كما تتجمع المصادر الحاسوبية في تنظيم مركبي لتكون الجهاز الحاسب . ويمكن أيضاً تصور المشاكل الحاسوبية كالمياه العكرة التي تدخل شبكة المواسير (التي تشمل محطة التطهير والتكرير) لتعالج وتظهر حتى تخرج نقية في الطرف الآخر (طرف توزيع المياه النقية) لشبكة المواسير ، تماماً كما تخرج الحلول الحاسوبية من أجهزة الإخراج output equipment التابعة للجهاز الحاسب .

شبكة توزيع المياه	الجهاز الحاسب
شبكة المواسير (١) الخزانات (٢) محطات الضخ والمعالجة .	المصادر الحاسوبية : (١) الذاكرة لوحدة التخزين (٢) وحدة التشغيل المركزية
المياه المعكرة قبل دخولها الشبكة	المشاكل الحاسوبية قبل دخولها الجهاز الحاسب
المياه النقية بعد خروجها	الحلول الحاسوبية الخارجة من الجهاز الحاسب
التكوين الكيميائي ، الخاص باضافة بعض المتطهرات .	التكوين الرياضى لانظمة البرامج واللغات operating system, software system programming language
التكوين المادى (الحديد) لشبكة المواسير ، والطلمبات الخ .	التكوين المادى hardware

اما في حالة آلات الطاقة (كالمحرك والمولد الكهربى ... الخ) فتعرف كفاءة الآلة بالنسبة
بين الطاقة الناتجة من التشغيل والطاقة الداخلة قبل التشغيل ، أى

$$\text{كفاءة الآلة} = \frac{\text{الطاقة الخارجة (الناتجة من التشغيل)}}{\text{الطاقة الداخلة (قبل التشغيل)}}$$

مثل هذا التعريف المطلق غير ممكن في كل من حالة الجهاز الحاسب وحالة شبكة توزيع
المياه ، بل لابد من اللجوء الى تعريف نسبى ، أى تحديد الزيادة (أو النقص) في كفاءة النظام
(الجهاز الحاسب أو شبكة التوزيع) نتيجة لتغيير التنظيم التركيبى . فمثلا اذا كان الناتج
من شبكة التوزيع المياه هو عشرة امتار مكعبة في الدقيقة الواحدة ، ثم اعيد التنظيم التركيبى
لشبكة التوزيع (دون اضافة أو حذف بعض المركبات المكونة للشبكة) حتى زادت كمية المياه
النقية الناتجة من المعالجة الى اثنى عشر متراً مكعباً في الدقيقة ، فان كفاءة شبكة التوزيع تكون
بذلك قد زادت ٢٠٪ نتيجة لامادة التنظيم التركيبى للشبكة . من ناحية اخرى ، اذا امكن
تصور نوع معين من المواد الكيميائية - مثلاً - بحيث يمكن اضافته الى المياه المعكرة قبل دخولها
شبكة التوزيع ، يخف بذلك صيد المعالجة داخل الشبكة وتزداد سرعة انتاج المياه النقية الى
خمس عشرة متراً مكعباً في الدقيقة . هنا تكون كفاءة شبكة التوزيع قد زادت ٥٠٪ نتيجة
للمعالجة الجزيئية للمياه المعكرة قبل دخولها . واذا امكن الآن تصور صوت كل من التغييرين
معاً ، فانه يكون من الواضح ان كمية المياه النقية الخارجة من الشبكة ستزداد حتى تصل الى
ثمانية عشر متراً مكعباً في الدقيقة (لاحظ ان $10 \times 1.25 \times 1.8 = 18$) ، وهنا تكون الزيادة
في كفاءة الخدمة قد ارتفعت الى ٨٠٪ نتيجة للتغييرين .

التركيب الرياضى التصامى فى الاجرة الحاسبة

من التحليل السابق ، يصبح واضحاً ان تشبيه الجهاز الحاسب بشبكة توزيع المياه اكثر تدقيقاً من تشبيهه بالة الطاقة عند حساب كفاءة الخدمة ، وذلك لانه فى حالة آلات الطاقة فان قدراً من الطاقة يتسرب الى الجو المحيط الخارجى وبالتالي يضيع سدى دون الاستفادة به ، وبذلك تقاس كفاءة آلة الطاقة بمدى قدرتها على الاستفادة من الطاقة الداخلة للتشغيل دون ضياعها . ومثل هذا التسرب والضياع لا يوجدان فى الجهاز الحاسب ، بمعنى ان الكمية الحسابية (المشكلة فى الدخول والحل الحسابى فى الخروج) ، تمر داخل الجهاز الحاسب دون احتمال ضياع .

بدلك يصبح واضحاً أيضاً معنى الكمية الحسابية المسارة $computations\ throughput$ وذلك عند تشبيهها بكمية المياه داخل شبكة التوزيع .

ولخصيصاً لما سبق ، يمكن القول بان تحديد كفاءة الجهاز الحاسب ، مسألة غير مستقرة ، وبذلك يكون اختبار المعيار الذى يقوم على اساس تصميم معين مسألة اختبارية لمهندس التصميم . وفى اغلب الاحيان ، فان التصميم يقوم على احد المعايير الآتية :

- ١ - الكمية الحسابية المارة خلال المصادر الحسابية .
- ٢ - كفاءة وحدة التشغيل عند حساب بعض المعادلات الرياضية المعقدة .
- ٣ - درجة نوع $versatility$ القدرة على أداء خدمات حسابية مختلفة .
- ٤ - نوعية الخدمة الحسابية المؤداة للمستخدم ، وبدورها تقاس بعدة معايير اخرى طبقاً لوجهة نظر المستخدم .

٣ - ١ - ٢ انواع التنظيم التركيبى : يوجد نوعان اساسيان :

١ - التنظيم التركيبى الواحد غير القابل للتجزئة $non-modular\ structure$ (شكل ٦)

٢ - التنظيم التركيبى المجرأ $modular\ structure$ (شكل ٧)

وينقسم بدوره الى نوعين :

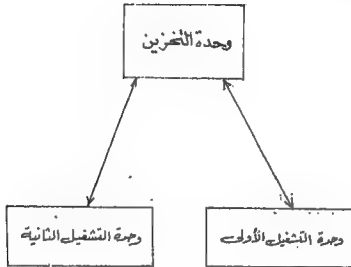
١ - التنظيم التركيبى ذى المستوى الواحد $one-level$.

ب - التنظيم التركيبى التعدد المستويات $multi-level$ وهو ما يسمى عادة بالتنظيم التركيبى التصامى $hierarchical\ structure$.

والتركيب الجزئى له عدة نوائد ، اذ انه يمنح النظام المروية الآتية :

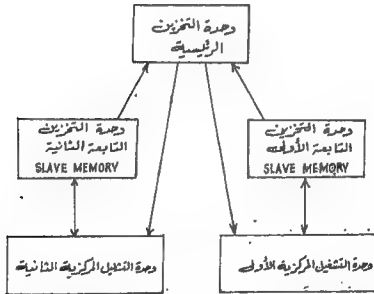
١ - القدرة على التوسع $expandability$ فى المصادر الحسابية ، وذلك باضافة اجزاء $modules$ اخرى كلما دعت الحاجة .

٢ - القدرة على الاعتماد $reliability$ ، وذلك بازالة الاجزاء المعطلة $faulty\ modules$ دون الحاجة الى تعطيل النظام (الجهاز الحاسب) كله .



التركيب الجولي (ذو المستوى الواحد) لجهاز حاسب يتكون من وحدتين لتشغيل المركزي وحدة التخزين

(شكل ٦)



التركيب الهرمي التسلسلي (متعدد المستويات) لجهاز حاسب يتكون من وحدتين لتشغيل المركزي ملحق بكل منها وحدة خاصة للتخزين، هذا بجانب وحدة التخزين الرئيسية

(شكل ٧)

٣ - السرعة وذلك بإمكان عمل عدة حسابات على التوازى وبالتالي تقليل الزمن المطلوب لتشغيل حمل load معين من المشكلات الحاسبية .

{ - إمكانية تنظيم التركيب على شكل تصامدى وذلك بإضافة العدد المطلوب من الأجزاء فى كل مستوى ، حسب الحاجة .

غير أن هذه المزايا ، لا تعطى بالمجان ، بمعنى أن هناك ثمناً يدفع وذلك فى تصميم نظام تشغيل خاص حتى ينسق حركة مرور عدة مشكلات حسابية خلال المصادر الحاسبية مروو متوازياً ، وهذا التنسيق يتطلب نوعاً من تنظيم الطوابير المقدم complex Queuing mechanism لكل من المشكلات والمصادر الحاسبية .

من التحليل السابق ، يمكن استنتاج أن كفاءة الجهاز الحاسب ذى التركيب الجزئى تعتمد على كفاءة كل جزء على حدة من ناحية ومن ناحية أخرى على كيفية التنظيم التركيبى لهذه الأجزاء .

وتفاوت درجة الصعوبة فى المجهود الخاص بتصميم الأجهزة الحاسبية (ذات التركيب الجزئى) طبقاً لعدد المستويات ، ويجرى كثير من الدراسات المبينة على المحاولة والخطأ trial and error بقصد الوصول إلى الحل الأمثل للتصميم النهائي وذلك فى حالة المستويات المتعددة حيث يكون الحل الرياضى (باستخدام النظريات الرياضية فقط) فى غاية من الصعوبة . وهنا تلعب عدة اعتبارات فى مثل هذا النوع من التصميم ، ملخصها :

أن الأجزاء ذات الكفاءة والقدرة الحاسبية العالية ، تلحق بالمستويات المعرضة لكثرة الاستعمال ، أما الأجزاء ذات الكفاءة والقدرة الحاسبية المحدودة فتلحق بالمستويات الخلفية حيث يقل تعرضها للطلب وبالتالي لإداء الخدمة الحاسبية . وبهذا التركيب تقترب كفاءة النظام العام (الجهاز الحاسب) من كفاءة الأجزاء ذات السلوك الرفيع High index of performance بينما تصبح التكاليف الاقتصادية الكلية رخيصة نسبياً وقريبة من تكاليف الأجزاء ذات الكفاءة المحدودة .

التخزين التصامدى Storage hierarchy

يسمى التنظيم المتعدد المستويات لقطع الذاكرة Memory modules ، غالباً باسم التخزين التصامدى ، وهو يربى من كفاءة النظام العام دون الحاجة إلى زيادة التفقأت . وهنا تقسم المعلومات إلى « بلوكات Blocks of informations » على أن يخزن كل منها فى أجزاء الذاكرة البطيئة slowspeed ، تخزيناً شبيهة دائماً حتى تستعمل (التشغيل) داخل وحدة التشغيل المركزية) وهنا تنتقل هذه البلوكات (من المعلومات) إلى قطع ذاكرة أخرى ، ذات كفاءة عالية ، وتظل هناك (فى هذه الفترة النشيطة من حركة المرور من الذاكرة إلى وحدة التشغيل وبالعكس) بشكل مؤقت حتى تنتهى هذه البلوكات من المعلومات من أداء الخدمة الحاسبية ، وبذلك تعود مرة أخرى إلى وحدة التخزين الاحتياطية ذات الكفاءة المحدودة . (انظر فشكل ٧)

وبذلك يكون ملخص العرض السابق عن التخزين التصاعدي ، هو كالتالي :

١ - المستويات العليا في التخزين تصنع من دوائر كهربية ذات سرعة عالية وتخصص لخدمة المعلومات ذات النشاط الحسابي العالي الكثير التردد frequency بين الذاكرة ووحدة التشغيل المركزية .

٢ - المستويات السفلى (الدنيا) تصنع من دوائر مغناطيسية ذات سرعة بطيئة نسبياً وتخصص لخدمة المعلومات الراكدة ، وكذلك تعمل كمستودع عام للتخزين الاحتياطي في حالة تولد كميات هائلة من المعلومات في مراحل الحساب الوسطى ، فجأة ودون تدبير سابق من جانب المستخدم .

تعريف : سرعة التخزين

تقاس بالزمن الذى يبدأ مع لحظة إصدار النداء من وحدة التحكم الى الذاكرة ويستمر حتى آخر لحظة من لحظات تنفيذ النداء من جانب الذاكرة . هذا النداء قد يكون بارسال معلومات مخزنة في الذاكرة الى وحدة التشغيل وقد يكون بارسال المعلومات في اتجاه عكسى وذلك من وحدة التشغيل الى الذاكرة .

التشغيل التصاعدي Processing Hierarchy

وهنا يوجد عدة وحدات تشغيل مركزية ، تندرج في تحمل مسؤوليات حل المشاكل الحسابية ، وتختلف طبيعة التدرج في نظام التشغيل التصاعدي كالتالي :

١ - في النظام الأول تقوم وحدة تشغيل مركزية بدور الموزع للمعاملات الحسابية على عدد آخر كبير من وحدات التشغيل المركزية التى تقوم بدورها بتشغيل هذه المعاملات .

٢ - في النظام الثانى تقوم وحدة تشغيل مركزية بعمل القطاع الكبير من المعاملات الحسابية وتساعدها في ذلك عدة وحدات تشغيل اخرى تقوم بعمل بعض المعاملات الحسابية الفرعية وذلك في اللحظات الضرورية فقط .

من العرض السابق يمكن تمثيل النظام الأول بالفرقة الموسيقية ، يعرف اعضاء الفرقة على الآلات المختلفة تحت توجيه القائد . وهذا على خلاف النظام الثانى ، الذى يشبهه بمجتمع القبيلة حيث يستبد رئيس القبيلة بالأمر ويترك ، من آن الى آخر ، بعض الامور الثانوية لمعاونيه .

ولا زالت فكرة التشغيل التصاعدي في المراحل الاولى من النمو وهذا بمقارنتها بالتخزين التصاعدي التى استقر بالفعل وظهرت بعض التصميمات الناجحة للأجهزة الحاسبة التى تعمل بهذه الفلسفة .

٢ - ٢ وجهة نظر المستخدم User's Point of View : يشر التنظيم التركيبى اهتمام المستخدم من ناحيتين :

١ - الطرق المختلفة لتنفيذ البرنامج .

٢ - الطرق المختلفة للتفاعل الحسابى .

١ - ٢ طرق تنفيذ البرامج Modes of Execution : يعبر الأدب التكنولوجى عن ذلك الجزء المستقل من البرنامج بتعبير « العملية task » . وهذه العملية ، يمكن تنفيذها على الجهاز الحاسب بدون الحاجة الى معلومات من عمليات أخرى ، أى بشكل مستقل .

أمثلة : مثال (١) $(٦+٥) \times ١٢ + ١١٨٥$.

مثال (٢) $٦+٥$

حيث $١ = ٥ \times ١٢٥$ ب

مثال (١) يُعتبر عملية ، بينما مثال (٢) لا يُعتبر عملية إذ لا زال هناك مجهول (وهو المجهول ب) ينبغي البحث عنه ، وبعبارة موجزة فإن مثال (١) يمثل وحدة حسابية مستقلة وبالتالي يسمى بعملية وذلك على خلاف مثال (٢) الذى لا يمكن من انجاز الحل الى آخر مرحله دون الحاجة الى عملية (أو عمليات) أخرى .

هنا يصبح من المفيد ، البحث فى امكانية تفهيت المشكلة الحسابية الى عدة عمليات حسابية (أى اجزاء يمكن حلها بشكل مستقل) على أن يتم حل هذه العمليات داخل الجهاز الحاسب . وهذا ما يسمى بالحل على التوازي ، وذلك بتفرقة من الطريقة التقليدية فى الحل على التوالى . والسؤال الآن :

« كيف يتم التفهيت ومن هو القائم بهذا التفهيت ؟ » . فى اجابة سريعة ، يمكن تلخيص الموقف كالتالى : قد يتم التفهيت خارج الجهاز الحاسب وقد يتم داخل الجهاز : يشير الى النوع الاول بأنه نوع من التوازي الصريح ، أما النوع الثانى فهو تواز ضمنى . وقبل أن ندخل فى تفاصيل هذه النقطة ، ينبغي أن نشير الى باقى الطرق الخاصة بتنفيذ البرامج ولمخصها كالآلى :

١ - تنفيذ البرامج على التوالى Sequential .

وهنا يكون ترتيب التنفيذ ترتيباً جامداً لا يمكن تغييره ، بمعنى أن هناك جدولاً زمنياً ثابتاً فى تنفيذ العمليات الواحدة بعد الأخرى .

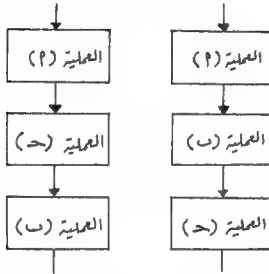
ب - تنفيذ البرامج على التوازي Parallel .

وهنا يكون ترتيب التنفيذ ترتيباً مرناً يمكن تغييره ، بمعنى أن جدول التنفيذ لا يشترط تدرجاً معيناً . ومن ناحية أخرى يمكن تنفيذ عمليتين (أو أكثر) حسابيتين فى نفس الوقت ، اذا توفر العدد الكافى من المصادر الحسابية .

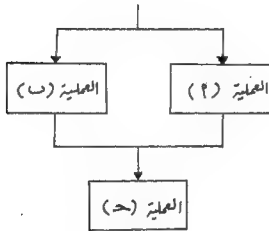
ج - التنفيذ على التبادل Commutative .

وهى حالة تنفيذ اقرب الى سياسة متتبع الطريق بين حالة التنفيذ على التوازي والتنفيذ على التوالى . فهى من ناحية لا تتبع جدولاً زمنياً ثابتاً (تماماً كحالة التنفيذ على التوازي) ومن ناحية أخرى لا تقبل تنفيذ أكثر من عملية واحدة فى نفس الوقت (تماماً كحالة التنفيذ على التوالى) . (انظر شكل ١٠٠٩٨) .

التنفيذ على التعاقب

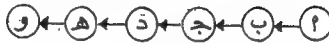


العمليات (١) (ب) (ج) لا تتبع جدولاً زمنياً ثابتاً إذ يمكن تبديل أولوية التنفيذ للمعوية (ب) ، (ج)

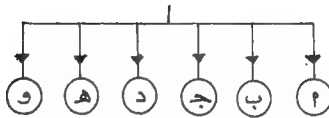


التنفيذ على التوازي

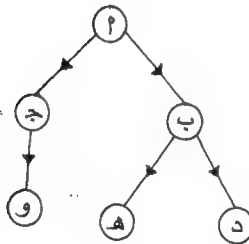
شكل (٨)



التوالي

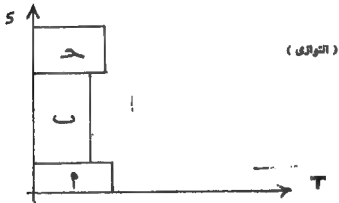
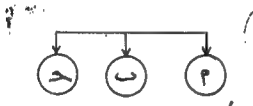
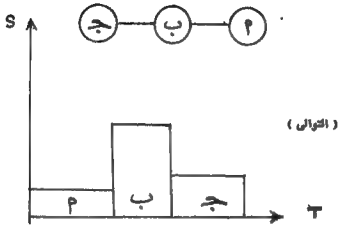


التوالي



التوالي والتوازي

شكل (٩)



(شكل ١٠)

نعود الآن ، مرة أخرى ، الى الحديث عن امكانية تفتيت المشكلة الحسابية حتى يمكن تشفيفها على التوازى . ونترك موضوع التفتيت الخارجى (التوازى الصريح) الى الجزء القادم ، ونعتمد تلخيص بعض النقاط ، التى سبق مرضها ، المتعلقة بالتفتيت الداخلى (التوازى الضمنى) . هنا تقوم مجموعة اللغات الرياضية لنظام التشغيل Operating system بدور الرقيب الرياضى الذى يحدد الخطوط الفاصلة بين عمليات المشكلة الحسابية . وهنا تستعمل عدة معايير رياضية وتطبق جملة هذه المعايير سوية على المشكلة الحسابية . حيث ان نجاح احد هذه المعايير ، يعتبر سبباً كافياً لامكانية التفتيت . والواقع ان تنوع المشاكل الرياضية يقضى بوجود هذه المعايير العديدة وليس معياراً واحداً . وتفصيل هذه اللغات الرياضية وكيفية استخدامها للمعايير ، ليست فى النطاق المباشر لهذا المقال ، غير ان القارئ ذا الاهتمام الخاص بهذا الموضوع يجد فى المراجع (٢١) ، (٤٧) ، (٤٨) و (٤٩) القدر الكافى من الدراسة .

٢ - ٢ - ٢ طرق التفاعل الحسابى Modes of Interactions : يقوم الانسان المستخدم للجهاز الحاسب بعرض المشكلة الحسابية على المصادر الحسابية ، وهنا قد يأتى الحل الحسابى الأخير فى مرحلة واحدة او عدة مراحل مختلفة . فى هذه الحالة الأخيرة يتناول الانسان المستخدم ، الحل الناتج من الجهاز الحاسب فى مرحلة معينة ويستعمله كبيانات (فى شكل مباشر او غير مباشر) تدخل الجهاز الحاسب مرة أخرى ، مع تعليقات جديدة وذلك فى مرحلة لاحقة بين الحسابات . بعبارة أخرى فانه بهذا التنظيم يصبح للانسان المستخدم للجهاز قدرة على كيفية توجيه مجرى الحسابات داخل الجهاز الحاسب وذلك فى المراحل الوسطى من الحسابات .

يطلق على هذا النوع اسم التفاعل الحسابى واحياناً يسمى بطقه الاتصال بين الانسان والآلة Man-Machine Communication وذلك لتفرقه عن النوع الاول حيث يظل الانسان المستخدم بعيداً تماماً عن الجهاز الحاسب حتى يحصل على الحل الأخير . وتلخيصاً لما سبق ، فان هناك نوعين من التفاعل الحسابى :

١ - التفاعل الحسابى النشط . وهنا يجرى اتصال مستمر بين الانسان والآلة فى المراحل المتوالية للحسابات .

٢ - التفاعل الحسابى الخامل . وهنا يقف الانسان المستخدم للجهاز الحاسب فى مرحلة حسابية من الجهاز منذ لحظة ابداع المشكلة الحسابية حتى لحظة تسلم الحل الحسابى الأخير .

ويرى مستخدمو الأجهزة الحاسبة خاصية التفاعل الحسابى النشط بعين الراحة والسرور ، حيث يسمح للمستخدم ان يبرز شخصيته الحاسبة جنباً الى جنب مع الجهاز الحاسب . وهذه المسألة تزداد اهميتها فى حالة الأجهزة الحاسبة ذات القدرات الحسابية الهائلة . هنا يصبح وجود الشخصية الحسابية للمستخدم مسألة ضرورية وذات اثر كبير فى كفاءة انجاز العمل الحسابى (وبالتالي تعكس اهمية اقتصادية) ومن هنا كانت تصميمات مجموعة الأجهزة الحاسبة التى تستخدم فى المرفق الحاسبى computing utilities تصميمات تسمح بنظام التفاعل الحسابى النشط الذى يتم من خلال عدد كبير من أجهزة التلقين والاخراج

(المصممة خصيصاً للتفاعل الحاسبى النشط) . هنا يتم التفاعل الحاسبى بين كل مستخدم والجهاز الحاسب ، من طريق أجهزة الاخراج والتلقين التابعة لكل مستخدم ، كما لو كان الجهاز الحاسب كله في حوزة المستخدم الواحد . وهذا ، على خلاف الواقع ، وهو ان الجهاز الحاسب يستطيع ان يخدم عدداً كبيراً من المستخدمين في وقت واحد وذلك بتشغيل المشاكل الحسابية الداخلة اليه من عدة مستخدمين في وقت واحد ، تشغيلاً متوازياً ، وهذا ببساطة تطبيق آخر لفكرة الحسابات المتوازية . والسؤال الآن :

« ماهى المعايير التى يقوم على أساسها ، كل مستخدم للجهاز ، كفاءة الخدمة الحسابية ؟ »
الإجابة هى كالآلى : (انظر شكل ١١)

١ - زمن الإجابة Response time وهو الوقت الذى يبدأ مع لحظة طلب المستخدم للتفاعل الحاسبى ويستمر حتى يحصل المستخدم على رد من الجهاز الحاسب بالموافقة على بداية التفاعل (الحوار الحاسبى) ، أى زمن الانتظار .

ب - زمن الخدمة Service time وهو الوقت الذى تستمر فيه الخدمة الحسابية في مرحلة معينة من التفاعل الحاسبى ويبدأ مع لحظة وصول الرد (من الجهاز الحاسب الى المستخدم) بالموافقة على بداية التفاعل ويستمر حتى لحظة ابلاغ المستخدم الجهاز بأنه قد فرغ بالفعل من المرحلة الأولى من التفاعل وبالتالي فهو في غير حاجة (لحظة) الى الجهاز الحاسب .

ج - زمن التفكير Think time وهنا يكف المستخدم وحده على التفكير في المشكلة الحسابية ، بناء على معلومات قد حصل عليها من الجهاز الحاسب في مرحلة التفاعل السابقة . وتستمر هذه الفترة حتى لحظة بداية المرحلة الثانية من التفاعل وهنا يعود المستخدم مرة اخرى الى طلب فتح حوار مع الجهاز ، أى زمن التأمل .

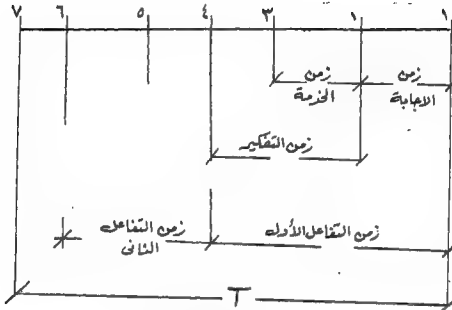
د - زمن التفاضل Interaction time وهو مجموع الأزمنة الثلاثة السابقة .

هـ - زمن Turn-around time وهو الزمن الكلى اللازم الذى يحتاجه المستخدم للانتهاء من حل مشكلته الحسابية في مراحل التفاعل الحاسبى المختلفة .

و . وتنعكس طبيعة التفاعل الحاسبى هذه ، على وجهة نظر المستخدم ، في الطرق المختلفة لتنظيم الجهاز الحاسب التركيبى ، فهو يرى نفسه ، في صورة قريبة من نظام التغذية المرتدة Feed-back system .

هنا توجد عدة نماذج لتنظيمات تركيبية ، يختلف بعضها عن بعض في قاعدة الانتظار (للمشاكل الحسابية) في الذاكرة . وفيما يلى تلخيص للخطوط العريضة لبعض أنظمة التفاعل الحاسبى (حيث يتصل الإنسان مع الجهاز في طور حاسبى) التى تختلف فيها قواعد الانتظار في الذاكرة وذلك قبل مرورها الى وحدة التشغيل المركزية .

١ - نظام الـ Round-Robin (R.R) Model (انظر شمس شكل ١٢) : هنا يتم امتداد كل مشكلة حسابية من مكان انتظارها في الذاكرة بناء على قاعدة أولوية الوصول ، بمعنى من يصل أولاً ، يحصل على الخدمة أولاً



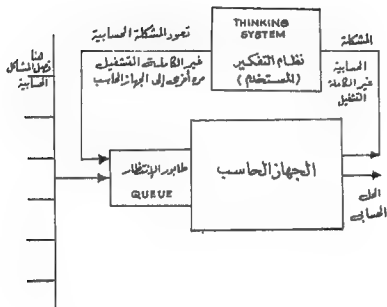
Turn-around job

الزمن الكلي للمشكلة الحاسوبية الأولى

(شكل ١١)

وصول المشاكل الحاسوبية

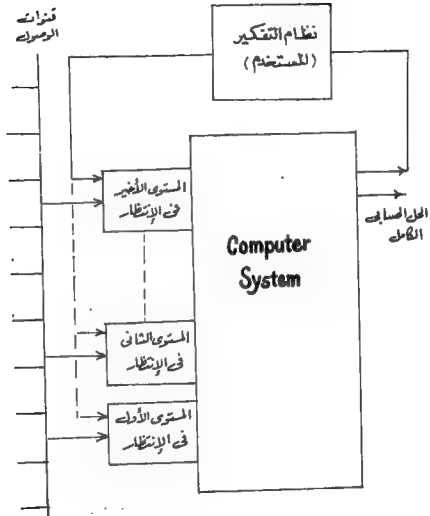
- ١ - المشكلة الحاسوبية الأولى تبدأ في طلب الخدمة الحاسوبية .
- ٢ - يبدأ الجهاز الحاسب في الإجابة وبالتالي تبدأ الخدمة الحاسوبية .
- ٣ - ينتهي الجهاز الحاسب من خدمة المشكلة الحاسوبية الأولى .
- ٤ - تعود المشكلة الحاسوبية مرة ثانية إلى طلب الخدمة الحاسوبية من الجهاز الحاسب .
- ٥ - يبدأ الجهاز الحاسب في الإجابة وبالتالي تبدأ الخدمة الحاسوبية الثانية للمشكلة الحاسوبية الأولى .
- ٦ - ينتهي الجهاز الحاسب كلية من المشكلة الأولى .
- ٧ - تبدأ المشكلة الثانية .



Round — Robin (R R) Model

(شکل ۱۲)

التركيب الرئيسى المتصادم في الأجهزة الحاسبة



نظام الواجهة الامامية والواجهة الخلفية المتعددة المستويات

(شكل ١٣)

٢ - نظام الواجهة الامامية والخلفية (F.B) Model — Foreground

(انظر شكل ١٣) : وهنا يصبح جزء من الاهتمام لعمليات التشغيل متجهاً نحو السجل التاريخي للمشاكل الحسابية ، بمعنى أن تتم التفرقة بين المشاكل الحسابية الخام ، والمشاكل الحسابية المشغلة تشغيلاً غير كامل . وهنا يستقر كل من هذين النوعين في مكان خاص به في الذاكرة ، على أن تطبق قاعدة اولوية الوصول على كل نوع على حدة . وفي اغلب التصميمات ، توجد وحدتان للتشغيل المركزي ، تخصص كل منهما لاستقبال نوع واحد من المشاكل الحسابية ، وينطلق على المصادر الحسابية (الذاكرة ووحدة التشغيل) المخصصة للمشاكل الحسابية الخام اسم الواجهة الامامية ، بينما يطلق على المصادر الحسابية التي تتناول المشاكل الحسابية غير الكاملة التشغيل ، اسم الواجهة الخلفية .

٣ - نظام الواجهة الامامية والخلفية المتعددة المستويات (انظر شكل ١٣)

Multi level Foreground — Background Model : في هذا النظام تمنح كل مشكلة حسابية وقتاً معيناً وثابتاً ، داخل وحدة التشغيل المركزية . وفي هذا الوقت المحدد ، تستنفذ المشكلة الحسابية فرصها في الحل ، في هذه المرحلة من التفاعل الحسابي ، وبعد ذلك تترك المشكلة على الخروج وانساح الطريق امام مشكلة حسابية اخرى ، وقد تحصل المشكلة الحسابية على عشرات الفرص في التشغيل قبل ان تصل الى الحل الحسابي الاخير ، وبعبارة اخرى فانه يمكن تصور التشغيل بمثابة عدة مراحل متوالية تنضج فيها المشكلة الحسابية الخام بشكل تدريجي ومطرد وتصل بذلك الى مستويات مختلفة من النضج النضج الحسابي . وفي هذا النظام ، تقسم الذاكرة الى عدة اماكن storage slots ، يخصص كل منها لتخزين المشاكل الحسابية ذات المستوى الواحد من النضج الحسابي . ويقاس مستوى النضج الحسابي بعدد المرات (الدورات) التي دخلتها المشكلة الحسابية في النظام مارة في ذلك على المصادر الحسابية (الذاكرة ووحدة التشغيل) والانسان المستخدم (الفكر) .

لعل من اكثر الامثلة ، شبهاً بحالة الاتصال بين الانسان والمستخدم والجهاز (التفاعل او الحوار الحسابي) هو مثل الطبيب والمريض . يزور المريض طبيبه مرة او عدة مرات . المريض لديه مشكلة صحية . والطبيب يمثل له احتمالات الحل لهذه المشكلة . يتأمل المريض ويفكر في نصائح الطبيب بعد انتهاء الزيارة ويراقب مدى تقدمه الصحي ، ثم يعود مرة اخرى الى زيارة الطبيب في طلب المزيد من النصائح لحل مشكلته الصحية . نتصور الآن مثل المرفق الصحي (المستشفى) الذي يضم عشرات الأطباء والمعدلات استقبال عشرات المرضى . هنا يصبح من الضروري وضع قاعدة لتنظيم دخول المرضى من غرفة الانتظار الى غرفة الطبيب المعالج ، وقد تكون القاعدة بسيطة وتعتمد في ذلك على اولوية الوصول وقد تكون القاعدة اكثر عمقا ، بمعنى انها تفرق بين المريض القادم للمرة الاولى والمريض المتكرر الزيارة ، كذلك تختلف السياسة التي يتبعها الطبيب في استئثار وقته مع المريض ، فقد يمضي الطبيب وقته مع المريض حتى ينتهي من العلاج وذلك بصرف النظر عن طول الوقت وقلق المرضى الاخرين في غرفة الانتظار ، وقد يقرر الطبيب تمضية عشر دقائق ، مثلاً ، مع كل مريض .

٤ - التنظيم التركيبى للمشاكل الحاسبية

يستخدم المتخصصون في التحليل الرياضى للانظمة system analyst فكرة التركيب الجزئى بوجه عام وذلك في تحليل المشاكل الحاسبية الضخمة والمعقدة . وتزداد قيمة هذا الأسلوب التحليلي (بل وتصبح ضرورية) في حالة وجود جهاز حاسب ذي قدرة على العمل الحساىى المتوازى . هنا تفتت المشكلة الحاسبية الام الى عدة مشكلات صغيرة ، تشغل بدورها على التوازى على أن يعاد تجميع الحلول الجزئية (الناتجة من تشغيل المشاكل الجزئية) ليكون الحل الأخير الكامل للمشكلة الام . وهذا المنهاج التحليلي يسمى باسم التوازى الصريح حيث أنه يتم تحت رقابة الانسان وذلك لفصله من التوازى الضمنى الذى يتم داخل الجهاز الحاسب (مجموعة لغات التشغيل) خفية عن الانسان . وللتوازى الصريح عدة فوائد أهمها الآتى :

أ - يزداد تبسيط المشكلة الحاسبية من ناحية وبعمق فهم دور المتغيرات فيها من ناحية اخرى .

ب - تزداد بذلك سرعة حلها على الجهاز الحاسب .

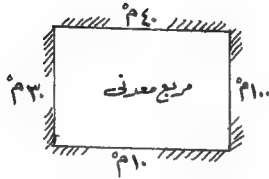
ج - يصبح من الممكن خلق نوع من الاندماج بين بعض المتغيرات وكذلك نوع من الانفصال بين متغيرات اخرى .

هذه المميزات لاتأتى بالجان ، بل يدفع لمنها في المجهود الرياضى (خارج الجهاز الحاسب) الذى يقوم به المتخصص الرياضى ، ومن ناحية اخرى ، فانها تتطلب أجهزة حاسبة مصممة تصميماً ذا قنوات حاسبية متوازية .

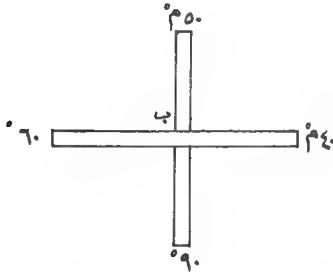
وقد تزداد الرغبة في فهم المشكلة الحاسبية على نحو أكثر عمقا ، وهنا يكون الاهتمام بتحديد علاقة الأجزاء بعضها ببعض ومحاولة تنظيم المشكلة الحاسبية في تركيب تصاعدي وهذا التركيب يمثل متغيرات (control variables) المستوى الأعلى ، والقدرة على تحريك عدد قليل من المتغيرات ذات التأثير الفعال في المستويات التى تليها (في التركيب التصاعدي) بينما تمثل متغيرات المستويات الدنيا ، القدرة على الاستقلال وتنفيذ الأوامر الصادرة إليها من المستويات العليا . وبعبارة اخرى فإنه يمكن اعتبار دور المستويات العليا على أنه نوع من التنسيق ، بينما دور المستويات السفلى هو تنفيذ الأوامر .

ومما هو جدير بالذكر ، أنه لا توجد علاقة مباشرة بين التركيب التصاعدي للمشاكل الحاسبية والتركيب التصاعدي للمصادر الحاسبية ، هذا بمعنى أن المستويات العليا في المصادر الحاسبية لاتتناول بالحل المستويات العليا في المشاكل الحاسبية ، وبالمثل المستويات السفلى في المصادر الحاسبية لاتتولى أمور المستويات السفلى في المشاكل الحاسبية .

هذه النقطة ينبغي أن تبقى واضحة في ذهن القارئ وهى أن تطبيق فكرة التركيب الجزئى (ذات المستوى الواحد فقط) في كل من المشاكل الحاسبية والمصادر الحاسبية هى (فكرة التركيب التفكيرى ذات المستوى الواحد) التى تمهد الطريق لفكرة التفاعل الحساىى ، بينما تطبيق فكرة التركيب التصاعدي (التعدد المستويات) يُعتبر سياسة داخلية ومستقلة تنفرد بها المصادر الحاسبية والمشاكل الحاسبية كل على حدة ، دون أن ترتبط بشكل مباشر بفكرة التفاعل الحساىى .



درجة حرارة النقطة (أ) تساوى الوسط الحسابى = $\frac{٤٠ + ١٠٠}{٢} = ٧٠$



درجة حرارة النقطة (ب) تساوى الوسط الحسابى = $\frac{٩٠ + ٦٠ + ٥٠ + ٤٠}{٤} = ٦٠$

(شكل ١٤)

والصيافة الرياضية للحدث السابق ، تعتبر دراسة شيقة للغاية ، غير انها تتطلب نوعاً معيناً من الأعداد الرياضى السابق ، الذى هو بعيد عن أهداف المقال . والقارىء ذو الاهتمام الرياضى الخاص ، يمكنه ان يعود الى المراجع وخاصة ميزاردليك (٣٤) ، اذ ان له دراسة عميقة وجدية للغاية . وتكتفى فى آخر هذا الجزء بضرب مثالين ، على نحو مختصر ، المثل الأول يبرز فكرة التفنيت الجزئى (ذات المستوى الواحد) والمثل الثانى عرض سريع لفكرة التفنيت ذات المستويات المتعددة ، أى التركيب التصاعدي للمشكلة الحسابية .

مثال (١) (انظر شكل ١٤)

الفرض :

١ - نفرض أن لدينا مربعاً معيناً .

٢ - أمكننا ان نحتفظ بدرجة حرارة الحواف Boundary الأربع للمربع عند درجات حرارة ثابتة ، فمثلاً إحدى الحواف تكون عند درجة حرارة ١٠٠°م ، والثانية عند درجة حرارة ٣٠°م ، والثالثة عند درجة حرارة ٤٠°م والرابعة عند ١٠٠°م .

٣ - نترك المربع فترة من الزمن حتى ترتفع الحرارة من الحواف الى وسط المربع وبذلك تستقر درجة حرارة المربع كله ، أى الحواف الأربع والوسط .

المطلوب :

حساب درجة حرارة كل نقطة فى داخل المربع .

الحل :

هذه مسألة كلاسيكية فى العلوم الطبيعية وحلها يتأتى من طريق حل المعادلة التفاضلية .

حيث :

درجة الحرارة T

تمثل الأبعاد فى المحاور X,Y

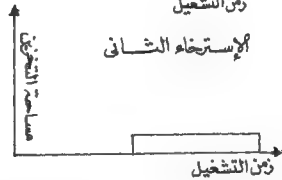
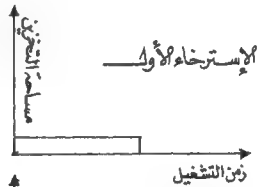
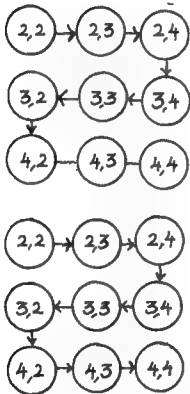
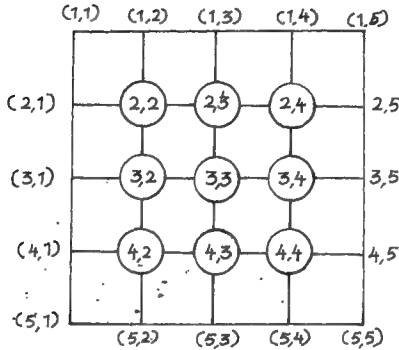
فإنه يمكن حل هذه المسألة بالبداة common sense ، دون الحاجة لمعرفة المعادلات التفاضلية ، أو أى نوع آخر من الرياضيات ، والحل ببساطة يمكن تصوره كالآتى :

١ - نتصور أن لدينا قضيباً (انظر شكل ١٤) معيناً وأمكننا ان نحتفظ (ونتحكم) بدرجة حرارة كل من طرفي القضيب ، عند درجة حرارة ثابتة ، فمثلاً الطرف الأيمن للقضيب نحتفظ بدرجة حرارته عند درجة ١٠٠°م والطرف الأيسر عند درجة ٤٠°م .

والسؤال الآن : ماهى درجة حرارة النقطة التى تقع فى منتصف القضيب (نقطة ١ فى شكل

١٤) .

(شكل ١٥)



الحل على التوالي في استرخائيه

Sequential processing in two Relaxations

الإجابة : تمر فترة من الوقت قبل ان تستقر درجات الحرارة فى النقط المختلفة للقضييب وتسمى هذه الفترة الزمنية ، بفترة التأثيرات الحرارية العابرة (transient) التى تسبق مرحلة التوزيع الحرارى الثابت . واهتمامنا الآن ، يبدأ بانتهاء فترة التأثيرات الحرارية العابرة وبداية مرحلة التوزيع الحرارى الثابت . هنا يمكن تطبيق فكرة التنسيق الشكلى الهندسى (السيمترى symmetrical) بصورة غير مباشرة ، بمعنى أن درجة حرارة نقطة منتصف القضييب (النقطة ١) تتأثر بطرق القضييب المختلفين (الأيمن والأيسر) طبقاً لمدى الفاعلية الحرارية لكل طرف فقط ، طالما أن تأثير عنصر البعد المسافى يكون متعادلاً . ويقتضى هذا ، أن درجة حرارة (النقطة ١) تكون المتوسط الحسابى لدرجتى الحرارة فى كل من الطرفين الأيمن والأيسر .

$$\text{اذن درجة حرارة النقطة ١} = \frac{٤٠ + ١٠٠}{٢} = ٧٠^\circ \text{م}$$

نتصور الآن مثلاً آخر ، أكثر عمومية . نفرض أن لدينا قضييبين متعامدين « صليب cross » (انظر شكل ١٤) . وإمكاننا ان نحفظ بدرجة حرارة كل طرف من الأطراف الأربعة بالدرجات الحرارية التالية . ٤٠°م ، ٥٠°م ، ٦٠°م ، ٩٠°م .

السؤال : ماهى درجة حرارة نقطة الوسط (النقطة ب) ، بعد زوال التأثيرات الحرارية العابرة ؟

الإجابة : استمراً للمنطق السابق فى التحليل ، فإن درجة حرارة النقطة المتوسطة ، تكون الوسط الحسابى لدرجة حرارة النقط الأربع :

$$\text{اذن درجة حرارة النقطة ب} = \frac{٩٠ + ٦٠ + ٥٠ + ٤٠}{٤} = ٦٠^\circ \text{م}$$

ويمثل نفس هذا الاسلوب من التحليل ، يمكننا القول ، بأن درجة حرارة نقطة ما تقع داخل المربع المعدنى ، فى المثل الأول ، مثال (١) يمكن حسابها من متوسط درجة حرارة أربع نقط أخرى فقط ، بحيث تكون هذه النقط الأربع شكلاً سيمترى ، بالنسبة للنقطة التى يجرى حساب درجة حرارتها ، وبعبارة أخرى فإن القاعدة تكون كالتالى :

$$T_o = \frac{1}{4} (T_1 + T_2 + T_3 + T_4)$$

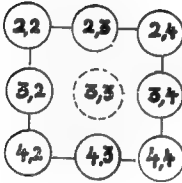
حيث : T_o هى درجة حرارة نقطة الوسط التى يرمى حسابها : T_1, T_2, T_3, T_4 تمثل درجات حرارة النقط الأربع المحيطة بنقطة الوسط .

ترتيب الحل (انظر شكل ١٥)

نفرض أن المربع قد قسم الى ستة عشر (١٦) مربعاً صغيراً . هنا توجد تسعة فقط داخلية (3×3) . والمطلوب حساب درجة الحرارة عند كل منها ، فمثلاً يمكن حساب درجة الحرارة عند نقطة (٢٢) من المتوسط الحسابى للدرجة حرارة النقط الأربعة المحيطة

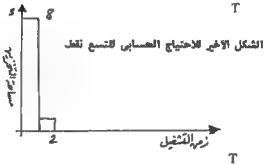
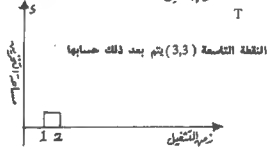
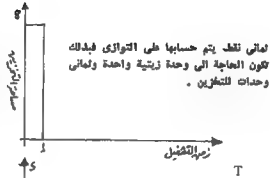
$$\cdot (T_{22} = \frac{1}{4} (T_{21} + T_{12} + T_{23} + T_{32}))$$

لعماني نقل



(3,3)

النقطة التاسعة



هنا تشغل لعماني نقل مما (على التوازي) ثم تشغل بعد ذلك النقطة التاسعة

والسؤال الآن : ماهي طريقة تنظيم عرض المشكلة الحسابية على الجهاز الحاسب ؟

الحل على التوالي (انظر شكل ٢٦)

الحل على التوازي

يلاحظ أن التنظيم في جدول التحويل لكل من الجزء الأول والجزء الثاني (النقطة (٣٢٣)) يكون جدولاً مرتباً ، بمعنى أنه يمكن تنفيذ الجزء الثاني ثم الجزء الأول (ولكن لا يمكن تنفيذهما معاً) ومن هنا فإن تنفيذ جزئي المشكلة يعتبر تنفيذاً على التبادل commutative .

Computation needs **الاحتياج الحسابي**

VT

من المصادر الحسابية عند التطبيق كل من التنظيمين المختلفين (التنظيم للحل على التوالى والتنظيم للحل على التوازي) ؟

الإجابة على هذا السؤال تصبح واضحة (انظر شكل ١٧) فالحل على التوالى يحتاج الى تسع وحدات من وقت التشغيل ووحدة واحدة من مساحة التخزين ، بينما الحل على التوازي يحتاج الى ثماني وحدات من التخزين ووحدين زمنيّتين (انظر شكل ١٨) .

ويمكن تكرير العمليات السابقة بقصد الوصول الى استرخاء احسن (قدر اقل من الخطأ) . هنا يكون الاحتياج الحسابي ، كما هو واضح في (شكل ١٨) . (انظر المراجع ٤٥)

مثال (٢) (عرض سريع لفكرة التفكيك ذات المستويات المتعددة . التركيب التصاعدي ، المطلوب تحديد القيمة العددية لكل من المتغيرين x_1, x_2 حتى تصبح المعادلة التالية :

$$F(X_1, X_2) = (X_1 - X_2) + X_1 X_2 + (X_2 - X_1)$$

أقل قيمة ممكنة .

والطريقة الكلاسيكية لحل هذه المسألة تتطلب القيام بعمل تفاضلي differentiate للكمية $F(X_1, X_2)$ ، وذلك بالنسبة لكل من المتغيرين X_1, X_2 كل على حدة ، على أن يساوى ناتج التفاضل بالكمية صفر .

وحل نتيجة هاتين المعادلتين يعطى القيمة العددية لكل من X_1, X_2 . وتفصيل ذلك كالآتي :

$$\begin{aligned} \frac{dF(X_1, X_2)}{dX_1} &= 2(X_1 - 2) + X_2 \\ \frac{dF(X_1, X_2)}{dX_2} &= X_1 + 2(X_2 - 1) \end{aligned} \quad \text{وبالمثل :}$$

والآن نساوي كلا من هاتين المعادلتين بالقيمة صفر (سيكتب الصفر باللغة الانجليزية ، وبالتالي لا يخلط بالرقم خمسة باللغة العربية) .

$$2(X_1 - 2) + X_2 = 0, \quad X_1 + 2(X_2 - 1) = 0$$

والقيمة العددية التي تحققها كل من هاتين المعادلتين هي :

$$X_1 = 2, \quad X_2 = 0$$

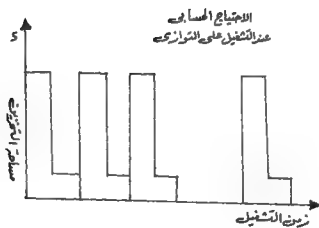
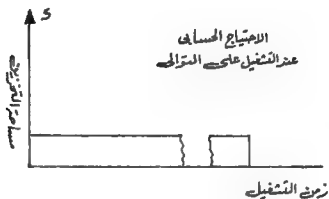
وهذا الحل لا يعطينا القدرة على الفصل بين المتغيرات ، ومن ناحية اخرى لا يعبر عن فكرة تمعدد المستويات .

منهاج آخر في الفصل : (انظر المراجع للتفاصيل (٣٤) . (انظر شكل ١٩) ونريد الآن حلا يحقق الآتي :

١ - ان نفصل بين المتغيرات X_1, X_2 بحيث يمكن التحكم في كل من هذين المتغيرين ، (كل على حدة) ودون تأثير المتغير الآخر (بشكل مباشر) و (يتم الفصل بين هذين المتغيرين في المستوى المعروف بالمستوى الاسفل) .

التركيب الرياسي التصاعدي في الأجهزة الحاسبة

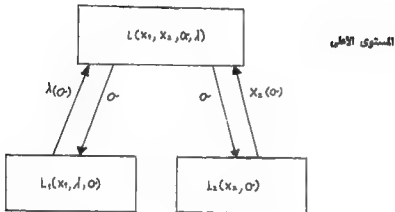
شكل (١٧)



شكل (١٨)

تختلف الحاجة الحسابية لكل من زمن التشغيل ومساحة التفرغ باختلاف تلاميذ الشكلة الحسابية .

شكل (١٩)



المستويات الدنيا :

- ١ - اشارات الامر (من اعلى الى اسفل) تكون من طريق النظر الوهمي س .
- ٢ - اشارات العظمة بتنفيذ الامر تكون عن طريق النظريات $L_X(a)$. $X_2(a)$.
- ٣ - في المستويات الدنيا يتم الفصل بين التفسيرين X_2 و X_1 .
- ٤ - في المستوى الاعلى يتم الجمع بين التفسيرين X_2 و X_1 .

٢ - أن نجعل بين المتغيرات X_1 و X_2 فى مستوى آخر (المستوى الأعلى) حيث يمكن التحكم من خلال هذا المستوى فى المتغيرات X_1 و X_2 (كل على حدة) فى المستوى الأسفل .

٣ - تجرى بين هذين المستويين ، معلومات تفيد عن إصدار الأمر (من المستوى الأعلى الى المستوى الأسفل) ومعلومات أخرى تفيد عن اطاعة بتنفيذ الأمر (من المستوى الأسفل الى المستوى الأعلى) . وتلعب المعلومات الوهمية (، دوراً كبيراً فى تكوين هذه المعلومات .

طرق أخرى فى التفثيت

هناك عدة طرق أخرى فى حل (تفتيت) هذه المسألة الى عدة أجزاء أهمها طريقة دانزيغ وولف Dantzig & Wolf والطريقة التريبية (الثنائية) والطريقة المختلطة Hybrid (انظر المراجع (٣٤)) .

وفى الجدول التالى تلخيص لأزاياء وميوب كل أسلوب فى الحل .

Multi-level	Hybrid	Asudratic	Dantzig-Wolf	
المستويات المتعددة	الطريقة الهجينة	الطريقة التريبية (الثنائية)	دانزيغ وولف	
مجهود متوسط	مجهود كبير	مجهود متوسط	مجهود متوسط	الوقت اللازم لبناء النموذج الرياضى Formulation time
مجهود بسيط	مجهود بسيط	مجهود بسيط	مجهود متوسط	المجهود اللازم لعمل البروجرام Programming effort
٢٠ ثانية	٣٣ لانية	٥١ ثانية	٩٠ ثانية	الوقت اللازم لتنفيذ البروجرام على الجهاز الحاسب Computer time

٥ - التنظيم التركيبى للمصادر الحسابة بالمعنى المظى الضيق Micro sense

كان الحديث فى الجزء الثانى من هذا الباب يتناول تحليل المصادر الحسابة بالمعنى العام الكبير macro sense . هناك عرفت المصادر الحسابة بأنها تتكون من وحدتين أساسيتين ، وحدة التشغيل المركزية ووحدة التخزين (الذاكرة) . وكان الحديث عن وظيفة وحدة التشغيل يفيد بأنها نظام هام يقوم بتشغيل المشكلة الحسابة على أن يستغرق ذلك وقتاً معيناً ، بينما الحديث عن وظيفة الذاكرة ، كان ملخصه يفيد بأنها مستودع هام لتخزين

الأنواع المختلفة من المعلومات ، وكذلك كانت الإشارة الى دور وحدة التحكم تفيد بأنها تقوم بلدور الرقيب الذى يشرف على حركة مرور المعلومات بين وحدة التشغيل والذاكرة . وفى هذا الجزء نحصر اهتمامنا فى نطاق الخلايا الصغيرة (النواة) التى تتربك منها المصادر الحسابية ، وكذلك نحصر اهتمامنا بنوع آخر من المعلومات ، تلك المعلومات التى تمر بين الخلايا الصغيرة والتى تجمع فى شكل يشبه الحركة داخل الشبكة . بمبادرة أخرى ، فإن الحديث الآن سيكون عن حركة مرور من نوع آخر ، ولأننا نحدد ماهو المقصود بكل من الخلايا الصغيرة والنوع الجديد من المعلومات .

تعريف Definitions

١ - الدوائر المنطقية : وهى دوائر كهربية تقوم بأداء وظيفة منطقية معينة وذلك طبقاً لقاعدة منطقية معينة . هذا بمعنى أن التيار الكهربى الناتج من الدائرة المنطقية يتوقف على العلاقة المنطقية بين التيارات الداخلة لهذه الدائرة .

٢ - المعلومات : تمثل خطوط المواصلات التى تحمل التيار الكهربى من دائرة منطقية الى أخرى داخل الشبكة . وتستخدم نظرية الخطوط المتجهة directed graph theory فى تمثيل حركة المعلومات بين الخلايا الصغيرة .

هنا تمثل العقد nodes دور الدوائر المنطقية والوظيفية ، بينما تمثل الخطوط المتجهة directed graph دور الاشارات الكهربائية (signal) المارة بين الدوائر .

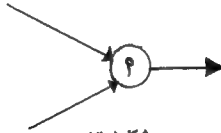
وقد ادى استعمال نظرية الخطوط المتجهة الى عدة فوائد تحليلية ، فهى تظهر الشبه فى التحليل بين نظام الدوائر المنطقية وبين عدة أنظمة أخرى (سنضرب مثلاً من العلوم الاجتماعية) ، ومن ناحية أخرى فهى تساعد فى وضع أساس رياضى لما يسمى باسم التصميم التلقائى والصيانة التلقائية للأجهزة الحاسبة .

وقبل أن نبدأ الحديث عن التصميم التلقائى والصيانة التلقائية ، نقف قليلاً لكى نفهم تطبيق نظرية الخطوط المتجهة فى الدوائر المنطقية والكهربية وتطبيقات أخرى من العلوم الاجتماعية (sociograms) . فمثلاً شكل (٢٠) يمثل مقددة واحدة (المقددة ١) يغذيها خطان متجهان ويخرج منها خط واحد متجه . وقد تمثل (المقددة ١) دائرة منطقية يكون اتناجها (الخط الخارج) طبقاً لقاعدة منطقية تحكم العلاقة بين خلى التخلية (الاثنين الداخلين إليها) .

وفى تصوير آخر نستطيع تصور (المقددة ١) على أنها شخصية اجتماعية تستمد الأوامر من شخصيتين أخريين وتقوم بدورها بإصدار الأوامر الى شخصية أخرى .

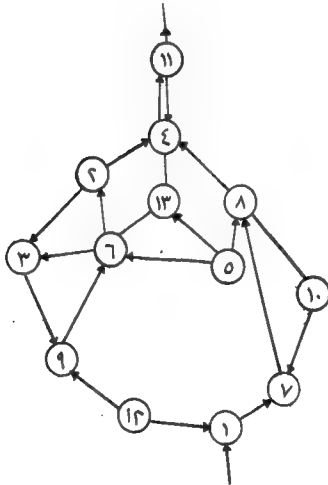
فى مثل آخر (انظر شكل ٢١) قد يزداد عدد العقد ويزداد كذلك عدد الخطوط المتجهة . وإذا أمكننا أن نتصور أن هذا الشكل يمثل بعض الدوائر المنطقية لجهاز حاسب معين * ، فانه

التركيب الرياسي التصاندي في الأجهزة الحاسبة



شكل (٢٠)

شكل بسيط يمثل طبقة واحدة يدخلها حلقان للتغذية ويعبر عنها خط واحد للتغذية



شكل (٢١)

من الصعب تحديد اثر الصلة فانجية بمجرد النظر الى الشكل

يكون مفيداً لنا أن نحدد أكثر العقد تأثيراً في النظام كله (الشكل) ، بمعنى ماهى العقدة التى اذا أصابها خلل فان النظام كله يصاب بالشلل ؟ ، اذا اتجه تفكيرنا في نحو آخر وتصورنا أن شكل (٢١) يمثل خلية اجتماعية ، حيث تمثل العقد شخصيات معينة والخطوط الخارجية من كل عقدة تمثل علاقة الأمر الصادر من هذه العقدة ، كما أن الخطوط الداخلة للعقدة تمثل الأمر الصادر الى هذه العقدة ، فان من الطبيعى أن نسأل انفسنا السؤال التالى :

« من هى الشخصية صاحبة النفوذ الأول ؟ وما هو محيط نفوذها ؟ »

يمكن أيضاً أن نتخذ زاوية جديدة في تحليل النظام ، فنبدأ بالتفكير في أواخر الصلة الضعيفة (على عكس المنهج السابق الخاص بالبحث عن مراكز القوى) ، بمعنى كيف يمكن تفتيت هذه الخلية الاجتماعية ؟ والسؤال العام الآن .

هل يمكن وضع معيار موضوعي للإجابة على هذه الأسئلة ؟

في بعض الأمثلة الاستثنائية (انظر شكل ٢٢ - ١) يمكن تحديد مراكز القوى (في العقد) أو الشروح (في الخطوط) ، باستعمال العين المجردة . غير أنه لا يمكن الاعتماد على العين المجردة في حالات أخرى (شكل ٢٢ - ب) كما أن استعمال العين في الإجابة على مثل هذا النوع من الأسئلة ، يعكس ، الى حد ما ، بعض الانحياز الشخصى للإنسان القائم بالتحليل . (انظر شكل ٢٣) .

والسؤال الآن :

كيف تحدد مراكز القوى أو نقاط الضعف بشكل موضوعي ؟

الإجابة : أولاً : ينبغى بناء النموذج الرياضى للنظام الذى تمثله مجموعة العقد والخطوط المتجهة فيها .

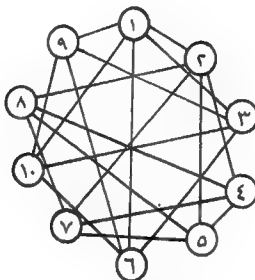
ثانياً : اختيار الاطار frame الرياضى الذى يبرز خواص النموذج الرياضى (من نقاط القوة والضعف) .

من هنا سيكون الجزء الأكبر من الاهتمام هو تحويل transform النموذج الرياضى الى اطار آخر ثم اعادة النظر في النموذج الرياضى في كل اطار .

ونقف الآن قليلاً لنفهم المعنى الطبيعى لعملية وضع النموذج الرياضى في عدة اطرار مختلفة ، وبعبارة أخرى تحويل النموذج الرياضى من اطار الى آخر . ونضرب هنا بعض الأمثلة التى تساعدنا في فهم المعنى الطبيعى لعملية التحويل .

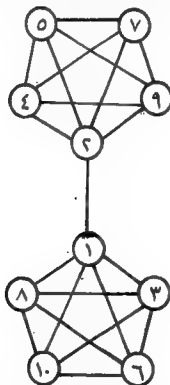
في المثل الأول ، نتصور أن لدينا قطعة من القماش ونريد أن نكشف عما اذا كانت هناك ميوب في النسيج (Textile) . لا شك في أننا ننظر لقطعة القماش في ضوء مصدر معين ونحاول أن نتعرف على مناطق النسيج الخفيفة (نقط الضعف) وذلك بتحديد المناطق التى ينفذ منها مقدار كبير من الأشعة ، وبذلك يبدو لنا المصدر الضوئى من خلالها، قد يبدو هذه الطريقة ساذجة وعرضة للخطأ للمتخصص الكيميائى وقد يقرر لنا أن هناك صبغة كيميائية stain (ذات مفعول

التركيب الرياسي التصامدي في الأجهزة الحاسبة



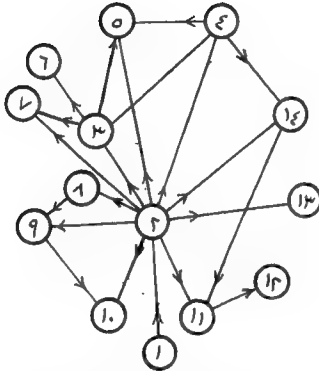
شكل (١٢٢)

هنا يمكن تحليل هذا الشكل الى جزئين غير متشابهين (انظر شكل ٢٢ - ب) . استعمال المعين الجرداء في التحليل مسألة غير سهلة



شكل (٢٢ ب)

هذا الشكل هو تبسيط لـ التحليل « انظر الشكل ٢٢ »



الطاقة (٢) تمثل مركزاً نشيطاً لا إصداراً أوامر غير أنها بدورها تمثل تلامس المصادر إليها من الطاقة (١) . بذلك تكون الطاقة (١) هي صاحبة النفوذ الأول ، تليها بعد ذلك الطاقة (٢) ثم الطاقة (٣) . هنا يكون التحليل من طريق العين المجردة ، مسألة سهلة نسبياً

شكل (٢٣)

مؤقت (يمكنها الكشف من نقط الضعف ، بمعنى أننا إذا صفيها قطعة التماس بهذه الصفة ، فان نقط الضعف ستبدو لنا بلون معين ونقط القوة ستبدو بلون آخر .

هنا تكون مسئولية الكيميائى ، ووسع التركيب الكيميائى لهذه الصفة .

مثل آخر (شبيه بالمثل السابق) وهو مايجرى فى علم الأنسجة Hestology فى البحوث الطبيعية . هنا تصبغ الأنسجة tissues بصبغات كيميائية معينة ، على أن تتفاعل الطبقات المختلفة للأنسجة tissue layers مع الصبغة الكيميائية بشكل مختلف وتعطى كل منها لونا خاصا وبذلك يمكن تمييز كل طبقة من الأخرى .

المثل الثالث وهو خاص باستعمال النظائر المشعة Isotopes فى الكشف على السرطان . هنا تم التفرقة بين الأنسجة المصابة بالسرطان والأنسجة السليمة على أساس تحديد كمية الأشعاعات التى تمتصها كل من هذه الأنسجة .

تلخيصاً لما سبق ، يمكن القول بأن التخصص الكيميائى قد يلجأ الى اختيار بعض الصفات لكى يكشف عن خواص الأنسجة التى لا تراها العين . ويلجأ الطبيب كذلك الى استعمال النظائر المشعة للكشف عن الأنسجة المصابة بالسرطان والتى لا تراها العين .

والسؤال الآن : فى ضوء الأمثلة السابقة لكل من الكيميائى والطبيب ، ما هى مهمة المهندس فى الكشف عن مراكز القوى أو أواخر الضعف فى النموذج الرياضى ؟

الاجابة : يتم ذلك بالبحث من الاطار الرياضى المناسب ، تماماً كما كانت مهمة الكيميائى البحث عن المركبات الكيميائية للصبغة المناسبة ، وكما كانت مهمة الطبيب هى البحث عن التركيب الذرى nuclear structure المناسب للنظائر المشعة . وهذا تشبيه مع الفارق ، اذ انه فى حالة كل من الكيميائى والطبيب ، يلجأ كل منهما الى العين المشعة (أو الميكروسكوب) بعد استعمال المادة المساعدة (الصبغة أو النظائر المشعة) . وبعبارة أخرى ، فان العين المجردة (أو الميكروسكوب) لا تستبعد استبعاداً كلياً . غير أن الموقف يختلف عندما نتناول النموذج الرياضى بالتحويل من اطار الى آخر ، فان استبعاد العين المجردة يكون نهائياً .

نتناول الباب الخامس المعاملة الرياضية لمسألة التحويل . وسنترك بعض النقاط الاساسية للمراجع وذلك لصعوبة عرضها مع الاحتفاظ بأهداف المقال العامة .

وقبل أن نبدأ الباب الخامس ، نشير بايجاز سريع الى بعض التطبيقات المباشرة (للعرض السالف من الخطوط المتجهة فى الدوائر المنطقية) المستعملة فى صيانة الأجهزة الحاسبة . أهم هذه التطبيقات هو ما يسمى بالتصميم التلقائى والصيانة التلقائية . ويعرف التصميم التلقائى design automation على القدرة على استعمال أسلوب معين فى تصميم بعض الدوائر المنطقية logic circuit على أن يتم ذلك بشكل آلى ، يحول الجزء الروتينى فى التصميم من مسئولية المهندس الى مسئولية الجهاز الحاسب ، حتى يخف العبء عن هاتق المهندس ، وبالتالي يفسح له المجال للتفرغ الى نوع معين من التصميم الذى يتطلب مقدرة على الابتداع والابتكار . وقد ازداد الاهتمام فى عدة مراكز للأبحاث التى تقوم بتصميم الأجهزة الحاسبة بهذا النوع الجديد من

التصميم التلقائي ، وذلك رغبة في توفير اليد العاملة الغالية الثمن من ناحية ، ودفع عجلة التصميم من ناحية أخرى ، وخاصة بمد ظهور واستعمال الدوائر الكهربائية الجديدة المعروفة باسم LSI (large scale intergration) . ويشمل التصميم التلقائي عدة مراحل متتالية تبدأ بوضع منهاج عام للتفتيت decomposition algorithm وبعد ذلك تمثيل بعض الأنظمة لدوائر المنطق بنماذج رياضية . ويعتبر التصميم التلقائي ناجحاً إذا أمكنه التصرف على نقاط الضعف (الشروخ) بالتنظيم التركيبي للدوائر LSI . وهنا يتم تفتيت النظام خلال هذه الشروخ ، الى عدة أنظمة مستقلة . وتستخدم نفس هذه الفلسفة فيما يسمى بالصيانة التلقائية للأجهزة الحاسبة ، وهنا يتم تشخيص الدوائر الكهربائية المعطلة بناء على نموذج رياضي آخر . وتعتمد تلقائية الصيانة على الاختيار الموفق للنقط الاستراتيجية في النظام العام التي تسمح بالكشف عن الخلل بسرعة وكفاءة . وهذه النقط ، تنقسم بدورها الى نقط تلقين Input ونقط اخراج OUTPUT .

تفدى نقط التلقين بإشارات كهربية تسمى إشارات الاختبار Testsignal على أن تقاس هذه الإشارات مرة أخرى عند خروجها من نقط الإخراج . والاختيار الموفق لنقط التلقين والإخراج ، أو بعبارة أخرى ، التعرف على النقط الاستراتيجية يرجع أساساً الى المقدرة على التعرف على نوع معين من للتركيب التصاعدي في مجموعة الدوائر المنطقية ، هذا بمعنى تحديد مجموعة الدوائر التي تمثل أكثر المناطق حساسية وفعالية ، بمعنى أن المعطى فيها يؤدي الى شلل عام ، ثم تحديد المستوى التالي من الحساسية . . . وهكذا حتى تصل الى تلك الدوائر التي لا تحدث تأثيراً في دوائر أخرى .



الباب الثالث

١ - الأبحاث العلمية الماضية PREVIOUS RESEARCH

ظهرت بعض المؤلفات (ولا زالت توالى الظهور) التي تتناول موضوع التركيب الجزئي والتركيب الرياضي التصاعدي بالدراسة والتحليل . غير أن الغالبية العظمى لهذه الجهود العملية تتخذ زوايا وأهدافاً مختلفة بعض الشيء من مثيلاتها في هذا المقال .

درس كاتز (Katzan) (٢٥) التنظيم الوظيفي للمصادر الحسابية بوجه عام والتنظيم الوظيفي للذاكرة memory بوجه خاص ، ودعا الى تنظيم قطع الذاكرة memory modules على نحو تصاعدي مستخدماً في ذلك فكرة التركيب الرياضي ، غير أنه في دعوته هذه ، لم يوفق في الصياغة الرياضية التي تسند دعواه في إثبات مزايا هذا النوع من التصميم design . وتدارك أورورا وجالو (Gallo) (٢) النقص في أبحاث كاتزان ، وقد قام كلاهما بالفعل بتصميم جهاز حاسب ذي تنظيم رياضي في قطع الذاكرة ودعمها هذه الدراسة بصياغتها في شكل رياضي . ولا شك في أن مثل هذا الجهد يستحق التقدير ، غير أنه لم يسلم من بعض النقد وهو عدم مرونة التصميم الذي أدى الى المبالغة في تصميم دوائر منطقية مساعدة تقوم بخدمة بعض مستويات الذاكرة memory levels .

مورنوف (٣٧) Morenoff وزملاؤه في مركز الدراسات المتقدمة التابع للبحرية الأمريكية اتبعوا أسلوباً جديداً وهو يقضى بتجميع synthesis عدد من الأجهزة الحاسبة الصغيرة Mini-computers حول جهاز حاسب ضخم في شكل تصاعدي . هنا تقوم مجموعة الأجهزة بدون التابع satellite couplers الذي يقوم يقوم بعمل الحسابات الصغيرة بناء على أوامر يتلقاها كل من هذه الأجهزة الحاسبة الصغيرة (التابعة) من الجهاز الحاسب الضخم الذي يقوم بدور السيد Master في توزيع الواجبات . وقد تلقى هذا النوع من التنظيم الوظيفي للمصادر الحسابة قدراً كبيراً من النجاح في حل نوع معين من المعادلات التفاضلية التي تستخدم في التنبؤ بالأرصاد الجوية atmospheric primitive equation prediction model .

وقام عدد من الباحثين بدراسة التنظيم الوظيفي للمصادر الحسابة خاصة مثلما بدأ الاهتمام بتزايد فكرة المرفق الحسابة computing utility . وهنا تقف أبحاث دينيس (١٣) Dennis ، بمعهد ماساشوسيت للتكنولوجيا M.I.T. ، بمثابة حجر الزاوية في هذا المجال من الأبحاث . اقترح دينيس تصميم نوع جديد من المسجلات register يستخدم في تقسيم الذاكرة memory segmentation على نحو يسمح بتدوير من المرونة في استخدام أجزاء الذاكرة memory segment وبعض المكونات components الأخرى من المصادر الحسابة ، وهذا بالتالي أدى إلى تنشيط حركة مرور traffic flows المشاكل الحسابة داخل الجهاز الحاسب طبقاً لأرادة المستخدم للجهاز الحاسب . ويعتبر عمل دينيس ، من ناحية أخرى ، بداية دخول نظرية طابور الانتظار queue theory ، في تصميم وتخطيط المصادر الحسابة لكي تقوم بخدمة المشاكل الحسابة، وهذه النقطة ستعرض للشرح فيما بعد .

وقد ظهرت عدة أبحاث أخرى لتتناول بالدراسة والتفصيل ما بدأه دينيس . ومعظم نتائج هذه الأبحاث لخصت في مقال ماكيني (٣٢) MacKinny ، وهي تدور حول فكرة الموازنة بين العرض والطلب ، عرض القدرة الحسابة computing power التي تقوم بها المصادر الحسابة ، والطلب لخدمة service المشاكل الحسابة . ونتيجة لهذا الاتجاه الجديد في تصميم المصادر الحسابة ، ظهرت الحاجة إلى توفير مدى فاعلية وكفاءة الخدمة الحسابة التي تؤديها المصادر الحسابة . وهنا يصبح التشبيه بين الجهاز الحاسب ، (كالة للمعلومات) والصور الأخرى لآلات الطاقة ، شياً غير موفق . فمثلاً كفاءة آلة الطاقة تحسب النسبة بين الطاقة الناتجة من التشغيل (والخارجة من الآلة) والطاقة الداخلة للآلة بقصد التشغيل ، فإذا كانت هذه النسبة تساوي ١٠٠٪ ، فهذا يعني أنه لا يوجد ضياع في الطاقة أثناء تشغيلها في آلة الطاقة ، وهي حالة نظرية غير واقعية . وإذا كانت النسبة ٨٠٪ مثلاً ، فهذا يعني أن ٢٠٪ من الطاقة قد ضاعت سدى أثناء تشغيل الطاقة . ومثل هذا الموقف لا يوجد في آلة المعلومات (الجهاز الحاسب) فلا يوجد ضياع أو تسرب للمعلومات أثناء تشغيلها . ومن هنا يصح التشبيه بين الجهاز الحاسب ومجموعة من الواسر أقرب للواقع وذلك عند الحديث عن كفاءة المصادر الحسابة . هنا ظهرت فكرة « خطوط الواسر Pipelining of computer » وفكرة « الكمية المارة Throughput » من المشاكل الحسابة على المصادر الحسابة . وهذه الاتجاهات الجديدة ،

لا زالت في دور التكوين ولم تصل بعد الى صورة ملبورة أخيرة وهي موضوع جدل علمي لكثير من الباحثين . غير أنه في رأى كاتب هذا المقال ، أن التقويم الموضوعي لعدة اتجاهات جديدة في تصميم الأجهزة الحاسبة ، ومنها التركيب الجزئي والتركيب التصاعدي ، لن يتبلور بشكل قاطع حتى يتحدد المفهوم الجديد Throughput للمصادر الحاسوبية .

قام بيرنشتين (٥) Bernstein في معامل شركة جنرال اليكتريك الأمريكية General Electric بمعمل نماذج رياضية للتركيب التنظيمي لجهاز حاسب صمم على نظام تصاعدي ، مستخدماً في ذلك كثيراً من أفكار « دينيس » الخاصة بتصميمات المرفق الحسابي . وكانت دعوى بيرنشتين أن التركيب التصاعدي في تنظيم المصادر الحاسوبية ، يزيد من كفاءة الخدمة الحاسوبية ، إذا تم قياس الكمية المارة Throughput من الحسابات تحت ظروف معينة . وإبحاث بيرنشتين لها الكثير من الفضل في الدفاع عن النظام الرأسي التصاعدي ، وإن كان ينقصها القدر الكافي من التحديد لفكرة الكمية الحاسوبية المارة خلال المصادر الحاسوبية .

وقام كل من بيسر (٤) Bear ، وسكوير (٤٨) Squire وهيلممان (٢١) Hellerman بدراسات تكميلية لأبحاث بيرنشتين ، ويختلف هؤلاء الباحثون في بعض التفاصيل الدقيقة والتي لا تمس الجوهر . وبدات مجموعة أخرى من الباحثين في معامل شركة I.B.M. بـ م . م . دراسة تصميم نوع جديد من لغات البرامج Programming Languages يمكن بها تهيئة الجهاز الحاسب على نحو تصاعدي في طريقة استعماله (من وجهة نظر المستخدم) دون الحاجة الى إعادة تنظيم المصادر الحاسوبية على نحويات . وهذا النوع من التهيئة يستخدم ما يسمى بالكيان الطرى Software (باستخدام اللغات الرياضية) وليس الكيان الجامد الحقيقي Hardware (باستخدام الدوائر الكهربائية) . وعملاً بهذه الفلسفة في تصميم الأجهزة الحاسبة ، فلقد ابتدع كل من تسليو Tesler وإينيا (٤٩) Enea ، نظاماً جديداً في مجمع اللغات compire مستخدمين في ذلك لغة ذات واجب واحد محدد Single assignment language .

وقد ظهرت الحاجة الى تنظيم المشاكل الحاسوبية ، تنظيمياً تركيبياً بوجه عام ، عندما بدأت المشاكل الحاسوبية تزداد في التضخم ، وبالتالي يطلب سعة كبيرة . ولعل من أكثر الأمثلة شيوعاً في هذا الجانب هو المعادلات التفاضلية الجزئية Partial differential equations التي تتطلب جهازاً حاسباً ذا سعة تخزين كبيرة . وكانت الاتجاهات الأولى لحل مثل هذه المعادلات ، هو تصميم نوع من الأجهزة الحاسبة الهجينة Hyptid computer التي تضم وحدة حاسوبية رقمية Digital Unit ووحدة حاسوبية تناظرية Analoge Unit غير أن هذا الاتجاه في تصميم الأجهزة الحاسبة قد الت كثير من البريق والمزايا بعد ظهور الأجهزة الحاسبة الرقمية Digital computer ذات القدرات الحاسوبية المتوازية Parallel Processing capabilities وذلك نتيجة للتقدم السريع في تصميم مجموعة اللغات Compilers والنظام المعام الرياضي Software system ، من ناحية ورخص الدوائر الكهربائية من ناحية أخرى .

هذا النوع من الأجهزة الحاسبة الرقمية يمكنه القيام بالحل لعدة مشاكل حاسوبية في وقت

واحد . وهذه الخاصية دفعت التخصصين فى حل المشاكل الحسابة الى التفكير فى امكانية تكسير المشكلة الواحدة الام الى عدة مشكلات صغيرة ، على ان تحل كل منها على حدة ، وعلى ان ينسق الحل الآخر من مجموعة الطول الصغيرة . من هنا زاد الاهتمام فى وضع نظريات رياضية عامة من كيفية تجزئة المشاكل الحسابة الى اجزاء صغيرة ، سواء كانت هذه المشاكل الحسابة فى شكل من المعادلات التفاضلية او معادلات تفاضلية تكاملية او فى شكل معادلات رياضية متقطعة Discrete mathematics بوجه عام .

وقد ظهر اتجاه آخر بين التخصصين (فى حل المشاكل الحسابة) يدعو الى تحديد الجزء من المشكلة الرياضية الذى يمثل مركز الثقل الرياضى فى المشكلة . بعبارة اخرى، يكون السؤال الموضوع تحت البحث هو « كيف يمكن تجزئة المشكلة الحسابة الى اجزاء على ان ترتب بعد ذلك ترتيباً تصاعدياً ، طبقاً لمدى حساسية وفعالية كل جزء فى الكيان الرياضى للمشكلة الحسابة ؟ » .

لم جاء ميزاروفيك (١٩٤٠) Mesarovic بجامعة كيس وسترن ريرف Case Western Reserve Univ. ، ووضع نظرية عامة ومنهاجاً algorithm لتقسيم المشكلة الحسابة تقسيماً تصاعدياً . وعمل هذا الباحث يستحق الإعجاب بحق ، للدقة البالغة والتصور الرياضى الدكى للمشاكل العلمية وكيفية تقسيمها الى مستويات متعددة Multi Level . ولعل اقرب الجهود العلمية فى هذا الشأن هو جهد العالم الرياضى جورج دانترج وزميله وولف (١١) Dantzig & Wolf فى وضع نظرية التحكم غير المركزى Decentralized control . ويرى كل من ميزاروفيك ودانترج امكانية تقسيم المشكلة العلمية الى مستويين ، المستوى الاول وفيه تجزأ المشكلة subsystems are decoupled وتفصل هذه الاجزاء بحيث يستطيع المتخصص فى حل كل المشكلة system analyst ان يضع اسلوباً معيناً لحل كل جزء ، على ان يتم التنسيق بين هذه الاجزاء فى مستوى آخر يمثل مركز القيادة . وتستخدم فى هذه النظريات الرياضية بعض التخفيرات الوهمية pseudo variables التى بها يمكن تجزئة المشكلة فى المستوى الاول .

بدأ الاهتمام بالتركيب الوظيفى للمصادر الحسابة بالمعنى الصغير (الدوائر المنطقية والكهربائية) فى اواسط صناعة الأجهزة الحاسبة ومراكز صيانتها قبل ان يظهر فى الاوساط الأكاديمية . فقد كان الاهتمام ، ولا يزال فى صناعة الأجهزة الحاسبة ، فى تصميم الدوائر المنطقية تصميماً آلياً مستخدماً فى ذلك الجهاز الحاسب نفسه ، وهذا ما يسمى بتلقائية التصميم design automation للجهاز الحاسب . وهذا بالطبع لا يعنى الاستغناء كلية عن العنصر الانسانى فى التصميم ، وانما يعنى احوال التقدير الويئى فى بعض مراحل التصميم الخاصة بدوائر المنطق من اليد العاملة الماهرة والغالية الثمن ، الى الجهاز الحاسب . وقد ظهر اهتمام آخر وهو تحويل صيانة الجهاز الحاسب الى عملية تلقائية يقوم بها الجهاز الحاسب نفسه ، أى بعبارة اخرى يقوم الجهاز الحاسب بتشخيص diagnostic الدوائر التى لا تؤدى عملها malfunction فيه وب نفسه . وهذا اقربه بالرجل المريض الذى يقوم بدور الطبيب فى نفس الوقت . ويسمى هذا النوع بالتشخيص الآلى automatic diagnostic .

وتشمل معظم الجهود المبذولة في هذا الاتجاه عدة مراحل في التحليل ، تبدأ بتجزئة التنظيم التركيبي structural organization الى عدة أجزاء منفصلة ، ثم تشمل هذه الأجزاء على جهاز حاسب آخر بقصد عمل الحسابات التالية اللازمة . ولعل أبرز الجهود في هذا المجال هو جهد المهندس الهندي الأصل وإمامورثي (٢٠) Ramamoorthy بمعامل شركة هانويل Honeywell ، حيث وضع نماذج رياضية كاملة للتنظيم التركيبي لمدة أجهزة حاسوبية ، كانت في مرحلة التصميم (H2200) ، وقد قام بتحليل هذه النماذج الرياضية وتجزئتها الى عدة أجزاء منفصلة ، كل جزء يمثل بعض الدوائر المنطقية . واستعمل رامورثي في ذلك نظرية الخطوط المتجهة directed graph وخواصها في نماذجه الرياضية، وقد قام بتقسيم هذه النماذج تقسيماً متوازياً وتقسيماً متوالياً series & parallel segmentation ، ولا شك في أن جهد رامورثي يستحق التقدير لمعمق الدراسة من الناحية الرياضية ، غير أن نتائجه لم تكن دائماً سهلة التفسير في المراحل الواقعية من التصميم .

٢ - التركيب التصاعدي في مجالات هندسية أخرى

ابتدع المهندس التساوي الأصل الكسندر (١) Alexander أسلوباً جديداً في التصميم المعماري design methodology وتخطيط المدن ، متبعاً في ذلك فلسفة التركيب التصاعدي ، فقد اقترح لذلك نموذجاً رياضياً ، يسمى بنوع معين من الشبكات النصفية semi lattice لوصف التنظيم التركيبي . واستعمل مانهايم (٣٠) Manheim بمعهد ماساشوسيتس M.I.T. نظرية بايزين Bayesian decision theory ، كأساس لنموذج رياضي في التخطيط التصاعدي الخاص بتصميم شبكة الطرق High ways حيث يتدرج النموذج في التفاصيل الخاصة بالتصميم . ونشر المؤلف الهندي الأصل بنارجي (٣) Banarji بحثاً عن امكانية حل مشاكل الذكاء الصناعي artificial intelligence بطريقة أبسط وذلك من طريق نماذج رياضية مبنية على النظام التصاعدي . وسيكون من الصعب تقويم مجهود بنارجي اذ لا زال هذا الجانب من البحث العلمي في مرحلة التكوين ، وإن كان ينمو بمعدل سريع .

واقترح لوكي (٢٧) Lucky ، بمعامل شركة بل Bell نظام التسلسل concatenation في صورة قريبة من النظام التصاعدي وذلك في شفرة تصحيح الأخطاء error correcting code المتعلقة بنظرية المعلومات Information theory . وبناء على هذا ، فإنه يكون من السهل نسبياً ، تصميم نظام خاص للشفرة Coding system تكون فيه نسبة احتمال الخطأ Probability of error صفرية جداً ، دون الحاجة الى دفع ثمن غال ، وذلك بتصميم خطوط نقل المعلومات ذات السعة الكبيرة Channel capacity .

وقد درس كل من هايسر (٣٥) Meyer وتشيرتس (٥٠) Ischritzis نوعاً خاصاً من النظام التصاعدي يسمى sub recursive hierarchies ، ومدى علاقته بنظرية القدرة على الحساب theory of computability .

٢ - التركيب التصاعدي الرياسي في الأنظمة العصبوية Organie systems

في الفترة ما بين ١٨٤٠ و ١٨٥٠ أثير حماس على بالغ في أكاديمية العلوم الفرنسية وكلية الهندسة Ecole Normale ، لفهم العلاقة بين النشاط الضوئي * Optical activity وشكل البلورات * Crystal form . اقتنع باستور Pasteur وكان في ذلك الوقت طالب بحث ، بأن ظاهرة التفاوت والاختلاف في الشكل الهندسي Geometrical asymmetry في تركيب البلورات ، هي السبب الحقيقي ، أو التفسير المنطقي على حد تعبيره لظاهرة النشاط الضوئي . وأنطلق باستور باحثاً في التركيب البلوري للكائنات الحية Living organism (المولد Mold على وجه التحديد) ، حتى وصل الى نتيجة هامة ، وأن كانت غير مباشرة ، وهي أن الكائنات الحية تميل الى التفاعل الكيماوي مع الجزيئات ذات التركيب المختلف وغير المتناسق Asymmetric modocules . وقد كتب باستور في هذا النحو يقول « الكائنات الحية ، كما نراها ، هي دلالة قاطعة على أن النظام الكوني ذو طبيعة غير متناسقة * * * » . ولم يذهب باستور * * * بعيداً في دعواه الضخمة ، في هذا الاتجاه ، غير أنه وضع حجر الأساس لجزء من الفلسفة العلمية ، وهي ظاهرة التركيب غير المتناسق asymmetric structure . وبدأ هذا التأثير واضحاً في كتابات كثير من المؤلفين ، فكتب يونج (٢٧) Bunge في تعريف النظام الرياسي التصاعدي ، أنه نظام يتميز أساساً بعلاقة غير متناسقة Asymmetric relation ، بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة بمعنى أن المعلومات تتحرك في اتجاه رأسي vertical direc tion ، (وليس في اتجاه أفقي horizontal direction) ، بحيث تحمل مضموناً معيناً في حركتها من أعلى الى أسفل ومضموناً آخر عندما ينعكس اتجاه المعلومات (من أسفل الى أعلى) . وظهرت هذه الفلسفة في التحليل ، لدى كثير من مفكري علوم الحياة life sciences ، مثل بيولوجيا الخلاء cellular biology وبيولوجيا النظام العصبوي المركزي central nervous system . وفادت هذه الصورة الجديدة ، لفهم بعض العلوم البيولوجية بعض علماء الرياضة الى التفكير في استعمال « نظرية الدائرية Automato theory » في صياغة هذه الظواهر البايولوجية ، ويعتبر ووزين (٢٧) Rosen من مؤسسي هذه المدرسة الجديدة .

ومما يجدر ذكره الآن ، أن ثلاثة من أبرز العلماء الرياضيين المعاصرين ، كالمان (٢٤) وبللمان Belman وبيزاروفيك Messarovic اتجهوا ، كل على حدة ، نحو نظرية الدائرية بقصد البحث في تطبيقاتها في كل من تصميم الأجهزة العاسبية وصياغة بعض الأنظمة البيولوجية صياغة رياضية . وبدلوا في الربع الأخير من القرن العشرين سيئسده ثورة

* ظاهرة الاستقطاب الضوئي .

* علم البلورات .

* بالرغم من أن باستور لم يحقق نجاحاً طمياً كبيراً في بحثه الذي بدأه ، إلا أنه أطلق بعد ذلك في اتجاه آخر وهو اكتشاف تصرف الكائنات الصغيرة التي أصبحت بعد ذلك حجر الأساس في فهمنا الحديث للطب الوقائي

Preventive medicine

The living organism as manifested to us, is a function of the asymmetry of the Universe.****

العلوم البيولوجية . ويبدو أيضاً أن نوعاً جديداً من التفاعل الفكرى ، بين المدرسة الجديدة فى تصميم الأجهزة الحاسبة والمدرسة الجديدة الرياضية فى العلوم البيولوجية ، فى الطريق إلى الظهور . وإذا صحت هذه النبوءة فإن كثيراً من جوانب « نظرية الذاتية » سيخرج قليلاً من الأطار التجريدى abstract البحث إلى الأطار التطبيقى applied . هنا ستصبح الأجهزة الحاسبة الحالية ساذجة وبسيطة ، كما سيبدولنا فهما الحالى للعلوم البيولوجية فهماً سطحياً وغير محدد بالدرجة الكافية . وعلا بروح التفاؤل هذه ، ظهرت بعض التعبيرات (فى بعض المكاتب) التى تفيد من الخمس والعشرين سنة الماضية منذ ظهور الأجهزة الحاسبة ، بأنها فترة **فون نيومان** Von Neumann وأجهزة فون نيومان الحاسبة ، والسؤال : كيف يمكن أن تنطلق مدرسة التصميم بعيداً من مجال فون نيومان ؟ روح التفاؤل هذه لها إبعادها الخاصة فى المعلوم البيولوجية .

ومما هو جدير بالذكر ، أن هناك عدة اتجاهات مماثلة ظهرت فى مراحل التطور الفكرى لعلوم النفس psychology . ففى عام ١٨٧٩ دعا الصالام الفيسيولوجى الألمانى **وليم فوننت** W. Wundt إلى دراسة علم النفس على أساس معمل Laboratory bases وبذلك وضع حجر الأساس لعلم النفس المعلى . واشتهرت المدرسة الفكرية لفوننت باسم المدرسة التركيبية structuralists ، إذ أن الدعوى الأساسية لهذه المدرسة هى أن كثيراً من الخبرات العقلية المعقدة complex mental experiences ، هى أصلاً مجموعة مركبة من عدة حالات عقلية بسيطة ، تماماً كما هو الحال فى المركبات الكيميائية Chemical compounds التى تتركب من عدة عناصر كيميائية . من هنا كانت هذه المدرسة ترى أن دور المحلل النفسى هو تحديد هذه التركيبات ، غير أنه بعد حوالى عشرين عاماً من البحث ، ظهر كثير من علامات عدم الرضى بين العاملين فى علم النفس ، من هذه الفلسفة التركيبية ، باعتبارها تهتم فقط بالبحث فى شكل التركيبات لهذه الحالات العقلية البسيطة ، دون تحديد دالة ووظيفة كل حالة على حدة ، وسميت هذه المدرسة باسم المدرسة الوظيفية functionalists وقد جذبت الكثير من الباحثين فى علم النفس تحت القيادة الفكرية لكل من **وليم جيمس** William James و**جيمس أنجسل** James Angell ، حتى ظهرت مدرسة **فينا** الشهيرة فى التحليل النفسى Psychoanalysis ل**سيجموند فرويد** S. Freud . وظهر اتجاه آخر فى علم النفس فى فترة الحرب العالمية الأولى يُفسر كثيراً من الحالات العقلية طبقاً للملامح العامة الكلية Whole pattern وسميت هذه المدرسة باسم « Gestaltists » * أو مدرسة الجيزالت .

ومن أقطابها العالم الألمانى **كوهرل** W. Kohler الذى قام بهذه الدراسات وهو فى المنفى .



خاتمة :

كان بيت القصيد فى هذا المقال هو البحث فى الروايات المختلفة لتركيب الجهاز الحاسب. فالمهندس القائم بتصميم الجهاز الحاسب يرى تركيب الجهاز (الحاسب) من وجهة نظر معينة ، فى حين ان لمستخدم الجهاز وجهة نظر أخرى . كذلك تختلف طريقة التحليل طبقاً لاسع النظرة وشيئها ، فالنظرة العامة Macro-sense الى الخطوط العريضة لتركيب الجهاز الحاسب ترى جزئين رئيسيين فى تركيب الجهاز الحاسب (وحدة التشغيل ووحدة التخزين) بينما النظرة المحلية micro-sense الى القاطع الصغيرة ترى الجهاز الحاسب فى شكل أشبه بالشبكة التى تحتوى على مئات الآلاف من العقد (Logical functional elements) وملايين الخطوط (signals transmission lines)

والحديث عن تركيب نظام عام يؤدى الى الحديث عن علاقة الجزء بالكل ، وبمعنى آخر ، كيف تتجمع الأجزاء فى الكيان الكلى للنظام ؟ وماهى علاقة الأجزاء بعضها ببعض فى النظام البسيط قد يتكون النظام من جزء واحد وفى بعض الأنظمة الأخرى قد تزداد الصورة تعقيداً ويتكون النظام من عدة أجزاء حيث يلعب كل جزء دوراً متساوياً قد تزداد درجة التعقيد مرة أخرى فى النظام بحيث يتكون من عدة أجزاء غير متساوية فى الدور . هنا قد تكون الأجزاء مستقلة بعضها عن بعض وقد ترتبط بعلاقة أشبه بعلاقة الحاكم بالمحكوم . وفى الحالة الأخيرة يقال ان النظام يمكن وصفه بأنه نظام تصاميم رئيسى .

وقد أدت إعادة النظر فى التصميمات الحالية للأجهزة الحاسبة من خلال النظام التصاميم الرئيسى ، الى الكثير من النقد فى كفاءة الخدمة الحاسبية للأجهزة الحالية . هنا بدأ الاهتمام يتجه نحو تصميم نوع جديد من الأجهزة الحاسبة ذات التركيب التصاميم ، وهذا أدى بدوره الى زيادة الاهتمام بوضع معيار دقيق لقياس كفاءة الخدمة الحاسبية ، وبذلك سقط التشبيه التقليدى للجهاز الحاسب (كآلة لتشغيل المعلومات) لآلات تشغيل الطاقة ، وبدأت تظهر فكرة خطوط المواسير . وفى هذا التشبيه الجديد (Pipelining) تلعب المشاكل الحاسبية الداخلة الى الجهاز الحاسب نفس الدور الذى تلعبه المياه المكرة التى تدخل شبكة المواسير ومحطات التطهير ، كذلك فان الحل الحاسبى الناتج من الجهاز الحاسب يقابل المياه النقية التى تخرج من شبكة المواسير . من هذا التشبيه يصبح واضحاً لنا ان قياس كفاءة الخدمة الحاسبية يصبح مسألة وثيقة الصلة بتركيب الجهاز الحاسب من ناحية ونوعية المشاكل الحاسبية من ناحية أخرى ، بمعنى أن زيادة كفاءة الخدمة الحاسبية يتطلب إعادة تنظيم كل من المصادر الحاسبية للجهاز الحاسب والمشاكل الحاسبية. هنا اتجه الاهتمام ، مرة ثانية ، نحو تركيب المشاكل الحاسبية ، واحتمال تطبيق التركيب الجزئى بوجه عام والتركيب التصاميم بوجه خاص ، وبذلك أصبحت الصورة الأخيرة تشبه التفاعل بين عدد من العمليات الحاسبية مع عدد آخر من المصادر الحاسبية ، بحيث يمكن تشغيل أكثر من عملية حسابية على مصادر حسابية معاً ، وهذا خلق ما يسمى بالحسابات المتوازية . ومن هنا يمكن إعادة تصوير الموقف فى شكل يشبه حركة المرور .

وانتقل الحديث بعد ذلك الى النطاق المحلى الضيق للدوائر المنطقية والوظيفية حيث يمكن

تمثيل مجموعة الدوائر بشبكة كبيرة من العقد nodes تتصل بها عدة خطوط للمواصلات ، وعند تحليل الخواص التركيبية لهذه الشبكة ، بدأ التفكير يسير في اتجاهين ، الاتجاه الأول وهو خاص بالبحث عن العقد التي تمثل مراكز القوى والفاعلية في الشبكة ، والاتجاه الثاني وهو خاص بالبحث عن خطوط المواصلات الضعيفة التي يمكن اعتبارها نوعاً من الشروخ في الكيان ، وهنا كانت المعاملة الرياضية سريعة وموجزة وتستند الى بعض القواعد المستمدة من نظرية الخطوط المتجهة ونظرية التحويل . ولو أن هذا المقال قدر له أن تعاد كتابته بقدر أكثر حزمًا في المعاملة الرياضية ، فإن الاتجاه الطبيعي يكون في هذه الحالة نحو نظرية الدائرية .

بقيت كلمة أخيرة عن مشكلة اللفظة ، وهي - أساساً - مشكلة في اللغة الانجليزية وثانيًا في الترجمة الى اللغة العربية ، إذ لم يستقر بعد كثير من المصطلحات العلمية المتعلقة بالفروع الجديدة للأجهزة الحاسبة في اللغة الانجليزية ، فإحساس عند كثير من الباحثين في هذه الفروع ، أن هناك قدرًا كبيراً من الخطأ الشائع وذلك على حساب الصواب المهجور ، ولذا فمن الأفضل ترك مشكلة اللغة والترجمة فترة من الزمن حتى تنال حقها الطبيعي في التبلور .



تدليل رياضي للباب الثاني

تعريفات Definitions

١ - **مصفوفة الجوار Adjacent Matrix (A)** تستعمل لوصف علاقة الجوار بين العقد المختلفة nodes والخطوط المتجهة. ويمثل الخط المتجه من عقدة إلى أخرى بالرقم واحد في المكان المقابل له في المصفوفة . وما عدا هذا توضع جميع خانات المصفوفة صفراً .

$$(A) = \begin{Bmatrix} a_{11} & a_{12} & \dots & a_{1n} \\ a_{21} & a_{22} & \dots & a_{2n} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ a_{n1} & a_{n2} & \dots & a_{nn} \end{Bmatrix}$$

٢ - **مصفوفة الوصول Reachability Matrix (R(j))** تمثل خانات هذه المصفوفة عدد الطرق المختلفة التي تصل بين عقدة وأخرى ، حيث يكون طول كل طريق عدد معين من الخطوات ويساوي الرقم (j)

$$R = (j) = \begin{Bmatrix} r_{11}(j) & r_{12}(j) & \dots & r_{1n}(j) \\ r_{21}(j) & r_{22}(j) & \dots & r_{2n}(j) \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ r_{n1}(j) & r_{n2}(j) & \dots & r_{nn}(j) \end{Bmatrix}$$

٣ - **مصفوفة الوصول الكلي Total Reachability Matrix (TRM (j)** تمثل خانات هذه المصفوفة عدد الطرق المختلفة التي تصل بين عقدة وأخرى وفي جميع الأطوال .

$$TRM(j) = \begin{Bmatrix} \sum_{m=0}^j r_{11}(m) & \dots & \sum_{m=0}^j r_{1n}(m) \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ \sum_{m=0}^j r_{n1}(m) & \dots & \sum_{m=0}^j r_{nn}(m) \end{Bmatrix}$$

نظرية :

مصفوفة الوصول $R(j)$ مضروبة في نفسها عدداً قدره من المرات .
The reachability matrix of order j (R(j)) equals to the adjacent matrix raised j, i.e. (R(j) = (A) j.

نظريّة :

يمكن استعمال انواع مختلفة من السلاسل Power series وذلك لتمثيل خواص مصفوفة الوصول الكلى ، فى اطارات رياضية مختلفة ، وفيما يلى بعض علاقات التحويل الرياضى .

Z Transform — ١

يمكن تمثيل كل خانة من مصفوفة الوصول الكلى بالمعادلة الآتية :

$$\sum_{m=0}^j a_{mik} Z^m$$

Laguerre Series — ٢

$$trmik(j) = \sum h_{\bar{n}} l_{\bar{n}}(\bar{p}j)$$

حيث

$$L_{\bar{n}}(\bar{p}j) = \sqrt{2\bar{p}} (2\bar{p}j^2 - 4\bar{p}j + 1)^{-\bar{n}} e$$

Newman Series — ٣

$$trmik(j) = \sum h_{\bar{n}} l_{\bar{n}}(\bar{p}j)$$

حيث

$J_n(pj)$ is the nth order Bessel function

★ ★ ★

الراجع

1. Alexander, C. : "The City is not a Tree", *Architectural Forum*, Part I, pp. 58-62 April 1965, and Part II, pp. 58-61, May 1965 ;
Reprinted in *Design*, pp. 46-55, A8c, Feb. 1966.
2. Arora, S.R. : "Optical sizing in a multi-level memory hierarchy", *SJCC*, pp. 337-340, 1971.
3. Banarji, A. : *Theory of Problem Solving, an approach to artificial intelligence*, Elsevier, 1969.
4. Bear, J. L. : *Compilation of arithmetic expressions for parallel computation*, McGraw-Hill.
5. Bernstein, A. J. : "Analysis of Programs for Parallel Processing", *IEEE Trans. on EC*, Vol 15, No. 5, pp. 757-763, Oct. 1966.
6. Chandy, K. M. and Ramamoorthy, C. V. : "Optimization of Information Storage Systems", *Information and Control*, Vol. 3, No. 2, pp. 78-101, 1966.
7. Chang, W. A. : "A Queuing Model for a Simple Case of Time-sharing", *IBM System J.* 5, pp. 115-125, 1966.
8. Chen, T. C. : "Parallelism, Pipeline and Computer Efficiency", *Computer Design*, Vol. 10, pp. 69-74, 1971.
9. Chomsky, N : *Aspects of the Theory of Syntax*, MIT press, 1966.
10. Coffman, E. G. : *Stochastic Model of Multiple and Time-shared Computer Operations*, No. 66-38, UCLA Eng Rep., UCLA, Calif., June 1966.
11. Dantzig, G. B. and Wolfe : *Proceedings of the IFIP Congress*, 1965.
12. David, C. F. and Kennedy, M. : "EPS Computer Program for the Evaluation of Problem Structure, *MIT Symp on Envir. Planning*, 1968.
13. Dennis, J. : "Segmentation and the Design of Multiprogrammed Computer System," *Programming Systems*, McGraw-Hill, 1967.
14. Dolansky, L. : *Notes on System Analysis*, Course 3.954, Northeastern University, 1970.

15. Gesei, J., Slutz, D. M. and Traiger, I.L. : "Evaluation Techniques for Storage Hierarchies", *IBM System Journal*, Vol. 9, No. 2, 1970.
16. Graham, R. M. : "The Parallel, Pipeline and Conventional Computer", *Datamation*, Vol. 16, pp. 68-71, April 1970.
17. Grason, J. : "A Dual Linear Graph Representation for Space-filling", *MIT Symp on Envir. Planning*, 1968.
18. Groginsky, H. L. : "A Pipeline Fast Fourier Transform", *IEEE TC*, Vol. C-19, No. 11, pp. 1015-1019, Nov. 1970.
19. Haimes, Y. Y. : "Computational Results for Water Pollution Taxation Using Multi-level Approach", *American Water Resources Conference*, Washington, D.C., Oct., 1971.
20. Harary, F. : *Structural Models*, John Wiley, 1965.
21. Hellerman, H. : "Parallel Processing of Algebraic Expressions", *IEEE Trans on EC*, Vol. 15, No. 1, Feb. 1966.
22. Howard, R. : *Dynamic Probabilistic System*, John Wiley, Vol. 1, 1971.
23. Jensen, F. A. : *A Graph Decomposition Technique for Structuring Data*, Office of Naval Research, Washington, D.C., Rept 106-3.
24. Kalman, R. E. : *Mathematical System Theory*, McGraw-Hill, 1969.
25. Katzan, H. : "Storage Hierarchy Systems, Spring Joint Computer Conference, 1971
26. Knuth, D. : "Additional Comments on a Problem in Concurrent Programming Control", *Comm., ACM*, Vol. 9, No. 5, pp. 321-322, May 1966.
27. Lancelot, L. W. (Editor) : *Hierarchical Structures Symposium*, Douglas Advanced Research Lab., 1969.
28. Liptay, J. S. : "Structural Aspect of System/360 Model 35, the Cache", *IBM Systems J*, Vol. 7, pp. 15-21, 1968.
29. Luconi, F. L. : *Information Structures*, MIT (Notes of MIT Course 6.232), May 1969.
30. Manheim, M. L. : *Hierarchical Structures*, MIT press, 1966.
31. Martin, D. F. : "Path Length Computations on Graph Model of Computations", *IEEE TC*, Vol. C-18, No. 6, pp. 530-536, June 1968.

32. McCarthy, J. : " Problems in the Theory of Computation ", *Proc of the IFIP Congress*, pp. 219-222, 1965.
33. McKinny, J. M. : " A Survey of Analytical Time-sharing Models ", *Computing Survey*, Vol. 1, No. 2, pp. 106-113, June 1969.
34. Mesarovic, M. D. : *Theory of Hierarchical Multi-level System*, Academic Press, 1970.
35. Meyer, A. R. and Ritchie, D. M. : *Computational Complexity and Program Structure*, IBM Report RC, 1971.
36. Milne, M. : " CLUSTER Computer Program for the Evaluation of Problem Structure ", *MIT Symp on Envir. Planning*, 1968.
37. Morenoff, E. and Beckett, W. : " 4-Way Parallel Processor Partion of an Atmospheric Primitive Equation Prediction Model ", *Spring Joint Computer Conference*, 1971.
38. Nakamura, G. : " Feedback Queuing Model for an Interactive Computer System ", *Fall Joint Computer Conference*, pp. 57-64, 1971.
39. Oppenheim, A. : *Papers of Digital Signal Processing*, MIT Press, 1969.
40. Ramamoorthy, C. V. : " System Segmentation for the Parallel Diagnosis of Computers ", *IEEE TC*, Vol. 20, pp. 261-271, March 1971.
41. Rodriguez, J. E. : *A Graph Model for Parallel Computations*, MAC-TR-64, MIT Project MAC, Sept. 1969.
42. Russell, E. C. and Estrin, G. : " Measurement-based Automatic Analysis of FORTRAN Programs ", *Proc. IFIPS Congress*, C1-C7, 9168.
43. Saaty, T. L. : *Elements of Queuing Theory*, McGraw-Hill, 1961.
44. Scherr, A. L. : *An Analysis of Time-shared Computer Systems*, Research Monograph, No. 36, MIT, 1969.
45. Schetzen, M. : *Power-Series Equivalence of Some Functional Series with Application*, *IEEE*, Vol. CT-17, No. 8, Aug. 1970.
46. Slonitnick, D. L. : " The Fastest Computer ", *Scientific American*, Feb. 1970.
47. Stone, H. S. : " One-Pass Compilation of Arithmetic Expressions for a Parallel Processor ", *FJCC*, pp. 949-955, 1968.

48. Squire, J. S. : " A Translation Algorithm for a Multiprocessor Computer ", **Proc. 18th ACM Natl. Conf.** 1963.
49. Tesler, L. G. and Enea, H. J. : " A Language Design for Concurrent Processes ", **SJCC**, pp. 403-408, 1968.
50. Tsichritzis, D. : A Note on Comparison of Subrecursive Hierarchies, **Information Processing**, pp. 42-44, March 1971.

★ ★ ★

• خامس

الرياضيات والنظرية الاجتماعية

منذ أكثر من نصف قرن مضى والنقاش قائم بين علماء الاجتماع ولا يزال محتدماً ، حول مكونات النظرية الاجتماعية ، والمناهج اللازمة لتحقيق عمليتها ، وبالتالي حول الرياضيات كلفة لها وكمهجه لينالها وكأسلوب للتحقق من صحتها .

وإذا كانت جميع المناقشات من النظرية الاجتماعية وكل الاقتراحات بشأن بنائها تشير إلى أن القوانين الاجتماعية - التي تشكل جوهر هذه النظرية - لم يتحقق وجودها حتى الآن بالمعنى الدقيق للقانون العلمي كما يتجسد في مجال العلوم الطبيعية ، فإن ذلك لا يمتنع اتفاق علماء الاجتماع على تفسير تلك الحقيقة ، بل هو يخفي اختلافاً أساسياً في مفهوم عالم الاجتماع للعلوم ، وبالتالي للنظرية العلمية ، واختلافاً في تصوره لخصائص العالم الاجتماعي كما هو متميز من العالم الطبيعي .

فنجد لريقتاً يفسر هذه الحقيقة من خلال اعتقاده بوحدة العلوم ووحدة مناهجها وبالتالي

• دكتورة لهند صالح ، خبيرة بالمرکز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة . لها اهتمامات واسعة بمشكلات المنهج في العلوم الاجتماعية والانثروبولوجية .

فهو يرى في النظرية الطبيعية المثال الذي يجب أن يحتل به العالم الاجتماعي عند بنائه لنظرياته الاجتماعية ، وهو يرى أن مناهج العلم الطبيعي هي المناهج العلمية الوحيدة التي يتعين عليه أن يطبقها بحدايقها ، إذ أن هذه المناهج هي التي أثمرت النتائج العلمية الباهرة ، وهي التي أدت اغفالها أو الفشل في تطبيقها إلى إعاقة نمو أساق من النظريات التفسيرية في مجال العلم الاجتماعي يمكن أن تقارن بمثلتها في مجال العلم الطبيعي (١) .

وفي مقابل هذا الفريق يبني فريق آخر تفسيره على أساس التفرقة الحاسمة بين خصائص كل من الظاهرة الاجتماعية والظاهرة الطبيعية ، وهذه التفرقة التي تستتبع بالضرورة اختلافًا في مناهج بحثهما ، وفي لغة التعبير منهما ، وتبرز استحالة الوصول إلى قوانين اجتماعية أو تعميمات ، ما دامت الأحداث الاجتماعية أحداثًا تاريخية فريدة (٢) على عالم الاجتماع تفهمها لا تفسرها .

وقد أدرج هؤلاء جميع العيوب التي يعاني منها علم الاجتماع حتى اليوم إلى تقليده الأعمى الذي يعمل على التقريب بين علم الاجتماع والعلوم المعروفة بالعلم الطبيعي ، ويتفقد فيه عالم الطبيعة الذي يعمل على التقريب بين علم الاجتماع والعلوم الطبيعية المعرفة بالعلم الاجتماعي ، بحيث أصبح الموقف على حد قولهم يؤول له وأصبحت النتيجة محزنة . وفي تثبيت علماء الاجتماع بأنواع مناهج العلوم الطبيعية وفي التقليد المستبعد له نسوا أن أيا من العلوم الطبيعية لم يصل إلى ما وصل إليه من نضج بمجرد تقليده لعلوم آخر ، بل أن كل علم أقام ذاته - مفاهيمه ومناهجه وأساليبه بعته ونظرياته - بالسيرة في الطريق الذي يتفق وطبيعة الظواهر التي يدرسها . وإذا كانت المفاهيم والقوانين والمناهج والأساليب الخاصة بعلم الطبيعة تختلف عن تلك الخاصة بعلم الكيمياء وعلم الأحياء فإن هذا الاختلاف يبدو أوضح بين هذه العلوم والعلوم الاجتماعية (٣) .

ودون الإفاضة في الحجج التي استند إليها كل فريق في تديم موقفه وبرير وجهة نظره هذه ، فإنه يمكننا القول بأنه كان طبيعياً أن يزوج هذا النقاش بالرياضيات في خضمه باعتبارها لغة العلم ، ولغة العلم الطبيعي بالذات . وكان طبيعياً أن يعلو النقاش ويصل إلى حد القول بعلم رياضي Mathematical Sociology ، أنثروبولوجيا رياضية Mathematical Anthropology أيضاً .

ولعل أهم نقطة يمكن تناولها في تصوراتنا لامكانيات الرياضيات وحدودها في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية هو امكانياتها وحدودها في بناء النظرية الاجتماعية وفي تحفظها .



(١) Schutz, A., "Concept and Theory Formation in the Social Sciences", in Maurice Natson (ed.) Philosophy of the Social Sciences, Random House, New York, 1963, p. 231.

(٢) Werkmeister, W. "Theory Construction and the Problem of Objectivity", in Llewellyn Gross (ed.), Symposium on Sociological Theory, Harper and Row, New York, 1959, p. 490.

(٣) هذا الخلاف يعد أساس الأزمة التي يمر بها اليوم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا بطائفة العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة . انظر ، أبو زيد ، أحمد ، « أزمة العلوم الإنسانية » ، عالم الفكر ، المجلد الأول ، العدد الأول ١٩٧٠ ، ص ١٩٥ - ٢٢٠ .

لعلنا اذا حددنا خصائص كل من النظرية ، والنظرية الاجتماعية بالذات ، وخصائص الرياضيات أمكننا أن نحدد أسهام الرياضيات في بناء النظرية الاجتماعية .

فالنظرية في جوهرها نسق من القضايا المجردة . كل قضية من هذه القضايا تصور الصيغة العامة للعلاقة بين الحدود التي تتضمنها القضية . وكل من هذه الحدود يشير الى نوع صام من المعطيات ، أى يشير الى العام كما هو متميز عن الخاص . ويتبع هذا أن جميع القضايا التي تتضمنها النظرية هي تعميمات في حد ذاتها ، أى أنها تحدد بعض الصفات المشتركة وبعض الأنظمة في الظاهرة التي تتناولها النظرية .

وتشارك الرياضيات النظرية في بعض خصائصها ؛ فهي تتميز بالتجريد وتحديد صيغ عامة للعلاقات بين الحدود المكونة للنسق الرياضى ، كما أن هذه الحدود بطبيعتها عامة أكثر منها خاصة إلا أن هناك سمة تفرّد بها الرياضيات وتزودها بخصائص تفتقدها النظرية ، وهى أن الحدود المكونة لعناصر النسق الرياضى عبارة عن متغيرات ، وبالتالي تعرف القضايا التي تتكون من هذه الحدود بأنها صيغ Formulas أو دوال افتراضية أو قضائية أو Propositional Functions وبالطبع هذه الصيغ أو الدوال ليس لها سند أمبيريقى على الإطلاق ولكن حالما نحل قيما معينة محل المتغيرات المكونة للصيغة أو للدالة فإن القضية تجسد بحيث يمكن اختبارها أمبيريقياً . (٤) .

وقد أوجدت الطبيعة التجريدية لكل من الرياضيات والنظرية والتماسك المنطقى لعناصر كل منهما رابطة ضرورية بينهما بحيث اعتبرت الرياضيات أنسب لغة للنظرية سواء في مجال العلم الطبيعى أو العلم الاجتماعى .

وقد أبرز نجل Nagel هذه الرابطة بتأكيده على أنه اذا كان للنظرية في العلوم الاجتماعية أن تتخطى الاختلافات الثقافية فإنها يجب أن تكون على درجة عالية من التجريد وأن يتمد مفهوماتها ظاهرياً عن السمات الألوقة الواضحة الموجودة في أى مجتمع ما ، وأن تتضمن نتائجها استخداماً لأساليب الحساب الرسمى (٥) Algorithmic كذلك أكد ليفى شستروس Levi-Strauss أن العلماء الاجتماعيين على وعى تام بأن العلم لا يكون علماً حقاً إلى أن يصوغ سلسلة دقيقة من القضايا ، وأن الرياضيات هي أفضل وسائل التعبير التي تحقق ذلك (٦) .

وبناء النظرية الاجتماعية يتم وفقاً لأحد أسلوبين ، الأسلوب الأول ويستند الى الاستقراء أساساً ويتضمنه تعتبر المعطيات المشاهدة هي نقطة البدء في تكوين النظرية والقاعدة التي تركز عليها في بنائها . كذلك يقتضى صوغ النظرية ضرورة التحديد الإجرائى لكافة المفاهيم التي تتضمنها

(٤) ولها كان هذا النوع من الدوال من أكثر أنواع القضايا التي يمكن صياغتها عن الظاهرة الاجتماعية إذ يجمع نسقها بين المرونة والدقة ، بحيث ربما لا يدانيه أى نسق نظرى آخر ، فبوساطته يمكن أن نبر عن العلاقات المعقدة والدقيقة بين الواقع والافتكار مع تجنب الرصود القلطية تماماً .

Sorokin, P. Fads and Foibles in Modern Sociology, Henry Regnery Company, Chicago, 1965, pp. 174-175. (٥)

Firey W., "Mathematics and Social Theory", Social Forces Vol. 29, No. 1, 1950, p. 20. (٦)

النظرية بل يقتضى الأمر في نظر بعض الاجرائيين Operationalists ضرورة ربط كل مفهومات النظرية ربطاً مباشراً بالشواهد الامبيريقية ، ويترتب على ذلك ضرورة منطقية اخرى وهى خضوع كل الافتراضات أو التعميمات التى يحويها بناء النظرية الى الاختبار الامبيريقى في ضوء المعطيات المشاهدة .

وبهذا الترتيب المنطقى الذى يأخذ به انصار الاتجاه الاستقرائى تبدأ عملية صوغ النظرية بمشاهدة المعطيات من الظاهرة التى تتناولها ، ثم تصنف هذه المعطيات بعد ذلك في فئات مناسبة ، ثم تقاس الارتباطات بين هذه الفئات وهنا تعنى النظرية حكماً يشير الى اطرادات امبيريقية بين المتغيرات المشاهدة كما تتألف في مضمونها من مجموعة من الحقائق الوصفية ومجموعة اخرى من التعميمات التى تربط هذه الحقائق الوصفية في صورة منظمة .

أما الاسلوب الاخرى في بناء النظرية الاجتماعية فيستند أساساً الى الاستنباط حيث تصبح النظرية عبارة من مجموعة من القوانين التى ترتبط فيما بينها ارتباطاً استنباطياً لتشكل نسقاً . ووحدة هذا النسق النظرى المفهومات العامة المتسقة منطقياً . وهنا يصبح النسق النظرى اطاراً تصورياً يحوى مجموعة من المفهومات المترابطة . فالنظرية هنا من خلق التصور واستخدامها استرشادى بمعنى انها تقدم للباحث اطاراً عاماً من المقولات التى تحدد مسلك المشاهدة في البحث الامبيريقى والتى تضى على نتائجها معنى (٧) .

ولكن ينبغي الا نقابل بين الاستنباط والاستقراء في عملية بناء النظرية كما لو كانا نموذجين مختلفين تماماً من نماذج التفكير ، اذ ان كل استنباط يستمدى استقراء ، كما ان كل استقراء يحتاج الى استنباط حتى يكتمل بناء النظرية . بل يمكننا النظر الى النظرية الاجتماعية باعتبار انها تتكون من مجموعة من المصادرات ومجموعة من الاستنباطات ، وبناء على تقسيم المصادرات على الاستنباطات او تقديم الاستنباطات على المصادرات يمكن ان نميز بين نوعين من النظرية الاجتماعية هما : النظرية الاجتماعية التفسيرية Explanatory Theory **والنظرية الاجتماعية التركيبية Synthetic Theory** .

في النوع الاول يتم صوغ النظرية بان يبدأ الفرد بالظواهر المشاهدة لم يبتكر نظرية أساسية مكونة من مصادرات يمكن بها تفسير هذه الظواهر . فالنظريات التفسيرية تتناول عدداً من الوقائع المعروفة عن العالم الواقعى - أى تعميمات امبيريقية أو قوانين - ثم تنمى اطاراً تفسيرياً يمكن منه استنباط هذه التعميمات . وكما تساعد هذه النظرية على الوصول الى تنبؤات جديدة واختبارها امبيريقياً فان النظرية نفسها يمكن اخضاعها للاختبار وذلك باعادة اختبار التعميمات السابقة في اساقها مع تنبؤات النظرية . وهذا النوع من النظرية هو الذى تصرف اليه اذهاننا عادة عندما نفكر في النظرية العلمية .

أما النظريات التركيبية فتأخذ عدداً من التعميمات الامبيريقية وبدلاً من أن تعمل على

(٧) Nagel, E., "Problems of Concept and Theory Formation in the Social Sciences", in Maurice Natson (ed.), op. cit. p. 209.

تفسيرها تنطلق منها باستخدامها كمصادرات للنظرية وتدرس الضمنيات المرتبطة بها . هذا النوع من النظريات ينظم خبرتنا المباشرة في الساق أوسع تتمدى مشاهدتنا المباشرة .

فالنظريات التركيبية اذن تستخدم التعميمات الامبيريقية كمصادرات منها تشتق ضمانياتها ، بينما النظريات التفسيرية تستخدم التعميمات كضمانيات للاستدلال منها على مجموعة من المصادرات (A) .

وإذا كانت هذه هي الخطوط المنهجية العريضة التي في ظلها بنى النظرية الاجتماعية ، فان القسمة المصطنعة بين الفكرة والتجربة ، وبين التنظير والبحث في مجال النظرية الاجتماعية ، أدت الى تجريدها من خصائص النظرية العلمية ، بحيث أصبحت عملية صوغ النظرية اما تنف عند حد الاطر والتصورات النظرية والفلسفية والتي أسماها وايت ميلز Wright Mills بالنظرية الكبرى The Grand Theory ، واما تنف عند مستوى تراكمات نتائج البحوث الامبيريقية غير الموجهة عادة باطر نظرية او قضايا نظرية .

وتتوزع مسئولية الوضع المؤسف العالي للنظرية الاجتماعية بين كل من اصحاب النظريات المتشائمة الذين تناولوا عن الواقع الاجتماعى ، والاجرائيين أو الامبيريقين الذين انغمسوا في هذا الواقع دون فكر نظري يوجههم أو يضل على النتائج المباشرة لبحوثهم . وربما اختلف الوضع لو طبق كل هؤلاء ما سلم به اظهم من أن المعطيات الامبيريقية بلا نظرية تصبح عمياء ، وأن النظرية بلا معطيات تصبح جوفاء . أو لو أن الذين تحمسوا وبالغوا في حماسهم لمراوحة العلم الاجتماعى بالعلم الطبيعي ، عن طريق المنهج ووحدة لغة العلم ، اهتموا بدراسة تاريخ العلم الطبيعي والعمليات المنهجية لبناء نظرياته ، إذ لو حدث هذا لتعدوا التصور السطحي لعملية المراوحة هذه والتي أصبحت بوضعها الراهن مسئولة من ضحالة الكثير من البحوث الامبيريقية وعن قصورها في الاسهام في بناء النظرية الاجتماعية ، ولأدركوا كما ذهب الى ذلك سوروكين Sorokin من أن التنظير - الرياضى والمنطقى - بتكاتفه مع الحدس والتخيل ، المختبرين بالتجربة هو الذى قدم أكثر المفاهيم والنظريات والفروض والانتظامات في العلوم الطبيعية (٩) . ولأدركوا بالتالى الاهمية المتوازنة لكل من الفكر والبحث في بناء النظرية الاجتماعية ، ولاتفتحت لهم ابعاد الرياضيات في المراحل المختلفة لبناء هذه النظرية وفي التحقق من صحتها وفي التعبير عنها .

وقد انعكس اختلاف ادراك علماء الاجتماع لضرورة النظرية الاجتماعية وللمقومات العلمية لكيانها ، على موقفهم من الرياضيات وعلى فهمهم وتعدددهم لدورها في بناء النظرية الاجتماعية . فنجد البعض اما يرفضها تماماً أو يقف منها موقفًا حذرًا ، أو يتخذ منها موقف المعارضة ، بينما البعض الآخر يعتبرها ضرورة لازمة لبناء نظرية اجتماعية علمية ويصوغ نظريات اجتماعية توصف بأنها نظريات رياضية Mathematical Theories ، أو يقول يصوغ نماذج رياضية Mathematical Models .

(٨) Levi-Strauss, Cl., "The Mathematics of Man" International Social Science Bulletin, Vol. 6, No. 4, 1954, p. 583.

(٩) Coleman, J., Introduction to Mathematical Sociology, Collier-Macmillan Limited, London, 1964, pp. 34-35.

ولعل أهم ما يلاحظ هو أن أغلب الذين عاجبوا استخدام الرياضيات في بناء النظرية الاجتماعية بنوا هجومهم أساساً من خلال تقويمهم للنظريات التي اعتمدت على الرياضيات أو استعانت بها . وفي هذا تكمن مواطن القوة والضعف في هذا الهجوم . فهو يستمد قوته من كونه يقوم بدور الرياضيات في بناء النظرية الاجتماعية استناداً إلى نظريات استعانت بالرياضيات فعلاً ، والنصح على حد قولهم أنها لم تثمر جديداً في مجال النظرية الاجتماعية أو في تحقيق علميتها . وتكمن مواطن الضعف في هذا الهجوم من أن هذه النظريات لم تستخدم الرياضيات الاستخدام الأمثل أو على الأقل الاستخدام السليم . وهذا يرجع إلى أحسد سببين أو كليهما ، فهو إما يرجع إلى قصور في تصور العملية المنهجية لبناء النظرية أو التركيز على جانب منها دون الآخر مما نسب إلى استخدام الرياضيات في النظرية الاجتماعية أوجه نقص وقصور كان الأخرى أن تنسب إلى المذاهب أو النظريات التي استخدمت في أطوارها ، وإما يرجع إلى أن النظريات الاجتماعية التي استعانت بالرياضيات طبقتها آلياً كما تطبق تماماً في مجال العلوم الطبيعية ، دون فطنة إلى الحاجة إلى تنمية رياضيات تتفق والعلم الاجتماعي ، أو قامت بتشويهها مكتفية أحياناً بإحلال رموز رياضية محل المفاهيم اللفظية متصورة أنها بهذا استعانت بالرياضيات وحقت الدقة في لغة النظرية الاجتماعية .

هذا الوضع بمختلف جوانبه أدى إلى الإساءة إلى الرياضيات بدلاً من إبراز إمكانياتها في بناء النظرية الاجتماعية . إذ يكفي أي متحمس لدخال الرياضيات في بناء النظرية الاجتماعية أن يستعرض النظريات التي استعانت بها ليصاب بخيبة أمل كبيرة ، فكل نظرية ، بلا استثناء ، عبارة عن نسق متفرد قائم بذاته ، لا تلقى اهتماماً إلى التراكمات العلمية السابقة أو الأعمال العلمية المعاصرة والمماثلة لها ، فضلاً عن انفصالها عن الواقع الاجتماعي أو عن البيانات الإمبريقية . وبالتالي فلم تثمر هذه النظريات نمواً تراكمياً ، ولم تسفر إلا عن الاتفاق بينها ، فضلاً عن ضالة قدر الواقعية فيها . ومن هنا أخذت هذه النظريات كدليل على عدم جدوى الرياضيات للنظرية الاجتماعية . ومع ذلك فإن مجرد تكرار هذا النوع من النظريات - خاصة منذ الخمسينيات - يعكس الحاجة التي يشمر بها بعض المنظرين الاجتماعيين إلى لغة أكثر كفاءة للتعبير عن فروضهم ونظرياتهم (١٠) .

ولعل التعليق الذي ذكره ليفي شتروس على النقد الذي وجه إلى علماء النفس والاقتصاد والسكان في أوائل هذا القرن لاستعانتهم بالرياضيات ، يصح على علماء الاجتماع الذين حاولوا بناء نظريات اجتماعية رياضية ، وهو أن النقد يوجه لهم لا لأنهم أعطوا اهتماماً كبيراً للرياضيات ، ولكن لأنهم لم يعطوا الرياضيات الاهتمام الكافي (١١) .



وتتدرج صور استعانة علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا بالرياضيات من مجرد الوصف الكمي للوحدات الاجتماعية المتنوعة إلى خلق نماذج تنبؤية رياضية .

(١٠) عارف محمد ، النسيج في علم الاجتماع ، الجزء الأول ، دار الثقافة والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٢ ص (١٣٦) -

(١٢٨) .

Mills, W., The Sociological Imagination, Grove Press, Inc., New York, 1961, (١١) p. 66.

وقد حاول البعض (١٢) تصنيف النظريات الاجتماعية التي استعانت بالرياضيات أو على حد قولهم النظريات الاجتماعية الرياضية إلى عدة مجموعات يمكن إجمالها في الآتي :

١ - التصنيفات Classifications

ب - المعادلات الإمبريقية Empirical Equations

ج - النماذج المنطقية الرمزية Logistic Models

د - النماذج التصادفية Stochastic Models

١ - **التصنيفات Classifications** : التصنيفات التي تستخدم الرموز الرياضية عديدة ، ولعل أهمها دراسة دود Dodd المعروفة باسم S-System والتي يهدف منها إلى إقامة نظرية كمية منظمة للمجتمع ، وقد اتخذت شكل التصنيف الشامل لكل البيانات الاجتماعية المسجلة والتي تتناول وقائع وآراء وبيانات سكانية .. الخ . وتنظم هذه البيانات المصنفة في صيغة رئيسية هي : $S = (T; L; P; Ipp; Ir)$ وفي هذه الصيغة تقف S في مقابل مجموعة البيانات المسجلة ، حيث T تشير إلى الوقت ، و L إلى المسافة ، و P إلى عدد السكان و Ipp إلى المؤشرات الخاصة بالعلاقات الاجتماعية المتبادلة ، و Ir إلى المؤشرات الخاصة بكل بؤرة الخصائص الاجتماعية .

هذه الصيغة الرئيسية لا تمكننا من معرفة « غير العلوم » وبالتالي فإن حدودها ليست بالمعنى الدقيق متغيرات مرتبطة بدالة ، ولكنها بمثابة تصنيفات وحسب .

وفي الوقت ذاته فإن الشمول الذي تتسم به هذه الصيغة أدى إلى أن تصبح في حد ذاتها قضية لا معنى لها . ولكن مع ذلك فإن كثيراً من القضايا التي أشتقت من هذه الصيغة ارتفعت من مستوى التصنيف إلى مستوى المعادلات الإمبريقية (١٣) .

وقد تعرضت هذه النظرية لأوجه نقد قاسية أظهرت عدم كفايتها سواء رياضياً أو منطقياً أو إمبريقياً واعتبرت عرضاً من الأعراض البارزة لهوس التكيم في العلوم الاجتماعية (١٤) .

ب - **المعادلات الإمبريقية Empirical Equations** : النوع الثاني من النظريات الاجتماعية التي تستعين بالرياضيات هي تلك التي تأخذ شكل المعادلات الإمبريقية وهي تتميز من التصنيفات بإمكانية البرهنة على صحتها أو خطئها .

ولعل المعادلة التي صاغها كل من شو Shaw وماكي McKay من دراستهما للمود إلى الإجماع

Firey, W., op. cit. pp. 21-22.

(١٢)

Levi-Strauss, cl. op. cit., p. 585.

(١٣)

Firey, W., op. cit., pp. 22-25.

(١٤)

تعطى مثلاً لهذا النوع من المعادلات . فقد تبين لهما من دراستهما هذه والتي أجريها في مدينة شيكاغو وجود علاقة أمبيريقية بين معدل الجنوح في الحى وبين نسبة الأحداث الجانبية به . وقد برهننا على صحة هذه العلاقة بحيث عبرا منها بخط انحدار للربعات الصغرى أخذ الصيغة التالية : $s = ٢٢,٩٢ + ٨٨٤ ر$ حيث (س) هى معدل الجنوح في الحى ، و (ر) هى نسبة الجانبية المائلين (١٥) . إلا أن التحقق من صحة هذا النوع من المعادلات على نطاق محدود حال دونها والوصول الى مستوى التعميمات أو القوانين التي تكون جوهر النظرية الاجتماعية . ومع ذلك فإن البعض يأمل في أن تكون هذه المعادلات هي البداية الموصلة الى القوانين العلمية الاجتماعية رغم أن امكانيات ذلك تبدو ، وحتى الآن ، محدودة للغاية (١٦) .

ج - النماذج المنطقية Logistic Models : النموذج المنطقي هو الشكل الثالث الذي تأخذه بعض النظريات الاجتماعية الرياضية . ويبنى النموذج بالاستعانة بالتحليل الاستنباطي عاماً . بحيث يصبح النموذج مغلقاً منطقياً ومكوناً من قضايا ، كل قضية تتصل بالقضايا الأخرى وفقاً لقواعد محددة للاستدلال . ويبنى أساس هذا النموذج من بعض الحدود البسيطة التي تربط كل منها بالأخرى بواسطة صيغ بسيطة أو بديهيات ، هذه البديهيات مستقلة كل منها عن الأخرى ، وغير متناقضة مع بعضها البعض ، وكافية لاستخراج النظريات الرياضية المكونة للنموذج . ويعد مؤلف **فون نوبمان Neumann ومورجنسترن Morgenstern** نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي **Theory of Games and Economic Behavior** نموذجاً لهذا النوع من النماذج المنطقية . فقد أوضحنا فيه كيف أمكنهما من عدد ضئيل من البديهيات إقامة اطار استنباطي من النظريات الرياضية التي تتناول الفعل الاجتماعي .

ونظراً للاعتماد على نظرية المباريات **Games Theory** فإن النموذج المنطقي يبدأ من الموقف الذي يضم شخصين ، الى الموقف الذي يضم ثلاثة أشخاص وهكذا الى الموقف الذي يضم جماعة من « ن » من الأشخاص . ويتروّب على الانتقال من موقف الى آخر تمقد الظواهر المتنوعة المرتبطة بالموضوع الذي يتناوله النموذج وفي الوقت ذاته تزداد صعوبة الإحاطة بها ، ويصبح من الواضح تماماً عدم كفاية الرموز اللفظية في تمثيل هذه الظواهر . فضلاً على ذلك فإنه ينذر أن تتم عملية الاستنباط التي بمقتضاها اشتقت النظريات البرهانية المكونة للنموذج من طريق الاستدلال اللفظي ، ومن هنا كان لا بد من الانتقال الى الرياضيات ورموزها لبناء النموذج المنطقي (١٧) .

وبالطبع فإن من أهم عيوب النماذج المنطقية هي كونها « نماذج » أي ابتكارات تصفية للعقل الانساني وبالتالي فصحتها أساساً منطقية لا أمبيريقية . ومن هنا فإن الإسهام الحقيقي لهذه النماذج في فهم الظاهرة الاجتماعية يكون محدوداً للغاية . فهي بحكم طبيعتها المنطقية بنيت على أساس مصادرات وبديهيات معينة ، وفي الوقت ذاته ففي خلال عملية الاستدلال الرياضي يتم وضع افتراضات ذات طبيعة أمبيريقية ولهذا السبب فإن معادلات هذا النموذج تظل صادقة

Firey, W., op. cit. p. 22.

(١٥)

Sorokin, p. op. cit., p. 110.

(١٦)

Firey,, W. op. cit. p. 23.

(١٧)

نفط في حدود هذه المصادرات والافتراضات الامبيريقية ، فاذا لم تتفق هذه الافتراضات الامبيريقية مع الظواهر الامبيريقية فان النموذج يصبح غير ملائم للتطبيق على الواقع

فمثلاً بالنسبة للنموذج الذي وضعه كل من فون نويمان ومور جنسترن للسلوك الاقتصادي فان جميع الاستنتاجات والمعادلات تتطابق مع السلوك الاقتصادي الفعلي في ظل الافتراضات التي يقوم عليها النموذج . فاذا تبين ان بعض هذه الافتراضات لا يصح بالنسبة للواقع ، فان معدلات هذا النموذج تصبح غير صالحة للتطبيق.

يضاف الى ذلك ان النموذج الجيد يمكن اقامته فقط من عدد محدود من المصادرات والافتراضات التي تمثل بالطبع نسبة ضئيلة من كل الظروف الامبيريقية المتصلة بالموضوع ، ولذلك فان تطابق النموذج الرياضي مع الواقع يكون محدوداً للغاية وكذلك ايضاً قدرته على الاستكشاف والتنبؤ بالنسبة للظواهر الامبيريقية (١٨) .

د - النماذج التصادفية Stochastic Models : يتميز هذا النوع من النظريات الاجتماعية الرياضية باتصال النظرية بالمشاهدة . فالمعادلات التصادفية التي تتكون منها - على عكس المعادلات الجبرية - تقوم على اساس ان الثوابت في البيانات الاجتماعية ليس لها قيمة واحدة حتمية . فبينما في المعادلات العادية يمكن معرفة قيم المتغيرات المختلفة لتحديد قيمة المتغير غير المعلوم بحيث تكون لهذا المتغير قيمة واحدة فقط ، فانه في المعادلات التصادفية يمكن للحد غير المعلوم ان يأخذ اى قيمة من عدد من القيم لكل منها احتمال مختلف . فالمعادلات التصادفية تحدد القيمة الأكثر احتمالاً بالنسبة للمتغير غير المعلوم . ويتكون النموذج التصادفي من عدد من المعادلات التي تحتوى كل منها على متغير عشوائى . من الناحية المثالية فان هذا المتغير العشوائى يكون له توزيع معتدل متوسطه الصفر . وتوضع كل معادلة كنظرية رياضية تم استنباطها منطقياً من بديهيات محددة . هذا الاشتقاق من البديهيات هو الذى يميز النموذج التصادفي عن الانظمة الاحصائية والتي تمدخلة اولىة نحو بناء نظرية نظامية Systematic Theory وان كانت هي في حداثها لا تكون نموذجاً نظرياً ، في حين ان المعادلات التصادفية تعد نموذجاً بمعنى الكلمة ، فهي تملك كل دقة النموذج المنطقى وكل واقعية الانظمة الاحصائية (١٩) . وبفضل هذا النوع من النماذج التصادفية او الاحتمالية ، Probabilistic Models على اساس ان العمليات والوقائع الاجتماعية هي بطبيعتها احتمالية ، فضلاً عن ذلك فان النماذج التصادفية تسمح بحكم تكوينها باختبارها على الواقع . الا انه يعاب على بعضها انها لم تفسف الى معلوماتنا اى جديد ، او هي على حد قول البعض لم تقم بأكثر من صياغة لجملتنا . ومن هنا جاء تفصيل النماذج التحديدية Deterministic Models التي رغم صعوبة اختبارها على الواقع الا

Coleman, J., op. cit., p. 29.

(١٨)

Pirey, W., op. cit., p. 24.

(١٩)

انها تتناول عمليات اجتماعية على درجة عالية من التعقيد تعجز النماذج الاحتمالية عن تناولها ، مستخدمة في ذلك رياضيات بسيطة (٢٠) . وقد اتجه بعض علماء الاجتماع والانثروبولوجيا اليوم من التحصين لاستخدام الرياضيات الى الاستعانة او الدعوة الى الاستعانة بالرياضيات الحديثة والتي تتحدى في رأيهم اهم اعتراض الترامام تطبيق الرياضيات في علم الاجتماع والانثروبولوجيا وهو القائل بان الظاهرة الاجتماعية يصعب اخضاعها للتكميم .

ليفثود الرياضيات الكيفية Qualitative Mathematics على حد تعبير ليفي شتروس ظهرت امكانية تطبيق الرياضيات في العلوم الانسانية . وقد ذكر ليفي شتروس مثلاً انه عند وضع نظرية من قواعد الزواج تعتمد على الرياضيات الكيفية فان كل ما اشترطه عالم الرياضيات هو امكانية اختزال حالات الزواج التي تمت ملاحظتها في مجتمع ما الى عدد محدود من الفئات ، وضرورة وجود علاقات محددة بين الفئات المختلفة ، أي انه يجب أن تكون هناك نفس العلاقة بين الفئة الخاصة بزواج الأخ والفئة الخاصة بزواج الاخت ، او بين الفئة الخاصة بزواج الإباء والفئة الخاصة بزواج الأبناء .

ومن هذه التصنيفات والعلاقات يمكن التعبير عن جميع قواعد الزواج في مجتمع معين في صورة معادلات تعالج بأساليب الاستدلال الموثوق بها ، علماً بان طبيعة الظاهرة موضوع الدراسة - وهي هنا الزواج - يمكن التفاوض منها تماماً في هذه المعالجة الرياضية . وذهب ليفي شتروس الى ان استخدام هذا النوع من الرياضيات يستلزم الاهتمام بالأعداد الصغيرة والمتغيرات الكبيرة الناجمة من التحول من عدد الى آخر . فمثلاً الاهتمام بالنتائج النظرية الترتيبية على زيادة السكان بنسبة ١٠٪ في دولة يبلغ تعدادها مثلاً خمسين مليوناً يكون أقل من الاهتمام بالنتائج التي تحدث في البناء عندما تصبح الأسرة المكونة من شخصين مكونة من ثلاثة أشخاص (٢١) . كذلك نجد كيميني Kemeny يتنبأ بان يحرز هذا النوع من الرياضيات غير العددية والنماذج غير العددية نجاحاً في مجال العلوم الاجتماعية خاصة وهي تتناول مسائل على درجة عالية من التعقيد (٢٢) .

وعموماً فإن هذا الوضع في مجته ، سواء اُخذ شكل محاولات لصياغة نظريات اجتماعية رياضية ، أو المطالبة بالاستعانة بالرياضيات ، سواء الرياضيات التقليدية أو الحديثة ، فإنه يعكس الشعور بالعاجية بين علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الى لغة دقيقة للتعبير عن نظرياتهم الاجتماعية .



ولكن الدور المتوقع من الرياضيات بالنسبة للنظرية الاجتماعية هو في الواقع أكبر من مجرد كونها لغة لها ، إذ أن أسسها المفعلى يكون في عملية بناء النظرية الاجتماعية .

Sorokin, p., op. cit., pp. 134-135.

(٢٠)

Firey, W., op. cit., p. 25.

(٢١)

Coleman, J., op. cit. pp. 526-527.

(٢٢)

فسواء جنحت النظرية الاجتماعية الى مجال الفلسفة والتأملات ، او اتجهت الى مجال الواقع الاجتماعي فان الرياضيات تسهم في عملية بنائها ، وان كان مدى الاسهام هذا يختلف في كلتا الحالتين .

ففي الحالة الاولى يقتصر اسهام الرياضيات على تحقيق دقة ومنطقية البناء النظري للنظرية ، بينما في الحالة الأخيرة يتخطى هذا الى تحقيق واقعية هذا البناء أيضاً .

لعل أول اسهام للرياضيات في بناء النظرية الاجتماعية هو تخلص مفوماتها مما يكتنفها من غموض وليس وإيهام . فالاستعانة بالرياضيات في عملية الاستدلال العقلي تستلزم أن توضع حدود النظرية بصورة تسمح بتناولها رياضياً ، وهذا يستلزم أولاً وقبل كل شيء وضوح المفومات وتحديداتها ، وهو أمر تكاد تفتقده تماماً النظرية الاجتماعية . ويكفي للتدليل على ذلك أن نعالج وضع أي نظرية اجتماعية في حدود رياضية ، إذ سرعان ما نكتشف كيف تنسجم عباراتها ومفوماتها بالإيهام والغموض . هذا الغموض الذي اعتبره بعض علماء الاجتماع يمسك قرناً في المنطق ، وغموضاً في الأفكار ، وادعاء كاذباً بالاصالة يحاول صاحبه أن يخفيه ، ويغفي هذه العيوب جميعها بكساء من الالفاظ الرنانة (٢٣) .

ولقد ساعد على ذلك الوضع التحويل الأعمى لمصطلحات وصيغ العلوم الطبيعية الى علم الاجتماع مما أدى الى تحريف للتعني الدقيق للفظ في العلم الطبيعي والفساد المولم الاجتماعية بالفاظ أصبحت اما غامضة او لا معنى لها ، بالإضافة الى ادخال الكثير من الالفاظ البتكرة التي اعالت التواصل الدقيق وفهم الأفكار بين العلماء . ونتيجة لكل هذا وعلى حد قول سوروكين أصبحت لغة علم الاجتماع نوعاً من الرطانة التي تفتقر الى الرشاقة والوضوح .

وما نود أن نؤكد ان غموض عبارات النظرية ومفوماتها ينسحب على النظريات وليدة التأمل وأيضاً على النظريات وليدة البحث ، فهي تكاد تكون ظاهرة عامة مرتبطة بلغة التعبير من النظرية الاجتماعية ، وهي تمسك خواء في العلم أكثر مما تمسك ثراء فيه .

ومن لم دامت الرياضيات تستلزم تحديداً للمفومات وتوضيحاً لها ، فان أول خطوة تسهم بها في بناء النظرية الاجتماعية هي الكشف من نواحي اللبس والغموض في مفوماتها (٢٤) . وبالتالي فهي تجبر المنظر على تحديد ما يعنيه وأن يعبر عنه في شكل واضح ومحدد ، وأن يوضح مصادراته ، كما تساعده على اكتشاف اشتقاق مصادرات من أخرى ، او حاجته الى اضافة مصادرات أخرى ، او اكتشاف عدم الاتساق بين المصادرات ان وجد ، وبهذا فهي تساعد على ان يصبح نسق النظرية كاملاً والاستنباط دقيقاً ، كذلك فانه عندما تصبح النظرية على درجة عالية من التعقيد بحيث يصعب على المرء رؤية كل ضمنياتها فان استخدام الرياضيات يساعد في هذه الحالة على اشتقاق الاستنباطات والضمنيات الدقيقة ، التي ربما ان امكن تخمين بعضها الا ان البعض الآخر ربما لم يكن من الممكن تخيل وجوده (٢٥) .

Levi-Strauss, Cl. op. cit., p. 585-567.

(٢٣)

Kemeny J., and Snell, J., Mathematical Models in the Social Sciences, Blaisdell Publishing Company, London, 1962, pp. 6-7.

(٢٤)

Sorokin, p., op. cit., p. 27.

(٢٥)

وإذا كانت الرياضيات تسهم في تحقيق الحبكة المنطقية للنظرية فإنها تسهم أيضاً في تحقيق الصلة التي تربط النظرية بالبحث سواء في المعاونة على اكتشاف عدم الاتساق بين المعطيات الإمبريقية والنظرية التي تستخدم لتفسيرها أو في استنباط المصادرات التي توجه البحوث الإمبريقية للتحقق من النظرية . فمما لا شك فيه أنه للانتقال بالنظرية الاجتماعية من مستوى الإطار النظري الفلسفي إلى مستوى النظرية العلمية ، لا يكفى تحقيق الحبكة المنطقية للنظرية أو البناء النظري المتكامل لها ولكن لا بد من ارتباطها بالواقع الاجتماعي واختبارها على محكمته .

وإذا كانت قوة الرياضيات في العلوم الإمبريقية تكمن في قدرتها كلفة للتعبير عن العلاقات بين المفاهيم المجردة في النظرية ، فإن أهم ميزاتها كلفة للعالم هي قدرتها على الربط بين النظرية والبحث وبين الفكرة والتجربة . وهنا تقدم لنا الرياضيات أحد استخداماتها العامة وهو الإحصاء Statistics للمساعدة في دقة الملاحظة وفي دقة الاستنتاج وفي التحقق * من مدى انطباق النظرية على الواقع الاجتماعي.

ولكن مجرد الحديث عن الإحصاء يستدعي أمناً جميع صور الهجوم وجميع أوجه النقد التي وجهت لهذا الأسلوب سواء من جانب علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا أو من جانب الإحصائيين * أيضاً ، وذلك منذ بدايات استخدامه في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا وأن كانت وطأة هذا الهجوم وذلك النقد قد اشتدت منذ امتد الإمبريقيون والاجرائيون عليه تماماً في دراستهم بحيث اعتبر الإحصاء مسئولاً عن ضحالة وسطحية ورفاهة وزيف وجذب أغلب النتائج التي توصل إليها هؤلاء . حيث كانوا حريصين في منهجهم على ممارسة الطقوس الإحصائية The statistical rituals على حد قول رايت ميلر (٢٦) بحيث نجحوا في تفهيه Trivializing البشر والمجتمع بل وعقولهم أيضاً (٢٧). ونجد سوروكين في مهاجمته للأسلوب الإحصائي يذهب إلى القول بأن أي شخص يمكنه أن يصيب باحثاً علمياً بحيث لن يكلفه هذا سوى أن يأخذ مدداً من الأوراق ويملؤها بكل أنواع الأسئلة ، ثم يرسل الاستخبارات بالبريد ويتسلم الأجابات فيصنفها ويبرئها بواسطة آلة التبويب في مدة جداول ، ثم تحسب ألياً النسب المئوية

* يتعلق الإمبريقى بتناول سؤاليين ، أولاً ما الذي نتحقق منه ؟ وثانياً كيف يتم ذلك ؟ بالنسبة لاصحاب النظرية الكبرى ، على حد قول رايت ميلر لا يمثل أي من السؤالين مشكلة لهم ، حيث يضم التحق من النظرية استنباطياً أما بالنسبة للإمبريقية التجريبية Abstracted empiricism فإن السؤال الأول لم يطف أهمية وإنما أعطيت كل الأهمية للسؤال الثاني لدرجة تدخل متطلبات التحق في اختيار المشكلة وفي تحديد المفاهيم والحد منها أيضاً . Mills, W., op. cit. p. 125 .

* مثال ذلك النقد الذي وجهه عالم الإحصاء الشهير جالتون Galton إلى إدوارد تيلور Taylor عندما اتى الأخير بحافره الرائدة سنة ١٨٨٨ والتي دعا فيها إلى استخدام الإحصاء في الأنثروبولوجيا .

Ibid, pp. 21-22.

(٢٦)

Festinger, L., " The Relevance of Mathematics to Controlled experimentation (٢٧)
Sociology, International Social Science Bulletin, Vol. 6, No. 4, 1954, pp. 622, p. 626.

ومعاملات الارتباطات والانحرافات المعيارية والأخطاء الاحتمالية ، ثم يقوم بكتابة تقرير أو كتاب يملؤه بهذه الأمداد الضخمة والمؤثرة من الجداول والصيغ والمؤشرات وما إلى ذلك من الشواهد على أن البحث موضوعي وكامل ودقيق وكفى ، ويصف سوروكين هذه العمليات بأنها **طقوس البحث الكمي المعاصر في علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية (٢٨) .**

هذه الوصفة التي دمفت الأسلوب الإحصائي وحاولت التقليل من أهميته في المعرفة الاجتماعية كلن الأخرى أن تمنح الاتجاه الإمبريقي غير الموجه بالنظرية أو باطر نظرية . فالعيب لا يكمن في الأسلوب الإحصائي في حد ذاته وإنما يكمن في الفكر الموجه لهذا الأسلوب والذي أما يجعله أكثر من طاقته أو يفشل في استغلال إمكانياته أو يشوه استخداماته .

ومما يثير الدهشة أن البدايات الأولى لاستخدام الأسلوب الإحصائي كانت منبثقة عن نظرية أو اطر نظرية يأخذ بها العالم الاجتماعي ويحاول بالاستعانة بهذا الأسلوب أن يقدمها . ولعل أول دراسة تصادفنا من هذا القبيل هي دراسة « تايلور » التي عرض لها في محاضته التي ألقاها في ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٨ بعنوان « من منهج لبحث ترقى النظم ، مطبقاً على قوانين الزواج والنسب » والتي حاول فيها أن يبرهن على أن المجتمعات في تطورها تمر من المجتمع الأموي Maternal إلى المجتمع الأبوي Maternal Paternal إلى المجتمع الأبوي Paternal معتمداً في ذلك اعتماداً كلياً على الأسلوب الإحصائي . ورغم ما أثارته هذه المحاضرة من نقاش وما تعرضت له الدراسة من الرياضيات على تحقيق دقة ومنطقية البناء نقد ، ورغم حرص « تايلور » على أن يؤكد أن التفسير التأملي يجب أن يبدأ فقط عندما تضع من المعالجة الكمية العلاقات بين المجموعات المصنفة ، بحيث يكون مسترشداً في مساره ومحدد في مدها بخطوط واضحة تماماً ومستعدة من الواقع الذي يجب أن يتفق هذا التفسير التأملي وإياه (٢٩) فإنه لا يسمن رغم ذلك سوى أن ننوه بأن تايلور كان له السبق في ادراك أهمية انطلاق الأسلوب الإحصائي من تصور نظري وادراك أهمية تدعيم هذا التصور بالوقائع واستناده إليها ، وهي وإن لم تكن في حد ذاتها وقائع كمية أو جمعت بأسلوب كمي إلا أنها عولجت معالجة كمية كان من شأنها الكشف عن العلاقات بين الوقائع وارتباطها بالنظرية أو بالاطر النظرية . وينطبق هذا القول أيضاً على كثير من الدراسات المبكرة التي استخدمت الأسلوب الإحصائي في اطار نظريات التطور أو الانتشار والتي أوضحت أسهام الإحصاء في تحقيق الرابطة بين البحث والنظرية .

ومعوماً فإننا إذا سلمنا مع كولمان Coleman بأن التعميمات والقوانين هي بمثابة الطوب الذي تبني به النظرية ، وأن الأليسة هي بمثابة الطوب الذي تبني منه هذه التعميمات والقوانين

Mills, W., The Sociological Imagination, op. cit., p. 72.

(٢٨)

Mills, W., " IBM Plus Reality Plus Reality Plus Humanism Sociology ", in Irving Horwitz (ed.) Power Politics and People.

(٢٩)

(٣٠) ، فإنه يمكننا التعرف على دور الإحصاء في ربط النظرية بالواقع الاجتماعي سواء من حيث ادخال هذا الواقع في بناء النظرية أو اتخاذ محكاً للتحقق منها ، أو بقول آخر التعرف على دور الإحصاء في المساهمة في تطبيق علمية النظرية الاجتماعية .



ميزنا عند عرضنا لأنواع النظريات الاجتماعية بين نوعين من النظريات : **النظريات التفسيرية ، والنظريات التركيبية** ، وأوضحنا أن أساس التمييز بينهما هو وضع التعميمات الامبيريقية كمصادرات أو كضمينات . وما يعيننا هنا هو أن التعميمات الامبيريقية تدخل في صلب النظرية الاجتماعية ، وهنا يمكن أن نتضح أهمية الأسلوب الإحصائي في الوصول الى هذه التعميمات .

فكما هو معروف لا يمكن أن نصل الى التعميم من دراسة حالة مفردة أو عدد محدود من الحالات مهما كانت دراستنا هذه دراسة شاملة ومتعمقة . فنجد **وادل كليف براون** Radcliffe-Brown مثلاً يذهب الى « أن الفرد لا يستطيع أن يصل الى تعميمات من مجتمع واحد فقط مهما كان يعرف هذا المجتمع جيداً ، ولا يستطيع الفرد أن يجري تعميمات صحيحة من أى شيء فريد في العالم من فئة بهامضو واحد فقط . أننا يجب أن يكون لدينا مجتمعان على الأقل ، وفي الواقع أننا نطلب عدداً أكثر من ذلك بكثير » . وقد أشار أيضاً الى أنه بالنسبة للتعميمات ليس المهم هو زيادة عدد الحالات وإنما المهم تنوعها ، فالتعميم الذي نضعه يكون احتمال صحته أكبر اذا كنا حققناه من مجتمعين مختلفين مما لو اخذنا عشرين مجتمعاً متشابهاً (٣١) .

فالذا كانت دراسة الحالة المفردة لا يمكننا بالطبع من الوصول الى التعميمات الامبيريقية فإن دراسة جميع الحالات تعد مستحيلة تماماً لا في مجال العلم الاجتماعي وحسب ولكن في مجال العلم الطبيعي أيضاً ، لذلك كان لا بد من اختيار عدد محدود من الحالات أو **الوحدات المثلة للمجتمع** Population (**بالمعنى الإحصائي**) **التي يضم كل هذه الوحدات** - سواء كانت الوحدة هي المجتمع الكلي أو المجتمع المحلي أو النسق الاجتماعي أو النظام الاجتماعي أو العلاقة الاجتماعية أو الظواهر الاجتماعية أو الجماعة الاجتماعية الى آخر هذه الوحدات التي يركز بها كل من علم الاجتماع والانثروبولوجيا . **وهنا نلحظ أول ضرورة لاستخدام الأسلوب الإحصائي لاختيار العينة المثلة لهذه الوحدات** .

بالطبع قد تثار هنا مسألة أن الظاهرة الاجتماعية ظاهرة تاريخية وبالتالي فهي ظاهرة فريدة ومن ثم لا يمكن اختيار عينة ممثلة من هذه الظواهر . هذا القول ينطوي في الواقع على ما هو أعمق من مجرد رفض للأسلوب الإحصائي اذ هو أصلاً يرفض التسليم بوجود نوع من الانتظامات والاطرادات في الظواهر الاجتماعية وبالتالي فهو ينطوي على رفض التسليم بعملية علم الاجتماع والانثروبولوجيا . ولكن قد تثار المسألة بشكل أقل حدة على أساس أن لمة ظواهر

Sorokin, P., op. cit. pp. 172-173.

(٣٠)

Tylor, E., op. cit., p. 252, p. 269.

(٣١)

اجتماعية فريدة ونادرة وبالتالي لا تخضع للاختيار الإحصائي أو المعالجة الإحصائية بينما هناك ظواهر اجتماعية تتكرر في الزمان والمكان وهذه يُعد الأسلوب الإحصائي ملائماً لها تماماً (٢٢) .

وعموماً فمتى سلمنا بوجود قدر من الاطرادات في الظاهرة الاجتماعية وقدر من العمومية لا بد أن نسلم بالتالي - سواء كنا متحيزين تماماً لفكرة التناول الكمي للظاهرة الاجتماعية أو رافضين تماماً لهذه الفكرة - بضرورة الأسلوب الإحصائي لتحقيق الاختيار السليم للوحدات التي يمكن من دراستها - إيا كان الأسلوب المستخدم في الدراسة - الوصول إلى التعميمات الإمبريقية التي تدخل في صلب بناء النظرية الاجتماعية .

وفي الوقت ذاته أذ سلمنا بأن المنهج المقارن Comparative Method هو المنهج الأمثل الذي يمكننا من اكتشاف الانتظامات والاطرادات والوصول إلى التعميمات الإمبريقية انضحت لنا ضرورة أن تكون مادتنا قابلة للمقارنة . هنا يمكن للأسلوب الإحصائي الإسهام في تحقيق ذلك إلى حد ما . وقد أوضحت **إليزابيث كولسون Elizabeth Colson** هذه النقطة بقولها أنها تشك في أن المنهج المقارن سيسهم ولو بزيادة طفيفة في فهمنا للتنظيم الاجتماعي ولجمال الظواهر الثقافية بصفة عامة ، إلا إذا تحولنا من التصنيفات التي تصنف المجتمع ككل إلى أساس وجود الظاهرة أو عدم وجودها ، والشائع استخدامها حالياً ، إلى منهج يبنى على مقارنة المعدلات التي بنيت بدورها على أساس معلومات كمية جمعت بطريقة منظمة (٢٣) .

والواقع أننا سواء اتبعنا **المنهج المقارن** على مدى محدود واتبنا **المنهج المقارن عبر الثقافات** Cross-Cultural Comparative Method بهدف الوصول إلى تعميمات إمبريقية فإن البيانات المقارنة يجب أن تكون بيانات هامة بالنسبة لفهم الظاهرة محل البحث ، وأن تتميز في الوقت نفسه بدقتها ، وأن يعبر عنها بحيث تصبح صالحة للمقارنة . هنا نود أن نؤكد أنه لا توجد علاقة ضرورية بين كون البيان بياناً كمياً أو معبراً عنه تعبيراً كمياً ، وبين كونه بياناً هاماً أو بياناً دقيقاً . ويبرز ميدان علم الاجتماع بالذات بالأمثلة المؤيدة لهذا . **فمما لا شك فيه أن دقة البيانات تتوقف إلى حد كبير على اختيار أساليب البحث الملائمة للدراسة ، وعلى صلاحية أدوات البحث ودقتها بالنسبة للمشاهدة** . وبناء على هذا نجد أن الأسلوب الإحصائي هو الأفضل أسلوب لدراسة الجوانب الكمية من الظاهرة الاجتماعية والجوانب التي يمكن تكميها على أن تعالج البيانات الإحصائية بالنظر إليها في سياقها التاريخي والاجتماعي لا على أنها بيانات قائمة بذاتها . أما بالنسبة للجوانب الكيفية تماماً فإن الأسلوب الإحصائي يعجز بمفرده عن الوصول إلى بيانات دقيقة منها وإنما يمكنه الإسهام في ذلك بتضامنه مع أساليب البحث الأخرى وخاصة في المراحل النهائية من البحث حيث يمكنه الإسهام في بلورة بعض النتائج الكيفية والتحقق من صحتها .

Coleman, J., op. cit., p. 34.

(٢٢)

Radcliffe-Brown, A. R., A Natural Science of Society, The Free Press, Illinois, 1957, pp. 38-40.

(٢٣)

ولكن لا يكفى بالطبع فى دراسة الظاهرة الاجتماعية بهدف الوصول الى تعميمات امبيريقية تجميع بيانات كمية او كيفية او تراكم هذه البيانات ، وانما لا بد من استخدامها فى الوصول الى الاستنتاجات كخطوة اولى نحو الوصول الى التعميمات . هنا نجد التحليل الاحصائى يساعد فى عملية الاستنتاج هذه وخاصة بالكشف عن العلاقات الموجودة بين الظواهر او بين التغيرات . الا ان التحليل الاحصائى يعجز عن تحديد طبيعة هذه العلاقة هل هى مثلاً علاقة وظيفية ام علاقة تاريخية . . الخ . ومن هنا ذهب البعض الى ان الوصول الى معرفة الانساق الاجتماعية والثقافية - من حيث طبيعتها وبنائها وانتظامها الاستاتيكية والديناميكية - لا يكون فقط من خلال الملاحظة الخارجية الحسية External- Sensory Observation لشخص خارج النسق ، ولا يكون ايضا فقط من خلال التحليل المنطقى والحسابات الرياضية (الاحصائية) من جانب الملاحظ ، ولكن بصفة خاصة من خلال التشارك الشعورى Cofeeling المباشر والتشارك المباشر فى الخبرة Coexperiening بالاحوال النفسية الاجتماعية للنسق ، وبالحس المباشر والمعاشية والتقصى الوجدانى وكل الخبرات الداخلية الغامضة والتي يصعب وصفها والتي تسمى بالفهم او التفهم (٢٤) Understanding . . ولكن رغم كل ما نوجه الى هذا الاسلوب الذى يعتمد على انسانية الباحث فى فهم الظواهر الاجتماعية من نقد من حيث بعده من الموضوعية والعمل على الانتقال بـ'لعلم الاجتماعى من مجال العلم الى مجال الانسانيات ، الا انه نظراً لما قد يتيح هذا الاسلوب من نراه وعمق فى فهم الظاهرة فانه يمكن البحث عن وسائل منهجية للحد من عدم الموضوعية هذه سواء من طريق عدم ترك هذه العملية لشخص واحد وانما لفريق من الباحثين او عن طريق مزجها بالاساليب الاحصائية للاستنتاج . . الخ . وعموماً فانه حتى بعد ان تتم عملية فهم النسق الاجتماعى والثقافى او الظاهرة الاجتماعية فانه لا بد من اخضاعها للاساليب الاحصائية مثلها مثل اى بيانات كيفية لم تجمع بواسطة هذا الاسلوب وذلك حتى يمكن ان تصبح قابلة للمقارنة . فنجد « سوروكين » يذهب الى انه يمكن فقط بعد انجاز العملية الداخلية الغامضة الخاصة بالفهم بنجاح ، تصنيف نسق الافكار او نسق القيم فى الفئات المناسبة ، بحيث توضع كل مجموعة متشابهة من الافكار او من القيم فى فئة خاصة . وبعد هذا يمكن ان تتم عملية العد متى كانت تقبل العد واجراء العمليات الرياضية او الاحصائية متى كان ذلك ممكناً (٢٥) .

وما ان تصبح المادة قابلة للمقارنة فانه يمكن بالاعتماد على التحليل الاحصائى وفى اطار المنهج المقارن الوصول الى التعميمات امبيريقية التى تدخل فى بناء النظرية الاجتماعية . واما كان نوع النظرية الاجتماعية ، نظرية تفسيرية او نظرية تركيبية ، فهى فى النهاية نظرية يمكننا من اشتقاق عدد من الفروض العلمية يؤدى اختبارها الى التحقق منها ، وبالتالي دمج النظرية او تعديلها او رفضها . هنا يمكننا الاستفادة من الاسلوب الاحصائى فى التحقق من النظرية ، او بقول ادق فى التحقق من الفروض المستمدة من النظرية .

Sorokin, P., op. cit. p. 132.

(٢٤)

Colson, E. "The Intensive Study of Small Sample Communities", in Epstein (٢٥) (ed.) The Craft of Social Anthropology, Tavistock Publications, London, 1967, p. 4.

ولا يختلف دور الاحصاء في هذه الحالة عن دوره بالنسبة للوصول الى التعميمات الامبريقية سواء بالنسبة لاختيار الوحدات او جميع البيانات او تصنيفها او تحليلها . فهو يساعد على التصميم التجريبي السليم باختيار الوحدات المناسبة لاختبار الفروض وتحقيق الموقف التجريبي او شبه التجريبي . والاحصاء كاسلوب للبحث يسهم في جمع البيانات الصالحة للمقارنة ، وهو كاسلوب للتصنيف يمكننا من تصنيف البيانات سواء الكمية او الكيفية بحيث يمكن معالجتها احصائياً ، وهو كاسلوب للتحليل يمكننا من استنتاج صحة الفرض او خطئه مع تحديد درجة الدقة في هذا الاستنتاج . كذلك يتيح لنا التحقق من مدى صحة الفرض على نطاق اكبر من المجتمعات ، بحيث يمكن في النهاية متى تحققت صحته ، وضعه في صيغة معادلة رياضية تدخل في صلب القوانين الاجتماعية المكونة للنظرية الاجتماعية .

من هذا يتضح لنا ان الاحصاء كأحد الاستخدامات العامة للرياضيات يمكن ان يسهم في بناء النظرية الاجتماعية وفي التحقق منها . وفي الوقت نفسه فان وجود نظرية تشتق من مصادرها الانتظامات الاحصائية يرتفع بهذه الانتظامات من مجرد الوصف الى مستوى التفسير . ويحقق العلم الاجتماعي نفسه العلم (٣٦) .

ورغم الاسهامات التي يمكن ان تقدمها الرياضيات حالياً للنظرية الاجتماعية الا ان اسهامها يمكن ان يتضافر متى نسينا رياضيات تسلا وعلوم الاجتماع . فانقلب الرياضيات الموجودة حالياً نمت تحت دفع المشكلات التي واجهت العلوم الطبيعية . وبالتالي يمكننا ان نستنتج انها قد لا تكون هي الرياضيات الصالحة للتطبيق في مجال علم الاجتماع ، ومن ثم فلا بد من الوصول الى رياضيات تصلح لهذا العلم ، ورغم معقولة هذا التصور الا ان الوضع ليس بهذه البساطة او السهولة . اذ ما دام الموقف غير مهيأ لتطبيق الرياضيات موعماً ، فانه لا يمكن بالتالي التنبؤ بنوع الرياضيات التي يراد تنميتها في المجال الجديد . فما دامت النظريات الاجتماعية رغم ندرتها محاطة من كل جانب بالفموض واللبس فان اى محاولة لاستخدام الرياضيات فيها اما تنتهي الى عبارات رياضية لا تمس الا قدراً يسيراً من المشكلات الحقيقية التي كان عليها ان تعالجها ، واما تنخفض من صيغ تافهة بمعنى انها لم تؤد أكثر مما كان يمكن ان تؤدیه العبارات اللغوية (٣٧) . ولكن متى أصبحت النظرية على قدر كبير من الوضوح في مفوماتها ومتى وصلت في الوقت نفسه الى حال من التعقيد تستلزم الاستعانة بالرياضيات فان الوضع هنا يصبح ملائماً تماماً للبدء في تنمية نوع الرياضيات اللازم تماماً لهذا العلم . والتي رهن البعض علمية العلوم الاجتماعية ويقاها بالوصول الى هذا النوع من الرياضيات (٣٨) .

ولكن مهما بلغت أهمية الرياضيات للنظرية الاجتماعية فانه يجب ان نفقد نظرتنا اليها باعتبارها لغة العلم واداة له وحسب ، حتى لا تفنى النظرية الاجتماعية في الرياضيات بدلاً من ان تجد وجودها فيها .

Sorokin, p. op. cit., pp. 159-160.

(٣٦)

Ibid, p. 161.

(٣٧)

Werkmeister, W. op. cit., p. 493.

(٣٨)

أهم المراجع

- أبو زيد ، أحمد ، « أزمة العلوم الإنسانية » ، عالم الفكر ، المجلد الأول ، العدد الأول سنة ١٩٧٠ .
- عارف ، محمد ، النهج في علم الاجتماع ، الجزء الأول ، دار الثقافة والنشر ، القاهرة ١٩٧٢ .
- Coleman, J., *Introduction to Mathematical Sociology*, Collier-Macmillan Limited, London, 1964.
- Firey, W., *Mathematics and Social Theory*, Social Forces, Vol. 29, No. 1, 1950.
- Levi-Strauss, Cl., *The Mathematics of Man*, International Social Sciences Bulletin, Vol. 6, No. 4, 1954.
- Mills, W., *The Sociological Imagination*, Grove Press Inc., New York, 1961.
- Nagel, E., *Problems of Concept and Theory Formation in the Social Sciences* ; in Maurice Natson (ed) *Philosophy of the Social Sciences*, Random House, New York 1963.
- Schutz, A. ; *Concept and Theory Formation in the Social Sciences*, in Maurice Natson (ed) *Philosophy of the Social Sciences*, Random House, New York, 1963.
- Sorokin, P. *Fads and Follies in Modern Sociology*, Henry Regnery Company, Chicago 1965.
- Werkmeister, W., *Theory Construction and the Problem of Objectivity*, in Liswellyn gross (ed) *Symposium on sociological theory*, Harper and Row, New York, 1959.

بسم : أنشأه رابوورست
ترجمه : اسلمه استر مطني

استعمال وسوء استعمال نظريية المباريات

اننا نعيش الآن في عصر من عصور الايمان .. الايمان بقدرة العلم على انجاز كل شيء . ويعضد من هذا الايمان أن المشكلات التي يستدعي العلماء لحلها انما يقوم هؤلاء العلماء انفسهم في الأغلب باختيارها . مثال ذلك ان وزارة الدفاع الأمريكية لم تقرر يوماً ما انها في حاجة الى قنبلة ذرية فامرت العلماء بناء على ذلك بصنع تلك القنبلة ، ولكن على العكس من ذلك ، كان البرت اينشتين (عالم) هو الذي ابلغ في التكنيد دة وؤفلت (صانع قرار) بان في الامكان صنع مثل هذه القنبلة . والواقع ان العلماء يوجدون الآن وبدرجة لم تكن ممهودة من قبل بالقرب من صانعي القرارات ويوجهون صياغة المشكلات بطريقة تساعد على إيجاد حلول علمية لتلك المشكلات . اما المشكلات التي لا تبشر بإمكان الوصول الى حلول علمية لها فانها تترك في العادة بغير صياغة ، ومن ثم كان ذلك الايمان بقدرة العلم على انجاز كل شيء .

والواقع أن السمعة الطيبة التي كونها العلم لنفسه قد ازدادت وارتفعت عند صانعي القرارات في الفترة الحالية نتيجة لاتساع نطاق ما يقدمه العلم من هون ومساعدة في عملية اتخاذ القرارات ذاتها . وهذه هي نظرية المباريات وهي عبارة من أسلوب رياضي لتحليل الصراع أو النزاع طرحه في الأصل جون فون نويمان John Von Neumann عام ١٩٢٧ ثم ادعاه بين الناس فون نويمان نفسه واسكار مورجنسترن Oskar Morgenstern عام ١٩٤٤ في كتاب بعنوان « نظرية المباريات والسلوك الاقتصادي Theory of Games and Economic Behavior » ولقد أصبحت نظرية المباريات في الوقت الحالي عملاً ذهنيًا بالغ الأهمية كما فتحت مجالات واسعة وجديدة للبحث . ولكن لسوء الحظ لم ينظر لهذه النظرية بتلك النظرة السامية في بعض الميادين التي تؤخذ فيها عبارة فون نويمان الشهيرة « المعرفة قوة » بمعناها البدائي النج . فصانعو القرارات في مجتمعنا الآن تسيطر عليهم شهوة الصراع على السلطة سواء أكان ذلك في العمل أو في السياسة أو الحرب ، وأصبحت نظرية المباريات عبارة من « علم النزاع » وعلى ذلك لم يكن أمام هذا العلم الجديد إلا أن يصبح مجرد مستودع للقوة بالنسبة للذين يريدون الحصول على أكبر مما يستطيعون بأسرع ما يمكن .

والفهم التام لنظرية المباريات ينبغي أن يقلل من تلك الآمال الطموحة ، فمعرفة تلك النظرية لن تزيد من كفاءة لأصم الورق أن رجل الأعمال أو المشتغل بالاستراتيجية العسكرية ، وذلك لأنه ليس من وظيفتها في الأصل الكشف عن أفضل استراتيجية ممكنة لأي صراع معين بالذات . إنما هي تتمم بمنطق الصراع أو النزاع ، أي بنظرية الاستراتيجية في ذاتها . وفي هذا تكمن قوة التكنيك وقصوره ؛ فهو يستمد قوته من الأداة الرياضية القديرة والمقدمة التي يستطيع الاستعانة بها في التحليل الاستراتيجي لبعض مواقف الصراع . أما مظاهر القصور فإنها تظهر في تنوع أشكال النزاع والتعارض التي يمكن تطبيق هذا التحليل عليها بنجاح .

وليس ثمة شك في أن منطق الاستراتيجية لا ينطبق على أنواع معينة من النزاع والتعارض ، فليس ثمة أية اعتبارات استراتيجية في المراكب الذي قد ينشب بين كلبين مثلاً ، إذ من الأفضل أن ننظر إلى هذا النزاع على أنه مجرد نتائج لبعض الأحداث بحيث يؤدي كل حدث منها إلى الحدث التالي ، فزنجرة أحد الكلبين تثير زنجرة الكلب الآخر وهذه بدورها تدعو الكلب الأول إلى التكشير عن أنيابه ويعقب ذلك هجوم مفاجيء وهكذا . فالانذارات تحرك الأوضاع والأوضاع تحرك القتال . كذلك فإن النزاع الذي قد ينشب بين الأفراد والذي يُلحق قبه المتخاصمون أحدهم بالآخر اضطراراً رمزية أو معنوية أكثر من الأضرار المادية هو في الأغلب من هذا النوع ، ومثل هذه النزاعات تسمى معارك .

والدافع الأساسي في المراكب هو العداوة ، والهدف منه هو إزالة الخصم الذي يظهر على شكل ضار وليس على أنه مجرد شخص آخر يجب أن يؤخذ أهدافه واستراتيجيته مهما كانت عدائية في الاعتبار . فالذكاء ، بمعنى تقدير قوة الخصم ، والتنشؤ بمختلف المتغيرات الممكنة للعمل والمقارنة بينها ، لا يلعب في العادة دوراً في هذا المراكب .

اما نظرية المباريات فانها تستخدم نوعاً مختلفاً تماماً من النزاع يعرف الآن فنياً باسم « مباراة » فالالعب المشهورة مثل البوكر والشطرنج والنيك تالكو Tictactoe وما إليها هي مباريات بكل معاني الكلمة . ولكن الذى يجعل « ألعاب القاعة » مباريات ليس هو قدرتها على التسليّة أو على إبعاد الإنسان عن الحياة الواقعية ، وإنما هي مباريات لأنها تقوم على النزاع المنظم الذى يقوم على قواعد مرسومة . فيها يظهر تعارض وتنازع المصالح بين طرفين أو أكثر أمام كل منهم مجال معين من الاختيارات لما يمكن أن يفعله حسب قواعد معينة وفي أوقات معينة بالذات ، وبحيث تمثل النتيجة المجموع الكلى لاختيارات الأطراف المختلفة المشتركة في المباريات ، وبحيث تحدد نوع ومقدار المكافأة التى تحصل عليها كل جماعة في كل حالة من الحالات التى يتعين فيها على كل طرف أن يأخذ في اعتباره اختيارات الطرف الآخر أو الامكانيات المتاحة أمامه للاختيار . وبناء على ذلك يمكن القول ان أى نزاع يسير على هذا النمط يمكن ادخاله ضمن فئة المباريات بحسب المفهوم السائد في النظرية لكلمة (مباريات) . ولا يهم اذا كانت القواعد هي نتيجة اتفاق عام - كما هو الحال في ألعاب القاعة - أو مجرد قيود يفرضها الموقف . وحتى اذا لم يكن هناك اتفاق على قواعد الحرب والقتال فان الموقف الحربى يمكن النظر اليه على أنه مباراة اذا كان من الممكن تحديد مجال الاختيارات المتاحة أمام كل خصم في أى مرحلة معينة تحديداً دقيقاً .

ولنحاول الآن أن نتبين الى أى حد تتوفر هذه المتطلبات في الشطرنج والبوكر .. ففى الشطرنج يتمثل تعارض المصالح - بالطبع - في رغبة كل لاعب في الفوز . ويتألف مجال الاختيارات بالنسبة لكل لاعب من كل التحركات المشروعة التى تتاح له عندما ييجي دوره في اللعب (التحريك) . وتتعدد النتيجة تبعاً لكل اختيارات اللاعبين ، أما المكافآت فانها تتخذ في العادة شكل الرضى أو عدم الرضى السيكلوجى . والموقف في البوكر يشبه ذلك الى حد كبير وان لم يعالاه تماماً ، لأن الاختيارات تنحصر فيما اذا كان على اللاعب - في أوقات معينة - أن يستمر في اللعب أو يتوقف ، وفي أى الأوراق يرميها اذا كان سيرمى أوراقاً على الإطلاق ، وإذا كان سيرفع قيمة اللب أم لا ، ومقدار ذلك ، وهكذا . وتكون نتيجة كل دور هي تعيين أحد اللاعبين كفاثر ، كما ان المكافآت تكون في العادة في شكل نقود .

ويختلف البوكر عن الشطرنج في مظهر هام ، وهو أنه في مباراة البوكر يوجد لاعب اضافى (غير مرئى) يقوم بعمل اختيار واحد فقط في بداية كل دور أو جولة ، ولكن هذا الاختيار له أهميته في تحديد النتيجة وان كان هذا اللاعب الذى يصنع ذلك الاختيار ليس له مصلحة في المباراة ولا يحصل على أى مكافأة .. اسم هذا اللاعب هو الحظ أو الصدفة ويقع اختياره على واحد فقط من بين مائة مليون تريليون تريليون تريليون تريليون (١٨١٠) من امكانيات ترتيب الورق تقريباً في بداية كل دور . ولكن المصادفة لا تقسم بأى اختيارات أخرى أثناء الدور ، وإنما يتوقف كل شيء بعد ذلك على اللاعبين أنفسهم . وقد يمكن للمرء ان يجادل في أن الحظ يستمر في التدخل في المباراة كأن يتسبب مثلاً في النسيان أو في حسن توجيه اهتمام اللاعبين أو تستتيت ذلك الانتباه وما الى ذلك . ولكن نظرية المباريات تهتم فقط بما ينبئ ان يفعله اللاعب البارح .

ومع أن الصدفة يمكن أن تلعب بذلك جزءاً ، فإن اللعبة حسب مفهوم نظرية المباريات تتميز بوضوح عن المقامرة التي تقوم على أساس رياضيات المقامرة المعروفة منذ أمد طويل . والواقع أن لرياضيات المقامرة أهمية تاريخية بالغة نظراً لأن نظرية الاحتمالات الرياضية نشأت أصلاً في نطاق نظرية المقامرة منذ حوالي ثلاثمائة سنة . ومنذ ذلك التاريخ وجدت تلك النظرية طريقها إلى كل فروع العلم التي يجب أن تؤخذ قوانين الصدفة فيها بالاعتبار ، كما هو الحال في فيزياء الجسيمات والوراثة والمحاسبة والاقتصاد وعلم النفس التجريبي وسيكولوجيا سلوك الجماهير .

وبالنسبة للمقامر فإن النظرية الرياضية للاحتمالات تجعل من الممكن حساب فرص الفوز أو الخسارة بدقة ، وهذا يتطلب في الغالب درجة عالية من الدقة الرياضية ، إلا أنها مع ذلك لا تتناسب تماماً مع لعب القمار ولكنها مناسبة في تقرير هل يلعب المرء أو لا يلعب . وتحل مشكلة المقامرة بمجرد أن تحسب توقعات النتائج . فإذا كانت هناك عدة نتائج ممكنة فإن المكاسب أو الخسائر المتعلقة بكل نتيجة فيها تضرب في عدد الاحتمالات المناظرة لها ثم تجمع حواصل الضرب (مع استخدام الإشارات الصحيحة) ويمثل الرقم الناتج الربح المتوقع - أي - ما يمكن توقعه من سلسلة طويلة من المراهانات عندما توضع تلك المراهانات في ضوء المكاسب أو الخسائر المفروضة . والمقامر المتعقل الرشيد هو الشخص الذي يقدم على المقامرة بطريقة تحقق له زيادة أرباحه المتوقعة إلى أقصى حد . وكل يسيوت المقامرة تمارس العملية بذلك الأسلوب العقلاني الرشيد ، وهذا هو السبب في استمرارها في العمل .



ويظهر قصور نظرية المقامرة عن أن تكون دليلاً وموجهاً في أي مباراة صحيحة فيما يتعرض له المقامر المتعقل من احتمالات الخسائر الفادحة حين يلعب البوكر . وهذه حقيقة معروفة للجميع . فالمقامر المتعقل يتخذ قراراته بدقة وفقاً لاحتمالات الكسب والخسارة دون أن يلجأ أبداً للفش والخداع ، وإنما هو يراهن دائماً تبعاً لقوة مركزه ، وتكون النتيجة أنه يفضع نفسه أمام خصومه الذين يستفيدون من ذلك للاحاق الضرر به .

ونظرية المقامرة لها فوائد أقل بالنسبة للاعب التيك تاك تو . ذلك أن هذه اللعبة تقوم على أساس وجود حركة واحدة تعتبر هي أفضل الحركات في كل موقف معين . ومن المؤكد أن الصدفة لها دخل في كل ألعاب الورق ولكن هناك شيئاً آخر يتدخل كما هو الحال في لعب البوكر ، ونعني بذلك الشيء الهامزة الاستراتيجية التي لا تعتبر جزءاً من نظرية المقامرة على الإطلاق .

وكلما كان اللاعب قوياً كلما طالت سلسلة الاستدلالات المحتملة . ولكن مهما طالت هذه السلسلة فلا بد من أن تتوقف عند حد معين نظرًا لأن ما يمكن أن تأخذه في أذهاننا في أي وقت معين محدود بالضرورة . وبالنسبة للاعب الشطرنج تتوقف تلك الاستدلالات الممكنة بعد عدد محدود من التحركات (النقلات) عن الموقف الحالي ، أذ يصل عندئذ إلى عدد من المواقع الجديدة الممكنة

التي تعين عليه أن يختار واحداً فقط من بينها . ويتوقف ذلك الموقع الذي سينتج بالفعل على اختياراته الخاصة من ناحية وعلى الاختيارات المتاحة للخصم (والذي لا يستطيع اللاعب الأول أن يسيطر عليها) من ناحية أخرى . فكان اختيار الفعل يتضمن نوعين من القرارات : الأول يتعلق بأى المواقف سوف ينشأ بالفعل ، بينما يتعلق الثاني بالموقع الذي سيفضله من بين كل تلك المواقف .

والواقع أنه يمكن الإجابة على كل هذه الأمور بغير لبس أو غموض إذا نحن نظرنا الى المباراة حتى نهايتها . وعلى أى حال فليس فى الإمكان أن ننشأ فى لعبة مثل الشطرنج بجميع الاختيارات حتى النهاية (الا فى الحالات التى يكون اللاعب مضطراً للتحريك نتيجة تهديد الخصم ، أو الحالات التى يكون فيها الفوز واضحاً) ولذا فإن لاعب الشطرنج القدير يفعل الشيء الذى يلى ذلك من حيث الأفضلية : إذ يحسب القيم النسبية للمراكز المختلفة الممكنة مستقبلاً تبعاً لخبرته السابقة فى تقدير مثل هذه المراكز . ولكن كيف يستطيع أن يحدد المركز الذى سوف يصل اليه بالفعل إذا كان كل ما يستطيع التحكم فيه هو تحركاته فقط وليس تحركات خصمه ؟ الواقع أن لاعب الشطرنج يسلم بفلسفتين شطرنجيتين : أحدهما هى اللعب حسب الأوضاع على رقعة الشطرنج ، والثانية هى أن يضع نفسه موضع الخصم .

والطريقة الثانية تجعل الشطرنج أشبه بالحرب النفسية . ويقص استاذ الشطرنج العظيم **خوزه كاپابلانكا** José Capablanca فى مذكراته من واقعة تعطينا فكرة عن الدراما التى تضمناها هذه النزاعات . ففى إحدى مباريات التحدى التى اقيمت عام ١٩١٨ كان يلعب أمام **فرانك ج. مارشال** Frank J. Marshall بطل الولايات المتحدة ، وقد رد مارشال على هجوم كاپابلانكا الافتتاحى المتاد باستجابة غير متوقعة وبذلك سار اللعب فى طريق مختلف تماماً عن الاحتمالات والتنوعات المألوفة التى تربط بتلك الافتتاحية . واعتقد كاپابلانكا أن مارشال اكتشف وسيلة جديدة للهجوم وأنه احتفظ بها لنفسه كسلاح سرى ليستخدمه فقط فى المناسبات الخاصة جداً مثل مباريات التحدى الدولية التى تتركز فيها ميون المهتمين بالشطرنج فى كل أنحاء العالم عليه وهو يلعب ضد خصم مخيف حقاً ، وأنه قد اختار كاپابلانكا ليكون ضحية هذه الاستراتيجية الجديدة .

ويسمى **كاپابلانكا** قائلًا : « وتيقظت نزوة القتال فى كل انحاءى ، وشعرت أن قدرتى على الحكم ومهارتى يتحداهما لاعب لديه كل أسباب الخوف والخشية من هذه القدرات (كما هو واضح من نتائج لقاماتنا السابقة) ، ولكنه أراد أن يستغل عنصر المفاجأة وعدم خبرتي بشيء كرس له هو لىالى كثيرة من العناء ... وتاملت الموقف حينئذ وقررت قبول التحدى ... أنه أمر يتعلق بالدفاع من شرى » .

وقد قبل كاپابلانكا التحدى وكسب المباراة . وقد أخذ فى اعتباره وهو يتخذ ذلك القرار أنماط تفكير خصمه . ليس فقط تلك الأنماط والمعطيات التى تختص باللمبة بل أيضاً تعلقات مارشال ، ورايه فى جراءة كاپابلانكا ، وكذلك سيتر تفكيره دائماً فى خط واحد لا يتغير وما الى ذلك . وبهذا كان كاپابلانكا « يلعب الخصم » أى أنه وضع نفسه موضع الخصم فى اللعب .



ومع أن دراما العاصب الاستراتيجية تربط ارتباطاً قوياً بالمظاهر النفسية للنزاع ، فإن نظرية المباريات لا تهتم بتلك المظاهر . إنما تهتم نظرية المباريات في المحل الأول بالأوضاع على رقعة اللعب - كما يقال ، بمعنى أنها تشير بتتابع خطوات معينة سواء غسد اللامب المتحرس أو الشخص المجتهد . وعندما نحلل إحدى الألعاب الاستراتيجية تحليلاً دقيقاً حسب أسلوب نظرية المباريات فلن يتبقى منها شيء على الإطلاق . و « التيك تاك تو » مثال جيد لذلك ، فهذه اللعبة لا يلعبها البالغون لأنها حلت تماماً ، وقد بين التحليل أن كل مباراة من مباريات « التيك تاك تو » يجب أن تنتهي بالتعادل . وهذا نفسه ينطبق على لعبة « الداما » رغم أن اللاعبين المتحرسين فقط هم وحدهم الذين يعرفون جميع الاستراتيجيات المناسبة .

ومنذ جيل مضى كان المعتقد أن الشطرنج يقترب هو أيضاً من حالة « الموت المتعادل » ولكن الاكتشافات الجديدة وبخاصة ادخال عنصر الحرب النفسية الى الشطرنج - على أيدي الاساتذة الروس بالذات - أنقل اللعبة . ومع ذلك فإن هـ. إ. سيمون H.A. Simon وآل نيول Allen Newell من معهد كارنيجي التكنولوجي ثبوا بجديّة أنه خلال عشر سنوات سيكون بطل العالم للشطرنج هو الحاسب الإلكتروني (الكمبيوتر) . وقد صدر هذا التنبؤ منذ ثلاث سنوات مضت ، وما زالت هناك فرصة طيبة في أن تتحقق تلك النبوءة .

ولكن هل يعني هذا أن هدف نظرية المباريات هو الكشف عن منطق كل لعبة ذات قواعد ثابتة حتى يمكن معرفة أفضل استراتيجية لكل لاعب وذلك بقتل اللعبة ككل ما دامت نتيجتها في كل حالة ستكون معروفة مقدماً ؟ ليس الأمر كذلك بحال ، لأن فئة الألعاب التي يمكن إجراء مثل هذا التحليل لها حتى من حيث البدء - وبصرف النظر عن الصعوبات الهائلة التي تعترض ذلك من الناحية العملية - فئة محدودة للغاية .

والألعاب التي من هذا النوع تسمى « ألعاب ذات معلومات كاملة » . فهي ألعاب يستحيل أن يملك اللاعب عنها أسراراً حربية . والشطرنج من تلك الألعاب . وأياً ما كانت المفاجأة التي اعتقد « مارشال » أنه أمدحا « لكابلاتكا » فإنه لم يكن يخفي شيئاً لا يمكن لأي لاعب شطرنج أن يكتشفه ، ولكنه كان فقط يتمنى أن يفغل كابلاتكا من أدراكه بفضل قدرات الإنسان المحدودة .

وليست كل الألعاب ألعاباً كاملة المعلومات . والمؤكد أن البوكر ليس من هذه الألعاب . فجوهر البوكر ينحصر في أن أي لاعب لا يدرك الموقف كله تماماً ولذلك يجب أن يستعين بالتخمينات حول الموقف وهما سيفعل الآخرون . والواقع أن الشطرنج والبوكر هما من « الألعاب ذات القيمة الصفرية » بمعنى أن ما يكسبه لاعب يخسره الآخر أو الآخرون بالضرورة . وليست جميع الألعاب من هذا النوع أيضاً .

ولفهم الفروق بين هذه الأنواع أو الفئات العديدة من الألعاب يحسن أن نعطي بعض الأمثلة من كل نوع . والفكرة الأساسية التي نريد أن نبينها هنا هي أن كل نوع من المواقف يتطلب نوعاً مختلفاً من الاستدلال . ولكي نوضح نوع الألعاب ذات المعلومات الكاملة نضرب مثلاً هو مباراة من الموقف البسيط الذي لا يحتمل وقوعه في المنافسة التجارية ، وهو موقف يمثل في الحالات الأخرى

« المباراة ذات القيمة الصغرى » التى قد تقوم بين شخصين ، شركة كاستور Casior وهى شركة قديمة لها مركز متين ، لقيت كثيراً من المراحة العدوانية من شركة پولوكس Pollux المتحدة التى ظهرت حديثاً فى السوق . وكانت شركة كاستور توجه سياساتها تبعاً لكشف حساباتها التى تضعه لمدة سنة مقدماً . كذلك كان المشرفون على شركة پولوكس يوجهون سياساتهم تبعاً لكشف حسابات أيضاً - ولكنه لم يكن كشف حسابات خاصاً بهم هم وإنما كشف الحساب الخاص بشركة كاستور ذاتها . وكان هدفهم من ذلك هو طرد شركة كاستور من السوق ولذا كانوا يعتبرون خسائر شركة كاستور مكاسب لشركتهم والعكس صحيح ، بصرف النظر عما يبينه حساباتهم الخاصة . وكان على كل منهما أن يقر إذا ما كان يقوم بعمله دهاية واسعة أم لا ، وكانت النتيجة تعتمد بالطبع على ما فعله كلتا الشركتين معاً ، لأن كلا منهما كانت تسيطر على القرار الخاص بها فقط . ولكن لنفترض أن كلا من الشركتين كانت لديها معلومات كافية مما ستكون عليه النتائج إذا توفرت لديها المعلومات عن القرار الذى ستتخذه الشركة الأخرى أيضاً . فمن وجهة نظر شركة كاستور فإن النتيجة قد تكون حسنة أو سيئة ليس فقط تبعاً للقرار الذى تتخذه هى بل وأيضاً تبعاً لما فعله شركة پولوكس . ومن النتيجة السيتئين اللتين سوف تنجمان عن القرارين اللذين يحتفل أن تتخذهما شركة كاستور واللذين كانا سيؤديان إلى خسارة ثلاثة ملايين أو مليون دولار (وذلك فى حالة أن تقوم شركة پولوكس بالإعلان) ، فإن شركة كاستور كانت تفضل الحالة الثانية طبعاً . ولكن مدير شركة كاستور وضع نفسه محل مدير شركة پولوكس وسأله عما كانت پولوكس ستفعله إذا اختارت كاستور أهون الضررين . وكان واضحاً أمامه أن پولوكس ستختار الإعلان لتتجنب النتيجة التى ستكون أفضل لكاستور (خسارة مليون دولار واحد) ثم وضع مدير شركة كاستور نفسه مرة أخرى فى موضعه الطبيعى وسأل نفسه عما يتبقى عليه أن يفعل بعد أن عرف أن من المحتمل أن يكون هذا هو قرار پولوكس . وكان الجواب مرة ثانية هو ضرورة الإعلان . ومثل هذا التفكير الاستدلالي بالفيض هو الذى دفع مدير پولوكس أيضاً إلى أن يتخذ قراراً بضرورة الإعلان . وبهذه الطريقة أمكن لكل منهما أن يختار لنفسه البديل الأقل سوءاً من بين بدليين سيئين . ويُعرف ذلك فى لغة نظرية المباريات باسم « القيمة العظمى للنهائيات الصغرى » ، وهذا الحل هو الذى يتبع دائماً بصرف النظر عن عدد البدليات الممكنة بشرط أن تكون مكاسب أحد الطرفين هى خسائر الآخر ، وبشرط أن يكون أهون الأضرار لطرف هو أيضاً أخف الخسائر للآخر . وفى هذه الحالة فإن اللعبة يكون لديها ما يعرف باسم « نقطة السرج Saddle Point » (وهى تسمية مستمدة من ذلك الموقع على السرج الذى يكون أكثر المناطق انخفاضاً بالنسبة للمقدمة والمؤخرة وأعلى ما يمكن بالنسبة لليمين واليسار) . وبين نظرية المباريات أنه كلما وجدت « نقطة سرج » فإن يستطيع أى الطرفين أن يحسن النتيجة بالنسبة لنفسه (ولا أن يسيئها بالنسبة للطرف الآخر) والنتيجة تكون مفروضة كما هى فى التيك تالك تو .



والوقف التالى مختلف من ذلك تماماً . وهو مباراة من مباراة ذات قيمة صغرى بين شخصين ولكنها تتضمن هى أيضاً اختياراً استراتيجيتين على كل جانب - وعلى أى حال

ففي هذه الحالة فإن الاختيارات يجب أن تتم دون أن تكون هناك معلومات توجه قرار الخصم .
وأفضل مثال لذلك هو الموقف الحربي الذي يخيم عليه ضباب المعركة .

فوائد الفصيلة يتعين عليه أن يقرر أي القطاعين يجب أن يهاجم . أن اختراق أحد القطاعين سيكون له قيمة أكبر من اختراق القطاع الآخر ، ولكن الأرجح أن يكون الدفاع عن ذلك القطاع ذي القيمة الأكبر دفاعاً أقوى وأعنف . كذلك فإن القائد المدافع يواجه بدوره مشكلة تتمثل في أي القطاعين يجب عليه تقويته وتحصينه . وقد يبدو من الواضح أن القطاع الأكثر تعرضاً للخطر هو الذي يجب تقويته وتحصينه على حساب القطاع الثانوي . ولكن من الواضح أن المشكلة بالنسبة للقائد المدافع أكثر من ذلك تعقيداً ، فالسرية هي الجوهر ، فإذا فعل بالضبط ما يتوقع العدو منه أن يفعله - وهو تقوية القطاع المعرض للخطر - لن يكون هذا صالح العدو ؟ لن يقوم المهاجم - وهو يعلم بأن القطاع انهم يتوفر له دفاع قوي - بهاجمة القطاع الأضعف حيث الاختراق يكون مؤكداً - حتى ولو كان أقل قيمة ؟ وهل ذلك إلا يبنى للقائد المدافع أن يفعل عكس ما يتوقعه العدو ويقوى القطاع الثانوي باعتباره المكان الذي يحتمل أن يهاجمه العدو - رافياً في أن يتجنب القطاع الأقوى ؟ ولكن هنا أيضاً لا يحتمل أن يكون العدو على درجة كافية من الذكاء تجعله يتصور إمكان حدوث ذلك وبناء عليه فانه يهاجم المركز الرئيس ويحقق الاختراق في المكان المهم ؟ وبالمثل فإن القائد المهاجم يمر بنفس هذه الحسابات الضمنية . هل يبنى عليه أن يهاجم القطاع الثانوي لأن المحتمل أن يكون الدفاع عن القطاع الرئيسي قوياً أو أن يهاجم القطاع الرئيسي لأن العدو يتوقع منه أن يتجنبه ؟

ويستبد اليأس بالقائد المهاجم فيلجأ إلى أحد المتخصصين في نظرية المباريات لكي يستشيرهم فإذا قبل ذلك المتخصص أن يساعده فسوف يتعين على قائد الجيش أن يعطي قيمةً عديدة لكل نتيجة من النتائج الأربع ، أي أنه يجب عليه أن يقدر (بوحدات نسبية) كم « تساوي » كل نتيجة بالنسبة له . وباستخدام هذه الأرقام فإن هذا الباحث في نظرية المباريات سوف ينصح القائد بأن يلقى « بالزهر » فإذا ظهر الرقم ١ أو ٦ كان عليه أن يهاجم القطاع الأول أما فيما عدا ذلك فإن عليه أن يهاجم القطاع الثاني . أما إذا أعطى القائد المدافع نفس القيم (ولكن بعلامات عكسية على اعتبار أنه هو العدو) للنتائج الأربع فإن باحث المباريات الذي يستعين به سوف ينصح به بأن يلقى بقطعتين من النقود فإذا استقرت الائنتان على الصورة فإن عليه أن يقوى القطاع الأول والا كان عليه أن يقوى القطاع الثاني .

وبدو هذه الحلول غريبة لأننا نلجأ إلى رمي العملات للوصول إلى قرارات تتعلق بالمسائل غير الهامة فقط . والواقع أن القرار الذي نصل إليه من طريق رمي العملة يستخدم أحياناً لإنهاء المناقشة والتجديل ، ولكننا لا نؤمن أن مثل هذه القرارات قرارات رشيدة كما أننا لا نستأجر الخبراء لكي ينفذوها . ومع ذلك فإن قرارات المتخصصين في نظرية المباريات لا تقدم على أنها قرارات رشيدة وحسب بل وإيضاً على أنها أفضل القرارات الممكنة تحت هذه الظروف .

ولكي نفهم سبب ذلك يمكننا أن نتصور ما يحدث في « لعبة الزرار » . ففي هذه اللعبة يخفي الشخص « زراً » في إحدى يديه ويحاول الخصم تخمين اليد التي تخفي الزر ، بحيث يكسب قطعة

استعمال وسوء استعمال نظرية المباريات

معينة من النقود اذا صدف تخمينه ويخسر قطعة متماثلة اذا فشل التخمين . فما هو افضل نمط اختيارات لطريقة اخفاء الزر في سلسلة من الأدوار المتعاقبة ؟ لمؤكد ان الشخص لن يختار نفس اليد في كل مرة ، والا فان الخصم سوف يكشف ذلك بسرعة . كما انه لن يتناوب اليدين واحدة بعد الاخرى والا فانه سيكتشف ذلك أيضاً . فمن المعقول ان يقرر (وهذا يمكن اثباته رياضياً) ان افضل نمط هو عدم وجود نمط على الإطلاق . وافضل طريق لتحقيق ذلك هو ان يتخلل من دوره كصانع قرار ويدع الصدفة تقرر نيابة عنه . فمرى العملة كوسيلة للوصول الى استراتيجية لا يُعتبر في هذه الحالة من أعمال اليأس ولكنه سياسة معقولة .

وفي لعبة الزرار تكون المكافآت متماثلة تماماً . وهذا هو السبب في ان القرارات يجب ان تتخذ من طريق رمي قطعة من النقود ، فاذا لم تكن المكافآت متماثلة ، كان يكون هناك مثلاً ميزة اكثر من التخمين حين تكون العملة في اليد اليمنى - فانه يمكن اخذ هذا الانحراف في الاعتبار . وسوف ينعكس ذلك في جعل بعض أساليب المصادفة المتحرقة تصنع القرار . وتقوم نظرية المباريات بتوفير طريقة حساب الانحراف الذي يؤدي الى مضاعفة المكسب المتوقع على المدى البعيد .

وهنا نجد ان التخصص في نظرية المباريات والذي كان يساعد القائد المهاجم تصور ان المهاجم ستكون امامه افضل فرصة لو انه ترك للمصادفة ان تقرر له ، وذلك باستخدام ترجيح ٢ الى ١ لصالح القطع الثاني . وهذا هو معنى رمي الزهر والسماح لأربعة جوانب من ستة ان تحدد القطع الثاني . ونظرية المباريات لا تحدد هنا افضل ضد افضل ما يمكن ان يفعله المدافع .

وافضل شيء للمدافع هو ان يدع المصادفة تقرر باستخدام ترجيح ٣ الى ١ لصالح القطع الثاني . ونظرية المباريات لا تحدد هنا افضل استراتيجية لذلك الموقف المعين بالذات ولكنها تحدد افضل مزيج من الاستراتيجيات بالنسبة لهذا النوع من المواقف والمناسبات . فاذا وجد القائدان نفسيهما امام نفس الموقف عدة مرات فان هذه القرارات سوف تعطى كلا منهما أقصى فائدة يمكن ان يحصلها عليها تحت تلك الظروف اذا لعب كلاهما بشيء من التروى .

وعند هذه النقطة قد يعترض شخص ما على أساس ان من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - ان نعطي قيمة عددية لنتيجة مواقف حقيقية . وزيادة على ذلك فان المواقف المتماثلة لا تتكرر وعلى ذلك فان الربح المتوقع على المدى البعيد ليس له معنى . وتتمتع هذه الاعتراضات بكثير من الوجاهة . وكل ما يمكن ان نقوله هو ان نظرية المباريات قد ذهبت بعيداً جداً في حمل مبادئه وأصول النزاع الاستراتيجي ، ومع ذلك فان ما أفلتت عمله في ذلك الصدد يجب الا يؤخذ ضدها . وسوف نرى فيما بعد بعض جوانب القصور الأخرى في نظرية المباريات . ومن الغريب انه في هذه الجوانب من القصور بالذات تكمن معظم قيمة النظرية . فالعيوب والنقصات توضح بجلالة الى أي مدى يمكن ان يذهب الاستدلال الاستراتيجي .



وفي الفئة التالية من المباريات التي سوف نعرض لها أحد الأمثلة نجد ان الاختيارات ستكون متاحة للطرفين ولكن بحيث ان ربح أحدهما لا يستلزم خسارة الطرف الآخر والعكس صحيح . والمباراة « ذات القيمة اللامصرية » هنا عبارة عن قصة الرغبة والخيانة .

ففي اوپرا توسكا Tosca لبوتشيني نجد ان « سكاريا » رئيس البوليس حكم على

« كاثارادوسى » حبيب توسكا بالموت ولكنه مرض أن ينقل حياته مقابل أن يحظى بتوسكا نفسها وقبيل توسكا العرض وتم الاتفاق على أن ينقذ اعدام وهمى على كاثارادوسى . الا اننا نجد أن كلا من سكاريا وتوسكا خان احدهما الآخر ، اذ انها طمته عندما هم " باحتضانها كما أنه لم يكن اعطى الأمر الى فرقة اطلاق النار باستخدام خراطيش غير محشوة .

والمسكلة تنحصر الآن فيما اذا كانت افضل منفعة لكل طرف تتحقق من طريق الخيانة المتبادلة . وهنا أيضاً نجد أنه لا بد من تحديد قيم عديدة للنتيجة آخدين في الاعتبار أن كل نتيجة لها قيمة معينة بالنسبة لكل من توسكا وسكاريا .

ومع أن هذه القيم تصفية فانها تعطى صورة معقولة من الموقف . فاذا كان الطرفان قد حافظا على شروط المساومة فإن اغتياب توسكا باستعادة حبيبها سوف يقلل منه استسلامها لرئيس البوليس . كما أن اغتياب سكاريا بالحصول على توسكا سوف يقلل منه اضطرابه لاطلاق سراح منافس كريبه . أما اذا خالت توسكا سكاريا وأفلحت في خطتها فانها سوف تحقق أكبر مكسب (١٠ +) بينما سوف يحقق هو أكبر خسارة (- ١٠) والعكس صحيح . وعندما يخون كل منهما الآخر فإن الاثنين يخسران ، ولكن ليس بنفس القدر الذى كان سيخسره كل منهما لو لم يقدم على الخيانة من جانبه . فالمفروض أن سكاريا أثناء احتضاره يشعر بشئ من الرضى والشفقة حين يفكر فيما سوف يحدث قبل نزول الستار الأخير مباشرة عندما تندفع توسكا الى حبيبها الملقى على الأرض فتجد جسده وقد مزقه الرصاص كل ممزق .

ولنحاول الآن أن ننظر الى القرار الذى اتخذته توسكا من وجهة نظرها وهو : هل تحافظ على شرط المساومة أم تقتل سكاريا ؟ لم يكن لدى توسكا أية أوهام أو تهيئات من عدم نراة سكاريا ، ولكنها لم تكن متأكدة تماماً مما سيقوله . ولهذا فانها أخذت في الاعتبار كلا من الاحتمالين : اذا حافظ هو على شروط الاتفاق فمن الأفضل لها هي أن تقدم على خيائته لانها بذلك تكون قد حصلت على كاثارادوسى وتخلصت من سكاريا ، أما اذا لم تضنه فسوف تحصل على كاثارادوسى وسكاريا معاً . ولكن اذا أقدم سكاريا على خيائتها فسوف تتفوق عليه اذا أقدمت هي أيضاً على خيائته وعلى ذلك فالأقرب الى العقل هو أن تقدم على قتله بصرف النظر عما سوف يفعله .

وقد كان تسلسل تفكير سكاريا مماثلاً لذلك تماماً : فاذا حافظت هي على شروط المساومة فمن الأفضل له هو أن يخونها لانه سوف يتخلص بذلك من كاثارادوسى ، أما اذا لم يخنها فسوف يضطر الى مسايرته والرضا بوجوده معه . أما اذا خالت توسكا الوعد فيجب أن يكون على ثقة من أنه انتقم لنفسه وبذلك فلا بد من تنفيذ حكم اعدام .

وكانت النتيجة هي النهاية التى نعرفها . وفيها حصل كل من توسكا وسكاريا على (٥ -) أما اذا كانا قد ولقا احدهما في الآخر وحافظا على العهد فان كلا منهما كان سيحصل على (٥ +) .

ويظهر قصور الاستدلال الاستراتيجي جليا في هذا المثال . فمن الواضح أن الوصول الى افضل القرارات في مواقف النزاع يتطلب شيئا أكبر من مجرد حساب مكاسب الشخص . وكان في استطاعة نظرية المباريات أن تعالج الحالة السابقة بطريقة افضل بالالتجاء الى فكرة التحالف . فلو كان توسكا وسكارييا ادركا معا أن مصالح كل منهما سوف تتحقق اذا حافظا على شروط المساومة لما أدى ذلك الى خسارتهما معا . ومع ذلك فإن التحالفات تجلب الصداق لأصحابها كما سنرى من المثال التالي .

لنفرض أن « آبي وبوب وتشارلي » يريدون اقتسام دولار واحد فيما بينهم وأن طريقة الاقتسام ستكون بأغلبية الأصوات . وهنا نجد أن « آبي وبوب » يتحالفان معا ويتفقان على اقتسام الدولار مناصفة فيما بينهما وبذلك يحرمان تشارلي . ولكن قواعد اللعبة تسمح بالمساومة . وبذلك نجد شارلي يفاوض بوب بأن يترك له ٦٠ سنتا من الدولار اذا غير صوته بحيث يحرر آبي . ولكن آبي لا يرضى من هذا الاتفاق ولذا يعرض على بوب ٧٠ سنتا ليغير صوته ثانية ويحرر تشارلي . وكان بوب على وشك أن يتجهج بحظه السعيد الذي نسبته الى قدرته على المساومة عندما لاحظ أن آبي وتشارلي قد انتحيا جانبا وكان بوب ذكيا بما يكفي لأن يخمن موضوع الحديث ، وقد كان على صواب اذ اتهمتا كاتانيبحثان حق الحصول على ٣٠ سنتا أو لا شيء بينما كانت لديهما القدرة على حرمان بوب واقتسام الدولار مناصفة بينهما . وهو ما فعلاه في حقيقة الأمر . وهنا نجد أن بوب يقترب من آبي في خضوع ويعرض عليه ٦٠ سنتا اذا عاد اليه ثانية . والسؤال هنا هو : هل يجب أن يقبل آبي العرض ؟

والحلول التي تقدمها نظرية المباريات لمثل هذا النوع من المشكلات حلول معقدة للغاية وليس لمة ما يبدو الى تتبعها هنا . وبدلا من ذلك فالأفضل هو أن نحاول ان نلخص بشكل عام قيمة وقصور دراسة النزاع الانساني في ضوء نظرية المباريات .

ولا تنحصر قيمة نظرية المباريات في الحلول المحددة التي تقدمها لتلك المواقف المثالية والمبسطة للغاية التي يمكن أن تحدث في الألعاب المثينة ولكن يصعب حدوثها في الحياة الواقعية ؛ بل أن القيمة الأولى للنظرية هي أنها تكتشف من أنواع الاستدلالات المختلفة التي تستعمل في مختلف صور النزاع .

ويمكن أن نمود في ذلك الى الأمثلة السابقة ونقارن بينها . فالقرارات التي اتخذتها شركتا كاستور وبولوكس كانت قرارات فاصلة واضحة كما أنها كانت افضل ما يمكن اتخاذها من قرارات في ضوء المعلومات المتاحة . وكما رأينا فإن كلتا الشركتين كانتا تسترشدان بعيدا « القيمة العظمى للنهايات الصغرى » ، أي اختيار افضل النتائج السيئة ، وعندما تختاران هما الائتنان القيمة العظمى للنهايات الصغرى فإن أيأ منهما لاستطيع أن يحسن مركزها .

ولكن اذا كان أحد القائدين لجأ الى مثل هذا القرار فإن خسارته ستكون واضحة . فالسرية العربية تمند الى منصر العشوائية لاربك العدو وتلجأ الى نوع مختلف من التفكير والاستدلال . وهو استدلال لا يبدى في مثال كاستور وبولوكس لأنه في تلك الحالة كانت كل من الشركتين تعرف ماذا يجب أن يكون عليه افضل قرار يمكن أن يتخذه الطرف الآخر ، وهي معرفة لم تكن لتغير

الأوضاع بالنسبة لآى منهما. والفرق بين الموقفين يظهر بوضوح على الفور للمتخصصين فى نظرية المباريات ، ففى الحالة الاولى فان اختيار أحد اللاعبين القيمة العظمى للنهايات الصغرى هو نفس اختيار اللاعب الآخر بينما الأمر ليس كذلك فى الحالة الثانية . أما اذا نظرنا الى لعبة توسكا - سكاريا فسوف نجد أن كلا الطرفين يختاران مبدأ القيمة العظمى للنهايات الصغرى . وكانت النتيجة سيئة بالنسبة لهما معاً . ولكن ما سبب ذلك ؟ ان الجواب هنا أيضاً واضح تماماً بالنسبة لدارس نظرية المباريات . ذلك ان كلا من توسكا وسكاريا كان يلعب للعبة كما لو كانت لها قيمة صغرى - وهى لعبة يكون مكسب أحد الأطراف فيها هو بالضرورة خسارة للطرف الآخر . فاذا فحصنا المكافآت لسوف نجد أن الأمر ليس كذلك لأن كلا من الطرفين كان يمكنه أن يحسن مكافأته من طريق الانتقال من محل القيمة العظمى للنهايات الصغرى الى حل التحالف (حفظ المساومة وحصول كل منهما على + ٥) . فالحياة كانت تصبح بسيطة لو كان فى الامكان الحصول دائماً على المنفعة فى النزاعات عن طريق تكوين التحالفات المناسبة والمحافظة عليها . ولكن المعضلة التى أزعجت آيى وبوب وتشارلى تجعلنا نفقد ذلك الأمل أيضاً . وهلاوة على ذلك فان كلا من لعبة توسكا - سكاريا و لعبة تقسيم الدولار تبين لنا أن القرارات التى تبني على الغالدة الشخصية المحسوبة يمكن أن تؤدي الى كارثة .



وسواء كانت نظرية المباريات تؤدي الى حلول قاطعة صريحة أو الى حلول غامضة أو الى طرق مسدودة فانها تنجز شيئاً واحداً . ففى الاتجاه الى أساليب التحليل الرياضى والمنطقى لفهم المشاكل التى تنشأ من تنازع المصالح ، فان نظرية المباريات تهيىء للناس فرصة للارتفاع بنزواتهم من مستوى المصاركة - حيث تفشى العواطف على الأقل - الى مستوى المباريات حيث يكون لدى العقل فرصة للعمل والتفكير . وهذا فى حد ذاته ليس انجازاً ضئيلاً ، ولكنه ليس أهم انجاز . فاهم انجاز لنظرية المباريات - فى رأيى - هو أن تحليل نظرية المباريات يكشف عن قصورها . ولما كان من الأسهل علينا أن نفهم الجانب السلبى أكثر من الجانب الإيجابى فقد يكون من المفيد أن نتعمق بعض الشيء فى الموضوع . ويمكن أن نفهم أهمية نظرية نظرية المباريات فى صنع القرار وفى العلوم الاجتماعية على ضوء تاريخ العلم . ولقد استطاع العلماء أن يوفروا كثيراً من جهودهم لأن أسس العلم ذاتها تستند على أحكام قاطعة نهائية مما لا يمكن حمله . مثال ذلك أن الديناميكا الحرارية تبين استحالة وجود آلات دائمة الحركة ، كما أن مبادئ علم الأحياء تؤكد استحالة التولد الدائى للحياة واستحالة انتقال الميزات المكتسبة ، كذلك فان مبدأ عدم اليقين يضع قيوداً مطلقة على دقة بعض القياسات التى تجرى فى وقت واحد ، وأخيراً فان الاكتشافات الرياضية العظيمة كشفت عن استحالة حل مسائل معينة . ومهما يقل من أن هذه استحقاقات مطلقة، فانها ليست مطلقة تماماً وإنما هى مطلقة فى بعض السياقات المعينة . فتقدم العلم هو عبارة عن تعميم تلك الظروف والسياقات . وعلى هذا فان بقاء الطاقة الميكانيكية يمكن التغلب عليه بتحويل اشكال الطاقة الأخرى الى طاقة ميكانيكية . فهنا نجد أن القانون الأبسط من بقاء الطاقة الميكانيكية قد أمكن خرقه والخروج عليه ولكن آميد بناؤه والبرهنة عليه فى ظروف ديناميكية

حرادية اسم . وحتى في هذه الصورة قديمكن الخروج عليه ثانية ولكن يمكن أيضاً إعادة بنائه والبرهنة عليه في سياق آخر أكثر اسماً وهو : الطاقة = الكتلة \times مربع سرعة الضوء . كذلك يمكن تثليث الروايات (تقسيمها لثلاثة أجزاء متساوية) ميكانيكياً بواسطة أجهزة أكثر تعقيداً من القذرة والفرجار . ومن المحتمل أنه يمكن تركيب الحياة ولكن ليس في صورة ديدان تنشأ من لحم فاسد ، كما أن الميزات المكتسبة قد يمكن نقلها عن طريق الوراثة ولكن ليس عن طريق التدريب .



والقارئ السلبية للعلم غالباً ما تكون مصحوبة بإضافات إيجابية . وعلى ذلك فإن القوة التي يمنحها العلم تكمن في معرفة ما لا يمكن عمله وبالتالي مما يمكن عمله وما يتطلبه الأمر لعمل ذلك .

والمعرفة التي نستخلصها من نظرية المباريات من هذا النوع نفسه . فلذا بدأنا من أبسط نوع من الألعاب - على سبيل المثال الألعاب ذات القيمة الصفرية بين شخصين والتي تتوفر فيها نقطة السرج - فسوف نعرف من تحليل نظرية المباريات أن نتيجة مثل هذه المباريات مقدرة مسبقاً . وهذا يؤدي إلى الحكم بالاستحالة : بمعنى أن أيًا من اللاعبين لن يستطيع أن يفعل أكثر من كل ما في وسعه . وبمجرد اكتشاف أقصى ما في الوسع فإنه يصبح من غير المجدي ممارسة تلك اللعبة . فلذا كانت الحرب مباراة ذات قيمة صفرية لشخصين وذات « نقطة سرج » فإن نتيجته كل حرب سوف يمكن حسابها مقدماً وبذلك فلن تكون ثمة حاجة لخوضها (ولم يقم لأن دليل على ضرورة خوض غمار الحرب لأن الحرب ليست مباريات صفرية بين شخصين لأنها ذات نقطة سرج) .

ولو نظرنا إلى المباراة الصفرية بين شخصين والتي لا تتوفر لها نقطة السرج فسوف نصل إلى حكم آخر من الاستحالة ، ألا وهو أنه من المستحيل أن نصل إلى أفضل استراتيجية ممكنة في مثل هذه المباراة . ومع ذلك فثمة أمكانية للإيعاز بأفضل مزيج من الاستراتيجيات ويمكن فهم معنى « مزيج استراتيجي » وفائدة استعماله في سياق معين فقط ، وهو سياق الكسب المتوقع . وهذا بدوره يتطلب أن نحدد فكرتنا عن الأفضلية بدرجة معينة من الدقة . فلكي نختار أفضل استراتيجية في لعبة ذات نقطة سرج سوف يكون من الضروري فقط أن نرتب تفضيلاتنا للنتائج الممكنة حسب أولوية معينة . ولكي نختار أفضل مزيج استراتيجي يجب أن نحدد لذلك مقياساً مدرجاً (مثل مقياس درجة الحرارة) ونطبقه على تلك التفضيلات . وبدون هذا التحديد الكمي الدقيق للتفضيلات فلن يمكن اتخاذ القرارات الرشيدة بالنسبة للعبة بدون نقطة سرج . وكثيراً ما كنت أسأل نفسي إلى أي حد كان صانعو القرارات الذين رجوا لنظرية المباريات يفهمون هذا الرأي الأخير من الاستحالة ، وهو رأي لا يقل تعسفاً عن الرأي القائل بإمكان مسح الدائرة تريبما (أي بقياس المربعات) من طريق الاستعانة بالأدوات التقليدية لقد رأيت الكثير من مشروعات الأبحاث واستعمت إلى كثير من المناقشات الطويلة عن كيف يمكن أن « نمارس » الحروب الباردة والحروب الساخنة . ولو سلمنا جدلاً بأن الحرب الباردة والساخنة هي مباريات صفرية (وهي ليست كذلك في حقيقة الأمر) فإن تحديد « فوائد » للنتائج يجب أن يتم على مقياس مدرج . وهنا تكمن المشكلة ، صحيح أنه يمكن التفاوض من هذه المشكلة وأنه يمكن تبين الفوائد بطريقة أو بأخرى حتى نستطيع أن نستمر في اللعبة وهو ما يحقق أكبر قدر من اللذة والسرور ولكن ما هي القيمة العملية للنتائج المبنية على افتراضات تعسفية ؟

وليس هذا هو كل شيء . . فالواقع أن أهم التزامات التي تعلق الجنس البشري لا تنتمي إلى فئة الألعاب ذات القيمة الصفرية لشخصين . فلعبة توسكا - سكاريا ولعبة آبي وبوب وتشارلي نموذجان أكثر واقعية للنزاع البشري ، ونعني بذلك الدراما التي يلعب فيها الناس كل ما يستطيعون لتحقيق مصالحهم ، ولكنهم ينتهون في آخر الأمر إلى الأسى . ففي المباريات لا توجد استراتيجيات خالصة ولا مختلطة يمكن القول بأنها تضمن تحقيق أكبر جزاء تحت قيود اللعبة . وليس هناك أي حجة كانت تكفي لاقناع توسكا أو سكاريا ، كل على حدة ، بأنه من الأفضل لهما أن يحفظا المساومة بدلاً من أن يخون كل منهما الآخر . والوسيلة الوحيدة لاقناعهما كانت عن طريق توجيه تلك الحجة إليهما معاً . فالتعقل المشترك كان هو الشيء الوحيد الكفيل بمساعدتهما على تجنب الوقوع في مصيدة الخيانة المزدوجة .

وبالمثل فلم يكن في الإمكان أن نقول شيئاً لآبي أو بوب أو تشارلي عن الطريقة التي يتصرفون بها ليحصلوا على أفضل فائدة . وكل ما يمكن قوله لهم مجتمعين هو أن يحسموا الأمر وفق أحد المعايير الاجتماعية الراسخة (كان يأخذ كل منهم ٢٢ سنتاً ويهبوا السنت الباقي للاحسان) . وهذا حل يقوم على قاعدة أخلاقية وليس على اعتبارات استراتيجية .

ولم يعمل فون نويمان ومورجنستون دور المعايير الاجتماعية في المباريات التي يشترك فيها أكثر من لاعبين اثنين . ولقد بين الحكماء مندفعي التاريخ أهمية الأمانة والمسؤولية الاجتماعية والفضائل الأخرى الماثلة . ومع ذلك فإن نظرية المباريات تعطينا منظوراً آخر لهذه الأمور . إنها تبين كيف أن التحليل الدقيق للنزاعات (التي تبدأ بها نظرية المباريات) يصل إلى طريق مسدود ، وكيف أنه لا يمكن تفادي القرارات المتناقضة ما لم نعد صياغة الموقف في سياق آخر وما لم نستعمل أفكار وتصورات إضافية لنظرية المباريات . وعلى ذلك فإن معرفة هذه الجوانب العميقة لنظرية المباريات تبين أن لعبة البوكر ليست هي النموذج الأكثر شمولاً أو الأكثر سمواً وبهذبية لنظرية المباريات ، ولا هي الأكثر ملاءمة للتطبيق ، كما يفترض ذلك ضمنياً الاستراتيجيون المحترفون في كثير من الأحيان . وعندما نتبع نظرية المباريات في صياغتها الأولية الخالية من التناقض فسوف نعرف ماذا يجب أن تكون قادرين على عمله حتى نهيء العقل لتقبل علم النزاع الانساني ، فلكي نحظر النزاع تحليلاً علمياً يجب أن تكون قادرين على الاتفاق على قيم نسبية (تحديد الفوائد) ويجب أن نتعلم كيف نستطيع تقدير وإدراك ما يعتبره الآخرون بمثابة فوائد أو مكاسب . وفوق هذا كله فإنه لكي ندخل في نزاع صيغ بهذه الطريقة يجب أن تكون قادرين على الاتصال بالآخرين وفهمهم وأن نتعلم أحياناً معنى الثقة ، والافسوس ونفسر - نحن وخصومنا - دائماً في كل الألعاب التي من نوع لعبة توسكا - سكاريا . وأحياناً يجب أن تكون قادرين على أن نقتنع الطرف الآخر بفرودة اللعب حسب قواعد معينة أو حتى أن يلعب لعبة مختلفة تماماً . ولكي نقتنع ذلك الطرف الآخر فلا بد من أن نقتنعه بأن يستمع إلينا ، وهذا لا يمكن أن يتم في العادة إذا كنا نحن أنفسنا لا نستمع إليه . وعلى ذلك فيجب أن نتعلم كيف (نستمع) بأوسع معاني كلمة (الاستماع) وأن نتقبل - ولو إلى حين - وجهة نظر الطرف الآخر لأننا بهذه الطريقة وحدها سوف نستطيع فهم ما يقول .

وكل هذه المهارات لا ترد إلى المعرفة بقدر ما ترد إلى الحكمة . وقد يحدث أننا حين نمتلك الحكمة اللازمة نستطيع أن نجد حلولاً جديدة لكثير من أنواع النزاع التي يصر خبراء الاستراتيجية في حماسهم المهنى على صياغتها وأظهارها على أنها صراع بين العقول (أو الأسوأ من ذلك صراع بين الإرادات) والأهم من ذلك هو أن هذه الحلول الجديدة كثيراً ما تتم بالاتفاق الأطراف المعنية ورضاها .

حرية الفنان

ثروت عكاشة

دراسات التدقيق الفني ، فتصنيف عذاب البحث والتأمل الى فرحة التمتع لديه .

عالم الفن

فعالم الفن هو عالم النفس : عالم الرؤى والأطياف والأوهام ، عالم الوجدان الباطن وخبائبا الروح ودفن الدكريات ، عالم التيه الذى يراه المرء حين يغمض عينيه ، عالم النور الفائر فى الأعماق . ومع هذا - او الى جانب هذا - هو عالم تلتقى فيه بالطبيعة فى صياغة جديدة تكشف لنا عن زوايا من جمالها تخفيها عن أميننا الظاهرية حين يشرق نور النهار. هو عالم تلتقى فيه بالواقع بعد امادة بنائه حسب معايير انسانية أكثر منطقية تبرز لنا من الحكمة

ما يلبث الفن حين يستأثر بوجودان امرىء ، ويشد خطاه الى منابعه المديدة فى المتاحف والمعارض والمكتبات ودور السينما وعروض الموسيقى والادبر والمسرحة أن يفجر شحنات جبسة فى صدره ، ويجعله الى دنيا زاخرة بالرؤى والخيالات والافكار والاحداث ، حتى يدفعه الى التساؤل عن طبيعة الفن وسر الفنان ، متخطيا به حدود الترف والمتعة ، حدود الاسترواح والاسترخاء ، الى عالم التأمل والبحث . ومع مرور الايام لا تخفت التساؤلات فى اعماق المولع بالفنون بل تزداد الحاحا ، ولا تنكمش فى زوايا النفس بل تقفز الى سطح الوجدان ، تدفعه الى الانغماس فى الدراسات النظرية والتاريخية الى جنبات

والسخرية ، من الرقة والقسوة ، من الانساق والتناقض ما لا نلتقطه على عجل حين نعيش أحداث الواقع اليومي الفج .

والفنان هو ذلك الساحر الذي ندأصبا أنامله دفائن قلوبنا فيخرج منها ذكرى خياناتها يوما في الأعماق ثم سهونا عنها . أنه ذلك الخالق الذي يعيد صياغة تجربة مشناها وإذا بنا نشاهددها في لهفة واستمتاع ناسين أنا كنا يوما ممثلي هذه الأحداث لا مشاهديها . وليس في وصف الفنان بالخالق أية مبالغة لأنه ليس ناقلا للطبيعة بل ندا لها . فهو يملك سيطرة رائعة على نفوسنا حين يأخذ تجاربنا ليعرضها مرة ثانية أمام أعيننا الداهلة ، فيحررنا من روابط الحياة العادية ويأمرنا بطريقة مغايرة لما يحدث في الواقع . أنه يشكل فنه تشكيلا موضوعيا يسيطر فيه على أداته سيطرة الخالق الحقيقي على ما يخلق . حقا أنه يبدأ عمله بداية انفعالية أمام التجربة الواقعية لكنه لا يلبث أن يجسد انفعاله بوسائل ذهنية وأمية عملا فنيا قادرا على نقل انفعاله هو إلى نفس متلقى الفن المتأمل فيحس متعة عاطفية وذهنية مما .

العمل الفني في حقيقته عمل إبداعي يمارس فيه الإنسان قدرته على الخلق ، لا على طريقة المثاليين الذاتية والرومانتيكيين من أمثال نوافليس الذي يرى أن العمل الفني استقطب للذات وحدها وخلق سحري خالص للفرد ، ولا على طريقة الماديين الآليين الذين يرجعون العمل الفني إلى مجرد انعكاس لظواهر الطبيعة داخل الإنسان ، فالفن وليد ذلك التأثير المتبادل بين الإنسان والطبيعة وتنازع عمل من أجل تغييرها وتكييفها تحقيقا لذاته وإرضاء لحاجاته الوجدانية والعنوية .

لقد نبعت لدى الإنسان من خلال تحقيق احتياجاته المادية في ظروف الفوضى والخوف التي كانت تحيط بحياته في بدايتها ، حاجة معنوية ووجدانية ، نشأت من شعوره بأن ذاته ضالعة وسط هذا الكون الشاسع العريض

بكل ما فيه من جمال ووحشية وغموض ، ومن ثم أحس الإنسان بأن إرضاء متطلباته الحسية وحدها لم يعد كل مبتغاه ، وأنه أصبح بحاجة إلى تحقيق هذه الذات وتأكيد وجودها . واكتشف بداية السبيل إلى ذلك بمحاكاة الطبيعة الفامضة التي يحيا وسطها ويحس بضالته وضياعه وسط أسرارها المعلقة ، فحاول أن يخلق صنوا لها بأسلوبه الخاص ، تأكيداً لقدرة الذاتية على الخلق ، فتقش على الأرض وعلى الحجر بيد مرعشة غير مستقرة في البداية صورا لماديات الكون حوله من طبيعة وكائنات ، ومن هنا نشأ التصوير ، ولقد أصوات الطبيعة وكائناتها من حوله بأصوات يصدرها من حنجرة ، ثم بأشياء ينفخ فيها أو يماثيها بكفه أو أنامله ، ومن هنا نشأت الموسيقى . وبدأ بعد محاولته تجسيد الطبيعة على هذه الصورة يحس بالجمال الكامن في العمل الذي يقوم به مما حرك وجدانه وشعوره بالجمال ، ودفعه ذلك إلى زخرفة الأدوات التي يستعملها في حياته اليومية ليظلل الجمال مائلا أمامه دوماً ، ولا شك في أنه أخذ يستشعر الفخر والسعادة بالأشياء التي يصوغها ويشكلها في قوالب جميلة .

ولا شك كذلك في أن نمو الإحساس بالجمال لدى الإنسان على مدار الزمن قد اكتسب حواس الإنسان قدرات جديدة لم تكن لها في الأصل ، حتى أنها لم تعد تقتصر على إرضاء متطلباته الحسية ، وإنما أضافت إلى ذلك حاجته الملحة المستمرة إلى إرضاء متطلباته الوجدانية ، وهو ما يعني أن حواسه تحولت شيئاً فشيئاً إلى حواس إنسانية راقية .

ثم هذا التحول بفضل تزايد ثقافة الإنسان واكتمال معارفه واتساع علمه ، فقد اخترنت الحواس الإنسانية كل المعارف والقدرات التي جمعتها البشرية خلال تاريخها الطويل - فيما يدعوه **يونيغ** الذاكرة الجماعية للبشر - وأخذت تلخص في كل رد فعل مباشر لها جميع

الإنساني والسلوك الحيواني ، فالسلوك الحيواني مجرد امتداد واستجابة للحاجات الجسدية ، بينما السلوك الإنساني هو خلق نماذج تصبغ قوانين عمل وتغيير . والفارق بين أقل المعماريين خبرة وبين النحل اللبؤب هو أن المعماري يخطط لتشييد الخلية في ذهنه قبل أن يصبها من الشمع .

ومن هنا نص أيضاً الفارق بين الحلم والإبداع ، فالحلم ترجمة للرغبة التي ليست إلا امتداداً للطبيعة ، بينما الإبداع عمل يعمل على الطبيعة ويخرج عن أسرارها . الحلم ترجمة لحقيقة قائمة والإبداع خلق لحقيقة جديدة . وهكذا يُمد كل إبداع خلقاً للإنسان بواسطة الإنسان ، ويؤكد وجود الإنسان وفعاليته في عالم متصل بالتجدد .

والفنانون الذين يقدمون لنا في أعمالهم صورة مختلفة للطبيعة لا يشوهون الواقع ، بل يقدمون له صورة أسطورية تذكرنا بقدرة الإنسان على الإبداع . كما أن الأدباء الذين قدموا لنا انتاجهم العظيم لم يهدفوا إلى التمييز عن الواقع الإنساني بقدر ما كانت كتاباتهم بحثاً وراء المعنى الذي يمكن للإنسان أن يعطيه لحياته ، وتسألاً عما يستطيع أدائه ، وسعيًا وراء تفسير حقائق الأشياء .

لقد أرى هؤلاء الفنانين مفهوم الواقع الذي فاق كونه مجرد طبيعة قائمة إلى كونه طبيعة ثانية يخلقها الإنسان بفنونه ومناهجه ووسائله التكنيكية وإمكاناته المتزايدة . وإنما لنحس بالعمل الفني وهو يمس لنا بالأشياء التي تنقصنا ويعرل فنيا إرادة تحقيقها .

إن العمل الفني يتطلب من الإنسان أن يتنقل من موضوع التجربة الحسية إلى التصور وحسب، بل أن يقصد عالم الرمز تاركاً بذلك عالم الواقع ، متجهاً نحو ما ينبغي عمله حيث يخلق المستقبل بيديه ، فالخلق الفني اكتشاف لغايات جديدة وليس مجرد إنتاج فكري بل

الحضارات التي عاشها الإنسان حتى أصبحت أذنه قادرة على اكتشاف أبسط أخطاء عازقي الموسيقى بالبساطة التي تميز بها أنزير محركات الطائرات النفاثة من الطائرات الأخرى ، كما أصبحت أصابعه قادرة على التمييز بين نمومة المخمل والحرير قدرتها على إطلاق الأنفاس المختلفة من الأوتار ، وترايدت قدرة عينيه على الاستمتاع بالمشاهد والألوان . وأخذ الإنسان يحقق ذاته في الإبداع الفني الذي يصوغه في لغة الشعر ، وفي لغة الأسطورة التي تعبر لا عن حقيقة قائمة بل عن الأمانى التي طالما داهمت خاطره وتمنى لو يراها واقعاً حياً .

وإذا كانت الأعمال الأدبية الأولى للإنسان هي الأساطير والخرافات التي تمثلت فيها طفولة البشرية ، فإن الأعمال الفنية ما تزال حتى اليوم في حقيقتها مجموعة من الأساطير تمثل فيها قدرة الإنسان على الخلق وهزمه على تغيير العالم وقدرته على أحداث هذا التغير . فلحظة الإبداع الفني هي لحظة الخلق التي يدرك المرء فيها أنه ليس جزءاً من هذا العالم خاضعاً لقوانينه ، بل أنه قادر على اجتيازه وعلى التدخل في أمره .

وتقدم لنا أعظم الأعمال الفنية هذا المعنى ، وقد جسده الروايات والمسرحيات العظيمة في أشخاص أبطال وأمين بالمشاكل التي واجهوها قادرين على تخطيها واجتيازها ، كما أن هؤلاء الأبطال أنفسهم بما يحققونه من انتصار أو بما يصيبهم من فشل يوقظون فينا الإحساس بمسؤولياتنا تجاه قضايا عصرنا ويحركون في أعماقنا المعنى الإنساني وهو اجتياز المواقف والتغلب على الصعاب ، وذلك هو الدرس الذي نتعلمه من بيرسيوس وأوديسيوس وهرقل ودون كيشوت وفاوست وعطيل ، وما أروع الكلمات التي علق بها بودلير على لوحات « ديلاكروا » حين قال أنها « تنمى فينا العظمة » .

وفي العمل الفني نحس الفارق بين السلوك

هو تحقيق للإنسان بكامله . ويقول **جوته** : « على الفنان أن ينشئ مملكته الخاصة في الطبيعة ، وأن يخلق من الطبيعة طبيعة ثانية » . وفي هذه الكلمات يتحدد المفهوم الحقيقي للعمل الفني من أنه ليس محاكاة بل إبداعاً . وما دام الفنان يخلق في أعماله الإبداعية طبيعة ثانية فليس من المعقول أن يقاس جمال العمل الفني بحالته إلى حقيقة موجودة خارجة من ذاته ، ومن ثم فليس من المقبول أن نرى في اللوحات الفنية مرآة تنعكس عليها العالم الخارجي الساكن ، أو شاشة عرض سينمائي يمرض عليها العالم « الجواني » الخالد ، وإنما على أنها نموذج تشكيلي للروابط بين الإنسان والعالم ، وذلك هو سر اختلاف الأعمال الفنية مع اختلاف المصور التاريخي واختلاف الإمكانيات البشرية في مواجهة الطبيعة .

إن للعمل الفني منطقته التشكيلي الخاص فهو لا يخضع لقوانين الطبيعة أو عالم الموجودات الحسية ، ولهذا فنحن لاننسى اللوحة المصورة بالعالم الذي تعمد إلى تمثيله بل نقيمها في ذاتها على أنها نموذج يعبر عن قدرتنا على الخلق والتغيير . وقد تألق عمالقة التصوير في العصر الكلاسيكي القديم بفضل الأعمال التشكيلية التي لم يخفضوا فيها لمبادئ الهندسة والطبيعة وقوانين المنظور التي سادت الحضارة الغربية منذ عصر النهضة ، كما جنح المصورون المعاصرون إلى احتذاء نهج فناني الحضارات الأخرى الذين يبدأون من التجربة الحسية القوي غير المرئية ثم يخلقون معادلاتها التشكيلية القادرة على التعبير عنها ، وهو النهج الذي سماه المصور **بول كليه** « تحويل مالا يرى إلى مرئيات » .

وعندما حاول « **جان بول فيبيير** » أن يسبر غور الجانب الغامض في عملية الخلق الفني التي تسمى « بالإبداع » اعتمد على كتابات بعض كبار الفنانين والإدباء الذين يعترفون صراحة بوقوعهم في « غيبوبة » تفقدتهم ذاتيتهم

يستمعون خلالها إلى « صوت » ينحلى عليهم أرائده ويوجه أيديهم حسبما يريد ، وإذا بهم يتغلدون إلى واقع فوق الواقع المحسوس ، ويدركون أنهم ليسوا إلا مراكز استماع لصوت الهى « لانهائي » ، ويصبح الفن سامتة محاكاة مباشرة لقدرة الآله ، وبهذا ينتقل إلى عالم قدسى . وذكر على رأس هؤلاء **بول فاليري** ، الذي كتب إلى صديق له يهدى إليه ديوانه « ربة القدر الفتية » هذه العبارات : « لم يكن يوسى بينا كنت أكتب هذه القصيدة أن اتنبأ بنتائجها بالنسبة لي ، غير أنني كنت أحس إحساساً غامضاً أنها تقودني خلال أبياتها إلى حيث لا أريد ، وذلك ما جعلني أواسل الكتابة » . وهكذا مير « فاليري » من حالة شبيهة بحالة « السالترين نيما » التي أطلق عليها فيبيير : « تسخير العمل الفني للإنسان » . وإذا كان **سورويو** قد قال حديثاً « إن العمل الفني الذي لم يخرج إلى الوجود إنما يفرض نفسه على فكر الفنان وكأنه ضرورة وجودية عاجلة » ، فإن هذا الرأي لا يخرج من رأى **أفلاطون** القائل : « لاستطيع الشاعر أن ينطق قبل أن يلهمه « آله » خارج من ذاته ، وقبل أن يفقد عقله ، فطالما احتفظ الإنسان بعقله فهو عاجز عن خلق عمل شعري ، أو ترديد صوت الوحي » .

ويصف **شكسبير** الإلهام بأنه « هديان جميل » ، ويدين **الفرد ديقيني** - وهو المبالغ في التحفظ - أن نشوة الإلهام هي هديان يفوق كثيراً الهديان الجسدي المائل الذي يسكرنا ونحن بين ذراعي اثني ، وأن متعة النفس أكثر بقاء ، كما أن ذهول الفرحة الروحية أكبر بكثير من لذة الجسد . ويدكر « دلاكروا » أن **جورج إليوت** - واسمها الحقيقي ماري آن أيفانز - تذهب إلى أن « شخصيتها الأصلية ليست إلا مجرد آلة تعمل الروح من خلالها » .

ويقول **نيتشه** في كتابه « **هاهو ذا الرجل** » : « مهما تضائل القدر الذي احتفظنا به من التعليل فلن نستطيع أن نتحرر من الإحساس

وحواء وحرمانهما من النعيم الذي هو الكمال ، وانتقالهما الى الحياة الدنيا العاجزة عن بلوغ الكمال مهما ارتفعت ، غير أن الفنانين والأدباء يستطيعون أن يتحرروا من هذه الخطيئة في أعمالهم الفنية .

وحين كان « ألفرد ديفيني » في الثامنة من عمره رأى ساعة حائط ذات بندول أسود تنتقل الى منزله الجديد . ومن يومها أصبحت الساعة باهتزازاتها المنتظمة ، وموسيقى دقاتها ، وعبارات الأب الأسرة وحنان الناصح التي توجهها الأم تتبلور كلها في حركات الساعة ، وغدت الساعة منذ « ديفيني » هي الشعور نفسه ، وهي وهج اللفظ والأرقام والموسيقى والغموض والماطلة والحنين الى الذكريات ، ومن هنا كان حنينه الدائم الى ذكر « ساعة الشعر » و « ساعة الواجب » وانتظام أشعاره وكأنها إيقاع الزمن .

هكذا أيضاً خضع هو **جوجو** لموضوع السماء المحترقة ، و**بويلر** لموضوع الركب الجنازى ، و**مالارميه** لموضوع المصفوف ، و**فالتيرى** لموضوع البجعة ، و**ماتيس** لموضوع ورقة الشجر . غير أنه الى جانب هذا السر الشعري الذي يمكن للمرء أن يكشف عنه لا أن يحويه فان علينا أن نشير الى التماهي والتسامي ، فثمة بُعد صوفي الى جانب البعد الاسطوري في الشعر أو في بعض آفاق الشعر متحد معه في جوهره . ويصبح الخطاب الشعري الباطني لوجود الاله ، فهل المتحدث هو صوت الاله أم أن الشاعر أحد الأنبياء ؟ والى من يتحدث ؟ الى نفسه أم الى القراء ؟ ليس لهذا التداخل بين الخيال والواقع واختفاء الحدود الفاصلة بين ذات الشاعر وذوات الآخرين طابع سحري أو قدسي ؟ اوليست الفكرة التي يتركز فيها كل عمل فني وراة تشكيله التلقائي غير الواعي هي المسيطرة على الحياة والطريق الى المستقبل وعلامة الصير الكبرى ؟ عندئذ يتحول الكائن الى طاقة سحرية لتحقيق فكرة نبت

باننا لسنا الا تجسيدا للقوى العليا ، لسنا الا ناطقين باسمها ومجالاً لتأثيرها » . ونجد صدى هذا الرأي منذ **فلاججنر** نفسه في كتابه « **حياتي** » حيث يقول : « استسلمت لشغوة خيّل الى خللاها بانني غصت فجأة في تيار ماء جارف . وسرعان ما اتخذ خربير المياه طابعه الموسيقى ، فكان المركب الهارموني - من مقام مي ييمول كبير - يطفو برنينه في صورة مركبات الأريجييو المتواصلة ، لم مالبثت هذه المركبات المتعاقبة ان اخذت اشكالا ميلودية في سرعة متواصلة لحركتها . ومع ذلك لم يتغير اساسها - وهو مركب مي ييمول كبير - وبهذا يبدو من اصراره ورسوخه ان وراءه معنى عميقا ، فهو يرمز الى تيار المساء الذي غصت فيه . وأحسست فجأة وكان الأمواج انبثقت من ذلك التيار الجارف واحتوتني حتى ضقت بها فالتفت من ففوني قسراً ، ولصرفت مباشرة لدى يقظتي على اللحن الاساسي في تصدير مسرحية « ذهب الزاين » الموسيقية ، وقد تكشف لي كما ورد على خاطري قبل ان أضفي عليه صورته النهائية » .

ويقول دلاكروا : « ما اكاد اقترب من الزجاج المعتم حتى أرى التشكيل الذي لم أكن قد تخيلته من قبل وقد انبثق أمامي دفعة واحدة مكتلاً نابضاً بالحياة في شكله وألوانه ، وحينئذ اسرع الى قلم الفحم أرسم به كل شيء على الورق المقوى رغم الظلمة الزمرة » .

ومع هذا لا يستخدم فبيبر هذه الشواهد المعبراً لشيء آخر ، فقد ابتكر شكلاً جديداً للتحليل النفسي في كتابه الهام « نشأة العمل الشعري » لايعني فيه ألرء بالولف واتنسا بالعمل الفني وحده ، وهو ما يسميه بتحليل الموضوعات الدالة . فالعمل الفني في رأيه لايمكس الا موضوعاً واحداً ينبع من طفولة الفنان ، فكنا يعمل في أعماقه أحد الأشكال المختلفة من « الخطيئة الأصلية » خطيئة آدم

يستشعرها المرء حين تتجاوب عواطفه مع أبطال قصة أدبية ، أو تنفعل نفسه لرؤية لوحة فنية أو لسماع لحن موسيقى . وأرجع سر ذلك الى رفض الإنسان العزلة ، وإحساسه بالنقص في وحدته ، ونشذانه الطبيعي للكمال ، وحفر الحياة له على البحث الدائم عن المشاركة الوجدانية مع هذا العالم الذى يتسع له ولفظه من الناس ما دام عالماً مفهوماً يتسم بالمنطق والعدالة . ولهذا يحرص الفرد على الإفلات من أسرار حياته الخاصة والخروج من إطار ذاته الى إطار أوسع تندمج فيه شخصيته بالعالم الذى يريد أن يزداد أدراكاً له ، وعلى أذابة فرديته في حياة مشتركة تحيل فرديته المحدودة الى فردية اجتماعية بالمعنى الحديث .

لقد ولد الفن مع الإنسان ورافقه في تطوره المختلفة فكان المرأة الصديقة التى تمكس صورة حقيقية للإنسان عبر التاريخ . وإذا كانت أعمال فنية قد بقيت خالدة حية حتى اليوم مثل ملاحم هوميروس ومأسى أيسخولوس وسوفوكليس فذلك لارتقاها عن مجرد تسجيل مجتمعا الى التعبير الفنى عن عظمة الإنسان من خلال إحاسيسه ومعاركه ، ولانطوائها على كثير من العناصر الإنسانية التى لا ترتبط بالزمان أو المكان ، حتى أننا نحس ونحن نشهدها وكأننا نشهد نماذج حديثة تحيا بيننا ، ونماني من التجارب في حياتنا اليومية مثل ما تعانيه .

ومع تطور الحياة اكتسب الفن وظيفة جديدة هي القاء الضوء على العلاقات الاجتماعية ومعاونة الإنسان على رؤية الواقع الاجتماعى المتغير . ومع ظهور هذه الوظيفة الجديدة أصبح من الضروري ظهور أشكال تعبيرية أكثر تطوراً من الأسطورة والخرافة اللتين عبرتا عن مجتمعات الماضي ، وذلك حتى تستطيع أعداة تشكيل المجتمعات الحديثة المعقدة ذات التناقضات والعلاقات المتشابهة

منه وإن كان يجهل كل شيء عنها . هذه الفكرة هي التى يجب على الفيلسوف أو رجل الدين أن يكشف من مصطلحها . أوليست الطقولة سوى جدول الماء يروى سهول الشباب التى تنضج فيها ملذاتنا ؟ ومع ذلك فقد تكون تلك التجربة الرحبة التى تمخضت من عمل فنى علينا أن تكشف اليوم عن تشكيله وعن أغراضه وعن مؤلفه .



وظيفة الفن

ولكن لماذا يحدث العمل الفنى هذا الأثر في النفس ؟

كشف فيثتشه في كتابه « ميلاد المأساة من روح الموسيقى » عن وجود وظيفتين للفن سمي أولاهما الوظيفة الديونيسية ، وهى تحريك ميل الإنسان الى التجرد من ذاتيته وتقمص شخصية أخرى أو وضع آخر غير وضعه النفسى ، وسمى الثانية الوظيفة الإيولونية ، وهى تحرير النفس من الضغوط لقيود الحياة اليومية حتى تتأمل الواقع من بعد ، وهى وظيفة تهدف الى إضباع العقل وعدم الاسترسال مع تيار العاطفة والانفعال . وكان « إيولو » إله العقل يمثل عند « نيتشه » العنصر الواسع فى الفنون التشكيلية ، فى حين كان « ديونيسوس » إله الفرائز والمواظف يمثل عنده العنصر الوجدانى الموسيقى ، وكان يرى أنهما يتحدان معاً فى المأساة اليونانية .

وقد ذهب فيلسوف عالم الجمال الماركسى النمساوى أوتنست فيشر في كتابه « ضرورة الفن » الى أن الفن يلعب دوراً هاماً في تحقيق التوازن بين الإنسان وبين العالم الذى يحيا فيه ، ومن أجل ذلك فقد رأى الفن ضرورياً في حياة الإنسان لانه وسيلة لربطه ببيئته وبالطبيعة التى يعيش فيها ، ومصداً من مصادر المتعة والراحة النفسية التى

بالأفكار والمبتكرات التي يحتاج المرء لاستيعابها عمراً أطول من عمره ، ونبدأ وسائل المواصلات التي كان الحصان أسرعها إلى الطائرات التي تفوق سرعتها سرعة الصوت ثم إلى الصواريخ التي تطوى ماحول العالم كله في دقائق ، حتى أصبح من الضروري تلخيص الحياة في عدة صور ولقطات . غير أن السرعة قد أصبحت للأسف تفرض نوعاً من الصور المختزلة المزيفة التي تبعد عن المعرفة المباشرة المتمثلة للحياة وتحرّم الإنسان من أعمال فكره . لقد خلقت الصورة التسرعة التي يشاهدها المرء في برامج التلفزيون على سبيل المثال نوعاً من السلبية والجنوح إلى حب التسلية وقتل الوقت ، وهو شيء خطير حين يتسلل إلى نفوس البشر الذين لم يظفروا بعد بنصيب قيم من الثقافة التي تعينهم على الاستمتاع الحقيقي بالحياة عن طريق الرأيا بمشاركتهم في الخلق والإبداع .

ومن هنا ندرك أهمية الفن في عالم اليوم لأنه يستطيع بإحالة الصورة إلى عمل فني وباستغلال الصورة الفنية ، أن يجتذب الجماهير إلى الثقافة الأصلية ، وأن يجتذبهم من عالم السرعة والقلق والصدام الحسي إلى عالم الهدوء والتأمل والسكينة . ومن هنا نفهم سر تدافع الجماهير العادية إلى المعارض الفنية لمشاهدة ما تضمه من تحف ولوحات وتماثيل ، فليس سوى الثقافة وخاصة الفن ، وسيلة لنسقاء النفس من أمراض العصر وحمايتها مما يهددها من أخطار .

الفنان لا ينسخ الطبيعة ولا يصورها كما هي ، بل هو يعيد خلقها باخضاعها لقوانين عقلية ، والفن بهذا يصل العالم بالإنسان برباط فكري وعاطفي، ويتيح للفنان التعبير عن حياته « الجوانية » الدفينة المستخفية في أعماقه والتي تتسق مع العالم الخارجي في تكوين شخصيته الذاتية ، أي أنه يحقق ذلك التوازن المفقود في هذا العصر المزدهم بالأشياء

في صورة فنية ملائمة ، وهكذا ظهرت القصة القصيرة والرواية الطويلة .

ومع ذلك فقد بقي الفن بمنصره الوجداني والعقلي متعماً ومنهياً مؤدياً وظيفته الأساسية الدائمة ، وهي إثارة العواطف البشرية المختلفة ومنح « الذات » قدرة الاندماج فيما حولها . بل أن برّخت نفسه - ذلك الفنان الألماني الكبير الذي أراد للفن أن يكون مثلاً وحسب وأن يركز على تقديم الحجج المنطقية - لم يهمل دور الإثارة العاطفية مؤمناً بقدرتها على اجتذاب مشاهدي مسرحه إلى الفصوص في أعماق عمله الفني .

وقد رفض وينيه ويغ فيلسوف علم الجمال الفرنسي أن يكون الفن أحد كماليات الحياة التي تجعلها أو اللعب التي يتسلل بها المرء ، بل أعطى الفن مركز الصدارة بين منابع الثقافة الأصلية ، ورأى فيه دواء لأمراض النفس ومصدراً للتوازن النفسي الذي يمكن الإنسان من مواصلة الحياة فالتقى في ذلك بعالم الجمال الماركسي « أرلست فيشر » .

ولا شك أن دور الفن في خلق التوازن النفسي قد أضحي اليوم أكثر أهمية من أي وقت مضى ، فقد انقضى الزمن الذي كان يعيا فيه الفنان ملتصقاً بالطبيعة كثير الخلو إلى نفسه ينمي فكره بالقراءة والتأمل واستيعاب الطبيعة ، وأصبح اليوم أسير « الصور » التي تحاصر ميته أينما ذهب ، صور الإعلانات ولأفئات النخبة التي تصدم حسه وتثير انفعاله . لقد وثى عصر حضارة « الكتاب » وحلّت محله حضارة « الصورة » فانقضت من الوقت الذي كان يقصمه المرء للقراءة المجادة المستفرقة المتأنية العميقة ، بل لقد صرنا نختصر الجمل الكبرى في كلمات ، ونحيل الأفكار إلى صور مرحة نجتذب بها الأعين في صفحات كاملة من الفكاهات ، فقد علمنا عصر الآلة ، السرعة بعد أن حشد العالم

مصر يتحدثون الى ذاتية اجدادنا المصريين حين يتحدثون من تجاربهم الذاتية في قلبها الشعري المحدد .

بل ينبغي ان نتصرف صراحة ان العصر والظروف الاجتماعية هي التي تقدم للفنان تجاربه التي يتلقاها بما يتميز به من معاصريه من وعي ودقة يعينانه على ادراك الواقع واحتمال قسوته ، ويشحذان رغبته في جعل الواقع اكثر ملاممة لاحتياجاته الانسانية .

واذا عرفنا ان الفنان لا يعمل في فراغ ، كما انه ليس مجرد آلة لتسجيل الواقع والطبيعة ، وانما هو انسان ينتقى الى بيئة خاصة في امة خاصة وعصر معين ، وان مشاعره وانفعالاته وميوله تلعب دوراً هاماً في تكييف العمل الفني الذي يبلغه ، عرفنا سر تنوع الأساليب والمدارس الفنية عبر التاريخ .



الفنان بين الالتزام والحرية

انطلق نقاد الفن في مساجلات تحليلية حول الفنون واتماطها واتجاهاتها ، وكان من بين ماتواضحوها عليه من مسميات « الفن البرجوازي » و « الفن الاشتراكي » .

ولو اننى لا اميل الى مثل هذا التحديد القاطع في تعريف اساليب الفنون المتباينة واتجاهات الفنانين في انحاء العالم المختلفة ، وارى ان الفن لا يخضع للايديولوجيات السياسية الحادة خضوعاً اعمى والا خرج من نطاق طبيعته ومضمونه الانساني الى مفاهيم اخرى شكلية تفسد معناه الحقيقي ، الا اننى لا ارى بأساً من ان اورد طرفاً من مضمون تلك المناقشات .

يقول البعض مما اطلقوا عليه اسم الفن البرجوازي ، اننا لو تأملنا الفن في مرحلة

التمثالة المتشابهة . ان الفن يفسح من خبايا اللاشعور وينقل ما تحته الى صفحات لوحاتنا وصورتنا واعمالنا الابداعية وكأنه طبيب نفسى تفضى بين يديه بذكرياتنا دون انساق او ارتباط منطقي ، ومع هذا يستبين منها خفايا نفوسنا . فاللاشعور - كما يرجح العالم النفسى « يونج » يتضمن كل ما يدركه العقل سواء كان دون قدراته او فوقها وكل مالا نستطيع ان نصل اليه عن طريق فكرنا وتاملاتنا ، وهو يستطيع ان يسقطها اسقاطاً رالماً في العمل الفني الذى يخرج من اعماق الفنان وهجاً يبعث الدفء في اعماق الآخرين او ثوراً يجعلنا نلج الى اعماق الروحانية .

تلك هي قدرات الفن الحقيقية : ان يكشف عن الثروات الخفية في وجداننا والتي تخفيها حياتنا الحديثة ، ان يكشف عن ثروتنا العقلية والحسية وان يخلق اعماق ما يمتلكه الانسان داخل نفسه من امكانيات الخلق والابداع التي تمكنه من ان يضيف الى العالم شيئاً جديداً غير الاشياء المادية ، لانه يفجر الطاقات الروحية الكامنة في طبقات النفس البشرية .

وحين نسترجع تاريخ الفنون نرى الفنان منذ اقدم العصور البدائية يقوم بتمثيل مجتمعه ويتحدث بلسانه ، ونشهد في الاعمال الفنية الباقية من العصور الاولى تناول الفنان لتجارب الشعب العامة واحداث عصره وتاريخ قومه ، ونجد ان الفنانين القدماء الذين ظفروا باكبر تقدير من شعوبهم هم اولئك الذين نجحوا في تلقى الخبرات المشتركة وعرض انطباعاتهم بها . وكان شاعر الجزيرة العربية هو المتحدث باسم القبيلة وقائدها الروحي وصانع وحدتها وحاميها . ولم تكن الاغاني العاطفية المصرية في العصر الفرعونى التى تعبر عن مواطن شخصية خالصة وليدة تجارب فردية بل كانت وليدة تجارب وأحاسيس جماعات من الناس ، فكان شعراء

حربة الفنان

المعنى ، وإن احتوت بضع آيات مفهومة ، ويقول : « فليكن شعري في نظر الناس بمثابة السحب وقت الشفق ، وما أشبهه بالنجوم عديمة الجدوى . فلتعمحوا الواقع من أناشيدكم لأنه شيء عادي . أن ما ينبغي على الشاعر أن يضعه نصب عينيه خلال أبداعه هو أن يعمل في غموض وعيناه تتجهان نحو ما ليس في الامكان » .

وكانت المدرسة الانطباعية « التأثرية » مدرسة الاتجاه الطبيعي وتأمل الجمال وتصوير الأشياء المعبرة عن الصدق والأخلاص ، وتسجيل الفنان لانفعالاته التي تمتد وحدها شكلاً من أشكال السخط والاحتجاج على فن البرجوازية الرسمي المجدد لها والمزيف للواقع . غير أن هذا السخط يهادله عنصر سلبي هو فردية الفنان الذي لا يكثر بغير انطباعاته الذاتية ولا تعنى بقعة الدم أمامه شيئاً غير أنها بقعة لون .

وعلى عكس المدرسة الانطباعية قامت المدرسة الطبيعية التي تحيل العمل الفني الى عمل علمي موضوعي خالص لا يحق للفنان أن يضيف عليه رأيه الشخصي ، بل عليه أن يصور الأوضاع تاركاً مهمة التفكير في تقويمها لرجل السياسة . غير أن المدرسة الطبيعية لم تنفذ الى أفوار الأوضاع الاجتماعية التي تناولتها بالوصف ولم تكتشف عناصر الصراع الحقيقية ، فبدأ وصفها للعاصر وكأنه واقع ثابت جامد لا يتغير ولا يوحى بأمل في التغيير .

واتخذت اغلب هذه المدارس موقفاً سلبياً غير مكتوف بتقديم مضنون إنساني صادق ، حتى ظهرت مدرسة الواقعية النقدية التي حملت تعبيراً ثورياً على الأوضاع القائمة ، على فرار ما نرى في قصة « لوسيان لوفين » التي كتبها ولم يكملها اديب فرنسي كبير ستاندال . ففي ظل ملكيه يوليوي كان لوفين الواسع الثراء أباً متسامحاً فاتجه ابنه لوسيان الى التطرف في عقيدته السياسية والايمان

التطور الرأسمالي بأوروبا لراينا الى جانب الفن الرسمي الذي يمجّد البرجوازية عدداً من المدارس تعكس كلها بطرق مختلفة ذلك الانقسام الطبقي الرهيب الذي اُسم به ذلك المجتمع ، والاحساس بالمرحلة التي بدأت تسود عالم الرأسمالية . وكانت الرومانتيكية اول تعبير عن ذلك الاحساس الذي تفتت فيه الحياة نتيجة تقسيم العمل والتخصص ، وأصبح الناس فيه غرباء يعيش كل منهم منسلخاً ، مما يريد من ذاتيته وتعاليه وحيره ووحشته . وقد دفعت هذه المرحلة الفنان الى تحدي هذا العالم المفلت والبهت في خياله حلماً بتحقيق الوحدة فيه . ووجد الرومانتيكيون في عالم الخيال والثرث الاسطوري - الذي ابدعته مصور قديمة كانت تنم بالوحدة التي حرّمها هؤلاء الرومانتيكيون - مهراً من احساسهم بالتمزق والضياع .

وإذا كانت الرومانتيكية قد قامت في وجه العالم الرأسمالي لتحتج على جفاف حياة البسطاء والرفاهية الخرافية التي يعيش فيها أصحاب الأعمال ، ولتارت على القواعد والمعايير الفنية الارستقراطية التي تستبعد الموضوعات الشعبية ، فقد امتلأ الفن الرومانتيكي بالغموض والحيرة التي كان يعيش فيها الرومانتيكيون الضائقون بالحياة الرأسمالية مع رغبتهم في الثراء الذي يتهددهم بدونه الضياع .

وشاركت مدرسة « الفن للفن » المدرسة الرومانتيكية في الاحتجاج ، فقد كانت سرخة ضد العالم الذي تحول فيه الأشياء كلها الى سلع تباع وتشتري . وكان بودلير الشاعر الفرنسي صاحب الدور الأكبر في تحديد معالم هذه المدرسة والتعبير في أعماله الفنية عن الاحتجاج على الرأسمالية والتبرم بتواضعائها ، مطالباً بكرامة الشاعر في مجتمع نضبت منه الكرامة . ونادى بالارميه بتطبيق قواعد الفن للفن في شعر بلا نغم يحتشد بالفاظ جدلة طنانة غير أنها مفلّكة خالية من

ومن هنا لم يكن لهذه المدرسة اتجاه ، يكتفى انصارها بوصف الظواهر وصفاً دقيقاً ، لا يقيمون فيه التحليل النفسى ولا انفعالات الكاتب أو انفعالات شخصيات قصصه ، وإنما يجمعون كل ما يلاحظونه ويصوغونه في ترتيب ، على غرار العقل الآلى الذى يتناول المعطيات التى يغذى بها تناولا آلياً دقيقاً ثم يخرجها في صورة نتائج مينة .

ومع ذلك فقد انعكس تزايد القوى الآلية وتزايد طفانيها في العالم الرأسمالى منذ مجموعة من الفنانين في تسخيرهم الفن لتأكيد بقاء حرية الاختيار أمام الإنسان وبقاء قدرته على تشكيل مجتمعه على النسق الذى تتحقق فيه كرامته . وهكذا ظهرت مرخة الاحتجاج على الحرب في لوحة « جرنیکا » الخالدة التى رسمها **بيكاسو** لتسجيل وحشية الهجوم الجوى على إحدى القرى خلال الحرب الإسبانية ، كما ظهر الاحتجاج على طفيان الآلة في أعمال المخرجين السينمائيين الكبارين **شاوولى شابلن** و**أينشتاين** .

ويستطرد البعض فيما أسموه « بالفن الموجه » ومن التجربة السوفيتية بالذات فيقول : « ظهر في الاتحاد السوفيتى فن اشتراكى يتميز من الفن البرجوازى بقدرته على رؤية المستقبل والإيمان به ، وأصبح الفن الاشتراكى فن الأمل على حين قبع الفن الرأسمالى في حنايا اليأس والقلق وانتظار الكارثة التى لا مهرب منها » . وقد أطلق اسم « الواقعية الاشتراكية » على المدرسة السوفيتية التى ولدت بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ وأصبح لها من القداسة ما للعقيدة الدينية حتى لار عليها في السنوات الأخيرة أبر أبنائها من أمثال **إيفليا أهرونووج** . ولا بأس من التمثل قليلاً والقاء نظرة فاحصة على الأدب السوفيتى خلال تطوره في ظل الثورة بوصفه أهم مجال برزت فيه الواقعية الاشتراكية حتى نستبين جدورها ونبين معالمها لتحسن في النهاية تقييمها بوصفها تجربة الدولة الاشتراكية الكبرى .

بالمثل الجمهورية ، وكان ذلك سبباً في طرده من مدرسة « البولتكنيك » . ويكشف لنا « ستاندال » في القسم الثانى من روايته « الأحمر والأسود » خبايا الدوائر البيروقراطية حيث يعضى بنا في رحلة نتعرف فيها على الحياة في أحد الأقاليم خلال حملة انتخابية حتى نصل الى نهاية هذه القصة التى تعد إحدى قمم الواقعية .

وما أصحاب المدرسة الواقعية النقدية إلا فنانون ذوى موقف من مجتمعهم ، فهم لا يكتفون بالاحتجاج بل يؤمنون بوجود تغييره بالثورة عليه وإحلال مجتمع زاهر بالقيم الإنسانية قائم على احترام الإنسان .

وليست الواقعية في الفن هي مجرد تمثيل للمادة القائمة في العالم الخارجى المستقل من وعينا الإنسانى ، بل هي تشمل جميع التفاعلات التى يتأثر بها الإنسان من طريق تجاربه وفكره وانفعالاته وميوله ، وألوانه العلمية والقوانين الاجتماعية السائدة في بيئته وعصره . إنها نظرة جادة نافذة الى اموار المشاكل تكشف العناصر المتصارعة في المجتمع ويميز بين القوى الصاعدة والقوى التى سينتهى بها المصير الى الانحجار .

وإذا كان القادة الحقيقيون للعالم الرأسمالى في مرحلته الأخيرة قد خربوا كثيراً من القيم الإنسانية وأغرقوا البشر في حروب وحشية وامتنعوا ثروات شعوب حيل بينها وبين الحضارة ، فقد ولد هذا الوضع احساساً بعدم مقولة الحياة ، وظهرت مدرسة اللامعقول تعبيراً عن هذا الدمار للقيم السامية والمعايير الإنسانية ، ثم ظهرت مدونة القصة الجديدة أو نقيض القصة - كما يسمونها - لتنظر الى العالم نظرة موضوعية خالصة ، وترى العالم - على حد تعبير « **آلان روب جرييه** » - على أنه مجرد شيء موجود لا يمكن أن يقال عنه انه ذو معنى ولا انه لا معنى له .

المتنكرين لكل القيود التي تعوق انطلاق الأدب، ولم يلبث أن شكل معهم « جبهة يسارية» تضم أهم الشعراء الشباب من أمثال **باسسترنلاك** وأسائدة الجامعة وعلماء اللغة ، نادوا بالانزاع الصدق في التعبير عن الوقائع المعاصرة وببسيط لغة الأدب ، وحملوا مهمة تبليغ رسالة النظام الجديد الذي آمنوا به دون أن ينضموا تحت رايته البيروقراطية ، وأعلنوا عن تأييدهم له بعبارتهم الرمزية الشهيرة « أن القلب يقع دائماً الى اليسار » ، غير أن أزمة نفسية طاحنة دفعت « **ماياكوفسكي** » الى الانتحار عام ١٩٣٠ كما انتحر قبله بخمس سنوات « **يسنين** » . ثم سعى « **لوناشارسكي** » وزير التربية في أول حكومة سوفيتية الى تشكيل جماعة أدبية ابتنى أن تكون أعمق أثر في تربية جيئل مخلص للماركسية ، فكون « **البروليتكولت** » أو منظمة الثقافة البروليتارية » التي تبنت المبدأ الماركسي القائل بأن « كل فن تعبّر عن نظام الحكم القائم في مجتمع وتتمسّد بلسان طبقته الحاكمة» ، وهكذا كان على الأدب السوفيتي الجديد أن يعبر عن واقع المجتمع العمالي . وقد عملت هذه الجماعة على خلق فروع يشترك فيها العمال والفلاحون لمناقشة الأعمال الجديدة في المصانع والحقول سواء كانت شعراً أو نثراً أو مسرحاً ، وإن لم تقدم هذه الجماعة شاعراً أو أدبياً مرموقاً .

وفي ظل السياسة الاقتصادية الجديدة « **النيب** » أصبح قسماً أكبر من الحرية لتنشيط المجهود الفردي ، وانعكس ذلك في المحيط الثقافي بتكوين هيئة للرقابة تشرف على كل ما ينشر ، بحيث لا تظهر أية مطبوعات دون موافقتها ، وبإنشاء مؤسسة للطبع والنشر تتولى أربعة أخصاس ما ينشر في البلاد، وتشرف على لجان الأدباء وجهود المؤلفين معلقة حرية الجدل والنقاش متقبلة بصدور ربح المقترحات والتوجيهات والنقد بغض النظر عن صلة هذه الندوات بالحزب أو عدم صلتها به ، وإنشأت

نعلم أن الثورة الروسية قد قامت في ظل ثراث هائل من الأدب الذي خلفه مباحرة القصة الروس من أمثال **تولستوى** و**دوستوفسكي** و**تشيكوف** ، وإن قسوة الحرب الأهلية التي صاحبت بداية الحكم السوفيتي قد جعلت كثيرين من الأدباء يهجرون المدن الى الريف بحثاً عن وسيلة كسب أخرى غير الأدب ، كما دفعت بغيرهم الى الفرار خارج روسيا طوال فترة القلق والاضطراب .

ومع عودة الهدوء والاستقرار ، ظهرت مدرسة رمزية يقف على رأسها الشعراء **الكسندر بولك** و**أندره بيلي** و**فولوشين** و**أناخياتوفا** ، وإن حملت هذه المدرسة آثار النزعة التي ظهرت في صالونات موسكو وبتروجراد الأدبية قبل اشتعال الثورة، حتى ظهر الشاعران العملاقان **يسنين** و**ماياكوفسكي** اللذان طورا هذه المدرسة ليجعلها مدرسة ثورية لحلم بانتصار الاشتراكية في العالم كله .

وبعد « **يسنين** » مؤسس المدرسة التصويرية التي ترى أن الشعر لا يقوم على معانٍ وإيقاعات وإنما يتشكل من سلسلة من الصور الغريبة التي يولدها الخيال الخصيب . وكان « **يسنين** » ريفياً انتقل الى المدينة بكل حنينه ولهفته الى جمال الطبيعة وهدوئها وطنانها فأحس التمزق بين حياة القرية الوداعة وحياة المدينة خلال التطورات السياسية الدامية في فترة يتفهم فيها المجتمع تفهماً جليداً وعنيفاً . وكان شاعراً محبوباً رغم إباحيته وفوضويته الى حد أن ديوانه الأول الذي طبعت الدولة في أربعة أجزاء قد وزع منه عشرة آلاف نسخة يوم صدوره .

ولي يكن « **ماياكوفسكي** » أقل أسبقاً الى النزوات وحياة اللهو من « **يسنين** » ، غير أنه كان أكثر ارتباطاً بالثورة ومبادئها ، وكان أحد زعماء « مدرسة المستقبلين »

والتوجيهات التي ترسم لهم طريقاً يسلكونه في اختيار موضوعاتهم وأساليب إبداعهم ، وكانوا يرفضون أن يكون لجميع الكتاب والادباء أسلوب واحد ، ويرون أن صدق العمل الفني مرتبط بتحرره من سيطرة الدولة واشتراطها مضموماً اجتماعياً معيناً له ، فليس الأدباء آلة تسجل الاهتزازات الاجتماعية . ومع ذلك برز موضوع الحرب الأهلية والثورة في مقدمة الموضوعات التي تناولوها في أعمالهم الأدبية وسار في الرهـم الكثيرون . وقصد حرصوا على أن يكون الأدب الجديد امتداداً للتقاليد الموروثة من القرن التاسع عشر ، حتى إذا قويت قبضة ستالين في الحكم صُنِّيت جميع المنظمات والجمعيات الأدبية عام ١٩٣٢ وتأسس « اتحاد الكتاب السوفييت » الذي أخذ يتلقى تعليماته من الحزب ويخضع لتوجيهاته ، ويشرف على إنتاج الأدباء ، متخذاً من الواقعية الاشتراكية نظريته التي يُقِيم على أساسها كل إبداع فني .

ويدات القصة الروسية تعكس تمرق الفرد في الحوار الدائم القائم بينه وبين مجتمعه بعد أن ثار على قيود النظريات الجامدة ، وأخذت مأساة الإنسان الذي يحس العزلة أمام ضغط الظروف الجديدة التي خلفتها الثورة تصبح مادة القصة الروسية الطويلة التي عادت الى أساليب القرن التاسع عشر بعد أن أضافت إليها هذا المضمون الثوري الجديد .

وكان **قسطنطين فيدلين** أول من عاد الى القصة الطويلة التقليدية التي تعرض حياة بطل يشهد أطواراً مختلفة من التاريخ ، وذلك في قصته « المدن والسنوات » التي صور فيها شخصية مثقف تهز الثورة الروسية كيانه الداخلي وتملؤه حيرة وقلقاً حتى ينتهي بالسير معها ، لكنه يعود فيخونها ويمضي في ثورته عليها حتى يخمد الموت أنفاسه ، فكانت أول قصة طويلة ذات حبكة تقليدية بعد فقرة التجارب والبحث عن أسلوب أدبي جديد .

الدولة عام ١٩٢١ أول مجلة أدبية هي « كرازيانوف » أو « الأرض الحمراء البكر » ولم تقصر النشر فيها على أعضاء الحزب وحدهم ، وكلفت الدولة **جورجي باتشاش** مجلة « الأدب الدولي » الشهرية التي لا تزال تصدر حتى اليوم وإن تطور منهجها مع الزمن .

ومع أن أفضل ادباء هذه المرحلة كانوا من غير المنتمين للحزب ، فإن اللجنة المركزية للحزب لم تغفر من نهجها في التسامح ، وظلت تشجع التنافس الحزبي بين الجماعات المتنوعة ذات النزعات التباينة ، وترفض تمييز جماعة على أخرى حتى وإن كانت هذه الجماعة هي الجماعة الحزبية ، وأتاحت لبعض الادباء السوفييت زيارة أوروبا الغربية حيث تأثروا بالتيارات الأدبية الجديدة بها وحملوها في هودتهم الى بلادهم . وقد أفر هذا الالتقاء بأدب الغرب ، فظهر كتاب قصة كبار مثل **بنتياله وأهرنبرج وفيدلين وليووفوف وبابل** ، وقامت نهضة مسرحية جديدة على أيدي مخرجين جدد ممن تأثروا بالأساليب الأوروبية من أمثال **سير هولوتيروف** .

وفي عام ١٩٢١ أنشأ **جورجي وزيميان** رابطة أدبية في **پتروجراد** (ليننجراد فيما بعد) واختار لها الشباب اسم (اخوان سيريون) أمعاباً بالكتاب الألمانى الرومانتيكى **هوفمان** (١٧٧٦ - ١٨٢٢) الذي ألف قصصاً تدور حول شخصية رجل أرستقراطى تخلى عن وظيفته في السلك الدبلوماسى والتزم الزهد وجنح الى الخيال ليحرره من قيود الزمان والمكان وتسمى باسم الزاهد المصرى **سيريون** الذي عاش في عصر الإمبراطورية الرومانية . وكان « اخوان سيريون » شباناً بين العشرين والثلاثين يكتبون النثر عدا شاعرين هما **تيغونوف** والسيدة **بولونسكايا** . ومنهم **ايفانوف** و **نيكيتين** و **سلونينسكى** و **زوشتشنكو** وكانوا رومانتيكى الروح رغم إيمانهم بالثورة ، مأخوذين بحرية التعبير ضالعين بالنصائح

التي خرج منها هذا الفلاح ، فيجد نفسه مضطراً شيئاً فشيئاً الى الاعتراف بسيادة هذا النظام فيخضع له ويتدمج فيه . كل ذلك عبر تحليل دقيق لنفسية الفلاح عامة والقوزاقي خاصة ، وتردده المقلب بين قبول هذه الموجة الراحقة وبين الرغبة في مقاومتها مع نفوره من العنف بعد مآسي الحرب الأهلية التي صورها « شولوخوف » في صورة مؤثرة ، ولكنه لم يخفق الأمل في نفس البطل الذي عاد الى قريته فاداً بها مضربة واذا زوجته وعشيقته ووالداه قد قتلوا جميعاً ، غير انه يجد طفلاً صغيراً من ابنائه قد أفلت من قبضة الموت ليكون رمزاً للأمل في المستقبل المشرق الذي يسمح أحزان الماضي .

واحتل **ألييا اهرنبورج** - الذي توفي منذ سنوات - شهرة كبيرة في الغرب ، وكان قد عاش طويلاً في باريس مراسلاً صحفياً وتأثر بالتيارات الفكرية والفنية السائدة إياها في باريس ، وتميل بموهبة رائعتي الجدل الفكري وتسجيل الاتجاهات السياسية والفكرية التي يروج بها العصر . ونال جائزة ستالين في الأربعينيات على قصته الطويلة « سقوط باريس » التي رسم فيها صورة عامة للمجتمع الفرنسي قبل هزيمة فرنسا على يد الجيش الألماني في الحرب العالمية الثانية . وقد ركز « اهرنبورج » كتاباته على تصوير الحياة الغريبة في شكلها السئالي ، ملتزماً الصمت على الأوضاع الداخلية التي كان ضائعاً بها في بلاده خلال حكم ستالين والتي كشف عنها بمجرد وفاته في قصته « ذوبان الجليد » و « الربيع » اللتين وصف فيهما الربيع والقلق والشك والكتمان التي كانت تثقل الشعب الروسي خلال عهد ستالين .

ولمة أديب كبير لزم الصمت خلال عهد ستالين وعاش على الكفاف من ترجمة الآثار الأدبية لشكسبير وجوته هو الشاعر **يورييس باسترناك** الذي لم ينضم الى الحزب مثل

وقد هاجم **الكسي تولستوى** حياة المثقفين الروس وعرض تطور فكرهم البرجوازي قبل الثورة الى عداء صريح للثورة ثم الى التحمس النهائي لها في لالائية تمد احدى روائع الأدب السوفيتي هي « الطريق الى جبل الجمال » . وكان « تولستوى » نفسه مهادباً للشيوعية محارباً ضدها في صفوف الجيش الأبيض هارباً منها الى الغرب ، ثم مؤمناً بها وعميداً للادب السوفيتي بعد وفاة جوركي صام الأول في أسلوب روائي مجد انشاءاته وتفاضى من قسوته واستبداده تقديراً لدوره في ارساء دعائم مجد روسيا القديم .

وامسكت قبضة ستالين برمام الإبداع الأدبي وجندته لخدمة حركة التخطيط الاقتصادي ولتعبئة الجماهير لخدمة أهداف الدولة ، وكلف الأدباء بالقيام برحلات الى الأماكن التي اقيمت بها المنشآت الجديدة ، وتسجيل نبضات الحياة هناك في قصص وقصائد حماسية ، وكانهم عمال تتحدد لهم المواصفات التي يعملون على ضوئها ، فكان ذلك بداية لظهور أدب دماي كتب فيه القصة بأسلوب المقال الاخباري ، مع الحرص على تقديم بطل إيجابي يحمل ملامح الصفات الاجتماعية والاقتصادية الجارية التي شكلت وجه الحياة في روسيا ، ويجسد المثل العليا للمجتمع الجديد ليكون النموذج المثالي للانسان الشيوعي . ولم يتميز وسط هذا الركز الهائل من الأدب الدعاي الساذج الا عدد محدد من كتابات روائيين معروفوا كيف يرتبطون بالصدق ويكتمون في الوقت نفسه احتجاجهم على خنق حرية الأدباء وتوجيهه وتقييده مثل **فادييف** و **شارخوف** و **اهرنبورج** .

كتب « **شولوخوف** » قصة « نهر الدون الهادئ » التي تحكي مغامرات فلاح قوزاقي ينضم الى الجيش الأبيض خلال الحرب الأهلية حتى يستقر النظام الجديد في القرى

الإنسان بالكون والحوار القائم بين الطبيعة والإنسان ، مؤكداً جذوة روح الشاعر الخلاقة وأصالة أحاسيسها . واذ حصر باسترناك شعره في عالم فردى بحث كان هذا منه بمثابة عصيان واعتزال للسياسة التي تصبغ الحياة كلها في بلاده . غير أن أمثال باسترناك كانوا قلة ، وقد لقي معظمهم مصيراً تعيساً خلال فترة من الإرهاب الغريب الذي أدانته بعد ذلك المفكرون الاشتراكيون أنفسهم .

ولو انا استبعدنا فترة الحرب العالمية الثانية من حكم ستالين لرأينا فترة خصبة في مجال الأدب رغم أن أكثر من مائتين وسبعين اديباً قد قتلوا خلال المعارك في ميادين القتال . لقد كان الإحساس الوطني جارفاً حرك طاقات العمل الثوري في أعماق الناس جميعاً لتحرروا مما كانوا يعانونه من كبت قبل الحرب ، وانبعثت الحماسة الصادقة مولدة عاطفة أخذت تنبض بحرارة دافقة في الأدب السوفيتي وخاصة في قصص **جوديناوف** و **سيمونوف** و **اكرانوف** . وكانت التزعة الوطنية التي سادت أدب هذه الفترة نعمة إنسانية واسعة مبر عنها « الكسي تولستوي » قائلا : « أن الإنسان هو هدف آمالنا بينما لا تعنى الفاشية إلا اغتصاح الإنسان » .

وازدهر الشعر في هذه الفترة بقدر ما ازدهرت القصة فكان شعراً ملحياً نابضاً بروح البطولة . وقد ردد الشعب كله قصيدة **سيمونوف** « انتظرنى » وهى القصيدة التي تحولت إلى أغنية شعبية قام بتلحينها أحد عشر موسيقياً وضع كل منهم لحناً مختلفاً عن لحن الآخرين .



مرحلة ذوبان الجليد

فإذا تركنا فترة الحرب العالمية الثانية نجد أن عصر ستالين كان عصر الأدب الموجه الذي يعمل في خدمة أهداف الدولة ويخضع لسيطرة

« أهرنبورج » وبقي بعيداً مستغرقاً في ترجماته التي ضمنت له تقدير الدولة والشعب ، حتى مات ستالين فكتب قصته الشهيرة في العالم كله « دكتور چيفاجو » والتي لم يتحمس لنشرها أحد في الاتحاد السوفيتي فأرسلها إلى الخارج حيث نشرت في لغات عديدة .

وچيفاجو طبيب يحمل ملامح باسترناك في نزعة الاستقلالية ورفضه أن ينصت لغير فكره الداني . وبدأ حياته ممجياً بالشورة متحمساً لها وأهدأها حتى يحس الضسفت الفكرى للحكام الجدد فتثور رغبته الاستقلالية ، ويغادر موسكو إلى قريته الأولى النائية القائمة وراء جبال الأورال ويشهد في رحلته الطويلة بالقطار كار الممار المروع الذي لحق بالحقول والحدود والتخريب الذي خلفته الحروب الأهلية في الأعماق . ويعرف الهدوء في هذا الريف البعيد ويلتقي بلأول الفاتنة التي تعيش وحيدة في مدينة قريبة ويعرف في بيتها سمادة شامرة لا يلبث أن ينتزعه منها الجيش الأحمر الذي يرغمه على العمل طبيباً ملحقاً به ، حتى إذا اتبع له الهرب عاد إلى عشيقته لكنهما تضطر إلى الرحيل ويلهيه إلى بيت أسرته فلا يجد أحداً ، ويعود إلى موسكو وحيداً . كسر النفس فتفجأه أزمة قلبية في أحد شوارع موسكو وهو يحاول اللحاق بعشيقته التي لم تلمحه .

وقد خائف باسترناك في هذه القصة جميع الكتاب السوفييت لأنه قدم شخصية لا تؤثر السياسة في تطورها النفسى ، الذى كشف من مراحل في أربع وعشرين قصيدة ختم باسترناك بها قصته ونسبها إلى چيفاجو .

ويعمل باسترناك نموذجاً للأديب الذى رفض القيود وظل يكتب شعراً ذا إيقاع موسيقى دافق وتصوير سيربالي تتتابع فيه أحلام اليقظة ، وتكثر فيه التشبيهات المركبة ويدور حول موضوع وحدة الوجود وصلة

الحرب الذي حدد نظره الى الأدب في القرار الذي كتبه **جيدانوف** : « يجب أن يتناول الأدب بكل أساليبه وطرقه بعد تجارب الحرب مرحلة البناء الاشتراكي الجديد ، ويجب أن يكون ذا اثر فعال في خلق جو شعبي وتنشئة جيل متحمس للقيام بواجبات البناء وتحمل أمياله والبعد عن النقد والسخرية وتجنب كل عمل او قول يبطئ الهمم في اقامة المجتمع الجديد » .

وفي اثر هذا القرار ساد جو غريب عالى منه الكتاب الذي لم يمرره التفاتاً ولم يسهموا في تحويله من شعار الى عمل من امثال الشاعرة **انا اخمانسوا** والكاتب الساخر **ميخائيل زوشتشنيكو** اللذين قرر اتحاد الكتاب السوفييت فصلهما من عضويته ، وطلب التكلف على الكتابات الادبية وامتد النفاق الى القصص التي اخذت تعجب ستالين بوصفه القائم وحده بدور الرئيس في قضية الاشتراكية .

وقد ادان **شولوخوف** الانتاج الادبي لاهل الفترة حين قال :

« شهدنا اكواماً من القادورات التي لا لون لها ، ولم نجد مقابلها الا هدداً محدوداً من الكتب الوامية . وكما ان الموسيقى ليست طرقات طبول ودفوف تدوي ولا تطرب ، فليس الأدب كذلك مهارات رناته لا معنى لها ولا مضمون » .

وكان من ثمار هذه الدعوة الى الحرية رد اعتبار بعض الكتاب الذين ابدعوا في عصر ستالين ، وهدأت كتبهم الى الظهور من جديد ، ونشطت حركة الترجمة من الادب القريبة نشاطاً لم يسبق له مثيل ، وظهرت قصص متحررة تهاجم البيروقراطية والطبقة الجديدة مثل قصة « الأحياء والموتى » لـ **سيمونوف** و « الكتان » لـ **ليونيدارييف** وقصة « ليس بالخيز وحده يحيا الانسان » لـ **لاديمير خودنيسيف** ، ثم ازدهر الشعر الغنائي وظهر اهتمام بالقصة القصيرة التي تكشف عن الخبايا الدائية .

وظهرت قمة الدعوة التحررية في شعر **ايفغوشينكو** و **فوزنيسينكي** و **فيتوكودوف** والشاعرة **أخمد وليتا** وفي قصة **اسكندر سولجيسين** « يوم في حياة ايلان دينوفيتش » التي تحكى في بساطة وبلا تكلف أو مبالغة

وامتدب سنوات الجذب الثقافي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى موت ستالين في ٥ مارس ١٩٥٣ حين اخذ بعض الادباء يحسون بداية عهد جديد ، عهد « ذوبان الجليد » الذي اخذ اسمه من اسم قصة « اهرنبرج » التي سجل فيها مأساة الخوف الذي هاناه الشعب خلال حكم ستالين .

ولم تكن هذه القصة بداية لعهد من الحرية الفسيحة للكتاب والمفكرين بقدر ما كانت بداية عهد من الصراع بين تيارين قويين : تيار يؤمن بالحرية الكاملة للادباء والفنانين ويتمثل في اهرنبرج وغيرا بالوفا وميخائيل زوشتشنيكو ، وتيار المحافظين المتمسكين بالقواعد الجيدانوفية . وقد تردد رأى المحررين قوياً في مؤتمر كتاب الاتحاد السوفييتي الذي عقد في ديسمبر عام ١٩٥٤ على لسان الشاعر **لوجونسكي** حين قال :

« على الأدب أن يعود الى معالجة المشاكل

والمنهج اللذين يتبعهما الفنان في تسجيل هذا الواقع ، والتنسيق بين أسلوبه وذاتيته ونظريته للحياة وسيلة تعبيره ، وذلك هو السر في أن الواقعية الاشتراكية تجمع خليطاً من الأعمال المختلفة الأسلوب والتي لا يربط بينها غير وحدة الهدف السياسي ، وهو الأمر الذي بلبل النقاد من غير الماركسيين في محاولاتهم لفهم خصائص مدرسة الواقعية الاشتراكية .

لقد فرق « جوركي » بين الواقعية الاشتراكية وواقعية القرن التاسع عشر ، بقيام الثانية على تحليل الأوضاع الاجتماعية السيئة والتنبذ بها ، بينما تقوم الواقعية الاشتراكية على إبراز الجوانب الإيجابية في المجتمع السوفيتي ، وتمجيد الإنسان خلال كفاحه من أجل تشكيل الحياة الجديدة ، وهو ما يعطى الواقعية مضموناً اشتراكياً .

ومن هنا نابع التزام الأدباء السوفييت بتأييد الدولة والدفاع عن النظام ، خارجين بذلك على التقليد الثوري الطويل الذي تميز به أدبهم في عهد القيصرية ، مهملين عناصر الصراع ، مبرزين الأمل والإيمان والمستقبل ، متجاهلين كذلك عناصر المأساة التي يقهر فيها القدر الإنسان ، مؤكدين قدرة البشر على قهر الهزيمة ، غير معترفين بعجز الإنسان وانكماش طاقاته ، طارحين جانباً مشكلة الفناء .

ولقد أحس « جوركي » بوجود مخاطر خفية لهذه الزمرة فحاول أن يتجنبها بالتوفيق بين الواقعية الاشتراكية وبين اتجاه رومانتيكي ثوري ، فنصح الكتاب الناشئين باختيار موضوعات تتضن صراعاً قد ينتهي بالفشل أو يموت البطل مع تمجيدهم الدائم للحماية ودوح التفخيم والبطولة ، غير أن هذه المحاولة قد أضاعت ليساً جديداً بين الواقعية والرومانتيكية .

ومع مرور السنين تدمر التيار الذي ينادي بحرية الفنان وتزايد جدد الأدباء الذين وقفوا

حياة واحد من الآلاف الذين ازدحمت بهم معتقالات العمل في المنطقة القطبية الشمالية .

على أن هؤلاء الأدباء ليسوا من أعداء نظام الحكم ولا من الناقمين على الشيوعية ، بل أن كثيرهم أعضاء في الحزب ، غير أنهم يمثلون تياراً يؤمن بأن حرية الفنان هي شرط تفتحه وتطور مواهبه ، يعطون الفنان الحق في تصوير الغفرة القائمة بين القيم النظرية وبين واقع الحياة اليومية ، ويقفون ضد النظرية القائلة بأن الأدب يجب أن يصور الجانب المضيء وحده من الحياة .

ولم يكن ستالين يورى التراب حتى اهتزت أعمدة نظرية « الواقعية الاشتراكية » التي كانت منهج الأدب والنقد الذي اكتسب قداسة العقيدة الدينية خلال عصره ، والذي كان يفرض على الفنان التمثيل الصادق للواقع خلال تطوره وتمجيده تجسيدا تاريخياً مرتبطاً بواجب التوعية العقائدية للعمال وتثقيفهم ثقافة اشتراكية ، وذلك حسبما جاء في قرار مؤتمر الكتاب السوفييت الأول الذي عقد عام ١٩٣٤ ، وهو المنهج الذي حصل الأدب السوفيتي إلى أدب تعليمي اختفت منه حرارة المشاعر الإنسانية في مآسيها الخاصة .



الواقعية الاشتراكية

على أنه من العسير أن نشين الأسس النظرية لمدرسة « الواقعية الاشتراكية » في كتابات النقاد الماركسيين أكثر من أنهم حددوا للأدب هدفاً رئيسياً هو توعية الجماهير سياسياً ، والزمو الشعراء والقصاصين والفنانين بالمشاركة في تشييد المجتمع الشيوعي .

لقد رأوا الفن الصادق المكاسب للواقع ، وحرصوا على تسجيله تسجيلاً مباشراً يخدم أغراضهم السياسية دون الاهتمام بالأسلوب

وكرثت مظاهر التجديد في مجال المسرح والسينما والفنون التشكيلية متنبئة من التحول الكامل من الأشكال الفنية التي ظلت سبجينة الواقعية الاشتراكية. بل لقد أصبحت هذه الواقعية الاشتراكية رمزاً للجمود الأيديولوجي الذي ينبذه الجيل الجديد المتحرر حتى قال **أيفتوشينكو** : « لقد أصبح الفن المعبر عن الواقعية الاشتراكية أشبه بمرية من عربات الجر مقفّض عليها في عصر الصواريخ » ، كما شبه الشاعر **فوزنيسنسكي** انصارها « بأولئك الجذبات اللاتي تساقطت أسنانهن » .

وأجاب **جورج سامبرائ** خلال ندوة نظمتها مجلة « **كلارتيه** » على التساؤلات من الوقت الماركسي الصحيح تجاه ماضي الحركة المسماة بالستالينية فقال : « إن لمة سبباً رئيساً تجاه الوقف هو إدراكنا لمسؤوليتنا أو لمسؤوليتنا المشتركة إذا شئنا تعبيراً أفضل ، ذلك أن الجهل الفعلي أو التجاهل المتعمد لا يفران شيئاً ولا يبرران شيئاً ، فهناك دائماً وسيلة للمعرفة أو على الأقل للتساؤل . أننا مسئولون مسؤولية مشتركة - حتى مع جهلنا الفعلي بالأوضاع - لأن هذا الماضي هو ماضينا نحن ، ولا يمكن لأحد أن يغيره . أننا لا نستطيع إنكار هذا الماضي ولكننا نستطيع استنكاره ، بمعنى أن علينا أن نتمتع جذوره حتى نقف على بقاياه ، وحتى نبني مستقبلاً يختلف عنه اختلافاً جليداً » .

« نحن في حاجة إلى أن يكون إدراكنا لمسؤوليتنا أدراكاً فعلاً ، وليس أدراكاً مقيماً . أننا مسئولون من هذا الماضي لأننا نقبل مسؤولية المستقبل ومسؤولية الثورة الاشتراكية على النطاق العالمي . وإن قراءة « يوم في حياة إيلان دينيسوفيتش » مثلاً لتحرك لنا إحاسيس ماثلة . ذلك أن « **سولجيتسين** » يبدأ بتعطيل هذه السداجة التي كنا نبتنع بها . لقد علنا من المسكرات النارية وكنا خيرين ، في حين نال الأشرار

ضد « الواقعية الاشتراكية » بوصفها قيداً يقل الأدباء من تصوير الحياة كما هي في واقعها اليومي ، وكان فضح خروخوف لانحرافات ستالين تلعيباً لوقف الأدباء المناادين بحرية التعبير والمناقشة والجلل الصريح ، وكتب **سيمون كيرساتوف** يقول في صراحة : « نريد الجراحة في التعبير بالكلمة والنقمة واللون ، وليفتح باب المناقشة على مصراعيه في كل مكان بدلاً من اللجوء إلى الهمس ، فقد يكون لمة أمر هام مقدر له أن يحدث » .

ودافع « **أهرنبورج** » عن الدعوى التي تمسك بالصدق في الأعمال الفنية معيداً إلى الأذهان قول **تشيكوف** « من اليسر أن يكذب المرء في الحب والسياسة والطب ، بل قد يكذب المرء على الله والناس ، غير أنه لا يمكن أن يكذب في الفن » . وقارن بين محاولة إخفاء الحقائق في الاتحاد السوفيتي وحرية التعبير الواسعة في فرنسا قائلاً : « ليس في الاتجاه الفرنسي حماس إجباري ولا همس خفي » .

وتردد على السنة الأدباء سؤال : « من هو الذي يملك الحق في توجيه الكاتب إلى ما ينبغي عليه أن يراه وما لا ينبغي له أن يراه أو يسمعه ؟ » .

ولم تلبث القصص السوفيتية أن خرجت على المنهج القديم في تصوير الشخصيات القيادية في المجتمع وحسب وبدأت تصور بسطاء الناس الذين يعيشون حياة متواضعة ولا يشغلون أنفسهم بالآفكار الفلسفية ، كما أخذت تكشف عن التناقضات القائمة بين فئات المجتمع المختلفة ومن نظرة البعض المتعالية إلى العمال ، وكبرياء طبقة المديرين وذلة الرؤوسمين وحقوقهم أمام رؤسائهم ويؤس العمال الذين يندسون ويتمابلون وسط السيارات العامة المزدحمة ، والطلبة الذين يلجأون إلى عمل الحمامين في محطات السكك الحديدية والنساء الواقفات في طابور طويل لشراء الأظعمة .

أذ تقرّر - على حد تعبير جدانوف عام ١٩٢٦ - « وضع الجبهة الأيديولوجية في صف واحد مع جميع قطاعات عملنا الأخرى » . وبالتالي كانت ثمة مصادرة لكل جدل ثقافي ، ولكل احتمال للمعارضة، ولكل صراع أيديولوجي » .

ويستطرد ساميران قائلا : « ليس من المتصور أن يكون الفضل في نشر كتاب مثل « يوم في حياة إيفان دينيسوفيتش » راجعاً إلى موقف حميد اتخذته أحد القادة السوفييت فلا شك في أن نشره جاء نتيجة لتلقائية لتطور الحياة الثقافية السوفيتية كلها . وقد أصبح من المستحيل أن ترضى نفوسنا بمجرد تصحيح الأوضاع الجائرة التي سادت في الماضي ، أو تنقبّل الاستبداد الواهي - سواء زاد هذا الوهي أو قل تبعاً لاتجاه الزعماء الحاكمين - فإن المجتمع الاشتراكي الذي تتزايد رفعته في حاجة إلى غير ذلك كله » .

ولقد عارض جرامشي (١) في أحد مقالاته التي كتبها في السجن الفكرة التي تعد الفن عنصراً من عناصر البناء الأيديولوجي وأداة من أدوات النغمية بقوله : « أن رجل السياسة يمارس عادة ضفطاً شديداً من أجل أن يعبر في عصره من عالم ثقافي بعينه ويدخل هذا النوع من النشاط ضمن إطار النشاط السياسي لا النقد الفني ، فلو كان الصالح الثقافي الذي تكافح في سبيله ، حقيقة خيئة وضرورية ، لازدادت رفعته دون ضفط ، ولمثر على فنانيه الذين يعبرون عنه . أما إذا حدث الممكن فمعنى هذا أن كتاباً وفنانين تألفين سيخطون على الورق وينقشون على اللوحات صورة عالم ثقافي زائف مختلف ... » (٢) .



مقاييم ، وهكذا كان المنطق والعدالة يرافقان خطانا ، ومع ذلك فقد رحل في نفس اللحظة بعض رفاقنا (ولعلنا كنا نفرهم ولعلنا كنا نقاسمهم تلك الخمسة عشر جراماً من الخبز الأسود) رحلوا لينضموا إلى « إيلان دينيسوفيتش » كي يشيدوا في مكان ما في أقصى الشمال مدينة اشتراكية وسط الجايد غير مأهولة إلا بأشباح هياكل الاسمنت المسلح . وتلك قصة تبدد كل أنواع البرادة والسداجة في نظر كل من يحاول أن يحيا حقاً في إطار نظرة ماركسية للعالم . ويبقى بعد ذلك أدراكه حاد وكامل للمسؤولية التي لا تقتصر على الماضي ، بل تشمل الحاضر والمستقبل أيضاً . وإذا كنت قد ضربت مثلاً بحدث « سولجينيستين » فهذا لا يعني أنه الصوت الوحيد ، ذلك أن أصواتاً كثيرة تشاركه بل قد تكون بعيدة المدى . أن صوت « سولجينيستين » ليذكرنا بأن الحقيقة ثورية دائماً ، وأنها مسئولون عنها أبداً ، وأنه لحنم علينا الآن بى هذا الصوت من التردد ، وعلينا نحن أن نصيح أن سكت هذا الصوت قسراً . وهنا أصود إلى « الواقعية الاشتراكية » لا واقعية « سولجينيستين » ، بل واقعية « جدانوف » الاشتراكية . يجب أن نعيد قراءته حتى نقيس هذا البعد الذي يفصل بيننا وبين أنفسنا ، والذي يفصل الماركسية عن الماركسية، يفصل حقيقتها الثورية النقدية عن تجسيدها البيروقراطي . لقد ساد نوع من العلاقات بين السلطة الحاكمة والأدب السوفيتي خلال العشرين عاماً التي بدأت بمؤتمر السوفييت الأول في أغسطس ١٩٣٤ والذي أنهى فترة البحث والجدل الثقافي في الاتحاد السوفيتي ، وأستن منهجاً في التوجيه الإداري للثقافة من طريق القرارات والقوانين،

(١) جرامشي مفكر شيوعي إيطالي وكان سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي الإيطالي قبل توليها .

(٢) التي جورج ساميران هذا الصديق خلال التمدد التي نعلمها مجلة « كلارتيه » مناقشة موسوع « فيم يستقيم الأدب ؟ » .

سقيم ، فقد أصبح هذا العالم يمرور الأيام شبيهاً بالمالم الواقعي ، كما أصبحت شخصية البيروقراطي البغيضة في مسرحية الحمامات « لماياكوفسكي أكثر واقعية وبروزاً اليوم من أيام كتابتها عام ١٩٢٨ ، حتى أصبحت اليوم تستثير البيروقراطيين لأنهم يتصرفون فيها على أنفسهم ، وبأنوا يهاجمون العمل منكبين واقعيته مطالبين بتحويله وجعله أكثر شاعرية .

إن الرفض العاسم لكل ما ليس واقعياً جمود يضعف الواقعية ويلقي بظلال من الغموض على قضايا مستقبل الفن الأساسية أى قضايا التراث الثقافي ، فكيف نرفض اليوم ما يمكن أن يكون شديداً كبيراً عن الواقع التاريخي يدعو الحرس على تراث ثقافي متميز للأجيال القادمة . إن تغير نظرة المالم الاشتراكي القديمة « لكافكا » ، يدل على أنه لا يمكن الدفاع طويلاً عن موقف سلاج ، كما أنه يملؤنا ثقة في مستقبل الفكر الإنساني .

ويضع لنا أراجون قانوناً جديراً بالتقدير حين يقول :

« يجب أن تناقش قيم الفن بغير أسلوب الحروب الأهلية أو العالمية . حقاً إن نمو الفكر الإنساني والثقافات الوطنية رهن بالمناقشات العنيفة ، غير أن هدف الدولة تجاه الفرد هدف مختلف . سوف يظل الفنانون واقعيين وغير واقعيين - يتعارضون وينكر بعضهم بعضاً ، لما يمكن أن يقوم التعايش السلمي بين الأيديولوجيات ، كما أن التعايش السلمي في الفن هراء شبيه بمحاولة توحيد الفكرة بالقوة واخضاع الابتداع لتوانين جائزة » (٣) .

لقد نشأت القصة الواقعية من القصة الخيالية بعد تعديلها وحذف كل ما يعوق سرد

والقصة بلا قيود

كذلك وقف كثير من الماركسيين الاوروبيين وراء هذا الاتجاه التحرر المادي للواقعية الاشتراكية وكان لوي أراجون الشاعر الفرنسي أحد هؤلاء الأدباء الذين أعلنوا في شجاعة تحملهم للمسئولية ، فدافع عن قيام وجهات نظر مختلفة داخل إطار مفهوم نكرو مام سائد في دولة ما خلال عصر معين ، وأعلن انتهاء التطبيق العقائدي الجامد في مجالات العلم والتاريخ والنقد الأدبي ، وانتهاء عصر تقديس النصوص التي كانت تستخدم في تكويم الأفواه ، مثل رأى اتجلف في بلز الله الذي كان يستغل في تحطيم قيده من الأدباء .

وقد تملك أراجون بواقعية في الفن لا يعرف الحدود ولا القيود فقال : « ما أكثر ما تؤدي كلمة « الواقعية » إلى خلط بين المعاني ، بل أن بعض كبار الفنانين يفضونها رغم أن أعمالهم الواقعية هي التي خلدتهم . وكان هنري مالميس - المصور الانطباعي الفرنسي - يقول أنه ينطلق من الواقع الذي لا يمكنه الاستغناء عنه ، ومع هذا فقد كان يكره التفوه بكلمة الواقعية . وقد يعد البعض كلمة « الواقعية » وصمة عار ، ولكنها بالنسبة لي موقف من الحياة والفن ، بل هي مغزى حياتي وفني ، ولست أنظر إليها على أنها ذوق سائد ، كما أنني لا أخجل من واقعيته لأن أعداءها يتهمون أعيادها بتفاهة انتاجهم . وأنا لم أولد واقعياً ، ولم يهبط على وحي بالواقعية ، بل أن خبرة حياتي هي التي جعلت نكري يتخذ هذا الموقف الذي قد يعرف الناس يوماً كم بدلت في سبيله .

على أن الزمن قد ساهم في تصحيح نظرتنا إلى بعض الأشياء ، نظرنا إلى العالم الذي كان يصوره كافكا والذي كنا نمده انتاج خيال

فيسيطر الخيال على الواقع بدلا من سيطرة الواقع على الخيال .

ذلك ما فعله « أراجون » في قصته « انها الحياة » التي اتخذت مادتها من الخيال ، ولم تصبح الأشياء الواقعية والمرئيات بل وحياته هو الا انعكاسات للخيال الذي فقد جانبته المنوى . ومن اجل هذا سمي « أراجون » القصص بالأحلام المشتركة للبشر ، فما تكاد القصة تنتهى حتى تتلاشى كالحلم وتصبح جزءا من عالم خيالي لا يموت فيه الأبطال من أمثال أوديب وهملت وتريستان ، بل يعودون ثانية في إطار جديد وتحت أضواء جديدة ويعيشون دائما في ذاكرة البشر .

وهكذا يتضح بجلده ان النظرة التي تقسم الفن الى نوعين (البورجوازي والاشتراكي) تقسيما حادا متقسما قد مدل منها في جميع أنحاء العالم تقريبا بما في ذلك النقاد الماركسيين انفسهم .

• • •

مفهومان للفن

وقد كشف الفيلسوف الفرنسي « روجيه جازودي » عن وجود مفهومين محددين ومختلفين عند النقاد الماركسيين ، أولهما هو المفهوم الجدائفي الذي ساد في عصر ستالين وثانيهما هو المفهوم المتحرر الذي ظهر منذ عصر ذوبان الجليد . وقد تبني المفهوم الأول وعرض دقايقه المفكر المجري جورج لوكاتشي في كتابيه « نظرية الرواية » و « علم الجمال » ، بينما تبني الآخر وشرح أفكاره الأساسية الكاتب النمساوي أرنست فيشر في كتابه « ضرورة الفن » وهما مفهومان مختلفان لطبيعة الفن والت نقد ووظيفتهما ولماير القيمة النقدية ولما لة الفنان بالجماهير .

الأحداث ، ومع ذلك فما زلنا نعد القصة جزءا من الخيال ، فنحن لا نقاب المؤلفين على قتل أبطال قصصهم ، لأنها شخصيات لم تتجسد الا في الخيال . لقد يبرز الخيال على انه بطل محدد للقصة من الاطارات الجامدة التي تعوقها باسم الواقع والاشتراكية ، وأصبحت القصة عالما مختلفا من عالم الواقع لا نطبق عليه قوانين الواقع ولا نطالب بأن يكون تسجيلا له . انه تسجيل لجزء من حلم البشرية الكبير .

وقد قدم « أراجون » مثالا رائعا لخروج الكاتب الاشتراكي من اطار الواقعية الاشتراكية ، بل لقد ناقش مسألة الواقعية نفسها في قصته الأخاذة « انها الحياة » (١) فليست الحياة في نظر « أراجون » واقعية خالصة ، فالخيال يشكل جانبا كبيرا من حياتنا . وليست قصته هذه الا قصة رجل يحيا في الواقع بقدر ما يحيا في الخيال ، وما تكاد زوجته المغنية تبدأ في الفناء حتى يطوف العالم كله وهو في مكانه ، بل ان زوجته نفسها لاتعامله على انه ذلك الانسان الذي يحيا امامها بل تعامل فيه تلك الصورة التي كونتها في خيالها عنه ، والصورة التي احبتها منه او التي احبت ان تراه فيها . وتظل القصة تنتقل بين الواقع والخيال ، بين الانسان المرئي وبين صورته التي تسكن القلب والحياة حلم ، فساعات اليقظة قصيرة يحيط بها النوم . والانسان كائن مصنوع من نفس النسيج الذي صنعت منه الأحلام ، وكما نصنع نفس أحلامنا فاننا من صنع هذه الأحلام . وكما ان الحلم ضروري لنا كالب ضروري أيضا . انه شيمة الانسان ، وليست القصة الا أرقى أشكال الكذب لأن الانسان يستطيع بفنسه القصة بلوغ الحقيقة . وما أكثر ما يصنع الكتاب من خيالهم وأما حين يحاولون خلق اطار للشخصيات التاريخية مثل هاملت أو عطيل ،

نفسها التي تستخدم في تقويم المعرفة **وأولها :** « **الشمول** » ، فالعمل الفني الأهم هو الذي يصبر من الحقيقة في شكلها الشامل ، ومن هنا كانت أعمال **بلزاق** نموذجاً للواقعية لأنها ترسم لوحة متكاملة للمجتمع الذي عاش فيه ، بينما طرد **كافكا** من حرم الواقعية لأنه عبر في رواياته « **كالتلمذة** » و « **الحاكمة** » عن جانب جزئي من الحقيقة رغم أنه كان جانباً أساسياً وهاماً ، وهو السر الذي جعل **لوكتنشي** يأخذ من « **كافكا** » موقفاً سلبياً حين قارنه بتوماس مان في كتابه « **مفري الواقعية النقدية** » .

أما أصحاب المفهوم الآخر الذي يعد الفن شكلاً من أشكال الفعل ، فلا يتخذون من الشمول مقياساً ، فرأى أرنست فيشر أن كافكا وبرخت يصوران عالمًا ذا مفزى ، وأن كل ما بينهما من فارق هو أن برخت يرى ملائمة المستقبل بينما لا يتعدى كافكا حدود الانسلاخ من المجتمع القائم والاحتجاج عليه .

وتمثل مفهوم « **فيشر** » من الفن على أنه شكل من أشكال العمل يصل إلى تحديد موقف جديد من علاقة الفنان بالجماعية دون عبادة العفوية القريبة من الفكر الاشتراكي بدموى ضرورة إضفاء الطابع الشعبي على الفن ، مستأنساً برأى برخت الذي يقول « **إن المقياس الحقيقي لاحتراماننا للمشاهدين هو عدم الاقلال من شأن ذكائهم** » ، فليس احترام الجمهور في أرواح مشاهره البدائية » .

غير أن اعتبار الفن مجرد شكل من أشكال المعرفة يقصر وظيفته التربوية على مجرد التعليم المباشر ، لهو مما يقيد انطلاق الإبداع والخلق ، ويؤكد مفهوماً للنقد يتخلف من ارتباط العمل الفني بالأهداف العاجلة للقوى التقدمية معياراً لقيمه ، حتى بات النقد يتهمون كل فنان لا يرتبط بهذه الأهداف بالانحطاط .

وقد أوضحنا ضيق النظرة التي تتعمك

فيعتبر جندائوف ولوكتنشي الفن مجرد شكل من أشكال المعرفة ، فهو عندهما انعكاس لحقيقة موضوعية معينة من الممكن التعبير عنها بلغة الفكر المجرد ، وهو مفهوم يقلل من شأن الجانب الإيجابي للمعرفة ، ويؤدي إلى تعريف الواقعية تعريفاً ضيقاً دون إبراز الفكرة الأساسية في نظرية المعرفة عند « **ماركس** » وذلك بجعل التجربة مصغراً ومقياساً للمعرفة . بينما يعد أرنست فيشر **الفن أولاً شكلاً من أشكال العمل** ، وهو ما يستدعي وجود معرفة سابقة وما يعنى إبراز مضمون الفن على أنه عملية خلق إبداعي لا عملية محاكاة للطبيعة ، وما يجعل مهمة الفنان مهمة إنسان يبحث ، لا مريباً يعلم ، مؤكداً أن المادية الجدلية تعطي الأولوية للتجربة على الانعكاس ، وتضع المبادرة الخلاقة للإنسان في المكان الأول .

فالعمل الفني ليس مجرد نسخة من الحقيقة الموضوعية ولا مجرد إسقاط للذات الداخلية ، بل هو تعبير عن علاقة حقيقة بين الإنسان والعالم ، من علاقة إيجابية لا يفقد فيها الفنان ذاته . والفن إذن بناء وإعادة بناء للواقع الاجتماعي على مستوى إنساني ، وكل عمل فني هو « **نموذج** » لهذه العلاقة وتصوير للواقع يعبر من أسس العلاقات الإيجابية بين الإنسان والعالم في لحظة من لحظات التاريخ . ومن هنا أكد « **فيشر** » الدور الأساسي الذي تلعبه العلاقات الطبقة في تكوين هذه النماذج لعلاقة الإنسان بالعالم ، ونظر إلى مدارس الفن المختلفة التي سادت الغرب على أنها ردود فعل مختلفة من الفنانين حيال العالم الرأسمالي الذي تجرد من المضمون الإنساني ، كما أنها تعبير عن انتقاد هذا المفزى الإنساني واحتجاج عليه بدرجات متفاوتة .

على أن اختلاف المفهومين لطبيعة الفن يؤدي إلى اختلاف في تقدير وظيفته أيضاً ، فالمفهوم الذي يجعل من الفن مجرد شكل من أشكال المعرفة يقيس قيمة الفن بالمعايير

الواقعية الاشتراكية لا يمكن لها أن تستغنى عن كونها واقعية نقدية في الوقت نفسه ، فالانتماء الأصلي الى المفهوم الاشتراكي والى الحركة التاريخية المتجهة نحو الاشتراكية لا يمثل مبرراً لطمس الوظيفة الأساسية للفن التى هى ليست مجرد اشاعة الاطمئنان بقدر ما هى إثارة القلق وإيقاظ روح المسؤولية تجاه العالم . يقول برخت : « لا يمكننا أن نصور عالم اليوم لانسان اليوم الا اذا صورناه له على أنه قابل للتغيير » .

ويشارك أسلوب « برخت » في تقديم الصراعات الاجتماعية بشكل مبسط في قالب امثلة ، مع أسلوب « كافكا » في كثير من السمات ، غير أن موقف الكاتبين العظيمين من الحياة يختلف كل الاختلاف ، فموقف « كافكا » هو موقف تردد وحيرة ، فهو يأخذ جانب من أهين أو أصيب بضرر ضد من يسعون بأيديهم زمام السلطة ، وهو يناصر الشعب الا أنه لا يؤمن بقدرته على تغيير العالم ، فوراء كل أمل جديد يبرز في ذهنه يظهر هاجس من الخوف ، ووراء كل اجابة على سؤال يرلد تساؤل جديد . على حين أن « برخت » لديه الشجاعة على أن يجيب عن كل التساؤلات ، فمصرحياته الزمنية التى تعكس حالات أو امثلة معينة هى مؤلفات تعليمية ارشادية ، وهو يؤمن بإمكان تغيير العالم لكى يصبح أفضل مما هو عليه واقرب الى المنطق . ولقد أدرك بدوره أن كل اجابة تقودنا الى سؤال جديد ، وأن ليس ثمة شيء في هذه الدنيا يمكن اعتباره آخر المطاف ، غير أنه على خلاف « كافكا » لم يجد في هذا ما يشل الإرادة بل وجد فيه حافزاً على الاستمرار .

وبينا آمن « كافكا » في وحدته البائسة بأن ليس ثمة بارقة أمل في تطور الانسانية وانطلاقها الى ما هو أفضل ، وأن هى الا أشياء تكرر على نفس النسق إبد الأبدن ، آمن « برخت »

« بالبطل الإيجابي » الذى يجرى مؤلف القصة على لسانه آراءه المعبرة من الملمه بقوانين تطور المرحلة التى يعيش فيها ، وراينا مدى ما أحدثته من تخريب في الأدب السوفيتى . وقد أوضح « برخت » في جراءة أن « البطل السلبى » قد بلغت نظرنا فى القصة أكثر مما بلغته البطل الإيجابي ، لأنه يملك النظرة الناقدة . وليس في هذا انكار لدور الفن التربوى بل هو اعتراف بمستوى خاص يؤدى فيه الفن وظيفته التربوية ، وذلك باستبعاد خلق علاقة مباشرة بين الضرورات السياسية وبين الإبداع الفنى ، واعطاء السياسة مضموناً واسعاً هو الاسهام مع قوى التقدم في بناء انسان الغد . وهذا يحمى الأدب من ضرورة تصوير كساعات الحركة اليومية وإبرازها ، ويحوط الى عمل يزد من وعى الانسان ببلاته ويقدرته على تغيير المجتمع وتغيير نفسه ، وهكذا يتحدد دور العمل الفنى لا في اضعاف المثالية على الحاضر والمستقبل بل في تنمية الاحساس لدى الانسان بضرورة تفوقه على نفسه ، ويصبح معيار عظمة العمل الفنى قدرته على التمييز من العالم الجديد المتفتح ، والذى نحس فيه بوجود الانسان المتفوق على نفسه ايما كانت المرحلة التاريخية ، حتى لو كانت موهلة في القدم ومختلفة تماماً عن المرحلة التى نعيش فيها ، وهذا هو السر في أن شخصيتى بروهيشيوس بكريالته والتيجونا القاتلة : « ولدت ليعمر قلبى بالحب لا بالكراهية » ، تهزان مشامرا حتى الآن لانهما يكشفان داخل المجتمع المبودى القديم الذى يكسان ظروفه من عظمة الانسان وبئله وقدرته على التفوق على نفسه ، ويحركان فينا روح التطلع الى مصر أفضل .

ولا شك في أن هذا المنطق يرفض وضع معيار حاسم يضع الشر في جانب والخير في جانب آخر ، ويفصل بين الانحطاط والتقدمية ، بين الواقعية والرومانتيكية ، أو بين الواقعية النقدية والواقعية الاشتراكية . في حين أن

الثقافة التجارب الإنسانية

اعترف أنني اطلت الحديث عن التجربة السوفيتية وقد فعلت ذلك أدراكاً من أهميتها، فهي أهم تجربة تنتمي إلى العالم الاشتراكي . ولقد اضمحلت الأفكار التي كان أصحابها يربطون الفنون وربطاً أعمى بالأنظمة الاجتماعية والفترات التاريخية ويستبعدون كل استقلال نسبي للفنون والأفكار عن النظم الاجتماعية ، ويعدون هذه مجرد انعكاسات لتلك حتى قالوا بأن الأنظمة المتدهورة لا تسفر إلا عن فنون متدهورة . وقد أثبت الاستقراء خطأ هذه الفكرة ، فقد رأينا أعمالاً فنية وفلسفية عظيمة تولد في أكثر فترات التدهور مثلما تألق فن اشوربانيبال في فترة اضمحلال ونهاية الإمبراطورية الآشورية ، ومثلما ظهرت الانطباعية والتكعبية والحشوية ولوحات سيران وفان جوج وكتابات كافكا وديول كلوديل في فترة تدهور الرأسمالية وتفكك النظام الاستعماري في أوروبا . فالواقع أن تاريخ الفن ليس في حقيقته تاريخاً للوعي الذاتي بقدر ما هو تاريخ للخلق والإبداع الذاتي .

وإننا لا نسلم بوجود حدود فاصلة تقسم الفكر العالمي إلى شطرين أحدهما رأسمالي والاخر اشتراكي . ذلك أن الفكر والثقافة لا يمران الفواصل والحدود ، وليس النظام الاشتراكي السائد اليوم في شرق أوروبا إلا نتاج النظرية المادية الجدلية القائمة على الوعي بالانقضاء وقوانين تطور التاريخ التي أبدعها مفكر من أبناء البرجوازية الفرنسية هو كارل ماركس ، الذي عرف بعقيدته كيف يستخلص من الظروف التاريخية التي كانت تعيش فيها برجوازية أجنبية مذهباً يتيح الخلاص من التسلط والعقم ويصل إلى شكل آخر أكثر تحرواً وتطوراً . ومعنى هذا أن الماركسية

بالجديد الذي لا بد وأن ينشأ ، وآمن بالتصدي لكافة التحديات (٥) .

وفي رأي الشخصي أن **بيتر فايس** مبدع المسرح التسجيلي نموذج لكاتب يؤمن بقضية الإنسان دون ارتباط بمذهب سياسي معين ، فهو يرى أن على الكاتب أن يتخذ موقفاً وأن يحس بمسئوليته في رد العالم إلى حالة الإتران العقلي حين يطغى عليه الجنون ، لأن الفن يمتلك قدرة على تغيير الحياة التي يفقد بدونها هدفه ، ولأن الفنان يستطيع بفنسه والتجريب أن يكشف مواطن الضعف في الواقع لئلا تروى رغبة التغيير في نفس المتلقي .

على أن هذا الالتزام من جانب فايس ليس الالتزاماً حراً ، فهو لا يتقن في أي نظام من النظم الاجتماعية ، ولا يطلب من الكاتب تقديم حل واضح أو اقتراح نظام اجتماعي بديل ، ويريد ذلك بعدم وضوح المعالم ، ولكنه يؤمن بأن ممارسة الكتابة يمكن الكاتب من أن يكشف موقفه ويحدد اختياره . وقد انتزع فايس من التاريخ والواقع شرائح طبيعية يعيد عرضها على خشبة المسرح في محاولة لاكتشاف أبعاد أعمق للحاضر الذي نعيشه اليوم، واختار في وضع حواراته لمسرحيته « التحقيق » الأسلوب الشعري حتى يعلو بالأحداث الواقعية إلى مستوى القضايا العامة ، وحتى ينجح الماضي في لقاء الضوء على المستقبل دون ما تحديد غير انارة الطريق . كذلك حققت مسرحية « مارا - ساد » نجاحاً مالياً لأنها نقلت إلى أعماق الإنسان وناقشت قضية الحرية في شكليها الفردي والاجتماعي في حياد يتميز باخلاص ومحاولة النفاذ إلى النفوس البشرية . وقد مثلت مسرحيات بيتر فايس الألمان في شطري ألمانيا الشرقية والغربية بنفس الحماسة والنجاح .

• • •

الطبيعة ويفسر نفسه بتغييره الطبيعة ، وبذلك يغدو كائنًا مختلفًا عن الحيوانات الأخرى التي يقف عملها عند حد التأقلم مع الطبيعة والتكيف بقوانينها .

يقينًا أن الإنسان لا يتخذ قراراته ولا ينشئ إبداعاته بشكل تصفي طليق خاضع تمامًا لهواه ، فعامل الإنسان وإبداعاته مرهونة بالتراث الإنساني السابق كله ، وهو ما لا يعنى كذلك أن الإنسان ليس إلا حلقة بين الماضي والحاضر وحسب ، بل أنه يأخذ من الماضي زاده ويصدر في الحاضر حكمه متحملًا مسؤوليته أمام الأحداث مؤمنًا بأن قراراته ليست ثمارًا لنبت الماضي وحسب ، بل مؤمنًا بقدرته على خلق مستقبل جديد بكل ما يحققه من إمكانات جديدة ، ويفضل تميزه عن مواد الخامدة الخاضعة لقواعد علوم الأحياء والطبيعة والفلك ، ذلك أن حياة الإنسان ليست حياة بيولوجية وحسب ، بل أنها تتحول إلى حدث تاريخي حينما يصنعها الإنسان من القرارات الحرة والإبداعات الخلاقة . والعمل الإنساني - على نقض ما يجرى في الأشياء المادية - هو عمل يسبقه وهى بالهدف وتنسيق لمشروع يضع الإنسان بنفسه قوانينه ، وأعظم عمل تتجلى فيه إنسانية الإنسان هو العمل الفني ، لأن الإنسان لا يقدم عليه إلا إذا اتخذ قرارًا مؤكدًا به ذاته كخلاق مبدع .

أن حرية الإنسان الوحيدة الباقية هي حرية الإبداع ، وهى الحرية التي يملكها الفنان والأديب والشاعر . ومن هنا كانت هذه الحرية دعامة المستقبل الجديرة بالمحافظة عليها . فلو لم يبق إلا الرجال الذين يخضعون في سلوكهم لمطالبات التطور الآلى أرجعنا إلى الوراء وهبطنا من مرحلة الحرية والمسؤولية الإنسانية إلى عقم الآلة وعدم مسؤوليتها ، وأنه لهيوط يعوق تطور الحياة . غير أن الفنانين والأديباء يقومون بمهمتهم في دفع حركة التطور ، وأن كانوا يدفعونها بطريقة متطرفة في بعض

ليست في حقيقتها إلا نتاجًا للعالم الذي خلقه الفكر البرجوازي خلال القرن التاسع عشر والأخيرًا جديدًا من الحضارة الغربية .

وعلى حين لا اعترف بوجود عالمين متعارضين ، إلا أنني في الوقت نفسه لا أسلم بوجود وحدة فكرية ونظرة متشابهة للحياة واتفاق على المسائل الرئيسية بين مفكرى الرأسمالية والاشتراكية ، وإنما أرى أن هناك شطرين متقابلين يتكاملان في « تركيب موحد » على وفق منطق هييجل استاذ ماركس . ويحسن أن نقول أن هناك اتجاهين لا عالمين ، فنحن نجد الاتجاه الماركسي والاتجاه البرجوازي في كل من الشرق والغرب ، ولم يعد ممكنًا أن نرى إنسانًا ذا نظرة برجوازية خالصة ، لأن الماركسية تركت الرها في الفكر البرجوازي ، حتى أننا نجد في الغرب شخصيات كبرى تعيش لأهداف تقدمية خالصة . وإذا كانت قد بقيت في الغرب شخصيات تقليدية في فنها وفكرها فقد بقي مثيلها في كل بلاد العالم .

وليس الهدف من وراء أية دراسة للعمل الفني - كما يقول روجيه جاريودي في كتابه « ماركسية القرن العشرين » - الزام الفنان بالتعبير في أعماله من حقائق ثابتة وأخلاقيات مقدسة ، بل دعوة الفنان إلى المشاركة في بناء مستقبل الإنسان ابتداء من الوعي الذي بقوانين التطور التاريخي في عصرنا ، ومن الوعي الحاد بمسؤوليته الشخصية حيال ذلك التطور . وليست توعية الفنان بذلك إلا معاونته له على أداء دوره الذي يتلخص في إيقاف وهى الناس سواء كانوا من الناس العاديين أو من الفنانين الخلاقين المبدعين .

إن إدراك الإنسان لقدرته على الخلق ، يعطى للزمن عنده دلالة وإيقاصًا جديدين ، ويصبح للطبيعة زمنها الذي يقاس بالتغيرات التي تجري في المادة ، على حين يصبح للإنسان زمنه الذي يقاس بإبداعاته بوصفه كائنًا يغير

الخلق والإبداع ، فائز عالم بما أبدعته يده مستخدماً في خلقه فكره ويدبه والخامات المتاحة له على الأرض . أن ما أبدعه الإنسان من فنون على مر التاريخ كان عنصراً هاماً ، وركيزة أساسية في ارتقاء البشرية . ولا نشك لحظة في أنه لولا وجود الإنسان على الأرض ، لبقى كل شيء في هذا الوجود خاملاً هامداً على صورته الأولى .

ونحن إذا تتبعنا تطور الفنون على مر العصور ، لكشف لنا ذلك من اتجاه الإنسان نحو تحقيق مزيد من الحرية ، وأن كبار الفنانين كانوا أكثر حرية من غيرهم . وقد أكدت الحياة عظيمة هؤلاء الفنانين بتخليد أعمالهم في ذاكرة البشرية ، وتميزت أعمالهم التي سميها بالروائع وأصبحت الأعمال الأخرى بمثابة التربة التي نمت عليها هذه الروائع .

وليس الفنان في الواقع إلا تجسيداً للحرية والإبداع اللذين جملاهما يظهر دائماً باحترام المجتمع على أنه يمثل الطليعة الخلاقة ، وليست مهمته الأولى إلا تأكيد حق الإنسان في الحرية .



حرية الفنان وتأثير العصر

ولكن هل يمكن أن يكون الفنان حراً؟ وهو في الوقت نفسه ابن عصره ؟ يقول رينيه ويج فيلسوف علم الجمال في تحليله للفن الحديث « هناك قوانين تلقى الضوء على عصرنا لتحفظها وراء أعمال الفن التجريدي والسيرالي ، ووراء ذلك الصراع الذي يقوم به الفنان أحياناً ضد هذه القوانين دون أن يعي مر صرامه ولا شكله . والحقيقة أن معالم الشعر والفن يختلف من عالم السياسة والعلم . والأمير الذي يميز بين هذين العالمين هو أن الفنانين والشعراء والكتاب يمكنون القدرة على الإبداع

الأحيان . ولعل تطرف الفن الحديث اليوم هو تعبير عن ضراوة الصراع ضد التطفل الذي يفرضه العصر الآلي في مجال الحرية الإنسانية . والحقيقة التي ينبغي أن يؤمن بها الجميع هي أن حرية الإبداع ليست حق الكتاب والمفكرين والفنانين فقط بل هي واجبه أيضاً ، لأنها وظيفتهم في المجتمع . ولهذا لا يجوز أن نضحي بالفنان لأن رسالته هي الإبقاء على شمس الحرية في مواجهة متطلبات التقدم .

فالحرية في واقع الأمر هي هدف الحياة الإنسانية وذروة انتصار الإنسان ، وأن تتبع ظهور الحياة على الأرض وخطوات تطورها ليكشف من أنها ليست إلا نزوماً متصلاً نحو الحرية . فالجماد لا يتشكل ولا يتحرك ولا يتغذى ، ومن ثم فلا معنى للحديث عن الحرية حين يعرض ذكره . أما النبات فهو في حركة ميكانيكية ذاتية لا ينتقل من مكان إلى آخر ، ولا ينطوى على غرائز أو مركز عصبي ، بخلاف الحيوان الذي يضم تكوينه كل هذه التعقيدات الخلقية ، ويملك قدرًا ضئيلاً من الحرية تتمثل في قدرته على الحركة ، والانتقال من مكان إلى آخر غير مقيد بالأرض ، والاستجابة لفرائره بحيث يمكنه أن يظفر بمكان ثقل فيه الأخطار أو تزداد فيه فرص الاستقراء ، أو باليف يأسى إليه ويختار مكاناً صالحاً لانجاب النسل وروايته حتى يشتد عوده وينطلق في الحياة . ولن نعرض هنا لمدارج التطور بالنسبة للنبات أو الحيوان ، فليس هذا هو مجال بحثنا ، وإنما نتكلم من الحرية ومدى تمتع الكائنات بقدر منها ، فالإنسان وهو أرقى أشكال الحياة على الأرض هو الكائن الوحيد الذي ازداد رقيه خلال السنين فيزيائياً ونفسياً وعقلياً ، حتى بلغ مرحلة حرية الاختيار ، حرية اختيار القيم والمقائد والسلوك ، التي جعلت أحسن ما تكون في إبداعه للأعمال الفنية التي لم يقصد من ورائها - حين اكتشف ميله إليها أول الأمر - نقصاً ذاتياً وإنما تأكيداً لحيته . لقد حركت الحرية ميل الإنسان إلى

الدولة الفنان لاهداف عاجلة فانها تكون بذلك قد قفمت ثروتها كلها للحاضر معرضة مستقبلا للخطر الداهم . اما اذا ترك الشعراء والفنانون احراراً يتحدثون بلغتهم الخاصة على هوامهم فانهم يعينون المجتمع على رؤية آفاق ابعد ويقدمون مساهمة كبرى ، وهي المساهمة التي ينبغي ان تنبع من نفوسهم دون ضغط او توجيه . والدولة الحكيمة هي التي تتيح للفنان فرصة التفاعل مع مشاكل مجتمعه مطلقة له حرية الابداع والتعبير .

وقد كتب بوسيه يقول « ينتزع المختار من بين كتل الجماهير كي يقودها ، كما تنشق الأشجار راسية من الأرض الأفقية ، ويموت الفنان الذي لا تنفوس جلوده وسط الجماهير كما تموت الشجرة التي لا تنفوس جلودها في أعماق الأرض . فالفنان الحق لا يحيى الا بواسطة الجماهير ، والفنان الذي لا يعبر من مواطنيه فنان زائف . لم ان دور الفنان الاسامي هو الارتقاء بالناس » .

ان طريقة رؤية الفنان مختلفة عن رؤية غيره ، فهو لا يتعامل مع الفكر الواضح كما يتعامل السياسي والصالح ، وانما يتعامل مع مشاعر واحاسيس غامضة ، ومن هنا كانت رؤيته أكثر غموضاً وأقل خضوعاً لميكانيكية الحياة العملية ، غير أنه يستطيع مع ذلك ان يرى أشياء لم تتحدد بعد تماماً لأنه يستشعر كثيراً من الأشياء بصحة قبل عقله .

ويؤكد تطور الفن التصاق الفنان الدائم بالحياة المعاصرة وتعبيره من عصره ، حتى حينما يأخذ موقفاً معارضاً له ، غير ان الفنان العادي هو الذي يلتمح بعصره بطريقة مباشرة ، في حين ان الفنان العظيم هو الذي يسبق عصره ، فان رهانة حس الفنان تجعله يفهم مغالطات عصره من مجرد لمحة تومض لناظريه .

ولقد كان ايماني بحرية الفنان المطبوع وانرها على تنمية مواهبه هو الركيزة التي

وتأكيد التقدم الانساني عن طريق خلق اشياء جديدة ، وليس بوسع الانسان خلق اشياء جميلة وجديدة الا اذا كان صاحب عقل وذوق .

واذا كان رجل العلم يشرح الأشياء الموجودة ويصل على تطوير قدراتنا المادية ، فان رجل السياسة يخطو خطوة أكثر رقياً لأنه يقوم - بجانب دراسته للأشياء الموجودة - بدراسة الأشياء التي يجب ان توجد ، وبمحاولة تعديل البناء الاجتماعي لضمان تطور المجتمع وتقدم الإنسانية ، في حين ان الشاعر لا يفكر بطريقة السياسي بل ينصت الى صوت الفرائز الدفينة في أعماق الانسان والتي تنزع الى الحرية ، وهو ما يفرض عليه ان يتجاهل المألوف القائمة كلها لانها تربطه بالحاضر مع انه رجل المستقبل . والفنان كالشاعر متنبئ به يرى الفرد وان لم يعرف ما يرى ، مشغول بفرائز الحياة البيولوجية والعقلية يكشفها للآخرين دون ان يفهمها أحياناً . ولهذا فان علينا ان نترك رجل العلم يدرس العالم المادي والبيولوجي ، وان نكل الى رجل السياسة ونظم المجتمع بكل ما يملك من صفاء ومرونة ، وإزاحة ما يعترض تقدم الانسان من عقبات الانانية والاستغلال . وان نترك الفنان يتنبأ كالمرآف ، وينهض برسالة يصعب أحياناً فهمها وان حققها المستقبل الذي يولد مع التفاعلات الفنان والكاره . فلن انا خفتنا التفاعلات الفنان العظيمة داخل اطار الأفكار الشائعة في عصره لفضيحنا بالمستقبل من أجل الحاضر ، فالمستقبل لا يطل الا عبر الأبواب المفتوحة .

يعمل السياسي والعالم في حقل الحاضر وبعيدان للمستقبل ، على حين يغمض الشاعر عينيه عما حوله لينصت الى صوت الحياة المتدفقة في أعماق الانسان . فللندع له الحرية كاملة في الانصات والابداع ، ولنحاول ان نصف دورنا لهما سانه وان نفهم ما يقول » .

ومن هنا نرى ان الفنان الحقيقي هو الفنان الحر ، فاذنا سنخترت

الرأهية والرخاء المادي ، ولو خرج عصرنا عن شواغله المادية والاقتصادية وعن العلم الفيزيائي الى حياة الانسان الداخلية وفرازه الدفينة التي تنشد الحرية ، وقدم للفنان معاني روحية لأصبح من حقه توجيه الفنان ومطالبته بأخذ موقف أكثر وضوحاً وانتظاماً ، أما استخدام الفنان لغفر أهداف الفن الخالصة ، فهو تشويه لعمل الفنان . ان عصرنا لا يملك ما يعلمه الفنان في حين ما يزال الفنان يملك كثيراً مما يعلمه للعصر .

ان ميب عصرنا هو واقعته وكبريائه . لقد دفعه نجاحه المادي الى أن يتوهم أن الماضي قد انتهى وفقد قيمته ، وأنه يستطيع الانفصال عنه ، في حين أن الماضي هو المنبع الأصيل للفن التشكيلي ، كما تشهد بذلك ابتكاراته المعمارية التي بقيت نماذج راسخة حتى اليوم ، كما أنه منبت التراث الثقافي بأديانه وفلسفاته التي اندثرت وما يزال العالم يشع رغم اندثارها برسالة روحانية ، وهو ما يكشف عن أهمية التزود بمغطة الماضي الباقية في روايته الفنية والفكرية التي تمينا على ادراك معاني الاشكال والروحانيات حين نرى كيف هاش البشر دائماً بالروحانيات والماديات معاً . فالتزود بالماضي شرط لا بد منه لخلق الجديد الذي ترتبط به الجماعة . انه عنصر الاستمرار الضروري ، وليست العودة اليه الا فسحاتاً لتحريك وعي الانسان في العصر الحديث نحو الاحساس بالقيمة الشكلية وبالقيمة الروحية ، ولتعويض النقص الروحي الذي يعانيه عصرنا الفائق في الانجازات المادية بالكشف عما قدمه العصر الماضي للفنانين .

ان مصر التي تكد اليوم للحاق بركب الحضارة في انجازاته المادية والعلمية كآتت في سالف زمانها منبعاً للثقافة العالية ، وهي التي

اقمت عليها نظام « تفرغ الفنانين والادباء » وطبقته في وزارة الثقافة المصرية منذ عام ١٩٥٩ ، وهو نظام يحذر الفنان من ربقة الحاجة والسعي وراء مطالب الحياة اليومية ليتفرغ الى ابداعه وخلق . وتتلخص أهدافه في مساعدة ذوى المواهب الناشئة في الفن والأدب على استكمال تكوينهم الفني والأدبي ، وتمكين المشازين من الفنانين والادباء من الانتاج والابداع ، بعيداً عن العوائق المادية والاجتماعية التي قد تعترض طريقهم وتحد من انتاجهم ، ورعاية رواد الفكر والثقافة على المضى في طريق الخلق والابداع والابتكار وذلك دون تدخل من جانب الدولة أو فرض . ولقد اسفرت تلك التجربة الرائدة خلال سنوات قليلة عن تفرغ ثلاثة ولعائين فناناً تشكيليًا وأربعة موسيقيين وأربعين كاتباً ، والذين من العاملين في السبئما ، أبدع بعضهم أعمالاً تستحق الاهتمام محلياً وعالمياً ، دون أن يكلفوا الدولة ااميرانية فسيلة لا تتناسب مع ما عاد على الفنانين أنفسهم وعلى مصر من كسب فنى جدير بالتقدير .

ولقد أكدت تلك التجربة ان الفنان الحق ليس في حاجة الى أن توجه فكره أو أن نلقنه احدى العقائد ، فهو ينتمي الى عصره ويعيش فيه بحسه المرفه وبصورته النافذة وكلما غاص في أعماق الناس أحس بالجماعية الانسانية وانتقلت الى قلبه نبضات الآخرين .



الفنان والتراث

وينبثق القلق الذي يعانيه الفن اليوم من مجز عصرنا عن مده بروحانية واسلوب ، على غرار ما فعلت المصور السابقة كالعصر الفرعوني ، فما يقدم عصرنا للفنان مسوى الكثير من التقدم الآلى ، والكثير من وصود

والقبطية والإسلامية في مصر على سبيل المثال مصدراً هاماً يعين على تجديد الفن الحديث . وإذا كانت منابع الفن الفرعوني الروحية والدينية والاجتماعية قد اندثرت بينما بقيت الطبيعة المحيطة ثابتة نشهد لها اليوم كما كان أسلافنا يشهدونها بالأمس ، فإن الطبيعة لا يمكن أن تكون شيئاً سوى مصدر الهام ، شأنها شأن آثار الماضي ومشاكل الحاضر يستوحيهما الفنان مع احتفاظه بحريته الكاملة في الإبداع والتأمل ، فلا ينقل الطبيعة وكأنها وثيقة وأقعية بل يختار من الطبيعة ما يحسه ويؤثر فيه وبهيمه . ومعنى هذا أن ترداد واقعيته أو تقل حسب احتياجاته الداخلية ، وهو قدر تحدده له حريته المطلقة .

إن الحرية الحقيقية هي حرية الإبداع والخلق ، فلا يمكن أن يكون هناك أدب صادق ولا فن حقيقي إلا في ظل الحرية بكل أبعادها الإنسانية الحقيقية . أننا كما نعارض من أجل خلق المجتمع الجديد فالما نحارب بنفس القدر من أجل خلق الإنسان العربي الحضاري الجديد . فالبحث عن الحقيقة هو بحث جماعي لا يتم إلا خلال العمل والمقارنات والمحاولات والأخطاء كذلك ، وانفعالات الفنانين والإدباء التي تمثل حوافز الإبداع هي التي تنبثق في المشاركة الجماعية من خلال العمل المتصل والمناقشات الجادة والتجارب والنقد الدالي . وفي الممارك الثقافية تتيح للفنان لحظة يواجه فيها نفسه ، ويواجه إليها بعض الأسئلة ، ويحاول الإجابة عليها جهد طاقته ، وهي لحظة تضع الفنان الصادق أمام مشكلة الإنسانية وتجعله يحس بمسئوليته كإنسان قبل كل شيء .

وإذا كان من واجبنا أن نسحق الحرية الكاملة طائر النفع الذي يعود على الإنسانية ، فإن علينا أن نميز بين الأشكال المختلفة للتعبير عن الفكر التقدمي وبين الأشكال المادية لتقدم الإنسان وكبريائه وكرامته . وهذا يعني أننا

ابتكرت الفن المصري الذي أثبت منه الفن الأفريقي فانتج بدوره الفن الروماني باعث الفن الأوربي الحديث . ولولا ظهور الروائع الفنية في الأسرة الثالثة والرابعة المصرية من عمارة ونحت ونقش والمعادلة لروائع الفن الأفريقي ما ظهر الفن الأفريقي نفسه على هذا النحو من الجمال والإبداع . وهكذا يمكن أن نقول أن بعض فنون القرب ولدت على أرض مصر قبل أن تولد في اليونان وألغين وخمسائة عام . لقد سبقت مصر العالم في خلق الجمال الغنى والروحي والذي ما يزال باقياً في هذا التراث الهائل الذي يعود إلى خمسة آلاف عام .

إن علاقة الفنان بتراث الماضي العظيم ينبغي أن تأخذ نفس الشكل الذي تأخذه علاقته بالحاضر ، بمعنى أن يتاح له العيش في الماضي وفي الحاضر دون أن يفرض عليه هذا ولا ذلك . فالفنان في غير حاجة إلى محاكاة الأساطير الشعبية « الفولكلورية » ، كما أنه ليس في حاجة إلى أخذ دروس في العقيدة المعاصرة ، وحسب الفنان أن يحمل أنفاس العصر وروح الماضي في أصماق وجدانه وفي حيواته وفي حساسيته .

على أننا يجب أن نميز بين إبداع الفنان وإنتاج الحرفي ، فالحرفي هو الذي يعمل على الإبقاء على الآثار الفنية الشعبية القديمة باخراج نماذج دقيقة التقليد لها ، وذلك إنتاج حرفي لا خلق فني ، وهو عمل يجب المحافظة عليه بالإبقاء على الحرفي بنفس صورته القائمة دون تحويله إلى فنان مبدع ذي أهداف جمالية أو إلى صانع آلي يستخدم المصانع الكبرى في إنتاج النماذج التماثلية بأعداد كبرى خدمة للساحين ، ففي كلا الحالتين لا يصبح الحرفي فناناً ، في حين أن الفنان ينظر إلى الآثار الفنية الشعبية القديمة والمعاصرة على أنها جزء من ثقافته التي تتضمن عديداً من العناصر الشعبية والرفيعة ، ومن ثم تبرز الثقافة الفرعونية

البندقية عام ١٩٧٠ حين قلت « انى اؤمن بأهمية دور الفنانين والمبدعين ، وقيمة مشاركتهم فى التخطيط الاجتماعى فى بلادهم بوصفهم اقدر الناس على اشاعة الجمال فى الحياة ، وانهم الطلائع بالنسبة للعلماء يسبقونهم دائماً باستشراف احلام المستقبل فى اعمالهم الفنية والأدبية ، كما حدث حتى فى مغامرة فزو الفضاء التى بدأها الفنانون تخيلاً وتصويراً وحققها العلماء انجازاً وتسجيلاً » . وقد خرجت من المؤتمر ينبض فى قلبى أمل فى مستقبل أكثر اشراقاً للانسان وترن فى اذنى كلمات مدير هام اليونسكو السيد ريشيه ماهو التى اختتم بها أعمال المؤتمر حين قال « ان واجب الانسان هو أن يقيم بمستأن فى حقل الطبيعة الرحب » .

نحمل مسئولية جادة وصعبة فى مراقبة سلوك الصراع الثقافى وتطوره ، واننا لا نقبل كل شئ ، بل نناقش ونتيح حرية النقاش، متخذين من الفكر سلاحاً يكشف جميع جوانب المعركة دون فزع من كل خروج على الأفكار التقليدية . فاننا نؤمن ان قارب الحرية والتقدم هو وسيلة الانقاذ الوحيدة وسط هذا الصراع الدائر حول الفن الانسانى والذى يستطيع ان يعضى بنا الى الشواطىء الخصبة التى ينمو فيها فن جديد مرتبط اولئق ارتباط بالانسان الحديث ومشاكل حياته ، فهدفنا الاول والاخير هو الدفاع عن الانسان .

ولا أجد ما أختتم به هذا المقال ، خيراً مما تحدثت به فى مؤتمر وزراء الثقافة بمدينة



الراجع

LISTE DES REFERENCES

- ARAGON, L. : " La Mise à Mort ". N.R.F., Gallimard, Paris 1965.
- ARAGON, L. : " L'Homme Communiste ". Gallimard. Paris 1950.
- ARAGON, L. : " La Culture et Les Hommes ", Editions Sociales, Paris 1947.
- CANADY, J. : " Art in The Soviet ", Review of a Paradox. New York Times 20/9/63.
- CONQUEST, R. : " The Pasternak Affair : Courage of Genius ". Lippincott. New York, 1962.
- DU BOURGUET, P. : " L'Egypte ". Etude tirée du Dictionnaire de Spiritualité, Cols 504, 511, 515.
- FISHER, E. : " The Necessity of Art ". A Pelican original, London, 1961.
- GARAUDY, R. : " Marxisme du 20e Siècle. ", La Palatine, Paris-Genève.
- GARAUDY, R. : " Un Réalisme Sans Rivages ", Plon, Paris 1963.
- HUXLEY, A. : " On Art and Artists ". Harper and brothers. New York 1960.
- HUYGHE, R. : " Dialogue avec Le Visible ". Flammarion, Paris 1966.
- HUGHES, R. : " Colloque Improvisé ", Association France-Egypte (inédit) 1967.
- KYWIN, M. : " Problems of Communism " Vol. XIII The Literary Arena 1964.
- PASTERNAK, B. : " I Remember ", Sketch for an Autobiography. Pantheon 1959.
- PIPES, R. : " The Russian Intellectuals " Columbia University Press. New York, 1961.
- SIMMONS, E. : " Through the glass of Soviet Literature ". Columbia Paperback. New York and London 1961.
- SLONIM, Marc : " Soviet Russian Literature ". Oxford University Press, New York 1967.
- TREIZ, A. : " On Socialist Realism " 1966.

الشعر الجاهلي نشأته وتطوره

الدكتور يوسف خليف *

(١)

التحديد التقريبي الذي ذهب اليه الجاهل حين قال : « أما الشعر فحدث الميلاد ، صغر السن ، أول من نهج سبيله وسهل الطريق اليه امرؤ القيس بن حجر ومهلل بن ربيعة .. فاذا استظهرنا الشعر وجدنا له الى ان جاء الله بالاسلام خمسين ومائة عام ، واذا

ليس من اليسير ان نحدد بداية العصر الجاهلي الأدبي بصورة يقينية ، وذلك لان الحديث عن الأوليات في المجالات الأدبية والفنية لا يمكن ان يصل الى درجة اليقين » وانما كل ما نستطيع ان نطمئن اليه هو ذلك

* الدكتور يوسف خليف استاذ الأدب العربي بكلية الآداب بجامعة القاهرة حالياً وبجامعة الكويت من سنة ١٩٦٨ الى ١٩٧١ ، يتجه اهتمامه الأساسي الى دراسة الأدب العربي القديم ، وله فيه ثلاثة من الدراسات اشهرها « الشعراء الصماليك في العصر الجاهلي » و « ذو الرمة شاعر الحب والصبر » و « حياة الشعر في الكوفة الى نهاية القرن الثاني للهجرة » ، وله ديوان شعر مطبوع بعنوان « نداء القوم » .

الناخجة للشعر الجاهلي ، فقد أظهرت جماعة من الشعراء نهضوا بفن الشعر نهضة قوية أخرجه من الدوائر الشعبية التي كان يدور فيها الى الدائرة الرسمية حيث نرى القصيدة العربية في صورتها الناجخة تسيطر عليها مجموعة من التقاليد الفنية الثابتة ، وتحكم فيها طائفة من القوانين المحكمة الدقيقة ، حققها لها شعراء هذه المرحلة من تاريخ الجزيرة العربية ، ومعروف أن **المهلهل بن ربيعة** بطل هذه الحرب الذي شهدنا من بدايتها حتى نهايتها هو الرائد الأول الذي أعطى القصيدة العربية صورتها المعروفة وشكلها التقليدي ، وأخرجها من نطاق المقيدة أو الأبيات المحدودة العدد الى نطاق القصيدة الطويلة ، وهي ريادة أضحت عليه لقبه الذي عرف به (٥) .

وحقاً كانت القصيدة العربية التي ظهرت أيام حرب البسوس قصيدة مكتملة التقاليد ، ناجخة من الناحية الفنية نهجاً يلتفت النظر الى أنه ليس من اليسير أن تصور أن هذه البداية المكتملة الناجخة هي البداية الأولى للشعر الجاهلي ، وإنما لا بد أن تكون قد سبقتها محاولات كثيرة وتجارب متعددة قام بها الرواد الأوائل والطلاليع المبكرة من الشعراء القدماء . فالقصيدة العربية كما أظهرتها حرب البسوس لا تمثل الأولية الأولى للشعر الجاهلي ،

استظهرنا بقافية الاستظهار فعائتي عام (١) . أما ما قبل هذا التاريخ فليس بين أيدينا عنه وثائق يقينية تثبت شيئاً من الحياة الأدبية في الجزيرة العربية ، وإنما هي مجموعة من الأساطير أو من الأخبار والنصوص التي يحيط بها الشك والالتهام ، ولا شيء أكثر من ذلك (٢) . أما ما يحاوله بعض الباحثين المحدثين (٣) من اثبات أن ميلاد الشعر العربي سبق انفجار مسيل العرم قبل الميلاد بنحو قرن ، وأن هذا يرجع بميلاد هذا الشعر الى أكثر من سبعة قرون قبل الإسلام ، فغريب من الزعم يعوزه الدليل الصحيح ، ولا تؤيده النصوص المتهمة التي يعتمد عليها .

ومعنى هذا أن العصر الجاهلي الأدبي بدأ - كما لاحظ الجاحظ بحق - قبل الإسلام بقرن ونصف قرن ، أو - على إبعاد تقدير - بقرنين من الزمان . وهو تاريخ يعود بنا الى حدث ضخم شهدته الجزيرة العربية في هذه الفترة من تاريخها ، وكان له أثر بعيد المدى في حياتها الاجتماعية وحياتها الأدبية جميعاً ، وهو حرب البسوس التي دارت رحاها في أواخر القرن الخامس الميلادي وأوائل السادس بين قبيلتي بكر وطلب ، والتي استمرت - فيما يقال - أربعين سنة (٤) . وفي أغلب الظن أن هذه الحرب هي التي شهدت الأولية

(١) الحيوان ٧٤/١ (الطبري بالقاهرة) .

(٢) من مثل قولهم أن أقدم ما وصل إلينا من قصائد الشعر الجاهلي أخطاء قصيدة لقيط بن يصر الأيادي التي كتبها الى الزعم يعظمهم من سبأوي ذي الكفاف (المسعودي : مرجع الذهب ١٥٨/١ - القاهرة ١٢٤٦) ، فهو خبر يرجع بنا الى أكثر من ثلاثة قرون قبل الإسلام ، ويكفي لرفضه أن يكون من رواية ابن أبي عمير الراوية المتهمة . ومن ذلك أيضاً ما يرويه المسعودي في كتاب المصنفين من مقطوعات ينسبها الى أكثر من مائة معمر من العدنانيين والقطانيين ، وبعضها ينسب الى من عاشوا قبل الإسلام بقرون طويلة تصل الى سبعة قرون .

(٣) عبد العزيز مزروع الزهرى : الأسس المبكرة لدراسة الأدب الجاهلي ١١٦/ وما بعدها (القاهرة ١٩٥٠) .

(٤) المنذر بن ماء السماء ملك الحيرة هو الذي وضع نهاية لهذه الحرب ، وقد حكم فيها بين سنتي ٥١٤ ، ٥١٥ للميلاد .

(٥) قالوا أنه لقب **مهلهل** لانه أول من هلهل الشعر أي أطله وأرله (انظر ابن قتيبة : الشعر والشعراء ١٦٤ - ليدن ، والبيدادي : خزائن الأدب ٢٠٠/١ - باريس) ، وقالوا أنه أول من قصد القصائد (ابن سلام : طبقات الشعراء ١٢ - ليدن ، والأمازي ٥٧/م - دار الكتب ، والشعر والشعراء ٩٩ - ليدن ، وابن دريد : الاشتقاق ٢٠٤ - دار المعارف) وقديماً قال الفرزدق « **مهلهل** الشعراء ذاك الأول » (انظر : الشعر والشعراء ١٦٤) .

لأوائل العرب من الشعر إلا الأبيات يقولها الرجل في حادثة ، وإنما قصصت القصائد وطوّل الشعر على عهد عبد المطلب وهاشم بن عبد مناف (٧) . ثم جاء ابن قتيبة فتابعه فيها ، وقال في مقدمته وكأنه ينقل عنه : « لم يكن لأوائل الشعراء إلا الأبيات القليلة يقولها الرجل عند حدوث الحاجة (٨) » . وفي المصادر العربية القديمة أشارت أخرى إلى هذه المرحلة المبكرة من تاريخ الشعر العربي ، وإلى هذه التجارب الأولى التي مهدت لظهور القصيدة العربية ، حين يتحدثون عن « قديم الشعر الصحيح (٩) » ، أو عن « أوائل الشعراء (١٠) » . وهي إشارات تعود بنا إلى عصور سحيقة بعضها يرتفع إلى سبعة قرون أو تسعة قبل الإسلام ، وتردد فيها أسماء موفلة في القدم يرجع بعضها إلى المراحل الأولى من تكوين التجمعات القبلية في الجزيرة العربية (١١) . وفي كتاب السجستاني - كما أشرنا منذ قليل - نماذج كثيرة من هذا الشعر الذي يرويه الرواة لشعراء موغلين في القدم ممن عمروا - في زعمهم - قرونا متطاولة يمتد بعضها إلى خمسة قرون (١٢) . وهذا كله من باب الأساطير التي لا يؤيدها دليل تاريخي صحيح .

وإنما تمثل الأولية الناصجة المكتملة التي لم يصل إليها الشعراء إلا بعد أن مروا بتجارب طويلة متعددة مارسوا فيها قول الشعر ، وحاولوا الوصول بالعمل الفني إلى صورة ثابتة محددة التقاليد والقوانين (١٣) .

والباحثون مختلفون حول طبيعة هذه التجارب التي بدأ بها الشعر العربي قبل حرب البسوس . وبين أيدينا نظريتان أساسيتان : **نظرية قديمة** ذهب إليها العلماء العرب منذ عصر التدوين ، و**نظرية حديثة** يذهب إليها بعض المستشرقين ، ويتابعهم فيها بعض الباحثين المحدثين :

أما النظرية العربية فتذهب إلى أن الشعر العربي بدأ في صورة مقطوعات قصيرة ، أو أبيات قليلة العدد ، يرتجلها الشاعر في مناسبات طارئة ليحبر بها عن انطباعات سريعة مؤقتة ، ثم أخذ الشعراء يطيلون في مقطوعاتهم ، ويبدون من عدد أبياتها ، خاضعين في ذلك لسنة التطور الحتمية وقانون النشوء والارتقاء الطبيعي ، حتى تكاملت لهم القصيدة العربية الطويلة في صورتها المعروفة على يد المهمل أيام حرب البسوس . وهي نظرية سجلها **ابن سلام** في مقدمته حيث يقول : « ولم يكن

(٦) انظر داي Lyall في مقدمته للمفصليات ، وداي Tritton في دائرة المعارف الإسلامية ، مادة (شعر) .

(٧) طبقات الشعراء ١١/ ١٢ (ليدن) .

(٨) الشعر والشعراء ٣٧ (ليدن) .

(٩) ابن سلام : طبقات الشعراء ١٢ .

(١٠) ابن قتيبة : الشعر والشعراء ٣٧ .

(١١) انظر على سبيل المثال ما ينسب إلى امرئ بن ساعد بن أبيس عيلان وهو أبو غني وباعلة والحفلة (ابن قتيبة ٣٧) ، والعتير بن عمرو بن عيم الذي تلصق إليه قبيلة بلعير (ابن سلام ١٢) ، وطى بن أدد الذي سموه به جبلي طى ، وهو - إلى جانب أنه يعني من القبطانية - معاصر لعنان (السجستاني ٧٢) ، وسعد بن زيد مناة بن عيم (الميداني : مجمع الأمثال « الأمر الحالك لك أو مقلوما ») .

(١٢) طى بن أدد عمر - عنده - خمسمائة سنة ، ويذكر أن أشياء من طى يذكرون ذلك ، وثننا قوله جيلاً بعد جيل (ص ٧٢) ، وديف ابن زيد اللصاني عمر - عنده - أربعمئة وتسعة وخمسين سنة ، (ص ٢٠) ، ويتواضع البكري قبيلة فيجعلها أربعمئة سنة . (معجم ما استعجم ٢٤/١) .

يصور - في الحقيقة - مرحلة من مراحل الشعر الجاهلي ، وهي تلك المرحلة التي لم يكن لأوائل الشعراء فيها إلا الأبيات القليلة « يقولها الرجل في حادثة أو عند حدوث حاجة » - على حد قول ابن سلام وابن قتيبة . وهي مرحلة تظل معها المشكلة قائمة - وينظر السؤال وارداً : كيف كانت البداية التي مهدت لهذه المرحلة وحقت لشعرائها هذا المستوى الفني ؟ وكيف استقامت لهم هذه الصورة الدقيقة من اصطناع الوزن والقافية ؟ أو - بعبارة أخرى - كيف توصلوا الى فكرة البيت ؟

وأما النظرية الحديثة نعمان بعض الباحثين لا يطمئنون اليها ، ويرون أنها مجرد فرض ، وأن شيوع الرجز في الجاهلية لا يعني قدمه ولا سبقه للأوزان الأخرى (١٤) ، فإنا نستطيع أن نرى فيها أساساً صالحاً لحل المشكلة ، ونتخذ منها قاعدة سليمة لتصوير الموقف ،

وتتبع الطريق الذي سلكه الشعر العربي منذ البداية ، أو - على أقل تقدير - للاقترب من الحقيقة الضائعة المجهولة التي طوحتها أسيار الزمن البعيد . ففى ظنى أن الشعر بدأ فناءً ، وأن هذا الفناء بدأ رجاءً ، وأن هذه البداية كانت بداية طبيعية مرتبطة بحياة البادية التي ظهر فيها هذا الشعر أول ما ظهر ، وأن هذا الارتباط كان تلبية لحاجات البيئة البدوية التي كانت حياة البدو تقوم عليها . ومعروف أن هذه الحياة تقوم على الحركة الدالّبة ، والتنقل المستمر ، والضرب الذي لا يعرف الاستقرار في أرجاء الصحراء تبعاً لمواقع الغيث ومناخات الكلا ، أو - بعبارة أخرى - بحثاً عن فرص العيش ومجالات الحياة ، وأن وسيلة هذه الحركة الأساسية هي الأبل التي أعدها الله اعداداً خاصاً لتكون حيوان الصحراء الأساسى المهيأ لها ، القادر على

وأما النظرية الحديثة فتذهب الى أن الرجز كان الصورة الأولى التي بدأ بها الشعر العربي ، لأنه الوزن الشعري الذي كان العرب - حتى بعد ظهور القصيدة واستقرار تقاليدها الفنية ، بل حتى بعد ظهور الإسلام ، واستقرار الحياة الجديدة - يستخدمونه حين تضطربهم ظروف الحياة اليومية الى ارتجال الشعر ، أو - بعبارة أخرى - هو الصورة العروضية التي كانت تتيح لهم فرصة ارتجال الشعر حين تدفعهم حاجات الحياة الى ذلك ، ومن الرجز نشأت البحور العروضية الأخرى . وهي نظرية يطمئن اليها **بروكلمان** اطمئناناً شديداً ، ولكنه يرى أن ما يحاوله بعض الباحثين من الربط بين نشأة الرجز وسير الأبل محاولات لم تسفر من نتيجة ، وإنما نشأ الرجز - في رأيه - متطوراً من السجع الذي يؤكد أنه أقدم القوالب الفنية العربية ، وأنه القالب الذي كان المرافون والكهنة يصوغون كلامهم وأقوالهم فيه (١٣) .

والواقع أن النظرية العربية ليست حلاً للمشكلة ولا محاولة لحلها ، ولكنها - في وضعها الصحيح - محاولة لتفسير واقع هو - في أغلب الظن - واقع زائف لا أصل له ، فمجموعة النصوص التي يحاول القدماء أن يتخذوا منها صورة لأولية الشعر الجاهلي المبكرة مجموعة يحيط بها الشك والالتباس ، وأكثرها منتحل موضوع صنعه الرواة من أجل تفسير بعض الروايات الشعبية التي تتصل بحياة القبائل في مراحل غامضة مجهولة من تاريخها ، أو من أجل تفسير أسماء بعض الأشخاص وما جرى على ألسنتهم من أمثال وحكم ، وما تنال حول شخصياتهم من قصص أريد به - قبل كل شيء - الى التسلية والسمر ، والقليل منها الذي يثبت أمام الشك والالتباس لا يصور هذه الأولية المبكرة ، وإنما

(١٣) تاريخ الأدب العربي ١/ ٥١ - ٥٢ (دار المعارف بمصر) .

(١٤) شوقي صيف : العصر الجاهلي / ١٨٦ (دار المعارف بمصر ١٩٦٠) .

مصادر الأدب العربي نصوص لا حصر لها من هذا الحداد الذي كانت تردده لهوات المسافرين مع كل رحلة تخترقها القوافل عبر الصحراء ، وهي نصوص تؤلف معزوفة بدوية ضخمة تجاوزت بأصداؤها آفاق الصحراء منذ أقدم عصور الشعر العربي . والظاهرة التي تلفت النظر في هذه المعزوفة الضخمة أنها كلها عزفت على قيثارة الرجز التي تتوالى نغماتها في رثابة مطردة متسقة مع حركة سير الإبل ووقع اخفافها على الرمال . فالرجز - في طبيعته الموسيقية - محاكاة لهذه الحركة الرتيبة المطردة ، وهذا يدفعنا إلى القول بأن العرب مرقوا الرجز منذ أن عرفوا الحداد . وهي قضية تنتهي بنا إلى نتيجة حتمية لا مفر منها ، وهي أن الرجز العربي قديم موغل في القدم . ولولا قضية اللغة وما يتصل بها من ظهور الفصحى في مرحلة متأخرة من تاريخ الجزيرة العربية ، لاستبعدنا لأنفسنا أن نقول أن الرجز ظهر منذ أن ظهرت الحياة في جزيرة العرب . وهي نتيجة يؤكد ما يقرره الباحثون من المستشرقين من أن هذا الوزن الشعري كان معروفاً عند الشعوب السامية الأخرى التي عاصرت العرب ، والتي ترجع جميعاً إلى أصل واحد (١٨) .

هكذا كانت البداية ، وبعدها اتسعت مجالات الرجز في المجتمع الجاهلي القديم اسماً ساعدت عليه سهولة هذا البحر ، وقرب تناوله من الشعراء ، وطوايمته للتشكيل ، وتقبل تفعيلاته لكثير من صور

تحمل مشقاتها ، ولتكون أيضاً رفيقة البدوي في حياته ، ووسيلته للتغلب على بعض مشكلات بيئته . ومن هنا جعلها الله سبحانه من آيات قدرته ، ومعجزات خلقه ، ودلائل وحدانيته ، وقرن بها رفع السماء ونصب الجبال وبسط الأرض ، فقال عز من قائل : « أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ . وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ . وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ . وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ . فَذَكَرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكَّرٌ (١٩) » . ومن هنا أيضاً كانت فتنة البدوي بنافته تلك الفتنة التي عبر منها الشعر العربي أروع تعبير ، حتى لتبدو الناقاة مصدراً من مصادر الإلهام عند الشاعر العربي القديم ، أو كما يقول بروكلمان (٢٠) : « أن البعير كان يلهب رغبة الصربي في الصيافة والتصوير الفني كما ألهم البقر شعراء الهند في عصر الفليدا حتى أمكن أن يقال أن شعرهم هو شعر الرجايداً بعد استيحاذه روح الثور » . ومعروف أن الإبل تطرب للغناء ، وأنه يستعثرها على السير ، ويدفعها إلى الاندفاع فيه ، وأنه ينسبها ما يشعر به من عناء وجهه ، وينفخ منها ما تلقاه من تعب الرحلة ومشقة الطريق . وفي الشعر العربي أحاديث طويلة عن هذا الغناء المتواصل الذي كان الصربي يتغنى به لناقته ، ويسكب رقيقاً في أذنيه ، ليرفع من سيرها ، ويبعد نشاطها ، ويسمح النوم عن جفونها ، حين تطول الرحلة وتمتد الأيام والليالي بالقوافل الغمارية في شماب الصحراء . ومن هنا أطلقوا على هذا اللون من الغناء « الحداء » لحاً لأصل اللغوي لهذه المادة الذي يدل على الرجز والسوق (٢١) . وفي

(١٥) الفلاسي : ١٧ - ٢١ .

(١٦) تاريخ الأدب العربي ١/٦٧ .

(١٧) أنظر ابن فارس : معاني اللغة ، مادة (حنا) .

(١٨) أنظر مقالات الدكتور باول كراوس في مجلة « اللغاة » في أعداد متفرقة من سنة ١٩٢٣ (لجنة التأليف والترجمة والنشر بالجامعة) .

صراخ ، أو في حرب ، فما هو إلا أن يصرف
وهمه إلى جملة الذهب ، وإلى العمود الذي
إليه يقصد ، فتأتيه المعاني أرسالا ، وتنثال
عليه الألفاظ انثيالاً (٢٠) .

- ومعنى هذا أن الرجز قديم في المجتمع
الجاهلي ، وأنه نشأة طبيعية مرتبطة بحياة
العرب الاجتماعية ، وأنه - في أغلب الظن -
تردد أول ما تردد على شفاة الحداة مع قوافل
الأبل المنطلقة في أرجاء الصحراء في رحلاتها
الدالة المتصلة التي لا تكاد تنتهي حتى تبدأ
من جديد ، ثم ساعدت طبيعته الموسيقية على
ذيوه وانتشاره حتى أصبح الفن الشعبي
الذي يتغنى به أفراد الشعب العربي
في حياتهم اليومية ، وأنه لهذا كله - بالإضافة
إلى ظهوره في الآداب السامية الأخرى -
يحتمل أن يكون هو الشكل الأدبي الذي سبق
ظهور القصيدة المصرية ، والذي يمثل أولية
الشعر العربي المبكرة . أما المقطوعات القصيرة
والآيات المحدودة العدد التي تروى لمن أطلقوا
عليهم « أوائل الشعراء » فإن الصحيح منها
الذي يثبت أصنام اتهامات الشك والانتحال
لا صلة له بهذه الأولوية المبكرة ، وإنما هو - في
وضعه التاريخي الصحيح - نتاج مرحلة
متوسطة بين مرحلة الرجز ومرحلة القصيدة
المتكاملة . ومن الممكن أن تنصور أن الشعر
بدأ رجزاً ، ثم تولدت من الرجز أوزان أخرى
هي - في أغلب الظن - أوزان البحور ذوات
التفعيلة الواحدة ، وعلى هذه الأوزان أجرى
الشعراء تحاريهم الأولى التي انتهت بظهور
فكرة « البيت » وظهور « المقطوعة » وأوزان
أخرى جديدة ، ثم ظهرت بعد ذلك - نتيجة
لسنة التطور الطبيعية - القصيدة الطويلة مند

الرحاف والعلّة (١٩) . وأصبح الرجز فناً
شعبياً مرتبطاً بالحياة اليومية التي يمارسها
الشعب في شتى مجالاته الطليعة ، فبعد أن
كان فنّ الحداة أصبح أيضاً فن القتال يتغنى
به المحاربون في التحامهم واشتباكهم ،
يحمسون به أنفسهم ، ويرفعون من روحهم
المعنوية ، ويهيجون به ما يكمن في أعماقهم من
حقّد وموجدة على أمدائهم ، كما أصبح فنّ
المفاخرة والمخاصمة يفرغ إليه المتنافسون في
مقامات المناصرة ، فيتغنون فيه بأمجادهم
ومفاخرهم ، وما يمتازون به من كريم الشمايل
ومحمود الشيم ، وأصبح - مع هذا كله - فن
الحياة اليومية يتغنى به أفراد الشعب فيما
يمارسونه من أعمال ، فالأم تغنى به لصفارها
وترقصم عليه ، والسقاة يتغنون به وهم
يمتنحون الماء من الآبار ، والقائمون على حفر
الآبار وحفر الخنادق حول الخيام والقائمون
على أعمال البناء ونحوها يتغنون به وهم يمارسون
عملهم ، وكأنما أصبح الرجز اللحن الشعبي
المحبب إلى كل طوائف الشعب العربي في شتى
مجالات نشاطه اليومي . وقد لاحظ الجاحظ
شعبية هذا البحر ، وارتباطه بحياة الشعب
العربي اليومية ، وسجل سهولة النظم فيه ،
وقرب متناوله من الشعراء ، واستطاع أن
يحدد المجالات الأساسية التي كان يدور فيها
في الحياة الشعبية الجاهلية ، وذلك حيث
يقول : « كل شيء للعرابي إنما هو بديهة
وإرتجال وكأنه الهام ، فليست هناك معاناة ولا
مكابدة ولا أجالة فكرة ولا استعانة ، وإنما هو
أن يصرف وهمه إلى الكلام ، وإلى رجز يوم
الخصام ، أو حين يتمتع على رأس يش ، أو
يحدو ببعير ، أو عند المناقلة والمناقلة ، أو مند

(١٩) لهذا البحر أربع أماريهي وخمسة أعراب ، وهو ياتي صحيحاً ومضطرباً ومنهولاً ، أي على ست تلميحات
أو أربع أو ثلاث أو اثنتين ، ويجوز في تلميحاته (مستغفلان) الغنين والقي والغبيل والقطع والغنين مع القطع ، فخصم
على التوالي ، مغلطن ومغلطن ولصتن ومغلطن وهولان (انظر التبريزي : الوالي في المروفي والتوالي ١١٣ - ١٢٠ طبعة
حطب ١٩٧٠) .

(٢٠) البيان والتبيين ٢/٢٨ (طبعة الطليبي بالقاهرة) .

ونحن نقرب من عصر البسوس ، نستطيع أن نسجل أن الشعر العربي في بداية رحلته التاريخية الطويلة مر بمرحلتين : مرحلة مبكرة سبقت عصر البسوس لها بدأت رجحاً مرتبطة بعناية الشعب العربي اليومية ، وشهدت في نهايتها ظهور تشكيلات موسيقية جديدة أذنت بظهور فكرة « البيت » التي كانت بدورها أيداً بظهور « المقطوعة » ، وهي مرحلة نستطيع أن نطلق عليها « عصر ما قبل التاريخ الأدبي » . أما المرحلة الأخرى - مرحلة التاريخ الأدبي الصحيح - فتبدأ مع عصر البسوس ، مع تلك الطليعة المبدعة من الشعراء المعاصرين لهذه الحرب الذين تطورت المقطوعة على أيديهم إلى قصيدة طويلة ، من أمثال المهمل والمهمل والحارث بن عتبة والفيتد الترماني وجيلة البكرية وغيرهم من الرواد الأوائل الذين يتردد ذكرهم في مصادر الأدب العربي المختلفة ، والذين تلقى منهم شعراء الجيل التالي لهم ، امرؤ القيس ومبيد وطرفة وأمثالهم ، النماذج الفنية التي خلفوها لهم ، فراحوا يطورونها وينهضون بها حتى استوت لهم القصيدة العربية في صورتها الناضجة المكتملة التقاليد التي نراها في القرن الأخير الذي سبق ظهور الإسلام .

● ● ●

(٢)

حين نعود إلى النصوص الشعرية التي وصلت إلينا من هذه الفترة من تاريخ العصر الجاهلي التي شهدت ميلاد القصيدة العربية ، وهي نصوص لشعراء من قبائل عربية مختلفة كانت تنزل في مناطق متباعدة من الجزيرة الخترامية الأطراف ، نلاحظ أنها كلها قد نظمت

المهمل ومن عاصروه من شعراء حرب البسوس .

ولكننا - مع ذلك - لا نملك أن نقول : هذه هي الحقيقة التاريخية التي لا شك فيها ، فكل ما نملكه هو أن نقول : لها الحقيقة ، وذلك لأن الحقيقة التاريخية لا تثبت إلا بنصوص يقينية أو وثائق ثابتة ، أما الفروض والاحتمالات ، فلا تكفي - بل لا تصلح - لإثباتها . **وقديماً قال عمر بن شبة** تلميذ محمد بن سلام : « للشعر والشعراء أول لا يوقف عليه (٢١) » **وحديثاً قال بروكلمان :** « لا نستطيع رواية مأثورة أن تقدم لنا خبراً صحيحاً عن أولية الشعر (٢٢) » . ومع ذلك فهناك جانب من القضية يبدو على قدر غير قليل من الواقع التاريخي ، وهو أن الشعر العربي قبل أن يصل إلى مرحلة القصيدة في عصر حرب البسوس مر بمرحلة المقطوعة والأبيات المحدودة العدد في عصر « أوائل الشعراء » ، وهي مرحلة تؤكد النصوص التي نستطيع تصحيحها مما رواه الرواة لهؤلاء الأوائل ، كما يؤكد ما يذكرونه في تفسير لقب المهمل ، وأيضاً ما نجده عند شعراء مرحلة القصيدة من إشارات إلى شعراء سابقين ، على نحو ما نرى في بيت **امرئ القيس** المشهور :

عوجاً على الظلل الجحيل لأننا

نبكى الديار كما بكى ابن خلدان (٢٣)

على أساس هذا التصور الطريق الذي سلكه الشعر العربي من نقطة البداية الغامضة إلى مرحلة القصيدة التي تأخذ عندها معالم الطريق في الوضوح ، وعلى أساس هذا الاقتراب من الحقيقة التاريخية الناتجة بين أستاذ الزمن المتكافئة والتي تأخذ في الكشف

(٢١) السيوبي : الزجر ٢٩٦/١ (القاهرة ١٣٢٥) .

(٢٢) تاريخ الأدب العربي ٤/١ (دار المعارف) .

(٢٣) ديوان امرئ القيس ١١٤ (دار المعارف) - ولأننا نلحق لعلنا .

في لغة واحدة لا يظهر فيها اختلاف لهجات القبائل ، ولا ما تتميز به كل لهجة من خصائص لغوية مما يتحدث به اللغويون أو يثيرون اليه . وهي ظاهرة وقف عندها بعض الباحثين المحدثين ممن شغلوا بقضية الانتحال في الشعر الجاهلي ، وادّوا فيها سبباً قوياً من أسباب الشك في صحة هذا الشعر (٢٤) .

والواقع أننا لا نستطيع أن نمر بهذه الظاهرة دون أن نتساءل عن سبب ظهورها : إكان ذلك من صنع الرواة الذين حملوا إلينا الشعر الجاهلي بعد الإسلام ، فاختصوه للصورة اللغوية التي استقرت عليها العربية بعد نزول القرآن الكريم بها ، أم أن هناك أسباباً أخرى ترجع إلى العصر الجاهلي نفسه ، وتتصل تاريخياً بطبيعة تلك الفترة من تاريخ هذا العصر التي سبقت ظهور الإسلام بقرن ونصف قرن ، أو - على أبعد تقدير - بقرنين حين ظهرت القصيدة العربية بصورتها المعروفة ؟

يبدو - من الناحية المنهجية - أن الفصل في هذه القضية يقتضي أن نحاول - أولاً - تحديد متى ظهرت هذه العربية الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم ؟ أظهرت قبل ظهور الإسلام أم أن ظهورها كان مع نزول القرآن الكريم ؟

الأمر الذي لا شك فيه أنه ليس من اليسر أن نحدد بصورة يقينية تاريخ نشوء الفصحى ، واتخاذها لغة للقبائل العربية الشمالية ، وذلك لأن تاريخ الشماليين نفسه - إلا ما كان - أواخر العصر الجاهلي قبيل ظهور الإسلام -

غامض مجهول ، وليست بين أيدينا وثائق أو معلومات ثابتة عن الحضارة العربية القديمة في الشمال إلا قليلاً مما يذكره المؤرخون عن مملكة الأنباط ومملكة تدمر (٢٥) ، بل أن الإمارات العربية الشمالية التي ظهرت بعد ذلك بفترة طويلة : الفساسنة في الشام ، والمناذرة في الحيرة ، وكندة في شمالي نجد ، لا يسعفنا التاريخ بأخبارها الصحيحة إلا منذ أواخر القرن الخامس الميلادي عندما أخذت صورة الجزيرة العربية كلها في الوضوح . أما ما قبل ذلك فيكتنفه غموض شديد (٢٦) . فتاريخ نشوء الفصحى - كسائر تاريخ الجزيرة القديم - غامض إلى حد بعيد ، طوره رمال الزمن السحيق ، ولا سبيل إلى معرفته إلا بعد أن تكشف هذه الرمال عن أسرارها .

ومع ذلك فإن النقوش القليلة التي عثر عليها في قرية أم الجمال غربى حوران ، وفي النشارة شرقى جبل الدروز ، وفي مدينة زبد بمنطقة حلب ، وفي حرّان إلى الشمال الغربي من جبل الدروز ، تتيح لنا فرصة نادرة لتتبع نشأة الكتابة العربية وتطورها، وأيضاً الاقتراب من حل قضية الفصحى ، وكشف بعض الغموض عنها . وقد وقف كثير من الباحثين عند هذه النقوش ، وحاولوا النفاذ من خلالها إلى حل لبعض المشكلات اللغوية التي تتصل بهاتين القضيتين .

وفي رأي بلاشير (٢٧) أن هذه النقوش تعطينا صورة لتطور الكتابة العربية من أواخر القرن الثالث الميلادي إلى أواخر القرن السادس ،

(٢٤) انظر ملالة مرجليوث (Margoliouth) :

The Origins of Arabic Poetry ; JRAS, July, 1925.

وكتاب الدكتور طه حسين : في الشعر الجاهلي ، الكتاب الثاني .

(٢٥) انظر جواد علي : المصدر في تاريخ العرب قبل الإسلام، الجزء الثالث ، الفصلين ٢٢ ، ٢٥ (بيروت ١٩٦٩) .

(٢٦) انظر جواد علي : الفصول ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ .

(٢٧) انظر الفصل الثاني من الكتاب الأول من كتابه : تاريخ الأدب العربي : العصر الجاهلي .

منها - عربية خالصة ، كما نلاحظ ذلك على صياغة العبارة أيضاً . ومن هنا كنا نميل إلى القول - مع الدكتور شوقي ضيف (٣٧) - بأن نقش النمارة الذي يرجع - كما رأينا - إلى القرن الرابع يمكن أن يتخذ بدءاً لتكوين القصص . أما نقوش القرن السادس ، فمع أنها تمثل - بدون شك - صورة متكاملة للعربية الشمالية حقتقتها من خلال تطورها الطبيعي طوال القرنين الرابع والخامس ، فإنها لا تمثل الصورة الكاملة لها بكل خصائصها اللغوية . وذلك لأنها نقوش محدودة المجال تدور حول مسائل شخصية لا تكفي للدلالة على ما بلغته العربية في هذه المرحلة من تاريخها من ذلك التكامل الذي تمثلته نصوص الشعر الجاهلي . ومن هنا حق لبلاشير أن يقف من المسألة موقفاً متردداً لا يملك معه البتة ولا إنكارها (٣٨) . وهو أيضاً نفس الموقف الذي يتخذه الدكتور شوقي ضيف حيث يقرر أن تحديد الزمن الذي انحلت فيه لغتنا العربية شكلها النهائي الذي تصوره الفصحى الجاهلية ليس سهلاً ولا يسيراً (٣٩) .

وعلى كل حال فإن تحديد هذا الزمن تحديداً دقيقاً ، أو الفصل في هذه القضية بصورة يقينية ، لا يمتينا كثيراً ، وإنما الذي يمتينا حقاً - وهو ما تؤكد هذه النقوش - هو أن المرحلة التي تم فيها لهذا الشعر نضجه وتكامله لا يمكن أن بعد كثيراً عن القرن السادس ، لأن العربية كانت قبل ذلك لا تزال في تطورها الطبيعي مع تطور الخط العربي . وهذا الذي تؤكد النقوش يؤكد بدوره ملاحظة الجاحظ الدقيقة التي صدرنا بها هذا البحث .



وهو تطور نرى مقدمات بسيطة له في نقش أم الجمل الذي يرجع تاريخه إلى سنة ٢٧٠ للميلاد ، حيث تظهر روابط عديدة بين الحروف البتية ، ثم يأخذ هذا التطور شكلاً أكثر وضوحاً في نقش النمارة الذي يرجع تاريخه إلى سنة ٣٢٨ للميلاد حيث تبدأ طلائع الخط الكوفي في الظهور ، حتى إذا ما وصلنا إلى أوائل القرن السادس أخذت الصورة العربية لهذا الخط تتضح على نحو ما يمثلته نقش زبد الذي يرجع تاريخه إلى سنة ٥١٢ للميلاد . وهي صورة لم تلبث أن تكاملت تكاملاً سريعاً نستطيع أن نشينه بوضوح في نقش حتران الذي يرجع تاريخه إلى سنة ٦٨٠ للميلاد ، والذي يُعتد - كما يقول بلاشير - أول نقش عربي كامل في جميع كلماته ومباراته ، كما نستطيع أن نشينه في نقش أم الجمل الثاني الذي يرجع تاريخه إلى أواخر القرن السادس ، وهو أحدث نص عربي قبل الإسلام (٣٨) .

ومعنى هذا أن الكتابة العربية بدأت في الظهور في الجزيرة العربية الشمالية متطورة من الخط البتية منذ أوائل القرن الرابع الميلادي ، ثم أخذت تتكامل لها خصائصها وصفاتها المميزة لها ، خاصة في ذلك لسنة التطور الحتمية ، حتى بلغت درجة الكمال في القرن السادس .

ومن الطبيعي أن تسير اللغة هذا التطور ، بحيث نستطيع القول أن العربية الشمالية بدأت في الظهور منذ القرن الرابع ، وأنها ظلت تتطور وتتكامل حتى بلغت درجة الكمال في القرن السادس . وهي نتيجة نظرية يؤكدتها عملياً واقع النصوص التي تحتفظ بها النقوش السابقة ، حيث نلاحظ أن كلماتها - إلا قليلاً

(٣٨) انظر صور هذه النقوش في التوحات المرفقة بهذا البحث فلا من كتاب بلاشير ، بين صفحتي ٧٢ ، ٧٣ .

(٣٩) العصر الجاهلي / ١١٨ (دار المعارف سنة ١٩٦٠) .

(٤٠) تاريخ الأدب العربي : العصر الجاهلي / ٧٤ .

(٤١) العصر الجاهلي / ١١٧ .

اللهجات ، وقال أنها استوعبت كل خصائص الأصل اللغوي السامي اكمل استيعاب ، وان لم تحتفظ في جميع نواحيها بأقدم الصيغ والقوالب (٢٢) . ووقف بلاشمر طويلا أمام هذه المسألة ، وأفرد لها فصلا كاملا في كتابه (٢٣) ، انتهى فيه الى أنها لغة وسطى لها خصائص اللهجات في وسط الجزيرة وشرقيها ، وهي لهجات القبائل التي كانت تنزل في منطقة محصورة بين خطين يمتد أحدهما من جنوبي مكة بعدة كيلومترات حتى يصل الى خليج البحرين ، ويمتد الآخر من غسواحي المدينة حتى يصل الى شمالي الحيرة ، وهي قبائل قيس وتميم وأسد وهذيل وبعض كنانة وبعض طى وأيضاً قريش ، وقال ان الفرق بين هذه اللهجة الشعرية وبين لهجات هذه القبائل فرق ضئيل مما ساعد على سهولة الانتقال من اللهجات المحلية اليها ، ولكنه عاد في النهاية فقرر أنها « في شكلها القديم الحى ذى الشيات » لم تصل اليها ، وأن نصوص الشعر الجاهلي لا تمثلها تماماً ، وذلك لأن اللغويين في عصر التدوين كانوا مدفوعين بعقيلة تنهيج اللغة وتنقيتها تخلصاً من اللهجات التي تبعد بشكل واضح عن لغة القرآن والشعر الجاهلي ، فجاءت هذه اللهجة الشعرية « لغة مجردة على قدر الإمكان من البقايا اللُّهجيّة » .

والواقع ان المسألة ليست في حاجة الى كل هذا التطواف خلف القبائل العربية من أقصى الجزيرة الى أقصاها ، فهو تطواف يرمى بنا في فيه سحق تتشابه فيه معالم الطريق فتجعل الاهتداء الى الحقيقة أمراً مسيراً . وفي ظنى أن النظرية الإسلامية - كما يسميها

في هذه المرحلة التي شهدت الأولية للناشجة للشعر الجاهلي كانت هناك عوامل متعددة هيأت لظهوره في هذه الصورة الناشجة حين اتاحت الفرصة لظهور لغة أدبية موحدة توحدت فيها لغات القبائل ، وذابت لهجاتها ، واختفت منها الفروق اللغوية التي تمددت بسببها هذه اللهجات ، فكانت بهذا صالحة ليتخذها الشعراء من شتى القبائل وفي مختلف أرجاء الجزيرة العربية لغة لشعرهم ، متسامين بها على لهجاتهم المحلية . وكانما مررت الجزيرة العربية في هذه المرحلة من تاريخها ظاهرة اردواج لغوي ، فالشعراء يتكلمون في حياتهم العامة بلهجات قبائلهم ، ولكنهم يصطنعون في حياتهم الفنية لغة أخرى ، هي هذه اللغة الأدبية الموحدة .

وقد اختلف المستشرقون حول هذه اللغة الموحدة ، وتباينت آراؤهم فيها ، فذهب تولدكه الى أنها لهجة مركبة من لهجات القبائل التي كانت منتشرة في الصحار ونجد واقليم الفرات وغيرها من المناطق الأساسية في الجزيرة العربية ، وهي لهجات كانت وجوه الاختلاف بينها قليلة مما ساعد على تركيب هذه اللهجة منها . وذهب جويدي مذهباً قريباً منه ، فقال أنها ليست لهجة قبيلة معينة ، ولكنها مزيج من لهجات قبائل نجد ومن جاورهم . وذهب فاليو الى أنها تولدت من إحدى اللهجات النجدية ، وتم تهذيبها أيام حكم كندة في منتصف القرن الخامس . وذهب هارتمان وفولز الى أنها لهجة أصراب نجد واليمامة بعد أن ادخل الشعراء عليها تفسيرات كثيرة (٢٤) . وذهب بروكلمان الى أنها لغة فنية قائمة بنوع اللهجات وان « عذتها جميع

(٢٢) انظر مقالة « لهجات العرب قبل الاسلام » في كتاب « الثقافة الإسلامية والحياة المعاصرة » للدكتور جواد علي (مكتبة النهضة بالقاهرة) .

(٢٣) تاريخ الأدب العربي ٤/٢١٠ .

(٢٤) الفصل الثالث من الكتاب الأول / ٧٧ - ٩١ .

بن مالك من أن عثمان لما أمر بجمع القرآن في خلافته ، وعهد بذلك الى اللجنة الرباعية المؤلفة من زيد بن ثابت من المدينة ومن عبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام وكلهم من قريش ، قال للرهط القرشيين الثلاثة : « اذا اختلفتم انتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فانه انما نزل بلسانهم » (٢٦) . ويؤكد ابن كثير « أن هؤلاء نفر الأربعة جلسوا يكتبون نسخاً من القرآن ، فاختلفوا في التابوت اكتبونه بالتاء أم بالهاء ، فقال زيد بن ثابت : انما هو التابوت ، وقال القرشيون الثلاثة : انما هو التابوت ، فتراجعوا الى عثمان ، فقال : اكتبوه بلفة قريش فان القرآن نزل بلفتهم » (٤٠) .

هذه القصص التي نزل بها القرآن الكريم والتي هي لغة قريش ، هي نفسها اللغة التي نظم فيها الشعراء قصائدهم في أواخر العصر الجاهلي ، أو في تلك المرحلة التي أطلقنا عليها « العصر الجاهلي الأدبي » ، والتي سبقت ظهور الاسلام بحوالى قرن ونصف قرن أو قرنين من الزمان .



بلاشير (٢٥) — هي أدق نظرية حاولت حل هذه المسألة ، وإنها وحدها تكفي للوصول الى الحقيقة التاريخية التي غفل المستشرقون الطريق اليها . فمن قبل المستشرقين بقرون طويلة اتفق اللغويون العرب على أن هذه اللهجة هي لهجة قريش التي نزل بها القرآن الكريم ، لأنها أفصح اللهجات العربية وأصفاهها ، وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، وأبينها إبانة عما في النفس (٣٦) . وقد أخذ ابن خلدون بهذا الرأي ، وحاول التعليل له فقال : « كانت لغة قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها ، لبغدها من بلاد العجم من جميع جهاتها » ، وأستدل على ذلك بأن « سائر العرب على نسبة بعدهم من قريش كان الاحتجاج بلفتهم في الصحة والفساد عند أهل الصناعة العربية » (٣٧) . ومع ذلك فالمسألة ليست في حاجة الى تعليل أو تدليل ، وإنما يكفي تعليلاً وتدليلاً أن تكون هي اللغة التي نزل بها القرآن الكريم ، كتاب العربية المحجز الخالد . ونزول القرآن الكريم بهذه اللغة ليس استنتاجاً منطقياً ، أو — كما يقول بلاشير — « محاكمة قياسية » (٣٨) ، ولكنها حقيقة تاريخية يجمع عليها الباحثون في تاريخ نزول القرآن الكريم ، ويستدلون عليها بما يرويه البخاري في صحيحه عن أنس

(٢٥) تاريخ الأدب العربي : العصر الجاهلي / ٨٥ .

(٣٦) انظر السيوطي : الزهر ١/ ١٢٦ - ١٢٨ (القاهرة ١٣٢٥) ، وابن فارس : الصحاح في لغة القلة ٢/ (القاهرة ١٩١٠) .

(٣٧) المقدمة : الفصل ٢٢ من القسم السادس .

(٣٨) « أن القرآن يمثل العمود اللغوي ، وبما أن القرآن قد أوحى الى محمد (صلى الله عليه وسلم) سبيل قبيلة قريش الكعبة ، فالقرآن إذن أنزل بلفة قريش ، ولذا كان المصود اللغوي الذي يجب أن يعتلى في لهجة الليبية المذكورة » (ص ٨٤) .

(٣٩) السيوطي : الاطلاق ١/ ٥٩ (القاهرة ١٩٢٥) ، والقرصحيح البخاري : كتاب فضائل التركان ، الباب الثاني والباب الثالث .

(٤٠) فضائل القرآن / ٢٥ (المختار بالقاهرة ١٣٢٧) .

(٣)

من الريبة ، لانه يأتي من قبل عناصر اجنبية غريبة عليهم ، فارتبطت هاتان الديانتان في اذهانهم بافكار سياسية ، وكانهم استشهدوا وراهما محاولات للتغلغل السياسي ، ومد النفوذ الاجنبى الذى كان يحيط بهم من الشرق حيث النفوذ الفارسى في الحيرة ، ومن الشمال حيث النفوذ البيزنطى في الشام ، ومن الجنوب حيث النفوذ الحبشى في اليمن . ومن هنا كان فرهم الى المنطقة الغريبة التى ظلت بمنأى من هذا النفوذ الاجنبى حيث مكة حامية الوثنية التى كانوا ينظرون اليها على انها ديانتهم المحلية التى فتحت عيونهم عليها كما فتحت عليها من قبل عيون آباءهم واجدادهم الاولين .

وزاد من حساسية الموقف ماكانوا يرونه من تغلغل هاتين الديانتين في الجنوب حيث « العربية السعيدة » بصفارتها العريقة ، ولروايتها الفخمة ، وتجاراتها العريضة ، وما استتبع ذلك من صراع بينهما تدخلت فيه القوى الخارجية المحيطة بالجزيرة ، المترتبة باستقلالها ، الطامعة في الاستيلاء عليها واخضاع قبائلها لنفوذها السياسى والدينى . فعند القرن الاول الميلادى في اعقاب اضطهاد اباطرة الرومان لليهود اخذت جماعات منهم تفر الى شمالي الجزيرة ، ثم لم تلبث اليهودية ان امتد نفوذها الى اليمن في الجنوب ، حتى اذا ماوصلنا الى القرن السادس بلغ هذا النفوذ اقصاه حين اعتنق آخر بابلية اليمن ذو نواس اليهودية (٢٢) .

في هذه الاثناء التى كان النفوذ اليهودى يمتد وينتشر في جنوب الجزيرة كانت المسيحية

في هذه المرحلة من تاريخ الجزيرة العربية ، وعلى وجه التحديد في النصف الاول من القرن الخامس الميلادى ، نزل قصي* مكة ومعها قبيلة قريش بعد ان اجلى خزاعة منها (٢٣) . وبدأت مكة عصرها الذهبى ، وراحت تقوم بدورها الكبير - دور البطولة - على مسرح الجزيرة العربية . واجتمعت اسباب متعددة لتهيء لمكة فرصة القيام بهذا الدور البطولى في تاريخ الجزيرة العربية ، وهو دور اتاح للهجرة ان تصبح هى هذه اللغة الادبية الموحدة التى مضت تفرش نفسها على المجتمع الادبى في الجزيرة كلها بين القبائل الشمالية والجنوبية جميعا .

وما من شك في ان اهم هذه الاسباب وجود الكعبة بها ، فالكعبة هى سر الحياة في مكة ، ومنذ ان رفع ابراهيم القواعد من البيت واسماعيل أصبحت مكة مهوى افئدة العرب من شتى ارجاء الجزيرة ، حتى اذا ما نزلت بها خزاعة بعد جزعهم ، وحمل اليها عمر بن لحي* الاصنام لينصبها في الكعبة ومن حولها ، اخذت الوثنية تنتشر في سائر ارجاء الجزيرة ، وتمتد الى كل القبائل العربية بها ، واصبحت مكة المركز الدينى الاول لهذه الوثنية في الجزيرة العربية كلها ، فهو اليها قلوب ابنائها ، وتتعلق بها ابصارهم ، وتوجه نحوها قوافلهم في مواسم الحج .

وزاد من تعلق العرب بمكة وارتباطهم الروحى بها ماكانوا يرونه من تغلغل المسيحية واليهودية في بعض المناطق من جزيرتهم ، وهو تغلغل كانت القبائل العربية تنظر اليه في شدة

(٢١) انظر جواد طه : الفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام/٥٦ (بيروت ١٩٧٠) .

(٢٢) انظر في اليهودية في بلاد العرب كتاب الدكتور جواد طه : الفصل في تاريخ العرب قبل الاسلام ، الجزء السادس ، الفصل ٧٦ (بيروت ١٩٧٠) .

وارتداده دونها مع فلول جيشه بعد أن تعرضت حملته لظروف قاسية بدأت جيشه وجعلته - كما يقول القرطبي الكريم - « كمْصَبٍ مَكُولٍ » . ففند أن كتب الله النجاة لك من هذه الفزوة التي كان أبرهة يهدف من وراءها إلى هدم البيت الحرام ، وتحويل العرب إلى كنيسة القليس التي بناها في نجران ، ارتفع شأن مكة ، وزادت قداستها في نفوس العرب ، وأصبحت مطمح أنظارهم ، ومقعد آمالهم ، والمدينة الأولى في جزيرتهم التي تتركز في أيديها مقاليد الدين والسياسة ، بل أصبحت الرمز الخالد لحربة الجزيرة واستقلالها ، والأمل الهى المتجدد في قدرتها على الوقوف في وجه أعدائها المتريصين بها من كل جانب ، ومن هنا لم يكن غريباً أن يسجل العرب في جولة قريبة انتصاراً على الفرس في يوم ذي قار، وأن تشرق الشمس من بين جبال مكة على يد النبي القرشي ابناً بوحدرة الجزيرة كلها وحدة دينية وسياسية ولفوية ، وانتصارها بعد ذلك على الفرس والروم جميعاً .

ومعنى هذا أنه توافرت لك من العصر الجاهلي ظروف دينية وسياسية متميزة اتاحت لها الفرصة لتقوم بدورها البطولي في تاريخ الجزيرة العربية مما هيأت لفتتها أن تصبح اللغة الأدبية الموحدة التي تتحدث عنها .

ولكن هذا لم يكن كل شيء ، فقد كانت هناك ظروف أخرى ساعدت على اتاحة هذه الفرصة لك وفتتها ، وهي ظروف اقتصادية ترجع إلى طبيعة الوضع الاقتصادي لك في هذه المرحلة من تاريخها الجاهلي .

ومعروف أن الجزيرة العربية كانت منذ أقدم عصورها التاريخية مسرحاً لحركة

تبادل مدّ نفوذها إلى هذه المنطقة أيضاً (٤٢) . فبعد القرن الرابع انطلقت بعثات من المبشرين المسيحيين نحو اليمن ، ولم يكدهم يمضي قرن من الزمان حتى كانت المسيحية قد انتشرت بها انتشاراً واسعاً ، وبخاصة في نجران التي أصبحت منذ القرن الخامس أهم مركز لها . وكانما خشى تبابعة اليمن من أن يؤدي هذا التغلغل الديني إلى تغلغل سياسي من جانب الإمبراطورية البيزنطية حامية المسيحية في ذلك الوقت الذين كانوا يشجعون هذه البعثات التبشيرية ، فحاول ذو نواس - ربما بإيعاز من اليهود الذين كانوا قد اجتذبوه إلى دينهم - أن يقضي على المسيحية في أهم مراكزها - في نجران - فأخذ في التنكيل باتباعها هناك ، وحفر لهم الأخاديد ، وأوقد بها النيران ، ومضى يحرقهم فيها ، على نحو ما تحدثنا به الآيات الأولى من سورة البروج حيث يقول تعالى : « قَتَلَ أَصْحَابَ الْأَخْذُودِ . النَّارَ ذَاتَ الْوَقُودِ . إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ . وَهُمْ عَلَى مَا يَفْتَحُلُونَ بِالْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ » (٤٤) وكان طبيعياً أن تتحرك بيزنطة ، فاهزمت إلى نجاشي الحبشة أن يثار لآخوانه في الدين ممن نكلوا بهم ، واندفع الجيش الحبشي يعبر البحر في سنة ٥٢٥ هـ ، وتم له إخضاع اليمن والقضاء على مملكة حِمْيَر ، وإيضاً القضاء على النفوذ اليهودي ، وبدأت مرحلة جديدة في تاريخ النفوذ المسيحي باليمن . وازدهرت الوثنية العربية إلى الشمال فراراً بمقتدتها من وطأة الحكم الحبشي المسيحي ، ولم تجد أمامها إلا مكة ثأوى إليها وتلوذ بها ، وارتفعت مكانة مكة في نفوس العرب الشماليين والجنوبيين على السواء .

وزاد من ارتفاع هذه المكانة ما كان من عجز أبرهة قائد الجيش الحبشي من دخولها في عام الفيل فيما بين سنتي ٥٧٠ هـ ، ٥٧١ هـ في أيام عبد الملك جد النبي صلى الله عليه وسلم ،

(٤٢) انظر في النصرانية في بلاد العرب المرجع السابق ، الفصل ٧٩ .

(٤٤) الآيات ٤ - ٧ .

وادي الرمة من الحيرة الى الحجاز ، أو عن طريق التقطيف واليمامة .

ومن الطبيعي أن تقوم مع هذه الحركة التجارية النشطة التي شهدتها مكة في هذه الحقبة من تاريخها مجموعة من الأسواق في المنطقة المحيطة بها لتلتقي عندها القوافل التجارية ، ويتجمع فيها تجار الجزيرة من شتى القبائل . وفعلما شهدت هذه المنطقة - كما هو معروف - ذلك الثالث المشهور الذي يتألف من مكاف ومخزنة وذو المجاز . ومن بين هذا الثالث التجاري يلعب اسم عكاظ التي لم تكن سوقاً تجارية وحسب ، وإنما كانت أيضاً سوقاً اجتماعية وسوقاً أدبية ، حتى انتراعى في تاريخ العصر الجاهلي كأنها مهرجان من مهرجانات الأفريق التي كانوا يحتفلون بها في أمياد آلهمهم . وبحق كانت عكاظ مهرجاناً أدبياً ضخماً يقام كل عام في موسم الحج ، وتشهده وفود العرب القادمين الى مكة من مختلف أرجاء الجزيرة من أجل الحج والتجارة ، ويتبارى فيه شعراء القبائل وخطبائها أمام الجماهير المحتشدة للاستماع إليهم ، وبين أيدي الحكام الذين كانت تضرب لهم قباب مميزة يقصد إليها المتبارون ليعرضوا نتائجهم الأدبي عليهم . ومعروف أن قيس بن ساعدة الإيادي التي بها خطبته المشهورة التي استمع إليها النبي صلى الله عليه وسلم قبل البعثة (٥٠) ، وأن النابغة الذبياني كان حكماً بين الشعراء فيها ، وكانت تضرب له فيها قبة من آدم - كما يقول القدماء - يند عليه فيها

تجارية نشطة أشار إليها «سترايو» في جغرافيته القديمة (٥٠) ، كما أشار إليها «شمرنجر» أيضاً (٤٦) ، وفي التوراة حديث عن تجارة العرب القدماء وأنهم كانوا أول تجار في تاريخ الشعوب السامية (٤٧) ، وقد جعلهم بعض المؤرخين الغربيين «حكمة العالم بين الشرق والغرب» (٤٨) . وكانت التجارة في أول الأمر في أيدي اليمنيين أصحاب الحضارة العريقة الموهلة في القدم ، فعند مصور سحيقة «القوافل التجارية النشطة تعمل بين مناطق الإنتاج في بلاد العرب السعيدة ومدن العراق والشام ومصر» (٤٩) . ولكننا لا نكاد نصل الى القرن الخامس ، ويبدأ الضعف يلب في مملكة حبيش ، حتى نرى أزمة التجارة تتحول تدريجياً الى أيدي الشماليين من أهل مكة التي أتاح لها أن تقوم بهذا الدور الاقتصادي الكبير في حياة الجزيرة العربية موقعها الجغرافي في منتصف الطريق بين اليمن والشام، ووجود الكعبة بها وما يترتب عليه من تجمع العرب من شتى أرجاء الجزيرة في مواسم الحج ، وإيضاً توافر الماء العذب الصالح للشرب بها الذي تكفل به بئر زمزم الشربة الدفاعة بالاء ، وساعد على ذلك مكان بين الدولتين الفارسية والبيزنطية من صراع مستمر في تلك السلسلة الطويلة من الحروب التي عرفت في التاريخ باسم الحروب الهيلينية ، مما أدى الى اخلاق طريق التجارة الشمالي الذي كان يصل بين الشرق والغرب ، فتحولت قوافل التجار الى طريق الجزيرة العربية التي تدور حولها على امتداد سواحلها ، أو التي تخترقها من طريق

(٤٥) Lammons; La Mecque à la Veille de L'Hégire, P. 27=123 (Beyrouth, 1927) .

(٤٦) Zwemer; Arabia, the Cradle of Islam, P. 159. (U.S.A., 1912).

(٤٧) الفرس سر حزيال : الاصحاح ٢٧ .

(٤٨) Muir; The Life of Mohammed, PP. lxxix, xc.

(٤٩) Semple; Influences of Geographic Environment, P. 50 (London, 1937).

(٥٠) انظرها في جبهة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة للاستاذ احمد زكي صفوت ٢٥/١ - ٣٦ (الطبعة بالقاهرة سنة ١٩٣٢) .

ظهورها وانتشارها على هذه الصورة ارضاصاً قوياً لنزول القرآن الكريم بها ، ولولا ذلك لوجدت بعض القبائل العربية شيئاً من العصر في فهم الفاظه ومعانيه .

ولعلنا نجد في ذلك تفسيراً لمسألة الأحراف السبعة التي أنزل بها القرآن الكريم ، والتوقيف بينها وبين ما هو ثابت من نزول القرآن بلهجة قريش . فقد نزل القرآن بلهجة قريش ، ولكنها لهجة قريش كما عرفها المجتمع الأدبي في أواخر العصر الجاهلي بعد عملية التنقية اللغوية الضخمة التي تمت في هذه المرحلة من تاريخه . وقد نجد تأكيداً لذلك فيما ذهب إليه الطبري من أن لغة قريش التي نزل بها القرآن كانت تستوهم الأحراف السبعة التي أشار إليها الحديث النبوي الشريف (٥٢) . وليس الطبري وحده هو الذي ذهب بهذا المذهب ، وإنما نجد في أقوال العلماء الذين وقفوا عند مسألة الأحراف السبعة آراء كثيرة مماثلة (٥٣) . وقد أورد السيوطي فصلاً في كتابه « اللان » لما وقع في القرآن بغير لغة الحجاز (٥٤) ، وأورد فيه أمثلة كثيرة لما ورد في الكتاب الكريم من لغات القبائل المختلفة ، ونقل فيه عن بعض مصاصره (٥٥) أن في القرآن خمسين لغة من لغات القبائل العربية (٥٦) .

ومعنى هذا أن هذه الفصحى ، أو هذه اللغة الأدبية الموحدة التي اصطلاح عليها المجتمع الأدبي في أواخر العصر الجاهلي ، ليست لهجة من لهجات القبائل التي وقف عندها

الشعراء فيحكم بينهم ، وخبر حكومته بين الأتشي وحسان والخشاش مشهور في تاريخ العصر الجاهلي (٥١) . والواقع أن هذه السوق كان لها أثر كبير في الحياة الأدبية في العصر الجاهلي ، وأيضاً - وهذا هو الذي بمنينا هنا - في التقريب بين لهجات القبائل وأتاحة الفرصة لسيادة لهجة قريش ، وظهور اللغة الأدبية الموحدة التي نتحدث عنها .

ومعنى هذا أنه قد اتبع لك منذ أواخر القرن الخامس أسباب متعددة تتصل بالدين والسياسة والاقتصاد هيأت لها أن تحتل مكان الصدارة في المجتمع الجاهلي ، كما هيأت للفتها أن تصبح اللغة الأدبية الموحدة التي يتخذها الشعراء من شتى القبائل لغة ينظمون فيها شعرهم . وهي لغة استطاعت - بسبب هذه الظروف وما كانت تفرسه من التفاف العرب حول مكة ، وطوح أنظارهم إليها ، واجتماع وفودهم عندها في مواسم الحج ، وسرور قواظهم التجارية بها أو نزولهم بأسواقها ، وشهودهم مهرجاناتها الأدبية التي تعقد فيها - أن تقوم بعملية تنقية لغوية ضخمة ذابت فيها الفروق الالهجية الموجودة في لهجات القبائل ، واختفت منها مظاهر الشذوذ فيها ، وخضعت جميعها لمقاييس الفصاحة القرشية ، فكانت هذه اللغة الفصحى التي سيطرت على المجتمع الأدبي في شمالي الجزيرة العربية كلها ، في الحجاز ونجد واليمامة والبحرين ، وامتد نفوذها إلى المناطق الجنوبية في اليمن وماجاورها ، والتي كان

(٥١) انظر الأتشي ١/٦١ (دار الكتب) ، والرياني : الوشج ١/٦٠ (السلفية بالقاهرة ١٩٤٤) .

(٥٢) انظر تفسيره ١/١٠١ (القاهرة ١٩٠٢) .

(٥٣) انظر السيوطي : اللان ١/٥٠ - (القاهرة ١٩٣٥) وبخاصة القول العاشر ٧ ، والقول السادس عشر ٤٨ - ٤٩ .

(٥٤) انظر النوع السابع والثلاثين ١/١٣٣ - ١٣٥ .

(٥٥) هو أبو بكر الواسطي في كتابه « الإرشاد في التراتل الشعر » .

(٥٦) ١/١٣٥ . وينقل أيضاً عن ابن عبد البر أنه قال : « قول من قال نزل بلغة قريش معناه عندي اللان ، لأن قريش لغة قريش موجودة في جميع التراتل » (الموضوع لنفسه) .

زهر بن أبي سلمى ، والتي يمثلها مع زهير النابغة الذبياني وليد وعنترة .

في المرحلة الاولى نرى الشاعر يمارس عمله الفني في غير تكلف او تصنع وفي غير عناء او جهد ، فهو يعبر عن نفسه تعبيراً مباشراً ينقل فيه احساسه كما يحس به ، ويصور مشاعره كما يشعر بها ، ويرسل العبارات كما تخطر على ذهنه دون ان يتكلف في سبيل ذلك جهداً او مشقة . ومن هنا كان الشعر في هذه المرحلة طبيعياً قريب التناول لانرى فيه الرأى للتصنع او المعاناة ، يمد الشاعر خياله الى ما حوله من مظاهر الطبيعة فيستمد صورته وأخيلته منها ، لم يصفوها في شعره صياغة سهلة قريبة لا يتكلف فيها ولا يتصنع ، ويمد فكره الى ما يريد من معان فيعبر عنها تعبيراً مباشراً تسيطر عليه الواقعية والحسية ، وتقل فيه الصور الخيالية التي تحتاج الى شيء من بذل الجهد واعمال الفكر ونضج الجبين .

ومن هنا كان التشبيه اللون الفني السائد في شعر هذه المرحلة ، لأن التشبيه - كما يقرر علماء البلاغة (٥٨) - هو المرحلة الاولى من مراحل التصوير الفني ، أو هو الخطوة الاولى في صناعة الصورة الفنية . ولعلنا اعتمد شعراء هذه المرحلة على التشبيه اعتماداً شديداً واتخذوا منه لونا أساسياً ينشرونه على نطاق واسع في لوحاتهم الفنية .

ويعد امرؤ القيس أشهر شعراء هذه المرحلة ، بل أشهر الشعراء الجاهليين الذين اعتمدوا على التشبيه في رسم صورهم الفنية . وفي القصائد المختلفة التي وصلت الينا من شعره نرى التشبيه عنصراً بارزاً من عناصر العمل الفني عنده ، ومقوماً أساسياً من

المستشرقون ، ولا هي لهجة قريش خالصة من أي تأثير لهجى ، وإنما هي لهجة قريش يمد أن تمت عملية التنقية اللغوية التي تحدثنا عنها . وربما كان رأى بروكلمان اقرب الآراء الى ما نذهب اليه حيث يقرر - كما رأينا من قبل - ان لغة الشعر القديم كانت لغة فنية قائمة فوق اللهجات وأن غلاتها جميع اللهجات . ومعنى هذا - بعد ذلك - أن نصوص الشعر الجاهلى التي وصلت الينا في هذه اللغة ليست من صنع الرواة بعد الاسلام ، كما يذهب الى ذلك المتطرفون من القائلين بقضية الانتحال في الشعر الجاهلى اعتماداً على عدم تمثيل هذا الشعر للهجات القبائل (٥٧) .



(٤)

اكتملت القصيدة العربية - كما رأينا - في أواخر القرن الخامس الميلادى بعد أن توافرت لها العوامل السياسية والاقتصادية والدينية التي ظهرت لغة قريش لغة أدبية موحدة تفرض نفسها على المجتمع الأدبى الجاهلى حيث اصطلح الشعراء في الشمال والجنوب على اتخاذها لغة لشعرهم .

وراحت القصيدة الجاهلية تأخذ طريقها بعد ذلك نحو تطور طبيعى لم يكن منه بد . ونستطيع أن نلاحظ أن هذه القصيدة مرت بمرحلتين فئيتين مميزتين : مرحلة النضج الطبعى التي يمثلها القوى تمثيل امرؤ القيس وطرفة والارتشاش وعبيد بن الأبرص وعلقمة ، ومرحلة النضج الصناعى التي بدأت مع الطفيل الغنوى وأوس بن حجر ، وبلغت ذروتها عند

(٥٧) انظر على سبيل المثال « في الأدب الجاهلى » للدكتور طه حسين .

(٥٨) انظر شرح التلخيص عند قول القزوينى في مقدمة علم البيان « لم منه ما ينشئ على التشبيه فتمين التعريف له » ٢٨٩/٢ وما بعدها (القاهرة ١٣٤٢ هـ) .

وأضحى : حشوداً من التشبيهات تتلاحق متتابعة بحيث لا يكاد يخلو بيت من تشبيه أو أكثر ، وهي كلها تشبيهات مستمدة من البيئة التي يعيش فيها ، فحيد صاحبته كحيد الظبية ، وعيناها كميني بقرة وحشية تروى إلى صفارها في حنان ووداعة ، وشعرها الطويل الفزير كعناقيد النخلة المتداخلة ، وأناملها الناعمة كدبدان الرمال اللينة التي يعرفها في صحرائه ، أو كالغصان الأسفل الناعمة التي يراها في باديته ، وخصرها الرقيق كأنه حزام من جلد مجدول ، وسيقانها الريثا كسيقان نبات مائي يسرى الماء فيها فهي دائماً غضة ناضرة (١٠) . وجواده الذي خرج عليه اللصيد عنيف كصخرة ضخمة التي بها السيل من مكان مرتفع ، سريع كخروف الوليد ، جياش كأنه مرجل ، خاصرته كظبي ، وساقه كنعامة ، وهو في صدوه كالذئب أو كالثعلب ، وظهره الأملس كمدك العروس أو صلابة الحنظل (١١) ، والجبل في أعقاب المطر كشيخ كبير ملتف في بجاده المخطط ، والسيل يدور حول قمم الجبال كأنه فلكة مفزل ، وإكازه المنتشرة فوق الصحراء كأنها بضاعة نشرها تاجر يمتنى ليعرضها على الناس ، والطير تنطلق في الصباح مبتهجة بصفااء الجو تنفثني كأنها سكارى ، وسباع الصحراء التي صرعاها السيل تتراعى من بعيد كأنها « أناييش متصل » (١٢) .

على هذه الصورة تنتشر التشبيهات في شعر امرئ القيس هذا الانتشار الواسع الذي يعد الظاهرة الفنية المميزة للشعر

مقوماته . وهو - لذلك - ينتشر في شعره انتشاراً واسعاً حتى لتبدو نطع كثيرة منه صغفراً متلاحقة من التشبيهات التي كان ينشرها على مساحات واسعة من لوحاته الفنية لتوضيح أفكاره وتقريبها إلى الأذهان تارة ، ولإشاعة شيء من الجمال الفني فيها تارة أخرى . ويحق جعله النقد والرواة القدماء أحسن الشعراء تشبيهاً في العصر الجاهلي (١٣) .

ومادة التشبيه عنده - كما هي عند سائر شعراء هذه المرحلة - هي الطبيعة ومظاهرها المتعددة ، فهي - في مجموعها - مادة حسية مشتقة من الصحراء وما يترادى فيها من مناظر الطبيعة ومظاهر الحياة ، ولما نجد تشبيهاً قليلاً يحتاج إلى شيء من أعمال الدهن ، أو معاناة الفكرة ، فالتشبيهات عنده وعندهم قريبة بسيرة يستمدونها مما يرونه أو يسمعون أو يسمعون به في البيئة التي يعيشون فيها ويتحركون فوقها حركتهم الدائبة المستمرة التي كشفت لهم عن كل شيء فيها ، ووصلتهم به اتصالاً مباشراً دون حجاب .

ونستطيع أن نستعرض مقلته المشهورة فنلاحظ أن التشبيه هو اللون الفني المسيطر عليها ، كما نلاحظ ماقلناه من أن التشبيه عنده مستمد من البيئة الطبيعية التي يراها أو يسميها أو يسمع بها من حوله . ونستطيع أن نتبع إتيانته أو وصف صاحباته أو في وصف جواده أو في وصف السيل الذي اجتتاح الصحراء فنرى هذه الظاهرة الفنية قوية

(١٩) « أحسن الجاهلية تشبيهاً امرؤ القيس » (حيد الراوية في الأناضول ١٦/١٩ ساسي) - « كان علمنا يتلون : أحسن الجاهلية تشبيهاً امرؤ القيس » (ابن سلام في المصدر السابق : الوضع نفسه) - « الشعراء ثلاثة : جاهلي واسلامي ومولود ، فالجاهلي امرؤ القيس ، والاسلامي ذو الرمة ، والموالد ابن المعتز . وهذا قول من يفضل البديع وخاصة التشبيه على جميع فنون الشعر » (السيوطي : الزهر ٢/٣٠١ - القاهرة ١٣٢٥) .

(٢٠) التبريزي : شرح القصائد المشهورة ٢٩ - ٣٢ (القاهرة ١٣٥٢ هـ) .

(٢١) المصدر السابق ٢٩ - ٣٢ .

(٢٢) المصدر نفسه ٥٢ - ٥٤ .

احكام موارثته وترايطها . وهى كلها ترجع الى الملاحظناه من أن الشاعر في هذه المرحلة من تاريخ الشعر العربى كان يعبر عن نفسه تعبيراً مباشراً يتنقل فيه احساسه كما يحس بها في غير تكلف ، ويعبر عن مشاعره كما يشعر بها في غير تصنع ، ويرسل العبارات كما تخطر على ذهنه دون أن يبدل في سبيل ذلك جهداً او مشقة .

وكما نرى في شعر هذه المرحلة هذه المظاهر للسرعة والارتجال ، نرى أيضاً روااسب من المرحلة السابقة ، مرحلة الاولى المبكرة التى مر بها الشعر الجاهلى قبل أن يتم نضجه وتكتمل صورته التى نعرفها له في اواخر القرن الخامس الميلادى . فعلى الرغم من أن القصيدة العربية اكتملت لها شكلها التقليدى ومقوماتها الفنية الثابتة ، وعلى الرغم من ظهور شعراء في هذه الفترة نهضوا بفن الشعر نهضة قوية ، فان شعر هذه المرحلة ظل يحمل آثاراً ورواسب لمرحلة البداية المبكرة . ومن الممكن أن نتلمس آثار هذه المرحلة المبكرة ورواسبها فيما نراه من انتشار الزخافات في قصائد هذه المرحلة . ففي قصائد الشعراء الذين يرجع تاريخهم اليها نرى الزخافات منتشرة بشكل يلفت النظر ، على نحو ما نرى في معلقة امرئ القيس ، وبالذات في القسم الأخير منها الذى يصف فيه البرق (٦٤) والمطر ، حيث تنتشر الزخافات بصورة واسعة ، فلا يكاد يخلو بيت من زخاف أو أكثر ، حتى ليبدو بعضها كأنه خارج على الوزن العروضى لكثرة ما انخرفت به هذه الزخافات من النظم الوسيقى الذى يسود القصيدة كلها .

وكما ظهرت الزخافات في شعر هذه المرحلة

الجاهلى في هذه المرحلة من تطوره الفنى ، وهى ظاهرة كما نراها عند امرئ القيس نراها عند غيره من شعراء هذه المرحلة ، بحيث نستطيع القول ان التشبيه هو اللون الأساسى عند شعراء هذه المرحلة من تاريخ الشعر الجاهلى ، وهو لون لا تمعبد فيه ولا تركيب ، وإنما فيه بساطة البيئة التى يستمدونه منها ، وبساطة الصحراء التى يعيشون فيها ويتصلون بمظاهر الحياة فوقها .

في شعر هذه المرحلة نرى كثيراً من آثار السرعة والارتجال والنظم على الفطرة دون عنابة بتركيب الجملة أو احكام لصياغة العبارة ، على نحو ما نرى في هذين البيتين من معلقة امرئ القيس في مستهل وصفه للمطر والسيول :

اصاح ترى برقاً اريك وميضه
كلمع اليدين في حبيبى مكمل
يغوى سناه أو مصاييح راهب
أهان السليط بالذبال المختل (٦٢)

فصياغة البيتين مضطربة غير محكمة ، وتركيبهما مفكك غير مترابط ، وخطوات الشاعر فيهما متعثرة غير منتظمة ، وبساطة في الشطور الثلاثة الاولى التى يبدو فيها الشاعر كأنما أفلت منه زمام التعبير ، أو فقد السيطرة على المعانى التى يريد التعبير عنها ، فهو يريد أن يقول : اصاح ترى برقاً يغوى سناه في حبيبى مكمل اريك وميضه كلمع اليدين أو كمصاييح الراهب ، ولكنه لم يحسن ترتيب عباراته ، ولا توجيه حركته ، فاضطربت خطاه وتعثرت . وهى مظاهر للسرعة والارتجال وعدم الروية والإثارة أفقدت الشاعر القدرة على

(٦٢) المصدر نفسه ٤٨ - ٤٩

(٦٤) المصدر نفسه ٤٨ - ٥٤

يكن قد استقام تماماً بين أيدي الشعراء ،
والقيم الصوتية لها لم تكن قد انضحت تماماً
في نفوسهم . وتستطيع أن نرى أمثلة أخرى
مند شعراء ، هذه المرحلة من أمثال الرافضين
الأكبر وعمرو بن قهيثة وسلمي بن ربيعة .
وهي أمثلة وقف الدكتور شوقي ضيف في
كتابه «العصر الجاهلي» عند طائفة منها (٦٧) .

وربما كانت قصيدة عبيد بن الأبرص التي
تمد عند بعض الرواة من المقلات أهم قصيدة
من نساء هذه المرحلة ظهرت فيها هذه
الانحرافات المروضية ، وهي قصيدته التي
مطلها :

أقفر من أهله ملحوب^١

فالتقطيت فالدروب (٦٧)

فهى من مخلف البسيط ، ولكن في صورته
البداية المبكرة قبل أن تستقيم موسيقاه ،
وتضبط قيمه الصوتية ، فلا يكاد بيت منها
يخلو من صورة من صور هذه الانحرافات
التي أدخلت بوزنها أخلاقاً شديداً . وهى
ظاهرة لاحظها القدماء وأشأروا إليها
وسجلوها (٦٨) عليها . وحقق ترامى هذه
القصيدة كأنها فقد الشاعر فيها قدرته على
إحكام موسيقاها ، وضبط وزنها ، أو كأنها
فقد الإحساس بأيقامها الصوتي الدقيق ،
فاضطرب النغم في بعض أبياتها اضطراباً
شديداً تشكلت معه وحدانها الموسيقية ، أو
— كما يسميها العروضيون — «التفصيلات» ،
أشكالاً غريبة بدت معها الأبيات كأنها فقدت
كل قيمها الموسيقية ، وكل ضوابطها الصوتية .

ظهر الاقواء في القوافي ، وقد لاحظ الباحثون
كثرة الاقواء في شعر امرئ القيس (٦٩) ، على
نحو ما ترى في هذا البيت من القطعة نفسها :

كان ثبيراً في عرائن وبله
كبير أناس في بجاد مؤمل

فكلمة «مزمّل» ليست صفة لكلمة «بجاد»
حتى تأتي مجرورة فتتسق حركتها مع حركة
الروى في سائر أبيات القصيدة ، ولكنها صفة
لكلمة «ثبير» ، فهى لذلك مرفوعة خلافاً
لحركة الروى في أبيات القصيدة كلها .

والزحاف والاقواء هما بعض الرواسب
التي تخلفت في شعر هذه المرحلة من المرحلة
السابقة التي لم يكن العمل الفني فيها قد
استقام تماماً بين أيدي شعرائها ، ولا اكتملت
للقصيدة العربية كل مقوماتها الفنية ، أو هما
بعض الآثار التي ورثها شعراء هذه المرحلة من
أسلافهم القدماء الذين كانوا لا يزالون يجرون
تجاربهم الفنية على القصيدة العربية ليصلوا
بها إلى مستوى فنى ناضج ، وليحققوا لها
تكملة الفن الدقيق في الصوت والصورة
واللغة جميعاً ، وليوفروا لها كل مايقوم عليه
بناؤها الصوتي من قيم موسيقية متناسقة
دقيقة .

ومع ذلك فربما كان الزحاف والاقواء أقل
هذه الظواهر الموسيقية خطراً ، ففى طائفة من
قصائد هذه المرحلة نرى خروجاً على الوزن
العروضي ، وتداخلاً بين الأوزان المختلفة .
وهما خروج وتداخل يرجعان — أساسياً —
إلى أن البناء الموسيقي للقصيدة العربية لم

(٦٥) النحر بروكلمان : تاريخ الأدب العربي ٩٩/١ (دار المعارف مصر) .

(٦٦) النظر صفحة : ١٨٤ (دار المعارف مصر ١٩٦٠) .

(٦٧) التبريزي : شرح القصائد الشعر ٢٢٢ - ٢٢٤ .

(٦٨) وقف يضفى الزاى امرؤ وهو حلام — كما اختل في ذلك القريش عبيد (أبو الهلاء المعرى) ، وانظر لسان العرب
مادة (ظب) .

أن كانت أهلة بأصحابها زاخرة بالحياة النابضة ، ويتذكر إيامه الماضية فيها ، ويستعيد ذكريات حبه الضائعة فوق رمالها ، ويصف صاحبة هذه الأطلال وجالها . ثم ينتقل من هذه المقدمة الى وصف رحلته في الصحراء التي يخرج إليها ليسرى من نفسه أحرانها ، وينفض عنها همومها ، مستغلا في هذا الانتقال ناقته التي يتخذ من الحديث عنها جسراً تقليدياً يعبر عليه من شاطئ الحب الى شاطئ الصحراء ، ثم ينطلق بكل نشاطه وحيويته فوق رمال الصحراء الفسيحة الممتدة الى ما لا نهاية ، فيصف مظاهرها الطبيعية ، وحيوانها الشارد في آفاقها البعيدة ، ويقف عند مناظر الصيد فيصفها في معرض تشبيهه لناقته بحيوان الصحراء الوحشي الذي كان الصيادون يخرجون مادة في طلبه . حتى اذا ما استوفى حقوق الصحراء عليه خرج الى موضوع قصيدته الأساسى فتحدث عنه ، وبه تنتهى القصيدة أن لم تختم ببعض الحكم التي يسجل فيها آراءه في الحياة ، ويركز من خلالها تجاربه التي مر بها في رحلة السنين التي عبرها .

هذه هي الصورة العامة التي استقرت عليها القصيدة الجاهلية في مرحلة النضج الطبقي ، وهي صورة ظلت تفرض سلطانها على القصيدة العربية فترة طويلة من تاريخها . ولسنا ندعى أن هذه الصورة كانت منمجة ثابتاً موحداً لكل الشعراء القدماء ، فقد اختلفت مذاهبهم ومناهجهم باختلاف شخصياتهم واختلاف موضوعاتهم ، ولكن هذه الصورة كانت هي الصورة العامة التي ظهرت في أكثر ماوصل إلينا من قصائد الشعر الجاهلي .



والواقع أن هذه القصيدة تمثل بصورة قوية ماورثه شعر هذه المرحلة من رواسب البداية المبكرة المجهولة ، أو كما يقول بروكلمان (٢٧) : « أن هذه الظواهر آثار قليلة لمرحلة من النمو لم تقف على كنهها بعد » . والحق أن احتفاظ الرواة بهذه القصيدة النادرة في صورتها الموسيقية المضطربة يُعد عملاً علمياً رائعاً يستحق الإشادة به . وفي ظني أن هذه القصيدة من أهم ما حملته الرواة إلينا من نصوص الشعر الجاهلي المبكرة ، لأنها - في وضعها الدقيق - وثيقة تاريخية بالغة الأهمية تسجل ما كان عليه الشعر العربي في هذه المرحلة المبكرة من تاريخه الطويل ، أو هي - في عبارة أخرى - قطعة أثرية نادرة وصلت إلينا في أصناف التاريخ محتفظة ببقاها الزمن الذي تطاول عليها منذ أن أخذ الشعر العربي يتحرك ببطء متجاوزاً مرحلة البداية الفاضة المجهولة الى مرحلة التاريخ الثابت الصحيح .

ومع ذلك فقد استطاع شعراء هذه المرحلة أن ينهضوا بالقصيدة العربية نهضة قوية ، وأن يؤصلوا لها تقاليداً الفنية التي ظلت مسيطرة عليها فترة طويلة من تاريخها . فعلى أيدي شعراء هذه المرحلة أخذت القصيدة العربية شكلها التقليدي الثابت ، واكتملت لها مقوماتها وخصائصها الفنية ، فهؤلاء الشعراء هم الذين أصطلوا تقاليد المقدمة الطليقة ، بل تقاليد العمل الفني كله . وأما لتنظر فيما وصل إلينا من شعر هذه المرحلة ، فنلاحظ أن القصيدة العربية أخذت شكلها النهائي ، فأصبحت تبدأ بمقدمة تدور عادة حول الأطلال وصاحبة الأطلال ، يقف فيها الشاعر في ديار صاحبه التي أقفرت بعد رحيله عنها ، فيصف وحشتها وأقفارها وأسرار الوحش السارحة فيها بعد

الروايات العربية القديمة هي أن هذه المدرسة بدأت من قبل ذلك مع الطفل الفتوى شاعر قيس الكبير ، وهو شاعر قديم يصله أبو الفرج بأنه « من أقدم شعراء قيس » ، و « ليس في قيس فحل أقدم منه » ، ويقول منه أنه كان أكبر من النابغة (٢١) ، ومعنى هذا أنه كان أكبر من أوس وأقدم منه . وكان الطفل استاذاً لأوس (٢٢) ، وكانوا يلقبونه « المحبتر » (٢٣) لما لاحظوه على شعره من ضروب التعميق والتجويد والصناعة . وكان أوس - من بعده - رائداً من رواد المدرسة كشف عن كثير من مسالكها التي سار فيها شعراؤها من بعده ، وأرسى كثيراً من تقاليد الفنية المعيزة لها . وكان الطفل وأوس كلاهما استاذين للشاعر الكبير زهير بن أبي سلمى (٢٤) الذي يمثل - بحق - اللروة الفنية التي وصل إليها فن هذه المدرسة في هذا العصر . وكما شهد عصر الجسوس ظهور مدرسة الطبع شهد عصر داحس والفرهاء ازدهار مدرسة الصناعة ، حتى نستطيع القول أن هاتين الحربين تمثلان نقطتي تحول في تاريخ القصيدة الجاهلية .

وأهم مايلفت النظر في العمل الفني عند شعراء هذه المدرسة أنه عمل تظهر فيه آثار العناية والجهد والتعب ونفخ الجبين التي يبذلها الشاعر في سبيله . فالشاعر من هذه المدرسة ينظم قصيده لم يعيد النظر فيها ليهلدها ويجودها ويحفل بالارضى ذوقه ، وملاً يستقيم مع مذهبه الفني . وهو - من أجل ذلك - لا يتسرع ولا تمجّل ، وإنما يلتزم الأناة الشديدة التي تحقق له كل مقومات مذهبه الفني وعناصره . وقديماً قالوا أن

(٥)

في أثناء هذه المرحلة المبكرة من تاريخ الشعر الجاهلي ظهر شعراء استطاعوا أن يطوروا القصيدة العربية من صورتها البسيطة التي كانت عليها إلى صورة أشد تعقيداً من حيث طبيعة العمل الفني ، ومقوماته الأساسية التي يقوم عليها ، والعناصر الفنية التي تشيع فيه ، إبداعاً بظهور مدرسة فنية جديدة في الشعر الجاهلي ، وهي المدرسة التي اصطلحنا على تسميتها « مدرسة الصناعة » .

لقد استطاع شعراء هذه المدرسة الجديدة أن يحولوا المجزى الذي كان يتدفق فيه الشعر الجاهلي إلى مجرى جديد ، يقف فيه الشاعر أمام عمله الفني كما يقف الصانع أمام مصنعه يوجددها ويهذبها ، ويعيد النظر فيها مرة بعد مرة ، حتى يستقيم له على الصورة التي يريد لها ، أو - بمباراة أخرى - كما يقف المثال أمام تمثال له يصنعه ، فهو يكف عليه ، ويغرف له ، ويظل يصقله وينقى فضوله ، حتى يستوي له على الصورة الفنية التي رسمها في خياله . فالعمل الفني عندهم ليس ارتجالاً ولا تعبيراً مباشراً عن النفس ، ولكنه صناعة يفرغ لها صاحبها ، ويعنى بها ، ويطلق فيها النظر والتفتيش ، حتى يحقق لها كل مقومات الصناعة التي تقوم عليها .

والرأي السائد بين الباحثين أن هذه المدرسة الفنية بدأت بأوس بن حجر شاعر تعميم الكبير الذي كان معاصراً للنابغة الذبياني ، كلاهما من شعراء البلاط الحيرى أيام النعمان بن المنذر (٧٠) ، ولكن الحقيقة التي تؤكدتها

(٧٠) انظر شوقي صيف : الشعر الجاهلي ٤٦ وكذا ٣٩٦ (دار المعارف ١٩٦٠) .

(٧١) الأمامي : ٢٤٩/١٥ ، ٢٥٠ (دار الكتب) .

(٧٢) انظر : بروكلمان ، تاريخ الأدب العربي ٩٥/١ (دار المعارف) .

(٧٣) ابن قتيبة : الشعر والشعراء ٢٧٥/ (ليدج) ،

(٧٤) المصدر السابق ٥٧/ .

التي يكلفون بها وشقائهم بها . وفي هذا يقول الجاحظ : « وكان الأصمعي يقول : زهير بن أبي سلمى والحطيئة وأشباههما عبيد الشعر ، وكذلك كل من جود في شعره ، ووقف عند كل بيت قاله ، وأعاد فيه النظر ، حتى يخرج آيات القصيدة كلها مستوية في الجودة . وكان يقال : لولا أن الشعر قد كان استعبدهم ، واستفرغ مجهودهم ، حتى أدخلهم في باب التكلف وأصحاب الصنعة ومن يلتبس قهر الكلام واغتصاب الألفاظ ، للذهبوا مذهب الطليعيين الذين تأتيهم المعاني سهواً ورهناً ، وتنثال عليهم الألفاظ أنثيالاً » (٨٠) .

على هذه الصورة راح شعراء مدرسة الصنعة ، أو مدرسة عبيد الشعر ، فيفرون من طبيعة العمل الفني السهلة اليسيرة التي لا تكلف فيها ، ولا قهر للكلام ولا اغتصاب للألفاظ - على حد عبارة الجاحظ القوية المعبرة ، ويتحولون به إلى عمل صناعي يتمهلون في صناعته ويتناون ، ويبدلون في سبيله كثيراً من الجهد والعناء والمشقة ، حتى يخرج لهم على الصورة التي تتحقق فيها مقومات مذهبهم ، وعناصر العمل الفني التي أخذوا أنفسهم بها .

ومن أهم هذه العناصر والمقومات الألوان البلاغية العميقة التي يبلل الشاعر في صناعتها جهداً فنياً كبيراً وبخاصة الاستعارة والتشبيه التمثيلي . والاستعارة عند البلاغيين القدماء تأتي في مرحلة بعد التشبيه ، وتحتاج إلى جهد فني في صياغتها أكثر مما يحتاج إليه التشبيه ، لأنها عندهم المرحلة النهائية من مراحل

زهيراً كان يفرغ لقصيدته حولا كاملاً يظل مشغولاً بها طوالها ، وأنه لذلك كان يسمى كبار قصائده « الحوليات » (٧٥) . ولكن المسألة - في الحقيقة - ليست مسألة فترة زمنية محددة ، ولكنها مسألة تفرغ للعمل الفني ، وشغل بتتقيقه وتهذيبه وتجويده ، ومعاودة للنظر فيه زمناً طويلاً . وقد وصف الجاحظ هذه المدرسة - كما وصف من قبل مدرسة الطبع - فقال : « من شعراء العرب من كان يدع القصيدة تمكث عنده حولا كريماً ، وزمناً طويلاً ، يردد فيها نظره ، ويجيل فيها عقله ، ويقلب فيها رأيه ، اتهاماً لعقله ، وتتبعاً على نفسه ، فيجعل عقله زمناً على رأيه ، ورأيه عباراً على شعره ، اشفاقاً على أدبه ، وأحرازاً لما خوله الله من نعمته . وكانوا يسمون تلك القصائد : الحوليات والمقالات والمنقحات والمحكمات ، ليصير قائلها فحلاً خنذيلاً وشامراً مقلداً » (٧٦) . وأشار ابن قتيبة إلى هذه المدرسة أيضاً حين قسم الشعراء إلى متكلف ومطبوع ، وقال أن المتكلف يعيد النظر **زهير والحطيئة** (٧٧) . ومن بعدهما قال ابن جني : « ليس جميع الشعر القديم مرتجلاً ، بل قد كان يعرض لهم فيه من الصبر عليه ، والملاطفة له ، والتلوم على رباضته وأحكام صنعته ، نحو مما يعرض لكثير من المولدين . ألا ترى إلى ما يروى من زهير من أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين ، فكانت تسمى حوليات زهير لأنه كان يحول القصيدة في سنة » (٧٨) . وكان **الأصمعي** يسمى شعراء هذه المدرسة « عبيد الشعر » (٧٩) كأنما رأى في تفرغهم لعملهم الفني ، وعكوفهم عليه ، وشقائهم به ، شبيهاً من تفرغ العبيد لأعمالهم

(٧٥) الجاحظ : البيان والتبيين ١٢/٢ (الطبعة) ، وابن قتيبة : المصدر السابق ١٧ و ٦١ .

(٧٦) البيان والتبيين ٩/٢ .

(٧٧) الشعر والشعراء ١٧ .

(٧٨) الغصائص ٢٣/١ (القاهرة ١٩١٣) .

(٧٩) البيان والتبيين ١٢/٢ ، الشعر والشعراء ١٧ .

(٨٠) البيان والتبيين ١٢/٢ .

ويقول في الموضوع الآخر :

رَمَوْا مارِعُوا من ظِمْتِهِمْ لَمْ أوردُوا

غماراً تُفَرِّقُ بالسِّلاحِ وبالسِّمِ

فَقَضُّوا مَنَيا بَيْنَهُمْ لَمْ أُصَلِّروا

إلى كَلَّا مُسْتَوِيلٌ مُتَوَخِّمٌ (٨١٢)

في هذه الأبيات نرى مثلاً لصناعة زهير ، وهي صناعة كان شعراء مدرسة الصناعة جميعاً يتخذون منها مذهباً فنياً لهم . وهي أبيات تزدحم فيها الصور البيانية ازدحاماً شديداً ، واحتشد فيها الاستعارات احتشاداً يدل على أن زهيراً إنما كان يقصد إلى هذا الازدحام وهذا الاحتشاد قصداً ، ويتعمدها تعمداً ، لأنه يريد أن يصنع شعره وفقاً للتقاليد الفنية التي رسمها شعراء هذه المدرسة لفهم . ففي القطعة الأولى رسم زهير للحرب ست صور مختلفة فصورها أولاً في صورة الوحش الضاري الذي يتجرأ على الناس كلما استشاروه وهيجه ، ثم صورها في صورة النار المشتعلة المتأججة التي لا تهدأ ولا تخبو ، ثم صورها في صورة الرمح الدائرة التي لا تفنا تطحن الحب وتعركه ، ثم صورها في صورة الناقة الكشوف التي يحتمل عليها كل عام حتى إذا وضعت وضعت توائم ولم تضع أفراداً ، ثم صورها بعد ذلك في صورة المرأة التي تلد غلماناً مشؤمين ، ولكنها مع ذلك لا تتخلى عنهم ، بل تظل ترعاهم وتتمهمهم حتى يتم فطامهم ، ثم صورها أخيراً في صورة الأرض الخبيثة التي لا يخرج نباتها إلا تكداً ، ولا تفل لأهلها إلا الخراب والدمار والقناء والهلاك .

وفي القطعة الثانية يصور زهير هدوء الحرب ثم اشتعالها ثم هدوءها مرة أخرى في تلك الصورة البدوية التي تعرفها البادية في حياتها

التشبيه عندما تحذف كل عناصره ولا يبقى منها إلا أحد الطرفين : المشبه أو المشبه به ، وهنا لا بد من ذكر ما يدل على العنصر المحذوف من التشبيه . فعلمية الاستعارة عملية معقدة لأنها تتم على مرحلتين : مرحلة التشبيه ثم مرحلة تحويل التشبيه إلى استعارة . ويقدر ما انتشر التشبيه عند شعراء مدرسة الطبع انتشرت الاستعارة عند شعراء مدرسة الصناعة ، فهي اللون البارز في لوحاتهم الفنية ، بل هي - في الحقيقة - أهم صيغ في صناديق أصباغهم ، أو هي - ببساطة - السمة المميزة لصناعاتهم وما يبدلون في سبيلها من جهد وإناة .

ونستطيع أن نرى مثلاً على انتشار الاستعارة عند شعراء هذه المدرسة في معلقة زهير ، في موضعين منها تزدحم فيهما الاستعارات ازدحاماً شديداً ، وهما الموضعان اللذان يتحدث فيهما عن الحرب .

يقول في الموضوع الأول :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم

وما هو منها بالحديث المرجم

متى تبعثوها تبعثوها ذميمة

وتفتر إذا ضرَّ يبعثوها فتفتر

فتعزَّ كنكم مرك الرمح يثقالها

وتلتج كسافاً لم تنتج فتنتج

فتنتج لكم غلماناً أسام كلهم

كاحمر صادر ثم ترشح فتقطع

فتفعل لكم مالا تغل لأهلها

قري بالعراق من قتيقز ودرهم (٨١٣)

(٨١) التبريزي : شرح القصائد المعر ١١٦ - ١١٨ .

(٨٢) المصدر السابق / ١١٩ .

مكرراً مرة بعد أخرى ، بل يجعله مرجعاً مكرراً في نواشر المعصم ليكون أشد ثباتاً وأكثر وضوحاً وأقدر على مقاومة الزمن :

ديدار لها بالرقمتين كانها

مرآجيج وشم في نواشر معصم

ويصف العين والآرام التي أخذت ترتفع في ساحات الديار الخالية بعد رحيل أهلها عنها ، ولكنه يحرص على أن يسجل الحركة ، فإذا هذه الوحش ترتفع متخالفة ، لهذه تذهب وتلك تجيء ، وإذا صفارها تحاول النهوض من مجالعها كلما رأت أمهاتها مقبلات عليها ، وهكذا استطاع زهير من طريق هذه اللبسة الفنية الدقيقة الباهرة أن يشيع الحياة في لوحته الجميلة البديعة :

بها العين والآرام يمشين خلفه

وأطلوها ينهضن من كل مجنثم

ومن أدروع القطع التي تتجلى فيها هذه الظاهرة القسم الثاني من هذه المقدمة الطللية (٨٤) ، وهو القسم الذي يصف فيه رحلة صاحبه ، إذ نراه يتتبع الظالمين المسافرات رحلتهم الطويلة عبر الصحراء ، يسير معهم إذا سرن ، وينزل معهم إذا نزلن ، ويعود المواعظ التي تخترقها القافلة ، والمواقع التي تنزل بها ، ويحرص على أن تستكمل صورته كل ألوانها وخطوطها ، وكل هذه اللبسات الفنية الأخيرة ، فهو يتحدث عن منطقة جبل القنآن التي اخترقتها القافلة ، فهي فلا ينسى أن يسجل الخطر المحيط بها ، فهي منطقة خطيرة كم بها « من منجل » ومنحترم » ، ويصف الهواجذ فلا ينسى تلك الانماط والكلل التي وضعت عليها ، بل لا ينسى لونها الأحمر ، ويظل يتتبع القافلة في رحلتها مسجلاً كل

الروعية ، صودة الورود والصندل ، فالحرب تهدأ ويمتنع أهلها من خوض غمارها كما تجبس الإبل في المرعى بعيداً عن الماء ، ثم تعود فتشتعل كأنها تلك الإبل حين ترد الماء بعد حبسها ، ولكنه ماء من نوع غريب لم تألفه البادية في حياتها العادية في أيام سلمها ، أنه ماء مصبوغ بلون الدم الذي يسيل على الأرض الظائمة للدماء المحاربين ، أرض المعركة ، حتى إذا ما فشى التحاربون ثراوتهم والدبون التي لهم على أمدانهم عادوا مرة أخرى إلى مراعيهم البويلة الوخيمة التي لا تفل لهم خيراً ، بل شرا كثيراً .

وهكذا نستطيع أن نلاحظ أن العمل الفني عند شعراء مدرسة الصنعة الجاهلية لم يكن عملاً بسيطاً بسيطاً يعبر فيه الشاعر عن نفسه تعبيراً مباشراً ، ولكنه عمل معقد يستنفذ من الشاعر كثيراً من طاقاته وقدراته الفنية حتى يستقيم له على المثال الذي رسمه له وفقاً لتقاليد الصناعة وأصولها التي أرساها أساتذة هذه المدرسة وروادها الأوائل .

فالظاهرة الأساسية عند شعراء مدرسة الصنعة الجاهلية هي العناية بصناعة شعرهم ، والحرص على تجويدها وتهذيبها وصقلها . وهيناية دفعتهم إلى أن يتخلدوا من التصوير أداة فنية يعتمدون عليها في صناعة شعرهم ، كما دفعتهم إلى شيء آخر نراه بوضوح في شعرهم وهو الحرص على التفصيل ، والعناية بالجزئيات ، والألحاح على أن تكتمل لصورهم خطوطها المعبرة وألوانها المعبرة . ونستطيع أن نرى مثلاً لذلك في المقدمة الطللية الرائعة لمعلقة زهير (٨٢) حيث نراه حريصاً أشد الحرص على استكمال جزئيات صورته وتفصيلها ، ووضع اللبسات الأخيرة عليها . فهو يشبه الأطلال بأكار الوشم في اليد ، ولكنه لا يكتفى بذلك ، وإنما يجعل الوشم مرجعاً

(٨٣) التبريزي ١٠٢/ - ١٠٥ .

(٨٤) المعصم نفسه ١٠٦/ - ١١٠ .

**الفرات من خلال مدحه للتمهان وتشبيه
كرمه به :**

لما الفرات اذا جاشت قواربه
ترمي اواذيه الصَّيرين بالزُّبْدِ
يُنْذره كل واد متسرع لتجيب
فيه حطام من الينبوت والخضد
يظل من خوفه الملاح ممتصاً
بالخيترانة بمد الأينر والتجدد
يوماً باجود منه سَين نافلة
ولا يحول عطاء اليوم دون غد (٨٥)

لقد استطاع النابغة أن ينفذ من وراء هذا التشبيه الى رسم هذه اللوحة الفنية الرائعة بكل تفاصيلها وجزئياتها ولمساتها الأخيرة ، سجل فيها حركة النهر الصاخبة وقد جاشت أمواجه وعلت ، وأخذت ترمي شاطئيه بالزبد الذي يرفو فوق ظهورها ، والوديان المتحركة المزبدة تلقى بمائها فيه فيندفق منيقاً فورياً لجب شديد ، جارقاً معه ما اقتلعت في انحدارها فوق سفوح الجبال من حطام النبات والشجر . لقد تكاملت اللوحة خطوطها وألوانها ، وبدأ النهر في عنقه وجبروته على صفحاتها بما سجله الشاعر الفنان عليهما من تفاصيل وجزئيات . ولكنه لم يكتف بهذا وإنما راح يضع على لوحته اللمسة الأخيرة التي تعطى شكلها النهائي ، فسجل منظر الملاح الخائف المذمور الذي يمتصم طلباً للنجاة بـسكان سفينته ومجادفها ، باذلاً - من أجل ذلك - كل ما يملك من طاقة وجهه . لقد شغل النابغة بلوحته شغلاً شديداً ، وحتى بها عناية بالغة ، فلم يضع ريشته من بين أنامله حتى تكامل لها كل ما يريده من خطوط وألوان ولمسات فنية .

تفاصيلها وجزئياتها ، حتى ينتهي معها الى حيث استقرت عند ذلك الماء الأزرق الفزير الذي أخذت العذارى الجميلات ينتشرن من حوله بمد هذه الرحلة الشاقة المضنية وهن ينتشرن حولهن منظرًا أنيقًا يسر أعين الشباب المتطلعين اليهن في أمجاب والاحاح .

نزهر - كسائر شعراء مدرسته - حرص على أن يوثق عمله الفني حقاً من العناية ، وإن يوفر له كل مقومات مذهبه الفني ، من اعتماد على التصوير وحرص على التفاصيل ، واهتمام بالجزئيات ، وتسجيل للحركة واللون .

وأما التشبيه الذي رأيناه اللون الأساسي عند شعراء مدرسة الطبع يستخدمونه في بساطة ويسر مستمدين عناصره الأولية من البيئة الصحراوية التي يعيشون فيها ، ويتصلون بها اتصالاً مباشراً فقد تحول عند شعراء المدرسة الجديدة الى لون مركب تدخل في تركيبه عناصر كثيرة معقدة اتاحت لهم النفاذ الى صور رائعة الى حظ كبير من الطرافة والإبداع ، وأيضاً من العمق والدقة . وهي صور تدل على خبرة واسعة بعملية مزج الألوان وتركيبها ، ومعرفة دقيقة بخصائصها وأسرارها ، وقدره فائقة على استخدامها والتعبير بها ، وسيطرة تامة على ادواتها ووسائلها . ومن هنا انتشر في شعرهم « التشبيه التصويري » ، أو - كما يسميه البلاغيون - « التشبيه التمثيلي » الذي اتاح لهم - كما اتاحت الاستعارة - بل ربما أكثر مما اتاحت - فرصة ذهبية لتحقيق مقومات مذهبيهم الفني في قصائدهم ، وبخاصة الحرص على التفاصيل ، والاهتمام بالجزئيات ، والعناية بوضع اللمسات الأخيرة ، حتى تبدو قطع كثيرة من شعرهم لوحات فنية متكاملة الألوان والخطوط ، على نحو ماترى في هذه اللوحة الزائلة التي يرسمها النابغة النيباني لفيفشان

(٨٥) المصدر نفسه / ٢٢٠ ، ٢٢١ . القوارب : القبور . والأوالى : الأمواج . والصبران : الشماختان . والينبوت : شجر . والخضد : مأكس ولنى من النبات . والخيترانة : الجذاف ، وفي رواية لابن عبيدة « الفيسفوجة » وهى السككن . والاین : التنب والایمان . والتجدد : الفرق من الكرب والشمدة . وفي رواية ابن عبيدة « من جهد ومن رعد » .

وفي معلقة عنتره لوحة اخرى رائعة رسمها لصاحبه الجميلة وما تحمله انفاسها اليه من مطر وطيب :

اذ تستيك بدي غروب واضح
صلب مقبته للدير المطعم
وكان فارة تاجر يقتسب
سبت عارضها اليك من الفم
أو روضة اتفأ تضمّن نبته
فيث قليل الدمن ليس بمعلم
جادت عليه كل بكر حرة
فتركن كل قرارة كالدرهم
سحاً وتسكابا فكل عشية
يجري عليها الماء لم يتصرم
وخلا الباب بها فليس يباح
غرداً كفعل الشارب المترنم
هزجاً يحك ذراهه بلراصه
قدح الكبة على الزناد الأجلد (٨٦)

لقد استطاع عنتره - من طريق التشبيه التصويري - أن يقدم لنا هذه اللوحة البدئية التي استغل في رسمها كل خبرته بخصائص الألوان وأسرارها ، وعمليات مزجها وتركيبها ، انه يشبه انفاس صاحبه بنافحة مسك تخيره تاجر عطور من اطيب أنواعه وأذاكاها رائعة ، ومضى به الى السوق ليعرضه على الراغبين فيه الباحثين عنه ، ثم يعود فيشبهها بروضة نمت في أرض طيبة حلوام لم تظاها قدم ، يجودها مطر حملته اليها في أوائل الربيع سحب لم مطر من قبل فما يزال ماؤها

غزيراً ، وراحت تسكبها فوقها كل مساء ، حتى ازهرت وأينمت وخرج نباتها طيباً ، وأخذت اسراب النحل يحوم حولها ولا تكاد تفارقها ، ودورها يملأ الأسماح كأنه غناء ترجسه تهرات سكارى لعبت الخمر برؤوسهم ، وهي في حركتها الدائبة النشطة تحك أيديها كما يفعل المكب الأجلد حين يكب على زناد بقده. لقد وجد عنتره في هذه الصورة من صور التشبيه فرصته ، فرسم هذه اللوحة النادرة التي ترخر بالحركة والحياة ، والتي تتشابك فيها الصور وتتداخل ، فإذا الصورة الأصلية تتشابك معها صور جانبية ، وإذا المحور الأساسي الذي يدور عليه العمل الفني تتداخل فيه محاور فرعية ، وإذا اللوحة كلها تتراعى مؤاجاة بالحركة الدائبة ، نابضة بالحياة الدافقة ، وكأنها تحولت عملية التشبيه عنده الى مجال لعرض مهاراته وقدراته الفنية ، فالروضة التي يشبه بها انفاس صاحبه - وهي الصورة الأصلية في لوحته ، والمحور الأساسي الذي يدور عليه العمل الفني فيها - اسقطت السحب عليها مطرها « فتركن كل قرارة كالدرهم » ، والنحل يحوم حول ازهارها الملونة في نشوة غامرة « غرداً كفعل الشارب المترنم » ، وهو لا يزال في سعيه المتواصل النشط ينتقل من زهرة الى زهرة ليمتص رحيقها الشهي وهو « يحك ذراهه بلراصه قدح المكب على الزناد الأجلد » .

وحق للجاحظ أن يعجب بهذه الصورة أعجاباً شديداً (٨٧) .

وأمثال هاتين الصورتين الرائعتين كثيره في شعر هذه المدرسة ، نراها عند الطفيل وعند أوس وعند زهير وعند غيرهم من شعرائها كما

(٨٦) المصدر نفسه ١٨٢/ ١٨٧ . الفارة : نافقة المسك . والقسمة : سوق المسك . والروضة الألف : التي لم يرها أحد . وقليل الدمن : أي قليل اللبث لم يدم عليها ، والمعنى أن مطرا خليها أصابها وهو أحسن لها وأطيب لرائحتها . وليس بمعلم يريد أنها في موضع غير معروف . ويريد بالكر الحرة السعابة في أول الربيع . والقرارة : أوضاع الملحن من الأرض يجتمع فيه ماء الفجر . والأجلد : القطوع اليد ، صفة للمكب .

(٨٧) الحيوان ٢١٢/٣ (الطلي) .

الشعر الجملى : تشابه ولونه

يُحْيِلُ في جدول تحبو ضفادعه
حَبْوُ الجوارى ترى في مائه تطلعا
يُخرجن من شُرَبَات ماؤها طحل
على الجدوع يفضن القَمْ والفرقا (٨٨)

لقد استطاع زهير في هذه الأبيات أن يرسم لوحة نادرة حقاً في الشعر الجاهلي لهذا المنظر الذي لا تعرفه البادية إلا في مناطق محدودة منها ، هي تلك الواحات الخصبة نسبياً التي تصلح أرضها لبعض أنواع من الزروع ، وبخاصة النخيل . وهي لوحة وفر لها من التفاصيل والجزئيات والمسات الأخيرة ما جعلها لوحة واقعية نابضة بالحياة ، تظهر عليها تلك الناقة المذلة المذبذبة ، وهي تجر الرشاء الذي يصل بين قنبيها وبين طرقي الدلوين ، فتتحرك البكرة التي يجري عليها ، وتمتلي الدلاء بالماء ، حتى إذا ما أفرغت على الأرض المتعطشة عادت الناقة من جديد إلى حيث بدأت ، وامتلأت الدلاء من جديد ، ثم أفرغت مامها ، وهكذا تدور السانحة هوداً على بده . ومع الناقة يظهر أولئك القائلون على أمرها ، فهناك جماعة غدوا ميكيرين ومعهم متاعها من قتب وغرب ليعودوا للعمل ، وخلفها سائق يحدوها ويحثها على الإسراع كلما أبطأت ، وكلما أحسبت به وخشيت أن يتركها مدت ظهرها وعنتقها وجذبت في العسكرة ، وعلى حافة البئر يقف آخر يتغنى وهو يتلقى الدلاء الخارجة من الماد ليصبها في الجدول الذي يحفره وحل أصول النخل الطامثة . لقد وفر زهير للوحة تفاصيل المنظر وجزئياته ، ولكنه - مع ذلك - لم يرفع ريشته منها حتى يضع عليها اللمسة الفنية الأخيرة التي تخمر

رأيها عند النافذة وعنترة . وأذا لمستعرض شعر هؤلاء الشعراء فلا تكاد نجد تشبيهاً بسيطاً ساذجاً كالذي كنا نراه عند شعراء المدرسة القديمة ، وأذا نجد هذه اللوحات الرائعة التي قسّرها أصحابها لها يجودونها في أناة ، ويحكمون صناعتها في روية ، ويعطونها كل ما أعطتهم مدرستهم من مقومات وتقاليد ، ويبدلون في سبيل ذلك طاقات ضخمة من الجهد والعناء ونفخ الجبين ، ويتحولون بها من عمل فني يرتجل ارتجالاً ، وتنتال الفاظه أنشالاً - كما يقول الجاحظ - إلى عمل فني يصنع صناعة دقيقة ، ويقوم بالثقاف - كما يقول ابن قتيبة - ، ويتحول على أيديهم إلى مجالات فسيحة لعرض مهاراتهم وقدراتهم الفنية ، على نحو ما نرى في هذه اللوحة النادرة التي رسمتها ريشة زهير البارة لمنظر السانحة التي كان الجاهليون يستخدمونها على آبار المياه لرى ما يصلح من أرضهم للزراعة ، من خلال تشبيهه للمعوم بها :

كان حينئذ في غُرْبَى مُتَقَلِّبَةً
من النواضع تسقى جثثة سحقتا
تعلو الرُشَاء فتجري في ثَنَاتِهَا
من التحالة ثَقْباً رائداً فلما
لها متاع وأموان فسدون به
قَيْتَب وغُرْب إذا ما قَرُغ انسحقا
وخلفها سائق يحدو إذا خُسِمِيت
منه اللَحَائِق تمد الصلْب والعَتَقَا
وقايرل يتغنى كلما قَبَضُست
على العَرَائِي يده قائما دَفَقَا

(٨٨) ديوان زهير ٣٧ / ٤١ : الألفية بالقاهرة ١٩٦٤ . السانحة هي الناقة تستخدم في رى الأرض من طريق جلب جبل يدور حول بكرة دبت على بئر وشدت في نهايته دلو ضخمة ترفع الماء من البئر . والقريان : الدلوان المصطبان . والقلعة : الناقة المذلة . والنواضع : جمع ناضعة وهي الناقة يستلبي عليها . والثناية : الحبل الذي اوتق طرفه بكتب الناقة والطرف الآخر بالغرب . والقايل : الذي يتلقى الدلو . والعرائي : خشبستان كالصليب على الدلو . ولحق الملك : طلاقه . والشرايت : حبال تعمر في أصول النخل من شق واحد فتملا ماء . والله اعلم : الذي يحفر لفلول مكة .

لها منظر الضفادع وقد أفرعها تدفق الماء في الجدول الذي كُتبت تختبئه في شقوقه ، فأخذت تحبو خارجة منه لتتملق بجلود النخل . وهي لسة أضفت على اللوحة حيوية صاخبة ارتفعت بها إلى أسنى درجات الفن والأبداع .

على هذه الصورة استطاع زهير أن يتخذ من التشبيه التصويري مجالاً يمارس فيه صناعته الفنية الدقيقة ، ويحقق به مقومات مدرسته وتقاليدها التي أرساها أساتذته المبدعون ، ويضيف إليها من طاقاته الخلاقة ما جعله بحق أهم شاعر خرجته هذه المدرسة ، بل القمة الفنية المجرة التي وصلت إليها صناعة الشعر في العصر الجاهلي . وهي قمة لم يصل إليها إلا بما بذله في سبيلها من جهد وعناء ومشقة ، وما قدمه لها من دمه وإعصابه تشفعُ جبينه وسهر ليلال وكلد فكر ، قرابين ضحي بها هو وأصحابه من شعراء هذه المدرسة على مذبح الفن .



على هذه الصورة تحول التشبيه عند شعراء هذه المدرسة من صورته البسيطة إلى هذه الصورة المركبة التي أتاحت لهم فرصة النفاذ إلى مثل هذه اللوحات الرائعة الفنية بالتفاصيل والجزئيات ، الزاخرة بالخطوط والألوان ، من طريق اصطناع التشبيه التمثيلي وسيلة للتصوير الفني ، واتخاذ مجالاً رحباً لإظهار المهارات والقدرات الفنية . وهي ظاهرة نستطيع أن نفرس في غسوها ظاهرة فنية أخرى ، وهي الإلاحاح على وصف مناظر الصيد ، والتأمل الطويل في حياة حيوان الصحراء الوحشي ، من خلال تشبيه الناقه به . وهي ظاهرة نراها منتشرة انتشاراً واسعاً

عند شعراء هذه المدرسة ، نراها عند أوس وعند زهير وعند النابغة ، وعند غيرهم من شعرائها ، كما نراها عند ليبي الذي يمثل بحق قمة التقليد الفني في الشعر الجاهلي ، نفى شعره استقرت تقاليد القصيدة العربية التي أصلها المبدعون من شعراء مدرسة الصناعة ومدرسة الطبع على السواء ، وفي قصائده الجاهلية تصل القدرة على التقليد والمحاكاة إلى أعلى درجاتها ، وكأنما استوعب كل ما في النماذج القديمة من مقومات الفن والصناعة . والواقع أن ظهور ليبي في أواخر العصر الجاهلي (٨٩) ، وامتداد حياته حتى عصر عمر طويلاً (٩٠) ، وأيضاً معرفته بالكتابة (٩١) التي ربما أتاحت له فرصة نادرة لتدوين شعره وشعر غيره ممن كان يروي لهم ، كانت بعض العوامل التي جعلت له أجادة التقاليد والمحاكاة والارتفاع بها إلى هذا المستوى الذي ربما لم يصل إليه شاعر جاهلي آخر . فقد هيات له هذه العوامل أن يكون على اتصال وريق بنماذج الشعر القديم ، وأن يستوعبها في أحماقه استيعاباً دقيقاً ، وأن يتخذ منها رصيداً ضخماً يتفق منه متى يشاء ، ويتصرف فيه كيف يشاء .

ونستطيع أن ننظر في مقلته الفخمة لنرى كيف يستغل فرصة التشبيه التمثيلي هذه لرسم صوراً مفصلة لحياة الحيوان الوحشي في الصحراء وما يدور بينه وبين الصيادين المتربصين به من صراع من أجل الحياة . وهي صور نرى أمثالها عند الشعراء السابقين الذين اتصل بشعرهم عن طريق الرواية أو طريق التدوين ، واتخذ منه نماذج ومثلاً يحتذيها ويقلدها ويحاكيها معتصداً على حس لافوي دقيق ، وقدره فائقة على الصياغة ، وسيطرة كاملة على أدوات الفن ووسائل الصناعة ،

(٨٩) يرجع بروكلمان أنه ولد حوالي سنة ٥٦٠ للميلاد (تاريخ الأدب العربي ١/ ١٢٥) .

(٩٠) تولى ليبي في سنة ٤٠ للهجرة التي توافق سنة ٦٦٠ للميلاد . (المصدر السابق / الوضع نفسه) .

(٩١) انظر البغدادي : خزانة الأدب ٢/ ٢١٥ (بولاق) وابن قتيبة : الشعر والشعراء ١٢٩/ - ١٣٠ (لبنان) .

ويفرغ لبيد من رسم هذه اللوحة التي تفيض بالحركة والحياة ، ويعود الى ناقته ليشبهها ببقرة وحشية (١٤) أكل السبع ولدها ، فأقامت على موضعه تبحث عنه ، وسبقها القطيع الذي لا يحس ماساتها ، وختلها وحيدة تبكي صغيرها الذي ضعفته :

خنساء ضيئت القرير فلم يرم
عزّ الشقائق طوقها وبفانها
لمفتر قهدير تنزاع شيلوه
فتبس كواسب ما يمن طامها
صادفن منها غيرة فاصبها
ان المنايا لا تطيش سهامها (١٥)

ويقبل المساء ، ويهطل المطر ، وتنتحي البقرة المحرونة بعيداً عن الشجر والطريق ، وتأوى الى كتيب من الرمل الناعم تختبئ فيه خوفاً على حياتها ، وانتظاراً لصغيرها الذي لا تعرف مضيره . وتغطي النجوم السماء ، ويشهد ظلام الليل ، ويختفي كل شيء تحت استاره الكثيفة ، الا يباغها الذي يبدو في الظلام وهي تتحرك في قلق وخوف كأنها درة بحرية انفرط عقدها وتناثرت حباته على الرمال :

وتضوه في وجه الظلام منيرة
كجمانة البحري سئل نظامها

وينحمر الظلام ، ويسفر الصباح ، وتستأنف البقرة الشكل يحبها من صغيرها الضائع سبعة أيام كاملة لبلايها ، ثم يتركها

وايضاً على خيرة واسعة بحياة البادية التي عاش فيها ، وفتن بها ، وشغل بتصويرها في شعره شغلاً شديداً رشحه - عن جدارة - ليكون استاذاً لشاعر الصحراء الأكبر في الأدب العربي ، ذي الومة ، الذي كان يراه « اشعر الناس (١٦) » . وهو حكم يعبر عما كان يجمع بين الشاعرين من حب للصحراء ، وفتنة بها ، وشغف بوصفها .

لقد اتخذ لبيد من ناقته - كما اتخذها الصحراء من قبله - جسراً يعبر عليه من شاطئ الحسب الى شاطئ الصحراء ، ثم مضى يشبهها - كما شبهها - بحيوانها الوحشي ، مستغلاً التشبيه التصويري - كما استفلوه - في وصف هذا الحيوان وما يتعرض له من معارذات الصيادين الخارجين خلفه يساهمهم وكلاهم ، فهي تارة كأنان (١٧) وحشية استبان حملها يطاردها فعل عنيف « لاهه طركد الفحول وضربها وكدامها » وهي متأبئة عليه ، ولكنه يسوقها أمامه ، ويعلو بها المرتفعات خشية أن تفر منه . حتى اذا انقضت الشتاء واخصبت الأرض بدأت فترة صياهما من الماء واكتفاهما بالرطب من النبات . وتلدور الأيام دورتهما ، ويقبل الصيف ، وتجف الأرض ، وتأخذ الرياح العارة في الهبوب ، ويشهد بهما العطش ، فيندفمان في هدو سريع بحثاً عن الماء ، وهما يتران بهوافهما غباراً يمتد خلفهما كأنه دخان نار متاججة أصابتها ريح الشمال فاشتد تأججها وارتفع دخانها . وبدأ لهما جمدول غزير الماء تظلل غابته من قصب ، فاندلعا فيه يشقان الأمواد اللتفة من حوله ، وراحا يعبان الماء البارد هباً .

(١٢) أنثر السيوطي : الزمر ٢/ ٢٩٩ (النازعة ١٢٢٥) .

(١٣) التبريزي : شرح القصائد المشر ١٢٤/ - ١٥٠ .

(١٤) للمصدر السابق / ١٥٠ - ١٥٨ .

(١٥) خنساء صفة البقرة الوحشية . والقرير : ولدها . والشقائق : جمع شقيقة وهي ارض غليظة بين رملتين . والقهد : الأبيض . والقبس : الذئب .

الجاهلية أن تنهض بالتصيدة العربية تلك النهضة الرائعة التي حققت لها كثيراً من تقاليد الفنية ، وأن تغير من مجرى الشعر الطبيعي الذي كان يتدفق فيه في بساطة ويسر إلى مجرى صناعي جديد شقته أيدي روادها الأوائل في كثير من الأناة والروية ، وأيضاً في كثير من الجهد والتعب والعناء ونفخ الجبين . وهو مجرى ظل اتباع المدرسة من بعدهم مشغولين به ، يمحونه تارة ، وبهذبونه تارة أخرى ، حتى لنسمع واحداً منهم في صدر الاسلام (٩٧) يقول مصوراً طبيعة عمله الفني ، بل عمل مدرسته كلها :

أبيت بأبواب القوافي كأنما
أصادي بها سرياً من الوحش ترءا
أكالها حتى أهرس بعمدا
يكون سحريراً أو بعفد فاهجما
إذا خفت أن تروى عليّ رددتها
وراء التراقي خشية أن تطلعا
وجشني خوف ابن عفان ردها
فثقتنا حولاً حريداً ومربعا

ثم نسمع في العصر الأموي شامراً (٩٨) آخر يفتخر بانتسابه إليها ، وبأنه يصنع شعره وفق مقاييسها الفنية الدقيقة :

وقصيدة قد بت أجمع بينها
حتى أقوم مئكتها وسنئادها
تظن المتكف في كموب قتالته
حتى يقيم لبقائه منئادها

اليأس ، ويجف اللين في غروها ، وتعود إلى حياتها الطبيعية من جديد ، ولكن القدر كان يخبرها لها نديراً من نذر الشر . أن جماعة من الصيادين يتربصون بها ومعهم سهامهم وكلابهم ، وقد ترامت إلى سمعها أصواتهم الخفية البعيدة فافزعتها ، وأطلقت في فرع وذعر سيقانها للريح . ويشعر الصيادون أن فرصة أصابتها بسهامهم قد أفلتت فيطلقون خلفها كلابهم المدرسة ، ويدور صراع دام بين الفريقين تقف فيه مدافعة من حياتها ، وينجلي الصراع من نجاحها وسقوط بعض الكلاب مغرقة بدمائها :

فكثرت وامكرت بها مدرية
كالسهمية حذها وتماها
تلدوهم وأيقنت أن لم تلد
أن قد أحم على العتوف حمامها
فقصدت منها كساب ففزعجت
بدم وفود في المكر سخطها (٩٩)

لقد استطاع لبب أن يستغل فرصة التشبيه التمثيلي ليرسم هاتين اللوحتين الرائعتين حقاً اللتين أعطاهما كل طاقاته الفنية ، وكل خبراته بصناعة الشعر التي اكتسبها من اتصاله الوثيق بنماذج المدرسة الجديدة ، واللتين وفر لهما كل مقومات هذه المدرسة وتقاليدها ، وما ورثه من أساليبها الكبار من رصيد ضخم راح ينفق منه في سخاء عليهما وعلى أمثالهما مما كان يرسمه في شعره من لوحات .



على هذا النحو استطاعت مدرسة الصنعة

(٩٦) امكرت أى رجعت . والمدرية هنا اللوثة العادة ، يريد أن الكلاب لقطت البقرة فرجعت البقرة عليها سلمتها بلونها العادة التي تشبه الزماح . وقصدت : قتلت . وكساب : اسم كلب من كلاب الصيد . وسخط : اسم كلب منها .

(٩٧) سويد بن كراع في الشعر والشعراء / ١٧٠ .

(٩٨) حدى بن الرقاع في المصدر السابق ، الموضع نفسه .

١١٢١
١١٢١
١١٢١
١١٢١
١١٢١

نقوش آرامية عثر عليها في ام الجبال

١
٢
٣
٤
٥

نقوش عربية عثر عليها في النارة يعود تاريخها الى ٣٢٨ ق م

١١٢١
١١٢١
١١٢١
١١٢١
١١٢١

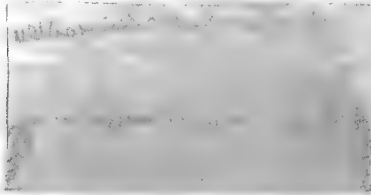
١١٢١
١١٢١
١١٢١
١١٢١
١١٢١

نقوش عربية عثر عليها في زبد يعود تاريخها الى ما قبل ٥١٢ الميلاد

١١٢١
١١٢١
١١٢١
١١٢١
١١٢١

نقوش عربية عثر عليها في حران يعود تاريخها الى ٥١٨

نقش زبد وقد عُسِّرَ عليه في زبد وهي خربة بين تلخزين ونهر الفرات. كتب ثلاث لغات وهي اليونانية والسريانية والعربية وتاريخه يعود إلى ٥١٢ بعد الميلاد كتبت عليه أسماء الأشخاص الذين شيدوا الكنيسة. لاحظ التسميات (٣).



النقش رقم (٣)

١ - نقش على ثلاثة أعمدة من الحجر في قرية زبد وهي خربة بين تلخزين ونهر الفرات.
٢ - تاريخه يعود إلى ٥١٢ بعد الميلاد وتاريخه يعود إلى ٥١٢ بعد الميلاد.
٣ - نقش في قرية زبد وهي خربة بين تلخزين ونهر الفرات. كتب ثلاث لغات وهي اليونانية والسريانية والعربية وتاريخه يعود إلى ٥١٢ بعد الميلاد كتبت عليه أسماء الأشخاص الذين شيدوا الكنيسة. لاحظ التسميات (٣).
٤ - نقش في قرية زبد وهي خربة بين تلخزين ونهر الفرات. كتب ثلاث لغات وهي اليونانية والسريانية والعربية وتاريخه يعود إلى ٥١٢ بعد الميلاد كتبت عليه أسماء الأشخاص الذين شيدوا الكنيسة. لاحظ التسميات (٣).
٥ - نقش في قرية زبد وهي خربة بين تلخزين ونهر الفرات. كتب ثلاث لغات وهي اليونانية والسريانية والعربية وتاريخه يعود إلى ٥١٢ بعد الميلاد كتبت عليه أسماء الأشخاص الذين شيدوا الكنيسة. لاحظ التسميات (٣).
٦ - نقش في قرية زبد وهي خربة بين تلخزين ونهر الفرات. كتب ثلاث لغات وهي اليونانية والسريانية والعربية وتاريخه يعود إلى ٥١٢ بعد الميلاد كتبت عليه أسماء الأشخاص الذين شيدوا الكنيسة. لاحظ التسميات (٣).
٧ - نقش في قرية زبد وهي خربة بين تلخزين ونهر الفرات. كتب ثلاث لغات وهي اليونانية والسريانية والعربية وتاريخه يعود إلى ٥١٢ بعد الميلاد كتبت عليه أسماء الأشخاص الذين شيدوا الكنيسة. لاحظ التسميات (٣).
٨ - نقش في قرية زبد وهي خربة بين تلخزين ونهر الفرات. كتب ثلاث لغات وهي اليونانية والسريانية والعربية وتاريخه يعود إلى ٥١٢ بعد الميلاد كتبت عليه أسماء الأشخاص الذين شيدوا الكنيسة. لاحظ التسميات (٣).
٩ - نقش في قرية زبد وهي خربة بين تلخزين ونهر الفرات. كتب ثلاث لغات وهي اليونانية والسريانية والعربية وتاريخه يعود إلى ٥١٢ بعد الميلاد كتبت عليه أسماء الأشخاص الذين شيدوا الكنيسة. لاحظ التسميات (٣).
١٠ - نقش في قرية زبد وهي خربة بين تلخزين ونهر الفرات. كتب ثلاث لغات وهي اليونانية والسريانية والعربية وتاريخه يعود إلى ٥١٢ بعد الميلاد كتبت عليه أسماء الأشخاص الذين شيدوا الكنيسة. لاحظ التسميات (٣).

٥ - نقش أم الجبال الثاني : وقد عثر عليه في أم الجبال المذكورة نقش على حجر وهو أحدث نص عربي قبل الإسلام يعود تاريخه لآخر القرن السادس الميلادي . لاحظ التصوير رقم (٥) .



شكل رقم (٥) .

- ١ - الله غفر لأبي
- ٢ - بن عبيدة كاتب
- ٣ - الحارث بن أبي
- ٤ - صري كاتبه عنه من
- ٥ - يقروه

ترجمہ: الدكتور ملاک عمر حسن

« من المحتمل أن يكون انخفاض مستوى الإنتاج العقلي لدى النساء في العلوم وفي غيرها من المجالات ، بالقياس إلى مستوى الرجال ، راجعا إلى أنهن يتكرون بطريقة مختلفة عن الرجال ، فنظرنهم إلى الأمور أقل تحليلا ، ومن ثم أقل أصالة ، كما أنهن أقل كفاءة في مجال الباضيات .

ان نمو القدرة على التفكير التحليلي يرتبط بنمو صفات الاستقلال والمبادرة والاقتداء بالنفس ، وهي صفات يعتقد انها غير نسائية . ورغم ان النساء قد يكن بفطريتهن اقل ميلا الى الاندفاع واقل نوعة الى الاستقلال من الرجال

150

العليا لم يقض على الفروق بينهن وبين الرجال في القدرة على الانتاج العقلي .

ولعله من المناسب ان نسأل ما هي اذن اسباب الضعف النسبي لمستوى الانتاج العقلي للنساء ؟ - انه من المعقول - كما سبق ان فسر البعض - ان الدور الاجتماعي للمرأة لا يتناسب مع الحياة العلمية اذا ما قورن بدور الرجل ، فانه من الصعب على المرأة ان تتفرغ ذهنيا لتابعة بحث او فكر علمي في مجال من المجالات ، وان تقوم في الوقت نفسه بدورها كزوجة وام على الوجه الاكمل . ان ذلك في الواقع اصعب بكثير من ان يقوم الرجل بنشاط علمي وذهني ، وفي نفس الوقت يقوم بدوره كزوج واب على الوجه الاكمل - ولكن رغم ذلك فان من الواجب علينا ان نسأل هل يرجع سر اختلاف الرجل من المرأة في مجال الانتاج العقلي الى اختلاف دور كل منهما ومسئولياته واهتماماته في الحياة الزوجية وحسب ؟

في الواقع اني اميل الى الظن بان هذا الاختلاف لا يكفي لتفسير الفروق الذهنية بين الجنسين ، ويؤدي في ذلك - ولو جزئيا - نتائج دراسة الانتاج العلمي للحاصلات على درجة الدكتوراه من طلبة كلية « رادكليف » الأمريكية السابق الاشارة اليها ، اذ تبين منها ان الانتاج العلمي للمتزوجات منهن ، كان من حيث الكم والجودة لا يقل عن انتاج غير المتزوجات ، ويتبين من ذلك انه حتى غير المتزوجات من النساء الاتي يعملن في مجالات التخصص المختلفة ، والاتى من المفروض انهن يماثلن الرجال من حيث عدم الانشغال بمسؤوليات غير مهنية ، يفسح عليهن بعض الوقت ، فانهن اما كن يعانين من مشاعر خاصة مقيدة لقدراتهن على الانتاج العقلي ، او انه كان يعوزهن لدرجة ما الدافع الإيجابي الذي

النساء اقل بكثير من الفرص المتاحة للرجال ، وحتى الآن ورغم مضي أكثر من أربعين عاما منذ ان التبحت فرص التعليم العالي لعدد كبير من النساء ، فان الفروق بين قدرات كل من الرجال والنساء قائمة وواضحة . بل انه حتى في مجال الانتاج الأدبي حيث يفترض ان للنساء ملكات خاصة في هذا المضمار فان انتاج الادباء من الرجال ، بل وعدد الكتاب المبدعين منهم ، يفوق كثيرا عدد النساء في هذا الميدان ، ويظهر ذلك الفرق بوضوح اكبر اذا قارنا بين انتاج الرجال والنساء في مجال العلوم ، اذ ان مثيلات « مدام كوري » بين النساء من التفرغ لدرجة كبيرة ، كما ان الكليات والجامعات تخرج عددا محددا جدا من النساء الاتي يعملن بالبحث العلمي في مشكلة ما او يُعَمِّن جمع البيانات والحقائق التي توصل في النهاية الى فرض أو نظرية علمية جديدة .

من المتفق عليه ان النشر في المجلات العلمية هو احد مقاييس الانتاج العقلي - ولو ان هذا المقياس له بعض العيوب ، الا انه من الصعب التوصل الى مقياس افضل منه - وفي عام ١٩٥٦ اجريت في كلية رادكليف الأمريكية Radcliffe College دراسة (٢) للانتاج العلمي المنشور لأربعمائة من النساء ، ممن سبق لهن الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في مجالات العلوم المختلفة بكلية « رادكليف » ، فتبين ان ما قمن بنشره من انتاج علمي يقل بشكل ملحوظ للغاية عما قامت بنشره مجموعة مماثلة من الرجال الحاصلين على نفس الدرجة العلمية ، الذين يشغلون وظائف مماثلة للنساء موضوع الدراسة ، كما تبين أيضا أن نصف هؤلاء النساء لم ينشر من البحوث العلمية الا القليل ، او لم ينشر شيئا على الاطلاق منذ حصولهن على درجاتهن العلمية العليا . ومن هذا يتبين ان تيسر التحاق النساء بالدراسات

(٢) عنوان هذه الدراسة « الدراسات العليا للنساء » - بحث علمي قامت به لجنة الدراسات العليا للنساء بكلية رادكليف الأمريكية Radcliffe College كامبريدج - ماساشوستس - جامعة هارفارد - ١٩٥٦ .

متماثلون عقلياً في نواح كثيرة ، كما أن هناك فروقاً فردية في كل مجموعة من الجنسين .
والآن وبعد أن أوضحنا هذه الحقائق ، فلنرسم صورة سريعة لبعض الفروق العامة التي تبين وجودها في الوظائف العقلية للجنسين .

الدكاء العام :

أظهر اختبار « ستانفورد - بينيه » لقياس الذكاء - وهو الاختبار الذي ظل لسنوات كثيرة أوسع مقاييس الذكاء الفردي استعمالاً - أظهر وجود عدد قليل من الفروق بين الأولاد والبنات من حيث مستوى الذكاء العام . ولم تكن هذه الفروق معروفة أو مفهومة على نطاق كبير عند عملية وضع واختيار مكونات هذا الاختبار ، أي عندما كانت بنسود كثيرة محل اختبار بهدف اختياريها كأجزاء منه ، بل أن ما حدث عند تصميم الاختبار هو أن البنود التي أظهرت فروقاً مؤكدة بين الجنسين كانت تستبعد كلما كان ذلك ممكناً - وبناء على ذلك فإنه من الواضح أنه لا يمكن الاعتماد على نتائج اختبار قتن بهذا الأسلوب ، لتعرف على مدى الفروق الفردية بين الجنسين في القدرات العقلية .

هذا وتنطبق نفس الملاحظات على غيره من اختبارات الذكاء الشائعة الاستعمال ، فأي اختبار قد يظهر الفروق في الذكاء بين الجنسين أو لا يظهرها اعتماداً على الأجزاء التي يتكون منها ، وعلى ما إذا كانت بعض هذه الأجزاء يتفوق فيها أصلاً أحد الجنسين على الآخر .

وعلى العموم فإن هناك اتجاهات عامة لأن تتفوق البنات على الأولاد في مستوى الذكاء العام وعن في السنوات التي تسبق الالتحاق بالمدارس ، بينما يتفوق الأولاد على البنات في مرحلة الدراسة الثانوية . ولكن هناك احتمالاً أن يكون سبب ذلك راجعاً جزئياً إلى أن نسبة الأولاد الذين يتخلفون منذ البداية من مواصلة الدراسة ويتركون المدرسة أكبر من نسبة البنات ، الأمر الذي يؤدي إلى أن يصبح

يدفع إلى الإنتاج الأمثل ، الأمر الذي اثر تأثيراً كبيراً على نشاطهن وبالتالي على إنتاجهن العقلي .

كما إنه لو درسنا الإنتاج العقلي للمرأة على مدى مراحل عمرها لوجدنا أن هناك أسباباً أخرى تجعلنا نشك في أن مسؤوليات الزواج والأطفال وما تتطلبه من وقت هي السبب الذي يؤدي إلى قصور إنتاجها العقلي ، فإن قصور قدراتها العقلية يبدو بوضوح ملموس ويظهر تلقائياً قبل الزواج بوقت كاف ، ويستمر هذا القصور حتى في السنوات بين ٣٥ و ٦٥ من العمر ، تلك الفترة التي تكون فيها المسؤوليات الملحة الخاصة بتربية الأطفال في العادة قد انتهت ، في حين أننا نجد أن الرجال يبلغون في نفس الفترة من العمر أقصى درجات الإنتاج العقلي في مجالات تخصصهم .

ويبدو أنه من الممكن أن تكون هذه العوامل المعطلة للإنتاج العقلي عند المرأة ، هي بعض السمات المميزة التي تكون شخصيتها منذ بداية عمرها ، أو أنها صفات عقلية خاصة بها وتميزها منذ طفولتها ، ومن لم تؤثر على أداؤها الذهني ، وفي نفس الوقت هناك أيضاً احتمال أن تكون للمرأة صفات فطرية عقلية وسلوكية موروثة تؤثر على إنتاجها العقلي، وفي هذا المقال سحاول أن أكشف عن هذه الصفات أو العوامل .

الفروق بين الجنسين في القدرات العقلية

لنستعرض أولاً المعروف من الفروق بين الجنسين في القدرات العقلية والمعروف أيضاً عن كيفية نمو هذه القدرات ، خصوصاً عند البنات . ولكن لكي نحاول أن نحدد الصفات العقلية المميزة للنساء - لو كان هناك بالتأكيد مثل هذه الصفات - فإنه من الضروري أن نهم بالذات بأساليب أداء البنات كمجموعة بالمقارنة مع أساليب أداء الأولاد كمجموعة أخرى . ولكن يجب أن نؤكد منذ البداية أن البنات والأولاد

صعبة في القدرة على القراءة يحتم اعداد برامج علاجية خاصة لهم . ولكن هذه الفروق بين الجنسين في القدرات اللفظية سرعان ما تختفى كما انه في خلال سنوات الدراسة لا نجد فروقا ثابتة في تحصيل أى من الجنسين من مفردات اللغة . وقد أثبتت معظم الدراسات ان الأولاد عندما يصلون الى الصف الخامس او السادس في المدرسة يتساوون مع البنات في القدرة على القراءة وعلى الاستيعاب ، ولكن يستمر البنات في التفوق في المهارات اللغوية كهجاء الكلمات ، واستعمال النقط والفواصل لتوضيح المعنى وتكوين الجمل ، كما انهن يتفوقن فيطلاقة التعبير ، اذ يكتبن مقالات او مواضيع انشائية اطول ، وتوارد على خواطرن كلمات لها معان خاصة بسرعة اكبر ، ثم انهن قادرات على الاستجابة لما يعرض عليهن من صور بتعليقات مستفيضة .

المهارات الرياضية :

أما من حيث المهارات الرياضية ، فان المتعارف عليه والمفروض هو ان الرجال يتفوقون على النساء في هذا المضمار ، ولكن قد يدهشك كما ادهشني ان نتائج الاختبارات التي اجريت في هذا المجال بينت انه لا توجد فروق حيوية بين الجنسين في المهارات الرياضية في سنى الدراسة الاولى والمتوسطة ، ولكن في الواقع انه من الخطا الادعاء باننا نتعامل في معظم هذه الفترة من العمر مع قدرات « رياضية » فعلا ، والأصح القول بان ما يقاس من مهارات في السنوات بين السابعة والحادية عشرة او الثانية عشرة من العمر هو اساسا المهارة في اداء العمليات الحسابية ، ولو ان الأطفال يعطون في هذه السن بعض المسائل الحسابية التي يقال انها تحتاج الى قدرات ذهنية ، مثل كم من الوقت يحتاجه ثلاثة من الرجال لعفر بديوم منزل اذا كان سبعة رجال يحفرونه في يومين ونصّف ، او كم من الوقت تحتاج وصاعة منطلقة من قطار الى آخر اذا كانت سرعتا القطارين وموعدا تحركهما

الأولاد في المرحلة الثانوية مجموعة أكثر انتقاء ، الا ان بعض الدراسات طويلة المدى - وليست كلها - والتي اختبر فيها بعض الأطفال عدة مرات خلال مراحل نموهم المختلفة ، أظهرت تفوق الأولاد على البنات ، كما ان التغييرات في مستوى الذكاء في نهاية سن المراهقة ، وفي سن الرشد كانت تعيل الى الزيادة في معدلات ذكاء الذكور عن معدلات الاناث ، وبمعنى آخر ان معدل ذكاء الاناث في تلك المراحل كان أقل من معدل ذكاء الذكور ، أى ان نمو الذكاء عند الاناث زاد بدرجة أقل من درجة زيادته عند الذكور ، وهذا اذا أخذنا في الاعتبار طبيعة اختبار الذكاء الذي استعمل للقياس في هذه الدراسات .

القدرة اللفظية :

تتفوق البنات على الأولاد في سنوات ما قبل الدراسة وفي سنى الدراسة الاولى ، في اغلب نواحي الاداء اللفظي ، كما انهن ينطقن الالفاظ الاولى ، وينطقنها بوضوح قبل الأولاد في السن المبكرة ، كما انهن يستعملن جملا أطول ويتحدثن بطلاقة أكثر . ولكن عندما تبدأ الدراسة في المدرسة ، تختفى الفروق بين الجنسين في مجموع مفردات اللغة التي يستعملونها (وتفسر هذه الحقائق الخاصة بالنضج المبكر يجدر بنا ان نتذكر ان استجابة صغار الأطفال للاختبارات المختلفة التي قسناها لدراستهم ، لا يمكن ان تقل بدرجة كبيرة من الثقة ، على المستوى العقلي الذي قد يصل اليه الطفل مستقبلا ، هذا بالإضافة الى اننا يجب ان نذكر ان البنات يتمتعن جسميا أسرع من الصبيان ، وهذا الاختلاف في درجة النضج المبكر ربما ينطبق على درجة النضج في القدرات الحركية والإدراكية التي يعتمد عليها الاداء العقلي ، ولكن معدل درجة النضج لا يعنى بالضرورة أنه يتضمن أى شيء بالنسبة للوصول الى مستوى عقلي عال) .

ان البنات عند التحاقهن بالمدارس يتعلمن القراءة بسهولة اكبر من الأولاد ، وفي نفس الوقت يعانى عدد اكبر من الأولاد من مشاكل

سنوات الدراسة الثانوية الأولى ، وهذا القصور لا يشعر به البنات حتى يصلن الى مرحلة دراسة الرياضيات التي تحتاج الى التفكير الاستنتاجي الجرد ، كما هو الحال في مواد الهندسة والجبر - ولكننا في الوقت الحاضر لا نملك الدليل القاطع الذي يجعلنا نختار من بين هذه الآراء المختلفة ما يفسر سر هذا القصور .

ان الصعاب التي تتصف البنات بمواجهتها في دراسة الهندسة ، من المحتمل أن يكون مرجعها صفة كامنة يتصف بها الإناث ، ويمكن اكتشافها بين في سن مبكرة ، فعلى مدى سنوات الدراسة الابتدائية يتفوق الأولاد على البنات في اختبارات تقدير الأحجام في الفراغات ، وتتطلب هذه الاختبارات من الفرد أن يتخيل مثلاً عدد الأسطح غير المرئية في الجانب الآخر من كومة من المكعبات - أي في الجانب الذي لا يراه الناظر إليها - أو أن ينتخب من مجموعة رسوم متشابهة ، الرسوم التي تصلح لتكون معاً شكلاً معيناً ، وثمة عنصر آخر في القدرة على تصور الأشياء في الفراغات ، هو قدرة الفرد على اكتشاف رسم أو شكل بسيط غير معقد كجزء من شكل أكثر تعقيداً ، ان الجرائد تنشر أحياناً رسوماً لمناظر طبيعية يمكن للناظر إليها بامعان أن يجد فيها أشكالاً لحيوانات أو وجوهاً آدمية ، ولو أن غطوطها تبدو لأول وهلة وكأنها غيوم ، أو أوراق شجر ، أو جودوع أشجار ، والبراعة اللازمة للمشهور على هذه الصور الخفية هي في القدرة على مدح التائر بالشكل الكلي للمنظر الطبيعي ، وأمكان الاستجابة فقط لبعض أجزاء محددة منه ، دون التائر الوقتى بباقي أجزاء الرسم التي ليست لها صلة بالصورة أو الصور المقصود اكتشافها .

وهناك اختبارات مقينة لقياس القدرة على ادراك وتحليل أجزاء محددة من مجال بصرى ، وتدل نتائج هذه الاختبارات بصفة ثابتة على

معلومات ، وقد انضح ان البنات يمكنهن حل مثل هذه المسائل بنفس درجة كفاءة الأولاد تقريباً .

ويستمر الوضع المتقارب بين البنات والأولاد الى أن يبدأوا الدراسة في المدرسة الثانوية ، فنلاحظ عندئذ الفروق الحيوية بين الجنسين ، فالأولاد يتقدمون من البنات ويتفوقون في الهندسة التحليلية وفي حساب المثلثات والجبر ، كما يتفوقون بشكل ملحوظ في الاختبارات التي تتضمن تحليلات كميًا . ثم عندما يعين وقت الالتحاق بالكليات والجامعات ويتقدم الأولاد والبنات لاختبارات القدرات التي تجريها الجامعة أو الكلية نجد أن الأولاد يتفوقون على البنات في الأجزاء الرياضية من هذه الاختبارات بقدر يصل الى خمسين درجة ، بينما لا يتفوق البنات في الأجزاء اللفظية من هذه الاختبارات والتي تحتاج الى حصيله من الالفاظ بأكثر من ثمان الى عشر درجات فقط .

ومن المسلم به أن البنات لا يتقدمن كثيراً على اختيار القسم الملقى بالمدرسة الثانوية حيث تدوس الرياضيات المتقدمة ، ولكن من الصعب معرفة ما اذا كان ذلك يرجع الى أنه تعوزهن القدرة على التعامل مع هذه المواد الرياضية ، أو يرجع الى أن ميولهن تنحج وجهه أخرى غير الرياضيات كما أن الدراسات التي تحتاج الى تدريب في الرياضيات هي المهن الهندسية ومن العلوم الطبيعية ، وكلها أساساً مجالات عمل للرجال ، وعلى هذا فان النساء قد يصحمن من دراسة الرياضيات لانهن يبدفن الى اعداد انفسهن لمن تلقى بالمرأة .

وثمة تفسير آخر من الجائز أنه قد يرجع اليه سر قصور البنات عن الأولاد ، وهو أن البنات قد تنقصهن في الواقع القدرة العقلية على التفكير الجرد والتحليل ، وهي القدرة التي يستعملها الفرد في تعلم الجدر التربيعي ، والطريقة العشرية وغيرها من القواعد ، في

في العمليات التحليلية التي تحتاجها دراسة الرياضيات في المدرسة الثانوية، يمكن أن يرجع سببها لهذا الاختلاف الذي يصفن به منذ طفولتهن في الاستجابة الى مجال الاستشارة الفكرية .

ويرتبط اهتمام النساء عادة بالشكل العام ، بعدم قدرتهن العقلية على الخروج من نظام او قاعدة ما - وساحاول هنا توضيح ما انيه بالمقصود بنظام ما او قاعدة ما . لنفترض انه طلب منك أن تكمل أرقام سلسلة عددية ، ولنبدأ بمسلسلة عديدة سهلة مثل المسلسلة المكونة من أرقام ٢ و ٤ و ٦ و ٨ مثلاً ، فانه من السهل عليك أن تقول أن الرقم التالي لرقم ٨ هو رقم ١٠ ، وإذا أخذنا المسلسلة العددية المكونة من أرقام ٢ و ٤ و ٨ و ١٦ و ٣٢ ، فانك ستقول ان الرقم التالي لذلك هو ٦٤ - ولكن حاول الآن أن تتصرف على مجموعة الأرقام ١٤ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٥٩ و ٧٢ و ٨١ ... لا شك أنك حتى لو كنت ممن يعرفون مدينة نيويورك معرفة جيدة ، فستجد صعوبة لكي تدرك بأن هذه هي أرقام محطات وقوف « مترو » الأنفاق في الشوارع الثامن ، ويرجع ذلك الى أنك كنت مهيماً ذهنياً لنوع آخر من التسلسل العددي ، ولكنك لو لم تعلمت المسلسلتان العدديتان اللتان مرغستا عليك أولاً ، فربما كان من المحتمل أن تتعرف على هذه المسلسلة الأخيرة من الأرقام في الحال ، بل ولربما أمكنك أن تذكر بقيتها .

ان هناك نوعاً خاصاً من الاختبارات به مسائل قننت لاختبار قدرة الفرد على الانتقال الذهني من قاعدة فكرية مستعملة في الحل ، الى قاعدة أخرى يستنبطها الفرد ويستمدى الموقف تشكيلها لمحاولة حل المشكلة بأسلوب

ان الأولاد أكثر قدرة من البنات على اكتشاف وإدراك وتحليل هذه الأجزاء المحددة ، وان البنات أكثر شمولاً في إدراكهن للمجال البصري موضوع الاختبار وأكثر تأثراً بعناصر شكله العام محتمة - وأحد هذه الاختبارات هو المسمى باختبار « الأطمار والقضيب Rod and Frame Test » وقد استخدمه « ويتكن Witkin » على نطاق واسع في دراساته للفروق الفردية التي تكمن وراء اختلاف أساليب الإدراك عند الأفراد (٣) ، وهذا الاختبار عبارة من أطمار مضمّن يشبه أطمار الصورة ، ويدخله قضيب مضمّن أيضاً يتحرك على درجات ميل مختلفة ليتخذ وضعاً عمودياً ، ويطلب الى الفرد المختبر أن يحرك العمود بحيث يجعله في وضع عمودي ومعتدل - وقد ثبت بصفة متكررة أن البنات ، في هذا الاختبار يعتقدن أن القضيب يصبح في وضعه العمودي الصحيح إذا حرك ليميل بنفس درجة ميل الأطمار ، سواء كان فعلاً في وضع معتدل أم لا . أما الأولاد فانهم على العكس تماماً ، إذ يتجاهلون ويكيفون القضيب ليصبح في الوضع العمودي المعتدل .

وعلى أساس مثل هذه الاختبارات ، واختبارات الأشكال المتداخلة دمج « وتكن » وغيره من الباحثين ، البنات على أنهن ينظرن الى الأشياء نظرة عامة شاملة غير تحليلية . ومن الطريف أن البحوث العلمية المماثلة التي أجريت في ثقافات مختلفة تمتد من أوروبا الغربية حتى هونج كونج ، أثبتت ميل النساء والبنات الى الاعتماد على النظرة الشاملة العامة للمواقف أكثر من ميلهن الى النظرة التحليلية .

لذلك يبدو أنه من الجائز لنا أن نفترض أن بعض الصعوبات التي تعترض كثيراً من البنات

• H. A. Witkin et al., Personality Through Perception, New York, Harper and Row, 1954.

الإبداع ، كما أن نتائج هذه الدراسات القليلة تعتمد على تعريف كل منها « للإبداع » ، ففى الدراسات التى ركزت على القدرة على التحليل وإعادة تشكيل الموقف فى مشكلة ما ، تبين أن الأولاد والرجال يتفوقون بشكل ملحوظ وبخاصة إذا كانت المشكلة تتضمن تصور مجال واسع ومركب .

إن مقدرة الفرد على عدم التقيد بأسلوب نكرى محدد تدخل ضمن وسائل قياس « القدرة التحليلية » والقدرة على تصور الأجسام فى الفراغ ، السابق الإشارة إليهما .

أما إذا تصورنا أن الإبداع يتميز بالقدرة على التفكير المتعدد أو القدرة على التفكير بأساليب مختلفة لحل المشكلة موضوع البحث ، وبالمقارنة بالتفكير المحدد الذى يحل المشكلة بطريقة ليس لها غير حل صحيح واحد ، فإن القرائن تميل إلى ترجيح كفة البنات بعض الشيء ، ولو أن هذه النتائج ليست ثابتة — فمتلما طلب إلى الأطفال من الجنسين التفكير فى طرق تحسين اللعب التى يلعبون بها ، أظهر أطفال السنين الأولى والثانية الابتدائية من الجنسين تفوقاً ملحوظاً فى التفكير بالنسبة للعب التى تخص جنسهم ، أما أطفال السنة الثالثة الابتدائية فقد اظهروا تفوقاً ملحوظاً فى التفكير بالنسبة للعب التى تخص البنات والأولاد على السواء . ومن ناحية أخرى ، تبين أن البنات والنساء يتفوقن بدرجة أكبر فى مجموعة الاختبارات التى تقيس القدرة على التفكير بأساليب مختلفة لحل المشاكل شفوياً .

جديد ، وقد ثبت أن قدرات الرجال على أساس مثل هذه الاختبارات تفوق قدرات النساء (١) .

وقد استنبط « كاجان » (٢) وزملاء له فى بحث علمى أسلوباً آخر من الأداء الذى يتعلق بالقدرة التحليلية ويوضح الفرق بين الجنسين فى طريقة معالجتهما للمشاكل .

ويتلخص هذا الأسلوب فى إعطاء الأفراد سلسلة من الصور والرسوم لأشياء مختلفة وأشخاص فى أوضاع وأزياء مختلفة وأوجه نشاط مختلفة ، ثم يطلب إلى كل منهم أن يجمع مع الصور أو الرسوم التى يبدو أنها مرتبطة ببعضها . وقد دل هذا الاختبار على أن البنات يملن إلى تكوين ما يسميه « كاجان » بالمجموعات « الوظيفية » ، كأن يجمعن معاً مثلاً صوراً لطبيب وممرضة ومقعد ذى عجلات لأنها كلها ترتبط بالعتاية بالمرض ، فى حين أن الأولاد يكونون مجموعات تجمع لهما بينهما بعض التفاصيل المشتركة ، فمثلاً يكونون صوراً لأشخاص أيديهم مرفوعة إلى أعلى ، ويسمى « كاجان » هذا النوع من التجميع « بالتجميع التحليلي » ، ولعل حقيقة اتجاه الأولاد إلى هذا النوع من التجميع التحليلي على أنها دليل آخر على أنهم أكثر ميلاً لإدراك تفاصيل المواقف أكثر من ميلهم للتعامل ككل .

القدرة على الإبداع :

هناك دراسات متعددة نسبياً للمقارنة بين الجنسين من حيث قدرة كل منهما على

H. Guetzkow, An analysis of the operation of set in problem solving (١) behaviour, Journal of Genetic Psychology, No. 45, P 219-44, 1951, E. J. Sweeney, Sex differences in problem solving, dissertation submitted to Stanford University, 1953.

Jerro Kagan, Howard A. Moso and Irving B. Siegel

(٢) "The Psychological significance of styles of conceptualization" in J. C. Wright and Kagan (eds) Basic cognitive processes in child (Monographs of the Society for Research in Child Development. Vol. 23, No. 86, 1963.

القدرة على التحصيل :

تحصل البنات على درجات احسن من الاولاد خلال سنوات الدراسة حتى في المواد التي يحصل فيها الاولاد على تقديرات اعلى في اختيارات التحصيل المتقنة ، أما في سن الرشد بعد التخرج من المدرسة فان الرجال يحرزون نجاحاً يفوق نجاح النساء في أي مجال من مجالات النشاط العقلي تقريباً ، خصوصاً الذي يمكن التحصيل فيه ، كتأليف الكتب وكتابة المقالات والإنتاج الفني والإنجازات العلمية .

وقد أظهرت إحدى الدراسات طويلة المدى التي تضمنت بعض الأطفال الموهوبين أن هؤلاء الاولاد الموهوبين يتزعمون في الكبر إلى تحقيق إمكاناتهم وطاقتهم الكامنة في مهتهم وفي الإنتاج المبدع ، حين أن البنات الموهوبات لم يتزعم في الكبر إلى ذلك ، ولم يقمن بالمثل . ولا ريب في أن هذه حقيقة بالغة الدلالة وستتناول أسبابها المحتملة فيما بعد ، في هذا المقال .

ولكن ما مدى الفروق الجماعية التي تعرضنا لها بين الجنسين ؟ في الواقع أن هذا السؤال من الصعب الإجابة عليه إجابة مرضية ، وذلك لاختلاف الأساليب الرياضية التي استخدمت في الدراسات المختلفة التي أشرنا إليها . ومع ذلك فان المعلومات أو الحقائق المصروفة توحي بأن الفروق بين الجنسين في القدرة على تصور الأجسام في الفراغ ، وفي بعض مظاهر القدرة التحليلية تكون واضحة منذ سني الدراسة الأولى وعلى طول مداها ، وأن الفروق بين الجنسين في سني الدراسة الثانوية تظهر بشكل ملحوظ في القدرة على التفكير والاستنتاج الرياضي ، بينما تكون الفروق في القدرة اللفظية أقل وضوحاً (٢٥) .

التفكير التحليلي والمبادأة :

على أساس الحقائق التي سبق ذكرها أميل إلى افتراض أن الصعوبة التي تعترض البنات في دراسة الرياضيات والعلوم على مستوى عال ، هي في الواقع نتيجة جزئية لكون هذه المواد لازمة للتخصص في الأعمال الهندسية وغيرها من الوظائف التي هي أساساً من وظائف الرجال ، وافتراض أيضاً أن البنات ينهجن في العادة أسلوباً يختلف بعض الشيء في طريقتهم لتلقي المعلومات ، فهن أقل تحليلاً وأكثر شمولاً وحفظاً للمعلومات ، وأن هذا النوع من التفكير قد يؤهلن لأداء الكثير من الأعمال بطريقة مرضية ، ولكنه ليس نوع التفكير الذي يؤدي إلى المستوى الرابع من الإنتاج العقلي ، خصوصاً في العلوم . (لنحرص على عدم المبالغة في مدى هذه الفروق بين الجنسين ، فبالرغم من أنه توجد فعلاً فروق أساسية ثابتة بين متوسطات كل من الجنسين ، فهناك كثير من النساء عندهن القدرة على التفكير التحليلي كما يوجد رجال كثير من عاجزون عنه) .

ولكن لماذا يتميز بعض الأفراد بالقدرة على انتهاز أساليب التفكير التحليلي أكثر من غيرهم ؟ في الواقع أننا حتى الآن لا زلنا في بداية بحث هذه المسألة ، إلا أن ما تم من دراسات يوحي بأن هناك بعض الاتجاهات الثابتة لتفسير ذلك ، ويبدو أن المدخل السليم لنمو القدرة على التفكير التحليلي يكمن فيما إذا كنا نشجع أو لا نشجع الطفل على المبادأة والاعتماد على ذاته ، وتدريبه على حل مشاكله بنفسه ، بدلاً من الاعتماد على الغير لتوجيه نشاطاته ، كما يكمن في مدى تبرئنا في تدريسنا له على ذلك .

وقد أظهرت دراسة من الدراسات الأولى التي أجريت في هذا المجال - وقام بها " دافيد

H. J. Klavmsier and W. Wisema, Relationship of sex, Grade Level, and (٢٦)
Locale to performance of high I.Q. students and Divergent thinking tests, J. of Educational
psychology No. 35, P. 114-19.

يجب اجابات أقل مما هو مطلوب . أما امهات البنات المتفوقات في الرياضيات والمسائل الفراغية ، فقد دلت الملاحظة على أن امهاتهن كن على العكس تماماً ، إذ تركن بناتهن في أغلب الوقت ليقرن يحل المسائل بأنفسهن ودون أية مساعدة (٨) .

ولعة دليل آخر على صحة ذلك نجده في الدراسات الاستطلاعية التي أجراها كل من « ويتكن » و « دايسك » و « فارتسون » و « جوداناف » و « كارب » ، الذين أرادوا أن يكتشفوا عن طريق اختبارات التفسير والاطار والأشكال الصغيرة المختفية في الرسم الكبير (٩) ، ظروف الحياة التي تخلق في الطفل الميل إلى الاعتماد على البيئة ، أو الميل إلى الاستقلال عنها والاعتماد على ذاته - لقد تبين من دراسات « ويتكن » من طريق مقابلاته مع امهات الأطفال ، أن الامهات اللاتي يتمتعن بالنظرة التحليلية للمواقف ، أعطين لأطفالهن قسراً كبيراً من الحرية في سن مبكرة لاستكشاف ما يحيط بهن في البيئة ، كما حاولن تشجيعهن على أن يقوموا بكثير من الأعمال من تلقاء أنفسهن ، وعلى العكس من ذلك فإن امهات الأطفال اللاتي يميلون إلى الإنكاث على غيرهن في البيئة ، كن يلتصقن بأطفالهن ويعلمن إلى تشجيع ارتباط الأطفال بهن ، كما كن يقنن بتعليقهم بصفة دائمة من المخاطر التي تحيط بهم في البيئة ، وبوجه عام كن لا يطقن نزوع أطفالهن إلى الاستقلال عنهم .

وقد تبين أن هناك أيضاً صفات أخرى كثيرة تتميز بها هاتان المجموعتان من الامهات ،

ليني « أهمية التربية الاستقلالية في تنمية بعض الوظائف العقلية ، إذ قام بدراسة مجموعة من الأولاد الذين وصفهم بأنهم أكثر احتشاشاً من غيرهم ، نظراً للمبالغة في تدليل الامهات لهم ومعاملتهم كأطفال حتى سن متأخرة ، فمثلاً ظلت امهاتهم يلبسهن ملابسهم كل صباح ، حتى سن العاشرة أو الحادية عشرة من العمر ، كما كن يقنن بتوصيلهم إلى المدرسة وهن ممسكات بأيديهم . وقد وجد « ليني » (١٠) أن هؤلاء الأولاد المحتششون أكثر من غيرهم تقدماً في المدرسة في اللغة ، إذ كانوا يجيدون القراءة ، ولكنهم كانوا ضعافاً في الرياضيات .

وقد قمت مع الدكتورة « لوسي وو » بدراسة في جامعة « ستانفورد » على مجموعة من الأطفال اللذين يجيدون الأداء الشفوي في الفصل ، وفي نفس الوقت كانوا ضعافاً في الرياضيات أو حل المسائل التي تتطلب تصور الأحجام في الفراغ ، وقارناهم بمجموعة أخرى من الأطفال اللذين يجيدون الرياضيات وتصور الأحجام في الفراغ ، وفي نفس الوقت كانوا ضعافاً نسبياً في الواجبات المدرسية التي تتطلب الأداء الشفوي ، واشتركت الدكتورة « اليزابيث بنج » في البحث بمراقبة البنات من هؤلاء الأطفال في علاقاتهن مع امهاتهن ، كما طلبت إلى الامهات أن يكتفوا الأطفال بحل بعض المسائل ، ثم تابعت مدى تدخل الأم بينما كان الطفل يقوم بالعمل ، فوجدت الدكتورة « بنج » أن امهات البنات اللاتي كن على درجة كبيرة من التفوق في الأداء الشفوي ، كن كثيرات التدخل في نشاطهن أثناء الحل ، إذ واليتمن باقتراحات للإجابة على الأسئلة وبالتشجيع على الإجابة الصحيحة ، وتقدن عندما كن

D. M. Levey "Maternal Development" New York, Columbia University Press, 1943. (٧)

Elizabeth Bing, "The Effect of Child Rearing Practices and Development of differential cognitive abilities", Child Development No. 43, P. 631-48, 1963. (٨)

H. A. Witkin et al, "Psychological Differentiation, New York, Wiley, 1962. (٩)

الرجولة والانوثة والقدرة على التفكير التحليلي:

مما سبق ذكره حتى الآن بدأنا ندرك أنه ليس من المستطاع فهم الآداء العقلي للنساء والبنات من مجرد دراسة هذا الآداء وحسب ، ذلك لأن نمو قدراتهن العقلية لا يتم كعملية منفصلة تخضع لقوانين باطنية ذاتية ، بل على العكس فإنه لدرجة ما استجابة لطبيعة العلاقات وأساليب الأخل والعطاء التي يجد الطفل نفسه محاطاً بها ، بل إن بعض أساليب التفكير قد يتوقف ظهورها على نمو جوانب معينة في الفرد ذاته ، وهذه هي التي كنا فيما مضى نطلقها من صفات « الشخصية » بدلا من اعتبارنا إياها خواص أو صفات عقلية .

ولكي أوضح هذه النقطة من جانب آخر أقول : لعله من المعروف لنا أن ذكاء الطفل كما تقسمه اختبارات الذكاء المقتنة ، لا يظل ثابتاً على عمر السنين منذ الطفولة حتى سن الرشد ، فبعض الأطفال يظهر ازدياداً متدرجاً في معدل الذكاء ، في حين أن البعض الآخر يظهر انخفاضاً تدريجياً ولكن لا يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية إلا مراكز محدودة لأبحاث نمو الطفولة ، قامت بدراسات طويلة المدى للأطفال ، بمعنى أنها تتبع نمو نفس الأطفال من الطفولة المبكرة حتى سن الرشد ، بحيث يمكن في ضوءها أن نحدد العوامل المرتبطة بالتغيرات التي تحدث في معدلات ذكاء الأطفال .

ففي مركز « فلز » للبحوث انتقى « سونتاج » (١٠) وملاؤه من بين ملفاتهم بالمركز مجموعة من حالات الأطفال الذين أظهرت اختبارات الذكاء المتكررة ، أنهم يتحسنون تدريجياً ومع الوقت منذ السنوات السابقة للالتحاق بالمرسة حتى سن العاشرة ، وقارنوها بمجموعة أخرى من حالات الأطفال الذين انخفضت معدلات ذكائهم خلال نفس

ولذلك فإنه من الصعوبة بمكان تحديد العوامل الأكثر فاعلية في الحياة المنزلية التي تؤدي بصفة حاسمة إلى اختلاف الأطفال من حيث أساليب الإدراك المختلفة - وعلى كل حال فإن الارتباطات التي اخترت أن أورد ذكرها هنا ، تتفق أساساً مع نتائج بحثنا وبحوث « ليفي » ، وهي تلتخص في أن سلوك الآباء الذي ينمي الروح الاستقلالية في الأطفال ويشجعهم على المبادرة والتصرف ، يكون مرتبطاً في العادة مع القدرة على التفكير التحليلي ومع التفوق في مجال علوم الرياضيات ، في حين أن الرقابة الشديدة التي تتخذ صفة الاستمرار وتقييد الطفل ، تربط مادة بنوع الطفل في أغلب الأوقات إلى الاعتماد على الغير ، وبالنظر العامة الشاملة من حيث التفكير ، وبالنصف في الرياضيات .

ولو افترضنا أن هذه الارتباطات صحيحة لكان علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان القدر من الحرية الذي يسمح به للبنات في طفولتهن المبكرة لتنمية استقلالهن وتأكيد ذواتهن ، يقل عما يسمح به للأولاد . وللإجابة على هذا السؤال يجب أن نعترف بأن مالدنيا من أدلة على ذلك محدود للغاية ، وعليه فإننا حالياً سنعتبر أن هذا السؤال لم يجب عليه حتى الآن ، وإننا لانعرف بالتأكيد هل يليج الآباء إلى تدريب أولادهم لتنمية الروح الاستقلالية فيهم بأسلوب يتقيد يختلفان عن تدريبهم لبناتهم لنفس الغرض ، وهل هذا الاختلاف في التدريب - إن وجد - هو حقاً السبب في الاختلاف بين الجنسين في أساليب الإدراك ، وفي الفروق بينهم في المهارات ، كما هو الحال في الرياضيات التي يبدو أن النجاح فيها يحتاج بوجه خاص إلى درجة كبيرة من التفكير التحليلي ؟

ولو اعتبرنا أن المهارة الباقية في الحساب والرياضيات دليل على القدرة التحليلية (من المعروف على سبيل المثال أن المهارة في الحساب ترتبط بالقدرة على كشف الأشكال المتداخلة) ، فإنه يجب علينا أن نشير إلى دراسة قام بها « بلاتك » (١٧) عن قصص حياة بعض شهيرات النساء في العلوم الرياضية واللاتي كتبها بأنفسهن « Autobiographies » .

لقد أظهرت هذه الدراسة أن هؤلاء السيدات المتخصصات في الرياضيات يشتركن في ظاهرة هامة ، فكل منهن أشارت فيما كتبت من نفسها إلى - صلة تلقى - قوية لدرجة غير عادية بأبيها في مرحلة الطفولة أكبر بكثير من تلقاها بأمها ، كما أشرن إلى أنهن حاولن تشكيل أنفسهن على شاكله الآباء لا الأمهات .

ويرتبط بنتائج هذه الدراسة ، ما انتهى إليه « بيرى » وزملاؤه الذين صمموا مقاييس لقياس درجة تقمص أو اقتداء من خريجات الجامعة بشخصية كل من الوالدين (١٨) ، إذ تبينوا أن النساء البارعات في اختبار اكتشاف الأشكال المتداخلة كن يتقمصن شخصيات الأب بدرجة أكبر بكثير من تقمصهن لشخصية الأم . في حين أن العكس كان بالنسبة للنساء اللاتي كانت نتائجهن لحل مشاكل هذا الاختبار غير مرضية .

وقد أعطى السيدات موضوع هذه الدراسة اختبار آخر يهدف إلى قياس درجة تقبلهن

الفترة من العمر ، ومن بين الأسئلة الكثيرة التي اتروها للعبارة ، تساءلوا عما إذا كان من الممكن التنبؤ على أساس صفات شخصية الطفل ، بمن من الأطفال سيرتفع أو سينخفض معدل ذكائه على ممر السنين ، وقد وجدوا أن في الإمكان الإجابة الواضحة على هذا التساؤل بالإيجاب .

وتبين أن الطفل الذي سيرداد معدل ذكائه ، سواء كان ولداً أو بنتاً ، خلال الفترة من سن السادسة إلى العاشرة ، يتميز بأنه مثال للطفل التنافسي ، الممثل بلذاته ، المستقل ، والمسيطر في علاقاته مع الأطفال الآخرين ، أما الطفل الذي سيترأجع معدل ذكائه على مدى الأربع سنوات سالفة الذكر ، فإنه مثال للطفل السلبي ، الخجول والاعتمادى .

وواضح لدرجة كبيرة أن الخصائص التي تقترن بارتفاع معدل الذكاء ليست صفات انثوية لدرجة كبيرة . وقد سئل أحد المشتركين في الدراسة التي أجريت في معهد « فلز » من تاريخ وخصائص النمو الواجب توأمرها لكي تصبح طفلة ما شخصاً يتمتع بالقدرات العقلية ، فأجاب بأن أسهل رد يمكن الإجابة به على هذا السؤال ، هو أن تكون الفتاة قد انصفت بصفات الأولاد في فترة من فترات حياتها .

ولكن لا يبدو ذلك غريباً أو شاذاً (الواقع أنه يجب علينا أن نبحث أولاً من أدلة أخرى غير نتائج دراسة معهد « فلز » قبل أن نفكر ملياً فيما يجب أن تتضمنه أساليب تربوية البنات ، وذلك للتأكد من أن أنواع التفكير التحليلي التي سبقت مناقشتها ترتبط بالصفات البنات ببعض السمات غير الانثوية .

(١١) Emana H. Lank and Plank, emotional components, in Arithmetic learning as seen through autobiographies, The Psychoanalytic study of the child, Vol. IX, N.Y., International Universities Press, 1954.

(١٢) J. Bieri, Parental Identificat on, and within sex differences in Cognitive Behavior, J. Abnormal Psych. p. 76/9, 1962.

وقد تبين على أساس ما قرره البنات - موضوع الدراسة - أن البارعات منهن في الحساب بالمقارنة بغيرهن ممن كن في نفس مستوى الذكاء ، كن أقل طلباً لمساعدة الأوين لحل أية مشكلة تصادفهن ، كما أنه عندما وضعت علاقة البنات موضوع الدراسة بأمهاتهن تحت الملاحظة ، تبين أن البنات المتقدمات في الأداء اللفظي ، أكثرهن طلباً لمساعدة الأم ، وأن البنات الممتازات في الحساب أو الهندسة الفراغية يملن للاعتماد على الذات .

وهكذا نرى أن أولئك البنات لا يتميزن فقط بقدر أكبر من الاستقلال والاعتماد على الذات في الأداء ومواجهة المشاكل ، بل أنهن يتسمن ببعض السمات التي يتميز بها الأولاد ، كالميل إلى الاعتدال والمهاجمة لدى البنات المتقدمات في حل المسائل الفراغية ، والتزوع للسيطرة لدى البنات المتقدمات في الأعمال التي تتطلب قدرة عديدة .

وعلى الرغم من أن هذا المقال يُعنى أساساً بالقدرة العقلية للأنثى ، فإن هنالك بعض الدراسات التي وجدت ارتباطات بين القدرة العقلية الممتازة عند الأولاد ، والاتصال ببعض الصفات المتفق على أنها صفات انثوية .

لقد سبق أن قيست صفات الرجولة وصفات الانوثة بطرق عديدة ، فبعض القاييس المعيارية تتكون من مقياس واحد تتدرج فيه الصفات من الرجولة إلى الانوثة ، فيبين أن بعض القاييس الأخرى تقيس على حدة كلًا من صفات الرجولة وصفات الانوثة ، ومن ثم فإنه من الممكن أن يحصل شخص ما في نفس

وخضوعهم للسلطة ، فتبين أن من كن منهن بارعات في حل اختبار الأشكال المتداخلة ، كن يملن بشكل ملحوظ إلى تقبل السلطة بدرجة أقل ، وهذا دليل على أهمية النزعة الاستقلالية الذاتية لنمو هذا النوع من التفكير التحليلي .

وفي دراسة أخرى ، أعطى مجموعة من طلبة الجامعة من الجنسين مسائل يستلزم حل أكثرها التمتع بقدرة الفرد على الانتقال الذهني من قاعدة فكرية محددة ومحاولة إعادة تشكيل الموقف للوصول إلى الحل (١٢) ، فتبين أن الطلبة الأكثر مهارة في حل هذه المسائل كانوا هم أيضاً الذين حصلوا على أعلى تقديرات من التمتع بصفات الرجولة من حيث الشخصية ، وذلك عندما أعطوا اختبارات تقيس سمات الرجولة والانوثة في شخصية الفرد . وأخيراً فإن الدراسة التي قمنا بها في جامعة « ستانفورد » على مجموعة بنات الصف الخامس الممتازات في الحساب والهندسة الفراغية ، كانت نتائجها كالآتي :

(أ) أن أقدر البنات على حل مسائل الهندسة الفراغية أكثر من حل غيرها من المسائل الرياضية كن ، التي حد ما تميل في سلوكهن إلى الرجولة وإلى العدوان من غيرهن من البنات اللاتي يتساوين معهن في معدل الذكاء ، ولكن يملن إلى الانزواء وعدم الاختلاط اجتماعياً بزميلاتهن .

(ب) أما البنات اللاتي كن يتميزن بالإبرادة في الإعمال الحسائية ، تكن أكثر شعبية بين زميلاتهن في الفصل ، وفي الغالب كان ينظر إليهن على أنهن على درجة كبيرة من القدرة على التخطيط والتنظيم .

أجريت في معهد « فلز » ، فقد لوحظ بشكل خاص انخفاض نسبة صفات الرجولة بين الأولاد الذين ثبت تفوقهم بشكل كبير في القدرة على تصور الأجسام في الفراغ أو الفضاء ، وذلك رغم الحقيقة الثابتة من أن الأولاد صادة بتفوقون ويتميزون عن البنات من حيث هذه القدرة .

وقد وجد كل من « بارون » و « ماله كينون » أن الرجال البارزين في الإصالة والإبداع يحصلون على درجات أعلى من حيث صفات الانوثة ، بالمقارنة بأقرانهم الأقل منهم أصالة وأبداعاً ، وذلك في اختبار يقيس صفات الرجولة والانوثة معاً (١٧) .

ويستنتج هذان الباحثان أن هذه الفروق تجعل الرجال الخلاقيين البارعين أكثر من غيرهم من حيث الميول ، فلهم مثلاً ميول جنسية وفنية وهذه تعتبر في اختبار قياس صفات الرجولة والانوثة ميولاً انثوية ، ذلك لأن النساء يتميزن عادة بأنهن أقوى ميلاً من الرجال للجماليات والفنون .

ومثل الدراسات التي أوردناها حتى الآن في هذا المقال ، على أن القدرة على التفكير التحليلي ، والقدرة على الإبداع ، وارتفاع معدل الذكاء ، كلها صفات ترتبط مع الصفات المضادة للجنس الآخر للفرد ، بمعنى أن الرجال والأولاد المتباينين يكونون أكثر انوثة من أقرانهم الأقل امتيازاً ، وأن البنات والنساء الممتيزات يكن أكثر رجولة أو ذكورة من قربانهن الأقل امتيازاً ، وهذه الحقيقة يؤديها كثير من الدراسات ولو أن بعض البحوث أوردت بعض الاستثناءات لهذه القاعدة :

الوقت على درجات عالية في كل من القياسين لاصافه بكل من صفات الرجولة والانوثة ، ذلك أن كان يتمتع بالصفات التي يتميز بها كل من الجنسين . وقد وجدت « روبرتا أوتزل Roberta Oetzel » في دراسة قاسبت فيها القدرات العقلية الأولية Primary Mental Abilities (١٨) لمجموعة من أولاد الصف الخامس الابتدائي ، أن معدلات الذكاء العالية مرتبطة ارتباطاً إيجابياً بصفات الانوثة ، وسلباً إلى درجة بسيطة بصفات الرجولة - وبمعنى آخر وجدت الباحثة أن الأولاد الأكثر ذكاء كانوا أكثر انوثة وأقل رجولة من أقرانهم الأقل ذكاء منهم . وباستخدام نفس الاختبارات على مجموعة من البنات تبين أن معدل الذكاء المرتفع مرتبط ارتباطاً إيجابياً مع كل من صفات الانوثة والرجولة ، ومعنى ذلك أن البنت الذكية ذكاء عالي - أميل لأن تكون نزاعة للسيطرة والنفسال (وهي صفات يتميز بها الذكور) ، كما أنها تنصرف كذلك تصرف الراشدين إذ ترحب بإداء الخدمات للغير أكثر من أقرانها الأقل منها ذكاء (وهذا سلوك متفق على أنه سلوك أنثوي) (١٩) .

وقد اهتمت « أوتزل » في بحثها بتحديد بعض الأنماط في كل من الجنسين فقامت بفحاسة مجموعات من الأطفال من كل منهم أحد عشر عاماً وهم مثقالون من حيث القدرات ، فوجدت أن الأطفال الذين يتفوقون في القدرة على أداء الأعمال المتعلقة بالفراغ أو الفضاء أكثر من تفوقهم في القدرة اللفظية ، يميلون إلى التمييز بأنهم أقل من أقرانهم من حيث صفات الرجولة إذا كانوا بناتاً - وقد تأكد هذا الاتجاه في دراسة طويلة (٢٠) المدى

No. 55, p 208-12, 1987.

Ibid, P. 280.

Ibid, P. 208-12.

Ibid, P. 211.

(١٤)

(١٥)

(١٦)

(١٧)

ولكن الأمر ليس كذلك بالطبع بالنسبة لجميع البنات ، ولنتصور مثلاً بنتاً صغيرة في سن قبل دخول المدرسة ، ولها من القدرات ما يؤهلها لأن يصبح تفكيرها في المستقبل تفكيراً تحليلياً ، فهي في طفولتها على درجة كبيرة من حب الاستطلاع والتشوق للمعرفة ، وتحب أن تستكشف حقائق الأشياء التي حولها ، ونزاهة إلى الاستقلال والاعتماد على الذات ، وفي الغالب ميالة للعب مع الأولاد وإلى ليس مايليسون من سراويل طويلة زرقاء ، وليست شغوفة باللعب بالبرانس كباقي البنات الصغار، فلو فرضنا أن والديها كانا متسامحين وتكيفاً مع مزاجها وسلوكها ، فما الذي يحدث لها عند دخولها المدرسة ؟

إن أول صدمة تقابلها هي أن الأولاد لن يلعبوا معها بعد ذلك ، لأنهم يكونون جماعاتهم المفضلة للعب ، ومن ثم تضطر للصودا إلى مصاحبة البنات ، وعن طريقهن سوف تكتشف بأساليب مختلفة ، أنها لا تسلك كما ينتظر من البنات أن يسلكن ، ومن ثم تشعر بعدم القبول منهن ، الأمر الذي يولد لديها قدراً من القلق .

وقد يبدو هذا مجرد تخمين محض ، ولكن هناك بعض الأدلة على أن هذا هو ما ينتظر البنات اللواتي يبدأن حياتهن ميالات للعب مع الصبيان . وقد تعقب « سير » (١٨) نمو مشاعر الميول إلى العدوان الذي لا يسبقه استفزاز يبرره ومشاعر القلق من العدوان بين الأطفال فيما بين سن الخامسة والثانية عشرة، فوجد أن الأولاد الذين يخشون لدرجة كبيرة الاعتداء عليهم وهم في سن الثانية عشرة كان آباءهم يحرمون عليهم التشاجر عندما كانوا صغاراً ، فلما بلغوا سن الخامسة من العمر

ولم له من المهم أن نذكر أن كون الفرد يتميز ببعض الصفات التي يتميز بها الجنس الآخر لا يعني ضمناً ، أن الفرد الذي يتمتع بقدرات عقلية متتازة لايتميز بالجنس الآخر ، أو أنه غير جذاب للجنس الآخر ، إنما يعني أن مثل هؤلاء الأفراد يشتركون مع الجنس الآخر في ميوله ونشاطه بدرجة أكبر من أقرانهم من ذات الجنس .

التكوين الاجتماعي لعقلية المرأة :

يبدو لنا - في ضوء ما تقدم - أن الأدلة التي أوردناها ، تلخص في أن البنات اللاتي يتمتعن بقدرات كبيرة في مختلف أنواع التفكير التحليلي السابق مناقشتها لا يتمتعن بقدر كبير من الانوثة ، على الأقل وفقاً لمفهوم مجتمعنا الحالي لما يجب أن يكون عليه سلوك الأنثى .

لقد ثبت مراراً من الدراسات التي أجريت على البنات ، أنهن يميلن للاهتمام بالغير ، وبما يظنه الغير فيهن في سن مبكرة ، أكثر من الأولاد ، كما أنهن أكثر ميلاً للتأثر برأي الغير ، وأنهن يسلكن في المواقف المختلفة بطريقة أكثر توافقاً لما يتخيلن أن المجتمع يتطلبه كعرف - ومن المرجح أن هذه الميول للسلوك وفقاً للعرف ، تساعدهن على التفوق في تهجئة الكلمات واستعمال النقط والفواصل وغيرها مما تتطلبه الكتابة الصحيحة ، وبمعنى آخر أنواع الأداء التي لا يوجد لها اجتماعياً الأوجه صحيح واحد . أما مستويات الأداء الذهني الأعلى ، فإدائها يتطلب العقلية الاستقلالية ، والقدرة على الاعتماد على الذات والبدء عن الغير للفترة التي يكون فيها الفرد منشغلاً يحل أو دراسة مشكلة ما ، الأمر الذي يبدو أن البنات منذ سن مبكرة ، يجدنه صعب التحقيق .

ورغم أنه ليس هناك دليل واضح على أن البنات أو الأولاد هم الذين يتميزون بالارتباط بين قدراتهم (كما تقيسها اختبارات الذكاء) وأدائهم ، فإن هناك بعض الدلائل على أن الأولاد يفوقون البنات في هذه الناحية . وقد بينت إحدى الدراسات التي أجريت في عام ١٩٦٠ على تلاميذ الصف السابع أن الارتباط بين القدرة والتحصيل أعلى لدى الأولاد منه عند البنات ، كما قرر « كولمان » في سنة ١٩٦٠ أنه بدراسة من يسمون بالمتفوقين من طلبة المدارس الثانوية ، تبين أن معدل ذكاء الأولاد يفوق معدل ذكاء البنات وذلك رغم حقيقة كون متوسط ذكاء البنات أعلى من متوسط ذكاء الأولاد ، وفقاً لما بينته دراسة لعينة من السكان (١٧) ، ويعتقد « كولمان » أن البنات في المدرسة الثانوية يجدن أنفسهن مقيدات بقيدين متعارضين ، فبينما يتمتعن السلوك وفقاً لما يتوقعه منهن الآباء والمدرسون من تفوق ، فانهن في الوقت نفسه يخشين أن يؤدي هذا التفوق إلى « عدم الشعبية » بين الأولاد ، وكنتيجة لذلك لديهن الضغطين المتضاربين ، يرى « كولمان » أن الملح البنات لا يبذلن في المدرسة كل ما هو في مقدورهن من جهد ، وعلى عكس ذلك فإن الملح الأولاد يجدون أنفسهم أحراراً لأن يبرزوا ويتفوقوا في العلم ، فيفتقون فعلاً .

وقد توصلت « ماينا هورن » (٢٠) في بحث لها إلى نتائج مماثلة ، إذ قامت بدراسة مجموعة من الرجال والنساء الأكفاء ممن كانت أعمارهم في سن التعليم الجامعي ، وتتلخص الدراسة في أنها طلبت إلى كل فرد من أفراد البحث أن

كانوا قد أصبحوا إلى حد ما لا يعيلون إلى العدوان ، أما البنات اللاتي أظهرن في سن الثانية عشرة قلقاً كبيراً وخوفاً من العدوان فهن اللاتي كن أكثر ميلاً إلى العدوان وهن في سن روضة الأطفال . ولعل ما يهمنا من نتائج هذا البحث الآن ، لمناقشة موضوعنا الحالي ، هو ما أثبتته من أن الأطفال الذين اظهروا أكبر قدر من القلق والخوف من العدوان وهم في سن طفولتهم الوسطى (٥ - ١٢ سنة) كانوا قد تشبوا بطرق لا تتفق ونوعهم من حيث الجنس - ذكراً أو أنثى - في سن طفولتهم الأولى أي قبل دخولهم المدرسة .

إن الامهات في معظم البيوت الأمريكية يمارسن دوراً كبيراً في تنشئة ورعاية بناتهن ، في حين يقوم الآباء برعاية الأبناء ، ومع ذلك فقد بينت الدراسة أن البنات اللاتي يعانين لدرجة كبيرة من القلق والخوف من العدوان في سن طفولتهم الوسطى ، كن البنات اللاتي كن أكبر قدر من الرعاية والتوجيه من آبائهن ، وفوق ذلك تبين أنهن لقين التشجيع على رد الاعتداء إذا ما تعرضن له من أبناء الجيران ، وهذا النوع من التشجيع يعطى به غالباً الأولاد في البيئة الأمريكية ، ومن هذا نرى أن أولئك البنات قد دفعن لأن يسلكن سلوك الأولاد وهي سن مبكرة ، ولذلك ليس أمامنا إلا أن نفترض جزئياً أن استهجان المجتمع لسلوكهن غير الأنثوي هو الذي سبب ظهور أعراض القلق عليهن فيما بعد .

إن استهجان المجتمع يمكن أن تكون له آثار مباشرة أكبر على تغيير الأنثى من قدراتها العقلية ، وذلك بالتأثير على إرادتها ورغبتها في أن تحاول ذلك .

J. S. Coleman, The Adolescent Society, Glencoe, III, The Free Press, 1961. (١٩)

Matina A. Horner, Fall : Bright Women, Psychology Today, November, (٢٠) 1969, P. 36.

حصلوا عليها أثناء سنى الدراسة ، وبين مستوى أدائهن فى الوظائف التى شغلنها بعد ذلك فى الكبر ، أما بالنسبة للأولاد فتبين أن هناك ارتباطاً واضحاً وقوياً .

وهناك دليل أبخر على أن البنات اللاتى يقلن أدائهن عن المستوى المطلوب فى المدرسة الثانوية ، يظهر فيهن هذا النقص منذ بداية سن البلوغ ، وهذه الحقيقة توحى بأن النقص فى القدرة على الأداء منذ البنت يظهر عندما تصل الى سن النضج ، ويرتبط بدورها كائنات بالغة ، وينحصر هدفها فى الحصول على رجل ثم الزواج .

وسنحاول الآن أن نربط بين كل هذه النتائج وبين موضوع بحثنا فى القدرة العقلية للمرأة . لنفترض أن بنتاً ما قد نجحت خلال سنى طفولتها فى أن تحتفظ بصفات النزوع الى السيطرة والاستقلال والكفاح بجد ، وكلها صفات أساسية للتفكير التحليلي الجيد ، مما لا شك فيه أن هذا سيكون تحدياً منها للفرق السائد لما يجب أن يكون عليه سلوك بنات جنسها وبالرغم من أن مثل هذه الفتاة قد تنجح فى ذلك بطرق عديدة فأنى أميل الى الاعتقاد بأنه ما من امرأة مفكرة لها قدرات عقلية ممتازة ، الا ودلعت لمن ذلك فى المعاناة من القلق النفسى ، والقلق له أضرار أهمها تأثيره على حياتها العاطفية وعلى شخصيتها ، كما يمكن أن تكون له آثار ضارة بنشاطها العقلى أو الفكرى .

لقد بدأنا ندرک الكثير عن آثار القلق على القدرة على التفكير فهو على الأخص مدمر للتفكير الخلاق ، إذ أنه يضيق نطاق مجهودات الفرد للتوصل الى حلول للمشاكل ، ويحد من قدرته على الخروج من نطاق التفكير المحدد

يؤلف قصة تدور حول عبارة تعتبر مفتاحاً للفرقة ، فالشابات طلب اليهن أن ينسجن قصصاً يدور محورها حول عبارة مؤداها « وجدت أن نفسي بعد نهاية امتحانات الفترة الأولى ، اولى فصلها فى كلية الطب » والشبان أعطوا نفس العبارة ليؤلفوا حولها قصصاً ، بعد أن استبدل اسم « آن » باسم « جون » . وتحليل هذه القصص تبين أن هناك علامات محدودة فى قصص الشبان يظهر فيها الصراع أو القلق على الدافع للنجاح ، فى حين ظهر بشكل متكرر وواضح فى قصص الشابات ما أسمته هورنر : « بدافع لتفادى النجاح » ، مثال ذلك أن ما كتبتنه من أن الأنسة « آن » كانت غير محبوبه ، أو أنها غير جذابة ولذلك فإنها لا ينام لها الا الانكباب على الكتب بشكل مبالغ فيه ، أو أنها سوف تقتل من مجهودها حتى لا تتفوق فى الامتحان القادم لتعطى فرصة لصديقها لكى يتفوق عليها .

وقد وجدت « هورنر » أيضاً ، على أساس اختبارات الإنجساز المياريصة Standard Achievement Tests ، أن النساء يكون أدائهن أحسن ما يكون عندما تعمل أراة بمفردها ، وأسوأ ما يكون عندما تعمل فى منافسة الرجال ، فى حين أن الرجال يبلون بلاءً حسناً فى الإنجاز سواء كان تنافسهم مع الرجال أو مع النساء ، وبدرجة أكبر مما لو عمل الرجل وحده . وبعبارة أخرى ، أن الكثيرات من البنات يمنعن الخوف من الإتهام بأنهن ناقصات الانوثة ، من بلل قصارى جهدهن فى الأداء وبخاصة فى المواقف التنافسية .

وفى دراسة أخرى استهدفت تتبع مجموعة من الأطفال الموهوبين لتحديد ما سيكون من أمرهم عندما يبلغون سن الرشد ، تبين أنه لا يوجد ارتباط بين معدلات ذكاء البنات التى

فطرياً إلى العدوان أكثر من البنات ، وإن عدولهم بأوسع ما تعنيه هذه الكلمة لا يعنى مجرد التشاجر ، إنما يعنى أيضاً الميل إلى السيطرة والمبادأة ، فلو كانت هذه الخاصية بالفعل هي التي تكمن وراء النمو مستقبلاً للقدرة على التفكير التحليلي ، فإن الأولاد قطعاً يتميزون عن البنات اللاتي خلقن أصلاً بخصائص أكثر سلبية ويصعب عليهن التغلب عليها .

ومع ذلك يبدو أنه من المحتمل أن يكون أسلوب معاملة الكبار المسؤولين عن العناية بالأطفال ، والدور الاجتماعي الذي تعلم البنات أنهن يهيئن أنفسهن له ، ذا أثر بالغ فيما إذا كانت البنات مستكنات عندهن الخصائص الدافعة لنمو المهارات العقلية على مستوى عال . ويقدر ما هو متفق عليه من أن تربية الطفل لها أكبر الأثر على مستقبله ، فإن الآباء بما لهم من بعض الأحكام والقيم الدائمة يسألون : أي نوع من النساء مطلوب منا أن نمد المجتمع به ؟ وهل المطلوب هو تشجيع النمو العقلي للنساء ولو كان الطريق الوحيد إلى ذلك ثمنه التضحية بالانوثة ؟

يبدو أننا قد وصلنا إلى طريق مسدود ، لكن هل لا مفر من ذلك ، ألا يصح أنه يوجد بديل آخر ؟ ألا يمكن لتعاريفنا للبنات أو المرأة التي تتصف بالانوثة ، أن تعدل وتصاغ بشكل آخر دون الأضرار بالوظائف الأساسية للمرأة ؟ وهل من المحتم حقاً أن تكون للمرأة سلبية واعتمادية حتى تصبح جدابة جنسياً للرجل ، أو لكي تصبح أم مثالية ؟ إلا نستطيع أن نقبل وأن نشجع في المرأة صفات الإيجابية والنزوع للسيطرة والاستقلال التي تتميز بها البنات التي تتمتع بقدرات عقلية ممتازة ، من

إلى التفكير الخلاق ، كما يمنعه من النظر إلى الموقف نظرة شاملة لجميع عناصره ولكن قد يدفع القلق الإنسان أحياناً إلى الانتاج ، فيؤدي فقط الأعمال التي سبق أن تعلم أداها جيداً ، ذلك لأن القلق عامل مضاد للتفكير الخلاق .



هل القدرة العقلية ثمنها الانوثة ؟

إن ما سبق بيانه يبدو مروهاً لمن يريد للنساء أن يصبحن مفكرات لهن قدرات عقلية خلاقة ، بل يبدو أيضاً أنه حتى لو كانت امرأة ما موهوبة ذهنياً ونجحت في تنمية المزاج المناسب والمعدات الفكرية التي جعلها تستفيد من هذه الموهبة ، فإنه يجب أن تكون جريئة شجاعة القلب ، ليتمكن أن تقاوم ضغوط المجتمع من غير أن تتحطم ، وليتمكن بالتالي أن يمارس نشاطها الفكري وهي سعيدة .

إن المتطلبات الأساسية لتنمية القدرات العقلية عند البنات تبدو للإباء والمعلمين المسؤولين من تشبهن أشبه بمعضلة . فهل تلجأ الأمهات إلى تشجيع نزعات التشبه بالأولاد والسلوك مثلهم في بنائهن ؟ وهل يحاول المدرسون تحرير البنات من مشاعرهن العاطفية التي يربطن بها مع الآخرين ، والتي تساعدن على الاقبال على التعلم داخل الفصل ؟

لا أهني بذلك أنني أقصد أن تؤدي مجهودات الآباء والمدرسين مما إلى أن تصبح القدرات العقلية للبنات مثل قدرات الأولاد ، ففي ظني أنه من المحتمل جداً وجود عوامل وراثية تسبب اختلاف كل من الجنسين عن الآخر ، ولها أثر على الأداء العقلي لكل منهما ، وهي ليست عوامل الذكاء الفطرية . فمثلاً هناك أسباب معقولة تجعلنا نعتقد أن الأولاد يميلون

استقلالى خلال سنوات الحمل والولادة ،
ولكن هذه السنوات قد أصبحت جزءاً صغيراً
من عمر المرأة إذا ما قورن الأمر بما كان عليه
من قبل ، ولذلك فانى اتساءل مرة اخرى :
هل ينبغي ان يظل كل تعريفنا للانوثة مقصوراً
على مجرد اعداد المرأة لهذه الفترة القصيرة
من عمرها ؟؟

غير ان ندمفها بوصمة الاسترجال ، ونشجع
فيها في الوقت نفسه سمات الانوثة الاخرى
التي لا تعوق نمو القدرة التحليلية ؟

انى لادرك باننى اثير بتساؤلاى هذه قضايا
متضاربة ومتشابكة، ذلك لان الدور الاجتماعى
والاقتصادى للمرأة بحكم الضرورة ، دور غير



فردريش شيلر

عالم الجمال وفيلسوف الحضارة

* دكتور زكريا إبراهيم

الكبير قد تلقى في صباه دراسات علمية ،
أهله لأن يصبح طبيباً ، إلا أنه قد أظهر
— منذ نعومة أظفاره — موهبة أدبية ممتازة ،
حتى لقد استطاع أن ينشر الكثير من قصائده
وأعماله الأدبية ، على صفحات أشهر المجلات
الثقافية الألمانية ، ولما يبلغ العشرين من عمره .

لم يكن **جوهان كريستوف فريدريش فون شيلر** J. C. Friedrich Von Schiller (١) (١٧٥٩ — ١٨٠٥) مجرد شاعر ، أو مؤلف
درامي ، أو ناقد أدبي ، وإنما كان أيضاً عالم
جمال ، وفيلسوف حضارة ، وصاحب مذهب
أخلاقي . وعلى الرغم من أن المفكر الألماني

« الدكتور زكريا إبراهيم استأذ الفلسفة وعلم الجمال بكلية الآداب/جامعة القاهرة » له مؤلفات كثيرة في تاريخ الفلسفة
وعلم الأخلاق وفلسفة الفن ، من أشهرها « كانت » أو الفلسفة النقدية » و « هيجل أو المثالية المطلقة » و « دراسات
في الفلسفة المعاصرة » و « برجسون » و مجموعة « مشكلات فلسفية » و « فلسفة الفن في الفكر المعاصر » ... الخ .

(١) فريدريش شيلر — بطبيعة الحال — هو غير فرديناند كتنج سكوت شيلر F. C. S. Schiller (١٨٦٤ — ١٩٢٧)
الفيلسوف الإنجليزي الرجائي صاحب النزعة الإنسانية ، كما أنه غير ماكس شيلر Max Scheler (١٨٧٤ — ١٩٢٨)
الفيلسوف الألماني الفينولوجي الذي تتلمذ على يدهوسرل ، و طبق منهجه الوصفي على الدين ، والأخلاق ،
والقيم .

ضخمة تضم بعضاً من أعماله المسرحية . وكان شيلر - في كل أعماله الأدبية والفلسفية - مفكراً عبقرياً جمع بين الحساسية الجمالية الموهبة ، والحساسية الدينية المشوبة ، كما كان - في حياته العملية والسياسية - جندياً ثائراً ، ومجاهداً مخلصاً ، حتى لقد منحه رجال الثورة الفرنسية لقب « مواطن شرف » .

مؤلفات الشباب :

ليس من شك في أن شيلر يحتل مكانة كبرى في تاريخ الدراسات الجمالية ، لأنه استطاع أن يمزج نظرة جوه الشعرية إلى الكون بفلسفة كانت النقدية في الجمال ، فخرج من ذلك بوجه نظر جديدة تمتد نقطة تحول هامة في تاريخ علم الجمال من ناحية ، والفلسفة الألمانية عموماً من ناحية أخرى . ولكن شيلر قد عرف أيضاً كتابات روسو في الحضارة ، وأبحاث كانت في فلسفة التاريخ ، فكان من ذلك أن وجه جانباً غير قليل من اهتمامه إلى مشكلة الحضارة ، خصوصاً وأنه كان على معرفة واسعة بتاريخ الحضارات البشرية ، كما كان على صلة وثيقة بقضايا عصره السياسية . ومن هنا فقد اقترنت المشكلة الجمالية - في ذهن شيلر - بالمشكلة الحضارية ، كما كانت القضايا الأخلاقية في نظره - وثيقة الصلة بالقضايا السياسية . ولكن المهم أن شخصية شيلر قد اتسمت - منذ البداية - بطابع تكاملي : فكانت حياته وفكره بمثابة « مؤلف » جمع بين النزعة الحسية (أو الجمالية) ، والنزعة الحيوية (أو البيولوجية) ، والنزعة الأخلاقية « أو القيمية » . وكانت الشخصيات الثلاث التي وقع شيلر تحت تأثيرها - في مرحلة التلمذة - هي شخصية الطبيب آبل Abel ، وشخصية روسو ، وشخصية كانت .

وقد اعتاد بعض مؤرخي حياة شيلر

وليس أدل على النجاح الفني الذي أحرزه شيلر الشاب ، من أن إحدى رواياته المسرحية قد عرضت على خشبة أحد المسارح الكبرى بمانيهايم Mannheim ، عام ١٧٨٢ ، ولم يكن شيلر في ذلك الوقت قد تجاوز الثالثة والعشرين من عمره . والظاهر أن أعمال شيلر الأدبية قد اتسمت - بادية ذي بدء - بطابع التشاؤم ، ولو أنها لم تكن تخلو - في الآن نفسه - من صبغة مثالية . ولم يلبث الاهتمام الأدبي أن قاد شيلر إلى اعتاب علم الجمال وفلسفة الفن ، فكان من ذلك أن تحول شيلر إلى الكتابة في بعض المشكلات الجمالية ، خصوصاً تحت تأثير دراسته لكانت Kant . وقد عرف شيلر على الشاعر الألماني الكبير جوته Goethe (١٧٤٩ - ١٨٣٢) في تلك الآونة ، فنشأت بينهما صداقة وطيدة وسرعان ما أدرك الاثنان - على الرغم من اختلاف مزاجيهما - أنهما قد خلقا للعمل سوياً . ويقال أن شيلر قد استطاع أن يظفر بمنصب « أستاذ علم الجمال » بجامعة Jena سنة ١٧٨٩ ، بفضل تعضيد صديقه جوته ، ولكن من المؤكد أن أعماله الجمالية القيمة هي التي رشحته للظفر بمثل هذا المركز الأكاديمي الكبير . ثم كان أن قضى شيلر الفترة من سنة ١٧٩١ إلى سنة ١٧٩٦ في دراسة كتاب « نقد ملكة الحكم » لكانت ، مع الاهتمام بتحديد موقفه الجمالي من النظرية الكانتية في فلسفة الفن . وقد ظهر كتابه المشهور « مسائل في الترتيب الجمالية للإنسان » خلال هذه الفترة (سنة ١٧٩٥) ، ثم لم يلبث أن اتجه ببحث قيم في « الشعر الساذج ، والشعر العاطفي » عام ١٧٩٦ . وأما الفترة الأخيرة من حياته فقد كرّسها بأكملها (تقريباً) للأعمال الشعرية والروائية ، فكتب « فانتستايسن Wallenstein » (في ثلاثة أجزاء) عام ١٨٠٠ ، واشترك مع جوته في كتابة « أكرينيا Xenia » (سنة ١٧٩٦) ، ونشر قبل وفاته (عام ١٨٠٥) خمسة مجلدات

شيلر تحت تأثير الفلاسفة الاسكتلنديين : فنحن هنا بآراء « فلسفة في السعادة » حاول فيها شيلر استخلاص السمات المشتركة التي تتوافر في كل أشكال السعادة (مهما يكن من تنوعها) ، وكان لسان حاله يقول : « ان السعادة هي الشريرة النهائية للطبيعة البشرية » . وقد لاحظ فيلسوفنا - في هذا الصدد - ان الطريقتين الوحيدتين الموصليين الى السعادة انما هما : طريق الحكمة من جهة ، وطريق الحب (أو المحبة) من جهة اخرى . اما من « الحكمة » فانها هي التي تكشف لنا من ادم اللذات واتقاه ، فضلا عن انها هي التي تميننا على تحقيق عملية « الاختيار » . واما « المحبة » ، فانها تمثل صميم المذهب الأخلاقي الذي كان يقول به الفلاسفة الاسكتلنديون ، وهي في الوقت نفسه الفكرة الأساسية التي دارت حولها معظم قصائد شيلر في مرحلة الشباب . والواقع اننا في مسيس الحاجة الى الآخرين - فيما يقول الفلاسفة الاسكتلنديون ، وهي رأسهم آدم سميث - نظراً لانهم يملكون - بالنسبة اليها - ضرورة حيوية لا غناة لنا عنها ، ومن ثم فانه لا بد لنا من أن نحبههم ، ونعطف بهم ، ونعاطف معهم . وقد ترددت اصداة هذه النظرية عند آبل (آبل) (استلا شيلر) ، خصوصاً وان آبل كان يرى ان من شأن الفلسفة أن تعمل على زيادة حظنا من السعادة . ثم جاء شيلر فحاول - بآدي ذي بدء - التوسع في شرح هذه النظرية ، ثم لم يلبث ان أخذ من شافتمسبري (Shaftesbury) فكرة اخلاقية اخرى ، ثم اداه ان من شأن كل موجود ان يهدف الى تحقيق غاية . وحين يعقّق الوجود البشري غاية « النوع » (أو « الجنس ») الذي ينتسب اليه ، فهناك يصبح الانسان « فاضلاً » و « سعيداً » على السواء . وقد كان شيلر - في القرن الثامن عشر - اول من تحدث من « الفن » بمثل هذا الامجاء والتحمس (منذ عصر النهضة) : اذ نراه يعلن ان الانسان

تقسيم انتاجه الجمالي الى مرحلتين : مرحلة اولية ميّكة لم يكن فيها قد اهتم بعد بالمشكلات الفلسفية ، وتلك هي المرحلة الأدبية التي كتب فيها بعض المقالات القصيرة والدراسات الاخلاقية الموجزة ، الى ان قدر له الاطلاع على الفلسفة الكانتية ، ثم مرحلة جمالية متأخرة كانت له فيها دراسات فلسفية دقيقة في الفن والجمال والحضارة ، وهي المرحلة التي تبدأ برسائل كالياس Kallias ، وتنتهي بدراسته المعروفة في « الشجر الساذج والشجر العاطفي » .

يبد ان هذا التقسيم - في الحقيقة - لا يريد من كونه مجرد تقسيم شكلي صرف : لان فكر شيلر قد ظل - في جوهره - محتفظاً بسماته الأصلية ، وان يكن قد تعرض - من حيث الشكل - للكثير من التغيرات الجذرية . ونحن نلاحظ ان شيلر حين يدرس المشكلات الفلسفية ، فانه لم يلبث ان انخدل لنفسه موقفاً خاصاً ، دون أن يتمتع موقفه الفلسفي الخاص من الوقوع تحت تأثير بعض الفلاسفة الاسكتلنديين . ولعل هذا ما حدا بأحد الباحثين الى القول « بان هناك مذهباً فلسفياً شيلرياً ، ونظرية جمالية شيلرية ، وهما مختلفتان عن الفلسفة الكانتية ، فما كان في وسع استاذ عظيم مثل شيلر ان يبقى مجرد تلميذ لكانت ! » والواقع اننا حتى لو سلّمنا مع بعض النقاد - بان نقطة البدء في فلسفة شيلر الجمالية قد كانت هي مؤلف كانت المشهور في « نقد ملكة الحكم » ، وان شيلر قد حاول بالفصل ان يقتنى خطى استاذه كانت ، فلا بد لنا من الاعتراف - مع ذلك - بان شيلر قد استطاع لأول مرة في تاريخ الفكر الجمالي - كما شهد له هيغل نفسه - ان يعو على فلسفة كانت الجمالية .

ولو اننا نظرنا الآن الى مؤلفات الشباب التي خلفها لنا شيلر ، لوجدنا انها - في معظمها - مقالات اخلاقية قصيرة وقع فيها

ان لم نقل كل للانسان ، انما تنبع من روحنا الاجتماعية .. الخ .

واما اذا انتقلنا من مقالات شيلر الأخلاقية الى دراساته العلمية ، فسنجد أنفسنا بازاء **رسالتين في الطب : الاولى** منهما تعالج « سيكولوجية الفسيولوجيا » (عام ١٧٧٩) ، **والثانية** عبارة عن « رسالة في العلاقة بين الطبيعة الحيوانية للانسان وطبيعته الروحية » (سنة ١٧٨٠) . وقد شرح شيلر - في هاتين الرسالتين - آراءه السيكو - فسيولوجية ، كما اهتم بدراسة احدى المشكلات الاسيرة لديه ، ألا وهي مشكلة تأثير « المادة » على « الروح » . وقد تصور شيلر وجود « قوة متوسطة Mittelkraft » يتم من طريقها انتقال الروح الى المادة ، ألا وهي « الروح المصيبة : Nervengeist » وقال ان هذه الروح هي بمثابة « ملكة » أو « قوة شيطانية » تملك القدرة على إعادة تكوين الانسان ، بحيث تحقق له الوحدة والانسجام . وقد ذهب شيلر أيضاً (في هذه الدراسة) الى أن « الجمال » يمثل « قوة متوسطة » بين الحياة والأخلاق ، أو بين الطبيعة والصورة . والظاهر ان المشكلة التي اثارها اهتمامه (في تلك الفترة) لم تكن سوى مشكلة مدى اسهام الجسم في نشأة الفكر . ومن هنا فقد راح شيلر يثبت لنا ان دلالة اللذة والألم المرتبطين بالوظائف العضوية لا تقف عند عملية المحافظة على بقاء الذات ، بل هي تمتد أيضاً الى عملية استشارة الوظائف العقلية واشاعة التوتر فيها ، أو اعاقتهما والعمل اشاعة التراخي فيها . والعكس صحيح أيضاً : فان من شأن اللذة والألم العقليين أن يحدثا ردّ فعل ضدّ الحالة العضوية . ولم يكن قصد شيلر من وراء التشديد على العلاقة المتبادلة بين الجسم والفكر ، أو بين « الطبيعة الحيوانية » و « الطبيعة الروحية » سوى إبراز أهمية « الوحدة » أو التكامل « في الحياة البشرية » .

- بطبيعته - منجذب نحو « الجمال » ، شديد النفور من « القبح » . بل ان شيلر ليمضي الى حد أبعد من ذلك يقول : « اتسا حين تنمى ملكاتنا الجمالية ، فاننا تنمى في الوقت نفسه ملكاتنا الخلقية ، لدرجة ان الاهتمام بالترية الجمالية قد يعيقنا من الاهتمام بالترية الخلقية » . وهذه الفكرة الأساسية التي برزت في كتابات شيلر منذ عهد الشباب سوف تصبح من بعد محور نظريته الجمالية : لانه سيمر في كل من « الفن » و « الأخلاق » نشاطاً حراً منزهاً من كل غرض . ومعنى هذا ان غاية الانسان - في نظره شيلر - هي ان يصل الى تحقيق « الانسجام » و « السعادة » في آن واحد ، مع العلم بان « الجمال » سبيل من السبل الاكيدة التي توصلنا الى كل من « الفضيلة » و « السعادة » على السواء .

ولو اننا التقينا نظرة على الشدراات التي بقيت لنا من مؤلفات شيلر في عهد الشباب ، لوجدنا انها تشتمل على اقسام ثلاثة : فهناك - **اولاً** - بعض المقالات الأخلاقية ، ثم هناك - **ثانياً** - طائفة من الدراسات العلمية ، وهناك - **أخيراً** - مقدمات لبعض الأعمال الدرامية ، ومراجعات لبعض الكتب . وقد بقيت لنا من القسم الاول ثلاثة مقالات اخلاقية كتبها شيلر فيما بين الثامنة عشرة والعشرين من عمره ، وقد لا تكون لهذه المقالات أصالة حقيقية أو قيمة كبرى ، ولكنها تشتمل - مع ذلك - على بعض الأفكار الأساسية التي سيأخذ بها شيلر طوال حياته . فهو هنا (مثلاً) يؤكد ان « الفضيلة » هي « اللذة » التي توحى بها اليها « محبة » الآخرين . وهو يهتم بإبراز دور « الصداقة » ، من حيث هي الفرع الثاني للحب أو « المحبة » . وهو يقرر ان النفوس النبيلة الفاضلة هي - وحدها - التي تستطيع أن تستشعر عاطفة « الصداقة » ما دامت « الفضيلة » منحصرة بتمامها في « المحبة » . واذاً فان في الامكان التوحيد بين « الفضيلة » و « الصداقة » ، خصوصاً وان كل نشاطنا .

يحقق «الوحدة» أو «الانسجام» بين الطبيعة الحيوانية من جهة، و « الطبيعة الروحية » (أو العقلية) من جهة أخرى . وهو حين يجعل من « الجمال » أو « الاحساس الجمالي » همزة الوصل بين « الجسم » و « الفكر » ، فإنه يرتد بذلك إلى آرائه الطبية (أو الفسيولوجية) السابقة . ولكن الجدير هنا أن شيلر ينسب إلى المسرح « تأثيراً أخلاقياً » على الجماهير لا يقل شأنه عن تأثير « الدين » عليهم ، وأن كان تأثير « المسرح » عليهم يتم عن طريق « الصور » التي تستثير « حساسيتهم » حين يكونون في حالة « تجميع » . والواقع أن « التأثير الخافى » للمسرح إنما يبدأ حيث ينتهى مجال القوانين الزمنية : لأنه ليس من شأن القوانين الوضعية (أو الزمنية) أن تستهجن إلا ما ينطوى على مخالفة صريحة للقانون الجنائي . وأما مجال الأهواء الشخصية والانفعالات الفردية ، فإنه يفلت - بطبيعته - من طائلة القانون ، أن لم تقل بأنه قد يندّ من أحكام رجالات الأخلاق . وهنا يجيء المسرح فيكون بمثابة السلطة القضائية الوحيدة التي تمكك حق النظر في تلك القضايا ، وإصدار ما تشاء من الأحكام عليها ، وليس من شأن المسرح أن يدين الجرائم الشخصية وحسب ، بل أن من شأنه أيضاً أن يسخر من ردائل الأفراد المعيبة ، وأن يهزأ بتصرفاتهم السيئة الصارة خصوصاً فيما يتعلق بمسائل الفؤى والأمشيق والفرام وليس لمة قانون يدين البخل ، أو يعاقب على الإدماء (أو التكلف) ولكن في استطاعة كاتب المسرحية الهزلية (الكوميديا) أن يدين أمثال هذه الردائل بأسلوبه الساخر الذى لا يخلو من عقاب ! وإذاً فإن المسرح « مدرسة حكماء عملية » ، تقوم بدور الهداية في صميم الحياة المدنية ، وتقدم لنا « المفتاح اللازم لفتح كل الأبواب المغلقة والسراريب المجهولة في طوايا النفس البشرية » .

وهذا الحنين إلى « التوافق » أو « الانسجام » هو الذى أملى على شيلر الاهتمام بجدل (أو ديالكتيك) « الأنواع الأدبية » ، وأن تكن بعض أعماله الدرامية (في تلك الفترة) قد جاءت حافلة بالتأكيدات الأدبية التى جعلت نزعتة الحيوية (أو البيولوجية) تبدو واضحة من وراء اتجاهه الروحي الظاهرى (٢) .

وأما في مقالات النقد الدرامى التى كتبها شيلر إبان تلك الفترة ، فنحن نجد نزعة حسية بيولوجية من جهة ، ونظرية أخلاقية في التعاطف وفي طبيعة الجمال من جهة أخرى . ولكن الأمر الذى يستوقف الانتباه في هذه المقالات هو اهتمام شيلر بدراسة « المسرح بوصفه نظاماً أخلاقياً » (أو « مؤسسة أخلاقية ») . وهنا يظهر الطابع الإصلاحى لفكر شيلر ، لا باعتباره رجل أخلاق وتربية وحسب ، بل باعتباره أيضاً رجل اجتماع وصاحب دموع إصلاحية . وشيلر يروجه « مشكلة الممثل » التى كان ديدرو Didérot قد تعرض لها ، فيتساءل هل ينبغي للممثل أن يتطابق مع الشخصية التى يمثلها ، أم ينبغي له أن يظل مالكا لزماء ذاته ، دون أن يلدوب تعاماً في الدور الذى يؤديه . وهو يجيب على هذا التساؤل بقوله أنه لا بد للممثل من أن يحتفظ لنفسه بشخصية مزدوجة ، بحيث يكون لديه من السوى الكفاي ما يسمح له بالتكيف مع ذوق الجمهور ، دون أن يتناسى ضرورة العمل على صيغ الطبيعة بطابع الاعتدال . وشيلر يحاول أيضاً - في هذه الدراسات النقدية - أن يكشف عن دور « المسرح » في الحياة الاجتماعية باعتباره « مؤسسة أخلاقية » ، فزاده يؤكد أنه ليس ثمة قوة أخلاقية يمكن أن تؤثر على روح الجماهير قدر ما تؤثر « المسرح » . وهو يتحدث في مطلع دراسته عن « الجمال » أو « الاحساس الجمالى » فيقول إن من شأنه أن

نظرية شيلر الأخلاقية :

رأينا أن أفكار شيلر الأخلاقية - في المرحلة الأولى من مراحل تطوره الفكرى - كانت تمكس تأثره بكل من روسو من جهة، والفلاسفة الأخلاقيين الإنجليز (في نهاية القرن الثامن عشر) من جهة أخرى . ولم يلبث شيلر أن مكف على دراسة الشعراء اليونانيين القدماء ، فكان من ذلك أن أصبحت « النزعة الإنسانية اليونانية » في الفن والأخلاق والحياة هي مثله الأعلى . وقد لاحظ شيلر أن هذا المثل الأعلى العظيم قد ظل سائداً خلال فترة تاريخية طويلة كانت من أسعد الفترات في تاريخ حياة الإنسانية ، إلى أن جاء عصر الانحلال فأهمل هذا المثل الأعلى في فترة لاحقة من فترات تطور الحضارة البشرية . والظاهر أن تمحس شيلر لهذا المثل الأعلى اليوناني قد اقترن بنقد منيف لحالة « اللبئية » استوحاه فيلسوفنا من قراءته لروسو . وسرهان ما استبدل شيلر بفكرة « الحياة الطبيعية الحرة » التي كان يقول بها الفيلسوف الفرنسي الكبير ، فكرته هو عن إمكان تحقيق « تفتح » تام ، قوامه الانسجام للحياة بأسرها ، في ظل « تحديد حر » ينبع من « الباطن » . ولم يلبث شيلر أن رأى في « الفن » قوة حيوية تتسامى بالحياة البشرية - دون أدنى قهر أو عنف أو امتصاص - فوق مستوى الحياة الحيوانية ، بفعل شرب من الانسجام اللارادى للفرائز والمكتات . ومن هنا فقد ذهب شيلر إلى أن في وسع « الفن » أن يعطينا على أدراك الحقيقة من خلال رموزها ، حتى قبل أن يمتدئ إليها الفكر التجريدى . وعلى حين كان الفلاسفة - في عصره - يحاولون الوصول إلى الحقيقة عبر التصورات العقلية المجردة ، ظل شيلر يرفض إقامة مثله الأعلى فيما وراء الفرائز الطبيعية المباشرة ، إيماناً

منه بأن الوصول إلى الحقيقة يستلزم « التفتح » التام للطبيعة البشرية ، في جو ملؤه التوافق والانسجام . وعلى الرغم من أن شيلر قد نظر إلى المشكلة من وجهة نظر جمالية صرفة ، إلا أننا نراه يصل إلى نفس النتيجة التى وصل إليها معاصره هامان Hamann (ولكن من وجهة نظر دينية) حين قال : « أنه ليس من حقنا أن نفصل ما وحدت بينه الطبيعة » .

وقد كتب شيلر - في تلك الآونة - رسالة أخلاقية قال فيها « أنه ليس من واجب الإنسان - حتى حين يكون يصدد أنقى مظاهر الجانب الروحى من طبيعته - أن يسقط من حسابه الجانب الحسى ، أو أن يقيم صرح الواحد منهما على أنقاض الآخر . والواقع أنه هيئات - للأخلاق البشرية - أن تتولد وتتأكد ، اللهم إلا إذا اثبتت من أعماق أعماق طبيعتنا الإنسانية ، بحيث تكون ثمرة لارتداد هذين المبدأين ، وتصبح - بالتالى - بمثابة طبيعة ثانية للإنسان » . ولهذا يتطلب شيلر من الفعل الأخلاقى أن يكون متسماً بالجمال والتوافق والانسجام . وحينما يتحدث شيلر هنا عن « الجمال الخلقى » فإنه يعنى به انسجام « المعركات اللارادية » التى تصاحب الفعل المراد بحرية ، والتى تكشف عن وجود « استعداد خلقى » (أو « ميل أخلاقى ») لدى « النفس » بصفة عامة . ومعنى هذا أن كمال « الفعل » رهن بخلوه من كل أثر من آثار التكلف ، أو التمصيف ، أو التصنع ، أو الاتصال ، أو العصر ، أو الغظاظطة ، أو الابتذال ... الخ . وشيلر يظن هنا إلى وجه الخلاف بين نظره الأخلاقية الخاصة من جهة، وفلسفة كانت الأخلاقية في « الواجب » من جهة أخرى ، فنراه يقرر أن المفكر الألماني الكبير كان « دراكون Dracon » مصره (٣) ، نظراً لأنه لم يكن في وسع ذلك العصر أن يكون

(٣) دراكون : مشرع البنى (في نهاية القرن السابع قبل الميلاد) اشتهر بقوانينه القاسية ، حتى لقد قيل عنها أنها « قوانين قد كتبت بالدماء » .

والانفعالات والعواطف . ولم يكن في استطاعة شيلر - وهو الشاعر الذي يؤمن بالجمال والانسجام - أن يتقبل مثل هذا الانفصال أو الانقسام ، لأنه كان على وعي تام بوحدة الطبيعة البشرية . صحيح أن شيلر الشاعر لم يكن يجهل أن الإنسان قد يقع عريماً لضرب من التمزق ، أو الازدواج أو الانقسام ، ولكنه لم يكن يرى في تلك الوحدة الممزقة ، المفككة ، الشائرة على نفسها ، سوى مجرد « كثرة » لا تملك سوى أن تبقى - في صميمها - « هوية » أو « وحدة » . وصحيح أيضاً أن شيلر الشاعر كان على وعي تام بأن عالم الإنسان قد يكون أحياناً مهدداً بالانحلال ، والتفكك ، وشتى ضروب التورط الباطني ، ولكنه كان على ثقة في الوقت نفسه بأنه لا بد لهذا العالم من أن يظل عالمًا واحدًا . ولئن يكن شيلر - فيلسوف الأخلاق - قد وجد شيئاً من الجاذبية في مذهب « كانت » الثنائي ، إلا أن شيلر بالشاعر - قد وجد نفسه مضطراً إلى التمسك بوحدة الطبيعة البشرية ، والإيمان بوحدة العالم البشري . ولم يكن في استطاعة شيلر أن يتحرف بالكثائية جانباً ، أو أن يتحرف من الفلسفة جملة ، وإنما كان عليه أن يبث دعائم الشعر بالاستناد إلى الفلسفة نفسها ، وكأنما هو قد وجد نفسه مضطراً إلى تجاوز « كانت » (أو العلو عليه) ، مستخدماً في ذلك أدوات « كانت » نفسه . ولم تكن المشكلة هنا - بطبيعة الحال - مجرد مشكلة جمالية ، بل لقد كانت - في نظر شيلر - مشكلة أخلاقية وميتافيزيقية معاً . وقد استعرض شيلر ثنائية « كانت » الحادة في تصويره للإنسان ، فوجد أنه لا بد من البحث عن سبيل لإعادة « الوحدة » إلى الطبيعة البشرية ، خصوصاً وقد تعرضت تلك « الوحدة » لخطر جسيم من جانب ذلك التعارض الأصلي الجوهرى الذي أقامه « كانت » بين الطبيعة والحرية ، بين الحس والعقل ؛ بين المادة والواجب .

له « **صولون** Solon » الخاص به (٤) . والظاهر أن **كانت** - فيما يقول شيلر - قد نسي أو تناسى أن « أبناء البيت لم يكونوا يستحقون - من جانبه - مثل هذا الإهمال ، فراح يوجه كل اهتمامه إلى خدم البيت وحدهم ! » والا ، فهل يحق لنا أن نتشكك ونرتاب في أنقى وانود عواطف القلب المسخى ، لمجرد أن ثمة ميولاً خبيثة (أو غير نقية) قد تبعه أحياناً فتدعى لنفسها صفة الفضيلة ؟ السنا نلاحظ أن الإنسانية المكتملة إنما هي تلك التي تتحقق في « النفس الجميلة » : أعني لدى النفس التي تسير على هدى العاطفة المباشرة ، فتمارس أشق الواجبات ، وتحقق أكثر التضحيات بطوالة ، في سهولة الفريضة ، وتلقائية النزوع الطبيعي ... الواقع أننا حين تكون بازاء « نفس جميلة » ، فإننا لا نجد أماناً طائفة من الأفعال الخلقية المنفصلة ، بل نحن نجد أنفسنا بازاء طابع أخلاقي شامل ، أو شخصية خلقية متكاملة . فليست الجدارة الخلقية للنفس الجميلة مجرد جدارة « أفعال » بل هي جدارة « وجود » ، وآية ذلك أن « الجمال الخلقى » تعبير عن تحقق « الانسجام » بين الحساسية والعقل ، أو بين الميل والواجب ، أو بين الطبيعة والصورة .

... لقد كان « كانت » يقول أن الإنسان موجود أخلاقى ، ولكنه **مواطن لعالمين** : عالم الطبيعة من جهة ، وعالم الواجب من جهة أخرى . ولم يكن في وسع شيلر - وهو الشاعر الذي يتجه ببصره أولاً وبالدات نحو الظواهر - أن يقتصر على النظر إلى معاني الواجب والأخلاق والحرية ، وكان ليس في الإنسان سوى « مملكة العقل » ، أو كان ليس في الوجود البشري سوى ذلك العنصر الأولى الصورى الحس . وكان « كانت » يرى أن احترام القانون الخلقى إنما يكون بالانصات لصوت الواجب ، والانفصال التام عن الأهواء

(٤) صولون : مشرع أثينى اعتبر واحداً من حكماء أثينا السبعة ، وقد اشتهر بالاعتدال والتسامح .

والظاهر أن شيلر قد وجد هذه « الوحدة » منجسمة حية في شخص « جوته » من جهة ، وفي ظاهرة تاريخية عظيمة هي الشعب اليوناني من جهة أخرى . ولم يكن « جوته » - في نظر شيلر - سوى ذلك الرجل المبصر الفذ الذي استطاع أن يظهرنا بعقله الجبار وخياله الواسع على أن العالم واحد ، وأن الطبيعة البشرية تمثل وحدة أصيلة . وهكذا كانت « الثنائية الكانتية » هي نقطة البدء في تفكير شيلر ، بينما كانت « الواحدة الجوتية » هي غايته وهدفه النهائي . ولكن شيلر لم يكن مجرد تلميذ لجوته ، وإنما كانت العلاقة بين الرجلين علاقة التد بالند ، وصداقة الشاعر للشاعر ... وقد جاء نزوع شيلر نحو « الوحدة » بوصفها « المثل الأعلى » ، فترددت أصداؤه في فكرته من « النفس الجميلة » *Schöne Seele* . والشخص الذي تستحق نفسه - فيما يقول شيلر - أن توصف بهذه الصفة ، إنما هو الشخص الذي يعمل لديه « حب الواجب » - جنباً إلى جنب - مع « الفريضة الطبيعية » ، في انسجام مطلق ، وتوافق تام . وقد تمثل هذا « الانسجام الخلقى » ، أو بالأحرى هذا « الكمال الجمالي » ، لدى قدماء اليونان بصفة خاصة : إذ كانوا يتمتعون بغير من التوافق بين « العقل » و « الخيلة » ولما كان جوته معاصراً لشيلر ، فقد اتخذت شخصيته (وانتاجه) أهمية كبرى في نظر شيلر : إذ وجد فيلسوفنا في حياة جوته أكبر دليل على أنه ليس من المستحيل على المواطن - في العالم الحاضر - أن يعمل على بلوغ حالة « الانسجام » ، وأن يتخذ من « الوحدة » مثلاً أعلى له .

وقد اهتم هيجل - في كتابه « فنومولوجيا الروح » بالحديث عن نظرية شيلر في « النفس

شيلر « فيلسوفاً - شاعراً » يظهر تميزه عن « كانت » في نقده لآخلاق الواجب الصورية الخالصة، وحرصه على استبقاء « الحسية » جنباً إلى جنب مع « العقل » ، وميله إلى الاستماتة بالخيال ، واللجوء إلى الصور الشعرية ... الخ . ولكن شيلر لم يصل إلى الشعر إلا من خلال الفكر الفلسفي (بخلاف صديقه جوبه) ، أو ربما كان الأدب إلى الصواب أن نقول إنه استعان بالفلسفة من أجل التحرر من الفلسفة !! وإمل هذا التحرر أوضح ما يكون في نقد شيلر لمذهب « كانت » الجمالي : فإنه وإن يكن قد أخذ بالمنهج الكلاسيكي ، إلا أنه قد رفض - في الوقت نفسه - تعريف كانت للجمال . ومن هنا فقد استبعد شيلر كل تعارض بين « الحرية » و « الطبيعة » ، معلناً أن « الجمال » هو عبارة عن قيام « الحرية » في عالم « الظاهر » . وهذا التعريف الذي تلقى به - لأول مرة - في مؤلفه المسمى باسم « رسائل كالياس Kallias » ، سئلته به من بعد - بصورة أخرى - في كتابه الرئيسي المسمى باسم « رسائل في التربية الجمالية للإنسان » . والملاحظ - في هذا التعريف - أنه يظهرنا على نزوع شيلر نحو الموضوعية ، واعتقاده بأن الوجود الحقيقي لا يمكن أن يكون كامناً أو متخفياً وراء الظواهر ، بل هو لا بد من أن يكشف عن ذاته من خلال الظواهر ، بمعنى أنه لا بد من أن يتجلى - في أصالة ووضوح - عبر « الطبيعة » . وربما كانت هذه « النظرة الشعرية إلى الكون » هي الأصل في انفصال شيلر (من بعد) عن الفلسفة الكلاسيكية (بطايعها العقلي الخالص) من أجل الانصراف إلى الإبداع الشعري والتفكير الجمالي .

إن « المجال الجمالي » - فيما يقول شيلر - هو نقطة تلاقي كل من الروح والمادة ، أو العقل والحس ، أو الحرية والطبيعة ، أو الصورة

أنه شعور أخلاقي يحقق في ذاته غريباً من التصالح بين الطبيعة والواجب (٧) .

نظرية شيلر الجمالية :

قلنا أن شيلر قد اتخذ نقطة انطلاقه في علم الجمال من الفلسفة الكانتية ، فأراد أن يصوغ « المشكلة الجمالية » وفقاً للمنهج الكانتي النقدي . ثم فقد راح شيلر يؤكد أن المشكلة هنا تنحصر أولاً وبالذات في صياغة « مفهوم الجمال » على نحو موضوعي ، مع ضرورة الاهتمام ببيان شرعية هذا المفهوم بطريقة أولية (قبلية) apriori خالصة ؛ أعني بالالتجاء إلى استنباط هذا التصور من طبيعة العقل نفسه . صحيح أن التجربة - وحدها - كافية للثبوت من صحة هذا التصور ، ولكن « مفهوم الجمال » ليس في حاجة إلى مثل هذه الشهادة كأساس يستند إليه من أجل تبرير صحته أو إثبات مشروعيته . وقد يبدو غريباً أن يعتقد شاعر عظيم - مثل شيلر - فلسفة « كانت » العقلية الخالصة ، وأن يحاول - انطلاقاً من هذه الفلسفة - وضع نظرية أصيلة في علم الجمال ، ولكن الحقيقة أن شيلر قد وجد في الفلسفة الكانتية الكثير من الآراء الخصبة ، خصوصاً في جانبها الأخلاقي الذي هو الأصل في تصور « كانت » الثنائي للعالم . صحيح أن شيلر قد دار على « الثنائية الكانتية » (كما رأينا في نقده لفكرة كانت في فصل الأخلاق عن الطبيعة) ، ولكنه قد عبّر هو نفسه - في بعض قصائده وأعماله الدرامية - عن هذا الاصطدام العنيف الذي طالما حفلت به الحياة البشرية ، خصوصاً بين « الفكرة الأخلاقية » من جهة ، وقوى « الجوع والشهوة » المتحكم في عالمنا العاشر من جهة أخرى . وقد امتزج هذا « التوتر » - لدى شيلر - بكرامية شديدة للتجريد ، وميل واضح إلى التخيل ، فأصبح

صحيح أن أى موضوع من موضوعات الطبيعة - بحكم تعريفه - موضوع « محدد » ولكن من شأن هذا الموضوع أن يحاكي « الحرية » حين يعمل بمقتضى الطبيعة الخالصة ، أمتى حين ينجح في استبعاد « التحديدات الخارجية » محاكياً العقل العملى في صميم استقلاله الذاتى . ويضرب لنا شيلر مثلاً فيقول أن « الثقل » يمثل إحدى القوى الطبيعية التى لا مفر لآى موضوع طبيعى من الخضوع لها . ونحن حين نجد أنفسنا بإزاء أى موضوع تسيطر عليه مثل هذه القوة الطبيعية ، فإنا لا نستشعر أى اثر للحرية ، وبالتالي أى اثر للجمال . وأما حين نجد أنفسنا بإزاء موضوعات قد استطاعت أن تخرج على قانون « الثقل » (أو الوزن) ، فهناك يتولد فى نفوسنا الشعور بالحرية ، وبالتالي الشعور بالجمال (٩) . ومعنى هذا أن الشعور بالجمال رهن بجهد العقل العملى حين ينسب « الحرية » إلى « الطبيعة » فى عالم الظاهر . ولكننا حين نكون بإزاء موضوع غائى مكتمل (أو كاملاً) ، فإن « الغائية » و « الكمال » لا بد من أن تتمثلا لنا كما لو كانتا ظاهرتين صادرتين عن العالم الخارجى . وهذا هو السبب فى أن للجمال استقلاله الذاتى : بمعنى أن للموضوع الجميل - بطريقة ظاهرية - صفة (أو تكتيك) لا نملك الحكم عليها بأنها جبرية أو محددة . وهكذا يعود شيلر فيؤكد أن علة الجمال هى قيام الحرية فى عالم الظاهر ، فى حين أن الشرط اللازم لتوافر تمثلا للحرية هو انصاف

والمادة . ولهذا يؤكد فيلسوفنا أن « الجمال » - بمعنى ما من المعانى - هو « الحياة » نفسها ، أو هو - على الأصح - « الصورة الحية » . *Lebende Gestalt* . وكان « كانت » قد ذهب إلى أن « الطبيعة لا تكون جميلة إلا حين تشبه الفن ، كما أن الفن لا يكون جميلاً إلا حين يشبه الطبيعة » ، فجاء كل من جوته وشيلر ليرحب بهذه العبارة ، نظراً لأنها تحقق التصالح - فى مضمار الجمال - بين « الطبيعة » و « الفن » . ثم كان تعريف شيلر للجمال بأنه « الحرية فى مجال الظاهر » (٨) ، فكان هذا التصريف بمثابة تكملة للنظرية الكانتية ، واستخلاص للنتائج الضرورية التى كان لا بد لشيلر من أن ينتزها من كتاب استأذه « نقد ملكة الحكم » . ولكن شيلر لم يوافق « كانت » على القول بأن كل عملية الجمال تترتب - فى خاتمة المطاف - إلى « الحكم » ، بل هو قد لاحظ أن للحكم نفسه أسباباً عقلية تكمن خارجاً هنا ، أمتى فى صميم الأشياء . والخطأ الذى وقع فيه كانت أنه رد « الجمال » إلى « الحكم » ، فادخله بذلك فى مضمار « العقل النظرى » ، فى حين أن شيلر - على العكس من كانت - يرد « الجمال » إلى « العقل العملى » ، وبذلك يلحقه بدائرة الأفعال الحرة . وحينما تبدو أفعال الطبيعة وكأنها هى أفعال حرة ، أو كأنها هى قد اكتسبت طابع العقل العملى ، فهناك يظهر « الجمال » ، وكأنها هى « محاكاة للحرية » . ومعنى هذا أن « الجمال » - بوجه ما من الوجوه - هو « الطبيعة » نفسها حين تحقق التوافق بينها وبين « الفن » .

(٨) Schiller : " Cours d'Esthetique " , Publie a Leipzig en 1806, et en sa correspondance avec Korner (cite par R. Bayer : *Traite d'Esthetique* " , Paris, Armand Colin, 1956, p. 278.

(٩) لرددت هذه النظرية من بعد عند كاتبنا العربى المشهور الدكتور عباس محمود العقاد ، فقال فى كتابه « مطالعات فى الأدب والحياة » أن الشعر لا يكون جميلاً إلا باعتدال ما هو : فإما الجارى أجمل من الماء الأسن ، والوردة الطبيعية أجمل من الوردة الصناعية ، ولهم جرا . وهكذا ربط العقاد الجمال بالحرية ، وذهب إلى أن الحرية هى الإطلاق من القيود التى تظلم مجرى الحياة ، ووقوف عن الحركة . (انظر كتابنا : « فلسفة الفن فى الفكر المعاصر » ، القاهرة ، مكتبة مصر ، ١٩٦٧ ، ص ٢٧٢ - ٢٧٧) .

حريته في وجه العالم الحسى . ولكن لما كان الإنسان في آن واحد « **شخصاً** » يملك « **هوية** » ، ويحتاج بعض « **الحالات** » ، فانه لا بد للإنسان « **الشامل** » من أن يصل الى اعظم قدر ممكن من « **الامتلاء** » ، مع احتفاظه في الوقت نفسه بحريته واستقلاله بأعلى صورة ممكنة . وهنا لا تكون الفريزتان ، الأساسيتان للإنسان غريزتين متعارضتين ، بل تصبغان غريزتين متكاملتين (وكان كلاً منهما مشروطة بالأخرى) . وآية ذلك أن « **الشخص** » - بدون التفريعات الزمنية - يصعب مجرد « **قوة محضة** » أو « **امكانية خالصة** » ، كما أنه لولا منصر « **الثبات** » أو « **الاستمرار** » ، لما كانت هناك أية « **تغيرات** » ممكنة . واذن فانه لا سبيل الى تصور « **الفريزة الحسية** » بدون « **الفريزة الصورية** » ، والعكس بالعكس ، ما دما هنا بازاء عنصرين متبادلين . ولكن ثمة خطر يهددنا دائماً أبداً : لأن كلاً من الغريزتين تميل الى الجور على الأخرى . فالفريزة الحسية (مثلاً) قد تمهد الى الاعتداء على القانون ، بينما نلاحظ من جهة أخرى أن الفريزة الصورية قد تقحم نفسها على ما ليس بصورى ، كما قد يحدث مثلاً حين ينزع الإنسان نحو احلال « **الغالية** » محل « **الغالية** » . واذن فلا بد للغريزتين المتصارعتين من « **تحديد متبادل** » (بمعنى أن تحد الواحدة منهما الأخرى) ، وبذلك يكون « **إراء الحياة الحسية** » ههنا يقف في وجه « **الصورة الموحدة للقل** » . وهذا « **التحديد المتبادل** » للغريزتين الأساسيتين للإنسان هو - في نظر شيلر - بمثابة المثل الأعلى للإنسانية قاطبة : لانه سيضمن لها من جهة ومياً بتحددها ، ومن جهة أخرى ومياً بحريتها اللامحدودة .

وإذا كان لثل هذا الكمال (أو المثل الأعلى) أن يتحقق ، فلا بد من أن تنبثق - لدى الإنسان - غريزة ثالثة تحقق له التوافق بين الغريزتين السابقتين . وليست هذه الغريزة

الموضوع (الطبيعي) بضرب من « **الصناعة** » (أو « **التكنيك** ») . وقصارى القول - هنا - أن « **الطبيعة** » لا تكون « **جيلة** » الا حين تعمل كما لو كانت « **حرة** » ، أمنى حين تحاول أن تحقق التوافق بينها وبين « **الفن** » .

ثم ينتقل شيلر بعد ذلك الى الحديث عن « **الإنسان** » فيقول أن في الامكان التمييز - داخل الوجود البشرى بصفة عامة - بين « **الشخص** » من جهة ، و « **الحالات** » من جهة أخرى . وليس في الامكان استنباط « **الشخص** » من « **الحالات** » ، كما أنه ليس في الامكان أيضاً استنباط « **الحالات** » من « **الشخص** » . والواقع أن « **الإنسان** » في آن واحد : « **شخص** » يتمتع بضرب من « **الوحدة** » أو « **الهوية** » و « **حالات** » تتسم بطابع « **التمدد** » أو « **التكثرة** » . وهذه التفرقة بين « **الشخص** » و « **الحالات** » تقابل التفرقة الكائناتية بين « **الإنسان المتعالى** » و « **الإنسان التجريبي** » ، أو بين « **الظاهرة** » (**الفنوميون**) و « **الشيء في ذاته** » (**التومين**) . ومن هنا فان للإنسان - في نظر شيلر - مهمة مزدوجة : لأن عليه من جهة أن يحقق « **شخصه** » كما أن عليه من جهة أخرى أن يخلع صورة (أو شكلاً) على ما لديه من « **حالات** » . وهنا يفترق شيلر عن كانت ، فنراه يقرر أنه لا سبيل أمام الإنسان لتحقيق هذه المهمة المزدوجة ، اللهم الا من طريق الاستمئانة بفريزتيه الأساسيتين الا وهما : الفريزة الحسية ، والفريزة الصورية . وعلى حين أن الفريزة الاولى منهما فريزة سلبية ، انفعالية ، نجد أن الفريزة الثانية منهما فريزة ايجابية ، فاعلة . والظاهر أن هاتين الغريزتين في صراع مستمر : فان الواحدة منهما (الا وهى الفريزة الحسية) تتطلب من الإنسان أن يوسع من رقعة انتشاره ، وأن يحقق لنفسه أكبر قدر ممكن من الخبرات أو التجارب ، في حين أن الأخرى (الا وهى الفريزة الصورية) تتطلب من الشخص أن يظل محتفظ بكامل

لا يلعب الا حين يكون انساناً بحق ، كما انه لا يكون انساناً بحق الا حين يلعب . . !

بيد ان شيلر لا يقتصر على ربط الفن باللعب ، بل هو يؤكد أيضاً ان الجمال حليف التوازن الكامل بين الغريزتين الأساسيتين للانسان . وقد لا يكون من السهل بلوغ هذه الحالة المثالية من التوازن الكامل : فان هناك باستمرار غلبة لاحدى الغريزتين على الاخرى . واذن فان الجمال لا يمثل شيئاً فريداً ، او هو على الأصح لا يتخذ شكلاً واحداً ، بل ان من شأنه ان يتجلى على نحوين مختلفين : فهناك أولاً الجمال الهادئ (او المسكن) الذى يولد لدى الانسان الراحة (او الاسترخاء) ، ثم هناك ثانياً الجمال الصاخب (أو المثير) الذى يولد لدى الانسان الحركة (او التوتر) . والمثل الأعلى للجمال - فى رأى شيلر - هو ذلك المؤلف الانسجامى الذى يجمع بين النوعين السالفين . وتبعاً لذلك ، فان من شأن الجمال ان يقود رجل الحس الى الفكر والشكل (او الصورة) ، وأن يقود رجل الفكر الى المادة والعالم الحسى . وهكذا يعود شيلر فيؤكد ان الجمال هو « حالة متوسطة » تقع بين المادة من جهة ، والصورة من جهة اخرى (١٠) .

.. لقد سبق «لكانت» ان اقام هوة غير معبورة بين « المادة » و « الصورة » ، فكان على شيلر ان يبحث عن جسر يتمكن من طريقه من العبور (بكل ثبات و يقين) من « الاحساس » الى « الصورة » . وقد وجد شيلر فى « الحالة الجمالية » تلك اللحظة الفريدة التى لا يكون فيها الانسان تحت سطوة الحساسية ، ولا تحت سيطرة العقل ، نظراً لأن مثله - فى تلك اللحظة - يكون فى حالة تحرر تام من كل « تعديد » أو « جبر » . وعلى حين ان المرء حين يتخرط فى عالم الحساسية ، او فى عالم

الثالثة سوى « غريزة اللعب » ، التى تحقق الاتصال بين التفرغ والتثبات ، او بين سلبية الحواس والقوة الابداعية للعقل . والحق أننا لو استسلمنا للحواس ، لوجدنا أنفسنا خاضعين تماماً لقانون الطبيعة ، فى حين أننا لو استسلمنا تماماً للعقل ، لأفلتت منا الطبيعة . وهنا تجيء « غريزة اللعب » فتكون بمثابة همزة الوصل بين « الطبيعة » و « العقل » : لان من شأنها ان تريد - بطريقة تلقائية - ما تتطلبه الحواس من جهة ، وما يأمر به العقل من جهة اخرى . وعلى حين ان الغريزة الحسية تمثل العالم والحياة ، بينما تمثل الغريزة الصورية القانون والشكل ، نجد ان غريزة اللعب تمثل الصورة الحية او الجمال ، نظراً لأنها تحقق الانسجام بين « الخيال » و « الدهن » . فليس من شأن « غريزة اللعب » ان تقلل من نسبة « الجمال » ، بل ان من شأن اللعب - على العكس من ذلك - ان يكون رمزاً من أهم رموز الحضارة لدى كل شعب من الشعوب . والحق ان اللعب عند شيلر هو اصل الفن : فان الانسان لا يلعب بالحساسية او بالصورة ، بل هو يلعب (او يتلاعب) بالجمال . وقد يكون فى وسعنا ان نقول ان الطبيعة نفسها تلهو ولعب : فسان الشجرة تنتج ما لا حصر له من البذور ، ولكنها تضيع الكثير منها هباءً دون ان تتمكن من استخدامها جميعاً فى انتاج شيء مثمر ، بل ان الحيوانات نفسها - بمجرد ما يتحقق لها الشبع - فانها سرعان ما تبدى نشاطاً زائداً تمارسه دون اذنى هدف . وأما لدى الانسان ، فان اللعب يتخذ طابع النشاط الحر المنزه عن كل غرض ، وكان الانسان - حين يلعب - يطلق كل قواه من مقالها ، دون ان يستهدف أية غاية نفعية . فليس اللعب نشاطاً وضيعاً من أنشطة الموجود البشرى ، بل هو (على العكس من ذلك) اسمى نشاط من أنشطة البشر ، لأنه « تحقيق رفيع لانسانيتنا » . ولهذا يقرر شيلر ان الانسان

والأخلاق الجديدة ، فربما كان في وسعنا نحن أن نقول أن هذه النظرية تمثل أولا وقبل كل شيء دراسة عميقة في « فلسفة الحضارة » . ولعل هذا ما فطن اليه أيضاً الفيلسوف المعاصر هوبرت هاركيوت حين كتب يقول : « إن رسائل شيلر في التربية الجمالية للإنسان ... محاولة لإعادة بناء الحضارة ، عن طريق الاستعانة بالقوة التحررية للوظيفة الجمالية » (١١) . والواقع أنه إذا كان في استطاعة الوظيفة الجمالية أن تفضلع بمثل هذه المهمة الكبرى في عملية « إعادة بناء الحضارة » فما ذلك إلا لأن « المخيلة » ملكة أساسية من ملكات العقل البشري ، فضلا عن أن « الجمال » نفسه مطلب أساسي للإنسان ، بل شرط ضروري لقيام البشرية .

ولو أننا أنعمنا النظر إلى رسائل شيلر في التربية الجمالية ، لوجدنا فيها ثلاثة وجوه مختلفة لشيلر : فهناك أولا الوجه الكائن الذي ينطلق من التعارض القائم بين « مرتبة الحساسة » و « مرتبة العقل » ، ثم هناك ثانيا الوجه اللاكائن الذي يحرص على الارتفاع فوق كل الانقسامات والثنائيات من أجل الوصول إلى « وحدة » يكون من شأنها القضاء على كل « تناقض » أو « صراع » ميتافيزيقي ، ثم هناك أخيرا الوجه الرومانتيكي الذي يبدو فيه ثائر فكر شيلر بنظرة جوه إلى الوجود . والظاهر أن تغلغل البدء في رسائل شيلر لم تكن مجرد مشكلة نظرية خالصة ، بل هي قد كانت ضرورة أخلاقية ملحة ، شمر بها شيلر نتيجة لفهمه العميق لأحداث عصره . ولعل هذا هو السبب في انطلاقه من تصوير درامي للحالة الأخلاقية للإنسان المعاصر ، متأثرا في ذلك بالشاعر التي تركتها في نفسه الثورة الفرنسية . وهنا يقر شيلر أنه لم يعد في وسع البشرية - اليوم - أن تتقبل ذلك الجهاز السياسي القديم الذي كان يقوم على

الفعل الخلقى ، لا بد من أن يجد نفسه مضطرا إلى التقدم ، فانه لا يكون ملوما (أو مجبرا) ، لا ماديا ، ولا عقليا ، حين يكون مستغرقا في « الحالة الجمالية » . والسبب في ذلك أنه يكون عندئذ حرا ، بل مطلق الحرية : إذ « الحالة الجمالية » - والحالة الجمالية وحدها - هي المظهر الأكبر للقوة البشرية الشاملة . ونحن حين تكون بازاء « حالة جمالية » فإننا نجد أنفسنا بازاء لحظة خصبة فريدة في نوعها ، لأننا عندئذ نتخلى عن كل وظيفة محددة ، لكي نستغرق في جهد كلي شامل ، نعمل بمقتضاه على تحقيق ذواتنا بتمامها . وعلى حين أن من شأن أى نشاط بشري آخر أن يزود النفس الانسانية بميل محدد ، أو نزوع خاص ، نجد أن من شأن النشاط الجمالي (نظرا لما له من رحابة واتساع) أن يستومب سائر ميول النفس ، وأن يشم كافة نواحي نشاطها ، وبالتالي فانه هو وحده الذي يقودها إلى « اللامحدود » . وهكذا يصبح « النشاط الجمالي » - في رأى شيلر - مظهرا لاتحاد الفن والأخلاق ، ولتلاقي الحس والعقل ، وتصالح المادة والصورة ، وتوافق العربة والأخلاقية ... الخ .

فلسفة الحضارة عند شيلر :

إذا كان شيلر قد اقتصر على النظر إلى « المشكلة الجمالية » في محاضراته « في علم الجمال » باعتبارها مجرد « مشكلة جمالية » **محصنة** ، فإننا نجد في كتابه « رسائل في التربية الجمالية للإنسان » - المنشور سنة ١٧٩٥ - يوسع من نطاق هذه المشكلة ، بحيث يحيلها إلى « مشكلة اجتماعية » ، إن لم نقل « مشكلة سياسية » . وإذا كان بعض النقاد قد وجدوا في « رسائل » شيلر نظرية جمالية في الحرية ، والفريضة ، واللعب ، أراد لها صاحبها أن تكون في خدمة السياسة

« الفرد » لم يلبث أن وجد نفسه مجرد « قطعة » أو « شذرة » من « إنسان ! » .
 والمسبيل الأوحى إلى علاج مثل هذه الحالة من « الانقسام » أو « التمزق » إنما هو العمل على تثبيت دعائم حضارة إنسانية متكاملة .
 وبما لذلك ، فإنه لا يكفي لمواجهة هذه الحالة أن نعود إلى تلقين الحضارة بمصل « العقل الخالص » ، بل لا بد لنا دائماً من أن نتذكر أن « الميول » لا تقاوم إلا بـ « ميول » أخرى . وقد قاسى الإنسان الشيء الكثير من جراء « الاستبداد القمعى » للعقل ضد « الحساسية » . وقد يكون من مظاهر نقص الحضارة الأوروبية وقصورها ، أنه لم يعد في إمكاننا اليوم المحافظة على الطابع الخلقى للإنسان ، اللهم إلا من طريق التضحية بطابعه الحسى . صحيح أن هناك دعوات كثيرة قد ارتفعت صيحاتها معلنة ضرورة الاهتمام « الوحدة » و « الانسجام » ، ولكن أصحاب هذه الدعوات كثيراً ما يشحون بـ « الكثرة » و « الامتلاء » ، دون أن يفتنوا إلى أنه لا بد من التوفيق بين قوانين « العقل » واهتمامات « الحسى » ، بحيث نخلع على « العقل » طابعاً حسيّاً ، ونخلع على « الحسى » طابعاً عقليّاً .
 وقد سبق لنا أن قلنا أن شيلر قد شخص مرض الحضارة الأوروبية الحديثة على أنه صراع بين قريظتين أساسيتين من فرائس الإنسان : ألا وهما « الغريزة الحسية » و « الغريزة الصورية » . وعلى حين أن الكثيرين قد حاولوا حل هذا الصراع بامطأء الصدارة للعقل على الحسى ، نجد أن شيلر قد رفض ذلك تافهية العقل ، لأنه أراد أن يقيم « الأخلاق » على أسس جارية تعمل للحساسية حق المواطن في دنيا الحضارة البشرية ، وتفهم أن « الجمال » نفسه هو « الباب » الذى ندخل منه إلى « الحق » و « الخير » . ومن هنا كانت قيمة « التربية

القوة والعنف » ، والذى لم يكن يهدف إلا إلى المحافظة على بقاء النوع ، بل لقد أصبحت البشرية - الآن - تتطلع إلى نظام سياسى جديد يقوم على الحرية الإنسانية ، ويكون من شأنه القضاء على الواقع « اللا - إنسانى » انقالم على منطق الحاجة والبؤس والتمزق .

وان شيلر ليتتبع مسار الحضارة البشرية ، ليبين لنا كيف أن هذا المسار قد أفضى إلى انحلال « الانسجام » اليونانى القديم الذى كان قائماً بين الروح والطبيعة ، بين العقل والخيال ، بين الكلية والفردية . وهو يقول في هذا صريح العبارة : « لقد حدث انفصال بين المتعة والعمل ، بين الوسيلة والغاية ، بين الجهد والكافأة ، ولما لم يعد المرء مرتبطاً - في نسيابة الهنى - إلا بجزء صغير من أجزاء « الكل » ، قد تم عزله عن باقى الأجزاء ، فليس بدماء أن نجد له لايحرم على تزويد نفسه إلا بتكوين جزئى . ولما أصبح الإنسان لا يسمع دائماً أى رنين آخر يتردد في أذنيه سوى رنين الأصوات الرتيبة المنبعثة من الترس الذى يقوم بتحريكه ، فإنه لم يعد يقوى على تنمية الانسجام في باطن وجوده ، وبالتالي فإنه بدلاً من أن يهتم بصيغ طبيعته بصيغة الإنسانية ، أصبح مجرد انعكاس لمهنته ، أو مجرد صدى لملحه » (١٢) . ومعنى هذا أن « تقسيم العمل » - فى رأى شيلر - مصدر من مصادر « الأزمة » التى وقع الإنسان الأوروبي الحديث ضحية لها . صحيح أن من شأن صراع الملكات (أو تعارض القوى) أن يؤدى إلى تقدم الحضارة وأن يكون بمثابة كسب يجتنيه النوع ، ولكنه في الوقت نفسه يفصل الأفراد ويمزقهم ، فيخلق منهم كائنات ناقصة مشوهة . وحين حدثت القطيعة بين الدولة والكنيسة ، بين القوانين الوضعية والعادات الأخلاقية ، بين العمل والمتعة ، فإن

الجمالية « في عالم الحضارة الإنسانية : فان من شأن « فريزة القلب » أن تحرر الإنسان من الظروف اللا - إنسانية التي يربح تحتها وجوده ، وأن تقوده - مبر « الجمال » نفسه الى عالم « الحرية » . وبعبارة أخرى ، يؤكد شيلر أن حل « المشكلة السياسية » للإنسان الأوروبي الحديث ، رهن بتلك « التربية الجمالية » التي تضمن له التحرر من أسر الحاجة ، والقسر الخارجى . وليس يكفى أن نقول أن فريزة القلب هى الوسيلة الوحيدة لتحرر الإنسان ، بل يجب أن نضيف الى ذلك أيضاً أن « الفن » هو التعبير الأسمى عن الحياة الحرة المنطلقة التي قد استطاعت أن تتخلص تماماً من كل أثر من آثار « الخوف » أو « القلق » . والحق أن الإنسان لا يكون حراً بقى ، اللهم الا حين يكون قد نجح في التحرر من كل قسر ، خارجياً كان أم باطنياً ، جسيماً كان أم نفسياً ، بحيث لا يعود يربح تحت نير القانون ، ولا تحت نير الحاجة (١٢) .

ولكن ، لماذا علق شيلر كل هذه الأهمية على « التربية الجمالية » ، بوصفها علاجاً أساسياً لمرض الحضارة الأوروبية ؟ هذا ما يدور عليه شيلر بقوله أننا لو نظرنا الى الناس في أوقات فراغهم ، أو في لحظات تسليتهم ، لوجدنا أنهم قادرون عندئذ على الجمع بين أرفع صور النشاط العقلى ، وأسمى ضروب الفاعلية الأخلاقية ، وكانهم يؤلفون بين « أشكال الحق » و « رموز الخير » ، أو كان « الفن » هندهم قد انتصر عندئذ على « الطبيعة » ، والحق أن « القلب » هو المناسبة السعيدة التي تتلاقى عندها الخصوبة الإرادية للحياة الطبيعية مع استقلال الحياة الخلقية وحريتها ، ويتحقق في كنفها « التوافق » بين الظروف المتغيرة ووحدة الشخصية ، ويتم في رحابها « الانسجام » بين الميل الى المادة والميل الى

الصورة . والمشهد في لحظات القلب ان « القوى » تعمل وفقاً لقوانينها الطبيعية ، دون أن تكون مرتبطة - مع ذلك - بحاجات مادية ، فهى تعمل « من الباطن » دون أن يكون في نشاطها أى قسر ذاتى أو أى اكراه باطنى . وحين يتلاقى القلب والانفعال ، أو الإيجابية والسلبية ، فهناك يشعر الإنسان بأنه قد تحرر من أسر الطبيعة الحسية ، وأن كان من شأن الطبيعة الحسية - مع ذلك - أن تظل تعمل وفقاً لقانونها الخاص ، وهنأ يعمل الإنسان من تلقاء ذاته ، ويعبد نفسه بنفسه ، صادراً في سلوكه عن محض حريته ، وكأنما هو يسير على هدى « النيل الى الصورة » ، ولكن الحساسية والمادة - مع ذلك - تظلان قائمتين دون أن يكون هناك أدنى مساس بوجودهما . ويبت القصيد هنا أن يتوافر من الطاقة الزائدة (أو القوة الفائضة) ما يسمح للوظائف بأن تنطلق من عقالها ، وتمارس نشاطها ، في حرية تامة . وحين يتحقق مثل هذا « الانطلاق العصر » للقوى ، فهناك تتجلى « الطبيعة البشرية » بكل تكاملها ، وفي تمام توافقها . وإذا كان شيلر حريصاً على إبراز أهمية « الخبرة الجمالية » - في حياة البشر - فذلك لأنه قد وجد فيها مظهراً لنزوع الإنسان نحو اللامحدود ، وكان « الحالة الجمالية » هى ذلك « الكل » الذى يضم في باطنه كل شروط بقائه واستمراره . وآية ذلك أننا حين تكون مستغرقين في « الحالة الجمالية » ، فاننا نشعر كما لو كنا قد تحررنا من أسر الزمن ، كما أن إنسانيتنا عندئذ تتجلى بكل نقائها وتكاملها ، كما لو كانت قد بقيت بمنأى تام من أى تأثير يمكن أن يلحق بها من جانب القوى الخارجية ، وأذن فان « الحالة الجمالية » التى وصفها لنا شيلر - في كتابه « رسائل في

F. Schiller : "Lettres sur l'Education Esthetique de l'Homme", pp. 201-203 (١٢) & pp. 253-255.

لتوافق القوى وانسجام الملكات : فانه يخلع على كل من الفرد والدولة طابعاً اجتماعياً واضحاً . صحيح انه يقيم على المجتمع الكثير من مظاهر التنافر ، والصراع ، والتناقض . ولكنه يتجاوز هذه الانقسامات جميعاً من خلال « الانسجام الاجتماعي » الذي يخلقه في نفس كل فرد على حدة . والحق انه اذا كان من شأن لذة الحواس ان تشبع الانسان بوصفه فرداً ، واذا كان من شأن لذة العقل ان تشبع الناس بوصفهم نوعاً ، فان من شأن التمتع الجمالية ان تشبع الافراد بوصفهم ممثلين للنوع . ولا بد للفرد من ان يسهر على تحقيق الانسجام بين الاشباع الكلي والاشباع الفردي . وآية ذلك انه لا بد للأفراد - في ظل الحضارة الحرة - من ان يفرغوا لانفسهم وبانفسهم كل قوانينهم : فان القاصدة الأساسية في « المجتمع الجمالي » هي « منح الحرية من طريق الحرية » . ومعنى هذا اننا حين نكون بازاء حضارة حرة بمعنى الكلمة ، فلا بد للارادة العامة - في مثل هذه الحضارة - من ان تتحقق من خلال طبيعة الافراد . ولن يكون « النظام » هو في الآن نفسه « حرية » ، اللهم الا اذا قام على دعامة من الاشباع الحر للأفراد ، بحيث تكون ركيزته الوحيدة هي هذا « الاشباع الفردي » . ولكن لما كان « الزمان » هو الخصم العالي الذي يتحطم على صفحته كل اشباع ، فلا بد للتححرر البشري من ان يحاول مصارعة الزمن . واذا فلا بد للمجتمع الجمالي الحر من العمل على قهر المسار الهدمي للزمان ، بفعل « فريزة اللعب » التي تقوم بهمة « الفاء الزمان في الزمان ! » وهكذا يخلص شيلر الى القول بان تقدم البشرية نحو صورة عليا من صبور الحضارة سيظل رهناً بنشاط فريزة اللعب المحررة التي سيكون من شأنها تحقيق التصالح بين الوجود المطلق والصوررة ، او بين الهوية والتفكير !

التربية الجمالية للانسان » - انما هي تلك الحالة الانسانية التي تعمل فيها شتى القوى (او الملكات) في انسجام تام ، وحرية مطلقة ، دون ان تصدر في فعلها عن حاجات خارجية ، ودون ان تكون حمة صدارة (او غلبة) لآية واحدة منها على مامدها . ولم يكن شيلر يرى في تلك « الحالة » (الجمالية) مجرد وسيلة للحد من الابتذال والفظافة ، او مجرد اداة للتخفيف من حدة النزاع والتنافر ، بل هو قد وجد فيها السبيل الاوحد الموصل الى « كمال الحضارة » .

وهكذا نرى ان « مشكلة الحضارة » التي اثارها « روسو » قد لقيت من جانب « شيلر » اجابة مفاتيحة تماماً لتلك التي قدمها لها - من قبل - « كانت » . فعلى حين ان « كانت » قد دما الى قيام « دولة عائلة » تقوم على مبدأ الحرية ، نجد ان شيلر يدعو الى قيام « مجتمع جمالي » يقوم على « الانسجام » . والواقع ان شيلر قد حاول ان يقيم ضرباً من التصالح (او التوفيق) بين الجمال من جهة ، والمثل الأعلى السياسي من جهة اخرى . وهو قد ميّز ثلاثة انواع من المجتمعات : **مجتمع الفطرة** (او الطبيعة) الذي تسوده القوة ، و**المجتمع الدينامي** الذي تتم فيه السيطرة على الطبيعة بالطبيعة ، و**اخيراً المجتمع الاخلاقي** الذي يفتنى على الطبيعة طابعاً خلقياً نبيلاً ، وينخفض الارادات الفردية للارادة العامة ، جاعلاً من القسر ظاهرة مقبولة يرتضيها الناس بحريتهم . ولكن « المجتمع الجمالي » - في رأى شيلر - هو وحده الذي يخلع على الروح الجماعية طابعاً واقعياً : لانه يعمل على تنفيذ ارادة الطبيعة وارادة الاخلاق ، من جانب الارادة الخيرة التلقائية للفرد . والسبب في ذلك ان « العنصر الجمالي » - في الانسان - يمثل جانبه « الاجتماعي » (بكل ما لهذه الكلمة من معنى) . ولما كان « الجمال » مظهرًا

نوعة شيلر الفنية Lyrisme :

بسيط ، يصدر عن لاشعور الفنان . وليس في هذا الشعر أى فصل للذات عن الموضوع ، بل الملاحظ أنه وإن يكن شعراً غنائياً ، إلا أنه ما يزال موضوعياً . وشيلر يصف هذا النوع من الشعر بأنه « تشكيلى » أو « تجسيمى » : لأن الشاعر هنا لا يستسلم لعاطفته ، بل هو يشكل المادة الجمالية على نحو ما يفعل الفنان التشكيلى حين يصوغ مادته الخام . ومعنى هذا أن الشعر الساذج - فى رأى شيلر - إنما هو ذلك الشعر الذى يعبر عن المثل الأعلى للإنسانية تعبيراً تلقائياً واضحاً ، تمتزج فيه الطبيعة بالشاعر ، دون أدنى مالت أو وسيط . والقدرة المتوافرة لدى الشاعر الساذج هى بمثابة قيس من الإلهام : فليس ثمة تأمل أو تفكير ، وليس هناك تصحيح أو تعديل ، وإنما يتحقق كل شيء فى ودى سعيد مباشر بالاتحاد مع الطبيعة ، ويجد الشاعر لذة قصوى فى هذه الوحدة الطبيعية الهائلة ! ومن هنا فإن عيان الشاعر الساذج عيان واضح لا تشوبه شائبة من غموض ، كما أن صورته تعبر عن نظره الباهرة الفارقة فى نعيم الوحدة مع الطبيعة . وقصارى القول أن الشعر الساذج الذى يتحدث عنه شيلر ، إنما هو « الشعر الكلاسيكى » الذى يسوده انطباع الانسجام ، والتوافق ، والتناغم ، وكل ما من شأنه أن يكشف عن « النظام الباطنى » للشاعر (١٥) .

وأما الشعر العاطفى ، فإنه يعبر عن المرحلة الثانية من مراحل تطور الإنسانية ، وهى مرحلة التصدع ، أو الانقسام ، أو الانفصال . وآية ذلك أننا نجد هنا صراعاً بين الغريزة والوهم ، أو بين الحساسية والعقل . وعلى حين كانت البشرية - فى المرحلة السابقة - غارقة أو مستغرقة بتعامها فى « التناهى » ، نجد الآن - إلى جانب هذا الشعور بما فيها من طابع متناه - تعطشاً إلى اللامتناهى ،

حاول شيلر فى دراسته المسماة باسم « الشعر الساذج ، والشعر العاطفى » (سنة ١٧٩٥) أن يتخذ من الشعر مناسبة للتوفيق بين آراء كانت وتصورات روسو ، فراح يطبق حلم روسو على النظرية الكانتية ، مع اهتمامه - فى الوقت نفسه - بالكشف عن مستقبل الإنسانية . ومعنى هذا أن شيلر قد شاء - فى هذا البحث - أن يطبق تاريخ الإنسانية على الشعر ، باعتبار أن الشعر هو بمثابة بلورة - فى مجال الخيلة (أو التخيل) - لتطور الإنسانية بصفة عامة . وليس الشعراء - فى نظر شيلر - سوى أكثر الناس إنسانية : لأنهم يركزون فى أعمالهم على كل مرال التطور التى مرت بها البشرية . وإن شيلر لينطلق هنا من العقل ، فهو لا يدخل فى اعتباره تقسيم الوقائع الشعرية إلى شعر غنائى ، وشعر ملحمى ، وشعر درامى ، بل نراه يقرر أن بيت القصيد فى دراسة الشعر ليس هو التوقف عند « الشكل » أو « الصورة » ، بل الاهتمام بالطريقة التى نستشعر على نحوها ذلك « الشكل » أو تلك « الصورة » : Empfindungsweise . ولكن شيلر حين وضع هذا القانون ، فإنه قد أحال بذلك الشعر كله إلى شعر غنائى ، وكأن الشيء الأوحد فى الشعر إنما هو طابعه العاطفى الخاص وحساسيته الوجدانية التجمعية . صحيح أن التقسيمات التقليدية للشعر قد بقيت قائمة فى نطاق هذا الشعر الغنائى ، ولكن هذه التقسيمات قد استحالحت إلى فروق فى الشكل ، لا فى المضمون . وهكذا راح شيلر يقسم الشعر إلى نوعين أساسيين : شعر ساذج ، وشعر عاطفى . والشعر الساذج يجسد المرحلة الأولى من مراحل تطور البشرية بصفة عامة ، نظراً لأنه شعر والهمى ، صادق ،

F. Schiller: "Traits sur le Naif et le Sentimental", (cite par R. Bayer: "Histoire (١٤) de l' Esthetique ", Paris, Colin, 1961, p. 256).

البحث عن شخصية الفنان فيما وراء عمله الفني ، وكأنما هو يريد أن يسقط « الموضوع » على « الذات » ، أو أن يرى « الموضوع » في « الذات » ، فقد أصبحنا نتوهم أن بعض كبار الشعراء الكلاسيكيين كانوا مجردين من كل عاطفة ، لجرد أننا لم نعد نستطيع أن نكتشف شخصياتهم الكامنة خلف أعمالهم الفنية . ولعل هذا ما حدث لشيرل نفسه - في بداية حياته الفنية - فقد كان يبغض شكسبير ، ويعتقد أنه لم يكن يتمتع بأية عاطفة ، في حين أن الحقيقة هي « أن الشاعر الساذج أشبه ما يكون بالحقيقة الإلهية الكامنة وراء الكون ، نظراً لأنه يخفى وراء عمله الفني ، أو ربما كان الأدنى إلى الصواب أن يقال أنه في الحقيقة صميم عمله الفني ، كما أن عمله هو عين شخصيته » .

وحيثما يتحدث شيرل من الصور الساذجة للحياة والتعبير ، فإننا نجده يهيب في العادة بقدماء اليونان . وهو يقول في هذا بصريح العبارة : « لقد كان الأفريق يمثلون ما كنا عليه يوماً ، وما نزال نحن إلى أن نعود إليه يوماً ... وأتأ لنا لعل لديهم ذلك الذي لم نعد نملكه ، وما نسمى جاهدين في سبيل بلوغه ، وإن كنا لن نستطيع أن نبلغه ، على الرغم من أننا لا نكف عن معنى الاقتراب منه ، في حركة مستمرة من التقدم اللانهائي » . ومن هنا فقد أصبح هذا « المدو » المستمر وراء « اللامتناهي » هو أسلوب الشاعر (أو نمطه الخاص) في الوجود : إذ ما يكاد يبلغ « اللامتناهي » ، حتى يراه قد استحال إلى « متناه » ، مادام « اللامتناهي » المتحقق هو مجرد تناقض في الحدود ، وقد يكون « اللامتناهي » - بحكم تعريفه - هو « مالا سبيل إلى نمطه » ، ولكن الشعراء يريدون الإيحاء اليأس بأنهم قد يبرون على التعبير من « اللامتناهي » ، على الرغم من أنهم يعلمون أن وسيلة الشعر في التعبير هي « الكلمات » ، وأن « الكلمات » بطبيعتها

وحيثما إلى اللامحدود ، وسعيًا وراء النفس ، والكون ، والله . ومن هنا فإن الشاعر العاطفي الذي يلتقي به في الأزمنة الحديثة إنسان ممزق قد افتقد تلك الحالة السعيدة من الاتحاد مع العالم ، فأصبح يحن إلى عصر مضى ، كانت فيه أواصر الاتحاد وثيقة بين الإنسان وعالمه . وهذا هو السبب في أننا نجد لدى الشاعر العاطفي الكثير من التاملات الفلسفية ، فضلاً من أننا نشعر بحيثنا الدائم وتوقه الدائب إلى « ذلك الذي لم يعد يملكه ! » ، ولما كان الشاعر العاطفي على وهي تام بهذا النقص ، فليس بلما أن نراه يحاول استعادة هذه الوحدة بشكل نظري على صورة « فكرة idea » . وصفوة القول أن قوام التشعر العاطفي هو التناقض بين المتناهي واللامتناهي ، أو بين الواقعي واللاواقعي .

إن « الشاعر » - فيما يقول شيرل - قد يكون هو نفسه « الطبيعة » ، أو قد يكون مجرد باحث عن « الطبيعة » . والفارق بين الحالة الأولى والحالة الثانية هو كالتفارق بين « الشعر الساذج » ، و « الشعر العاطفي » . والواقع أن فجر الإنسانية قد عرف من التوافق بين « الخيلة » و « العقل » ، ماجمل من « الشاعر » نموذجاً للإنسان المتحد بالطبيعة ، فكانت الأحاسيس والعواطف تصدر من الضرورة ، وكانت الأفكار والتصورات تنبع من الواقع (أو الوجود الخادج) . ثم ظهرت المدنية ، فاختفى بظهورها هذا الانسجام البدائي بين الحساسية والعقل ، وكان من ذلك أن حدثت القطيعة بين الإنسان والطبيعة . وعلى حين كان الأقدمون يابوعن كل البرامة في حصر كل موضوعاتهم داخل نطاق « المتناهي » ، أصبح المحدثون أهل قدرة فائقة في مضمار من « اللامتناهي » . وهكذا أصبح شعورنا بإزاء الطبيعة أشبه ما يكون بشوق المريض إلى الصحة . ولما كنا قد أصبحنا نحييا في عصر عاطفي : أمضى في عصر يجد فيه « المتذوق » نفسه مدقوماً إلى

التماثل بين الطبيعة الخارجية والطبيعة الداخلية . وهذا هو السر في ذلك التلاعب الفني الذي يستطيع الشاعر بمقتضاه أن يعرض من « الموضوع » إلى « الفكرة » ، كما يستطيع التدلوق بمقتضاه أن يعرض من « الفكرة » إلى « الموضوع » . والا ، فماذا عسى أن تكون « الطبيعة » — بالنسبة إلى الشاعر — أن لم تكن هي تركب الفكر وتبلوره ؟ وكيف لنا أن نفسر أشكال الطبيعة ، أن لم نرجع إلى مألوف من صور باطنية أو أشكال ذاتية ؟

وأخيراً يحددنا شيلر من الشاعر العبقري ، فيقول إنه ذلك الذي لايسر إلا على هدى الطبيعة والفريضة . وإذا لم تكن العبقرية — في رأي شيلر — ساذجة ، فإنها لن تكون مبقرة على الإطلاق ! وربما كان غير مثال للعبقرية الساذجة في العصور الحديثة شكسبير من جهة ، وجوته (بصفة خاصة) من جهة أخرى . وإذا كان أمثال هؤلاء الشعراء الباقرة لم يعودوا يعيشون في عالمهم الصحيح (أعني في عالم ملأهم لهم) ، فما ذلك إلا لأن العصر الذي نحيا فيه قد أصبح عصرًا ضامياً ملؤه التكلف ، والتعسف ، والافتعال ، ولكن هؤلاء الباقرة — في الحقيقة — يمثلون مملكة مستقلة قائمة بذاتها ، وهم حينما يظهرون إلى عالم الوجود ، فإنهم يحملون معهم علامة هذا التعبير ، أو التفرغ ، أو الاستقلال ، وهكذا انتقل شيلر — في خامسة الخاف — من « عالم الفلسفة » إلى « عالم الإبداع الشعري » ! .

مقالة شيلر في عالم الفكر :

رأينا كيف كانت أعمال شيلر الجمالية المتأخرة نعمة لتأملاته الفلسفية المبكرة ، وكيف كان اهتمامه بفلسفة الحضارة نتيجة لفهمه العميق لدور « الخبرة الجمالية » في التجربة البشرية . والحق أن « الجمال » قد بقي — في نظر شيلر — مظهرًا للإنسانية المثالية ، وعكسًا على النضج الخلقي والاجتماعي . وعلى حين

« متناهية » . وهذا هو السبب في أن الشعراء المحذرين كثيراً مايلتجئون إلى الرمز ، بدلاً من التعبير المباشر ، وكأنهم يريدون أن يثيروا لدينا انطباعاً يكون من شأنه إشاعة التوتر في نفوسنا نحو « اللامتناهي » ، وسواء التجا الشاعر إلى عملية تطهير الكلمات من شوائب الواقع ، أم عمد إلى خلق نوع جديد من الشعر يستبقى فيه الكلمات ولكن بعد أن يكون قد افرقتها في تيار الموسيقى ، أم اتجه نحو تحقيق ضرب من التناهي الحر بين الألفاظ بالاستناد إلى قيمها الموسيقية ، فإنه — في كل هذه الحالات — إنما يتخذ من الشعر أداة لثنية للتأثير على حساسيتنا بطريقة محددة ، منهيًا في ذلك بالجهد الحر لخيالتنا الإبداعية . صحيح أنه لايدل للشاعر من أن يطلق اللان للخيال ، ولا يتدخل في مسار عملياته التخيلية إلا بطريقة حلرة متحفظة ، ولكن من واجبه — مع ذلك — أن يقوم بتوجيه خياله والتحكم فيه . بل أن شيلر ليمضي إلى حد أبعد من ذلك فيقول إنه لايدل للشاعر من أن يستبعد شتى العناصر العرضية ، لكي يقتصر على تمثيل الموضوعات نفسها ، في صميم موضوعيتها . وحتى حين يعمل الشاعر على إبراز العناصر الذاتية ، فإنه لايدل لهذه العناصر من أن تتخذ على يديه طابعاً كلياً (أو شمولياً) . ولا غرو ، فإن عالم الحساسية الوجدانية لايفلح من دوائر ، أو مناطق ، أو قوانين ، تكدب بطبيعتها عن العرَضية ، وفلت من طائلة الذاتية . ومن هنا فإنه لايدل للشاعر من أن يستبعد العناصر الذاتية البحتة ، لكي يخاطب ماني حساسيتنا من جوانب كلية، محوياً — بذلك — حساسيته الجزئية (الخاصة) إلى حساسية كلية (عامة) . ولكن العواطف نفسها — فيما يقول شيلر — لا تقبل التمثيل أو التعبير بطريقة مباشرة ، وإنما الذي يقبل التمثيل أو التعبير هو الصورة ، والحركة ، والإيقاع ، والشدّة ؛ أعني كل ما هو « كمي » في العاطفة . وإذا ن فلأيدل للشاعر من أن يمثل العواطف (أو يعبر عنها) بطريقة رمزية ، بحيث يحقق ضرباً من

الجمالي « في حين أن شيلر لم يجعل من « الفن » - على حد تعبير أحد النقاد - سوى « يوم الراحة » الذي تستجم فيه « الإنسانية » (١٥) .

يبدو أن الفيلسوف الأمريكي المعاصر « هيربرت ماركويث » قد وجد في فلسفة شيلر الجمالية نزعة « مستقبلية » تؤمن بإمكان قيام حضارة بشرية جديدة ، يكون قوامها تغليب « مبدأ اللذة » على « مبدأ الواقع » (بخلاف ما فعل فرويد مثلاً) . ولم يجانب ماركويث الصواب حين أولّ « رسائل شيلر في التربية الجمالية للإنسان » على أنها محاولة أصيلة من أجل إعادة بناء الحضارة البشرية بالاستناد إلى القوة المحررة للوظيفة الجمالية . ولكن ماركويث قد عمد في كتابه « أيروس والحضارة » إلى الكشف عن المنطق الباطني لتراث الفكر الغربي ، لكي يبين لنا كيف أن هذا المنطق كان يضيء بالحساسية لحساب العقل، وكيف أنه كان يجعل من « الوظيفة الجمالية » إحدى « الوظائف الدنيا » بالقياس إلى « الوظيفة العقلية » (أو العرفانية) التي كانت تعد إحدى « الوظائف العليا » . ومن هنا فقد كان على شيلر - فيما يقول ماركويث - أن يبين لنا كيف أن « المخيلة » ملكة أساسية من ملكات الروح البشرية . وكيف أن « الوظيفة الجمالية » هي القوة الكبرى الكفيلة بالقضاء على حالة « الاغتراب » Alienation التي وقع الإنسان الغربي ضحية لها . وحينما كان على شيلر أن يواجه « المشكلة السياسية » للمجتمع الغربي في عصره ، فإنه لم يجد من حل لهذه المشكلة سوى الدعوة إلى تحرير الإنسان الأوروبي من ظروف المعيشة اللاإنسانية، من طريق تحريرها من التمتع ، والكتب ، وشتى مظاهر القسر الخارجية والداخلية معاً . وقد كان شيلر على وحي بأن « الواقع » لا يمكن أن يخلو من « قسر » أن لم

كان « كانت » يقرر وجود تعارض بين « الحواس » و « العقل » ، جاء شيلر فأكد أن ثمة مظهراً يخلو تماماً من كل أثر من آثار هذا التناقض ، وما هذا المظهر سوى « المجال الجمالي » . ومن هنا فقد وجد شيلر في « التأمل » أو « المشاهدة » ، تعبيراً عن حالة التصالح ، أو حالة التطهير (كاتاريسيس catharsis) : نظراً لأن الإنسان الذي « يتأمل » ، لا يرغب في شيء ، ولا يجاهد في سبيل النظر بأي شيء ، فهو في حالة من الصفاء أو النقاء لا يفتقر معها إلى أي صراع أو نزاع ! وقد سبق لنا أن لاحظنا كيف تار شيلر على أخلاق العصر، والشدة، والمجاهدة، باسم أخلاق اليسر ، والتلقائية ، والحرية . ولا شك أن نظرية شيلر في « القيمة التربوية للفن » قد كانت بمثابة ثمرة لتلاقي نزوعته الأخلاقية بنزعة الرومانتيكية ، ولو أن نزوعته الأخلاقية قد جاءت فائتة - في خاتمة المطاف - من أي تهور (أو تطرف) في النزعة الرومانتيكية .

وقد يكون من الحديث المعاد أن نقول أن معظم الرومانتيكيين (الإنسان) وعلى رأسهم جان بول Jean-Paul « قد أخذوا من شيلر نظريته الجمالية ، ولكنهم أضغوا عليها طابعاً متطرفاً شديد الأفرق ، فامتدوا بالحياة الجمالية إلى كافة المجالات ، وجعلوا من النشاط الفني خبرة عادية ملحوظة لدى جميع الأفراد ومتحققة في سائر اللحظات ، وهكذا استحال « الحب » - على أيديهم - إلى عملية « انسحاب » من المجتمع ، أو استغراق في نشاط فردي « لاه » ، في حين أن شيلر لم يكن يرى في « لعب الفن » سوى عملية جدية تعبر عن الانطلاق والعصرية . وانتهى بعض الرومانتيكيين إلى القول بأن الشيء الوحيد الذي يستحق - في هذه الحياة - أن نعيش من أجله إنما هو « الفن » أو « النشاط

نقل بأن «الواقع» نفسه صورة من صور «الأسر»، فلم يكن أمامه سوى أن يربط «الحرية» بعملية «التحرر» من رتبة «الواقع»، لكي يعل أن «الإنسان لا يكون حراً إلا حين يفقد «الواقع» - في نظره - طابعه الجدي، وحين تصبح «الضرورة» - في عينيه - مجرد «أمر سهل... هين»، وهكذا دعا شيلر إلى ضرب من «عدم الاكتراث» بالواقع»، ونادى بأن من مصلحة الإنسان أن يتعلق بـ «الظاهر Schein» وأعلن أن قيام حضارة إنسانية حقبة رهن بتحول الوجود البشرى إلى «لعب» لا «عمل»، وارتكاز الحياة الإنسانية على «الظاهر» (لاعلى «الحاجة»). ومعنى هذا أنه حين يفقد الواقع طابعه الجدي إلا - أنساني القائم على منطق الحاجة والفقر، فهناك يصل الإنسان إلى حالة «التحرر» التي يمكن معها إشباع الحاجات والرغبات، دون الاتجاه إلى شريعة «العمل» القائم على «الاغتراب». ولما كان «اللعب» - في نظر شيلر - هو بمثابة «تحقيق للحرية»، فليس بداه أن نراه يعلى من شأنه بوصفه شيئاً أكثر من «الحقيقة الطبيعية»، و«الأخلاق الإلزامية». ولهذا يقرر ماركيز أن «اللعب» - في فلسفة شيلر - ليس مجرد ترف أو لهو، أو شيء كمال صرف، وكأما هو «معلقة» يتحرر فيها الإنسان من ضغط المالم التعمى، بل «اللعب» وظيفة جمالية هي بمثابة مبدأ «كلى» - يحكم الوجود بأسره، ويكون من شأنه إحلال «المخيلة» محل «العقل».

قد دعا إلى قيام «حضارة جمالية» يتم فيها التحرر من أسر «الحاجة»، فأتينا لنتظن أن شيلر قد نادى بتغليب «الحساسية» على «العقل»، أو إقامة «الأخلاق» على دعامة من «المحسوس»! . صحيح أن شيلر - كما لاحظ ماركيز - قد فطن إلى خطورة طفيان «العقل» على «الحساسية»، ولكنه - فيما نعتقد - لم يحاول أن يستبدل طفياناً بطفيان، بالتالي فإنه لم يرد «للفريضة الحسية» - في حضارة المستقبل - أن تثار لنفسها من «الفريضة الصورية»، وحينما قال شيلر قوله المشهورة: «أنه طالما كان الإنسان نفسه هو العالم، فليس هناك عالم يعتد بالقياس إليه، وأما حين يكف عن أن يكون واحداً مع العالم، فهناك - وهناك فقط - يبدو له العالم بالفضل»، فإنه قد أراد بهذه العبارة أن يبيننا إلى خطورة «الأطراف» التي قد يقع فيها الإنسان حين يُعْمَن في التهور أو المبالغة أو التطرف. ولعل القارئ أن يكون قد لاحظ معنا - أكثر من مرة - أن شيلر قد بقى حتى النهاية فيلسوف الوحدة، والإنسجام، والتوافق، فلا بد لنا من أن نعود فنقرر أن «الجمال» عنده قد استوهب كلا من «الحق»، و«الخير»، وأن «الفن» - في رأيه - قد بقى قوة حيوية تسمو بالحياة البشرية (دون أي عنف أو قسر) إلى مستوى يملو على الحياة الحيوانية، بفعل الإنسجام اللاأرادي للفرائز، والقوى، والمكائن. فهل من عجب بعد ذلك في أن نرى شيلر الشاعر يهتف قائلاً: «أيه أيها الإنسان، أيها الكائن الغائي، اتما الفن صميمتك، وهو لا ينتسب إلا إليك، وإليك أنت وحدك!» .

ولكننا حتى لو سلمنا مع ماركيز بأن شيلر

المراجع

أولاً : - مؤلفات شيلر الفلسفية والجمالية (مرتبة ترتيباً تاريخياً) :

1. " Versuch uber den Zusammenhang der thierischen Natur des Menschen mit seiner geistigen ", 1780.

(رسالة في العلاقة بين الطبيعة الحيوانية للإنسان وطبيعته الروحية) .

(« في الرشاقة والكرامة »)

2. "Uber Anmut und Wurde", 1793.

3. "Briefe uber die aesthetische Erziehung des Menschen", 1795

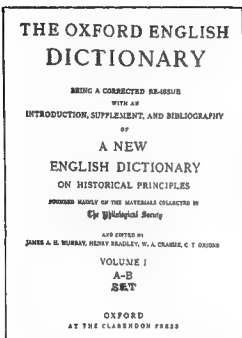
(« رسائل في التربية الجمالية للإنسان ») .

4. Uber Naive und sentimentalische Dichtung. 1795-96.

(« في الشعر الساذج والشعر العاطفي ») .

ثانياً : - مراجع في علم الجمال (تعرضت لدراسة فلسفة شيلر الجمالية) :

1. R. Bayer, Traite d'Esthetique, Paris, Armand Colin, 1956.
2. R. Bayer, Histoire de l'Esthetique, Paris, A. Colin, 1961.
3. V. Basch, La Poetique de Schiller, 2^e ed., Paris, F. Alcan, 1911.
4. R. Huch, Les Romantiques allemands, Paris, Grasset, 1935.
5. E. Gilbert & H. Kuhn, A History of Aesthetics, Macmillan, New York, 1939.
6. F. Schiller, Esthetique, trad. Regnier, Paris, Hachette, 1880
7. E. Souriau, L'Avenir de l'Esthetique, Paris, F. Alcan, 1929.
8. Van Tieghem (P.), Le Romantisme dans la litterature Europeenne, Paris, albin Michel, 1948.



معجم أكسفورد

عرض وتحميل: الدكتور داود حلي أمجد

١ - خلفية الحضارية للمعجم

لتكلمها عبر العصور (١) . لقد صور بو
Baugh (٢) تفاعل أحداث القرن التاسع عشر
ومطلع القرن العشرين مع اللغة الإنجليزية وأثر
ذلك في الحياة السياسية والاجتماعية في
البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية. فمن الناحية
السياسية والعسكرية أصبحت إنجلترا سيدة
بحار العالم بلا منازع بعد الانتصارات البحرية
التي أحرزتها في حروب نابليون ، والتي توجها
الأميرال نلسون بانتصاره الساحق على
الأسطول الفرنسي في معركة الطرف الأغر في

أن دراسة اللغة على أسس تاريخية
diachronic principles تمكننا من
رؤيتها ككل . فدراسة تطور اللغة الإنجليزية
مثلا منذ استعمالها الشاعر كادمون Cadmon
في القرن السابع إلى ما هي عليه الآن في الأعمال
الأدبية أو الصحف اليومية الشعبية في إنجلترا
والبلاد الناطقة باللغة الإنجليزية - تصور لنا
الحضارة الإنجليزية في أطوارها التاريخي العام.
نعمجم أي لغة يمكن التطور الاجتماعي

Wrenn C. L., The English Language ; Methuen & Co. Ltd., London, 1970., (١)
p. 202.

Baugh C. A. ; A History of the English Language ; Routledge & Kegan (٢)
Paul, London, 1965, pp. 356.

عملت الحربان العالميتان في القرن العشرين، والفترة التي أعقبت كلا منهما على إلقاء المعجم، وظهر ذلك في التفاعل القائم بين حضارة الانجليزية بعمامة وبين اللغة التي تعبر عنها .

ويرى بو (٣) أن من أهم مظاهر الحضارة الغربية التي تؤثر في إلقاء المعجم ، التقدم الهائل في ميدان الطب والعلوم الطبية المتصلة به ، مثل علوم البكتيريا والكيمياء الحيوية ، وما اليهما للنهضة الفروق الهائلة بين ماكانت عليه هذه العلوم بالأمس القريب وما وصلت اليه الآن من مداهلات لم تخفى من قبل على بال ، وخاصة في ميادين التشخيص والعلاج والوقاية والدواء . أما من علوم المواصلات السلكية واللاسلكية والطيران فما أعجب القفزة التي حققتها هذه العلوم وما وصلت اليه من انجازات تفوق الخيال ، وليست رحلات الفضاء من اذهاننا بعيدة . ففي كل ميدان من ميادين العلوم النظرية والتطبيقية ظهرت الحاجة الى آلاف المصطلحات الجديدة لتلاحق تقدم العلوم ، فمعظم هذه المصطلحات فنية وتكنية لا يعرفها الا المتخصصون فقط ، على الرغم من أن عددا لا بأس به منها أصبح مألوفاً للرجل العادي . ففي ميدان العلوم والاكتشافات الحديثة أصبح الرجل العادي على علم ودراية ببعض مصطلحاتها التي تمس حياته اليومية . وأصبح الناس كذلك يتمتعون بمقاييس علمية في الاجيال الثلاثة الماضية وأصبحت الكلمات التي يستخدمونها تعكس مدى المأمم بالعلوم وإهتمامهم بها .

ان تأثير المخترعات العلمية في اللغة لا يتوقف على مدى أهميتها ، ومدى تأثيرها في مسار البشرية وتقدمها . وليس هناك شك في أن السينما والراديو والتلفزيون لا تقل أهمية من أجهزة البرق والهاتف وغيرها من المخترعات الحديثة ، فقد استحدثت جميعها كلمات كثيرة

سنة ١٨٠٥ م ، ومكنتها هذه الانتصارات من احتلال مركز الصدارة في الحياة الاقتصادية والسياسية في امبراطورية لم تكن تغيب عنها الشمس ، واتخذت من اللغة الانجليزية وسيلة للتخاطب على المستويات المختلفة . أما من الناحية الاجتماعية فكان لاجراءات الإصلاح العظيمة مثل إعادة تنظيم البرلمان ، وإعادة صياغة قانون العقوبات ، وإعادة النظر في قانون امانة القراء poor laws ، والقيود التي فرضت على تشغيل الصبية بخاصة ، ونوائين الإصلاح الخاصة بالعاملين في الصناعة بعمامة ، ألها العمال في إقامة المجتمع الانجليزي على أسس ديمقراطية ، فأخلت الشقة بين الطبقات العليا والدنيا تضيق ، كما زادت قرص الكادحين للمشاركة في المكاسب الاقتصادية والثقافية التي أصبحت متاحة للجميع عبر القرن التاسع عشر . ولقد كان لانشاء أول صحيفة يومية رخيصة الثمن (١٨١٦ م) ، وكذلك توفير الخدمات البريدية الرخيصة (١٨٤٠ م) ، فضلا عن تحسين طرق السفر والمواصلات وربط أرجاء إنجلترا والدول الناطقة بالانجليزية بعضها ببعض ، دور فعال في انتشار اللغة الفصحى بين الناس ، ومن ناحية أخرى كان لنمو الولايات المتحدة والمستعمرات البريطانية أثر كبير على اطراد أهمية اللغة الانجليزية في هذه البلدان ، مما جعل سكانها يشعرون بأن لغتهم الانجليزية لا تقل أهمية من الانجليزية في بريطانيا نفسها .

وقد انعكست هذه الأحداث السياسية والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في إنجلترا على معجم اللغة الانجليزية . وكان لنمو العلوم أيضاً ، والتقدم السريع في ميدان الفكر خلال القرنين الآخرين أثرهما في زيادة عدد المفردات الجديدة التي تدل على طرق الحياة الجديدة التي شارك فيها الناس من جميع المستويات في صورها المختلفة من عمل ولعب ولهو ، كما

حوالى سنة ١٨٣٥ يسجل أن السكك الحديدية البخارية ظهرت في هذا التاريخ .
وفي سنة ١٨٣٩ ظهرت الكلمتان photography و photograph لأول مرة وكان هذا هو تاريخ ظهور كلمات متعلقة بالتصوير مثل camera «آلة تصوير» و kodak «آلة تصوير» (وهي اسم مخترع آلة تصوير، وما زالت تستخدم كعلامة تجارية) و film ، و enlargement «تكبير» ، و focus «بؤرة» ، و shutter «مصراع آلة التصوير» ، و light meter «مقياس الضوء» . أما كلمة concrete بمعنى الأبنية المسلحة التي تصنع بخلط قطع صغيرة من الحجر بالاسمنت فتخرج إلى سنة ١٨١٤ ، ولو أن المصطلح reinforced concrete يرجع إلى القرن العشرين . وظهرت الكلمة (cable) قبل مد خط التلفراف بين أوروبا وأمريكا في سنة ١٨٥٧ - ١٨٥٨ بوقت قليل ، وكلمة refrigerator «ثلاجة كهربائية» في أمريكا سنة ١٨٢١ . والكلمتان emancipation «تحرير أو عتق» ، و abolitionist «الزائد لبدأ إبطال الاسترقاق» تعنيان بالنسبة لكل أمريكي معنى خاصا متعلقا بإلغاء الرق في أمريكا وبالحرب الأهلية هناك . وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر دخلت اللغة عدة كلمات تسجل مدى ما أحرزته الحضارة الغربية من تقدم في ميادين مختلفة ومنها الكلمات typewriter «آلة كتابة» ، و telephone ، و apartment house ، و «عمارة سكنية» ، و oilfield «حقول بترول» ، و feminist «نصار المرأة» ، و motorcycle «دراجة بخارية أو نارية» .

في اللغة وتداولها الجماهير . ومثل هذه الإضافات في الثروة اللغوية تعتمد على مدى دخول هذه الاختراعات في حياة الناس . ويتجلى ذلك في العدد الهائل من الكلمات القديمة التي تطور معناها واستعملت للدلالة على أشياء كثيرة متصلة بالسيارة والراديو والبرق والسينما والتلفزيون .

إن معجم أى لغة مرآة تعكس التطور الاجتماعي لتكميلها عبر العصور ، وهو مقياس يبين مدى ارتباط اللغة بتاريخ ثقافة الناطقين بها . ويرى يو (١) مع غيره من العاملين في حقل اللغة أنها مرآة صادقة لما يحرزه الناطقون بها من تقدم ثقافي وحضاري . فهو يرى أن الكلمات ليست سوى رموز يعبر بها الإنسان عن أفكاره ، وهي مقياس دقيق لفكر الإنسان في كل زمان ومكان . والمعجم يسر جنباً إلى جنب مع تقدم المعرفة . وتسجيل تاريخ ظهور كلمة جديدة في اللغة هو غالباً تاريخ ظهور شيء مستحدث أو تجربة ، أو ملاحظة طرأت على حياة الناطقين باللغة . فمعجم اكسفورد مثلاً ، يزودنا بشواهد تبين تاريخ الحضارة الإنجليزية على ضوء الأدلة اللغوية ، فالكلمتان horsepower «القدرة الحصانية» : وحدة لقياس القدرة أو العمل ، تساوى ما يحتاج إليه لرفع ٥٥٠ باوند إلى ارتفاع قدم واحد في الثانية ، و lithograph «يطبع بطريقة الطباعة الحجرية» : استحدثتا في مطلع القرن التاسع عشر للدلالة على ظهور شيئين استحدثتا حينئذ ، أولهما نوع من القوى الآلية الحركة التي وجب قياسها بالقوة الحصانية horsepower ، ولانيهما طريقة الطباعة الحجرية .

إن ظهور كلمات مثل railway «السكك الحديدية» ، و locomotive «القاطرة» في

الأولى إلى طبقة المثقفين ، والثانية إلى معتققي المذهب السياسي الثوري في روسيا . وفي نفس هذه الفترة ظهرت في أمريكا الكلمتان profiteer « انتهازى » و prohibition « تحريم الخمر » ، وهما متعلقتان بمواقف اجتماعية هابطة . كما ظهرت الكلمات fox trot « اسم رقصة » و plus four « بنطلون رياضي جزؤه العلوى فضفاض » و جزؤه السفلى ضيق » ، و fair way « foot fault » و contract ، و auction bridge وكلها مصطلحات رياضية تدل على مدى اهتمام الجماهير ببعض الألعاب الرياضية ، والماب التلية passtime . وفي ملحق معجم اكسفورد ١٩٣٣ ظهرت كلمات مثل cellophone (١٩٢١) و rayon (١٩٢٤) . ولعل الكثيرين شاهدوا بالأمس القريب مولد الكلمات nylon « نسيج اصطناعى » ، و transistor « التبريد العميق » ، و deep freeze « التبريد العميق » ، و automation record player « الأتمتة » : تشغيل الأجهزة أوتوماتيكيا ، و tape recorder « آلة تسجيل » ، و Prefabricate ، « يصنع أجزاء شيء مقدما » فضلا عن كلمات أمريكية مستحدثة مثل coffee break « فترة راحة لتناول القهوة » ، و baby sitter « جليسة أطفال » ، ولا ريب أن ماسياى به القد غير قليل .

٢ - الخلفية اللغوية للمعجم

كان للدراسات اللغوية التي قامت على أسس تاريخية ، وتمت في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، أثرها اللغوي في دراسة اللغة بعامة وصناعة المعاجم بخاصة . ولم يكن الأمر أكثر من مسألة وقت ليأتى العالم الذى يستطيع أن يجمع من ناحية بين عبقرية

ودخلت كلمة (marathon) اللغة في سنة ١٨٩٦ ، نتيجة لاصياء الألعاب الأولمبية في أينا في تلك السنة ، أما الكلمتان battery و blunt فهما من بين مصطلحات لعبة البيسبول في إنجلترا .

أما القرن العشرون فقد اتاح لأجياله المتعاقبة الفرصة لمشاهدة نمو اللغة الإنجليزية مباشرة ، وشاهدوها وهي تنمو بسرعة مذهلة . وفي منتصف القرن التاسع عشر ظهرت كلمة questionnaire « استطلاع » . وفي صام ١٩٠٤ ظهرت كلمة television ، وفي سنة ١٩٠٦ دشنت البحرية البريطانية مدرعة حربية أسمتها dreadnought ، وسرمان ما انتشر هذا الاسم بين الجماهير وأطلقوه على كل سفينة حربية من هذا الطراز ، وفي سنة ١٩٠٧ ظهرت كلمة raincoat « معطف مطر » ، وكلمة thermos bottle « زجاجة حافظة لدرجة حرارتها الباردة والساخنة » . وتميزت تلك الفترة كذلك بظهور العديد من مصطلحات الطيران منها airplane « طائرة » ، و aircraft « طائرة » ، و airman « طيار » ، و monoplane « طائرة أحادية السطح » ، و biplane « طائرة ثنائية السطح » ، و hydroplane « طائرة مائية » . وفي حوالى عام ١٩١٠ بدأت الجماهير تتكلم في الفن من حركة futurism « المستقبلية : حركات الفن والموسيقى والأدب نشأت في إيطاليا حوالى ١٩١٠ ، وتميزت بالدعوة إلى التخلي عن التقاليد ، ومحاولة التعبير عن الطاقة الدينامية المميزة لحياتنا المعاصرة » ، ومن postimpressionistic

« الانطباعية المتأخرة : مذهب في فن الرسم نشأ ما بين عامي ١٨٧٥ و ١٨٩٠ كرد فصل للصيغة العلمية والطبيعية التي اُسست بها المدرسة الانطباعية » ، أما الكلمتان intelligenstia و bolshevik ، فانشرنا بعد الحروب العالمية الأولى لتشير

بالشكل والمعنى التاريخي المطلوبين لكل كلمة. وفي الصام اللاحق ١٨٥٨م قررت الجمعية الشروع في صنع مثل هذا المعجم الذي استغرق أعداده أكثر من نصف قرن ، وصدر سنة ١٩٢٨ تحت عنوان : « معجم إنجليزي جديد على أسس تاريخية في عشرة أجزاء » (٧)

A New English Dictionary of Historical Principles in Ten Volumes

وأعيد إصداره سنة ١٩٦١ تحت عنوان : « معجم اكسفورد للغة الإنجليزية في اثني عشر جزءاً » The Oxford English Dictionary in Twelve Volumes . كما صدر له ملحق من جزء واحد يحتوي على الكلمات والمعاني الجديدة التي دخلت اللغة الإنجليزية بين سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٦١ ، فضلاً عن الإضافات والتنقيحات التي ألحقت بالأجزاء الأصلية . كما يحتوي على تصحيح وتنقيح قائمة الكلمات المهجنة غير الواضحة الأصل Spurious Words ، وذلك بالإضافة الى قائمة الكتب التي اقتبست منها شواهد المعجم الأصلي . ولعل أهمية الملحق نشأت نتيجة للعدة التي استغرقها أعداد المعجم ونشره ، والتي تربي على أكثر من نصف قرن نمت فيها اللغة الإنجليزية ، وثالثت مفرداتها في خلاله ، وطراً ما طرأ عليها من تغير عبر السنين التي استغرقها اصحابه في أعداده وصنعه .

والمعجم في إيجاز يغطي مفردات اللغة الإنجليزية تغطية كاملة بطريقة لم يسبق لها مثيل في تاريخ اللغة . فهو يذكر مع كل كلمة معانيها عبر التاريخ موضحة بشواهد مؤرخة من سنة ١١٥٠م حتى صدور آخر طبعة في سنة ١٩٧١ . هذا الى جانب طرق هجاء

صمويل جونسون صاحب المعجم المشهور Dictionary of the English Language ، واحساسه التاريخي باللغة ، وهو القائل في مقدمة معجمه (٥) : « انه من الممكن جمع معاني الكلمة ، وتسجيلها ، وترتيبها ترتيباً تاريخياً مع ذكرها في شواهد » ، ويجمع من ناحية اخرى القدرة على استيعاب اكتشافات الدراسات اللغوية التاريخية الجديدة ، وتطبيقها في صناعة المعاجم . ولم يكن هذا العالم سوى تشارلس ريتشاردسون (١٧٧٥ - ١٨٨٥) Charles Richardson الذي صنع في عام ١٨٢٦ معجماً جديداً من نوعه ، اتبع في وضعه المنهج التاريخي الحديث آنذاك ، وأصدره تحت عنوان : (New Dictionary of the English Language) . والمعجم لا يتضمن تعريف الكلمات فقط ، ولكنه يعالج أيضاً معاني الكلمة المختلفة وطورها مع العناية بتسجيل تطورها استعمالاتها في حقبة تاريخ اللغة المتعاقبة وذلك بتسجيل الشواهد المؤرخة .

لم يف معجم ريتشاردسون ومن قبله معجم جونسون بالفرض الذي يتوقعه كل من يلجأ الى المعجم ليستعين به لالتقاء الضوء على مشكلة لغوية أو اخرى ، ومن ثم اخذت الجمعية الفيلولوجية البريطانية The Philological Society of Great Britain على عاتقها جمع الكلمات التي لا توجد في معجمي جونسون وريتشاردسون ، فقدم دكتور ريتشارد تشيفينيكس ترونش Dr. Richard Chevenix Trench ١٨٠٧-١٨٨٦ عضو الجمعية في نوفمبر ١٨٥٧م بحثاً (٦) أكد فيه عدم وجود المعجم الذي يعد مستملاً

(٥) Samuel Johnson ; Preface to a Dictionary of the English Language, 1755.

(٦) Trench, Richard Chevenix, On Some Deficiencies in our English.

Dictionaries ; John W. Parker and Son, London, 1860.

(٧) معجم اللغات التي وردت في هذا البحث وردت في قائمة طبعة ١٩٦١ .

هذا البحث تحت عنوان :

An Investigation into the Origin of
the Old Nordic or Icelandic Language
وفيه يبين وأسسك أن أفضل الطرق للمقارنة
بين اللغات هي :

(١) العناية بدراسة الجدور في هذه
اللغات .

(٢) تحديد الأصوات المتطابقة

Sound Correspondences في هذه
الجدور وعقد المقارنات بينها . وبهذا يكون
وأسسك قد مهد الطريق أمام القواعد التي
وضعها جريم grimm عندما قام بدراسة نحو
اللغة الألمانية Germanic Grammar

(١٨٢١ م) ، وكان ذلك بدء استخدام طرق
جديدة في الدراسات المقارنة ، والتي طبقتها
في دراسة لغات الأسرة الهندية الأوروبية .
وكان هذان البعثان خطوة وأسمه إلى الأمام
في دراسة اللغة بمثابة مندل عصر الفلاسفة
الأغريق ، فهما بداية مرحلة جديدة في علم
اللغة ، تتميز بالكشف في ميدان العلاقات
البيولوجية المتوارة بين اللغات في مراحل
تاريخها الأولى . ولقد شهدت هذه المرحلة
من مراحل تاريخ علم اللغة الحديث بدء العمل
في صناعة المعاجم التاريخية ، ففي ألمانيا بدأ
العمل في معجم جريم Worterbuch في سنة
١٨٣٧ ولا يزال مستمرا حتى الآن . وفي
إنجلترا بدأ العمل في معجم أكسفورد في سنة
١٨٥٨ م وانتهى سنة ١٩٢٨ .

ويحدد فريش المرحلة الثانية في تاريخ علم
اللغة الحديث (١٨٧٥ - ١٩٢٥) بظهور بحث
كارل فرنر Carl Verner (١٨٧٥) ،
وبيحث لسكين Leskien (١٨٧٦) ، وبحث

الكلمة عبر كل مرحلة من مراحلها التاريخية ،
ومعالجة كل كلمة إيتومولوجيا على أسس
علمية تاريخية سليمة . ولقد تم جمع أكثر من
٥٠٠٠٠ بطاقة ، دونت عليها الكلمات
وشواهدا مقتبسة من أكثر من ٥٠٠٠ مؤلف
من مختلف العصور ، سجل في المعجم منها
١٨٢٧٣٠٦ رآ شاهد لتوضيح ١٤٨٢٥ مادة
هي كل مواد المعجم . ويذكر المعجم التفاصيل
المسببة من صعود وهبوط معاني الكلمات ،
واستعمال الطبقات الاجتماعية المختلفة لها ،
وهي أمور لم تجتمع لمعجم واحد من قبل ولا
من بعد ، فلم يحدث في تاريخ أى لغة من
اللغات ، أن سجلت لغة في معجم يدنو من
درجة كمال معجم أكسفورد للغة الإنجليزية ،
كما أن معظم المعاجم التي صنعت بعده مدينة
لهذا المعجم العملاق .

يتبع تاريخ بدء العمل في صنع معجم
أكسفورد والانتهاء منه ما بين (١٨٥٨ -
١٩٣٣) ، في إطار المراحل الثلاث لتاريخ علم
اللغة الحديث ، والتي وضع حدودها العالم
النفوسى المعاصر تشارلس فريش Charles Fries .
فالمرحلة الأولى لعلم اللغة
الحديث تبدأ مع مطلع العقد الثالث من القرن
التاسع عشر ، أى قبل الشروع في صنع المعجم
بعشرين ، وتبدأ المرحلة الثالثة لعلم اللغة في
مطلع العقد الثالث من القرن العشرين ، وهو
نفس العقد الذى انتهى فيه العمل في المعجم .
ولاشك في أن عرض ماحدث في المراحل الثلاث
لتاريخ علم اللغة الحديث في إيجاز ، يلقى
الكثير من القصور على الخلفية اللغوية التى تم
في إطارها صنع المعجم .

يحدد فريش بدء المرحلة الأولى (١٨٢٠ -
١٨٧٥) بالبحث الذى قام به راسموس راسك
Rasmus Rask سنة ١٨١٨ م . وقد صدر

ويقف فوق وقفات متعاقبة على طريق تاريخ تطور علم اللغة الحديث ليبرز بحوثاً لغوية عامة قام بها رجال من ذوى السمعة العالية ، وقدموها في صورة مركزة ولكنها واضحة ، ليبينوا ما أحرزه هذا العلم من تقدم ، ومن أمثلة ذلك :

١ - كتابان الفهما دوايت ويتنى Dwight Whitney استاذ اللغة السنسكريتية في جامعة « ييل Yale » في الربع الثالث من القرن التاسع عشر ، وقد صدر الكتاب الأول في سنة ١٨٦٧ وتضمن اثنتي عشرة محاضرة بعنوان : Language and the Study of Language : Twelve Lectures on the Principles of Linguistic Science.

سبق أن ألقاه دوايت ويتنى في معهد سمبسونيان في واشنطن ، ثم في معهد لوبل في بوسطن في ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، وهذا الكتاب صلب حتى الآن في خمس طبعات . وصدر الكتاب الثاني في سنة ١٨٧٥ تحت عنوان :

Life and Growth of Language : An Outline of Linguistic Science

أما في المرحلة الثانية فقد صدرت أول طبعة من كتاب هرمان بول Herman Paul بعنوان : Prinzipien der Sprachgeschichte (Principles of History)

في سنة ١٨٨٠ . وصدرت خامس طبعة له في سنة ١٩٢٠ م . وصدر أيضاً كتاب التوجسبرسون Otto Jespersen « اللغة :

طبيعتها وتطورها وأصلها » Language : Its Nature, Development and Origin

في سنة ١٩٢٣ ، وكذلك هولجر يدرسون تحت عنوان : Linguistic Science in the Nineteenth Century وترجمه سبارجو

Spargo إلى الإنجليزية تحت العنوان المذكور في سنة ١٩٣١ . ومن بين الكتب التي صدرت في المرحلة الثالثة كتاب إدوارد سايير : « اللغة Language » سنة ١٩٣٣ ، وكتاب

لآخرين عرفوا بجيمل النحاة الجدد Neo-Grammarian . وامتازت هذه المرحلة ببحوثها البالغة الدقة في التغير الصوتي sound change ، كما شهدت هذه الفترة أيضاً تطوراً في علم :

(أ) الأصوات phonetics ، وهو يدمج تحليل الأصوات الكلامية على أساس حركات عضلات أفهام الكلام muscular movements ، التي تتحكم في عملية النطق articulation أو على أساس اللبذات vibrations التي تؤدي إلى نتائجها ، وهو المعروف بعلم الصوتيات acoustics .

(ب) وفي علم جغرافية اللغة linguistic geography .

(ج) وفي تسجيل recording وتحليل analysis اللغات غير المكتوبة unwritten languages .

أما المرحلة الثالثة في تاريخ علم اللغة الحديث فيحدد فرويل بدايتها بسام ١٩٢٥ ، عندما ظهر بحث إدوارد سايير في الأصوات الكلامية تحت عنوان : « الأنماط الصوتية في اللغة sound patterns in language » ، وكذلك معاشرات ده سوسير في النحو المقارن (بين عامي ١٨٨١ و ١٨٨٩ في باريس) . كانت هذه الأبحاث تشكل بدء مرحلة جديدة في علم اللغة البنوي structural linguistics .

ومما لا شك فيه ، أن الأبحاث اللغوية التي ظهرت في المرحلتين الأولى كان لها تأثير مباشر في مواد معجم اكسفورد على أساس تاريخية . وإلى جانب هذه البحوث ذات الأثر البالغ في تطور دراسة علم اللغة الحديث ، كانت هناك أيضاً في كل مرحلة من مراحل تطوره علامات بارزة على الطريق ، ممثلة في البحوث والآراء التي أسهم بها أصحابها في تطويره وأرساء قواعده .

ليونارد بومفيلد : « اللغة Language » سنة ١٩٣٣ أيضاً .

وإذا كان هورث قد قسم تطور تاريخ علم اللغة الحديث إلى ثلاث مراحل ، وبين في كل مرحلة علامات على الطريق ليميز كل مرحلة بما انجز فيها من أعمال لغوية حديثة ، فإن ماكميلان (١) يلخص التطورات الأساسية التي طرأت على دراسة اللغة في الغرب في القرن التاسع عشر ، ويوردها تحت نقاط رئيسية ثلاث ، اثنتان منهما إيجابيتان ، والثالثة سلبية . أما النقطة الإيجابية الأولى فتتمثل في تعديل مفهوم اللغة التقليدي لتدليلاً جديراً ، ويتضمن هذا التعديل اقتراحات هامة منها : أن اللغة كلام speech ، وأن اللغة نسق أو

نظام system ، وأن اللغة أشكالاً متنوعة varieties ، وأن اللغة تتغير . أما النقطة الإيجابية الثانية فتتمثل في جمع قدر هائل من الحقائق عن اللغة الإنجليزية مع تعديل طرق جمع وتصنيف هذه الحقائق . أما النقطة الثالثة والتي تتبلور في النواحي السلبية في الدراسات اللغوية في القرن التاسع عشر ، فتتمثل في اللبس والخلط بين مستويات التواصل discourse ، وغير مثال لها مجزئ النحاة التقليديين من التفرقة بين علم اللغة والبلاغة من جهة ، والخلط بين وصف سلوك اللغة وبين سر تاريخها من جهة أخرى ، وذلك فضلاً عن الخلط بين علم اللغة وبين علم النفس (١٠) .

James B. McMillan, Summary of Nineteenth Century Historical and Comparative Linguistics ; College Composition and Communication, 5, 140-149 (December, 1954)

(٩)

(١٠) : « اللغة الحديث من العلوم على بعض المصطلحات التي وجدت في المناقشة مثل « اللغة » ، و « علم اللغة » و « لغة اللغة ، والبلاغة » يور ماكميلان أن يعرف كلامها حتى لا يختلف الأمر في ذهن القارئ . يقول ماكميلان (١) في نفس المرجع : أن اللغة نظام لغوي arbitrary لإشارات صوتية vocal signals تصدر من الإنسان ، ويخالف بها جسد يستعملها في الجماعات الإنسانية » . ويستبعد هذا التعريف الكتابة والإيماءات gestures ، وأصوات الحيوانات animal noises ، ولحم التشبيه code systems الرئية أو البصرية visual أو السمعية auditory ، أو اللمسية tactile ، ولا تنحصر اللغة في نطاق جماعة أو جماعات إنسانية معينة فقط ، أما علم اللغة فهو يدرس سلوك اللغة على أسس علمية ، وهو استقرائي inductive وموضوعي objective وتجريبي tentative ، بمعنى أن أحكامه ليست نهائية ، فهو يتصف بالنظام systematic ، ويهتم بالعلاقات ، وطرق البحث ، والإصول التربوية reportable ، وهو يستخدم الملاحظة observation والفرصيات hypotheses والتجارب experiments والمصطلحات postulates ، والاستنتاجات والاستدلالات inferences ، وهو ينتهي إلى أحكام verbal statements لفظية وصحية أو جبرية algebraic ، أما اللغة ، واللغويات الدقيق لا يضمن عمله أحكاماً من علم التشريع أو الثقافة في اللغويات nonverbal culture ، أما اتصال العلاقات correlation بين الأحكام اللغوية وأحكام الثقافة في اللغويات discipline يعرف باسم ما وراء اللغة metalinguistics exolinguistics أما اللغويات ولضرورة تعريفها هنا أهمية خاصة ، لأن الجمعية التي تأسست لصنع معجم المسفورد ، يدخل ضمن اسمها لفظ اللغويات ، وهو اسم قد يندفع من لا دراية له بالمعجم ، فيظن أنه معنى باللغويات أساساً ، فهي لغة اللغة التاريخية والمقارن وهي تدرس اللغة بوصفها أداة تعبير ، ومهمة الأولى لتطبيق النصوص المكتوبة written documents والتكتيبات الأدبية ، belletristic writing للتحقق من صحة التأليف author-ship وأصالة النص ، وصحة authenticity ، ومصدره provenance ، وتاريخه dating ، ومعتبره meaning . وقد تستخدم اللغويات أحكاماً لغوية ، بنسب الطريقة والنبر الذي يستخدم به أحكاماً من الدراسات المعنية بالتكتيبات والنقوش القديمة paleography والبولوجيا ، وتعريف اللغويات هنا ، لا يعتبر امتداداً تاريخياً من علم اللغة على صعيد واحد ، أما البلاغة rhetoric ، فهي فن الكتابة بلسانها فعالة effective . وقد تكون البلاغة فن التواصل الصلي أو فنون الكلام أو الكتابة الجميلة . وقد تتضمن البلاغة أحكاماً لغوية تستعملها ، ولكن هذه الأحكام تصير من آتس يحملون في علم اللغة وهو علم متعصب من البلاغة ، ويجب التمييز من صحة هذه الأحكام بالوسائل المختلفة .

منظورة . ومن بين أهدافه المنظورة أنه جمع كل كلمة ، وما يتصل بها من عبارات اصطلاحية idioms ، هرف أنها استعملت منذ القرن الثاني عشر الميلادي ، وما لجها في ترتيب هجائي معالجة تاريخية شاملة ، فضلاً عن سرد تطورها الدلالي semantic development وأورد سلسلة من التمرينات لكل كلمة مع ذكر تاريخ معانيها المختلفة الماضية التي تبين تطورها الدقيق ، وذلك باستخدام الشواهد التاريخية المناسبة والمقتبسة من المصادر التاريخية الثقافية ، وبالإضافة الى ذلك سجل كل هجاء ظهرت فيه الكلمة في أى وقت عبر تاريخها ، كما سجل المعجم أيضاً نطقها البريطاني المتداول بالرموز الصوتية phonetic symbols ، فيكون المعجم بذلك قد زود طلبة العلم بأكمل سجل للغة الإنجليزية برمتها مع كل المادة التي قد يحتاج إليها الطالب للرئاسة أى وجه من وجوهها التاريخية (١١) . وجدير بالذكر أن المعجم لا يحتوى فقط على مفردات اللغة الفصحى المستعملة في الأدب والعادة المتداولة فيها أو الماتنة obsolete ، أو القديمة المحجورة archaic ، بل يحتوى أيضاً على المفردات التكنية technical ، وعلى عدد كبير من الاستعمالات اللهجية dialectal والعامية colloquial (١٢) .

ولتحقيق ذلك الهدف قامت هيئة تحرير المعجم ومها جيشير كين من القراء المتطوعين

ولعل أبرز التعديلات التي طرأت على مفهوم اللغة التقليدي في القرن التاسع عشر ، هو اثبات فشل فكرة تثبيت اللغة التي سادت ميدان معجمة اللغة في القرن الثامن عشر وما قبله ، فقد رفضها تماماً معجميو القرن التاسع عشر ، واتخذوا منها منطلقاً لمعجمة اللغة على أسس تاريخية .

ويقول ماكملان في نفس البحث : « ان اللغويين المحترفين لم يفتروا الفكرة القائلة بأن اللغة بطبيعتها تأبى على نفسها الجمود Costatio ، فلقد كانت هذه الفكرة شائعة ، ولذا لم تكن يناقشها الدوائر اللغوية التي كانت تعنى بالدراسات الفيلولوجية في القرن التاسع عشر . ولقد أدى عدم استبعاد احكام تقييم اللغة على أسس غير موضوعية استبعاداً تاماً الى استمرار تباطؤ اختفاء الفكرة التي تعتبر التغيير اللغوى نوعاً من الانفساد corruption ، وذلك بالرغم من ان حقيقة التغيير كانت معروفة لدى الجميع . فلقد اكتشف كل من جرير Grimm وغيره Verner وجراسمان Grassmann وغيرهم من الفيلولوجيين المهتمين بالدراسات اللغوية التاريخية والمقارنة ، اطراد التغيير اللغوى regularity of linguistic change وما يعادله من تناسق وانتظام في بنية اللغة » .

٣ - أهداف المعجم

لمعجم أكسفورد أهداف منظورة واخرى غير

Wrenn : Op. Cit. p. 100.

(١١)

Ronald Ridout & D. Waldo Clarke A Reference Book of English

(١٢) يعرف كل من

(١٩٧٠) ص ٧٢ - اللهجة dialect بأنها شكل من اشكال اللغة Variation of the language خاص بمنطقة جغرافية معينة تقع في اطار المنطقة الكلية التي تستعمل فيها اللغة . ومثالاً تكون انك eockney مثلاً لهجة انجليزية خاصة بجزء معين من لندن (ص ١٠٦) ، أما اللغة العامية فهي الكلام المتداول ، ولكنه لا يابق بالاستعمالات الادبية الرسمية والعلمية ، ويمثل الفرق بين اللغة العامية واللهجة لغوية slang - فيما تتجعب به اللغة العامية من احترام . وجدير بالذكر ان ما يعتبر اليوم قد يصبح عامية غداً ، ومثال ذلك التعبير العامي to cut noice الذي كان قديماً مستكاً . ١٨٩٦

تشيبنينكس تريتشي (١٨٠٧ - ١٨٨٦) مهمتها جمع الكلمات التي لم تدون في المعاجم الإنجليزية ، وطلب من أعضاء اللجنة تقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية في نوفمبر سنة ١٨٥٧ . وكانت الفكرة في ياديه الأمر ، هي اعداد قائمة هجائية بهذه الكلمات ونشرها كملحق لمعجم جونسون أو معجم ريتشاردسون . وفي الموعد المضروب قدم مستر كولريديج تقريره عن الكلمات الناقصة في المعاجم الإنجليزية إلى الجمعية . وفي نفس الوقت قدم مستر تريتشي إلى الجمعية بحثاً بعنوان : « حول بعض أوجه النقص في معجمنا الإنجليزي » ، ووسع فيه الأسس التاريخية التي يجب أن تتبع في صنع المعاجم ، وأقبل ذلك البحث بحسب آخر معالج ، طالب فيه بضرورة عمل معجم جديد على ضوء المعطيات الجديدة لعلم اللغة التاريخي .

استهوت الفكرة الجمعية الفيلولوجية البريطانية ، فاجتمعت في ٧ يناير سنة ١٨٥٨ لرسم خطة عمل معجم جديد وتحديد منهج جمع مادته وتحريرها ، وتكوين لجنتين احدهما أدبية وتاريخية ، وأخرى إثنومولوجية تتخصص في لغة اللغة المقارن .

وجدير بالذكر أن المعجم افاد إلى حد كبير من نظام المتطوعين الذين لولا جهودهم ومشاركتهم التي بدلوها طواعية لاستغرق عمل المعجم وتكلفته أضعاف الوقت والمال اللذين اتفقا عليه .

ب - خطة عمل المعجم : استغرق ووسع خطة عمل المعجم نحو عام كامل ففي سنة ١٨٥٩ نشرت الجمعية تقريراً عن مشروع المعجم بعنوان :

Proposals for the Publication of a New English Dictionary by the Philological Society

أو A General-English Dictionary (١٧٠٨) ، ونathan Bailey ييلي صاحب معجم Dictionarium Britannicum أو A More Compleat Universal English Dictionary (١٧٣٠) وادخل كلمات اللغة بعامة في المعجم

أما المرحلة الثانية فقد طبق فيها جونسون صاحب المعجم المشهور Dictionary of the English Language (١٧٥٥) مبدأ آخر عندما ادخل الشواهد ليستشهد بها على وجود المادة الجمعية في اللغة ، فضلاً عن اقام الضوء على استعمالها المختلفة ، أما الكلمات الموجودة في اللغة ولم تدخل المعجم فكانت تنشر في ملاحق للمعجم . وفي المرحلة الثالثة طبق ريتشاردسون Richardson (١٧٧٥ - ١٨٨٥) مبدأ معجمة اللغة على أسس تاريخية ، وذلك ببرد الشواهد التاريخية التي تعالج تطور المادة المعجمية عبر العصور .

وعندما أصغر ريتشاردسون معجمه New Dictionary of the English Language (١٨٣٦) وقد ضمنه ثروة لغوية من الشواهد التاريخية ، لم يثر اهتمام الرأي العام ، لأنه لم يكمل أوجه النقص في معجم مسمويل جونسون (١٧٥٥) أو معجم American Dictionary (١٨٢٨) لصاحبه نوح ويستتر Noah Webster (١٧٥٨ - ١٨٤٣) المعجم الأمريكي المشهور ، أو يملأ فراغ المعجم المرتقب (١٧) . عندئذ اتخذت الجمعية الفيلولوجية البريطانية The Philological Society of Great Britain قراراً في عام ١٨٥٧ بتكوين لجنة ثلاثية من هيريت كولريديج Herbert Coleridge (١٨٣٠ - ١٨٦١) ، و Fredrick James فورنيبال Furnivall (١٨٣٥ - ١٩١٠) ، وريتشارد

وتضمن التقرير عدة مبادئ منهجية تبلورت في اليدين الأول والرابع من التقرير وتتلخص في التالي :

١ - أن المطلب الأساسي لأي معجم انجليزي هو وجوب احتوائه على كل كلمة مستعملة في اللغة منذ حوالي سنة ألف ميلادية .

٢ - أن تعالج مفردات اللغة في المعجم على أسس تاريخية بتسجيل أشكالها المختلفة ، وطرق هجائها ، وأن يبين استعمالها ومعانيها في الماضي والحاضر بشواهد مستقاة من المؤلفات الانجليزية عبر تاريخها .

أما البنود الأخرى المقترحة فهي توجيهات لجامعي مواد المعجم وضعتها اللجان الأدبية والتاريخية والايتمولوجية في صورة قواعد وإرشادات يعمل بها جامعو مفردات اللغة ، فضلاً عن تعليمات أخرى ذات صفة عملية وآلية ، وأهمها تلك التي تهدف إلى ضمان جمع مفردات اللغة الوجودية فعلاً كاملة ، وذلك بإعداد قوائم بالأعمال الأدبية الانجليزية المطبوعة التي نشرت بين عامي ١٢٥٠ م ، ١٥٢٦ م ، وبين عامي ١٥٢٦ م و ١٦٧٤ م ، وبين عامي ١٦٧٤ و ١٨٥٨ م .

هذه التواريخ لا تتفق مع تواريخ المصنور الثلاثة المتعارف عليها في تقسيم تاريخ اللغة الإنجليزية : عصر اللغة الانجليزية القديمة Old English ويبتدئ من القرن السابع الميلادي إلى عام ١١٠٠ م ، وتميزت اللغة فيه بأنها متجانسة فيما عدا كلمات قليلة استعيرت من اللاتينية ، وعصر اللغة الانجليزية الوسيطة Middle English ويقع في الفترة ما بين سنة ١١٠٠ م ، وسنة ١٤٥٠ م أي يبدأ

عقب الغزو النورماندي (١٠٦٦ م) وينتهي في سنوات انحسار العصور الوسطى في أواخر القرن الخامس عشر . ويتميز هذا العصر بتمام نجلزة anglicized عدد كبير من الكلمات الاسكنندنافية التي دخلت اللغة فضلاً عن الوف الكلمات الفرنسية واللاتينية في أعقاب الغزو النورماندي ، ثم اللغة الانجليزية الحديثة Modern English وهو يقع في الفترة ما بين ١٤٥٠/١٥٠٠ م إلى الوقت الحالي . وينقسم العصر الحديث بدوره إلى عصرين : عصر اللغة الانجليزية المبكرة (١٥٠٠ - ١٧٠٠ م) وعصر اللغة الانجليزية المتأخرة ويمتد فيما بين ١٧٠٠ م إلى الوقت الحالي . ويرى Wrenn أنه لما كانت اللغة تنمو نمو انسانياً طبيعياً ، ومقلداً ومضوياً معاً ، فيتبع ذلك ، إذن ، أنها لا تكف عن التغير ، وأن تطورها مستمر ، ومتدفق دائماً . ويكون تقسيم تاريخ أي لغة ، إذن ، إلى فترات تاريخية ، لا يبدو أن يكون وسيلة مصطنعة وتقريبية ، يلجأ إليها المؤرخون لتكون في متناول أيدينا كلما احتجنا إليها ، وبالرغم من أن هذه التقسيمات تقريبية فقط فإن فكرة تقسيم اللغة بهذه الطريقة لها مزاياها وهي طريقة متبعة بصفة عامة (١٧) .

وقد لجأ معجميو أكسفورد في محاولتهم جمع مفردات اللغة من المؤلفات والوثائق الانجليزية إلى تصنيف هذه المؤلفات والوثائق إلى ثلاث مجموعات تقع كل منها على التوالي فيما بين عامي ١٢٥٠ و ١٥٢٦ م ، وعامي ١٥٢٦ و ١٦٧٤ م ، وعامي ١٦٧٤ و ١٨٥٨ م ، أي في الفترة فيما بين منتصف عصر اللغة الانجليزية الوسيطة حتى عام ١٨٥٨ (١٨) وهو يقع في عصر اللغة الانجليزية الحديثة .

جيمس الأول ، وصدر في عام ١٦١١ م تحت عنوان : « Authorized version » ، أي « ترجمة الكتاب المقدس المرخص بها من قبل الملك جيمس الأول » . أما عام ١٦٧٤ م فهو عام وفاة الشاعر والسياسي العظيم ميلتون . ويرى رن Wren أن ميلتون ذو اثر بالغ في تطور اللغة الانجليزية ، وأن اثره يلقى ضوفا على اهتمامات دارسي تاريخ اللغة الانجليزية من نواح ثلاث . ان ميلتون آراء خاصة في الهجاء ، وكثيراً ما أجرى عليه التجارب في اشعاره لافراض جمالية تتعلق بالقاء الشعر ، ويعتبر ميلتون نفسه دارساً للغة الانجليزية ، وممارساً عاماً لها ، لا غريب له ، ثم انه اُضيف عدداً من الكلمات والتعبيرات الى حصيلة اللغة الادبية والى لغة الحديث (٢٠) .

ومهما يكن الامر ، فان ما حدث بين التاريخين ١٥٢٦ م و ١٦٧٤ م من تغيير هائل في فروة اللغة الانجليزية في المفردات يدل على انه اختيار موفق كما يدل على الإحساس اللغوي المرهف الذي تميز به مجسمو أكسفورد ، ونعني بهم أعضاء اللجان الأدبية والتاريخية والايتمولوجية ..

بدا المتطوعون القيام بدور فعال في اعداد لجنة للمجمع بالمادة التي يجمعونها . وفي ابريل سنة ١٨٥٩ كتب كولريج بحثاً اثر فيه عدداً من التساؤلات من قبالة الايثمولوجيا : ومن صعوبة بعض المؤلفات الانجليزية المبكرة : مستشهدة ببعض الشواهد المكتسبة منها ، ووزع هذا البحث على أعضاء لجنة المجمع ، وعلى التطوعين ليمدوه بإجابات شافية عن هذه التساؤلات . وقد جمع كولريج الاجابات التسليمية وقدمها في بحث بعنوان : « ملاحظات واقتراحات لشرح بعض

ولا شك ان مؤلفات الفترة ما بين عامي ١٢٥٠ م و ١٥٢٦ م كانت تكتب بلغة انجليزية وقعت مفرداتها تحت تأثير الغزو الاسكتلندي الكاسح ثم الغزو النورماندي الشامل بعد ذلك ، والذي كان له اثر عميق في الثقافة الانجليزية بعامه . اما الفترة فيما بين عامي ١٥٢٦ و ١٦٧٤ م فتقع فيما بين بداية عصر اللغة الانجليزية المبكرة ، وهي الفترة التي اكتمل فيها عصر النهضة ، كما انها تضم مؤلفات كبار الشعراء الانجليز ، مثل سسر فيليب سيني ، وادمووند سبنسر ، ومارلو ، وبن جونسون ، وجون ميلتون ، وعلى رأسهم جيمس شاعر الانجليزية وليم شكسبير الملقب « بصانع اللغة الانجليزية » (١٩) . أما عام ١٧٠٠ م وهو عام وفاة الشاعر دريدن ، فيعتبره مؤرخو اللغة الانجليزية ، ومن بينهم رن Wren ، التاريخ الذي وصلت فيه اللغة الانجليزية الى الشكل الذي اصبحت عليه الآن . وجدير بالذكر ان صدر عصر اللغة الانجليزية المتأخرة قبل (١٨٥٨ م) يزخر بأسماء اعلام الشعراء والكتاب الانجليز ، وتذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر بوب Pope الشاعر ، وسويفت الشاعر والكتاب القصصى ، واديسون الصحفي ، وفيلدنج الكاتب القصصى ، وتشاردسون الكاتب القصصى ، وورثووث الشاعر ، وكولريج الشاعر والناقد ، وتشاولس لام المؤلف .

ولقد أوضح مجسمو أكسفورد أنفسهم ان اختيار السنوات التاريخية ١٥٢٦ م ، ١٦٤٧ م بغاية ، انما يرجع الى ان عام ١٥٢٦ م هو عام صدور اول طبعة من الانجيل (العهد الجديد : New Testament) الذى لا يقل اثرأ في تطور اللغة الانجليزية من الانجيل الذى اوصى بترجمته الى الانجليزية الملك

Wren : op. cit. : p. 28.

Wren : op. cit. : p. 170

الكلمات والفقرات الصعبة في أعمال الكتاب الانجليز »

Hints towards the explanation of some hard words and passages in English Writers وفي نوفمبر سنة ١٨٥٩ قدم كولريديج ، الذي حين محرراً ، تقريراً الى الجمعية عن سير العمل في المعجم المقترح .

وفي شهر ديسمبر سنة ١٨٥٩ قررت الجمعية ما يلي :

١ - تعيين لجنة لوضع مجموعة قواعد ليسترشد بها محررو المعجم الجديد .

٢ - قيام اللجنة بطبع القواعد التي تم التوصل اليها ، وتوزيع نسخ مطبوعة منها على جميع اعضاء الجمعية ، وتحديد اسمسية للاجتماع ليناقشها اعضاء الجمعية . ولقد عكف كولريديج نيابة من اللجنة ، على وضع هذه القواعد واعاد مسودة لها ، ثم نوقشت وعدلت ووسعت في جلسات متتالية عقدت في ديسمبر سنة ١٨٥٩ ويانير سنة ١٨٦٠ ، واعيد النظر فيها في ابريل ومايو من نفس العام ، واخيراً تم طبعا تحت عنوان : « قواعد يجب اتباعها عند تحرير المعجم الانجليزى الجديد للجمعية الفيلولوجية »

Canones lexicographici, or, Rules to be observed in editing the New English Dictionary of the Philological society.

وظل المعجم المقترح موضع اهتمام الجميع ، ففي ١٠ مايو - ١٨٦٠ قدم الاسقف ديروانت **كولريديج** (وهو غير هيربرت كولريديج) بحثاً بعنوان « ملاحظات من الخطة المقترحة للجمعية لعمل معجم انجليزى جديد » .

Observations on the Plan of the Society's proposed New English Dictionary

كما نشرت الطبعة الثانية من بحثي مستر ترنش بعد مراجعتها وزيادة بعض الاضافات اليها . هذا واضيف اليها تقرير كتبه هيربرت كولريديج عن سير خطة العمل واحتمالات المستقبل . ويتناول التقرير ما تم انجازه حتى

ذلك الوقت ، والموعد الذي حدده لنشر أول ملزمة بعد سنتين من تاريخه ، واسماء المتطوعين الذين ابدوا استعدادهم للاسهام في هذا المعجم .

وقد اتهمك كولريديج في جمع قائمة مفردات من بين المفردات التي يرسلها له المتطوعون الى جانب المفردات الموجودة فعلاً في المعاجم القديمة، وذلك لاستخدام هذه القائمة كمرشدة في عملية جمع المفردات . وفي ١٤ فبراير سنة ١٨٦١ ، استطاع كولريديج أن يضع أمام الجمعية الجزء الأول من بحث : « أسس المقارنة Basis of Comparison » بين مواد الفترة الثالثة (١٦٧٤ - ١٨٥٨ م) ، ويضفى هذا الجزء الحروف من حرف A الى حرف D . وكان هذا آخر عمل يسهم به كولريديج في المعجم ، إذ وافته المنية فجأة في ٢٥ ابريل سنة ١٨٦١ ، عقب نوبة برد ألمت به أثناء عمله المضني في المعجم ، وكان عمره ائذاك واحداً وثلاثين عاماً وكانت وفاته في بدء العمل في المعجم ضربة قاصمة للمشروع . ومن بين منجزاته نشر سرد glossary يضم مفردات كل ما نشر من آداب القرن الثالث عشر ، واعتبره منهلاً أساسياً للغة الانجليزية الوسيطة (١١٥٠ - ١٥٠٠ م) . كما عمل كولريديج ايضاً على حل بعض مشكلات التحرير ، وأعد بعض كلمات حرف اللش ، وكان آخرها الكلمتين Affection ، و Affect إلا أن هذه القائمة لم تبلغ حد الكمال المعجمي ، لعدم وضوح الرؤية ولضخامة العمل الذي اضطلع به ، والدليل على ذلك الفراغات الكبيرة التي تركها لتتلا في الوقت المناسب . ولقد طبعت الأبحاث التي قام بها كولريديج عام ١٨٦٢ في الجزء الثالث من كتاب « أسس المقارنة » .

انتقلت مهمة تحرير المعجم بعد وفاة كولريديج الى فورنيغال ، وكان في السادسة والثلاثين من عمره . وفي ٢٣ مايو ١٨٦٢: أمد

نفس الوقت كان الجزء الثالث من كتيب
« أسس المقارنة » بين الفترات الثلاثة ،
ويحتوى على الحروف الواقعة بين حرف M
وحرف Z ، في طريقه الى المطبعة ، ونشر في
مارس ١٨٦٢ م . وقبل نشره قدم فوريغال
الاقتراحات الآتية للجمعية التي أقرتها :

١ - أن يعد المعجم المختصر بخطوة .
تمهيدية للمعجم الجديد الكبير الذي تقترحه
الجمعية كأساس جديد لمقارنة الفترات الثلاث
بعضها ببعض ، مما يحتم دراسة كل مادة على
حدة في الفترات الثلاث .

٢ - أن يكون المعجم المختصر بقدر المستطاع
ملخصاً لما يجب أن يكون عليه المعجم الكبير ،
ويجب أن يحتوى على : النطق وصلواته
الميزة ، والايتمولوجيا ، والجذور roots ،
والسوابق واللاحق (الواصلات affixes)
ومصرف الكلمات ، والكلمات المتجانسة
Homonyms ، وشواهد قصيرة مسجل معها
تاريخ كتابتها واسم المؤلف ، وذلك بالنسبة
لكل الكلمات التي أرسلت معها شواهد
للمحضر ، أما الكلمات ومعاني الكلمات
والعبارات الاصطلاحية idioms ، الموجودة في
اللغة ، ولم يرسل المتطوعون البرهان على
وجودها الى المحرر ، فيجب الحصول على
برهان وجودها في اللغة من أى مصدر متاح ،
هذا ويجب وضع علامة مميزة على مثل هذه
الكلمات .

٣ - تخول الجمعية الفيلولوجية المحرر حق
الاحتفاظ بالشواهد التي في حوزته ، وأن
يوكل تحرير أى جزء من المعجم المختصر الى
المساهمين أو الى متطوعين يثق بهم .

فوريغال تقريراً من حالة جمع مفردات
المعجم ، وعن الخطوات الجديدة التي يرى
اتباعها لتنفيذ المشروع . كان فوريغال يرى
أنه لا بد من مضي فترة طويلة قبل التمكن من
طببع المعجم ، وعبر عن ذلك في قوله « لقد
قررت استبعاد كل فكرة من طببع المعجم قبل
خمس سنوات ، إلا اذا ظهر لنا من يسدى
الينا هونا كبيراً غير متوقع ، واقترح اذا واثنين
الظروف أن انتهى من أسس المقارنة في الفترة
الثالثة (١٦٧٤ - ١٨٥٨ م) في النصف الأول
من العام القادم (١٨٦٣ م) ، ثم بعد ذلك
لنقوم بجمع معجمين مختصرين للغة الانجليزية
في الفترتين الأولى ١٢٥٠ - ١٥٢٦ والثانية
١٥٢٦ - ١٦٧٤ م » .

أقلت هذه الكلمات الضوء على ضخامة
المشروع الذي بدأت تضعف أبعاده ، وعهد الى
دكتور كارل لوتز بالأشراف على الايتومولوجية
بالاعتماد على معجم وورستر (٢١) الأمريكى
Worcester's Dictionary (١٨٤٦) على أن
يعرض نتيجة عمله الى لجنة الايتومولوجيا
قبل طباعته .

مهمة أخرى قام بها فوريغال ، وهي جمع
قائمة الكتب التي تمت قراءتها أو التي كانت
تقرأ آنذاك (١٢ يوليو ١٨٦١) لخدمة المعجم
الجديد . وجاءت القائمة في أربع وعشرين
صفحة ، ونشرت كملحق لكتيب « سير
العمل » (٢٢) . بلغ عدد الكتب التي احتوتها
القائمة من الفترة الأولى ١٢٥٠ - ١٥٢٦ م ،
١٤٣ كتاباً ، ومن الفترة الثانية ١٥٢٦ -
١٦٧٤ م ٤٨٦ كتاباً ، ومن الفترة الثالثة ١٦٧٤
- ١٨٥٨ م ، ٨١ كتاباً ، وكان من بين القراء
الأساسيين فوريغال وكولريدج قبل وفاته ،
والقس استوارد ، وويليام هازل ، الأديب
والكاتب الإنجليزي المشهور وآخرون . وفي

كما زودت كل كلمة برقم من الأرقام الثلاثة (١ - ٢ - ٣) ليحل على الفترة التي استعملت فيها ، مقرونة بشاهد على ذلك . هذا مثال لتطبيق المنهج الذي قدمه فورنيغال والذي ما زال يستخدم حتى يومنا هذا . وكان فورنيغال ، في الفترة ما بين ١٨٦٢ ، و ١٨٧٢ ، يصدر المنشورات والدعوات في الصحف لكل من يهمهم الأمر ويرغبون في الاسهام في ترويد المعجم بما يعين لهم من آراء ومفردات .

ويطول سنة ١٨٧٢ ، تباطا العمل في المعجم لانشغال فورنيغال بأمور أخرى ، مما جعل رئيس الجمعية يقترح استبدال فورنيغال . بسير هنري سويت . ومهما يكن الأمر ، فلم ينكر أحد فضل فورنيغال . ففي سنة ١٨٦٤ أسس « جمعية النصوص الانجليزية المبكرة Early English Text » . وفي سنة

١٨٦٨ أسس « جمعية تشوسر » الشاعر الانجليزي المشهور (١٣٤٠ م - ١٤٠٠ م) ومؤلف قصيدة « حكايات كنتربروري Canterbury Tales » وكان لمجهودات « جمعية النصوص الانجليزية المبكرة » الفضل الكبير في جمع قدر كاف من مادة اللغة الانجليزية الوسيطة ، مما جعل تطبيق المبدأ التاريخي في بناء المعجم شبيهاً ممكناً . وبالرغم من أن فورنيغال لم يشترك في إصدار المعجم في صورته النهائية ، الا انه ترك الأثر واضعاً في كل صفحة من صفحات المعجم لما اسهم به في تحريره .

وقبل أن يستعيد المعجم مكانته مرة أخرى في اطار نشاطات الجمعية الفيلولوجية ، حدث شيء هام أثر في مجرى تاريخه . ففي ابريل سنة ١٨٧٦ مرضت شركة ماكملان للطباعة والنشر على مستر هورري Mr. J. A. H. Murray وهو مدرس اسهم بنصيب وافر في الدراسات اللغوية ، محل معجم جديد ينالس معجم

وقرر المختصون أن يقوم مستر فورنيغال بإبلاغ كل مساهم متطوع لجمع مادة المعجم بخطط العمل ، وأن يقوم أيضاً بتصنيف ما يرسله اليه المساهمون ، ويضمه في حوزة عدد من مساهمي التحرير ممن يثق بهم . كما استقر الرأي على طبع هيئة من مختصر المعجم وعرضها على الجمعية لمناقشتها وإبداء الرأي فيها قبل طبعها نهائياً .

كان من الواضح أن هذا العمل يتطلب سنوات طويلة ، وجهذا جيداً لانجازه . فقد رأى فورنيغال عمل معجم مختصر كيداية للمعجم الكبير على أساس مواجهة الأمر الواقع ويتلخص في التالي :

١ - في عام ١٨٥٨ م سقط الاتفاق المبرم بين الجمعية الفيلولوجية والناشر الأول بمضى المدة .

٢ - في عام ١٩٦٥ أبرم فورنيغال عقداً شخصياً مع جون مورى الناشر لاتمام المخطوطات ، وكان حجم المجموعة آنذا صغيراً نسبياً ، ولكنها أخذت تزداد بمضى الوقت مما أدى الى فشل الفكرة وتسببت في خسارة مادية لفورنيغال .

٣ - ابتدت فكرة تعيين مساهمي التحرير أنها فكرة صائبة ، خاصة وأن فورنيغال كان يكتب تعليقاته الخاصة بمنهجيته في جمع المفردات في منشورات لتوجيه المساهمين في عملهم . فقد قام عدد كبير منهم بإعداد قوائم بالمفردات التي تندرج تحت جروف معينة ، فعلاً في أوائل سنة ١٨٦٣ م ، أعد أحدهم قائمة بالكلمات المدرجة تحت حرف لا كجزء من المعجم المختصر ، وجاءت هذه المفردات في ثلاث وتسعين صفحة ، بكل منها ثلاثة أمثلة ، وإمام كل كلمة شهاد مؤرخ يبين أول مرة ظهرت فيها الكلمة ، وشاهد آخر مؤرخ آخر مرة ظهرت فيها الكلمة أن كانت الكلمة مناعة .

وخاصة الكلمات المتداولة current ناقصة ،
فعمل على اضافتها وسد الفراغات بسرعة .
ولحاجة العمل الى مزيد من المتطوعين وجه
نداء الى الف متطوع جديد .

وفي ابريل ١٨٧٩ قامت مطابع كلارندون
بطبع الف نسخة من نداء موجه الى المتكلمين
باللغة الانجليزية لقراءة كتب ، واستخراج
شواهد منها للمعجم الجديد الذي تصدره
الجمعية الفيلولوجية . وجاء النداء في أربع
صفحات ، صفحتان منها للخص لتاريخ المعجم
من سنة ١٨٥٧ حتى سنة ١٨٧٩ ، وفي
الصفحة الثالثة شرح لنوع القراءة المطلوبة ،
وفي الصفحة الرابعة نداء موجه الى الف قارئ
متطوع لتكملة المعجم في ثلاث سنوات ،
وبالإضافة الى هذه الصفحات الأربع ، أربع
صفحات أخرى ، بها أسماء الكتب المطلوب
قراءتها ، وبعض التعليمات التي يجب على
القراء اتباعها . كان لهذا النداء صدى طيب
في النفوس . وكان على مستر موري كرئيس
تحرير أن يتولى الأمور الآتية قبل البدء
الحقيقي في العمل :

١ - ترتيب المادة القديمة وتصنيفها .

٢ - ترتيب وتنظيم المادة الجديدة .

٣ - تبادل مراسلات لا حصر لها مع
المتطوعين .

ولم يكن هناك نموذج يحتذى به ، إذ كان
تطبيق الأسس التاريخية الجديدة شيئاً
جديداً في عالم المعاجم ، وكان يتطلب اشتداداً
أكاديمياً وعملياً لحل المشكلات بشكل
مرش . ونظراً لقيام أكثر من شخص بعملية

ويستر (١٣) الأمريكي ومعجم وورستر الأمريكي
أيضاً . واشترط موري أن يكون المعجم
الجديد مملاً أكاديمياً يفضل كل ما سبقه من
معاجم . وكانت شركة ماكميلان للنشر على عام
بمشروع الجمعية الفيلولوجية البريطانية ،
وبما وصلت اليه الأمور في مشروعها ،
واستفرت منها عن إمكانية الحصول على
المادة التي تم جمعها . وحصلت شركة
ماكميلان على جزء من المادة المجموعة ، وأعد
مستر موري عينات منها لتكون نموذجاً لما
يجب أن يكون عليه المعجم ، ولم طبع هذه
العينات ودارت حولها المناقشات وخاصة
حول المادة المعجمية التي تمتلكها الجمعية
الفيلولوجية ، وانتهت المفاوضات بين شركة
ماكميلان وبين الجمعية الى لا شيء .

اثارت المسألة التي أعدها مستر موري
اهتمام الجمعية مرة أخرى بمشروعها القديم .
وفي مايو سنة ١٨٧٧ ، بدأ المشروع يتحرك من
جديد ، وبدأت الجمعية في جمع المادة التي
كانت في حوزة مساعدي المحرر فورنيغال
الذين انتشروا في إنجلترا وخارجها يدافع
حياتية خاصة . ولم أخيراً الاتفاق مع شركة
كلارندون في أكسفورد على طبع ونشر المعجم .

لم تكن الأرض مهددة أمام مستر موري
كرئيس تحرير ، إذ واجهته صعوبات كثيرة
عمل على تدليلها . فلقد بدأ موري في العمل
على إيجاد مكان مناسب يتسع للأوراق التي
تحتوي على مادة المعجم ، والتي بلغ وزنها نحو
طن ونصف طن من الورق . وكان عليه أن يمضي
شهوراً طويلة في تليب وفحص وتصنيف
واستعمال هذه الأوراق . ولم يجد موري المادة
التي جمعها في حالة تتفق تماماً مع الخطة التي
وضعها للمعجم ، إذ وجد مواد كلمات كثيرة ،

(٢٣) ظهرت أول طبعة لمعجم ويستر ١٨٢٨ بعنوان :

An American Dictionary of the English Language.

John S. Kenyon ; Historical Suggestions, in, Richard Braddock, Introductory Readings
on the English Language ; Prentice-Hall & Co., New York, 1962, p. 18.

وفيما يلي شكل البطاقة (مترجماً الى العربية) :

السطر ، رقم الصفحة ، عنوان الكتاب ، تاريخ الكلمة ، اصدار الكتاب
الشاهد

ولتفادى الملل كانت المعلومات الواردة في البند الثاني تطبع على بطاقات مرقمة .

وفيما يلي التعليقات الخاصة بمنهج جمع الشواهد ، والصادرة للقراء كما وردت في منشور سنة ١٨٧٩ م .

١ - اقتبس شاهداً لكل كلمة تعتقد انها نادرة rare ، او بطل استعمالها obsolete او قديمة old fashioned ، او جديدة new ، او غريبة peculiar ، او مستعملة بطريقة غريبة used in a peculiar way .

٢ - امل اهتماماً خاصاً للفقرات التي تدل او تشير الى ان الكلمة المنتقاة اما جديدة او مستعملة استعمالاً تجريبياً او مبدئياً tentative ، او في حاجة الى شرح او تفسير بكلمة مماثلة او قديمة مهجورة archaic ، وذلك ليسهل تحديد تاريخ دخولها اللغة او بطلان استعمالها .

٣ - اقتبس اكبر عدد ممكن من الشواهد للكلمات العادية ، وخاصة عندما تستعمل استعمالاً مميزاً ، وتفسر نفسها بنفسها تفسيراً ذاتياً او توضح بمعناها في السياق .

وواضح ان هذه القواعد تطبق بدرجات متفاوتة على كتب مختلفة ، وان صعوبة اتباعها متفاوتة من قاري الى آخر ، هذا ، وقد تفاوتت كمية القراءة فعلاً .

تقدم في مايو سنة ١٨٧٩ استجابة للنداء

الاختيار فلم يكن هنالك منهج عملي محدد لاختيار الشواهد . ولقد أثبت كل من جونسون وريتشاردسون من قبيل أهمية المأثور على الشاهد الصحيح لأقامة الدليل على وجود وتثبيت الكلمة ومعناها في اللغة ، فضلاً عن تعصي تطورها التاريخي . وكان لا بد كخطوة أولى لعمل المعجم الجديد من جمع الشواهد من كل ما كتب باللغة الانجليزية في العصور الثلاثة المختلفة التي حددتها لجنة جمع الكلمات من قبل .

كان كل من جونسون وريتشاردسون يقوم بهذا العمل بمفرده ، ويتوخى الدقة في الاختيار . ولكن هنالك أكثر من عقبة عملية يجب تفاديها عندما يشرف أكثر من شخص على اختيار الشواهد . ولذلك صُنرت التعليمات والارشادات للقراء المتطوعين في عامي ١٨٥٨ و ١٨٧٩ لتوحيد منهج جمع الشواهد ، واستقر الرأي على الآتي :

١ - يكتب كل شاهد على بطاقة منفصلة ذات حجم معين . ولتسهيل عملية الفرز ، تكتب الشواهد المكتوبة من مؤلفات وكتابات كل فترة تاريخية من الفترات الثلاث كل على حدة .

٢ - تدون في كل بطاقة البيانات الآتية على النحو التالي :

أ - تكتب الكلمة المنتقاة في الركن الأيسر العلوي .

ب - يكتب تاريخ اصدار الكتاب ، ثم اسم مؤلفه ، واسم الكتاب ورقم الصفحة والسطر بالترتيب المذكور .

ج - يكتب الشاهد نفسه اما كاملاً او في شكل مناسب .

وفي إبريل ١٨٨٢ ، أرسلت أول نسخة خطية للناس من ملزمة بها جزء من حرف A ، وأعلن مستر موري في جلسة الجمعية في يناير سنة ١٨٨٤ ، أن نشر هذا الجزء سيتم في أول فبراير ١٨٨٤ ، ووصف المعجم بأنه لا مثيل له في عالم المعاجم ، ولا حتى في عالم الأحلام .

وتمت طباعة ونشر هذا الجزء الصغير من المعجم ، ولم يبق إلا النهوض والأسراع ببقية المعجم حتى يكتمل ، ومما ساعد على الأسراع في أعداد المعجم انضمام هنري برادلي إلى مجموعة المحررين ، وقد اضطلع بنفسه بتحرير الحروف من B إلى F . وفي سنة ١٩٠٠ تم نشر جزء آخر حتى حرف G ، ولقد نوه رئيس التحرير في مقدمة المعجم بمجهود برادلي عندما أكد أن المعجم يولد معجمياً ، ولا يمكن لأي إنسان أن يجعل من نفسه معجمياً ، إلا إذا كانت لديه القدرة على مثل هذا العمل ، ولذا يرجع الفضل في إخراج هذا المعجم الضخم إلى الوجود ، لجهد المحررين ومساعدتهم ممن أوتوا المهمة المعجمية .

كان توزيع العمل بين المساعدين يتم على ضوء استعداد كل منهم ، فمنهم من أصبح اختصاصياً في أعداد النسخ للطباعة ، ومنهم من تخصص في أعداد مسودات المواد المختلفة للمحرر ليُدخل عليها التعديلات المطلوبة ، أو يكتبها في صورة نهائية . ومن بينهم من كان يوكل إليه تنظيم وإدخال المواد الجديدة المطلوبة ، ومنهم من يقوم بالتفريق بين المعنى الأصلي والمعاني القريبة ، أو كتابه التعاريف ، أو التوفيق والتنسيق بين الترتيب الزمني للمعاني وبين تطوروا المنطق من المعنى الأصلي للكلمة . لقد كان مثل هذا العمل في غاية التعقيد بالنسبة للكلمات العادبة ، ذات التاريخ الطويل ، مثل الأفعال الكثيرة الاستعمال ، أو صفات الأفعال ، أو حروف الجر . كان ذلك واضحاً في حالة الفعل Set - الذي استغرق

الوجه للمتطوعين في إبريل من نفس العام ١٩٥ قارناً متطوعاً ، اختار ١٢٨ منهم الكتب التي يفضلون قراءتها ، وزودتهم إدارة التحرير بالبطاقات ، وبدأوا العمل . وبلغ عدد الكتب المسجلة أمام أسماء القراء ٢٣٤ كتاباً ، وبعد عام زاد عدد القراء إلى ٧٥٤ قارئاً . وكان عدد الكتب المفروضة قراءتها ١٥٦٨ كتاباً ، تم قراءة ٩٢٤ كتاباً منها . وبلغ عدد البطاقات التي وزعت على القراء ٦٢٥٠٣٥ بطاقة ، وبلغ عدد الشواهد التي وصلت لرئاسة التحرير ٣٦١٦٧٠ . وفي عام ١٨٨١ بلغ عدد القراء ثمانمائة ، وعدد البطاقات ٨١٧٦٢٥ ، وعدد الشواهد المرسلة إلى رئيس التحرير ٦٥٦٩٠٠ .

ولقد تم تدوين أسماء القراء ، والكتب التي قروها بين عامي ١٨٧٩ و ١٨٨٤ ، والشواهد التي اقتبسها كل منهم في ملحق يقع في ٣٢ صفحة ، الحق بالجزء الأول . وكانت مساهمة قراء الولايات المتحدة موضع تقدير مستر موري رئيس التحرير ، الذي أطرى جهودهم النابعة من حبهم للغة الإنجليزية .

وبينما كانت عملية تجميع المواد القديمة ، وجميع المواد الجديدة ، واخضاع الاثنتين لعملية ترتيب منظمة تسير سيراً حثيثاً ، كان مستر موري يعمل على تحديد الخط الذي سيسير عليه تحرير المعجم . كانت مشكلة معالجة النطق pronunciation وتوضيحه للقراء مثلاً ، محل بحث لفترة طويلة ، ولم يبت فيها برأى إلا بعد استشارة أكثر من عالم من ثقاة علماء أصوات اللغة ، مثل إيرزال بيتمان Isaac Pitman ، وجيمس ليكسي James Lecky ، و. ر. إيفانز W. R. Evans . وظل مستر موري على اتصال دائم بهم طيلة سنة ١٨٨١ ، وبيع سنة ١٨٨٢ ، واستقر الرأي على رموز صوتية معينة Notation ، وافق عليها مجلس الجمعية في مارس سنة ١٨٨٢ .

مثل الأفعال: give, get, put, take
استغرق تحرير كل منها ساعات طويلة من
العمل المتواصل على أيدي محررين مساعدين
تخصصوا في تحرير هذه الفئة من الأفعال .

وتخصص مساعدون آخرون في فحص
وتحقيق المراجع والتأكد من صحتها ، والبحث
عن أمثلة أكثر ملائمة وصحة للدلالة على التطور
التاريخي للكلمة ، أو المراجعة النهائية
Proof Reading أو إضافة مواد جديدة
في هذه المرحلة .

إن درجة صعوبة العمل في المعجم وطبيعته
المعقدة لا تظهر إلا في أثناء الممارسة الفعلية ،
أثناء مزاوله عمل المعجم . ومهما يكن من
الأمر ، فإن دقة عمل المساعدين ، سهلت الأمر

تحريره نحو أربعين ساعة في أول الأمر .
فللعل Set خمسون معنى إذا استعمل
بمفرده . أما إذا استعمل في عبارة بها حرف
جر مثلاً مثل Set Off & Set out الخ ، نجد
أن له ثلاثة وثلاثين معنى آخر . فالفعل يشغل
ما يشرب من عمودين في معجم ويستمر
Webster ، وأكثر من ثلاثة أعمدة في
معجم أكسفورد المختصر . وعندما أهدت
كتابة المعجم الكبير ، استغرق تحرير الفعل
Set أكثر من أربعين يوماً بدلاً من أربعين
ساعة ، لضم الأمثلة العديدة التي تراكمت
مع الزمن . ويشغل الفعل الآن أكثر من ثمانين
صفحة في المعجم ، وتبلغ تقسيماته مائة
وأربعة وخمسين تقسيماً ، وهناك أفعال
أخرى من طراز Set في اللغة الإنجليزية ،



« معجم أكسفورد للغة الانجليزية » Oxford English Dictionary

استغرق نشر المعجم نحواً من خمسة وسبعين عاماً ، وكان ذلك يعني أن الأجزاء الأولى تنقصها كلمات جديدة ، ومما أدى الى طبع ملحق للمعجم بدأ العمل فيه سنة ١٩٢٨ ، وصدر المعجم ككل سنة ١٩٣٣ .

د - السهون في صنع المعجم

اسم في عمل المعجم عبر خمسة وتسعين عاماً عشرات من المواطنين البريطانيين ، وبعض المواطنين الأمريكيين ، ذكر المعجم أسماؤهم ، وسنذكر أعدادهم فقط وفق العمل الذي أسهموا به ، كما ورد في المعجم .

ضمت قائمة المساهمين contributors أسماء ١٦٤ قارئاً ، بدأوا العمل قبل عام ١٨٨٤ ، و ٦٢ قارئاً بدأوا العمل بعد سنة ١٨٨٤ ، و ٢٢٦ قارئاً أسهموا في القراءة لجميع المفردات والشواهد .

أما المحررون المساعدون فينقسمون الى قسمين : القسم الأول ويتكون من ٦٢ شخصاً ، عمل بعضهم مع فوريفال بين عامي ١٨٦٤ - ١٨٧٩ ، كما عمل بعضهم كقراء قبل أن يصبحوا محررين مساعدين .

عمل بالمعجم أيضاً ٦٥ مساعداً ، مع كثيرين من المحررين ، وأسهموا بكثير من الخبرة والثابرة في انجازه . وعمل به أيضاً ٢٣ مراجعاً proof readers ، فضلاً عن عدد آخر من التطوعين لاحتصر لهم . أسهم هؤلاء في إعطاء المعلومات المختلفة للمحررين ، أما من تلقاء أنفسهم أو رداً على استفسارات جارية بحث بها المحررون اليهم . وأسهم بعضهم في تزويد المحررين بمعلومات في ميادين تخصصهم ، وخاصة اللغات والتاريخ والقانون والايتمولوجيا . وعمل بعضهم على تحقيق

على المحرر وجعلته يطمئن الى سلامة النتائج التي يصل اليها والأحكام التي يصدرها . فبعد مراجعة اللازم مراجعة أولى ، كانت ترسل الى من يهمهم الامر لقراءتها ، وإبداء الرأي فيها مع اية مقترحات يبدونها . وبهذه الطريقة ادخلت على المعجم تحسينات كثيرة ، وصححت أخطاء لغوية ، وأخرى مطبعية ، كما ضربت الشواهد التوضيحية الخاصة بتاريخ الكلمات ومعانيها .

انضم الى هيئة التحرير في سنة ١٨٨٨ **وليام الكسندر كرايغ** W. A. Craigie ، الاستاذ بجامعة سانت أندروز ، كما انضم أيضاً وبصفة نهائية **مستر تشارلس تالبوت أونيونز** C. T. Onions في سنة ١٩١٤ ، وذلك الى جانب **مستر موري** و**مستر برادلي** ، فأصبح للمعجم أربعة رؤساء تحرير لكل منهم هيئة تحرير خاصة تعمل تحت اشرافه . وبهذه الطريقة امكن الانتهاء من المعجم في أقل وقت ممكن .

ولقد بلغ عدد صفحات المعجم ١٥٤٨٧ صفحة قام **موري** بعمل نصفها تقريباً .

ج - ظهور المعجم الى الوجود

كانت الاجزاء المبكرة من المعجم تطبع وتشر وتباع بما قيمته اثنا عشر شلناً ونصفاً للطلبة ، على فترات غير متساوية منذ سنة ١٨٩٤ وفق تجهيزها وأعدادها للنشر . وبعد نشر الملام الأولى ، انتهالت الطلبات على الناشر طالبة الاسراع في نشر ما تبقى من ملام ، وان يكون النشر على فترات متساوية لما في ذلك من فائدة كبرى تعود على العاملين في حقلي اللغة والادب . واستجاب الناشر وهيئة التحرير لذلك وصدرت الاجزاء متتالية كل أربعة اشهر ، واستمر ذلك لمدة عشرين سنة متتالية . وفي هذه الاثناء تغير اسم المعجم من « معجم أكسفورد الجديد للغة الانجليزية » الى

قد تضاعفت عشر مرات في أقل من ألف عام (٢٥) .

وان دلت هذه الحقائق على شيء فانما تدل على أن اللغة بعامة كائن حي ينمو ويتطور ويخضع لقانون الموت والحياة ، وتؤكد ذلك نظرة تاريخية تلقى الى الوراء على لغة فقيرة مثل اللغة الإنجليزية القديمة التي نمت وتطورت واصبحت الآن عشرة أمثال ما كانت عليه من ألف سنة ، بعد أن استوعبت منذ الفتح النورماندي في سنة ١٠٦٦ م ، تسمعات ألف كلمة أو ما يزيد ، بعضها حل مكان كلمات أخرى ماتت ، وبعضها كلمات مشتركة ، ويستعملها الأفراد في تصريف أمورهم الحياتية . وأخرى توجد في قوائم الكلمات العلمية التي ترداد يوماً بعد يوم لتلاحق التطورات العلمية والتكنولوجية التي لا فتا تسفر مع شروق كل شمس من جديد .

وأي مستر هوري محرر معجم أكسفورد من قبل ، أن الثروة المعجمية لأي لغة حية وواسعة الانتشار وذات مستوى حضارى رفيع كاللغة الإنجليزية ، ليست كما ثابتاً تحيط به حوائل صماء من كل جانب . ويعنى ذلك أن محاولة استيعاب مفردات اللغة وعباراتها ، وإملاكها ناصيتها ككل واضح محدد أمر صعب التحقيق . ولتوضيح ذلك يعقد « هوري » في مقدمة المعجم مقارنة بين تكوين اللغة الإنجليزية بمفرداتها وعباراتها وتركيبها ، وبين مجموعة طبيعية أو نباتية أو حيوانية تمثل أي واحدة منها مجموعة صغيرة نموذجية Model Subgroup تتجمع فيها كل الصفات الجيزة للمجموعة الكبيرة ، التي تتصل بدورها

الشواهد المشكوك في صحتها ، وفي البحث عن معلومات خاصة حصلوا عليها من مكتبة المتحف البريطاني . ولم ييخل العاملون في مكتبة بودليان باكسفورد بمجهودهم لمساعدة العاملين بالمعجم .

٥ - منهج اختيار مواد المعجم

لم تكن اللغة الإنجليزية القديمة Old English والتي يطلق عليها بعض مؤرخي اللغة الاسم « أنجلو ساكسون Anglo-Saxon » (٢٤) ، بمثل ما هي عليه الآن من لراء تباهى به اللغات الحية الأخرى . ويعتقد **ماريو باي Mario Pilo** اللغوى المشهور وأستاذ اللغات الرومانسية بجامعة كولومبيا الأمريكية في أن أي معجم شامل للغة الأنجلو ساكسون (أي اللغة الإنجليزية القديمة) لا يزيد عدد المفردات الواردة فيه عن خمسين ألف كلمة ؛ وحتى إذا فرض أن نصف صدد كلمات لغة الحديث لم يستطع أن يجد سبيله الى الوثائق والسجلات التي في متناول اليد الآن ، فإن **ماريو باي** يؤكد في ثقة أن عدد مفردات اللغة الأنجلو ساكسون كانت لا تتعدى المائة ألف كلمة . ويرى **باي** كذلك أن أغلب المعاجم الشاملة للغة الإنجليزية الحديثة تكشف من ثروة لغوية من الكلمات تربي على المليون كلمة . وإذا فرض أن ثلاثة أرباع هذه الكلمات تقع في أطوار ميادين متخصصة مثل الطب والتكنولوجيا ، أو في إطار اللغة الاصطلاحية لأصحاب المهن والحرف المختلفة Trade Jargon ، أو العامية الغثوية Slang ، فإن **باي** يؤكد حقيقة واحدة تبقى واضحة ، وهي أن الثروة اللغوية الإنجليزية من الكلمات

(٢٤) يرى كيرن أن الجلس يطلق على الاسم Anglo-Saxon على اللغة الإنجليزية التي كان يتكلمها سكان الجزر البريطانية قبل سنة ١١٥٠ م نسبة الى المصطلح Anglo-Saxon الذي كان يصرف به الإنجليز في ذلك الوقت . وسبب خطأ هذا الاسم أن الأنجلو ساكسون : السهم كانوا يسمون لغتهم English وليس Anglo-Saxon .

او الكتلة المركزية وبدأت في الاتصال بوضوح متزايد باللهجات المحلية المختلفة وبالعامية الفتوية slang ، وبلغت أهل الحرف cant ، وبالمصطلحات العلمية التي تشتت في استعمالها وتداولها كل الأمم المتحدية ، وباللغات الحية الفعلية actual لبلاد وشعوب أخرى . ومما لاشك فيه أنه ليس لدائرة أى لغة حدود فاصلة تنتهي اللغة عندها في أى اتجاه : فدائرة اللغة الانجليزية لها مركز محدد وواضح المعالم ، ولكن ليس لها محيط محدد يمكن رؤيته أو ادراكه بوضوح . وبالإضافة الى مفردات ومعارف اللغة المشتركة ذات الاتصالات المتشعبة في كل الاتجاهات ، يقع عدد لا حصر له من أسماء الأعلام proper names والأسماء الدلالية common names — أى الأسماء العامة غير أسماء الأعلام — خارج نطاق المادة المعجمية ، ومع ذلك تتصل بها في آلاف المواضع حيث تكتسب هذه الأسماء والصفات والأنواع المكونة منها معاني مشتركة متضمنة فيها ، أى تكتسب معاني إضافية توحى بها معاني الكلمات الأصلية . وهنا أيضاً يجب وضع حدود تحكمية arbitrary لتحديد أى الكلمات يدخل المعجم .

ولتوضيح هذه الفكرة عملياً ، وضع « موى » في مقدمة المعجم رسماً تخطيطياً diagram على هيئة يضاوى بداخله اللغة المتداولة ، ويحده من أعلى اللغة الفصحى literary ، ومن أسفل اللغة العامية . وتتصل باللغة المشتركة ، من طريق اللغة الفصحى ، اللغات الأجنبية ، واللغة العلمية scientific language ، كما يتصل باللغة المتداولة أيضاً ولكن من طريق اللغة العامية واللهجات المحلية dialects ، واللغة العامية الفتوية ، واللغة التكنية technical .

بمجموعات طبيعية ، أو نباتية أو حيوانية أخرى لها نفس الصفات المميزة ، ولكن بدرجة أقل ، وتتصل هذه المجموعات بدورها بسلسلة من المجموعات الأخرى ، تقل درجة الصفات المشتركة في كل منها عن المجموعة التي قبلها ، حتى تتلاشى الصفات المميزة للمجموعة الأولى في أشكال هامشية غير واضحة المعالم . هذا هو أمر اللغة الانجليزية الحديثة ، وصلتها باللغتين : الانجليزية الوسيطة ، والانجليزية القديمة .

وكوسيلة ملائمة من وسائل تصنيف مكونات أى ظاهرة طبيعية ذات شكل معين بقصد دراستها ، يلجأ العالم الطبيعي الذي يدرسها الى رسم خط اعتباطي Arbitrary داخل الشكل الذى يمثلها او خارجها، وذلك لتصنيف مكونات الظاهرة الطبيعية الى مجموعات تفصلها حدود واضحة . ولا شك أن الطبيعة لا ترسم هذا الخط ولا تصنف مكونات الظاهرة الطبيعية الى مجموعات أو فئات . وقياساً على ذلك يرى مستر موى أن الثروة المعجمية Vocabulary للغة الانجليزية تشمل على نواة أو كتلة مركزية Central Mass تحتوى على آلاف الكلمات الانجليزية الأصلية، بعضها فصيح Literary يقع في دائرة لغة الكتب ، وبعضها عامي colloquial يقع في دائرة لغة المصوم اليومية . أما الكتلة الغالبة من كلمات هذه الكتلة المركزية ، فهي مزيج من اللغتين الفصحى والعامية معاً ، وتمثل هذه النواة أو الكتلة المركزية بكل ما فيها من كلمات ، مجموعة الكلمات المشتركة في اللغة ، والنوى قد لا يستعملها الجميع ولكن يفهمونها . ويرتبط هذا الكم المشترك من الكلمات من كل جانب بمجموعات أخرى من الكلمات تقل درجة تشابه الصفات المشتركة بينها كلما ابتعدت عن النواة

اللغة الأجنبية	اللغة العلمية	اللغة الفصحى
FOREIGN LANGUAGES	SCIENTIFIC LANGUAGE	LITERARY
اللهجات المحلية	اللغة التقنية	اللغة المشتركة
DIALECTALS	TECHNICAL LANGUAGE	COMMON LANGUAGE
العامية الفئوية	اللغة العامية	
SLANG	COLLOQUIAL	

مثل كلمة theatre ، أو تتكون من مقطع واحد وما يلحق به من لواحق ، أى أنها مشتقة مثل كلمة amphitheatrically .

ومنها الكلمات المركبة من أكثر من جزء compound words مثل كلمة almsman وتركب من كلمة alms وكلمة man ، وكلمة afternoon وتركب من كلمة noon وكلمة after ، وكلمة almighty وتركب من كلمة all وكلمة mighty . ومن الكلمات الأساسية أيضاً العبارات المركبة من أكثر من كلمة ، ولكنها تعالج على أنها كلمة واحدة لاعتبارات تاريخية ، أو لأن معناها لا يكتمل إلا إذا استعملت كوحدة غير مجزأة ، ومن بين هذه العبارات air-pump (مضخة هوائية) و foreget-me-not « اسم زهرة ومعناها الحرفى لا أنسى » ، و adam's apple « تفاحة آدم » .

هذا التقسيم للكلمات الأساسية يتفق مع معطيات علم اللغة الحديث . ولعله لا يكون استطراداً مغلاً إذا قلنا أن الدكتور هولسون فرانسيس تقسم وحدات اللغة الإنجليزية المعجمية language units إلى كلمات بسيطة simple words ، وكلمات مركبة compound words ، وعبارات اصطلاحية idioms . وتدرج تحت أى من هذه التقسيمات الثلاثة أى وحدة معجمية فى اللغة الإنجليزية (٢١) .

يوضح الرسم نفسه نفسه . وهو كمحاولة مربية يوضح للمبين أحد أوجه اللغة الذى يحتله مفرداتها فى معجم أكسفورد ، كما يبين العلاقة بين عناصر اللغة المميزة لها والمتمثلة فى النواة أو الكتلة المركزية التى تحتوى على مفردات اللغة ومباراتها المشتركة ، common ، وبين عناصرها غير المميزة لها aberant ، والتى تنصل بالنسوة أو الكتلة المركزية central mass عن طريق جناحى اللغة الرئيسيين المتمثلين فى اللغة الفصحى واللغة العامية . وتحتل الكلمات والعبارات المشتركة التداولة منطقة الوسط حيث يلتقى الاستعمالات الفصحى والعامية .

٦ - منهج تصنيف مفردات اللغة الإنجليزية

عند معالجة مادة معجم أكسفورد صنفت مفردات اللغة الإنجليزية إلى :

- (أ) كلمات أساسية main words .
 - (ب) كلمات ثانوية subordinate words .
 - (ج) كلمات مجمعة combinations .
- ولقد بين المعجم القصود بكل واحدة من هذه المصطلحات كالتالى :

١ - الكلمات الأساسية : هى كلمات مختلفة اشكالها . فمعناها الكلمات أحادية البنية ، وهى التى تتكون من مقطع واحد ، هو جليدها ،

أو معرفة التركيب النحوي المكونة منه لايساعد على معرفة معناها ككل . ومثال ذلك العبارة first base وهي إحدى اصطلاحات لعبة البيسبول ، ومعناها « نقطة الأمان » في اللعبة . أما إذا وقعت الكلمتان first و base في جملة مثل stop at the first base فان معناها يصبح : « توقف منذ أول قاعدة » . فالعلاقة بين كلمة first : « أول » ، وكلمة base : « قاعدة » تصير علاقة صفة بموصوف . ومن بين العبارات الاصطلاحية الشائعة الاستعمال في اللغة الإنجليزية العبارات المكونة من فعل أحادي القطع غالباً ، وحرف جر يعمل عمل صنفه الفعل adverb . وتشكل هذه العبارات جزءاً هاماً يعتمد عليه المتحدث بالانجليزية في كتاباته أو حديثه العامي . ومن أهم سمات هذه العبارات استحالة ترجمتها الى اللغات الأخرى بمعناها الحرفي .

ب - الكلمات الثاثوية : وتشتمل هذه الكلمات على مفردات تمثل اشكالا أخرى للكلمات الأساسية . ومن أمثلة هذا التنوع variants ما نجده من كلمات ذات هجاء مختلف عن الهجاء المشهور للكلمات الأساسية أو اشكال مائة للكلمات الأساسية ، أو كلمات تمثل بنية شاذة irregular أو غريبة peculiar للكلمة الأساسية ، ويطلق عليها المعجم الصيغة المشوهة bad formation ، فضلاً عن الكلمات المشكوك في وجودها في اللغة ، والكلمات ذات الاستعمالات المبهمة الدلالة ، ويرى المعجم انها تستحق التسجيل .

ويرتب المعجم الكلمات الأساسية والثاثوية في مسلسل هجائي واحد . ولكن الكلمات الأساسية تطبع (بينط أسود) ، أما الكلمات الثاثوية فتطبع (بينط أبيض) . ومثال ذلك inflection ، وهي كلمة أساسية وردت في المعجم في موضعها الهجائي (بينط أسود) ،

والكلمات البسيطة هي الوحدات المعجمية التي تتكون فقط من جذر واحد . وبإسقاط هذه الكلمات تكويناً ، الكلمات المكونة من جذر واحد منفصل يلحق به لواصق الصرف . والكلمات البسيطة أيضاً هي الكلمات التي تتكون من جذرين ، أحدهما متصل bound form ، والآخر منفصل free form ويلحق به واحد أو أكثر من لواصق الاشتقاق التي قد تبلغ أربعة لواصق في بعض الكلمات البسيطة . ومن أمثلة هذه الكلمات ذات الجذور المتصلة amphitheatrically و unkind ، و friendly ، و likelihood و unsuitability وغيرها كثير . ومن أمثلة الكلمات ذات الجذور المتصلة credible و propel ، و disturbance ، و spectator ، و inseparability والكلمات المركبة هي وحدة معجمية تتركب من أكثر من جذر منفصل ، أو جذرين أحدهما متصل والآخر منفصل ، أو جذرين متصلين ، يلحق أو لا يلحق بها لواصق اشتقاق . ومن بين الكلمات المركبة ذات الجذور المنفصلة كلمة blackboard وترتكب من الجذرين black و board ، وكلمة blue bird و sunlamp ، و downfall و housekeeper ، ومن أمثلة الكلمات المركبة ذات الجذرين المنفصل والمتصل telegraph ، و multiply ، ومن بين أمثلة الكلمات المركبة ذات الجذرين المتصلين microcosm ، و isotherm .

أما العبارات الاصطلاحية فهي الوحدات المعجمية التي تتكون من كلمة أو أكثر ، بسيطة أو مركبة ، ولتدل ضمن نمط تركيبى عادي . والسبب الوحيد الذي يميزها كوححدات معجمية عن التراكيب النحوية التي تتكون منها ، انها تحتاج الى استظهار وتعلم ، ومن ثم تعرف في المعجم ككل مثلاً في ذلك مثل أى مادة من مواد المعجم الأخرى . ويعنى ذلك أن معرفة معنى المفردات التي تدخل في تكوينها ،

النحوية . ويكمل ذلك الترتيب ويعززه اختلافات مجموع الصيغ الصرفية للجذور المختلفة للكلمات .

أما شكلها الآخر inflexion فيكتب أمامها (يبتط أيضا) .

والغرض من التحليل معرفة نوع الكلام الذى تنتمى إليه الكلمة . وجدير بالذكر أن النحويين القدامى درجوا منذ العصور الوسطى على دراسة اللغة الإنجليزية كلفة تقسم كلماتها إلى تسعة أنواع من الكلام ، وهى : الاسم noun ، والفعل verb ، والصفة adjective ، وصفة الفعل adverb ، وحرف الجر preposition وأدوات الربط conjunction ، وأداة التعريف وأداة التنكير article وصيغ التعجب interjection . ولقد نتج من هذا التقسيم صوميات كثيرة منها عدم وضوح تحديد نوع الكلمة ، وذلك لأن هذا التقسيم ينبع من معنى النوع الذى تنتمى إليه الكلمة ، وليس من السلوك الشكلى. جذر الكلمة ضمن مجموع صيغه العرفية . فكان الفعل يعرف بأنه تعبير عن الحدث المعلوم أو المجهول فاعله active and passive action ويعرف الاسم على أنه الشخص أو الشيء الذى يحدث الحدث action . أما فى إطار التحليل الشكلى formal analysis ، فإن المصطلح « الاسم » يطلق على الكلمات التى تنتمى من حيث السلوك الشكلى إلى نوع الكلام الذى يعرف بهذا المصطلح .

ولقد بين تطبيق مبدأ التحليل الشكلى لتحديد أنواع الكلام فى اللغة الإنجليزية أن بعض الكلمات تتبع أكثر من نوع من أنواع الكلام ، فهى تعمل عمل الاسم ، وتعمل عمل الفعل ، أو الصفة ، فى نفس الوقت . فكلمة work مثلاً تعمل عمل الاسم ، وعمل الفعل ، دون إدخال أى تغيير على شكلها كما هو واضح فى المثالين التاليين :

أنت تعمل جيداً Your work is well ، وعملك

ج - الكلمات المججمة : وهى الكلمات المكونة من جميع كلمات بسيطة ، احتفظت كل كلمة فيها بهجائها ، سواء أكانت هذه الكلمات المججمة متصلاً بعضها ببعض بواسطة شرطة وصل توحيدها hyphen ، أم كانت تربطها وحدة المعنى unity of their signification . وتعالج الكلمات المججمة بطريقة خاصة . فعندما تكون العناصر المكونة لها سهلة وبسيطة جداً ولا تحتاج إلى تفسير ، أو من الممكن تفسيرها باقتضاب على ضوء علاقتها بالكلمات التى تتحدّر منها من أصل واحد ، فإنها تعالج تحت الكلمات الأساسية التى ينتمى إليها العنصر الأول فيها .

٧ - منهج معالجة مفردات اللغة

أ - منهج معالجة الكلمات الأساسية : تعالج كل كلمة أساسية مرة واحدة ، فى هجائها الحديث المتداول . وتعالج الكلمة الأساسية المائة فى آخر هجاء عرفت به ، ويمثل الشكل الاملائي spelling الذى وقع عليه الاختيار الشكل الأساسى للكلمة . وتدوّن جميع الأشكال الهامة الثانوية لكل كلمة أساسية ومتداولة current ، أو مائة فى المعجم وفق ترتيبها الهجائى ، ويشار ، وهى فى مكانها ، إلى الشكل الأساسى الذى عولجت فيه ليرجع إليه الباحث .

وتتبع كل كلمة فى اللغة بعامة نوعاً من أنواع الكلام word class ، part of speech ويحدد فى التحليل النحوى grammatical analysis لى لغة ، أى نوع من أنواع الكلام تتبع الكلمة ، وذلك على ضوء سلوك بناء الجملة morphological paradigms أى ترتيب كلمات الجملة وفق أشكالها وعلاقاتها

ويقع لازماً في to abide at home « يكبت في المنزل » . ولا يعنى استعمال الفعل الواحد كتمتد تارة ولازم أخرى أن الفعل ذو طبيعتين مختلفتين ، فقد يحدث أن يكون الفعل في وقت لازماً ، ثم يصبح متعدياً للمفعول في فترة أخرى من فترات تاريخ اللغة ، من غير أن يطرا على معناه أو شكله أى تغيير . ومثال ذلك الفصل answer ، والعكس صحيح ، فقد يصبح الفعل التعمدى لازماً من غير تغيير في الشكل والمعنى ، وذلك من خلال الاستثناء reflexive suppression من الضمير المنعكس withdraw pronoun ، ومثال ذلك الفعل في I withdrew my hand « سحبت يدي » ، وفي Jesus withdrew himself to the sea « سحب السيد المسيح نفسه الى البحر » ، ثم في Jesus withdrew to the sea « انسحب السيد المسيح الى البحر » . اقد عالج المعجم هذه الظاهرة التاريخية تحت مادة الفعل withdrew مع استعمال هذه الأمثلة .

وفي اللغة الانجليزية أيضاً كلمات تنتمى الى اكثر من نوع من الكلام وتستعمل بعمان مختلفة دون أن يطرا عليها تغيير في الشكل . ومثال ذلك كلمة land ، فهي تستعمل اسماً بمعنى « أرض » ، وفعلًا بمعنى « يرسى » ، وفي اللغة أيضاً كلمات تستعمل أفعالاً وصفات ، ومثال ذلك كلمة dry « يجفف ، وجاف » ، وكلمات تستعمل أسماء وصفات مثل كلمة animal بمعنى « حيوان » اسماً ، وبمعنى « حى » صفة ، وكلمات تستعمل صفات وأحوالاً أى صفات أفعال مثل كلمة fast « سريع ، مسرع » . ويعالج المعجم هذه الكلمات وفق كل استعمال من

جيد you work well (٢٧) . ولقد اخذ معجم اكسفورد ذلك في الاعتبار ، فعالج الكلمات الاساسية التي تنتمى الى اكثر من نوع من أنواع الكلام معالجة خاصة . فعندما يكون للكلمة علاقات نحوية مختلفة ، أى عندما تنتمى الى اكثر من نوع من أنواع الكلام ، فانها تعالج ككلمة واحدة فقط ، وتقسّم هذه العلاقات النحوية المختلفة الى اقسام يدل على كل منها علامة ؟ ، ب ، ج ، الخ . ولنضرب لذلك مثلاً فئة الاسماء التي تستعمل ايضاً كصفات مثل كلمة gold ، فيقال an ounce of gold « أوقية ذهب » ، ويقال a gold watch « ساعة ذهب » ، كما يقال a gold coloured watch « ساعة ذهبية اللون » ، وكذلك فئة الصفات التي تستعمل كاسماء مثل كلمة catholic « كاثوليكي » فهي صفة في a catholic church « الكنيسة الكاثوليكية » وهي اسم في a good catholic « كاثوليكي طيب » . ومثال آخر فئة الصفات التي تستعمل صفات اسماء أحياناً ، وصفات أفعال أحياناً أخرى . فكلمة according voice of wisdom « تصف الاسم voice ، وتعنى العبارة ككل الصوت المنبثق من الحكمة » : وتستعمل كلمة according ايضاً صفة فعل في He acted according to orders ، اذ تصف الفعل acted وتعنى العبارة « تصرف وفق الأوامر » . ومن بين الكلمات التي لها أكثر من علامة نحوية فئة من الكلمات تستعمل كظروف ، وحروف جر ، وأدوات ربط مثل down, up, about, since, after then ويبيض الأفعال تستعمل متعدية تارة ، ولازمة تارة أخرى ، مثل فعل abide الذي يقع متعدياً في to abide battle « يلزم المعركة » ،

معانته أم لا ، - على أنها معانته وحية في نفس الوقت ، فقد لا يحتاج إليها مستعملو اللغة ، ولكن من الممكن استعمالها إذا دعت الحاجة إليها ، ولذلك لم تستبعد من المعجم ، ولم يوضع أمامها العلامة + .

ثانياً : تصنيف الكلمات الأساسية وفق درجة انتمائها إلى اللغة إلى ثلاث فئات :

- أ - كلمات مواطنة *naturals* ، (ب) كلمات متجنسة (متنجلة) *denizens* ج - كلمات طارئة *casual* .

أما الكلمات المواطنة فتتنمى إليها كل الكلمات الأصلية *native* مثل كلمة *father* وكل الكلمات التي استقبلت مقومات مواطنتها فأصبحت انجليزية شكلاً واستعمالاً مثل *street* ، *rose* ، *parasol* ، *gas* .

أما الكلمات المتجنسة فهي التي أصبحت كاملة المواطنة من حيث الاستعمال فقط ، دون الشكل البحت أو النطق مثل الكلمات *aid-de-camp* ، *carte-de-visite* ، *table-d'hôte* الفرنسية الأصل والشكل والنطق ، وكلمة *louche* اللاتينية الأصل والشكل . وتنتمي إلى هذه الفئة من الكلمات الأجنبية *alien* ، كلمات غالباً ما تكون أسماء لأدوات أو القاب وما إلى ذلك ، ويعد التكلم بنفسه دائماً في حاجة إلى استعمالها لعدم وجود مرادف انجليزي لها مثل *shah* الفارسية ، و *geyser* « منبع المياه الساخنة » وهي آيسلندية ، و *targum* « الترجومة وهي ترجمة آرامية لجزء من التوراة » و *shiekh* العربية .

أما الكلمات الطارئة *casuals* فهي كلمات أجنبية من نفس الفئة السابقة ، ولكنها ليست كثيرة الحدوث والاستعمال ، لأنها تؤدي

استعمالاتها النحوية باعتبارها كلمة مستقلة بذاتها ، ولكن يشار عند ذكر أحداها في المعجم إلى مكان وجود الأخرى .

تشتمل معالجة الكلمات الأساسية أيضاً على عدة مستويات :

(١) إثبات هوية الكلمة *identification* وهي تشتمل أيضاً على معالجة النطق *pronunciation* .

(٢) مورفولوجية الكلمة *morphology* ، ويعالج فيها المعجم حذر الكلمة وصرفها *inflection* واشتقاقها *derivation* .

(٣) معنى الكلمة *signification* .

(٤) الشواهد الإيضاحية *illustrative* *quations* . وسنتناول كلا منها بالشرح والتفصيل وفق معالجة المعجم لها .

١ - إثبات هوية الكلمة الأساسية : يتبع المعجم الخطوات التالية لإثبات هوية الكلمة :

أولاً : تدوين الكلمة في المعجم في شكلها الهجائي النموذجي أو المألوف ، متوخياً الأمور التالية :

أ - في حالة وجود طريقتين مستعملتين لهجاء الكلمة تذكر الطريقتان في رأسية الكلمة مثل كلمة *analyze* ، *analyse* ، وكلمة *inflection* ، *inflexion* .

ب - وضع علامة + قبل الكلمات المعانته . ج - وضع علامة ٩١ قبل الكلمات التي لم تتم (نجلزتها) بعد ؟

د - عالج الكلمة النادرة ، وخاصة تلك التي كُيفت *adapted* أو صيغت *formed* من المرادف اللاتيني، والتي يصب وصفها بأنها

قياساً الى اقرب نطق لها في اللغة الانجليزية .
وكثيراً ما يحدث في الاستعمال الفعلي أن يكون
هناك أكثر من طريقة تنطق بها كلمات مثل :
envelope, environs, prestige, chignon,
rendez-vous

رابعاً : تحديد نوع الكلام the grammatical
designation الذي تنتمي اليه الكلمة .

خامساً : معالجة الكلمات ذات الاستعمال
النحوي Specific use بوضع المختصر
الدال عليها مثل : (mus.) وهو مختصر كلمة
musci الموسيقي ، و (bot) وهو مختصر
كلمة botany « علم النبات » وهكذا .

سادساً : تحدد مرتبة الكلمة الاجتماعية
status بوضع المختصر الدال عليها ، مثل
(obs) وهو مختصر obsolete مات ،
أو (arch.) وهو مختصر archaic قديم
مهجور ، أو (coll.) وهو مختصر
colloquial عامي ، أو (dial.) وهو
مختصر dialectal لهجي ، فضلاً عن استعمال
كلمة نادر . أما الكلمات المستعملة استعمالاً
مؤقتاً في مناسبة خاصة for the nonce
فتوضع امامها nonce word .

سابعاً : لتحديد تاريخ أشكال الكلمات
أو هجائها المبكر يوضع رقم فوق
الكلمة ليدل على القرن التي كانت تستعمل
فيه مثل ٣ - ٦ ويعني القرنين ١٣ - ١٦ .

٧ - معالجة مورفولوجية الكلمة
وايتومولوجيتها (اشتقاقها التاريخي) : دالاج

أغراضاً خاصة ، أو مؤقتة . وتعرف بالكلمات
الطارئة casuals ، والتي يطلق عليها اللغويون
المحدلون المصطلح nonce- words ، بأنها
كلمات تستعمل في مناسبة واحدة فقط أو في
سياق واحد فقط ، ثم تذهب في طي
النسيان (٧٨) . وتوجد الكلمات الطارئة في
كتب الاسفار والخطابات التي يكتبها غير أبناء
اللغة ، وما الى ذلك . ولا تفصل بين الكلمات
الاجنبية والكلمات الطارئة حدود فاصلة .
وهناك ميل دائم لتسامي الكلمات الاجنبية
والطارئة الى فئة الكلمات المواطنة الاصلية .

وقد لاحظ معجميو كسفورد ايضاً أن
الكلمات الطارئة والكلمات الاجنبية الواردة من
لغات بربرية barbarous ، أي من لغات لا
تنتمي الى ثقافات عالية ، سرعان ما تصبح
مواطنة ، فان الكلمات الفرنسية والكلمات
الواردة من لغات ذات ثقافة عالية ، وخاصة
اللغة اللاتينية ، غالباً ما تبقى في حالة تجنس
مستمرة لقرون عديدة ، فمثلاً لا زالت كلمة
phenomenon ظاهرة تعامل على انها كلمة
يونانية ، وكلمة genus تعامل على انها لاتينية ،
وكلمة aid-de-camp على انها فرنسية .

ثالثاً : يوضع نطق الكلمة الأساسية أو
الرمز الصوتي الدال على شكلها بين قوسين .
وإذا كانت الكلمة تنطق بأكثر من طريقة يسجل
كل نطق على حدة ، ويصحب ذلك أحياناً تفسير
يوضح طريقة نطق كل منها . أما الكلمات
المائة فلا يذكر المعجم نطقها ، ولكنه يبين
مكان التبرس stress فيها بوضع نقطة في
موضع أعلى من مستوى السطر مثل A.nredly
و A.lfe.res . وفي حالة الكلمات التي لم
تكتمل (نجلزتها) بعد ، يذكر طريقتين للنطق ،
احدهما اقرب نطق للغة الأصل ، والاخرى

مثالاً كلمة acre « فدان » ، وتنطق وفق الرموز الصوتية في المعجم (éi-kaz) ، كانت وهو الشكل الباقي من الكلمة الإنجليزية القديمة æcer. ، والذي انحدر من الشكل prehistoric للكلمة æcer وهو الشكل الإنجليزي الخاص لكلمة akr أو acr ، والتي انحدرت بدورها من الكلمة الجرمانية الحديثة akra ، وهذه انحدرت بدورها من الكلمة المبكرة akra-z التي انحدرت من الكلمة التوتونية الأصلية akro-z والتي انحدرت بدورها من الكلمة الهندية أوروبية agro-s ، ومن ثم فإن الأشكال aker, akr, akra, agros, akraz, akroz, تعتبر كلها أشكالاً متعاقبة successive ومؤقتة لكلمة واحدة استعملت في مصور متعاقبة . فالكلمة إذن لم تندثر ، بل ولم يمر عام أو يوم من غير أن ينطقها الكثيرون ، ولكن ، وهذا هو المهم ، كان الاستعمال الدائم المستمر يعمل على تحويلها ، فادخل على شكلها التغيير الذي جعل من كلمة acre كلمة تختلف تماماً عن الكلمة agros ، التي تتصل بها من طريق أشكال وسيطة كثيرة ، أبقّت الكتابة على عدد قليل منها ، في حين ضاع من أشكالها التي لم تكتب عدد كبير . ويرمز إلى هذا السليل الصوتي بالرمز (-) ، ومن ثم تكون الكلمة (اقرأ من الشمال إلى اليمين)
Acre : OB, acer : — C. Teut. akro-z
حيث يعني المختصر OB اللغة الإنجليزية القديمة Old English والمختصر C. Teut اللغة التوتونية .

وهناك نوع آخر تتناوله معالجة بنية الكلمة الإنجليزية أيضاً ، وهو الكلمات التبنائية ، التي تشكلت وفق أنماط عناصر محلية ، فإذا لم يكن الشكل «الحالي» للكلمة قد انحدر فعلاً من أصل توتوني، فينكون قد تم تبنيها adoption إذن في وقت ما من لغة أجنبية ، وتستعمل في

تذكر الزوائد على الجذر وهي اللواصق : the inflectional affixes مثل لواصق الجمع والأزمنة والتفصيل . وكذلك لواصق الاشتقاق derivational affixe ، مثل لواصق تكوين الاسم والفعل ، أما إيتومولوجية الكلمة فتعالج تاريخ أشكالها form history وتوضح بين قوسين مرتعين أسودين .

وتشتمل معالجة هذه الأشكال المورفولوجية والتاريخية على :

(١) تحليل اشتقاق الكلمة التاريخي ، وذلك بذكر أصلها الفعلي بعد التأكد منه .

(٢) ذكر أشكال الكلمة التاريخية التالية لشكلها الأصلي the subsequent form-history وذلك لتسجيل ما يكون قد طرأ على ملامحها من تغيير صوتي phonetic change أو انكماش contraction ، أو تحريف corruption أو سوء استعمال من جراء تفسير تاريخ اشتقاقها تفسيراً شعبياً محرفاً ، أو من جراء ربطها ربطاً خاطئاً erroneous association بكلمات أخرى .

(٣) استخدام مختلف الحقائق miscellan- sous المتعلقة بتاريخ الكلمة ، وعصرها ، وباندثارها obsolescence ، وبقيائها survival ، وبأي تعديل طرأ على شكلها refashioning ، وتغيير نطقها ، وبأي خلط نشأ بينها وبين أية كلمات أخرى .

ويعتبر شكل الكلمة الواردة في المعجم هو شكلها الحالي extant form أو السليل الصوتي phonetic descendant لكلمة إنجليزية سابقة ، بعد أن طرأ عليها تغيير مقصود unconscious ، على السنة الأجيال المتلاحقة التي استعملتها . ولنضرب لذلك

لتعديلات معينة ، حتى لفظ من لا علم له بها
ان الكلمات دخلت اللغة الفرنسية أولاً ، ثم
دخلت اللغة الانجليزية بعد ذلك .

والكلمات الفرنسية التي تبنتها اللغة
الانجليزية قبل سنة ١٤٠٠م اخذت عموماً من
اللغة الانجلو فرنسية التي استعملت في
انجلترا لعدة قرون ، خضعت خلالها لعمليات
التغيير الصوتي . لقد كانت لهجة الانجلو
فرنسية في القرن الرابع عشر تختلف اختلافاً
بيناً لا من اللغة الباريسية وحسب ، ولكن
ايضاً من كل اللهجات الفرنسية المستعملة في
القارة الأوروبية . واللغة الفرنسية اصلاً
مزيج mixer من اللهجات النورماندية
norman واللهجات الفرنسية الشمالية
الآخري ، ثم دخلت عليها بعض التعديلات بعد
امتزاجها باللهجات الفرنسية مثل لهجة
Angevin التي يتكلمها سكان مقاطعة آنجو
Anjou ، ولهجة الباريسية ، ولهجة
Poitevin وغيرها ، واخلطت في نفس
الوقت تتعرض بدرجات متفاوتة لنفوذ اللغة
الفرنسية الأدبية المترايد ، وفضلاً عن ذلك
فقد امتصت اللغة الفرنسية الأوروبية لهجة
الشال Channel . ويعتبر هذا تطوراً
متحيزاً ومستقلاً حيث تنزع فونولوجيتها
نحو الأصوات الانجليزية لا الى أصوات لغات
القارة الأوروبية (١٦) continental . وفي
القرن الرابع عشر ماتت اللغة الانجلو فرنسية
كلغة المثقفين ، إلا انها ظلت تتمتع بوجود
مصطنع لفترة طويلة بعد ذلك ، فكانت تستعمل
في كتابة التقارير القانونية حتى القرن السابع
عشر ، حيث ظلت تؤثر في هجاء الكلمات
الفرنسية ، وبقي شكلها في القطع الأخير
لكلمات انجليزية عديدة مثل : (environs ,
glorious, arrival, language, colour, armour)
وهي في الواقع الأشكال الانجلو فرنسية التي

الوقت الحالي كأي كلمة انجليزية ، اما كما هي
أو في شكل معدل ، بعد ادخال بعض التغيير
المتعمد أو غير المتعمد على شكلها ، قياساً على
انماط محلية أو أجنبية ، أو منهما معاً . وتبنى
الكلمات الأجنبية عملية لفظية شائعة ، يلجأ
اليها متكلمو لغة ما عندما يتصلون بمتكلمي
لغة أخرى لتبادل المنافع أو الأفكار ، التي غالباً
ما تكون مصحوبة بأسمائها الأجنبية ، وعرفت
اللغة الانجليزية التبني على مر العصور .
فمثلاً الكلمات Inch « بوصة » و Pound
« رطل » ، و Street « شارع » ، و Rose
« وردة » ، و Tobacco « طباق » ،
و Orange « برتقال » ، و Tea « شاي » ،
و Canoe « قارب » ، كلها كلمات متبناة من
لغات أخرى احتكت بها اللغة الانجليزية عبر
العصور .

ونتناول دراسة بنية الكلمات الانجليزية
ايضاً دراسة عملية التكيف adaptation
وتتميز عملية التكيف بأنها ذات طابع اما
علمي واما أدبي ، وهي تتمثل في تكييف الكلمات
الأجنبية على قياسات « analogies » اللغة ،
ومن ثم تخليصها من نهاياتها الأجنبية ، ومن
أمثلة ذلك الكلمات اللاتينية واليونانية التي
تختصر الى جذورها ، أو تضاف اليها نهايات
انجليزية معروفة .

فالكلمات اللاتينية التي عاشت من العصر
الجبولى gaulish ، خضعت لتفسيرات
صوتية منتظمة regular phonetic change
حتى أصبحت في نهاية الامر كلمات فرنسية
حية تبنتها adopted اللغة الانجليزية
الوسيلة . وقد حدث بعد هذا ان دخلت في
المصور الحديثة كلمات لاتينية عديدة في اللغة
الانجليزية مباشرة ، وذلك بعد ان خضعت

وتتكون من كلمة *herd* « قطع » ، والمقطع *shep* الذى كان يستعمل كلمة مستقلة *sheep* فى الإنجليزية الوسيطة بمعنى « غنم » . وهناك كلمات يتم تجميعها عن قصد للتعبير عن شيء جديد مثل كلمة *telephone* وتتكون من كلمة *phone* « صوت » والمقطع *tele* « بعيد » ، وكلاهما من اصل يونانى قديم . ومن الكلمات ما تجمع أحيانا عن غير قصد مثل كلمة *lionize* « يستأسد » وتتكون من كلمة *lion* « أسد » واللاحقة *ize* - وهى من مكونات الأفعال فى اللغة .

وعرفت اللغة الإنجليزية أيضاً إضافة لواصق الاشتقاق *derivational affixes* ويطلق عليها المعجم مصطلح *living formatives* وهى تضاف كإلصاق *suffixes* وسوابق *Prefixes* لكلمات موجودة فى اللغة ، لتكوين كلمات جديدة . ومثال ذلك إضافة اللاحقة *-er* الى بعض الأفعال لتكوين الاسم منها . فعند إضافتها الى الفعل *write* « يكتب » يصبح اسماً *writer* « كاتب » ، وإضافة السابقة *re-* لنفس الفعل يصبح فعلاً آخر *rewrite* « يكتب مرة أخرى » .

ولقد حظيت دراسة بنية الكلمات فى لغات مختلفة بنصيب وافر أيضاً فى المعجم . يوجد شبه كبير فى الشكل بين المصطلحات العلمية الحديثة المستقلة فى اللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية ، وأحياناً فى جميع اللغات الأوروبية بالدرجة التى تسمح بها الأشكال الكتابية المميزة لكل لغة منها ، وغالباً ما يكون من الصعب ، بل ومن غير المجدى محاولة التأكيد فى أى لغة ظهر الاصطلاح العلمى أول مرة كتابة ، فمن الناحية اللغوية يعتبر حدوثه كتابة فى أى لغة صدفة بحثية ، وذلك لشبوع ملكية الكلمة بعامة . وفى مثل هذه الحالات يستخدم المعجم المختصر (*mod. f.*) . ويعنى

تختلف عن أشكال اللغة الفرنسية القارية قديمياً وحديثاً . ويمكن القول كقاعدة عامة : البنية الأصلية لكل كلمة إنجليزية وسيطة من اصل فرنسى كانت معاملة *identical* لشكلها الإنجولفرنسى . كما أنه كلما ظهرت فجوة بين شكل كلمة إنجليزية معروفة ومرادفها الفرنسى القديم ، امتلات هذه الفجوة باستعادة الشكل الإنجولفرنسى والشكل الإنجوليزى المبكر . وفى القرن الخامس عشر وخاصة على يد *كاستون caxton* (1472 - 1491 م) بدأت أشكال الهجاء الفرنسى وطرقه تؤثر فى اللغة الإنجليزية مباشرة .

ومهما يكن من الأمر ، فإن دراسة بنية الكلمة وتسجيل الحقائق التاريخية المتعلقة بها تستعمل على صوغ *formation* الكلمات الإنجليزية ، وهى عملية طبيعية امتازت بها اللغة الإنجليزية ، وعملت على إراء معجمها . وهناك أكثر من طريقة عرفت فى اللغة الإنجليزية لتكوين الكلمات الجديدة ، ومن بينها تجميع كلمات موجودة فى اللغة فعلاً وربطها ، بعضها ببعض . ومثال ذلك تجميع الكلمتين *black* « أسود » و *bird* « طائر » فى كلمة *blackbird* التى تطلق على طائر يعرف باسم « الطائر الأسود » . مثال آخر تجميع الكلمتين *noon* « بعد » و *after* « ظهر » فى كلمة واحدة *afternoon* « بعد الظهر » . وجددير بالذكر أن الكلمة التى أصبحت المقطع الأول فى مثل هذه الكلمات الجديدة هى التى تحمل النبر الأساسى *primary stress* .

وقد عرفت اللغة الإنجليزية كذلك تكوين كلمات جديدة من تجميع كلمة حديثة وكلمة قديمة تستعمل فى الآونة الحديثة كقطع . ومثال ذلك كلمة *shepherd* « راعى غنم » ،

السابقة عليها *antecedent* ، والتي تدرس لا للتعرف عليها فقط بل وللوقوف على المزيد من تاريخها واستعمالها في اللغة الإنجليزية . وتنتج تاريخ هذه الكلمات البعيد ، وتحديد جدولها الآرية ، أو جدولها الأخرى لا يعتبر جزءاً من تاريخها الإنجليزي .

لم يستطع المعجم في كثير من الحالات تحديد اصول كلمات كثيرة ، أما لأن اصولها موضع شك ، أو لأنها غير معروفة . وفي هذه الحالات يسجل المعجم الحقائق التاريخية المتعلقة بأصولها وتطورها إلى الحد الممكن *as far as they go* ، وغالباً ما يحدد المعجم أيضاً الاتجاهات التي سلكتها هذه الكلمات ، أما اشتقاق هذه الكلمات التفسيرية *conjectural etymologies* - تاريخياً - فلا يعالج المعجم إلا لبيان مدى اتفاقها أو عدم اتفاقها مع الحقائق التاريخية العلمية ، ولأن هذه الحقائق ، غالباً ما تحتاج إلى مناقشة مستفيضة ، يقوم المعجم بتوجيه القارئ إلى مصادرها ليرجع إليها .

٣ - معنى الكلمة (*semasiology*)
The signification : بعض الكلمات لها معنى واحد فقط ، ولكن غالباً ما تكتسب الكلمات التي تستعمل لأي فترة من الزمن في أي لغة سلسلة طويلة من المعاني الدقيقة المتشابكة المعقدة *intricate* إلا غالباً ما يتسع المعنى الأصلي *primitive sense* تدريجياً ليشتمل أفكاراً جديدة مرتبطة أو متصلة *Allied or Associated ideas* ، أو يتحول المعنى الأصلي في جسارة إلى معان واستعمالات مجازية وقياسية .

ولما كان المعجم معنياً بمجموعة اللغة الإنجليزية على أساس تاريخية لزم توضيح بعض الحقائق من التفسير الدلالي *semantic change* الذي يتعرض له من معاني

الشكل الحديث « *modern form* » مشيراً بذلك إلى أن اللغة التي ظهر فيها المصطلح لأول مرة أمر غير مؤكد ، ولذا يسجلها المعجم في شكلها الحديث المتداول .

وتؤكد نلسون فرانسيس أن ظاهرة المصطلحات الحديثة المشتركة التي تميزت بها الأزمنة الحديثة هي إحدى نتائج الثورة المتعاطفة في جميع ميادين المعرفة ، وخاصة في ميداني العلوم والتكنولوجيا . ولقد كان لهذه الثورة ومازال أثر عميق في جميع لغات العالم المتحضر ، لا في اللغة الإنجليزية وحسب ، وكان من نتائجها تكوين لروء عظيمة من المفردات العلمية المشتركة بين كثير من اللغات حيث تظهر فيها نفس المصطلحات مع تعديل طفيف في الهجاء والنطق .

ويعنى المعجم باستعمال المختصرات المناسبة للإشارة إلى عمليات الاشتقاق التاريخية المختلفة مثل الإشارة (: -) للإشارة إلى السلالة الصوتية *phonetic descent* ، ومثل (*a*) للإشارة إلى التبنى *adaptation* و (*ad*) للإشارة إلى التكيف *adaptation* و (*f*) للإشارة إلى تكوين الكلمة *formation* ، وذلك ليقتف القارئ على حقيقة اشتقاق الكلمة عبر تاريخها .

يعالج المعجم كذلك تطور الكلمات الأصلية *native* ، فينتج تاريخها للوصول إلى اصولها الإنجليزية المعروفة ، أو لأصولها التوتونية إذا أمكن ذلك . ويتم توضيح ذلك والوثوق منه من طريق الكلمات ذات القرابة *cognate* في اللغات واللهجات التوتونية الأخرى ، أما الكلمات الأخرى ذات الاصول الأجنبية فيدرس تاريخها بارجامها إلى الكلمات أو العناصر الأجنبية التي تم تبنيها أو تكوينها مباشرة ، أو بدراسة العناصر المكونة لها *component* ، أو بمعرفة أول الأشكال

وما إلى ذلك من الاجازات غير الدينية . ومثال آخر كلمة « bonfire » ومعناها الاسلى « اشعال نار لحرق جثث الموتى » وتعنى الآن « اشعال نار في الهواء الطلق كما يحدث في المسكرات الكشفية » . يتضح من ذلك ان المعنى الايتومولوجى للكلمات ليس بالضرورة معناها الحالى . وينطبق هذا القول على الكلمة الشائعة « bonfire » فما الكلمات الا رموز اصطلاحية بحثة . ولا تعنى الا ما اتفق عليه مستعملوها وارادوا لها أن تعنى . وينسحب ذلك على الكلمات العلمية ، ولو انها اكثر ثباتا ، وأقل عرضة لعامل التغير من الكلمات الشائعة (٣٠) . ولا يمكن التنبؤ بالتغير اللغوى على الرغم من انه لا يحدث امتباطا بل يسير في اتجاهات مطروقة ، وعلى الرغم من أن التغير يحدث في كل اللغات الا انه لا يسير بنفس الخطأ في اللغات التى تربطها صلة القرابة . ومثال ذلك كلمة « knabe » الألمانية ومعناها « صبي » وتربطها صلة قرابة بالكلمتين الانجليزيتين القديمتين cnafa أو cnafa ولهما نفس المعنى ، ولكن سلبتها في اللغة الانجليزية الحديثة knave تعنى « وغد » وهو معنى جد مختلف عن معنى الكلمة القديم في كل من الألمانية والانجليزية . مثال آخر كلمة tier الألمانية الحديثة وقريبها doer فى الانجليزية القديمة وتستعمل للإشارة الى « أى حيوان على الاطلاق » في حين أن كلمة deer وهى سليفة الكلمة الانجليزية القريبة تعنى نوعا واحداً من الحيوان وهو « الفأل » . والقدرة على اكتساب معان جديدة صفة تتميز بها كلمات الوصل ، مثل after و about و out, against

الكلمات عبر الزمن . فبالرغم من وجود اتفاق عام بين اللغويين على تغير معنى الكلمات عبر الزمن ، فما زال يوجد من يظن أن للكلمات معاني دقيقة « true meaning » وأن عامل التغير يمدنا معرفة هذه المعاني الدقيقة ، وهذا زعم يتطلب منا الى حد ما ، اذا اردنا الوقوف على المعنى الحقيقى للكلمة أن نبحت من معناها الاصلى . وينطلق هذا الاعتقاد من أن معنى الكلمات التى دخلت اللغة الانجليزية المعاصرة من اللغتين اليونانية واللاتينية مثلاً ، وأحد في هذه اللغات الثلاث . ويتبين خطأ اللجوء الى الايتومولوجيا - أى الاشتقاق التاريخي المقارن لمعرفة المعنى الحالى للكلمة ، تماماً كما يتبين لنا خطأ اللجوء الى هجاء الكلمة حالياً لمعرفة نطقها . ان تغير الكلمة قد عمل على تغيير معناها الايتومولوجى الذى أصبح غير مستعمل ، أو اصابه الموت . ولاشك أن لدراسة الايتومولوجيا خطورها وفائدتها العظيمة ، ولكن فائدتها في تقرير معنى الكلمة الحالى موضع شك كبير .

ولنضرب لذلك الامثلة التى تبين لنا خطورة المنزلق الذى يؤدي بنا الى الخطأ اذا اغفلنا حقيقة تغير معنى الكلمات عبر التاريخ . فكلمة candidato ترتبط بكلمة candidus اللاتينية ، ومعناها « اللون الابيض » ، وهو يختلف تماماً عن معنى كلمة candidate الآن وهو « الشخص المرشح لتولى منصب سياسى » . مثال آخر كلمة « holiday » التى كانت تعنى فى الاصل « يوم دينى » ، وتعنى الآن اجازة ، وتستعمل للإشارة الى اجازة عيد الميلاد وعيد الفصح وعيد العمال وعيد الاستقلال واجازة الصيف ونصف السنة ،

Whitehall, Harold, The Development of the English Language, in, Webster's (٢٠) New World Dictionary of the American Language, College Edition, The World Publishing Company, N.Y. 1957.

ولتدل على عدم التأكد أو الغموض :

About four or five minutes.

Two or three pounds. (٢٢)

I want a hundred or so (about).

ان هذه القدرة الفائقة التي تتصف بها كلمات الربط والوصل في اكتساب المعاني الجديدة ، لا تتمتع بها بنفس الدرجة الكلمات النامية المعنى التي تعبر عن الافكار والانطباعات national words مثل الافعال والاسماء والصفات ، وتفرد الافعال والصفات بقدر اكبر من قدرة الاسماء على اكتساب معان جديدة . وتتفاوت قدرة الاسماء فيما بينها على توسيع معانيها . فالاسماء الدالة على الحركة actions أو الخصائص qualities أو المفاهيم العقلية concepts اقدر على اكتساب المعاني الجديدة من الاسماء الدالة على الاشياء (٢٣) . ولا يعني ذلك ان الاسماء الدالة على الاشياء ليست نشطة كالاسماء ذات المعاني المجردة . ولنضرب مثلاً كلمة « board » كما وردت في المعجم :

أجر الكفاف a frugal board ، لوح خشب رفيع a thin board ، يستقط على ظهر السفينة to fall over board ، لوح ورقى مقوى a card board ، مدرسة داخلية a board school ، عضو هيئة أو مجلس to sit at a council board ، تمثل في مسرحية to tread the board ، لائحة التجارة the board ، مسافرون على ظهر سفينة of trade passengers on board .

ولنضرب لذلك أمثلة لبعض معاني كلمة out واستعمالاتها المختلفة :

كحرف جر preposition ويستعمل معها حرف الجر of :

I pulled out of the water.

كاسم noun :

I went into all the outs and ins of the question.

كصفة adjective :

My book is out at last.

كصفة فعل adverb :

These leaves are coming out very early this year.

كجزء من مركب :

He is an out-and-out scoundrel. (٢١)

I want an outsize collar

وكذلك بعض ادوات الربط مثل and ، و or ولنضرب لذلك أمثلة لبعض معاني أداة الربط or :

كأداة ربط تدل على بديل :

Black or white.

You must either tell the truth or say anything.

Whether he stays or goes.

Hurry up or else you'll be late.

لتدل على الاختيار من سلسلة بدائل :

Black or white or grey.

Francis Nelson W., op. cit., p. 89.

(٢١)

Stuart Robertson and Fredric G. Cassidy, Changing Meanings and Values of Words, in, Richard Braddock, Introductory Readings on the English Language, Prentice-Hall 1962.

Clarke A. Melville Spoken English, Oliver and Boyd, London, 1968, p. 124. (٢٢)

ما يحدث أن لا يتفق ترتيب ظهورها في اللغة الانجليزية مع ترتيب ظهور معانيها في لغة الأصل ، فيحدد ترتيب معاني هذه الكلمات المتبنية أو المكيفة في اللغة الانجليزية بأن تنسب الى لفظة الأصل أولاً ثم تسجل معانيها وفق استعمالها في اللغة الانجليزية ، وذلك لأن الكلمة لم تدخل الانجليزية في أول معنى لها في لغة الأصل ، بل ربما دخلت اللغة الانجليزية في معناها المجازي أو المحول transferred أو المنخصص specialized ، أو اصطلاح قانوني ، أو نحوي ، أو علمي ، ثم انضلت لها جذراً origin في اللغة الانجليزية ، وبدأت تتطور بطريقة الخاصة . ومهما يكن الأمر ، فقد تؤدي معرفة الانجليز باللغة اللاتينية وأدائها الى تبني الكلمة اللاتينية في معناها الأول أحياناً ، أو قد يحدث أن يتسع نطاق استعمال الكلمة التي تبنتها اللغة الانجليزية ، فتبدو وكأنها اكتسبت لنفسها جذراً متأخراً late origin في اللغة الانجليزية ، ومن ثم يصعب في هذه الحالة جعل الترتيب التاريخي للمعاني في اللغة الانجليزية متفقاً مع الترتيب المنطقي الذي ظهرت فيه معانيها في اللاتينية أو في لغتها الأصلية ، وكل كلمة من هذا النوع تعالج بالطريقة التي تثبت أنها الأفضل في اظهار حقائق تاريخها واستعمالها . ومن بين هذه الكلمات agony, advent, append أما المعاني المعانة فتوضع علامة + قبلها لتمييزها على الفور من معاني الكلمات الحية . كما توضع العلامة q أمام الاستعمالات المغلوطة، والتي بها لبس ، لتمييزها عما عداها .

ولقد تم تفسير معاني كلمات المعجم على اساس جديدة ، الى حد كبير على ضوء اعادة دراسة الشواهد المصاحبة لكل كلمة جمعت لمعجم

يشكل تسجيل تطور معاني الكلمة في ترتيب تاريخي مسلسل حقيقة على جانب كبير من الاهمية في دراسة تاريخها ، فالتقاء الضوء على تاريخها وتوضيحه يعد من اصعب مهام المعجمي الذي يهدف الى تزويد القاري بتاريخ الكلمة . فلو كان في حوزة المعجم امثلة مكتوبة لجميع استعمالات كل كلمة منذ البداية لاصبح لديه سجل تاريخي كامل لتطور معانيها ، ولكن السجل التاريخي لتطور معاني الكلمات ليس كاملاً دائماً بالدرجة التي تمكن المعجمي من تحقيق هذه الغاية ، أي الاستدلال على الترتيب الزمني لتاريخ استعمال الكلمة .

مسجل المعجم معاني الكلمة المختلفة مرتبة ترتيباً مرقماً ومسلسلاً وفق تاريخ حدوثها في اللغة ، مسترشداً بما أمكن الحصول عليه من سجلات اللغة . ولما كان تطور المعاني غالباً ما يسير في خطوط متفرعة ، وأحياناً متوازية ، فإن من الواضح صعوبة وضع المعاني كلها في خط واحد على التماثل . ومن ثم ، نجد المعاني مرقمة (1,2,3 الخ .) ، ثم نجدها مجموعة أيضاً تحت فروع مرقمة وموضحة بالأرقام الرومانية (I, II, III الخ . وهكذا ، ومع بداية كل فرع جديد يبدأ التسلسل التاريخي من جديد . ويوضع قبلها قسيمات معنى الكلمة ، ومعانيها في التراكيب المختلفة varieties of constructions العلامات a. b. c. السخ ، أما تصنيفات الفروع ، وهي كلما تحدث ، فتوضع قبلها العلامات (o) ، (b) ، (a) الخ . هذا فيما يختص بالكلمات التي تطورت معانيها في اللغة نفسها .

أما الكلمات المتبنية adopted ، أو المكيفة adapted ، وهي التي اكتسبت معانيها في اللغة المأخوذة منها أصلاً كاللاتينية مثلاً فكثيراً

شاع استعمالها في الأرملة الحديثة لتبين الشك الذي قد يكتنف منزلة الكلمة الاجتماعية، فقد حرص المعجم على استبقائها لأهميتها التاريخية . ولذلك أيضاً حرص المعجم على تسجيل الكلمات القديمة بنفس الحروف التي وردت بها في النصوص المنقولة منها ، فمثلاً حرف *g* الحديث هو نفسه حرف *g* في الإنجليزية القديمة .

لم يستخدم المعجم الشواهد ، مجرد أمثلة يوردها ليبين استعمال الكلمة الكامل ، أو معنى خاصاً لها ، بل استخدمها ليوضح أيضاً أصل الكلمة ، وأنفعالها التدريجي *gradual separation* من كلمات أو معان وثيقة الاتصال بها ، أو كبديل سلبي *negative evidence* لاثبات عدم وجود الكلمة في هذا التاريخ . وقد يبدو من المستصوب أن لن دليل الحواشي بتعليقات لشرح الغرض من استعمال الشواهد الواردة ، ولكن ضيق المكان في المعجم يجعل ذلك أمراً مستعجلاً ، ولذلك أكرر المعجم أن تتحدث الشواهد عن نفسها بنفسها ،

ولقد دعت ضرورة جعل المعجم ذا حجم معقول ، إلى استعمال أقل عدد ممكن من الشواهد المختارة من المادة المتاحة ، وتقديمها في صورة مختصرة كلما أمكن ذلك . فالغرض من تقديم الشواهد في شكلها المختصر إنما يهدف إلى توضيح الكلمة أو العبارة أو التركيب اللغوي *construction* ، ومن بين الأسس المنهجية التي التزام بها المعجم أنه جعل الشواهد لا تعبر عن رأي محرر المعجم فيها . كما حرص على عدم اختصار الشاهد إلى الحد الذي يجعله يطمس المعنى الأصلي ، وتجنباً للاختصار الخل حرص المعجم على الرجوع إلى مصدر الشاهد الأصلي ، فذكر

أكسفورد . وجدير بالذكر أن معاني الكلمات الموجودة في معجم جونسون نقلت كما هي إلى معجم أكسفورد وكذلك المعاني التي أضافها إليه الأسقف تود الذي شغل في فترة ما منصب رئيس تحرير المعجم . ولتمييز هذه المعاني الجديدة وضعت بين قوسين مصحوبة بالحرف الأول من اسم صاحب المعجم الذي ورد فيه . وحدث نفس الشيء لمعاني معجم ن . بيلي *N. Bailey* ، وغيره من المعجميين الأوائل ممن أصبحت أعمالهم ملكية عامة إن جازوا من بعدهم ، وأشاد معجم أكسفورد لذلك بفضلهم جميعاً في ميدان المعاجم .

٤ - الشواهد *The Quotations* :
توضح الشواهد أشكال الكلمة واستعمالاتها وتمررها ومعانيها المختلفة ، ففي حالة الكلمة الحية يستشهد المعجم بأمثلة توضح أول استعمال لها في اللغة ، أما في حالة الكلمات الميتة فيستشهد المعجم بآخر استعمال لها . وتوضح الشواهد عقب كل معنى مباشرة وفق جدولها التاريخي ، بمعدل شاهد واحد لكل قرن ، ولو أن بعض الحالات تستلزم استعمال أكثر من شاهد من كل قرن . ويحتفظ المعجم بالهجاه الأصلي في الشواهد لأنه يمثل حقيقة هامة في تاريخ اللغة . بيد أن المعجم لم يلتزم عند إعادة طبع الشواهد فيه بالأشكال التي طبعت بها في مصادرها الأصلية مثل الاتكماش *construction* أو وجود الحروف الاستهلاكية *capital letters* في غير موضعها ، أو استخدام الحروف المائلة *italics* والتي وردت بصفة خاصة في كتب القرون السابع عشر لتوكيد بعض الكلمات والعبارات أو فقرات كاملة . وقد تم كذلك تصحيح بعض الأخطاء البسيطة *simple blunders* التي قد تضل القارئ . أما الحروف المائلة التي

كلمة *almoise* فتمثل الشكل المتغير لكلمة *almose* التي تمثل بدورها شكلاً متغيراً لكلمة *Alms* .

٢ - التصريف الشبواذ *irregular* أو الغريب *peculiar* للكلمة الأصلية .

٣ - كلمات غير صحيحة التكوين أو مشكوك في وجودها *alleged* ، أو وردت خطأ في المعاجم ، أو استشهد بها من فقرات مختارة من أعمال بعض المؤلفين ، ولكنها لا تكون جزءاً من معجم اللغة الانجليزية . ويشير المعجم الى هوية *character* هذه الكلمات مع ذكر نبذة من تاريخها .

٢ - منهج معالجة الكلمات المجمعة

combinations

قلما تهتم المعاجم ، الا الشامل منها ، بمعالجة نمو الكلمات المجمعة المكونة في كلمتين أو ثلاث . وتعمل هذه الكلمات المجمعة أو العبارات *expressions* على توضيح الشقة بين خلق الكلمة *word-creation* والتغير الدلالي *semantic change* ، لأنها تكون عادة من كلمات يسهل معرفة معناها وتطوره التاريخي اذا فحصت بفردها ، أما اذا أصبحت جزءاً من عبارة فانها تكتسب معنى خاصاً بها . ولنضرب مثلاً عبارة *white elephant* وتعني « هدية غير مرغوب فيها » ، في حين أن معناها الحرفي « فيل أبيض » ، وقد اكتسبت معناها هذا من أن ملوك سيام كانوا يهدون من يريدون أفلامه من رجال بلاطهم فيلاً أبيض مقدساً نظراً لما يحتاج اليه من عناية خاصة وتكاليف باهظة . ويرجع أصل عدد كبير من هذه الكلمات المركبة حديثاً الى الاستعمالات

البيانات اللازمة من صحة الشاهد مثل عنوان المصدر الأصلي ومؤلفه والفقرة التي ورد فيها ، وهنا أيضاً لزم المعجم الاختصار التام ، فذكر تاريخ الشاهد مكتفياً بذكر الاسم الذي اشتهر به المؤلف ، كما اختصر أيضاً عناوين الكتب الى الحد الذي يجعل معرفتها أمراً سهلاً ، أما مباشرة من المصدر نفسه أو في بطاقات المكتبات العامة أو في قوائم المراجع والتراجع . ولقد لجأ المعجم الى طريقة سهلة وموحدة ليعين القارئ على الرجوع الى اسم الكتاب المذكور مع الشاهد ، وذلك باستعمال ارقام برمز كل منها الى معلومة مختلفة من الكتاب . ومن امثلة ذلك أن الأعداد الرومانية الاستهلاكية اى الكبيرة (IV) ترمز الى الجزء *volume* أما الأعداد الصغيرة (iv) فترمز الى الكتاب ، أما *lowercase letters* (IV) فترمز الى الفصل أو ما يرافقه ، وترمز الأرقام الى الصفحة . أما التقسيمات الاخرى مثل القسم الهامشي *marginal section* فقد بينها المعجم بالعلامة IP ، أما بالنسبة للشعر الدرامي فالعلامات 42 ، IV ، IV ، مثلاً تعني IV ، مشهد iv ، سطر 42 - *act IV, scene iv, line 42* .

٢ - منهج معالجة الكلمات الثانوية

Subordinate words

تنقسم الكلمات الثانوية الى ثلاثة انواع :

١ - الاشكال الميتة والمتغيرة *variant* لبعض الكلمات وخاصة الكلمات التي يختلف هجاءها القديم عن هجائها السائد الآن . وتنسب هذه الكلمات للشكل الاساسي الذي تنتهي اليه ، مصحوبة بمرادف فنفسري اذا كان الشكل الاساسي مماتاً ، فمثلاً هجاء كلمة *almacantur* يمثل شكل الكلمة المعات ، أما

(١) After consideration has been given to the proposal it was duly accepted.

(٢) After consideration the proposal was accepted

(٣) After-consideration has shown him his mistakes

في المثال الأول لا توجد علاقة قائمة بين after الظرف و give الفعل . وفي المثال الثاني العلاقة بين after و prepositional علاقة الجار بالجرور object . وفي المثال الثالث العلاقة بين الكلمتين هي علاقة السفة بالوصف . والعلاقة بينهما في المثال الثالث أقرب منها في المثال الأول ، وهي أقل حدوثاً منها في المثال الثاني لأن after تستعمل حرف جر أكثر من استعمالها صفة . والمجموعة المكونة من الكلمتين after consideration وبينهما شرطة لا تعتبر كلمة واحدة تماماً ككلمتي subsequent consideration أو Fuller consideration لأن الشرطة هنا ليست أكثر من أداة مساعدة لفهم المعنى عند القراءة ، أما في حالة الكلام فإن التنقيح يقوم بعملها كما في المثالين التاليين :

1. A'fter considera...tion

2. A...fter considera.tion

ومهما يكن الأمر ، يرى مجميزو اكسورد أن استعمال after-consideration كما ورد في الجملة المذكورة أصلاً لتأدية هذه الوظيفة في طريقه إلى الزوال لأن الكلمتين اللتين

الحديثة ، ومنها كلمات أصبحت كلمة واحدة مركبة مثل blackout « الاظلام التام » ، و dog light « معركة بين الطائرات المتقاتلة » ، ومنها ما يربطها شرطة وصل hyphen مثل hate-monger « الداعى إلى كراهية الناس » (٢٥) .

ولقد ادخل المعجم ضمن هذه المجموعة من الكلمات ، كل الكلمات المكونة من جميع كلمات بسيطة ، احتفظت كل كلمة منها بهجائها ، سواء كانت هذه الكلمات المركبة متصلة ، بعضها ببعض بشرطة وصل hyphen ، أو تربطها وحدة المعنى unity of signification واستعمال الشرطة لا يعنى شيئاً في حالات كثيرة ، فاستعمالها بين كلمتين لا يعنى بالضرورة أن بينهما وحدة في المعنى ، إذ توجد في حالات كثيرة وحدة ظاهرة أو تخصص في المعنى بين كلمتين لا توجد شرطة وصل تجمع بينهما . وتستعمل شرطة الوصل أصلاً في أغراض نحوية ، فهي تعنى أحداً من : فاما أن العلاقة البنوية بين كلمتين تصل بينهما شرطة وصل أقرب من العلاقة بين كلمتين لا تربطهما هذه الشرطة ، وأما أن العلاقة بين كلمتين متماقيتين ، لا تصل بينهما شرطة وصل ، أقل من عادية . ويستشهد المعجم بالجمل الثلاث الآتية ليبين العلاقة بين كلمتين في حالة وجود شرطة وصل ، وفي حالة عدم وجودها . والكلمتان المعنيتان أحدهما after ولعل على حدوث شيء عقب شيء آخر ، وتعمل أداة وصل أو حال أو ظرف ، والآخرى consideration ومعناها « دراسة الشيء » :

أولاً : الكلمات المجموعة التي تحتفظ كل كلمة فيها بمعناها الكامل ، وتندرج العلاقة بينهما تحت واحدة ن الفصائل النحوية grammatical categories ، وفي المعجم امثلة كثيرة على ذلك ، فلقد ادرجت فيه ، في نهاية كل مادة ، عينات منها مطبوعة بالحروف المائلة ، وتم توضيحها بعمد من الشواهد .

ثانياً : الكلمات المجموعة ذات المعنى المتخصص الناقص ، ويمكن شرحه بإيجاز على ضوء معاني الكلمات التي يبنها قرابة ، وتعالج هذه الكلمات أيضاً بإيجاز في نهاية المادة الأساسية ، حيث تطبع بحروف صغيرة في ترتيب هجائي ، ويتمها شواهد مرتبة أيضاً ترتيباً هجائياً .

ثالثاً : الكلمة المجموعة ذات المعنى المتخصص الكامل ، أو ذات المعاني المختلفة ، أي التي لها تاريخ طويل ، ولذا فهي تتطلب معالجة خاصة . وترقم هذه الكلمات المجموعة بحروف استهلالية صغيرة الحجم في نهاية المادة الأساسية ، مع الإشارة الى موقعها في الترتيب الهجائي بين مواد المعجم ، حيث تعالج كلمات أساسية .

وتحتل الكلمات المركبة مكانها في المعجم ، أما حيث تقع هجائياً بين مواد ، أو تحت الكلمة التي تكون عنصرها الأول ، أما العبارات فتعالج تحت الكلمة الرئيسية فيها ، فمثلاً عبارة on account تعالج تحت كلمة account ، وتعالج الاسماء الخاصة تحت اسمها الأساسي ، فاسم Black Alder مثلاً يعالج تحت كلمة Alder الأساسية لا كلمة Black .

تفصلها شرطة في طريقتها لتصبحا كلمة واحدة ، تماماً ككلمة reconsideration « اعادة النظر » . وهذه الكلمة المكونة من السابقة re و consideration تعتبر كلمة واحدة لا لأن البادله ليست كلمة مستقلة ، بل لأنه توجد في اللغة أيضاً كلمة reconsider التي اشتقت منها كلمة reconsideration .

وهذا ولما كانت العلاقة النحوية تصبحها دائماً وحدة المعنى تصبح شرطة الوصل في كثير من الكلمات المركبة من كلمتين تعبيراً عن وحدة معناها . وعندما يصبح هذا النوع من وحدة المعنى قوياً ، بحيث يصعب تحليل الكلمة المركبة الى عناصرها ، تشطب هذه الشرطة وتكتب الكلمتان كلمة واحدة مثل الكلمات newspaper ، و blackberry ، و postman التي ينطق أحد مقاطعها بنبر واحد قوي a single accent . ولما كان الاختلاف حول استعمال شرطة الوصل اختلاف درجة لا نوع ، توجد في اللغة بالضرورة كلمات مركبة كثيرة ، لم يتبين بعد الاستغناء عن شرطة الوصل عند كتابتها أم لا . وهناك كلمات كثيرة متخصصة لا تكتب بشرطة وصل ، مثل الاسماء الوصفية descriptive nouns التي تكون من اسم وصفة مثل blue John ، أو من اسمين يبلل معانها على الملكية possessive case (مضاف ومضاف اليه) مثل Aaron's Rod « عصا هارون » و Sea Horse « حصان البحر » ، أو من اسم وصيغة مكونة من جار ومجرور مثل Jack in a box « غريت اللعبة » .

هل الكلمات المجموعة تهم المعجمي في شيء ؟ سؤال طالما رددته المعجميون الانجليز ، ولما لم يجدوا الاجابة الشافية ، قسموا الكلمات المجموعة الى ثلاث فئات :

ملفيل بل Melville Bell وأسماها الكلام المرئي Visible speech .

ونقسم مفتاح النطق في المعجم الى قسمين :
١ (الأصوات الساكنة ، (٢) والأصوات الصائتة ، consonants . ويشتمل أيضاً على أصوات اللغات المتصلة باللغة الإنجليزية ، مثل الألمانية والفرنسية ، وذلك الى جانب الأصوات القديمة التي استعملت في معالجة إيتومولوجيا الكلمات .

الخاتمة

وقصارى القول ، فان الهدف من معجم اكسفورد يختلف كل الاختلاف من أى غرض يرمى اليه أى معجم آخر . فالمعجم يتقصى تاريخ حياة الكلمة في اللغة الإنجليزية واللغات المتصلة بها ليسجل تاريخ دخول الكلمة لغة الكلام اذا لم توجد في سجلات اللغة الإنجليزية القديمة والتي تعرف باسم الانجلو سكسون ، وليبين نمو كل معنى من معاني الكلمة وصلاتها التاريخية بمعانيها الاخرى ، وفي حالة المعاني او الكلمات المماثلة يسجل المعجم آخر حدوث لها يمكن العثور عليه موضعاً بشواهد مؤرخه، تتكون غالباً من جمل تشتمل على هذه الكلمات . ومن بين الامامع المميزة أيضاً لمعجم اكسفورد طرق الهجاء المختلفة للكلمة عبر القرون منذ أول مرة ظهرت فيها في اللغة

٨ - منهج معالجة النطق (٢٥)

النطق هو الشكل الحى والفعلى actual form للكلمة ، أى هو الكلمة نفسها ، أما هجاؤها السائد ، فهو مجرد رمز كتابى لها ، حافظت عليه الكتابة كشكل تقليدى للكلمة ، يمثل آخر حقيقة مكتوبة في تاريخ شكل الكلمة ، وهجاء الكلمة السائد هو نقطة الانطلاق في البحث عن تاريخ الكلمة السابق ، وهو الشكل التاريخى الوحيد الذى يشهده المعجم بنفسه ، وكل ما يستطيع إثباته بالنسبة لتاريخها ليس أكثر من الرجوع الى الشواهد التى أقرها معجميون من قبله ، وسجلوا فيها شكل الكلمة .

تسجيل نطق الكلمة السائد ، اذن امر غاية في الأهمية ، بالنسبة لى معجم تاريخى . ولا شك أن أصوات اللغة الإنجليزية ، قد تعرضت لتغيرات كثيرة ومضطردة على مدى تاريخها الطويل منذ اللغة التوتونية لم الإنجليزية القديمة لم الوسيطة فالحدیثة . ولا شك أيضاً أن التعرف على الكلمة الحية يتم من طريق الاذن لدى سماعها كأصوات منطوقة ، أو من طريق العين لدى قراءتها كحروف مكتوبة . ولقد كتبت راسيات مواد المعجم بحروف الكتابة الرومانية، أما الرموز الصوتية لهذه الحروف فهي التى استعملها مستر

(٢٥) داجع في منهج معالجة النطق في اللغة الإنجليزية (الاوليات الآتية :

Gimson A. C. ; An Introduction to the Pronunciation of English Edward Arnold, London, 1972.

Jones, Daniel, English Pronouncing Dictionary, Everyman's, London, 1967,

An outline of English Phonetics, Heffer & Sons, Ltd., Cambridge, 1967.

Wijk Axel ; Rules of Pronunciation for the English Language, Oxford University Press, Press, London, 1966.

كتبه في فقه اللغة دون إعطائه قدراً كافياً من وقته للعمل المنتج المباشر في المعجم في خلال ثمانية عشر عاماً هي فترة توليه رئاسة التحرير . ولا يخفى أن مؤلفات فورنيغال في فقه اللغة أسهمت بقدر وفير في إثراء مادة المعجم . وبعد مشاورات قام بها أعضاء الجمعية الفيلولوجية ومطبعة أكسفورد التي وافقت على تمويل ونشر المعجم ، عين ه .

مورى ، وهو مدرس لغة انجليزية من أصل اسكتلندي رئيساً للتحرير ، وسرعان ما دب الحماس في أوصال المشروع لما كان يتمتع به مستر مورى من عقلية منظمة وقادرة على التأثير في العاملين معه ، فظهر الجزء الأول بعد خمس سنوات من توليه رئاسة التحرير التي دامت ثمانية وللاثنين عاماً . ولا يستطيع إلا المجمعى المجرّب بثاقب نظره وعميق خبرته أن يدرك ما أتجّره مستر مورى عندما قدم المادة الجمعية إلى القارئ بدون أن يكون لديه مثل يحتذى به ، مما دعا البعض أن يطلقوا على ذلك السفر الهائل « معجم مورى » ولعل الفضل في هذا الانجاز العظيم يرجع كذلك إلى ثلاثة آخرين من رؤساء التحرير إلى جانب مستر مورى وهم هنرى برادلى وسير الكسندر كريجي ودكتور تشارلس انبونز .

إن ما يبدو إلى الإعجاب حقاً مجهودات المتطوعين من القراء الذين بلغوا الثمانمائة عدداً في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والذين أسهموا بدافع من حبهم للفهم في جمع مواد المعجم والشواهد الدالة على وجودها واستعمالها المختلفة في حقب التاريخ المتعاقبة وتسجيلها على بطاقات موحدة الشكل والبيانات زودهم بها إدارة تحرير المعجم . ولقد بلغ من حماس بعضهم أن قام أحدهم بجمع مائة ألف شاهد في حين جمع آخر ٣٦

الانجليزية . وبالإضافة إلى ذلك يتضمن معجم أكسفورد المعلومات الأخرى التي تقدمها عادة المراجع الحديثة مثل الإشارة إلى الهجاء المقبول، والنطق والإيتيمولوجيا إلا أن معجم أكسفورد يقدم هذه المعلومات بأسهاب أكثر .

إن المعجم الذي استغرق صنعة خمسة وسبعين عاماً ، ويفصل بين ظهور أول جزء منه أربعة وأربعين عاماً ، أو بالأحرى تسعة وأربعين عاماً ، إذا أخذنا الملقح في الاعتبار ، يعتبر عملاً من أعظم ما أنتج العقل البشري .

ولعل خير ما نختم به هذا البحث ، اللقاء نظرة سريعة على ما أسهم به الأشخاص الذين تصافرت جهودهم لانجاز هذا السفر الضخم عبر خمسة وسبعين عاماً . فكما هو معلوم ، لم يكن المعجم نتاج فريحة عقل فرد واحد مثل جونسون أو ريتشاردسون ، بل هو حصيلة التقاء عقول أعضاء الجمعية الفيلولوجية ومن بينهم ف . ج فورنيغال الذي عرض في عام ١٨٥٧ على الأسقف ريتشارد ترنش أسقف كيندرالية وستمنستر فكرة عمل المعجم . وقد أوحى هذا العرض إلى « ترنش » كتابة بحثه المشهور عن أوجه النقص في المعجم الانجليزي ، ومن ثم تبنت الجمعية الفيلولوجية « الفكرة » وشرعت من توها في عملية جمع مواد المعجم .

والى جانب فورنيغال وترنش هناك أيضاً هربرت كولريدج الذي عمل رئيساً لتحرير المعجم بين عامي ١٨٥٩ و ١٨٦٢ وجاد في نهايتها بأقصى ما يجود به إنسان في سبيل انجاز عمله ، وذلك بعد أن وضع خطة العمل في المعجم وأشرف على عملية جمع بعض مادته .

خلف فورنيغال مستر هربرت كولريدج في رئاسة التحرير ، ولكن حال انشغاله في تأليف

جهدية وما يتفقونه من سنوات عديدة للوصول الى ما يتصورونه اجابة على تساؤلات آثارها وفروض افتروضها ، ربما يكون دون جدوى ، ولكن معجزة اللغة تدخل السرور على نفس من يعمل فيها بما يضيفه من مادة معجزة عند مغيب شمس كل يوم الى حصيلة اليوم السابق ، وتكون النتيجة في آخر الامر عملاً عملاقاً على غرار معجم اكسفورد .

الف شاهد ، ومثل هذا التعاون من جانب القراء المتطوعين مع ادارة المعجم ، ليدمو الى المعجب حقاً ، ولا شك في أن مجهوداتهم قد وفرت الوقت والمال وعجلت في اصدار المعجم .

ان معجزة اللغة نشاط ذهني لا يعدله نشاط في اى مكان علمي آخر ، وما يبذله العاملون في الميادين العلمية الاخرى من جهود



الراجع

- Baugh, Albert C., *A History of the English Language*, Routledge & Kegan Paul, London, 1965.
- Clarke, A. Melville, *Spoken English*, Oliver Boyd, London, 1941.
- Francis, Nelson W., *The English Language, An Introduction, Background for Writing*, W.W., Norton & Co., Inc., New York, 1965.
- Fries, Charles, *Advances in Linguistics, College English*, 25. 30-37 (October, 1961).
- Margaret Schlauch, *The Gift of Tongues*, The Viking Press, Inc, 1942.
- Kenyon, John S., *Historical Suggestions*, in, Richard Braddock, *Introductory Readings on the English Language*, Prentice-Hall, London, 1962.
- Kenyon, John S., *Cultural Levels and Functional Varieties of English*, *College English*, 10. 31-36 (October, 1948)
- McMillan, James B., *Summary of Nineteenth Century Historical and Comparative Linguistics, College Composition and Communication*, 5. 140-149 (December, 1954).
- Palmer, Harold, *A Grammar of English Words*, Longmans, London, 1941.
- Pie, Mario, *The Story of the English Language*, Simon & Schuster, New York, 1968.
- Pie, Mario and Frank Gaynor, *Dictionary of Linguistics*, Littlefield, Adams & Co., 1969.
- Robins, R. H., *General Linguistics, An Introductory Survey*, Longmans, 1968.
- Roland Ridout & D. Waldo Clarke, *A Reference Book of English*, Macmillan, 1970.
- Stuart Robertson and Fredric, Cassidy, *Changing Meanings and Values of Words ; in, Richard Braddock, Introductory Readings on the English Language*, Prentice-Hall, London, 1962.
- Trench, Richard Chevenix, *On Some Deficiencies, In our English Dictionaries*, John W. Parker & Son, London, 1860.
- Wrenn, C. L., *The English Language*, Methuen & Co., London, 1970.

من الكتب الجديدة

كتب وصلت الى ادارة المجلة ، وسوف نعرض لها بالتفصيل في الاعداد القادمة

1. Bowett, D. W., *The Search for Peace*, Roulledge & Kegan Paul, 1973.
2. Castaneda, Carlos, *Journey to Ixtlan, the Lessons of Don Juan*, Simon and Schuster New York, 1972.
3. Chasteen, Edgar R., *The Case for Compulsory Birth Control*, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1972.
4. Disch, Robert (edit.), *The Ecological Conscience Values for Survival*, Prentic Hall Inc. Englewood Cliffs, N. J. 1970.
5. Friedson, Eliot, *Profession of Medicine, A Study of the Sociology of Applied Knowledge*, Dodd, Mead and Company, New York, 1973.

★ ★ ★

العدد التالي من المجلة

العدد الاول المجلد الخامس

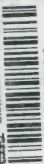
ابريل - مايو - يونيه ١٩٧٤

**قسم خاص عن التاريخ
بالإضافة الى الأبواب الثابتة**

الخليج العربي	٥	ريال	٥	سوريا	٣	ليرة
السعودية	٥	ريال	٥	المتاهرة	٢٥٠	دينار
البحرين	٤٠٠	فلس	٢٥٠	السودان	٢٥٠	دينار
اليمن الجنوبية	٤٠٠	فلس	٣٥	ليبيا	٣٥	قرشا
اليمن الشمالية	٤٥	ريال	٤٠٠	مستط	٤٠٠	دينار
العراق	٣٠٠	فلس	٥	الجزائر	٥	دينار
لبنان	٢,٥	ليرة	٥٠٠	تونس	٥٠٠	دينار
الأردن	٢٥٠	فلس	٥	البحرين	٥	دينار

مطبعة حكومة الكويت

Bibliotheca Alexandrina



0535804